

عَلِيٌّ بْنُ الْعَقَّابِ

عَلَمُ الْعِقَابِ

تحليل لطبيعة العقوبة والتدبير الاخترازي وتحديد لأهدافها
ودراسة للنظريات العقابية الحديثة في معاملة المحكوم عليهم
وشرح وتأصيل للقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون

تأليف

الدكتور محمد نجيب حسني

استاذ القانون الجنائي

ووكيل كلية الحقوق بجامعة القاهرة

الطبعة الثانية

١٩٧٣

الناشر

دار النهضة العربية

٣٣٠ عبد الخالق ثروت - القاهرة

المركز الإسلامي الثقافي

مكتبة سماحة آية الله العظمي

السيد محمد حسين فضل الله العامة

مقدمة

١ - التعريف بعلم العقاب واستنظام خصائصه

٢ - تعريف :

علم العقاب مجموعة من القواعد تحدد أساليب تنفيذ العقوبات والتدابير الاحترازية على النحو الذى يكون من شأنه تحقيق أغراضها^(١).

ويتضح من هذا التعريف أن المجال الذى تدور فيه أبحاث علم العقاب هو تنفيذ العقوبات والتدابير الاحترازية ؛ ولكنه لا يمتد إلى استخلاص القواعد التى تحكم هذا التنفيذ وفقاً لتشريع وضعى معين ، وإنما يمتد إلى استقراء القواعد التى ينبغى أن تحكم هذا التنفيذ كى يحقق الأغراض التى ترسمها له مصالحة المجتمع فى مكافحة الاجرام . ويعنى ذلك أن علم العقاب لا يبحث فى قواعد تنفيذ العقوبات كماهى مطبقة بالفعل ، وإنما يبحث فى هذه القواعد كما ينبغى أن تكون^(٢) . وأغراض العقوبات والتدابير الاحترازية التى تجرى فى ضوءها أبحاث علم العقاب ليست الأغراض التى يحددها لها الشارع

(١) أنظر فى تعريف علم العقاب

Paul Cuche, Traité de Science et de Législation Pénitentiaire (1905), no. 1, p. 1 ; Tullio Delogu, Leçons de Science et Droit Pénitentiaire (1957), p. 33 ; Charles Germain, Eléments de Science Pénitentiaire (1959), p. 9 ; H. Donnedieu de Varbes, Traité de Droit Criminel et de Législation Pénale Comparée (1947), no. 463, p. 274 ; Pierre-Bouzat et Jean Pinatel, Traité de Droit Pénal et de Criminologie, I, (1963), no. 14, p. 8 ; Wolfgang Mittermaier, Gefängniskunde (1954), § 1, S. 1 ; G. Stefani, G. Levasseur et R. Jambu-Merlin, Criminologie et Science Pénitentiaire (1968), no. 3, p. 3 ; Robert Schmelck et Georges Picca, Pénologie et Droit Pénitentiaire.

الدكتور السعيد مصطفى السعيد ، الاحكام العامة فى قانون العقوبات (١٩٦٢)
ص ٥ ؛ الدكتور محمود محمود مصطفى ، شرح قانون العقوبات ، القسم العام (١٩٦٩)
رقم ١٢ ص ٢٣ ؛ الأستاذ محمد عبد الله محمد ، بسائل علم العقاب ص ٣ ؛ الدكتور يسر
أنور على والدكتورة آمال عبد الرحيم عثمان ، علم الاجرام وعلم العقاب (١٩٧٠) رقم ٢٣٦
ص ٢٩٦ ؛ الدكتورة فوزية عيسن السطار ، مبادئ علم الاجرام وعلم العقاب (١٩٧٢)
رقم ٢ ص ٥ .

Delogu, p. 30.

(٢)

(م ١ - علم العقاب)

الوضعي ، وإنما هي الأغراض التي يستخلصها علم العقاب نفسه على أسس من التحليل المنطقي للعقوبة والتدابير الاحترازية كنظامين اجتماعيين .
ويعني ذلك أن الشق الأول من البحث في علم العقاب يدور حول استخلاص أغراض العقوبات والتدابير الاحترازية ؛ أما الشق الثاني فيتجه إلى استظهار مجموعة من القواعد تحدد النحو الذي يكفل لتنفيذ هذه العقوبات والتدابير تحقيق تلك الأغراض أي استظهار مجموعة من القوانين العلمية تكشف عن الصلة السببية بين كميات معينة للتنفيذ العقابي والأغراض التي تستهدفها العقوبات والتدابير الاحترازية .

٢ - تعبير « علم العقاب » ونصيبه من الدقة :

على الرغم من رسوخ هذا التعبير في الأبحاث العلمية ، فإن الشك يشور في الوقت الحاضر حول صدق دلالاته على الموضوعات التي يتناولها بالدراسة : فن ناحية يوحى هذا التعبير باقتصار نطاقه على تنفيذ العقوبات في حين أنه يتناول كذلك البحث في تنفيذ التدابير الاحترازية ؛ ومن ناحية ثانية يوحى هذا التعبير بأنه يتناول بالدراسة تنفيذ جميع العقوبات في حين أن الجانب الغالب من أبحاثه يقتصر على تنفيذ العقوبات السالبة للحرية باعتبارها التي تثير المشاكل الجديرة بالدراسة ، وفي النهاية فإن هذا العلم يتناول بالدراسة نظاماً في معاملة المحكوم عليهم يصعب وصفها بأنها عقوبات أو تدابير احترازية كالاختبار القضائي في صور منه وبعض الأساليب العلاجية التي تتخذ قبل المحكوم عليهم الذين هم في حاجة إليها^(١).

(١) دار في الخارج جدل قديم حول التعبير الذي ينبغي إطلاقه على مجموعة الأبحاث العقابية : ففي فرنسا يستعمل تعبير (Science pénitentiaire) ولكن تبين قصوره ، أنه يعني في واقع الامر « علم السجون » باعتبار أن لفظ pénitence يعني التوبة . وقد كانت الفرض من السجون الأوروبية التي تأثرت بالأفكار الدينية ثم أطلق بعد ذلك على سلب الحرية الذي يستهدف الإصلاح والتأهيل ؛ ويميل كثير من الباحثين إلى تفضيل تعبير (Pénologie) باعتباره يتسع لصور العقاب كافة وإن لم تتضمن سلب الحرية ، وهذه التعبير الثاني هو الذي يقابل التعبير العربي « علم العقاب » ، وقد أصبح هذا التعبير بدور في الوقت الحاضر محلاً للنقد على النحو المبين في المتن .

وفي ألمانيا ما زال يستعمل تعبير « علم السجون » Gefängniskunde ، وإن اتجه فريق من الباحثين في الوقت الحاضر إلى استعمال تعبير « علم التربية الجنائية » Kriminalpädagogik باعتبار أن العناية تنجّه أساساً في هذه الأبحاث إلى إعادة تربية المحكوم عليه وتأهيله للحياة السليمة في المجتمع .

و ضوء هذه الانتقادات يقترح البعض أن يستبدل بالتعبير السابق تعبير « علم معاملة المجرمين Science de traitement des délinquents »^(١) . ولكننا نرى الانتقادات السابقة مبالغاً فيها : فعلى الرغم من أهمية التدابير الاحترازية فما زالت العقوبات هي الجزء الجنائي الأساسي ، وما يحكم تنفيذها من قواعد يصلح - بعد تعديل يسير - للتدابير الاحترازية . وطبيعي أن يقتصر الجانب الغالب من أبحاث علم العقاب على تنفيذ العقوبات السالبة للحرية ، إذ أن تنفيذ ما عداها من العقوبات لا يثير مشاكل تستحق تعمقاً في الدراسة ، وإن ثارت مثل هذه المشاكل فهي تلقى دون شك نصيبها من البحث ، ولكنه نصيب محدود بالقياس إلى العقوبات السالبة للحرية ؛ أما نظم معاملة المحكوم عليهم التي يصعب وصفها بأنها عقوبات أو تدابير فهي في حقيقتها متفرعة عن العقوبات ، أو ذات صلة وثيقة بها على نحو لا يجوز معه تجريدتها من أصولها العقابية .

ونحن بذلك نرى صواب الإبقاء على تعبير « علم العقاب » بالنظر إلى رسوخه من ناحية وصدق دلالة على موضوعه من ناحية أخرى . أما تعبير « علم معاملة المجرمين » فلا نرى الأخذ به : فبالإضافة إلى أنه ليس ثمة ما يبرره من فساد التعبير المستقر فإنه معيب إذ يغفل الإشارة إلى الأصول العقابية لمعاملة المجرمين ويضعف ذلك من معنى الجزاء والردع العام فيها ، وهما معنيان لا يجوز أن تنجرد منهما هذه المعاملة تماماً .

٣ - طابع علم العقاب :

يشير البحث في طابع علم العقاب موضوعين : أولهما ، تحديد نصيبه من الطابع القانوني ؛ وثانيهما ، بيان ما إذا كانت له صفة العلم في المدلول المنطقي لهذا اللفظ ، أم أنه مجرد فن .

(١) Roger Jambu-Merlin, Criminologie et Science Pénitentiaire (1965), p. 144 ; Stefani, Levasseur et Jambu-Merlin, no. 236, 225.

انظر كذلك Germain, p. 9، والدكتور على راشد ، معالم النظام العقابي الحديث ،

٤ - الطابع القانوني لعلم العقاب :

للاصعوبة في أن ننفي عن علم العقاب أنه فرع من التشريع الوضعي :
فأسلوب البحث فيه لا يقوم على تفسير نصوص ، وهو لا يعتد بإرادة شارع
وضعي معين ، وإنما يقوم على دراسة نظم اجتماعية فرضتها على الشارع ضرورات
الحياة في المجتمع ، وهو يعتمد في استخلاص عناصر هذه النظم واستظهار
أغراضها وتحديد كيفية تطبيقها على البحث العلمي المجرد دون اعتبار لما ارتآه
في هذا الشأن تشريع وضعي معين^(١).

ويجوز الرأي السائد على وصف علم العقاب بأنه علم مساعد للقانون الجنائي^(٢) :
وينكر هذا التكيف على علم العقاب أن يكون أحد العلوم القانونية ، ويقلل
بعد ذلك من أهميته باعتباره يقتصر وظيفته على مجرد مساعدة علم آخر ؛ ولكن
هذا الرأي لا ينفي عن علم العقاب أنه أحد العلوم الجنائية . والنتيجة الأولى
التي يقود إليها هذا الرأي محل نظر : فعلم العقاب يدرس نظاما اجتماعية هي في
الوقت نفسه نظم قانونية ، ووظيفته الأساسية أن يرسم للشارع الوضعي طريق
التطور وأساليب إصلاح ما يشوب التشريع القائم من عيوب^(٣) ، وهو
يعتمد في شق كبير من أبحاثه على أسلوب المقارنة بين^(٤) التشريعات المختلفة
ابتغاء هداية الشارع الوضعي إلى النظم الأجنبية التي يجدر به اقتباسها . وعلم
العقاب شق أساسي من « علم السياسة الجنائية Politique Criminelle »^(٥) ،
وهو العلم الذي يحدد للشارع الجنائي الوضعي أسلوب ملائمة التشريع لحاجات
المجتمع المتمثلة في مكافحة الاجرام . وليس في استقلال علم العقاب عن التشريع

(١) Karl Peters, Grundprobleme der Kriminalpädagogik (1960), § 1, S. 31.

(٢) انظر على سبيل المثال : Bouzat et Pinatel, I, no. 13, p. 8.

والدكتور السعيد مصطفى السعيد ، ص ٥ .

(٣) Peters, § 1, S. 36.

(٤) Cuche, no. 21, p. 59 ; Delogu, p. 35 ; Peters, § 1, S. 35.

الدكتور أحمد فتحي سرور ، أصول السياسة الجنائية (١٩٧٢) رقم ٧ ص ٢٠ ؛
للدكتورة فوزية عبد الستار ، رقم ٢٥٦ ص ١٩٩ .

الرضعى ما ينمى عنه بالضرورة أنه علم قانونى : فلم ينكر أحد على فلسفة القانون وتاريخه أنهما علمان قانونيان على الرغم من تميزهما بذلك الاستقلال . وبالإضافة إلى ذلك كانه فإن إنكار الطابع القانونى على علم العقاب يجعل من العسير تحديد طابعه : فليس صحيحاً وصفه بأنه جزء من علم الاجتماع ، إذ هو لا يقتصر على دراسة المشاكل الاجتماعية التى تنشأ باجتماع المحكوم عليهم فى السجون ؛ وإنما يدرس مشاكل أخرى متنوعة لها نفس المصدر ، بعضها نفسى وبعضها طبي وبعضها تربوى ، بل إن منها ما هو هندسى كتحديد الطابع الملائم لأبنية السجون^(١) ، والجامع بين هذه المشاكل كافة هو وحدة غايتها ، وهى مكافحة الإجرام عن طريق إصلاح المحكوم عليهم وتجنب عودهم إلى الجريمة ؛ وهى غاية لا يمكن أن تتجرد من الطابع القانونى . ويلاحظ أن تنوع المشاكل التى يبحث فيها علم العقاب لا يقتضى الاعتراف له بطابع مختلط ، إذ يسلم هذا العلم بالنتائج التى يقول بها الباحثون فى العلوم الأخرى ، ثم يحاول فى ضوء أغراضه وعن طريق أساليب البحث الخاصة به الاستعانة بها فى إدراك الغاية التى يستهدفها . ويعنى ذلك أننا نضع علم العقاب بين مجموعة العلوم القانونية وإن قلنا بالتمييز بينه وبين التشريع الوضعى .

وليس صحيحاً القول باقتصار أهمية علم العقاب على مجرد مساعدة القانون الجنائى : فإلى هذا العلم من استقلال وما يتسم به نطاقه فى الوقت الحاضر من اتساع وأهمية يحولان دون تقبل هذا التكييف^(٢) . فلا يقوم علم العقاب على أساس التسليم بالقواعد التى يقررها تشريع جنائى معين ، ولا تقتصر وظيفته على مساندة هذه القواعد وتحديد أفضل الأساليب لتطبيقها ، وإنما يرسى نظرياته دون اعتماد على تشريع معين ، وحينما يتناول تشريعاً بالدراسة فهو يمد اختصاصه إلى نقده وهدم ما يراه معيباً من نظمه . وبالإضافة إلى ذلك فقد اتخذت أبحاث علم العقاب فى الوقت الحاضر نطاقاً متسعاً واتسمت بطابع واضح من

(١) انظر فى الجوانب المتنوعة لعلم العقاب :

Bogdan Zlataric, Cours de Pénologie, (1964-1965), p. 6.

Peters, § 1, S. 31.

(٢)

الأهمية العلمية مما يجعل القول بأنه مجرد علم مساعد لآخر قولاً غير مقبول في المنطق ، ويقتضى ذلك بالضرورة الاعتراف له باستقلال علمي حقيقي .

٥ - الطابع العلمي لعلم العقاب :

هل لعلم العقاب طابع العلم (science) في المدلول المنطقي لهذا اللفظ أم هو مجرد فن (art ou technique) ؟ إن ضابط التفرقة بين العلم والفن أن الأول يقوم على مجموعة من القوانين العلمية تحدد الصلات السببية بين ظاهرتين أو أكثر من الظواهر التي يتناولها بالدراسة ، وهذه الصلات معيارها الحتمية أو الاحتمال ؛ أما الفن فمجموعة من الأصول تحدد أفضل الأساليب أو الظروف لتطبيق قانون أو مجموعة من القوانين العلمية للوصول إلى نتائج معينة ، وهذه الأصول هي ثمرة حسن التقدير وسلامة النظر إلى الأمور .

وحين نبحث في تحديد موضع علم العقاب بين العلم والفن نرى البت برأى في هذا الشأن مرتين بالقول بمدى ماله من استقلال عن القانون الجنائي : فأولئك الذين يقصرون وظيفته على مجرد مساعدة القانون الجنائي ينكرون عليه تبعاً لذلك طابع العلم ، إذ لن يتضمن في هذا القول غير مجموعة من الأصول تحدد أفضل الأساليب لتطبيق العقوبات المنصوص عليها في القانون بحيث تتحقق بهذا التطبيق إرادة الشارع على الوجه الأكمل^(١) . وقد رفضنا هذا الرأي واعترفنا لعلم العقاب باستقلاله ؛ ونحن نرى أن هذا العلم يتضمن مجموعة من القوانين العلمية تحدد الصلات السببية بين كيفيات معينة لتنفيذ العقوبات والتدابير الاحترازية وبين الأغراض التي تستهدفها هذه الأنظمة^(٢) ، فيقرر مثلاً أن كيفية تنفيذ معينه من شأنها أن تحقق غرضاً اجتماعياً معيناً تحقيقاً كاملاً وأن كيفية أخرى من شأنها أن تفوت هذا الغرض أو تحققه على نحو جزئي . ولا نزاع في أن هذه القوانين دقة القوانين العلمية ، وإن كان معيارها - في غالب الأحوال - الاحتمال دون الحتمية ؛ وليس في ذلك ما ينفي عنها الطابع العلمي ، إذ من المسلم به أن القانون العلمي يمكن أن يقوم -

Robert Vouin, Manuel de Droit Criminel (1949), p. 9.

(١)

Delogu, p. 34 ; Germain, p. 9

(٢)

وخاصة في مجال الأبحاث الاجتماعية — على الاحتمال وحده ، ذلك أن تنوع عناصر المشكلة الاجتماعية قد يجعل تأثير القانون الاجتماعي الذي يفترض فيه أنه يحكمها مقيداً أو معطلاً لتأثير قانون آخر^(١). وفي ضوء هذه الحقيقة فإنه لا يثور لدينا شك في أن لعلم العقاب الطابع العلمي الصحيح^(٢). وهذا القول لا ينفي أنه يه جد إلى جانب علم العقاب ما يسمى بفن العقاب Technique pénitentiaire ، وهو ما سنعرض للتعريف به فيما بعد^(٣).

٦ - موضع علم العقاب بين العلوم الجنائية :

علم العقاب هو أحد العلوم الجنائية ، وهو ذو صلة وثيقة بها باعتباره يشترك معها في موضوع أبحاثه وفي غايته ؛ ويعنينا في هذا الموضوع بيان الصلة بين علم العقاب وعلمين منهما ، هما : القانون الجنائي وعلم الإجرام .

٧ - الصلة بين علم العقاب والقانون الجنائي :

أوضحنا فيما تقدم استقلال علم العقاب عن القانون الجنائي ، لذلك تقتصر على بيان مواضع الاتصال بينهما : فهما يتميزان في المقام الأول بأن لهما طابعاً معيارياً مشتركاً ، أي أنهما يتضمنان بياناً للمعايير تحكم نشاط الأفراد أو السلطات العامة محددة النحو الذي ينبغي أن يكون عليه هذا النشاط ، فالقانون الجنائي يحدد المعايير الذي ينبغي أن ينظم وفقاً لها نشاط الأفراد كي يتجنبوا عقوباته ، وعلم العقاب يحدد المعايير التي ينبغي أن ينظم وفقاً لها نشاط السلطات العامة في معاملة المحكوم عليهم كي يحقق تنفيذ العقوبات والتدابير الاحترازية الأغراض المستهدفة به^(٤) . والصلة العلمية بينهما بعد ذلك وثيقة : فالقانون الجنائي يمد علم العقاب بالغالب من مواد بحثه ، فعلى الرغم من أن هذا العلم يدرس تنفيذ العقوبات والتدابير الاحترازية باعتبارها نظامين اجتماعيين فهو يرجع إلى القانون الجنائي لكي يلتبس فيه نماذج هذين النظامين

Cuche, no. 21, pp. 58 et 59 ; Delogu, pp. 34 et 35.

(١)

Jean Pinatel, Traité Élémentaire de Science pénitentiaire et de Défense Sociale (1950), p. LXXX ; Delogu, p. 35.

(٢)

(٣) انظر رقم ٢١ ص ١١ من هذا المؤلف .

Peters, § 1, S. 31.

(٤)

وصورهما الواقعية ، بل إنه يرجع إلى هذا القانون لكي يلتصق فيه الإطار القانوني لهذين النظامين فيعينه ذلك على توجيه خطة بحثه . ويساهم علم العقاب في تطور القانون الجنائي : فما يضعه من قواعد تحدد النجوى الذي يتعين أن تنفذ وفقاً له العقوبات والتدابير الاحترازية يتضمن في ذاته كشفاً عن عيوب في التشريع القائم وتوجيهاً إلى سبل إصلاحها ، ويعنى ذلك أن علم العقاب يرسم للقانون الجنائي معالم طريق التطور الذي ينبغي له أن يسلكه (١) ، وما يتضمنه أسلوب البحث في علم العقاب من مقارنة بين النظم التشريعية المتنوعة وعناية بالكشف عن مواضع النقد فيها هو مصدر خصيب للفقه الجنائي .

٨ - الصلة بين علم العقاب وعلم الاجرام :

لا يثير التمييز بين علمي العقاب والاجرام صعوبة : فموضوع أحدهما مختلف ، فإذا كان الأول يدرس العقوبات والتدابير الاحترازية ليحدد أغراضها وأسلوب تنفيذها في ضوء هذه الأغراض فإن الثاني يدرس الجريمة - باعتبارها ظاهرة اجتماعية - ليحدد أسبابها (٢) ؛ ولكل من العلمين طابعه الخاص : فإذا تمتد علم العقاب بطابع معياري على النحو الذي تقدم بيانه فإن علم الاجرام له طابع وصفي غالب باعتباره يتناول الظاهرة الإجرامية بالتحليل لكي يكشف عن الأسباب الدافعة إليها ، وإن كان يتضمن جانباً معيارياً في شقه الذي يرسم فيه الأسلوب الذي ينبغي أن تكافح وفقاً له هذه الأسباب .

ولكن بين هذين العلمين صلة وثيقة : فلها غاية واحدة وإن اختلفت طريقةها إلى إدراكها ، هذه الغاية هي مكافحة الإجرام . وبين العلمين بعد ذلك مواضع اتصال متعددة يجمع بينها أن تنفيذ العقوبات والتدابير الاحترازية على النحو الذي يحقق أغراضها في إصلاح المجرم وتأهيله يتطلب إلماماً بالأسباب التي دفعته إلى الإجرام كي تتاح مكافحتها في شخصه (٣) ، ويفسر ذلك كيف عالج البعض موضوعات علم العقاب في نطاق علم الاجرام ، إذ اعتبروا تحديد

Peters, § 1, S. 36.

Cuche, no. 20, p. 53 ; Pinatel, p. LXXII.

Stefani, Levasseur et Jambu-Merlin, no. 4, p. 3.

(١)

(٢)

(٣)

الأسلوب الصحيح لتنفيذ العقوبة مقتضياً الكشف عن الدوافع الإجرامية
كى يتجه التنفيذ العقابى إلى كفاحها^(١) .

٩ - موضوعات علم العقاب :

يبدو من تعريف علم العقاب أن نطاقه يمتد إلى دراسة تنفيذ العقوبات على
اختلافها ، ولكن الحقيقة أن الجانب الغالب من أبحاثه مقتصر على العقوبات
السالبة للحرية ، ويفسر ذلك بالأسباب التالية : غلبة هذه العقوبات على ماعداها
فى السياسة الجنائية الحديثة^(٢) ثم كونها التى يتاح عن طريقها إدراك الأغراض
الحديثة للعقوبة المتمثلة فى إصلاح المحكوم عليه وتأهيله ، إذا يمكن فى نطاقها
فرض نظام هادف ، وهى فى النهاية التى تثير المشاكل الجديرة بالبحث العلمى
باعتبارها تمتظم كل حياة المحكوم عليه وتفترض وضع تنظيم تفصيلى لها .

وقد شهد التطور الحديث لعلم العقاب اتساعاً ملموساً فى نطاقه : فمن ناحية
امتدت أبحاثه إلى التدابير الاحترازية التى أضحت - إلى جانب العقوبات - وسيلة
من أهم وسائل السياسة الجنائية فى مكافحة الإجرام ، ومن ناحية ثانية تبين أن
المعاملة السليمة للمعكوم عليهم لايجوز أن تتخذ فى جميع الأحوال صورة سلب
الحرية ، إذ من المتصور فى حالات كثيرة تأهيل المحكوم عليه عن طريق أساليب
علاجية أو تربوية لا تقتضى سلب حريته ، وقد أصبحت دراسة هذه الأساليب
شقاً أساسياً فى أبحاث علم العقاب^(٣) .

وقد كشف الدراسة المتعمقة للتدابير السالبة للحرية عن أنه لا يكفى لإدراك
غاية هذه التدابير مجرد تنظيمها فى ذاتها ، بل لابد من مجموعة من النظم
والأساليب تعين على ذلك ، ومن أهمها وضع نظام للرعاية اللاحقة على تنفيذ
العقوبة (Patronage) كى يمكن المحافظة على الآثار الصالحة للتنفيذ العقابى ومد

(١) انظر على سبيل المثال : M. Laignel-Lavastine et V.V. Stanciu. Précis de Criminologie (1950), p. 23.

وانظر فى عرض هذا الاتجاه ونقده : Cucho, no. 19, p. 49 ; Pinatel p. LXXI ; Jambu-Merlin, p. 4.

(٢) Cucho, Examen de Conscience Pénitentiaire, Revue de Science Criminelle (1936), p. 4.

Bouzat et Pinatel, I, no. 14, p. 8 ; Jambu-Merlin, p. 144.

العون للمحكوم عليه وهو يشق طريقه الجديد في المجتمع ؛ ومنها كذلك وضع تنظيم سليم للإدارة العقابية (Administration Pénitentiaire) التي يعهد إليها بتنفيذ هذه التدابير ، وتنظيم الإشراف القضائي على هذا التنفيذ^(١) .

وقد ترتب على الاتساع في نطاق علم العقاب وتنوع موضوعاته أن برزت حاجته إلى الاستعانة بعلوم وفنون متعددة تملأ بها هو في حاجة إليه من معلومات وخبرات يستعين بها في بناء نظمه وإرساء قواعدها ، وفي مقدمة هذه العلوم والفنون : علم التربية باعتبار أن الجهود التي تبذل في إصلاح المحكوم عليهم وتأهيلهم ، هي إلا ضرب من التربية مما حدا بفريق من الباحثين إلى أن يطلق على هذه الجهود تعبير « التربية الجنائية » *Kriminalpädagogik* ^(٢) ؛ وعلم النفس باعتباره يمدنا بأهم معايير تصنيف المحكوم عليهم ، وعلم الاجتماع باعتباره يتضمن الأصول التي تكفل التنسيق بين ظروف البيئة وأسلوب تنفيذ التدابير العقابية ؛ وباعتباره يضع كذلك قواعد تنظيم الرعاية اللاحقة ؛ والعلوم الطبية التي تضع قواعد المحافظة على المستوى الصحي في المؤسسات العقابية فتعين بذلك على تأهيل المحكوم عليهم ، والطب العقلي باعتباره مصدراً لقواعد معاملة المحكوم عليهم من الشواذ ، ومجموعة أخرى من العلوم والفنون^(٣) . ولا تندمج هذه العلوم والفنون في علم العقاب كما لا يندمج هو فيها ، وإنما يستمد الباحثون في علم العقاب من هذه العلوم نتائج أبحاثها ليستعينوا بها في دراساتهم ، ومظهر هذا التعاون الفني في العمل يتضح استعانة المؤسسات العقابية بإخصائيين في هذه العلوم والفنون في مقدمتهم الأطباء والأخصائيون النفسيون والاجتماعيون ورجال التربية والدين والأخصائيون في تنظيم العمل العقابي .

Delogu, p. 33.

(١)

(٢) يبدو هذا الاتجاه واضحاً لدى الباحثين الألمان ، وفي مقدمتهم : بينرس Peters

Hellmeyer وهيلمير

(٣) من هذه العلوم والفنون : الاقتصاد ، إذ يتناول تنظيم الجانب الاقتصادي في العمل العقابي ؛ وخاصة مشكلة المنافسة بينه وبين العمل الحر ، والاحصاء باعتباره يضع في قوالب كمية واضحة آثار النظم العقابية على سلوك المحكوم عليهم أثناء التنفيذ العقابي وبعد انقضاءه ؛ ومنها كذلك علوم الدين والأخلاق باعتبارها تحدد وسائل التهذيب الديني والاخلاقي للمحكوم عليهم .

١٠ - أسلوب البحث في علم العقاب :

علم العقاب علم تجريبي (١) تقوم أبحاثه على ملاحظة نوعين من الوقائع :
الأول هو كيفية تنفيذ العقابي ، والثاني هو السلوك اللاحق للمحكوم عليهم
الذين طبقت عليهم هذه الكيفيات ، ويتجه علم العقاب بعد ذلك إلى استخلاص
القوانين العلمية التي تحكم الصلات السببية بين النوعين من الوقائع . ويعنى
ذلك أن أسلوب البحث في علم العقاب يقوم على الملاحظة المنصبة على الوقائع
السابقة ، ويقوم بعد ذلك على استقراء الصلة بين هذه الوقائع وتأصيلها
بالصعود من جزئيات النتائج التي تستخلص من الملاحظة إلى عموم القانون
العلمي الذي يصدق عليها (٢) .

وبقدر ما يتسع نطاق الملاحظة تدق النتائج التي تقود إليها . ويقضى
هذا الانساع ألا يقتصر نطاقها على الوقائع المتعلقة بالنظم العقابية الوطنية بل
أن يمتد إلى النظم الأجنبية ويعنى بالمقارنة بينها . وتقضى دقة الملاحظة أن
تفرغ نتائجها قدر الإمكان في قوالب كمية ، ويبرز ذلك دور الإحصاء في
الدراسات العقابية (٣) . وتتطلب مرحلة الاستقراء تحرراً كاملاً من كل فكرة
سابقة أو اتجاه مذهبي مرسوم وحرصاً على أن تكون الوقائع محل الملاحظة
هي وحدها مصدر القوانين العلمية التي تراد صياغتها (٤) .

ويبرز هذا الأسلوب للبحث الفارق بين القانون الوضعي وعلم العقاب ،
إذ تقوم الدراسة في الأول على الأسلوب الاستنباطي فتبدأ بعرض القاعدة
العمامة التي وضعها الشارع في النص وتجتهد في تفسيرها بالكشف عن قصد
الشارع بها ثم تحاول جعلها صالحة للتطبيق على وقائع الحياة باستخلاص جزئيات
القاعدة وتفاصيلها .

١١ - فن العقاب :

فن العقاب مجموعة من الأصول المحددة النحو الذي يتعين أن تطبق وفقاً

Cuche, no. 21, p. 57.

(١)

Pinatel, p. LXXX.

(٢)

Mittermaier, § 6 S. 34.

(٣)

Cuche, no. 21, p. 58.

(٤)

له قواعد علم العقاب بحيث تلائم شخصية كل محكوم عليه وتكفل تحقيق أغراضها فيها^(١) . ويبرز أهمية فن العقاب أن القواعد التي يتضمنها علم العقاب هي بطبيعتها قواعد عامة مجردة ، ويقتضى التطبيق السليم لها أن تراعى فيه ظروف كل محكوم عليه بحيث يتحقق تفريدها وتتوفر له المعاملة الملائمة التي تمهد لتحقيق أغراض العقوبة أو التدبير الاحترازي فيه . وتعترف النظم العقابية بأهمية فن العقاب ، فتمنح من يعهد إليهم تطبيق قواعد علم العقاب سلطة تقديرية واسعة كى يتاح لهم تفريدها ؛ وتحدد أصول فن العقاب كيفية استعمال هذه السلطة على النحو الذى يحقق الهدف منها . ومن أهم مواضع تطبيق هذه الأصول ملاحظة المحكوم عليهم لتصنيفهم ، وتوزيعهم على الأعمال العقابية المختلفة ، وتحديد أسلوب بناء السجون ، واستظهار التدابير اللازمة للمحافظة على المستوى الصحى فيها ، وتوزيع المكافآت وتوقيع الجزاءات على المحكوم عليهم .

والأصل تلازم علم العقاب وفن العقاب : فالثانى يفترض الأول ، ثم يكمله ويمهد السبيل إلى تطبيقه . ومع ذلك فإنه يتصور وجود فن العقاب وحده : فقدماً لم يكن تنفيذ العقوبات محكوماً بغرق قواعد قليلة مرنة تعطى القائمين عليه سلطة واسعة ، وفى هذا الوقت لم يكن لعلم العقاب وجود : وقد استعمل بعض القائمين على تنفيذ العقوبات هذه السلطة وفقاً لأصول هادفة ، هي التي تكون منها فيما بعد فن العقاب . وقد نشأ علم العقاب فى نطاق فن العقاب ، إذ كانت الأصول الأولى لفن العقاب هي النواة التي تمحضت عنها القوانين العامة التي قام بها علم العقاب .

٢٨ - تطور علم العقاب

١٢ - تمهيد :

نقتصر فى هذا الموضع على دراسة تطور الأبحاث والدراسات العقابية ، ويعنى ذلك أننا لن نعرض لدراسة تطور العقوبة أو المؤسسات العقابية ، إذ سيكون لهذه الدراسة موضع آخر فما بعد .

١٣ - نشأة علم العقاب :

لم يكن لعلم العقاب وجود حين كانت العقوبات البدنية هي السائدة في التشريعات الجنائية ، إذ لا يثير تنفيذها مشاكل تستحق أن تكون محلاً لدراسات علمية باعتبار أن تنفيذها لا يستغرق غير وقت قليل تنقضي بإنقضائه جميع المشاكل المتعلقة بالتنفيذ العقابي (١) .

وقد بدأت النشأة الأولى لعلم العقاب حين عرفت العقوبات السالبة للحرية طريقها إلى التشريعات الجنائية ، ذلك أن تنفيذ هذه العقوبات يمتد بطبيعته وقتاً قد يطول ، بل قد يستغرق حياة المحكوم عليه ، وخلال هذا الوقت تنشأ علاقات بين الدولة والمحكوم عليهم ، وهي علاقات يتعين وضع القواعد التي تنظمها (٢) . وبالإضافة إلى ذلك فإن التنفيذ العقابي بطبيعته ذو تأثير قوى على شخصية المحكوم عليه ، ومن المتعين وضع القواعد التي تحدد اتجاه هذا التأثير حتى يكون متسقاً مع المصاحبة العامة للمجتمع ، وهذه القواعد هي موضوع الأبحاث العقابية .

ولكن هذه النشأة الأولى كانت متواضعة ، إذ عولجت المشاكل العقابية في صورة ذات نصيب محدود من التعمق والطابع العلمى . ويرجع ذلك إلى أمرين : فتمد كانت النظرة الأولى إلى العقوبة أنها انتقام من المحكوم عليه ، وكانت النظرة إليه أنه شخص منبوذ من المجتمع لا يتمتع بكرامة الإنسان وحقوقه الأساسية (٣) . وفي ظل هذه الأفكار كانت النظرة إلى التنفيذ العقابي أنه مجموعة من تدابير القسوة التي تهدف إلى إيلام المحكوم عليه فحسب ، وغنى عن البيان أن أعمال القسوة لا يثير مشاكل تستحق دراسة علمية معمقة .

ويرجع التقدم الحقيقي لعلم العقاب إلى التطور الذى أصاب أغراض العقوبة السالبة للحرية ، وأصاب كذلك النظرة إلى المحكوم عليه : فقد كانت هذه الأغراض محلاً لدراسات عديدة ، واحتلت فكرة إصلاح المحكوم عليه وتأهيله فى الفكر الحديث مكاناً ملحوظاً بين أغراض العقوبة ؛ ومن ناحية أخرى لم تعد النظرة إلى المحكوم عليه أنه شخص منبوذ ، وإنما أصبحت النظرة إليه

Delogu, p. 2 ; Mittermaier, § 4 S. 13.

(١)

Peters, § 2 S. 38.

(٢)

Mittermaier, § 4 S. 13.

(٣)

أنه شخص عادى خضع لتأثير عوامل مفسدة جعلته ينحرف إلى سبيل الإجرام. وفي ظل هذه الأفكار الجديدة تحددت المشكلة التي تدور حولها جميع الأبحاث العقابية، وهى استقراء القواعد التي يتيح تطبيقها إصلاح المحكوم عليه وتأهيله بما لا يكون من شأنه مساس بكرامته الإنسانية أو إهدار لحقوقه الأساسية. وغنى عن البيان أن هذه المشكلة متعددة الجوانب متنوعة العناصر، وهى بضخامتها وأهميتها الاجتماعية جديرة بنصيب كبير من البحث العلمى.

١٤ - مراحل التطور الحديث لعلم العقاب :

اجتازت الأبحاث العقابية بعد أن اتضح نطاقها وتحدد اتجاهها العام على النحو الذى سبق بيانه مراحل ثلاثة (١) : **المرحلة الأولى** ، وفيها كانت العناية متجهة أساساً إلى دراسة العقوبات والتدابير السالبة للحرية فى ذاتها ، وكانت متجهة كذلك إلى دراسة المؤسسات العقابية والأنظمة المطبقة فيها. ويعنى ذلك أن الطابع العام لهذه المرحلة كان طابع الاهتمام بدراسة الأنظمة ، ومن ثم كان لها طابع موضوعى غالب . أما **المرحلة الثانية** فقد غلبت فيها العناية بدراسة المحكوم عليه باعتباره إنساناً مودعاً فى مؤسسة عقابية وتطبق عليه الأنظمة السائدة فيها ، وكان الاهتمام بهذه المرحلة متجهاً إلى استقراء الآثار التي تنتجها الأنظمة العقابية فى شخصية المحكوم عليه ، ويعنى ذلك أن هذه المرحلة كانت ذات طابع شخصى . وتتميز **المرحلة الثالثة** بأن نطاق الأبحاث العقابية لم يعد مقتصرأ على التدابير السالبة للحرية ، فقد كشفت الدراسات عن أهمية التدابير العلاجية والتأهيلية التي لا تقتضى سلب الحرية والتي يتعين اللجوء إليها كلما كان سلب الحرية غير ضرورى ، وهو ما ثبت بالنسبة لطوائف من المحكوم عليهم ، وفى هذه المرحلة ازداد الطابع الشخصى وضوحاً ، واتصف علم العقاب فى شق هام منه بغلبة الطابع العلاجى أو التأهيلي عليه مما استتبع تقلص الخصائص العقابية لمعاملة فريق من المحكوم عليهم .

١٥ - العوامل التى ساهمت فى التطور العام للأبحاث العقابية :

لم تكن الأبحاث العقابية فيما مضى محلاً لاهتمام رجال الفكر ، ويرجع

ذلك إلى ضالة المشاكل التي كان التنفيذ العقابي يثيرها وقت اقتضرت فيه أغراض العقوبة على الانتقام ونبذ المحكوم عليه من المجتمع . بل إن الاعتبارات الإنسانية ذاتها لم تتفاح في توجيه عناية بعض المفكرين إلى هذه المشاكل ، إذ كانت النظرة إلى المحكوم عليهم نظرة احتقار نأت بهم عن أن يشغلوا اهتمام رجال الخير والإنسانية . لذلك تعد العوامل التي وضعت مشاكل التنفيذ العقابي موضع اهتمام الكثير من الباحثين عوامل ذات أهمية كبيرة في تطور علم العقاب .

وتعد جهود الكنيسة الكاثوليكية في مقدمة هذه العوامل ، فقد شغلت مشاكل التنفيذ العقابي رجال هذه الكنيسة ، بل إن منهم من ساهم في الأبحاث العقابية. ويرجع اهتمام الكنيسة بهذه المشاكل إلى أمرين : أولهما ، أنها انظرت إلى المحرم على أنه مخطئ (pécheur) (١) لا على أنه منبوذ من عداد أبنائها، وفي ظل هذه النظرة الجديدة اتجهت الجهود إلى كفالة سبيل التوبة (pénitence) له حتى يسترد مكانته بين جماعة المؤمنين بها ، وكان طبيعياً بذلك الاهتمام بدراسة التوبة وسبلها باعتبارها جزءاً من نشاط الكنيسة (٢) . أما الأمر الثاني فهو الأسلوب الذي نظم به سبيل التوبة ، إذ كان نواة لنظام عقابي كامل : فإذا كانت التوبة هي الندم بين يدي الله عن مسلك مضى والعهد بالتزام سلوك يرضى عنه ، فإنها تقتضى أن يعد لطالب التوبة مكان صالح ليتأمل فيه ويذكر الله فيحمله التأمل والذكر على الندم والعهد، ومن الأفضل أن ينفرد في هذا المكان حتى يتاح له الهدوء الذي يتطلبه التأمل . وعلى هذا النحو ، نشأت فكرة « السجن الانفرادي » الذي كان في نظر رجال الكنيسة أفضل أنواع السجون . وتقتضى التوبة مساعدة دينية تقدم إلى طالبها ، إذ هو في الغالب لا يدرك أصولها ولا يعرف طريقها، فلا بد أن يزوره في سجنه رجل الدين الذي يعظه ويساعده طيلة سجنه على اجتياز طريقها ، وقد كانت فكرة التوبة بذلك أساساً للنظم الخاصة بهذيب المحكوم عليهم وتعليمهم . ويتضح بذلك أن فكرة التوبة الدينية كانت نواة لنظام عقابي جديد مختلف

عن الأنظمة السابقة عليه : فلم يكن هذا النظام قائماً على نبد المحرم واحتتارة وإنما كان يتجه إلى محاولة رده إلى عداد الصالحين من أبناء الكنيسة ، أى أنه كان متجهاً إلى « تأهيله » ؛ ولم تكن المعاملة التى تخضع لها فى السجن هى قسوة فحسب ، وإنما كانت فى جوهرها تهذيباً وتعليماً بما يكفل التأهيل .

وقد تميزت الأبحاث العقابية التى تأثرت باتجاهات الكنيسة بخصيصتين : أولاهما أنها خصصت الجانب الأكمل من اهتمامها لدراسة نظام « الانفراد » فى السجن باعتباره النظام الوحيد الذى يكفل تحقيق أغراض العقاب . وثانيتهما أنها أعطت تهذيب المحكوم عليهم — وبصفة خاصة التهذيب الدينى — عناية كبيرة باعتباره الطريق إلى توبتهم وتأهيلهم .

وقد كان انتشار الديمقراطية وسيادة الأفكار النابعة عنها من بين العوامل التى وجهت تطور الأبحاث العقابية : فهذه الأفكار قامت على أساس إقرار المساواة بين المواطنين جميعاً فكانت النتيجة الحتمية لذلك أنه لم يعد محل للنظر إلى المحكوم عليهم على أنهم طبقة دون سواهم ، وإنما أصبحت النظرة إليهم أنهم مواطنون تنكبوا الطريق السليم ، ويعنى ذلك أن لهم كرامة المواطن وحقوقه الأساسية ، بل إن لهم قبل الدولة الحق فى أن تساعدهم على استرداد مكانتهم فى المجتمع^(١) . وقد مهد ذلك لنشوء فكرة « واجب الجماعة قبل المحكوم عليه »^(٢) بجوانبها الثلاثة : فالدولة إذ ترصد المال للانفاق على السجنون وتبذل الجهد لتأهيل نزلاتهم لاتفعل ذلك من قبيل التبرع والإحسان وإنما تفعله أداء لالتزام فرضته عليها وظيفتها فى مكافحة الإجرام ، ومن ناحية ثانية فإن موظفى السجنون لا يجوز لهم أن ينظروا إلى المحكوم عليهم نظرة استعلاء ، وإنما يجب أن يسعوا إلى خلق علاقات من التعاون تربطهم بهم وكسب ثقتهم فيهم واستغلال ذلك فى سبيل إدراك أغراض التنفيذ العقابى^(٣) ، وفى النهاية فإن رأى العام — وله دوره الأساسى فى كل مجتمع ديمقراطى — يجب أن يدرك واجب المجتمع قبل المحكوم

Mittermaier, § 2 S. 7.

(١)

Peters, § 2 S. 74.

(٢)

Mittermaier, § 2 S. 7.

(٣)

عليهم فيسأهم في تأهيلهم عن طريق علم وضع العقوبات في طريقةهم بعد الإفراج عنهم ، بل إن عليه أن يتقبلهم ويمد المعونة إليهم تمكيناً لهم من شق طريقتهم الجديد^(١) .

ويعد التقدم الذي أحرزه علم الإجرام والعلوم النفسية والاجتماعية من العوامل الأساسية في تطور الدراسات العقابية^(٢) : فعلم الإجرام تناول بالدراسة أسباب الجريمة سواء في ذلك العوامل الداخلية الكامنة في شخص الجاني والعوامل الخارجية التي تتصل بالبيئة ، وقد مهدت هذه الدراسات لتوجيه المعاملة العقابية إلى مواجهة هذه الأسباب في شخص كل محكوم عليه سعياً إلى الحد من تأثيرها أو القضاء عليه . وكانت هذه الدراسات هي السبيل إلى تقسيم المجرمين إلى طوائف تبعاً لغلبة بعض العوامل الإجرامية على ماعداها ، وكانت بذلك الأساس الذي قام عليه « تصنيف المحكوم عليهم » . وقد كان تطور علم النفس - وخاصة بعد أن كشف فرويد عن عالم ماوراء الشعور وما يصدر عنه من آثار نفسية وابتكر منهج التحليل النفسي - مضيفاً إلى المعاملة العقابية أساليب جديدة في علاج الشخصية الإجرامية ، ومن ناحية أخرى فإن التقدم الذي أحرزه علم الاجتماع في تحديد العلاقة بين الإنسان والعوامل الخارجية والتطور الذي أصاب علم التربية وفنونها كانا من أهم المصادر التي أمدت الأبحاث المخصصة للمعاملة العقابية بالأصول الحديثة التي قامت عليها . ونستطيع أن نقول إن التطور الذي أصاب أنظمة القانون الجنائي نتيجة للدراسات الإجرامية والعقابية وما لوحظ في أغلب الدول من تجاوب بين الشارع وبين النتائج التي خلص إليها البحث العلمي كانا من العوامل الأساسية في دفع الدراسات العقابية إلى مزيد من التقدم^(٣) . فاعتراف الشارع بأنظمة جديدة أمد الأبحاث العقابية بإطار قانوني واضح وأسبغ عليها طابعاً عملياً مجدياً وخلق تأثيراً متبادلاً بين القانون الوضعي وعلم العقاب ، وكان دافعاً إلى المزيد من الابتكار وتصور الأنظمة الجديدة . وأهم معالم التطور الذي نعينه في القانون الجنائي هي : الاعتراف بالتدابير الاحترازية والإقرار لها بدورها

Peters, § 2 S. 79.

Peters, § 2 S. 75 ff.

Peters, § 2 S. 66 ff.

(١)

(٢)

(٣)

مكافحة الجريمة والاعتراف بنظام الإفراج الشرطى ونظامى إيقاف التنفيذ والاختبار ثم اتجاه تشريعات كثيرة إلى الاعتراف بالتدابير غير المحددة المدة بالنسبة لطوائف من المجرمين ؛ ويعد اتجاه القانون الجنائى إلى الاهتمام بشخصية المجرم والحرص على جعل التدبير الذى يفرض عليه ملتبساً مع عناصر هذه الشخصية من العوامل الأساسية التى عززت اتجاه الأبحاث العقابية إلى الاهتمام بالشخصية الإجرامية فى مرحلة التنفيذ واعتبار التفريد التنفيذى محور دراساتها ، وقد بدأ الطابع الشخصى لقانون العقوبات الحديث واضحاً فى اعترافه للقاضى بسلطة تقديرية واسعة كما بدأ واضحاً لقانون الإجراءات الجنائية فى إتجاهه إلى الاعتراف بضرورة الفحص السابق على الحكم تمكيناً للقاضى من الإلمام بظروف المحكوم عليه والعلم بعناصر شخصيته ليكون ذلك أساساً للتدبير الذى يراد فرضه عليه .

١٦ - الباحثون الأوائل فى علم العقاب :

استرعت مشاكل التنفيذ العقابى اهتمام عدد من رجال الفكر منذ وقت بعيد ، ولكن إخضاع دراسة هذه المشاكل للمنهج العلمى على النحو الذى مهد لنشوء علم العقاب لا يرجع إلى عهد بعيد . على أنه لا يجوز أن يغرب عن البال أن الأبحاث المتناثرة التى تناولت المشاكل العقابية على نحو غير علمى هى التى نهت الأذهان إلى أهمية هذه المشاكل وجدارتها بالدراسة العلمية السليمة . ولانستطيع بطبيعة الحال أن نعرض تفصيلاً للآراء التى قال بها الباحثون الأوائل فى علم العقاب ، إذ أن كثيراً منها تضاعفت فى الوقت الحاضر قيمته أو ثبت فساده ، وإنما نقتصر على الإشارة الموجزة إلى بعضها مبرزين بصفة خاصة الآراء التى مازالت لها قيمتها وتلك التى تضمنت نواة النظريات الحديثة أو اتضح فيها الأسلوب العلمى فى استقرار الفكرة .

يعد مايبون Dom Jean Mabillon (١٦٣٢ - ١٧٠٧) من أوائل الباحثين فى علم العقاب ، وقد أودع آراءه كتابه الذى يحمل عنوان « تأملات فى السجون الرهبانية Réflexions sur les prisons monastiques » ، وقد تناول مايبون بالدراسة نظام السجن الانفرادى واجتهد فى إثبات دوره فى تقويم المحكوم

عليه وإصلاح شخصيته، وتكلم بعد ذلك في التفريد التنفيذي وطالب بوجوب تناسب أسلوب تنفيذ العقوبة مع القوى البدنية والذهنية للمحكوم عليه ؛ وأشار النهاية إلى ما يقتضيه النظام العقابي السليم من تنظيم للعمل ورعاية صحية للمحكوم عليهم وسمح لهم بالنزهات . ويعتبر مؤلف مايبون دراسة متكاملة للنظام العقابي في ظل الأفكار الكنسية^(١) .

ويعتبر هوارد John Howard (١٧٢٦ - ١٧٩٠) في طليعة رواد علم العقاب ، وقد كان لآرائه تأثير كبير على النظم والأبحاث العقابية في البلاد الأوروبية المختلفة فأوحت بإصلاحات عديدة وألهمت باحثين لاحقين آراء جديدة في المشاكل العقابية . وقد استندت دراسات هوارد إلى منهج تجريبي سليم، إذ قام برحلات إلى دول عديدة فزار سجونها وتكشف عيوب النظم المطبقة فيها واستوحى مقترحات الإصلاح من ملاحظاته . وقد دون هوارد آراءه في كتابه : « حالة السجون في إنجلترا وويلز وملاحظات تمهيدية عن بعض السجون الأجنبية State of prisons in England and Wales, with preliminary observations and account of some foreign prisons. » . وقد تقبل هوارد نظام السجن الانفرادي متأثراً بالأفكار التي سادت في عصره، ولكنه كان أول من تبصر عيوبه فاقترح تخفيف قسوته ، وخاصة بما يتطلبه تهذيب المحكوم عليهم من اجتماعهم ، بل إن عنايته انصرفت أساساً إلى وجوب الفصل بينهم أثناء الليل مما يوحي بأن نواة النظام المختلط قد وجدت في أفكاره ، واهم هوارد بالفصل بين طوائف المسجونين ، وحرص بصفة خاصة على وجوب الفصل بين المحبوسين احتياطياً والمحكوم عليهم ، وبين هؤلاء وأولئك وبين المدنيين المودعين في السجن لإعسارهم . وتكلم هوارد عن العمل ودوره ، وله في ذلك الكلمة المشهورة « دع المسجونين يعملون وسوف يتحولون بذلك إلى رجال شرفاء » . وأشار هوارد إلى وجوب الاهتمام بالحالة الصحية في السجون والعناية بالتهذيب الديني وحسن اختيار العاملين في السجون^(٢) .

(١) انظر في عرض آراء مايبون :

Pinatel, p. XLVIII ; Delogu, p. 21 ; Peters § 2 S. 42.

(٢) انظر في عرض أفكار هوارد :

Max Grünhut, Penal Reform (1948), p. 31 ; Stefani, Levasseur et Jambu-Merlin, no. 253, p. 241.

وقد عرفت الدراسات العقابية في ألمانيا فريقتاً من روادها الأوائل ، منهم بيستالوتسى Johann Heinrich Pestalozzi (١٧٤٦ - ١٨٢٧) الذى اتجه دراساته إلى القول بوجوب البحث في الأسباب التى دفعت كل محكوم إلى طريق الجريمة ومعالجة هذه الأسباب بما يكفل إبطال تأثيرها ، بل واستغلالها لتوفير حياة شريفة له ، وقد اعتبر ذلك الطريق السليم لتأهيل المحكوم عليهم^(١) . ومنهم كذلك فاجنيتس H.B. Wagnitz الذى تميز بنزعة إنسانية غالبية ، فقرر أن أشد المجرمين خطورة لا يتجرد من صفة الإنسان ، ومن ثم لا يجوز أن تنزع عنه كرامته ، وقال تبعاً لذلك بأن التنفيذ العقابي يجب أن يتميز بطابع إنساني ويسوده مبدأ التفريد ، وأنه لا يجوز النظر إلى العمل في السجن على أنه عقاب إضافي ، وقد كان المبدأ الذى سيطر على أبحاث فاجنيتس هو تحديده غرض العقوبة بأنه « جعل المجرم من الناحية المعنوية في وضع لا يستطيع معه الإضرار بالمجتمع »^(٢) . ومن هؤلاء الباحثين كذلك أوبرماير G.M. Obermaier الذى خصص الجانب الأكبر من دراساته لمشكلة تقسيم المسجونين والفصل بين الأنواع المختلفة من المسجون ، واقترح التمييز بين مؤسسات تخصص للمحكوم عليهم بمدد طويلة وأخرى للمحكوم عليهم بمدد قصيرة ؛ وعلى التقسيم من الأفكار التى كانت سائدة في عصره فإن أوبرماير لم يحدد نظام السجن الانفرادي ، بل إنه لم يعتبر الفصل بين المحكوم عليهم أثناء الليل ضرورياً طالما كان من الممكن إخضاعهم لرقابة دقيقة^(٣) وقد أبدى من بعده ريكه Riecke في رفضه نظام العزلة ، وإن كان قد أعطى لآرائه طابعاً عملياً حين أوصى بتقسيم المحكوم عليهم إلى مجموعات متجانسة ثم حيز الفصل بينهم أثناء الليل^(٤) .

ويعد بنتام Jéréme Bentham (١٧٤٨ - ١٨٣٢) أحد تلاميذ هوارد ،

Peters, § 2 S. 43.

Peters, § 2, S. 45.

Peters, § 2 S. 50.

Peters, § 2 S. 51.

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

وقد نشر آراءه في كتابيه : « شرح التشريع المدني والجنايى » و « دراسة للعقوبات والمكافآت » . وبلغ من عنايته بدراسة المشاكل العقابية أن وضع تصميماً لبناء السجون حرص فيه على أن يكون مقر المدير في وسط البناء بحيث يستطيع أن يباشر رقابته على كل مايجرى فيه ، وقد بنى في إنجلترا ، وفق هذا التصميم ، سجن Millibank سنة ١٨١٦ . وأهم ماقال به بتنام هو رفضه نظام السجن الانفرادى مستنداً في ذلك إلى قسوة آثاره ، واقترح بدلاً منه تقسيم المحكوم عليهم إلى مجموعات متجانسة ، ولكن فضل بتنام يتضح في تنبيهه الأذهان إلى أهمية الرعاية اللاحقة على تنفيذ العقاب ووضعه القواعد التي تكفل لها أداء دورها . وقد أشار بتنام كذلك إلى وجوب تنظيم العمل في السجون والعناية بالتعليم الحرفي والحرص على التهذيب الديني والأخلاقي (١) .

ويعتبر ميرابز Honoré Gabriel Mirabeau (١٧٤٩ - ١٧٩١) واحداً من تأثروا بآراء هوارد ومذاهبه في إصلاح النظم العقابية حين دفعت به الظروف السياسية إلى الاهتمام بمشاكل السجون ، فقد عهدت إليه الجمعية الوطنية الفرنسية برئاسة لجنة تبحث في إلغاء نظام أوامر الاعتقال Lettres de Cachet ، فوسع من نطاق مهمة اللجنة وتناول بالبحث مشاكل السجون الفرنسية في مجموعها فعاب عليها أمرين : الاختلاط الضار بين نزلائها والبطالة السائدة بينهم ثم اقترح برنامجاً إصلاحياً يقوم على الاهتمام بالعمل العقابي وإقرار نظام السجن الانفرادى والتدرج في المعاملة بحيث تمنح المزايا لمن تثبت جدارتهم بها ويتقرر الإفراج الشرطي والرعاية اللاحقة للمخرج عنهم (٢) . وقد ضمن ميرابو بحثه في تقرير شهير نشر بعد وفاته (٣) .

ولكن أكبر رواد البحث العقابي وأعمقهم أثراً في تأصيل علم العقاب وإسباغ طابع العلم المتكامل عليه هو شارل لو كاس Charles Lucas الذي

(١) Delogu, p. 23 ; Zaltaric, p. 90 ;

(٢) Delogu, p. 24 ; Zaltaric, p. 90.

(٣) قدم ميرابو هذا التقرير سنة ١٧٩٠ ثم نشره بجوان Bejouin سنة ١٨٨٨ .

نشر في سنتي ١٨٣٧، ١٨٣٨ مؤلفه في « نظرية الحبس Théorie de l'emprisonnement » من ثلاثة أجزاء . والأهمية العلمية لهذا المؤلف أنه تناول للمرة الأولى دراسة المشاكل العقابية في صورة شاملة وفق منهج علمي دقيق^(١). وقد فهم لو كاس علم العقاب على أنه علم دراسة سلب الحرية باعتبارها وسيلة إلى إصلاح المحكوم عليهم ، وقرر أن سلب الحرية لا يقوم بهذا الدور إلا إذا كان انفرادياً . وطالب بإخضاع السجون لقواعد قانونية محددة حتى يستأصل الاستبداد والتحكم السائدان فيها ، بل إنه طالب بوضع تقنين يضم القواعد التي تحكم التنفيذ العقابي وتحدد بصفة خاصة النظام الداخلي للسجون . وتقوم أهم أفكار لو كاس على أن الانفراد لا يمثل سوى الوجه السلبى للنظام العقابى السليم باعتبار أن دوره هو تجنب مساوئ الاختلاط بين محكوم عليهم يختلفون في مقدار الخطورة ، أما وجهه الإيجابى فيتمثل في مجموعة الجهود التي يتعين بذلها في سبيل إصلاح المحكوم عليه ، وتتجه هذه الجهود إلى التهذيب ، وتقوم على خلق مجموعة من البواعث لدى المحكوم عليه واستغلال مجموعة من الوسائل قبله ، وقد رأى لو كاس أن أهم هذه البواعث هي الخافز الدينى ، وأهم هذه الوسائل هي العمل العتبانى .

§ ٣ - التعريف بتشريع العقاب

١٧ - تعريف :

تشريع العقاب (Législation pénitentiaire) هو مجموعة من القواعد القانونية تحكم تنفيذ العقوبات والتدابير الاحترازية فتتنظم العلاقة بين المحكوم عليه وسلطات التنفيذ محددة حقوقه وضمائنها والتزاماته وجزاءها .

ويضم تشريع العقاب في شطر أساسى منه قواعد علم العقاب التي أقرها المشرع الوضعى . وهذا الشطر ذو أهمية كبيرة ، إذ تبرز به الصلة بين علم العقاب وتشريع العقاب : فعلم العقاب هو مصدر هذا الشق من قواعد تشريع العقاب ، ويعنى ذلك أن نطاقيهما مختلفان ، إذ يضم تشريع العقاب قواعد غير مستمدة من علم العقاب ، وهى القواعد ذات الأصول القديمة التي لم

تستند إلى أسس من البحث العلمى الحديث ؛ ويضم علم العقاب قواعد لم تحظ
بعد بإقرار الشارع الوضعى لها ، فلم تندرج بذلك فى نطاق تشريع العقاب .
ويوضح هذا الشق من تشريع العقاب الفائدة العملية لقواعد علم العقاب :
فما يكشف عنه علم العقاب من قوانين علمية لا يجوز أن يظل منفصلاً عن
التشريع الوضعى ، إذ معنى ذلك أن يتجرد من الفائدة للمجتمع ، وإنما تقضى
المصلحة أن ينتمى الشارع منها ما ثبتت فائدته للمجتمع فيسبغ عليها قوة الإلزام
التشريعى (١) .

١٨ - تاريخ تشريع العقاب :

يرتبط تاريخ تشريع العقاب بتقيد سلطة الدولة ونمو مبادئ الشرعية ،
إذ ترتب على ذلك أن لم يعد سائغاً إطلاق سلطة الدولة على المحكوم عليهم
بالعقاب دون حدود وترك أمرهم لمحض تحكم حراس وموظفى السجون
ولاستبدادهم ، وإنما أصبح متعيناً تحديد الوضع القانونى للمحكوم عليه وبيان
حقوقه والزاماته ، وقد اقتضى ذلك وضع قواعد قانونية تحكم ذلك (٢) ، بل
إنه اقتضى تنظيم قضاء يكفل احترام هذه القواعد (٣) ، وقد كان ذلك مدعاة
لنشوء نظام « قاضى تطبيق العقوبات Juge de l'application des peines »
الذى اتجهت إلى إقراره تشريعات كثيرة (٤) .

وقد اتسع نطاق تشريع العقاب واكتسبت قواعده طابعاً علمياً نتيجة
نمو علم العقاب وإستمداد الشارع منه القواعد التى اعترف بفائدتها للمجتمع
فأدرجها فى تشريع العقاب .

(١) اعترف مؤتمر بالرمو الدولى سنة ١٩٣٣ بتشريع العقاب ، فأقر « وجود قانون
عقابى مكون من مجموعة القواعد التشريعية التى تحكم العلاقة بين الدولة والمحكوم عليه
ابتداء من لحظة صيرورة الحكم الصادر ضده واجب النفاذ الى لحظة انقضاء أجل هذا
التنفيذ » وأشار الى أن هذه القواعد يجب أن تعطى التنفيذ العقابى تأصيلاً قانونياً كاملاً .
Delogu, p. 40. (٢)

Marc Ancel, Trois Aspects de l'Action pénitentiaire (1961), (٣)
p. 42.

(٤) فى مقدمة هذه التشريعات التشريع الفرنسى (المادة ٧٢١ من قانون الاجراءات
الجنائية) .

وقد ازدادت في الوقت الحاضر أهمية تشريع العقاب بالنظر إلى اتساع نطاق وظيفة الإدارة العقابية واتساعها بطابع فني واضح : فلم تعد مقتصرة على مجرد منع المحكوم عليهم من الهرب ، وإنما أصبح موضوعها تأهيلهم وفق الأساليب العلمية الحديثة ، وقد اقتضى ذلك أن يدخل الشعب والتعقيد على هذه الوظيفة وأن يتسع نطاقها على نحو ملموس ، فظهرت الحاجة إلى أن تحكمها قواعد قانونية محددة كي لا ينحرف استعمالها (١) .

١٩ - تقنين تشريع العقاب :

إن نصوص تشريع العقاب متناثرة في أغلب الدول بين مصادر متعددة ؛ ويشير ذلك التساؤل عما إذا كان من المصلحة تقنين هذه النصوص ؟ لاشك في أن للتقنين مزاياه : فبالإضافة إلى ما يضيفه من وضوح على قواعد التنفيذ العقابي باعتباره يضمها في مجموعة واحدة فيسهل الرجوع إليها ، فهو يدعم سلطان مبدأ الشرعية في مجال تنفيذ العقوبات والتدابير الاحترازية ، ذلك أن مدلول هذا المبدأ لم يعد مقتصرًا على شرعية النطق بالعقوبة ، وإنما أصبح ممتدًا إلى التنفيذ العقابي في مجموعه ومقتضياً أن تحكمه قواعد صادرة عن الشارع نفسه . ومن ناحية أخرى فإن فكرة «حقوق المحكوم عليه» ووجوب تقرير ضمانات لها تحميها من تعسف سلطات تنفيذ العقاب قد أصبحت فكرة أساسية في التشريع الحديث ، وهي تقتضي وضع القواعد القانونية التي تكفل لها حماية الشارع ؛ بل إن أهمية هذه الفكرة قد بلغت حد إنشاء قضاء يحفظ لها هذه الحماية ؛ وغنى عن البيان أن وجود قضاء يختص بالفصل في مسائل معينة ووجود قواعد تحكم هذه المسائل أمران متلازمان . وقد كشفت التجربة عن أن صلاح النظام العقابي مرتين بإستجابة المحكوم عليه لجهود الإدارة العقابية وتعاونه معها ، وهذه الاستجابة تتحقق على النحو المطلوب إذا وضعت حقوق المحكوم عليه والتزاماته في قالب قانوني ، إذ يولد ذلك ثقته في هذه الإدارة واطمئنانه إلى أنها لن تفتات على حقوقه (٢) .

Trois Aspects de l'Action Pénitentiaire, p. 42.

(١)

Trois Aspects, p. 42.

(٢)

ولكن هذه الحجج لم يسلم بها جميع الباحثين في علم العقاب : فقد ذهب البعض إلى القول بأن عيوب التقنين تفوق مزاياه، إذ هو يعوق نشاط الإدارة العقابية ويؤدي إلى جبروده في قوالب قانونية محددة ، فتضعف عن ابتكار أساليب جديدة للمعاملة العقابية ، وتتردد في جهودها لتفريد عقاب كل محكوم عليه خشية أن تهتم بالافتئات على حقوقه^(١) . ويضيفون تأييداً لقولهم أن التقدم الذي أدركته الأساليب العقابية في الوقت الحاضر يرجع إلى أن الإدارة العقابية قد منحت سلطة تقديرية واسعة فاستطاعت باستعمالها أن تكشف عن القواعد العقابية السليمة ، وغنى عن البيان أن هذه السلطة تتقاص بمقدار ما تخضع المعاملة العقابية لقواعد محددة^(٢) . ومن ناحية أخرى . فإن إخضاع الإدارة العقابية لقواعد تفصيلية وإبراز ضمانات حقوق المحكوم عليه في صورة تنطوي على عدم الثقة فيها يغذيه بروح عداوية ضدها ويجعله ميالاً إلى عيب تصرفاتها والطعن فيها ، وكل ذلك يعوق التعاون بينهما ويعرقل الجهود التي تبذل في سبيله^(٣) . ويتولون في النهاية بأن ضمان حقوق المحكوم عليه لا يقتضي حما تقنين قواعد تشريع العقاب، إذ يكفي كون هذه الضمانات مقررة في نصوص تشريعية أياً كانت ، ولو كانت متناثرة في عديد من القوانين واللوائح^(٤).

وللفصل في هذا الخلاف نلاحظ أن لفظ التقنين يتسع المعنيين مختلفين : فقد يفهم في معنى إفراغ القواعد التي تحكم المعاملة العقابية في نصوص تشريعية بحيث تنأى ما أمكن عن تحكم الإدارة العقابية واستبدالها ، وقد يفهم في معنى تجميع هذه النصوص في مجموعة قانونية واحدة . فالتقنين في المعنى الأول ترجح دون شك : مزاياه : ذلك أن إفراغ قواعد المعاملة العقابية في نصوص تشريعية يعطى نشاط الإدارة العقابية سناً قانونياً واضحاً ويرسم له حدوداً معلومة ، أما السند فيعني اعتراف الشارع بأساليبها وإقراره لما ابتكرته من

Dupréel, Trois Aspects, p. 43.

(١)

Delogu, p. 43.

(٢)

Dupréel, p. 43.

(٣)

Delogu, p. 44.

(٤)

صوّر للمعاملة مما يجعله بعيداً عن الطعن بالإضافة إلى ما ينطوى عليه من تشجيع لها على السير في الطريق الذي تستخلصه من السياسة العامة للشارع ، أما الحدود فتنضح بها حقوق المحكوم عليه وضماناتها ، وهو ما لا غنى عنه في كل دولة تخضع لمبدأ الشرعية ، خاصة وأن ضعف المحكوم عليه في مواجهة الإدارة العقابية يجعله في حاجة إلى الحماية القوية (١) . ولا يدحض ذلك القول بأن التقنين يعرقل نشاط الإدارة العقابية ، إذ يمتصر مجال النصوص التشريعية على المبادئ الأساسية والقواعد التي يرجح أنه لن تتعرض للتعديل السريع ، أما ما دون ذلك فيترك لاجتهاد الإدارة أو للتنظيم اللائحي الذي يسهل تعديله (٢) . أما التقنين في المعنى الثاني فله كذلك مزاياه : فإلى جانب المزايا العامة للتقنين ، فإنه يتسق مع مالتقواعد للمعاملة العقابية من أهمية في النظام القانوني العام ، ثم هو يؤكد استقلالها العامي ، وهو من ناحية أخيرة يضمن عليها استتاراً أو ثباتاً نسبين .

٢٠ - تاريخ تقنين عقاب :

أثار المشكلة للمرة الأولى الأستاذ تسربوليو Zerboglio في إيطاليا سنة ١٩١٤ ، فقال بضرورة اشمال التشريع الجنائي على مجموعة لقواعد التنفيذ العقابي تتخذ مكانها إلى جانب مجموعتي العقوبات والإجراءات الجنائية . وأثيرت بعد ذلك في مؤتمر بالرموسة ١٩٣٣ حيث قدم الأستاذ مانويل Joseph Magnol مشروعاً كاملاً لقانون التنفيذ العقابي (٣) . وأثيرت حديثاً في حلقة الدراسات العقابية التي عقدت في ستراسبورج سنة ١٩٦١ (٤) .

(١) حرصت تشريعات كثيرة على الاعتراف بالحقوق الأساسية للمحكوم عليه ، وفي مقدمة هذه التشريعات قانون الإصلاح العقابي السويدي الصادر في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ الذي نص في المادة ٢٤ منه على أن « المسجون ينبغي أن يعامل بحزم وجدية مع الاقرار له باعتباره كشخص آدمي . ويتعين توجيهه الى عمل مناسب له ومعاملته على نحو من شأنه تسهيل تأهيله للحياة الاجتماعية . وينبغي تفادي النتائج الضارة لسلب الحرية ما أمكن ذلك » .

(٢) Méthodes Modernes de Traitement Pénitentiaire, Rapport rédigé sous la direction de Marc Ancel (1951), p. 25.

Delogu, p. 42.

(٣)

(٤) لم يستقر القسم المختص بفحص موضوع تقنين تشريع العقاب على رأى واحد ، ولذلك ضمن التقرير الذى تقدم به الى الجمعية العامة وجهتى النظر المتقابلتين ، وقد وات الجمعية ملامة « التحديد القانوني للمبادئ العامة للنشاط العقابي » « La fixation légale des principes généraux de l'action pénitentiaire »

على أن يترك التحديد التفصيلي لتطبيق المعاملة العقابية الى اللوائح .

وقد تأثرت التشريعات الوضعية بهذه الاتجاهات الفكرية ، وإن بدا التردد في موقف الشارع في بلاد عديدة : ففي ألمانيا أعد مشروع في سنة ١٩٢٣ ثم أعد آخر في سنة ١٩٢٧ متضمناً ٣١٧ مادة وواضعاً تنظيمًا شاملاً لقواعد التنفيذ العقابي ، ولكن لم يقدر لأى منهما التطبيق ، وتنوى ألمانيا في الوقت الحاضر إصدار قانون يقرر الحقوق الجوهرية للمحكوم عليه والمبادئ الأساسية للتنفيذ العقابي على أن تكمل نصوصه بلائحة تنفيذية له (١) .

وقد صدر في الاتحاد السوفيتي قانون للعمل العقابي Code du travail correctionnel في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٤ ، وحل محله قانون آخر صدر سنة ١٩٣٣ . وفي يوغسلافيا صدر قانون للتنفيذ العقابي في ١٦ فبراير سنة ١٩٢٩ ، وصدر في الأرجنتين قانون للتنفيذ العقابي في سنة ١٩٥٨ ، وأعدت في البرازيل والمكسيك وإكوادور مشروعات قوانين اتجهت في أغلب نصوصها إلى إقرار قواعد الحد الأدنى للمعاملة المحكوم عليهم التي أقرتها الأمم المتحدة .

وقد استطاعت فرنسا أن تحقق تقنياً لقواعد المعاملة العقابية ضمنته القسم الخامس من قانون الإجراءات الجنائية .

٢١ - فحوى تقنين تشريع العقاب :

ثار الخلاف بين أنصار تقنين تشريع العقاب حول الفحوى الذي يتعين أن تضمه مجموعة قانون العقاب : ففريق يرى أن تقتصر على إبرار حقوق المحكوم عليه وضماناتها وذلك حتى يحفظ الشارع للإدارة العقابية سلطة تقديرية كافية (٢) . ولكن هذا الرأي يعيبه أن مثل هذه المجموعة لا تتضمن تنظيمًا للمعاملة العقابية يعطى صورة متكاملة لها ، بالإضافة إلى أن بيان الشروط الأساسية لتطبيق مختلف صور المعاملة العقابية لا يقل أهمية عن بيان حقوق المحكوم عليه ، بل إن مجموعة تشريع العقاب لا يجوز أن تغفل عن إقرار الأساليب التي جاءت ثمرة تطبيق الإدارة العقابية للقواعد العلمية ، وهو إقرار له أهميته كي يتحقق الاتساق بين القانون ونشاط الإدارة (٣) . ونحن بذلك

Wahl, Trois aspects..., p. 45.

(١)

Paul Cornil, Trois aspects..., p. 43.

(٢)

Charles Germain et Louis Pons, Trois aspects..., p. 43.

(٣)

نرجح الرأى الذى ذهب إلى وجوب أن تتضمن هذه المجموعة تنظيمًا للموضوعات الثلاثة السابقة .

٢٢ - تشريع العقاب في الجمهورية العربية المتحدة :

ما زالت قواعد التنفيذ العقابي في الجمهورية العربية المتحدة متناثرة بين مصادر متعددة : فبعضها يتضمنه قانون العقوبات^(١) وبعضها يضمه قانون الإجراءات الجنائية^(٢) ، والجانب الأغلب منها ينص عليه القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم السجون ، وتضع اللائحة الداخلية "سجون الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١ جانباً من هذه القواعد . ويتضح بذلك أن هذا التشريع لا يزال دون مرحلة التثمين .



٢٣ - خطة البحث :

يضم هذا المؤلف قسمين : القسم الأول مخصص لدراسة نظم العقاب وأغراضه ، والقسم الثانى يتناول بالبحث القواعد العامة فى تنفيذ التدابير العقابية السالبة للحرية :

(١) مثال ذلك م ٨ ، ١٩ .

(٢) مثال ذلك م ٤٨٧ وما بعدها .

القسم الأول
نظم العقاب وأغراضه

٢٤ - تقسيم :

على الرغم من تنوع نظم العقاب وصوره ؛ فإننا نرى تأصيلها بردها إلى نظامين : العقوبة والتدبير الاحترازي . ونعتقد أن الصور المستحدثة المعاملة العقابية كالتدابير العلاجية والاختبار القضائي يمكن - بعد تحيل دقيق لطبيعتها - إدراجها في أحد هذين النظامين .

وعلى هذا النحو ، نرى أن يضم هذا القسم باين أحدهما يخصص الدراسة العقوبة واستظهار أغراضها ويتناول ثانيهما البحث في التدابير الاحترازي وتحديد أغراضه .

الباب الأول

العقوبة

٢٥ - تمهيد :

إن أهم ما يعنينا في دراسة العقوبة هو استظهار أغراضها كي يمكن تحديد القواعد التي تحكم تنفيذها فتجعل من شأنه إدراك هذه الأغراض. ولكن استظهار أغراض العقوبة غير متيسر ما لم تحدد ماهيتها ويتكشف تاريخها وتاريخ المؤسسات التي خصصت لتنفيذها. وية ود تحديد الأغراض الحديثة للعقوبة إلى البحث في مشكلة هامة تعد دراستها أساساً لتحديد القواعد التي تحكم في الوقت الحاضر تنفيذها ؛ هذه المشكلة هي توحيد العقوبات السالبة للحرية .

ونحن بذلك نرى أن يتضمن هذا الباب فصولا ثلاثة : أولها نخصص لبيان ماهية العقوبة وتاريخها وتانيها لاستظهار أغراضها وثالثها لدراسة توحيد العقوبات السالبة للحرية .

الفصل الأول

ماهية العقوبة وتاريخها

٢٦ - تقسيم :

يضم هذا الفصل مبحثين : يتناول أولهما ماهية العقوبة ويبحث ثانيهما في تاريخها .

المبحث الأول

ماهية العقوبة

٢٧ - تعريف :

يجرى في الفقه تعريف العقوبة بأنها « جزاء يقرره القانون ويوقعه القاضي

تعالى من تثبت مسئوليته عن الجريمة»^(١). وهذا التعريف يقوم على أساس من المبادئ القانونية الحديثة ، ويضيق تبعاً لذلك عن الانساق مع النظم القانونية المتنوعة التي قد يقوم بعضها على مبادئ مختلفة ، وهو لذلك لا يصلح لعلم العقاب الذي يحرص على إبراز العقوبة كنظام اجتماعي لا يتقيد بنظرة قانونية معينة ، وفي النهاية فإن هذا التعريف لا يكشف عن عناصر العقوبة ومقوماتها . ونحن نرى تعريف العقوبة بأنها « إيلام مقصود يوقع من أجل الجريمة ويتناسب معها ».

٢٨ - عناصر العقوبة :

يتضح من تعريف العقوبة أنها في جوهرها « إيلام » ، ولكن ثمة عناصر تحدد خصائص هذا الإيلام وتضفي عليه التحديد الذي تقوم به فكرة العقوبة ، وترد هذه العناصر إلى وجوب كون الإيلام « مقصوداً » ثم اشتراط صلاته معينة بينه وبين الجريمة .

٢٩ - الإيلام :

يعنى الإيلام المساس بحق لمن تنزل به العقوبة^(٢) . ويعنى المساس بالحق الحرمان منه — كله أو جزءاً منه — أو فرض قيود على استعماله . وتتفوق الحقوق التي يتصور أن يكون المساس بها هو ضرورة الإيلام ، وبقدر أهمية الحق ودرجة المساس به تتحدد جسامة العقوبة^(٣) .

ويتحقق معنى الإيلام في صورتين : صورة مادية باعتبار أن المساس بالحق يجعل وسائل من ناله محدودة فيضيق تبعاً لذلك مجال نشاطه في المجتمع ، وصورة معنوية تتمثل في شعوره بالمهانة لمبوط مركزه في المجتمع ، وهذا الشعور صدى كذلك لنظرة أفراد المجتمع إليه ، وقد داخلها الاحتمار أو الرثاء^(٤) .

(١) انظر على سبيل المثال التعريفات الفقهية للعقوبة .

R. Garraud : Traité théorique et pratique de droit pénal français, II, (1914), no. 461, p. 70 ; Vidal et Magnol, I, no. 439, p. 611 ; Donnedieu de Vabres, no. 464, p. 274 ; Bouzat et Pinatel, I, no. 315, p. 293 ; Roger Merle et André Vitu, Traité de droit criminel (1967), no. 493, p. 500.

Garraud, II, no. 463, p. 71.

(٢)

Peters, § 3, S. 89 ; Garraud, II, no. 463, p. 73.

(٣)

Peters, § 3, S. 89.

(٤)

ولإيلاام طابع اجتماعى باعتبار أن المساس ينال حقاً نشأ باعتراف المجتمع وتنعكس آثاره على مركز من ناله وعلى مجال نشاطه فى المجتمع .

ويفترض الإيلاام إكراهاً يخضع له من ينزل به ، ومن ثم كانت العقوبة بطبيعتها منطوية على معانى القسر والإجبار ، ذلك أنه ليس من مألوف الأمور أن يرتضى شخص تحمل الإيلاام (١). ويصدر الإكراه فى القانون الحديث عن السلطات العامة باعتبارها تمثل المجتمع الذى توقع العقوبة لمصاحته ، ولكن التعريف الذى وضعناه للعقوبة يتسع للحالات التى يصدر فيها الإكراه عن غير السلطات العامة ، وقد تحققت هذا الوضع فى العصور المبكرة للعقوبة حين كانت انتقاماً فردياً فكان الإجبار على الخضوع لإيلاامها يصدر عن أحد الأفراد .

٢٠ - كون الإيلاام مقصوداً :

تفترض فكرة العقوبة أن الإيلاام لا ينال من ينزل به عرضاً أولاً لأنه يرتبط ارتباطاً لازماً بإجراء أو تدبير لا يستهدف الإيلاام ، ولكنه أثر مقصود لإنزال العقوبة . وعلى هذا النحو كان معنى العقوبة منتفياً عن إجراءات التحقيق والمحاكمة — ولوا اتخذت صورة الحبس الاحتياطى — إذ أن ما تنطوى عليه من إيلاام غير مقصود ، وبهذا العنصر يتضح أحد الفروق بين العقوبة والتدبير الاحترازى ، فما يتضمنه تنفيذ التدبير من إيلاام غير مقصود كذلك (٢) .

وكون الإيلاام مقصوداً يبرز معنى الجزاء فى العقوبة ، فتقوم فكرة الجزاء هو مقابلة الشر بالشر : فما أنزله الجانى من شر بالمجتمع والحبنى عليه يتعين أن يقابله شر فى صورة إيلاام العقوبة ، وهذا الشر يتعين أن يكون مقصوداً ، إذ بغير ذلك لا يتحقق معنى الجزاء .

واشترط « القصد » فى إنزال الإيلاام يخالف على العقوبة طابعاً « غائياً » وببرز أهمية تحديد الأغراض التى تستهدفها : فإذا كانت العقوبة إيلااماً مقصوداً فمن غير المنطقى أن يقصد لذاته ، بل الطبيعى أن يستهدف به تحقيق أغراض

Peters, § 3, S. 90.

(١)

Reinhart Maurach, Deutsches Strafrecht, allgemeiner Teil,

(٢)

§ 57, S. 646.

تغنى المجتمع . وتقوم الدراسات العقابية على تكشف هذه الأغراض ثم تحديد الأساليب التي تتيح استغلال الإيلام لبلوغ تلك الأغراض (١) . وهذا القول لا ينفي أن إيلام العقوبة قد قصد لذاته في الوقت الذي سادت فيه النظرة إلى العقوبة على أنها انتقام وإلى الجاني على أنه منبوذ في المجتمع .

٣١ - الصلة بين الإيلام والجريمة :

تفترض فكرة العقوبة أن الإيلام لا ينزل إلا بعد ارتكاب الجريمة وكأثر لها ، وبذلك تتميز العقوبة عن الإجراءات المانعة التي تتخذ قبل وقوع جريمة أو جرائم متوقعة وتستهدف توقيها (٢) . وفي هذه الصلة تسترب العقوبة من التدبير الاحترازي ، إذ لا يتخذ بدوره إلا بعد ارتكاب جريمة . وهو كذلك أثر لها .

ولكن لهذه الصلة وجهاً آخر : إذ يتعين أن يكون ثمة تناسب بين الإيلام والجريمة . وتنوع الضوابط التي يقاس بها هذا التناسب ، فقد تعتمد على درجة جسامة ماديات الجريمة أو تعتمد على نصيب الإرادة الإجرامية من الخطأ أو تعتمد على مقدار عسدم المشروعية الكائن في ماديات الجريمة ومعنوياتها أو تجمع بين بعض هذه الضوابط أو كلها وفق خطة معينة في التنسيق بينها . ويكشف ذلك عن فارق أساسي بين العقوبة والتدبير الاحترازي : فكل تدبير يتخذ قبل الجرم ولا ينظر فيه إلى التناسب بينه وبين الجريمة ينفي عنه بالضرورة معنى العقوبة ، فإذا روعي التناسب بينه وبين « الخطورة الإجرامية » فذلك هو جوهر التدبير الاحترازي (٣) . وغنى عن البيان أنه إذ روعي في العقوبة تناسبها مع الخطورة الإجرامية دون أن يغفل وضع تناسبها مع الجريمة في المقام الأول فإن معنى العقوبة لا ينفي عنها بذلك . ويلاحظ أن التناسب بين العقوبة والجريمة مجاله في تحديد نوع العقوبة ومقدارها ،

Garraud, II, no. 463, p. 72.

(١)

Donnedieu de Vabres, no. 464, p. 274 ; Bouzat et Pinatel, I, no. 315, p. 293.

(٢)

Edmund Mezger, Strafrecht, ein Lehrbuch (1949), § 72, S. 484.

(٣)

أى فى مرحلتى التفريـد التشريعى والقضائى ؛ أما أسلوب تنفيذ العقوبة فلا يراعى فيه - وفق النظريات العقابية الحديثة - تناسباً بينه وبين الجريمة ، وإنما تحدده الخطورة الإجرامية ومقتضيات تأهيل المحكوم عليه .

وللمصلة بين الإيـلام والجريمة جذور تمتد إلى أعماق المبادئ الأساسية للقانون الجنائى والمعاملة العقابية : فهى تفرض صلة بين الجريمة ومن يراد إنزال الإيـلام به فى صورة العقوبة . وهذه الصلة فى أبسط جانبها تقوم بين ماديـات الجريمة وذلك الشخص ، وتقتضى أن تكون هذه الماديـات من صنعـه ، أى أن يكون هو مقترف الفعل وأن يكون ذلك الفعل سبب النتيجة الإجرامية . وقد اكتفت التشريعات البدائية بهذا الجانب من الصلة (١) ، بل إن منها ما توسع فى تحديده فأجاز توسط أشخاص فيه وأباح تبعاً لذلك إنزال إيـلام العقوبة بمن تربطه علاقة شخصية بصانع الماديـات الإجرامية ، فكانت بذلك مكتفية بصلة غير مباشرة واهية (٢) . وترفض النظريات القانونية الحديثة هذا التوسع فتطالب صلة مباشرة محددة وفق ضوابط دقيقة .

ولكن الجانب الأهم من جانبي الصلة بين الجريمة ومن يراد إنزال الإيـلام به هو الجانب النفسى : فمن المتعين قيام صلة تربط بين شخصيته والماديـات الإجرامية على نحو يمكن معه القول بأن هذه الماديـات هى تعبير عن تلك الشخصية ، أى أنها مظهر لها وصورة عادية من صور نشاطها (٣) . وتضمنى هذه الصلة على العقوبة مدلولها القانونى فهى الصورة الملموسة للوم القانونى الموجه إلى المجرم ، ذلك أن ارتكاب الجريمة يعنى أنه قد وجه قواه النفسية إلى ماديـات اتصفت بعدم المشروعية ، أى أنه وجهها على نحو غير متفق مع مصلحة المجتمع ؛ فأصبح بذلك جديراً بلوم القانون له ، والعقوبة هى وسيلة الشارع إلى التعبير عن هذا اللوم (٤) . وهذه الصلة تضمنى على العقوبة

(١) مثال ذلك القانون الرومانى القديم والقانون الجرمانى القديم ، انظر محمود نجيب حـسنى ، شرح قانون العقوبات ، القسم العام (١٩٦٢) ، ص ٨٤ هامش (٢) .

(٢) وهى التشريعات التى لم تكن تعترف بمبدأ شخصية العقوبة .

(٣) Mezger, Lehrbuch, § 36, S. 205 ; Peters, § 3, S. 87.

(٤) Peters, § 3, S. 86.

دورها التربوي في المجتمع : فاجتمع يستهدف بالعقوبة حمل الجرم على أن يوجه في المستقبل قواه النفسية على النحو الذي لا يخالف القانون ولا يناقض مصلحة المجتمع ، ومن ثم كانت أسلوب تربية اجتماعية ووسيلة تدريب على السلوك السليم^(١) . وغنى عن البيان أن الخصائص السابقة لا محل لها في التدبير الاحترازي : فالصفة النفسية بين من ينزل به ومن صدرت عنه الماديات الإجرامية غير متطابقة ، ويتجرد التدبير من معاني اللوم والتربية ويقف دوره عند مجرد مواجهة الخطورة الإجرامية لدفعها عن المجتمع .

ويؤدي التعمق في فهم الصلة النفسية السابقة إلى تعديل أساسي في مفهوم المعاملة العقابية : فلم يعد المحكوم عليه مجرد « موضوع سلبي » لنشاط الإدارة العقابية ، وإنما هو طرف في علاقة بهذه الإدارة نشأت بالحكم الواجب التنفيذ^(٢) . وينبني على هذه النظرة الجديدة الاعتراف له بالحقوق التي تقتضيها الصفة التبادلية لهذه العلاقة ثم تحميله بالالتزامات إيجابية يساهم عن طريقها في نجاح المعاملة العقابية مما اقتضى اعتبار « التجاوب » بين المحكوم عليه والإدارة العقابية في مقدمة مقومات المعاملة السليمة . ويوضح دور الصلة النفسية السابقة في تحديد مفهوم المعاملة العقابية أن اعتبار شخصية الجرم المصدر الحقيقي للماديات الضارة أو الخطرة على المجتمع يقتضي الاعتراف بوجودها والاقترار لها بدورها في جميع مراحل المعاملة العقابية ثم اعتبار تقويمها الغرض الحقيقي الذي تستهدفه هذه المعاملة .

المبحث الثاني

تاريخ العقوبة

٣٢ - تقسيم :

دراسة تاريخ العقوبة تقتضي استقراء نشأتها وتطورها في عصورها المبكرة ثم التعرف على اتجاه تطورها في العصور الحديثة والعوامل التي حددته ؛

Mezger, § 75, S. 515.

(١)

Peters, § 3, S. 90.

(٢)

وتقتضى هذه الدراسة في النهاية البحث في تاريخ المؤسسات التي خصصت لتنفيذ العقوبات . ويضم هذا البحث مطالب ثلاثة يتناول كل منها أحد الموضوعات السابقة .

المطلب الأول

نشأة العقوبة وتطورها في عصورها المبكرة

٢٣ - نشأة العقوبة :

العقوبة قديمة قدم المجتمع الإنساني : فلم يفت أقدم المجتمعات وأقلها حضارة أن تلاحظ الأفعال التي تمس كيانه وأن تقابلها بشئ ينزل بحر تكبيها ، فكانت العقوبة منذ نشأتها « شراً يقابل شراً ويوقع من أجله malum passionis quod infligitur propter malum actionis »^(١) . وإذا نقرر بذلك الارتباط بين العقوبة والحياة في المجتمع ، فنحن نستخلص من ذلك استحالة تحديد لحظة تؤرخ بها نشأة العقوبة : فالمجتمع قديم قدم الإنسان ، والعقوبة قديمة قدمهما معاً .

٢٤ - التمييز بين صورتين لتطور العقوبة :

اتخذت العقوبة في عصورها المبكرة صورتين متميزتين العقوبة في داخل المجتمع والعقوبة في العلاقة بين مجتمعين ، فالصورة الأولى تفترض انتماء الجاني والمجني عليه إلى مجتمع واحد وخضوعهما معاً لسلطة ممثله ، والصورة الثانية تفترض انتماءهما إلى مجتمعين مختلفين^(٢) . وقد تميزت العقوبة في صورتها الأولى بطابع تأديبي باعتبارها نبعث عن سلطة التأديب التي لرئيس المجتمع على أفرادها ، أما الصورة الثانية فتند تميزت العقوبة فيها باتخاذها أحد مظاهر للعلاقة بين مجتمعين مستقل كل منهما عن الآخر^(٣) .

(١) Franz von Liszt, Traité de droit pénal allemand, traduction Lobstein, I, (1911), § 2, p. 5 ; Garraud, I, no. 50, p. 105.

(٢) Raymond Saleilles, L'individualisation de la peine (1927), p. 26.

(٣) Liszt, § 2, p. 6.

وقد اجتازت المجتمعات الانسانية في تطورها مراحل متعددة ، وكان الطابع العام لهذا التطور هو التحول من صورة بسيطة إلى صورة مركبة : فمجتمع العائلة تحول إلى مجتمع العشيرة الذي تحول بدوره فيما بعد إلى مجتمع القبيلة ، وهذا الأخير تحول بعد ذلك إلى مجتمع المدينة Cité . وقد كان سبيل التطور هو انضمام المجتمعات الصغيرة لتتحول إلى مجتمع كبير : فالعشيرة هي نتاج انضمام مجموعة من العائلات ، والقبيلة بدورها وليدة انضمام مجموعة من العشائر . وأهم عوامل هذا الانضمام اثنان : المصلحة في مواجهة عدو مشترك التي خلقت تحالفاً بين مجتمعات متقاربة ثم وحدث بينهما بعد ذلك ثم الاشتراك أو التقارب في العقائد الدينية .

٣٥ - العقوبة في مجتمع العائلة :

اتخذت العقوبة في داخل مجتمع العائلة — أى عند انتماء الجاني والجنى عليه إلى نفس العائلة — صورة التأديب الذي لرب العائلة على أفرادها (١) . وكانت هذه السلطة متسعة فشملت قتل الجاني وطرده من العائلة ، ولا نستطيع أن ننكر على العقوبة في نطاق المجتمع العائلي طابعها العام . إذ كان رئيس هذا المجتمع ومثله هو الذي يوقعها ، وكانت بعض الأفعال التي توقع من أجلها تتخذ طابع خيانة المجتمع كالفراغ من القتال وتثير في أغلبها شعور الاستنكار العام .

أما إذا كان الجاني متميماً إلى عائلته غير عائلة الجنى عليه ، فقد اتخذت العقوبة صورة الانتقام الفردي ، إذ يهب الجنى عليه تنصره عائلته إلى الانتقام من الجاني الذي تنصره عائلته كذلك (٢) ، ويتخذ الانتقام صورة الحرب الصغيرة ويترتب عليه من الضرر ما يفوق في الغالب ضرر الجريمة .

٣٦ - العقوبة في مجتمع العشيرة :

ظلت العقوبة في داخل مجتمع العشيرة مرتبطة بسلطة التأديب التي لرئيس المجتمع على أفرادها ، وإن تميزت باتساع هذه السلطة بالنظر إلى نمو فكرة المصلحة المشتركة مما أدى إلى تعدد الأفعال التي توصف بالحياة وتنوعها .

Donnedieu de Vabres, no. 19, p. 16.

Saleilles, p. 25 ; Schmelck et Picca, no. 26, p. 49.

(١)

(٢)

وقد اتخذت العقوبة في هذا المجتمع طابع « الانتقام الاجتماعي » من الجاني باعتباره خائناً^(١). ولم يندثر الانتقام الفردي في حالة انتماء الجاني والمحبي عليه إلى عائلتين مختلفتين تنتميان إلى العشيرة ، ولكن ملاحظة المخاطر التي تجلبها على المجتمع هذه الحروب الصغيرة حملت السلطة في العشيرة على فرض القيود عليها حصراً لها في نطاق ضيق ، وكانت أبرز هذه القيود هي القصاص وتحريم الانتقام في أمكنة ومواسم محددة^(٢).

أما إذا كان الجاني منتمياً إلى عشيرة غير عشيرة المحبي عليه ، فقد كانت الحرب بين العشيرتين هي الأثر الطبيعي للجريمة . وقد اتخذت العقوبة بذلك طابع « الانتقام من عدو خارجي » ، فكانت صورة أخرى للانتقام الاجتماعي .

٣٧ - العقوبة في مجتمع القبيلة :

لم يكن انضمام مجموعة من العشائر في قبيلة مذيباً تماماً ذاتية كل عشيرة . إذ كانت الصورة الأولى للقبيلة هي التحالف بين عشائر حريصة على استقلالها لمواجهة عدو مشترك ، وانلك ظلت حالة انتهاء الجاني إلى عشيرة غير عشيرة المحبي عليه سبباً لإثارة الحرب بينهما ، ولكن هذا الوضع لم يكن ليتفق مع المصلحة العامة للقبيلة بعد أن تماسكت عشائرها ، فكان لابد من وسيلة للحد منه ، وقد استمدت هذه الوسيلة من نظم الحرب ذاتها : فإذا كانت الحرب تلمهي في العادة باتفاقية صلح تحسم المسائل التي أثارها الحرب وتلك التي ترتبت على قيامها ، فإنه من السائع تجنب الحرب ابتداء عن طريق اتفاق ينظم المسائل التي يراد حسمها بالعنف ؛ وإذا كان أهم ما تتضمنه اتفاقيات الصلح هو إلزام المهزوم بتسليم مال إلى المنتصر ، فإن تجنب الحرب مستطاع عن طريق عقد اتفاق تلزم به عشيرة الجاني بتسليم مال إلى عشيرة المحبي عليه . وقد كان هذا الطريق لتجنب الحرب هو إيدان بميلاد نظام « الدية » التي كانت ثمناً للصلح بين عشيرتين متعاديّتين^(٣). وقد كانت الفكرة في الدية

Vidal et Magnol, I, no. 14, p. 13.

(١)

Vidal et Magnol, I, no. 14, p. 13.

(٢)

Schmelck et Picca, no. 26, p. 50.

(٣)

أنها ثمن الحبنى عليه نفسه أو ثمن ما فقدته من عضو أو أصابه من أذى ، ويعبر عن هذه الفكرة لفظ Wergeld الذى أطلقه القانون الجرمانى القديم على الدية (١) . وقد كانت الدية فى أول أمرها اختيارية ، ويعنى ذلك أن احتمال الحرب ظل قائماً إذا لم ينعقد بين العشيرتين اتفاق . ولكى تبين أن هذا الاحتمال لا يتفق مع نمو سلطة القبيلة وتماسك عشائرها ، فالتجهت سلطات القبيلة إلى إسباغ طابع الإلزام عليها ، وقد اقترن ذلك باقتطاع هذه السلطات نصيباً منها أطلق عليه تعبير Fredus وكان ثمناً لمساعدتها الحبنى عليه وعشيرته فى الحصول على الدية (٢) ، وكان تزايد التدرجى تعبيراً عما أخذت تتميز به من طابع عام (٣) .

وقد ظل للعقوبة فى مجتمع القبيلة طابع « الانتقام الاجتماعى » ، وانضج هذا الطابع بصفة خاصة بالنسبة للأفعال التى تهدد أمن المجتمع كالحيانة والأفعال التى تمس الدعائم الدينية التى يقوم عليها ، وتميزت من أجل ذلك بقسوة بالغة . ولكن طرأ على نظام العقوبة تعديل كان الدين مصدره ، فقد تميز مجتمع القبيلة باعتماد واضح على الدين فى نشأته وتنظيمه : ذلك أن فى مقدمة الأسباب التى دعت العشائر المتجاورة إلى الانضمام فى قبيلة كان اشتراكها أو تقاربها فى العقائد الدينية ، وقد حرص شيخ القبيلة وأعوانه على الدين باعتباره الرابطة التى تكفل الوحدة القبلية ، وظهر أثر ذلك فى إسناده سلطاته إلى الدين واعتباره وظيفته الأساسية هى استبقاء مرضاة الآلهة وحمايتها للقبيلة ، وقد استتبع ذلك تغيراً فى النظر إلى الجريمة والعقوبة . فالجريمة يفسرها تقمص الأرواح الشريرة والشياطين جسد الجانى وتوجيهها إياه إلى الفعل الإجرامى سعياً لإغضاب الآلهة ؛ والعقوبة هى الوسيلة إلى إسترداد رضاء الآلهة ، والطريق إلى ذلك هو « التكفير » عن الجريمة ، ويتحقق التكفير بإنزال العذاب بالجانى طرداً للأرواح الشريرة منه إسترداداً للآلهة التى أساءها ارتكاب الجريمة . وبذلك

Saleilles, p. 26.

(١)

Donnedieu de Vabres, no. 23, p. 17.

(٢)

Saleilles, p. 29.

(٣)

حل « التكفير » محل « الانتقام الاجتماعي » غرضاً للعقوبة ، ودخلت الطقوس الدينية في إجراءات النطق بالعقوبة وتنفيذها على نحو ظهر به الجاني في صورة الضحية التي تقدم للآلهة دفعاً لغضبها واستبقاء حمايتها للمجتمع^(١). ولكن طابع القسوة لم يتخل بذلك عن العقوبة ، بل إنه قد تزايد ، إذ كلما اشتد العذاب كلما تحققت التكفير على نحو أكمل . ومع ذلك فمن السائع القول بأن التكفير قد تسامى بالعقوبة ، إذ حولها من عمل انتقامي غشوم إلى نظام يتعلق بفكرة دينية .

وقد كانت القبيلة هي نواة الدولة الحديثة التي اقتصر سلطانها في أول الأمر على مدينة واحدة (Cité) كالوضع في أثينا وروما ، ثم اتسع تدريجياً ليشمل أقاليم أخرى عندما قويت سلطة المدينة على إخضاع قبائل أو عشائر أخرى ، وقد كان الملك البدائي (Rex) هو شيخ أقوى القبائل المتحدة في المدينة . وقد ورثت المدينة عن القبيلة نظام العقوبة المستهدف التكفير ، ولكن هذا الغرض الديني أخفى هدفاً سياسياً جوهره انتقام الحاكم من خصومه ومن المجرمين الذين يشبهون الخصوم في تهديدهم دعائم سلطانه . ويعني ذلك أن فكرة « الانتقام الاجتماعي » قد عادت إلى الظهور وإن استترت في لباس ديني قوامه فكرة التكفير ثم التحديد الواسع لنطاق « الجرائم الدينية » وإدخال الأفعال التي تهدد سلطان الحاكم فيه باعتبار أن هذا السلطان قد استند إلى « التمييز الإلهي »^(٢) . وقد كان هذا التحديد لوظيفة العقوبة في المجتمع حرياً بأن يضيف إليها المزيد من القسوة باعتبارها أسلوباً للحكم ووسيلة للانتقام وطريقاً إلى التكفير .

٣٨ - دور المسيحية في تطور العقوبة :

لم تذكر المسيحية على العقوبة أن تستهدف التكفير عن خطيئة الجريمة ، ولكن التكفير في المدلول المسيحي يختلف عنه في مدلوله القديم . فهو ليس تضحية بالجاني لإرضاء آلهة تشيع القسوة رغباتها ، إنما هو جزاء عادل

Salieilles, p. 30.

Vidal et Magnol, I, no. 15, p. 14.

(١)

(٢)

يريد به الإله العادل نحو الخطيئة (péché) وتطهير نفس الجاني وتمهيد الطريق أمامه للتوبة . وقد كانت هذه النظرة الجليدية إلى العقوبة عميقة الآثار . فقد تسامت بأغراض العقوبة في صورة ملموسة ثم جعلت منها نظاماً هادفاً إلى التأهيل الديني باعتبارها تقود إلى التوبة ، وكان اهتمامها بنفس الجاني مستتبعاً للاهتمام بإرادته والتعرف على اتجاهها وخصائصها فكانت بذلك أساساً لنشوء نظرية الركن المعنوي للجريمة (١) .

والاتجاه العام للمسيحية هو التخفيف من قسوة العقوبات ، سواء باستبعاد العقوبات المفرطة في الشدة أو تجنب وسائل التنفيذ التي تنطوى على القسوة ، ومن مظاهر ذلك أن عقوبة الإعدام لم تكن محلي ترحيب رجال الكنيسة ، وقد قيل في ذلك : «إن الكنيسة تفرعها الدماء المراقبة Ecclesia abhorret sanguine» (٢) ، ويعمل ذاك بما اتسمت به الأخلاق المسيحية من رحمة وتسامح ثم بما تنطابته فكرة الجزاء العادل من توازن بين الخطيئة والعقوبة واستبعاد لكل قسوة تجاوز إثم الخطيئة .

المطلب الثاني

اتجاه تطور العقوبة في العصور الحديثة وعوامله

٣٩ - تمهيد :

على الرغم من أن المسيحية قد سادت في أوروبا وانتشرت معها تعاليمها التي تدعو إلى التسامح والرحمة فقد اتصفت العقوبات — طوال العهود التي سبقت الثورة الفرنسية — بالقسوة البالغة ، ويعمل ذلك بتأثير عوامل أخرى غلبت في النظم القانونية على التعاليم المسيحية .

وقد بدأت العقوبة منذ الثورة الفرنسية تطورا كان اتجاهه البارز هو «الإقلال من مقدار الإيلاء الذي تنطوى عليه» ، وتبدو معالم هذا التطور

Salcilles, p. 37.

(١)

Vidal et Magnol, I, no. 18, p. 18 ; Donnedieu de Vabres,

(٢)

no. 16, p. 19.

واضحة عند المقارنة بين نظم العقوبات التي سادت في العهد السابق على الثورة والنظم التي جاء بها تشريع الثورة والتشريعات اللاحقة عليه .
ونحدد فيما يلي معالم هذا التطور للعقوبة ثم نستقرىء عوامله .

٤٠ - معالم التطور :

نستطيع الإشارة إلى معالم ثلاثة لهذا التطور :

فمن ناحية اعترفت التشريعات القديمة بعقوبات قاسية كالعقوبات البدنية التي تقوم على بتر بعض الأعضاء أو إعدام بعض الحواس أو الجلد والضرب والعقوبات المهينة كطبع علامات غير قابلة للزوال على جسد الجاني تدل على جرميته^(١) . وهذه العقوبات قد اختفت من التشريعات الحديثة .

ومن ناحية ثانية فإن العقوبات القاسية التي تشترك التشريعات القديمة والحديثة في الاعتراف بها كعقوبة الإعدام قد اختلف نطاقها اختلافاً كبيراً ، فكانت فيما مضى مقررة لعدد كبير من الجرائم ، ومنها ما هو قليل الخطورة في ذاته^(٢) ، أما التشريعات الحديثة فتمحصرها في جرائم الاعتداء على الحياة في صورة مباشرة أو غير مباشرة ، بل إن منها ما قد حذفها . ويبرز هذا الاختلاف توسع القضاء في النطق بها^(٣) في حين يميل القضاء الحديث إلى الحد من نطاقها عن طريق الظروف المخففة ويتوسع رئيس الدولة في استعمال سلطته في العفو عنها .

ومن ناحية ثالثة فقد تطورت أساليب تنفيذ العقوبات تطوراً كبيراً ، فكان طابعها فيما مضى التعذيب والتنكيل ، وطابعها في الشريع الحديث هو

(١) من العقوبات التي كان يقرها التشريع الفرنسي السابق على الثورة : الجلد العلني وبتر الذراع ووضع علامات بالحديد الحمى على كتف المحكوم عليه .

(٢) كان التشريع الفرنسي السابق مباشرة على الثورة يقرر عقوبة الإعدام لمائة وخمسة عشرة جريمة من بينها السرقات التي ترتكب في الاماكن المسكونة أو تقع من عائد ؛ وبلغ عدد الجرائم التي كان القانون الانجليزي في القرن الثامن عشر يعاقب عليها بالإعدام مائتا جريمة من بينها بعض السرقات البسيطة ، انظر : Zlataric, p. 14.

(٣) يروي عن كارتوف Cartzow أحد قضاة القرن السابع عشر أنه في خلال أربعين عاماً تولى فيها منصب القضاء حكم بالإعدام على عشرين ألف شخص ، انظر الاستاذ محمد عبد الله محمد ، بسائط علم العقاب ، ص ٣٦ .

الاتجاه إلى الإصلاح والتأهيل . وسنرى مصداقاً لهذا التطور عند دراسة تاريخ المؤسسات العقابية ، ولكن تنفيذ عقوبة الإعدام هو مظهر واضح لهذا التطور ، فالتشريعات القديمة عرفت صوراً بشعة لذلك كتمزيق الجسم عن طريق أربعة أحصنة تربط إلى أطراف الجسم وينطلق كل منها في اتجاه خاص وتحطيم عظام الجسم فوق العجلة والغلي في الزيت والدفن حياً^(١) ، وكانت أساليب تنفيذ الإعدام تختلف باختلاف جسامه الجرائم وخطورة المجرمين ، وكانت للقضاء سلطة تحديد أسلوب تنفيذه وفقاً لظروف الحالة المعروضة عليه^(٢) . أما التشريعات الحديثة فتقتصر تنفيذ الإعدام على مجرد إزهاق الروح ، وأغلبها لا يعرف إلا أسلوب تنفيذ واحد يحدده القانون ويمتنع على القاضي التصرف فيه .

٤١ - عوامل التطور :

عوامل هذا التطور ذات أهمية بالغة ، إذ تتصل بتطور أهم الأنظمة الاجتماعية وتحتل مكاناً بارزاً في نمو وتطور الحضارة الإنسانية^(٣) . ونستطيع رد هذه العوامل إلى ثلاثة : نضوج القيم والعقائد الاجتماعية وتطور المبادئ والنظم السياسية وتغير الأوضاع والنظم الاقتصادية .

٤٢ - نضوج القيم والعقائد الاجتماعية :

تعطينا هذه القيم من وجهين : الأول من حيث تحديدها نظرة الناس إلى المحكوم عليه بالعقوبة ، والثاني في تحديدها القيمة الاجتماعية للفرد . ترتبط نظرة الناس إلى المحكوم عليه بتفسيرهم لإجرامه : فحينما دفعهم

(١) انظر في أنواع الإعدام التي كان يقررها التشريع الفرنسي السابق على الثورة Vidal et Magnol, I, no. 16 bis, p. 16. وقد كان قانون العقوبات الذي أصدره كارل الخامس إمبراطور ألمانيا (Carolina) ينص على ثمانى طرق لتنفيذ عقوبة الإعدام : Zlataric, p. 15.

(٢) حكم في فرنسا في سنة ١٧٦٦ على شخص في الثامنة عشرة من عمره اتهم باهانة الدين بقطع لسانه من جذوره وبتر يده اليمنى على باب الكنيسة الرئيسية في المدينة وحرقه حياً على نار هادئة ، وقد خفف هذا الحكم الى قطع رأس المحكوم عليه وحرقه بعد اعدامه ، انظر محمد عبد الله ص ٣٣ .

(٣) انظر في بيان هذه العوامل : الاستاذ محمد عبد الله ص ٩ .

الجهل بالأسباب الحقيقية للأجرام إلى تفسيره بقمص الأرواح الشريرة
جسد الجاني كانت العقوبة في جوهرها تعذيباً لتطهيره وتطهير المجتمع من
هذه الأرواح : وكان الجاني شخصاً متصفاً تبعاً لذلك بطبيعة وخصائص
تميزه عن غيره من الناس ، فلم تكن له حقوقهم وكراماتهم . ولكن عندما
تبدلت هذه النظرة تضاعف جانبا التعذيب في العقوبة وتزايد نصيب المحكوم
عليه من الحقوق والكرامة الإنسانية .

أما القيمة الاجتماعية للفرد فتدأ أصلاً بتطور كبير . ففيما مضى لم تكن
للفرد حقوق تعلو على سلطة المجتمع فيتعبد بعدم المساس بها ، فكان
متصوراً أن تنال العقوبة أى حق وأن تناله في الصورة التي يقدرها من يحوز
سلطة المجتمع ، ويعنى ذلك اتساع نطاق العقوبة واتسامها بالقسوة . وقد
تطورت هذه القيمة وساد القول بأن للفرد جانباً متساوياً وحقوقاً يتقيد المجتمع
باحترامها ويمتنع عليه المساس بها في صورته العقوبة ، وبذلك أن تكون
نتيجة ذلك ضيق المجال الذي يمكن أن تفرض فيه العقوبة وانحصار الصور التي
يمكن أن تتخذها . وفي مقدمة أسباب هذا التطور الدين الذي برزت به
فكرة أن بعض الحقوق هي هبة الله للبشر فليس للمجتمع أن يمس بها ثم
الأفكار المتحررة التي اعتبرت الفرد نواة المجتمع واعتبرت حماية حقوقه
الغاية التي تبرر وجود المجتمع .

٤٣ — تطور المبادئ والنظم السياسية :

يعني هذا التطور من وجهين : الأول هو استقرار السلطة السياسية ،
والثاني هو تحول أسلوب الحكم من لاستبداد إلى الديمقراطية .

فقد افتقرت المجتمعات الإنسانية في عصورها المبكرة إلى الاستقرار
السياسي ، ويرجع ذلك إلى عامين أولهما أن الحدود الإقليمية لم تكن قد
حظيت بالثبات فكان المجتمع عرضة دائماً للغزاة ، وثانيهما أن سلطة
الحاكم لم تكن تعتمد على مبادئ لها احترامها في نفوس المحكومين وإنما
كان سندها تفوقه وتفوق أنصاره في القوة المادية ، وقد استتبع ذلك أن كان

له في الداخل خصوم يتحينون فرصة القضاء عليه . وفي هذه المجتمعات نظر الحاكم إلى المجرمين على أنهم بعض أعدائه ؛ إذ بإنارتهم الاضطراب في أمن المجتمع يبددون جهوده ويساعدون الأعداء على تخطيط سلطاته ؛ وقد استتبع هذه النظرة اعتبار العقوبة أسلوب كفاح ضد عدو فاتصفت بالقسوة التي تتميز بها هذه الأساليب . ولكن حينما توفر للمجتمع الاستقرار السياسي بعد أن اتضحت بفضل العرف الدولي الحدود الإقليمية ثم دعمت المبادئ الدينية والديمقراطية سلطان الحاكم تضاعفت في المجرم صفة العدو وأصبحت النظرة إليه أنه مجرد عنصر اضطراب وأن في الاستطاعة الحد من شره دون حاجة إلى القسوة المفرطة .

وحين كان طابع الحكم هو الاستبداد كانت للعقوبة وظيفة سياسية ، إذ كانت أحد أساليب فرض الساطان على المجرمين . ذلك أن سلطة الحاكم كانت تعتمد على الإرهاب وإشعار الناس بقدرته على إذلال خصومه ؛ وقد كانت العقوبة بذلك وسيلة صالحة لنشر الإرهاب ، إذ أن إنزال الإيلاام الشديد بالمجرمين يشعر الناس كافة بسوء العاقبة إذا لم يخضعوا لأوامر الحاكم ونواهيه . ولكن عندما استند أسلوب الحكم إلى الديمقراطية لم يعد سلطان الحاكم معتمداً على إرهاب المحكومين وإنما أصبح قائماً على أساس من ثقتهم فيه ، فتبدلت العقوبة صفتها السياسية وتكشفت بذلك أغراضها الحقيقية ، وبدى أن تكشف الأغراض الحقيقية للعقوبة بميل بايلاامها إلى أن ينحصر في حدود القدر اللازم لتحقيق هذه الأغراض . ويتصل بهذا التحول تطور نفسى موطنه نظرة الحاكم إلى المحكومين : فحين كان الحكم استبدادياً كانت نظرة استعلاء ، إذ كان يدرك عمق الفوارق التي تفصل ما بينه وبينهم ، فالقوة كلها في يده ثم هو سليل أسرة عريقة في الحكم أو سليل غزاة فاتحين ؛ وفي ظل هذه النظرة لم تكن عنايته متجهة إلى خير المحكومين بقدر ما كانت متجهة إلى تدعيم مجده الشخصي ومجد أسرته ، ويعنى ذلك أنها لم تكن من باب أولى متجهة إلى خير المحكوم عليهم ، وإنما كان احتقاره لهم لا يجعلهم جديرين في نظره بغير القسوة والتنكيل . ولكن هذه النظرة تبدلت حينما سادت الديمقراطية ، فالحاكم هو واحد من أبناء الشعب لا يميزه غير الثقة التي وضعت فيه ، وواجبه أن يسهر على حماية مصالح الشعب بجميع

طوائفه ، ولما كان المجرمون فريقاً من أبناء الشعب فان مهمة الحاكم قبلهم هي أن يصلح من أمرهم ويتيح لهم استرداد مكانتهم في المجتمع ، ويقتضى ذلك أن تستبعد من العقوبة كل قسوة غير ضرورية لتحقيق هذا الغرض .

٤٤ - تغير الأوضاع والنظم الاقتصادية :

كان لتحول أغلب المجتمعات من الاقتصاد الزراعى إلى الاقتصاد الصناعى تأثير واضح على العقوبة : فمن ناحية تحتاج الصناعة إلى يد عاملة كثيرة ، ويصدم ذلك أن يكون من شأن تنفيذ العقوبة حرمان المحكوم عليه من بعض أعضائه أو حواسه ، وإنما ينبغى أن تترك من تنفذ فيه قادراً على المساهمة في النشاط الاقتصادى للمجتمع ، ويتمضى ذلك استبعاد العقوبات المفرطة في القسوة والاقتصار على عقوبات معتدلة في آثارها . ومن ناحية ثانية ، فإن انتشار الآلات وفر جانباً كبيراً من الجهود البدنية الشاقة التى اعتمد الإنسان بنيتها فأنقص من نصيب المشاق والآلام البدنية في حياته وجعل الشعور العام أرق منه فيما مضى بحيث غدا يستهجن التعذيب والتنكيل ، وإذا كان الشارع حريصاً على اتساق العقوبة مع الشعور العام بحيث تجبىء تعبيراً عن فكرة الجزاء العادل كما استقرت لديه فتمد استتبع ذلك اتجاه العقوبات إلى أن تكون أقل شدة . وفى النهاية فإن جانباً من الأسباب التى جعلت التشريعات القديمة تفضل العقوبات البدنية على العقوبات للسالبة للحرية هو ضآلة تكاليف تنفيذ الأولى بالقياس إلى الثانية ، وقد كانت لهذا الاعتبار أهميته فى وقت كانت موارد الدولة فيه قليلة بالنظر إلى ضآلة حصيلة الضرائب ضآلة راجعة إلى قلة الدخل القومى التى يعجز عنها استغلال موارد الثروة الطبيعية استغلالاً كافياً ، وقد تبدلت هذه الأوضاع : فالتطور الصناعى أتاح استغلال الموارد الطبيعية مما أدى إلى ازدياد الدخل القومى وازدياد حصيلة الضرائب تبعاً لذلك ، وقد أتاح ذلك للدولة أن تخصص مرفق تنفيذ العقوبات ما هو فى حاجة إليه من مال ، فمهّد ذلك إلى التوسع في العقوبات السالبة للحرية — على الرغم من ارتفاع تكاليفها — حينما تبينت مزاياها العتامية ، وهذه العقوبات بطبيعتها أخف من وطأة من العقوبات البدنية ، وقد كان حلولها محلها أهم مظاهر تخفف

التي تقوَّبَات من قسومها السالفة (١) .

المطلب الثالث

تاريخ المؤسسات العقابية

٤٥ - تمهيد :

نعني بالمؤسسات العقابية المحال المخصصة لتنفيذ العقوبات السالبة للحرية ، إذ أن تنفيذ ما عداها من العقوبات لا يتطلب أما كن تعد خصيصاً لذلك . وتوضع النظام هادف يتصور في شأنه التطور ، والمؤسسات العقابية في هذا المبدل هي « السجون » بأنواعها المختلفة . وقد تطورت السجون تطوراً يتصل على نحو وثيق بتطور النظم العقابية في مجموعها وتطور النظرة إلى العتوبة وأغراضها .

٤٦ - الوظيفة الأولى للسجون :

إن الوظيفة العقابية الحالية للسجون باعتبارها محالاً لتنفيذ العقوبات السالبة للحرية هي وظيفة حديثة ، ذلك أن العقوبة السالبة للحرية هي - على ما تقدم - صورة حديثة للعقاب . ولكن ذلك لا يعني أن السجون في ذاتها حديثة ، فقد عرفت منذ وقت بعيد ، وإن اقتصرت وظيفتها على

(١) هذه الدراسة لا تصدق على النظام العقابي الإسلامي : فعلى الرغم من اعتراف الشريعة الإسلامية بالاعدام والعقوبات البدنية فهي تحد من نطاقها ، فحالات توقيعها كحدود أو قصاص محصورة بنصوص الكتاب والسنة ، وينظم الشارع اجراءات اثبات الجرائم المستوجبة لها في صورة دقيقة تكفل استبعاد توقيع احد ما لم يتم على الجريمة دليل قاطع من اقرار أو شهادة عدد معين من الشهود ، ويقرر «درء الحدود بالشبهات» . ويستهدف الشارع بهذه العقوبات الردع العام ، ويرى أن توقيعها في حالات محدود جداً كقيل بانذار الناس كافة بسوء غاقبة الاجرام . والتمهيد بذلك لشوء مجتبع إسلامي قاتل . ولم تعرف الشريعة « عقوبات مهينة » . ويناقض ذلك الوضع الذي كان سائداً في التشريعات الأوروبية السابقة على الثورة الفرنسية حيث كان مجال الاعدام والعقوبات البدنية والمهينة واسعاً ، وكانت سلطة القاضي في النطق بها شبه مطلقة ، وكانت اجراءات تنفيذها بالغة القسوة . وقد أفسحت الشريعة الإسلامية للعقوبات السالبة للحرية مجالاً واسعاً بين العقوبات التمييزية ، ولا يتعارض مع قواعد الشريعة أن تطبق مبادئ علم العقاب الحديث على سلب الحرية تعزيزاً . وللنظام العقابي الإسلامي فلسفته وأسسها المنطقية ومنهجه في مكافحة الجريمة وارساء دعائم المجتمع الإسلامي مما يباعد بينه وبين الانتقادات التي وجهت الى التشريعات الأوروبية التي سبقت الثورة الفرنسية .

التحفظ على المتهمين الذين ينتظرون المحاكمة أو المحكوم عليهم الذين ينتظرون تنفيذ العقوبات البدنية فيهم (١) و (٢) .

وبالإضافة إلى ذلك فقد استعملت السجون مكاناً لإيواء المحكوم عليهم بعقوبة « العمل العام » (٣) التي اعتبرت عقوبة بدنية (٤) ؛ واستعملت كذلك لاعتقال طوائف من الأشخاص الخطرين على أمن المجتمع (٥) ، وقد كان هذا الاعتقال أقرب إلى أن يكون تدبيراً سياسياً (٦) أو بوليسياً (٧) .

٤٧ - نظام السجون في عصورها الأولى :

اقتصرت الغرض من السجون في عصورها الأولى على منع نزلائها من الحرب ، ويعني ذلك أنه لم يكن يراد بها تحقيق أغراض إجتماعية ترتبط بأهداف العقوبة ؛ وقد استتبع ذلك أنها لم تكن خاضعة لنظام هادف ، ولم تكن موضع تنظيم قانوني ، ولم تكن في النهاية محلاً لاهتمام كبير من جانب السلطات العامة . وقد ترجع عن ذلك سوء حالها والبؤس الشديد لنزلائها وخضوعها لخض تحكم واستبداد مديريها وحراسها . ونفصل فيما يلي هذه الخصائص :

لم تكن ثمة أبنية تنشأ خصيصاً للسجون ، وإنما كانت تخصص لها أبنية ترى الدولة أنها لم تعد صالحة للغرض الذي أنشئت من أجله كقلاع أو حصون

(١) وقد كانت هذه وظيفة السجون في القانون الروماني والقوانين الأوروبية القديمة . انظر :

Mittermaier, § 4, S. 15 ; Delogu, p. 4 ; Schmelck et Picca, no. 124, p. 147.

(٢) قيل في المقارنة بين أثر الحكم القضائي على عدد نزلاء السجون فيما مضى وأثره في الوقت الحاضر « ان القضاة فيما مضى كانوا يخلون بأحكامهم السجون من نزلائها ولكنهم في الوقت الحاضر يملئونها بأحكامهم » انظر : Zlataric, p. 84

(٣) Mittermaier, § 4, S. 15.

(٤) Peters, § 2, S. 40.

(٥) Zlataric, p. 84.

(٦) استخدمت السجون القديمة مكاناً لاعتقال الأشخاص الذين يقدر الحاكم خطورتهم على سلالته ، وكان هذا الاعتقال غير محدد المدة .

(٧) ومن قبيل ذلك ما نص عليه قانون العقوبات الألماني القديم (الكارولينيا) مع حبس الأشخاص الذين يخشى اقدامهم على ارتكاب جريمة أو فعل عنف .

قديمة ، وقد استتبع ذلك أنها لم تكن تحتوى على المرافق الضرورية للسجن (١) ؛ وفي أحيان كثيرة كان السجن مكاناً تحت سطح الأرض مظلماً رطباً يحشد فيه عدد من المسجونين يجاوز اتساعه (٢) فكان مباءة للأمراض ومتلافاً لصحة نزلائه وحواسهم مما أدى إلى تضخم نسبة الوفيات بينهم (٣) .

ولم تكن السجون جميعاً تابعة للدولة ، بل إن منها ما كان تابعاً لأمرأة الإقطاع ؛ وقد استتبع ذلك الاختلاف الكبير بين نظم السجون في الدولة الواحدة ، وأفسح المجال لأنواع من الاستبداد والقسوة في بعض السجون دون أن يكون في وسع الدولة إحد منها (٤) . وقد عرقل ذلك حركة إصلاح السجون ، إذ أن ما ارتأت الدولة فيما بعد إدخاله من إصلاحات لم يكن ليسرى على هذه السجون .

وقد تنوعت مظاهر إهمال الدولة لنزلاء السجون وتعددت تبعاً لذلك ضروب البؤس الذى نزل بهم دون مستوى البشر : فلم تكن الدولة تحمل التزاماً بإطعام المسجونين وكسوتهم ، فكان عليهم أن يعتمدوا على أقاربهم وأصدقائهم لسد هذه الحاجات الحيوية ؛ وكان مصير من لا يجد هذا العون هو الهلاك جوعاً ومرضاً . ولم تكن الدولة تعطى مدير السجن مرتباً ، بل على العكس من ذلك كانت تحصل منه على مقابل تعيينه في وظيفته ، وقد استتبع ذلك أن اتجه اهتمامه إلى استرداد هذا المقابل من المسجونين ، والحصول منهم على الربح الطائل الذى يبتغيه من عمله ؛ وقد تفرعت عن ذلك نتيجتان :

Ann D. Smith : Women in Prison, (1962), p. 79. (١)

Delogu, p. 8. (٢)

(٣) ولم تكن حالة السجون في الشرق خلال العصور الوسطى بأفضل منها في أوروبا ، وعلى سبيل المثال فقد روى ابن يعقوب بن داود أنه قال « حبستى المهدي في مكان لا أعرف فيه الليل من النهار ، في بئر واسعة وفيها بئر أخرى اتفوط فيها ، وأعطى في كل يوم ماء وخبزاً حتى عفا شعري وصار أطول من شعر البهائم » ، وروى أن الحاجاج بن يوسف كان يحبس الرجال والنساء في مكان واحد ، وكان يسقيهم الزعاف ويطعمهم الشعير المخلوط بالتراب . انظر في ذلك كتاب « من أدب الجريمة » للدكتور السعيد مصنفى السعيد (١٩٦٤) ص ١٧٦ .

Smith, p. 79. (٤)

فمن ناحية كان ينفق على السجن أقل قدر من المال (١) ، ومن ناحية أخرى كان يتقاضى من المسجونين رسوماً وأجوراً نظير خدمات تافهة أو موهومة : فثمة رسم للدخول في السجن وثمة رسم للأفراج وثمة أسعار باهظة لما يبيعه نوابهم مركز ممتاز ، إذ كان لما يقدمونه من مال إلى مدير السجن وحراسه مقابل من مزايا وتساهل لا يحصى بمثله النزلاء الفقراء (٢) . ولم يكن ثمة مجال لتصنيف المسجونين ، بل إن الاختلاط الشامل كان القاعدة المقررة ، وقد بلغ ذلك حد الاختلاط بين الجنسين (٣) ، مما استتبع فساداً في الأخلاق أثرته إذ لم يكن هن من يأتين بالطعام من خارج السجن (٤) . قد تبلور إهمال الدولة لمسجون في إغفلها وضع تنظيم قانوني لمركز المسجون بما أدى إلى إطلاق التسوة والاضطهاد لغالبية المسجونين .

٤٨ - جهود الكنيسة في إصلاح نظام السجن :

سأعتمد الكنيسة الكاثوليكية على نحو ملموس في إخراج السجن من وضعها السيئ القديم . وقد سارت جهود الكنيسة في اتجاهين : الأول إنشاؤها عدداً من السجون الكنسية التي قامت على فكرة التوبة الدينية (penitence) واحتل نظامها في التائب والتعالم مكاناً ملحوظاً وتجردت تبعاً من التسوة والتحكم اللذين سادا في السجون غير الكنسية (٥) ؛ والثاني اهتمام رجال الكنيسة بالتصنيف من تسوة

(١) وعلى سبيل المثال فإنه إذا كان القانون يفرض رسوماً على نوافذ ابني فان اتفاق المسجونين أو أقدامهم . انظر : Smith, p. 30.

(٢) دوى هوارد أنه عندما زار سجن St. Albans في إنجلترا سنة ١٧٧٩ شاهد فتاة محكوماً عليها بالسجن سنة مودعة في زنزانة مع جنديين ، وعند زيارته الثانية تسجن نفسه شاهد فتى وفتاة مودعين في زنزانة واحدة ، وشاهد في سجن Swansea بين الجنسين لم يكن هذا الفصل تاماً ، وقرر أنه في السجون الانجليزية التي فصلت المسجون ذى حظوة لدى المدير ، وفي أحيان كثيرة كان ينقل إلى قسم النساء المسجونين الذي يخشى اعتداء زملائه عليهم .

Smith, p. 81.

Stefani, Levasseur et Jambu-Merlin, no. 252, p. 240.

نظام السجون غير الكنسية ، وهو اهتمام مبعثه ما انطوت عليه الأخلاق المسيحية من رحمة وتسامح ، وقد كانت لهذا الاهتمام آثاره بالنظر إلى ما كان لرجال الكنيسة من نفوذ في الأنظمة السياسية القديمة . واتضح آثار هذه الجهود على نحو خاص في إيطاليا باعتبارها عاصمة الكاثوليكية ، وتجلت بصفة خاصة في سجون فلورنسا ، ونشير فيما يلي إلى أبرز هذه المظاهر : في سنة ١٢٩٦ تقرر الفصل بين الجنسين ، وفي سنة ١٣٢١ أنشئ مستشفى خاص بالمسجونين ؛ وفي سنة ١٥١٤ أسست هيئة من رجال دين ومدنيين عرفوا باسم « رجال الخير Buoni Uomini » تولت إدارة سجون فلورنسا على نحو يخفف من القسوة واتجه إلى معاملة مستمدة من تعاليم المسيحية (١) . وقد اهتمت الكنيسة بوضع تنظيم قانوني للسجون يبين على نحو خاص حقوق المسجونين وواجباتهم ؛ ومن أهم ما وضعته من لوائح في هذا الشأن لأعتمان أصدر أولاهما البابا بولس الثالث وأصدر ثانيهما البابا سكست الخامس . وقد كانت هذه الإصلاحات أمثلة أحدثت في مدن إيطالية أخرى (٢) ، بل في عديد من مدن أوروبا .

كان للكنيسة البروتستانتية جهدها في الميدان كذلك : فقد أثر عن مارتن لوثر استنكاره مظاهر الرعب التي تحيط بتنفيذ العقوبة وتحييده الرفق بالمحكوم عليهم . وقد تجلّى هذا الاتجاه في اللائحة الكنسية التي وضعت في ماربورج سنة ١٥٧٤ (٣) . وأثر عن كالفن اعتباره الكسل والبطالة خطيئتين مما كان باعثاً إلى الاهتمام بتنظيم العمل في السجون وممهداً إلى نشوء السجون الحديثة التي تتجه إلى إصلاح المحكوم عليهم وتأهيلهم عن طريق العمل (٤) .

(١)

(٢)

Delogu, p. 86.

الخير » ، وكان لنشاطها دور كبير في إصلاح حال سجون المدينيتين .
(٣) وفي ظل هذه التعاليم نشأ لفظ Zuchtthaus الذي يطلق في اللغة الألمانية على مكان تنفيذ بعض العقوبات السالبة للحرية ، وهو يعنى في أصل اشتقاقه « دار الإصلاح » واستجابة لبادئ لوتر اللومى سجن يتجه إلى الإصلاح والتأهيل في عامبورج سنة ١٥٢٢ ودار للعمل في المدينة نفسها سنة ١٦٦٩ ، وامتدت حركات الإصلاح إلى مدن ألمانية عديدة وبصفة خاصة : برلين وميونخ وفرانكفورت .
(٤)

٤٩ - نشأة السجون الحديثة :

يتميز نظام السجون الحديثة بخصيصةتين : اتجاهاه إلى الإصلاح والتأهيل عن طريق أساليب التهذيب والتربية واقتصاده في الإنفاق بحيث يسيل إلى الإقتصار على التدرج اللازم منه لتحقيق الإصلاح والتأهيل . وقد كان العمل العقابي أهم الأساليب التي استعانت بها السجون الحديثة على ذلك ، وهي بالإضافة إلى ذلك قد أفسحت المجال للتجربة والاجتهاد لكشف عن وسائل أخرى للإصلاح والتأهيل .

وقد تعددت الأسباب التي مهدت لهذا الانقلاب في النظم العقابية : فمن ناحية أظهرت الثورة الصناعية حاجة ملحوسة إلى الأيدي العاملة مما أبرز قيمة العمل في التنظيم الاقتصادي ووجه الدولة إلى إستغلال عمل المحكوم عليهم بتأجيده إلى مقاول ينفق على السجن ويؤدي للدولة مقابل إستغلاله (١) . ومن ناحية ثانية اضطرب انهبان النظام الإقطاعي بهجرة كبيرة من الزيف إلى المدينة ، وقد تعرض أغلب المهاجرين للتشرد ، واندفع بعضهم بتأثير الفقر إلى الإجرام السيرة كالسرقات البسيطة . وقد أحدث هذا التشرد المتسع النطاق اضطراباً في حياة المدينة ، ولم يكن مستساغاً الالتجاء في مكافحته إلى العقوبات البدنية السائدة ، إذ لم يكن التشرد إجراماً في المعنى الذي وضعت هذه العقوبات لمكافحته .

وقد اتمس السبيل إلى علاج التشرد عن طريق إنشاء دور تأوى المشتردين ويلزمون فيها بالعمل فيستأصل بذلك الاعتياد على الكسل والبطالة لديهم (٢) . ولاشك في أن تعاليم كالفرن كان لها دورها الملموس في إعطاء العمل هذه الأهمية .

وقد كان ميلاد السجون الحديثة في دولتين هما : إنجلترا وهولندا . ففي إنجلترا أنشئ سجن برايدويل Bridewell سنة ١٥٥٣ في لندن محتلاً قصرأ ملكياً قديماً نزل عنه لهذا الغرض الملك ادوارد السادس ، وأطلق عليه تعبير « دار

Mittermaier, § 4, S. 16.

(١)

Smith, p. 73.

(٢)

الإصلاح House of Correction « (١) ؛ وقد استتبع نجاح هذا السجن إنشاء مائتي سجن على مثاله في أنحاء إنجلترا المختلفة (٢) وتضمنت هذه السجون أنواعا متعددة من الأعمال ، وكان مقرراً فيها مبدأ إعطاء النزلاء أجوراً عن عملهم ، ووجهت عناية كبيرة إلى التدريب المهني (٣) . وفي سنة ١٥٩٥ أنشئ في أمستردام سجن حديث للرجال (٤) ، وفي سنة ١٥٩٧ أنشئ في المدينة نفسها سجن للنساء (٥) وطبق فيهما نظام قريب من نظم دور الإصلاح الإنجليزية (٦) . ووجهت العناية الأولى إلى العمل ، واحتل التهذيب والتعليم مكاناً بارزاً فيها ، وطبقت قاعدة الفصل بين المسجونين ليلاً والنوم بينهم في النهار (٧) . وقد نجحت السجون الحديثة في رسالتها ، فتطهرت المدن التي أنشئت فيها من المشردين وتحول أغلب نزلائها بعد الإفراج عنهم إلى حياة العمل ؛ وقد كان هذا النجاح حافزاً على احتذاء مثالها في مدن أوربية عديدة (٨) .

ولكن نشوء السجون الحديثة لم يقض على السجون القديمة ، بل إنه لم يقض على العقوبات البدنية ، ويعلل ذلك بما لقيته من مقاومة ممن دفعهم

(١) ذكر أن الغرض من انشائه هو « تأديب المشردين والنسوة المنحرفات خلقاً وإجبارهم على العمل حتى يعدلوا عن حياة الكسل التسمية بالزبالة » .

Smith, p. 74.

(٢)

Smith, p. 74.

(٣)

(٤) وأصل التنكير في انشائه أنه قد عرضت على قضاة المدينة في ١٧ مارس سنة ١٥٨٩ حالة فتى عمره ست عشرة سنة متهم بسرقة ، فشق على القضاة انزال العقاب قبلدني القاسي به ، فالتمسوا من مجلس المدينة انشاء دار يودع فيها أمثال هذا الفتى ويجبرون على العمل فتستأصل بذلك أسباب تشردهم .

(٥) جاء في قرار انشاء سجن الرجال أن الغرض منه هو « تربية الشبان الخارجين على النظام في ظل من خشية الله ومحاولة توجيههم إلى حياة شريفة ثم تطهير المدينة من الأشخاص الذين لا مأوى لهم » ؛ وجاء في قرار انشاء سجن النساء أن الغرض منه هو « إقامة دار تأوى الفتيات والنساء اللاتي يعشن حياة كسل وتسول ونوجهن إلى العمل والحصول على مورد رزق » .

(٦) لا يوجد دليل على أن سجنى أمستردام أقما تقليدا للسجون الانجليزية ، والأوضح أن العوامل المشابهة في الدولتين خلقت نفس النظام . ويذهب أغلب الباحثين في علم العقاب إلى اعتبار انشاء سجنى أمستردام بداية التاريخ الحديث للنظم العقابية .

Zlataric, p. 85 ; Delogu, p. 13.

(٧)

(٨) أنشئ على هذا النسق سجن القديس ميشيل في روما سنة ١٧٠٥ وسن جاندي

- سنة ١٧٥٥ وسجن ميلانو سنة ١٧٥٩ .

خشية إضعاف هيبة القانون إلى التمسك بمظاهر القسوة في النظام العقابي القديم^(١).

٥ - تطور السجون في القرن الثامن عشر :

شهد هذا القرن قيام السجون الحديثة إلى جانب السجون القديمة ، بل إن تشريعات هذا القرن كانت تفسح مجالاً كبيراً للعقوبات البدنية . وكانت أحوال السجون القديمة سيئة على ما ورد في مؤلف هوارد . ولكن التطور الهام الذي شهده هذا القرن كان التوسع في نطاق العقوبات السالبة للحرية لتزاحم العقوبات البدنية وتحل محلها بالنسبة للجرائم غير الخطيرة . وقد تميزت هذه الصورة الناشئة من سلب الحرية بقسوة أريد بها ألا يتسع الاختلاف بين إيلامها وإيلاام العقوبات البدنية^(٢) . وكانت أهم وسائل القسوة في تنفيذ سلب الحرية هو الإلزام بالأعمال البدنية المفضية كالتجديف ، وقد مهد ذلك لنشوء عقوبة الأشغال الشاقة ؛ وقد عرفت وسائل أخرى للزيادة من الإيلام المصطحب بسلب الحرية كالجلد والتقييد بالحبال والإيداع في مكان مظلم . ولم يستطع أبناء هذا القرن التخلص من فكرة أن المحكوم عليه هو إنسان « من الدرجة الثانية » بالنسبة لسواه من الناس .

٥١ - تطور السجون في القرن التاسع عشر :

تميز هذا القرن بسيادة أفكار جديدة قامت عليها معالم نظام عقابي جديد : فالمساواة التي نشرتها الأفكار الديمقراطية أضعفت من فكرة أن المجرم إنسان « من الدرجة الثانية » ، وإن لم تقض عليها . واتجه اهتمام الباحثين إلى دراسة أغراض العقوبة ، وقد تمخضت هذه الدراسات عن استبعاد الانتقام والتكفير واعتبار الإصلاح والتأهيل أحد أغراضها ، وإن ظل له في نظر كثير من الباحثين مكان دون غيره من الأغراض الأخرى ، وقد أدت الأفكار الجديدة إلى تغير ملموس في نفسية القائمين على إدارة السجون ، فما عادوا ينظرون إلى مهمتهم على أنها حراسة ومنع من الهرب ، بل حرصوا على الارتفاع بالقيمة الاجتماعية لها وإبراز مافيه من جانب تربوي وتهذيب .

Peters, § 2, S. 40.

(١)

Mittermaier, § 4, S. 20.

(٢)

وقد شهد هذا القرن تجارب ومناقشات اتجهت إلى تحديد أفضل أنواع السجون ، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية موطناً لأهم هذه التجارب (١) : ففى بعض ولاياتها حيث ساد النفوذ الدينى لطائفة الكويكر Quakers أنشئ سجن يقوم على فكرة التوبة الدينية pénitence ويفترض عزل المحكوم عليه فى زنزانه وتركه دون عمل وإعطائه الإنجيل كى ينحصر تفكيره فى الله الذى ابتعد عنه بجريمته ، ولكن هذا النظام لم ينجح فى صورته هذه ، فأصلح باعطاء المحكوم عليه عملاً يدوياً فى زنزانه وإمداده بالمعونة الدينية عن طريق رجال الدين الذين يزورونه ، وقد أطلق على هذا النظام تعبير « النظام البنسلفانى » . وفى ولايات أخرى حيث ساد النفوذ الدينى للوثيرين والكالفانيين فضل نظام الفصل بين المحكوم عليهم ليلاً والجمع بينهم فى النهار مع تقسيمهم إلى جماعات وفرض الصمت عليهم ، وقد أطلق على هذا النظام تعبير « النظام الأوبرنى » . وقد دارت مناقشات كثيرة بين أنصار النظامين امتدت إلى أوروبا وتمخض عنها فى النهاية نظام جديد ، هو النظام التدرجى . وإذا كان القرن التاسع عشر قد شهد مناقشات خصموية دارت حول البحث فى أفضل أنواع السجون ، فإن هذه المناقشات قد صرفت الأذهان عن دراسة أساليب المعاملة العقابية وتحديد قواعدها فجاءت الأبحاث فى هذا الميدان الهام ضحلة قليلة (٢) .

٥٢ - تطور السجون فى القرن العشرين :

يعد هذا القرن عصراً جديداً فى النظام العقابية : فقد هدأت المناقشات التى دارت حول تحديد أفضل أنواع السجون بعد أن اتجهت آراء أغلب الباحثين إلى تفضيل النظام التدرجى ، وقد مهد ذلك إلى الاهتمام بالجوانب الأخرى فى النظام العقابى ، وعلى وجه التحديد أساليب المعاملة العقابية ذاتها . ومن ناحية أخرى فقد تكشفت أسباب الإجرام بالتقدم الذى أحرزه علم الإجرام وتحددت أساليب التربية والتهديب بالتقدم الذى حظيت به علوم النفس والاجتماع والتربية ، وقد مهد ذلك لتحديد أساليب المعاملة العقابية

Mittermaier, § 4, S. 25.

(١)

Mittermaier, § 4, S. 26.

(٢)

على أسس علمية سليمة . وفي النهاية فإن الأبحاث الخاصة بأغراض العقوبة قد أنتجت ثمراتها فأصبح التأهيل يحتل — في إجماع الباحثين — المنزلة الأولى بين أغراض العقوبة (١) .

وقد تميزت سجون هذا القرن بميل إلى التخصص فأصبح « السجن الخاص » ، أى المتخصص في معاملة فئة معينة من المحكوم عليهم هو الصورة الأساسية للسجن ، وأصبح توزيع المحكوم عليهم بين السجون المتخصصة عملاً فنياً يعهد به إلى مراكز تصنيف تجرى عملها على أسس علمية . وتميزت هذه السجون كذلك بإخضاعها المعاملة العقابية لتواعد علمية يشرف عليها فنيون متخصصون وتحتل فيها شخصية المحكوم عليه مركز العناية . ولسكن أهم ما يميز النظام العقابي الحديث هو تقبّله العديد من الثغرات في نظام سلب الحرية : فبالإضافة إلى الإفراج الشرطى وإيقاف التنفيذ اللذين عرفا في القرن الماضى فإن النظام الحديث يرى جواز الاستغناء عن سلب الحرية إذا قام له بديل يؤدى وظيفته الاجتماعية كالاعتبار القضائى في بعض الحالات ، ثم هو يجوز أن يتخفف نظام سلب الحرية من طابعه التليدى كالوضع حين ينفذ في «مؤسسة مفتوحة» أو يتخذ صورة « شبه الحرية » .

٥٦ - تطور السجون في مصر :

كان نظام السجون المصرية حتى عهد الإصلاح القضائى هو النظام البدائى للسجون (٢) : فلم تكن تحتل أبنية أعدت لها خصصاً ، وإنما وضعت في أبنية اختيرت لها مصادفة وخلت من المرافق الضرورية حتى دورات المياه (٣) ، ولم تكن تتبع جهة رئاسة واحدة (٤) ، ولم تكن الدولة تحمل التزاماً قبل

(١) يقتصر الخلاف في الوقت الحاضر على تحديد ما اذا كان التأهيل هو الغرض الوحيد للعقوبة السالبة للحرية أم أنه — الى جانب أغراض أخرى — أهم هذه الأغراض .
(٢) قال مالك بيمان الذى انتدبه اللورد دوفرين لفحص حالة السجون المصرية : « من المؤكد أنه ما من تقرير يمكن أن يعطى صورة للبؤس التسمم باليأس الذى يعاني منه جمهور المسجونين الذين يعيشون أشبه بالحيوانات المتوحشة لا يغيرون من ملابسهم ويكادون يموتون جوعاً ويجهلون مصير عائلاتهم ويندبون مصيرهم » .

(٣) اللواء محمد توفيق عبد الله ، تطور نظام السجون وإصلاحها في مصر ، الكتاب الذهبى للمحاكم الأهلية ج ١ (١٩٢٢) ص ٢٢٣ .

(٤) صدر أمر عالى في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ مقرراً لأول مرة توحيد تبعية السجون وإلحاقها بنظارة الداخلية .

نزلاء السجون ، فلا طعام تقدمه إليهم فيما عدا نزلاء سجن ميناء الاسكندرية المخصص للمحكوم عليهم بالأشغال الشاقة (١) ، ولم يفرض على المحكوم عليهم إلزام بالعمل ولم يتقدم إليهم تهذيب أو تعاليم ، ولم يكن بطبيعة الحال محل لتصنيف على الإطلاق ، ولم تعرف وسيلة لمنع الحرب غير وضع الأعناق في أغلال من الحديد : وقد استعيض عن ذلك بتثبيت الأقدام في قطع من الخشب تمنع من الحركة (٢) .

وقد بدأت حركة إصلاح السجون في صورة منشورات أصدرتها نظارة الداخلية إلى المحافظات والمديريات تخص على العناية بالسجون ، ولكنها لم تنفض إلى إصلاح ملموس . وفي ١٢ مارس سنة ١٨٨٥ صدرت أول لائحة للسجون ، وكان أهم ما جاءت به أنها أقرت نوعين من التصنيف رفقاً بين فئات من المحكوم عليهم ، وحرصت بعد ذلك على تقرير بعض الضمانات لهم . فحددت العقوبات التأديبية وبينت نظام المراسلات والزيارات ثم أخضعت السجون لإشراف النائب العام والمديرين والمحافظين ، ووضعت قواعد خاصة بالحفاظ على المستوى الصحى فى السجون (٣) . وتمثل هذه اللائحة تقدماً كبيراً في نظم السجون المصرية . وفي ٩ فبراير سنة ١٩٠١ صدرت لائحة جديدة حتى تستكمل النقص الذى كشف عنه تطبيق لائحة سنة ١٨٨٥ وتجميع إليها النصوص المعدلة لها وتزيل عن هذه النصوص شبهة عدم شرعيتها (٤) ، وأعتب صدور هذه اللائحة إنشاء أبنية حديثة للسجون مزودة بمرافقها . وقد خططت هذه اللائحة بالسجون المصرية خطوات واسعة نحو النظم العقابية الحديثة : فالعمل إلزامى وأساليب التهذيب والتعليم مقررة والعقوبات التأديبية محددة (٥) . وقد دخلت على هذه اللائحة تعديلات متعددة ثم حلت محلها لائحة

(١) وهؤلاء لم يكن يقدم اليهم غير الخبز والماء ، وكان يخمس نكل مسجون فى اليوم ثلاثة أرغفة وزنها ٣٠٠ درهما .

(٢) اللواء محمد توفيق عبد الله ، ص ٣٢٥ .

(٣) عدلت هذه اللائحة بنصوص لاحقة ، وقد صدر فى ظلها الامر العالى المؤرخ فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٧ الذى أدخل لأول مرة فى التشريع المصرى نظام الافراج الشرطى .

(٤) بعض هذه النصوص اتخذ صورة قرارات من نظارة الداخلية ، وقد انكر القضاء على هذه القرارات ان يكون من شأنها تعديل الامر العالى الذى صدرت به اللائحة .

(٥) صدر فى ظل هذه اللائحة القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ مقرر انشاء سجن خاص للمعتادين على الاجرام عرف باسم « اصلاحية الرجال » .

جديدة صدرت بالمرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٩ ، وأهم ما استحدثته إخضاع السجون المركزية لمصلحة السجون والاعتراف بنوع جديد من السجون هو « السجون الخاصة » ، وتقسيم المسجونين إلى فئتين (١) ، (ب) ، وتقرير فترة انتقال قبل الإفراج لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد على سنة إذا زادت مدة العقوبة على خمس سنين كى يستعد المحكوم عليه خلالها لمواجهة الحياة الحرة (١) . وقد قدر الشارع بعد ذلك ملائمة التعديل الشامل لنظام السجون فأصدر القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم السجون ، وقد اجتهد هذا القانون فى تلافي العيوب التى كشف عنها تطبيق التشريع السابق والاقتراب بنظام السجون المصرى من النظريات العقابية الحديثة (٢) ، (٣) .

الفصل الثانى

أغراض العقوبة

٥٤ = تمهيد :

لدراسة أغراض العقوبة أهمية فى العاوم الجنائية كافة ، إذ أن التحديد للصحيح لها يرسم السبيل إلى وضع الحلول السلمية لأغلب ما يثور فى نطاقها من مشاك (٤) ، وأهمية تحديد هذه الأغراض فى علم العقاب أنه يمدنا

(١) ارتأى الشارع إلغاء اصلاحيه الرجال بالقانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٦ ، ولكنه عاد فقرر بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ إنشاء مؤسسات للعمل يصدر بانشائها وتنظيمها وكيفية معاملتها من يودعون فيها قرار من رئيس الجمهورية ؛ ومن بين من يودعون فيها العائدون عودا متكررا طبقا للمادتين ٥٢ ، ٥٣ من قانون العقوبات .

(٢) بينت المذكرة الايضاحية للقانون أسباب هذا التعديل ، فقالت : « لوحظ أن لائحة السجون الأخيرة ، وان قطعت شوطا كبيرا نحو الكمال الا أنها تخلفت فى بعض نواحيها عن السير فى ركب الإصلاح وتنكببت بعض المبادئ الحديثة فى النظم العقابية ومعاملة المجرمين فرؤى اعداد المشروع الرافق استكمالا لأوجه النقص ومسايرة لأمس الاسلا ح وقصد من أحكامه بث روح الفضيلة والسلوك القويم فى نفوس المسجونين والناى بهم عن المعاصى ، وحمايتهم من المفساد وتأهيلهم بسلوك انطريق القويم » .

(٣) لن نعرض فى هذا الموضع لدراسة هذا القانون ؛ اذ سيكون فى مواضع أخرى محلا للدراسة .

(٤) النظريات التى تحدد أغراض العقوبة هى فى الوقت نفسه النظريات التى تحدد أسس اتقانون الجنائى وفلسفته وتكشف عن الأساس المنطقى لسلطة المجتمع فى العقاب ، انظر : Mezger, Lehrbuch, § 75, S. 512 ; Garraud, I, no. 37, p. 76.

بالضوابط التي تنكشف في ضوءها القوانين العامة التي تحكم تنفيذ العقوبات .

والهدف الأخير للعقوبة هو حماية الحقوق والمصالح التي قدر الشارع جدارتها بالحماية الجنائية ، أي مكافحة الإجرام^(١) ، ولكن العقوبة تسعى إلى إدراك هذا الهدف عن طريق أغراض قريبة لها يعد تحقيقها بمثابة الوسيلة إلى بلوغ ذلك الهدف .

وعلى الرغم من أنه يسود في الوقت الحاضر القول بأن غرض العقوبة هو إصلاح المجرم وتأهيله للحياة في المجتمع : فإن هذا الغرض لا يمكن فهم حقيقة دلالاته دون الإلمام بالأغراض الأخرى التي نسبها الباحثون إلى العقوبة فيما مضى ، بالإضافة إلى أنه ليس من الصواب حصر أغراض العقوبة في هذا الغرض دون سواه . وقد استرعت أغراض العقوبة اهتمام رجال الفكر منذ عصور بعيدة^(٢) ، بل إن أقدم الأنظمة القانونية قد حددت للعقوبات التي يقررها أغراضاً تهدف إليها ، وقد سلف القول بأن الانتقام الفردي ثم الانتقام الاجتماعي ثم التكفير كانت أغراضاً للعقوبات في النظم القانونية المتعاقبة . ولكن الذي تعيننا دراسته هو التحديد الحديث لأغراض العقوبة ، وهو تحديد اعتمد على منهج علمي واستند إلى نظرة شاملة للنظام الجنائي .

وقد كان هذا التحديد نتاج دراسات بدأت منذ نهاية القرن الثامن عشر واستمرت إلى اليوم وأثمرت آراء متعددة ؛ وقد تعاقبت هذه الآراء زمناً ، فساد أحدها في وقت معين ثم تراجع نفوذه حين رجح سواه . ويستند كل رأي إلى خطة خاصة في البحث ويقوم على نظرة معينة إلى النظام الجنائي مما يجعل من السانغ إطلاق لفظ « المدرسة » على مجموعة الأبحاث التي أنتجتها : وتأتي « المدرسة التقليدية الأولى » في مقدمة هذه المدارس من حيث الزمن وتعقبها « المدرسة التقليدية الحديثة » ثم « المدرسة الوضعية » ، وتأتي بعد ذلك مجموعة من « المدارس الوسطية » ثم « حركة الدفاع الاجتماعي الحديث » التي تسود في

(١) Mezger, § 75, S. 503 ; Merle et Vitu, no. 493, p. 502.

(٢) انظر عرضاً موجزاً لأغراض العقوبة لدى فلاسفة الاغريق والعصور الوسطى

والحديثة :

Robert von Hippel, Deutsches Strafrecht, I, (1925), § 21, S. 460.

الوقت الحاضر لدى كثير من الباحثين في علم العقاب، وبصفة خاصة في فرنسا،
وندرس فيما يلي غرض العقوبة وفق منهج كل مدرسة من هذه المدارس
ثم نختم بحثنا بعرض لوجهة نظرنا في هذا الموضوع .

المبحث الأول

المدرسة التقليدية الأولى

٥٥ — نشأة المدرسة :

نشأت هذه المدرسة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، وآرائها
هي تطبيق لنسافة ذلك القرن — وما نبع عنها من مبادئ الديمقراطية — على
النظام الجنائي (١) . وقد أخذ رجال هذه المدرسة على النظام الجنائي المستقر
عيوباً توصل في أمرين : قسوة العقوبات ، وخضوعها لتحكم القضاء
واستبداده (٢) ؛ وتركزت الآراء التي نادوا بها في أمرين كذلك : التخفيف
من قسوة العقوبات بما يستتبعه من استبعاد التعذيب في الإجراءات الجنائية ،
وإقرار قاعدة شرعية العقوبات بما يستتبعه من قضاء على سلطة القاضي في
التجريم والعقاب وحصر لها في تطبيق نصوص القانون وإقرار المساواة بين
من يرتكبون نفس الجريمة (٣) .

وأهم رجال هذه المدرسة هم : بيكاريا في إيطاليا (٤) وفويرباخ في
ألمانيا (٥) وبنثام في إنجلترا .

(١) Saleilles, p. 51 ; John Lewis Gillin, Criminology and Penology (1945), p. 226.

(٢) انظر خمسة عشر نقدا وجهها بيكاريا الى النظام الجنائي القديم لدى : Gillin, p. 228.

(٣) قال بيكاريا : « لا يجوز أن تكون العقوبة عمل عنف يصدر عن فرد أو أكثر ضد فرد آخر من أعضاء المجتمع ، ولكن ينبغي أن تكون في أقل قدر ممكن بالنسبة للحالة التي توقع فيها وينبغي أن تكون متناسبة مع الجريمة ومحددة بناء على قانون » .

(٤) يعد بيكاريا Cesare de Beccaria الرائد الحقيقي لهذه المدرسة ، وبعد تبعاً لذلك رائد النظام الجنائي الحديث ، وقد نشر مؤلفه « في الجرائم والعقوبات » سنة ١٧٦٤ .

(٥) يعد فويرباخ Paul Anselm von Feurbach بمؤلفه « شرح قانون العقوبات العام السائد في ألمانيا » الذي ظهرت طبعته الأولى سنة ١٨٠١ الرائد الحقيقي لتفقه الألماني الحديث .

٥٦ - الأسس الفكرية للمدرسة :

استندت هذه المدرسة إلى فكرة « العمد الاجتماعي » التي قال بها روسو فعرفت سلطة المجتمع في العقاب بأنها جماع حقوق الأفراد في الدفاع عن أنفسهم وأموالهم التي نزلوا عنها بالعمد الاجتماعي^(١) . ولكن فريقتاً من أنصارها — متأثرين بالنقد الذي وجه إلى هذه الفكرة — استندوا إلى نظرية « المنفعة الاجتماعية » فلم يروا تبريراً للعقوبة غير كونها وسيلة ضرورية لتحقيق مصالحة مشروعة للمجتمع في مكافحة الإجرام^(٢) .

وتعود فكرة العمد الاجتماعي إلى التخميف من قسوة العقوبات باعتبار أن الأفراد لم ينزلوا من حقوقهم إلا عن القدر الأدنى الضروري لنشوء المجتمع واستكمال سلطاته ، وهي تعود كذلك إلى المساواة أمام نصوص التجريم والعقاب بالنظر إلى أن الأفراد جميعاً متساوون في مقدار ما نزلوا عنه من حقوق في سبيل نشوء سلطة المجتمع في العقاب^(٣) . ولكن نظرية المنفعة الاجتماعية تسمح بتشديد في العقوبات يزيد على ما يخصصه القائلون بالعمد الاجتماعي : ذلك أن كل ما يدخل في نطاق المنفعة الاجتماعية مشروع للمجتمع الذي لا تنف سلطاته إلا عند تجاوز هذا النطاق^(٤) .

٥٧ - الطابع العام للمدرسة :

تميزت هذه المدرسة بميل إلى التجريد والموضوعية : فقد اعتمدت على الصيغ القانونية العامة وأغفلت جزئيات الحالات الواقعية ، ورأت وضع تعريف مجرد لكل جريمة وإقرار عقوبة ثابتة لها وتطبيقها على كل من يرتكبها ، وقد دفعها إلى ذلك الحرص على المساواة وتفادي التحكم . وقد صبرها الاهتمام بالتعريف المجرد لماديات الجريمة عن العناية بشخص مرتكبها ، فاعتمدت على فكرة « المجرم المجرد » وافترضت في كل من يقدم على جريمة

(١) قال بهذه الفكرة بيكاريا : Vidal et Magnol, I, no. 19, p. 81.

(٢) قال بهذه النظرية فويرباخ وبنتمام

Garraud, I, no. 39, p. 81 ; Schmelck et Picca, no. 29, p. 53.

Saleilles, p. 52.

(٣)

Garraud, I, no. 39, p. 81.

(٤)

أنه ذلك الشخص ، ولم تر تبعاً لذلك محلاً لفحص شخصيته أو الاهتمام بظروفه فكانت بذلك مدرسة مادية موضوعية (١) .

٥٨ - أغراض العقوبة وفق آراء هذه المدرسة :

أجمع رجال هذه المدرسة على أن غرض العقوبة هو « ألا يكرر المجرم إجرامه ولا يقلده فيه غيره » ، ويعنى ذلك أن وظيفتها هي « الدفاع عن المجتمع » بتحقيقها هذا الغرض ؛ ونستطيع في عبارة أخرى نقول إن غرض العقوبة في تعاليم هذه المدرسة هو « الردع العام (Prévention Générale) » ، أى إنذار الجاني والناس كافة بسوء عاقبة الإجرام كي يجتنبوه (٢) . وقد أضفى فويرباخ التحديد العلمى على هذا الغرض فقال بنظرية « الإكراه النفسى (Psychologischer Zwang) » ، مقررّاً بها أن وظيفة العقوبة هي أن تخلق لدى الأفراد بواعث مضادة للبواعث الإجرامية تتوازن معها أو ترجح عليها فتصرفهم عن الإجرام (٣) . وحدد بنتام السبيل إلى الردع العام بأنه رجحان إيلام العقوبة على الفائدة المتوقعة من الجريمة بحيث يصرف عن الإقدام عليها (٤) .

٥٩ - تأثير هذه المدرسة على التشريع الوضعى :

وضع وفقاً لتعاليم هذه المدرسة قانون العقوبات الفرنسى الصادر سنة ١٧٩١ فخنّف العقوبات على نحو ملحوظ (٥) وأقر فى صورة جامدة مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات وتميز بطابع موضوعى يكاد يكون مطلقاً (٦) .

Saleilles, p. 54 ; Gillin, p. 229.

(١)

وقد عرفت هذه المدرسة حرية الاختيار باعتبارها أساس المسؤولية الجنائية بأنها قدرة مجردة على المناضلة بين الطريق المطابق للقانون والطريق المخالف له ، وقد افترضتها بنفس المقدار عند جميع الأشخاص الذين لا يتوافر لديهم مانع من المسؤولية ، ونتيجة لذلك فانها تم تر محلاً للاعتراف بفكرة المسؤولية المخففة .

Saleilles, p. 52 ; Vidal et Magnol, I, no. 19, p. 21.

(٢)

Mezger, § 3, S. 21.

(٣)

Donnedieu de Vabres, no. 40, p. 24.

(٤)

الدكتور على راشد ، القانون الجنائى (١٩٧٠) ص ٣٦ .

(٥) قهبط بالحالات التى يقرر فيها الاعدام الى ٣٢ حالة فقط بعد أن كانت ١١٥ فى التشريع السابق مباشرة على الثورة وحذف العقوبات المؤبدة والمصادرة العامة .

(٦) تميز هذا القانون بتقريره للجرائم التى ينص عليها عقوبات ثابتة وحرمانه القاضى من السلطة التقديرية واستبعاده سلطة العفو .

ووضع وفقاً لهذه التعاليم كذلك قانون العقوبات الفرنسي الحالى الصادر سنة ١٨١٠. وإن غلب عليه تأثير الأفكار النفعية^(١) واستفاد واضعوه من تجربة تطبيق القانون السابق فقال بالعقوبات إلى التشديد^(٢) ومنح القاضى سلطة تقديرية محدودة واعترف الظروف المخففة فى نطاق ضيق^(٣). ووضع فويرباخ وفقاً لهذه التعاليم قانون العقوبات البفارى سنة ١٨١٣ .

٦٠ - تقدير القيمة العلمية للمدرسة التقليدية الأولى :

لهذه المدرسة فضل القضاء على النظام الجنائى القديم بعيوبه ، ولذا تبعاً لذلك فضل إرساء المبادئ التى قام عليها النظام الحديث ، وبصفة خاصة « مبدأ الشرعية » ، وإقرار المساواة بين مرتكبى كل جريمة واستبعاد التحكم القضائى ، ولها كذلك فضل التخفيف من قسوة العقوبات .

ولكن أهم عيوب هذه المدرسة إغفالها شخص المجرم وإطلاقها الطابع الموضوعى الذى جنحت إليه : وقد أفسد ذلك مبدأ المساواة الذى سعت إلى تحقيقه ، فالمساواة فى العقوبة بين جميع الأشخاص الذين ارتكبوا نفس الجريمة هى فى حقيقتها « عدم مساواة » ، إذ أن إخضاع أشخاص مختلفين فى ظروفهم لنفس النوع والقدر من العقاب يجعل إيلامه بالنسبة لبعضهم أشد منه بالنسبة للبعض الآخر^(٤) ؛ ويتضح ذلك بصفة خاصة بالنسبة لتنفيذ العقوبة : فالجمع فى نظام تنفيذى واحد بين أشخاص مختلفين فى ظروفهم الإجرامية هو لإفساد لأغلبهم ؛ ثم إن إغفال الإصلاح والتأهيل من بين أغراض العقوبة هو أحد المآخذ الأساسية على هذه المدرسة .

وقد مهدت عيوب هذه المدرسة السبيل لظهور مدرسة جديدة تتمسك بالصالح من التعاليم السابقة وتجتهد فى تجنب عيوبها .

Vidal et Magnol, I, no. 22, p. 23.

(١)

(٢) أعاد هذا القانون العقوبات المؤبدة والمصادرة العامة وارتفع بالحالات التى يقر

لها الإعدام .

(٣) وضع هذا القانون العقوبات بين حدين واعترف بالظروف المخففة فى الجنب بشرط

لا يجاوز الضرر المترتب على الجريمة خمسة وعشرين فرنكا .

Saleilles, p. 56 ; Gillin, p. 230.

(٤)

الدكتور يسر أنور على والدكتور آمال عبد الرحيم عثمان ، رقم ٢٥٢ ص ٣١٦ ؛

الدكتورة فوزية عبد الستار ، رقم ٢٢٨ ص ٢٥٦ .

المبحث الثاني

المدرسة التقليدية الحديثة

٦١ - تحليل نشأة هذه المدرسة :

نشأت هذه المدرسة لتعالج أهم العيوب التي أخذت على المدرسة التقليدية الأولى ، وهو الطابع الموضوعي المطلق الذي تميزت به ، وقد كان سيئها إلى هذا العلاج هو إسباغ طابع شخصي على آرائها (١) . وإذا كان مصدر الطابع الموضوعي للمدرسة التقليدية الأولى هو قصرها اهتمامها على الماديات الإجرامية فإن الطابع الشخصي لهذه المدرسة قد استمدته من توجيهها عنايتها إلى شخص المجرم . وعلى هذا النحو ، فقد كان رجال هذه المدرسة تقليديين يؤمنون بالمبادئ التي أقامت المدرسة التقليدية الأولى عليها النظام الجنائي الحديث ، ولكنهم يسعون إلى التأليف بينها وبين مقتضيات العدالة والآراء العاجية التي تكشفت خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر (٢) : فقد اصطدمت المبادئ التقليدية بالعدالة حين أقرت المساواة بين مرتكبي الجريمة الواحدة على الرغم من الاختلاف بينهم في البواعث والظروف الشخصية ، وهي كذلك اصطدمت بالآراء العلمية الجديدة حين اعتبرت حرية الاختيار فكرة مجردة غير قابلة للتجزئة (٣) ورفضت تبعاً لذلك الاعتراف بحالات « شبه الجنون والمسئولية المخففة » (٤) :

٦٢ - الأسس الفكرية للمدرسة :

تأثر رجال هذه المدرسة بالفلسفة المثالية الألمانية ، وخاصة فلسفة عمانوئيل كانت التي اعتبرت العدالة المطلقة علة العقوبة ورأت في تحقيق هذه العدالة الغرض

Saleilles, p. 80.

(١)

Gillin, p. 231.

(٢)

Garraud, I, no. 324, p 632.

(٣)

(٤) أهم رجال هذه المدرسة هم جيزو Guizot وجوفروا Jouffroy وروسي Rossi واورتولان Ortolan ومولينيه Molinier في فرنسا ؛ وهوس Haus في بلجيكا ؛ وكارمينياني Carmigniani وكرارا Carrara في إيطاليا ؛ ومول Mohl وميتيرماير Mittermaier وجير Geyer في ألمانيا .

الذى تستهدفه العقوبة^(١) ، وفاسفه هيجل التى أثبتت مطابقة العقوبة للعادلة بتقريرها أن الجريمة هى نفي للعدالة التى يقررها النظام القانونى ثم قولها إن العقوبة هى نفي لذلك النفي فهى من ثم عودة إلى تلك العدالة^(٢) .

ولكن رجال هذه المدرسة لم يقتصروا على العدالة أساساً للعقوبة وإنما جمعوا إليها فكرة الردع العام المستمدة من نظرية المنفعة الاجتماعية؛ واستخلصوا من ذلك أن شرعية العقوبة منوطة باستنادها إلى العدالة والمنفعة معاً^(٣) : وإن شئنا الدقة فى تحليل آراء رجال هذه المدرسة قلنا إنهم يرون فى العدالة مصدر سلطة المجتمع فى العقاب ويرون فى المنفعة الضابط الذى يرسم الحدود التى تستعمل فى نطاقها هذه السلطة^(٤) .

٦٧ - النتائج القانونية للذهب هذه المدرسة :

كانت العدالة هى الوسيلة التى نفذ بها رجال هذه المدرسة إلى شخص المجرم ، إذ أن اعتبارات العدالة تقتضى تناسباً دقيقاً بين العقوبة فى نوعها ومقدارها وأسلوب تنفيذها من ناحية وشخصية المجرم فى ظروفها وبواعثها إلى الإجرام من ناحية أخرى وكانت العدالة بعد ذلك باعثاً للتشريعات التى تأثرت بتعاليم هذه المدرسة إلى التخفيف فى العقوبات تحقيقاً لذلك التناسب .

وقد اتجهت هذه المدرسة إلى رفض الفكرة المجردة لحرية الاختيار^(٥)

(١) Vidal et Magnol, I, no. 22 bis, p. 24 ; Donnedieu de Vabres, no. 52, p. 28.

وقد قال كانت توضيحاً لفكرته : لو انحل مجتمع بأن قرر أفرادها مثلاً بأن يرحل كل إلى سبيله ، فإن العدالة تلزم بتنفيذ آخر أحكام الأعدام التى صدرت على الرغم من أنه ليس لهذا التنفيذ من منفعة اجتماعية .

(٢) Robert von Hippel, Deutsches Strafrecht, I, § 21, S. 472.

(٣) Donnedieu de Vabres, no. 55, p. 31 ; Schmelck et Picca, no. 30, p. 53.

(٤) Garraud, I, no. 41, p. 87.

(٥) ذهب المدرسة التقليدية الأولى إلى تعريف حرية الاختيار بأنها القدرة على اختيار طريق التصرف ، وأضافت إلى ذلك أن هذه الحرية هى فى جوهرها شعور بالتحرر من سيطرة عوامل تملئ تصرفاً معيناً . وقد رفضت المدرسة التقليدية الحديثة هذا التصوير الذى يشير إلى أصل عام لا يتوافر فى واقع الحياة على هذا النحو المجرد ، إذ لكل شخص ، بل أن لكل تصرف على حدة ، ظروفه الواقعية التى تحدد مدى الحرية المتاحة إزاءه . ورفضت المدرسة الحديثة تعريف الحرية بأنها الشعور بالتحرر ، إذ الشعور علم مجرد ، أى حالة ساكنة ، فى حين أن حرية الإرادة قوة دينامية ، ويستحيل فى النطق أن يتحدا .

ثم عرفتها بأنها « المقدرة على مقاومة البواعث الشريرة » . وإعترفت لها تبعاً لذلك بطابع نسبي قابل للتدرج يتصور اختلافه من شخص لآخر ، بل بالنسبة للشخص الواحد ما بين تصرف وآخر (١) . وقد تفرعت عن هذا التحديد لحرية الاختيار نتيجتان : الأولى أن امتناع المسئولية لا يرتهن بالإصابة بمرض عقلي فحسب ، ولكنه يقوم بكل علة تذهب بحرية الاختيار محذدة في المدلول السابق ، ويعني ذلك اتساعاً ملموساً في نطاق مانع المسؤولية (٢) ، والثانية أنه إذا انتقصت حرية الاختيار تعين تخفيف العقاب ، وتعني هذه النتيجة الاعتراف « بالمسئولية الخفيفة » بالنسبة لأشباه المجانين (٣) .

وقد تأثر بتعاليم هذه المدرسة قانون العقوبات الفرنسي فعدلت أحكامه بالقانون الصادر في ٢٨ أبريل سنة ١٨٣٢ تعديلاً اتجه إلى التخفيف من عقوباته (٤) والتوسع في السلطة التقديرية للقاضي (٥) ، وتأثر بها في صورة أوضح قانون العقوبات الألماني الحالي (٦) ، وقانون العقوبات الإيطالي الصادر في سنة ١٨٨٩ .

٦٤ - أغراض العقوبة وفق آراء هذه المدرسة :

تهدف العقوبة وفق هذه الآراء إلى غرضين : تحقيق العدالة والردع العام . وقد كان اعتبار تحقيق العدالة أحد غرضي العقوبة مصدر قواعد عقابية عديدة ، إذ أملت تناسباً بين كيفية تنفيذ العقوبة والظروف

(١) تفترض حرية الاختيار في هذا المدلول علماً بالبواعث التي توجهه إلى السلوك الاجرامى واستطاعة الخروج عن تأثيرها ثم ارتضاء الانقياد لها .

(٢) Saleilles, p. 74 ; Gillin, p. 232.

(٣) Saleilles, p. 77 ; Gillin, p. 232.

(٤) ألغيت عقوبة قطع يد قاتل أحد أصوله قبل تنفيذ الإعدام فيه وعقوبة الوسم بالحديد المحمى والعرض على الجيور ووضعت عقوبات خاصة مخففة للجرائم السياسية تم ألغيت عقوبة الإعدام فيها بالمرسوم الصادر في ٢٩ فبراير سنة ١٨٤٨ .

(٥) أطلق نظام الظروف بالنسبة لكل الجرائم وأعطى للمحلفين الحق في التسول بتوافرها .

(٦) صدر هذا القانون في ٣١ مايو سنة ١٨٧٠ وعمل به ابتداء من أول يناير سنة

الشخصية للمحكوم عليه ومهدت لظهور المدرسة العقابية التي تعد فرعاً عن هذه المدرسة (١).

٦٥ - تقدير القيمة العلمية لهذه المدرسة :

تمثل آراء هذه المدرسة تقدماً ملموساً : فقد أعطت النظام الجنائي الطابع الشخصي الذي كان ينقصه وامتدت بهذا الطابع إلى مرحلة التنفيذ العقابي فساهمت بذلك تقدم علم العقاب ، وهي بعد ذلك قد أضافت إلى الأبحاث الخاصة بتحديد مدلول حرية الاختيار وامتناع المسؤولية بانتفاؤها وتخفيفها عند انتقاصها الوضوح والتحديد .

ولكن هذه المدرسة يجيبها أن فكرة حرية الاختيار في مدلولها السابق يصعب قياسها ، إذ لا وجود لضابط يمكن أن يتعرف به على مقدارها وحالات انتفاؤها (٢). ومن ناحية ثانية فإن منطق هذه المدرسة يميل التخفيف على المائدين إلى الجريمة والمعتادين عليها ، إذ تضعف المقدرة على مقاومة النوازع الإجرامية بمقدارها ما يألّف المجرم سبيل الجريمة ، وهذه النتيجة تصبّط لم بديهيّات السياسة الجنائية (٣). ومن ناحية ثالثة فإن تعاليم هذه المدرسة تفسح المجال للعقوبات القصيرة المدة ، إذ هي توسع من نطاق الظروف المخففة ثم تضيف إلى ذلك حالات المسؤولية المخففة لانتقاص حرية الاختيار ، وهذه العقوبات سيئة في السياسة الجنائية ، إذ لا تتيح سبيلاً إلى التأهيل وتقتصر آثارها على الاختلاط الضار بين المحكوم عليهم . ويعيب هذه المدرسة في النهاية إغفالها الردع الخاص من بين أغراض العقوبة .

٦٦ - المدرسة العقابية :

ترجم عن عيوب المدرسة التقليدية الحديثة ازدياد ملحوظ في نسبة الإجرام ، وقد استخلص خصوم المدرسة من ذلك إفلاسها ، ولكن فريتماً من أنصارها لاحظوا أن الجانب الغالب من هذه الزيادة موطنه إجرام

(١) انظر ما يلي رقم ٦٦ من هذا المؤلف .

Saleilles, p. 80 ; Gillin, p. 233.

(٢)

Saleilles, p. 81.

(٣)

العائدين فاستنتجوا من ذلك أن مصدرها الحقيقي ليس خطأ النظريات التي يستند إليها القانون الجنائي بل فساد نظام السجون ، وقالوا بأنه لو صلبح هذا النظام لمبطلت نسبة الإجرام ولما كان ثمة مطعن في الآراء التقليدية (١) . وقد انصرفت جهود هؤلاء الباحثين إلى الكشف عن عيوب نظام السجون واقترح سبيل إصلاحها ، فقامت ببحوثهم مجموعة من الدراسات كان لها فضل كبير في تطور النظم والأبحاث العقابية ، وأطلق على آرائهم تعبير « المدرسة العقابية Ecole Pénitentiaire » (٢) . وقد رد أنصار هذه المدرسة عيوب نظام السجون إلى أمرين : الاختلاط بين نزلائها على الرغم من التفاوت بينهم ، الخطورة الإجرامية ثم خلوها من أساليب التهذيب والإصلاح الممهدة إلى التأهيل . وقد اقترح بعض أنصار هذه المدرسة نظام العزلة علاجاً ، ولكن آخرين رفضوه لأنه نظام يباعد بين المسجون ونظام الحياة الطبيعي فيضعف من إمكانياته لمواجهة الحياة في المجتمع عند الإفراج عنه فنالوا بتمسيم المحكوم عليهم إلى طوائف يختلف النظام المفروض في كل منها ويتدرج المحكوم عليه بينها وفقاً لما يطرأ على سلوكه من تحسن ، وقد كانت هذه الآراء أساساً لنشوء « النظام التدريجي » للسجون وكانت كذلك أساساً لنشوء نظام « التصنيف » (٣) .

وقد مهدت هذه المدرسة — من حيث لا تدرى — السبيل لنشوء « المدرسة الوضعية » : فاهتمامها بشخصية المحكوم عليه أثناء التنفيذ العقابي وإغفالها في سبيل ذلك أمر جريمته قد مهد إلى القول باعتبار الجريمة مجرد مظهر للشخصية الإجرامية التي ينبغي أن تقتصر عليها عناية الباحثين في النظم

Saleilles, p. 99.

(١)

(٢) وفي مقدمة رجال هذه المدرسة : لوكاس Lucas وبيرنجيه Béranger وديميتز Demetz وبونفيل دي مارسانجي Bonneville de Marsangy .

وقد أنشئت بفضل جهود هذه المدرسة « الجمعية العامة للسجون » في سنة ١٨٧٧ التي اهتمت بدراسة السجون في فرنسا واقترح سبل إصلاح نظمها وشاركت في مؤتمرات دولية عديدة ؛ وقد نشرت بحوثها في « المجلة العقابية » التي ظلت تصدر حتى سنة ١٩٢٩ ثم توقفت عن الظهور ثم عادت إليه في سنة ١٩٤٧ .

Bonneville de Marsangy,

(٣) انظر عرضاً لآراء المدرسة العقابية :

Institutions Complémentaires du système pénitentiaire, 1860.

الجنائية (١). واتجاه هذه المدرسة إلى أن تتولى الإدارة العقابية تصنيف المحكوم عليهم كان حاملاً على التساؤل عما إذا كان من الأفضل - حماية للحريات العامة - أن يكون ذلك من شأن القضاء ، وكان بعد ذلك داعياً إلى التوسع في فكرة التصنيف لتكون أساساً لنصوص القانون فتختلف التدابير التي يقررها باختلاف الطائفة التي ينتمى إليها المحكوم عليه ، وهذه الفكرة هي إحدى دعائم المدرسة الوضعية .

المبحث الثالث

المدرسة الوضعية

٦٧ - نشأة هذه المدرسة :

تمثل خطة هذه المدرسة تطبيقاً للمنهج العلمي التجريبي على الظاهرة الإجرامية ، وهي امتداد للتقدم الذي أحرزه علماء طبائع الإنسان Anthropologie والاجتماع ومحاولة الاستفادة من نتائج بحوثهما في معالجة المشاكل الجنائية (٢) ، وتعتنق هذه المدرسة مبدأ « حتمية التسلسل السببي » ، وهو المبدأ الذي تقوم عليه العلوم الحديثة . وقد ساهم في نشوء هذه المدرسة الفشل الذي لقيته الآراء التقليدية ، ووجه خطتها تبني آراء مقابلة أملاً في ألا يصيبها مثل هذا الفشل .

وأبرز رجال هذه المدرسة هم : لمبروزو (٣) وفيري (٤) وجاروفالو (٥) .

Saieilles, p. 101.

(١)

(٢) وبصفة خاصة فإن هذه المدرسة قد تأثرت بنظريات أوجست كونت في علم الاجتماع ونظرية داروين في النشوء والارتقاء ، انظر :
Donnedieu de Vabres, no. 66, p. 36 ; Jacques Leauté, Criminologie et Science pénitentiaire, (1972), p. 28.

(٣) يعد لمبروزو Cesare Lombroso مؤسس هذه المدرسة ، وكان أستاذاً للطب الشرعي في جامعة تورينو ، وقد نشر آراء في كتابه « الإنسان المجرم » سنة ١٨٧٦ .

(٤) كان فيري Enrico Ferri أستاذاً للقانون الجنائي في جامعة روما ، وقد نشر مؤلفه سنة ١٨٨١ بعنوان « الآفاق الجديدة للعدالة الجنائية » وقد غير هذا العنوان في طبعاته التالية إلى « علم الاجتماع الجنائي » .

(٥) كان جاروفالو Raffaello Garofalo قاضياً ، وقد نشر مؤلفه في « علم

الإجرام » سنة ١٨٨٥ .

٦٨ - الأسس الفكرية للمدرسة :

رفضت هذه المدرسة مبدأ « حرية الاختيار » وقالت بـ« حتمية الظاهرة الإجرامية » : فهي عندها نتاج لازم لعوامل إجرامية لا يملك الجاني إزائها حرية . وهذه العوامل نوعان : داخلية ترجع إلى التكوين العضوى والنفسى للجاني ، وخارجية ترد إلى ظروف البيئة^(١) . ولا بد من تضامن نوعى العوامل لإنتاج الجريمة ، وإن تميز النوع الأول بالدوام والنوع الثانى بالصنفه العارضة .

ومبدأ الحتمية (Déterminisme) فى تحليل أسباب الظاهرة الإجرامية [خصيب فى نتائجه : فإذا كان المجرم منقاداً إلى الجريمة فلا وجه لإسباغ اللوم على مساكه ولا محل لإسناد مسئوليته الجنائية إلى أسس أخلاقية ، وإنما يسأل مسئولية إجتماعية باعتباره مصدر خطورة إجرامية على المجتمع ، ويتفرع عن ذلك أمران أولهما أن يتجرد التدبير الذى يتخذ قبله من معانى اللوم والجزاء ليخلص مجرد وسيلة دفاع إجتماعى يهدف إلى توقي الخطورة الإجرامية ، أى مجرد « تدبير احترازى (mesure de sûreté) »^(٢) قبلها ، وثانيهما ألا يكون « لموانع المسئولية » محل ، فكل مجرم — ولو كان مجنوناً — هو مصدر خطورة ولا بد من تدبير يتخذ فى مواجهتها .

وإذا كان التدبير الاحترازى يواجه الخطورة الإجرامية ، فإن ذلك يعنى أنه لا يواجه الجريمة فى ذاتها ، وينبنى على ذلك أن تتجرد الجريمة من الأهمية الذاتية لتستحيل إلى مجرد عارض للشخصية الإجرامية فتقتصر قيمتها على كونها علامة يتعرف بها على وجود هذه الشخصية ونوعها^(٣) : واتجاه التدبير الاحترازى إلى مواجهة الخطورة الإجرامية يؤدى إلى نتيجتين : أولهما تطبيق الأساليب العلمية فى دراسة شخصية المجرم سعياً إلى تحديد نوع خطورته ومتداتها وثانيهما

(١) Ferri, Sociologia Criminale (4e edizione), Cap. III, n. 42

— e seg. ; Garofalo, Criminologie, 3e partie, Ch. II, § 1, p. 298 et suiv.

(٢) Saleilles, p. 108.

(٣) Saleilles, p. 109.

وجوب ملائمة نوع التدبير لهذه الخطورة^(١) . وقد تفرعت عن هذه النتيجة الأخيرة دراسات مستفيضة اتجهت إلى تصنيف المجرمين على أساس من نوع الخطورة وتحديد التدابير الملائمة لكل صنف . وأصناف المجرمين في هذه المدرسة خمسة . المجرمون بالطبيعة أو الميلاذ والمجرمون الجانين والمجرمون العاطفيون والمجرمون بالمصادفة والمجرمون المعتادون ، ولكل صنف أنواع من التدابير تلائمه^(٢) .

وقد وجهت هذه المدرسة إهتماماً إلى التدابير المانعة من الجريمة^(٣) : ذلك أن العوامل الإجرامية الداخلية لا تنتج الجريمة إلا بتضامن العوامل الخارجية معها ، ومن شأن التدابير المانعة التأثير على هذه الأخيرة وتعطيل آثار الأولى على النحو الذي يحول دون إنتاج الجريمة .

٦٩ - أغراض التدابير الجنائية في هذه المدرسة :

لا تنتج أغراض هذه التدابير إلى الماضي ، فليس في الماضي غير الجريمة وهذه قد ارتكبت بالفعل ، ولا سبيل إلى إزالتها . وإنما تنبج إلى المستقبل « لنضع المجرم في وضع لا يستطيع فيه الإضرار بالمجتمع mettre hors d'état de nuire » وهذا الوضع هو الغرض الحقيقي الذي تستهدفه هذه التدابير^(٤) . ويتحقق هذا الغرض باستئصال العوامل الإجرامية لدى الجاني بالعلاج أو التهذيب أو باستئصال الجاني نفسه إن كان استئصال العوامل الإجرامية غير ممكن . ويعد هذا التحديد كشفاً عن « الردع الخاص » كغرض تسعى إليه أساليب السياسة الجنائية وقد اقترن ذلك بإغفال شأن العدالة^(٥) والردع العام كأثر لمبدأ « متعديّة

(١) ويعنى ذلك أنه لا محل لأن نطلب تناسباً بين التدبير وجسامته ماديّات الجريمة أو خطيئة الإرادة الجنائية ، وإنما ينحصر البحث في التناسب بينه وبين الخطورة الإجرامية .
(٢) لم نعرض لدراسة أصناف المجرمين والتدابير المقررة لكل صنف ، إذ أننا لا نتجه إلى دراسة المذاهب الجنائية في ذاتها ، وإنما نعرض لمبادئها الأساسية بالقدر الضروري لاستظهار أغراض التدابير التي تتخذ قبل المجرمين .

(٣) أهم أمثلة للتدابير المانعة : مكافحة المخدرات والمسكرات وعلاج التشرد ومكافحة الدعارة ومنع الزواج بين الأشخاص المصابين بخلل عقلي أو عصبي أو نفسي ، بل وتقييمهم .
Stefani, Levasseur et Jambu-Merlin, no. 258, p. 247. (٤)

(٥) غنى عن البيان أن إنكار حرية الاختيار وتجريد التدبير من معنى اللوم يجعل اعتبارات العدالة غير ذات شأن في توجيه السياسة الجنائية .

الظاهرة الإجرامية » (١) .

٧٠ - تقدير القيمة العلمية للمدرسة الوضعية :

لهذه المدرسة فضل كبير على الدراسات الجنائية : فقد طبقت عليها الأساليب التجريبية وخلقت بذلك « علم الإجرام » ، وهى التى إبتكرت « التدابير الاحترازية » التى غدت إحدى وسائل السياسة الجنائية وأرست فى الوقت نفسه أسس نظرية « الخطورة الإجرامية » . وهذه المدرسة وجهت العناية إلى تصنيف المجرمين فى مرحلتى التشريع والقضاء فدعمت بذلك « التفريد » فى صورتىه التشريعية والقضائية ، وهى التى كشفت عن أهمية « التدابير المانعة » وأبرزت بالتحليل العلمى هذه الأهمية (٢) .

ولكن العيب الجوهرى للمدرسة الوضعية هو التطرف فى رأى . فقد صرفتها العيوب التى أخذتها على الآراء التقليدية إلى محاولة الهدم الكامل لها فى حين كانت الدقة العلمية مقتضية الإبقاء على الجانب الصالح من هذه الآراء . ويتضح هذا العيب فى إنكارها على الجريمة أن تكون لها قيمة ذاتية فى حين أنها التى تخلق الشخص المجرم ، إذ هو لا يعد كذلك إلا إذا قارف جريمة (٣) ، ثم إنكارها على نحو مطلق حرية الإختيار فى حين أنه ليس من الصواب القول بمساواة بين الإنسان والموجودات المتجردة من الوعى والإرادة ، بالإضافة إلى أنها لم تقم الدليل العلمى على حتمية التصرفات الانسانية ، ويتضح هذا العيب كذلك فى إستبعاد هذه المدرسة العدالة والردع العام من بين أغراض التدابير الجنائية على الرغم مما يؤدى إليه ذلك من عصف بأهم القيم المستقرة فى المجتمع وقضاء على الوظيفة التربوية للقانون .

ويعيب هذه المدرسة بعد ذلك فساد الخطة العلمية ثم استخفافها بالحريات

(١) قال فرى بأنه من العبث الظن بأن للتهديد بالعقوبة الأثر النفسى الذى يمحو سلطان العوامل الدافعة الى الاجرام ، اذ ليس صحيحا أن للمجرم نفس تفكير ومشاعر غيره من الناس : ذلك أنه اما أن يكون شخصا منحللا لا تعنيه القيم المتعارف عليها ، واما أن يكون مختل العقل لا يشاطر الناس أسلوب تفكيرهم المعتاد ، واما أن يكون خاضعا لتأثيرات فعال قوى أزال مؤقتا قدرته على تدبر الامور ، واما أن يكون حاذقا لفنون الاجرام يدبر خطته على أساس أن يبقى بعد الجريمة مجهولا فلا يناله العقاب ؛ وفى جميع هذه الحالات ليس لتهديد القانون بالعقوبة من تأثير عليه .

Stefani, Levasseur et Jambu-Merlin, no. 260, p. 248.

(٢)

Vidal et Magnol, I, no. 45, p. 50.

(٣)

الفردية . فمن أهم الأفكار التي اعتمدت عليها فكرة «المجرم بالطبيعة أو الميلاد» ، وقد ميزت هذا المجرم بمجموعة من العلامات العضوية والنفسية ورأت فيه شخصاً متقادماً إلى الجريمة حتماً ، ثم لم تر تدبيراً قبله غير إستئصاله ولو لم يكن قد أقدم بالفعل على جريمة . وهذه الفكرة معيبة : فالعلامات السابقة قد استخلصت من ملاحظة حالات فردية محدودة ثم قيل بتعميم النتائج المترتبة عليها (١) دون سند علمي على الرغم من تكذيب التجربة لذلك باعتبار أن هذه العلامات قد لوحظت لدى أشخاص لم يجرموا وليس في ظروفهم ما يحتمل على الإعتماد بأنهم قد يجرموا ، ثم ان فريقتاً من أخطر المجرمين لم تلاحظ لديهم هذه العلامات . وغنى عن البيان أن القول باتخاذ التدبير ولو لم يرتكب جريمة هو عصف خطير بالحريات ، واذا كانت الجريمة مجرد دليل على الخطورة الإجرامية ، وهى ليست الدليل الوحيد عليها ، فثمة علامات أخرى قد تكشف عنها ، فإن ذلك يقود الى القول بأنه ليس ثمة ما يدعو الى حصر الجرائم ، ويؤدى ذلك الى هدم مبدأ « شرعية الجرائم » (٢) ، وإذا كان تكشف العلامات الدالة على الخطورة الإجرامية ليس في جميع الحالات تطبيقاً قانونياً ، فإن ذلك يعنى تقبل أن تكون عملاً فنياً إدارياً مما يؤدى إلى حرمان الأفراد من ضمانات « الحماية القضائية » (٣) .

وتقول هذه المدرسة بعد ذلك بفكرة « المجرم بالعاطفة » ، وهو في تقديرها مجرم ظاهرى أو ضرورى لا تكمن في شخصيته خطورة إجرامية ، ثم تقر

(١) وبالإضافة الى ذلك فان بعض العلامات الخلقية التى ميزت بها هذه المدرسة المجرمين بالطبيعة ترجع فى الحقيقة الى ظروف الحياة الإجرامية التى انخرطوا فيها وحياة السجن وما تفرضه من طراز معين للحياة .

Vidal et Magnol, I, no. 42, p. 47.

(٢)

Saleilles, p. 113.

(٣)

(٤) انظر رجال المدرسة الوضعية ازاء الانتقادات التى وجهت اليهم الى النزول عن جانب من فكرتهم عن المجرم بالطبيعة : فقرر بعضهم أن أهمية العلامات التى يتميز بها أنها تتوافر لدى المجرمين أكثر مما تتوافر لدى غيرهم ؛ وقال آخرون ان أهميتها أنها تكشف عن ميل واستعداد للأجرام اذا أتحت لذلك الظروف الاجتماعية المواتية . وقد تطورت « نظرية المجرم بالطبيعة » الى نظرية « المجرم بالميل delinquente per tendenza التى أقرها قانون العقوبات الإيطالى الحالى (المادة ١٠٨) ؛ والنظرية الجديدة تقرر ازاء هذا المجرم - اذا ارتكب جريمة - تشديداً فى العقاب وتدابير احترازية بالإضافة الى ذلك .

تساهلاً معيياً في معاملته ، إذا هذا التسامح تشجيع على الإجرام وغض عن ماض شوهته الجريمة ؛ وبالإضافة إلى ذلك فإن التمييز بين هذا المجرم وسواه يستحيل أن يتجرد من التحكم (١) .

المبحث الرابع

المدارس الوسطية

٧١ - تقسيم :

تتضمن كل من الآراء التقليدية والوضعية جانباً من الصواب ، وفي كل منها كذلك مواضع نقص وخلل ، وتتقابل هذه الآراء عند المقارنة بين جوانب الصواب وأوجه الخلل فيها ، بمعنى أن جوانب الصواب في أحدها تمثل علاجاً لأوجه النقص في الأخرى . وقد كانت هذه الملاحظة حاملة على التساؤل عما إذا كان من السائع الجمع بين جوانب الصواب في هذه الآراء جميعاً في مذهب جديد يتوسط بينهما . ولهذا الجمع ما يبرره باعتبار أن هذه الآراء تمثل خلاصة الفكر الإنساني في المشاكل الجنائية . وتتضمن عرضاً لأغلب وجهات النظر المتصورة في دراسة هذه المشاكل .

والمدارس الوسطية عديدة ؛ وبعضها يمثل مذهب قلة من الباحثين ، ولكن ثمة مدرستين لها أهمية خاصة ترجع إلى منهج البحث أو إلى خصوبة النتائج وعمق التأثير على التشريعات الوضعية ، وهما المدرسة الثالثة والاتحاد الدولي لقانون العقوبات ؛ ونقتصر على دراستهما (٢) .

Salcilles, p. 114.

(١)

(٢) من المدارس الوسطية الهامة التي لن نعرض لها بالدراسة « المدرسة التقليدية الحديثة الفرنسية » ، وأهم رجال هذه المدرسة هم سالى Saleilles وكيش Cluche وجارو Garraud ، وهى بطبيعة الحال غير المدرسة التقليدية الحديثة التى سلفت دراستها ، وعلى الرغم من اجتهد رجال هذه المدرسة فى التوفيق بين الآراء التقليدية والوضعية فهم أجنح إلى الآراء التقليدية ، وهم يؤمنون بحرية الاختيار والمسئولية الاخلاقية ويعترفون للعقوبة بوظيفة الجزاء ويؤمنون بدورها فى الردع العام والخاص ويحرصون على الطابع القانونى للنظام الجنائى ؛ ولكنهم من الناحية الاخرى يعترفون للتدابير المانعة بأهميتها ويسلمون للتدابير الاحترازية بدور محدود إلى جانب العقوبة ويؤمنون بتفريد العقوبة ؛ ولهذه المدرسة فضل كبير فى تقدم الفقه الجنائى فى فرنسا وبلجيكا ولها كذلك دور هام فى الاسلحات التى ادخلت على النظام العقابى .

المطلب الأول

المدرسة الثالثة

٧٢ - نشأة المدرسة :

رجال هذه المدرسة من الوضعيين الذين اقتنعوا بصواب بعض الانتقادات التي وجهت إلى مذهبهم فحاولوا درءها بالنزول عن الآراء محل النقد وتبنى أخرى مستمدة من المذهب التقليدي . ويغلب على هذه المدرسة الطابع الوضعي باعتباره الأصل الذي ينتمى إليه أنصارها ، وهم لذلك لم ينزلوا من الآراء الوضعية إلا عن القدر الأدنى اللازم لاستقامة المذهب الوضعي ، ولهذا المدرسة خصائص مذهبية واضحة باعتبارها قد حرصت على التوفيق بين آراء متعارضة في إطار من المنطق الدقيق ، وهي بذلك تختلف عن الاتحاد الدولي لقانون العقوبات الذي تميز بطابع عملي ولم يكثر رجاله كثيراً بالخلافات المذهبية .

وقد اتخذت هذه المدرسة لنفسها اسم « المدرسة الثالثة Terza Scuola » باعتبار المدرسة التقليدية بقسميها هي الأولى والمدرسة الوضعية هي الثانية (١) : وأبرز رجالها هما أليمين (٢) و كارنفالي (٣) .

٧٣ - المبادئ التي قامت عليها المدرسة :

اعتنقت هذه المدرسة مبدأ حتمية الظاهرة الإجرامية فأرجعت أسبابها إلى العوامل الإجرامية بنوعها (٤) ، وقد استتبع ذلك أن أعطت اهتماماً كبيراً لتطبيق الأساليب العلمية التجريبية عليها ، وأقرت لعلم الإجرام قيمته . ويسمح ذلك

(١) يطلق على هذه المدرسة كذلك تعبير « المدرسة الوضعية الانتقادية » .

(٢) أودع أليمين آراءه في مؤلفه « المذهب الطبيعي الانتقادي وقانون العقوبات » الذي نشره سنة ١٨٩٢ ؛ ولكن أهم مؤلفاته هو « حدود وأسباب التعديل من المسؤولية » الذي ظهر سنة ١٨٩٤ ، وهو من أهم الأعمال الفقهية الإيطالية ، وقد أعاد أليمين في الجزء الأول منه تسجيل آرائه الوسطية .

(٣) نشر كارنفالي مؤلفاً عنوانه « العقوبة لدى المدرسة التقليدية وفي علم الاجرام الوضعي وأساسها المنطقي » ويمكن اعتبار هذا المؤلف تأصيلاً لآراء هذه المدرسة .

(٤) Saleilles, p. 115 ; Donnedieu de Vabres, no. 81, p. 49 ; Bouzat et Pinatel, I, no. 47, p. 56 ; Stefani, Levasseur et Jambur-Merlin, no. 261, p. 249.

بتأكيد الطابع الوضعي الأصيل لهذه المدرسة . وبالإضافة إلى ذلك فإن المدرسة الثالثة اعترفت بالتدابير الاحترازية وأقرت لها - إلى جانب العقوبات - بدورها . ولكن المدرسة الثالثة نزلت عن أكثر الأفكار الوضعية تعرضاً للهجوم ، وهي فكرة «المجرم بالطبيعة أو الميلاد» (١) ، وهي بعد ذلك اعترفت بالعقوبة وأقرت لها بدورها في الردع العام (٢) . وقد اجتهدت هذه المدرسة بعد ذلك في رسم الحدود الفاصلة بين مجالي العقوبات والتدابير الاحترازية ، فجعلت مجال الأولى حيث تكتدل لدى المجرم أهليته للمسئولية ، ومجال الثانية حيث لا تكون هذه الأهلية كاملة .

٧٤ - تقدير القيمة العلمية للمدرسة الثالثة :

تمثل هذه المدرسة تهديفاً للآراء الوضعية ومحاولة لإضفاء صلاحية التطبيق عليها . وارساء معالم هذا الاتجاه الذي يسود في التشريعات الحديثة ، ولها بذلك فضل الجمع بين الردع العام والردع الخاص ومحاولة التلسيق بينهما .

المطلب الثاني

الاتحاد الدولي لقانون العقوبات

٧٥ - نشأة الاتحاد :

كان الباعث على نشوء هذا الاتحاد ملاحظة أن الجدل الدائر بين التقليديين والوضعيين حول حرية الاختيار والحتمية قد صرف العناية عن مشاكل السياسة الجنائية ذات الطابع العملي ، بالإضافة إلى أن موضوع هذا الجدل يخرج في حقيقته عن نطاق البحث القانوني ليدخل في ميدان البحوث الميتافيزيقية ، ومن ناحية أخيرة فإن الازدياد في نسبة الإجرام الذي أبرزته إحصائيات النصف الثاني من القرن التاسع عشر قد كشف عن عديد من المشاكل العملية التي تنتظر الحل السريع . وقد أسس هذا الاتحاد ليستلهم من المدارس المختلفة الحلول العملية السليمة مستبعداً من برنامجه المناقشات

Donnedieu de Vabres, no. 81, p. 49.

(١)

Saellies, p. 117.

(٢)

الفلسفية ومتقبلا في صفوفه رجال الفقه الجنائي على تنوع مذاهبهم ، ومعرفاً للسياسة الجنائية السليمة بأنها التي تعطى نتائج حسنة في مكافحة الإجرام ، وذلك دون اعتداد بالأسس الفلسفية التي قد تتبناها^(١).

ومؤسسو الاتحاد هم هامل وبرنس وليست^(٢).

٨٦ = الأفكار الأساسية للاتحاد :

توخى الاتحاد الدولي التوفيق بين الآراء التقليدية والوضعية في جانبها التطبيقية ، ويعنى ذلك أنه لم يعط عناية ملحوظة للتوفيق بين أسسها النظرية^(٣) ، اعترف رجال الاتحاد بنسور المنهج التجريبي في الدراسات الجنائية ، وأقروا للتدابير المانعة بدورها في السياسة الجنائية^(٤) ، واعترفوا بنظام «التدابير الاحترازية» وإن حصروا في حدود معلومة مجال تطبيقه ، وسلموا بأهمية تصنيف المجردين ووجوب ملائمة العقوبة لشخصية من يحكم عليه بها . ومن ناحية أخرى ، فقد اعترف رجال الاتحاد بنظام «العقوبة» ، واعتبروه الوسيلة التي لاغنى عنها لتدعيم قواعد القانون وصيانة المصالح التي قدر جدارتها بالحماية ، ويعنى ذلك أنهم أقروا لها وظيفة كجزاء ووسيلة إلى الردع العام ، واعترفوا لها بذلك بأهمية تفوق أهمية التدابير الاحترازية . وعلق رجال الاتحاد أهمية كبيرة على التفريد التنفيذي للعقوبة ، ورأوا أن سبيله هو تصنيف المحكوم عليهم بالتمييز بين طائفتين منهم : المجرمون

(١) أسس الاتحاد في سنة ١٨٨٩ ؛ وعقد مؤتمرات دولية عديدة وأصدر نشرة دورية بالفرنسية والالمانية تعبر عن آرائه ، وظلت تصدر حتى سنة ١٩١٤ .

(٢) هامل Van Hamel هولندي الجنسية وكان أستاذا في جامعة امستردام ، وبرفس Adolphe Prins بلجيكي الجنسية وكان أستاذا في جامعة بروكسل ، وليست Franz von Liszt ألماني الجنسية وكان أستاذا في جامعات ماربورج ثم هال ثم برلين ، وهو أقوى الثلاثة تأثيرا على الفقه الجنائي ، وله فضلٌ تحديد وصياغة عديد من النظريات القانونية ؛ وقد تلقى عنه تلاميذ صاروا فيما بعد من كبار فقهاء القانون الجنائي في العالم منهم متسجر Edmund Mezger وشميت Eberhard Schmidt الألمان وجرسبيني Filippo Grisigni الإيطالي ودی أسوا Luis Jiminez de Asua وصالدان Quintiliano Saldana الأسبانيان .

Bouzat et Pinatel, I, no 49, p. 57.

(٣)

Vidal et Magnol, I, p. 52, note. I.

(٤)

الطبيعة أو الاعتياد والمجرمون بالمصادفة ، وضابط هذا التمييز أن الجريمة لدى أفراد الطائفة الأولى تعبير عادي عن الشخصية في حين إنها لدى أفراد الطائفة الثانية حادث شاذ في نشاط هذه الشخصية . ويرجع إجرام الفريق الأول إلى عوامل عضوية أو نفسية أو إلى طراز من الحياة غدا طبيعة ثانية ، أما إجرام الفريق الثاني فيرجع إلى أسباب عارضة ذات تأثير وقي على الشخصية . وقال رجال الاتحاد بأن لتنفيذ العقوبة - حسب الطائفة التي ينتمي إليها المحكوم عليه - أحد أغراض ثلاثة ، هي : الإنذار والإصلاح والاستبعاد (١).

وقرر رجال الاتحاد أن مجال التدابير الاحترازية هو حيث يثبت عجز العقوبة أو قصورها ، وبصفة خاصة حيث يكوم المجرم شاذاً . وقد اجتهدوا في إحاطتها بالضمانات التي تدرأ عنها أن تكون منفذاً إلى العدوان على الحريات العامة فاشتروا أن يكون توقيعها بناء على قانون وكأثر لارتكاب جريمة وبعد تدخل قضائي .

٧٧ - تقدير القيمة العلمية للاتحاد :

للاتحاد الدولي فضل كبير على الفقه والتشريعات الجنائية ؛ يشهد بذلك تبنى هدد كبير من الفقهاء لتعاليمه وتأثر أغلب التشريعات الحديثة بها : فله فضل الاهتمام بالدراسات الجنائية التجريبية وبراعة استغلال نتائجها في تطوير النظم الجنائية ، وهذا الاهتمام لم يصرف رجال الاتحاد عن العناية بالجانب القانوني في هذه النظم تشهد بذلك جهود ليست في تحديد وصياغة العديد من الأفكار القانونية ، وبصفة خاصة نظريته في « حماية المصالح القانونية » باعتبارها محددة غرض التشريع الجنائي واستخلاصه منها نتائج لا تزال محل تسليم النظم الحديث (٢) . وللاتحاد فضل الجمع بين العقوبة والتدبير الاحترازي وتحديد مجال كل منهما ومواجهة مشكلة المجرمين الذين

Vidal et Magnol, I, no. 46, p. 51.

(١)

(٢) وبصفة خاصة اعتبار حماية المصلحة القانونية علة التجريم وصياغة نظرية عدم المشروعية وتأسيس أسباب الإباحة .

للتجدي العقوبة في مواجهتهم والاجتهاد في وضع الحلول التشريعية لها . ولكن الفضل الأكبر للاتحاد يتضح في إرسائه معالم « النظرية الحديثة للتدابير الاحترازية » وصياغتها على نحو يندفع به التعارض بينها وبين الحريات العامة ، وبصفة خاصة اشتراطه أن يكون توقيعها بناء على قانون وكأثر لجريمة وبناء على حكم قضائي . وللاتحاد كذلك فضل الاهتمام بالتفريد التنفيذي للعقوبة وإقامته على أساس من تصنيف منطقي للمحكوم عليهم واستخلاصه قواعده في ضوء الأغراض الثلاثة التي تكشفها له .

ولكن يعيب تعاليم الاتحاد أنه لا تقوم بها مدرسة فقهية في المدلول الصحيح لهذا اللفظ ، إذ تفتقر إلى الأساس المنطقي الذي يربط بينها ، ولا تعدو أن تكون مجموعة من الحلول العملية اختيرت للملاءمة (١) . وبصفة خاصة فإن استبعاد مشكلة الحرية والجبرية من مجال البحث يعيبه ما لهذه المشكلة من أهمية باعتبار أن حسمها على وجه معين يرسم الطريق إلى حل مشاكل عديدة ويوجه السبيل إلى تحديد أغراض العقوبة . ويلاحظ أن الأغراض الثلاثة التي نسبها رجال الاتحاد إلى العقوبة هي في الحقيقة أغراض لتنفيذ العقابي ، ولذلك يؤخذ عليهم أنهم لم يعنوا بتحديد أغراض العقوبة بين فكرتي « الردع العام والردع الخاص » ، ولم يحاولوا التنسيق بين أغراض العقوبة وأغراض التدبير الاحترازي (٢) .

المبحث الخامس

حركة الدفاع الاجتماعي الحديث

٧٨ - تمهيد :

يطلق في الوقت الحاضر تعبير « حركة الدفاع الاجتماعي الحديث » على

(١) بذلت جهود لاسباغ طابع مذهبي على تعاليم الاتحاد ، وقد أفضت الى نشوء مدارس أهمها اثنتان : « المدرسة العملية Ecole Pragmatique » التي أسسها في مدريد سالدانا Quintiliano Saldana « والمدرسة الفنية القانونية - Ecole Technico Juridique » التي أسسها في روما ساباتيوني Sabatini .

(٢) أنشئت في باريس سنة ١٩٢٤ « الجمعية الدولية لقانون العقوبات » لتخلف الاتحاد الدولي في رسالته ، ويمكن اعتبارها الصورة الحالية للاتحاد ، وهي تصدر « المجلة الدولية لقانون العقوبات » وتدعو بانتظام الى مؤتمرات دولية كان آخرها مؤتمر روما سنة ١٩٦٩ .

اتجاه فكري جديد يرسم « سياسة جنائية » على أسس حديثة ويدخل في سبيل ذلك تغييرات جوهرية على مبادئ ونظم جنائية مستقرة . وقد لقي هذا الاتجاه تأييد عديد من الباحثين ، ولكنه على الرغم من جدته غير منقطع الصلة بالتيارات الفكرية السابقة عليه ، وإن تميز باستقلاله عنها : بل إن تعبير « الدفاع الاجتماعي » غير جديد في الفكر الجنائي ، ولذلك حرص أنصار الحركة الجديدة على إضافة لفظ « الحديث » إليه تمييزاً لأفكارهم عن المذاهب السالفة وتأكيداً لذاتيتها واستقلالها . ونشير فيما يلي إلى الاستعمالات السالفة والآراء التي اتخذت هذا التعبير دلالة عليها ثم نؤكد استقلال هذه الحركة الفكرية عن المذاهب الجنائية الأخرى ، ونشير بعد ذلك إلى أهم الآراء التي تقول بها ونحدد ما لقيته من ذبوع ونختم الدراسة بتقديم قيمتها العلمية .

٧٩ - الاستعمالات السالفة للتعبير « الدفاع الاجتماعي » :

تداول الباحثون في عصور مختلفة استعمال هذا التعبير على نحو مجرد به من الفحوى الدقيق واقتصرت دلالاته على « مجرد حماية المجتمع » من الإجرام ، وكان بذلك ستاراً لآراء واتجاهات متنوعة : فقد استعمل في العصور السابقة على الثورة الفرنسية لتبرير أقسى العقوبات باعتبارها « دفاعاً اجتماعياً »^(١) ، واستعملته المدرسة التقليدية الأولى باعتبار أن الردع العام هو السبيل إلى « الدفاع الاجتماعي »^(٢) ، واستعملته المدرسة الوضعية كذلك فقررت أنه لا موضع للعقوبات وأنه يتعين أن تحمل محلها « تدابير دفاع اجتماعي » تواجه الخطورة الكامنة في شخصية المجرم^(٣).

وغني عن البيان أن المدلولات السابقة مختلفة عن دلالة هذا التعبير عند أنصار الحركة الحديثة ، ولكن هذا التعبير قد استعمله فقهاء محدثون في

(١) انظر في ذلك ، Marc Ancel, La défense sociale nouvelle (1966), pp. 20, 45.

(٢) انظر رقم ٥٨ ص ٦٤ من هذا المؤلف .

Saleilles, p. 6 ; Ancel, p. 25.

(٣)

دلالة تمت بصلة إلى مدلوله الحديث ، وإن اختلفت عنه ، ويعنيها بصفة خاصة فقيهين هما : برنس وجراماتيكا .

٨٠ - الدفاع الاجتماعي عند برنس :

برنس أحد مؤسسي الاتحاد الدولي لقانون العقوبات ، ولكنه وضع — في مؤلفين له — معالم مذهب في الدفاع الاجتماعي غير منقطع الصلة بتعاليم الاتحاد الدولي^(١) . استلهم برنس مذهبه من ملاحظة إفراط القضاء في النطق بالعقوبات السالبة للحريات ذات المدد القصيرة ، وخاصة بالنسبة لأخطر المجرمين على المجتمع ، الأمر الذي لا يكفل « الدفاع الاجتماعي » على النحو المطلوب^(٢) . وقد عاب برنس بذلك على القضاء تساهلاً إزاء المجرمين الخطرين ، وتكشف مصدر هذا العيب في حرص القضاء — متأثراً بالآراء التقليدية — على تحقيق التناسب بين الإرادة الإجرامية والعقوبة . والطائفتان من المجرمين اللتان انصرفت إليهما ملاحظات برنس هما : المجرمون الشواذ والمجرمون المعتادون على الإجرام ، وقال بأن الاعتداد بخطورتهم الإجرامية يقتضى توقيع عقوبة طويلة المدة عليهم ، إذ أن ذلك هو السبيل إلى تحقيق « الدفاع الاجتماعي » إزاءهم ، وقرر وجوب تنفيذ هذه العقوبة في مؤسسات ذات نظام خاص ، وأكد وجوب إحاطة توقيعها بضمانات التدخل القضائي^(٣) .

ويعيب آراء برنس أنها جزئية ، إذ اقتصرت أهميتها على طائفتين فحسب من المجرمين^(٤) ، ثم هي قد خلطت بين نظامي العقوبة والتدبير الاحترازي :

(١) نشر مؤلفه في « العلم الجنائي والقانون الوضعي » في سنة ١٨٩٩ ، ومؤلفه في

« الدفاع الاجتماعي وتطور القانون الجنائي » في سنة ١٩١٠ .

(٢) انظر عرضاً وافياً لآراء برنس :

Paul Cornil, Adolphe Prins et la défense sociale, Revue internationale de droit pénal, 1951, p. 177 et suiv.

(٣) وبالإضافة إلى ذلك فقد قال برنس باتخاذ تدابير تكفل حماية الأشخاص المعرضين لتأثير العوامل الإجرامية من الانقياد السلبي لهذه العوامل ؛ وفي هذه الآراء يتضح الجانب الإنساني في مذهب برنس .

(٤) كان لآراء برنس تأثير واضح على التشريعات الوضعية التي اهتمت بوضع تنظيم قانوني خاص للشواذ والمعتادين على الإجرام ، وبصفة خاصة قانون الدفاع الاجتماعي البلجيكي الصادر في ٩ أبريل سنة ١٩٣٠ .

فإغفال شأن الجريمة في تحديد نوع وجسامة التدبير والاقتصار على الاعتداد في ذلك بالخطورة الإجرامية يجرده من صفة العقوبة ويحيله إلى تدبير احترازي (١).

٨١ - الدفاع الاجتماعي عند جرائماتيكيا :

الدفاع الاجتماعي عند جرائماتيكيا هو نشاط الدولة المستهدف تأهيل شخص انحرف سلوكه ، والتأهيل عنده حق لذلك الشخص والزام يحمله المجتمع باعتباره مسئولاً بظروفه عن المسلك المنحرف (٢) . وقد استخلص جرائماتيكيا من نظريته نتائج على جانب كبير من الأهمية : فلا محل عنده لأن يوصف بالإجرام صاحب السلوك المنحرف ، إذ هو ضحية ظروف اجتماعية غلبت عليه ، ويستتبع ذلك إنكار وجود الجريمة باعتبارها ظاهرة قانونية ، بل إنه يستتبع إلغاء العقوبات واعتبار التأهيل صورة للمساعدة الاجتماعية لشخص هو في حاجة إليها . والنتيجة التي تقوم إليها هذه النظرية هي إلغاء القانون والقضاء الجنائيين واعتبار التأهيل مجرد عمل فني إداري .

وهذه الأفكار غير مقبولة (٣) : فالسلوك الاجتماعي المنحرف الذي يعترف بجرائماتيكيا بوجوده هو الجريمة ، ومن ينسب إليه هو مجرم ، وليس للاختلاف في الألفاظ من أهمية قانونية ، وإلغاء قانون العقوبات والقضاء الجنائي بما يستتبعه ذلك من إهدار لمبدأ « شرعية الجرائم والعقوبات » واستبعاد لضمانات الحماية القضائية هو عصف بالحريات الفردية . وفي النهاية فإن اعتبار التأهيل حتماً اجتماعياً لمن هو في حاجة إليه والاعتراف بمسؤولية المجتمع عن السلوك المنحرف لبعض أفراده لا يستتبع النتائج المتطرفة التي قال بها جرائماتيكيا (٤).

(١) محمود نجيب حسنى ، المجرمون الشواذ (١٩٦٤) رقم ٧٢ ص ١١٠ .

(٢) وضع جرائماتيكيا مؤلفاً عرض فيه آراءه هو :

Principi di difesa sociale (1960).

Marc Ancel, p. 126 et p. 217.

(٣) انظر في نقد أفكار جرائماتيكيا :

(٤) ليس من السانغ إنكار فضل جرائماتيكيا على حركة الدفاع الاجتماعي الحديث ،

٨٢ - الخصائص العامة لحركة الدفاع الاجتماعى الحديث :

يرجع الفضل فى تأصيل هذه الحركة وتحديد الأفكار التى تقوم عليها والدفاع عنها إلى « مارك آنسل Marc Ancel » . وليس قوام هذه الحركة رأياً واحداً ، فثمة اختلاف فى بعض وجهات النظر بين أنصارها ، ولكن يجمع بينهم قدر أدنى مشترك من وحدة الرأى (١) .

وأهم ما تتميز به هذه الحركة أنها تتجه إرساء أسس سياسية جنائية جديدة ، ولا تخفل كثيراً بالمناقشات الفقهية . وتتصف بعد ذلك بنزعة إنسانية واضحة ، فتجهد فى صيانة الكرامة البشرية ولو كانت بصدد معكوم عليه بالعقاب ، وتضع حماية الحريات الفردية بين الأسس الأولى للسياسة الجنائية (٢) . وهى تتميز باتجاه أخلاقى فتعترف بالمسؤولية الأخلاقية أساساً للمسؤولية الجنائية وتحرص على حماية القيم المستقرة فى المجتمع (٣) . وهى حريصة على الطابع القانونى للنظام الجنائى معترفة للتضاء بدوره الأساسى فيه ، وهى ترفض بذلك الآراء التى تغلب عليه الطابع الفنى أو الإدارى ، وإن كانت من ناحية أخرى تقرر للعلوم التجريبية بالدور الذى يتعين أن

فلارائه بعض التأثير على هذه الحركة ، وهو الذى أسس فى جنوا سنة ١٩٤٥ مركزاً دولياً للدفاع الاجتماعى ، وقد دعا إلى مؤتمر دولى فى سان ريمو سنة ١٩٤٧ وآخر فى لياج سنة ١٩٤٩ ؛ وفى هذا الأخير صدر القرار بإنشاء الجمعية الدولية للدفاع الاجتماعى التى ينتمى إليها أنصار حركة الدفاع الاجتماعى الحديث ، وقد عهد إلى جراماتيكا برئاستها . ويميل الدكتور على أحمد راشد - مع بعض التحفظ - إلى تأييد آراء جراماتيكا : القانون الجنائى ، المدخل وأصول النظرية العامة ، ص ٧٣ وما بعدها ، والمفهوم الاجتماعى للقانون الجنائى المعاصر أو نظرية القانون الجنائى المعاصر ، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية (١٩٦٨) ص ١١٦ من المستخرج .

(١) وضعت الجمعية الدولية للدفاع الاجتماعى برنامجاً يمثل القدر الأدنى من وحدة الرأى التى تجمع بين أعضائها ، وهو مقسم إلى أربعة أقسام : أولها فى المبادئ الأساسية للحركة وثانيها فى المبادئ الأساسية للقانون الجنائى وثالثها فى نظرية القانون الجنائى ورابعها فى تطور القانون الجنائى : انظر نص البرنامج فى :

Revue de Science Criminelle, 1954, p. 807.

Ancel, p. 319.

(٢)

Ancel, p. 320.

(٣)

تقوم به في مكافحة الإجرام . وهذه الحركة تنقسم بالحيوية وتجهد في إدخال التجديد على النظريات والنظم الجنائية المستقرة ؛ وهي بعد ذلك تتعلق بالأمل فرفض الاعتراف بوجود مجرمين غير قابلين للإصلاح ، وهي تبعاً لذلك ترى استبعاد عقوبة الإعدام . وتتميز حركة الدفاع الاجتماعي الحديث في النهاية بطابع عالمي : فالسياسة الجنائية التي ترس أسسها تمثل قدراً مشتركاً يتعين أن تتقبله جميع التشريعات التي بلغت درجة معينة من النضوج ، وإن كان ذلك لا يحول دون اختلافها في تفاصيل تطبيق هذه السياسة (١) .

٨٣ - ذاتية حركة الدفاع الاجتماعي الحديث :

لهذه الحركة استقلالها عن المدارس السابقة عليها وإن كانت قد استمدت منها آراءها ثم نسقت بينها وأسبغت عليها طابعها . وتأكيدها ذاتية هذه الحركة يقتضى إثبات استقلالها عن الآراء التقليدية والوضعية معاً :

فلاستقلال عن الآراء التقليدية يتضح في رفض هذه الحركة الأفكار المجردة والصيغ القانونية العامة (٢) ، ورفضها بعد ذلك اعتبار العدالة أو الردع العام غرضاً للعقوبة . وهي ترتب على ذلك نتيجتين : فمن ناحية ترى أن تستبعد من النظام الجنائي جميع الافتراضات والمجازات كافتراض العلم بالقانون واستعارة الشريك لإجرامه من الفاعل وإغفال البواعث (٣) ؛ ومن ناحية ثانية ترى أنه يتعين النظر إلى الجريمة والمجرم نظرة واقعية محددة فتدرس ظروف الجريمة وتفحص شخصية المجرم وتعتبر نتائج هذه الدراسة والفحص أسساً لتحديد التدبير الملائم قبله (٤) .

فما الاستقلال عن الآراء الوضعية فيتضح في رفض هذه الحركة فكرة

Ancel, p. 321.

(١)

Jacques-Bernard Herzog, Comment aborder l'étude des problèmes de défense sociale, Rev. de Science Crim. 1955, p. 131.

(٢)

Ancel, p. 230.

(٣)

Ancel, p. 241.

(٤)

الاجتماعية وتسليمها تبعاً لذلك بحرية الاختيار والمسئولية الأخلاقية والخطأ مما يباعدها بينها وبين ذلك الطابع المادى الذى أرادت الوضعية إسباغه على النظم الجنائية^(١). وتتميز حركة الدفاع الاجتماعى عن المدرسة الوضعية فى اعترافها بمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات وحرصها على التدخل القضائى وكفالة حرية الدفاع فى الإجراءات الجنائية ؛ وهى بعد ذلك تعترف بوجود العقوبة وترى أنها فى بعض الحالات قد تكون التدبير الاجتماعى الوحيد للملائم . وترفض هذه الحركة التصنيف الجرد الذى قالت به المدرسة الوضعية وترى أن محل محله تصنيف واقعى يستند إلى فحص لشخصية مرتكب الجريمة . ويؤدى حرص الحركة على الطابع القانونى للنظام الجنائى إلى إنكار تبعية القانون الجنائى للعلوم التجريبية التى تبحث فى الظاهرة الإجرامية على النحو الذى قال به الوضعيون ، وهى بعد ذلك تؤكد استقلاله ودوره الجوهرى فى مكافحة الإجرام^(٢) .

٨٤ - المبادئ الأساسية التى تقوم عليها حركة الدفاع الاجتماعى الحديث :

تعرف هذه الحركة السياسية الجنائية بأنها فن مكافحة الإجرام بالوسائل الملائمة لذلك ، ويحمل المجتمع العبء الأكبر فى أعمال هذه الدراسة وإن كان الجرم يحمل بدوره عبئاً فيها لا يجوز الإقلال من أهميته . ويعد القانون الجنائى - بفروعه المختلفة - من أهم وسائل هذه السياسة ، ولكنه ليس وسيلة الوحيدة ، فهو يتخذ مكانه إلى جانب مجموعة العلوم والفنون التى تدرس الظاهرة الإجرامية وأساليب كفاحها ، ومن الواجب على من يعهد إليهم صياغة أحكام القانون وتطبيقه وتنفيذه أن يأخذوا فى اعتبارهم النتائج التى تكشف عنها هذه العلوم والفنون^(٣) .

وتقرر حركة الدفاع الاجتماعى الحديث أنه لا بد من وجود قانونى

Ancel, p. 206.

(١)

Ancel, p. 211.

(٢)

(٣) انظر فى ذلك الفقرة الثانية من القسم الاول من برنامج الحد الأدنى للدفاع

الاجتماعى الذى سلفت الاشارة اليه (هامش رقم ٢ ص ٨٥) .

عقوبات وإجراءات جنائية يستندان إلى مبادئ جديدة مستمدة من اعتبارات الدفاع الاجتماعي . واتحديد هذه المبادئ يتعين بيان المقصود بالدفاع الاجتماعي : يراد به حماية المجتمع والفرد من الإجرام ، وتحقيق حماية المجتمع بمواجهة الظروف التي من شأنها أن تغري بالإقدام على الجريمة والقضاء على تأثيرها الضار ، أما حماية الفرد الذي أجرم فتتحقق بتأهيله ، إذ الشأن في التأهيل أن يقيه شر الإقدام على جريمة تالية . ويتعين أن تقوم كل أساليب الدفاع الاجتماعي على احترام عميق للكرامة الإنسانية والحريات العامة (١) .

ومن المتعين أن يعترف قاتون العقوبات الجديد بمبدأ « شرعية الجرائم والتدابير الجنائية » ويسلم بحرية الاختيار ويعتبر الخطيئة ركناً في الجريمة ويسلم بالمسؤولية الأخلاقية وينمى التيم الأخلاقية المستقرة في المجتمع ، وبصفة خاصة الشعور بالخطأ والمسئولية عنه ، ويستغلها للتغيير من طريق الإجرام ، وعلى هذا القانون أن يضع صيانة الحريات الفردية في صدر عنايته . وعليه أن يتطهر من الافتراضات والمجازات ويقيم أحكامه على أساس من الواقع وحده الذي يتعين أن يكون مستخلصاً من الحقائق العلمية دون سواها . أما قانون الإجراءات الجنائية فيتعين أن يبنى أحكامه على الاعتراف بدور القضاء في تحديد التدابير الملأئم للمجرم وإتاحة فرص الدفاع كاملة له ؛ وعليه بعد ذلك أن يعتبر الدعوى الجنائية وحدة تتابع حلقاتها متصلة منذ لحظة الجريمة حتى لحظة التأهيل الفعلي للمجرم ، ويتعين أن يسودها مبدأ التفريد المطلق فتتجه الإجراءات إلى الكشف عن ظروف المجرم ومعالج شخصيته كي يكون ذلك الأساس الذي يحدد سير هذه الإجراءات في جميع مراحلها (٢) .

والنتائج التي تترتب على هذه النظرة الجديدة شخصية ، وتتضح بصفة خاصة بالنسبة للتدابير التي تتخذ قبل مرتكبي الجرائم : تهدف هذه التدابير إلى « تأهيل » المجرم ، ومن ثم لم يكن سائغاً أن تستهدف الإيلام ، وإن كان ذلك لا يحول دون أن تنطوى على سلب للحرية أو إلزام بقيود . والتأهيل حق

(١) Ancel, Chronique de défense sociale, Rev. de Science Crim. 1955, p. 562.

(٢) Ancel, La défense sociale nouvelle, p. 255.

للمجرم والتزام عليه : فهو حق له وواجب على المجتمع قبله ، إذ لكل فرد الحق فى أن يحتل فى المجتمع المركز الذى تؤهله له امكانياته ، فان فقدته فله الحق فى أن يسترده ، ومن ناحية أخرى فالتأهيل واجب على المجتمع قبل المجرم ، إذ أن المجتمع مسئول عن الظروف التى وجهت المجرم إلى سلوكه . والتأهيل التزام يحمله المجرم ، إذ هو مسئول أخلاقياً - قبل المجتمع - عن جريمته وملزم بالعمل أو الامتناع الذى يكفل عدم عودته إلى هذا السلوك :

ويتعين أن تراعى فى التدبير ملاءمته التامة لشخصية المجرم وجدواه تبعاً لذلك فى تأهيله ، وتترتب على ذلك مجموعة من النتائج بعضها متعلق بالإجراءات وبعضها متعلق بالأحكام الموضوعية : أما المتعلقة بالإجراءات فتجمل فى وجوب فحص شخصية المتهم قبل تقديمه إلى المحاكمة وإعداد « ملف الشخصية » الذى يوضع تحت نظر القاضى متضمناً البيانات التى تتيح له تحديد التدبير الملائم^(١) وتجريد هذه الدعوى من طابع المبارزة بين الاتهام والدفاع وإحالتها إلى نشاط إجرائى يسوده مبدأ السعى إلى تحقيق خير المجتمع عن طريق خير المجرم بتأهيله ، وتقسيم هذه الدعوى إلى مرحلتين إحداهما للتحقق من الإدانة أو البراءة وثانيتهما لتحديد التدبير الملائم^(٢) ، واستبعاد القاعدة القاضية بعدم جواز اشتراك المحقق فى هيئة المحاكمة ، إذ الهدف فى جميع مراحل الدعوى واحد ، وهو تأهيل المتهم^(٣) . أما النتائج المتعلقة بالأحكام الموضوعية فتتلور فى إلغاء التفرقة بين نظامى العقوبات والتدابير الاحترازية وإدماجهما فى نظام واحد يضم مجموعة متنوعة ومتعددة من التدابير ، يطلق عليها تعبير « تدابير الدفاع الاجتماعى » ، ويختار القاضى من بينها التدبير الذى يراه ملائماً لحالة كل منهم^(٤) .

٨٥ - أغراض تدابير الدفاع الاجتماعى :

حصرت حركة الدفاع الاجتماعى الحديث أغراض هذه التدابير فى تأهيل

Herzog, p. 132. (١)

Ancel, p. 251. (٢)

Ancel, p. 255. (٣)

Herzog, p. 134. (٤)

انظر الفقرة الثالثة من القسم الثالث من برامج الحد الأدنى للدفاع الاجتماعى .

المحرم ، واعتبرت هذا التأهيل هو السبيل إلى حماية المجتمع وحماية المحرم على النحو الذى سلف بيانه ، وقد أنكر أنصار هذه الحركة تبعاً لذلك أن يكون من أغراض هذه التدابير تحقيق العدالة أو الردع العام . وهم فى إنكارهم على هذه التدابير أن تستهدف أغراضاً أخرى غير التأهيل قد حرصوا على إثبات خطأ الاعتداد بهذه الأغراض (١) .

٨٦ - ذبوع تعاليم حركة الدفاع الاجتماعى الحديث :

حظيت هذه التعاليم بذبوع ملحوظ فانضم إليها عدد من الباحثين فى الظاهرة الإجرامية والنظم الجنائية ينتمون إلى جنسيات مختلفة (٢) ، وأسست جمعية دولية للدفاع الاجتماعى فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٩ دعت إلى مؤتمرات دولية عديدة ، وأنشئ فى الأمم المتحدة قسم للدفاع الاجتماعى ، وأنشئت « منظمة عربية للدفاع الاجتماعى » تابعة لجامعة الدول العربية انعقدت جمعيتها العامة الأولى فى أبريل سنة ١٩٦٤ .

٨٧ - تقدير القيمة العلمية لحركة الدفاع الاجتماعى الحديث :

تمتاز حركة الدفاع الاجتماعى الحديث باتجاهات إنسانية أخلاقية عالمية تسمو بمستوى القانون الجنائى ، وهى كذلك حركة تقدمية تسعى إلى تطهير النظم الجنائية من الأفكار العتيقة التى لانتلثم مع التقدم العلمى الحديث ، وهى فى النهاية حركة واقعية تجتهد فى معالجة الظروف الواقعية لكل حالة فيعزز ذلك الأمل فى وضع الحلول الحاسمة لها . والفضل الكبير لهذه الحركة أنها استطاعت تأصيل الإصلاحات الحديثة التى أدخلت على النظم الجنائية ، وبصفة خاصة فى المجال العقابى ، ورسمت خطوطاً عامة توجه الشارع الوضعى إلى مزيد من الإصلاحات فى هذا المجال .

(١) انظر ما يلى رقمى ٩٠ ، ٩٣ ، من هذا المؤلف .

(٢) فى مقدمة الناصرين لهذه الحركة : جرافن الأستاذ بجامعة جنيف وهورفيتش الأستاذ بجامعة كوبنهاجن وسيلين الأستاذ بجامعة بنسلفانيا وشترال الأستاذ بجامعة أوبسال بالسويد ويشيك الأستاذ بجامعة فرايبورج بألمانيا وجليك الأستاذ بجامعة هارفارد وكرانيكس الأستاذ بجامعة سالونيك باليونان وليجال الأستاذ بجامعة مونبلييه وليفاسير الأستاذ بجامعة باريس .

ولكن يعيب هذه الحركة افتقارها إلى أساس منطقي يجمع بين شتات آرائها ويسبغ عليها طابع المدرسة أو المذهب ، وقد اعترف أنصارها بذلك فنفوا عنها صفة المذهب الفقهي وقالوا إنها مجرد « حركة إصلاح » ، ولكن التعرض للنظام الجنائي في مجموعه على النحو الذي فعلته هذه الحركة كان ممتزجاً بالاستناد إلى أسس منطقية يقوم عليها النظام الجديد وتجتمع فيها أصول قواعده المتنوعة . ويؤخذ على هذه الحركة حصرها أغراض تدابيرها في « التأهيل » وإغفالها جانبي العدالة والردع العام على الرغم مما لهما من أهمية سوف نتبينها فيما بعد^(١) ، ويؤخذ عليها في النهاية خلطها بين نظامي العقوبات والتدابير الاحترازية على الرغم من الفوارق القانونية العميقة التي تفصل بينهما^(٢).

البحث السادس

الأغراض الحقيقية للعقوبة

٨٨ - تمهيد :

ليس من الصواب أن تحصر أغراض العقوبة في واحد فحسب ؛ فتنوع

(١) Georges Levasseur, La défense sociale nouvelle, Note bibliographique, Revue de Science Crim. 1954, p. 428.

(٢) نشأت في جامعة أوترخت Utrecht في هولندا مدرسة جديدة في العلوم الجنائية ، عرفت باسم « مدرسة أوترخت » ، ويتزعمها بومب W.P.J. Pompe وكيم G.Th. Kempe ، وبان P.A.H. Baan . وهذه المدرسة تتجاهم الآراء الوضعية وتتبنى منهجاً جديداً في تفسير الظاهرة الإجرامية ومعاملة المجرمين تستند فيه إلى الحقائق العلمية الحديثة . وتسلم هذه المدرسة بحرية الاختيار وتعترف للمجرم بخصائص الإنسان وكرامته وترفض استمداد نظريات علم الاجرام من ملاحظة نزلاء السجون ، إذ ترى أن حياة السجن تشوه نفسياتهم وتضم بالخطأ النتائج التي تستخلص من هذه الملاحظات وترفض تبعاً لذلك فكرة « المجرم بالطبيعة » ، وتقرر أن صفة المجرم ليس لها إلا مصدر واحد هو ارتكاب الجريمة بشرط أن يثبت قيام صلة بينه وبين جريمته . وترى هذه المدرسة أن غرض العقوبة هو فسخ هذه الصلة وتحرير المجرم منها ، وتقرر أن تنفيذها ينبغي أن يتجه إلى هذه الغاية ؛ وذلك بأن يحوز ثقة المحكوم عليه فيقبل العقوبة كمقابل عادل لخطئه ويمد يد التعاون إلى السلطات القائمة على التنفيذ ويتحقق من جانبه التجاوب الضروري لنجاح كل معاملة عقابية ؛ ويكون ذلك أساساً لنوع من الصلح ينعقد بين المحكوم عليه والمجتمع فيقبله في صفوفه بعد انقضاء العقوبة كمواطن شريف ؛ انظر في آراء هذه المدرسة :

Une nouvelle école de science criminelle, L'Ecole d'Utrecht, Ouvrage collectif publié sous la direction de Robert Vouin et Jacques Léauté.

ونستطيع القول بأن هذه المدرسة تعتبر التأهيل الغرض الذي تستهدفه التدابير الجنائية ، وهي بالإضافة إلى ذلك تتميز بطابع إنساني أخلاقي علمي ، ومن هذه النواحي جميعاً تقترب من حركة الدفاع الاجتماعي الحديث .

جوانب النظام الاجتماعى للعقوبة وأهمية وظيفته فى المجتمع يأتى بيان هذا الحصر . وعلى الرغم من تعدد أغراض العقوبة فهى جميعاً تصدر عن فكرة واحدة . هى « مكافحة الجريمة » ، ويتضمن ذلك تحقيق التنسيق بين هذه الأغراض ببيان نصيب كل منها فى توجيه هذا النظام ، سواء فى صورة من المساواة بينها أو ترجيح أحدها أو بعضها على سواه .

وقد تعاقبت الجهود العلمية التى بذلت لتحديد أغراض العقوبة : فقليل بالردع العام ثم تحقيق العدالة ثم الردع الخاص أغراضاً لها ، ومهد السابق من هذه الجهود لللاحق عليه بحيث يمكن القول بأن الفكر الإنسانى فى هذا المجال قد اتصلت حلقاته وأن كل غرض من الأغراض السابقة يرتبط على نحو وثيق بالغرضين الآخرين .

ومن السائغ تأصيل هذه الأغراض بردها إلى قسمين : معنى هو تحقيق العدالة ونفعى هو الردع بنوعيه .

٨٩ — تحقيق العدالة :

الجريمة عدوان على العدالة كقيمة اجتماعية ؛ وهى كذلك عدوان على الشعور بها المستقر فى ضمير الأفراد ، و مرجع هذه الصفة إلى ما تنطوى عليه من ظلم باعتبارها حرماناً للمجنى عليه من حق له . وتهدف العقوبة إلى محو هذا العدوان فى شقيقه : بأن تعيد للعدالة كقيمة اعتبارها الاجتماعى وترضى الشعور بها الذى تلم . والشق الأول فى هذه الوظيفة يقوم على فكرة « المقاصة الموضوعية » (١) باعتبارها الوسيلة إلى إعادة « التوازن القانونى » ، ذلك أن الجريمة قد أخلت بهذا التوازن بما أنزلته من شر ، فىأتى شر العقوبة ليقاصه ويعيد التوازن بذلك (٢) ؛ وهذا الشق يكفل صيانة قيمة أخلاقية يتعين أن تظل لها فى المجتمع أهميتها ، وهو بالإضافة إلى ذلك يعيد إلى القانون هيئته وللسلطات المنوط بها تنفيذه احترامها بعد أن أخلت الجريمة بهما معاً . أما الشق الثانى من هذه الوظيفة فيكفل إرضاء شعور اجتماعى يتأذى بالجريمة ويتطلب الإشباع فى صورة العقوبة .

Peters § 3 S. 96 .

(١)

Mezger, Lehrbuch § 75 S. 504.

(٢)

٩٤ - نقد اعتبار تحقيق العدالة غرضاً للعقوبة :

انتقد اعتبار العدالة غرضاً للعقوبة بأنه بعث لفكرة الانتقام من الجانب وبأنه استجابة لأفكار تسود لدى الرأى العام ولا تصلح أن تكون مصدراً لقواعد علمية لأنها غير ذات سند علمي^(١) . وهذا النقد في غير موضعه : فثمة فارق كبير بين الانتقام وهو شهوة غشوم وبين العدالة وهي قيمة إجتماعية سامية ، وليست الاستجابة لأفكار تسود لدى الرأى العام عيباً ، إذ لا تؤدي العقوبة وظيفتها في المجتمع إلا إذا التأمت مع قيمه ، إذ بغير ذلك تعتبر ظلماً وتثير شعور العطف على من توقع عليه ، وتكون بذلك عاملاً إجرامياً ، بل إن السياسة الجنائية السليمة تقتضى استغلال القيم الاجتماعية لتوجيه العقوبة إلى وظيفتها^(٢) .

٩١ - أهمية اعتبار العدالة غرضاً للعقوبة :

سلف القول إن للعدالة في تاريخ الفكر الجنائي دورها في تخفيف العقوبات وتوجيه الاهتمام إلى شخصية المجرم^(٣) ؛ ولكن لها في الوقت الحاضر أهميتها كذلك : فهي لا تتجرد من الأثر النفعي ، فارضاؤها شعور المجني عليه^(٤) والمشاعر العامة^(٥) يكفل استبعاد جانب من العوامل الاجرامية^(٦) . وهي بعد ذلك تمهد للردع العام^(٧) ، فالعقوبة التي تؤثر على « الاجرام الكامنة »^(٨)

Germain, p. 18. (١)

Alfred Légal, Notes Bibliographiques, Rev. de Science Crim., (٢)
1955, p. 168, Schmelck et Picca, p. 129.

(٣) انظر ما تقدم في دراسة المدرسة التقليدية الحديثة : رقم ٦٣ ص ٦٧ من هذا المؤلف .

Mezger, Lehrbuch, § 75, p. 505 ; Bouzat et Pinatel, I, no. (٤)
317, p. 294.

(٥) ويتضح ذلك بصفة خاصة بالنسبة لجرائم الخيانة ضد الوطن والجرائم التي تكشف عن استهانة مرتكبيها بحقوق أساسية للمجتمع وتثير بذلك شعوراً عاماً بالاستنكار ؛ فالعقوبة تطفى حدة الثورة ضد الجناة وتكفل اشباعاً منظماً لأنفعالات جماعية .

(٦) لاشك في أن الاعتداد بالعدالة يدعم الاعتقاد بمخالفة الفعل الاجرامى للأخلاق ، أما تجاهها فيؤدي الى هبوط المستوى الاخلاقي العام مما يزيد من عدد الجرائم ويدعو الى مزيد من التشدد في العقاب .

Peters, § 3, S. 99. (٧)

(٨) انظر في معنى « الاجرام الكامنة » الفقرة التالية في هذا المؤلف (رقم ٩٢) .

هى التى يتقبلها الشخص المعتاد كجزاء عادل للجريمة . وتمهد العدالة فى النهاية للردع الخاص ، ويتضح ذلك من نواح ثلاث : فهى تقود إلى الاعتداد بالظروف الشخصية للمجرم ، وهو شرط لتحقيق هذا الردع^(١) ، وهى باستنادها إلى فكرة المسؤولية تلقن المحكوم عليه الشعور بالمسؤولية قبل المجتمع فيوجهه ذلك إلى السلوك الاجتماعى السليم^(٢) ، وهى بإرضائها المشاعر العامة تولد لدى المجتمع الاستعداد لتقبل المجرم بين صفوفه عندما تنقضى عقوبته فيتحقق بذلك تأهيله^(٣) .

٩٢ - الردع العام :

يراد بالردع العام إنذار الناس كافة — عن طريق التهديد بالعقوبات — بسوء عاقبة الاجرام كى ينفرهم بذلك منه . وتقوم فكرة الردع العام على مواجهة الدوافع الاجرامية بأخرى مضادة للإجرام حتى تتوازن معها أو ترجح عليها فلا تتولد الجريمة^(٤) . وللردع العام أهمية أساسية : ذلك أن الدوافع الاجرامية تتوافر لدى أغلب الناس^(٥) ، وهى بقايا نوازع نفسية تنبع عن الطبيعة البدائية للإنسان ، وكانت للإنسان الأول أهم أسلحته فى اجتياز طريقه العسير إلى إشباع حاجاته ، وكانت من هذه الوجهة ذات نفع له ، وإذا كانت المدنية قد جعلت الإنسان الحديث فى غير حاجة مشروعة إليها^(٦) ، فإن ذلك لا ينفى وجودها^(٧) . وهذه الدوافع تخلق فى المجتمع « إجراماً كامناً » ،

Peters, § 3, S. 98. (١)

Bouzat et Pinatel, I, No. 317, p. 294. (٢)

Légal, 168. (٣)

(٤) يرجع الفضل إلى فويرباخ فى توضيح مفهوم الردع العام عن طريق نظريته فى « الاكراه النفسى » ، انظر رثم ٥٨ ص ٦٤ من هذا المؤلف .

Mezger, Lehrbuch, § 75, S. 503. (٥)

(٦) ويمكن من هذه الناحية مقارنتها بأجزاء الجسم الانسانى التى كانت لها فائدتها فى العصور البدائية ثم لم يعد الانسان فى حاجة اليها ، ولكنها مع ذلك باقية كالاظافر والشعر الذى يكسو الجلد .

(٧) وتتضح هذه الحقيقة فى الاوقات التى تضعف فيها قبضة السلطات العامة ، وبصفة خاصة فى الاوقات التى تعقب الهزيمة فى حرب ، اذ ترتفع نسبة الجرائم على نحو ملحوظ ويقدم عليها أشخاص لم يكن فى ظروف حياتهم ما يوحى بأنهم سوف يقدمون فى يوم ما على ارتكاب الجرائم .

والنطور العادى لهذا النوع من الإجرام هو أن يتحول إلى إجرام فعلى، والعقوبة هى الحائل دون هذا التحول ، ولها من هذه الوجهة دور اجتماعى أساسى .

٩٣ - نقد اعتبار الردع العام غرضاً للعقوبة :

﴿ تعرض الردع العام لانتقادات عديدة : فقبل بأن الاعتماد به يميل بالعقوبات إلى القسوة ، إذ تزداد فاعلية التهديد بالعقوبة كلما ازدادت شدتها (١) . وقيل بإصطدامه مع المنطق ، إذ لا يجوز إيلام إنسان من أجل التأثير على غيره ، وهو لا شأن له به (٢) . وأثير الشك فى النهاية حول جدواه (٣) ، وإستشهد فى الدلالة على ذلك بأن التهديد بالاعدام لم ينجح فى الإقلال من الجرائم التى يعاقب عليها به : وقيل لإثبات عدم جدواه بأنه غير متصور بالنسبة لطوائف عديدة من المجرمين والجرائم : أما الأشخاص الذين لا يتصور بالنسبة لهم ، فممن مصابون بعقبة الذنب يسعون إلى إيلام العقوبة فيكون التهديد بها دافعاً لهم إلى الإجرام ، ومنهم ضعاف العقول وشواذ الناس الذين لا يفهمون هذا التهديد على نحوه المقصود ، ومنهم أشخاص يتقدمون على الجريمة فى ثورة انفعال تجعل افتراض تفكيرهم فى تهديد العقوبة وتأثرهم به غير متصور ، ومنهم فى النهاية أشخاص ينتمون إلى مجتمعات صغيرة تفرض عليهم قواعد سلوك تناقض قواعد القانون وترجع عليها فى إعتقادهم (٤) . أما الجرائم التى لا يتصور الردع العام فى شأنها فهى التى لاتناقض القيم الأخلاقية ولكن تستند إلى سياسة معينة فى تنظيم المجتمع كجرائم النقد والضرائب والمرور ، ذلك أن النصوص الخاصة بها والتهديد بالعقاب المرتبط بها مجهول للشخص المعتاد ؛ وغنى عن البيان أن هذه الجرائم قد تكاثرت فى المجتمعات الحالية على نحو ماحوظ . ويقولون فى النهاية بأن الردع العام لا يرتبط بمجرد التهديد

Germain, p. 19.

(١) و (٢)

Merle et Vitu, no. 493, p. 501.

(٣)

Thorsten Sellin, L'effet intimidant de la peine, Etude de sociologie criminelle, Revue de Science Crim., 1960, p. 579 et suiv.

ومن أمثلة هؤلاء فى مصر من ينقادون لسلطان تقاليد الثأر فيرتكبون الجرائم استجابة

لها .

باعتبار ، ولكن بالتنفيذ المحقق السريع لهذا التهديد^(١) ، وهو ما صار في المجتمع الحديث - بالنظر إلى تعقد إجراءات التحقيق والمحاكمة - أمراً مشكوكاً فيه^(٢) .

ولكن هذه الانتقادات مبالغ فيها : فالقول بأن الردع العام يعود الى القسوة في العقوبات غير صحيح ، فقد أثبتت التجربة أن العقوبة القاسية لا تحقق الردع العام^(٣) ، إذا غالباً ما يتردد القضاء في النطق بها ويجتهد في التماس أسباب التبرئة منها ، فينشأ الامل في ارتكاب الجريمة وتفادى عقابها . أما القول بأنه لا يسوغ إيلام شخص من أجل التأثير على غيره فهو مغالطة ، إذ أن إستهداف هذا الغرض لا ينفي سند استحقاق الإيلام في العدوان على حقوق يحميها القانون . أما طوائف الناس الذين لا يتصور الردع العام بالنسبة لهم فهي تتصف بالشذوذ ولا تمثل النوع الغالب منهم ، ويعنى ذلك أنه لا محل لانكار الردع العام بالنسبة للشخص العادي^(٤) . ولا جدال في أن الجرائم التي لا يتصور الردع العام بالنسبة لها ليست أخطر الجرائم أو أكثرها عدداً ، ويعنى ذلك أن للردع العام أهميته بالنسبة لأخطر الجرائم وأغلبها^(٥) .

ويتود رفض هذه الانتقادات إلى الاعتداد بالردع العام غرضاً تستلزمه العقوبة .

٩٤ - الردع الخاص :

يعنى الردع الخاص علاج الخطورة الإجرامية الكامنة في شخص المجرم

(١) Sellin, p. 582 ; Jean Pinatel, La prévention générale d'ordre pénal, Revue de Science Crim., 1955, p. 560.

(٢) يرجع الى بيكاريا فضل القول بما للتيقن من توقيع العقوبة وبسرعة انزالها بمرتكب الجريمة من دور أساسى في مكافحة الاجرام .

(٣) أثبتت الدراسات الاجرامية أن من يفكر في الاندماج على جريئة يخشى اجراءات التحقيق ، وبصفة خاصة القبض ، أكثر مما يخشى العقوبة ؛ وتفسر ذلك أن نصيب الأولى من السرعة والتيقن أكثر من نصيب الثانية .

Mezger, Lehrbuch, § 75, S. 504.

(٤)

Légal, p. 169.

(٥)

على المجتمع والاجتهاد في استئصالها . ولردع الخاص طابع فردي (١) :
إذ يتجه إلى شخص بالذات ليغير من معالم شخصيته ويحقق التألف بينها
وبين القيم الاجتماعية ، وهو من ناحية أخرى يفترض الاعتراف بالظروف
الفردية ويجتهد في الملاءمة بين أساليبه وهذه الظروف . ولردع الخاص صلة
وثيقة بنظرية الخطورة الإجرامية باعتبارها موضوع أساليبه ، ولذلك كان
كل منهما واضعاً في اعتباره السلوك المستقبلي للمجرم : فإذا كانت الخطورة
الإجرامية هي احتمال إقدام المجرم على جريمة تالية ، فإن هدف الردع
الخاص هو القضاء على هذا الاحتمال .

وثمرة الردع الخاص هي تأهيل المحكوم عليه (Résocialisation ou réadaptation sociale) ، ويعني التأهيل وضع المحكوم عليه في مركز
اجتماعي يقره القانون ، ويتضمن ذلك توفير عناصر هذا المركز له ، بإمداده
بالإمكانات التي تتيح له شغله والوسائل التي تتيح له البقاء فيه . ويعني
التأهيل في صياغة أخرى أن يخاق لدى المحكوم عليه اعتياد سلوك الطريق
المطابق للقانون . وهذه الصلة بين الردع الخاص والتأهيل تسمح باستعمالهما
كمتبادلين .

وقد رأى رجال الاتحاد الدولي لقانون العقوبات أن سبل تحقيق الردع
الخاص ثلاثة هي : الاستبعاد والإصلاح والإنذار (٢) ، وجعلوا لكل سبل
مجاله بالنسبة لطائفة من المجرمين ، ولكن هذا التقسيم في الوقت الحاضر
محل نظر بالنسبة للعقوبات السالبة للحرية : فالاستبعاد يفترض اليأس من
تأهيل المجرم ، ومثل هذا اليأس لا يجوز أن يكون له محل بعد أن تقدمت
أساليب المعاملة العقابية وغدت تستند إلى قواعد علمية متطورة (٣) ،
ولا يكون سلب الحرية استبعاداً إلا إذا كان مؤبداً ، ولكن تأييد سلب

Peters, § 3, S. 100.

(١)

(٢) انظر رقم ٧٦ ص ٧٦ من هذا المؤلف .

(٣) لا شك في التناقض بين التسليم بأن أساليب المعاملة العقابية قابلة للتطور
والتقدم وبين اليأس من تأهيل بعض طوائف المجرمين ، إذ يفترض اليأس الاعتقاد بجمود هذه
الأساليب عند وضعها الراهن .

الحرية لم يعد له غير وجود نظرى بعد أن تقبلت التشريعات الحديثة نظام الإفراج الشرطى . أما الإنذار فيعود إلى العقوبات قصيرة المدة ، وهى مرفوضة فى قواعد علم العتاب لغلبة مضارها (١) . ويعنى ذلك أنه لن يتبقى من سبل تحقيق الردع الخاص - عن طريق سلب الحرية - غير الإصلاح والتأهيل ، وهذه النتيجة الجوهرية هى الأساس للغالب من قواعد المعاملة العقابية الحديثة ، ويرجع إلى إبرازها الفضل الكبير فى التقدم الذى أحرزته أساليب هذه المعاملة .

ويقتضى اعتبار الإصلاح سبيل التأهيل أن تحدد لأساليب المعاملة العقابية أغراض أربعة (٢) : الأول ، أن يخلق لدى المحكوم عليه الشعور بمسئوليته قبل نفسه وقبل المجتمع . والثانى ، المحافظة على ماله من إهكانيات بدنية وذهنية ثم تسميتها أو محاولة خلقها إن لم تكن موجودة . والثالث ، محاولة الإقلال من الآثار الضارة المرتبطة بسلب الحرية . والرابع ، تنظيم رعاية إجتماعية لاحقة عل انقضاء سلب الحرية تستمر حتى التيقن من تحقق التأهيل .

٩٥ - التنسيق بين أغراض العقوبة :

نعتقد صواب الجمع بين أغراض العقوبة الثلاثة : فلكل من الأهمية ما يجعل التوضيح به أمراً غير مقبول ، ثم إنه لا تناقض فى اجتماعها . ولكن الصعوبة هى فى تحقيق التناسق الضرورى بينها ؛ ويقتضى التنسيق أمرين : تحديد مجال كل غرض ؛ ثم القول بما إذا كانت تتساوى أهمية أم يرجع أحدها على سواه .

أما الأمر الأول فالفصل فيه أن المجال الأساسى للردع العام هو فى وجود نص التجريم والعقاب والتزام السلطات العامة بتطبيقه عند تحقق الوضع المبين فيه ، ويدعمه شرط أساسى هو يقين بأن هذه السلطات لن تخل أو تتوانى فى

(١) ولذلك تتجه السياسة الجنائية الى محاولة تحقيق الإنذار المطلوب بالنسبة لبعض المجرمين عن غير طريق سلب الحرية .

Germain, p. 21.

(٢)

هذا الالتزام . ومجال العدالة هو في نطق القاضى بالعقوبة وتنفيذ حكمه ، أى أن الحكم بالإدانة متبوعاً بمجرد سلب الحرية تنفيذاً له بحقق العدالة على الوجه المطلوب (١) . أما مجال الردع الخاص فهو كيفية تنفيذ سلب الحرية ، فالنحو الذى ينظم وفقاً له هذا السلب وأساليب المعاملة العقابية أثناءه والقواعد التى تحكمها هى المجال الذى تبذل فيه الجهود المتجهة إلى الردع الخاص . وغنى عن البيان أن انفصال المجالات على هذا النحو ينفى التناقض بين الأغراض المتعددة ، ولكن هذا الانفصال غير كامل مما يدع مجالاً لعدد محدود من التنازع بينها ، ويحسم هذا التنازع بترجيح أهم هذه الأغراض .

أما الأمر الثانى الذى يدور حول البحث فيما إذا كانت هذه الأغراض تتساوى أهمية أم يرجح أحدها على سواه فانفصل فيه هو بترجيح الردع الخاص على الغرضين الآخرين : أما ترجيحه على العدالة فلما له من دور نفعى ملموس يحقق للمجتمع مصلحة جوهرية فى حين يقتصر تحقيق العدالة على كونه مجرد توفير لقيمة معنوية ؛ أما ترجيحه على الردع العام فلأنه يواجه خطورة فعلية حالة ، إذ هى صادرة عن شخص ارتكب الجريمة فعلاً ، أما الردع العام فيواجه خطورة كامنة احتمالية ، إذ مصدرها جمهور الناس الذين يخشى احتداؤهم مثل الجانى ، وقد لا يفعل غالبهم ذلك . ويبرر هذا الترجيح - من وجهتى البحث والتطبيق - أن الردع الخاص يثير مشاكل تتطلب الدراسة والتنظيم ، وهى مشاكل المعاملة العقابية بجوانبها المتعددة ؛ أما الغرضان الآخران يثيران مشاكل فى مثل هذه الدقة والأهمية .

وقد غدا ترجيح الردع الخاص على سائر أغراض العقوبة هو الاتجاه الذى تقره صراحة التشريعات الحديثة وتحرص على أن تستخلص منه نتائج المنطقية ، بل إن منها ما قدر أن أهميته ترقى به إلى مرتبة اعتباره مبدءاً دستورياً : فالمادة ٢٧ من الدستور الإيطالى الصادر سنة ١٩٤٧ تنص على أنه « لا يجوز أن تكون العقوبة معاملة مناقضة للشعور الإنسانى ، ويتعين أن

تتجه إلى إعادة تهذيب المحكوم عليه» (١) وتنص المادة ٣٧ من قانون العقوبات السويسرى على أنه « يتعين تنفيذ عقوبتى السجن والحبس على نحو يكون من شأنه إخضاع المحكوم عليه لجهود تستهدف تهذيبه وتمهيد عودته إلى الحياة الحرة ». وتنص المادة ٧٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسى فى فقرتها الثانية على أن يوضع نظام السجون « بحيث يتجه إلى إصلاح المحكوم عليه وتمهيد تأهيله الاجتماعى ». ونصت القاعدة الأولى من قواعد السجون الإنجليزىة الصادرة فى سنة ١٩٦٤ على أن « غرض تهذيب ومعاملة المسجونين المحكوم عليهم هو تشجيعهم ومساعدتهم على أن يخططوا لأنفسهم حياة صالحة ومفيدة » (٢). ونصت المادة ٢٠ من قانون عقوبات الجمهورية الاشتراكية الاتحادية الروسية R.S.F.S.R. على أن « العقوبة ليست لإيلا ما فحسب من أجل ارتكاب جريمة ، ولكن غرضها كذلك إصلاح وإعادة تهذيب المحكوم عليهم كى تتولد لديهم روح الإخلاص للعمل والتنفيذ الدقيق للتوانين واحترام قواعد الحياة الجماعية فى المجتمع الاشتراكى ، وغرضها كذلك الحيلولة دون إقدام المحكوم عليهم أو غيرهم على ارتكاب جرائم تالية وأيس من أغراضها إحداث إيلا م بدنى أو إهدار الكرامة الإنسانية ». وقد حرصت المذكرة الإيضاحية لقانون تنظيم السجون فى جمهورية مصر العربية على إبراز ذلك فبينت أنه « قصد من أحكامه بث روح الفضيلة والسلوك القويم فى نفوس المسجونين والنأى بهم عن المعاصى ، وحمايتهم من المفاسد وتأهيلهم بسلوك الطريق القويم » (٣).

وقد بلغت أهمية الردع الخاص حد حرص المنظمات الدولية على الاعتراف به: فالقاعدة رقم ٥٨ من مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين التى

(١) ومن قبيل ذلك ما نصت عليه المادة العاشرة من اعلان حقوق الانسان المصاحب لمشروع الدستور الفرنسى الذى اعد فى سنة ١٩٥٦ من أن « العقوبات شخصية وتناسب مع جسامه الجريمة . ويتعين أن تتجه العقوبات السالبة والمقيدة للحرية الى إعادة تهذيب المحكوم عليه » .

(٢) عمل بهذه القواعد ابتداء من ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ .

(٣) كانت أهمية هذا المبدأ مقتضية افراد نص له فى القانون ومحاولة استخلاص النتائج المنطقية له وتقنينها .

أقرها في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٥٥ المؤتمر الأول الذي دعت إليه في جنيف هيئة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة ومعاملة المجرمين^(١) تنص على أن « غرض وعلة العقوبات والتدابير السالبة للحرية هو في النهاية حماية المجتمع ضد الجريمة. ولا سبيل إلى بلوغ هذا الغرض إلا إذا استغلت - في أوسع نطاق ممكن - فترة سلب الحرية لجعل المحكوم عليه عند الإفراج عنه راغباً وأهلاً لأن يعيش في المجتمع محترماً للقانون ولأن يحصل فيه على ما يشبع به حاجاته » ، وأضافت إلى ذلك القاعدة التالية أنه « لإدراك هذه الغاية يتعين أن يستعين النظام العقابي بجميع الوسائل العلاجية والتأهيلية والأخلاقية والروحية وغيرها من الوسائل وبكل سبل المساعدة الممكنة مراعيًا في تطبيقها ظروف المعاملة الفردية لكل محكوم عليه » . وقد سبق حلقة دراسات الشرق الأوسط لمكافحة الجريمة ومعاملة المسجونين التي عقدت في القاهرة أن أقرت في جمعيتها العامة يوم ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٣ مثل هاتين القاعدتين (القاعدتان ٢٣ ، ٤٤ من مشروع مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين) (٢) .

٩٦ - نتائج التنسيق بين أغراض العقوبة :

ترتب على هذا التنسيق نتائج بالغة الأهمية في تحديد معالم النظام العقابي : فاعتبار التأهيل أو الردع الخاص أهم أغراض العقوبة وجعل مجاله الأساسي هو تنفيذها يؤدي إلى نشوء مجموعة من نظم التهذيب والتأهيل التي تقوم عليها المعاملة العقابية الحديثة وإلى وضع تحديد خاص للقواعد التي تحكمها^(٣) ، ونستطيع بذلك القول بأن ترجيح التأهيل على ما سواه من أغراض العقوبة

(١) أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة هذه القواعد بقراره الصادر في ٣١ يولية سنة ١٩٥٧ .

(٢) انظر نص القاعدتين في مجموعة أعمال الحلقة التي نشرتها الامانة العامة لجامعة الدول العربية (ص ٩١) .

(٣) قامت لجنة الاصلاح العقابي الفرنسية في سنة ١٩٤٥ - على اساس من اعتبار التأهيل الغرض الاساسي لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية - برنامجا اصلاحيا مكونا من أربع عشرة جزئية تضمنت اقرارا للنظريات العقابية الحديثة ، وقد كان هذا البرنامج اساسا للتطور الكبير الذي أدخل على المؤسسات العقابية الفرنسية منذ ذلك التاريخ . ولاهمية هذا البرنامج نشير الى جوهر ما تضمنه : ينبغي أن تتفادى الامانة العقابية الاختلاف الفسـد وأن تكون انسانية متجردة من كل معاني الانتقام ومتجهة بصفة اساسية الى التعليم .

جو نقطة الارتكاز للنظام العقابي الحديث كله ، وهو أهم مبدأ تستند إليه نظريات علم العقاب في الوقت الحاضر (١) .

ويؤدى ترجيح التأهيل على هذا النحو إلى اعتبار خطورة الشخصية الإجرامية ومقتضيات علاجها وتهذيبها محور قواعد المعاملة العقابية ، ويقضى ذلك إلى نتائج عديدة ، أهمها : التفريد الدقيق للمعاملة بحيث تلتئم تماماً مع نوع ودرجة الخطورة وتواجه على نحو صحيح مقتضيات العلاج والتهذيب ، وصرف النظر عن درجة جسامة ماديات الجريمة باعتبار أنها قد روعيت على نحو كاف عن طريقي العدالة والردع العام ، ويعنى ذلك أن تبقى الجريمة خارج أسوار السجن لكي لا يدخل فيه إلا إنسان له ظروفه التي يتعين مواجهتها ، ويتصل بذلك وجوب قصر إيلام العقوبة على مجرد سلب الحرية ، أما أساليب المعاملة فلا ينبغي أن يكون الإيلام من أغراضها وإن ارتبط على

العام والمهني للمحكوم عليه ومتجهة كذلك الى اصلاحه ؛ يلتزم كل محكوم عليه بالعمل ويتمتع بحماية قانونية ازاء الاصابات التي تناله اثناء العمل ، ولا يجوز اكرام محكوم عليه على البقاء في حالة بطالة ؛ ينفذ الحبس الاحتياطي وكل عقوبة بالحبس لمدة لا تزيد على سنة وفق نظام العزلة الكاملة في الليل والنهار ؛ يوزع المحكوم عليهم بعقوبة تزيد مدتها على سنة على المؤسسات العقابية المختلفة على أساس من اختلاف الجنس والظروف الشخصية ودرجة الامعان في الاجرام ؛ يطبق في جميع المؤسسات نظام تدريجي يتجه الى اللامعة بين أسلوب المعاملة وسلوك المحكوم عليه ودرجة صلاحه ، ويبدأ التدرج من نظام العزلة الكاملة ويتنهي الى نظام شبه الحرية ؛ يعين في كل مؤسسة عقابية تنفذ فيها عقوبات تزيد مدتها على سنة قاض يخصص للنظر في نقل المحكوم عليه من مؤسسة الى أخرى أو قبوله في الدرجات الاعلى للنظام التدريجي ويختص كذلك بابداء الرأي في طلبات الافراج الشرطي؛ يتعين أن تتضمن كل مؤسسة عقابية ادارة للخدمة الاجتماعية والطبية النفسية ؛ يتعين شمول نظام الافراج الشرطي جميع العقوبات المؤقتة ؛ ينبغي أن تقدم الى المحكوم عليهم اثناء تنفيذ عقوباتهم وبعد الافراج عنهم كل المساعدات التي تسهل تأهيلهم ؛ ينبغي أن يتلقى كل موظف في مؤسسة عقابية دراسات تعدد لعمله في مدرسة فنية خاصة به .

(١) استخلصت مجموعة قواعد الحد الأدنى التي اقترتها الامم المتحدة النتائج التي يقتضيها منطق التأهيل ، وأهمها : تقليل الفوارق بين ظروف الحياة في المؤسسة العقابية وظروف الحياة الحرة في الحدود التي تضعف فيها هذه الفوارق من شعور المحكوم عليه بمسئوليته أو تقلل من الاحترام الواجب لكرامته الانسانية ؛ اعداد تدابير تمهد عودة المحكوم عليه تدريجيا الى المجتمع سواء بوضع نظام خاص في المؤسسة العقابية لمن يقترب اجل الافراج عنهم أو بتطبيق نظام الافراج الشرطي الذي ينبغي أن تصحبه مساعدات اجتماعية ؛ تجريد المعاملة العقابية من كل معنى يفهم منه استبعاد المحكوم عليه من عداد أفراد المجتمع وبإلجاء الجهود لتأكيد انتمائه له بالمحافظة على علاقته بعائلته وعلى الحقوق والمزايا التي

تُحوّل لازم ببعضها ، وإنما تتجه إلى التأهيل وتتم بطابع إنسانى غالب (١) . ومن أهم هذه النتائج «توحيد العقوبات السالبة للحرية» ، إذ إغفال جسامات ماديات الجريمة فى تحديد قواعد المعاملة العقابية يجعل التمييز بين أنواع مختلفة من هذه العقوبات مفتقراً إلى السند الذى يبرره .

الفصل الثالث

توحيد العقوبات السالبة للحرية

٩٧ - كيف تعرض مشكلة توحيد العقوبات السالبة للحرية ؟ :

اتجهت التشريعات الحديثة فى أول الأمر إلى الاعتراف بعقوبات سالبة للحرية متنوعة تتفاوت من حيث قسوة النظام الذى تفرضه على المحكوم عليه ، وقد حرصت هذه التشريعات على تقسيم الجرائم من حيث جسامتها ثم فرضت لكل طائفة منها العقوبة التى تلائم قدر هذه الجسامة . وأهم التقسيمات فى هذا الشأن هو تقسيم الجرائم إلى جنائيات وجنح ومخالفات الذى يقابله تقسيم العقوبات إلى عقوبات جنائيات وعقوبات جنح وعقوبات مخالفات . وما زالت تشريعات كثيرة تعرف هذا التعدد فى العقوبات السالبة للحرية (٢) . ولكن تشريعات أخرى أقرت نظاماً مختلفاً يقتصر على الاعتراف بعقوبة

تخولها له النظم الاجتماعية ؛ الكشف عن العاهات والأمراض البدنية والعقلية التى يعانى منها المحكوم عليه ويكون من شأنها إعاقة تأهيله والعمل جدياً على تخليصه منها ؛ الاهتمام بتفريد المعاملة وتوزيع المحكوم عليهم على مؤسسات عقابية متخصصة تودع فى كل منها طائفة من المحكوم عليهم يعامل أفرادها على النحو الملائم لظروفهم ؛ ينبغى أن تختلف المؤسسات من حيث درجة التحفظ والحراسة ويتعين إفراح المجال للمؤسسات المفتوحة واختيار نزلاتها بعناية ؛ يتعين تجنب ازدحام المؤسسة بنزلاتها ؛ لا يجوز أن ينتهى واجب المجتمع قبل المحكوم عليه بالإفراج عنه ، وإنما يتعين إمداده برعاية فعالة تصدر عن أجهزة عامة أو خاصة وتوجه إلى الإقلال من سوء الظن به وإتاحة السبيل له كى يندمج فى المجتمع . (١) وفى عبارة أخرى « أن إيداع المحكوم عليه فى المؤسسة العقابية هو العقاب ذاته ، وفيه ينبغى أن ينحصر كل الإيلاء الذى يراود انزاله به ؛ ومن حقّه أن يجد فى المؤسسة بعد نزوله فيها وسائل إصلاح لا عقوبات إضافية » .

(٢) أنظر المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ وما بعدها من قانون العقوبات المصرى : ١٤ وما بعدها من قانون العقوبات الألمانى ، ٢٧ وما بعدها من قانون العقوبات الأسترالى ، ٥٠ وما بعدها من قانون العقوبات اليونانى ، ١٨ وما بعدها من قانون العقوبات الإيطالى .

واحدة سالبة للحرية ، ومن هذه التشريعات : القانون الهولندى والقانون الانجليزى والقانون الفرنسى والقانون البلغارى والقانون التشيكى (١) .

والمعنى المتبادر إلى الذهن لتوحيد العقوبات السالبة للحرية هو أن يقتصر القانون على الاعتراف بعقوبة واحدة سالبة للحرية فلا يسع القاضى تبعاً لذلك غير أن ينطبق بها على كل من يرتكب جريمة جزاؤها فى القانون سلب الحرية ، ويستتبع ذلك إخضاع المحكوم عليهم لنظام واحد دون تفرقة ترجع إلى مقدار جسامة الجريمة المرتكبة . ولكن هذه المساواة هى سبيل إلى تقسيم المحكوم عليهم تبعاً لاختلافهم فى مدى الخطورة الإجرامية ومقتضيات التأهيل : فالقاضى يحكم بعقوبة واحدة فتتولى سلطة التنفيذ تصنيف المحكوم عليهم وردهم إلى طوائف مختلفة وتحديد المعاملة الملائمة لكل طائفة . وبذلك يتضح الوجه الحقيقى لمشكاة التوحيد ، فهى فى حقيقتها إحلال لتقسيم محل آخر ، أو هى فى عبارة أخرى ، هجر لمعيار يرجح فسادة إلى معيار تؤكده الدراسات العقابية الحديثة صلاحه (٢) . وأساس هذه الفكرة هو المنطق السليم الذى يقرر أن « الجرم هو الذى يدخل السجن فى حين تبقى الجريمة خارج أسواره Le pénitentier ne récoit que l'homme, le délit reste à la porte. (٣) » .

٩٨ - تاريخ مشكلة توحيد العقوبات السالبة للحرية :

على الرغم من أن هذه المشكلة لم تبحث على نحو علمى جاد إلا فى عهد قريب فإن جذورها تمتد إلى أوائل القرن التاسع عشر ، وأول من نادى

(١) انظر بالنسبة لقانون العقوبات الهولندى :

J. P. Hooykaas : Le système pénitentiaire des Pays-Bas, Les grands systèmes pénitentiaires actuels (1950) p. 267.

وانظر المادتين ٧ ، ٩ من قانون العقوبات الفرنسى ، والمادة الاولى من قانون العدالة الجنائية الانجليزى الصادر سنة ١٩٤٨ ، والمادتين ٢٢ ، ٢٣ من قانون العقوبات البلغارى . والمادة ١٨ من قانون العقوبات التشيكى .

(٢) Charles Germain : L'unification de la peine privative de liberté en droit comparé, Revue de Science Crim. 1955, p. 463.

(٣) Charles Germain : Les nouvelles tendances du système pénitentiaire français, Revue de Science Crim. 1954, p. 41.

بها في فرنسا هو لوكا سنة ١٨٣٠^(١) ، وأول من قال بها في ألمانيا هو أوبرماير سنة ١٨٣٥^(٢) .

وقد خرجت الفكرة من المؤلفات الفقهية إلى المؤتمرات الدولية في مؤتمر لندن الجنائي والعقابي سنة ١٨٧٢ ثم كانت موضع بحث مستفيض في مؤتمر استوكهولم سنة ١٨٧٨ ودافع عنها بحماس الأستاذ البلجيكي تونيسن (Thonissen) وأيده في ذلك الأستاذ الهولندي أمستل (Pools van Amstel) والأستاذ الفرنسي دارست Darest . وكان إقتراحهم أن يقرر المؤتمر ملاءمة أن « تماثل من الناحية القانونية وفي حدود المستطاع العقوبات السالبة للحرية بحيث لا يكون بينها فرق غير اختلافها في المدة وفي الآثار التبعية التي يمكن أن تترتب عليها بعد الإفراج »^(٣) . وقد بحثت هذه الفكرة بعد ذلك في مؤتمر باريس سنة ١٨٩٥ ثم في مؤتمر براغ سنة ١٩٣٠ ثم في مؤتمر برلين سنة ١٩٣٥ . وقد عرضت فكرة التوحيد بعد الحرب العالمية الثانية على « اللجنة الدولية الجنائية والعقابية Commission Internationale Pénale et Pénitentiaire » عند إنعقادها في جنيف في أغسطس سنة ١٩٤٦ وأقرت توصية بأن « تتمحى بين العقوبات الفروق التي تستند فقط إلى طبيعة وخطورة الجريمة لكي تحل محلها عقوبة واحدة سالبة للحرية يتضمن تنفيذها من التدابير ما يلائم ضرورات تفريد العقاب » . وقد عرضت الفكرة مرة ثانية على اللجنة نفسها عند انعقادها في برن في يولييه سنة ١٩٥١ فأقرت بالإجماع توصية تطابق في مدلولها وفي أغلب ألفاظها توصيتها السابقة ، إذا قررت رغبته في أن « تتمحى بين العقوبات والفروق التي تستند فقط إلى طبيعة وخطورة الجريمة لكي تحل محلها فروق أساسها ضرورات تفريد العقاب »^(٤) ، ^(٥) .

(١) Jean Pinatel : Traité élémentaire de science pénitentiaire et de défense sociale, p. 81.

(٢) Germain, Revue de Science Crim. 1955, p. 460.

(٣) Germain, Revue de Science Crim. 1955, p. 457 ; Schmelck et Picca, no. 115, p. 137.

(٤) اقرا نص التوصية في : Revue de Science Crim. 1951, p. 586.

(٥) جدير بالذكر أن توحيد العقوبات السالبة للحرية قد عرض على اللجنة التي شكلت في فرنسا لتحديد أسس اصلاح المؤسسات العقابية الفرنسية في جلساتها التي عقدتها في ٨ فبراير سنة ١٩٤٥ وذلك بناء على اقتراح الأستاذ أمور (Paul Amor) وقد رفضت اللجنة الاخذ بهذه الفكرة .

٩٩٠ - الوضع القانونى لفكرة توحيد العقوبات السالبة للحرية :

فى بداية القرن التاسع عشر كان القول بفكرة التوحيد مناقضاً للمبادئ والاتجاهات القانونية السائدة فى ذلك الوقت : فقد كان من أهداف الثورة الفرنسية والمذاهب الفكرية التى مهدت لها وساندتها التخفيف من قسوة العقوبات وإرساء القانون الجنائى على أسس إنسانية . وقد تجلت نتيجة ذلك فى إلغاء العقوبات البدنية وحصر الإعدام فى نطاق ضيق فترتب على ذلك أن قل عدد العقوبات التى يستطيع الشارع أن يختار منها الجزاء الذى يقرره للجرائم التى ينص عليها فكان لابد من تنويع نظم سلب الحرية وأساليبه حتى يجد القانون فى هذا التنوع العدد الكافى من العقوبات الذى يحل محل العقوبات التى استبعدتها . ويفسر ذلك كيف بلغت التشريعات الجنائية حينذاك إلى تنويع العقوبات السالبة للحرية ، وعلى سبيل المثال نذكر أن قانون العقوبات الفرنسى الصادر ١٧٩١ كان يعرف خمس عقوبات سالبة للحرية (١) . وبالإضافة إلى ذلك فقد سيطرت على الفقه الجنائى فكرة الردع العام كغرض للعقاب ، فحرص الشارع على أن يفرد لبعض العقوبات السالبة للحرية نظاماً قاسياً تتميز به عن عقوبات أخرى من النوع نفسه ، ويفسر ذلك نشوء عقوبة الأشغال الشاقة وإخضاع المحكوم عليهم بها لقواعد صارمة لا يبررها الإصلاح أو التأهيل ، وإنما هى مجرد تعبير عن إرادة الشارع فرض نظام قاس يلائم فى تقديره خطورة الجرائم المعاقب عليها بها . وتدعيماً لهذه الملاحظة نذكر أن القانون الفرنسى الصادر فى ٣٠ مايو ١٨٥٤ قد نص فى مادته الثانية على أن المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة يستخدمون فى أشق الأعمال "travaux les plus pénibles..." وأجازت المادة الثالثة منه تقييد كل اثنين من المحكوم عليهم بالسلاسل وربط قدم المحكوم عليه فى كرة من الحديد يجرها حينما يسير ؛ ويردد هذا النص الحكم الذى تتضمنه المادة ١٥ من قانون العقوبات الفرنسى . وقريب من

(١) هذا هو العقوبات التى كان يعرفها قانون العقوبات الفرنسى الصادر سنة ١٧٩١ :
La peine de fer, de la maison de force, de la gêne, de la détention,
et de la déportation.

ذلك نص المادة ١٤ من قانون العقوبات المصرى التى تعرف عقوبة الأشغال الشاقة بأنها « تشغيل المحكوم عليه فى أشق الأشغال التى تعينها الحكومة . . » وما كانت تقرر المادة الثالثة من لائحة السجون المصرية الصادرة بالمرسوم بتمانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٩ من وضع القيد الحديدى فى قدمى المحكوم عليه^(١) . وقد عرف القانون الإنجليزى كذلك عقوبة الحبس مع العمل الشاق (Imprisonment with hard labour) كما عرفت قوانين أخرى عقوبات من هذا النوع ، فالقانون النموى عرف عقوبة Scherer kerker والقانون الإيطالى عرف عقوبة Carceri duro والقانون الألمانى لايزال يعترف بعقوبة Zuchthaus^(٢) .

وأهمية هذه الملاحظة أنه إذا حرص التشريع الجنائى على أن تكون لديه عقوبة سالبة للحرية تتميز بالقسوة والمشقة كى تلائم أخطر الجرائم فنتيجة ذلك أن تعدد العقوبات السالبة للحرية ويبدو توحيداً مناقضاً لمبدأ أساسى يقوم عليه تشريع العقاب .

ولكن هذا الوضع لم يكن له أن يستمر : ففكرة التنوع فى العقوبات لم تعد اعتباراً يسيطر على فكر الشارع ، فقد ابتعد الزمن بذلك العهد الذى كان التشريع الجنائى يعرف فيه عدداً كبيراً من العقوبات البدنية ويقرر للجريمة الواحدة أحياناً عقوبات متنوعة ، وبرزت فكرة المدة كعامل يحدد مقدار جسامة العقوبة ، فأصبح سائغاً بذلك الاختصار على عقوبة واحدة تختلف مدتها باختلاف جسامة الجرائم التى تقرر لها . ومن ناحية أخرى فإن فكرة الردع العام لم تعد وحدها المسيطرة على خطة الشارع ، وإنما برزت فكرة الردع الخاص وانضحت أهميتها على نحو رجحت به على ماعداها من الأفكار التى تحدد أغراض العقوبة^(٣) . وقد ترتبت على فكرة الردع الخاص نتيجةان لها تأثير على خطة الشارع فى شأن توحيد العقوبات السالبة للحرية : الأولى ، أن سلب الحرية ينبغى أن يتجرد من مظاهر القسوة التى لاتجدى فى تأهيل المحكوم عليه ؛ والثانية ، هى التفريد التفاضلى

(١) ألقى وضع القيد الحديدى بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٤ .

(٢) Méthodes modernes de traitement pénitentiaire, p. 14.

(٣) أنظر رقم ٩٥ ص ٩٨ من هذا المؤلف .

للعقوبة السالبة للحرية . وكل نتيجة منهما تهىء الذهن لتقبل فكرة التوحيد . فتجريد سلب الحرية من مظاهر القسوة من شأنه أن يزيل الفوارق بين العقوبات المتعددة السالبة للحرية ، إذ تغدو جميعاً مجرد سلب للحرية ، ولتوضيح ذلك نلاحظ أنه إذا تجردت عقوبة الأشغال الشاقة من مظاهر القسوة التي تنطوى عليها ولم تستبق غير مجرد الحرمان من الحرية مع إخضاع المحكوم عليه لنظام يستهدف تأهيله فإنه لا يبقى بعد ذلك فارق ملحوظ بينها وبين السجن أو الحبس (١) ، وذلك هو بعينه التوحيد المطلوب للعقوبات السالبة للحرية . ومن ناحية أخرى فإن تصنيف المحكوم عليهم وإفراد سجن خاص لكل طائفة منهم يستلزم حتماً إلغاء الفروق التقليدية بين العقوبات السالبة للحرية ، إذ يستحيل في العمل أن يطبق التقسيمان معاً (تقسيم العقوبات وتقسيم المحكوم عليهم) ، إذ يؤدي ذلك إلى تعقيد كبير ويتطلب عدداً ضخماً من السجون لانتحمله ميزانية الدولة .

وقد استجابت التشريعات الحديثة الاتجاهات التي أوحى بها النتيجتان السابقتان : فعقوبة الأشغال الشاقة قد تجردت من الكثير من مظاهر القسوة التي اتصفت بها ، بل إن بعض التشريعات قد استبعدتها : فالشارع المصري قد ألغى العقيد الحديدي الذي كان يفرضه على المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة فقرب بذلك بينها وبين السجن والحبس (٢) ، بل إن القانون الانجليزي قد حذف من قائمة العقوبات التي يعترف بها عقوبة Penal servitude وهي تقابل الأشغال الشاقة ، كما ألغى عقوبة الحبس مع العمل الشاق imprisonment with hard labour ولم يستبق غير الحبس البسيط ، وقد تحققت هذه الإصلاحات سنة ١٩٤٨ بصدور قانون Criminal Justice Act (٣) ؛ واستبعد الشارع الفرنسي بدوره عقوبة الأشغال الشاقة بالأمر الصادر في ٤ يونيو سنة ١٩٦٠ ، واستبعدها كذلك المشروعان المصريان (المادة ٨٢ من المشروع الأول ، ٥٨ من المشروع

(١) Paul Cuche : Examen de conscience pénitentiaire, Revue de Science Crim., 1936, p. 4.

(٢) انظر هامش رقم (٢) ص ١٠٧ من هذا المؤلف .

(٣) Margery Fry : La réforme pénale anglaise de 1948, Revue de Science Crim., 1951, p. 619 et suiv.

(الثاني) . وبالإضافة إلى ذلك فإن أغلب التشريعات الحديثة تقرر معاملة خاصة لطوائف من المحكوم عليهم كالأحداث ومعتادى الاجرام والشواذ ، وهى بطبيعته الحال لا تقرر بالنسبة لهم تفرقة ترجع إلى نوع الجريمة فتقرر فى شأنهم توحيد العقوبات السالبة للحرية . وغنى عن البيان أن هذه الطوائف فى سبيلها إلى التكاثر بفضل الدراسات التى تكتشف لبعض طوائف المحكوم عليهم ظروفًا تجعلهم جديرين بمعاملة خاصة ، وبمقدار ما تتكاثر هذه الطوائف يقترب الشارع من التوحيد الكامل للعقوبات السالبة للحرية .

١٠٠ - حجج المعارضين لتوحيد العقوبات السالبة للحرية :

يمثل المعارضون الجانب التقليدى فى السياسة العقابية ، وباعثهم على المعارضه هو خشية أن يؤدى التوحيد إلى تشويه النظم الجنائية القائمة أو القضاء على مزايا يعتقدون أن تنوع العقوبات السالبة للحرية يحققها .

فمن ناحية يرون أن قانون العقوبات وقانون الاجراءات الجنائية يقومان على تقسيم الجرائم إلى جنائيات وجنح ومخالفات ، ومعيار هذا التقسيم هو تنوع العقوبات المقررة لكل نوع من هذه الجرائم ، فإذا اتحدت العقوبات السالبة للحرية فى عقوبة واحدة افتقدنا بذلك الوسيلة إلى التمييز بين أنواع الجرائم وعجزنا تبعاً لذلك عن تطبيق أحكام القانون التى تعتمد على هذا التقسيم (١) .

وبالإضافة إلى ذلك فإن توحيد العقوبات السالبة للحرية يفوت غرض العقوبة باعتبارها وسيلة إلى إرضاء العدالة والردع العام ، إذ هى لا تحقق هذين الغرضين إلا إذا كانت على قدر جسامة الجريمة ، أما إذا كانت العقوبة يسيرة والجريمة جسيمة فلن تكون مجدية فى تحقيقهما (٢) . وقد استقر عند الرأى العام أن الحبس عقوبة يسيرة فى حين أن الأشغال الشاقة عقوبة جسيمة ، فإذا اتحدت العقوبات فى صورة الحبس ووقعت هذه العقوبة من أجل قتل عمد أو هتك عرض بالقوة أو التهديد فلن تحقق هذه العقوبة الغرضين السابقين .

Jean Pinatel, p. 83.

(١)

(٢) الدكتور رعوف صبيد ، مبادئ القسم العام من التشريع العقابى المصرى (١٩٦٤)

ويذهبون في الرد على القول بأن التوحيد يتيح السبيل إلى تصنيف المحكوم عليهم تبعاً لاختلافهم في ظروفهم إلى أن تنوع العقوبات السالبة للحرية هو سبيل واضح إلى هذا التصنيف ، إذ يعنى اختلاف النظم تبعاً لتفاوت خطورة الشخصية الإجرامية كما تستخلص من خطورة الجريمة المرتكبة . أما القول بأن التصنيف الصحيح هو ما استند إلى الاختلاف بين المحكوم عليهم في ظروفهم لا إلى درجة جسامة الجريمة المرتكبة فهو قول تعوزه الدقة لقيام الرابطة الوثيقة بين خطورة الجريمة وخطورة الشخصية الإجرامية ، فالجريمة الخطيرة لا يقدم عليها إلا مجرم خطر ؛ ونتيجة لذلك فإن تقسيم المحكوم عليهم تبعاً لنوع جرائمهم هو في الوقت نفسه تقسيم لهم تبعاً لاختلافهم في ظروفهم الإجرامية (١) .

وفي النهاية فإن تنوع العقوبات السالبة للحرية يحقق ضماناً هاماً للمتهم ، إذ يجعل تحديد النظام الذي يخضع له من اختصاص قاض تحيط به الضمانات الكافية في حين أن توحيد العقوبات والاقتصار على التصنيف الإداري يجعل تحديد هذا النظام من اختصاص رجال السلطة التنفيذية الذين تعوزهم هذه الضمانات (٢) .

١٠١ - مناقشة حجج المتأرضين لتوحيد العقوبات السالبة للحرية :

ليست الحجج التي يستند إليها المعارضون لتوحيد العقوبات السالبة للحرية حاسمة ، إذ قوامها الظن بأنه يتضمن مساواة كاملة بين المحكوم عليهم ، وليس ذلك صحيحاً ، إذ أن التوحيد يفرض تصنيفاً للمحكوم عليهم مستنداً إلى أسس علمية سليمة ، وفي دراسة هذا التصنيف نستطيع أن ننبين جوانب الضعف في هذه الحجج .

فالقول بأن توحيد العقوبات السالبة للحرية يجعل من العسير تطبيق قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية لأنه مجردنا من المعيار الذي يقوم عليه

(١) Pinatel : Chronique pénitentiaire, Revue de Science Crim. 1947, p. 419.

(٢) انظر في الإشارة إلى هذه الحجة :

Germain, Revue de Science Crim. 1955, p. 416.

تقسيم الجرائم إلى جنایات وجنح ومخالفات هو قول أساسه النظرة السطحية إلى الأمور : ذلك أن العقوبة الموحدة تختلف قدر جسامتها باختلاف مدتها ، ولذلك يتصور — في سبيل تطبيق أحكام القانون — أن تعد هذه العقوبة إذا كانت لا تتجاوز مدة معينة عقوبة جنح ، فإن تجاوزتها كانت عقوبة جنایات ، بل إن هذا المعيار تأخذ به القوانين الحالية بالنسبة للتمييز بين الجنح والمخالفات ، فيكون الأقرب إلى المنطق أن يستعان به ذاته للتمييز بين الجنایات والجنح ؛ ويتصور — إذا كنا نصر على التمسك بالاصطلاحات القانونية الحالية — أن يطلق على العقوبة الموحدة حينما لا تتجاوز مدة معينة تعبيراً مختلفاً عن التعبير الذي يطلق عليها إذا ما تجاوزت هذه المدة ، فتسمى في الحالة الأولى حبساً وفي الحالة الثانية سجناً^(١) ، وتعد في الحالة الأولى عقوبة جنح وفي الثانية عقوبة جنایات^(٢) . وبالإضافة إلى ذلك فليس الهدف من توحيد العقوبات السالبة للحرية أن تمنحى الفروق بين المحكوم عليهم ، وإنما يهدف هذا النظام لتصنيف علمي قوامه الاختلاف بينهم في الظروف وما يقتضيه ذلك من الاختلاف بينهم في أساليب المعاملة^(٣) .

ويتضح بذلك فساد الحجة الثانية التي يستند إليها المعارضون لتوحيد العقوبات السالبة للحرية ، فليس صحيحاً القول بأن التوحيد يفوت غرض العقوبة باعتبارها وسيلة إلى العدالة والردع العام وما يقتضيه ذلك من وجوب كونها على قدر جسامته الجريمة : فالرأى العام يميز بين العقوبات حسب مدتها ويسلم بأن العقوبة الأطول مدة هي العقوبة الأكثر جسامته ، وعلى سبيل المثال نلاحظ أن عقوبة بالأشغال الشاقة مدتها ثلاث سنوات ليس لها من قوة الردع ما لعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة وذلك على الرغم من اتحاد

(١) وقد فعل الشارع الفرنسي ذلك ، فهو يسمي عقوبة الجنایات سجنًا (détention ou réclusion) ويسمى عقوبة الجنح حبساً (emprisonnement) دون أن يكون بينهما من حيث التنفيذ فارق يذكر .

(٢) Karl Alfred Hall : Die Freiheitsstrafe als Kriminalpolitisches Problem, Zeitschrift für die gesamte Strafrechtswissenschaft, 1954, S. 80.

Germain : op. cit, p. 463.

(٣)

طبيعة العقوبة في الحالتين . وعلى هذا النحو فإن توحيد العقوبات السالبة للحرية لا يفوت أغراضها ، فالجريمة الجسيمة عقوبتها ذات مدة طويلة أو هي عقوبة مؤبدة ، وبذلك تصان العدالة ويتمحق الردع العام .

وليس صحيحاً القول بالتعارض بين توحيد العقوبات السالبة للحرية والتفريد التنفيذي للعقوبة ، بل إن العكس هو الصحيح ، فالتوحيد يمهّد كما قدمنا إلى تصنيف سليم للمحكوم عليهم باعتبارهم يستبعد تقسيماً قيمته محدودة لكي يضع مكانه تقسيماً يستند إلى أسس سليمة . أما القول بقيام الصلة بين خطورة الجريمة وخطورة الشخصية الإجرامية وبأن تقسيم المحكوم عليهم تبعاً لخطورة جرائمهم هو في نفس الوقت تقسيم لهم تبعاً لخطورة شخصياتهم الإجرامية فهو قول تعوزه الدقة ، فخطورة الجريمة هي مجرد قرينة على خطورة الشخصية الإجرامية ، وهي ليست قرينة قاطعة ، وبالإضافة إلى ذلك فما الحاجة إلى الوقوف عند معيار شكلي ليست له غير قيمة القرينة إذا كان في وسعنا أن نستعين بالأساليب العلمية الحديثة لكي نصنف المحكوم عليهم تبعاً لخطورتهم تصنيفاً مباشراً دون أن نعقده عن طريق معايير غير سليمة .

والقول بأن توحيد العقوبات السالبة للحرية يهدر ضمانات جوهرية للمتهم ، إذ يجعل تحديد النظام الذي يخضع له أثناء تنفيذ عقوبته من اختصاص رجال السلطة التنفيذية الذين تعوزهم ضمانات القضاء ونزاهتهم هو قول غير حاسم : ذلك أن تصنيف المحكوم عليهم بتحديد طوائفهم وبيان نظام كل طائفة ينبغي ألا يظل من اختصاص السلطة التنفيذية ، بل يجب أن يتدخل فيه الشارع فيتولى تحديده ، وعليه أن يعهد إلى القاضي بتطبيق ما يضعه من نصوص في هذا الشأن ، ولا ضير في أن يترك الشارع للسلطة التنفيذية تحديد التفصيل للنظام الذي يخضع له المحكوم عليه في حدود ما يقدره القاضي في ذلك . ويلاحظ أنصار التوحيد أنه إذا فعل الشارع ذلك لحققت للمتهم ضماناً جوهرياً لا يتمتع به الآن ، إذ تتولى السلطة التنفيذية تصنيف المحكوم عليهم تبعاً لظروفهم دون أن تخضع لرقابة القاضي ، وفي بعض الأحيان لا تعتمد على نصوص صريحة في القانون ، فاعتراف الشارع بالتصنيف

وتولييه أمره يحقق دون شك ضمانات أساسية للمتهم (١) .

١٠٢ - حجج انصار توحيد العقوبات السالبة للحرية :

إن أهم الحجج التي تدعم التوحيد هي أنه لم يعد مبرر لتنوع العقوبات السالبة للحرية ، فإن انتفى المبرر كان التوحيد بينها هو الوضع المنطقي السليم : ذلك أن أهم غرض يستهدف بالعقوبة السالبة للحرية هو التأهيل ، وسيله هو تطبيق نظام علاجي تهندي ، ولا يستهدف هذا النظام إيلاماً ، وإنما يقتصر الإيلاام على مجرد سلب الحرية ، وبذلك يغدو توحيد العقوبات السالبة للحرية ضرورة منطقية : ذلك أنه إذا كان كل معنى العقاب يتحقق بسلب الحرية فإن هذا المعنى يتحقق بكامل مضمونه بالنسبة لكل عقوبة سالبة للحرية فينبغي ألا يختلف من عقوبة إلى أخرى ، إذ هدف هذا النظام واحد وكذلك وسائله متحدة ؛ واختلاف هذه النظم لن يكون له سوى معنى واحد ، هو أن الشارع يريد لإصلاح المحكوم عليهم في درجات متفاوتة ، وليس ذلك من المنطق في شيء ، إذ يهتم المجتمع بكل أفرادهِ ويعنيه إصلاح كل مجرم منهم بنفس الدرجة التي يعنيه بها إصلاح أى مجرم آخر . واتحاد النظم التقويمية في كل العقوبات السالبة للحرية إلى جاذب تماثلها في جوهرها يعنى اختفاء الفروق بينها ، وذلك هو التوحيد بعينه (٢) .

والحجة الثانية التي تؤيد توحيد العقوبات السالبة للحرية هي الحاجة إلى تصنيف المحكوم عليهم على نحو علمي سليم . فقد أثبتت الدراسات الحديثة أن الشرط الأساسي للتأهيل هو أن يقسم المحكوم عليهم إلى طوائف يتشابه أفراد كل منها في ظروفهم ابتغاء إخضاع كل طائفة للنظام الذي يلائم أفرادها . والتصنيف الصحيح هو ما اعتمد على فحص دقيق لكل محكوم عليه ثم تحديد للنظام الذي يخضع له عن طريق خبراء يستمدون معالم ذلك النظام من

Germain, p. 463.

(٢) هذه هي الحجة التي قال بها تونيسن (Thonissen) في مؤتمر استوكهلم سنة ١٨٧٨ انظر في عرضها : Vidal et Magnol, I, no. 463, p. 643.

الخصائص التي التي كشف عنها الفحص (١) . ويعنى ذلك أن علم العقاب يرفض قيام التصنيف على أسس مجردة مثل نوع الجريمة ، ويقضى ذلك استبعاد التقسيم التقليدى للعقوبات السالبة للحرية ، أى توحيد هذه العقوبات . ومن ناحية أخرى فإن التصنيف على أساس الفحص السابق يؤدى إلى تقسيم المحكوم عليهم إلى فئات عديدة ، ويتطلب تنفيذه إنشاء « سجون خاصة » لكل منها نظامه المستمد من ظروف نزلائه . ومن المستحيل عملاً الجمع بين التصنيف فى صوره الحديثة والتقسيم التقليدى للعقوبات ، إذ يؤدى ذلك إلى تعتيد غير محتمل للنظام العقابى ، فإذا ثبت على هذا النحو أن بقاء أحد التقسيمين رهن بالتخلي عن الآخر ، فانه لا مفر من التخلي عن نظام تقليدى ثبت أنه لا فائدة منه فى سبيل الأخذ بتقسيم علمى سليم (٢) .

وإلى جانب الحججتين السابقتين ، وهما فى تقديرنا كافيتان لكى يقوم عليها نظام توحيد العقوبات السالبة للحرية ، فإننا نلاحظ أن الشارع الحديث - متأثراً بالأراء الحديثة فى علم العقاب - يسير فى طريق التوحيد بين العقوبات السالبة للحرية ، وقد يفعل ذاك وهو لا يدري : فقد أشرنا إلى أن التشريعات الحديثة لم تعد تعلق أهمية كبيرة على وجود عقوبة الأشغال الشاقة وخضوع المحكوم عليهم بها لنظام قاس ، فنحن ما قد استبعدنا ومنها ما خلج عنها الكثير من مظاهر القسوة التى كانت تتميز بها (٣) . فالتشريعات التى ألغت عقوبة الأشغال الشاقة قد حققت التوحيد بين العقوبات السالبة للحرية على نحو كلى إن كانت لاتعرف غير عقوبتين أو على نحو جزئى إن كانت تعرف أكثر من ذلك . أما التخفيف من مظاهر القسوة فى هذه العقوبة فهو تقريب ما بين نظامها والنظام الذى تخضع له العقوبات الأخرى السالبة للحرية ، وهذا التقريب سير فى طريق التوحيد .

وبالإضافة إلى ذلك نلاحظ ميلاً لدى الشارع الحديث نحو حصر نطاق

Méthodes modernes de traitement pénitentiaire, p. 45 et (١)
suiv.

Germain, p. 464. (٢)

Méthodes modernes... p. 14 — Germain, op. cit., p. 462. (٣)

الأشغال الشاقة ، فهو يعفى من الخضوع لنظامها أشخاصاً حكم عليهم بها ، وبذلك يغدو التوحيد متجسداً بالنسبة لهم بين هذه العقوبة والعقوبة الأدنى منها كالإعفاء الذى يقرره الشارع المصرى بالنسبة للنساء عامة والرجال الذين بلغوا الستين من عمرهم وقت صيرورة الحكم عليهم واجب النفاذ والرجال الذين يتبين عجزهم لأسباب صحية عن الخضوع لنظام الليمان والرجال الذين أمضوا فى الليمان نصف المدة المحكوم عليهم بها أو أمضوا فيه ثلاث سنوات إن كانت هذه المدة أقل من نصف المدة المحكوم عليهم بها وكان سلوكهم أثناءها حسناً (المادة ٣ من قانون تنظيم السجون) ، ويعنى ذلك أن تتحدد بالنسبة لهؤلاء الأشخاص الأشغال الشاقة والسجن .

ونلاحظ أن الشارع الحديث قد يخص طوائف عديدة من المحكوم عليهم بمعاملة خاصة فيفرد لهم مؤسسات عقابية خاصة بهم . وبقدر ما تتكاثر هذه الطوائف يقترب الشارع من توحيد العقوبات السالبة للحرية ، ويفسر ذلك بأمرين : الأول أن الشارع يجمع فى كل طائفة بين جميع المحكوم عليهم الذين يحتاجون إلى معاملة خاصة دون أن يميز بينهم تبعاً لنوع جريمتهم فيوحد بالنسبة لهم بين العقوبات السالبة للحرية . أما الأمر الثانى فهو أن تكاثر هذه الطوائف يقلل من عدد المحكوم عليهم الذين يخضعون للمعاملة العادية وتنوع بالنسبة لهم العقوبات السالبة للحرية ، فمجال التنوع يضيق ومجال التوحيد يتسع (١) .

ويلاحظ أن الفروق بين العقوبات السالبة للحرية هى مجرد فروق نظرية ، أما التنفيذ فيتحدد بالنسبة له نظامها ، ويعنى ذلك توحيداً فعلياً بينها . ففى مصر لا يوجد من حيث التنفيذ فارق بين السجن والحبس ، فعقوبة السجن تنفذ دائماً فى السجون العمومية وعقوبة الحبس تنفذ فى أغلب أحوالها فى السجون العمومية كذلك ، والنظام السندى يخضع له نزلاء هذه السجون واحد .

١٠٣ - أهداف توحيد العقوبات السالبة للحرية :

إن أقرب هذه الأهداف إلى الذهن أن التوحيد يمهّد إلى تأهيل المحكوم عليهم بإتاحة السبيل إلى تطبيق الأساليب العلمية في معاملتهم . وقد قدمنا أن شرط تطبيق هذه الأساليب هو تصنيف المحكوم عليهم بردهم إلى طوائف يتشابه أفراد كل منها في ظروفهم وفي حاجتهم إلى وسائل تأهيل معينة ، ويمهّد التوحيد السبيل إلى التمييز بين طوائف المحكوم عليهم الذين تختلف ظروفهم وإن اتحدت أو تشابهت جرائمهم ، ويمهّد بذلك إلى أن يطبق على كل طائفة النظام الذي يلائمها ، وهذا التمييز عسير إذا تنوعت العقوبات السالبة للحرية لأن الفروق التي يقرها القانون بين هذه العقوبات تجعل تحقيقه في العمل صعباً ومعقداً .

ويستهدف التوحيد بين العقوبات السالبة للحرية استبعاد مظاهر التسوية التي اتصفت بها بعض هذه العقوبات ؛ وهي مظاهر ثبت عدم جدواها : فلا محل في نظام التوحيد لوجود عقوبة الأشغال الشاقة ، ولا مبرر لأن يتميز السجين على الحبس بمظهر قسوة يراد به مجرد الإيلام ؛ وعند بعض الفقهاء تعد كل عقوبة سالبة للحرية تحيط بها مظاهر قسوة يراد بها الإيلام فقط عقوبة مفسدة لمن توقع فيهم ؛ إذ تبدد جهوداً كان ينبغي أن توجه إلى الإصلاح والتأهيل وتشعر المحكوم عليهم بالذلة فتعرقل بذلك استردادهم مكانتهم الاجتماعية^(١) ، ويدرأ نظام التوحيد عن العقوبات السالبة للحرية هذا النقد .

وللتوحيد بين العقوبات السالبة للحرية أهميته باعتباره يحقق مساواة في الوضع القانوني لكل طوائف المحكوم عليهم ، فالشارع يخرج من المحكوم عليهم طوائف تحتاج في تقديره إلى معاملة خاصة كالأحداث والمعتادين على الإجرام والشواذ ويخضع كل أفراد هذه الطوائف لنظام واحد أيا كانت

Eberhard Schmidt : Kriminalpolitische und Strafrechtsdogmatische probleme in der deutschen Strafrechtsreform, Zeitschrift für die gesamte Strafrechtswissenschaft, 1957 S. 382.

خطورة جرائمهم ، ولكنه لا يفعل ذلك بالنسبة للمجرمين العاديين ، إذ يفرق بينهم تبعاً لنوع جرائمهم ، وهذه التفرقة لا يقرها علم العقاب ، فإذا ثبت انعدام مبررها كان الابقاء عليها منطوياً على إختلال المساواة بين المحكوم عليهم . ويستهدف التوحيد ضمان هذه المساواة بإخضاع المحكوم عليهم لتقسيم ذي معايير علمية متسقة وتجنب كل تفرقة غير ذات أساس علمي .

وعلى هذا النحو يكون التوحيد بين العقوبات السالبة للحرية نتيجة يفرضها منطق المعاملة العقابية الحديثة :

الباب الثاني

التدبير الاحترازى

١٠٤ - تمهيد :

يعد التدبير الاحترازى - إلى جانب العقوبة - الوسيلة الثانية للسياسة الجنائية في مكافحة الإجرام ، ويستمد أهميته من قصور العقوبة في مواضع متعددة عن أداء وظيفتها الاجتماعية مما اقتضى البحث عن نظام يحل مكانها في هذه المواضع أو يقف إلى جانبها كى يساندها ويضيف إليها ما تفتقده من فاعلية . وإذا كان الشك لا يثور في الوقت الحاضر حول أهمية التدابير الاحترازية ، فإن الجدل يدور مع ذلك حول تحديد مكانها إلى جانب العقوبات ، وما إذا كانت تظل نظاماً مستقلاً عنها أم تندمج فيها لكى ينشأ بهما معاً نظام جديد يجتمع فيه كل أساليب الكفاح ضد الجريمة على الرغم من تنوعها (١) ، وعند القائلين بوجود النظامين معاً يثور كذلك جدال حول تحديد مجال كل منهما بالنسبة للآخر ، أى بيان المدى الذى تنحسر عنه العقوبة ليحل فيه التدبير الاحترازى محلها .

ولا تؤدي التدابير الاحترازية وظيفتها في المجتمع إلا بمقدار ما يخضع تنفيذها لقواعد سليمة صائبة ، وسلامة هذه القواعد منوطة بصلاحياتها لتوجيه التدابير إلى تحقيق أغراضها . ولكن تحديد أغراض التدابير الاحترازية واستخلاص النتائج المترتبة على هذا التحديد مرتين بتكشاف طبيعتها القانونية واستظهار عناصرها وتحديد العلاقة بينها وبين العقوبة . ونحن بذلك نرى أن يضم هذا الباب فصلين : يخصص أولهما للبحث في النظرية العامة للتدبير الاحترازى ، ويتضمن في سياق عرضه لها بياناً للأغراض المستهدفة به ، ويتناول ثانيهما استظهار العلاقة بين العقوبة والتدبير الاحترازى .

(١) يعد أنصار حركة الدفاع الاجتماعى الحديث في مقدمة المؤيدين لهذه الوجهة من النظر : رقم ٨٤ ص ٨٧ من هذا المؤلف .

الفصل الأول

النظرية العامة للتدبير الاحترازی

١٠٥ - تقسيم :

تقتضى دراسة النظرية العامة للتدبير الاحترازی استظهار مبادئها الأولى ثم بيان شروط تطبيقها ثم تحديد أغراضها واستخلاص الأحكام القانونية التي تخضع لها . ويتضمن هذا الفصل مباحث ثلاثة ينحصر كل منها للدراسة أحد أحد الموضوعات السابقة .

المبحث الأول

مبادئ النظرية العامة للتدبير الاحترازی

١٠٦ - تعريف :

التدبير الاحترازی مجموعة من الإجراءات تواجه خطورة إجرامية كامنة في شخصية مرتكب جريمة لتدبرها عن المجتمع .

ويوضح هذا التعريف الخصائص الأساسية للتدبير الاحترازی : فهو مجموعة من الإجراءات تقتضيها مصلحة المجتمع * مكافحة الإجرام ، ومن ثم كان لها طابع الإجبار والقسر ، فهي تفرض على من ثبت أنه مصدر خطورة على المجتمع ، ولا يترك الأمر فيها إلى خياره ولو كانت في ذاتها تدابير علاجية أو أساليب مساعدة اجتماعية يستفيد منها في صورة مباشرة (١) ، ومصادر الإلزام أن الهدف الأخير للتدبير هو حماية المجتمع من الإجرام ، وليس من المنطق أن يكون تحقيق هذه المصلحة مرتباً بمشئ فرد ، وقد لا تلتئم هذه المشئمة مع تلك المصلحة .

ويرتبط التدبير الاحترازی بفكرة « الخطورة الإجرامية » : فهو يواجها (٢) ، ويعنى ذلك أنه لا محل لاتخاذها إلا عند ثبوتها ، وأنه يتعين

(١) Georges Levasseur, Cours de droit pénal complémentaire,

(1960), p. 470.

(٢) Wilhelm Sauer, Le problème de l'unification des peines et des mesures de sureté, Revue internationale de droit pénal, 1953, p. 601.

انقضاءه بزواياه، ويلزم أن يرد عليه - من حيث نوعه ومدته وأساوب
تنفيذه - من التعديلات ما يجعله ملتئماً مع التطور الذى يعرض للخطورة
الإجرامية^(١) .

ويقترض التدبير الاحترازى صدور الخطورة الإجرامية عن شخص
ارتكب جريمة ؛ وتستتبع هذه الخصيصة نتائج متعددة : فمن ناحية يتميز
التدبير بطابع فردى : فهو يتخذ قبل شخص حددته واقعة اقترافه فعلاً
إجرامياً ، وهو يهدف إلى أغراض تتحقق فى هذا الشخص بالذات^(٢) ، ويستتبع
ذلك خضوع تنفيذه لقواعد « التفريد » وما يترفع عنها من نتائج عقابية
هامة ؛ ويتميز التدبير بهذا الطابع عن « نظم الوقاية الاجتماعية العامة من
الجريمة mesures de prophylaxie sociale » التى تتخذ قبل طوائف من الناس
يخشى إقدام بعضهم على الإجرام . ويتميز التدبير الاحترازى كذلك عن
الإجراءات المانعة mesures préventives ou mesures de police » التى تتخذ
اتقاء لجريمة أو جرائم متوقعة .

والجريمة - فى مدلول النظرية العامة للتدبير الاحترازى - يراد بها الفعل
الإجرامى ، أى الفعل المتصف - من الوجهة الموضوعية - بطابع « عدم
المشروعية »^(٣) ، أو هو فى تعبير آخر « الفعل الخاضع لنص تجريم غير
الخاضع لسبب إبادة »^(٤) . ويعنى ذلك أن الركن المعنوى ليس من عناصر
الجريمة فى هذا المدلول ؛ ومن ثم كان اتخاذ التدبير جائزاً قبل غير الأهل
للمسئولية الجنائية كالحجرون . ونستطيع القول بأن الشارع يحل « الخطورة
الإجرامية » محل الخطيئة فتقوم الأولى فى نظرية التدبير الاحترازى بالدور
الذى تقوم به الثانية فى نظرية العقوبة^(٥) .

Vidal et Magnol, I, no. 444-3, p. 621.

(١)

Levasseur, p. 470.

(٢)

Théo Collignon et Raoul van der Made, La loi belge de dé-

(٣)

fense sociale à l'égard des anormaux et des délinquants d'habitude,
(1934), p. 95.

(٤) محمود نجيب حسنى ، القسم العام رقم ٥٢ ص ٦٣ .

(٥)

Sauer, p. 601.

ويترتب على إغفال الركن المعنوي من بين شروط توقيع التدبير الاحترازي تجريده من القهوى الأخلاقي : فهو لا يكافئ خطيئة ولا يعبر عن لوم ولا يصم من ينزل به بالعداء للمجتمع أو التقصير قبله ، وإنما هو مجرد وسيلة اجتماعية لدرء خطورة (١) .

ويؤدى نفى صفة « الجزاء الأخلاقي » عن التدبير الاحترازي إلى استبعاد قصد الإيلام به : فإذا ارتبط به إيلام فهو غير مقصود كالوضع فى العقوبة ، وإنما يرتبط به ارتباطاً لازماً باعتبار أن تنفيذه غير متصور على نحو يتجرد فيه من الإيلام تماماً ، ويتضح ذلك بصفة خاصة بالنسبة للتدابير السالبة للحرية والمقيدة لها .

وتترتب على الانتقاص من نصيب الإيلام فى النظرية العامة للتدبير الاحترازي نتيجتان : الأولى ، حصر الإيلام المرتبط بالتدبير فى أضيق نطاق ، والتدرج فى تنفيذه بكل وسيلة يستبعد بها الإيلام الذى يزيد على القدر الأدنى الضرورى لتحقيق أغراضه (٢) . والثانية النأى بالحكوم عليه عن كل اتجاه إلى تحقيره ، إذ لا وجه للتحقير حين لا يكون اللوم محل ، ويعنى ذلك أنه ينبغى النظر إليه على أنه بنائس أو مريض ، لا على أنه مخطئ أو مجرم .

١٠٧ - تاريخ التدابير الاحترازية :

ترتبط النظرية العامة للتدابير الاحترازية بتعاليم المدرسة الوضعية : فهى التى أرست أساسها ورسمت معالمها وحددت عناصرها وأحكامها . وقد دفعها الحرص على صياغة هذه النظرية العامة أنها قالت بإفلاس نظام العقوبة ثم رأت استبعاده فكان لابد لها من أن تجتهد فى صياغة نظرية للتدابير التى تقول بحلها محلها لانتقل من حيث الدقة والإحكام عن النظرية التى سمعت إلى القضاء عليها .

ولكن ليس من الصحيح القول بأن ظهور التدابير الاحترازية

Levaseur, p. 474.

Levasseur, p. 472.

(١)

(٢)

« كإجراءات شتتية لانخضع لنظرية عامة » يرتبط كذلك بتعاليم المدرسة الوضعية : فقد عرفت قبل ظهور هذه المدرسة كتدابير إدارية ، مثال ذلك إيداع المجنون المجرم في محل معد لذلك^(١) ؛ أو عقوبات تبعية أو تكميلية ، مثل الحرمان من بعض الحقوق^(٢) أو المصاراة^(٣) ؛ وبذلك يكون الفضل الحقيقي لهذه المدرسة هو تأصيل هذه التدابير وإسباغ الطابع الجنائي عليها .

أما تاريخ التدابير الاحترازية في التشريعات الجنائية فيجمل على الوجه التالي : قابلت التشريعات التقليدية دعوى المدرسة الوضعية بإحلال التدابير الاحترازية محل العقوبات بالاستنكار ، ولكن التجربة كشفت عما لهذه التدابير من دور لا يسع العقوبة بمفردها القيام به ؛ فتقبلت بعض التشريعات صورا من هذه التدابير على نحو يختلف من حيث المدى والتأصيل : وأولى محاولات إدخال التدابير الاحترازية في التشريع الوضعي كانت محاولة لوكيني Luigi Lucchini واضع قانون العقوبات الإيطالي الصادر سنة ١٨٨٩^(٤) ، ولكن هذه المحاولة كانت مستترة ، إذ أطلق على هذه التدابير - إنقاداً للأفكار التقليدية التي استوحاها هذا القانون - تعبير العقوبات ، ولذلك تعد المحاولة الصريحة الجادة هي محاولة شتوس Karl Stoos الذي وضع مشروعا لقانون العقوبات السويسري في سنة ١٨٩٣ اتخذت فيه التدابير الاحترازية مكانها - كنظام قانوني مستقل -

(١) لا يزال أيداع المجرم المجنون في المحل المعد لذلك تدبيرا إداريا وفقا للتشريع الفرنسي يصدر به قرار من المحافظ تطبيقا للمادة ١٨ من القانون الصادر في ٣٠ بونيه سنة ١٨٢٨ ؛ وقد كان كذلك في مصر قبل صدور قانون الإجراءات الجنائية الحالي (انظر المادتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ من قانون تحقيق الجنايات الصادر سنة ١٩٠٤) .

(٢) من أهم هذه الحالات غلق المنشأة التي ترتكب فيها الجريمة : انظر في التشريع المصري المادة ٩ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتعسير الجبري وتحديد الأرباح والمادة ٢٢٢ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥١ .

(٣) لا شك في أن المصادرة في الحالة التي تنص عليها الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات المصري هي تدبير احترازي على الرغم من أن هذا القانون لا يتبنى نظرية عامة للتدابير الاحترازية .

(٤) يطلق على هذا القانون تعبير Code Zanardelli نسبة الى وزير العدل الإيطالي في ذلك الوقت .

إلى جانب العقوبات (١) ؛ وهذا المشروع قد تحول - بعد مناقشات استغرقت قرابة نصف قرن - إلى القانون السويسرى الحالى الصادر سنة ١٩٣٧ .
وتنهج هذه الخطة أغلب التشريعات الحديثة : فالقانون الايطالى الحالى (٢) والقانون الألمانى بعد تعديله بالقانون الصادر فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٣ (٣) والقانون الانجليزى (٤) والقانون الدانمركى والقانون اليونانى والقانون اللبنانى والقانون السورى والقانون العراقى والقانون الجزائرى (٥) تأخذ بها (٦) ، وقد انتهجت هذه الخطة كذلك جميع المشروعات الألمانية لإبتداء من المشروع الذى أعد فى سنة ١٩٣٠ ، والمشروع الفرنسى الذى أعد فى سنة ١٩٣٤ (٧) ومشروعاً قانون العقوبات للجمهورية العربية المتحدة (٨) ، وأيدها المؤتمرات الدولية (٩) .

(١) Filippo Grispigni, Le problème de l'unification des peines et des mesures de sûreté, Revue internationale de droit pénal, 1953, p. 762.

(٢) خصص الشارع الايطالى الباب الثامن من الكتاب الاول (المواد من ١٩٩ الى ٢٤٠) لتدابير الاحترازية .

Reinhart Maurach, Deutsches Strafrecht, (١٩٥٤), § 65 S. 709. (٣) انظر فى ذلك :

(٤) أدخت انجلترا التدابير الاحترازية بقانون الحبس الوقائى Preventive Detention Act

الصادر سنة ١٩٠٨ الذى يقرر اعتقال المعتادين على الاجرام بعد انقضاء عقوباتهم .
(٥) خصصت قانونا العقوبات اللبنانى والسورى لهذه التدابير الفصل الثانى من الباب الثانى من الكتاب الاول (المواد ٧٠ - ١٢٨) ، وخصص لها القانون العراقى الفصل الرابع من الباب الخامس (المواد ١٠٣ - ١٢٣) ، والقانون الجزائرى الباب الثانى من الكتاب الاول من الجزء الاول (المواد ١٩ - ٢٦) .

(٦) انظر عرضاً للقوانين التى تنتهج هذه الخطة لدى :
Schönke-Schröder, Strafgesetzbuch Kommentar (1965) Vorbemerkungen zu § 42 ff S. 197.

(٧) انظر فى هذا المشروع : Vidal et Magnol, I, p. 618, note 1.
(٨) خصص المشروع الاول (١٩٥٩) للتدابير الاحترازية الفصل الثالث من الباب الرابع من القسم الاول (المواد من ١٠٦ الى ١٤٥) ، وخصص لها المشروع الثانى (١٩٦٦) انفصلين اثنان والرابع من الباب الرابع (المواد ٧٦ - ١١٣) ، وأطلق عليها تعبيرى « التدابير الجنائية » وتدابير « الدفاع الاجتماعى » .

(٨) وبصفة خاصة المؤتمر الدولى لقانون العقوبات الذى عقد فى بروكسل سنة ١٩٢٦ ، وقد وافق فىرى نفسه على هذه الخطة ، وان كان قد رأى فيها أنها تمثل مرحلة انتقالية تمهد لمرحلة تالية لا تعرف فيها السياسة الجنائية من أساليب الكفاح ضد الجريمة غير التدابير الاحترازية ، ولعل الاصح ما يقوله مارك آنسل من أن العقوبات والتدابير الاحترازية تميل الى التقارب فيما بينها دون أن يندمج أحد النظامين فى الآخر تماماً .

١٠٨ - تبرير نظام التدابير الاحترازية :

يبرر هذا النظام قصور العقوبة وحدها عن مكافحة الاجرام : ففي مواضع لا يجوز توقيعها كحالة المجنون المجرم ، وفي مواضع أخرى تبدو غير كافية لمواجهة الخطورة الاجرامية كحالاتي الشواذ المجرمين والمعتادين على الإجرام ؛ فلو اكتفى الشارع بها لعجز عن مكافحة الإجرام ؛ ومن ثم كان التبرير الحقيقي للتدابير الاحترازية هو سد مواضع الثغرات والقصور في نظام العقوبات . وتعنى هذه النظرة الاعتراف للعقوبة بالدور الأساسي في مكافحة الاجرام (١) .

ويبرر نظام التدابير الاحترازية بعد ذلك الحرص على حماية الحريات العامة : فأغلب هذه التدابير لا مفر للمجتمع من اتخاذها لأنها الوسيلة المتبعة لوقيته خطورة لاشك فيها ، مثال ذلك اعتقال المجرم المجنون والمجرم المعتاد على الاجرام ، فإذا رفضنا الاعتراف بها كنظام جنائي يخضع لقاعدة الشرعية . وتحوط به ضمانات التدخل القضائي فنحن نرده بذلك إلى أصوله الأولى حيث كان نظاماً إدارياً يخشى معه العسف والاستبداد .

١٠٩ - أنواع التدابير الاحترازية :

هذه التدابير أنواع متعددة ، ويفسر هذا التعدد تنوع صور الخطورة الإجرامية ودرجاتها والحاجة إلى مواجهة كل صورة أو درجة منها بالتدبير الملائم لذلك (٢) . وتنوع أسس تقسيم التدابير : فمن حيث موضوعها قد تكون شخصية كالإيداع في محل معين وعينية كالمصادرة ، والنوع الأول قد يكون سالباً للحرية أو مقيداً لها أو منطوياً على حرمان من بعض الحقوق (٣) . ومن

(١) Donnedieu de Vabres, no. 690, p. 398.

(٢) Luis Jiminez de Asua, La mesure de sûreté, sa nature et ses rapports avec la peine, Revue de Science Crim. 1954, p. 33.

(٣) Schmelck et Picca, no. 50, p. 75.

وهذا هو التقسيم الذى يفلب أن يأخذ به الشارع لبساطته وسهولة تطبيقه فى العمل ، فقد أخذت به قوانين العقوبات فى لبنان وسورية والعراق ونصت المادة ١٠٧ من المشروع الاول لقانون العقوبات فى الجمهورية العربية المتحدة على أن « التدابير الاحترازية سالبة للحرية أو مقيدة لها أو سالبة للحقوق أو مادية » ؛ وتبنى هذا التقسيم المشروع الثانى كذلك .

حيث علاقتها بالعقوبة فقد يكون بعضها مفترضاً إنعدام الأهلية للمسئولية ومن ثم لا يتصور اجتماعه إلى جانب العقوبة كاعتقال المجنون المجرم وبعضها يفترض هذه الأهلية ناقصة أو كاملة ومن ثم يتصور إضافته إلى العقوبة كاعتقال المجرم الشاذ أو المعتاد على الاجرام (١) . ومن حيث سلطة القاضي في شأنها نراه يلتزم أحياناً بإنزالها وأحياناً تكون له في شأنها سلطة تقديرية . ولكن أهم تقسيم لها في علم العقاب هو تقسيمها على أساس من وسائلها في مواجهة الخطورة الاجرامية ، ويمكن بصفة عامة القول بأن بعض التدابير تتدرع بالعلاج أو التهذيب للقضاء على الخطورة والبعض الآخر لا يجد لذلك محلاً أو لا يرى منه أملاً فيكتفى بمجرد وضع من ينزل به ظروف مادية تحول بينه وبين الإقدام على جرائم تاليه (٢) .

المبحث الثاني

شروط إنزال التدبير الاحترازي

١١٠ - تقسيم :

لكل تدبير احترازي على حدة شروطه التي تستخلص من نوع ودرجة الخطورة الإجرامية التي يراد له أن يواجهها ، وتختلف التدابير فيما بينها من هذه الوجهة . ولكن ثمة شرطين يشوران عند البحث في جميع التدابير الاحترازية ؛ ولذلك كانت دراستهما جزءاً من دراسة النظرية العامة للتدبير الاحترازي ، وهذان الشرطان هما . ارتكاب جريمة سابقة وتوافر الخطورة الإجرامية .

المطلب الأول

الجريمة السابقة

١١١ - تمهيد :

يتجه الرأي الغالب في الفقه إلى اشتراط ارتكاب المتهم جريمة حتى يتصور

أن يثور البحث في شأن إنزال تدبير احترازي به ، وتتبنى هذه الخطة أغلب التشريعات الحديثة . ويعد هذا الرأي رفضاً لفكرة « المحرم بالطبيعة أو الميلاد » التي تذهب إلى توقيع التدبير الاحترازي على من لم يقدم على جريمة . ولكن هذا الرأي لم يسلم من النقد ، فأتجهت محاولات إلى التوفيق بينه وبين الانتقادات التي وجهت إليه ، وجنحت تشريعات عديدة إلى هذه المحاولة في التوفيق .

١١٢ - الحجة في اشتراط ارتكاب جريمة سابقة :

إن أهم حجة لتدعيم هذا الرأي هي الحرص على حماية الحريات الفردية . إذ السماح بإنزال التدبير الاحترازي - وقد يكون ثقیل الوطأة لانطوائه على سلب للحرية غير محدود المدة - على شخص لم يرتكب جريمة مجرد احتمال أنه قد يرتكب في المستقبل جريمة هو عدوان خطير على الحريات الفردية (١) ، وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا الاشتراط يدعم نخسوع التدابير الاحترازية وحالات توقيعها لمبدأ « الشرعية » ، ثم هو يبين للمحكوم عليه عاقبة سلوكه محدد فيحمله ذلك على تجنبه تجنباً لهذه العاقبة (٢) . ومن ناحية أخيرة فإالسبيل إلى القول باحتمال ارتكاب المحرم جريمة في المستقبل ؟ أهى العلامات التي قال بها المبرزو وتجردت الآن من القيمة العلمية : أم هى تحريات السلطات العامة وقد لا تخلو من العسف والاستبداد ؟ إن أهم قرينة على توافر هذا الاحتمال هى ارتكاب جريمة بالفعل ، إذ الغالب فيمن أجرم مرة أن يخشى إجرامه من جديد ؛ وليس الشأن غالباً كذلك فيمن لم يسبق إجرامه .

١١٣ - نقد اشتراط ارتكاب جريمة سابقة :

يستند أصحاب هذا النقد إلى القول بأنه إذا كانت الخطورة الإجرامية هى التي يتجه التدبير الاحترازي إلى مواجهتها ، وثبت بالفعل توافرها ؛ فما للعلة في اشتراط تحقها واتخاذها صورة جريمة ترتكب فعلاً حتى يتخذ التدبير

(١) Chronique de défense sociale, Revue de Science Crim. 1950, (1)
p. 85 ; Levasseur, p. 484.

(٢) انظر في العلاقة بين الجريمة السابقة والخطورة الإجرامية : محمود نجيب حسنى ، المجرمون الشواذ رقم ٤٠ ص ٦٥ .

الاحترازى إزاءها ؟ أليس درء الخطورة عن المجتمع ابتداءً أجدى من انتظار تحققها ثم مواجهتها ؟ وإذا كانت الجريمة السابقة قرينة على الخطورة الإجرامية ، فإنه لا يجوز أن يغرب عن البال أنها ليست الوحيدة على ذلك ، فإنه توافرت قرائن قطعت بالخطورة ؛ فلا وجه بعد ذلك فى رفض توقيع التدبير الاحترازى . ومن ناحية ثانية فإن اشتراط ارتكاب جريمة سابقة يوحى بالصلة بينها وبين التدبير ويوهم تبعاً لذلك بأنه جزء لها ، ويناقض ذلك طبيعة التدبير الاحترازى التى لا تتجه إلى ماضى من توقع عليه ولكنها تنصرف إلى مستقبله فحسب (١) .

١١٤ - خطة التشريعات الحديثة :

تتجه التشريعات الحديثة إلى النص على اشتراط ارتكاب جريمة سابقة ، وعلى سبيل المثال نشير إلى المادة ٢٠٢ من قانون العقوبات الإيطالى التى تقضى بأن التدابير الاحترازية لا تطبق إلا على « من ارتكب فعلاً منصوصاً عليه فى القانون كجريمة » (٢) . ولكن الشارع لا يتقيد فى صورة جامدة بهذه القاعدة (٣) ، فحيث يتبين له ملائمة توقيع تدبير احترازى فى غير حالات ارتكاب جريمة فهو يتدرع إلى ذلك بتجريم هذه الحالات والنص على التدبير الاحترازى كأثر وحيد لذلك كحالات التشرد ، أو بأن يقرر - على سبيل الاستثناء - توقيع التدبير الاحترازى فى وضع لا يعد جريمة (٤) ، ويكفل الشارع صيانة الحريات الفردية بقدر ما يحصر على التحديد الواضح لعناصر هذه الحالات واشتراط عنصر مادى ملموس من بينها (٥) .

(١) انظر فى الإشارة الى هذا النقد : Levasseur, P. 484.

(٢) ومثال ذلك أيضاً المادة ١٠٦ من المشروع الاول لقانون العقوبات التى تقر عدم جواز توقيع التدبير الاحترازى الا على من « ثبت ارتكابه عملاً يعده القانون جريمة » وقد أقر هذا المبدأ مؤتمر الجمعية الدولية للدفاع الاجتماعى اللذان انعقدا فى أنشبر سنة ١٩٥٤ وفى ميلانو سنة ١٩٥٦ .

(٣) كأن يكفى فى توقيع التدبير بجريمة بسيطة كمخالفة لا تناسب بين جسامته مادياتها وما ينطوى عليه التدبير من قيود والتزامات .

(٤) وقد فعل الشارع الإيطالى ذلك بالنسبة لحالات الاتفاق الجنائى (المادة ١١٥) ، انظر كذلك المادة ٥٩ من المشروع الاول لقانون العقوبات .

(٥) وقد يخرج الشارع على هذا المبدأ لاعتبارات يقدر أنها تبرر ذلك : وقد فعل الشارع الفرنسى ذلك بالنسبة للتدابير العلاجية التى يقرها إزاء المدمنين على الضمور الخطرين على الغير (القانون الصادر فى ١٥ أبريل سنة ١٩٥٤)

المطلب الثاني

الخطورة الإجرامية

١١٥ - تعريف :

الخطورة الإجرامية هي احتمال ارتكاب المجرم جريمة تالية (١). ويتضح من هذا التعريف أن الخطورة الإجرامية مجرد احتمال، وأنها بهذا الوصف نوع من التوقع منصرف إلى المستقبل ، وموضوع هذا التوقع هو جريمة تصدر عن ذات الشخص الذى ارتكب جريمة سابقة . وتحليل التعريف السابق للخطورة يقتضى بيان مدلول الاحتمال وتحديد المراد بالجريمة التالية التى يتعلق بها هذا الاحتمال .

١١٦ - مدلول الاحتمال :

الاحتمال هو حكم موضوعه تحديد العلاقة بين مجموعة من العوامل توافرت في الحاضر وواقعة مستقبلية من حيث مدى مساهمة تلك العوامل في إحداث هذه الواقعة .

ويتضح بذلك أن الاحتمال مجرد حكم موضوعه علاقة سببية (٢) ؛ فهو ليس علاقة سببية ذاتها ، ولكنه تصور ذهنى لها ؛ أى محض علم بها ، ومن ثم كان متجرداً من الكيان المادى . ويفترض الاحتمال الوجود الحال للعوامل التى تكمن فيها القوة السببية ، ويفترض كذلك أن النتيجة المنتظرة لهذه العوامل لم تتحقق بعد . والاحتمال خلاصة عملية ذهنية (٣) جوهرها

(١) انظر في تعريف الخطورة الإجرامية .

Levasseur : «Chronique de défense sociale», Revue de Science Crim., 1955, p. 367 et «Cours de droit pénal complémentaire», p. 486 ; R. Vienne : «L'état dangereux», Revue Internationale de Droit Pénal, 1951, p. 495 ; Maurach, § 66, S. 716 ; Schönke-Schröder, § 42 b, S. 202.

الاستاذ على بدوى ، حالة المجرم الخطرة ، مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الاولى (١٩٣١) ص ٢٣ من القسم الفرنسى ؛ الدكتور أحمد فتحى سرور ، نظرية الخطورة الإجرامية ، مجلة القانون والاقتصاد س ٣٤ (١٩٦٤) ص ٥٠٠ .

Salvo Ranieri, Manuali di dritto penale, I (1952), p. 506. (٢)

Vincenzo Manzini, Diritto penale italiano, III (1950), n. (٣)

574, p. 232.

استقراء العوامل السببية السابقة وتصوير التوازن الطبيعية التي تحدد قوتها وترسم اتجاه تطور آثارها ثم توقع النتيجة التي ينتظر أن تبلور فيها هذه الآثار .
والاحتمال كتعريف للخطورة الإجرامية يفترض التسليم بأن للجريمة أسبابها التي تنفضى إليها ؛ سواء أكانت أسباباً داخلية تتعلق بالتكوين البدني أو العقلي أو النفسي للمجرم أم كانت أسباباً خارجية ترجع إلى بيئته الاجتماعية .
ويقوم الاحتمال على دراسة هذه الأسباب بالنسبة لمجرم معين والتساؤل عما إذا كان من شأنها أن تنفضى إلى جريمة ترتكب في المستقبل ؛ أى التساؤل عما إذا كانت تصلح بداية لتسلسل سببي ينتهي بجريمة . وعلى هذا النحو ، كان موضوع الاحتمال هو علاقة سببية تربط بين العوامل الإجرامية والجريمة ، وهذه العوامل حالة ولكن الجريمة واقعة مستقبلية .
ولا تنضج فكرة الاحتمال إلا إذا ميزنا بينه وبين الحتمية والإمكان :

١١٧ - التفرقة بين الحتمية والاحتمال والإمكان :

يحتل الاحتمال المنزلة الوسطى بين الحتمية والإمكان ، وهو وحده الذي يصلح تعريفاً للخطورة الإجرامية ، ويعنى ذلك أن الحتمية والإمكان فكرتان غريبتان على الخطورة (١) . وأهم ما تثيره التفرقة بين الحتمية والاحتمال والإمكان هو تحديد ما إذا كان الفرق بينهما كينافياً أم هو مجرد فارق كمي .
تعنى الحتمية اللزوم والضرورة ، وحين تكون ضابط العلاقة بين واقعيتين فهى تعنى أن إحداهما تستتبع الأخرى على نحو لا شك فيه قط ، فهما بذلك واقعتان مرتبطتان من حيث التسلسل ارتباطاً لازماً . وللحتمية مجالان :
أولهما حيث تتحقق الواقعتان فعلاً فيتباح فحص العلاقة بينهما والتقطع بأن إحداهما سبب للأخرى ، ذلك أن الصلة بين السبب والمسبب هى صلة لزوم وحتمية دائماً (٢) ، وثانيهما حيث تكون الواقعة التالية لم تتحقق بعد ، ولكن أتيح العلم الكامل بالواقعة الأولى وبجميع العوامل التي تساهم معها في إحداث

(١) Manzini, III, n. 574, p. 232, Pannain, I, n. 347 p. 603.

(٢) Johannes von Kries, Ueber den Begriff der objektiven Möglichkeit und einige Anwendungen desselben, Vierteljahrsschrift für wissenschaftliche Philosophie, Bd. 12, (1888) S. 179.

نتيجة معينة ، فكان مستطاعاً بذلك القطع بأن اجتماع هذه العوامل يستتبع بالضرورة - طبقاً لقوانين علمية ثابتة - حدوث هذه النتيجة . ولا شأن للحتمية في مجالها بالخطورة الإجرامية (١) : ذلك أنها تفترض في مجالها الأول تحقق الواقعتين اللتين تربط بينهما الصلة السببية في حين أن الخطورة الإجرامية تفترض أن إحدى الواقعتين ، وهى الجريمة المستقبلية ، لم تحدث بعد ، ولم تتوافر تبعاً لذلك صلة سببية محتممة يمكن فحصها والقول بقيامها على أساس من الحتمية . أما المجال الثانى للحتمية فهو يفترض العلم بجميع العوامل التى تساهم في حدوث الجريمة المستقبلية ، ويندر أن يتاح هذا العلم للقاضى ، بل الغالب أنه يعلم ببعضها ويجهل البعض الآخر ، ومن ثم لا يتاح له القطع بأن المجرم لابد مقدم على جريمة معينة يقدم عليها الجانى في المستقبل ، ولكنها تقاس بالنظر إلى أية جريمة قد يقدم عليها (٢) . ويقلل عدم التعيين من فرص القول بتوافر صلة الحتمية ، إذ هى لا تقوم في وضوح إلا بالنسبة إلى واقعة معينة .

أما الاحتمال والإمكان فيفترضان دائماً أن إحدى الواقعتين - وهى الواقعة التالية التى توصف بأنها أثر لواقعة سابقة - لم تحدث بعد ، وهما يفترضان كذلك قيام الشك حول حدوثها ، إذ يرد إلى الذهن أنها قد تحدث ويؤيد إلى الذهن كذلك تصور أنها قد لا تحدث . فحيث لا ترد إلى الذهن غير صورة واحدة ، هى تحقيق النتيجة ، نكون بصدد الحتمية ، أما إذا إذا تعددت هذه الصور ، فورد إلى الذهن أنها قد تتحقق وقد لا تتحقق فنحن بصدد الاحتمال أو الإمكان (٣) . ويعنى ذلك أن الحتمية تستبعد الشك في حين يقوم الاحتمال والإمكان على قدر من الشك . ومصدر الشك هو الجهل ببعض العوامل التى تساهم في أحداث النتيجة ، إذ يحول هذا الجهل دون القطع بأن النتيجة لابد متحققه ، ذلك أن تحقّقها إنما هو ثمرة لتأثير مجموعة من القوانين الطبيعية ، وهذه القوانين لا تتحرك إلا إذا تضافرت على ذلك عوامل معينة ، ومن ثم كان الجهل ببعض هذه العوامل

Manzini, III, n. 574, p. 232.

(١)

Manzini, III, n. 574, p. 233.

(٢)

(٣) محمود نجيب حسنى ، القصد الجنائى : مجلة القانون والاقتصاد ص ٢٩ (١٩٥٩) .

حائلا دون القول بأن هذه القوانين لابد أن تتحرك لتباشر تأثيراً متجهاً إلى إحداث النتيجة .

والفارق بين الاحتمال والإمكان فارق كمى ، بل نستطيع القول بأن الاحتمال يمثل الدرجات العالية من الإمكان ، أو هو الإمكان الذى بلغ درجة كبيرة من الأهمية (١) . وفى عبارة أخرى ، يقوم ضابط التفرقة بين الاحتمال والإمكان على مقدار انتظار الباحث حدوث النتيجة ، فإن انتظرها على أنها أمر يغلب حدوثه فذلك هو الاحتمال ، أما إن انتظرها على أنها واقعة يندر حدوثها فذلك هو الإمكان . ويتوقف مقدار انتظار حدوث النتيجة على درجة العلم بعوامل النتيجة : فإن أحاط العلم بعدد كبير من هذه العوامل غلب الباحث حدوثها ، أما إذ ضاق العلم فاقصر على عدد محدود منها غلب الباحث عدم حدوثها (٢) . وتفسير الصلة بين درجة العلم بعوامل النتيجة ومقدار انتظار حدوثها أن اكل عامل على حدة قوة سببية تتجه إلى إحداث النتيجة ، ومن ثم كان العلم بعدد كبير من العوامل مستتبهاً العلم بتوافر قوة كبيرة متجهة إلى إحداث النتيجة ، ويعنى ذلك تغليب حدوثها ؛ أما إذا اقتصر العلم على عدد محدود من هذه العوامل فعنى ذلك أنه اقتصر على قوة محدودة متجهة إلى إحداث النتيجة ، ويقضى ذلك تغليب عدم حدوثها . وتطبيق ذلك على الظواهر الإجرامية يقتضى القول بأنه إذا علم القاضى بعدد كبير من العوامل الإجرامية ورد إلى ذهنه احتمال إقدام المجرم على جريمة تالية ، أما إذا لم يعلم بغير عدد قليل من هذه العوامل فلا يرد إلى تقديره غير مجرد إمكان إقدامه على الجريمة التالية .

وتقوم الخطورة الإجرامية بالاحتمال دون الإمكان ، ويعنى ذلك أن تقدير إمكان إقدام المجرم على جريمة تالية غير كاف للقول بخطورته الإجرامية (٣) . وعلى هذا النحو تكتسب التفرقة بين الاحتمال والإمكان أهمية

Mezger, Lehrbuch, § 54 S. 342.

(١)

(٢) محمود نجيب حسنى ، القصد الجنائى ، مجلة القانون والاقتصاد س ٢٩ ص ١٥٧ .

Parnain, I. n. 347, p. 603.

(٣)

واضحة ؛ وتستتبع هذه الأهمية التساؤل عن ضابط التفرقة بينهما : قدمنا أن هذه التفرقة كمية معيارها عدد العوامل الإجرامية التي أتيح العلم بها ، ولكن هذا التحديد غير كاف : فما العدد من هذه العوامل الذي يتطلب العلم به للقول بتوافر الاحتمال ؟ غنى عن البيان أننا لا نستطيع تحديد هذا العدد تحديداً حسابياً ، إذ أن طبيعة البحث القانوني والإجرائي لا تتسق مع هذا التحديد ، فالعوامل متفاوتة في أهميتها ، وقد تبلغ أهمية عامل واحد منها قدر أهمية عدد كبير من العوامل مجتمعة (١) .

يرى من التحديد الصحيح بملاحظة أنه إلى جانب العوامل التي توجه الجاني إلى الإقدام على الجريمة التالية هناك عوامل من شأنها أن تصرفه عن ذلك . ويتضافر نوعا العوامل في تحديد مقدار اتجاه المجرم إلى جريمته التالية ، ذلك أن النوع الثاني من العوامل يحد من تأثير النوع الأول منها بحيث يكون الميل الإجرائي ثمرة لتأثير النوعين معاً . ويفترض عمل القاضى علماً بنوعى العوامل واستخلاصاً لما قد يفرض إليه تأثيرهما الإجمالى : فإذا غلب تأثير النوع الأول من العوامل فهو يرجح إقدام المجرم على جريمة تالية ، وتتوافر بذلك الخطورة الإجرامية ، وإذا غلب تأثير النوع الثانى منها فهو يرجح انصرافه عن الإجرام ، فلا تتوافر بذلك الخطورة الإجرامية ، وإذا لم يستطع الترجيح بينهما فالصحيح - فى تقديرنا - اعتبار الخطورة متوافرة ، إذ يعنى ذلك أن إقدام المجرم على جريمة تالية سلوك منظر منه وفق المجرى العادى للأمر ، وبكفى ذلك لكى نقرر خطورته على المجتمع ونستخلص من ذلك ضرورة اتخاذ تدابير احترازية قبله (٢) .

وتفسير قيام الخطورة الإجرامية بالاحتمال دون الإمكان أن الأخير يتوافر بالنسبة للغالبية الساحقة من المجرمين (٣) ، فمن ارتكب جريمة لا يستتبع إقدامه على جريمة تالية ؛ فلو اعتبر الإمكان كافياً لتوافر الخطورة الإجرامية لاستتبع

(١) محمود نجيب حسنى ، القصد الجنائى ، مجلة القانون والاقتصاد س ٢٩ ص ١٥٨ .

(٢) يذهب بعض الفقهاء الى اشتراط « وضوح خاص » فى الاحتمال الذى تقوم به الخطورة الاجرامية ، ويعنى ذلك أن الاحتمال المجرى لا يكفى لتوافر الخطورة :
De Asua, La systématisation juridique de l'état dangereux, Deuxième Cours international de criminologie 1953, p. 358.

ولم نر تطلب هذا الاشتراط لان الاحتمال فى ذاته يتضمن الوضوح باعتباره يمثل الدرجات العالية من الامكان ويجاور مجال الحتمية والضرورة .

Vienne, Rev. inter. de dr. pén., 1951, p. 498.

(٣)

ذلك اتخاذ التدابير الاحترازية قبل أغلب المجرمين ، وليس هذا الوضع مقبولا ، إذ ينبغي أن يقتصر نطاقها على حالات الخطورة الواضحة التي تلجئ المجتمع إلى تدابير الدفاع .

١١٨ - طبيعة الاحتمال :

للإحتمال طابع علمي ، فهو ليس مرادفاً للظن المجرد بأن المجرم قد يقدم على جريمة تالية (١) ، ومن ثم لم يكن القول به محض تحكم للقاضي (٢) ، وإنما يفترض دراسة للعوامل الإجرامية وتحديداً لقوتها واستخلاصاً للمدى ما تتضمنه من قوة سببية تجعل من شأنها توجيه المجرم إلى سلوك إجرامي تال (٣) . وقد حرصت تشريعات كثيرة على تأكيد هذا الطابع العلمي ببيان العوامل الإجرامية التي يتعين على القاضي الرجوع إليها لاستخلاص الخطورة الإجرامية (٤) ، ويتميز الاحتمال بهذا الطابع عن الإمكان ، إذ الأخير يفسح المجال للقول بالحالة الخطرة استناداً إلى الظن والتحكم .

١١٩ - الجريمة التالية :

قدمنا أن موضوع الاحتمال هو إقدام المجرم على جريمة تالية . ويتصل هذا التحديد لموضوع الاحتمال بالوظيفة القانونية للخطورة الإجرامية ، هذه الوظيفة أنها سبب لاتخاذ تدابير تهدف إلى وقاية المجتمع بمخاطر جرائم تالية ، ومن ثم تعين القول بأن هذه الخطورة هي خطورة إقدام المجرم على سلوك إجرامي لاحق .

ويؤكد هذا التحديد الطابع الاجتماعي للخطورة الإجرامية ، ذلك أن السلوك الإجرامي هو دائماً سلوك ضار بالمجتمع . ويستتبع ذلك القول بأن الخطورة الإجرامية لا تقوم إذا كان موضوع الاحتمال هو إقدام المجرم على سلوك ضار بنفسه لا تقوم به جريمة ، فالمجرم الشاذ الذي يحتمل إقدامه على الانتحار أو على إصابة نفسه - في تشريع لا يعاقب على هذه الأفعال - لا يعد مصدر خطورة

Manzini, III, n. 574, p. 233.

(١)

Pannain, I, n. 347, p. 603.

(٢)

Manzini, III, n. 574, p. 232 ; Ranieri, I, p. 508.

(٣)

(٤) انظر على سبيل المثال المادتين ٢٠٣ ، ١٢٣ من قانون العقوبات الإيطالي .

الإجرامية ، ولا يجوز اتخاذ تدابير احترازية قبله ، وإن ساغ أن تتخذ قبله تدابير علاجية غير ذات طابع جنائي . ولا تقوم الخطورة الإجرامية باحتمال أن يقدم المجرم على سلوك لاحق منافع للأخلاق ولو كان لا تقوم به جريمة من الجرائم (١) .

والجريمة التالية التي تقوم الخطورة الإجرامية باحتمال الإقدام عليها هي بطبيعتها غير معينة ، ويعنى ذلك أن هذه الخطورة تقوم إذا كان محتملاً إقدام المجرم على سلوك إجرامي أيّاً كان تقوم به جريمة من الجرائم ، ومن ثم لم يكن من عناصر الخطورة احتمال إقدام المجرم على جريمة معينة بالذات ، ويستتبع ذلك أنه لا محل لاشتراط جسامه معينة في الجريمة التالية ، ولا محل كذلك للقول بأنه يشترط أن يكون إقدامه عليها متوقعاً في خلال وقت معين من تاريخ ارتكابه الجريمة الأولى (٢) . ويفسر ذلك أن وظيفة التدبير الاحترازي ليست وقاية المجتمع من جريمة معينة بالذات ، ولكنها وقايته خطورة الإقدام بصفة عامة : ومن ثم ساغ أن توضع الجرائم جميعاً موضع المساواة في تقدير هذا العنصر من عنصرى الخطورة الإجرامية .

ويكشف ذلك عن الوجه الحقيقي للخطورة الإجرامية : فهي احتمال منصرف إلى المجرم باعتباره سوف يرتكب جرائم جديدة أكثر منها احتمال منصرف إلى هذه الجرائم ذاتها . ويعنى ذلك أن موطن الخطورة هو شخص المجرم وليس واقعة أو وقائع مادية معينة (٣) .

وينبغى التمييز بين الجريمة السابقة التي صدرت عن المجرم والجريمة التالية التي يحتمل إقدامه عليها . فالأولى قرينة على الخطورة ، ويعتمد القاضى منها ومن ظروفها جانباً من الأدلة على الاحتمال الذى تقوم به الخطورة ، ولكن الثانية هي موضوع هذا الاحتمال ، أى هي الموضوع الذى تنصرف إليه الأدلة

Manzini, III, n. 574, p. 233.

Manzini, III, n. 574, p. 243.

Ranieri, I, p. 509.

المستخلصة من الجريمة السابقة ، وبين الاثنتين بعد ذلك فارق جوهري : فالجريمة الأولى معينة باعتبارها قد ارتكبت فعلاً ، ولكن الثانية - كما قدمنا - غير معينة .

١٢٠ - اثبات الخطورة الإجرامية :

الخطورة الإجرامية في ذاتها حالة نفسية لصيقة بشخص المجرم ، فهي ليست ظرفاً لجريمته ، وهي ككل ظاهرة نفسية تثير صعوبات من حيث الإجراءات ، ويتغلب الشارع على هذه الصعوبات بإحدى وسيلتين : فقد يحدد العوامل الإجرامية التي يرد عليها الإثبات ثم تستخلص منها الخطورة ، وقد يفترض الخطورة الإجرامية في بعض الحالات افتراضاً غير قابل لإثبات العكس فيستبعد بذلك كل صعوبة قد تثور في الإثبات .

وحين يحدد الشارع العوامل الإجرامية فهو لا يعتبر هذه العوامل هي الخطورة في ذاتها ، ولكنه يعتبرها مصدر هذه الخطورة (١) ، وهي في الوقت نفسه قرائن عليها ، ولذلك لم يكن كافياً أن يثبت القاضي توافرها كلها أو بعضها وإنما يتعين عليه أن يستظهر دلالتها على الخطورة (٢) .

Ranieri, I, p. 508.

(١)

(٢) حدد المشروع الأول لقانون العقوبات وسائل اثبات الخطورة ، فنص في المادة ١٠٦ منه على أن « تعتبر حالة المجرم خطرة على سلامة المجتمع اذا تبين من ظروف الجريمة وبواعثها ومن أحوال المجرم وماضيه وأخلاقه أن هناك احتمالاً جدياً لاقدامه على اقتراف جريمة جديدة » . وهذا النص مقتبس من قانون العقوبات الإيطالي : فالمادة ٢٠٣ منه (الفقرة الثانية) تنص على أن سفة الخطورة الاجتماعية للشخص تستخلص من الظروف المبينة في المادة ١٢٣ ؛ ويختص هذا النص ببيان ضوابط استعمال القاضي سلطته التقديرية في تحديد العقوبة فيقرر أن عليه أن يضع في اعتباره جسامة الجريمة كما تستخلص من الاعتبارات الآتية : أولاً ، طبيعة الفعل ونوعه ووسائله وموضوعه وزمنه ومكانه وكل صفة أخرى يتصف بها . ثانياً ، جسامة الضرر أو الخطر الذي تهدد المجنى عليه . ثالثاً ، درجة القصد أو الخطأ . ويضيف هذا النص إلى ذلك أن القاضي عليه أن يضع في اعتباره كذلك الميل الإجرامي للمتهم كما يستخلص من الاعتبارات التالية : أولاً ، بواعث الجريمة ونوع المجرم . ثانياً ، سوابقه الإجرامية ، وبصفة عامة سلوكه وأسلوب حياته السابق على الجريمة . ثالثاً ، سلوكه المعاصر أو اللاحق للجريمة . رابعاً ، ظروف حياته الخاصة والعائلية والاجتماعية .

وقد قسم النص الإيطالي وسائل اثبات الخطورة إلى قسمين : وسائل ترجع إلى

جسامة الجريمة ووسائل ترجع إلى الميل الإجرامي ؛ Pannain, I, n. 347, p. 603

Ranieri, I, p. 515. والقسم الأول يضم - في تقديرنا - نوعين من الوسائل : وسائل =

وقد يفترض الشارع في بعض الحالات الخطورة الإجرامية ، وهو في الغالب افتراض لا يقبل إثبات العكس ، ويفعل الشارع ذلك حين يريد التخلص من صعوبات الإثبات واستبعاد الساطة التقديرية للقاضي في تقدير الخطورة بحيث لا يكون له فيها حيث تنوفاً الواقعة التي يقوم عليها الافتراض (١) . وهذه الواقعة هي في الغالب ارتكاب جريمة ذات جسامة معينة ، ويحدد القانون هذه الجسامة بالنظر إلى العقوبة المقررة للجريمة (٢) . وعلة الافتراض هي تقدير الشارع أن الجريمة الخطيرة لا يقدم على ارتكابها إلا مجرم خطير خطورة لا تثير شكاً ، ومن ثم لا تتوقف على إقامة دليل عليها .

المبحث الثاني

أغراض التدبير الاحترازي والأحكام التي يخضع لها

١٢١ - تمهيد :

استظهار الأغراض التي يهدف إليها التدبير الاحترازي مرتين بتحديد فكرته على النحو الذي سلف في المبحث الأول ؛ وهذه الأغراض مصدر لمجموعة من القواعد القانونية التي تحكم نظام التدابير الاحترازية في جملته وكل تدبير منها على حدة . وأغلب هذه الأحكام تبرز بها الفروق بين العقوبة والتدبير الاحترازي ، والقليل منها مشترك بينهما ؛ ويعمل الاختلاف بتباين في بعض أغراضهما ، ويعمل الاشتراك باتحاد هدفهما الأخير في مكافحة الإجرام بالإضافة إلى اتحادهما في أحد أغراضهما .

ترتبط بجسامة ماديات الجريمة سواء تعلقت بالفعل الإجرامي أو بالضرر أو الخطر الذي أفضوا إليه ، ووسائل ترتبط بخطورة معنويات الجريمة ، أي خطورة الإرادة الإجرامية . إنارة عاصرت ارتكابها . وللبيان الذي أورده النص الإيطالي قيمته العلمية ، إذ تضمن التي إلى أهم مواطن استخلاص الخطورة الإجرامية ، ولذلك يكون من اللازم الاسترشاد به في تقدير الخطورة وفقاً لاي تشريع جنائي ينص عليها .

(١) انظر في الخطورة الإجرامية المفترضة :

Manzini, 111 n. 573, p. 223 ; Ranieri, I, p. 313.

(٢) من التشريعات التي تفترض الخطورة على هذا النحو قانون العقوبات الإيطالي : فالمادة ٢٠٤ منه (الفقرة الثانية) تنص على أن القانون يفترض الخطورة الإجرامية لشخص في الحالات التي يحددها صراحة ، وهذه الحالات هي التصوص عليها في المواد ١٠٩ ، ٢١٥ - ٢١٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢٤ ؛ ومنها - على سبيل المثال - حالة المجرم شبه المجنون إذا ارتكب جريمة عمدية أو متعمدة القصد يعاقب عليها القانون بعقوبة سالبة للحرية لا تقل مدتها عن خمس سنوات (المادة ٢١٩) .

١٢٢ - أغراض التدبير الاحترازي :

تتركز أغراض التدبير الاحترازي في مواجهة الخطورة الإجرامية الكامنة في شخصية المجرم للقضاء عليها ؛ ويعني ذلك أنه ينبغي الردع الخاص له^(١) ، ويمثل هذا الغرض قدراً مشتركاً بين أغراض العقوبة والتدبير الاحترازي . والوسيلة التي يتنوع بها التدبير الاحترازي لإدراك هذا الغرض هي مجموعة من الأساليب العلاجية والتأهيلية^(٢) تقود إلى « تأهيل » المجرم بالقضاء على مصادر الخطورة في شخصيته مما يتيح له بعد انقضاء التدبير أن يسلك في المجتمع السلوك المطابق للقانون . وعلى هذا النحو يتضح أن التأهيل يحتل في تنفيذ التدبير نفس الأهمية التي يحتلها في تنفيذ العقوبة مما يدعو إلى تقارب ملحوظ بينهما من حيث أساليب التنفيذ^(٣) .

ولكن ليس التأهيل الوسيلة الوحيدة للقضاء على الخطورة الإجرامية ، فقد يتضح ضعف الأمل فيه أو يتبين أنه لا يمكن تحقيقه إلا بعد وقت طويل تظل خلاله الخطورة الإجرامية مهددة المجتمع ، وعندئذ تكون وسيلة التدبير هي وضع المجرم في ظروف يعجز فيها عن الإضرار بالمجتمع neutralisation^(٤) . ويتحقق هذا الوضع بإبعاده عن المجتمع كاعتقال المعتاد على الإجمام أو إبعاد الأجنبي ؛ وقد يتبين أنه ليس للتأهيل محل قبل فترة معينة من الإبعاد عن مكان معين يتميز بعوامل إجرامية قامت بينها وبين المجرم صلة وثيقة غيراد

(١) Vidal et Magnol, I, no. 444-3, p. 621 ; Donnedieu de Vabres, no. 698, p. 401 ; Levasseur, p. 471 ; Stefani, Levasseur et Jambur-Merlin, no. 285, p. 262 ; De Asua, Revue de Science Crim., 1954, p. 34 ; Maurach, § 65 S. 710.

(٢) يلاحظ أن بعض التدابير يغلب عليها العلاج كإدخال المجرم المجنون في المحل المخصص له ، وبعضها يغلب عليها التهذيب كالتدابير التي تتخذ إزاء الأحداث ، وقد يتسم التهذيب بحزم خاص تقتضيه مواجهة خطورة المجرم كالتدبير الذي يتخذ قبل المعتاد على الإجمام .

(٣) Paul Cornil, Le problème de l'unification des peines et des mesures de sûreté, Revue internationale de droit pénal, 1953, p. 498.

Levasseur, p. 471.

(٤) Levasseur, p. 471.

بإبعاده عنه ففهم هذه الصلة كى يتاح بعد ذلك تأهيله ، ويتحقق هذا الوضع فى حالات « حظر الإقامة Interdiction de séjour » (١) .

ويلاحظ بذلك أنه لا يوجد انفصال بين التأهيل والإبعاد : ففقد يكون الإبعاد فى صورة « الاعتقال » الشرط لتطبيق أساليب التأهيل (٢) ولو اتخذت صورة علاجية كإبعاد المجرم المجنون أو الشاذ فى المحل المخصص له ، وقد يكون الإبعاد فى ذاته ممهداً للتأهيل كالوضع فى حالات حظر الإقامة .

وثمة تدابير تواجه الخطورة الإجرامية بتجريد المجرم من الوسائل المادية التى قد يستعملها فى الإضرار بالمجتمع بحيث يصبح بفقدائها عاجزاً عن ذلك الإضرار ، وتتميز هذه التدابير بطابع عيني (٣) ، ومثلها المصادرة وإغلاق المؤسسة أو إخضاعها للحراسة (٤) .

ويخلص من ذلك أن للتدبير الاحترازى غرضاً واحداً يتدرع إلى بلوغه بوسائل ثلاث ليس بينها انفصال أو تناقض .

ولا يهدف التدبير الاحترازى إلى تحقيق العدالة أو الردع العام (٥) ، وهذا الاختلاف بينه وبين العقوبة يفسر الاختلاف بينهما فى العديد من الأحكام . ويفسر انصراف التدبير عن هذين الغرضين بتجردده من الفحوى الأخلاقى مما يباعد بينه وبين استهداف العدالة ، وهى قيمة أخلاقية ، ثم عدم وضوح

(١) يطلق القانون الألمانى على التدابير الاحترازية تعبير « تدابير الأمن والامسلاح Massregeln der Sicherung und Besserung » ، ويعنى ذلك أنه يقسمها إلى نوعين : ولكن الصحيح ما يقوله ماوراخ (ص ٧١) من أن غرض التدبير دائماً هو « الأمن » أى رقابة المجتمع من الخطورة الإجرامية . فلا وجه للتمييز بينها من حيث الغرض ؛ ولكنها تنقسم من حيث الوسيلة إلى تدابير تهدف إلى الأمن عن طريق الإصلاح وأخرى لا تهدف للإصلاح محلاً فتهدف إلى الأمن مجرداً بوضع من تنزل به فى ظروف مذبذبة يصير فيها عاجزاً عن الإضرار بالمجتمع .

(٢) غنى عن البيان أن الاعتقال - وإن طالت مدته أو كان غير محددها - يهدف إلى التأهيل : إذ تنجبه المعاملة العقابية خلاله إلى القضاء أو الإضعاف من تأثير العوامل التى نادى إلى الاجرام وتهيئة السبيل بعد انقضاء الاعتقال إلى سلوك سبيل مطابق للقانون .
Vidal et Magnoi, I no. 444-2, p. 618.

(٣) يلاحظ أن التدابير العينية لا ينفى عنها استهداف التأهيل ، إذ هى فى حقيقتها مجرد المحكوم عليه من الوسائل والإمكانات المادية التى تتيح له ارتكاب جرائم تالية .
De Asua, p. 34 ; Levasseur, p. 470.

الصلة بينه وبين الجريمة مما ينفي عنه اعتباره في تقدير الرأى العام هاملاً منفراً من الإجمام . ولكن لا تجوز المبالغة في هذا القول : فما ينطوى عليه تنفيذ التدبير من إيلاء غير مقصود يحقق قدراً محدوداً من الإرضاء للعدالة ويبرز للرأى العام أثراً سلباً للإجمام من شأنه أن يرغب عنه (١) .

١٢٣ - الأحكام القانونية التى يخضع لها التدبير الاحترازى :

استخلاص هذه الأحكام ثمرة التنسيق بين مقتضيات مكافحة الخطورة الإجرامية والحرص على صيانة الحريات الفردية ، ومن ثم كانت متممة بالدقة (٢) . وهذه الأحكام قسمان : موضوعية وإجرائية .

١٢٤ - الأحكام الموضوعية التى يخضع لها التدبير الاحترازى :

يخضع التدبير الاحترازى لمبدأ الشرعية (٣) ، ويعنى ذلك وجوب أن يحدد الشارع الجريمة أو الوضع المشبه بها الذى يحيز إنزال التدبير ، ووجوب أن يحدد كذلك التدابير التى يجوز للقاضى أن يحد من بينها ما يوقعه على المتهم (٤) . ويتميز التدبير بعدم تحديد مدته باعتباره يواجه خطورة إجرامية لا يعرف على وجه اليقين - وقت النطق بالتدبير - يوم انقضاءها (٥) ؛ ويخضع للقانون المعمول به وقت النطق به ولو لم يكن نافذاً لحظة ارتكاب الفعل الذى اقتضى إنزاله (٦) ؛ ويجوز الاستناد فى اتخاذ أو تنفيذ هذه إلى ماضى به حكم

(١) Grispigni, Revue internationale de droit pénal, 1953 p. 769.

(٢) Vidal et Magnol, I, no. 444-3, p. 621.

(٣) Donnedieu de Vabres, no. 698, p. 401 ; Levasseur, p. 481.

(٤) لا شك فى أن خضوع التدابير الاحترازية لمبدأ الشرعية يقرب ما بينها وبين العقوبات من هذه الناحية ، ولكن ثمة فرقاً محدوداً بين النظامين يتضح فى كون التدابير الاحترازية تفترض الاعتراف للقاضى بسلطة تقديرية أوسع كى يتاح له مواجهة الخطورة الإجرامية بالتدبير الملائم لها ؛ انظر على سبيل المثال السلطة المخولة للقاضى ازاء التدابير المقررة للاحداث .

(٥) يكاد يكون عدم تحديد المدة اظهر الاحكام التى تخضع لها التدابير الاحترازية ، وهو مستخلص من هدفها فى مواجهة الخطورة الإجرامية وعدم استطاعة التيقن وقت انطوق بالتدبير من الاجل الذى تنقضى به الخطورة .

(٦) نصت المادة ٢٠٠ من قانون العقوبات الإيطالى على أن القانون الواجب التطبيق على التدبير الاحترازى هو القانون المعمول به وقت تنفيذه (انظر كذلك المادة الخامسة من المشروع الاول لقانون العقوبات والمادة الخامسة من مشروع قانون العقوبات الفرنسى) . وقد أقر القضاء الفرنسى هذا الحكم بالنسبة للتدابير المقررة للاحداث ، انظر : Cass. 11 juin 1953, J.C.P. 1953. II. 7708, note Brouchet.

أجنبي (١)؛ ولا يجوز التذرع بظروف مخففة لعدم النطق به (٢) ، ولا وجه لإبادة تنفيذ (٣)؛ ولا يعد سابقة في العود (٤) . وتعمل هذه الأحكام بأن التدابير يواجه خطورة إجرامية فيكون اتخاذها متعيناً طالما كانت هذه الخطورة ثابتة .

١٢٥ - الأحكام الاجرائية التي يخضع لها التدبير الاحترازي :

يخضع التدبير الاحترازي لمبدأ التدخل القضائي ، فلا ينطق به إلا القضاء ، ويعمل ذلك بالحرص على لمحاظة الحريات الفردية بالصمانات المرتبطة بحيدة القاضي واستقلاله (٥) . وبالنظر لأهمية هذا المبدأ فقد نص الشارع الإيطالي عليه في المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات التي قضت بأن « التدابير الاحترازية يأمر بها القاضي في حكم الإدانة أو البراءة » ، وأقره الشارع المصري بالنسبة لإبداء المجرم المحنون في المحل المعدلة (المادة ٢٤٢ من قانون الإجراءات الجنائية) (٦) ، وأكده المؤتمرات الدولية (٧) .

ويتعين أن تتضمن إجراءات التحقيق والمحاكمة فحصاً دقيقاً لشخصية

(١) تجيز المادة ١٩ من المشروع الاول لقانون العقوبات الاستناد الى الاحكام الجنائية الاجنبية لتنفيذ ما تقضى به من تدابير احترازية ولتوقيع التدابير المنصوص عليها في المشروع .

(٢) ويعمل ذلك بوجوب توقيع كل التدبير الذي تقتضيه الخطورة الاجرامية ، انظر : Levasseur, Les délinquants anormaux, p. 20.

(٣) ويعمل ذلك بأنه طالما كانت الخطورة ثابتة الى الحد الذي استوجب اثباتها في الحكم فلا وجه لعدم تنفيذ التدبير الاحترازي الذي يواجهها ، وقد نصت على هذه القاعدة المادتان ٩٠ من مشروع قانون العقوبات الفرنسي ، ١٤٠ من المشروع الاول لقانون العقوبات وتقرر الثانية انه « لا يترتب على وقف تنفيذ العقوبة وقف تنفيذ التدابير الاحترازية ما لم يأمر القاضي بغير ذلك في الحكم » .

(٤) يعمل ذلك بأن التدبير الاحترازي لا ينطوي على ايلام مقصود حتى يقال بأن المحكوم عليه لم يرتدع به فأصبح متعيناً الزيادة من هذا الايلام .

(٥) Donnedieu de Vabres, no. 698, p. 401 ; Levasseur, Cours de droit pénal complémentaire, p. 486.

(٦) انظر كذلك التعليق على المادة ١٠٦ من المشروع الاول لقانون العقوبات .

(٧) قرر مؤتمر بروكسل سنة ١٩٢٦ أن « العقوبات والتدابير الاحترازية يجب أن تعتبر اعمالاً قضائية » ، وقرر مؤتمر روما سنة ١٩٢٨ أن « التدابير الاحترازية هي من اختصاص السلطة القضائية وحدها » .

المحكوم عليه^(١) كى يستبين القاضى نوع ودرجة الخطورة الإجرامية فيتخير التدبير الملائم لها ، ويذنبى أن تكون الاستعانة بمدافع جبرية ، إذ يعجز المتهم وحده عن إمداد القاضى بالمعلومات التى تتيح له تقدير الخطورة ، ويتعين الحد من علانية المحاكمة حين يثور البحث فى علل المتهم وأوجه الخلل فى شخصيته كى لا يعرقل ذلك فيما بعد تأهيله ، بل إنه من السائغ أن يستبعد المتهم نفسه من الجلسة حين يثور البحث فيما يخشى أن يكون عامه به معقداً لنفسيته ومعرقلاً نبعاً لذلك تأهيله^(٢) .

وتتصر قوة الحكم على شطره المثبت ارتكاب الفعل ونسبته إلى المتهم ، أما الشطر المحدد للتدبير فيجوز أن يعرض له من التعديل ما يكفل ملاعته للتطور الذى قد يرد على الخطورة الإجرامية^(٣) .

وتنفذ الأحكام الصادرة بالتدابير الاحترازية تنفيذاً فورياً^(٤) إذ تأبى مصلحة المجتمع التراخى فى أعمال تدبير تقتضيه خطورة حالة ، بل تتطلبه مصلحة المتهم نفسه^(٥) .

ولا ينقضى التدبير الاحترازى بالتقادم^(٦) أو العفو ، إذ لا يمحوان الخطورة ، ولا تطبق قاعدة خصم مدة الحبس الاحتياطى . إذ لا ينتص هذا الحبس من الخطورة ، ثم إن الأصل فى التدبير أنه غير محدد المدة^(٧) .

(١) غنى عن البيان أن هذا الفحص ينبى أن يتناول كل جوانب شخصية المتهم ، فيشمل النواحي الطبية والنفسية والاجتماعية ، وكل ما من شأنه تمكين القاضى من تحديد التدبير الملائم تماماً لعناصر هذه الشخصية .

Levasseur, p. 489.

(٢)

Levasseur, p. 483.

(٣)

(٤) أى أن الطعن فى الحكم لا يجوز أن يكون موقفاً لتنفيذه .

Vidal et Magnol, I no. 444-3 p. 621.

(٥)

(٦) انظر المواد ٧٥ من قانون العقوبات اليونانى ، ٩٢ من مشروع قانون العقوبات الفرنسى ، ١٤٢ من المشروع الاول لقانون العقوبات . ولكن يلاحظ أن مضى مدة دون أن ينفذ التدبير خلالها يستدعى إعادة فحص شخصية المحكوم عليه للتحقق مما اذا كان ثمة محل لإدخال تعديل على هذا التدبير .

(٧) يعلل استبعاد تطبيق هذه القاعدة كذلك بأنه لا محل لفكرة الايلام المقصود فى التدبير حتى يقال بالتعادل بين هذا الايلام وايلام الحبس الاحتياطى .

الفصل الثاني

العلاقة بين التدبير الاحترازي والعقوبة

١٢٦ - تقسيم :

تعتمد السياسة الجنائية الحديثة على العقوبات والتدابير الاحترازية في مكافحة الإجرام ، وقيام هذين النظامين المختلفين جنبا إلى جنب واتجاهيهما معاً الى غاية واحدة يقتضى أن تحدد العلاقة بينهما في صورة واضحة . ويشير البحث في هذه العلاقة أموراً ثلاثة : بيان خطة التشريعات الحديثة لإزاءهما ، وما إذا كانت تكتفى بأحدهما أم تجمع بينهما ، وتحديد ضوابط اختيار أحدهما أو الجمع بينهما في الحالات الواقعية المختلفة ، والتساؤل في النهاية عما إذا كان من السائخ أن يستخرج منهما أسلوب ثالث للكفاح ضد الجريمة يقوم على عناصر مستمدة منهما معاً ويكون له مجال خاص يتوسط بين مجاليهما .

البحث الأول

العلاقة بين العقوبة والتدبير الاحترازي في السياسة التشريعية العامة

١٢٧ - تمهيد :

يثور في استظهار هذه العلاقة التساؤل عن مدى استقلال كل نظام منهما عن الآخر ، وعما إذا كان من الملائم الجمع بينهما في نظام واحد يضم جميع أساليب السياسة الجنائية ، وبديهي أنه إذا ثبتت ملائمة ذلك فإن يكون للبحث في هذه العلاقة محل ، أما إذا ثبت فساده فلا مفر من تحديد الموقف الذي يتعين على الشارع أن يتخذه بالنسبة لهما .

١٢٨ - ملائمة الجمع بين العقوبة والتدبير الاحترازي في نظام واحد :

إعتمد القائلون بهذا الرأي على أوجه الشبه العديدة بين النظامين : فبالإضافة إلى اتحادهما في الغاية فهما يمسان حقاً لمن ينزلان به ، وقد يمسان نفس الحق . وثمة تدابير سالبة للحرية لا تختلف في جوهرها عن العقوبات السالبة للحرية ، وهما لا يوقعان إلا بناء على قانون واستناداً إلى حكم قضائي تسبقه

إجراءات تماثل في أغلب جوانبها^(١) ، وإذا قيل — لإثبات الفروق بين النظامين — بأن التدبير الاحترازي يستهدف القضاء على الخطورة الإجرامية في حين تتجه العقوبة إلى تحقيق العدالة والردع بنوعيه فإنه لا يجوز أن يغرب عن البال أن تقدير العقوبة وتنفيذها يعتمدان في شق أساسي منهما على محاولة مواجهة الخطورة الإجرامية واستئصالها^(٢) ، وإذا كان الردع الخاص هو غرض التدبير الاحترازي فإنه أهم أغراض العقوبة ، بل هو الغرض الوحيد الذي يستهدفه تنفيذها^(٣) . وإذا كان التدبير الاحترازي لا يستهدف عدالة أو ردعاً عاماً ، فهو بما ينطوي عليه من إيلاء غير مقصود وبما يوصله بالجريمة من صله باعتباره أثراً لها يحقق — في صورة ما — هذين الغرضين . وتعني هذه الحجج أن الفروق بين النظامين غير عميقة وأن الجميع بينهما في نظام واحد لايفوت على السياسة الجنائية أحد أهدافها .

ولكن هذا الرأي محل نظر : فبين العقوبة والتدبير الاحترازي فرق جوهري يرجع إلى ما تنطوي عليه العقوبة من الفحوى الأخلاقي وما تعبر عنه من معنى اللوم القانوني وما تنوم به في المجتمع من دور تربوي ، وهي معاني لاوجود لها في التدبير الاحترازي . وهذا الفارق يكشف عن اتجاه العقوبة إلى ماضي الجاني لتحاسبه فترن جسامته ما أنزله بالمجتمع من ضرر وما توافر لإرادته من إثم وتقرر إيلاء مقصوداً متعادلاً مع ذلك كله ، في حين يتجه التدبير الاحترازي إلى مستقبل الجاني لكي يقي المجتمع خطورته^(٤) . ويؤدي هذا الفارق إلى نتيجة قانونية هامة : فالعقوبة محددة المدة بطبيعتها ، إذ تعتمد في تقديرها على ضوابط محددة تنتمي إلى الماضي ، أما التدبير الاحترازي فغير محدد المدة بطبيعته باعتباره يعتمد في تقديره على ضوابط غير محددة تتصل بالمستقبل ، والأصل في عدم تحديده أن يكون مطلقاً كي يلائم في صورة دقيقة الخطورة التي يتجه إلى القضاء عليها .

(١) Grispigni, Revue internationale de droit pénal, 1953, p. 769.

(٢) Cornil, Revue internationale de droit pénal, 1953, p. 497 et suiv.

(٣) انظر رقمي ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٨ وما بعدها من هذا المؤلف .

(٤) De Asua, Revue de Science Crim. 1954, p. 29 et suiv.

ووسعة النظام المقترح تقتضى أحد أمرين : تغليب أغراض العقوبة أو تغليب أغراض التدبير الاحترازى ، وفى كلا الوضعين ضرر بالمجتمع محقق : ذلك أنه إذا غلبنا أغراض العقوبة فقد يقود ذلك إلى التشدد فى معاملة بعض المجرمين الذين يتضاءل جانب الخطيئة لديهم وإن اتضحت خطورتهم فتتأذى بذلك العدالة ، وإذا غلبنا أغراض التدبير الاحترازى فقد يودى ذلك إلى التساهل فى معاملة بعض المجرمين الذين تزايد جانب الخطيئة لديهم وإن قلت خطورتهم فتتأذى العدالة كذلك ويتضاءل الردع العام (١) .

ونحن بذلك نخلص إلى استئلال كل من النظامين عن الآخر ونرفض الآراء التى تذهب إلى الجمع بينهما فى نظام واحد .

١٢٩ - خطة التشريعات ازاء النظامين :

لانتخرج خطة التشريعات عن واحدة من ثلاثة : الاقتصار على الاعتراف بالعقوبات والاقتصار على التدابير الاحترازية والاعتراف بالنظامين معاً :

فالخطة الأولى يتبادر إلى الذهن أنها خطة التشريعات التقليدية التى لا تعترف بالتدابير الاحترازية كنظام مستقل كالقانونين الفرنسى والمصرى ، ولكن هذا القول ليس صحيحاً على إطلاقه ، فهذه التشريعات كما قدمنا تعرف صوراً من التدابير الاحترازية ، وإن كانت تصنفها بأنها تدابير إدارية أو عقوبات تبعية أو تكميلية ، وهذا التكييف غير الدقيق لا ينفى عنها وصفها القانونى الصحيح (٢) .

أما التشريعات التى تقتصر على الاعتراف بالتدابير الاحترازية فأمثلتها قليلة ، إذ تقوم على تبين كامل للأفكار الوضعية وإنكار مطلق لوظيفة العقوبة فى المجتمع ، وهو ما يصعب على الشارع تقبله : وقد كان قانون العقوبات السوفيتى الصادر سنة ١٩٢٦ مثالا لهذه التشريعات فاستبعد العقوبات وأحل محلها « تدابير دفاع اجتماعى » . ولكنه عدل عن هذه الخطة سنة ١٩٥٨ فأعاد

De Asua, p. 35.

Levasseur, p. 497.

(١)

(٢)

للعقوبة مكانها وتبقى عديداً من المبادئ التقليدية التي كان قد هجرها . ويتبنى قانون عقوبات جرينلاند (Groënland) الصادر في ٥ مارس سنة ١٩٥٤ هذه الخطوة (١) .

وتتجه أغلب التشريعات الحديثة إلى الاعتراف بالنظامين معاً ، وهي في ذلك قسمان : قسم يعترف بالتدابير الاحترافية في صورة مستترة كالقانونين الفرنسي والمصري (٢) ، وقسم يعترف بها صراحة فيضع لها تنظيماً متميزاً عن العقوبات ويقرر لها الأحكام المستمدة من طبيعتها القانونية وأغراضها ، وأظهر أمثلة لذلك القوانين الإيطالي والألماني والسويسري واليوناني والدانمركي واللبناني والسوري والعراقي والجزائري ومشروع قانون العقوبات الفرنسي ومشروع قانون العقوبات المصري (٣) . ولانزاع في أن خطوة القسم الثاني من هذه الطائفة من التشريعات هي - من حيث السياسة الجنائية - أصوب الخطط التشريعية جميعاً .

المبحث الثاني

العلاقة بين العقوبة والتدبير الاحترازي في تطبيقهما على الحالات الواقعية :

١٣٠ - تمهيد :

موضع البحث في هذه العلاقة أن يثبت توافر الخطيئة والخطورة معاً لدى شخص واحد ، أي أن يثبت فيمن ارتكب الفعل الإجرائي أنه أهل للمسئولية الجنائية وأن القصد الجنائي أو الخطأ قد تحقق لديه ثم توافرت عنده بالإضافة إلى ذلك خطورة إجرامية ، فيثور التساؤل عما إذا كان متعيناً أن توقع عليه تبعاً لذلك العقوبة والتدبير الاحترازي معاً : فالعقوبة تقابل خطيئته والتدبير يواجه خطورته .

ويعني ذلك أن المشكلة لا تنثور حين نكون بصدد شخص توافرت لديه خطيئة دون خطورة كمجرم بالمصادفة اقترف الجريمة لظروف عرضت له

(١) ومن هذا القبيل كذلك مشروع قانون العقوبات الإيطالي الذي أعده سنة ١٩٢١ فيري ، وحرص فيه على استبعاد لفظ « العقوبة » من بين مصطلحاته .

(٢) ، (٣) انظر رقم ١٠٧ ص ١٢١ من هذا المؤلف .

(م ١٠ - علم العقاب)

بحيث يرجع أنه لن يعود إلى الجريمة ثانية ؛ ولا تثار هذه المشكلة كذلك حين نكون بصدد شخص توافرت لديه خطورة دون خطيئة كمتجرم مجنون : إذ توقع في الحالة الأولى العقوبة وحدها وينزل به في الحالة الثانية التدبير الاحترازي وحده ؛ ولا يتصور البحث في الجمع بينهما (١) .

وتنظم الحالات التي تثار فيها مشكلة الجمع بين العقوبة والتدبير الاحترازي قسمين : قسمًا تكتمل فيه الأهلية الجنائية كحالة المعتاد على الإجرام ، وقسمًا تكون فيه أهلية ناقصة كحالة المجرم شبه المجنون أو الشاذ .

١٢١ - الرأي القائل بالجمع بين العقوبة والتدبير الاحترازي :

يعتمد هذا الرأي على المنطق القانوني في تحديده بحال العقوبة والتدبير الاحترازي : فالعقوبة جزاء يكافئ خطيئة والتدبير الاحترازي أسلوب يواجه خطورة ؛ فإذا اجتمعت في شخص واحد الخطيئة والخطورة فإن المنطق القانوني يحتم اجتماع العقوبة والتدبير الاحترازي (٢) ؛ وتأخذ بهذا الرأي أغلب التشريعات كالقوانين الألمانية والإيطالية واليونانية والمشروعين الفرنسي والمصري .

والصعوبة التي يصادفها هذا الرأي هي تحديد الأسلوب الذي يتعين الابتداء ؟ : هل توقع العقوبة أولاً ثم يعقبها التدبير الاحترازي أم يجدر الأخذ بترتيب عكسي ؟ إن الحجة في الابتداء بالعقوبة أن ثبوت الأهلية للمسئولية والخطيئة يجعل العدالة والردع العام في حاجة إلى إرضاء عاجل ، فإن تحقق ذلك تيسر توفير العلاج أو الإبعاد الذي تقتضيه ظروف المحكوم عليه (٣) . أما الحجة في الابتداء بالتدابير الاحترازي فهي أن العقوبة لا تنتج آثارها الاجتماعية المطلوبة إلا إذا نفذت في شخص عادي ، وقد تكون الأساليب التي ينطوي عليها تنفيذ التدبير الاحترازي هي الوسيلة لعلاج مافي

Levasseur, p. 502.

(١)

(٢) محمود نجيب حسنى ، المجرمون الشواذ رقم ٧٩ ص ١٢١ .

Garraud, I, no. 328 p. 635.

(٣)

شخصية المحكوم عليه من شذوذ ، وإعدادة بذلك لأن يكون صالحاً كى ينتج تنفيذ العقوبة أغراضه فيه (١) . وتجرى أغلب التشريعات على البدء بتنفيذ العقوبة ، ولكنها تسمح للمقاضى بتقرير عكس ذلك إذا ثبت له أن ظروف المحكوم عليه تجعله أدنى إلى مصلحة المجتمع (٢) . وتذهب تشريعات إلى البدء بتنفيذ التدبير الاحترازى ، فإن ثبت أنه أجدى آثاره فحقق تأهيل المحكوم عليه التمس وسيلة قانونية كالعمو لإقانة المحكوم عليه من تنفيذ عقوبة لم تعد ثمة حاجة إليها (٣) .

١٣٢ - نقد الرأى القائل بالجمع بين العقوبة والتدبير الاحترازى :

لم يعد هذا الرأى سائداً فى الفقه ، فقد ثبت رجحان مساوئه على مزاياه : فهو يقوم على ازدواج فى المعاملة غير ذى سند من المنطق ، ويجزئ شخصية المحكوم عليه إلى جزئين : جزء تغلب فيه الخطيئة وجزء تغلب عليه الخطورة ، ويقرر لكل منهما معاملة خاصة فيفترض نفسه تحكما كما لو كان فى مواجهة شخصين ، ويهدر بذلك مبدأ « وحدة الشخصية الإنسانية » (٤) . ويحول هذا النظام - بعد ذلك - دون تطبيق معاملة موحدة المهدف طويلة المدة تكفل لشخصية المحكوم عليه أساليب التأهيل الملائمة لها . وهو يفترض اختلافاً شاملاً بين العقوبة والتدبير الاحترازى بحيث لا يمكن تغليب أحدهما على الآخر والاكتفاء به فى توفير معاملة متكاملة الأجزاء موحدة العناصر فى حين أنه ثمة تقارباً بينهما فى أساليب التنفيذ يتضح فى غلبه مقتضيات التأهيل عليهما فى الحالتين ، وهذا التقارب يجعل من السائع الاكتفاء بتطبيق النظام الذى يلائم ظروف المحكوم عليه والاجتهاد فى أن تتحقق عن

(١) Demètre Kranikas, Le dualisme du sentence de la politique

Criminelle, Revue internationale de droit pénal, 1953, p. 561.

(٢) أنظر المواد ٤٢ ب من قانون العقوبات الألمانى ، ٤٥٦ ب من قانون الاجراءات الجنائية الألمانى ، ٢٢٠ من قانون العقوبات الإيطالى .

(٣) ومثال هذه التشريعات قانون العقوبات السويسرى (المادة ١٧) .

(٤) Pietro Nývólone, Le problème de l'unification de la peine

et des mesures de sûreté, Revue internationale de droit pénal, 1954,

p. 123.

ظريته أغراض النظامين معاً . وقد أثبت دى أسوا De Asua أنه في جميع الظروف المتصورة من اجتماع حالتى الخطيئة والخطورة يمكن تغليب أحد النظامين والاكتفاء به (١) : فحيث تتوافر خطورة أقل أهمية من الخطيئة التى تكمن فى الجريمة كحالة شخص مكتمل الأهلية ارتكب جريمة ولكن فى ظروف حياته ما يحمل على الاعتماد بأنه قد يقدم على أخرى تالية لها فإنه من السائع الاكتفاء بتوقيع عقوبة، على أن يراعى فى مقدارها وأسلوب تنفيذها مواجهة هذه الخطورة . أما إذا كانت الخطورة أكثر أهمية من الخطيئة كحالة متشرد أو عاهرة ارتكب أحدهما جريمة يسيرة ولكن فى ظروف حياته ما يوحى باحتمال إقدامه على جرائم أكثر جسامة، فإن أهمية مواجهة الخطورة تغلب على الحاجة إلى مكافأة الخطيئة ، ويبرر ذلك الاكتفاء بالتدبير الاحترازى . وقد تكون حالة المجرم المتعاد على الإجرام مثار تردد، وخاصة إذا كانت جريمته الأخيرة يسيرة ، إذ يبدو أنه لا مفر من توقيع عقوبة عليه من أجل هذه الجريمة يعقبها بعد ذلك تدبير احترازى يواجه خطورته ، ولكن من السائع الاكتفاء بتدبير احترازى يتضمن تنفيذ من الصرامة ما يحقق معنى الجزاء والردع عن هذه الجريمة ، وإن كنا نرى ملاءمة توقيع تدبير مختلط فى هذه الحالة على النحو الذى نبينه فيما بعد (٢).

وعلى هذا النحو يتضح أنه لا وجود لحالة يتعين القول فيها بأنه لا مفر من الجمع بين العقوبة والتدبير الاحترازى .

ويصادف المؤلفون بالجمع بين العقوبة والتدبير الاحترازى صعوبات فى تحديد الترتيب الذى يتبع فى تنفيذهما : فإن قالوا بالابتداء بالعقوبة فيعيب ذلك أنه إذا كان المجرم يعانى من شذوذ مرضى فقد تزيد الأساليب العقابية من شذوذه وتجعل علاجه من ذلك عن طريق التدبير الاحترازى عسيراً (٣) ، وإن

De Asua, Revue de Science Crim., 1954, p. 32.

(١).

(٢) الدكتور محمود محمود مصطفى ، الاتجاهات الجديدة فى مشروع قانون العقوبات فى الجمهورية العربية المتحدة (المقالة الخامسة) مجلة الشرق الأدنى التى تصدرها كلية الحقوق فى جامعة القديس يوسف فى بيروت (١٩٦٩) رقم ٩٤ ص ٣٦ .
(٣) Chronique de défense sociale, Revue de Science Crim., 1949, p. 127 ; Bouzat et Pinatel, I, no. 341, p. 320 ; Germain, Science pénitentiaire, p. 209.

قالوا بالبداية بتنفيذ التدبير الاحترازي فيعيب ذلك احتمال أن يفسد تنفيذ العقوبة ما حققته التدبير الاحترازي من علاج^(١) ، وإذا حاول الشارع تفادي تنفيذ العقوبة إذا حقق التدبير الاحترازي أغراضه ففؤدى ذلك رفض نظام الجمع بينه وبين العقوبة والاقتصار عليه وحده^(٢).

ولم يكن لهذا الرأى حظ من التأييد في المؤتمرات الدولية : فالمؤتمر الدولى السادس لقانون العقوبات الذى عقد فى روما سنة ١٩٥٣ رفضه صراحة^(٣) ، وأكد بصفة خاصة هذا الرفض بالنسبة للمجرمين الشواذ^(٤) ؛ واستبعد كذلك المؤتمر الدولى الجنائى والعقابى الذى عقد فى لاهاى سنة ١٩٥٣ بالنسبة للمعتادين على الإجرام^(٥) ، ورفضته بصفة عامة الجمعية الدولية للدفاع الاجتماعى في اجتماعها التحضيرى لمؤتمرها الثالث الذى عقده فى كراكاس سنة ١٩٥٢^(٦) ، كما نبذ المؤتمر الأوروبى لمكافحة الجريمة ومعاملة المجرمين الذى دعت إليه هيئة الأمم المتحدة فى جنيف سنة ١٩٥٦^(٧) .

ونحن إذ نرفض هذا الرأى ، نرى أنه يجدر الاختيار فى ضوء ظروف كل حالة على حدة — بين العقوبة والتدبير الاحترازي وإخضاع المحكوم

(١) انظر المراجع المشار إليها فى هامش رقم (٢) من ١٤٨ .

(٢) محمود نجيب حسنى ، المجرمون الشواذ رقم ٩١ ص ١٢٢ .

(٣) قرر هذا المؤتمر أن « النظام الذى تبنته بعض التشريعات مقرر فى تعاقب تطبيق العقوبة والتدبير الاحترازي على نفس الشخص نظام معيب من الناحيتين النظرية والعملية » على الاخص بالنسبة لبعض الاشخاص » ، وأضاف المؤتمر الى ذلك أنه « يوصى بأن تستحوذ التعديلات التشريعية فى حدود المستطاع المبادئ القاضية بأنه اذا كانت العقوبة غير كافية أو غير ملائمة لاصلاح طوائف معينة من المجرمين فإنه يتعين — بدلا من اضافة التدبير الاحترازي الى العقوبة واخضاع المجرم لشوعين مختلفين متعاقبين من المعاملة — اخضاعهم منذ البداية لمعاملة موحدة وملائمة لمعالجة طائفة » .

(٤) قرر المؤتمر أنه « من الافضل عدم اقرار قاعدة خاصة بالنسبة لانصاف المجانين تشد على التوصية السابقة » ومع ذلك فإنه اذا لم تتقبل بعض التشريعات هذه التوصية ، فإنه يتعين فى جميع الاحوال اخضاع هؤلاء الاشخاص للمعاملة التى تقتضيها حالتهم العقلية » .
(٥) قرر هذا المؤتمر أن نظام الجمع بين العقوبة والتدبير الاحترازي بالنسبة للمعتادين على الاجرام « ليس موضعاً للتحييد ، وأن التدبير الخاص لا يجوز أن يضاف الى العقوبة »
وانما يتعين أن يطبق تدبير موحّد ذو مدة غير محدّدة نسبياً » .

(٦) جاء هذا القرار مشيراً الى « ضرورة استبعاد الازدواج بين العقوبة والتدبير الاحترازي والاخذ بنظام موحّد قوامه مجموعة من تدابير الدفاع الاجتماعى المتعددة المتوسطة التى يمكن الجمع بينها والرجوع فيها واحلال بعضها محل بعض » .

(٧) قرر هذا المؤتمر أن « نظام الازدواج فى معاملة المجرمين هو نظام متعين الرفض » .

عليه لمعاملة تحكمها قواعد متحدة الخداف متمسة الأساليب مستمدة من ظروفه ومقتضيات تأهيله .

المبحث الثالث

التدبير المختلط

١٣٣ - تمهيد :

من التدابير الاحترافية طائفة تخضع لأحكام خاصة تبرز فيها قواعد العقوبات بقواعد التدابير الاحترافية فتخلص من هذا الامتزاج أحكام تضاف على هذه التدابير ذاتية نسبية وتكاد تجعل منها أسلوباً ثالثاً من أساليب الكفاح ضد الجريمة إلى جانب العقوبة والتدبير الاحترافي . ولم نر في الوقت الحاضر أن نسلم لها على نحو مطلق بهذه الذاتية لأن الجهود الفقهاء القليلة التي خصصت لها لم تنتج بعد نظرية واضحة المعالم تسمح بالاعتراف لها باستقلالها ، ولذلك رأينا إلحاقها بالتدابير الاحترافية انتظاراً لنضوجها واتضاح معالمها .

وتقوم فكرة التدبير المختلط على عناصر مستمدة من نظرية العقوبة ، وأخرى مستمدة من نظرية التدبير الاحترافي وتجهد في تحقيق التنسيق بينهما بحيث تجتمع في نظام متكامل لا تناقض بين أجزائه . وتصادف هذه الفكرة صعوبات مرجعها إلى تحديد العناصر التي ترى استمدادها من العقوبة وتلك التي ترى استمدادها من التدبير الاحترافي ثم كيفية تحقيق التنسيق بينهما ، وهذه الصعوبات تفسح المجال لاختلاف الآراء حول تحديد معالم هذه الفكرة .

١٣٤ - مجال التدبير المختلط :

تقوم فكرة التدبير المختلط - من حيث أبعادها المنطقية - على وجود حالات تبرز فيها الخطيئة بالخطورة فتكونان معاً عناصر شخصية إجرامية واحدة ، ويعنى ذلك أن مجال التدبير المختلط يفرض فوهاً من التعادل التقريبي - في الأهمية القانونية - بين الخطيئة والخطورة بحيث لا يجوز ترجيح أهمية إحداهما على أهمية الأخرى . في هذه الحالات تقتضي مصلحة المجتمع توقيع تدبير تبرز فيه عناصر العقوبة وعناصر التدبير الاحترافي على نحو يتلاءم فيه

هذا التدبير المختلط مع الشخصية الإجرامية ذات العناصر المختلطة . وعلى هذا النحو نعتقد أن القول بفكرة التدبير المختلط ضرورة منطقية مستخلصة من الأساس المنطقي للعقوبة والتدبير الاحترازي ، وهذه الصلة تتيح رسم الحدود الفاصلة بين مجالات كل منها : مجال العقوبة هو حيث تتوافر الخطيئة دون الخطورة وحيث يتوافران معاً ولكن تغلب أهمية الخطيئة على أهمية الخطورة ، ومجال التدبير الاحترازي هو حيث تتوافر الخطورة دون الخطيئة وحيث يتوافران معاً ولكن تغلب أهمية الخطورة على أهمية الخطيئة ، ومجال التدبير المختلط هو حيث تتوافر الخطيئة والخطورة وتعادلان في الأهمية القانونية .

ومجال العقوبة واضح ، ولذلك نقتصر على بيان الحدود الفاصلة بين مجالى التدبير الاحترازي والتدبير المختلط . مجال التدبير الاحترازي كما قدمنا هو حيث تتوافر الخطورة دون الخطيئة : وهذه هي حالة المجرم المجنون ، وهي كذلك حالة المجرم الطفل إذا قرر الشارع قبله تدبيراً ، ومجال التدبير الاحترازي هو كذلك حيث تتوافر الخطورة والخطيئة ولكن تغلب أهمية الأولى ، ويضم هذا المجال حالات عديدة نشير إلى أمثلة لها : فمنها حالات التشرد والتسول والدعارة ، فقد يكون ثمة خطأ صاحب وجود الشخص في إحدى هذه الحالات ولكنه دون شك أقل أهمية من الخطورة التي تنطوى عليها . ومجال التدبير المختلط هو الحالات التي تتعادل فيها — من حيث الأهمية القانونية — الخطيئة والخطورة ، ومن المتصور أن يتسع هذا المجال لحالات عدة أهمها في تقديرنا حالة المجرم الشاذ وحالة المجرم المعتاد على الإجرام^(١).

١٣٥ - الأحكام الخاصة بالتدبير المختلط :

أهم ما يختص به التدبير المختلط من أحكام هو ما كان متعلقاً بكيفية تحديد مدته : فإذا كان من طبيعة العقوبة أن تكون محددة المدة ، ومن طبيعة التدبير الاحترازي أن يكون غير محدد المدة على نحو مطلق ، فإن من طبيعة

(١) ونستطيع أن نضيف إلى ذلك حالة المجرم الحدث إذا كان قد بلغ سنه يمكن القول فيها بأن له إرادة مخطئة ذات نصيب واضح من القيمة القانونية ، ويمكن في الوقت نفسه القول أن شخصيته ذات خطورة إجرامية تتعادل في الأهمية القانونية مع خطيئته .

التدبير المختلط أن يكون غير محدد المدة على نحو نسبي . فالعقوبة تعتمد في تحديد مدتها على اعتبارات تنتمي إلى الماضي كدرجة جسامة الجريمة ودرجة المسؤولية عنها ، ولذلك لا تنور صعوبة في تحديد مدتها ولا تقتضي ضرورة عدم تحديدها ، ولذلك تعين على الشارع أن يحدد مدتها معترفاً للقاضي بسلطة تقديرية ، ولا يخل بهذا التحديد ما للسلطة التنفيذية من تصرف محدود فيها عن طريق الإفراج الشرطي والعفو . أما التدبير الاحترازي فيهدف إلى مجرد العلاج والتهذيب ويعتمد على اعتبار ينتمي إلى المستقبل ، هو الخطورة الإجرامية ، وهي ضوابط لا يمكن تحديدها مقدماً ، ولذلك تعين أن يكون التدبير غير محدد المدة على نحو مطلق : فالجنون مثلاً يودع في المحل المخصص له حتى يشفى وتزول خطورته ، ومن غير المقبول أن يفرض عليه عدم مغادرة المستشفى قبل مدة معينة وإن شفى ومن غير المقبول كذلك أن يرفض بقاؤه فيه بعد مدة معينة ولو كان لا يزال مريضاً خطراً على المجتمع . ولكن التدبير المختلط يتعين أن يكون غير محدد المدة على نحو نسبي : ذلك أنه يعتمد على نوعين من العوامل ، نوع ينتمي إلى الماضي ، هو الجريمة التي ارتكبت والقدر من المسؤولية الذي صاحبها ، ونوع ينتمي إلى المستقبل ، هو درجة الخطورة التي اتصفت بها شخصية المجرم ، والجمع بين النوعين يقود إلى عدم التجديد النسبي فاعتبارات العدالة تتدخل لفرض حد أدنى فيتحقق قدر من التناسب بين المسؤولية والإيلام ، وتتدخل كذلك اعتبارات مستمدة من ضرورة صيانة الحريات العامة لفرض حداً أقصى كى لا ينعدم التناسب بين الإيلام من جهة والخطيئة والخطورة من جهة أخرى ، ومن الجائز أن يكتفى الشارع بأحد الحدين إذا قدر أن ثمة اعتبارات تجعل الحد الآخر غير ذي ضرورة ، ولا يخرج ذلك بالتدبير المختلط عن طبيعته القانونية .

ويتميز التدبير المختلط بأحكام تتعلق بأسلوب تنفيذه ، وتوضح هذه الأحكام عند المقارنة بينه وبين التدبير الاحترازي العادي : يتميز أسلوب تنفيذ الأخير بابتعاده تماماً عن الإيلام المقصود وتجرده من الأثر على المكانة الاجتماعية لمن ينفذ فيه وابتعاده عن كل معاني اللوم الأخلاقي ، وعلى سبيل المثال نلاحظ أن المجرم الجنون ينبغي أن يعامل كمرضى وينزل في مستشفى ويعترف له بمكانته الاجتماعية إذا ما شفى وغادر المستشفى ، والمجرم الطفل

ينبغي أن يعامل معاملة تهذيبية خالصة ، والمتشرد والمتسول والعاهرة يجب أن يعاملوا معاملة تقويمية تستهدف المساعدة على التخلص من تأثير العوامل الاجتماعية أو النفسية أو الفسيولوجية التي قادت إلى هذه الحالة (١). أما أسلوب تنفيذ التدبير المختلط فيتعين أن يتضمن قدراً من الإيلاء المتصود ويتميز بالحزم على النحو الذي يقابل درجة مسئولية من ينفذ فيه ، وإلى جانب هذا الإيلاء فإنه يتعين أن يتضمن من وسائل التهذيب والعلاج ما يلائم الخطورة التي تنطوي عليها شخصيته (٢).

وغنى عن البيان أن الأحكام الخاصة بالتدبير المختلط سوف تزداد وضوحاً وتسم بالتأصيل العلمي حين تدرك الجهود الفقهية مرحلة وضع نظرية عامة لها ، وحينذاك يسوغ القول بأن أساليب السيادة الجنائية في مكافحة الجريمة قد غدت ثلاثة ، هي : العقوبة والتدبير الاحترازي والتدبير المختلط .

Levasseur, p. 470, 474.

(١)

(٢) أنظر في تطبيق ذلك على المجرمين الشواذ : Léon Cornil, Les anormaux et le droit pénal, Revue de droit pénal et de criminologie. 1935, p.815.

ويبدو أن الاعتراف بالطابع المختلط للتدبير الذي يطبق على المجرمين الشواذ قد أصبح راجحاً في النصوص التي حاولت وضع تنظيم للشواذ الاجرامى : فالاعمال التحضيرية لشروع ليسبون وكامبوليف Lisbonne — Camboulive الذي أعد في فرنسا سنة ١٩٣٧ تصف النظام المقرر في مؤسسات الحماية الاجتماعية المخصصة للشواذ بأنه « نظام خاص تأديبي وعلاجي في الوقت نفسه Régime special, à la fois disciplinaire et theurapeutique » ؛ ويصف مشروع ليقاسير الذي عُد في فرنسا للغرض نفسه سنة ١٩٥٥ التدبير الذي يقرره للمجرمين الشواذ بأنه أيداع الشاذ في مؤسسة يخضع فيها « لمعاملة طبية عقابية Traitement médico-repressif » ؛ ويقرر القانون السوفييتي إرسال الشواذ الى مؤسسات « شبه طبية وشبه تأديبية Etablissements semi-médicaux et semi-disciplinaire »

أنظر في هذا القانون :

Motozov, Le traitement des délinquants psychopathes en U.R.S.S., Revue de Science Crim. 1958, p. 705.

وانظر في تطبيق التدبير المختلط على المجرمين الشواذ : محمود نجيب حسنى ، المجرمون الشواذ رقم ١١٥ ص ١٦٥ وما بعدهما .

القسم الثاني

القواعد العامة في تنفيذ التدابير العقابية السالبة للحرية

استقراء القواعد العامة في تنفيذ التدابير العقابية السالبة للحرية تقتضي تأصيل العناصر العديدة التي تقوم عليها نظم تنفيذ هذه التدابير ، وهذه النظم متنوعة من حيث طبيعتها ، ومختلفة فيما بينها من حيث دورها وأهميتها في توجيه التنفيذ العقابي إلى أغراضه ، ومن ثم كانت عناصرها بدورها متنوعة ومختلفة على النحو ذاته ، وكان تأصيلها أمراً على جانب كبير من الدقة .

ونحن نرى أن التأصيل الصحيح هو ما كان ثمرة تكشف مقتضيات التنفيذ العقابي ومستلزماته ثم استقراء مراحله المتعاقبة . وعلى أساس من هذا التفكير فنحن نلاحظ أن ثمة أطاراً مادياً يجرى التنفيذ العقابي في نطاقه ، ويتضمن هذا الإطار النظم الخارجية التي تصنع لأساليب المعاملة العقابية قوالبها ، وتأتي بعد ذلك مجموعة من النظم التمهيدية لتطبيق أساليب المعاملة ، وهي نظم تحدد كيفية تفريد هذه الأساليب بحيث تلائم ظروف شخصية كل محكوم عليه . ويعتق ذلك دراسة دور النشاط الإداري في توجيه التنفيذ العقابي إلى أغراضه ، وهو دور أساسي ، بالنظر إلى ما يفترضه تنفيذ التدابير العقابية السالبة للحرية من مجهود إدارة مركزية ومساهمة عديد من الموظفين والحراس . ويخضع التنفيذ العقابي الحديث لإشراف قضائي فعال ، بل إنه يقتضي مساهمة القضاء في تطبيق جانب كبير من أساليب المعاملة العقابية . وتسهم هذه الدراسات للبحث في الفحوى الفنية للتنفيذ العقابي ، ويعني ذلك دراسة أساليب المعاملة العقابية في ذاتها واستقراء النظم الفنية المتنوعة التي تكفل للمحكوم عليهم أسباب التأهيل وسبله وبشير التنفيذ العقابي مشاكل تتعلق بمدته ، وهي مشاكل على جانب ملحوس من الأهمية لأنها تحمل على التساؤل عن مدى ملائمة سلب الحرية في ذاته إن كانت مدته قصيرة ؛ وعمّا إذا كان من الأفضل البحث عن تدابير عقابية من نوع آخر تحل في هذه الحالات، محله . ولا سبيل إلى المحافظة على ما يكون التنفيذ العقابي قد حققه من نتائج صالحة إلا إذا أعقبت رعايته اجتماعية سليمة ، ومن ثم كانت دراسة هذه الرعاية جزءاً أساسياً في تأصيل القواعد العامة للتنفيذ العقابي .

ونخصص لدراسة كل موضوع من الموضوعات السابقة باباً على حدة .

الباب الأول

الإطار المادى لتنفيذ التدابير العقابية الممالة للحرية

١٢٧ - تقسيم :

تتضمن دراسة الإطار المادى لتنفيذ التدابير العقابية السالبة للحرية للبحث فى موضوعات ثلاثة : نظام السجون وأنواع السجون وأبنية السجون ، وتخصص لكل موضوع منها فصلا على حدة .

الفصل الأول

نظام السجون

١٢٨ - تمهيد :

يراد بنظام السجن مدى ما يسمح به من اتصال بين نزلائه ؛ ويتصور فى هذا الشأن نظامان متطرفان : نظام يطلق ذلك للمحكوم عليهم فيسمح لهم بالاجتماع فى النهار والليل ، وذلك هو « النظام الجمعى » ، ونظام يحظر ذلك عليهم فيلزم كل محكوم عليه بالإقامة فى زنزانة ويقصر صلاته على موظفى السجن ومن يسمح لهم استثناء - من غير المسجونين - بزيارته ، وهو « النظام الإنفرادى » . وبين النظامين تتوسط أنظمة تقوم على عناصر مستمدة منهما معاً ، وأهمها النظامان المختلط والتدرجى (١) .

(١) نستطيع أن نشير كذلك الى نظام شبه الحرية Régime de la semi-liberté ، وهو يفترض السماح للمحكوم عليه بالخروج من السجن فى وقت معين والعمل فى خارجه الى جانب العمال الاحرار دون أن يخضع لحراسة ما او يلتزم بارتداء لباس السجن ، بل ودون أن يعرف من يعمل معهم أنه سجين ؛ وهو بعد ذلك يلتزم بالعودة الى السجن فى موعد محدد ، وتتقاضى ادارة السجن جانباً من الاجر الذى يعطيه له رب العمل . وغنى عن البيان أن هذا النظام لا يمنع الا لخيرة المسجونين الذين ثبت تحسن سلوكهم وجدارتهم بتخصيب كبير من الثقة . وقد وضعت له المادة ٧٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية الفرنسى تعريفاً فذكرت انه « وضع المسجون خارج السجن فى ظروف الاجراء الاحرار وتحريره من الرقابة المستمرة مع الزامه بالعودة الى السجن كل مساء وتمضية ايام الاعياد والعطلة فيه » . =

وتتجه دراسة نظم السجون إلى تحديد أفضلها؛ ولمعيار المفاضلة وجهان :
سلبى ، هو دفع مضار الاختلاط بين المحكوم عليهم الذين تتفاوت خطورتهم ،
وإيجابى هو تحديد أكثرها اتفاقاً مع البرنامج التأهيلي الذى يراد إخضاع
المحكوم عليهم له ؛ بل إن التساؤل قد يمتد إلى البحث فيما إذا كان تطبيق
أحد الأنظمة يتضمن فى ذاته عناصر تهذيبية (١) .

وندرس فيما يلى الأنظمة المختلفة ثم نتبعها ببيان للنظام المتبع فى سجون
جمهورية مصر العربية .

المبحث الأول

النظام الجمعى

١٣٩ - ماهية النظام الجمعى :

جوهر هذا النظام هو الاختلاط بين المسجونين فى النهار والليل ، أى فى
أماكن العمل والطعام والتهذيب والنوم ، والسماح لهم تبعاً لذلك
بتبادل الحديث فى هذه الأماكن جميعاً (٢) ، ولا يناقض طبيعة هذا النظام
تقسيم المحكوم عليهم إلى مجموعات أو الفصول بين طوائف منهم (٣) ؛ طالما
أن الاختلاط جائز بين أفراد كل طائفة على حدة .

وهذا النظام هو أبسط أنظمة السجون وأقلها كلفة (٤) ، ولذلك تجنح إليه
الدول التى لا تريد أن تخصص لمرفق تنفيذ العقوبات المبالغ التى يقتضيها تطبيق
نظم أكثر تعقيداً (٥) . وقد ارتبط هذا النظام بالوظيفة السلبية الأولى للسجن :

ولم نر أن ندرس فى المتن هذا النظام ، إذ هو غير مستقل بذاته ، وإنما هو بالأحرى مرحلة
فى النظام التدريجى ؛ انظر فى هذا النظام :

André Perdreau : L'exécution des courtes peines d'emprisonnement
sous le régime de la semi-liberté (1962), p. 3 et suiv. ; Jambu-Merlin,
p. 178.

(١) وهو ما يمكن القول به بالنسبة للنظام التدريجى .

Germain, p. 31.

(٢)

(٣) وبصفة خاصة فإن هذا النظام قد روعى فى تطبيقه الفصل بين الرجال والنساء
وبين البالغين والأحداث وبين المحكوم عليهم والمحسوسين احتياطياً .

Jambu-Merlin, p. 169.

(٤)

Germain, p. 31.

(٥)

ولذلك تطبقه الدول فى السجون الصغيرة التى لا تستأهل تطبيق نظم معقدة .

فحين كانت وظيفته مجرد التحفظ أو الإبعاد كان الجمع بين المسجونين غير مناقض لها ، ويستتبع ذلك القول ، بأن التفكير في نظم أخرى للسجون كان ثمرة الاعتراف للسجن بوظيفة إيجابية جديدة . وقد ساد هذا النظام حتى نهاية القرن الثامن عشر (١) ، وكان هدفاً لانتقادات كثيرة أوحى بأنظمة أخرى .

١٤٠ - تقدير قيمة هذا النظام :

قيل في بيان مزايا هذا النظام إنه قليل التكاليف ، سواء من حيث نفقات إنشاء السجن أو إدارته ، وقيل بأنه يكفل تنظيمًا جديدًا للعمل العقابي ويهيء السبيل للاستفادة من الأساليب الآلية الحديثة له ويضمن بذلك أن يأتي بإيراد وفير (٢) ، وأنه يكفل تنظيم التهذيب والتعليم على نحو يتفق مع أصولها المستقرة فيكونا بذلك أدنى إلى أغراضهما ؛ وهذا النظام في النهاية أقل الأنظمة إضراراً بالصحة البدنية والعقلية والنفسية للمحكوم عليه ، إذ هو أقربها إلى طبيعة البشر وفي تجنب هذه الأضرار صورة من العون على التأهيل .

ولكن هذه المزايا يهدرها إتاحتها فرص الاختلاط بين المحكوم عليهم فيما أثر الأقل إجراماً بالأكثر خطورة ويميلون في مجموعهم إلى الإقتراب من أدنى مستوياتهم ، ويتحول السجن بذلك إلى « مدرسة للجريمة » (٣) . ويؤدي هذا الاختلاط إلى نتيجتين أخريين سيئتين : أولاهما أن ينشأ في السجن رأى عام معاد للقائمين على إدارته معارض للنظام المفروض فيه ، والثانية أن التعارف بين المسجونين نواة لتكوين عصابات إجرامية تباشر عملها بعد إنتضاء العقوبة ، وبالإضافة إلى ذلك فإن ما يعلمه البعض من أسرار البعض هو سلاح قد يستغل لعرقلة التأهيل (٤) .

ويبدو أن عيوب هذا النظام قد بولغ فيها ، وبالإضافة إلى ذلك فثمة وسائل للحد منها : فقد تركزت الانتقادات التي وجهت إلى السجون القديمة في هجوم

Mittermaier, § 11, S. 75.

(١)

Delogu, p. 83, Jambu-Merlin, p. 169.

(٢)

Germain, p. 31 ; Jambu-Merlin, p. 169 ; Schmelck et Picca,

(٣)

no. 246, p. 242.

Stefani, Levasseur et Jambu-Merlin, no. 356, p. 322.

(٤)

على نظامها الجمعي في حين أن الجانب الأساسي من عيوبها يرجع إلى خلوها من أساليب التأهيل^(١) ، ومن ناحية ثانية فإنه من المبالغة القول بأن كل اتصال بين اثنين من المحكوم عليهم هو مصدر خطر على أحدهما أو عليهما معاً ، فليس الخشية الخطر محل حين يتقارب مستوى إجرامهما ، وإذا كنا نخشى تأثير الفساد على من هو أقل منه فساداً فإن سوء الظن بالطبيعة البشرية لا يجوز أن يجعلنا نياس من احتمال التأثير الصالح الثاني على الأول . أما أساليب الحد من عيوب النظام الجمعي فأظهرها تصنيف المحكوم عليهم بحيث يقتصر الاختلاط على أفراد كل طائفة الذين يتقاربون في مدى خطورتهم الإجرامية ، وهو بعد ذلك تدعيم أساليب التأهيل بحيث يغلب تأثيرها على تأثير العناصر الفاسدة^(٢) ، ومحاولة الاستفادة من العناصر الصالحة بين المسجونين بمنحها بعض الثقة والمسئولية على نحو يتسع به نطاق تأثيرها على سائر المسجونين ، وقد كانت هذه الفكرة أساساً لتطويرها م أدخل على النظام التدريجي^(٣) .

المبحث الثاني

النظام الانفرادي

١٤١ - ماهية النظام الانفرادي :

جوهر هذا النظام هو فرض عزلة على كل المسجونين بحيث تنقطع الصلة تماماً بينه وبين المسجونين الآخرين ، ويلزم بالإقامة في زنزانه لا يبرحها إلا حين تنقضي مدة عقوبته ، ويفترض تبعاً لذلك أن يتضمن السجن عدداً من الزنزانات بقدر عدد نزلائه ، ويفترض كذلك أن تجهز كل زنزانه بما يلزم لإقامة المحكوم عليه كل يومه فيها فيستطيع أن يباشر فيها عمله ويقراً ويستقبل مهنه ومعلميه^(٤) .

Germain, p. 32.

(١)

(٢) من السائق القول بأن هذا النظام هو جوهر نظام السجن المصري ، وإن كانت ثمة عناصر تسمح بالقول باتجاه الشارح إلى أفراد النظام التدريجي ، انظر رقم ١٥٤ ص ١٧٨ من هذا المؤلف . ولا يزال النظام الجمعي مطبقاً في بعض السجون الفرنسية الكبيرة كسجون ايس Eysses ونيم Nimes وبواسي Poissy .

(٣) انظر رقم ١٥١ ص ١٧٥ من هذا المؤلف .

Delogu, p. 83 ; Germain, p. 32.

(٤)

١٤٢ - تاريخ النظام الانفرادى :

لهذا النظام أصوله فى النظم العقابية الكنسية ، وله أسسه المستمدة من فكرة التوبة الدينية . ولكن له تاريخه الحديث : فقد ساد خلال القرن التاسع عشر كرد فعل لمساوىء النظام الجمعى (١) ؛ ولقى تجييداً أغلب رجال المدرسة العقابية .

ويبدأ تاريخه الحديث فى الولايات المتحدة الأمريكية : فقد كانت النظم العقابية موضع اهتمام رجال طائفة الكويكر الدينية فى مستعمرة بنسلفانيا منذ وقت سابق على الثورة الأمريكية ، وكان رائدهم فى ذلك وليم بن William Penn الذى سجن فى أوربا ثم أتيت له زيارة سجون هولنده الحديثة فنالت إعجابه : وقد تمخضت هذه الجهود عن استبعاد العقوبات البدنية ثم البحث عن بديل لها فجرب تشغيل المحكوم عليهم فى الأعمال العامة ، ولكن التجربة فشلت لعداء الرأى العام الذى خشى فرارهم ، فأنشئ سجن حديث سنة ١٧٩٠ ألحق بسجن Walnut Street Prison القديم ، وميز فيه بين المسجونين الخطرين الذين فرضت عليهم العزلة الكاملة والأقل خطورة الذين خضعوا لنظام جمعى وإن فرض عليهم الصمت أثناء العمل والطعام ؛ ولكن هذا السجن فشل عندما زاد عدد نزلائه فصار من العسير حفظ النظام بينهم وثار الشك حول جدوى نظام الجمع . وقد حمل هذا الفشل الشارع على تفضيل نظام العزلة فأنشئ فى سنة ١٨٢١ « سجن بنسلفانيا الشرقى Eastern Pennsylvania Prison » متضمناً عدداً وفيراً من الزنانات الكبيرة بحيث يستطيع كل محكوم عليه أن يمارس فيها عمله ، ومن هذا السجن استمد النظام اسمه الحديث ، وهو « النظام البنسلفانى Système Pennsylvanien » (٢) .

وقد لقي هذا النظام رواجاً فى أوربا : فقد حبذه « دى توكفيل ودى بومون De Toqueville et De Beaumont » الفرنسيان اللذان زارا

Gillin, p. 374 ; Cuche, no. 107, p. 307 et suiv.

(١)

(٢) يطلق على هذا النظام كذلك تعبير « نظام الزنانات système cellulaire » ، و « نظام العزلة système de l'isolement » ؛ ويطلق عليه كذلك تعبير « النظام الفيلادلفى système philadelphien » .

الولايات المتحدة لدراسة نظمها العقابية بتكليف من البرلمان ، ونتيجة لذلك فقد طالب مجلس النواب الفرنسي سنة ١٨٣٠ بتطبيقه ، وجاء تقرير المجلس في سنة ١٨٤٨ على المشروع الذى قدمته الحكومة موصياً بالأخذ بهذا النظام فى جميع السجون الفرنسية ، فأُسست سجون كثيرة وفقاً لها ، ثم أوقف هذا الاتجاه فى ٢٧ أغسطس سنة ١٨٥٣ لمعارضة الحكومة الجديدة له ، ولكن صدر فى ٥ يونية سنة ١٨٧٥ قانون مقرر تطبيقه بالنسبة للعقوبات القصيرة المدة ، وصدر قانون آخر فى سنة ١٩٣٨ مقرر تطبيقه فى المرحلة الاولى لتنفيذ عقوبة الأشغال الشاقة» (١) .

وفى بلجيكا ساد هذا النظام بفضل تلميذ ديكبيسيو Ed. Ducpétiaux (٢) ، وأنشئت وفق هذا النظام بين سنَى ١٨٤٤ ، ١٩١٩ سجون عديدة (٣) ، وصدر فى ٤ مارس سنة ١٨٧٠ قانون قرر تطبيق هذا النظام على جميع المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية (٤) . وفى إنجلترا حيزه كراوفورد Crawford (٥) فأُنشئ وفقاً له سجن بنتونفيل Pentoville سنة ١٨٤٢ (٦) ، وقد تبعته سجون أخرى مماثلة .

وقد أوصى بتطبيقه مؤتمر فرانكفورت سنة ١٨٤٦ وبروكسل سنة ١٨٤٧ الدوليان .

١٤٣ - تقدير قيمة النظام الانفرادى :

إن أهم مزايا هذا النظام أنه يستبعد الاختلاط بين المحكوم عليهم بكل ما يترتب عليه من أضرار ، وفى عبارة أخرى « يحل — بالنسبة لكل محكوم

(١) Cuche, no. 114, p. 340 ; Germain, p. 33.

(٢) تولى ديكبيسيو منصب المفتش العام للسجون فى بلجيكا سنة ١٨٣٠ ، وله فى الدفاع عن هذا النظام مؤلف بعنوان « الحبس الانفرادى » نشر فى بروكسل سنة ١٨٥٧ .

(٣) ومن بينها سجن لوفان Louvain الشهير الذى افتتح فى أول أكتوبر سنة ١٨٦٠ .

(٤) انظر فى هذا القانون : Cuche, no. 112, p. 328.

(٥) كان كراوفورد مفتشاً عاماً للسجون فى إنجلترا ، وقد زار فى سنة ١٨٢٠ الولايات المتحدة الأمريكية وأعجب بالسجون التى تتبع نظام العزلة .

(٦) ولو أن هذا السجن وسائر السجون الانجليزية قد تحولت فيما بعد الى النظام التدريجى .

غالبه — مجتمعا صالحا من الموظفين والمهذبين محل مجتمع فاسد من زملائه في السجن « (١) . ويتيح هذا النظام ظروف التأمل في الجريمة والندم عليها (٢) ؛ ومهد لتفريد دقيق باعتبار أن لكل محكوم عليه حياة مستقلة مما يهيء تنظيمها على الوجه الملائم لظروفه (٣) . ويمتاز هذا النظام بقسوته ، وخاصة بالنسبة لعتاة المجرمين ، إذ هم أقل الناس صبرا على العزلة (٤) .

ولكن يعيب هذا النظام ارتفاع تكاليفه ، إذ يتطلب إعدادا خاصا للسجن بحيث يتضمن زنايات بقدر عدد نزلائه ويفترض تجهيز كل زنزانة على نحو تصاحبه لمضى المحكوم عليه كل يومه فيها ، ويقضى في النهاية إدارة قوية بحيث تستطيع أن تراقب ما يجري في كل زنزانة (٥) . ويعيبه كذلك اصطدامه بطبيعة البشر بما يجعله محطلا لإمكانات المحكوم عليه ومعزلا تبعاً لذلك تأهيله (٦) . وهو بهذا يجعل تنظيم العمل والتدريب عسيرا ، إذ يفترض

Ducpétiaux : *Dy système de l'emprisonnement séparé ou cellulaire* (1857), p. 4 et suiv. ; Stefani, Levasseur et Jambu-Merlin. no. 359, p. 323.

ويعنى ذلك في الوقت نفسه أن هذا النظام يتفادى سائر عيوب النظام الجمعي الناشئة من الاختلاط بين المحكوم عليهم المتفاوتين في مدى خطورتهم الإجرامية .
(٢) Cucho, no. 108, p. 312 ; Gillin, p. 380.

ويرجع الفضل الى هوارد في ابراز هذه الميزة للنظام الانفرادي ، انظر مؤلفه عن حالة انسجون في إنجلترا وويلز ج ١ ص ٤٥ .

Delogu, p. 85.

Cucho, no. 108, p. 315.

وقد لوحظ تأييدا لذلك ، أنه عندما فرض هذا النظام في السجون البلجيكية هاجر عتاة المجرمين في بلجيكا ، وخاصة محترفو الاجرام ، الى فرنسا حيث كان النظام الجمعي سائدا .

Delogu, p. 35.

(٥) ويبدو أن هذا الاعتبار هو الذي حدا بالحكومة الفرنسية في سنة ١٨٥١ الى العدول عن هذا النظام .

(٦) قال شارل ديكنز في وصف حال نزلاء سجن بنسلفانيا الذي طرق فيه هذا النظام عندما زاره في سنة ١٨٤٢ « قليلون يستطيعون تصور القدر الهائل من العذاب الذي ينزله خلال سنوات طوال هذا العقاب الخفيف ، وان ثمة عمقا في بشاعة الشدة التي ينطوي عليها لا يستطيع غير من خضع له الاحساس بها ، ومن المشكوك فيه أن يكون لانسان حق في أن ينزله بزميل له في الانسانية ؛ وأنه لا يشع من التعذيب الجسدي ، إذ لا يخلف آثارا تنلمسها الاعين ولا تتولد عنه صرخات تسمعها الأذان ، ومن أجل ذلك كان عقابا خفيا لا تحس به المشاعر البشرية الفائلة عنه » .

ولا أدل على صدق هذه الملاحظة من أن عددا من نزلاء هذا السجن قدحاولوا الانتحار تخلصا من قسوة النظام المفروض عليهم .

ذلك اجتماع المحكوم عليهم في مكان العمل ، وخاصة إذا أريد تنظيمه وفق الأساليب الآلية الحديثة (١). ويتطلب نجاح النظام الانفرادي عدداً كبيراً من الإداريين والمهنيين بلغوا قدرأ ملموساً من الكفاءة كي يوفرُوا لكل مسجون على حدة العناية التي هو في حاجة إليها ، وهو ما قد لا يتيسر دائماً على النحو المطلوب (٢).

١٤٤ - مجال تطبيق النظام الانفرادي في الوقت الحاضر :

لم يعد هذا النظام السائد في الوقت الحاضر ، فقد هجره سجن بنسلفانيا (٣). وهو موطن نشأته ، وتراجع في أغلب البلاد التي تجمست له . وأهم أسباب ذلك مبالغته في تصور المشكلة التي يواجهها ؛ فليس كل اتصال بين اثنين من المحكوم عليهم ضاراً بأحدهما أو بهما معاً ، ويعمل هذا التراجع كذلك بانتصار أنظمة أخرى عليه ، وخاصة النظام التدريجي ، مما يعنى استطاعة مواجهة مشكلة الاختلاط الضار عن غير طريق العزلة (٤) .

ولكن هذه الملاحظة لا تعنى نبذ هذا النظام ، فما زال له مجال تطبيق لا يجوز إنكاره : ففي حالات يكون ضرورياً ، وأهم أمثلة لذلك حيث يكون المسجون مصدر تهديد لزملائه أو لنظام السجن أو يكون اختلاطه بهم غير مرغوب فيه لسبب ما كالمصاب بمرض معد أو الشاذ جنسياً أو المتعصب لفكرة أو عقيدة يريد فرضها على زملائه (٥) ، وفي هذه الحالات تكون العزلة بمثابة تدبير أمن داخلي أو عقوبة تأديبية . وفي حالات أخرى يكون هذا النظام ملائماً ، وأهمها العقوبات ذات المدة القصيرة ، إذ الانفراد متطلب لتجنب اختلاط ضار لا يقابله برنامج تهنئبي ذو مدة معقولة ، وهو متطلب في هذه الحالات كذلك لإشعار المحكوم عليه برهبة العقوبة ، وهو ما لا تكفى المدة القصيرة

(١) Stefani, Levasseur et Jambu-Merlin, no. 359, p. 323 ;

Schmelek et Picca, no. 247, p. 243.

Guche, no. 108, p. 314.

(٢)

Gillin, p. 386.

(٣)

(٤) وبالإضافة الى ذلك فان هذا لنظام يحرم المحكوم عليه من الآثار الحسنة التي

يمكن أن تتولد عن اتصاله بالانعام الصالحة في السجن .

Mittermaier, § 11, S. 77.

(٥)

وحدها لتحقيقه^(١) : ومن الحالات التي يكون فيها هذا النظام ملائماً حالة ملاحظة المحكوم عليه تمهيداً لتصنيفه ، إذ لا نقود الملاحظة إلى نتائج دقيقة إلا إذا وجهت إلى شخصية لا تعانى - بقدر الإمكان - تأثيراً خارجياً عليها^(٢) . ويتصور النظام الانفرادى في الوقت الحاضر كإحدى مراحل النظام التدريجى^(٣) . وهو متصور كذلك إذا طلبه المحكوم عليه ، ويحدث ذلك بالنسبة للمحكوم عليهم في جرائم الرأى^(٤) ، إذ قد يستشعر بعضهم المهانة من اختلاطه بالمجرمين العاديين^(٥) .

والحقائق السابقة تعنى فقد هذا النظام - إلى حد ما - استقلاله ، فهو يتجه إلى الالتحاق بنظام آخر كاعتباره مرحلة في النظام التدريجى أو صورة للعقوبة التأديبية أو وسيلة لتوجيه المحكوم عليه إلى المؤسسة أو أسلوب المعاملة الملائم له : وبالإضافة إلى ذلك فهو يميل إلى التقلص في ميدانه الرئيسى ، وهو العقوبات ذات المدة القصيرة : إذ الرأى متجه إلى استبعادها وإحلال تدابير أخرى غير

(١) وقد اقرت ذلك لجنة الإصلاح العقابى الفرنسية سنة ١٩٤٥ ، فذهبت إلى أن كل عقوبة بالحبس لمدة لا تزيد على سنة يجب أن تنفذ وفقاً للنظام الانفرادى (التوصية السادسة) . وقد جاءت المادة ٧١٩ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسى مستجيبة لهذا الاتجاه ، وأضافت إلى ذلك عدم جواز الخروج على هذا النظام إلا إذا دأب إلى ذلك الإزدحام المؤقت لبعض المؤسسات العقابية أو ضرورات تنظيم العمل . وانظر في مدى تطبيق هذا النظام في فرنسا :

Stefani, Levasseur et Jambu-Merlin, no. 360, p. 324.

(٢) وقد نصت المادة ٧١٩ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسى على أن المحكوم عليهم المودعين في السجون المركزية maisons centrales وهى مخصصة للعقوبات الطويلة المدة يخضعون في بداية مدة العقوبة للملاحظة تجرى في زنزانه ، ووفقاً للمادة ٩٧ م من هذا القانون في جزئه الصادر بمراسيم (وقد رأينا تمييزاً لنصوص هذا الجزء أن تتبع رقم النص بحرف «م» إشارة إلى اللفظ «مرسوم») وفي اللغة الفرنسية يسبق رقم النص حرف D إشارة إلى اللفظ (Décret) فان المدة السابقة لا يجوز أن تزيد على سنة ، ويخضع المحكوم عليهم للملاحظة في المركز الوطنى للتوجيه في فيرن Centre National d'Orientation de Feresnes لمدة تتراوح بين خمسة وستة أسابيع ، ووفقاً لنتائج هذه الملاحظة يوجه كل محكوم عليه إلى المؤسسة العقابية الملائمة له .

Méthodes modernes de traitement pénitentiaire, p. 107. (٣)

Mittermaier, § 11, S. 77. (٤)

(٥) ومن الملائم أن يطبق هذا النظام كذلك على المحبوسين احتياطياً تجنباً لما قد يفضى إليه الاختلاط من تدبير محاولات لتشويه التحقيق ، وقد نصت على ذلك المادة ٧١٦ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسى .

سبالة للحرية مكانها (١) . ومن ناحية أخيرة فإن التشريعات الحديثة تتجه إلى التخفيف من قسوة العزلة بما يكاد يفرغها من فحواها ويحيلها إلى مجاز (٢) . ولم يفلح أنصار هذا النظام في نفى عيوبه عنه ، وبصفة خاصة تأثيره الضار على الصحة البدنية والعقلية والنفسية وعرقلة التأهيل تبعاً لذلك : فقد لوحظ فيمن أخضع له ضعف في العضلات والنظر (٣) واتجاه مفرط إلى الإشباع الجنسي الذاتي (٤) ؛ ولوحظ كذلك ميله إلى الانطواء على نفسه وفقد الشعور أنه عضو في جماعة يحمل إزاءها التزامات وله عليها حقوق ، وضعف في الإرادة باعتباره لا يدخل طرفاً في علاقات تبادلية ولا يكابد إغراء يتعين أن يتغلب عليه ؛ وهو يعاني دائماً رغبة في الاتصال بزملائه في السجن ، فيسعى إلى ذلك بالوسائل المستترة بما يغرس في نفسه نزعة إلى الخروج على قواعد السلوك المفروضة (٥) . وقد أضعف من قيمة النظام الانفرادي أن دوره سلبى (٦) ، فهو لا يتضمن في ذاته عناصر تهذيبية ، وإنما يقتصر على دفع مضار وإتاحة الفرصة بعد ذلك لتطبيق أساليب تهذيبية

Méthodes modernes, p. 106.

(١)

(٢) تجرى بعض الدول التي يقرر قانونها هذا النظام إلى ايداع أكثر من مسجون في زنزانة واحدة ملاحظة في ذلك عدم كفاية الزنانات لعدد النزلاء ، ويعنى ذلك في الحقيقة التخلّي عن النظام الانفرادي ، ويؤيد ميترماير هذا الاتحاد بحجة أن المسجون قد يتعرض في الليل لأزمة صحية فلا يجد من يتجده . وتتلخص أغلب الدول أسبابا لتخفيف قسوة الانفراد ، فتنص المادة ٨٣ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي على جواز تنظيم أوجه نشاط جماعية أو موجهة للخاضعين لهذا النظام ، وتحدد المادتان ٨٤ ، ٨٥ م أسبابا لجواز الخروج على هذا النظام .

وتقرر بعض التشريعات خصم جزء من مدة العقوبة إذا نفذت وفق نظام العزلة بالنظر إلى ما يتطوّل عليه هذا النظام من قسوة (انظر م ٤ من القانون الفرنسي الصادر سنة ١٨٧٥ ، وقد ألغيت الآن بعد التيسيرات التي أدخلت على هذا النظام والمادة الأولى من القانون البلجيكي الصادر سنة ١٨٧٠ ؛ انظر في تفصيل الأخير : كيش ص ٣٢٨) .

(٣) ومن أجل ذلك فمن الملائم تعليق إخضاع المحكوم عليه لهذا النظام على موافقة الطبيب وتقديره أن في وسعه تحمله ؛ ويتعين كذلك استجابة للاعتبار نفسه عدم تجاوز مدة معينة ؛ وتنص المادة ٩٧ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي على أن مدة العزلة لا تجاوز سنة ويجوز انقاصها بقرار من قاضي تنفيذ العقوبات بناء على رأى الطبيب .

(٤) ثمة طوائف لا يجوز إخضاعها لهذا النظام لغلبة أضراره بالنسبة لها كالأحداث والشواذ والميالين للانتحار .

Mittermaier, § 11, S. 78.

(٥)

Méthodes modernes, p. 106.

(٦)

أخرى ، وهو بعد ذلك يحرم المحكوم عليه من التأثير الحسن للعناصر الصالحة من زملائه في السجن .

وتوضح هذه الاعتبارات الدور المحدود للنظام الانفرادى فى الوقت الحاضر .

المبحث الثالث

النظام المختلط

١٤٥ - ماهية النظام المختلط :

يقوم هذا النظام على المزج بين النظامين السابقين ، فيجزئ يوم المحكوم عليه إلى قسمين : النهار والليل ؛ ويكون الاجتماع نصيب الأول والانفراد نظام الثانى ، وبمعنى ذلك أن يجتمع المحكوم عليهم فى قاعات العمل والطعام والتدريب والتعليم ومناسبات الترفيه ثم يلزم كل منهم بالمبيت فى زنزانه منفرداً . وقد قيل فى هذا النظام إنه طبعى ؛ إذ يطابق ما جرت به عادات الناس فى المجتمع ، ولكن ثمة فارقاً ملموساً يتضح فى أن من عناصر هذا النظام فرض الصمت على المحكوم عليهم حين يجتمعون^(١) ، وذلك سعياً إلى تجنب التبادل الفكرى الضار بينهم ؛ ومن أجل ذلك يطلق عليه فى العرف الانجليزى تعبير « النظام الصامت Silent System » .

١٤٦ - تاريخ هذا النظام :

تمتد أصول هذا النظام إلى السجنون الهولندية الحديثة التى أنشئت منذ نهاية القرن السادس عشر واحتديث فى بلاد أوربية عديدة ، ولكن أصوله المباشرة ترجع إلى سنة ١٨٢١ حين قرر الشارع فى ولاية نيويورك تطبيق نظام تصنيف جديد فى سجن مدينة أوبرن Auburn يقوم على تقسيم المحكوم عليهم إلى طوائف ثلاث لكل منها نظام تميز به : أخطر المجرمين ، وهؤلاء تفرض عليهم العزلة فى الليل والنهار ؛ وأوسطهم خطراً ، وتفرض عليهم العزلة أساساً ولكن يسمح لهم خلال أوقات قليلة بالاجتماع ؛ أما الطائفة الثالثة

فتفرض على أفرادها العزلة في الليل دون النهار . وقد أثبتت التجربة بعد ذلك فضل النظام المقرر لهذه الطائفة فرجحه الشارح على النظامين الآخرين وفرضه على جميع نزلاء هذا السجن فنسب إليه وأصبح يطلق عليه تعبير « النظام الأوبرني System Auburnien » (١) . وقد لقي هذا النظام رواجاً في الولايات المتحدة الأمريكية فتمتدته تدريجياً أغلب سجونها حتى غدا النظام السائد فيها ، ومن بين السجون التي أخذت به سجن بنسلفانيا الذي كان موطن نشوء النظام الانفرادي . ومن بين أسباب رواجه عوامل عارضة تجعل في قيام رجال الكفاء على تطبيقه فأبرز وانتأجه الحسنة في صورة عملية واضحة (٢) ثم تمحس له بعض الباحثين الأمريكيين على نحو اقتنع به القائمون على تنظيم السجون في أغلب الولايات (٣) . ولكن هذا النظام لم يحظ في أوربا بمثل هذا الرواج (٤) ، ويفسر ذلك بأن الأوروبيين الذين زاروا الولايات المتحدة لدراسة نظمها العقابية قد تمحسوا للنظام البنسلفاني على نحو انصرف به عنايتهم عن مزايا النظام الأوبرني (٥) .

وقد عرض لتطبيق هذا النظام تطورهام : فقاعدة الصمت التي كانت في بدايته قانوناً مطالقاً واستخدمت في فرضها أشد أساليب الإرهاب كالضرب بالسياط قد تخففت الآن من شدتها ، فعدل عنها في قاعات الطعام وخفف جزاء الخروج عليها (٦) .

١٤٧ - تقدير قيمة النظام المختلط :

يمتاز هذا النظام بأنه أقل من النظام الانفرادي تكاليفاً ، وقد يبدو

Gillin, p. 378.

(١)

(٢) من أمثال ليندز Lynds وجيرشوم Gershom وپاور Power ، وهم رجال أكفاء قادرين - على قول جيلين - على العمل على نجاح أى نظام يوكل اليهم تطبيقه .

(٣) ومن أهمهم لويس دوايت Louis Dwight الذي كان سكرتيراً لجمعية نظم السجون في بوسطن ، ودافع عن هذا النظام بحاراة ، وكان كتاباته ومحاضراته تأثير كبير على النظام العقابي في الولايات المتحدة الأمريكية .

(٤) يلاحظ مع ذلك أن المشروع الذي تقدمت به الحكومة الفرنسية الى البرلمان سنة ١٨٤٠ كان يقوم على افراز هذا النظام .

(٥) وبصفة خاصة دي توكفيل الذي تمحس للنظام الانفرادي ، وكان لآرائه تأثير كبير لا في فرنسا فحسب ولكن في عديد من دول أوربا ، من بينها بلجيكا بصفة خاصة .

Gillin, p. 387.

(٦)

كاملة ، فقد يجعله ذلك يتنكب طريقه (١) . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن هذا النظام يقوم على فكرة مكافأة المسجون على سلوك حسن تشجيعاً له على الاستمرار فيه أو الاستزادة منه ، وهذه المكافأة تتخذ صورة تخفيف نظام السجن عنه أو خرقه في مواضع متعددة (٢) . وتتضافر هذه الأفكار لتدعيم النظام التدريجي وتحديد معالمه (٣) .

١٤٩ - تاريخ النظام التدريجي :

إن أول من قال بهذا النظام هو الألماني أوبر ماير Obermaier ، ولكنه لم يلق مؤيداً ولا خليفة يدعم رأيه (٤) ، وقد اعترض على فكرته بأنها تضعف من المعنى الرادع للعقوبة . ولذلك ينسب هذا النظام إلى الإنجليزى ماكونوتشى Maconochie الذى طبعه سنة ١٨٤٠ فى سجن جزيرة نورفلك Norfolk فى جوار استراليا وأتى بنتائج حسنة (٥) ؛ وقد انتقل بعد ذلك إلى إنجلترا فصدر بتطبيقه قانون فى سنة ١٨٥٧ نص على أن يمضى المحكوم عليه فترة تمتد تسعة شهور يخضع خلالها للنظام الإفرادى ثم تقسم المدة الباقية من عقوبته إلى ثلاث فترات متعاقبة تتميز بأنظمة متدرجة نحو التيسير ، ويرجع الفضل فى وضع أسس هذا التقسيم إلى جيب (Sir Joshua Jebb) ، وقد انتقل هذا

(١) ومن أجل ذلك قيل فى وصف هذا النظام « انه تدريب ومراس على الحرية Apprentissage de la liberté » .

Mittermaier, § 15, S. 101, 102.

(٢)

(٣) وضعت المادة ١٣٠ من القواعد الأساسية للتنفيذ العقابى التى أعدت فى ألمانيا سنة

١٩٢٣ تعريفاً لهذا النظام ضمنته بياناً لعلته وتحديداً لمآله ، فذكرت « انه يتعين أن يكون تنفيذ العقوبات الطويلة المدة على درجات فيدعم ذلك الإصلاح الأخلاقى للمحكوم عليه عن طريق وضع أهداف أمامه تتخذ طابع المكافأة فيحمله ذلك على السيطرة على ارادته وتوجيهها الى بلوغ هذه الأهداف . وأساس النظام التدريجى هو أن تخف شدة التنفيذ العقابى تبعاً للتقدم الذى يطرأ على الاتجاهات الداخلية للمحكوم عليه ، وذلك بمنحه مزايا تتزايد فى كمها وكيفية وتميد لعبوره الى حالة الحرية » .

Mittermaier, § 15, S. 102.

(٤)

ومن أوائل القائلين بهذا النظام كذلك تسيلر Zeller الذى لاحظ مخاطر الانتقال النجائى بين الزنانة والحياة الحرة فقال بوجود تدخل العمل الجماعى كمرحلة انتقال بينها .

Cluche, no. 110, p. 320 ; Delogu, p. 88.

(٥)

النظام بعد ذلك إلى إيرلنده وأعطاه هناك كروفتون (Sir Robert Crofton) إنشأراً وعلائية فنسب إليها وأصبح يعرف «بالنظام الإيرلندي» (1) «Système Irlandais». وقد تطور هذا النظام بعد ذلك إلى إنجلترا فأضيف - بعد انقضاء المرحلة الثالثة - فترة تدريب على الحرية Intermediate Stage يستمتع فيها المحكوم عليه بحرية نسبية ثم أضيفت مرحلة الإفراج الشرطي ؛ وصدر في سنة ١٨٦٥ قانون يجعل انتقال المحكوم عليه من درجة إلى أخرى مرتهاً بمحصله على عدد معين من الدرجات يحسب وفقاً لحسن مسلكه (2) .

وقد انقل هذا النظام إلى دول عديدة (3) ، وحبدته لجنة الإصلاح العقابي الفرنسية (4) ويطبق الآن في فرنسا بالنسبة للعقوبات ذات المدة الطويلة (5) فتقسم مدتها إلى مراحل خمس متدرجة (6) وأقره قانون العقوبات السويسري (7) ، والقانون الانجليزي بطبيعة الحال (8) ويمكن أن يوصف بأنه النظام الراجح لدى

Gillin, p. 394.

(١)

Gillin, p. 395.

(٢)

(٣) من هذه الدول الدانمرك وفينلنده والنرويج واليونان وإيطاليا والمجر .

(٤) نصت التوسية الثامنة من توصيات هذه اللجنة على أنه إذا زادت مدة العقوبة على سنة نفذت في مؤسسات عقابية متخصصة وفقاً لنظام تدريجي بحيث تتسق معاملة المحكوم عليه مع اتجاهاته ودرجة تأهيله ، ويبدأ التدرج من العزلة الكاملة حتى شبه الحرية .
(٥) يطبق النظام التدريجي في ثمان من السجون الفرنسية الكبيرة هي سجون : هاجينو Haguenau وميلهور Mulhouse وانسيهان Ensisheim وميلن Melun وكان دولين Caen ودولين Doullens وإيرمينجن Ermingen وتول Toul .

(٦) حددت المادة ٩٧ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي المراحل الخمسة على النحو التالي : ١ - مرحلة العزلة الكاملة ، ٢ - مرحلة النظام المختلط مع تقسيم المحكوم عليهم إلى ثلاث مجموعات وفقاً لضوابط أخلاقية ، ٣ - مرحلة التحسن phase d'amélioration متطوية على نخويل بعض المزايا ، ٤ - مرحلة الثقة التي تتميز بنظام مخفف يمكن أن يصل إلى شبه الحرية ، ٥ - الإفراج الشرطي .

(٧) تنص المادة ٢٧ من قانون العقوبات السويسري على أن اللوائح تحدد شروط ومدى التخفيف الذي يمكن أن يخول تدريجياً للمحكوم عليهم وتضيف إلى ذلك اخضاع المحكوم عليهم بالسجن للنظام الانفرادي في الثلاثة شهور الأولى من العقوبة والمحكوم عليهم بالحبس لهذا النظام في الشهر الأول من العقوبة .

(٨) انظر القاعدة الرابعة من مجموعة قواعد السجون الانجليزية الصادرة سنة ١٩٦٤ ، وانظر كذلك : The treatment of offenders in Britain, prepared by Reference Division, Central Office of Information in London (1964), p. 20.

علماء العقاب في الوقت الحاضر (١) .

١٥٠ - تقدير قيمة النظام التدريجي :

إن القيمة الحقيقية لهذا النظام هي إنطوائه على عناصر تهذيبية ذاتية ، وذلك على خلاف الأنظمة الأخرى التي لاتعدو غير أن تكون إطاراً تطبق في داخله نظم تهذيبية (٢) . وتتضح هذه القيمة بملاحظة أن التنقل بين مراحل هذا النظام هو في ذاته مزيد من التهذيب وتدريب على حياة الحرية المطابقة لأحكام القانون . ويتميز هذا النظام بكونه يجمع بين النظم الأخرى منسجماً بينها فيجمع بذلك بين مزاياها ، ثم هو بتأقيته كلاً منها يحصر ضررها في مجال ضيق محدود . وهذا النظام يدفع المحكوم عليه إلى بذل مجهود لتحسين سلوكه ، إذ له في ذلك مصاحبة عاجلة مباشرة ، هي أن ينتقل إلى درجة أعلى حيث النظام ميسر ، ويعنى ذلك أنه يضع مصيره بين يديه فيغرس فيه أقوى حوافز التأهيل . ويتفادى التدرج انتقالاتاً فجائياً بين سلب الحرية والحرية الكاملة ، وتتضح هذه الميزة حين تعتبر الإقامة في مؤسسة مفتوحة أشبه الحرية والإفراج الشرطي من بين مراحل التدرج (٣) .

ولكن هذا النظام انتقد : فوصف بالتناقض باعتبار أن المزايا التي تحققها إحدى مراحلها قد يحوّلها النظام المطبق في المرحلة اللاحقة عليها ، وعلى سبيل المثال فإنه إذا أريد بالعزلة تفادى الاختلاط الضار ودفع المحكوم عليه إلى التأمل والندم فإن تطبيق نظام مختلط ثم جمعي بعد ذلك ينتج تلك الأضرار التي أريد تفاديها (٤) . وانتقد من ناحية أخرى بأن عدداً من المزايا التي لا تحوّل للمحكوم عليه إلا في مرحلة متأخرة كالسماح له بالزيارات والمراسلات لها في ذاتها قيمة تهذيبية باعتبارها أسباب استقرار نفسي يتيح له بذل مجهود إيجابي لتحسين سلوكه ، وعلى هذا النحو كان ينبغي أن تمنح له منذ بداية حقوبته (٥) .

Trois aspects de l'action pénitentiaire, p. 46 et suiv. (١)

Germain, p. 38. (٢)

Delogu, p. 89. (٣)

Albert Rivière, Revue pénitentiaire 1886, p. 136. (٤)

Méthodes modernes, p. 108. (٥)

وهذان النقدان مبالغ فيهما : فالنقد الأول يهدمه أن نقل المحكوم عليه إلى مرحلة أعلى لا يكون إلا بعد التيقن من صلاحيته لنظامها (١)؛ والنقد الثاني يمكن دون صعوبة تفاديه بمنح المحكوم عليه منذ البداية جميع المزايا التي تنطوي على قيمة تهذيبية ، إذ لا مبرر لحرمانه منها ، وهو ما يتجه إلى تحقيقه النظام التدريجي في صورته الحديثة .

١٥١ - صور النظام التدريجي :

لهذا النظام صورة تقليدية تقوم على النحو الذي سبق توضيحه ، ولكن هذه الصورة وجه إليها النقد الثاني الذي سلفت الإشارة إليه ؛ وقبل كذلك في نقدها إن تنبيه المحكوم عليه إلى عدم تحسن سلوكه على النحو الكافي كي يحمله ذلك على بذل المجهود الإيجابي المطلوب يتحقق بحرمانه من ميزة يحظى بها فعلا ، إذ قد أتيح له تقدير قيمتها ، لا بارجاء منحه مزايا ينتظرها (٢) ، كما تذهب إلى ذلك الصورة التقليدية .

ولتفادي هذين النقيدين قيل بصورة حديثة يمنح فيها المحكوم عليهم جميعاً منذ البداية كل المزايا المادية ذات القيمة التهذيبية ثم يقسمون إلى مجموعات يكون التدرج في داخلها على أساس من الانتقاء الشخصي المبني على ملاحظة لتحسن الطارئ على سلوك المحكوم عليه ، وثمرة التدرج ليست منحة المزيد من المزايا المادية ، ولكن إعطاؤه مزيداً من الثقة وتحميله ما يقابلها ويعبر عنها من مسئوليات (٣) . وهذه الصورة الحديثة تغير من طبيعة التدرج ، فتحوله من مادي إلى معنوي ، وتغير من أسلوب تطبيقه فتحوله من تدرج طبقي جماعي إلى انتقاء شخصي تقديري يعتمد على قواعد التفريد ويفترض استعمال سلطة تقديرية على أسس سليمة . وميزة الصورة الحديثة أنها لا تحرم

Delogu, p. 91.

(١)

Méthodes modernes, p. 108.

(٢)

(٣) وقد أشارت إلى هذه الصورة المادة ١٦٣ من مشروع قانون التنفيذ العقابي ١٩٩١ الذي أعد في سنة ١٩٢٧ فقالت « ان التخفيف الذي يرد على نظام السجن لا يجوز أن يقتصر على مجرد تيسر أو توفير مزيد من اللين أو الراحة ، وإنما ينبغي أن يتخذ مسوراً يكون من شأنها إيقاف الشعور بالمسؤولية لدى المحكوم عليه وتدعيمه » .

محكوماً عليه من مزايا مادية قد تكون لها أهمية في تأهيله ، ثم هي تدريبه على نظام الحياة السليم في المجتمع باعتبار أن جوهر هذا النظام هو تحمل مسؤوليات وحيازة ثقة المجتمع (١). والتطبيق العملي لهذه الصورة يعني أن ينتمي من كل مجموعة الأشخاص الجديرون بالثقة فيعهد إليهم بأعمال تنطوي عليها وينحون مركزاً معنوياً يعلنون به على زملائهم ، كأن يعهد إليهم بالسهر على النظام أو رئاسة جمعيات النشاط الفني أو الرياضي (٢) .

وتتصل الصورة الحديثة بفكرة « الإدارة الذاتية للسجن » ، أي قيام المسجونين أنفسهم ببعض الأعمال الإدارية في السجن ، وتستند هذه الفكرة إلى ما يقتضيه التأهيل من تنمية لإرادة وشخصية المحكوم عليه وتدريبه على القيام بأعمال هي من قبيل ما سوف يعهد به إليه حينما يسترد مكانه في المجتمع . ويرجع فضل القول بهذه الفكرة إلى الأمريكي أوسبرن (Thomas Mott Osborne) من المسجونين هيئة أطلق عليها تعبير «رابطة المساعدة المتبادلة Mutual Welfare League» امتد اختصاصها إلى مسائل إدارية متنوعة من بينها تنظيم العمل وتوزيعه والتأديب . وقد أفضت هذه التجربة إلى نتائج حسنة إذ أحس المحكوم عليهم بقيمتهم وكرامتهم فأيقنوا أن سلوك سبيل الجريمة لا يتفق مع الثقة التي استحقوها (٣) .

ويثور خلاف بين أنصار هذه الصورة حول كيفية تشكيل المجموعات ، وما إذا كانت تضم عناصر متجانسة homogènes أو غير متجانسة hetrogènes ، وفي تعبير آخر يدور التساؤل حول ما إذا كان من الأفضل أن تضم كل مجموعة أشخاصاً يتقاربون في ظروفهم أم تضم أشخاصاً يختلفون فيها (٤) ؟

(١) انظر في شرح هذه الصورة وتفصيلها Méthodes modernes, p. 108 et suiv et Trois aspects de l'action pénitentiaire, p. 46 et suiv.

(٢) وقد أقرت هذه الصورة حلقة الدراسات العقابية التي عقدت في ستراسبورج سنة ١٩٦١ ، فعرفت النظام التجريبي بأنه «نظام الاتساع التدريجي في الثقة المخولة للمحكوم ضمنهم في نطاق المجموعة العقابية يصحبه تعديل مقابل في مقدار ما يحملون به من مسؤولية» .

(٣) Mittermaier, § 15, S. 107.

(٤) انظر في عرض وجهتي النظر : Germain, p. 40.

فأنصار التكوين المتجانس يهتمون بالحاجة إلى درء الاختلاط أنصار ثم الرغبة في تسهيل عمل الموظفين بحيث يكفهم وضع برنامج موحد لكل مجموعة. أما أنصار التكوين غير المتجانس فيدعمون وجهة نظرهم بملاحظة أن كل مجموعة يتعين أن تشكل على نحو ما يتكون المجتمع الكبير الذي يضم طبيعته عناصر مختلطة ، وذلك كي لا يتسع نطاق الاختلاف بين أسلوب الحياة في السجن وأسلوبها في خارجه فيتوفر للمسجون في داخله تدريباً على الحياة في خارجه وتتبادل بذلك الخصائص المصطنعة للسجن ، ويهتمون بعد ذلك بالمصلحة في تمكين العناصر الصالحة في السجن من أن تباشر تأثيراً حسناً على العناصر الأخرى بأن تكون قدوة لها في السلوك ومثلاً فيها حازته من ثقة (١) .

١٥٢ - التدرج بين صور النظام التدريجي :

لأننا نذكر على الصورة الحديثة للنظام التدريجي استناداً إلى فهم دقيق لمتطلبات التأهيل وحرصها على تحقيقه وفق أساليب حديثة واجتهادها في توفير معاملة إنسانية للمحكوم عليه منذ بداية تنفيذ عقوبته ، ولكن لا يجوز من ناحية أخرى أن ننكر على صورته التقليدية أن ما فيها من حزم عند بداية تنفيذ العقوبة يشعر المحكوم عليه بحقيقة مدلول العقوبة ، ثم هي بما تتضمنه من تدرج مادي تدريبه على أسلوب الحياة في المجتمع وتلقنه في تودة قيمة الحرية والحياة المطابقة للقانون المرتبطة بها ، وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه الصورة تضع في اعتبارها أغراض العقوبة جميعاً ، وذلك على خلاف الصورة الحديثة التي تقتصر اهتمامها على التأهيل فحسب . ونحن نرى ملائمة الجمع بين صورتى النظام التدريجي : فبدأ تنفيذ العقوبة في عزلة كاملة تستغل في ملاحظة المحكوم عليه وحمله على التأمل الذي يوقظ ضميره ويتفادى عن طريقها الاختلاط بين مجرمين لم ينالوا بعد حظاً من الإصلاح ، ولكن يتعين ألا تجاوز فترة عزلة حداً أقصى كي لا تقضى إلى آثار ضارة . ونرى أن تعقب العزلة الكاملة لا يخضع فيها المحكوم عليهم لنظام مختلط ، ومن الملائم أن تمتد هذه الفترة

قد انتصر هذا الرأي بعد تردد في فرنسا بالنسبة لمرحلة النظام التدريجي التي

فيها للمحكوم عليهم بالاجتماع ، انظر : (Germain, p. 40.)

وقتاً طويلاً حتى لتكون أغلب مدة العقوبة ، ذلك أن معظم مضار الاختلاط إنما تخشى منها أثناء الليل . ويعتق هذا النظام المختلط نظام جمعى يكون الانتقال إليه على أساس من الانتقاء الشخصى ، وتضم هذه الفترة مراحل عدة منها الإنزال فى مؤسسة مفتوحة والانتفاع بمزايا شبه الحرية . ويقسم المحكوم عليهم إلى مجموعات متجانسة تفادياً لمضار الاختلاط بين أشخاص يتفاوتون فى مقدار خطورتهم على نحو ملحوظ ، ولكننا نرى أن تطعم كل مجموعة بعدد قليل من النزلاء الذين حسن سلوكهم فى صورة واضحة فيعهد إليهم بأعمال تفترض الثقة وتحمل المسؤولية ويجعل منهم مثلاً لسائر أفراد المجموعة ، ويتعين ملاحظة أفراد المجموعة على نحو مستمر وانتقاء من يثبت تحسن سلوكه والارتقاء به فى مدارج الثقة والمسؤولية . أما المزايا المادية فنرى أن ما كان منها ذو قيمة تهديدية تعين إعطاؤه لكل المحكوم عليهم ، ولو كانوا فى مرحلة العزلة الكاملة طالما أنها لا تتعارض مع نظام العزلة ، وفيما يتعلق بسائر المزايا فنرى توحيدها بالنسبة لكل مرحلة : ويعنى ذلك أن من وصاروا منهم إلى النظام الجمعى يتمتعون بمزايا مادية متحدة ويتنصم التدرج بالنسبة لهم على وجهه المعنوى .

المبحث الخامس

نظام السجون فى مصر

١٥٣ - تمهيد :

يبدو أن الشارع المصرى مائل إلى الأخذ بالنظام التدرجى ، ولكن اتجاهه هذا ليس واضحاً على نحو كاف ؛ وهو غير مرسوم وفق الفهم الصحيح لهذا النظام . ونبين فيما يلى مظاهر أخذ الشارع بالنظام التدرجى ونعقب ذلك بتفصيل أوجه النقد فى اتجاهه .

١٥٤ - مظاهر اقرار الشارع للنظام التدرجى :

وضع الشارع القاعدة العامة فى تحديد نظام السجون فى الفقرة الأولى من المادة ١٣ من قانون تنظيم السجون التى نصت على أن « يقسم المحكوم عليهم إلى درجات لا تقل عن ثلاث » ؛ وأحال هذا النص إلى قرار يصدر من وزير الداخلية تبين فيه كيفية المعاملة والمعيشة لكل درجة . وقد أصدر

وزير الداخلية في ٢١ يولييه سنة ١٩٥٩ القرار الوزاري رقم ٨١ لسنة ١٩٥٩ في شأن كيفية معاملة المسجونين ومعيشتهم ، ونصت المادة الرابعة منه على تشكيل لجنة (١) في كل سجن تختص بوضع المسجون « في الدرجة الإدارية الملائمة بالنظر إلى ظروفه الشخصية ونوع الجريمة التي ارتكبها والعقوبة المحكوم بها عليه » ؛ وجعلت المادة الخامسة من هذا القرار للنائب العام ومدير عام السجون سلطة مراجعة أعمال هذه اللجنة وتعديل قراراتها ؛ وبينت المادة السادسة من القرار المزاي المخولة للمحكوم عليه المودع في الدرجة الثانية (الفقرة الأولى) (٢) ، وحددت بعد ذلك المزايا التي تعطى للمحكوم عليه الموضوع في الدرجة الأولى (الفقرة الثانية) (٣) ، ويعني ذلك أن أفراد الدرجة الثالثة لا يتمتعون بمزايا إضافية وأن وضعهم يمثل الوضع العادي للمحكوم عليهم (٤) ، (٥) .

ومن مظاهر إقرار الشارع للنظام التدريجي نصه في المادة ١٨ ، من قانون تنظيم السجون على أنه « إذا زادت مدة بقاء المحكوم عليه في السجن على أربع سنين وجب قبل الإفراج عنه أن يمر بفترة انتقال وتحدد اللائحة

(١) تشكل هذه اللجنة وفقا للمادة الرابعة من القرار الوزاري سالف الذكر من مدير أو مأمور السجن أو من يقوم مقامه رئيسا وعضوية طبيب السجن والاختصاصي الاجتماعي .
(٢) نستطيع أن نعتبر من مظاهر التدرج كذلك ما تنص عليه المادة الثالثة من القرار الوزاري المذكور من أن قيمة تعامل المسجون مع المصنف تزيد كلما نقل إلى درجة أعلى .
(٣) المزايا المخولة للمحكوم عليه الموضوع في الدرجة الثانية هي التصريح له بشراء أو استحضار وسادة للنوم وغطاء صوف مطابقين للشروط الصحية والاحتفاظ بالكتب ، والتصريح باضاعة غرفته بعد المواعيد المقررة على نفقته .

(٤) المزايا المخولة للمحكوم عليه الموضوع في الدرجة الأولى هي التصريح له بشراء أو استحجار مرتبة وسادة للنوم وأغطية صوفية ومرآة ومنضدة وكرسی وسجادة وبشكير والاحتفاظ بصورة عائلية والكتب والجرائد والمجلات والانضاعة في غرفته بعد المواعيد المقررة واستلام ما يقدم زائروه من أطعمة وحلوى في حدود استهلاكه الشخصي .

(٥) أصدر مدير عام السجون في أول يناير سنة ١٩٦٢ القرار الإداري رقم ١ لسنة ١٩٦٢ مفصلا القرار الوزاري سالف الذكر ، وأهم ما ورد فيه أن يوضع المحكوم عليه في الدرجة الثالثة الإدارية عند دخوله السجن ثم يعرض أمره على لجنة السجن لاختيار الدرجة الملائمة له ، وعليها أن تصدر قرارها في مدة لا تتجاوز شهرا ، أو تسببه إذا قررت وضع المحكوم عليه في الدرجة الثانية أو الأولى مباشرة . وحدد القرار الإداري ائدة التي يتعين تضيئتها في كل درجة ، وجعلها تختلف باختلاف نوع العقوبة ، فهي سنة واحدة بالنسبة للمحكوم عليهم بالجس مع الشغل وسنتين بالنسبة للمحكوم عليهم بالسجن وثلاث سنوات بالنسبة للمحكوم عليهم بالاشغال الشاقة (المادة السادسة من القرار) .

الداخلية مدة هذه الفترة وكيفية معاملة المسجون خلالها ، على أن يراعى التدرج في تخفيف القيود أو منح المزايا . وفصلت المادتان ٨٤ ، ٨٥ من اللائحة هذا النص فحددت أولاهما مدة هذه الفترة بأنها « شهر واحد عن كل سنة كاملة من سنى الحكم بحيث لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين » ، وبينت ثانيتهما المزايا التي يتمتع بها المحكوم عليه خلال فترة الانتقال ، وأخصها نقله إلى السجن الكائن في المحافظة التي يريد الإقامة فيها بعد الإفراج عنه أو إلى السجن متوسط الحراسة ، وإلحاقه بعمل يتناسب وما كان يزاوله قبل سجنه ، ومعاملته معاملة المحبوسين احتياطياً من حيث الزيارة والمراسلة (١) ، والنصريح له باجازه لا تتجاوز ثمانية وأربعين ساعة خلاف مواعيد المسافة إذا دعت إلى ذلك ضرورة قصوى أو ظروف قهرية طارئة (٢) .

ومن هذه المظاهر كذلك تقريره نقل الرجال المحكوم عليهم بعقوبة الأشغال الشاقة من اليمين إلى السجن العمومى - حيث النظام أخف وطأة - إذا أمضوا نصف المدة المحكوم عليهم بها أو ثلاث سنوات أى المدتين أقل وكان سلوكهم حسناً خلالها (المادة الثانية من قانون تنظيم السجون) . ويعد إقرار الشارع نظام الإفراج الشرطى صورة واضحة لأخذ بنظام التدرج في معاملة المحكوم عليهم .

ونستطيع أن نعتبر من هذه المظاهر كذلك ما تنص عليه المادة ٤٦ من اللائحة الداخلية في تقريرها وضع المسجون عند قبوله في السجن مدة عشرة أيام لا يختلط خلالها بالمسجونين الآخرين ولا يؤدى عملاً ولا يزار ، وذلك إذا وصفتها هذه المدة بأنها فترة عزلة كاملة تفرض على المحكوم عليه في بداية عقوبته .

(١) فصل ذلك القرار الإدارى رقم ٣ لسنة ١٩٦٢ الصادر من مدير عام السجون في أول يناير سنة ١٩٦٢ . فأجاز التصريح له بالزيارة أسبوعياً لمدة نصف ساعة .
(٢) جمعت المادة ٨٥ من اللائحة صدور هذا التصريح من اختصاص مدير عام السجون بعد موافقة النائب العام أو المحامى العام المختص ، ونص على أن تستنزل المدة التى يقضىها المسجون خارج السجن من مدة عقوبته ، وقيد القرار الإدارى رقم ٣ لسنة ١٩٦٣ هذه الزية بتصفية السجين سنة في فترة الانتقال .

١٥٥ - نقد خطة الشارع :

يعيب خطة الشارع من الناحية الشكلية عدم وضوحها وعدم تجميع الأحكام المتعلقة بنظام السجن في موضع واحد بحيث يمكن في غير عناء استخلاص صورة متكاملة له . ويعيبها بعد ذلك عدم تحديد مراحل التدرج على نحو يسوده المنطق الدقيق للنظام التدريجي ، ففترة العزلة ذات الأيام العشرة قد فرضت لاعتبارات صحية (١) ، ولم تكن الفكرة التي تستند إليها أنها مرحلة في تأهيل المحكوم عليه ، وقد حملت هذه الاعتبارات الشارع على أن يحددها في صورة جامدة بهذه الأيام العشرة في حين كان منطق النظام التدريجي مقتضياً أن تكون أطول من ذلك كي يتاح لها أن تنتج آثارها ومقتضياً كذلك أن يكون الانتقال منها مرتين بتحسن السلوك والجدارة بالنظام الأخف وطأة . ونلاحظ بعد ذلك أن المرحلة المختلطة (أى مرحلة الاجتماع نهائياً والانفراد ليلاً) غير موجودة بين مراحل التدرج في حين أنها - في تقديرنا - مرحلته الأساسية باعتبارها تكفل تهادى أهم أضرار الاختلاط بين محكوم عليهم لا يزال الاختلاط فيما بينهم مصدر خطورة ، وهى كما قدمنا ينبغي أن تكون أطول المراحل من حيث المدة . والنظام المصرى يصل بذلك إلى أن يكون في أساسه النظام الجمعى بكل ما يشوبه من عيوب . ولا يغير من هذا التكييف تقسيم المحكوم عليهم إلى ثلاث درجات إدارية ، بل إن هذا التقسيم معيب من أوجه عديدة : فمن بين ضوابطه نوع الجريمة والعقوبة (٢) في حين أنه ما كان جائزاً أن يكون لهما وزن في تحديد معاملة المحكوم عليه ، فقد أدخل في الاعتبار على نحو كاف عند تحديد الشارع والقاضى نوع العقوبة ومقدارها ، وقد كان واجباً أن تكون مقتضيات التأهيل وحدها ضابط التوزيع

(١) يؤيد ذلك أنها وردت في الفرع الثانى من الفصل الرابع من اللائحة ، ويحملها الفرع عنوان « الاجراءات الصحية » .

(٢) أشارت المادة الرابعة من القرار الوزارى الى وجوب مراعاة الظروف الشخصية لى جانب مراعاة نوع الجريمة والعقوبة ، وهو في ذاته اتجاه سليم ، ولكن موضع النقد هو الاصرار على ادخال نوع الجريمة والعقوبة في الاعتبار على الرغم من أنه لا يجوز - وفق الآراء المستقرة في علم العقاب - أن يكون لهما وزن في تحديد المعاملة العقابية للمحكوم عليه .

على هذه الدرجات ، ونلاحظ بعد ذلك أن تشكيل اللجنة المختصة بهذا التوزيع معيب . فالعنصر القضائي غير ممثل فيها في حين يتعلق الأمر بتجديد حقوق المحكوم عليه ، وقد يكون استئثار الإدارة به موضعاً لشكواه ، ومن ناحية ثانية فقد كان متعيناً أن يكون للاختصاصي النفسي والمهنيين والفقهاء الذين يشرفون على العمل أما كنهم في هذه اللجنة (١) ، ونلاحظ أن تحويل النائب العام ومدير عام السجون سلطة مراجعة أعمال هذه اللجنة وتعديل قراراتها وضع معيب ، إذ يتعين أن تكون سلطة المراجعة على اتصال مباشر بالسجون بحيث تستطيع الإلمام بظروفه ومقتضيات تأهيله وتعديل القرارات في هذا الضوء ، وليس ذلك متاحاً للنائب العام ومدير عام السجون (٢) . وليس المزايا المخولة لنزلاء الدرجتين الثانية والأولى ذات أهمية ، ولذلك كان متعيناً منحها لجميع المحكوم عليهم : فبعضها يمثل قيمة تهيئية كالاكتفاء بالكتب ، وفي الحرمان منه عرقله للتأهيل ، وبعضها كاستحضار وسادة نوم يمثل مستوى الحياة العادي الذي ينبغي توفيره للسجون في جميع مراحل عقوبته . وقد كان من المتعين أن تكون الفروق بين الدرجات أكثر عمقاً وأهمية ، وأن يمثل جانب منها طابعاً معنوياً يتخذ صورة الزيادة من الثقة والمسئولية . ولم يفصل الشارع فيما إذا كانت المجموعات التي يقسم إليها المحكوم عليهم تتسم بالتجانس أو ينتفى عنها ذلك . وقد فات الشارع اعتبار النزول في مؤسسة مفتوحة وشبه الحرية مرحلتين في التدرج . ونلاحظ أن تحديد مدة فترة الانتقال على النحو السابق الدقيق الذي أخذت به اللائحة غير مرغوب فيه ، إذ كان الأفضل ترك الارتقاء إليها لتقدير اللجنة الفنية المختصة بالتوزيع على الدرجات الادارية ، وجعل ضابط تقديرها ملاحظة التحسن الذي طرأ على سلوك المحكوم عليه ؛ والمزايا التي تنولها فترة الانتقال محدودة الأهمية (٣) ، وقد كان من الأفضل أن تتخذ صورة الإيداع مؤسسة

(١) ، (٢) انظر تعليق المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناية ص ١٥ .
(٣) من هذه المزايا الحاق المحكوم عليه بعمل يتناسب وما كان يزاوله قبل سجنه بقدر الامكان ، وثمة شك في أن يوصف هذا الاحاق بأنه ميزة تختص بها فترة الانتقال ، ان أن ذلك هو الوضع العادي الذي كان ينبغي توفيره له أثناء عقوبته . وذلك حتى يحقق العمل العقابي دوره في التأهيل .

مفتوحة أو الخاضوع لنظام شبه الحرية ، إذ في هذين الوضعين تكون لها دلالة التدريب على مرحلة الإفراج الشرطى .

الفصل الثانى

أنواع السجون

١٥٦ - تمهيد :

من الطبيعى أن تتنوع السجون فى كل دولة : ذلك أن المحكوم عليهم يختلفون فى ظروفهم ومقتضيات معاملتهم ، ويصل الاختلاف بين طوائفهم إلى الحد الذى يقتضى أن يكون لكل منها نظام متميز متطلب مكاناً يعد خصيصاً لتنفيذه ، ويعنى ذلك أفراد سجن لكل طائفة . ونتيجة السياسة العقابية الحديثة إلى الإكثار من أنواع السجون ، إذ تكشف الدراسات الحديثة عن معايير لتقسيم المحكوم عليهم وثبت بذلك حاجة كل قسم لنظام خاص ونوع متميز من السجون .

ونتصل دراسة أنواع السجون بتصنيف المحكوم عليهم ، إذ ثمرته تحديد معاملة خاصة لكل فئة من المحكوم عليهم مما يقتضى إنزال أفرادها فى سجن خاص ، ولذلك نقتصر على دراسة الأنواع الأساسية من السجون التى تربط بالإطار المادى لتنفيذ العقابى مرجئين تفصيلها إلى الموضع المخصص للتصنيف .

١٥٧ - تقسيم :

يتضمن هذا الفصل مباحث ثلاثة : يتناول أولها دراسة تطور معيار تقسيم السجون ، وتخلص هذه الدراسة إلى أن التقسيم الحديث للسجون يقوم على التمييز بين أنواع ثلاثة منها : السجون المغلقة والمؤسسات شبه المفتوحة والمؤسسات المفتوحة . ولما كانت فكرة السجن المغلق واضحة بذاتها ، إذ هو النوع التقليدى من السجون ، وكانت دراسة المؤسسات المفتوحة تنطوى بالضرورة على توضيح لفكرة المؤسسة شبه المفتوحة فنرى أن يحمل المبحث الثانى عنوان المؤسسات المفتوحة محدداً فكرتها ومبيناً معيار التقسيم الثلاثى السابق : أما المبحث الثالث فيتناول دراسة أنواع السجون فى الجمهورية العربية المتحدة .

المبحث الأول

تطور معيار تقسيم السجون

١٥٨ - تمهيد :

ثمة معيار تقليدى لتقسيم السجون لا تزال تشريعات حديثة تقررره ، ولكن معايير حديثة قد زاحمته ، بل وحلت فى السياسة العقابية الحديثة محله . وليس ثمة انفصال مطلق بين المعيار التقليدى والمعايير الحديثة ، ففى تشريعات عديدة تطبق إلى جانبه ، ويعمل ذلك أنه من العسير على الأفكار الحديثة التى تقوم عليها هذه المعايير أن تهدم نظاماً عقابياً أقيم على أساس من الأفكار التقليدية ، ولذلك فهى تتدخل رويداً فى هذا النظام ويتسع نطاق تطبيقها تدريجياً^(١) .

١٥٩ - المعيار التقليدى لتقسيم السجون :

يقوم المعيار التقليدى لتقسيم السجون على أساس نوع العقوبة المحكوم بها : فلكل عقوبة نوع من السجون يخصص لتنفيذها ، ويرتبط نوع العقوبة بدرجة جسامة الجريمة المرتكبة . ويفترض هذا المعيار اختلاف أنواع السجون من حيث شدة النظام السائد فى كل نوع ، وهذا الاختلاف يجعل منه الشارح ضابطاً للتمييز بين أنواع العقوبات فيتحقق بذلك التناسب بين إيلاء العقوبة ودرجة جسامة الجريمة^(٢) .

وإلى جانب هذا المعيار فثمة تفرقة تقليدية قامت على أساس من التمييز بين السجون الكبيرة والسجون الصغيرة : فالأولى تمثل النوع العادى من السجون والثانية تمثل نوعاً قليل الأهمية ضئيل الحظ من اهتمام الشارع وعناية الإدارة العقابية وتخصص لاحتجاز المحبوسين احتياطياً ، الخاضعين للاكراه البدنى والمحكوم عليهم بعقوبات قصيرة المدة^(٣) ، وهذه السجون ليست

Méthodes modernes, p. 69.

(١)

(٢) ويأخذ الشارع الحصر بهذا المعيار فى تمييزه بين الليانات والسجون العمومية والسجون المركزية (المادة الأولى من قانون تنظيم السجون) .

Mittermaier, § 10, S. 71.

(٣)

مجهزة وفق الأسلوب الحديث ولا يتوافر لها موظفون أكفاء ، وفي بعض الأحيان لا تخضع للإدارة العقابية المركزية (١) ، ومن ثم كانت على هامش النظام العقابي في الدولة .

ولكن هذين المعيارين لم يطبقا وحدهما في التشريعات التقليدية : فقد طبقت إلى جانبها ضوابط تضمنت نواة الأفكار التي تفترض أن يكون اختلاف أنواع السجون مرتبهاً باختلاف مقتضيات المعاملة : ونشير في هذا الشأن إلى التمييز بين سجون أو إصلاحيات الأحداث وسجون البالغين (٢) ، ونشير كذلك إلى التمييز بين سجون النساء وسجون الرجال (٣) .

١٦٠ - نقد المعيار التقليدي لتقسيم السجون :

إن التمييز بين أنواع السجون وفقاً لنوع العقوبة المحكوم بها تهدمه الاعتبارات التي تنفي عن التمييز بين أنواع مختلفة من العقوبات السالبة للحرية أسسه المنطقية والتتامة مع السياسة العقابية الحديثة وتذهب تبعاً لذلك إلى توحيد هذه العقوبات . وغنى عن البيان أن هذا التوحيد يجعل التمييز السابق بين السجون غير ذي ضابط يعتمد عليه (٤) . وتذهب السياسة العقابية الحديثة إلى وجوب اتساق نظام السجن مع ظروف شخصية المحكوم عليه وعوامل تأهيله لها لاعم درجة جسامة جريمته .

(١) والمثل الواضح لها السجون المركزية في مصر ، إذ هي لا تزال ملحقة بمبانى مراكز وأقسام الشرطة ومنوط إدارتها والإشراف عليها بأمورها (انظر المادتين ٧ من النظام الداخلي للسجون ، ٩٥ من قانون السجون) .

Méthodes modernes, p. 69.

(٢)

(٣) وعلة الفصل بين الرجال والنساء هي الخطورة الواضحة لاحتمال قيام الصلات الجنسية في مجتمع السجن الذي لا تسود فيه قيم أخلاقية واضحة ؛ وبالإضافة إلى ذلك فآثار تنفيذ العقوبة على المرأة مختلفة عنها بالنسبة للرجل مما يجعلها في حاجة إلى معاملة خاصة مختلفة . وفي بعض الدول يحول ضالة عدد المحكوم عليهم دون تخصيص سجون لهم ، وفي هذه الحالة يتعين أن يخصص لهم قسم مستقل في سجن الرجال ويحظر على انحراس والموظفين من الرجال الدخول فيه ؛ وقد أنشئ سجن عمومي للنساء في منطقة القناطر بالقرار الوزاري رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ٤ يولية سنة ١٩٥٧ (انظر في المحكوم عليهم اللاتي يودعن فيه : المادة ٤ من النظام الداخلي للسجون) .

(٤) انظر رقم ١٠٢ ص ١١٣ من هذا المؤلف .

ومن ناحية ثانية ، فإن التمييز بين السجون الكبيرة والسجون الصغيرة معيب : فالسجون الصغيرة تفتقر على النحو الذى سبق بيانه إلى الأساليب الحديثة للمعاملة العقابية ، ويحول ذلك بينها وبين أداء وظائفها فى التأهيل . ولذلك يتجه الرأى إلى تركيز السجون الصغيرة المتماثلة فى سجن كبير تتوافر فيه هذه الأساليب . ولكن لا يجوز الظن بأن السياسة العقابية الحديثة تجبذ السجون الضخمة ، بل إنها على العكس من ذلك ترى تجنبها ، إذ تصعب إدارتها ، ويصعب أن يوفر لكل مسجون فيها القدر من العناية الذى يقتضيه تأهيله ، ولذلك كانت السجون المتوسطة هى أفضل أحجام السجون (١) ، ويرى أغلب الباحثين أنه يحسن ألا يجاوز عدد نزلاء السجن خمسمائة نزيل (٢) .

١٦١ - الاتجاهات الحديثة فى تقسيم السجون :

ترتبط هذه الاتجاهات بتصنيف المحكوم عليهم : فالتقسيم الحديث للسجون هو ثمرة التمييز بين فئات من المحكوم عليهم ، ونظام كل نوع من السجون مستمد من ظروف الفئة التى خصص لها ومقتضيات تأهيلها . ونستطيع على أساس من هذه الملاحظة تحرى اتجاهات ثلاثة تسود فى هذا الشأن : فمن ناحية نلمس اتجاهاً نحو إنشاء سجون متخصصة فى معاملة فئات محددة من المحكوم عليهم . ومن ناحية ثانية نلاحظ اتجاهاً إلى إنشاء سجون مفتوحة تسمح بتطبيق نظام ثقة على طوائف من المحكوم عليهم يتبين أنه لا حاجة لأن تتخذ قبلهم كل تدابير التحفظ والحراسة المعتادة فى السجون التقليدية ، بل يتضح على النقيض من ذلك أن نظام الثقة أجدى فى تأهيلهم . وفى النهاية نلمس اتجاهاً ثالثاً نحو الانقاص التدريجى من السجون التقليدية تمهيداً للتوسع فى

Mietermaier, § 10, S. 72.

(٢) غنى عن البيان أن هذا التحديد تقريبى ونسبى ، ومن الجائز أن يكون أقل فى المؤسسات المتخصصة ، وفى مؤسسات الأحداث ينبغى ألا يجاوز عدد نزلاء كل مؤسسة مائتى نزيل ، انظر ميترماير ص ٤٢ والاستاذ يس محمد يوسف الرفاعى ، الإصلاح العادر وسجن القاهرة العمومى ، ١٩٦١ ص ٨٢ . وقد عرضت لهذا الموضوع مجموعة قوادد الحد الأدنى فنصت الفقرة الثالثة من القاعدة الثالثة والستين على أنه إذا كانت المؤسسة مغلقة فلا يجوز أن يعرقل العدد الكبير من النزلاء مقتضيات تفريد المعاملة ، وأضافت الى ذلك أنه فى بعض الدول يقدر أن عدد النزلاء يتعين ألا يجاوز الخمسمائة ، أما إذا كانت المؤسسة مفتوحة فيتعين أن يكون العدد أقل من ذلك . وأضافت الى ذلك الفقرة الرابعة أنه ليس من المرغوب فيه وجود مؤسسات صغيرة لا يتاح فيها تطبيق نظام ملائم .

السجون المتخصصة والمفتوحة أو شبه المفتوحة التي يمكن توصف بأنها نماذج السجون الحديثة (١) .

١٦٢ - المعيار الحديث لتقسيم السجون :

يرتبط تفصيل هذا المعيار بدراسة التصنيف ، ولذلك نكتفي في هذا الموضوع بالإشارة إلى تطبيقاته الأساسية ، وهي تطبيقات تقوم على التمييز بين طوائف من المحكوم عليهم تختلف تماماً في ظروفها وأسلوب معاملتها ومقتضيات تأهيلها :

وأول تقسيم هو التمييز بين سجون تعد للمحكوم عليهم بمدد طويلة وأخرى للمحكوم عليهم بمدد قصيرة ، وعلة هذا التقسيم أن جهود التصنيف تنعجه أساساً إلى المحكوم عليهم بمدد طويلة ، فهم الذين يتسع المجال لإزاعهم لتطبيق برنامج تأهيلي يستمر المدة المعقولة لينتج خلالها آثاره (٢) ، أما المحكوم عليهم بمدد قصيرة فلا تستوعب من الوقت لتطبيق هذا البرنامج عليهم (٣) ، ولذلك تقتصر الجهود قبلهم على تجنب غير الخطرين منهم آثار الاختلاط الضار (٤) . وتقتضي هذه التفرقة اختلافاً أساسياً في معاملة كل فريق . وهذا التقسيم قديم ، وقد أخذت به بعض التشريعات التقليدية كالقانون الفرنسي قبل عهد الإصلاح العقابي (٥) ، وتتضائل الآن أهميته نتيجة للاتجاه إلى استبعاد العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة وإحلال تدابير عتابية أخرى محلها .

ويأتى بعد ذلك التمييز بين سجون الشبان وسجون الناضجين . ويراد بالشبان من تجاوزوا سن الحداثة الجنائية فاكتملت أهليتهم للمسؤولية والعقوبات

Méthodes modernes, p. 68.

(١)

(٢) غنى عن البيان أنه في الاستطاعة تطبيق النظام التدريجي على المحكوم عليهم بمدد طويلة ، وليس ذلك متاحاً بالنسبة للمحكوم عليهم بمدد قصيرة .

(٣) تحديد معنى المدة الطويلة نسبي : ففي فرنسا يراد بها المدة التي تزيد عن سنة ، وفي الدانمرك يراد بها المدة التي تزيد على خمسة شهور ، وفي النرويج يراد بها المدة التي تزيد على ستة شهور وفي نيوجرسي بالولايات المتحدة الأمريكية يراد بها المدة التي تزيد على ثمانية عشر شهراً .

(٤) تجرى الولايات المتحدة الأمريكية على إرسال اغلب المحكوم عليهم بمدد قصيرة إلى مؤسسات مفتوحة .

Bouzat et Pinatel, I, no. 597, p. 355 et suiv.

(٥)

المتنوعة ولكن لم تستقر بعد معالم شخصياتهم ، إذ لا تزال في مرحلة التكوين والتطور ، وتتراوح أعمارهم في المتوسط ما بين الثامنة عشرة والخامسة والعشرين (١) . وأهمية هذا التقسيم أن الشبان يتقبلون التهذيب في يسر ولديهم حماس في الإقبال على الجديد ، مما يقتضى إخضاعهم لنظام خاص وإفراد سجون لهم تتخذ طابع « مدرسة التدريب المهني Ecole professionnelle et d'apprentissage » ولذلك يطلق عليها في فرنسا تعبير « السجن المدرسة Prison-Ecole » (٢) : ويطلق عليها في الولايات المتحدة الأمر يكية تعبير « الإصلاحيات Reformatories » (٣) وفي إنجلترا لفظ « البروستال Borstals » (٤) . وفي بعض الدول كالنمسا تخصص لهم أقسام مستقلة في داخل السجون العادية (٥) .

ويميز كذلك بين سجون الأصحاء والمؤسسات التي تخصص للمرضى أو المستن أو الشواذ . وتختلف الدول فيما إذا كانت تفرد للطوائف الأخيرة مؤسسات خاصة أو أقساماً مستقلة ملحقة بالسجون العادية . وقد نشأت فكرة هذه المؤسسات حينما تبينت مساوئ إرسال المسجونين المرضى أو الشواذ إلى المستشفيات العامة ، إذ قد يكون ذلك مجالاً لمحاولات الهرب ؛ بالإضافة إلى أنه يبعدهم عن القدر من التأثير التأهيلي للبرنامج العقابي الذي يكون متاحاً على الرغم من المرض أو الشذوذ . وأساس هذا التقسيم ما يتعين أن تتميز به سجون المرضى والشواذ والشيوخ من غلبة الأساليب العلاجية ومن تخفف في الالتزامات

(١) هذا التحديد للسن يختلف - في حدود سنة أو سنتين - ما بين دولة وأخرى .

(٢) انظر في هذا النوع من السجون :

Pierre Canmat : La prison-école (1955).

Gillin, p. 522.

(٣)

(٤) تحكم هذه المؤسسات في إنجلترا « قواعد البروستال The Borstal Rules » .

وقد عمل بها ابتداء من ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ .

(٥) في إسبانيا مؤسسات لمن تتراوح أعمارهم بين السابعة عشرة والخامسة والعشرين .

وأخرى لمن تتراوح أعمارهم بين الخامسة والعشرين والثانية والثلاثين ؛ وبذلك لا ينزل في السجون العادية إلا الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين الثانية والثلاثين والستين ..

التي يفرضها النظام العقابي (١)

وتتمجه السياسة العقابية الحديثة الى تخصيص سجون للمعتادين على الإجرام ، ويدخل في مدلولهم محترفوا الجريمة والمجرمون بالميل فيطبق عليهم نظام خاص (٢) . وتذهب آراء إلى الفصل بين طائفتين منهم : أصحاب النشاط الإجرامى العادى ؛ asociaux وأعداء المجتمع antisociaux ، وتخصيص سجون لكل طائفة (٣) . وأهمية هذه التفرقة هى حاجة أفراد الطائفة الثانية لأساليب تحفظ خاصة ووسائل تهذيب على جانب ملموس من الخبرة العقابية .

وفى بعض الدول تخصص سجون للمدمنين على الخمور أو المخدرات (٤) ، وفى دول أخرى تخصص سجون للمتحرفين جنسياً Pervertis sexuels (٥) . ولكن أهم تقسيم للسجون هو التمييز بين المؤسسات المفتوحة وشبه المفتوحة والمغلقة ، ويمكن اعتباره التقسيم الأساسى فى علم العقاب .

وقد حرصت مجموعة قواعد الحد الأدنى على تفصيل معيار تقسيم السجون فذكرت أنه يتعين أن توضع انطوائف المتنوعة من المحكوم عليهم فى مؤسسات متميزة أو فى أقسام مستقلة من نفس المؤسسة ، وأضافت إلى ذلك أن يراعى فى تقسيم المحكوم عليهم اختلافهم فى الجنس والسن والسوابق والسبب الذى استوجب سلب الحرية : ثم فصلت ذلك على النحو التالى : (١) يجب أن يودع الرجال والنساء فى مؤسسات مختلفة ، فإن قضت الظروف بإيداعهم فى مؤسسة واحدة تعين أن تكون مجموعة الأماكن المخصصة للنساء منفصلة تماماً عن سائر المؤسسة ؛ (ب) يجب أن يفصل المحبوسون احتياطياً عن المحكوم عليهم ؛ (ج) يجب أن يفصل المحبوسون من أجل دين عن المحكوم

(١) توجد فى السويد والدانمرك أقسام فى السجون العامة مخصصة للمرضى ، وفى إيطاليا وفرنسا وهولندة وبلجيكا توجد مؤسسات مخصصة للشواذ ، وتوجد فى فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والنرويج وبلجيكا وإسبانيا مؤسسات مخصصة للمرضى بدنيا .

(٢) تجرى إيطاليا على الأخذ بهذا التخصيص .

(٣) تجرى فرنسا وبلجيكا على الأخذ بهذه التفرقة .

(٤) كالوضع فى الدانمرك وسويسرا والنرويج ونيوزيلندة .

(٥) كالوضع فى نيوزيلندة ونيوجرسى .

عليهم من أجل جريمة : (٥) يتعين الفصل بين الأحداث والبالغين (القاعدة الثامنة) . وقد أضافت هذه القواعد إلى ذلك أن تفريد المعاملة يقتضى تصنيفاً مرنًا للمحكوم عليهم ، ومن المرغوب فيه أن تودع كل فئة في مؤسسة مستقلة حيث تلقى المعاملة الملائمة ، ولا يجوز أن تمثل جميع المؤسسات نفس القدر من التحفظ ، بل إنه من المرغوب فيه أن تختلف درجات التحفظ باختلاف احتياجات كل فئة . وأشارت القواعد بعد ذلك إلى المؤسسات المفتوحة بقولها : إنها لا تستعين بوسائل تحفظ مادية لمنع الهرب ، ولكن تعتمد على احترام المحكوم عليهم تلقائياً للنظام المقرر ، وهى من ثم توفر لفئة من المحكوم عليهم مختار بعناية أفضل الظروف لتأهيلهم (القاعدة الثالثة والستون) .

١٦٣ - المعيار الحديث لتقسيم السجون في التشريع الوضعى :

اجتهد التشريع الفرنسى الحالى فى تطبيق هذا المعيار فأنشأ سجوناً عديدة متخصصة ومؤسسات مفتوحة ، ولكنه لم يستطع — على الرغم من توحيدته بين العقوبات السالبة للحرية — أن يتخلص من تأثير المعيار التقليدى (١) : فالمادة ٧١٨ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أن توزيع المحكوم عليهم على السجون ضابطه المجموعة الجنائية *catégorie pénale* والسن والحالة الصحية ونوع الشخصية . ويشير ضابط « المجموعة الجنائية » الى نوع الجريمة التى حكم بالعقوبة من أجلها : فالمحكوم عليهم بالسجن من أجل جنائية *régime de réclusion criminelle* ينغلون فى سجن مركزى *Maison Centrale* ، ويودع فى هذا السجن كذلك المحكوم عليهم بالحبس اذا زادت على سنة المدة التى يتعين التنفيذ بها وقت صيرورة الحكم نهائياً ، أما من عدا ذلك من المحكوم عليهم بالحبس فينزلون فى سجن الجناح *Maison de Correction* ، ويودع المحكوم عليهم بالحبس من أجل مخالفة فى قسم مستقل من سجن القبض

(١) انظر فى تقسيم السجون وفقاً للتشريع الفرنسى الحالى :

Paul Amor : La réforme pénitentiaire en France, Revue de Science Crim., 1947, p. 1 et suiv. ; Charles Germain : Les nouvelles tendances du système pénitentiaire français, même Revue, 1954, p. 41 et Science pénitentiaire, p. 50 ; Bouzat et Pinatel, I, no. 403, p. 358 et suiv.

Maison d'Arrêt . ويتجه هذا التقسيم الثلاثي الى أن يتحول الى تقسيم ثنائي ، اذ يجيز القانون اتحاد القسمين الأخيرين واتخاذ المؤسسة الواحدة لتنفيذ عقوبة الحبس قصيرة المدة سواء أكانت من أجل جنحة أم من أجل مخالفة . بل ان هذا التقسيم يتخذ في حقيقته صورة التمييز بين سجون معدة لتنفيذ العقوبات طويلة المدة وأخرى معدة للعقوبات قصيرة المدة ، ويتحول بذلك الى أجد بالمعيار الحديث لتقسيم السجون . أما ضابط السن الذي يشير اليه القانون فيقتضى أن يودع في مؤسسات خاصة المحكوم عليهم الذين تنقضى عقوباتهم قبل بلوغهم سن الثامنة والعشرين . ويعنى القانون بضابط الحالة الصحية أن يودع في مؤسسات خاصة المرضى والشواذ . أما ضابط الشخصية الذي ينص عليه القانون في النهاية فمركب العناصر ، اذ يوزع المحكوم عليهم وفقاً له على مؤسسات مغلقة ومفتوحة وشبه مفتوحة تبعاً للمدى القابلية للإصلاح ودرجة الخطورة والاستعداد المهني ، ويوزع المحكوم عليهم الذين يوجهون الى مؤسسات مغلقة على مؤسسات تطبق النظام التدريجي وأخرى تطبق النظام المختلط ، وهذه الأخيرة نوعان : نوع يطبق أساليب تحفظ متوسطة وأخرى تطبق أساليب تحفظ شديدة . وينص القانون على اعداد سجون خاصة للمعتادين على الإجرام أو أقسام تخصص لهم وتلحق بالسجون العادية .

ويفرق التشريع الإيطالي بين مؤسسات تنفذ فيها العقوبات وأخرى تنفذ فيها التدابير الاحترازية^(١) : فالمعدة للعقوبات تنقسم إلى مؤسسات مخصصة للمحبوسين احتياطياً وأخرى للمحكوم عليهم ، وهذه الأخيرة تنقسم إلى ليمانات ومؤسسات لتنفيذ السجن وثلاثة للحبس ، وبالإضافة إلى ذلك فثمة مؤسسات متخصصة ، منها على سبيل المثال المعدة للأحداث ، والمرضى ، والشواذ ، والمعتادين على الإجرام ومحترفيه واخرمين بالميل (المادة ٢١ وبعدها من اللائحة العقابية الصادرة سنة ١٩٣١) . أما المؤسسات المعدة لتنفيذ التدابير الاحترازية فمنها المستعمرات الزراعية ودور العمل والحال المعدة للمجرمين

المجانين ودور الرعاية والتحفظ والإصلاحات القضائية ودور العلاج القضائية
المادة ٢٥٦ من اللائحة العقابية) .

المبحث الثاني

المؤسسات المفتوحة

١٦٤ - تمهيد :

يعد التمييز بين المؤسسات المغلقة وشبه المفتوحة والمفتوحة التقسيم الأناسي
للسجون في السياسة العقابية الحديثة (١) . وهذا التقسيم يتحدد معالمه بمقدار
ما تتضح فكرة المؤسسات المفتوحة . وهذه الفكرة غريبة على النظم العقابية
التقليدية ؛ ولذلك كان متعياً أن يعرض لبيانها في تفصيل وأن يتحدد في صورة
واضحة مزاياها وشروط نجاحها وضوابط اختيار نزلائها ونوع علاقتها
بالسجون المغلقة ومدى انتشارها في القانون المقارن .

١٦٥ - تعريف :

المؤسسة المفتوحة سجن لا يستعين بأساليب التحفظ المادية لتحيلولة بين
نزلائه والحرب ولا يلجأ إلى وسائل القسر والإكراه لحملهم على الخضوع
لنظامه والانتفاع من أسباب التأهيل المقررة فيه ، وإنما يعتمد على إقناعهم بأن
الحرب في غير مصالحهم وبأن أساليب التهذيب والتأهيل هي من أجل صالحهم ،
وينمي لديهم بذلك الشعور بالمسؤولية قبل مجتمع المؤسسة وإزاء المجتمع الكبير
ويخلق ثقة في العلاقة بينهم وبين القائمين على إدارة المؤسسة (٢) ، ثم يستعين
بهذه العوامل لتوفير معاملة عقابية سليمة تقود إلى التأهيل (٣) .

Méthodes modernes, p. 74.

(١)

(٢) ولذلك فإن المميز الأساسي للمؤسسة المفتوحة ليس مادياً يتمثل في اختفاء القضبان
والحراس ، ولكنه معنوي كذلك يتمثل في الثقة والشعور بالمسؤولية ، انظر الدكتور أحمد
الآلfi ، تخصص المؤسسات العقابية ، بحوث في إصلاح السجون ورعاية المسجونين ص ٣٠ .
(٣) انظر في تعريف المؤسسات المفتوحة : مؤتمر لاهاي الدولي الجنائي والعقابي
الثاني عشر سنة ١٩٥٠ (رقما ١ ، ٢ من توصيات القسم الثاني) ، ومؤتمر الأمم المتحدة
الأول لمكافحة الجريمة ومعاملة المجرمين الذي انعقد في جنيف سنة ١٩٥٥ (القرار الرابع)
الدكتور توفيق الشاوي ، المؤسسات المفتوحة ، مجموعة أعمال حلقة دراسات الشرق
الأوسط لمكافحة الجريمة ومعاملة المسجونين (١٩٥٣) ص ١٢١ ؛ والاستاذ يس الرفاعي ،
المؤسسات المفتوحة ، المجموعة سالفة الذكر ص ٢٣٩ ؛ جيرمان ص ٤١ ؛ بوزا وبيناتل
ج ١ رقم ٤٣٢ ص ٣٧٧ ؛ الدكتور السعيد مصطفى السعيد ، الأحكام العامة في قانون
المعقوبات (١٩٦٢) ص ٦٠٥ .

ويتضح من هذا التعريف أن طابع المؤسسة المفتوحة لا يرد فحسب إلى خصائص مادية كزوال الأسوار والقضبان وإختفاء الحراس المسلحين ، ولكن طابعها الأساسى هو سيادة روح جديدة قوامها التخلّى عن أساليب الإكراه التى لا يقتضيها أمن المجتمع ولا تنقيد فى التأهيل وإعتماد مثل رواسب قديمة متخلفة عن عداء الرأى العام للمسجونين واتجاه الى إذلالهم ، وتجهتد فى تنمية جومن الثقة والتفاهم وتبصرة المحكوم عليهم بمصالحهم الحقيقية وتوجيههم الى بذل جهود شخصية واعية يتحقق بها تأهيلهم . ولذلك يرى بعض الباحثين أن هذه المؤسسات تمثل ميلاد عصر عقابى جديد تسود فيه هذه الروح الجديدة وتختفى تدريجيا الأساليب القديمة حيث لا تكون لها ضرورة ولا يثبت أن لها دوراً ملموساً فى تحقيق أغراض العقوبة السالبة للحرية (١) ، (٢) .

١٦٦ - تقسيم المسجون الى مغلقة وشبه مفتوحة ومفتوحة :
معيار التمييز بين هذه الأنواع الثلاثة هو اختلاف فى درجة التحفظ والحراسة ثم اختلاف تابع لذلك فى مقدار الثقة الممنوحة للمحكوم عليهم وفى مدى الشعور بالمسئولية الذى يراد خلقه أو يفترض توافره . فالسجن المغلق هو السجن التقليدى ، ويتميز بأسواره وقضبانه وحراسه المسلحين ويتجة نظامه إلى وضع نزلائه فى ظروف مادية تجعل مصير محاولات الهرب الفشل ويتجه نظامه كذلك الى فرض أساليب التهذيب والتأهيل بالقسر والاستعانة فى سبيل ذلك بالجزاءات التأديبية . أما السجن شبه المفتوح فوسط بين النوعين ، وهو فى طرازه المادى كالسجن المقل فتحيط به الأسوار ولكن تخفف حراسته أو هو كالسجن المفتوح فتختفى أسواره ولكن تشدد حراسته ، ويمنح نزلاؤه

Méthodes modernes, p. 76.

(١)

(٢) تتخذ المؤسسة المفتوحة صورة مستعمرة زراعية لا يحيط بها سور ، وانما مجرد معالم لبيان حدودها ، وتضم أبنية صغيرة ذات نوافذ وأبواب عادية تختلف عن المعهود فى أبنية ونوافذ السجن ، وان كانت تضم مع ذلك بناء أو أكثر لها طابع قريب من طابع السجن التقليدى لكى يودع فيها من يوقع عليهم جزاء تأديبى ، ويودع فيها كذلك النزلاء الذين يصلون حديثا لملاحظتهم والتحقق من صلاحيتهم لنظام المؤسسة . ويوجه نزلاء المؤسسة الى الأعمال الزراعية والصناعات الملحقة بها ، وان كان ذلك لا يحول دون أن تتضمن ورشا صناعية حتى يؤهل كل نزيل الى العمل الذى يقاب أن يباشره بعد الإفراج عنه . وقد تكون المؤسسة المفتوحة مستقلة أو ملحقة بسجن تقليدى أو شبه مفتوح .

(م ١٣ — علم العقاب)

قلراً متوسطاً من الثقة (١) ويوزع المسجونون على الأنواع الثلاثة من السجون وفقاً للملاحظة وفحص لشخصياتهم وتحديد مدى ما يوحون به من ثقة وما يتعين اتخاذه من أساليب تحفظ وحراسة ومقدار ما ينتظر أن يجديه نظام كل نوع التهذيب والتأهيل .

١٦٧ - نشأة المؤسسات المفتوحة :

لم تكن هذه المؤسسات نتاج نظرية عثمانية ، وإنما هي وليدة ظروف كشفت عن الحاجة إليها ثم انتضحت بعد ذلك مزاياها فصارت محل تأييد من علماء العقاب (٢) : فقد ارتفع عقب الحرب العالمية الثانية عدد نزلاء السجون وذلك لكثرة المحكوم عليهم لجرائم التعاون مع العدو وللجرائم المرتبطة بظروف الحرب (٣) فضافت عنهم أبنية السجون فأُنشئت معسكرات لإيوائهم (٤) ، وقد كشفت تجربة هذه المعسكرات عن أن عدداً من المحكوم عليهم لا يخشى هربهم ، ثم إن حياة هذه المعسكرات القريبة من الحياة العادية قد نفت روح الكآبة وجو التوتر الذي تتميز به السجون التقليدية وأشاعت ثقة وتفهماً في العلاقة بين نزلائها والقائمين على إدارتها ، وبالإضافة إلى ذلك فإن تكاليف إنشاء هذه المعسكرات وإدارتها أقل بكثير من تكاليف السجون التقليدية . وهذه المزايا قد وجهت الأذهان إلى التفكير في إنشاء مؤسسات عقابية على مثال هذه المعسكرات ، وقد دعم هذا الاتجاه أن الظروف الإقتصادية التي اجتازتها أغلب الدول عقب الحرب قد فرضت عليها التفتير في نفقات إنشاء سجون جديدة ، فحملها ذلك على إقامة المؤسسات المفتوحة ، اذ هي أقل كلفة (٥) .

ولكن بلاداً قليلة قد أنشأت هذه المؤسسات عن ترجيح أوطن بمزاياها :

(١) انظر في تعريف السجن شبه المفتوح : النقرة ب من رقم ١ من توصيات القسم الثاني المؤتمر لاهاي ، وانظر كذلك الدكتور توفيق الشاوي ص ١٢١ والدكتور أحمد الالفي ص ٤١ .

(٢)

Méthodes modernes, p. 79.

(٣) الدكتور أحمد الالفي ص ٣٥ .

(٤) وعلى سبيل المثال فقد ارتفع عدد نزلاء السجون البلجيكية لهذا السبب من خمسة آلاف الى أربعين ألف سجين .

(٥)

Méthodes modernes, p. 80.

ففى سويسرا أنشأ كلرهالس Otto Kallerhals مؤسسة فنزفل Witzwil فى سنة ١٨٩١ مؤمناً بما يمكن أن يكون للتقريب بين ظروف الحياة فى السجن وظروف الحياة الحرة وأشعار المحكوم عليه بكرامته من دور فى تنمية إرادة التأهيل لديه (١). وفى إنجلترا اتجه التفكير إلى إيداع المحكوم عليهم الشبان فى مؤسسات مفتوحة أملاً فى أن يستفيدوا من المزايا المعروفة للمعسكرات الكشفية (٢). وفى ألمانيا لوحظت الفائدة التى حققها إيداع المشردين فى معسكرات العمل فأتجه التفكير إلى إيداع طوائف من المحكوم عليهم فيها كى تتحقق لهم نفس الفائدة (٣).

ويلاحظ أن لهذه المؤسسات سوابق فى النظم العقابية : فالعمل خارج السجن ، وهو يفترض بقاء المحكوم عليهم خارج السجن نهائياً حيث يعملون ثم عودتهم إليه ليلاً (٤) أو بقاءهم خارجه أيام العمل فى الأسبوع حيث يقيمون فى معسكرات مؤقتة ثم عودتهم إليه فى ختام الأسبوع (٥) ، وملحقات السجن التى أعدت لمن اقتررب أجل الإفراج عنهم حيث تخفف قيود الحراسة اعداداً للحرية ، تعد بعض السوابق التى وجهت الأذهان إلى فكره المؤسسات المفتوحة (٦).

١٦٨ - مزايا المؤسسات المفتوحة :

أهم مزايا هذه المؤسسات أنها تسبغ على الحياة فى المؤسسة جوّاً طبيعياً عادياً قريباً من طابع الحياة فى المجتمع الكبير ، وينفى ذلك أسباب التوتر ويزيل شعور المحكوم عليه بالمهانة وعداءه للقائمين على إدارة المؤسسة ، ومن شأن ذلك أن يشعره بأنه لا يزال فرداً فى المجتمع وأن يدعم اعتداده بنفسه وأن يخلق تعاوناً بينه وبين القائمين على إداره المؤسسة ، وتؤدى هذه

(١) Jean Graven : Les grands systèmes pénitentiaires (1950), p. 338.

(٢) Max Grünhut : Penal Reforme (1948), p. 336.

(٣) Méthodes modernes, p. 80, note (1).

(٤) هذا النظام معمول به فى فرنسا والنرويج وسويسرا .

(٥) هذا النظام مطبق فى فرنسا وإيطاليا وإنجلترا وألمانيا وإسبانيا ، ولهذا النظام وسابقه سند من المادة ٢٣ من قانون تنظيم السجنون المصرى .

(٦) من الدول التى أنشأت هذه الملحقات فى نطاق واسع الولايات المتحدة الأمريكية ، وبطلق على من يودعون فيها تعبير « جماعة الشرف Honour Group » «إشارة إلى الثقة التى وضعت فيهم .

العوامل إلى خلق إرادته التأهيل لديه : فالنقطة التي وضعت فيه تجعله ينظر إلى الجريمة على أنها سلوك غير جدير به والتعاون بينه وبين القائمين على المؤسسة يجعل جهودهم في تأهيله أكثر جدوى ويجعلها ذات سند مما يبذله المحكوم عليه نفسه من جهود ، وشعور المحكوم عليه بأنه لا يزال فرداً في المجتمع يعينه على تنظيم علاقته بهذا المجتمع واستبقاء صلاته به (١) . وبالإضافة إلى ذلك فهذه الحياة تصون للمحكوم عليه صحته البدنية والعقلية والنفسية التي يغلب أن تنالها حياة السجون المغلقة بالأضرار . وتمتاز هذه السجون بقلّة نفقاتها ، سواء في ذلك نفقات الإنشاء أو الإدارة . وهي تدرأ أضرار الاختلاط لأنها بطبيعتها متسعة المساحة غير مكتظة بالنزلاء . ولها أهمية ملموسة في البلاد الزراعية ، إذ هي في الأصل مستعمرات زراعية فتكفل إعداد المحكوم عليه للمهنة التي يغلب أن يمارسها بعد الإفراج عنه (٢) .

١٦٩ - نقد المؤسسات المفتوحة :

إن أهم نقد وجه إليها أنها تتيح فرصاً للهرب بالنظر إلى ضعف وسائل الحراسة والتحفّظ فيها . ولكن هذا النقد مبالغ فيه : فالرغبة في الهرب لا تتوافر لدى جميع المحكوم عليهم ، ومن المتعين ألا يودع في هذه المؤسسات غير هذه الفئة منهم ، فالهرب يعني اختفاء المحكوم عليه عن نظر السلطات العامة وابتعاده عن موطنه وتنكره ، ولا يقبل هذه المخاطر إلا شخص ليست له مصالح ولا عائلة ولا موطن (٣) ، ومن ناحية أخرى فإن هذه الرغبة لا تتوافر لدى المحكوم عليهم بعقوبات قصيرة المدة ، ومن لم يعد متبقياً من عقوباتهم غير فترة محدودة ، إذ يعرضهم الهرب لعقوبة جديدة يغلب أن تجاوز مدتها المدة التي يحاولون التخلص منها . وبالإضافة إلى ذلك فإن تقدم أساليب « البوليس الفني » قد أتاح فرص الكشف عن الهاربين ، وجعل أمل الهارب في أن يظل محتفظاً بحريته قليلاً (٤) . ولا تؤيد الإحصائيات

(١) Stefani, Levasseur et Jambu-Merlin, no. 433, p. 392.

(٢) انظر بياناً تفصيلياً لهذه المزايا في توصيات مؤتمرى لاهى وجنيف سالفى الذكر .

(٣) الدكتور توفيق الشاوى ص ١٢٦ ؛ الدكتور أحمد الألفى ص ٢٣ .

(٤) يرى الاستاذ جيرمان في تقريره الى مؤتمر لاهى أن نسبة من يهربون مثلاً في

الهرب لا تزيد على ٢٥ ٪ من مجموع المسجونين .

القول بارتفاع نسبة الهرب من المؤسسات المفتوحة ، وعلى سبيل المثال فإن بينيت Bennett يقرر أنه في مؤسسة سيجوفيل Seagoville المفتوحة بولاية تكساس الأمريكية حيث ينزل ألفان من المحكوم عليهم لم تحدث سوى ست محاولات للهرب في خلال أربع سنوات (١) . ولا ترد محاولات الهرب من هذه المؤسسات إلى فساد فكرتها بقدر ما ترد إلى سوء نظام التصنيف الذي أدى إلى أن يودع فيها أشخاص غير جديرين بنظامها (٢) .

وانتقدت هذه المؤسسات لضعف النظام المفروض فيها مما يقابل من القيمة الرادعة للعبودية حين تنفذ فيها . ولكن يتعين ملاحظة أن فكرة هذه المؤسسات تقوم على أساس من افتراض الثقة في نزلائها . وهذا الافتراض يحىء تالياً للتحقق منه عن طريق التصنيف . ومن ناحية ثانية فلا يجوز الإقلال من القيمة الرادعة لهذه المؤسسات . فمن ينزل فيها تسلب حريته ويفرض لحياته برنامج يومي (٣) ، ثم إن ثمة جزاء لمحاولة الهرب أو الخروج على هذا البرنامج ، هو الإرسال إلى مؤسسة مغلقة حيث النظام أشد ، بالإضافة إلى الجزاءات التأديبية التي يمكن - عند الضرورة - التذرع بها في المؤسسة المفتوحة (٤) .

١٧٠ - عوامل نجاح المؤسسة المفتوحة :

يشترط لنجاح هذه المؤسسات أن يكون مقرها في الريف حتى يتوافر لها الاتساع في المساحة والنقاء في الجو ؛ ويتعين أن يوجه نزلاؤها إلى الأعمال الزراعية بصفة أساسية . ولكن لا تجوز المبالغة في هذا الاشتراط : فيتعين ألا تكون بعيدة عن المدينة كي لا يرهق ذلك موظفيها وتهن الصلة بينها وبين مراكز التهذيب والمتطوعين في الخدمة في السجون ويتعين ألا يقتصر اهتمامها

Méthodes modernes, p. 81.

(١)

وفي مؤسسة كازابياندا في فرنسا حدثت سبع عشرة محاولة للهرب في خلال ست سنوات ومحاولة واحدة خلال عام ١٩٦٥ .

Méthodes modernes, p. 82.

(٢)

(٣) الدكتور توفيق الشاوي ص ١٢٢ .

Méthodes modernes, p. 82.

(٤)

على الأعمال الزراعية ، وإنما ينبغي أن تصيف إليها بعض الأعمال الصناعية فتضم الورش اللازمة لذلك كى يعد كل نزيل للحرفة التى يغلب أن يمارسها بعد الإفراج عنه .

ويتعين لنجاح هذه المؤسسات تحرى الدقة فى اختيار موظفيها ؛ إذ الفكرة الأساسية فيها أن تقوم علاقات ثقة بين الموظفين والزلاء وأن يباشروا عليهم تأثيراً أخلاقياً تهذيبياً مما يقتضى أن يكون فى وسعهم العلم بظروف كل نزيل واحتياجاته ، ويتطلب ذلك كونهم على درجة من الإلمام بالأساليب التربوية .

ويتعين العناية فى اختيار نزلاء المؤسسة المفتوحة ، فليس كل محكوم عليه جدير بالانتفاع بنظامها الميسر ، ولا يجوز التردد فى أن يستبعد منها كل من يتضح عدم جدارته بها . وينبغى كذلك أن يكون عددهم محدوداً كى يتاح العلم بظروف كل منهم وإمداده بالعناية التى يحتاج إليها^(١) .

ويحسن إطلاع الرأى العام - وخاصة فى المنطقة المحيطة بالمؤسسة - على أهدافها والنظم المطبق فيها ، كى تتجنب عداء لها وتلمس فرص تأهيل بعض نزلائها للاندماج فى مجتمع هذه المنطقة^(٢) .

١٧١ - ضوابط اختيار نزلاء المؤسسات المفتوحة :

ثار التساؤل عما إذا كان من المتعين تخصيص هذه المؤسسات لمرتكبي الجرائم القليلة الخطورة أو للمحكوم عليهم بعقوبات قصيرة المدة أو للمبتدئين فى الإجرام ظناً بأن هذه الطوائف هى التى يوحى أفرادها بالخضوع - عن اقتناع - لنظامها . ولكن هذه الآراء غير صحيحة ، إذ تعتمد على قرينة غير مطلقة الصحة^(٣) ، ولذلك يكون من الأصوب القول بأن الملاحظة

(١) Stefani, Levasseur et Jambu-Merlin, no. 434, p. 393.

(٢) انظر فى ذلك توصيات مؤتمر لاهاي وجنيف ، انظر كذلك الاستاذ يس الرفاعى

ص ٢٢٩ .

(٣) هذه الآراء شكلية تقوم على محض افتراضات ، أما الالتجاء الى الملاحظة

والتصنيف فيكفل اختيار نزلاء المؤسسة المفتوحة من يقين من صلاحيتهم لنظامها (انظر

رقم ٥ من توصيات مؤتمر لاهاي ورقم ٤ من توصيات مؤتمر جنيف) .

الدقيقة للمحكوم عليهم التي تتضمن اختباراً طبيّاً ونفسياً ودراسة اجتماعية هي التي تسمح بتبين معالم شخصية المحكوم عليه وتحديد القدر من الثقة الذي يمكن أن يوضع فيه وما إذا كان يرقى به إلى حد جعله جديراً بالإيداع في المؤسسة المفتوحة ، وينبغي أن يتجه التساؤل كذلك إلى البحث فيما إذا كان نظام المؤسسات المفتوحة هو أجدى في تأهيله من الصور الأخرى لسلب الحرية . وقد اختلفت الآراء والحلول التشريعية في شأن طائفتين من المجرمين ، هما : المحكوم عليهم بمدد قصيرة والمتعادون على الإجرام . ويبدو أنه وفقاً للضابط السابق لا يجوز أن تكون ثمة أهمية ذاتية لقصر مدة العقوبة أو الاعتقاد على الإجرام ، وإنما ينبغي أن يكون الاهتمام بنمحص شخصية المحكوم عليه وتحديد جدارتها بنظام هذه المؤسسات . ولكن ثمة اعتبارات تملئ على بعض الدول اتجاهات خاصة : فبالنسبة للمحكوم عليهم بمدد قصيرة يسود في هولنده القول بأنه إذا حكم القاضي بالحبس على شخص كان في وسعه أن يحكم عليه بالغرامة — ويستخلص ذلك من قصر مدة الحبس — فإن إيداعه في مؤسسة مفتوحة يضعف الأثر الرادع للحكم (١) ؛ وفي إيطاليا لا يودع المحكوم عليهم بمدد قصيرة في مؤسسة مفتوحة خشية إبعادهم عن مواطنهم ، إذ لا توجد هذه المؤسسات إلا في الأقاليم الزراعية ، ولذلك لا يودع فيها سوى المحكوم عليهم بمدد متوسطة متراوحة بين سنتين وخمس (٢) ؛ ولكن دولاً أخرى كنيوزيلنده والدانمرك تودع المحكوم عليهم بمدد قصيرة في المؤسسات المفتوحة (٣) . أما بالنسبة للمعتادين على الإجرام فإن دولاً كثيرة كإيطاليا والسويد تقرر إرسالهم إلى هذه المؤسسات كي يلقنوا الشعور بالواجب في وسط شبيه بالاجتماع الكبير (٤) ، وفي دول أخرى كالدانمرك لا محل لتفرقة من هذه الناحية بين المعتادين والمبتدئين ، وإنما يعتمد أساساً على الملاحظة في توجيه المحكوم عليهم إلى المؤسسات الملائمة لهم (٥) .

Lamers : Trois aspects de l'action pénitentiaire, p. 51. (١)

Tartaglione : Trois aspects, p. 51. (٢)

Tetens : Trois aspects, p. 52. (٣)

Tartaglione et Göransson : Trois aspects, p. 52. (٤)

Tetens : Trois aspects, p. 52. (٥)

١٧٢ - العلاقة بين المؤسسات المفتوحة والسجون التقليدية :

ليس من السائغ القول بأن المؤسسات المفتوحة قد أنشئت لتحل محل السجون التقليدية ، فقد سلف القول بأن هذه المؤسسات لا تصلح لإلحاق من المحكوم عليهم ، ويعنى ذلك أن من عداهم يوجهون إلى السجون التقليدية أو المؤسسات شبه المفتوحة . ويشير ذلك التساؤل عما إذا كانت المؤسسات المفتوحة ستظل استثناء في النظام العقابي أم سيكتب لها الغلبة بحيث تصير النوع السائد بين المؤسسات العقابية ، وفي عبارة أخرى : هل تخصص هذه المؤسسات لخدمة قليلة ممن توضع فيهم ثقة خاصة ويرسل سائر المحكوم عليهم إلى المؤسسات الأخرى أم يقال إن هذه المؤسسات أجدى في التأهيل من سواها ، ومن ثم يتعين أن يكون الأصل توجيه المحكوم عليهم إليها بحيث لا يرسل إلى السجون التقليدية غير فئة يرجح حاجة أفرادها إلى أساليب التحفظ والحراسة بصفة خاصة . لقد اختلفت في الإجابة على هذا التساؤل الآراء (١) ، ونعتمد أنه لا يحتمل إجابة مطلقة ، وأن مرجع الأمر إلى فحص شخصية المحكوم عليه وتحديد مدى صلاحيته لنظام المؤسسات المفتوحة ، وتختلف بطبيعة الحال نسبة الذين يصاحون له إلى من لا يصاحون له باختلاف الأمكنة والأزمنة ؛ ولكننا نرى أن نطاق انتشار المؤسسات المفتوحة يميل إلى الازدياد ، ويرجع ذلك إلى أن التأهيل كغرض للعقوبة تزايد أهميته ، وهذه المؤسسات أجدى في تحقيقه — بالنسبة إلى عدد كبير من المحكوم عليهم — من السجون التقليدية .

ويثور في تحديد العلاقة بين المؤسسات المفتوحة والسجون التقليدية التساؤل عما إذا كان من الجائز أن يوجه المحكوم عليه إلى المؤسسات المفتوحة ابتداءً أم أنه يتعين أن يمضى أولاً شطراً من مدة عقوبته في سجن تقليدي ثم ينقل إلى مؤسسة مفتوحة حين تثبت جدارته بنظامها ؟ ويتصل بذلك التساؤل عما إذا كانت المؤسسات شبه المفتوحة هي دائماً مرحلة انتقالية بين السجون المغلقة والمؤسسات المفتوحة أم يجوز أن يوجه إليها ابتداءً المحكوم

عليهم الذين تثبت جدارتهم بقدر متوسط من الثقة ؟ انتقد الرأى القائل بتخصيص المؤسسات المفتوحة لخير المحكوم عليهم وتوجيه السيئين منهم لاسجون التقليدية بأنه يحرم هذه السجون من العناصر الطيبة التى قد تباشر تأثيراً حسناً على نزلائها(١) ، ولكن القائلين بأن يودع كل محكوم عليه ابتداء فى سجن تقليدى فإذا حسن سلوكه نقل إلى مؤسسة مفتوحة(٢) قد اعترض عليهم بأنه لا محل لأن يودع فى السجن المغلق من يكون ابتداء جديراً بالثقة والإيداع فى المؤسسة المفتوحة بالإضافة إلى أنه قد يزيد من خطورته بإيداعه فى بيئة إجرامية سيئة فى السجن المغلق . والحقيقة لا تحتل الإطلاق الذى يذهب إليه كل من الرأين . فإذا ثبت بالملاحظة جدارة المحكوم عليه بأن يودع فى المؤسسة المفتوحة ابتداء فلا مبرر لحرمانه من ذلك ، إذ يعنى هذا الحرمان أن يطبق عليه نظام غير صالح له ، وفى غير هذه الحالة فإنه يودع فى سجن مغلق أو مؤسسة شبه مفتوحة فإن ثبت تحسن سلوكه إلى الحد الذى يجعله جديراً بنظام المؤسسة المفتوحة نقل إليها(٣) . واتباعاً للمنطق نفسه فإنه لا يجوز النظر إلى المؤسسة شبه المفتوحة على أنها دائماً مرحلة انتقال ، فلا مانع من أن يودع فيها ابتداء بعض المجرمين ، ولا مانع كذلك من أن يظل بها البعض حتى تنقضى عقوبته ، ومن الجائز أن تكون بالنسبة لفريق منهم مرحلة انتقالية(٤) .

١٧٣ - مقدار انتشار المؤسسات المفتوحة وشبه المفتوحة فى القانون المقارن :

هذه المؤسسات واسعة الانتشار فى الدول ذات النظم العقابية المتقدمة ، وبصفة خاصة فى السويد(٥) والولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا وإنجلترا

Hugh Klare : 'Trois aspects, p. 49. (١)

Dupréel, Lamers et Cornit : Trois aspects, p. 50. (٢)

(٣) يمكن وفق هذا الرأى أن يعتبر الإيداع فى مؤسسة مفتوحة احدى مراحل النظام التدريجى ، وهى المرحلة التى تسبق الإفراج الشرطى .

(٤) يذهب التشريع الدانمركى الى رأى وسط : فالمحكوم عليهم بعقوبة تقل مدتها عن ثلاث سنوات يرسلون الى مؤسسة مفتوحة ابتداء ، اما من يحكم عليهم بمدد طويلة فلا يعث بهم الى المؤسسة المفتوحة الا بعد تفضية مدة فى السجن المغلقة .

(٥) حسب احصاء أول سبتمبر سنة ١٩٥٢ توجد فى السويد ثلاثة وخمسون مؤسسة عقابية منها ثلاثة وعشرون مؤسسة مفتوحة .

وبلجيكا وإيطاليا وفرنسا^(١) ، وقد لقيت تأييد المؤتمرات الدولية وبصفة خاصة مؤتمر لاهاي الدولي الجنائي والعقائبي الذي عقد سنة ١٩٥٠ ومؤتمر الأمم المتحدة الأول لمكافحة الجريمة ومعاملة المجرمين الذي عقد في جنيف سنة ١٩٥٥ وحلقة دراسات الشرق الأوسط لمكافحة الجريمة ومعاملة المسجونين التي عقدت في القاهرة سنة ١٩٥٣^(٢) ، ووصفت هذه المؤسسات بأنها تمثل أهم تطبيقات قواعد التفريد المتجه إلى تأهيل المحكوم عليهم^(٣) ، وقيل بأن انتشارها في أوسع مجال ممكن يساهم على نحو فعال في مكافحة الجريمة^(٤).

البحث الثالث

أنواع السجون في مصر

١٧٤ - تمهيد :

نبين فيما يلي الأنواع التي يقررها الشارع للسجون المصرية ثم نعقب ذلك بنقد لخطته وبيان لسبل إصلاحها .

١٧٥ - أنواع السجون وفق خطة الشارع :

ميز الشارع بين أنواع أربعة من السجون : اللجانات والسجون العمومية والسجون المركزية والسجون الخاصة التي تنشأ بقرار من رئيس الجمهورية (المادة الأولى من قانون تنظيم السجون) . وحدد بعد ذلك طوائف المحكوم عليهم الذين يودعون في كل نوع : فالرجال المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة

(١) انظر في مدى انتشار هذه المؤسسات في القانون المقارن : Méthodes modernes, P. 34 et suiv. والدكتور توفيق الشاوي ص ١٩١ وما بعدها . وانظر بالنسبة لفرنسا شميلك وبيكار رقم ٢٥٥ ص ٢٤٨ .

(٢) جاء في قرار هذه الحلقة انه « نظرا للنتائج المشجعة التي أدى إليها تطبيق هذا النظام في بلاد كثيرة ، وخصوصا في تركيا ، فان المؤتمر يوصي دول الشرق الأوسط بالآخذ به . على انه يجب على كل بلد عند تطبيق نظام السجون المفتوحة أن يراعى ظروفه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ... » ، انظر ص ٧٩ من مجموعة أعمال الحلقة .

(٣) من توصيات مؤتمر جنيف : وجاء في قرارات حلقة دراسات الشرق الأوسط أن « نظام السجن المفتوح مرحلة ضرورية من مراحل تطور نظام السجون في هذا العصر ، وهو من أهم نتائج مبدأ فردية العقاب » .

(٤) من توصيات مؤتمر لاهاي .

يودعون في الليمان (المادة الثانية من قانون تنظيم السجون) . أما السجون العمومية فتودع فيها طوائف أربع من المحكوم عليهم : المحكوم عليهم بالسجن ، والنساء المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة ، والرجال المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة الذين ينقلون من الليمان لأحد أسباب ثلاثة : بلوغ الستين ، والحالة الصحية ، وتمضية نصف مدة العقوبة أو ثلاث سنوات (أى المبتئين أقل) بشرط حسن السلوك خلالها ؛ والمحكوم عليهم بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة شهور ما لم تكن المدة المتبقية وقت صدور الحكم عليهم أقل من ذلك ولم يكونوا مودعين من قبل في سجن عمومي (المادة الثالثة من قانون تنظيم السجون) . وتودع في السجون المركزية الطوائف الأخرى من المحكوم عليهم التي لم يرد لها ذكر فيما تقدم ، وكذلك الأشخاص الذين يسكنون محلا للاكره البدني تنفيذاً لأحكام مالية (المادة الرابعة من قانون تنظيم السجون) .

وإذا اعتبرنا من قبيل « السجن » كل تخصيص لمكان — على حدة — لسلب الحرية في إحدى صورده أو بالنسبة لطائفة من المحكوم عليهم ، فإننا نستطيع أن نعتبر من أنواع السجون ما تنص عليه المادة ١٤ من قانون تنظيم السجون من أن المحبوسين احتياطياً يقيمون في أماكن منفصلة عن أماكن غيرهم من المسجونين (١) ، وما تنص عليه المادة ٣٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية من تخصيص أماكن للمحكوم عليهم الذين لم يبلغوا السابعة عشرة ، ويعادوناً من السجون كذلك الأقسام المخصصة للنساء وسجن النساء (٢) وإصلاحات الأحداث .

ولم يضع الشارع نصوفاً في شأن المؤسسات المفتوحة ، ولكنه أشار إلى نظم تمهد لفكرة هذه المؤسسات باعتبارها تنطوي على خرق النظام التقليدي لسلب الحرية : فمن ذلك ما تنص عليه المادة ١٨ من قانون العقوبات (الفقرة الثانية)

(١) يتصل بهذا النص ما تقرره المادة ٣٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية من انه « اذا كانت الأحوال تقتضي حبس الصغير التي تزيد سنه على اثنتى عشرة سنة احتياطياً وجب وضعه في مدرسة اصلاحية او محل معين من الحكومة او في معهد خيري معترف به »
(٢) انظر في القرار الوزاري الصادر بانشاء هذا السجن : جامش رقم (٢) ص ١٨٥ من هذا المولى .

من أن اكل محكوم عليه بالحبس لمدة لا تجاوز الثلاثة شهور أن يطلب بدلا من تنفيذ عقوبة الحبس عليه تشغيله خارج السجن إلا إذا نص الحكم على حرمانه من هذا الخيار (١) ، وتردد هذا الحكم المادة ٤٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية . ومن ذلك أيضاً ما نصت عليه المادة ٢٣ من قانون تنظيم السجون من أنه إذا اقتضى الأمر تشغيل المسجونين في أعمال تتعلق بالمنافع العامة وفي جهات بعيدة عن السجن جاز إيواءهم ليلاً في معسكرات أو سجون مؤقتة . ويعرف الشارع المؤسسات شبه المفتوحة أو السجون متوسطة الحراسة ، وقد اعتبرت المادة ٨٤ من اللائحة الداخلية للسجون النقل إليها إحدى المزايا التي تمنح للمحكوم عليهم في فترة الانتقال التي تسبق الإفراج ، وقد أنشئ سجن المرج متوسط الحراسة بقرار وزير الداخلية الصادر في ٢ أغسطس سنة ١٩٥٦ وأنشئ معسكر عمل للمسجونين بمديرية التحرير بقرار مدير مصلحة السجون الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٥ (٢) ، وثمة سجون تضم مزارع كبيرة المساحة ، ويعتبر المسجونون الذين يعملون بها خاضعين — من حيث الواقع — لنظام السجن شبه المفتوح — وهذه السجون هي سجون الطريق الصحراوي والقطا ودمهور والمرج (٣) .

(١) يرجع هذا النص الى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩١٢ الصادر في ٨ يونية سنة ١٩١٢ .

(٢) أنشئ هذا المعسكر في منطقة الفتح بالقطاع الجنوبي بمديرية التحرير ، وتضم مبانيه ستة عتابر للنوم مزودة بالأسرة وقاعة للطعام ومقصف ومطبخ ومفصل وحمامات ، وخصصت ٣٦٠٠ فدانا مجاورة للمباني ليقوم المسجونون بزراعتها .

(٣) وقد صدر كتاب دورى عن مدير عام السجون رقم ٢٣ مؤرخ في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٧١ حدد الشروط التي يجب توافرها فيمن ينقلون الى أحد هذه السجون ، وهذه الشروط : أن يكون المحكوم عليه قد قضى في السجين العمومي نصف المدة المحكوم بها أو ثلاث سنوات أيهما أقل ؛ وأن تكون المدة المتبقية على انقضاء ثلاثة أرباع مدة العقوبة المحكوم بها كالاتي : بالنسبة لسجون الطريق الصحراوي والقطا لا تقل هذه المدة عن سنة ولا تزيد على عشر سنوات — وبالنسبة لمعسكر العمل بمديرية التحرير وسجن مزرعة الاسكندرية لا تزيد هذه المدة على خمس سنوات — وبالنسبة لمزرعة سجنى دمنهور والمرج لا تزيد هذه المدة على سنتين ؛ وأن يكون قد مضى عليه في السجن شهر عن كل سنة من سنوات العقوبة المحكوم بها ؛ وأن تكون الدرجة الطبية للمحكوم عليه على الثالثة وأن يكون قادراً على العمل من الناحية الجسدية ؛ ولا يقل عمره عن العشرين ولا يزيد على الخمسين ؛ وأن يكون الحكم الصادر ضده نهائياً ؛ وأن يكون حسن السلوك ، ومن عناصر ذلك ألا يزيد عدد الجزاءات التأديبية التي وقمت عليه على جزأين في السنة ؛ وإذا كان عائداً فلا يجوز

١٧٦ = نقد خطة الشارع :

يعيب خطة الشارع استنادها إلى المعيار التقليدى فى تقسيم السجون ، وهو معيار أثبتت الدراسات الحديثة ابتعاده عن الصواب : فالسجون ، فى هذه الخطة تنقسم إلى أنواع ويخصص كل نوع منها لتنفيذ عقوبة معينة ، والفرض أن لنظام تنفيذ كل عقوبة قدرأ من الشدة يرتبط بدرجة جسامه الجريمة ، ويعنى ذلك أن نظام كل نوع من السجون يرتبها بالجريمة فى حين كان المنطق العلمى مقتضياً ارتباطه بالظروف الشخصية للفئة التى تودع فيه وانفاقه مع مقتضيات معاملة وتأهيل أفرادها . ويعيب خطة الشارع كذلك اعترافها بالسجون الصغيرة التى لا تخضع لإشراف مصلحة السجون ولا تتوافر فيها أسباب المعاملة العقابية السليمة ، وهى السجون المركزية^(١) . ويؤخذ على الشارع أنه لم يبين نظم المؤسسات المفتوحة وشبه المفتوحة والطوائف التى تودع فيها . ولا يزال حكم الفقرة د من المادة الأولى من قانون تنظيم السجون التى نصت على إنشاء سجون خاصة معطلا على الرغم من أنه يرجع إلى سنة ١٩٤٩ ، ويقور القاعدة العامة فى أنواع السجون وفقاً للسياسة العقابية الحديثة .

وإصلاح خطة الشارع يتحقق بتوحيد العقوبات السالبة للحرية ، وإغفال شأن الجريمة فى تحديد نوع السجن ونظامه وأسلوب المعاملة فيه ، وجعل المرجع فى ذلك كله إلى ظروف الشخصية الإجرامية ومقتضيات تأهيل كل محكوم عليه . ويتعين أن ينص الشارع صراحة على تقسيم السجون إلى مغلقة وشبه مفتوحة ومفتوحة ، ويقرر أن تكون درجة التحفظ ومقدار النقة

أن تزيد سوابقه على خمس . وقد استبعد الكتاب الدورى من ميزة النقل الفئات التالية من المحكوم عليهم : رعايا الدول الأجنبية ؛ المحكوم عليهم من أجل الجرائم المضرة بأمن الحكومة من الداخل أو الخارج ؛ من سبق أن قررت السلطات المختصة خطورتهم على الأمن العام ؛ من صدرت ضدّهم أوامر بعد الإفراج عنهم ، ومن يخشى هربهم أو سبق لهم الهرب أو الشروع فيه أو الاعتداء على الحراس أو العاملين بالسجن أو المسجونين ، ومن يفرسون سلطانهم على غيرهم من المسجونين ، ومن يثيرون الشغب فى السجن ، ومن اشتهر عنهم الاتجار فى المنوعات أو الاتصالات المريبة ، ومن تطلب النيابة أو سلطات الأمن أحكام الرقابة عليهم لخطورتهم ؛ المحكوم عليهم من الاعراب الذين يقطنون الأماكن الصحراوية .

(١) جاء فى تقرير اللجنة التى شكلت فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٧ للنظر فى أمر السجون المصرية أن حالة السجون المركزية قد بلغت من السوء وضعاً لا يضح التسليم بوجود مثله فى بلاد بلغت ما بلغت مصر من حضارة وتقدم .

متدرجين فيها مما يستتبع — بطبيعة الحال — اختلاف أساليب المعاملة في كل منها . ويتعين أن ينص الشارع على عديد من أنواع السجون التي يتخصص كل منها في معاملة وتأهيل فئة من المحكوم عليهم ، وينبغي أن يكون تحديد هذه السجون واستخلاص نظام كل منها ثمرة الدراسات العلمية التي تستوئ عوامل الإجرام في مصر وتستهدى القانون المقارن ، ونعتقد أنه وفق هذا المنهج يتعين إنشاء سجون متخصصة للطوائف الإجرامية التالية : الشواذ والمرضى والمدمنين على المخدرات أو الخمور والمعتادين على الإجرام . أما عامة المحكوم عليهم ، وهم من لا يدخاون في إحدى الطوائف السابقة ، فينبغي التمييز بين فريقين منهم أو أكثر وفقاً لدرجة الخطورة الإجرامية ومدى ما يبعثون من أمل في الإصلاح والخضوع للنظام العقابي المفروض وإبداع كل فريق في نوع خاص من السجون .

الفصل الثالث

مباني السجون

١٧٧ - أهمية دراسة مباني السجون :

لدراسة مباني السجون أهمية واضحة للصلة الوثيقة بين كيفية بناء السجن وصلاحيته لتحقيق أغراض العقوبة السالبة للحرية : فاعتبار التأهيل أهم أغراضها يقتضى تنفيذ برنامج تهاديبي مما يتطلب أبنية صالحة لذلك ومتضمنة من المرافق ما يكون ضرورياً له (١) . ويقتضى تفريد المعاملة العقابية توزيع فئات المحكوم عليهم على مؤسسات متنوعة لكل منها نظامها المستمد من ظروف الفئة المودعة فيها ومقتضيات تأهيلها ؛ ويعنى ذلك وجوب أن يعد بناء كل مؤسسة بحيث يصلح لنظامها . وفي النهاية فإن نجاح المعاملة العقابية يتطلب أن تبأشر إدارة المؤسسة رقابة فعالة على سلوك المحكوم عليهم وتتحرى مدى التزامهم البرنامج المقرر لهم ، وترتبن قدرتها على ذلك بكيفية إعداد مبنى المؤسسة وموقع المكان المخصص لها منه .

(١) Paul W. Tappan : Crime, justice and correction; (1960), p. 631.

الاستاذ يعس الرفاعي ، معاملة المسجونين من الناحية التطبيقية في السجون ، ص ٢٦ .

١٧٨ - تطور مباني السجون :

تطورت مباني السجون بتطور أغراض العقوبة ووظيفة السجن : فحين كان غرض العقوبة الانتقام ووظيفة السجن إبعاد المحكوم عليه عن المجتمع كانت مباني السجون سيئة الإعداد مظلمة رطبة ، وكان من أماكن السجن ما هو تحت سطح الأرض^(١) . ولم تكن أهمية السجون تحمل الدولة على أن تنشئ لها خصيصاً أبنية^(٢) ، وكان الجهل بقواعد التفريد يجعل أبنية السجون جميعاً على نمط واحد ، وكان سوء الظن بالمحكوم عليهم جميعاً يفرض على مبانيها أشد ضروب التحفظ والحراسة^(٣) . ولكن حينما تحول الغرض الأساسى للعقوبة والسجن إلى التأهيل تغيرت معالم أبنية السجون وشروطها : فاتجهت إلى توفير الشروط الصحية لنزلائها حفاظاً على إمكانياتهم البدنية والنفسية ، بل وتنمية لها ، واتجهت إلى أن تضم المرافق المطلوبة لتنفيذ البرامج التأهيلية التي يفترضها التأهيل ، بل إنها اتجهت إلى أن تكون - في اتساعها وطرارها - بحيث توفر جواً من التفاؤل والأمل في المستقبل في نفوس المحكوم عليهم . وعنيت الدول بإقامة الأبنية التي تنشأ خصيصاً لتكون سجوناً ؛ بل إن نمو نظريات التفريد والتصنيف قد وجه الدول الحديثة إلى إنشاء أبنية متنوعة من السجون تخصص كل منها لفئة من المحكوم عليهم تمتاز بظروفها المتكيفية ببناء متضمناً مرافقاً وإعداداً من نوع خاص^(٤) . ولم يعد يسيطر على بناء السجن طابع المبالغة في وسائل التحفظ والحراسة ، بل لقد ثبت أن فئة من المحكوم عليهم هي التي يحتاج أفرادها إلى أساليب تحفظ شديدة فتفرد لهم سجون خاصة ، أما سائرهم فيمكن الاكتفاء قبلهم بأساليب

Mittermaier, S. 37.

(١)

- الاستاذ ابراهيم محمد الشاذلى ، أنواع ومباني السجون (بحث مقدم الى مؤتمر خبراء الشؤون الاجتماعية العرب ، الدورة الثامنة ، سنة ١٩٦٤) ص ١٠ .
- (٢) كانت الدول الاوربية تجرى على تحويل ابنية الحصون القديمة الى سجون ، وأول بناء انشئ خصيصاً ليكون سجنًا هو مبنى سجن أمستردام ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث أريد تطبيق نظم حديثة للسجون ، كان لابد من إقامة ابنية تعدلها خصيصاً ؛ هذا بالانضافة الى أنه لم تكن ثمة مبان قديمة يمكن ان تحول الى سجون .
- (٣) فيها مضمي كان يشترط في مباني السجون أن تكون محاطة بسور عال سميك بحيث لا يستطيع السجون أن يتسلقه ، وكان يراعى وجود سمر في أعلى السور يسير عليه الحراس .
- (٤) الاستاذ يس الرفاعي ، الإصلاح المعاصر وسجن القاهرة العمومي ، ص ٧٩ .

محدودة^(١)، ومن ناحية أخرى فقد تطورت وسائل التحفظ فحلت الأساليب الكهربائية والإلكترونية محل أبراج الرقابة المتعددة والأسوار المتضخمة في الارتفاع^(٢)، وانعكس هذا التطور بطبيعة الحال عن طراز المبنى .

١٧٩ - الشروط التي ينبغي أن تراعى في مباني السجون الحديثة :
هذه الشروط متنوعة : فمنها ما يتعلق بموقع المبنى ، ومنها ما يتعلق بمحتوياته ، ومنها في النهاية ما يتصل بأسلوب بنائه . ولكن ثمة شروطاً عامة تكشف عن الاتجاهات الحديثة في بناء السجون : فاتجاه يحرص على أن يعد البناء بحيث يمكن استغلاله في أوسع نطاق لإصلاح المحكوم عليهم وتأهيلهم ، واتجاه يجتهد في أن يوفر المبنى لنزلائه مستوى إنساني ويبتعد بهم عن مظاهر الإذلال والكتابة التي لا ضرورة لها ولا جدوى منها في التأهيل ، وثمة اتجاه أخير ينجح إلى التخصص فيجعل لكل بناء طابعه المستمد من ظروف نزلائه .

١٨٠ - موقع بناء السجن :

يتعين اختيار هذا الموقع بحيث يكون خارج المدينة . وذلك ليتوافر للسجن الاتساع في المساحة الذي يتيح تضمينه كل المرافق المطلوبة ، ولتتوافر لبعض المحكوم عليهم ظروف العمل في الهواء الطلق ، وخاصة في الزراعة ، إذا ثبت أن ذلك أجدى في تأهيلهم^(٣) . ومن ناحية أخرى يبرر هذا الشرط أن البعد عن المدينة يجعل محاولات الحرب عسيرة ، ويجعل الإخلال بنظام السجن عن طريق الاتصال بأشخاص في خارجه صعباً . ويبرره كذلك أنه يوفر للسجن الهدوء والابتعاد بالمسجونين عن ذكريات المدينة ، وهي في الغالب مكان جرائمهم . وهو يتيح في النهاية أن يتسع حجم المؤسسة إذا دعا إلى ذلك في المستقبل ازدحامها .

ولكن لا تجوز المبالغة في هذا الاشتراط : فيتعين ألا يكون المبنى شديد الابتعاد عن المدينة ، وينبغي على أي الأحوال أن تكون مواصلاته بهاميسرة ،

Mittermaier, S. 40.

(١)

(٢) الأستاذ إبراهيم الشاذلي ، ص ١٤ .

(٣) الامتياز يس الرفاعي ص ٧٩ ؛ والأستاذ إبراهيم الشاذلي ص ١١ .

وذلك ليسهل حصوله على المواد الأولية اللازمة لعمل المحكوم عليهم ويسهل كذلك تصريف منتجاته ، ويسهل تردد المتطوعين للتدريب عليه ، ويتاح لعائلات المحكوم عليهم زيارتهم ، ولا يشق على الموظفين تنقلهم ما بين مساكنهم في المدينة ومقر عملهم في السجن (١) .

١٨١ - محتويات بناء السجن :

يتعين أن يضم السجن مبانى متعددة : ذلك أنه يغلب أن يتضمن فئات متنوعة من المحكوم عليهم . فيكون من المصلحة أن تودع كل فئة في مبنى كى تستقل فيه بنظائرها المستمد من ظروفها . ولكن يلزم أن يكون ثمة ارتباط بين هذه المباني حتى يتاح لإدارة السجن أن تبشر رقابة فعالة عليها . وينبغي أن يضم أما كن للعمل ، ويكون من بينها حديقة وحقل كى يوجه إلى العمل الزراعى من يثبت ملاعنته له . ويتعين أن يتضمن داراً للعبادة تمتاز بالبساطة ، ولكن تبعث في نفوس المحكوم عليهم الاحترام الذى يفرضه التهذيب الدينى (٢) . وينبغي أن يتضمن بناء الإدارة ، وبراعى فى اختيار موقعه أن يكون بحيث يستطيع العاملون فيه مراقبة مايجرى فى سائر أبنية السجن والانتقال السريع إلى أى منها إذ اقتضى الأمر ذلك (٣) . ويتعين أن يتضمن مجال لإقامة بعض الحراس والموظفين الذين تستدعى مقتضيات عملهم مبيتهم فيه (٤) .

١٨٢ - أسلوب بناء السجن :

تتنوع أساليب بناء السجن بتنوع طراز التصميم الهندسى ، وليس للطراز فى ذاته من أهمية ، إنما المهم أن تتوافر فيه الشروط التى تقتضيها المعاملة العقابية السليمة (٥) . وقد شاع فى السجون الأوربية « طراز النجمة » ، وهو

Mittermaier, S. 42.

(١)

Mittermaier, S. 42.

(٢)

(٣) الاستاذ يس الرفاعى ص ٨١ .

(٤) انظر فى مشكلة اقامة الموظفين فى مباني المؤسسة العقابية : الاستاذ ابراهيم الشاذلى ص ١٢ .

Tappan, p. 632.

(٥)

(م ١٤ - علم العقاب)

نظام للبناء يجعل مبنى السجن مكوناً من عدة أجنحة متقاطعة تشبه أجنحة طاحونة الهواء ، وفي كل جناح مجموعة من الزنانات يميناً وأخرى يساراً ، وأمام كل جانب ممر ، ولا اتصال بين زنانات الجانبين ، وفي مركز الصلة بين الأجنحة غرفة أو غرف للمراقبة ، وتوجد في الطابق الأرضي أجهزة الإدارة وقاعات للعمل وتمضية وقت الفراغ . ولكن هذا الطراز يتراجع في الوقت الحاضر لأنه لا يتيح السبيل إلى الفصل بين مجموعات من المحكوم عليهم ثم هو يفرض جواً من الكآبة ولا يسمح بالعمل في الهواء الطلق . ويروج في الوقت الحاضر طراز الأبنية الصغيرة المتعددة الذي يفترض تخصيص أبنية للمرافق العامة وبناء للإدارة في مركز وسط من هذه الأبنية (١) .

ومما يتصل بطراز بناء السجن تحديد كيفية إعداد الزنانة : يشترط في الوقت الحاضر أن تكون غير ضيقة المساحة ؛ وأن يقوى بابها بالحديد من الداخل ، وأن توجد فيه فتحة لإدخال الطعام وفتحة أخرى صغيرة لمراقبة ما يجري في داخلها ، ويكون مفتاح الإضاءة في خارجها ، ويتعين أن تتضمن صنبور مياه ومرحاضاً (أ) ، وكان يشترط فيما مضى أن تكون نافذتها مرتفعة وضيقة ، ولكن يجوز الآن أن تكون منخفضة ومتسعة مع تقويتها بتضبان حديدية (٢) ، بل إن ذلك مرغوب فيه للإضاءة والتهوية على نحو صحيح .

وقد عرضت مجموعة قواعد الحد الأدنى للاشتراطات الصحية في بناء السجن فنصت على أن أما كن الحبس ، وخاصة تلك التي تعد لإيواء المحكوم عليهم ليلاً ، يتعين أن تطابق الشروط الصحية ، وخاصة فيما يتعلق بكيفية الهواء والمساحة والإضاءة والتدفئة والتهوية ؛ وأشارت بعد ذلك إلى أنه يتعين

Mittermaier, S. 38.

(١)

(٢) غنى عن البيان أن وضع وعاء للشراب وآخر للفضلات غير متفق مع القواعد

الصحية والكرامة الإنسانية .

Mittermaier, S. 40.

أن تكون الأماكن التي يعيش فيها المحكوم عليهم أو يعملون ذات نوافذ متسعة بحيث تسمح بالقراءة والعمل في الضوء الطبيعي وتسمح كذلك بدخول الهواء النقي ، ونصت على أن الإضاءة الصناعية ينبغي أن تكون كافية بحيث تسمح بالقراءة والعمل دون إضرار بقوة الإبصار ، وأشارت إلى أنه يتعين أن تجهز هذه الأماكن بما يتيح لكل محكوم عليه قضاء حاجاته الطبيعية على نحو نظيف ولائق (القواعد التاسعة والعاشر والحادية عشرة والثانية عشرة) . وقررت كذلك وجوب أن تتضمن المؤسسات العقابية المساحات والمعدات اللازمة للتربية الرياضية والتروحية (القاعدة الحادية والعشرون ، الفقرة الثانية) .

١٨٣ - أبنية السجون المصرية :

أنشئت أغلب السجون المصرية في الفترة ما بين سنتي ١٩٠٠ ، ١٩١٢ (١) ؛ وقد استوحى بناؤها طراز السجون الإنجليزية ، وهي جميعاً ذات طراز واحد ، ويضم كل سجن في الغالب مجموعة من المباني ، بعضها عنابر إقامة وبعضها مخصص للمرافق العامة . والأبنية المخصصة للإقامة تتضمن غالباً أربعة أدوار : السفليان منها يضمان زنزانات والعلويان غرفاً جماعية ، وهي جميعاً ذات نوافذ ضيقة مرتفعة . ولكل سجن أسوار مرتفعة سميكة (٢) . وقد أقيمت أبنية السجون المصرية في وقت لم تكن الأفكار الحديثة في تنفيذ العقوبة السالبة للحرية قد ذاعت في مصر ، ولذلك فهي لا تلتئم معها ، ويعيبها بصفة خاصة أنها ذات نمط واحد ، وأنها — عدا استثناءات فردية — شديدة الحراسة ، وهي متضخمة السعة ، وغير معدة لتتيح فصلاً بين الطوائف المتنوعة من المحكوم عليهم ، ومحال النوم فيها دون المستوى الذي ينبغي أن تكون عليه وفقاً لمبادئ السياسة العقابية الحديثة .

(١) الاستاذ محمد توفيق عبد الله ، تطور نظام السجون واصلاحها في مصر ، الكتاب الذهبي للمحاكم الاعلية ج ١ ص ٣٢٨ .
(٢) الاستاذ يس الرفاعي ، معاملة المسجونين من الناحية التطبيقية ص ٨٩ ؛ وانظر وصفاً تفصيلياً لمباني سجن القاهرة العمومي في مؤلفه : الاصلاح المعاصر وسجن القاهرة العمومي ص ٩٢ وما بعدها .

الباب الثاني

النظم التمهيدية لتطبيق أساليب المعاملة العقابية

الفحص والتصنيف

١٨٤ - أهمية الفحص والتصنيف في النظام العقابي الحديث :

يستمد الفحص والتصنيف أهميتهما من اعتبار التأهيل الغرض الأساسي للمعاملة العقابية وما يقتضيه ذلك من تفريدها بحيث تلائم شخصية كل محكوم عليه وتجلى في تقويمها^(١) . وغنى عن البيان أن هذا التفريد غير ممكن بدون فحص دقيق للشخصية وإلام بموامل إجرامها والسبل المتوقعة لتقويمها ، وهو كذلك غير ممكن بدون توجيهها إلى برنامج التأهيل الملائم لما كشف عنه الفحص من علم بها^(٢) .

ويفترض نظاما الفحص والتصنيف أن لإجرام كل شخص عوامله التي يكشف عنها البحث العلمي ، وأن لعلاجه الأساليب العامة التي تحدد كيفية مواجهة هذه العوامل للتضاء عليها أو الإضعاف منها^(٣) .

١٨٥ - العلاقة بين الفحص والتصنيف :

العلاقة بينهما أنهما نظامان متكاملان : فالفحص يمهّد للتصنيف ، والتصنيف يستثمر العلم الذي توافر بالفحص . وإذا كان التصنيف غير متصور بدون فحص سابق ، فإن الفحص الذي لا يعقبه تصنيف هو جهد ضائع . وبالإضافة إلى ذلك فإن التصنيف يفترض فحصاً دورياً للمحكوم عليهم

Trois aspects de l'action pénitentiaire, p. 21.

(١)

Méthodes modernes de traitement pénitentiaire, p. 29.

(٢)

Etudes pénitentiaires, Bulletin de la direction de l'adminis-

(٣)

tration pénitentiaire française, 1ère Année, no. 1, 1948, p. 22.

للبحث فيما إذا كان ثمة محل لتعديل برنامج المعاملة . و الغالب يتولى العمالين جهاز واحد يفحص المحكوم عليه ثم يقرر توجيهه إلى برنامج المعاملة الملائم له ، وإن كان متصوفاً أن يتولى جهاز آخر تفصيل قرار توجيهه أو إصلاح ما قد يشوبه من خطأ أو الملاءمة بينه وبين التطور الطارئ على شخصية المحكوم عليه (١) .

١٨٦ - تقسيم الدراسة :

تضم الدراسة فصلين يخصص أحدهما للفحص وثانيهما للتصنيف ، ويعتبرهما فصل ثالث يخصص للفحص والتصنيف في النظام العقابي للجيمهورية العربية المتحدة .

الفصل الأول

الفحص

١٨٧ - تعريف :

الفحص هو دراسة شخصية المحكوم عليه في جوانبها الإجرامية المختلفة الحصول على مجموعة من المعلومات تتيح تنفيذ التدبير المحكوم به على النحو السليم (٢) . والفحص بطبيعته عمل فني يفترض تعاون مجموعة من الإخصائيين .

(١) ويبدو ذلك واضحاً في المؤلفات الأمريكية حيث يطق تعبير التصنيف classification على العاملين معا ، فتشمل دلالة الأسلوب الذي يتم عن طريقه الفحص وتخطيط أسلوب المعاملة وتنفيذها على نحو ثلاث فيه ظروف كل حالة واقعية ، انظر على سبيل المثال :

Frank Loveland : Classification in the prison system, in contemporary correction, edited by Paul Tappan, 1951, p. 92.

انظر كذلك الاستاذ يس الرفاعي ، معاملة المسجونين من الناحية التطبيقية في السجون ص ٣٦ ، والإصلاح المعاصر وسجن القاهرة العمومي ص ٣١٥ ؛ الاستاذ محمود صاحب ، تصنيف المسجونين ، تقرير مقدم مؤتمر خبراء الشؤون الاجتماعية العرب ، الدورة الثامنة ، سنة ١٩٦٤ ص ٤ .

(٢) الفحص ذو تاريخ قديم : فالمحقق والقاضي كانا يجريانه للتحقق مما اذا كان المتهم أهلاً للمسئولية ومن مقدار أهليته ، والقائمون بالإدارة في السجن كانوا يجريونه على نحو تجريبي لتحديد رد الفعل من جانب كل مسجون ازاء ما يتخذ قبله من اجراءات وتعديلات وفقاً لما تدعو اليه المصلحة ، ولكن هذا الفحص كان غسير كاف ، اذا لم تكن تتبع فيه

يختص كل منهم بفحص الشخصية في أحد جوانبها ، وهو يفترض بعد ذلك تأصيل النتائج التي أثمرتها أعمالهم وإعدادها في صورة صالحة لتكون أساساً للتصنيف^(١) .

١٨٨ - أنواع الفحص :

الفحص الذي يعنينا في علم العقاب هو الفحص اللاحق على الحكم الواجب التنفيذ ، وهو يستهدف تفريد المعاملة العقابية . ولكن ثمة نوعاً آخر من الفحص هو السابق على الحكم ، ويستهدف تمكين القاضى من استعمال سلطته التقديرية على أسس علمية ، ويفترض إعداد « ملف الشخصية » ليوضع تحت نظر القاضى ، ويتضمن هذا الملف نتائج دراسة شخصية المتهم في جوانبها ذات الأهمية في تحديد نوع ومقدار التدبير الملائم له^(٢) . وتقرر السياسة الجنائية الحديثة ضرورة هذا الفحص بالنظر إلى ما تراه من ملائمة النص على تدابير متنوعة بتخير القاضى من بينها ما يلائم شخصية المتهم ، وضرورة أن يكون هذا الاختيار على أساس علمي^(٣) . وقد استجابت التشريعات الحديثة لهذا الاتجاه : فالمادة ٨١ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسى تلزم قاضى التحقيق في الجنايات وتجنيز له في الجنج أن يجرى بنفسه أو عن طريق شخص يندبه لذلك تحقيقاً حول شخصية المتهم ومركزه المادى والعائلى والاجتماعى ، وتجنيز له الأمر بإجراء فحص طبي ونفسى ، وتنص المادة ١٦ من هذا القانون (في جزئه الصادر بمراسيم) على أن عناصر الفحص السابقة تكون « ملف شخصية » المتهم ، ويحدد هذا النص غرض الملف بأنه إمداد السلطة القضائية — في صورة موضوعية ودون استخلاص نتائج متعلقة

الاساليب الفنية لم يكن الاهتمام متوجها الى التنسيق بين الفحص النفسانى والفحص العقابى وكفالة استمرارهما ، انظر في تاريخ الفحص :

André Perdreau : Les développements récents dans le domaine de l'examen médico-psychologique et social des délinquants en France, 1955, p. 5 et suiv.

(١) لا شك في أن الفحص بانواعه معترف بأهميته من الباحثين جميعاً ، وإنما تختلف الدول في مدى أخذها به تبعاً لاختلافها في الامكانيات المادية .

(٢) Charles Germain : Eléments de science pénitentiaire, p. 67.

Sir Lionel Fox : Trois aspects, p. 21.

(٣)

بالدعوى المطروحة عليها - بعناصر التقدير حول أسلوب حياة المتهم في الماضي والحاضر ، ويضيف إلى ذلك أنه ليس من شأن هذا الملف استظهار أدلة الإدانة . وتبين المادة ١٧ من القانون الاعتبارات التي يتعين على القاضى مراعاتها عندما يبحث في ملائمة الأمر بالفحص (١)، (٢) .

وبالإضافة إلى اختلاف نوعي الفحص من حيث الوقت الذي يجرى فيه كل منها ، فهما يختلفان من حيث الغرض : فأحدهما يستهدف تحديد نوع ومقدار التدبير ، وثانيهما يستهدف تحديد أسلوب تنفيذه . ولكنهما يتحددان بصفة عامة من حيث موضوعهما ، أى جوانب الشخصية التي يرد عليها الفحص ، فهو في الحالين بيولوجى عقلى نفسى اجتماعى (٣) . وبينهما علاقة متمصية لتحقيق الاتساق بينهما بحيث يستفاد في الفحص اللاحق على الحكم من نتائج الفحص السابق عليه ، بل إنه يتعين أن يكون الأول استمراراً للثاني فتتجه الجهود فيه إلى تكاملته وتصحيح أخطائه والملاءمة بين نتائج وتطور الشخصية (٤) . ويؤكد هذا الاستمرار النظرة الحديثة إلى الدعوى الجنائية واعتبارها ممتدة إلى لحظة التأهيل الفعلى (٥) . ولضمان هذا الاستمرار يتعين إمداد إخصائى الإدارة العقابية بالمعلومات الى أعدات لتقدم إلى القضاء ، وأبسط وسيلة لذلك هى أن يصحب ملف الشخصية المحكوم عليه حينما ينتقل إلى مركز الفحص العقابى . وقد وضعت دول عديدة قواعد تكفل هذا الاستمرار ، وهذه الدول

(١) هذه الاعتبارات هى : كون سن الجانى أقل من الخامسة والعشرين ، وصفته كمائد ، ونوع جريمته وبصفة خاصة كونها ضرباً أو جرحاً عمدياً أو جريمة اعتداء على العرض أو حريق عمدى ، واحتمال الحكم بإسقاط الولاية ، واحتمال شمول الحكم بإيقاف التنفيذ والوضع تحت الاختبار القضائى .

(٢) يقتصر نطاق الفحص فى التشريع المصرى على الأحداث ، ويستهدف التحقق من الحالة الاجتماعية للحدث والبيئة التى نشأ فيها والأسباب التى دفعت إلى ارتكاب الجريمة (المادة ٣٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية) .

(٣) Méthodes modernes, p. 31 ; Pierre Cannat : A propos de l'examen médico-psychologique et social des délinquants, Revue de droit pénal et de criminologie, 1952, p. 466.

Trois aspects, p. 22 ; Cannat, p. 466.

(٤)

(٥) وذلك خلافاً للرأى السائد الذى يذهب إلى انقضاء الدعوى بصدور الحكم البات

فيها .

فى بصفة خاصة السويد والولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا (١) وفرنسا .

والأصل فى الفحص العقابى أن يجرى والمحكوم عليه مسلوب الحرية وأن يكون قبل البدء فى تنفيذ العقوبة ، ولكن ثمة أنواعاً من الفحص تجرى والمحكوم عليه مطلق الحرية مستهدفة مع ذلك أغراضاً عقابية ، كالفحص الذى يجرى أثناء مدة الإفراج الشرطى أو إيقاف التنفيذ أو الاختبار القضائى لتحديد ما إذا كان المحكوم عليه لا يزال جديراً بهذه المزايا (٢) .

١٨٩ - أغراض الفحص العقابى :

إن أول أغراض الفحص العقابى هو تصنيف المحكوم عليهم بكشف معالم شخصياتهم وتحديد المعاملة الملائمة لكل شخصية . ولكن للفحص أغراضاً أخرى ، فى مقدمتها تحديد لحظة انقضاء التدبير إذا كان غير محدد المدة ، إذ القاعدة فى هذا النوع من التدابير ألا ينتضى إلا بتأهيل المحكوم عليه ، وهو ما لا يمكن التحقق منه إلا عن طريق الفحص (٣) : ولهذا الغرض أهميته كذلك حين يكون التدبير محدد المدة ، إذ لا يتيسر القول بجدارة المحكوم عليه بالإفراج الشرطى إلا بفحصه (٤) . وللفحص غرض ذو أهمية خاصة ، هو إيلاف المحكوم عليه نظام المؤسسة العقابية ، وذلك بتكشاف مشاكله ثم الاتجاه إلى حلها ، ولهذا الغرض أهميته ، إذ حل هذه المشاكل شرط لاستقرار نفسه وتجاوبه والجهود التى تبذل من أجل تأهيله (٥) .

(١) على سبيل المثال ، نلاحظ أنه فى السويد يعتمد رجال المؤسسات العقابية على التقارير التى قدمت الى القضاء ، ولإدارة المؤسسة خمسة عشر يوماً لتدمج خلالها المحكوم عليه فى حياة المؤسسة فى ضوء هذه التقارير . وفى الولايات المتحدة الأمريكية تكون تقارير الملاحظة القضائية ذات طابع اجتماعى ، ولكن يجوز للمحكمة أن تكملها بفحص نفسى أو طبى عقلى ، وهذه التقارير تبلغ الى Parole office . نرى تقرير فى ضوءها مصير المحكوم عليه . وفى هولندا نجد النظام نفسه حيث تضم تقارير الفحص القضائى الى ملف المحكوم عليه وتبلغ الى السلطات العقابية وإلى السلطات التى تشرف على الرعاية الاجتماعية بعد الإفراج .

Méthodes modernes, p. 30. (٢)

Trois aspects, p. 29. (٣)

Paul Cornil et Manuel Lopez Rey : Trois aspects, p. 29. (٤)

(٥) الاستاذ يس الرفاعى ، معاملة المسجونين من الناحية التطبيقية ص ٤٥ .

١٩٠ - الاعتبارات التي يتجه الفحص إلى الكشف عنها :

إذا اعتبرنا الغرض الأساسي للفحص هو التصنيف ، وكان غرض التصنيف ببلوره التأهيل تمهيداً للإفراج ، فإنه يتعين أن يتجه الفحص إلى الكشف عن السبل التي تقود إلى التأهيل والإفراج . ومن المقرر في علم العقاب أنه لا يجوز الإفراج عن محكوم عليه إلا إذا توافر شرطان : زوال خطورته على المجتمع وتوافر الإمكانيات الإيجابية التي تهيئ له الاندماج في المجتمع كشخص شريف . ونستطيع أن نصف الشرط الأول بأنه الوجه السلبي للتأهيل والشرط الثاني بأنه وجهه الإيجابي (١) . ويتعين أن يتجه الفحص إلى الكشف عن العراقيل التي تعترض توافر هذين الشرطين تمهيداً لعلاجها . وعلى أساس من هذه الحقائق نقرر أنه ينبغي أن يتجه الفحص إلى الكشف عن أمرين : نوع ودرجة خطورة المحكوم عليه على المجتمع ومدى إمكانيات التأهيل المتوافرة لديه (٢) . ويتضح بذلك أن الفحص يهدف لرسم برنامج عملي يستهدف إزالة خطورة المحكوم عليه على المجتمع ويستهدف كذلك تنمية إمكانيات التأهيل لديه وهيئة السبل للإفراج عنه .

١٩١ - فحوى الفحص :

لإحقيق الفحص أغراضه إلا إذا انصب على شخصية المحكوم عليه في عناصرها الأساسية ، وبصفة خاصة تناول جوانبها البيولوجية والعقلية والنفسية والاجتماعية ؛ وفي عبارة أدق يجب أن يتناول الفحص عناصر الشخصية التي كان لها نصيب في دفعها إلى الجريمة (٣) . ولكن لا يجوز الظن بأنه يتعين إخضاع جميع المحكوم عليهم لفحص موحد : فبعضهم - وبصفة

Méthodes modernes, p. 38.

(١)

(٢) جاء في القرار الثالث عشر من قرارات حلقة الدراسات العقابية التي عقدت في ستراسبورج سنة ١٩٦١ أن « الفحص الذي يجري داخل المؤسسة يجب أن يهتم بصفة خاصة بتحديد قدرة المحكوم عليه على تلقي أعداد تهيئيه ومهني ، وبالكشف عن كل حالة عضوية تستلزم علاجاً ، وعن كل عنصر للشخصية يتعين أن يكون الكلفون بالمعاملة على دراية به ويتعين أن يتجه كذلك إلى تحديد المركز الاجتماعي والعائلي للمحكوم عليه ، سواء في الماضي والحاضر ، وإلى الكشف عما يمكن أن يطرأ عليه في المستقبل » .

Jeckie : Trois aspects, p. 35.

(٣)

خاصة الشواذ ومدمنو المخدرات والخمور - قد يكونون في حاجة إلى فحص تكميلي ، وبعضهم قد تبدو شخصياتهم واضحة المعالم بحيث يمكن الاستغناء عن بعض جوانب الفحص بالنسبة لهم (١) . والفحص في ذاته عمل في يقوم به إخصائيون ، ولكن يتعين أن يكمل بفحص تجريبي empirique يجريه الموظفون الإداريون في المؤسسة العقابية بملاحظة سلوك المحكوم عليهم. ونبين فيما يلي محتوى الفحص :

١٩٢ - الفحص البيولوجي :

ويراد به إخضاع المحكوم عليه لفحص طبي عام وفحوص طبية متخصصة حسبما تدعو إليه حاجته . ولهذا الفحص أهمية كبيرة في رسم برنامج المعاملة العقابية : فمن ناحية يكشف عن العلل البدنية التي قد تقف عقبة في طريق التأهيل فتوجه الجهود إلى علاجها ؛ ومن ناحية ثانية يكشف عن اعتبارات صحية تقتضي إثارة المحكوم عليه بنوع خاص من المعاملة ؛ وقد يعنى ذلك إرساله إلى مؤسسة مخصصة للمرضى أو توجيهه إلى نوع خاص من العمل العقابي .

١٩٣ - الفحص العقلي :

ويتجه إلى الكشف عن حقيقة الحالة العقلية والعصبية للمحكوم عليه ، وأهميته أنه يسمح بتحقيق الملاءمة بين هذه الحالة والمعاملة التي يخضع لها ، وقد يقتضي ذلك إرساله إلى مؤسسة مخصصة للشواذ . وهذا الفحص يسمح بإمداد رجال المؤسسة العقابية بمعلومات عن التصرفات المنتظرة للمحكوم عليه عند تطبيق أساليب المعاملة العقابية عليه مما يتيح لهم التصرف إزاءه على نحو سليم . وثمة طوائف من المحكوم عليهم تدل ظروف جرائمهم على حاجتهم بصفة خاصة إلى هذا النوع من الفحص ، وهم مرتكبو الجرائم الجنسية والعاهرات ، وكل من يشور إزاءه احتمال كونه مصاباً باضطراب عقلي أو

عصبي يقتضى معاملته على نحو خاص^(١) . ولهذا النوع من الفحص أهمية بالنظر إلى تطور دور الطبيب العقلى فى المؤسسة العقابية ، فلم يعد مقتصرأ على معالجة الأمراض العقلية ، وإنما أصبح ممتداً إلى تحديد عناصر المعاملة العقابية التى تتصل بالإمكانات العقلية للمحكوم عليه مما حدا بالبعض إلى وصفه بأنه قد صار « مربياً طبياً *pédagogue médical* »^(٢) .

١٩٤ - الفحص النفسى :

ويتجه إلى دراسته شخصية المحكوم عليه فى جانبها النفسى ، وبصفة خاصة درجة الذكاء والذاكرة والمستوى الذهنى وفحوى ما وراء الشعور ، ويستعين بصفة خاصة بالتحليل النفسى ومجموعة من الاختبارات^(٣) ، ويهدف إلى توجيه المحكوم عليه إلى العمل المناسب لإمكاناته واستعداداته كما يهدف إلى علاج ما قد يكون مصاباً به من علل نفسية^(٤) .

١٩٥ - الفحص الاجتماعى :

وينصب على دراسة الوسط الاجتماعى للمحكوم عليه ، وبصفة خاصة علاقاته العائلية - سواءً صلته بأفراد عائلته الأصلية أو بزوجته وأولاده - ووضعه فى الأوساط الاجتماعية التى كان ينتمى إليها كعلاقاته بزملائه فى العمل وأصدقائه^(٥) . ويهدف هذا الفحص إلى أغراض متعددة ، هى : الكشف عن العوامل الاجتماعية التى قادت المحكوم عليه إلى الجريمة كى يمكن مواجهة تأثيرها عليه ، ودراسة إمكانيات اندماجه فى المجتمع بعد الإفراج عنه تحقيقاً

Velasco-Escasi, Trois aspects, p. 38.

(١)

(٢) ويقول الاستاذ الدانركى ستروب « ان دور الطبيب العقلى بالنسبة للمحكوم

طبيب هو دراسة امكانيات التأهيل لديهم ومساعدتهم على تميمتها » .

Daniel Lagache, L'examen psychanalytique en criminologie, (٣)

dans l'ouvrage collectif, "L'examen médico-psychologique et social des délinquants", publié par Georges Heyer et Jean Pinatel (1953), p. 488.

Vernet, L'orientation des détenus par la psycho-technique, (٤)

même ouvrage collectif, p. 610.

J. van Bemmelen, L'étude sociologique du cas individuel, (٥)

même ouvrage collectif, p. 502.

لتأهيله ، ومحاولة الوصول الى حل للمشاكل الاجتماعية التي يعاني منها تحقياً
لاصقراره النفسي أثناء تنفيذ العقوبة من ناحية وتمهيداً لتأهيله من ناحية
أخرى (١) .

١٩٦ - الفحص التجريبي :

ويقوم به الإداريون والحراس في المؤسسة العقابية ، وينصب على
ملاحظة سلوك المحكوم عليه أثناء سلب الحرية ، وبصفة خاصة تصرفاته
إزاء العاملين في المؤسسة ومدى تعاونه معهم وصلاته بزملائه . وينبغي أن
تضاف نتائج هذه الملاحظة إلى نتائج الفحوص السابقة لتكتملها وإضفاء طابع
تطبيقي عليها . وتقتضي هذه الملاحظة اتصال رجال المؤسسة العقابية بالمحكوم
عليه وتحديثهم إليه حديثاً هادفاً إلى الكشف عن جواب شخصيته التي تفيد
في تحديد كيفية معاملته (٢) .

١٩٧ - مراحل الفحص :

تفترض أولى مراحل الفحص عزل المحكوم عليه عن زملائه في المؤسسة
العقابية : ويتقضى ذلك إيداعه في زنزانه ، وفي هذه المرحلة يخضع للفحص
النفي ، وضرورة العزلة مستمدة من الحاجة إلى إبعاده عن تأثير زملائه
فتتضح شخصيته ويتاح الخلوص إلى نتائج دقيقة . وتفترض ثانی المراحل
الجمع بين المحكوم عليه وزملائه ، وهذه المرحلة هي موضع تطبيق الفحص
التجريبي ، وضرورة الجمع مستمدة من الحاجة إلى ملاحظة سلوك المحكوم
عليه إزاء زملائه واستخلاص دلالة ذلك على معالم شخصيته . أما المرحلة
الثالثة فهي مرحلة تأصيل نتائج الفحص والتنسيق بينها واستخلاص عناصر
المعاملة العقابية الملائمة للمحكوم عليه ، وتفترض هذه المرحلة اجتماع الفنيين
والإداريين الذين شاركوا في فحص المحكوم عليه فيقدم كل منهم ملاحظاته
معلومات ويثابداون الرأي وينسقون بين آرائهم وينتهون إلى قرار يحدد المعاملة

الملائمة له . وينبغي أن يكون العنصر القضائي ممثلاً في هذه المرحلة باعتبارها تحدد الوضع القانوني للمحكوم عليه أثناء تنفيذ العقاب ، بل إنه ينبغي أن تكون له رئاسة لجنة الفحص ؛ وفي فرنسا يتخذ القاضي المنتدب لرئاسة هذه اللجنة قراره بتوجيه المحكوم عليه إلى المؤسسة العقابية الملائمة بعد أخذ رأى أعضاء اللجنة (١) . وإذا لم يكن العنصر القضائي ممثلاً، فإن رئاسة اللجنة تكون لمدير المؤسسة أو المركز الذي أجرى الفحص فيه (٢) .

١٩٨ - قابلية نتائج الفحص للمراجعة :

الفحص العقابي بطبيعته عملية مستمرة طويلة مددة تنفيذ العقوبة ، بل إنها قد تستمر بعد انقضاء التنفيذ حتى يتحتق التأهيل الفعلي للمحكوم عليه . واستمراره خلال وقت قد يطول على هذا النحو يقتضى مراجعة نتائجه للملاءمة بينها وبين التطور الطارئ على شخصية المحكوم عليه . ويبرر هذه المراجعة كذلك ما قد يكشف عنه الواقع من عدم دقة نتائج الفحص الأول أو إجمالها مما تقوم معه الحاجة إلى تصحيحها أو تفصيلها . وليس بشرط أن يكون الفحص اللاحق شاملاً كل الجوانب إلى انصب عليها الفحص الأول ، فيكفى أن ينصب على التقدير من النتائج التي تبدو لزاعها الحاجة إلى المراجعة (٣) . وتهدف نتائج الفحص أساساً إلى تحديد المؤسسة التي يوجه إليها المحكوم عليه ، وقد يتضح بعد ذلك عدم ملائمة نظام هذه المؤسسة له مما يقتضى إجراء فحص لاحق لتوجيهه إلى مؤسسة أخرى ذات نظام أوفق له (٤) . ويهدف الفحص كذلك إلى تحديد برنامج المعاملة الذي يخضع له

Etude pénitentiaire, 1ère Année, no. 1 (1958), p. 23. (١)

Loveland, p. 95. (٢)

Trois aspects, p. 26 ; Loveland, p. 99. (٣)

الاستاذ يس الرفاعي ص ٤٤ .

(٤) في إنجلترا يرسل المحكوم عليه الذى لم يلتئم مع نظام المؤسسة الى السلطة التي قررت ارساله اليها مصحوباً بتقرير من مدير هذه المؤسسة ، وفي ضوء ذلك تقرير هذه السلطة ارساله الى مؤسسة أخرى . وفي الولايات المتحدة الامريكية يعرض أمر المحكوم عليه الذى لا يلائمه نظام المؤسسة على لجنة التصنيف بها لكي ترسله الى السلطة العقابية المركزية التي تحدد المؤسسة التي يوجه اليها في ضوء التقرير الصادر عن لجنة التصنيف بالمؤسسة الاولى .

المحكوم عليه ، وقد تنضح بعد فترة الحاجة إلى تعديل هذا البرنامج لكي يلائم ما حققه التنفيذ العقابي من تأثير على شخصية المحكوم عليه ، ويتقضى ذلك إجراء فحص نال لتكشف مواضع هذا التعديل . وحينما يقترب موعد الإفراج الشرطى تقوم الحاجة إلى الفحص لتبين مدى الجدارة به . وقد تقوم الحاجة إلى الفحص خلال مدة الإفراج الشرطى للبحث فيما إذا كان ثمة محل لتعديل الالتزامات المفروضة على المفرج عنه أو للرجوع فى الإفراج .

١٩٩ - الجهاز الذى يهدف اليه بالفحص :

تنوع الأنظمة التى يؤخذ بها لتحديد جهاز الفحص وفقاً لما إذا كان هذا الجهاز مستقلاً عن المؤسسة العقابية أم مندمجاً فيها . وفى حالة استقلاله ، فإن النظم تنوع بعد ذلك تبعاً لنطاق اختصاصه الإقليمى وما إذا كان شاملاً التوجيه إلى جميع المؤسسات العقابية فى الدولة وعندئذ يوصف بأنه « وطنى national » أم مقتصر على التوجيه إلى المؤسسات القائمة فى جزء من إقليم الدولة وحينئذ يوصف بأنه « إقليمى régional » ونظراً لأن جهاز الفحص يتولى بعد ذلك التصنيف على أساس من النتائج التى يخلص إليها من الفحص ، فإننا نرى عرض الأنظمة السابقة عند دراسة التصنيف .

الفصل الثانى

التصنيف

٢٠٠ - تعريف :

اختلف الرأى حول تحديد معنى التصنيف بين مسذهبين : مذهب للباحثين الأمريكيين ومذهب الباحثين الأوروبيين ، وقد سجل هذا الخلاف مؤتمر لاهأى الدولى الجنائى والعقابى الذى عقد فى أغسطس سنة ١٩٥٠ (١) : ففى المدلول الأمريكى يعنى هذا التعبير « فحص المحكوم عليه وتشخيص حالته

الإجرامية diagnostic ثم توجيهه إلى برنامج المعاملة الملائم له orientation ثم تطبيق هذا البرنامج عليه ، فهو يتسع بذلك للتشخيص والتوجيه والمعاملة (١). وتذهب بعض الآراء في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن التصنيف ليس النظام الثلاثة السابقة في ذاتها ولكنه أسلوب تحقيق التنسيق بينها (٢)، وفي عبارة أخرى هو النظام الذي يمدنا بالقواعد التي تكفل تطبيق هذه القواعد في كل حالة على حدة ، وقد أوضحت هذا المعنى لجنة التصنيف التابعة لجمعية السجون الأمريكية Committee on Classification and Case Work of the American Prison Association فقالت « إن التصنيف في المعنى العقابي هو في المقام الأول أسلوب method يحقق التنسيق بين التشخيص والتوجيه والمعاملة طوال مدة التنفيذ العقابي ، فهو يعطينا الوسائل الكفيلة بأن يطبق التوجيه والمعاملة في كل حالة على حدة في صورة فعالة » (٣). وتستخلص اللجنة من ذلك أن مراحل التصنيف أربعة : فحص المحكوم عليه ثم تقرير المعاملة التي يتعين إخضاعه لها ثم تطبيق برنامج المعاملة عليه ثم ملاحظة التطورات التي تطرأ على شخصيته وتعديل البرنامج وفقاً لها . ويتسم المدلول الأمريكي بالاتساع بحيث يكاد يشمل كل نظم التنفيذ العقابي ، وهو بعد ذلك يتصف بعدم التحديد : فبالإضافة إلى التعريفين اللذين سلفت الإشارة إليهما يراه البعض مرادفاً للفحص ، ويراه فريق مرادفاً للمعاملة العقابية ذاتها (٤) .

أما التصنيف في المدلول الأوروبي فهو يعني توزيع المحكوم عليهم على المؤسسات العقابية المتنوعة ثم تقسيمهم في داخل المؤسسة الواحدة إلى فئات وفقاً لما تقتضيه ظروف كل فئة من اختلاف في أسلوب المعاملة (٥). ويدخل في هذا المدلول للتصنيف تحديد أسس برنامج المعاملة وتعديلها وفقاً لتطور

Revue de Science Crim. 1950, p. 676.

(١)

Loveland, p. 92.

(٢)

Handbook on classification, in correctional institutions,

(٣)

American Prison Association, 1947, p. 3.

Méthodes modernes, p. 47.

(٤)

Rev. de Science Crim. 1950, p. 676.

(٥)

الطارئ على شخصية المحكوم عليه ، وقد يقتضى هذا التطور نقله من مؤسسة إلى أخرى أو الإفراج عنه إفراجاً شرطياً^(١) .

والمداول الأوربي أدق : فهو محدد ، إذ يستبعد من نطاقه النحس وأساليب المعاملة العقابية ذاتها ، ثم هو غير محل للخلاف فى الرأى . ونحن نرى أن نضع للتصنيف - على أساس من المداول الأوربي - التعريف التالى « التصنيف هو وضع المحكوم عليه فى المؤسسة الملائمة لمقتضيات تأهيله وإخضاعه فى داخلها للمعاملة المتقدمة مع هذه المقتضيات » .

٢٠١ - أنواع التصنيف :

التصنيف أنواع ثلاثة : قانونى وإجرامى وعقابى^(٢) . فالقانونى هو تقسيم المحكوم عليهم وفقاً لنوع العقوبة الذى يرتبط بدوره بدرجة جسامته الجرمية ، ويتصف هذا التصنيف بالموضوعية والتجريد . والإجرامى هو تقسيم مرتكبي الجرائم تبعاً للعوامل الإجرامية الدافعة إلى الجريمة^(٣) ، ويقوم هذا التصنيف على أساس من تحليل أسباب الظاهرة الإجرامية والقول بغلبة سبب معين بالنسبة لطائفة من المجرمين . أما التصنيف العقابى فهو ما سبق بيانه . وبين أنواع التصنيف الثلاثة صلة وثيقة مجملها أن التصنيف العقابى يسلم بالتصنيف القانونى ويضاف إليه^(٤) ثم إن التصنيف العقابى يستمد جانباً من معايير من التصنيف الإجرامى .

وينقسم التصنيف العقابى إلى نوعين أفقى ورأسى . فالأفقى هو توزيع المحكوم عليهم على المؤسسات العقابية المتنوعة ، والرأسى هو توزيع

(١) نصت قرارات مؤتمر لاهى على أن من بين المبادئ التى يخضع لها تفريد المعاملة فى داخل المؤسسة العقابية « المراجعة الدورية لبرنامج المعاملة فى ضوء الخبرة المكتسبة فى كل حالة » .

(٢) Germain, p. 53.

(٣) يعد تصنيف لبروزو المجرمين إلى مجرمين بالبلاد ومجرمين مجانين ومجرمين معتادين ومجرمين بالمصادفة ومجرمين بالمعاطفة أقدم تصنيف إجرامى .

(٤) وإن كان اجتماع التصنيفين مؤد إلى تعقيد ومباغلة فى تقسيم المحكوم عليهم إلى طوائف ولذلك كان التطبيق السليم للتصنيف العقابى مقتضياً استبعاد التصنيف القانونى بتوحيد العقوبات السالبة للحرية .

المحكوم عليهم داخل المؤسسة الواحدة توزيعاً ضابطه الاختلاف في مقتضيات المعاملة (١) .

٢٠٢ - أهمية التصنيف :

للتصنيف أهمية أساسية في النظام العقابي الحديث : فإذا كان هذا النظام يفترض وجود مؤسسات عقابية متخصصة ، فإن التصنيف هو الوسيلة للتوزيع على هذه المؤسسات . وإذا كان هذا النظام يفترض -- من ناحية ثانية -- الملاءمة بين الشخصية الإجرامية والمعاملة العقابية ، فإن التصنيف هو الوسيلة لرسم برنامج معاملة مستمد من عناصر هذه الشخصية وخصائصها كما كشف الفحص عنها (٢) ، (٣) .

وتتضح أهمية التصنيف باستظهار أغراضه ، وقد بينها القاعدة ٦٧ من مجموعة قواعد الحد الأدنى ، فردتها إلى عزل المحكوم عليهم الذين يخشى تأثيرهم الضار على زملائهم بالنظر إلى ماضيتهم الإجرامية وخلقتهم السيئة ثم تقسيم المحكوم عليهم إلى مجموعات لتيسر معاملتهم إبتغاء تأهيلهم . ونصت المادة ٧٧ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي على أن « موضوع تصنيف المحكوم عليهم بعقوبات ذات مدة طويلة هو تحديد المؤسسة الملائمة لكل منهم بالنظر إلى سنه وشوابعه وطائفته الجنائية catégorie pénale وحالته الصحية البدنية والعقلية وقدراته وإمكانات التأهيل لديه ، وبصفة عامة بالنظر إلى شخصيته » . ونصت القاعدة الثالثة من قواعد تنظيم السجون الإنجليزية على أن « المحكوم عليهم يصنفون بالنظر إلى أعمارهم وطبائعهم وساركهم إبتغاء

Germain, p. 60.

(١) .

Zlataric, p. 128.

(٢) .

(٣) وبالإضافة إلى ذلك فإن للتصنيف أوجها أخرى من الأهمية ، فهو بإشراكه موظفي المؤسسة العقابية في رسم برنامج المعاملة الملائم لكل نزير يحقق اتصالاً وتعاوناً بينهما مشتركاً بينهما مما يجعل إدارة المؤسسة سهلة . ومن ناحية أخرى فهو يؤدي إلى تعاون المحكوم عليه مع موظفي المؤسسة ، إذ يتيح التصنيف له أن يدرك أن البرنامج الذي يطبق عليه هو الملائم لحالته ثم هو يستهدف تأهيله ، أي تحقيق مصلحته . والتصنيف بالإضافة إلى ذلك يؤدي إلى زيادة إنتاج العمل في المؤسسة ، إذ من عناصره توجيه المحكوم عليه إلى العمل الملائم له . انظر الأستاذ يس الرفاعي ، معاملة المسجونين من الناحية التطبيقية ص ٥ وما بعدها ؛ الأستاذ محمود صاحب ص ١٠ .

حفظ النظام وتسهيل المعاملة وتحقيق الأغراض التي تستهدفها المعاملة العقابية بوجه عام ، وهى تشجيع المحكوم عليه ومساعدته على أن يخطط لنفسه في المجتمع حياة طيبة ومفيدة .

٢٠٢ - العزل والتصنيف :

يراد بالعزل Sériation الفصل بين فئات من المحكوم عليهم يخشى من مخاطر الاتصال بين أفرادها. وهو بذلك يختلف عن التصنيف Classification في مدلوله الذى سبق توضيحه . وأهم وجه للاختلاف بينهما أن للعزل وظيفة سلبية تقتصر على دفع مضار الاختلاط ، أما التصنيف فوظيفته إيجابية ، إذ يهدف إلى تحديد برنامج للمعاملة يتفق مع مقتضيات تأهيل المحكوم عليه (١) . ويتم العزل على معايير مجردة تحدد سلفاً وفقاً لتقواعد عامة ، أما التصنيف فيستند إلى معايير واقعية تستمد من فحص شخصية المحكوم عليه ، وفي الغالب تكون معايير العزل موضوعية في حين تكون معايير التصنيف شخصية . والعزل أسبق ظهوراً من التصنيف ، إذ لا يفترض مثله تقدماً في أساليب المعاملة العقابية ، وإنما يقوم على اعتبارات المنطق السليم التي تقتضى العمل على تجنب مضار الاختلاط .

ولكن بين العزل والتصنيف صلة واضحة : فالثاني يفترض الأول ، فمن المنطق العمل على تجنب مضار الاختلاط قبل العمل على إصلاح المحكوم عليهم وتأهيلهم ، ومن ثم كان العزل الخطوة التي تسبق التصنيف حتماً ، ويمتضى ذلك التعرض له بالدراسة باعتباره المقدمة المنطقية للتصنيف . ومن السائغ القول بأن العزل ينطوى على قدر من التصنيف ، فإذ يتضمنه من إيداع كل فئة من الفئات التي يتعين الفصل بين أفرادها في مؤسسة خاصة أو قسم خاص من المؤسسة يتميز بنظام يلائم ظروف الفئة المودعة فيه هو نوع من التصنيف ، وإن كان تصنيفاً مجرداً موضوعياً مختلفاً بذلك عن التصنيف في معناه الدقيق الذى يتميز بطابع واقعى شخصى .

٢٠٤ - العزل :

للعزل أسس متنوعة ذات طابع موضوعي مجرد ، وإن كان سائغاً أن تدخل عناصر شخصية في تحديد كالعزل على أساس الحالة الصحية (١) .
والغالب في أسس العزل أنها ثابتة ، أى لا يعرض لها التعديل المقتضى نقل المحكوم عليه من مؤسسة إلى أخرى أو من قسم إلى آخر ، مثال ذلك الفصل على أساس الجنس ؛ ولكن بعض أسس العزل متطورة كالفصل على أساس الحالة الصحية . ونعرض فيما يلى لأهم أسس العزل .

٢٠٥ - العزل على أساس الجنس :

ونعنى به الفصل بين الرجال والنساء بما يقتضيه من تخصيص مؤسسة أو قسم لكل جنس . وعلة هذا الفصل خطورة قيام الصلات الجنسية إذا جمع بين الرجال والنساء المحكوم عليهم في مكان واحد . ويقتضى ذلك أن تكون المؤسسة المخصصة للنساء في مكان بعيد عن مكان المؤسسة المخصصة للرجال أو على الأقل أن تكون منفصلة عنها انفصلاً تاماً . ويتعين أن تنظم مؤسسة النساء بحيث يكون جميع موظفيها - سواء في ذلك الحراس والإداريون والفنيون - من النساء ، وإن كان من الجائز أن يقوم على إدارتها رجل (٢) .
ويتطلب هذا العزل اختلافاً في أسلوب المعاملة : فقد لوحظ أن المرأة أقل احتمالاً للبعد عن المجتمع من الرجل ، فهي أكثر احتياجاً إلى الصلات الاجتماعية ، وهذه الصلات أكثر خطورة عليها منها على الرجل . وتثير مؤسسات النساء صعوبات لإجراء التصنيف في داخلها بالنظر إلى قلة عدد نزيلاتها ، ولكن من المتعين - على أى الأحوال - الفصل بين عامة المحكوم عليهم من ناحية والمجنونات والشاذات والعاهرات من ناحية أخرى وإثبات هذه الطوائف الأخيرة بمعاملة خاصة (٣) .

٢٠٦ - العزل على أساس السن :

ونعنى بذلك الفصل بين الأحداث والبالغين ثم الفصل - بالنسبة للفريق

(١) انظر في بيان حالات الفصل بين المحكوم عليهم . الأستاذ محمد عبد الله ، بسائط

علم العقاب ص ٧٦ .

Mittermaier, Gefängniskunde, S. 49.

(٢)

Mittermaier, S. 49.

(٣)

الثاني - بين الشبان والناضجين^(١) . ويبرر هذا الفصل التدرج الغالب بين هذه الطوائف الثلاث من حيث الخطورة الإجرامية مما يخشى معه التأثير السيئ للبالغين على الأحداث والناضجين على الشبان ، بالإضافة إلى الميل الطبيعي لصغار السن إلى الاقتداء بمن هم أكبر منهم سناً ثم الاختلاف في نفسية كل طائفة وحاجة أفراد كل منها إلى معاملة خاصة . فالأحداث والشبان أميل للاستجابة إلى الإصلاح وأكثر حماسة للجديد من القيم والأفكار^(٢) .

٢٠٧ - العزل على أساس مدة العقوبة :

ويقتضى ذلك الفصل بين المحكوم عليهم بمدد طويلة والمحكوم عليهم بمدد قصيرة^(٣) ، وقد تقدم تعاليل هذا الفصل^(٤) .

٢٠٨ - العزل على أساس السوابق :

و يقتضى ذلك الفصل بين طوائف ثلاثة : المبتدئون والعائدون إلى الجريمة والمتعادون على الإجرام . ويبرر هذا الفصل تفاوت هذه الطوائف في الخطورة ثم كون المبتدئين أكثر استجابة لأسباب الإصلاح وأميل إلى الخضوع لنظام السجن فيكون في احتمال التأهيل القوي الذي يبعثونه ما يغري بتوجيه عناية خاصة لهم^(٥) .

٢٠٩ - العزل على أساس حكم الادانة :

ونعني بذلك الفصل بين من صدر بإدانتهم حكم قضائي وبين المحبوسين احتياطياً ، وبين هؤلاء وأولئك وبين من ينفذ عليهم بالإكراه البدني . وعلّة هذا الفصل أن المعاملة العقابية في معناها الحقيقية لا تطبق إلا إزاء المحكوم عليهم فهم الذين ثبتت إدانتهم واتضح حاجتهم إلى الإصلاح والتأهيل . أما المحبوسون احتياطياً ومن ينفذ عليهم بالإكراه البدني فهم يحجزون لغرض محدد فبحسب : ثم إن الفريق الأول يستفيد من قرينة البراءة والفريق الثاني

Méthodes modernes, p. 50.

(١)

(٢) انظر في تفصيل ذلك رقم ١٦٢ ص ١٨٧ من هذا المؤلف .

(٣) الاستاذ محمد عبد الله ص ٧٧ .

(٤) رقم ١٦٢ ص ١٨٧ من هذا المؤلف .

(٥) الاستاذ محمد عبد الله ص ٧٧ .

أراد القاضى تجنبه سلب الحرية مما يقتضى فى الحالىن معاملة ميسرة (١) ، وبالإضافة إلى ذلك فالفرقان لا يخضعان لسلب الحرية إلا مدة يسيرة مما يجعل محاولات التأهيل قليلة الجدوى .

٢١٠ - انقزل على أسس طبية :

ويقضى ذلك الفصل بين الأصحاء والمرضى ، سواء فى ذلك مرضى البدن والشواذ عقلا أو نفساً . ويدخل فى حكم المرضى ضعاف البدن والمتقدمون فى السن ومدمتو الخمر والمخدرات . وعلة هذا الفصل احتمال العدوى ثم حاجة المرضى إلى معاملة تغلب عليها الأساليب العلاجية ثم ضرورة التخفيف عنهم وخاصة فى مجال العمل العقابى (٢) .

٢١١ - معايير التصنيف :

معايير التصنيف مستمدة من الفحص ، فلتنتائج التى استخلصت من الفحص يتعين تأصيلها لاستظهار معالم شخصية المحكوم عليه . وثمة اعتباران يتعين استخلاصهما ليكونا أساس التصنيف : عوامل عدم التآلف الاجتماعى للمحكوم عليه ، أى عوامل انسلاخه عن نظم المجتمع وقيمته *facteurs de désaptation sociale* ، أى احتمالات التأهيل التى توحى بها شخصيته . وإذا كان التصنيف فى جوهره تحديد لبرنامج المعاملة الذى يطبق بالنسبة لكل محكوم عليه بما يفترضه من تقرير انتمائه إلى الفئة التى يخضع أفرادها لهذا البرنامج ، فإنه يقتضى أن يستند تحديد ذلك إلى مواجهة العوامل التى دفعت المحكوم عليه إلى الإجرام لإبطال تأثيرها عليه أو الحد منه ، ويقضى كذلك استغلال عوامل الاستجابة للتأهيل لتنميتها والاستعانة بها فى سبيل تحقيق التأهيل الفعلى (٣) .

وقد أشارت القاعدة ٦٩ من مجموعة قواعد الحد الأدنى إلى أن برنامج

Mittermaier, S. 59.

(١)

وقد نصت على هذا العزل الفقرة الثانية من القاعدة الثالثة من مجموعة قواعد السجنون الانجليزية .

(٢) انظر رقم ١٦٢ من ١٨٨ من هذا المؤلف .

Mittermaier, S. 50.

(٣)

المعاملة الذى يعد لكل محكوم عليه ينبغى أن يرسم فى ضوء المعلومات التى أمكن الحصول عليها متعلقة باحتياجاته وإمكاناته واستعداده .

ومعايير التصنيف بطبيعتها مرنة^(١) تفترض تحويل القائمين على تطبيقها سلطة تقديرية لرسم برنامج المعاملة الملائم وتطويره وفقاً لما يطرأ على شخصية المحكوم عليه من تغير نتيجة لتطبيق هذا البرنامج عليه . ويتضح بذلك أن هذه المعايير متطورة لأن شخصية المحكوم عليه تتأثر بالمعاملة التى يخضع لها . ومن ثم كان لا بد من مراجعتها دورياً وتعديل المعاملة وفقاً لما تكشف عنه هذه المراجعة^(٢) . وهذه المعايير تعتمد فى شق أساسى منها على علم الإجرام^(٣) ، إذ هى تقوم على تكشف العوامل الدافعة إلى الإجرام والعوامل المضادة له لإبطال تأثير الأولى واستغلال الثانية^(٤) .

٢١٢ - جهاز التصنيف :

قدمنا أن عمليتي الفحص والتصنيف مرتبطتان ، ولذلك يقوم بهما جهازان أو أكثر مرتبطة فى عملها . وتتنوع الأنظمة تبعاً لامتثال جهاز التصنيف

- (١) وقد نصت على هذه الخصيصة قرارات مؤتمر لاهى سنة ١٩٥٠ .
- (٢) وقد نصت توصيات حلقة الدراسات الاجرامية التى عقدت فى باريس سنة ١٩٥٢ على أن « ختام المعاملة العقابية هو التأهيل النهائى » ويقضى ذلك فحصاً مستمراً ينصب أساساً على العناصر الإيجابية التى يمكن استقلالها من أجل خير المحكوم عليه » .
- (٣) نصت قرارات مؤتمر السجون الذى عقد فى لندن سنة ١٩٢٥ على أن « التصنيف الأساسى لا يقوم الا على الخلق الخاص لكل محكوم عليه » مما يعنى أنه يقوم على فحص عناصر الشخصية الاجرامية لتقويمها .

(٤) يرى ميترامير (ص ٥٥) أنه يجب أن يراعى فى التصنيف التمييز بين أصحاب الطبيعة الإيجابية وأصحاب الطبيعة السلبية من المحكوم عليهم ؛ ويلاحظ أن أغلب الجرائم تصدر عن ضعف ارادة وان بدا فى الظاهر أنها تتطلب ارادة شريرة ؛ وبضيف الى ذلك أن ذا الطبيعة السلبية يسلك داخل السجن سلوكاً حسناً ولكنه يعجز عن التجاوب مع الحياة الحرة ؛ ويلاحظ أن تقوية ارادته مهمة صعبة ؛ ويتمين على أى الاحسوال ابعاده عن تأثير أصحاب الارادة الإيجابية .

ويرى كذلك انه يتمين ان يعامل مرتكبو الجرائم غير العمدية معاملة خاصة مخففة لانهم لا يحملون نفسية عدائية للمجتمع . وتذهب بعض الآراء الى انه يتمين التفرقة بين الاتانيين الذين لا يفكرون الا فى انفسهم وهم يعاملون معاملة عادية وبين أولئك الذين مرت بهم لحظة ضعف وقتى وهم يتبين أن يعاملوا معاملة مخففة . وفى بلجيكا يرسل مرتكبو المجرثم غير العمدية اذا لم تكن لهم سوابق الى مؤسسات خاصة ؛ وهذا الفصل يبرره العرجس على عدم اختلاطهم بالمجرمين العاديين ؛ بالإضافة الى أن تأهيلهم مكفول فلا حاجة لأن تتخذ تلاميذ الاساليب المعتادة للتهذيب والتكوين المهنى .

عن المؤسسة العقابية أو اندماجه فيها ، كما تنوع تبعاً لنطاق الاختصاص الإقليمي لهذا الجهاز . ونستطيع أن نتصور أنظمة ثلاثة رئيسية : نظام جهاز التصنيف الوطنى ونظام جهاز التصنيف ذى الاختصاص الإقليمي المحدود ونظام جهاز التصنيف الملحق بالمؤسسة العقابية .

٢١٣ - نظام جهاز التصنيف الوطنى :

يتمتع اختصاص هذا الجهاز إلى كل إقليم الدولة وتناول وظيفته فحص وتصنيف كل أو فريق من المحكوم عليهم يحدد وفقاً لضابط مجرد يغلب أن يكون مدة العقوبة . ولهذا النظام صورتان : صورة كانت وظيفة هذا الجهاز فيها علمية بحتة تقوم على فحص المجرمين للحصول على مواد للبحوث الإجرامية والعقابية ، وقد أنشئت هذه الأجهزة بتأثير المدرسة الوضعية التى أوصت بالبحث التجريبي الجنائى ، ونحمل المراكز التى أنشئت لهذا الغرض اسم « المعهد » تعبيراً عن وظيفتها (١) . وقد تطورت هذه المراكز لتستغل علمها بالمجرمين الذى فحصتهم فى توجيههم إلى المعاملة العقابية السليمة ، فكانت تعطى توصيات عن كيفيةها . ولكن هذه المراكز لم تنجح ، إذ كانت أميل إلى البحث النظرى ، ثم إن توصياتها لم تكن عملية ، إذ كانت تجهل إمكانيات المؤسسة العقابية ، ومن ثم كانت هذه التوصيات غير إلزامية .

أما الصورة الثانية فتتخذ فيها هذه المراكز طابعاً عملياً ، ويسبغ القانون على قراراتها طابع الإلزام ، وتقتصر هذه القرارات على الجوانب الرئيسية للمعاملة تاركة تحديد تفاصيلها للمؤسسة العقابية فى ضوء إمكانياتها . وفى الغالب تقتصر وظيفة هذه المراكز على فحص المحكوم عليهم ثم توزيعهم على المؤسسات المتخصصة . وهذا النظام مطبق فى فرنسا وإيطاليا واليابان وهولنده . ونشير إلى أهم نماذج هذا النظام .

(١) وعلى سبيل المثال فإنه يطلق عليه تعبير « معهد علم الاجرام » فى سنياجو بشيلي و « قيادة علم الاجرام » فى بعض ولايات الأرجنتين والبرازيل وأرجواى ؛ « ومعهد الدفاع الاجتماعى » فى لوكسمبرج .

يعتبر « مركز التوجيه الوطني في فيرين Centre d'Orientation National de Feresnes » بفرنسا أهم نموذج لهذا النظام . وقد أنشئ سنة ١٩٥٠ إثر إنشاء المؤسسات العقابية المتخصصة ليكون جهاز التوزيع عليها . ويتضمن ١٢٤ زنزانه ويتلقى كل شهر مائة من المحكوم عليهم ليكنثوا فيه مدة أربعة أسابيع يخضعون خلالها لفحص بيولوجي وعقلي ونفسي واجتماعي وتجريبي ثم يتخذ القرار بتوزيعهم على المؤسسات المتنوعة . ولا يرسل إلى المركز غير الذكور البالغين الذين يتعين عليهم تنفيذ عقوبة سالبة للحرية لمدة سنتين على الأقل من تاريخ صيرورة الحكم واجب التنفيذ (١) . وللارسال إلى المركز إجراءات تمهيدية تجملى في إعداد بطاقة لكل محكوم عليه index pré-classification تتضمن بياناً لحالته المدنية ومركزه الجنائي وسوابقه وحالته الصحية ومسلكه أثناء الحبس الاحتياطي ودرجة تعليمه واستعماده المهني وظروفه الاجتماعية . وتعد هذه البطاقة في المؤسسة التي كان المحكوم عليه محبوساً فيها احتياطياً . وبلى ذلك تكوين « ملف الشخصية » للمحكوم عليه متضمناً بياناً للحكم الصادر ضده والوقائع التي استوجبت صلبه وتحقيقاً اجتماعياً تفصيلياً وصورة من الفحص العقلي السدي أجرى أثناء التحقيق الابتدائي وتحقيماً عن سلوكه في الحبس الاحتياطي (٢) . ويعد هذا الملف في إدارة السجون المركزية . وترسل البطاقة والملف السابقان إلى المركز ليحجر الفحص في ضوءهما . ويخضع المحكوم عليه لنظام الانفراد خلال كل المدة التي يمضيها في المركز . ويضم المركز إخصائين في العلوم والنسوان التي يستعان بها في الفحص بجوابه المتعددة السابقة . ويعد كل إخصائي تقريره عن المحكوم عليه ويودع في ملف خاص يعد لذلك (٣) . وتعرض هذه التقارير على لجنة

Etudes pénitentiaires, p. 17.

(١)

Etudes pénitentiaires, p. 19.

(٢)

بل أنه لا يرسل إلى المركز جميع المحكوم عليهم بعقوبة سالبة للحرية تزيد المدة التقيية منها وقت صيرورة الحكم واجب التنفيذ على سنتين ، فأغلبهم تكفى إجراءات الفحص التمهيدية لتحديد المؤسسة العقابية الملائمة لهم ، ففي سنة ١٩٦٥ بلغ عدد المحكوم عليهم بمقربات طويلة المدة ٤٣٢٢ شخص لم يرسل منهم إلى المركز غير ٧٧٢ شخصاً أى بنسبة ١٨ ٪ فقط . .

(٣) انظر في تفصيل عمل المركز :

التصنيف التي تشكل من جميع الإحصائيين الذين شاركوا في الفحص ثم يتخذ القاضي قراره - بعد أخذ رأى الإحصائيين - بتوجيه المحكوم عليه إلى مؤسسة عقابية معينة (١) .

وفي إيطاليا أنشئ سنة ١٩٥٤ مركز تصنيف ريبيبيا Rebibbia ، وكان يديره طبيب . وقد كان الغرض الأول من إنشائه تصنيف المحكوم عليهم من الناحية الطبية بين ضعاف بدناً وضعاف عقلاً وشواذ وأسياء ثم إعطاء تعاميات إلى مدير المؤسسة التي يرسل إليها المحكوم عليه خاصة بكيفية معاملته من الناحية الطبية . ولكن تبين أن هذا الأسلوب غير كاف وأن التصنيف لا يجوز أن يقتصر على الناحية الطبية ، فعُدل نظام المركز سنة ١٩٥٦ وأصبح يضم أطباء وإحصائيين نفسيين واجتماعيين وتربويين ، وهم يفحصون المحكوم عليهم الذين يرسلون إلى المركز ثم يحددون المؤسسة الملائمة لكل منهم والمعالم الأساسية لمعاملته العقابية (٢) .

وفي اليابان أنشئ مركز ناركانال Narcanal للتصنيف ، ويقوم فيه المحكوم عليه شهرين تقسم على النجوى التالى : الخمسة عشر يوماً الأولى لفحص تجريبي عام والشهر التالى لفحوص تفصيلية متخصصة والخمسة عشر يوماً الأخيرة لتأصيل النتائج ثم إصدار القرار فى نهايتها بتوجيه المحكوم عليه إلى أحد الأنواع الستة من المؤسسات العقابية (٣) .

٢١٤ - نظام جهاز التصنيف ذى الاختصاص الإقليمى المقصود :

يفترض هذا النظام تقسيم إقليم الدولة إلى مناطق عقابية تضم كل منها عدداً من المؤسسات العقابية ثم إنشاء مركز تصنيف فى كل منطقة يختص بتوزيع

Etudes pénitentiaires, p. 22.

(١)

وزع مركز التوجيه المحكوم عليهم الذين أرسلوا إليه سنة ١٩٦٥ وعددهم كما أسلفنا ٧٧٢ محكوماً عليه على الوجه التالى : أرسل ٢١٦ إلى السجون العمومية التى يطبق فيها النظام التدريجى ، ٢٦٩ إلى سجون عمومية لا يطبق فيها هذا النظام ، ١٠٠ إلى المؤسسات المخصصة للنيكوباتين ، ٥٣ إلى المؤسسة المفتوحة ، ٣١٦ إلى السجن المدرسة ، ٤٩ إلى مركز الأعداد النهى .

Tartaglione, Trois aspects, p. 32.

(٢)

Watanabé, Trois aspects, p. 32.

(٣)

المحكوم عليهم على مؤسساتها . وهذا النظام مطبق في السويد ونيوزلنده : فالسويد مقسمة إلى مجموعة من المناطق العقابية ، وكل منطقة يديرها مدير المؤسسة الرئيسية فيها ، وتستخدم هذه المؤسسة كمركز للفحص والتصنيف بالنسبة للمؤسسات الأقل أهمية في المنطقة . ويضم قسم التصنيف في المؤسسة إحصائيين طبيين وعقليين ونفسيين ، ويتصرف الفحص على المحكوم عليهم الذين يرى بعد فحص عام مبدئي أنهم محل للشك ويتخذ بعد ذلك القرار بالإرسال إلى مؤسسة صغيرة أو الإبقاء في المؤسسة الرئيسية مع التوزيع على أقسامها المختلفة (١) . وفي نيوزلنده توجد ثلاثة مراكز للفحص والتصنيف ، ويضم كل مركز إحصائياً نفسياً وإجتماعياً وطبيباً وضابط الاختبار القضائي وممثل الإدارة العقابية ، ويرسل إلى المركز كل من يحكم عليه بعقوبة سالبة للحرية تزيد مدتها على ستة شهور ، ويعقب الفحص تحديد المؤسسة التي يرسل إليها وبيان الخطوط الرئيسية للمعاملة العقابية (٢) .

٢١٥ = نظام جهاز التصنيف اللحق بالمؤسسة العقابية :

يفترض هذا النظام توزيع المحكوم عليهم على المؤسسات العقابية وفقاً لضوابط محددة سلفاً في القانون أو اللائحة أو في قرارات صادرة عن الإدارة العقابية . فإذا وصل المحكوم عليه إلى المؤسسة العقابية التي خصصت له استقبلته لجنة التصنيف بها وتولت فحصه ، فإن رأت نظام المؤسسة ملائماً له حددت برنامج معاملته ، وإن رأت غير ملائم له أعادته إلى الإدارة العقابية باقتراح إرساله إلى مؤسسة أخرى تلائم شخصيته . وهذا النظام مطبق في الولايات المتحدة الأمريكية (٣) والدانمرك (٤) . ففي نظام السجون الاتحادي الأمريكي يحدد التناضى المؤسسة العقابية التي يرسل إليها المحكوم عليه وفقاً لقائمة بعدها « المكتب الاتحادي Federal Bureau » للسجون (٥) ، ولهذا

Kjellin : Trois aspects, p. 33.

Mayhew : Trois aspects, p. 33.

Chappel : Trois aspects, p. 34.

Stürup : Trois aspects, p. 34.

Méthodes modernes, p. 59.

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

المكتب تعديل قرار التخصيص إن تبين أنه في غير موضعه . ويوزع المحكوم عليهم في الولايات الأمريكية المختلفة على المؤسسات العقابية في صورة شبيهة بذلك . ويقتضى النظام الأمريكي بأن يحجز المحكوم عليه في عزلة خلال الثلاثين يوماً الأولى لوصوله إلى المؤسسة حيث يفحصه مجموعة من الإخصائيين هم الطبيب والإخصائي الاجتماعي والمشرف على التعليم والمشرف على العمل والواعظ الديني ومساعد المدير المختص بالإشراف على الحراسة ؛ وفي نهاية هذه المدة يجتمع هؤلاء الإخصائيون برئاسة مدير المؤسسة لمشاكلهم بذلك لجنة التصنيف ويتبادلون الرأي ثم ينتهون إلى تحديد برنامج المعاملة الذي ينضج له المحكوم عليه (١) .

٢١٦ — المفاضلة بين الأنظمة المختلفة :

نعتقد أن نظام جهاز التصنيف الوطني هو أفضل الأنظمة : فهو يكفل وجود جهاز مركزي في الدولة مزود بمجموعة من الإخصائيين ذوي مستوى عال من الكفاءة والخبرة ، وهي مجموعة لا يسهل توفيرها في كل مؤسسة أو مركز إقليمي على حدة . وهو يكفل تقسيماً منطقياً لعملية التصنيف : فالجهاز يحدد المؤسسة التي يرسل إليها المحكوم عليه ، وقد يحدد الخطوط الرئيسية لمعاملته ثم ترسم المؤسسة تفاصيل برنامج معاملته . وفي النهاية يعتبر الجهاز الوطني للتصنيف موثقاً للبحث العلمي بما يتجمع لديه من المعلومات الإجرامية والعقابية (٢) .

ويعيب نظام الجهاز ذي الاختصاص الإقليمي الحدود صعوبة إمداد كل مركز بالإخصائيين الأكفاء ثم احتمال اختلاف معايير التوزيع بين المراكز . ويعيب نظام جهاز التصنيف الملحق بالمؤسسة أن التوزيع على المؤسسات العقابية يتم وفقاً لمعايير مجردة لا تعتمد على فحص للشخصية ثم الصعوبات

Laveland, p. 95.

(١)

(٢) وبالإضافة إلى ذلك فإنه لا يوجد أية احتمال للاختلاف في الرأي بين الجهاز والمؤسسة بالنظر إلى توزيع الاختصاص بينهما والقوة الاتزامية لقرار الجهاز ، وهذا النظام مطبق في ولايتي نيويورك وكاليفورنيا (لافلاند ص ٩٤) .

التي تقوم إذا تبين عدم ملائمة نظام المؤسسة لشخصية المحكوم عليه وضرورة نقله تبعاً لذلك إلى مؤسسة أخرى . وثمة اعتبارات خاصة تبرر الأخذ بهذين النظامين في بعض البلاد : ففي السويد يعمل الأخذ بنظام المراكز الإقليمية أن عدد المحكوم عليهم بمدد طويلة قليل فلا يستأهلون إنشاء مركز وطني (١) ، وفي نيوزلندة يعمل الأخذ بهذا النظام بالطابع اللامركزي للإدارة العقابية . ويعمل الأخذ بنظام جهاز التصنيف الملحق بالمؤسسة في الدانمرك أن أغلب المحكوم عليهم يخضعون لنظام الفحص السابق على الحكم مما يجعل معالم شخصياتهم واضحة فيسهل تحديد المؤسسة التي يرسلون إليها دون حاجة إلى فحص جديد ، ويعمل كذلك بأن أغلب المحكوم عليهم مدة عقوباتهم قصيرة فلا يكون من المصلحة إضاعة جزء منها لا يستغل في تطبيق برنامج المعاملة (٢) . وهذه الاعتبارات الخاصة لا تكفي لتبرير هذين النظامين من الوجهة العلمية .

٢١٧ - مراحل التصنيف :

المرحلة الأولى هي تحديد المؤسسة التي يرسل إليها المحكوم عليه ، أما مرحلته الثانية فهي تحديد برنامج المعاملة الذي يخضع له في المؤسسة . ولكن التصنيف لا يقف عند ذلك . فن المتعين مراجعة نتائجه دورياً بما يستتبعه ذلك من تعديل في البرنامج المقرر له وفقاً للتطور الذي طرأ على شخصية المحكوم عليه نتيجة لتطبيق أساليب المعاملة العقابية عليه . وهذه المراجعة ضرورية عندما يحين أجل الإفراج الشرطي لتحديد جدارته به وأساليب الرعاية التي يقدم له (٣) .

وإذا كان تحديد المؤسسة التي يرسل إليها المحكوم عليه يقوم على أساس من الفحص الفني لشخصيته ، فإن برنامج معاملته ينبغي أن يعتمد كذلك على نتائج هذا الفحص ، وقد يقتضي فحصاً تكميلياً يجريه أخصائيو المؤسسة .

Kjellin : Trois aspects, p. 33.

Stürup : Trois aspects, p. 34.

Loveland, p. 99.

(١)

(٢)

(٣)

ويشمل تحديد برنامج المعاملة الجوانب التالية في حياة المحكوم عليه :
علاجه من الأمراض التي يكون مصاباً بها سواء في ذلك الأمراض البدنية أو
العقلية أو النفسية ، وتحديد درجة التحفظ والحراسة التي تقتضيها حالته ،
وتحديد نوع العمل الذي يوجه إليه بما في ذلك التعليم الحرفي الذي يعده
له ، وتحديد مستوى التعليم والتدريب الديني والأخلاقي الملائم له ، واقتراح
كيفية تكمية وقت فراغه ومدى اشتراكه في النشاط الرياضي والفني في
المؤسسة (١) .

٢١٨ - دور القضاء في التصنيف :

إذا كان التصنيف القانوني بطبيعته عملاً قضائياً ، فإن الأصل في التصنيف
العقابي أن يكون عملاً إدارياً ، وقد ابتدأ كذلك باعتبار أنه كان ثمرة نشاط
الإدارة العقابية التي لمست أهميته فأجرته مستندة إلى سلطتها التقديرية في تفريد
التنفيذ العقابي ، وغنى عن البيان أن شطر التصنيف الخاص بتحديد برنامج
المعاملة العقابية ثم مراجعته هو بطبيعته عمل إداري (٢) . ولكن التصنيف
تطور ليصطبغ في العديد من جوانبه بالطابع القضائي ، ويرجع ذلك إلى الفهم
الحديث لوظيفة القاضي واعتبارها ممتدة إلى مراحل التنفيذ المختلفة . ففي
بعض البلاد ينص القانون على معايير لتصنيف يطبقها القاضي ويحدد وقتاً
لها المؤسسة التي يرسل إليها المحكوم عليه ، والولايات المتحدة الأمريكية
مثال واضح لهذه البلاد (٣) ؛ بل إن الدول التي يعتبر توزيع المحكوم عليهم
على المؤسسات المتنوعة من اختصاص الإدارة العقابية كفرنسا تجعل لتأاض
منتدب تحديد المؤسسة التي يرسل إليها المحكوم عليه بعد أخذ رأي الفنيين
الذين فحصوه (٤) . وبالإضافة إلى ذلك فإن تحديد برنامج المعاملة العقابية
وتعديله قد يشترك فيه قاضي تنفيذ العقوبات ، بل قد تكون له رئاسة لجنة
التصنيف المختصة بذلك في المؤسسة .

Loveland, p. 96.

(١)

الاستاذ يس الرقاص ، ص ٤١ وما بعدها .

Méthodes modernes, p. 59.

(٢)

(٣) وبصفة خاصة ولاية نيوجرسي .

(٤) انظر رقم ٢١٣ ص ٢٣١ من هذا المؤلف .

٢١٩ - المحكوم عليهم الذين يخضعون للتصنيف :

إذا كان من المرغوب فيه أن يخضع للتصنيف جميع المحكوم عليهم ، فإن الإمكانيات المادية للإدارة العقابية لا تتيح ذلك ، بالإضافة إلى أن الفحص وإجراءات التصنيف تستغرق وقتاً يحسب من مدة العقوبة ، فإن كانت قصيرة فيخفى ألا يتبقى منها وقت كاف لتطبيق برنامج المعاملة ، وفي النهاية فإن هدف التصنيف هو إعداد برنامج لمعاملة المحكوم عليه إبتغاء تأهيله ، ولا يجدى هذا البرنامج ما لم يكن متاحاً تطبيقه خلال وقت طويل نسبياً . ولذلك تقتصر نظم الفحص والتصنيف في أغلب البلاد على المحكوم عليهم بمدد طويلة : ففي فرنسا لا يرسل إلى المركز الوطني للتوجيه غير المحكوم عليهم الذين يتعين عليهم التنفيذ لمدة سنتين على الأقل من تاريخ صيرورة الحكم واجب التنفيذ^(١) ، وقد تنقص المدة عن ذلك في بعض البلاد : فهي ستة شهور في نيوزلند^(٢) وثلاثة شهور في ألمانيا^(٣) .

ولكن يلاحظ أنه ليس من الملائم استبعاد الفحص والتصنيف تماماً بالنسبة للمحكوم عليه ومدة عقوبته ، فكثير من الشواذ يرتكبون جرائم قليلة الجسام ، وهم مع ذلك في حاجة إلى الفحص والتصنيف^(٤) . بل إن بعض البلاد كفرنسا تلجأ إلى التصنيف كوسيلة لحسم مشكلة العقوبة قصيرة المدة وما يشوب تنفيذها من مضار^(٥) : فحين تكون النيابة العامة بصدد محكوم عليه بعقوبة أو أكثر لمدة لا تتجاوز سنة فهي تطلب من قاضي تطبيق العقوبات باعتباره رئيس لجنة الرعاية اللاحقة على التنفيذ العقابي أن يحدد كيفية تنفيذها ، ويجرى هذا القاضي فحصاً اجتماعياً ويطلب رأى القاضي الذي أصدر الحكم بالعقاب ثم يختار في النهاية إحدى كيفيات ثلاث :

Etudes pénitentiaires, p. 17 ; Stefani, Levasseur et Jambu- (١)

Merlin, no. 376, p. 339 ; Schmelck et Picca, no. 235, p. 232.

Mayhew : Trois aspects, p. 33. (٢)

Mittermaier, S. 54. (٣)

Badonnel : Trois aspects, p. 31. (٤)

Germain, p. 62. (٥)

التنفيذ وفق نظام الحبس الانفرادى والتنفيذ وفق نظام شبه الحرية والعمل خارج السجن . وتكفل هذه الأساليب فى التنفيذ تفادى الاختلاط السبى داخل المؤسسة العقابية بين محكوم عليهم لن يتاح الوقت الكافى لتطبيق : فامج معاملة مجد عليهم .

الفصل الثالث

الفحص والتصنيف فى النظام العقابى المصرى

٢٢٠ - تمهيد :

بمقتضى الوضوح فى عرض خطة الشارح بيان القواعد التى يقررها فى شأن الفحص ثم العزل ثم التصنيف وتختتم بتقدير القيمة العلمية لهذه الخطة .

٢٢١ - الفحص :

لا يتضمن النظام العقابى قواعد واضحة فى شأن فحص المحكوم عليهم تمهيداً لتحديد برنامج المعاملة الملائم لكل منهم . وإذا كانت المادة ٤٦ من اللائحة الداخلية للسجون تنص على وضع المحكوم عليه عند قبوله فى السجن تحت الاختيار الصحى مدة عشرة أيام لا تختلط خلالها بالمسجونين الآخرين قد توحى بأنها تقرر فحصاً طبياً ، فالحقيقة أن الهدف منها مجرد تفادى انتقال الأمراض المعدية ، وليس الحصول على معلومات تكون أساساً للمعاملة العقابية ؛ ثم إن الفحص لا يجوز أن يقتصر على الناحية الطبية ؛ وفى النهاية فإن مدة العشرة أيام أقصر من أن تتيح فحصاً جدياً . ولكن المادة ١٦ من اللائحة نصت على أن « يخصص لكل مسجون سجل يتضمن بحثاً شاملاً عن حالته من النواحي الاجتماعية والنفسية وما يطرأ عليه من تحسن أو انتكاس » . وحددت المادة ٢٠ من اللائحة واجبات الإحصائى النفسى على الوجه التالى « ١ - دراسة شخصية المسجون دراسة كاملة . ٢ - قياس ذكائه وقدراته المختلفة . ٣ - معرفة ميوله واتجاهاته والكشف عن النواحي الانفعالية والمزاجية عنده . ٤ - رسم سياسة الخطة المعاملة والعلاج والتوجيه بما فيها التوجيه للناحية المهنية التى يصلح لها المسجون » . وهذان النصان يتضمنان تقريراً

لمبدأ الفحص الاجتماعى والنفسى واعتباراً بدورها فى تحديد برنامج المعاملة ، ولكنهما لا يتضممان تنظيماً تفصيلياً لها . ولا يحددان كيفية التنسيق بين نتائجها ثم يبينها وبين نتيجة الفحص الطبى بحيث ترسم صورة متكاملة لشخصية المحكوم عليه وعوامل إجرامها ووسائل تأهيلها ، ولا ينصان على جعلهما فى بداية العقوبة كى يستند منهما جانباً من الأسس التى تحدد برنامج المعاملة .

وقد صدر ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٦ كتاب دورى رقم ٩٦ بتشكيل لجان لتصنيف المسجونين تشكّل كل منها برئاسة مدير السجن أو مأموره وعضوية الطبيب والإخصائى الاجتماعى والمهندس ، ويمكن القول بأن هذه اللجان تقوم بعملية تصنيف ، ولكنه تصنيف محدود فى نطاق العمل العقابى ، أى أنه غير ممتد إلى الجوانب الأخرى للمعاملة العقابية . وقد بدئ منذ سنة ١٩٦٣ فى إنشاء « سجن الاستقبال والتوجيه » (١) فى منطقة طره لىستقبل المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو السجن أو الحبس لمدة تزيد على سنة ليضموا فيه ثلاثين يوماً يخصصهم خلالها الطبيب والإخصائى الاجتماعى ومهندس التصنيع والمدرس والواعظ الذين يقدمون تقاريرهم بعد ذلك إلى لجنة التوجيه فتقوم بتوزيعهم على أحد اللجان أو أحد « حوزات المنطقة المركزية » (٢) . وهذا السجن بعد بحق مركز فحص وتصنيف ، ولكنه يقتضى أن يحدد نظام عمله بنصوص واضحة ، وأن يتوفر له العدد الكافى من الإخصائيين ، ثم أنه إن يؤدى وظيفة جدية إلا إذا تضمن النظام العقابى مؤسسات متخصصة يوزع عليها المحكوم عليهم وفقاً لنتائج الفحص ؛ بل إنه يبدو أن فكرة هذا السجن لم تلق — فيما بعد — التأييد ، فخصصت مبانیه لأغراض أخرى .

٢٢٢ - العزل :

أهم تقسيم للمحكوم عليهم ، وهو تقسيم يترتب عليه توزيعهم على مؤسسات عقابية متنوعة ، هو ما اعتمد على نوع العقوبة المحكوم بها ثم توزيعهم تبعاً له على اللجان والسجون العمومية والسجون المركزية (المواد ١ - ٤ من قانون

(١) تقرير عن سجون جمهورية مصر العربية عام ١٩٦٢ ص ٦٥ .

(٢) الاستاذ محمود صاحب ص ١٩ .

تنظيم السجون) . ومن المقرر الفصل بين المحكوم عليهم على أساس الجنس :
 فللنساء سجنهن أو قسم مخصص لهن في المؤسسة العقابية ومنفصل تماماً عن
 سائر أجزائها (١). ويقرر القانون الفصل على أساس السن : فالمحكوم عليهم
 الذين تقل أعمارهم عن سبع عشرة سنة تخصص لهم أماكن معينة (المادة ٣٦٤
 من قانون الإجراءات الجنائية) . ويعرف القانون الفصل على أساس حكم
 الإدانة : فالمحبوسون احتياطاً تخصص لهم أماكن منفصلة عن أماكن غيرهم
 من المسجونين (المادة ١٤ من قانون تنظيم السجون) . وينص القانون على
 تقسيم المحكوم عليهم إلى درجات لا تتقل عن ثلاث (المادة ١٣ من قانون
 تنظيم السجون) ، وضابط هذا التقسيم هو الظروف الشخصية للمحكوم
 عليه ونوع الجريمة التي ارتكها والعقوبة المحكوم عليه بها (المادة الرابعة من
 القرار الوزاري رقم ٨١ لسنة ١٩٥٩) .

ويقرر النظام الداخلي للسجون عزلاً على أساس مختلف مستمد من نوع
 العقوبة ومدتها وسوابق المحكوم عليه ، فيفصل بين الطوائف الآتية :
 ١ - المحكوم عليهم بالحبس البسيط والمنفذ عليهم بالإكراه البدني غير ذوى
 السوابق ٢ - المحكوم عليهم بالحبس البسيط والمنفذ عليهم بالإكراه البدني
 ذوى السوابق ٣ - المحكوم عليهم بالحبس مع الشغل مدة لا تجاوز سنة وليست
 لهم سوابق ٤ - المحكوم عليهم بالسجن أو الحبس مع الشغل مدة تزيد على
 سنة وليست لهم سوابق ٥ - المحكوم عليهم بالسجن أو الحبس مع الشغل أيّاً
 كانت مدة العقوبة إذا كانت لهم سوابق ٦ - المحكوم عليهم بالسجن أو
 الحبس مع الشغل إذا كانت لا تعرف سوابقهم (المادة ٣٦٧) . ويقرر هذا
 النص أن يوضع على حدة المحكوم عليهم بالإعدام ، وأن يفرد في السجن
 العمومي مكان خاص للمحكوم عليهم بالأشغال الشاقة الذين ينقلون من الليمان مع
 مراعاة الفصل بين المبتدئين منهم وذوى السوابق .

ويقرر النظام الداخلي للسجون عزلاً على أساس نوع الجريمة بحيث يوضع
 المحكوم عليهم في جرائم متشابهة سوياً ، فيوضع مقترفو جرائم الاعتداء على

(١) انظر في سجن النساء بالقناطر : هامش (٢) ص ١٨٥ من هذا المؤلف .

المال معاً ، ومقترو جرائم الاعتداء على النفس معاً ، ومقترو جرائم الاعتداء على الأخلاق معاً ، ومقترو جرائم المخدرات معاً (المادة ٣٧١) . ويقرر هذا النظام عزلاً على أساس السن ؛ فينص على أن المحكوم عليهم الذين لا تقل أعمارهم عن سبع عشرة سنة ولا تزيد على خمسة وعشرين سنة يعزلون عن غيرهم من المسجونين (المادة ٣٧٣ الفقرة ب) . ويقرر عزلاً على أساس الحالة الصحية ، فيقرر عدم جواز الجمع بين ذوى البنية الضعيفة وغيرهم من ذوى البنية القوية (المادة ٣٧٣ ، الفقرة ج) . وينص على مراعاة الحالة الاجتماعية والثقافية للمسجونين فيخصص لكل مجموعة متجانسة مكاناً على حدة (المادة ٣٧٥) .

وثمة عزل على أساس صفة المحكوم عليه . فقد أنشئت سجون عسكرية ليودع بها المحكوم عليهم من أفراد هيئة الشرطة وجنود الدرجة الثانية الذين لم ينصلوا من الخدمة (١) .

٢٢٢ - التصنيف :

لا يجهل النظام العقابي المصرى التصنيف . فقد اتضح الاعتراف به الاتجاه إلى إنشاء « سجن الاستقبال والتوجيه » ، والنص على تخصيص سجل لكل مسجون يتضمن بحثاً شاملاً عن حالته الاجتماعية والنفسية ، والاعتراف بالفحص النفسى والإقرار بدوره فى رسم سياسة لحظة المعاملة ، ويتضح ذلك فى النهاية فى إنشاء لجان للتصنيف تتولى التصنيف فى مجال العمل العائلى . والفرض فى هذه النظم أنها تهيب فحوصاً لشخصية المحكوم عليه فى بعض جوانبها على الأقل ثم تستعين بنتائج هذا الفحص فى تحديد النحو الذى يعامل به أثناء خضوعه لتنفيذ العقاب .

ولكن الشارع قد اعترف بنظامى الفحص والتصنيف بالنسبة للأحداث : فالمادة ٣٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه « يجب فى مواد الجنح والجنايات قبل الحكم على المتهم الصغير التحقق من حالته الاجتماعية والبيئة

(١) صدر القرار الوزارى رقم ٧٢١ لسنة ١٩٧٠ فى ٢٢ ابريل سنة ١٩٧٠ متضمناً اللائحة الداخلية لهذه السجون والقرار الوزارى رقم ٧٢٢ سنة ١٩٧٠ محدداً أمكنتها .

التي نشأ فيها والأسباب التي دفعته إلى ارتكاب الجريمة ، ويجوز الاستعانة في ذلك بموظفي وزارة الشؤون الاجتماعية وغيرهم من الأطباء والخبراء . وتطبيقاً لذلك فقد صدر قرار وزير الشؤون الإجتماعية رقم ٤٤ في ١٧ أبريل سنة ١٩٦٧ بإنشاء الوحدة الاجتماعية الشاملة لتكون مختصة باستقبال الأحداث المنحرفين والمشردين والمعرضين للانحراف ودراسة أحوالهم والتحفظ عليهم مؤقتاً أو تتبع أحوالهم وإيوائهم إلى حين انتقالهم إلى مؤسسات الإيداع . وتضم هذه الوحدة مركزاً استقبالياً يستقبل الأحداث مؤقتاً بقصد دراسة حالاتهم ؛ ودار ملاحظة ليحجز فيها الأحداث الذين ترى النيابة العامة أو القضاء إيداعهم فيها مؤقتاً من أجل التحفظ عليهم وملاحظتهم حتى يتم الفصل في أمرهم ؛ ومكتباً للدراسة الاجتماعية ليقوم بدراسة الحالات المحالة إليه من النواحي الاجتماعية والطبية والنفسية للوقوف على عوامل الانحراف ورسم خطة العلاج . ويتضمن النظام العقابي للأحداث مركزاً تصنيفاً يستقبل الأحداث المحكوم عليهم ويتولى توزيعهم على مؤسسات الإيداع الملائمة على أساس من اختلافهم من حيث الجنس والسن وطبيعة الانحراف ودرجته والمستوى العقلي .

٢٢٤ - القيمة العلمية لخطة النظام العقابي المصري :

لاشك في أن النظام المصري لا ينكر من حيث المبدأ أهمية الفحص والتصنيف ، وهو يحاول وضع تنظيم لها لتوجيهها - في حدود - إلى تطبيق معاملة عقابية سليمة ، ولكن يعيب خطته أنها تفتقر إلى الأسس الأولى التي تدبج لهُذين النظامين تحقيق دورهما ثم هي تفتقر إلى تنظيم متكامل . فالتصنيف يقتضى وجود مؤسسات عقابية متخصصة ، إذ أن أولى وظائفه هي توزيع المحكوم عليهم على هذه المؤسسات بما يحتمق التلاؤم بين شخصية كل منهم والنظام المطبق في كل نوع منها ؛ ويفترض تخصص المؤسسات العقابية توحيد العقوبات السالبة للحرية ؛ ولا يزال النظام المصري بعيداً عن إدراك ذلك . ويفتقر الفحص والتصنيف إلى تنظيم متكامل واعتراف لها بدورهما الكامل في تحديد برنامج المعاملة العقابية ، ويقضى ذلك أن يتضمن القانون أو اللائحة مجموعة من القواعد المتسقة التي تبين على نحو مفصل جوانب الشخصية التي ينصب الفحص عليها والإخصائيين الذين يتولونه والإجراءات

التي يتعين اتباعها للقيام به ثم كيفية التنسيق بين النتائج التي أثمرها الفحص ، ويتعين النص على تشكيل لجنة التصنيف المركزية من الفنيين الذين أجروا الفحص ، وينبغي أن يمثل فيها العنصر القضائي ضماناً لحقوق المحكوم عليه مما يقتضى تبني الشارع نظام قاضى التنفيذ الذى غدا أحد مستلزمات النظام العقابى الحديث . ويتعين أن تشكل فى كل مؤسسة عقابية لجنة تصنيف قرعية وظيفتها تفصيل برنامج المعاملة الذى يخضع له المحكوم عليه ، وتؤلف هذه اللجنة من مدير المؤسسة والفنيين العاملين فيها دون إغفال للعنصر القضائى الذى يمثل قاضى التنفيذ ذو الاختصاص الإقليمى الذى تقسم فى دائرته المؤسسة . وينبغي أن ينص القانون على إعادة التصنيف خلال تنفيذ العقوبة لتحقيق الملائمة بين برنامج المعاملة والتطور الذى قد يطرأ على شخصية المحكوم عليه ، وغنى عن البيان أن إعادة التصنيف تغدو ضرورة إذا أخذ بالنظام التدريجى ، إذ أن نقل المحكوم عليه من درجة إلى أخرى ينبغي أن يكون ثمرة للتصنيف ، وهى كذلك ضرورة لتطبيق نظام الإفراج الشرطى على نحو سليم ، إذ هى الوسيلة للتحقق من جدارة المحكوم عليه به .

والخلاصة من ذلك أن الشارع المصرى قد خطا خطوة هامة فى الاعتراف بمبدأى الفحص والتصنيف ثم وضع نواة تنظيمهما ، ولكنه فى حاجة إلى إكمال نظامه وتفصيله ، إذ بغير ذلك لن يؤدى وظيفته فى النظام العقابى .

الباب الثالث

دور النشاط الإداري في توجيه التنفيذ العقابي

٢٢٥ - أهمية النشاط الإداري في التنفيذ العقابي :

يقتضى التنفيذ العقابي بطبيعته نشاطاً إدارياً يفرض عن طريقه برنامج المعاملة على المحكوم عليهم ، إذ هم لا يرتضون الخضوع له طواعية ، ثم هم لا يدركون الأصول السليمة لتطبيقه . وللنشاط الإداري دور هام في النظام العقابي بالنظر إلى ضخامة المؤسسات العقابية الحديثة وما تثيره إدارتها من مشاكل عديدة ثم الحاجة إلى وجود إدارة عقابية مركزية يعهد إليها برسم السياسة العقابية وأعمالها والإشراف على سير العمل في المؤسسات العقابية . ودور النشاط الإداري قديم : فأبسط النظم العقابية تفترض جهوداً إدارية لحراسة المحكوم عليهم وكفالة متطلبات الحياة لهم ، وغنى عن البيان أن التطور الحديث لوظيفة الإدارة العقابية يقتضى مزيداً من الجهود الإدارية ويبرز حاجتها إلى التنظيم الدقيق ويتطلب أشخاصاً أكفاء للنهوض بها .

٢٢٦ - الدور الحديث للإدارة العقابية :

لم تعد وظيفة الإدارة العقابية مجرد حراسة المحكوم عليهم ضماناً لإنزال الإيلام بهم ، ولكنها أصبحت استغلال سلب الحرية لتهديبهم تمهيداً إلى تأهيلهم بكل ما يفترضه ذلك من تطبيق أساليب فنية والاستعانة بالعديد من الخبراء المتخصصين . وقد أدخل ذلك التعقيد والتشعب على وظيفتها ، ولكنه من ناحية أخرى أبرز أهميتها الاجتماعية وضخامة الدور الذي تقوم به في المجتمع مكافحة للجرام . وقد نصت توصيات مؤتمر جنيف في سنة ١٩٥٥ على أن الإدارة العقابية قد صارت مرفقاً اجتماعياً service social هاماً ، وأنه يجب العمل على إقناع الرأي العام والعاملين بها بهذا الفهم الجديد لطبيعة العمل في السجون واستغلال كل السبل الملائمة لنشر هذا الوعي ؛ وتؤكد الفقرة الثانية من القاعدة السادسة والأربعين من قواعد الحد الأدنى هذه

الأهمية . وقد بينت - فى تفصيل - الوظيفة الحديثة للإدارة العقابية المادتان ١٨٨ ، ١٨٩ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسى (١) .

٢٢٧ - تقسيم :

تقتضى دراسة دور النشاط الإدارى فى توجيه التنفيذ العقابى البحث فى موضوعين : تنظيم الإدارة العقابية ، وقواعد اختيار العاملين فى الإدارة والمؤسسات العقابية ، ونخصص لكل موضوع منهما فصلا على حدة .

الفصل الأول

تنظيم الإدارة العقابية

٢٢٨ - تمهيد :

تضم الإدارة العقابية - فى مدلولها الواسع - إدارة عقابية مركزية وعدداً من المؤسسات العقابية ؛ ويتعين فى دراسة الإدارة العقابية البحث فى تشكيل الإدارة العقابية المركزية ثم البحث فى التشكيل الإدارى للمؤسسة العقابية .

المبحث الأول

تشكيل الإدارة العقابية المركزية

٢٢٩ - أهمية الإدارة العقابية المركزية :

إن قيام نظام عقابى سليم لا يرتفع فحسب بوجود مؤسسات عقابية لكل منها تشكيلها الإدارى الخاص بها ، بل يتعين كذلك وجود إدارة عقابية

(١) نصت المادة ١٨٨ م على أن وظيفة الإدارة العقابية هى تنفيذ الأحكام القضائية التى تنطق بعقوبات سلبية للحرية والأوامر التى تقرر حبساً احتياطياً ، وكفالة الحراسة والمحافظة على الأشخاص الذين يجب - وفقاً للقانون وطبقاً لقرارات القضاء - إبقائهم فى الحبس . وأضافت الى ذلك المادة ١٨٩ م أن النظام الداخلى للسجون يهدف الى اصلاح المحكوم عليهم والتمهيد لتأهيلهم اجتماعياً ، وتلتزم الإدارة العقابية ازاء كل شخص يعهد به اليها على أى وجه كان بكفالة احترام كرامته الانسانية ، وعليها ان تتخذ جميع التدابير التى من شأنها تسهيل استرداده مكانته فى المجتمع .

مركزية تهيمن على هذه المؤسسات وتراقبها وتنسق فيما بينها. وأهمية الإدارة العقابية المركزية ذات وجوه متعددة : فهي التي ترسم سياسة عقابية عامة في ضوء النظريات العلمية الحديثة وظروف المجتمع ، وهي التي تراقب سير العمل في المؤسسات العقابية لتضمن تنفيذها لهذه السياسة ، وهي التي تحدد لكل مؤسسة - وفقاً للقانون - تخصصها وتوزع فيما بينها المحكوم عليهم ، وهي التي تتولى تدريب العاملين في المؤسسات العقابية ، وعليها عبء القيام بالبحوث العقابية التي تستهدف تقوم السياسة العقابية المطبقة (١) .

وتقتضى دراسة تشكيل الإدارة العقابية المركزية البحث في موضوعات ثلاثة : أجهزة هذه الإدارة ، وتبعها ، وجهاز البحوث العقابية .

المطلب الأول

أجهزة الإدارة العقابية

٢٣٠ - الضابط في تحديد أجهزة الإدارة العقابية المركزية :

تحدد الوظيفة الحديثة للإدارة العقابية المركزية الأجهزة التي ينبغي أن تتضمنها ، وهذه الوظيفة متعددة الجوانب : فبالإضافة إلى رسم السياسة العقابية العامة والإشراف على المؤسسات العقابية ، فإن عليها عبء إدارة شؤون العاملين فيها وفي المؤسسات العقابية المتنوعة ، وعليها أن تهتم بالتنفيذ العقابي من جميع جوانبه ، وبصفة خاصة للتحقق من أنه يتم على النحو المطابق للقانون ، ومن أنه يتضمن الفحوى التهذيبي المطلوب ، وعليها الاهتمام بجانبه الاقتصادي من حيث تنظيم العمل العقابي وتصريف منتجاته ، وعليها في النهاية أن تمد اهتمامها إلى الرعاية اللاحقة على الإفراج وإلى صور التنفيذ العقابي التي لا تفترض سلب الحرية كالاختبار القضائي (٢) .

Mittermaier, § 9, S. 61.

(١)

(٢) نصت المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية الفرنسية الصادرة في ٢٥ يولية سنة ١٩٦٤ بتنظيم وزارة العدل على أن وظيفة الإدارة العقابية المركزية هي تنفيذ الاحكام الناطقة بعقوبات سالية للحرية والاحكام الصادرة بالادانة مع ايقاف التنفيذ والاختصاص للاختبار القضائي ، وانها تختص كذلك باتخاذ تدابير المساعدة والرعاية للمفرج عنهم . ولتحقيق هذه الرسالة فهي تضع النظم اللازمة لذلك وتدير المؤسسات العقابية وتشرّف على العاملين فيها وتدير سير العمل في لجان الاختبار القضائي .

ويقضى المنطق بأن تتضمن الإدارة العقابية المركزية عدداً من الأقسام
بقدر عدد الاختصاصات الرئيسية التي تباشرها تحميماً لتقسيم منطقي ضام
لعمل ، ويتعين كذلك أن تقوم إلى جانبها بعض المجالس التي تضم ذوي
الخبرة من غير العاملين بها . وتوضيحاً لذلك نرى أن نبين أجهزة الإدارة
العقابية المركزية في فرنسا ثم في جمهورية مصر العربية .

٢٢١ - أجهزة الادارة العقابية المركزية في فرنسا :

تنقسم الإدارة العقابية المركزية الفرنسية إلى قسمين رئيسيين : قسم
مختص بتنفيذ العقوبات وقسم مختص بشؤون العاملين والشؤون الإدارية .
ويضم القسم الأول مكتبين : مكتب سلب الحرية ومكتب الاختبار القضائي
والرعاية اللاحقة . أما القسم الثاني فيضم ثلاث مكاتب : مكتب العاملين
ومكتب الاستغلال الاقتصادي والإدارة الفنية ومكتب الشؤون المالية والقضائية .
ويلحق بالمدير مباشرة قسمان آخران . قسم للتفتيش وقسم للدراسات .
وأهم اختصاصات مكتب سلب الحرية هي تحديد الأساليب والنظم العقابية
التي تخضع لها الطوائف المختلفة من المحكوم عليهم ومراقبة تطبيقها وتصنيف
المحكوم عليهم وتوزيعهم على المؤسسات المتنوعة وتقرير نقل بعضهم من
مؤسسة إلى أخرى . وأهم اختصاصات مكتب الاختبار القضائي والرعاية
اللاحقة هي الإشراف على تنفيذ الأحكام التي تأمر بالإخضاع للاختبار
القضائي ، ويختص كذلك بكل ما يتعلق بالإفراج الشرطي والمساعدات التي
تقدم إلى المفرج عنهم نهائياً أو تحت شرط . وأهم اختصاصات مكتب
العاملين هي الإشراف على تدريب العاملين وإدارة مدرسة تدريب وإعداد
العاملين في المؤسسات العقابية . وأهم اختصاصات مكتب الاستغلال
الاقتصادي والإدارة الفنية هي كفالة إمداد المحكوم عليهم بالغذاء والملابس
وصيانة مباني السجون وتنظيم العمل العقابي والتدريب المهني للمحكوم عليهم .
أما اختصاصات مكتب الشؤون المالية والقضائية فهي إعداد الميزانية والإشراف
على الحسابات والدفاع عن الإدارة فيما يقام ضدها من دعاوى . ويختص
قسم التفتيش بالرقابة الإدارية والفنية والطبية على المؤسسات العقابية . أما قسم

الدراسات فاختصاصه القيام بالمحوث الجنائية والإجرامية التي يعهد بها إليه وتنسيق الصلة بين الإدارة العقابية والمركز الوطنى للدراسات والبحوث العقابية وتبادل المعلومات مع الإدارات العقابية الأجنبية (١) . وإلى جانب الأقسام السابقة يقوم مجلسان ولجنة : المجلس الأعلى للإدارة العقابية ومجلس التأديب واللجنة الاستشارية للأفراج الشرطى (٢) .

٢٣٢ - أجهزة الإدارة العقابية المركزية في مصر :

يطلق على هذه الإدارة تعبير « مصلحة السجون » ويتولى إدارتها مدير يعاونه ثلاثة وكلاء ، وقد حدد تشكيلها القرار الصادر من وزير الداخلية في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦٣ (٣) . وتضم المصلحة مجموعة من الإدارات والأقسام والوحدات يخضع بعضها لإشراف المدير مباشرة ويخضع سائرها لإشراف أحد الوكلاء . فيشرف المدير على إدارتين وقسمين : أما الإدارتان فهما إدارة البحوث التي تضم قسمين ووحدة ؛ وإدارة التفتيش ، أما القسمان فهما قسم المباحث وقسم الشؤون العامة . وتتضمن إدارة البحوث قسمين ، هما قسم التخطيط والمتابعة الذي يختص برسم السياسة العامة للمصلحة ومتابعة تنفيذ هذه السياسة ، وقسم البحوث الفنية والقانونية الذي يختص بإعداد البحوث الفنية المتصلة بتطوير رسالة المصلحة وصياغة الأوامر والتعليمات والكتب الدورية وإصدارها ونشرها وإعداد مشروع التقرير السنوى للمصلحة ودراسة مشروعات القوانين واللوائح والقرارات المتصلة بأعمال السجون وإعداد البحوث الخاصة بذلك ؛ وتضم هذه الإدارة كذلك وحدة الإحصاء التي تختص بإعداد وترتيب وحفظ البيانات الإحصائية وإمداد الجهات المعنية بها .

(١) أنظر قرار وزير العدل الفرنسى الصادر في ٩ أكتوبر سنة ١٩٦٤ (المادة ٢٣ وما بعدها) الخاص بالنظيم الداخلى لوزارة العدل .

(٢) Germain, p. 48 ; Stefani, Levasseur et Jambu-Merlin, no. 305, (٣) p. 284 ; Schmelck et Picca, no. 153, p. 165.

(٣) انظر في تفصيل هذا القرار اللواء عباس قطب الفايش : التنظيم الإدارى لإدارة السجون بالجمهورية العربية المتحدة وطريقة اختيار وتدريب العاملين بها ، بحث مقدم الى مؤتمر خبراء انشئون الاجتماعية العرب ، الدورة الثامنة سنة ١٩٦٤ ص ١١ ، وانظر كذلك التقرير السنوى عن سجون الجمهورية العربية المتحدة عن عام ١٩٦٢ ص ١ وما بعدها .

أما إدارة التفتيش فتختص بالتفتيش على أعمال المصلحة وفروعها وإبداء المقترحات التي تساعد على حسن سير العمل وتقدمه وفحص التقارير التي تعدها أجهزة الرقابة في الدولة . ويخضع لإشراف المدير كذلك قسم المباحث الذي يختص بالكشف عن المخالفات المالية والإدارية بالمصلحة ومعاونة أجهزة الأمن الخارجية في ملاحظة وكشف اتجاهات مسجونى الجرائم السياسية والمعتقلين جنائياً وسياسياً . ويخضع لهذا الإشراف كذلك قسم الشؤون العامة الذى يضم ثلاث وحدات : وحدة التوجيه والعلاقات ووحدة الثقافة والمكتبات ووحدة شغل أوقات الفراغ .

ولكل من وكلاء المصلحة اختصاص محدد ، وهؤلاء الوكلاء هم : وكيل لشئون الإصلاح والتكوين ووكيل للشئون المالية والإدارية ووكيل لشئون الإنتاج ، ويشرف كل وكيل على بعض إدارات المصلحة :

فيشرف الوكيل المنوط بشئون الإصلاح والتكوين على إدارة الإصلاح التي تضم ثلاثة أقسام : قسم شئون المسجونين وقسم الخدمة الاجتماعية وقسم التعليم والوعظ . ويتضمن قسم شئون المسجونين خمس وحدات : وحدة الإفراج الشرطى التي تختص بمراجعة طلبات الإفراج الشرطى وإبداء الرأى فيها وإتخاذ إجراءات الإفراج الصحى وإلغائه وإتخاذ إجراءات الإفراج القبول للمسجونين ونقلهم من سجن إلى آخر وتشغيلهم خارج السجن ، ووحدة الزيارات والأحوال الشخصية التي تختص بتنظيم قواعد زيارات المسجونين وإتخاذ الإجراءات الخاصة بالأحوال الشخصية للمسجونين وإجراءات تنفيذ أحكام الإعدام ؛ ووحدة معاملة المودعين بالسجون التي تختص بوضع القواعد الخاصة بمعاملة المحبوسين احتياطياً والمحكوم عليهم والمعتقلين ؛ ووحدة البطاقات التي تختص بإنشاء وترتيب وحفظ السجلات الخاصة بالمسجونين ومد إدارات المصلحة بما تحتاج إليه من بيانات في هذا الشأن . أما قسم الخدمة الاجتماعية فيختص برسم السياسة العامة لتوفير الخدمات الاجتماعية للمسجونين وتنظيم شئون الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم . ويضم قسم التعليم والوعظ وحدتين : وحدة التعليم التي تختص بوضع مشروع السياسة التعليمية في السجن وإتخاذ الإجراءات الخاصة بتشكيل لجان الامتحانات

وتسجيل نتائجها وترشيح المؤهلين من المسجونين للمساعدة في التدريس ؛
ووحدة الوعظ التي تختص بالإشراف على الشؤون الدينية في السجون ووضع
البرامج التي تكفل النهوض برسالة الوعظ ومراقبة تنفيذها . ويختص الوكيل
المنوط بشؤون الإصلاح والتقويم بالإشراف كذلك على إدارة الشؤون الطبية
التي تضم قسمين . قسم للصحة الوقائية والعلاجية الذي يدخل في اختصاصه
إبداء الرأي في نقل المسجونين من اليمانات إلى السجون العمومية لأسباب
صحية والإفراج الصحي عن المسجونين وإلغائه ؛ وقسم الصيدليات .
ويختص وكيل المصلحة للشؤون المالية والإدارية بالإشراف على إدارتي
الشؤون المالية والشؤون الإدارية . ومن أهم ما تختص به الإدارة الأولى
تحضير ميزانية المصلحة ووضع الحساب الختامي لها وصرف المرتبات وطرح
المناقصات وتحرير العقود الخاصة بمشتريات المصلحة وبيع منتجاتها وتموين
المسجونين بما يلزمهم من طعام وكساء . ومن أهم ما تختص به الإدارة الثانية
تدريب العاملين في السجون والإشراف على البحوث والدراسات العلمية
والعملية التي تجرى في محيط السجون . ويشرف هذا الوكيل كذلك على
قسم الشكاوى والتحقيقات .

ويختص وكيل المصلحة لشؤون الإنتاج بالإشراف على إدارات ثلاث :
المباني والمرافق والإدارة الصناعية والإدارة الزراعية . وتضم إدارة المباني
والمرافق قسمين : قسم المباني الذي يختص بوضع المواصفات والتصميمات
للمشروعات الخاصة بمباني السجون والإشراف على صيانة مباني المصلحة ،
وقسم المرافق الذي يختص بالإشراف على أعمال الصيانة الميكانيكية والكهربائية
وجميع صور الصيانة الفنية الخاصة بالآلات والمعدات المجهزة بها السجون .
وتختص الإدارة الصناعية بالإشراف على الجانب الفني للعمل العقابي الصناعي .
وتختص الإدارة الزراعية بالإشراف على العمل العقابي الزراعي ، وتضم
أقسامًا ثلاثة : قسم المحاصيل الزراعية وقسم الصناعات الزراعية وقسم
إصلاح الأراضي .

٢٣٣ - المجلس الأعلى للإدارة العقابية :

اقتضى الطابع الفني لوظيفة الإدارة العقابية في الوقت الحاضر

وما يفترضه من استعانة بنتائج البحوث العلمية الخاصة بالتنفيذ العقابي أن يقوم إلى جانب هذه الإدارة مجلس يضم الخبراء المتخصصين في هذه الموضوعات ويعين الإدارة العقابية على رسم سياستها العامة وتطوير نشاطها بما يتفق مع التقدم العلمى . ومن ناحية ثانية ، فإن الأهمية الاجتماعية لوظيفة الإدارة العقابية تقتضى ارتباط سياستها بالسياسة العامة للدولة ، ويكفل هذا المجلس ذلك باعتبار أن الوزير المختص بالإشراف على الإدارة العقابية يكون مثلاً فيه .

ويشكل المجلس الأعلى للإدارة العقابية الفرنسية برئاسة وزير العدل ، ويشغل مدير هذه الإدارة منصب نائب الرئيس ، ويضم المجلس ثلاثة وعشرين عضواً بحكم القانون وثلاثة عشر عضواً يعينون بقرار من وزير العدل لمدة سنتين (المادة ٢٣٦م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسى) وقد روعى في تشكيل هذا المجلس أن يمثل فيه ذوو الخبرة بالتنفيذ العقابي على اختلاف تخصصاتهم ، وروعى بصفة خاصة إبراز العنصر القضائى والعنصر العلمى الذاتونى ، فمن أعضائه بحكم القانون رئيس محكمة النقض ورئيس الدائرة الجنائية فيها والنائب العام لدى هذه المحكمة والنائب العام لدى محكمة الاستئناف فى باريس ونقيب المحامين ليهافوقاضى تطبيق العقوبات بمحكمة السين وأستاذ القانون الجنائى فى كلية الحقوق بجامعة باريس ومدير معهد علم الاجرام فى هذه الجامعة والأمين العام لمعهد القانون المقارن فيها (١) ؛ وقد حددت المادة ٢٣٥م من قانون الاجراءات الجنائية الفرنسى اختصاص هذا المجلس بأنه إبداء رأى فى أساليب تنفيذ العقوبات السالبة للحرية وأساليب تطبيق نظامى الاختبار القضائى والرعاية اللاحقة على الإفراج ، وبصفة عامة إبداء رأى فى وسائل الكفاح ضد الإجرام والعود إليه ، ويجوز طلب مشورته فى إدارة المؤسسات العقابية فى جانبها الاقتصادى وتنظيم العمل بها .

ويشكل المجلس الأعلى للسجون المصرية — وفقاً للقرار الجمهورى الصادر فى ٦ يناير سنة ١٩٦٤ — برئاسة وكيل وزارة الداخلية وعضوية

(١) وإلى جانب ذلك فانهنصر الطبى ممثل فى هذا المجلس ، اذ من أعضائه استاذ الطب الوقائى بجامعة باريس ومدير الصحة العامة بوزارة الصحة .

النائب العام أو من ينوبه عنه من المحامين العامين ووكلاء وزارة العمل والصحة والزراعة والصناعة ووكلاء وزارة الداخلية المساعدين ومدير مصلحة السجون بالإضافة إلى أربعة آخرين من المهتمين بشئون السجون والمؤسسات العقابية وذوى الخبرة بالفلسفة الحديثة لمكافحة الجريمة يعينون بقرار من وزير الداخلية لمدة سنتين قابلتين للتجديد . ويختص المجلس بدراسة المشروعات التي تهدف إلى تحسين حالة السجون ووضع السياسة العامة لعلاج المسجونين وفق الفلسفة الإصلاحية الحديثة ، والنظر في تعديل النظم واللوائح المعمول بها ووضع السياسة الاجتماعية والعملية والصحية والرياضية للوصول بالسجون إلى المستوى اللائق بها ، ورسم برامج تدريب العاملين بالسجون ، ورسم برامج تدريب وتأهيل المسجونين بما يكفل إعادة اندماجهم في المجتمع عقب الإفراج عنهم ، ودراسة نظم رعاية أسر المسجونين ، ودراسة النظم التشريعية القائمة ومقارنتها بمثيلاتها في الخارج . ورأى المجلس استشاري .

ويؤخذ على تشكيل هذا المجلس أن العنصر التضامني غير ممثل فيه تمثيلاً كافياً وأن العنصر العلمي القانوني غير ممثل فيه على الإطلاق ، وإن كانت سلطة وزير الداخلية في تعيين أربعة أعضاء من المهتمين بشئون السجون والمؤسسات العقابية ما قد يكفل سد هذا النقص ، وبالإضافة إلى ذلك فإن أغلب أعضاء المجلس من وكلاء الوزارات الذين لا تتوافر لديهم بالضرورة الدراية الفنية بمشاكل التنفيذ العقابي ، وهم في الغالب لا يتوافر لديهم الوقت الكافي للاهتمام بأعمال المجلس ، بل يغلب ألا يوجد لديهم حافز على ذلك من اعتراف بالأهمية الاجتماعية لوظيفة الإدارة العقابية (١) .

وقد ذهب قول إلى وجوب كون رأى المجلس إلزامياً (٢) ، ولكن نخشى

(١) يلاحظ أن وزارتي العدل والشئون الاجتماعية غير ممثلتين في المجلس على الرغم من أن اختصاصهما متصل على نحو وثيق بتنفيذ العقوبات السالبة للحرية . ويلاحظ كذلك أن مصلحة السجون غير ممثلة في المجلس تمثيلاً كافياً إذ لا يمثلها سوى مديرها ، في حين أن اختصاص المجلس هو وضع سياستها العامة وتوجيهها مما يقتضى اعتبارها ذات الشأن الأول في سير أعمال المجلس .

(٢) اللواء عباس قطب الفايض من ٣٥ .

أن تكون بعض آرائه غير مستندة إلى علم كاف بإمكانات الإدارة العقابية ،
ولذلك نرى بقاء رأيه استشارياً على أن يعترف له بقيمة أدبية كبيرة ، فيوضع
دائماً موضع التنفيذ إلا إذا تبين عدم إمكان أو عدم ملاءمة ذلك .

٢٢٤ - الإدارات العقابية الإقليمية :

تجرى أغلب الدول على الأخذ باللامركزية في إدارة المؤسسات العقابية ،
فتقسم إقليمها إلى مناطق عقابية تضم كل منها المؤسسات القائمة فيها وتناط
إدارتها بمدير إقليمي تكون له بعض سلطات المدير العام للإدارة العقابية ، وهو
يلتزم بطبيعة الحال بتعليماته وبالسياسة العقابية العامة . فالإقليم الفرنسي مقسم
إلى تسع مناطق عقابية (régions pénitenciaires) ولكل منطقة مدير إقليمي
(directeur régional) يعاونه مساعد مدير ومهندس مختص بإنشاء وصيانة المباني
وعدد كائ من الموظفين الفنيين والإداريين . ويعتبر المدير الإقليمي رئيس
المؤسسات القائمة في إقليمه (المادة ١٩١م من قانون الإجراءات الجنائية) ، وهو
مسئول عن سير العمل في كل منها وعليه واجب التفتيش عليها مرة كل ثلاثة
أشهر على الأقل ، وهو المدير لكل مؤسسة لا يكون لها مدير (١) .

وانتهاج أسلوب اللامركزية الإقليمية في الإدارة العقابية له دون شك
مزاياه : فالإدارة المركزية تعجز عن مباشرة رقابة فعالة على المؤسسات
النائية عن العاصمة ، ولا يكفي التفتيش الإداري لتحقيق هذه الرقابة ، إذ
هو بطبيعته عارض ينقصه الاستمرار ؛ ثم إنه من الملائم قيام نوع من الصلة
الإدارية بين المؤسسات المتجاورة كي تتعاون معاً في سد نقص أو مواجهة
مشكلة قد تعرض لإحداها ؛ ثم إن السياسة العقابية قد تحتاج في بعض الأقاليم
إلى أن تدخل عليها تعديلات مستمدة من طابع الأجرام أو ظروف الحياة
الاجتماعية فيه ، ونحن لذلك نرى ملاءمة انتهاج هذا الأسلوب في جمهوريات
مصر العربية ، ولا نرى من الملائم أن يعهد بالإشراف على المؤسسات
العقابية في إقليم معين إلى هيئات الحكم المحلي أو مديرية الأمن العام فيه ، إذ

(١) انظر كذلك :

Germain, p. 49 ; Stefani, Levasseur et Jambu-Merlin, no. 310, p. 286.

يحول دون مبدأ التخصص والطابع الفني الذي ينبغي أن تتسم بهما وظيفة الادارة العقابية الحديثة .

المطلب الثاني

تبعية الادارة العقابية المركزية

٢٣٥ - أهمية تحديد تبعية الادارة العقابية المركزية :

لتبعية الادارة العقابية المركزية أهمية كبيرة في تحديد النظرة إلى العمل الذي تؤديه والتكييف الذي يسبغ عليه والروح والتمواعد التي ينبغي أن يؤدي وفقاً لها ، وله كذلك أهميته في تحديد الشروط التي ينبغي توافرها فيمن يعملون في المؤسسات العقابية ونوع التدريب الذي يعطى لهم قبل أدائهم عملهم . وثمة نظرتان في تحديد الجهاز الذي تتبعه الادارة العقابية : أن تتبع الجهاز المنوط به حفظ الأمن العام أي « وزارة الداخلية » أو أن تتبع الجهاز المنوط به توزيع العدالة أي « وزارة العدل » ، وبين هاتين النظرتين ثمة نظرة أقل رجحاناً ترى تبعيتها للجهاز المنوط به أداء الخدمات الاجتماعية أي « وزارة الشؤون الاجتماعية » .

٢٣٦ - الرأي التقليدي في تحديد تبعية الادارة العقابية المركزية :

يذهب هذا الرأي إلى تبعية الادارة العقابية لوزارة الداخلية ، ويقوم هذا الرأي على تحديد لوظيفة الادارة العقابية بأنها التحفظ على المحكوم عليهم للحيولة بينهم وبين الهرب ثم فرض النظام عليهم بأساليب القسر والإجبار ، وتنفيذ العقوبات لا يثير وفق هذا الرأي غير مشا كل حفظ النظام داخل المؤسسات العقابية ، ومن ثم يكون طبعياً أن تتبع الوزير المختص بحفظ الأمن والنظام (١) . وينبنى على هذا الرأي اعتبار إدارة المؤسسات العقابية من اختصاص رجال الشرطة والاكتفاء في إعدادهم بما يلحق لرجال الشرطة من علوم وفنون .

٢٣٧ - الرأي الحديث في تبعية الادارة العقابية المركزية :

يرفض هذا الرأي الأساس الذي استند إليه الرأي الأول : فوظيفة

الإدارة العثمانية لم تعد مقتصرة على التحفظ على المحكوم عليهم ، ولم تعد وسيلة فرض النظام عليهم هي القسر فحسب ، وإنما أصبح جوهر هذه الوظيفة هو تهذيب المحكوم عليهم وتأهيلهم ، واحتلت الأساليب التربوية الحديثة دورها في إقناعهم بالخضوع للنظام التديبي . وقد اقتضى ذلك أن أصبح « التفريد » جوهر المعاملة العثمانية مما انبنى عليه اعتبار هذا « التفريد التنفيذي » امتداداً « للتفريد القضائي » ووجوب خضوعهما أسلطة واحدة حتى يتحقق بينهما التنسيق والاستمرار^(١) : فعمل القضاء الحديث يقوم على دراسة ظروف المتهم وتحديد التدبير الملائم له ، وتفترض المعاملة العقابية الحديثة استقرار ظروف المحكوم عليه وتحديد برنامج تنفيذ التدبير على النحو الملائم لها ، ويعنى ذلك أن العاملين من نوع واحد . ويؤيد هذا الرأي أن دور القاضي لا ينتهى بالنطق بالحكم وإنما يمتد إلى تنفيذه ، خاصة وأنه تشور فيه مشاكل رعاية حقوق المحكوم عليه ، وهى بطبيعتها مشاكل قانونية . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الاتجاهات الحديثة تذهب إلى وجوب خضوع التنفيذ العثماني لأشراف قضائي مما يعنى إسباغ الطابع القضائي عليه . ويخلص الرأى الحديث بذلك إلى وجوب تبعية الإدارة العثمانية لوزارة العدل .

ولاتجد الآراء الفائلة بتبعية الإدارة العقابية لوزارة الشؤون الاجتماعية تأييداً ملموساً ، إذ أن التنفيذ القضائي ليس « خدمة أو مساعدة اجتماعية » ، وإنما هو بطبيعته لا يتجرد عن الحزم والصرامة اللذين يبعدان به عن طبيعة اختصاصات هذه الوزارة .

٢٢٨ - تبعية الإدارة العقابية في النظم المقارنة :

تتبع هذه الإدارة في أغلب الدول وزارة العدل ، فهى تابعة لهذه الوزارة فى بلجيكا والنمسا والبرازيل والدانمرك وأسبانيا وإيطاليا واليابان ولوكسمبرج والنرويج وهولنده ونيوزلنده وولايات المانيا الغربية فيما عدا

هامبورج^(١) . وقد كانت الإدارة العقابية الفرنسية تابعة لوزارة الداخلية ، وكانت هذه التبعة محل نقد شديد^(٢) ، فصدر مرسوم بقانون في ٢٠ مارس سنة ١٩١١ قرر تبعيةها لوزارة العدل ثم صدر مرسوم بقانون في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٥ أدمج موظفي السجون في موظفي وزارة العدل ، وفي النهاية صدر مرسوم في ٣١ مارس ١٩٣٧ أسبغ الصفة القضائية على كبار موظفي الإدارة العقابية ، وأصبح عرفاً مستقراً جواز أن ينقل هؤلاء الموظفون إلى مناصب القضاء وأن ينقل القضاة إلى وظائف الإدارة العقابية وصار عرفاً مستقراً كذلك أن يعين مدير الإدارة العقابية من بين أحد المستشارين أو النواب العامين^(٣) .

وتتبع الإدارة العقابية في إنجلترا وزارة الداخلية Home Office (المادة الأولى من قانون السجون الصادر في سنة ١٩٥٢)^(٤) . وتتبع في المكسيك إدارة الردع الاجتماعي Département de la Prévention Sociale التابعة لوزارة الداخلية ، وهي تتبع وزارة الشؤون الاجتماعية في ولاية هامبورج الألمانية^(٥) .

٢٣٩ - تبعية الادارة العقابية المركزية في مصر :

تطورت تبعية مصلحة السجون في مصر ، فقد ظلت منذ إنشائها تابعة لوزارة الداخلية حتى صدر قرار مجلس الوزراء في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣٩ بإنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية فألحقت بها ، وفي ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧ صدر مرسوم بإلحاقها بوزارة الدفاع الوطني ؛ وفي ١٤ مارس سنة ١٩٥٠ أعيدت تبعيةها لوزارة الداخلية^(٦) .

Schmelck et Picca, no. 151, p. 163.

(١)

Méthodes modernes, p. 97.

(٢)

(٣) تنص المادة ١٩٠ م قانون الاجراءات الجنائية الفرنسي على خضوع الادارة العقابية

لسلطة وزير العدل .

The treatment of offenders in Britain, p. 9.

(٤) انظر كذلك :

Méthodes modernes, p. 98.

(٥)

(٦) اللواء عباس قطب الفايش ، ص ٦ .

ولاشك عندنا في أن تبعية مصلحة السجون لوزارة الداخلية محل نظر ، فهي صدى للنظرة القديمة إلى وظيفة الإدارة العقابية ، وهي مؤدية إلى اعتبار معاملة المحكوم عليهم جزءاً من نشاط الشرطة في مطاردة المجرمين مما يبعد بينها وبين الطابع الفني الذي أصبحت تتسم به ، وهي نخلة باستمرار الدعوى الجنائية واعتبارها ممتدة حتى تأهيل المحكوم عليه مما يقتضى اعتبار المعاملة العقابية متممة للعمل القضائي بحيث يخضعان معاً لمبادئ واحدة ، وهي في النهاية عملة دون إشراف القضاء على التنفيذ العقابي ، وقد غدا أحد المبادئ الأساسية في النظام العقابي الحديث . لذلك نرى أن تكون مصلحة السجون تابعة لوزارة العدل .

الطلب الثالث

جهاز البحوث العقابية

٢٤٠ - أهمية البحوث العقابية :

ترتب على التحول الحديث في وظيفة الإدارة العقابية واصطباغها بطابع فني أن أصبحت معتمدة على النتائج التي يكشف عنها البحث العلمي ، ولما كانت البحوث العلمية في تطور مستمر ، فقد برزت الحاجة إلى أن تتابع الإدارة العقابية التطور العلمي حتى تعدل أساليبها وفقاً له . بل إنه لا يكفي مجرد أن تتلقى هذه الإدارة نتائج البحوث الحديثة لكي تطبقها ، وإنما ينبغي أن تجرى بنفسها - عن طريق خبراءها - هذه البحوث وتوجهها في ضوء مشاكلها ووفق سياستها العامة وإمكاناتها فتجئ نتائجها ذات طابع عملي مفيد . وللبحوث العقابية بصفة خاصة أهمية تحرى مدى جدوى الأساليب المطبقة وتكشف مواضع القصور فيها وسبل إصلاحها ، ولها كذلك أهمية التحقق من مدى ملائمة اقتباس الأساليب المطبقة في خارج البلاد ، ولها في النهاية أهمية وضع تخطيط سليم للإدارة العقابية وتحديد الأسس العلمية التي توضع في ضوءها سياستها العامة (١) .

(١) الدكتور بدر الدين على ، تنظيم البحوث والدراسات عن السجون ، بحث مقدم إلى مؤتمر خبراء الشؤون الاجتماعية العرب ، الدورة الثامنة ، سنة ١٩٦٤ ص ٧ وسابقتها .

٢٤١ - موضوع البحوث العقابية :

ينبغي أن تتميز البحوث التي تجريها الإدارة العقابية بطابع تطبيقي فاستهدف خدمة الأغراض الواقعية للتنفيذ العقابي ، وهي لذلك تنصب أساساً على دراسة « مجتمع السجن » للتعرف على خصائصه والمشاكل التي يعاني منها وتكشف وسائل علاجها ، ويتقضى ذلك أن تتناول الدراسة كل أساليب المعاملة العقابية لتقويمها ؛ ولكن هذه الدراسة تقتضى في أغلب الأحيان أن تكمل ببحث في « الظاهرة الإجرامية » بصفة عامة بغية الوصول إلى معرفة أكل بالجرم ، ومن ثم بالمحكوم عليه ، كي تحدد الأسس الصحيحة لمعاملته (١) . وغنى عن البيان أن هذه الدراسة ينبغي أن تهتم بجانب المقارنة بين النظم الوطنية والنظم الأجنبية بغية لإصلاح الأولى بما يمكن اقتباسه من عناصر الثانية .

٢٤٢ - الشروط التي ينبغي توافرها في جهاز البحوث العقابية :

يتعين أن يكون جهاز البحوث العقابية على اتصال وثيق بالإدارة العقابية المركزية حتى يجرى أبحاثه في ضوء إمكانياتها وأغراضها ، ويعنى ذلك أن يكون جزءاً من هذه الإدارة أو أن يكون هيئة مستقلة تتبع نفس الوزارة التي تتبعها الإدارة السابقة ، على أنه ينبغي - في حالة تبعيته للإدارة العقابية المركزية - أن يكون له استقلال داخلي كي لا يقع تحت تأثير الاعتقاد بأن الأساليب المطبقة هي أجدى الأساليب . وينبغي أن يضم هذا الجهاز علماء وفنيين من جميع الفروع التي تستعين المعاملة العقابية بنتائجها . وينبغي أن يكون لأعضائه حق الدخول في المؤسسات العقابية والاتصال بزملائها والاطلاع على وثائق الإدارة العقابية ، وأن توضع تحت تصرفه الأموال اللازمة لإجراء أبحاثه . ويتعين قيام تعاون وثيق بينه وبين الجامعات يصل إلى استعانته بأساندها في بحوثه .

٢٤٣ - جهاز البحوث العقابية في مصر والنظم المقارنة :

تختص بهذه البحوث في مصر هيئتان : « قسم البحوث الفنية والقانونية »

بمصلحة السجون ، ومن اختصاصه « إعداد البحوث الفنية المتصلة بتطوير رسالة المصلحة ودراسة مشروعات القوانين واللوائح والقرارات المتصلة بأعمال السجون وإعداد البحوث الخاصة بذلك » ، أما الهيئة الثانية فهي « وحدة بحوث العقاب » بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية ، وهى تختص بالبحث فى فلسفة العقوبة وأنواعها وأهدافها والسياسات والأجهزة والمؤسسات العقابية والإصلاحية وكافة التدابير التى يتخذها المجتمع حيال مرتكب الجريمة أياً كانت فلسفته بين العقاب والإصلاح مع التركيز بصفة خاصة على الأوضاع السائدة فى مصر^(١) .

وقد أنشئ فى فرنسا « مركز وطنى للدراسات والبحوث العقابية Centre national d'études et de recherches pénitentiaires » بقرار وزيرى العدل والتعليم الصادر فى ٢٧ يناير سنة ١٩٦٤ ، وقد حددت مهمته بأنها إجراء الدراسات والبحوث التى تستهدف الارتقاء بمستوى تنفيذ العقوبات السالبة للحرية وتزويد كبار موظفى الإدارة العقابية بالعلم والخبرة ، ونص القرار على تبعية المركز لوزير العدل مباشرة ، وعلى أنه يتعاون مهمته مع معهد العلوم الجناائية والعقابية بجامعة ستراسبورج ، وروعى فى تشكيل مجلس إدارته تمثيل الإدارة العقابية والقضاء وأسانذة القانون الجنائى^(٢) .

وتضم وزارة الداخلية الإنجليزية وحدة للبحوث Home Office Research Unit مهمتها إجراء الأبحاث المتعلقة بمعاملة المحكوم عليهم ، سواء فى داخل المؤسسات العقابية أو فى خارجها ، وتضم عشرين من العلماء المتخصصين فى هذا المجال ، ولها سلطة الاستعانة بمختصين آخرين ، ولها إعطاؤهم منحاً نظير ما يقومون به من بحوث ، وقد بلغت المنح التى قدمتها

(١) أنظر فى اختصاص المركز القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٩ .

(٢) يرأس المجلس مدير الإدارة العقابية ، ويضم مدير معهد العلوم الجناائية والعقابية بجامعة ستراسبورج نائبا للرئيس ، وأربعة أعضاء يعين وزير العدل اثنين منهم ويعين وزير التعليم الاثنين الآخرين ، وهو فى تشكيله الحالى يضم رئيس محكمة استئناف كولمار ومدير الشؤون الجناائية بوزارة العدل وأستاذ القانون الجنائى بجامعة باريس وأستاذ القانون الجنائى بجامعة نانسى .

خلال العام ١٩٦٤ - ١٩٦٥ ما يزيد على ثمانين ألف جنيه ، وهى تتعاون فى عملها مع معهد علم الإجرام بجامعة كامبردج (١).

ونلاحظ أن « قسم البحوث الفنية والقانونية » بمصلحة السجون المصرية ينقصه التفرغ للبحوث العقابية ، إذ أن البحوث القانونية التى تقتضيها أعمال المصلحة تغلب على اختصاصه ، ثم إنه ينقصه الاستعانة بالعلماء والخبراء المتخصصين فى الدراسات العقابية . أما « قسم بحوث العقاب » بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فهو متفرغ للدراسات العقابية ويضم عدداً من الخبراء فيها وقد أنتج بحوثاً ذات قيمة علمية وتطبيقية ملموسة ، ولكن يتعين أن تتوثق الصلة قدر الإمكان بينه وبين مصلحة السجون وأن يستهدف بدراساته توجيهها إلى الارتقاء بأساليب المعاملة العقابية التى تطبقها ، ويجعل من أغراضه إمداد العاملين فيها بخلاصة البحوث العلمية والفنية الحديثة فى صورة سهولة الفهم والتطبيق ، ونعتقد كذلك أنه من الملائم النهوض بقسم البحوث الفنية بمصلحة السجون وتدعيمه بعدد من الخبراء ذوى مستوى عال ، ومن الملائم كذلك أن تقوم صلة وثيقة بين مراكز البحث العقابى وبين الجامعات فيتحقق تعاون علمى بين جميع المتخصصين فى الدراسات العقابية وتستغل وفق خطة سليمة إمكانيات البحث العلمى المتوافرة فى البلاد .

المبحث الثانى

التشكيل الإدارى للمؤسسة العقابية

٢٤٤ - تمهيد :

يضم التشكيل الإدارى للمؤسسة العقابية جهاز الإدارة الذى يتكون من المدير ومساعديه وعدد كاف من الموظفين الإداريين ، ويضم بعد ذلك فنيين يتخصصون فى الجوانب الفنية للمعاملة العقابية ، ويضم كذلك حراساً . وفى النهاية يقتضى دراسة التشكيل الإدارى للمؤسسة العقابية البحث فى التفتيش عليها .

٢٤٥ - مدير المؤسسة العقابية :

مدير المؤسسة العقابية هو رئيس جميع العاملين فيها وهو المسؤول عن سير العمل فيها على الوجه المطابق للقانون . وقد اقتضى تطور أساليب المعاملة العقابية أن تتسع سلطات المدير ، فلم تعد مقتصرة على مراقبة مرعوسيه وكفالة حفظ النظام في المؤسسة . وإنما امتدت إلى الإشراف على تهذيب المحكوم عليهم وإدارة النشاط الاقتصادي للمؤسسة من حيث شراء المواد الأولية اللازمة لها وتصريف منتجاتها . وقد حدا ذلك ببعض إلى القول بأن المدير قد أصبحت له - بالإضافة إلى وظيفته الإدارية الأصلية - وظيفتان جديدتان : وظيفته كوصي أخلاقي على المحكوم عليهم Tuteur moral des détenus ووظيفته كمدير مشروع اقتصادي Chef d'entreprise (١) . وقد أشارت المادتان ٢٠٢ ، ٢٠٣ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي إلى هذه الأعباء الجديدة فجعلت من اختصاصه تطبيق أساليب الفحص والمعاملة وتدريب العاملين في المؤسسة وإدارتها من الوجه الاقتصادي والإشراف على حساباتها .

ويفرض الفهم الجديد لوظيفة المدير التزامات أدبية عليه ، فيتعين أن يعتبر نفسه أميناً على تأهيل المحكوم عليهم ، ويقتضى ذلك أن يحرص على حماية حقوقهم وأن يكون في سلوكه مثلاً لهم ولمرعوسيه (٢) ، ويجب أن يخصص كل وقته لعمله ، ويحسن أن يكون مسكنه قريباً من المؤسسة (٣) . ويفرض هذا الفهم كذلك وجوب مراعاة شروط خاصة في اختياره : فيتعين أن تتوافر لديه المقتدرة الإدارية والإعداد الملائم والخبرة بالمعاملة العقابية (٤) . وتجري أغلب الدول على اشتراط تكوين جامعي فيه ، ويشترط في ألمانيا أن تتوافر لديه أهلية شغل منصب القضاء (٥) ، ويجري العرف على اختياره من بين القضاة

Méthodes modernes, p. 96.

(١)

Mittermaier, § 9, S. 64.

(٢)

(٣) الفقرة الثالثة من القاعدة الخمسين من مجموعة قواعد الحد الأدنى .

(٤) الفقرة الأولى من القاعدة الخمسين من مجموعة قواعد الحد الأدنى .

Mittermaier, § 9, S. 64.

(٥)

وأعضاء النيابة العامة وكبار الموظفين الفنيين في وزارة العدل (١).

وقد حددت المادة ٧٤ قانون تنظيم السجون وظيفة مدير السجن وسلطاته فذكرت أنه «مسئول عن حراسة المسجونين في السجن ويتولى تنفيذ أحكام هذا القانون وجميع القوانين واللوائح الخاصة بالسجون داخل السجن الذى يتولى إدارته ويلتزم بتنفيذ الأوامر التى يصدرها له المدير العام للسجون ويخضع لإشرافه وموظفو ومستخدمو كل سجن ويعملون طبقاً لأوامره». وتحدد المواد ٧٥ وما بعدها من هذا القانون اختصاصات أقل أهمية لمدير السجن. ويؤخذ على هذه النصوص أنها لم تبرز الجوانب الحديثة في وظيفته مدير السجن (٢). ويعين مديرو السجون من بين ضباط الشرطة (٣).

٢٤٦ - مساعداو المدير :

اقتضى التشعب والتنوع في اختصاصات مدير المؤسسة العقابية أن يعين له مساعد أو أكثر ، وقد غدا ضرورياً وجود مساعد مدير ذى اختصاص فى يشرف على الموظفين الفنيين فى المؤسسة ويكون الخبير فى الجوانب الفنية للمعاملة العقابية التى قد لا يكون المدير بالضرورة مختصاً بها . ويجرى العرف فى السجون الأمريكية على تعدد مساعدى المدير : ففى سجون

Méthodes modernes, p. 92, note (1).

(١)

وقد نصت توصيات مؤتمر جنيف على أن المدير يجب أن يكون أهلاً لأداء وظيفته بالنظر إلى شخصيته وكفاءته الإدارية وتكوينه العلمى وخبرته فى ميدان التنفيذ العقابى ، وأضاف إلى ذلك أنه يجب أن تكون لديه ثقافة عامة جيدة واستعداد خاص لتولى عمله ، ومن المصلحة أن يعين فى هذه الوظيفة الأشخاص الذين أعدوا أعداداً تخصصياً للوظائف العقابية (التوصية الثالثة عشرة) .

(٢) بينت المادة ٢٠٢ م من قانون الاجراءات الجنائية الفرنسى واجبات مدير المؤسسة العقابية ، فذكرت أنه مسئول عن سير العمل فى المؤسسة وعن استتباب النظام الداخلى فيها ، وهو الذى يضع موضع التنفيذ أساليب فحص ومعاملة الحكوم عليهم ، وهو المسئول عن تدريب العاملين فى المؤسسة ، وهو الذى يحرك الدعوى التأديبية ضدهم . وتضيف إلى ذلك المادة ٢٠٣ م أنه مسئول عن المؤسسة من الناحية الاقتصادية ، وهو الذى يأمر بالانفاق ويسأل عن الإيرادات .

(٣) اللواء عباس قطب الغايش ، ص ٢٥ .

كاليفورنيا يوجد مساعدان للمدير أحدهما لشئون الحراسة Custody Department والثانى للشئون التربوية والاجتماعية Welfare Department ، وفى سجون نيوجرسي يوجد - بالإضافة إلى هذين - مدير مساعد ثالث مختص بشئون التصنيف^(١) . وقد أشارت المادة ٢٠٤ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسى إلى وظيفة مساعد المدير فحددتها بأنها الحلول محله عند غيابه ومباشرة كل سلطاته عندئذ^(٢) ، وفى غير هذه الحالة فهو يختص بتأديب المحكوم عليهم وتهذيبهم والإشراف على الورش وفحص الأغذية ومراقبة توزيعها على المحكوم عليهم^(٣) . ولم تشر نصوص قانون تنظيم السجون إلى مساعد المدير ، ولكن ليس فيها ما يحول دون تعيينه وتحديد اختصاصه بقرار من المدير العام لمصاحبة السجون .

٢٤٧ - الفنيون :

ترتب على اتسام المعاملة العقابية الحديثة بطابع فنى واعتمادها على علوم وفنون متعددة أن غدا من الضرورى استعانة المؤسسة العقابية بعديد من الإخصائيين فى هذه العلوم والفنون . وليس من اليسير تحديد طوائف هؤلاء الإخصائيين ، إذ يرتبط ذلك بتطور أساليب المعاملة العقابية ، ولكن نستطيع أن نذكر الأمثلة التالية لما تستعين به مؤسسة عقابية من فنيين : إخصائيون فى الشئون الطبية ، ويضمون أطباء وصيادلة وممرضين ؛ وإخصائيون فى شئون التعليم ، ويضمون مدرسين ومهذبين وأمناء مكتبات ومدرسين رياضيين ومشرفين على النشاط الفنى ؛ وإخصائيون فى الشئون الدينية ، ويضمون وعاظ يتبعون الأديان المنتشرة بين نزلاء المؤسسة ؛ وإخصائيون فى علاج العوامل الاجرامية ، ويضمون أطباء عقليين وإخصائيين نفسيين وخبراء فى الخدمة الاجتماعية ؛ وإخصائيون فى تنظيم العمل العقابى ، ويضمون

Méthodes modernes, p. 96.

(١)

(٢) وقد أشار هذا النص الى جواز أن ينفرد مساعد المدير بإدارة قسم المؤسسة.

(٣) نصت الفقرة الثالثة من المادة السابعة من قانون السجون الانجليزية على أن

لوزير الداخلية أن يعين نواب مديرين للسجون التى يقدر أنها كبيرة على نحو يقتضى ذلك.

مهندسين ومساعدتهم ورؤساء عمال ، وهؤلاء تنوع تخصصاتهم بتنوع الأعمال العقابية في المؤسسة (١)، (٢) .

ويتعين أن يتلقى الفنيون - قبل التحاقهم بعملهم - الإعداد العلمي أو الفني الذي يقتضيه تخصصهم ، ولكن هذا الإعداد غير كاف ، فيتعين أن يضاف إليه إعداد خاص بالعمل في المؤسسات العقابية . والأصل في الفنيين أن يكونوا موظفين في المؤسسة (٣) ، ولكن تجوز الاستعانة بمبتدوعين ، وخاصة في مجال الخدمة الاجتماعية ، وأحياناً يكون تحررهم من الوظيفة العامة مزية ، إذ يكونون أدنى إلى كسب ثقة المحكوم عليهم وأقدر على مد العون إليهم (٤) . وفي مقدمة الفنيين أهمية الطبيب والمهذب : وقد اشترطت مجموعة قواعد الحد الأدنى - بالنسبة للمؤسسات الكبيرة التي يتعدد فيها الأطباء - أن يقيم أحدهم في المؤسسة أو في جوارها مباشرة ، أما المؤسسات الصغيرة التي لا يقيم فيها طبيب فيتعين أن يزورها يومياً وأن يسكون مقره قريباً منها على نحو كاف بحيث يمكن استدعاؤه عند الحاجة (القاعدة ٥٢) .

وحددت المادة ٢١٣م من قانون الاجراءات الجنائية الفرنسي وظيفة المهذب بأنها ملاحظة المحكوم عليهم وإعادة تهيئتهم بغية تأهيلهم اجتماعياً .

وتضم السجون المصرية فنيين ذوي تخصصات مختلفة . فمنهم الطبيب ، وقد نصت المادة ٢٣ من قانون تنظيم السجون على أن « يكون في كل ليمان أو سجن غير مركزي طبيب أو أكثر أحدهم مقيم تناط به الأعمال الصحية وفقاً لما تحدده اللائحة الداخلية . ويكون للسجن المركزي طبيب فإذا لم يعين له طبيب كلف أحد الأطباء الحكوميين أداء الأعمال المنوطة بطبيب السجن » .

Méthodes modernes, p. 95.

(١)

(٢) تتضمن السجون الإنجليزية أطباء عامين وأطباء عقليين وأخصائيين نفسيين ورجال دين وأخصائيين في الخدمة الاجتماعية ومدرسين ، انظر المادة ٧ من قانون السجون (الفقرة الاولى) وانظر كذلك :

Treatment of offenders, p. 11.

(٣) مؤتمر جنيف (التوصية الرابعة) .

Mittermaier, § 9, S. 66.

(٤)

المؤسسة وحراسها سلطاتهم على المحكوم عليهم ، خاصة وأنهم - لبعدهم عن المجتمع - عاجزون عن عرض أسباب شكواهم على السلطات والرأى العام. وهذه الرقابة قد تكون إدارية وقد تكون قضائية ؛ ونقتصر فى هذا الموضوع على دراسة الرقابة الإدارية^(١) : يباشر هذه الرقابة أساساً موظفون تابعون للإدارة العقابية المركزية ، وقد يعهد بها فى بعض النظم إلى سلطات الإدارة المحلية فى المنطقة التى توجد بها المؤسسة العقابية ، ويتجه التفتيش إلى التحقق من أن المؤسسة تدار وفقاً للقانون وأن التنفيذ العقابى . يتجه إلى تحقيق الأغراض المنوطة به ، وبصفة خاصة التحقق من أن حقوق المحكوم عليه لا تتعرض لاعتداء ، ولذلك كان من أهم واجبات من يعهد إليهم التفتيش الاستماع إلى شكواى المحكوم عليهم وتحقيقتها . والتفتيش الإدارى نوعان : عام يتناول إدارة المؤسسة بصفة عامة ، وخاص يتناول إدارة المؤسسة فى جوانب معينة منها كالجانب المالى أو الصحى .. ، ويقوم بالنوع الأول مفتشون عامون فى حين يقوم بالنوع الثانى مفتشون متخصصون^(٢) . ومن أهم وسائل الرقابة الإدارية على المؤسسة العقابية تكليف مديرها بتقديم تقرير دورى (سنوى مثلاً) إلى الإدارة العقابية المركزية متضمناً تفاصيل نشاطها ، ويتيح هذا التقرير التعرف على أوجه القصور أو الخلل فى إدارة المؤسسة فتصدر فى ضوء ذلك التعليمات التى تستهدف تداركها^(٣) .

وقد حددت مجموعة قواعد الحد الأدنى مهمة القائمين بالتفتيش بأنها « التحقق من أن المؤسسات العقابية تدار وفقاً للقوانين والأوامر المعمول بها وتهدف إدارك غايات المرافق العقابية » (القاعدة رقم ٥٥) . وينص قانون الإجراءات الجنائية الفرنسى على تشكيل لجنة مراقبة Commission de surveillance فى كل إقليم إدارى برئاسة المحافظ أو نائبه تختص بالتفتيش على المؤسسات القائمة فى هذا الإقليم ، ويحدد مهمتها بأنها رقابة السجن من حيث

(١) الرقابة القضائية ستكون محلاً للدراسة فى الوضع المخصص للإشراف القضائى

على تنفيذ العقوبات .

Méthodes modernes, p. 99.

(٢)

Méthodes modernes, p. 100.

(٣)

نظامته واستتباب الأمن فيه والنظام الغذائي والصحي وسير العمل العقابي والنظام التأديبي ومدى الخضوع للوائح وتعليم المحكوم عليهم وتهذيبهم ، ولهذه اللجنة إبلاغ وزير العدل بملاحظاتها وانتقاداتها ومقترحاتها (المادة ١٨٠ م وما بعدها) (١) . وينص القانون الانجليزي على تشكيل « لجنة زيارة وهيئة زوار Visiting Committee and Board of Visitors » بقرار من وزير الداخلية ليكون لها التفيتش على إدارة السجن ومعاملة المحكوم عليهم ، ولها لفت نظر مدير السجن وإبلاغ وزير الداخلية ما تراه محملاً لذلك ، ولها منع أى مخالفة للقانون وإيقاف الموظف المسئول عنها حتى يصدر في شأنه قرار الوزير (المادة ٦ من قانون السجن ، والقاعدة ٨٨ وما بعدها من قواعد السجن) (٢).

وقد نص قانون تنظيم السجن في مصر على التفيتش الإداري فقررت المادة ٨٣ منه أن « يكون لمصلحة السجن مفتشون ومفتشات للتفتيش على السجن للتحقق من استيفاء شروط النظافة والصحة والأمن داخل السجن ، ومن تنفيذ كافة النظم الموضوعة للسجن ، ويرفعون تقاريرهم في هذا الشأن إلى مدير عام السجن » . وأضافت المادة ٨٤ إلى ذلك أن « للمحافظين والمديرين حق الدخول في السجن الكائنة في دوائر اختصاصهم في كل وقت وعلى إدارة السجن أن تبلغ الملاحظات التي يدونونها إلى مدير عام السجن ».

الفصل الثاني

قواعد اختيار العاملين في الإدارة والمؤسسات العقابية

٢٥١ - تمهيد :

ترتب على الطابع الفني للمعاملة العقابية أن لم يعد سائغاً أن يعهد بالمساهمة فيها إلى أى شخص ، وإنما ينبغي أن يتوافر له العلم والخبرة بأصول هذه

Stefani, Levasseur et Jambu-Merlin, no. 322, p. 293.

(١)

The treatment of offenders, p. 10.

(٢)

المعاملة ، وقد اقتضى ذلك من ناحية أن أصبح للعاملين في الإدارة والمؤسسات العقابية وضع خاص يتميزون فيه بشروط خاصة تتطلب فيهم والتزامات تفرض عليهم ، واقتضى من ناحية ثانية إنشاء معاهد لتدريبهم على أداء الأعمال التي توكل إليهم .

المبحث الأول

وضع العاملين في الإدارة والمؤسسات العقابية

٢٥٢ - العقابية التي ينبغي أن يؤدي بها العاملون في الإدارة والمؤسسات العقابية عداهم :

إن وضع العاملين في الإدارة والمؤسسات العقابية لا يرتبط فحسب بالطابع الفنى الحديث لهذه المعاملة ، ولكنه يرتبط كذلك بالعقلية الحديثة التي ينبغي أن تسيطر عليهم ويؤدون وفقاً لها عملهم : فإم تعد النظرة إلى المحكوم عليه أنه أثم يتعين إيلاؤه ، وإنما أضحت النظرة اليه أنه غير متآلف اجتماعياً ، ومن ثم هو في حاجة إلى المساعدة التي تتيح له سبيل هذا التآلف ، وواجب العاملين في المؤسسة العقابية هو تقديم هذه المساعدة إليه^(١). وتفرض هذه العقابية إماماً بالتفسير العلمى للجريمة ينبغي عليه التأمل بالمحكوم عليه عن الاحتقار ، فإذا كانت نتاج عوامل إجرامية فإن تصرف المحكوم عليه إذ يرتكبها مفهوم من الناحية العلمية ، ومن ثم ينبغي أن تتجه جهود العاملين إلى معالجة هذه العوامل وخلق جو من الثقة يهيئ السبيل إلى نجاح العلاج^(٢). وهذه العقلية تفرض على العامل في المؤسسة العقابية أن يضيف إلى وظيفته الفنية أو الإدارية الأصلية وظيفة المذهب كذلك ، ومن ثم ساغ القول في ضوء هذا الفهم إن جميع العاملين في المؤسسة العقابية هم مهذبون في حدود تخصصاتهم .

٢٥٣ - تقسيم :

تقتضى دراسة وضع العاملين في المؤسسات العقابية بيان القواعد العامة التي تحكم وضعهم ثم تحديد الالتزامات المفروضة عليهم .

المطلب الأول

القواعد العامة التي تحكم وضع العاملين في الإدارة
والمؤسسات العقابية

٢٥٤ - تمهيد :

تتعلق هذه القواعد بوجوب تخصصهم في عملهم وتفرغهم له ثم اتساعهم
بالصفة المدنية ، وتثير بعد ذلك هذه القواعد تحديد وضعهم القانوني ومستوى
الأجور التي تمنح لهم .

٢٥٥ - التخصص :

يتعين أن يتخصص العاملون في الإدارة والمؤسسات العقابية في عملهم ،
ويقتضى ذلك أن يبدأ كل منهم من الدرجات الدنيا للفئة التي ينتمي إليها
ثم يتدرج في الترقى إلى الدرجات العليا ، ويقتضى ذلك أيضاً ألا ينقل إلى
خارج المؤسسات العقابية إلا من يبين عدم صلاحيته لهذا العمل وألا يعين
في الوظائف العليا من غير العاملين في المؤسسات العقابية إلا شخص تتوافر
فيه مزايا خاصة مما يبرر الخروج على مبدأ التخصص (١) . ويبرر هذا المبدأ
أن العمل في المؤسسات العقابية يتطلب خبرة وعقلية تكتسبان بالمران والممارسة ،
وقد اقتضى ذلك إنشاء معاهد خاصة لإعدادهم لهذا العمل ، ومن ثم ينبغي
حصص الوظائف العقابية فيمن تلقوا الدراسة بهذه المعاهد . بل إن التخصص
ينبغي أن يمتد إلى داخل الوظائف العقابية . فبالإضافة إلى التخصص في
الوظائف الإدارية والفنية ثم التخصص في أنواع الوظائف الفنية ، يتعين أن
يوجد تخصص بالنظر إلى فئات المحكوم عليهم ، فيكون لكل فئة تقتضى
ظروفها معاملة عقابية خاصة فريق من العاملين تخصصوا في أساليب هذه
المعاملة (٢) ؛

(١) اللواء عباس قطب الفايش ، ص ٣٥ . وانظر التوصية الثانية من توصيات
مؤتمر جنيف .

Méthodes modernes, p. 89.

(٢)

٢٥٦ - التفريغ :

يتعين أن يتفريغ العاملون في المؤسسات العقابية لعملهم ، فلا يجمعون إليه عملاً آخر ، ويبرر ذلك أهمية العمل في هذه المؤسسات وتشعبه وتنوع الالتزامات المفروضة على القائم به مما يعنى استغراقه كل وقته. وتتضح أهمية هذا المبدأ بالنسبة للوظائف الإدارية العليا كوظيفة مدير المؤسسة ونوابه (١). ولكن هذا المبدأ ترد عليه بعض الاستثناءات : فتمد تستعين السجون بجهود المتطوعين للخدمة الاجتماعية ، وهم يقدمون خدماتهم لبعض الوقت بطبيعة الحال (٢) ، وقد يضطرها النقص في الفنيين إلى قبول خدمات أشخاص يباشرون عملاً آخر . وقد أقر مؤتمر جنيف مبدأ التفريغ (التوصية الخامسة) وأقرته كذلك مجموعة قواعد الحد الأدنى (القاعدتان ٤٦/٣، ٤٩/٢) .

٢٥٧ - الصفة المدنية :

تطورت صفة العاملين في المؤسسات العقابية : ففي النظم التقليدية كانت لهم الصفة العسكرية ، فكانوا يختارون من رجال الجيش أو الشرطة ويخضعون للنظم العسكرية خضوعاً تاماً ، وتبعاً لذلك فقد كان من الجائز النقل بين الوظائف العسكرية والوظائف العقابية . وكان المبرر لإسباغ الصفة العسكرية عليهم أنه قد نظر إلى وظائفهم على أنها منع المحكوم عليهم من الهرب وفرض النظام عليهم بأساليب الإكراه والإجبار ، وبديهي أن يكون العسكريون أقدر من غيرهم على أداء هذه الوظيفة في جانبها . ولكن النظرة إلى وظيفة العاملين في المؤسسات العقابية قد تغيرت ، فقد أصبحت النظرة إليها أنها وظيفة فنية تتطلب تخصصاً ، وهى بالإضافة إلى ذلك وظيفة تهذيب تقتضى عقلية خاصة وفهماً معيناً لنفسية المحكوم عليهم . وبديهي أنه لا وجود لارتباط ضرورى بين الإعداد العسكرى لرجل الجيش أو الشرطة وبين ما تقتضيه الوظيفة العقابية من إعداد (٣) . ومن ناحية ثانية فقد ثبت أن قيام رجال

(١) نصت التوصية الخامسة من توصيات مؤتمر جنيف على أن وظيفة مدير السجن

لا يجوز بحال ما أن تباشر على نحو تبعي .

Mittermaier, § 9, S. 66.

(٢)

Mittermaier, § 9, S. 64.

(٣)

الشرطة بالوظيفة العقابية بحول دون قيام علاقات من الثقة والتعاون بينهم وبين المحكوم عليهم ، إذ النظرة المعتادة لرجل الشرطة إلى المحكوم عليه أنه سجين ينبغي مطاردته ، كما أن نظرة المحكوم عليه إلى رجل الشرطة أنه عدو يريد التشكيل به ، وغنى عن البيان أن قيام علاقات الثقة والتعاون في المؤسسة العقابية شرط لنجاح المعاملة العقابية . وعلى هذا النحو ، فقد استقر الرأي على وجوب إبعاد العاملين في المؤسسات العقابية عن الصفة العسكرية ، والأمر واضح بالنسبة للفنيين ولكن ينبغي تقريره كذلك بالنسبة للإداريين - ومن بينهم مدير السجن - والجواس ، وينبغي على هذا المبدأ وجوب إعداد العاملين في السجون لعملهم ثم تقرير تخصصهم فيه . ولكن هذا المبدأ لا يحول دون أن يعين للعمل في المؤسسة العقابية رجل شرطة أو رجل جيش ، وإنما يشترط لذلك ثبوت كفاءته له . ثم إعداده له وتخصيصه فيه ونزع الصفة العسكرية عنه . ولا يحول هذا المبدأ كذلك دون إخضاع الحراس لنظام وظيفي تدرج فيه التبعية وإلزامهم بارتداء ملابس خاصة والترخيص لهم بحمل السلاح واستعماله في حالات معينة . وقد أقر هذا المبدأ مؤتمر جنيف (التوصية السادسة) (١) .

٢٥٨ - الوضع القانوني للعاملين في الإدارة والمؤسسات العقابية :

يتعين أن يكون العاملون في الإدارة والمؤسسات العقابية موظفين في الدولة وينبغي أن تكفل لهم ضمانات من حيث الترقية والتأديب والعزل ويعترف لهم بجميع المزايا التي يعترف بها لسائر موظفي الدولة كالحصول على خدمات طبية أو اجتماعية أو الحصول على معاش عند اعتزال العمل . ويعد ذلك شرطاً لجذب العناصر ذات الكفاءة للعمل في السجون ثم حملها على بذل الجهود الكفيلة بنجاح المعاملة العقابية (٢) .

(١) نصت هذه التوصية على أنه يجب أن تكون للعاملين في المؤسسات العقابية الصفة المدنية مع مراعاة التدرج الوظيفي الملائم مع هذه الصفة ، وأضافت إلى ذلك أنه يتعين اختيارهم بصفة خاصة لهذا العمل ، ولا يجوز اختيارهم من بين أفراد القوات المسلحة أو الشرطة أو المرافق العامة الأخرى .

(٢) نظر التوصية الرابعة من توصيات مؤتمر جنيف ، والفقرة الثالثة من القاعدة السادسة والأربعين من مجموعة قواعد الحد الأدنى ، وانظر كذلك :

Méthodes modernes, p. 94.

ويتصل بتحديد الوضع القانوني للعاملين في الإدارة والمؤسسات العقابية. بيان الأجور التي تعطى لهم. هذه الأجور بصفة عامة قليلة ، وكانت فيما مضى أقل ، ويعد ذلك من رواسب النظرة القديمة إلى مرفق تنفيذ العقوبات ، وهي نظرة تقلل من أهميته وتقصّر وظيفته على مجرد إبعاد المحكوم عليهم عن المجتمع. ولكن الوضع ينبغي أن يتغير الآن بعد أن أصبحت وظيفة العاملين في المؤسسات العقابية ذات طابع فني تقتضي إعداداً مهنيّاً خاصاً وتتطلب مهارة في معاملة المحكوم عليهم ، بالإضافة إلى كونها شاقة ذات مخاطر ، إذ قد يتعرضون لمحاولات تمرد وأفعال اعتداء. والنتيجة المنطقية لذلك أن يرتفع في صورة ملموسة مستوى أجورهم (١). ومن ناحية ثانية فإن ارتفاع الأجور شرط لجذب العناصر الصالحة للعمل في السجون وتبديد النظرة القديمة المستقرة لدى الرأي العام عن مدى أهمية العمل في المؤسسات العقابية (٢).

٢٥٩ - وضع العاملين في السجون المصرية :

ينقسم العاملون في السجون المصرية إلى طوائف ثلاث : ضباط يتولون المناصب الإدارية العليا ، وموظفون فنيون ، وضباط صف وجنود يقومون بأعمال الحراسة الداخلية. ويختار الضباط من خريجي كلية الشرطة ، ويطلق

Mittermaier, § 9, S. 67.

(١)

(٢) نصت توصيات مؤتمر جنيف على أن المرتبات والمزايا المقررة للعاملين في المؤسسات العقابية لا يجوز الربط تحكماً بينها وبين ما هو مقرر لسائر موظفي الدولة أو بعض طوائفهم ، وإنما يجب أن يراعى في تحديدها أنها نظير عمل في مؤسسة عقابية حديثة ، وهو عمل مركب وسير يساهم في إدارة مرفق اجتماعي هام (التوصية الرابعة ، الفقرة الثانية) . ونصت مجموعة قواعد الأدنى على أن المكافآت التي تقرر للعاملين في المؤسسات العقابية يتعين أن تكون كافية على نحو يمكن معه اختيار الأشخاص الصالحين لهذا العمل وابتاؤهم فيه . ويجب أن يراعى في تحديد المزايا المادية لهذا العمل وشروطه أنه ذو طبيعة شاقة (القاعدة السادسة والأربعون الفقرة الثالثة) .

ويتصل بأجور العاملين في المؤسسات العقابية وجوب اعداد مساكن لهم على مقربة من المؤسسة التي يعملون فيها ، وذلك بالنظر الى بعد المؤسسة في الغالب عن المدينة والحاجة الى أن يكون العاملون تحت طلب سلطات المؤسسة في أي وقت . وقد أشارت الى ذلك توصيات مؤتمر جنيف (التوصية الرابعة ، الفقرة الثالثة) ، بل ان قانون الاجراءات الجنائية الفرنسي قد جعل من اقامة العامل في المسكن المعد له التزاماً : فبعض العاملين لا يجوز لهم التحلل منه اطلاقاً ، وبعضهم لا يجوز لهم التحلل منه الا لسبب مشروع (المادة ٢٢٣ م) . ويتعين أن تكون هذه المساكن خارج أسوار المؤسسة .

عليهم كادر ضباط الشرطة وينتظمون مع سائر ضباط الشرطة في أقدمية واحدة . أما الموظفون الفنيون فيعينون وفق القواعد العامة في تعيين موظفي الدولة ، ولهم ترتيب أقدمية مستقل عن أقدمية موظفي وزارة الداخلية . ويختار ضباط الصف والجنود ممن أدوا الخدمة العسكرية الإلزامية في القوات المسلحة أو الشرطة . ويضاف إلى هذه الطوائف الثلاث مجندون ممن يؤدون الخدمة العسكرية الإجبارية يقومون بأعمال الحراسة الخارجية سواء حول الأسوار أو أثناء العمل في خارج السجن ، ويختارون لذلك بعد تدريبهم في كتائب الحراسة الملحقه ببعض السجون(١).

ويتضح بذلك أن العاملين في السجون يتصفون بتخصصين ، فلهم في مجموعهم الطابع العسكري ثم هم غير متخصصين ، إذ يجوز أن ينقل إلى الوظائف العليا في السجون من لم يسبق لهم العمل فيها من ضباط الشرطة ، ويجوز أن ينقل العاملون في السجون إلى وظائف أخرى دون مبرر لذلك من عدم الصلاحية للعمل . ولكنهم من ناحية أخرى موظفون في الدولة ولهم جميع الحقوق والمزايا المرتبطة بالوظيفة العامة ، وهم كذلك متفرغون لعملهم . ويتضمن تطبيق المبادئ الحديثة في علم العقاب أن يتخلى العاملون في السجون - بجميع طوائفهم عدا من يقومون بالحراسة الخارجية - عن صفاتهم العسكرية مما ينبغي عليه حتما أن يعتبروا أنفسهم إخصائيين فنيين في المعاملة العقابية ومهذبين للمحكوم عليهم ، ويتعين تخصصهم في عملهم ، فلا يتقلون منه إلا لعدم الصلاحية له ويتقصر التعيين في المناصب الكبيرة على طريق الترقية من الوظائف الأدنى درجة . وغنى عن البيان أن تطبيق هذه المبادئ لا يحول دون أن يعمل ضباط الشرطة في السجون ، ولكن بعد أن يتلقوا التدريب اللائم لهذا العمل الفني وترتفع عنهم صفاتهم العسكرية ثم يتخصصون في العمل .

المطلب الثاني

الالتزامات المفروضة على العاملين في المؤسسات العقابية

٢٦٠ - تمهيد :

يتصل بدراسة هذه الالتزامات تحديد السلوك الذي ينبغي أن يلتزمه من

يعمل في المؤسسة العقابية ثم بيان المحظورات المفروضة عليه وتحديد الحالات التي يجوز الالتجاء فيها إلى استعمال القوة المادية وبيان كيفية التنسيق بين العاملين في المؤسسة العقابية .

٢٦١ - سلوك العامل في المؤسسة العقابية :

تفرض وظيفة العامل في المؤسسة العقابية عليه أن يلتزم سلوكاً معيناً ، ومصدر هذا الالتزام هو صفته كمهذب ، فهو لا يستطيع أن يقوم بدوره التهديبي إلا إذا كان سلوكه متفقاً مع النحو الذي يريد من المحكوم عليهم التزامه ، بل إن التزامه هذا السلوك يعتبر في ذاته تهديباً غير مباشر ، إذ أن المحكوم عليهم يراقبونه ويرون فيه قدوة لهم فيتعين أن يكون سلوكه مثلاً أعلى لهم . وأهم ما يلتزم به العامل في المؤسسة العقابية هو احترام القانون والأخلاق وتجنب كل تصرف ينهم منه الاستهانة بهما^(١) . وقد أشارت مجموعة قواعد الحد الأدنى إلى هذا السلوك فقررت أن « على العاملين في المؤسسة العقابية في جميع الظروف أن يسلكوا ويؤدوا واجبهم على نحو يكون لهم فيه تأثير حسن على المحكوم عليهم ويكون من شأنه الحد على احترامهم » (القاعدة رقم ٤٨) . وقد تبنت هذه الصياغة المادة ٢١٩ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي ثم أضافت إليها أن عليهم « الامتناع عن كل فعل أو قول أو كتابة من شأنها الإخلال بالأمن والنظام في المؤسسة ، وهم يلتزمون بتبادل المعونة كلما دعت إلى ذلك الظروف » . وحددت القاعدة رقم ٧٧ من قواعد السجون الانجليزية الواجبات العامة لموظف السجن بأنها « التزام جميع القواعد والنظم التي يخضع لها السجن ومعاونة المدير في الإلزام بها وإطاعة تعليماته المشروعة وإخطاره على الفور بكل إساءة أو إخلال يصل إلى علمه » .

٢٦٢ - المحظورات المفروضة على العاملين في المؤسسة العقابية :

ترد المحظورات المفروضة على العاملين في المؤسسات العقابية إلى فكرة أن عليهم واجب الامتناع عن كل سلوك يناقض النظام القانوني الذي تخضع له

المؤسسة سواء في نصوصه أو روحه^(١) . وقد حرصت بعض التشريعات على تفصيل المحظورات المفروضة عليهم : على سبيل المثال : المادتان ٢٢٠، ٢٢١ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي ، والقواعد رقم ٧٧ إلى ٨٢ من قواعد السجون الانجليزية) . ونستطيع تأصيل أنواع السلوك المحظور على الوجه التالي : يتعين اجتناب كل سلوك يزيد من مقدار إيلاام العقوبة الذي حدده القانون ، ويتفرع عن ذلك عدم جواز ارتكاب أفعال العنف على المحكوم عليهم أو توجيه عبارات سب إليهم . ويتعين اجتناب كل سلوك ينطوى على استغلال السلطة على المحكوم عليهم ، ويتفرع عن ذلك عدم جواز استخدامهم في أداء خدمات خاصة لهم وعدم جواز قبول هدايا منهم . ويتعين اجتناب كل سلوك ينطوى على التفرقة في المعاملة بين المحكوم عليهم ، ويقتضى ذلك عدم جواز أن ينشئوا علاقات شخصية — لا تبررها ظروف العمل — ببعض نزلاء المؤسسة أو أفراد عائلاتهم^(٢) .

٢٦٣ - حالات استعمال القوة المادية ازاء المحكوم عليهم :

الأصل أنه يمتنع على العاملين في المؤسسات العقابية استعمال القوة المادية في علاقاتهم بالمحكوم عليهم ، ولكن قد تعرض ظروف يكون من المتعين فيها الالتجاء إلى استعمال القوة كمحاولات التمرد والحرب ، وقد تكون هذه الظروف من الخطورة بما يسوغ استخدام الأسلحة النارية لمواجهتها . ولذلك يتعين أن توضع قواعد تكفل التوفيق بين الأصل من عدم جواز استعمال القوة المادية والحالات التي يكون الالتجاء فيها إلى القوة متعيناً أو ملائماً . وقد نصت مجموعة قواعد الحد الأدنى على عدم جواز الالتجاء إلى القوة في غير « حالات الدفاع الشرعى ومحاولات الحرب ومقاومة الأوامر المشروعة بالعنف أو الموقف السلبى » ، وأضافت إلى ذلك أنه يجب على موظف المؤسسة حين يستعمل القوة أن يقتصرها على القدر الضرورى وأن يرفع على الفور تقريراً بها إلى مدير المؤسسة (القاعدة رقم ٥٤) .

Schmelek et Picca, no. 185, p. 182.

(١)

(٢) يرتبط بذلك أنه لا يجوز للعامل أن يستقبل في المسكن الذى يعد له في المؤسسة

العقابية محكوما عليه (المادة ٢٢٥ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسى) .

ويتصل بهذا الموضوع البحث فيما إذا كان من الملائم أن يحمل العاملون في المؤسسة العقابية أسلحة؟ الأصل أن من يكونون منهم على صلة مباشرة بالمحكوم عليهم كالمهذبين والأطباء لا يحملون سلاحاً ، وذلك حفاظاً على علاقات الثقة التي ينبغي أن تكون الطابع المميز لصلاتهم بالمحكوم عليهم ، ولكن يتعين نظير ذلك أن يتلقوا تدريبات في كيفية السيطرة على المتمردين منهم ، ويجوز مع ذلك في حالات استثنائية الترخيص لهم بحمل السلاح إذا اقتضت ذلك ظروف العمل في المؤسسة (توصيات مؤتمر جنيف : التوصية الثامنة) . أما العاملون الذين يقومون بأعمال الحراسة الخارجية فمن طبيعة الأشياء أن يحملوا أسلحة وأن يرخص لهم باستعمالها عند الاقتضاء . وقد نصت على هذه التفرة المادة ٢١٨ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي . وبينت المادة ٨٧ من قانون تنظيم السجون في مصر الحالات التي يجوز فيها استعمال الأسلحة النارية ضد المحكوم عليهم فردتها إلى « ١ — صد أي هجوم أو مقاومة مصحوبة باستعمال القوة إذا لم يكن في مقدورهم صدّها بوسائل أخرى . ٢ — منع فرار مسجون إذا لم يمكن منعه بوسائل أخرى ، وفي هذه الحالة يتعين أن يكون إطلاق أول عيار نارى في الفضاء فإذا استمر المسجون على محاولته الفرار بعد هذا الإنذار جاز للأشخاص المكلفين بحراسته أن يطلقوا النار في اتجاه ساقه » .

٢٦٤ - التنسيق بين العاملين في المؤسسة العقابية :

للتنسيق بين العاملين في المؤسسة العقابية أهمية كبيرة : فهم ذوو تخصصات متنوعة ، ومن ثم كان الاختلاف بينهم في وجهات النظر محتملاً ، ثم هم يعملون في مؤسسة واحدة ، تبتغى تحقيق غرض واحد ، وإذا تعددت سبل بلوغه فهي متكاملة ، وينبغي أن يتبادلوا المعونة عند الضرورة . والأصل أن من وظائف المدير تحقيق التنسيق ، ولكن جهوده في هذا الشأن غير كافية ، فيتعين أن تكمل بعقد اجتماعات دورية تضم كل العاملين وتبادل فيها الآراء والمقترحات وتتخذ قرارات أو توصيات في شأن سير العمل في المؤسسة ، ومن شأن هذه الاجتماعات أن تحقق تعارفاً بين العاملين وتبادلاً

بينهم المعلومات والخبرة وتمهد لتعاون مشمر بينهم في العمل^(١) . وقد أشار مؤتمر جنيف إلى أهمية هذه الاجتماعات فقرر أنه من الملائم تحديد وسائل استشارة العاملين في المؤسسة على نحو يتاح لهم فيه إبداء الرأي في الأساليب المتبعة لمعاملة المحكوم عليهم ، وبالإضافة إلى ذلك يتعين تنظيم محاضرات وزيارات المؤسسات أخرى وحلقات دراسية دورية . ومن المرغوب فيه كذلك تنظيم اجتماعات لتبادل المعلومات ومناقشة الموضوعات ذات الأهمية في العمل (التوصية الرابعة والعشرون) وتقوم لجنة التصنيف في السجون الأمريكية بدور أساسي في تحقيق التنسيق بين العاملين فيها ، باعتبارها تجمع بين الإداريين والفنيين على تنوع تخصصاتهم وتتيح تبادل الرأي بينهم ، وإن كان ذلك بمناسبة ما يعرض عليها من حالات فردية^(٢) .

المبحث الثاني

معاهد إعداد وتدريب العاملين في المؤسسات العقابية

٢٦٥ - أهمية اعداد وتدريب العاملين في المؤسسات العقابية :

ترد هذه الأهمية إلى الطابع الفني الذي غدت تتميز به المعاملة العقابية الحديثة ، ولا يقتصر دور الطابع الفني على مجرد إشراك الأخصائيين الفنيين في هذه المعاملة ، بل يتجاوز ذلك إلى تطلب إعداد خاص للموظفين الإداريين والحراس بحيث يستطيعون القيام بواجبهم كمهنيين^(٣) . ومن ناحية ثانية ، فإنه لا يكفي لقيام الفنيين بواجبهم على النحو المطلوب مجرد إلمامهم بفنهم ؛ وإنما يتعين أن يلقنوا أصول معاملة المحكوم عليهم ويدربوا على العمل في السجون . وفي النهاية فإن قيام علاقات سليمة بين الحراس والمحكوم عليهم شرط لقيام الفنيين والإداريين بعملهم على النحو الصحيح ، إذ أن هذه العلاقات هي بمثابة الإطار الذي تدور في داخله كل أعمال المؤسسة ، ولا

Mittermaier, § 9, S. 63.

Gillin, p. 430.

Paul Amor : La réforme pénitentiaire en France, Revue de Science Crim., 1947, p. 26.

(١)

(٢)

(٣)

يتأتى قيام هذه العلاقات فى الصورة المطلوبة ما لم يكن الحراس مدرّبين على عملهم (١) .

وقد أشار مؤتمر جنيف إلى أهمية التدريب ، فنص على أنه يتعين أن يتابع العاملون فى المؤسسات العقابية قبل التحاقهم بالخدمة دراسة تستهدف التكوين العام منصبه على المشاكل الاجتماعية ودراسة خاصة ويجب أن يجتازوا امتحانات نظرية وعملية (التوصية السادسة عشرة) . وبينت مجموعة قواعد الحد الأدنى علة تطلب التدريب ، فأشارت إلى أن العاملين فى المؤسسات يتعين أن يكونوا على مستوى ثقافى كاف (القاعدة السابعة والأربعون) .

ولتدريب العاملين فى المؤسسات العقابية أهمية ثانية ، وهى رفع مستوى الوظيفة العقابية سعياً إلى اجتذاب العناصر الصالحة إليها ، فقد استقر لدى الرأى العام أن هذه الوظيفة ذات أهمية اجتماعية محدودة ، ويرجع ذلك إلى أنه لم يكن يتطلب فى شاغلها مستوى مرتفع من الثقافة والإعداد المهنى ، أما إذا تطلبنا هذا المستوى فلا شك فى أن قيمتها الاجتماعية ترتفع بذلك مما يعمد إلى أداء هذه الوظيفة على الوجه السليم (٢) .

٢٦٦ - تنوع المشاكل التى يثيرها الإعداد والتدريب :

إذا كانت المشكلة الأساسية هى إعداد الأشخاص الذين يرغبون فى شغل المناصب العقابية لأداء عملهم ، فإن هناك مشكلة لا تقل أهمية ، هى الارتفاع بمستوى العاملين فعلاً فى المؤسسات العقابية ، وأهمية هذه المشكلة إلى أن كثيراً منهم قد عينوا فى وقت لم يكن يتطلب فيه الإعداد المهنى ، ومن ناحية ثانية فإن من توافر لهم هذا الإعداد يجب عليهم أن يتابعوا التطور الفنى لأساليب المعاملة العقابية كى لا تجمد معلوماتهم عند مستوى متخلف (٣) . وقد أشارت إلى هذه المشكلة توصيات مؤتمر جنيف (التوصية الثانية والعشرون) ، فنصت

(١) Georges Picca : Ecole de formation du personnel pénitentiaire,

p. 6.

Picca, p. 5.

Méthodes modernes, p. 90.

(٢)

(٣)

على أنه يتعين على العاملين — بعد التحاقهم بالخدمة — المحافظة على معلوماتهم والارتفاع بمستواها بمتابعة دروس التعمق التي ينبغي أن تنظم على نحو دوري. وأشارت إليها كذلك المادة ٢١٦ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي. فنصت على التزام العاملين بتكملة وتعميق معلوماتهم المهنية ، والتزامهم بمتابعة الدروس والتدريبات التي تنظمها المدرسة العقابية ومركز البحوث العقابية .

وللتدريب مستويات متعددة : فهناك تدريب الحراس ، وهناك تدريب الفنيين ، وهناك تدريب الإداريين ، وخاصة من يعدون لشغل المناصب الإدارية العليا ، والمستوى الأخير أهمها لضخامة دورهم في سير العمل في المؤسسات العقابية . وبدیهی أن يكون لكل مستوى برنامج التدريب الذي يلائمه . ويتصل بتدريب الإداريين تحديد المؤهلات التي تتطلب فيمن يتقدمون لشغل هذه المناصب : تكاد تجمع الدول الحديثة على اشتراط مؤهل جامعي فيهم كي يتوافر لهم اتساع في الأفق وقدر كاف من الثقافة ومقدرة على مواجهة مشاكل المعاملة والإدارة في أساليب علمي ، ولكن تختلف الدول فيما بينها في نوع المؤهل الذي تشترطه ، ونعتقد أن أصوب الخطط هي ما تشترط مؤهلا في الدراسات القانونية : ذلك أن إدارة المؤسسة العقابية هو في جوهره تطبيق لقوانين ولوائح السجون ، وهو بذلك عمل قانوني ، ومن ناحية ثانية فإن من أهم واجبات القائم على إدارة المؤسسة العقابية حماية الحقوق التي يقررها القانون — في نصوصه أو روحه — للمحكوم عليهم ، ولا يستطيع أداء هذا الواجب ما لم يكن على علم كاف بهذه الحقوق ، ولديه مقدرة على استنباطها من القانون ، ولديه كذلك وازع الضمير المهني الذي يحمله على المحافظة عليها (١) ، وهذه الشروط لا تتوافر أساساً في غير رجال القانون ؛ ويمتضى ذلك أن يفسح برنامج الدراسة في كليات القانون مكاناً للدراسات الإجرامية والعقابية . وتجري ألمانيا على اشتراط المؤهل القانوني في القائمين على إدارة السجون ، وتشترط في مديري السجون عين

ما تشترطه في القاضي من مؤهلات^(١) ، وفي فرنسا يشغل الوظائف العليا في الإدارة العقابية المركزية أشخاص لهم صفة القاضي^(٢) .

٢٦٧ - معاهد التأهيل والتدريب في النظم المقارنة :

وجهت أغلب الدول اهتماماً لإنشاء معاهد لتأهيل وتدريب الحراس على عملهم ، ونتيجة هذه المعاهد إلى إعطاء الحراس الثقافة العامة التي تنقصهم وتبصرتهم بوظائفهم الحديثة كمهنيين للمحكوم عليهم ، وتحمل هذه المعاهد أسماء مختلفة تعكس النظرة إلى وظيفتها وبرامجها^(٣) . وتقف بعض الدول عند هذا الحد من الاهتمام بالتأهيل . ولكن دولاً عنت بإنشاء معاهد لتدريب الإداريين ؛ ومن هذه الدول فرنسا ، إذ أنشئت في فيرين Feresnes سنة ١٩٤٥ مدرسة للأعداد المهني تضم قسمين أحدهما لتدريب الحراس ، والثاني لتدريب الموظفين الإداريين الذين يعدون أنفسهم لشغل الوظائف الإدارية العليا^(٤) . وتنظم إنجلترا برامج تدريب ذات مستويات متنوعة : فئمة كليتان لتدريب الموظفين Staff Colleges إحداها في وكفيلد Wakefield والأخرى في يوركشير Yorkshire تنظمان برامج لتدريب من يرغبون من موظفي السجون في الترقية إلى وظيفة نائب مدير سجن وتنظمان كذلك برامج لاستكمال تدريب من عينوا حديثاً في هذه الوظيفة . أما الراغبون في التعمين في الوظائف الإدارية الأدنى درجة فعليهم متابعة دراسة تدريبية في أحد السجون ملتها أربعة أسابيع ، ومن يثبت جدارته في هذه الدراسة يقبل للالتحاق بأحدى مدارس تدريب موظفي السجون Prison Officer's Training School لمتابعة دراسة ملتها ثمانية أسابيع . وبالإضافة إلى ذلك ينظم « معهد دراسة

Mittermaier, § 9, S. 64.

(١)

Germain, p. 45.

(٢)

(٣) يطلق عليها تعبير « مدرسة الحراس » في السويد ، « والمدرسة المركزية لإدارة

السجون » في الدانمارك « ومدرسة السجون في النرويج » والمدرسة المركزية لموظفي الحراسة » في النمسا « والمدرسة العقابية » في هولند .

Méthodes modernes, p. 90 ; Picca, p. 3 ; Schmelck et Picca, (٤)

no. 188, p. 184 et suiv.

و معالجة الإجرام Institute for the Study and Treatment of Delinquency
برامج اختيارية لمن يرغبون من موظفى وحراس السجون فى الاستزادة من
العلم والخبرة بأصول المعاملة العقابية^(١) .

٢٦٨ - مركز تدريب الضباط والموظفين فى مصر :

أنشئ هذا المركز بقرار وزير الداخلية الصادر فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٦
وكان يحمل اسم «معهد التدريب والتأهيل» ثم غير اسمه إلى « مركز التدريب
والتأهيل » بقرار وزير الداخلية رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٧ ، وهو الآن يحمل اسم
« مركز تدريب الضباط والموظفين » بمقتضى الأمر رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٣ .
والغرض من إنشائه هو تدريب وتأهيل الموظفين « على القيام بعملهم فى
المؤسسات العقابية بطريقة تهدف إلى علاج النزول وإعداده مهنيًا واجتماعيًا
وثقافياً وإعادة الثقة بنفسه ليساعد نفسه بنفسه ويكون مواطنًا صالحاً يمكنه
الاندماج فى المجتمع الخارجى بعد الإفراج عنه »^(٢) . وفئات الموظفين الذين
يتلقون التدريب فيه هى : الضباط والموظفون المدنيون وضباط الصف
والعساكر والأطباء والمهندسون ورؤساء الورش والأخصائيون الاجتماعيون
والمدرسون والوعاظ والأئمة والموظفون الفنيون .

وينظم المركز برنامج دراسة عام تشترك فيه جميع الفئات السابقة، وينظم
كذلك برامج خاصة بكل فئة على حدة . ويشمل البرنامج العام دراسة المواد
التالية : ١ - النظام الإدارى لمصلحة السجون . ٢ - رسالة السجون
وتطورها ٣ - نظام ولوائح السجون ٤ - دراسات نفسية ٥ - دراسة
الجريمة ومنشورها ودوافعها ٦ - وسائل إصلاح النزول ٧ - الدفاع المدنى .
أما البرامج الخاصة فقد روعى فيها أن تكون ملائمة لتخصص الفئة التى
أعدت لها ، ونشر على سبيل المثال إلى المواد التى تدرس لأهم هذه الفئات :
يشمل البرامج الخاصة بالضباط : دراسة تفصيلية لتاريخ السجون وتطورها ،

ووسائل الإصلاح من الوجهة الإدارية، وفلسفة الجريمة والعقاب ، ودراسات إدارية خاصة بالسجون فيما يختص بنظام العمل وقوانين السجون ولوائح المخازن والحسابات . ويشمل البرنامج المعد للأطباء دراسة الصحة النفسية وأسسها ، ومعلومات عامة عن الأمراض العقلية والنفسية المنتشرة بين نزلاء السجون ومكافحتها ، والأمراض النفسية الإجرامية . ويشمل البرنامج المعد للأخصائيين الاجتماعيين دراسة إعداد النزيل للمجتمع داخل السجن وخارجه ، ووسائل العمل مع الجماعات بالنسبة للنزلاء السجون ، وخدمه الفرد بالسجن ، وعلاقة السجنين بعائلته وكيفية تنظيمها والهيئات التي تتعاون مع المصلحة في رعاية الأسرة ، وأوقات الفراغ وكيفية شغلها .

وينظم المركز حلقات بحث ذات نوعين : متجانسة ، أي يحضرها موظفون من فئة واحدة ويناقش فيها موضوع محدد يدخل في اختصاص أفراد هذه الفئة ؛ وغير متجانسة ، وتضم موظفين من فئات متنوعة وسجون مختلفة لدراسة المصاعب التي يصادفونها في عملهم وطرق تذليلها ووسائل التعاون بين موظفي السجن .

وتنظيم المركز وبرامجه جديران بالتأييد ، ونشير بصفة خاصة إلى أن الدراسات فيه ذات مستويات مختلفة ، وهي موجهة الى كل فئات العاملين بالسجون ، وتتضمن دراسة العلوم والفنون ذات الصلة بالعمل في السجون . ولكن نلاحظ أن الدراسة ينبغي أن تكون أكثر تعمقاً وأطول مدة ، ويتعين ألا يقتصر المركز على الاستعانة في التدريس بموظفي وخبراء مصلحة السجون ؛ وإنما ينبغي أن يستعين بالأساتذة والخبراء المتخصصين في الدراسات الإجرامية والعمالية أيّاً كان مكان عملهم ؛ ونرى في النهاية أنه يتعين أن يتضمن البرنامج العام دراسات قانونية ، وخاصة دراسة قانون العقوبات والإجراءات الجنائية بالنظر الى مالهما من علاقة وثيقة بالتنفيذ العملي ، ومن الجائز أن تكون هذه الدراسات مجملة .

الباب الرابع

مساهمة القضاء في تنفيذ العقوبات والتدابير السالبة للحرية

٢٦٩ - الدور التقليدي للقضاء في التنفيذ العقابي :

يذهب الرأي التقليدي إلى القول بأن دور القضاء ينتهي بالنطق بالعقوبة أو التدبير الاحترازي ، وما يتخذ بعد ذلك من إجراءات لتنفيذ الحكم هو من شأن الإدارة العقابية وحدها^(١) ولتوضيح هذا الرأي يلاحظ أنصاره أن الدعوى الجنائية تنتضى بصدر الحكم البات فيها ، وبانقضائها لا يكون محل لعمل قضائي يتخذ بالنسبة لها ، وبالإضافة إلى ذلك فإن إجراءات تنفيذ الحكم هي أعمال إدارية خالصة ، وهي بطبيعتها مختلفة عن الأعمال القضائية . ومن ثم لا يكون للقضاء شأن بها .

ولكن هذا الرأي لا ينكر على القضاء أن يكون له إشراف على المؤسسات العقابية يتمثل في حق القضاة في زيارتها والتحقق من أن التنفيذ يطابق القانون وإبلاغ ملاحظاتهم في هذا الشأن إلى إدارة المؤسسة أو الإدارة العقابية المركزية التي يتعين عليها أن تعبرها قيمة أدبية كبيرة . وتكاد تجمع التشريعات الحديثة على الاعتراف للقضاء بهذا الإشراف (على سبيل المثال : المادتان ٨٥ ، ٨٦ من قانون تنظيم السجون المصرية والمواد من ١٧٦ إلى ١٧٩ ، ٢٣٠ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي) ، وسند هذا الإشراف هو الحاجة إلى مباشرة رقابة قانونية على المؤسسات العمالية والتحقق بصفة خاصة من أن

(١) G.-L. Sliwowski : Les pouvoirs du juge dans l'exécution des peines et des mesures de sûreté privatives de liberté, 1939, p. 16 ; Germain, p. 69.

حقوق المحكوم عليه محل احترام ، وهذه الرقابة يتعين أن يباشرها أشخاص لديهم علم كاف بالقانون وخبرة بتطبيقه ، وهؤلاء الأشخاص هم القضاة (١) .

٢٧٠ - الحجة في هذا التحديد لدور القضاء في التنفيذ العقابي :

أهم حجة تدعم هذا الرأي مستمدة من مبدأ الفصل بين السلطات وعدم جواز افتئات إحداها على اختصاصات الأخرى : فالإدارة سلطة مستقلة عن القضاء ، ومن ثم يتعين أن تستقل بمباشرة الأعمال الإدارية ، فإن باشر القضاء بعضها فذلك خرق لهذا المبدأ الجوهرى ، والنتيجة الحتمية لذلك هى عدم جواز مباشرة القضاء إجراءات التنفيذ العقابى باعتبار هذه الإجراءات أعمالاً إدارية محضة (٢) . ومن ناحية ثانية فإنه لا مبرر من وظيفة القضاء لإشراكه فى التنفيذ : ذلك أنه يستنفذ وظيفته بالنطق بالحكم ، إذ يحدد بذلك فى صورة نهائية المركز القانونى للمحكوم عليه ، وتتميد الإدارة بكل ما قضى به الحكم سواء من حيث نوع العقوبة أو مدتها ، ويعنى ذلك أنه لا محل للقول بأنه يبرر تدخل القضاء فى التنفيذ الحاجة إلى حماية حقوق المحكوم عليه ، إذ منه الحقوق مصانة على نحو كاف باعتبارها قد حددت فى الحكم على نحو ملازم للإدارة التى يقتصر عملها على مجرد التنفيذ المادى للحكم . وبالإضافة إلى ذلك فإن تدخل القضاء فى التنفيذ قد يؤدى إلى تنازع خطير فى الاختصاص بينه وبين مدير المؤسسة العقابية ، ويخشى أن تكون نتيجة ذلك إفساد إدارة المؤسسة (٣) . وفى النهاية فإن القاضى لا تؤهله ثقافته القانونية للمساهمة فى التنفيذ ، إذ يثير مسائل فنية وتهديدية بعيدة عن تخصص القاضى (٤) .

٢٧١ - عوامل تطور دور القضاء فى التنفيذ العقابى :

لم يعد رأى التقليدى مسلماً به فى علم العقاب الحديث ، إذ يذهب

(١) ولكن هذا الاشراف لا يعتبر مساهمة قضائية فى تنفيذ العقوبات والتدابير الاحترازية
انظر : Georges Picca : Le juge de l'application des peines, 1961, p. 4 .

(٢) Jean Pinatel : Chronique pénitentiaire, Revue de Science
Crim., 1952, p. 113 ; Germain, p. 69.

(٣) الأستاذ محمد عبد الله محمد ، بسائط علم العقاب ص ١١١ .

(٤) Peters : Grundprobleme der kriminalpädagogik, § 7, S. 161 .

الرأى الغالب فيه إلى وجوب مساهمة القضاء - على نحو فعال - فى اجراءات التنفيذ . والعامل الأساسى فى هذا التطور هو تقبل التشريعات الحديثة نظام « التدابير الاحترازية » ، وهى بطبيعتها غير محددة - سواء من حيث مدتها أو من حيث نوعها - باعتبارها تواجه « الخطورة الإجرامية » ، وهى حالة متطورة (١) . ويعنى ذلك أنه لابد أن يعقب نطق القاضى بالتدبير عمل يحدد عن طريقه مدة التدبير ونوعه ، بل انه اذا حدد القاضى المدة والنوع ، فإن هذا التحديد بالضرورة غير نهائى ، فطبيعة التدبير تقتضى جواز التصرف فى مدته بالزيادة أو الإنقاص ، بل وجواز إحلال تدبير محل آخر إذا اقتضت ذلك ضرورات مواجهة الخطورة (٢) . وغنى عن البيان أن هذا التحديد أو التعديل عمل قضائى لا ييسر القيام به وقت النطق بالإدانة ، ثم إنه يمس حقوق المحكوم عليه ، فإن ترك أمره للإدارة كان ذلك افتئاتاً على اختصاص القضاء وإهداراً لمبدأ الفصل بين السلطات ، وكان كذلك تضييعاً بحقوق المحكوم عليه (٣) . بل إن طابع « عدم التحديد » لم يقتصر على التدابير الاحترازية ، فقد سرى إلى العقوبات كذلك : فنظام الإفراج الشرطى يعنى تعديلاً فى مدة العقوبة بإطلاق سراح المحكوم عليه قبل انقضاء كل مدتها ، وهو بهذا الوصف مساس لاشك فيه بقوة الحكم باعتباره تعديلاً لأهم آثاره ، ومن ثم كان بطبيعته عملاً قضائياً ، ويتطلب المنطق أن تتولاها سلطة من نوع السلطة التى أصدرت الحكم ، إذ فى تخويله للإدارة سماح لها بافتئات على اختصاص القضاء (٤) . وليس عدم التحديد فى تنفيذ العقوبات مقتضراً على المدة ، بل هو يمتد كذلك إلى فحوى التنفيذ ، فمن المتعين تعديل أسلوب المعاملة وفقاً لما يرد على شخصية المحكوم عليه من تطور ، وقد يقتضى ذلك نقله من

Sliwowski, p. 26.

(١)

Pierre Cannat : Esquisse d'une juridiction pénitentiaire,

(٢)

Revue pénitentiaire, 1947, p. 154.

Robert Lhez : L'application de la peine privative de liberté

(٣)

et la participation du magistrat, Chronique pénitentiaire, Revue de Science Crim., 1958, p. 653.

Sliwowski, p. 24 ; Lhez, p. 652 ; Pinatel, p. 113.

(٤)

مؤسسة إلى أخرى أو من درجة إلى أخرى أو من نظام للمعاملة إلى آخر (١)،
وكل ذلك تعديل يرد على حقوق المحكوم عليه وواجباته ، ومن ثم ينبغي
أن يتولاه القضاء كى ينتفى كل احتمال فى إهدار حقوق المتهم (٢) . ويعمل
عدم التحديد الذى أصبح الطابع المميز للتدابير الجنائية باحتلال فكرة «التأهيل»
المكان الأول بين أغراضها ، واستحالة أن يحدد له منذ البداية أجل معلوم
أو أسلوب ثابت (٣) .

٢٧٢ - الحلول التى اقترحت استجابة لهذا التطور :

بدى أن يكون السبيل إلى مواجهة هذا التطور هو الاعتراف للقاضى
بدور فى التنفيذ . ولكن رأياً مقابلاً حاول أن يواجه المشكلة على نحو يضيق
به من سلطة القاضى بحيث يقصر دوره على تقرير مبدأ البراءة أو الإدانة ،
ويعتقب النطق بالإدانة أن يحال المتهم إلى محكمة تالية مشكلة من فنيين مختصين بالعلوم
والقانون المتصلة بالمعاملة العقابية تسمى «محكمة المعاملة Tribunal de Traitement»
وتختص باختيار التدبير الملائم على أساس من فحص فى ثم تتولى بعد ذلك
الإشراف على تنفيذه (٤) . وقد اعتمد هذا رأى على حجتين : فمن ناحية
يقرر أنصاره أن القاضى غير مؤهل لمباشرة ما تختص به محكمة المعاملة ، إذ
كل ما تسمح له به ثقافته القانونية هى تقدير الأدلة وتطبيق القانون ، ولا
يسمح له ذلك بأكثر من تقرير البراءة أو الإدانة ؛ أما تحديد نوع التدبير
ومدته فتطلب ثقافة غير قانونية . ومن ناحية ثانية يلاحظ أنصار هذا
الرأى أن تحويل الاختصاص الثانى للقضاء يودى إلى تفرقة بين المتهمين تبعاً
للاختلاف القضاء الذين يحالون إليهم ؛ وقد حاولوا إثبات صحة هذه الحجة

Sliwowski, p. 26.

(١)

Novelli : L'intervento del giudice nell'esecuzione delle pene
secondo i nuovi ordinamenti italiani, Zeitschrift fur die gesamte
Strafrechtswissenschaft, Bd. 55, 1935, S. 201.

Picca, p. 6 ; Sliwowski, p. 16.

(٢)

Edwin H. Sutherland : Principles of Criminology, 1947, p. 286.

(٣)

(٤)

سبيل طريق الإحصائيات (١) . وهذا الرأي غير مقبول : فهو يحرم القضاء من جزء أساسي من اختصاصه ، فتحديد نوع التدبير وفقاً لقائمة يحددها ينص عليها القانون وتحديد مدته طبقاً لضوابط يحددها القانون كذلك هما تطبيق لقواعد قانونية ، وهما لذلك عملان قضائيان ، وإذا تطلبا خبرة فنية فإن الوضع الطبيعي أن يقدمها الخبراء إلى القاضي الذي يكون له وزنها والاستعانة بها . ومن ناحية ثانية فإن هذا الرأي يحرم المتهم من الضمانات القضائية التي لا يحسن توفيرها له غير شخص ذي خبرة بالفن القضائي (٢) ، ثم هو يحرم المجتمع من أن يستهدف بالعقوبة أغراضاً أخرى غير مجرد التهويل ، وهذه الأغراض لا يستطيع تقديرها غير قاض .

ويستبعد رفض هذا الرأي الأخذ بالرأي الذي يذهب إلى وجوب مساهمة للقاضي في التنفيذ .

٢٧٢ - الحاجة في المساهمة القضائية في التنفيذ العقابي :

الحاجة الأساسية في الاعتراف بهذه المساهمة أن الوظيفة القضائية لا تستنفذ بمجرد النطق بالعقوبة أو التدبير ، إذ لا يتضمن هذا النطق تحديداً كافياً للعقوبة أو التدبير الذي ينبغي إنزاله ، وإنما يتحقق هذا التحديد أثناء التنفيذ وفي ضوء التطور الذي يطرأ على شخصية المحكوم عليه . ويتضح بذلك أن القرارات التي تتخذ أثناء التنفيذ متضمنة لتحديد مدة التدبير أو أسلوبه هي حقيقة شرط من الحكم القضائي ، وهي تنضم إليه لتكماله ، ويعنى ذلك أنها أعمال قضائية ، ومن ثم ينبغي أن يكون الاختصاص بها لقاض (٣) . وعلى هذا

(١) غيل للتدليل على ذلك بأن أحد قضاة مدينة نيويورك اعتاد أن يخضع للاختبار القضائي ٧٠٪ من المجرمين الذين ينتهون إلى فئة معينة في حين أن قاضياً آخر كان يخضع للاختبار القضائي ٤٠٪ فحسب من المجرمين الذين ينتهون لذات الطائفة ؛ وفي مدينة أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية تبين أن أحد القضاة قد حكم في مدة معينة بالحبس على ٥٠٪ من المتهمين الذين قدموا إليه في حين أن قاضياً آخر في المدينة نفسها حكم بهذه العقوبة على ٣٠٪ فحسب من متهمين لهم ذات الظروف .

Hermann Mannheim : The dilemma of penal reform, 1939, ٣٧٧

p. 207 ; Germain, p. 70.

Sliwowski, p. 56 ; Picca, p. 6.

النحو فقد اقتضى اتصاف التدابير الجنائية بعدم التحديد أن يتجزأ الحكم الصادر بها إلى قسمين : قسم يحدد قبل البدء في التنفيذ وقسم يحدد خلاله ، وكل من القسمين له صفة الحكم القضائي .

وبالإضافة إلى ذلك فإن اعتبار « التأهيل » الغرض الأساسي أو الوحيد للتدبير الجنائي اقتضى الاعتراف بدور القضاء في التنفيذ ؛ إذ لا يتحقق هذا الغرض بمجرد النطق بالتدبير ، وإنما يتحقق بتنفيذه ، ويتطلب ذلك خضوع المرحلتين لإشراف سلطة واحدة فتكفل الاستمرار لمرحلة تحقيق هذا الغرض (١) . ويتسق هذا الرأي مع التكييف الحديث للدعوى الجنائية واعتبار إجراءاتها ممتدة حتى مرحلة التأهيل الفعلي للمحكوم عليه مما يقتضى اعتبار مباشرة هذه الإجراءات خاضعة لسلطة القضاء (٢) . ويدعم هذا الرأي كذلك أن التنفيذ ينبغي أن يقوم على احترام حقوق المحكوم عليه وصيانتها مما قد يتعرض له من اعتداء (٣) ، وغنى عن البيان أن حماية الحقوق هي من صميم وظيفة القضاء ، ثم إنه يتعين أن يعهد بها إلى شخص مستقل عن الإدارة ، إذ في الغالب من الأحوال يكون الاعتداء صادراً عنها . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن هذا الرأي يلتزم مع الاعتراف بنظام الفحص السابق على الحكم ، إذ مقتضى هذا النظام أن يشارك القاضي الإدارة العقابية في اختيار وسائل الإصلاح والتأهيل ، بل وأن يقود عملها في ذلك ، وتقضي طبيعة الأشياء أن يتابع القاضي عمله في مراحل التنفيذ التالية (٤) . ولا شك في أن مساهمة القاضي في التنفيذ تعطيه علماً وخبرة بأساليبه فيتيح له ذلك أن يباشر عمله القضائي على أساس من العلم بالآثار التي تترتب عليه ، وحصول القاضي على هذا العلم وضع طبيعي ، إذ لا يقبل المنطق أن يجهل القاضي مصير المحكوم عليه .

Sliwowski, p. 56.

(١)

الدكتور يسر أنور على والدكتورة آمال عبد الرحيم عثمان ، رقم ٢٣٢ ص ٤٠٩ .

(٢) انظر رقم ٨٤ ص ٨٨ من هذا المؤلف .

Thez, p. 653.

(٣)

Lhez, p. 655.

(٤)

فيجهل بذلك جانباً هاماً من الاعتبارات التي ينبغي أن تحدد اتجاه عمله (١). وقد لوحظ أن مساهمة القضاء في التنفيذ تخضع عليه طابعاً من الاعتدال وتوخي الأغراض الاجتماعية التي تستهدف بالتدابير الجنائية ، فيتأثر بهذا الطابع العاملون في المؤسسات العقابية على اختلاف طوائفهم ، فيجعلهم ذلك اثبيرون عملهم بروح مشبعة بالقضائي (٢) .

وليس صحيحاً القول بأن مساهمة القاضي في التنفيذ تهدر مبدأ الفصل بين السلطات : ذلك أن القاضي لا يزال بمشاركته في التنفيذ يباشر عملاً قضائياً ، وقد تقدم أن وظيفة القاضي الحديثة قد تطورت واتسع نطاقها بعد أن أصبحت التدابير الجنائية متمسكة بطابع عدم التحديد (٣) . بل إن تولى الإدارة العقابية منح الإفراج الشرطي هو افتتات على اختصاص القضاء ، باعتبار أن تطبيقه عمل قضائي لانطوائه على مساس بقوة الحكم فيكون في رده إلى القضاء إقرار لمبدأ الفصل بين السلطات (٤) . وقد لوحظ أن تولى الإدارة التعديل من مدة العقوبة كان مثار اعتراض القضاة وقولهم بأن الإدارة تنصب نفسها رقيباً على عملهم ومعقباً عليه ، وكان تبعاً لذلك مثار اعتراض الرأي العام كذلك ، ولذلك يكون في إقرار هذه السلطة للقضاء على ما يزيل هذا الاعتراض ويكفل التوازن بين العمل الإداري والعمل القضائي (٥) . أما القول بأن مشاركة القضاء في التنفيذ تؤدي إلى تنازع في الاختصاص بينه وبين إدارة المؤسسة العقابية ، فمن اليسير دحضه إذا حددت في صورة واضحة اختصاصات القضاء في التنفيذ وروعي

Lhez, p. 654.

(١)

ويقول أنه من الصعب تصور أن القاضي الذي يجبل الكيفية التي ينفذ بها حكمه يستطيع أداء عمله القضائي على نحو سليم : فكما لا يقبل جهل الطبيب بالمستشفى فكذلك لا يقبل جيل القاضي بالسجن .

وقد اعترفت فرنسا بأهمية المام القاضي بالمشاكل العقابية ، فأصبح ضروريا أن يتلقى المرشحون لوظائف القضاء تدريباً عقابياً خلال فترة معينة يزورون في خلالها المؤسسات العقابية ويلبسون بأساليب التنفيذ المطبقة فيها .

Lhez, p. 653.

(٢)

Sliwowski, p. 42.

(٣)

Pinatel, p. 113 ; Germain, p. 71.

(٤)

Lhez, p. 656.

(٥)

بصفة خاصة أن تقتصر على الجانب القضائي في التنفيذ والألا تجاوز ذلك إلى تولى القضاء إدارة المؤسسة مباشرة ، والقضاء بطبيعته حريص على التزام اختصاصه^(١) . وقد أثبتت التجربة في فرنسا ترحيب الإدارة العقابية بالتدخل القضائي ، بل إنها قد سبقت الشارع في هذا السبيل فسعت إلى أن تعهد إلى القضاء ببعض مسؤولياتها حرصاً على الاستئناس بعلمه وخبرته^(٢) .

٢٧٤ - السند القانوني لتدخل القضاء في تنفيذ العقوبات والتدابير السالبة للحرية :

حاول فريق من الفقهاء صياغة نظريات تحدد السند القانوني لسلطة القضاء في هذا المجال ، فاعتمد البعض على فكرة « اشكالات التنفيذ » التي تتمثل في عتازعات تثور بين المحكوم عليه والإدارة العقابية والحاجة إلى أن يعهد بالفصل فيها إلى سلطة مستقلة عن الإدارة^(٣) . واستند بعض الفقهاء إلى فكرة « استمرار العمل القضائي » وامتداده إلى مرحلة التنفيذ : فالقاضي حين ينطق بالإدانة إنما يقرر مبدأ خضوع المحكوم عليه لتدبير جنائي ؛ ولكنه مع ذلك يحتفظ لنفسه بسلطة التدخل فيما بعد لتحديد تفاصيل تنفيذ هذا التدبير والتعديل من كميته إذا تبين أن تطوراً طرأ على شخصية المحكوم عليه يقتضى هذا التعديل^(٤) . ويرى فريق من الفقهاء سند التدخل القضائي في أن الحكم يحدد للمحكوم عليه — وفقاً للثانون — مركزاً قانونياً معيناً تنشأ له فيه حقوق ويتحمل بالتزامات ، ويتعين أن تحترم الإدارة العقابية هذا المركز . وأن يقوم إلى جانبها قضاء يكفل هذا الاحترام^(٥) ، وقد أشار البعض بصفة خاصة إلى « حقوق المحكوم عليه »

(١) وهذا ما حرصت على تقريره المادة ١١٦ م من قانون الاجراءات الجنائية الفرنسي في نصها على أنه « ليس للقاضي تطبيق العقوبات الحلول محل مدير المؤسسة العقابية فيما يتعلق بتنظيمها الداخلي أو سير العمل فيها » .

(٢) انظر في تفصيل ذلك :

Jean Malherbe : Le juge de l'application des peines, Rev. de Science crim., 1959, p. 635 et suiv. ; Germain, p. 73 ; Paul Amor : La réforme pénitentiaire en France, Rev. de Science crim., 1947, p. 28.

Slivowski, p. 90.

(٣) انظر في شرح هذه النظرية ونقدها :

G. Aschaffenburg, Verwahrung Gemeingefährlicher, Zeitschrift für die gesamte Strafrechtswissenschaft, Bd. 32, 1911, S. 761.

Freudenthal, Strafrecht und Strafvollzug im modernen, Staat, Zeitschrift für die ges. Strafrechtsw., Bd. 39, 1918, S. 507.

التي أصبحت من معالم النظام العقابي الحديث ووجوب كفالة حماية قضائية لها^(١) .

وهذه النظريات جميعاً صحيحة ، فلا تناقض بينها ، وإنما يكمل بعضها بعضاً . وليس سائغاً الاعتماد على نظرية واحدة منها ، إذ ينحصر اهتمامها في زاوية بعينها من المشكلة . والحقيقة أن هذه النظريات تقدم حججاً لتبرير المساهمة التضامنية في التنفيذ ، وهذه الحجج يدعم بعضها بعضاً على النحو الذي تقدم بيانه .

٢٧٥ = قضاء التنفيذ في المؤتمرات الدولية واللجان العلمية ومشروعات القوانين :

عرضت مساهمة القضاء في التنفيذ العقابي على مؤتمرات دولية وكانت محل مناقشات علمية ، وقد انتهت هذه المؤتمرات إلى الموافقة عليه . فقرر مؤتمر برلين الدول الجنائي والعقابي الذي عقد سنة ١٩٣٥ أنه « من الملائم — ضيماً لرد فعل اجتماعي سليم لإزاء الإجرام — أن يعهد بغير تحفظ إلى القضاة أو أعضاء النيابة العامة أو إلى لجان مختلطة يرأسها قاض اتخاذ القرارات الهامة التي يحددها القانون وتتعلق بتنفيذ العقوبات السالبة للحرية »^(٢) .

وعرض هذا الموضوع كذلك على مؤتمر باريس الدولي للقانون الجنائي الذي عقد سنة ١٩٣٧ ، فقرر أن « مبدأ الشرعية الذي ينبغي أن يسود قانون التنفيذ العقابي كما يسود القانون الجنائي بوجه عام و ضمانات الحرية يقتضيان الاعتراف بالتدخل القضائي في تنفيذ العقوبات والتدابير الاحترازية . ولكن يتعين مع ذلك الاعتراف للإدارة العقابية بذاتية واستقلال كاملين » ، وقد أضاف المؤتمر إلى ذلك أن تدخل القضاء ينطوي على شقين : شق متعلق بالرقابة وشق يفترض سلطة اتخاذ قرارات ، ويتضمن الشق المتعلق بالرقابة التحقق من التطبيق الصحيح للقوانين واللوائح في السجون والتأكد

Novelli, S. 201.

(١)

Actes du Congrès international pénal et pénitentiaire de Berlin, vol. I, p. 80 et suiv.

(٢)

من أن التنفيذ العقابي يتجه إلى تحقيق الأغراض المنوطة بالعقوبات والتدابير الاحترازية في شخص كل محكوم عليه . وقرر المؤتمر أن السلطة القضائية هي وحدها التي تختص باتخاذ القرار في شأن كل تدبير ينطوي على التعديل من أجل المحدد للعقوبة أو الخصائص الأساسية لنظام تنفيذها ، وهي كذلك المختصة بإيقاف أو تأجيل أو تعديل التدبير الاحترازي أو إحلال تدبير محل آخر : وتختص كذلك بتقرير الامتداد أو الإفراج في شأن التدابير غير المحددة المدة . وأشار المؤتمر في النهاية إلى أنه من المرغوب فيه إشراك القضاة في إجراءات الرعاية والتأهيل اللاحقة على الإفراج (١) .

وقد بحث هذا الموضوع الجمعية الفرنسية العامة للسجون مؤتمرها الذي عقد سنة ١٩٣١ ودارت في شأنه مناقشات خصية واتخذت عدة قرارات أهمها القرار الرئيسي الذي ينص على أن العقوبات يجب أن تنفذ تحت رقابة السلطة القضائية وأن كل إجراء يتعلق بهذا التنفيذ يتعين أن يكون الأمر باتخاذ بناء على قرار قضائي (٢) . وبحته كذلك الاتحاد البلجيكي لقانون العقوبات سنة ١٩٣٤ فاعترف بجذوى تدخل القضاء في تنفيذ العقوبات والتدابير الاحترازية ، وإن كان قد فضل أن يعهد برقابة التنفيذ إلى لجنة مختلطة يرأسها قاض (٣) .

وأصدر مجلس القضاء الأعلى في فرنسا قراراً في ١٨ يولييه سنة ١٩٥١ طالب فيه بالتوسع قدر الاستطاعة في مساهمة القضاء في تنفيذ العقوبات ، وأصدر قراراً ثانياً في ١٢ مارس سنة ١٩٥٦ وجه فيه عناية الإدارة العقابية إلى أهمية إنشاء وظائف قضاة متخصصين في إمداد المفرج عنهم بالرعاية ومراقبة تنفيذ العقوبات (٤) .

Sliowski, p. 515.

(١) اقرأ نص توصيات المؤتمر لدى :

Sliowski, p. 457 ; Pinatel, p. 114 ; Picca, p. 4.

(٢)

(٣) انظر في نص قرارات الاتحاد :

Revue de droit pénal et de criminologie, 1934, p. 500.

Lhez, p. 655.

(٤) انظر في ذلك :

وقد ناقشت هذا الموضوع لجنة الإصلاح العقابي الفرنسية سنة ١٩٤٥ ،
واقترح الأستاذ آمور Paul Amor مدير الإدارة العقابية أن تتخذ اللجنة قراراً
بأن د يلحق بكل مؤسسة عقابية تنفيذ فيها عقوبات تزيد مدتها على سنة قاض
مختص بتنفيذ العقوبات ، ويكون وحده مختصاً بتقرير نقل المحكوم عليه من
مؤسسة إلى أخرى ونقله بين مراحل النظام التدريجي والأمر بالإفراج الشرطي ،
وقد دارت في شأن هذا الاقتراح مناقشات كثيرة انتهت بإقراره بعد استبعاد
منح الإفراج الشرطي من نطاق اختصاصه وإبقائه لوزير العدل وقصر سلطة
القاضي على إعداد تقارير في شأن طلبات الإفراج الشرطي (١) .

وقد استجاب لهذه الاتجاهات الحديثة مشروع قانون الاجراءات الجنائية
الفرنسي الذي أعده الأستاذ دونديو دي غابر فنصت المادة ٥٦٢ منه على أن
يلحق بالمؤسسة العقابية قاض مختص بالرقابة على التنفيذ ، ويكون من شأنه
اقترح نقل المحكوم عليه إلى مؤسسة من نوع آخر وتقرير القبول في المراحل
المتعاقبة للنظام التدريجي ، وأضافت إلى ذلك المادة ٥٦٤ أن من اختصاصه
اقتراح الإفراج الشرطي ، وأعطته المادة ٥٦٦ الاختصاص بإبداء الرأى في شأن
إلغاء هذا الافراج (٢) .

٢٧٦ - قضاء التنفيذ في القانون المقارن :

أقرت هذا النظام أغلب التشريعات الحديثة : فالمادة ١٤٤ من قانون
العقوبات الايطالي تنص على خضوع تنفيذ العقوبات السالبة للحرية لرقابة
قاض يطلق عليه تعبير « قاضي المراقبة Guidice di Sorveglianza » ، وتجعل له
الاختصاص بالسماح للمحكوم عليه بالعمل خارج المؤسسة العقابية وإبداء الرأى
في شأن الإفراج الشرطي ، ويختص هذا القاضي كذلك بالمساهمة في تنفيذ التدابير

Pinatel, p. 114.

(١)

(٢) انظر هذه النصوص في :

Revue de Science crim., 1949, p. 802 et suiv.

وجدير بالذكر ان مشروع قانون تحقيق الجنايات الفرنسي الذي أعدته اللجنة التي كان
يرأسها المستشار ماتر Paul matter سنة ١٩٣٨ نص في المادة ٥٦٦ منه على أن
الاختصاص بمنح الإفراج الشرطي هو للقضاء الذي نطق بالحكم بالإدانة .

الاحترازية : فله أن يصدر القرارات الخاصة بتعديل الكيفية التي ينفذ بها التدبير الاحترازي وفقاً للتطور الطارئ على الخطورة الإجرامية ، وله أن يقرر إنهاء التدبير إذا زالت الخطورة (المادة ٦٣٥ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية الايطالي) ؛ بل إن هذا النص يحول قاضي المراقبة النطق بالتدبير ابتداء ، وهو بذلك يقرر تطبيقاً لما نصت عليه المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات التي أجازت إنزال التدبير الاحترازي أثناء تنفيذ العقوبة أو أثناء الوقت الذي تهرب فيه المحكوم عليه من الخضوع لتنفيذها (١) . ويتبنى التشريع البرتغالي نظام قضاء التنفيذ : فالقانون الصادر في ١٦ ماي سنة ١٩٤٤ يقرر انشاء محكمة لتنفيذ العقوبات « مشكلة من قاض فرد ، ويجعل لها الاختصاص بالنظر في الوقائع التي من شأنها - وفقاً للقانون - التعديل من كيفية تنفيذ العقوبة أو التدبير الاحترازي ، ويعني ذلك أن من اختصاصها تقدير التطور الطارئ على شخصية المحكوم عليه واستخلاص دلالة على مدى الخطورة الإجرامية التي لا تزال تمثلها هذه الشخصية ثم تعديل التنفيذ بما يتلاءم مع هذه الشخصية بعد تطورها . وقد حرص القانون البرتغالي على تفادي تنازع الاختصاص بين محكمة التنفيذ وإدارة المؤسسة العقابية ، فنص على أنه ليس لهذه المحكمة التدخل في إدارة المؤسسة أو توقيع الجزاءات التأديبية على المحكوم عليهم . ويلاحظ أن محكمة التنفيذ تتمتع بسلطات واسعة بالنسبة للتدابير الاحترازية نستطيع إجمالها على الوجه التالي : تقرير توافر الخطورة الإجرامية لدى المحكوم عليه والنطق بالتدبير الملائم لمواجهةها إذا كانت المحكمة التي أدانته قد أخفقت ذلك لنقص في العناصر التي كانت تحت تصرفها ؛ وتقرير بقاء الخطورة أو انقضاءها أو طرؤ التعديل عليها ، واستخلاص نتيجة ذلك في التصايف بالاستمرار في تنفيذ التدبير الاحترازي أو إنهائه . ويحول القانون هذه المحكمة الاختصاص بمنح الإفراج الشرطي أو رفضه ، ويتطلب أخذ رأيها بالنسبة

(١) انظر في تفصيل اختصاص قاضي المراقبة : Silerowski, p. 267 et suiv. ;
- Giuliano Vassalli et Carlo Erra : Le système pénitentiaire de l'Italie, dans les grands systèmes pénitentiaires actuels, 1950, p. 243.

لرّد الاعتبار والعفو^(١) . ويجعل القانون الألماني الاختصاص بإصدار الأمر بالإفراج الشرطى للمحكمة التى أصدرت الحكم بالإدانة (المادة ٢٦ من قانون العقوبات) (٢) .

ولكن أهم التشريعات المعاصرة التى أقرت هذا النظام هو التشريع الفرنسى ، وبالنظر لأهمية ما نص عليه نبحثه تفصيلا .

٢٧٧ - قضاء التنفيذ فى التشريع الفرنسى :

نصت على مبدأ إنشاء هذا القضاء المادة ٧٢١ من قانون الإجراءات الجنائية. فقتضت بأن يعين لمباشرة وظيفة قاضى تطبيق العقوبات Juge de l'Application des peines أحد القضاة بقرار من وزير العدل بعد أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وأجملت المادة ٧٢٢ من هذا القانون وظيفته بأنها الإشراف على تنفيذ العقوبات ثم بينت أهم صورها بأنها تحديد العناصر الأساسية للمعاملة العقابية بالنسبة لكل محكوم عليه ، وجعلت من اختصاصه اقتراح منح الإفراج الشرطى ، ونصت على أنه إذا كان النظام التدريجى مطبقاً فى مؤسسة فلهذا القاضى الاختصاص بتقرير نقل المحكوم عليه من درجة إلى أخرى . وأضافت المادة ١١٦ م مزيداً من التحديد لمهمة قاضى تطبيق العقوبات ، فوصفتها بأنها « العمل على كفالة تفريد تنفيذ الحكم القضائى بتوجيه ورقابة ظروف تطبيقه » (٢) .

ويختص قاضى تطبيق العقوبات بالسماح للمحكوم عليه بالعمل فى خارج المؤسسة العقابية وتقرير انتفاعه بنظام شبه الحرية والتصريح له بالخروج

(١) Jose Belezá Dos Santos : Le juge d'exécution des peines au Portugal, Revue intern. de droit comparé, 1952, p. 401.

(٢) انظر فى شرح هذا النص : Adolf Schönke-Horst Schröder, Straigesetzbuch Kommentar, 1965, § 26, S. 155.

(٣) انظر دراسة تحليلية لاختصاص قاضى تطبيق العقوبات : Picca, p. 13 et suiv. ; Malherbe, p. 640 ; Germain, p. 76 ; Jambu-Merlin, p. 190 ; Stefani, Levasseur et Jambu-Merlin, no. 328, p. 298 et suiv. ; Schmelck et Picca, no. 196, p. 192.

مؤقتاً من المؤسسة إذاد توافرت إى الاالاتى حلت يحددها القانون (المادة ١١٩ م) ويختص كذلك بمنح المكافآت للمحكوم عليهم (المادة ٢٥٢ م) ، وله - على سبيل العقاب التأديبي - سحب بعض المزايا التى خولها المادة ٢٤٩ م) .

ويقرر القانون وجوب أخذ رأى قاضى تطبيق العقوبات قبل اتخاذ إجراءات معينة أهمها : وضع اللأئحة الداخلية للمؤسسة التى يشرف عليها (المادة ٢٥٥ م) ، منح الإفراج الشرطى (المادة ٥٢٨ م) ، طالب المحكوم عليه إخضاعه لنظام عقابى مخفف . ويجوز أخذ رأى قبل إصدار قرار بالعفو عن المحكوم عليه (المادة ٢٥٣ م) ، وله أن يترح ابتداء منح الإفراج الشرطى (المادة ٧٢٢) .

ولضمان مباشرة قاضى تطبيق العقوبات اختصاصاته فى صورة فعالة يلزمه القانون بزيارة كل مؤسسة تخضع لإشرافه مرة كل شهر على الأقل للتحقق من الظروف التى ينفذ فيها المحكوم عليهم عقوباتهم (المادتان ٧٢٧ ، ١٧٦ م) ، وعليه أن يستمع إلى المحكوم عليهم الذين يطلبون ذلك (المادة ٢٥٩) .

ولتقاضى تطبيق العقوبات دور هام فى المؤسسات المعدة لتنفيذ العقوبات ذات المدة الطويلة ، وخاصة إذا كان النظام التدريجى مطبقاً فيها ، فهو يرأس لجنة التصنيف بالمؤسسة ، ويختص بتقرير وضع المحكوم عليه - بعد فحصه - فى الدرجة الملائمة له ، وتقرير نقله بعد ذلك إلى درجة أعلى أو إنزاله إلى درجة أدنى (٩٧ المادتان م ، ٢٥٠ م) .

ولتقاضى تطبيق العقوبات اختصاصات هامة بالنسبة للإفراج الشرطى : فهو الذى يراقب تنفيذ الالتزامات المفروضة على المفرج عنه ، وله التعديل فيها ، وله اقتراح إلغاء الإفراج الشرطى ، ويخوله القانون سلطة القبض على المفرج عنه - بعد سماع أقوال النيابة العامة - حتى يصدر القرار بإلغاء الإفراج (المواد ٧٣١ وما بعدها ، ٥٣٢ م وما بعدها) .

ويقرر القانون لتقاضى تطبيق العقوبات اختصاصات عديدة فيما يتعلق

في إيقاف التنفيذ والإخضاع للاختبار القضائي (المواد ٧٣١ ، ٥٥٢ وما بعدها)
ورد الاعتبار (المادة ٧٩١) والرعاية اللاحقة للمفرج عنهم (المواد ٥٤٠ م
وما بعدها) .

وقد حرص الشارع الفرنسي على وضع القيود على سلطة قاضي تطبيق
العقوبات تفادياً لتنازع اختصاص بينه وبين مدير المؤسسة العقابية فنص على
أنه ليس له الحلول محل المدير فيما يتعلق بتنظيم سير العمل في المؤسسة (المادة
١١٦ م) ، وليس له أن يوقع جزاءات تأديبية في غير صورة سحب مزايا
أو مكافآت سبق له أن قرر منحها .

٢٧٨ - تقدير نظام قضاء التنفيذ :

لا شك عندنا في أن هذا النظام يتسق مع المبادئ الأساسية التي تسود
السياسة العقابية الحديثة ، ويعتبر إقراره خطوة هامة في توجيه النظام العقابي
إلى تحقيق أغراضه . وأهم ما يدعّمه في تقديرنا اعتراف الشارع الحديث
بالتدابير الاحترازية ، وهي بطبيعتها غير محددة ، سواء في مدتها أو في أساليب
تنفيذها ، ومن ثم لا تتحقق للمحكوم عليه تحسين النطق بها الضمانات التي
تقتضيها صيانة الحريات العامة ، فلا يكون مغر من توفيرها أثناء التنفيذ ،
وبالذات عند ما تثور مشاكل تحديد مدتها ، سواء بتقرير امتدادها أو لإنهاءها ،
أو مشاكل التعديل من كيفية تنفيذها . ويدعّمه كذلك وجوب الاعتراف
للافراج الشرطي بطابعه كنظام قضائي ، وهو ما يقتضى أن يعهد به إلى
قضاء تنفيذ كمي يكون في قربه من المحكوم عليه ما يتيح له تقدير مدى
استحقاقه له . ولا شك عندنا في أن المساهمة القضائية في التنفيذ تسمو بمستواه
وترتفع تبعاً لذلك بالقيمة الاجتماعية للإدارة العقابية : إذ تكفل أن تسير
أعمال التنفيذ على نحو مطابق للقانون ومستهدف أغراض العقوبات والتدابير
وإن كانت غير مدونة في نصوص ، ويدلرأ عن الإدارة العقابية الاتهام
بالاستبداد بالمحكوم عليهم أو الافتئات على حقوقهم ، وهي بعد ذلك تمد
نشاط هذه الإدارة بالخبرة القانونية والقضائية ، وتمدها كذلك بالاستقلال
والحيادة ، وهما طابعان الوظيفة القضائية . ونحن نعتز في النهاية بقيمة كبيرة

للحجة القائلة بأن نظام قضاء التنفيذ يكفل القاضى مباشرة وظيفته وفق مفهومه
الحديث ويتيح له الحصول على الخبرة العقابية التى يقتضيها عمله .

وقد ذهب رأى إلى أن فى حسن اختيار القائمين على إدارة المؤسسة
العقابية واشترط التتقافة القانونية فيهم ما يكفل سير العمل فى المؤسسة على
وجه سليم ويجعلنا غنى عن قضاء التنفيذ^(١) . ولكن يعيب هذا رأى أن
مهمة قضاء التنفيذ هى عمل قضائى باعتبارها تمثل وجهاً من الصورة الحديثة
لمباشرة القضاء الجنائى وظيفته ، ومن ثم يتعين أن يباشرها أشخاص لهم
صفة القضاة . ومن ناحية ثانية ، فإن القائمين على إدارة السجن - وإن حسن
اختيارهم - فى حاجة إلى رقابة عملهم كى لا ينساقوا إلى الاستبداد بالحقكوم
عليهم ، وهذه الرقابة يتعين أن تباشرها سلطة مستقلة عنهم . وغنى عن البيان
أن نظام قضاء التنفيذ يقوم على أساس الفصل بين الوظيفة الإدارية والوظيفة
القضائية فى التنفيذ العقابى ، وهو ما يقتضى أن يتولى هذا القضاء أشخاص
غير القائمين على إدارة المؤسسة .

ويتطلب نجاح هذا النظام أن توضع فى صورة واضحة الحدود الفاصلة
بين اختصاص قاضى التنفيذ واختصاص مدير المؤسسة تجنباً للتنازع فى
الاختصاص . ونعتقد أنه يتعين أن يعهد إلى المدير ومن يعملون معه بجميع
الأعمال ذات الطبيعة الإدارية ، ويدخل فى ذلك التنظيم الداخلى للمؤسسة
وتوجيه سير العمل فيها والحفاظة على النظام وتوقيع الجزاءات التأديبية ومنح
المكافآت . أما القاضى فيعهد إليه بالرقابة على النشاط الإدارى للتحقق من
مطابقتها للقانون ؛ ويعهد إليه كذلك بكل ما يكون من شأنه تعديل وضع
الحكوم عليه كما حدده الحكم ، وبصفة خاصة تحديد مدة العتوبة أو التدبير
وتعديل أسلوب التنفيذ بما فى ذلك النقل من مؤسسة إلى أخرى أو من نظام
إلى آخر أو من درجة إلى أخرى فى النظام التدريجى ، وأهم ما يختص به
القاضى فى هذا المجال هو منح الإفراج الشرطى وإلغاؤه وتعديل الالتزامات

المفروضة على المخرج عنه ؛ ويختص القاضى فى النهاية بالفصل فى إشكالات التنفيذ ، وبصفة عامة فى كل نزاع يثور بين المحكوم عليه وإدارة المؤسسة .

ويعتضى نجاح نظام قضاء التنفيذ أن يتوافر لدى القاضى علم وخبرة كافيان بانشئون العقابية ؛ ويفترض ذلك أمرين : أن تحتل الدراسات العقابية مكانها فى برامج الدراسات بكليات الحقوق ، وأن يدرب القاضى قبل أدائه عمله على أساليب التنفيذ العقابى : وقد يقتضى ذلك أن يتلقى تمريناً على ذلك فى إحدى المؤسسات العقابية (١) .

ويشير تطبيق هذا النظام التساؤل عن كيفية تشكيل قضاء التنفيذ وتحديد اختصاصه . نعتقد أنه من الملائم تشكيكه من قاضى فرد كى يتاح له فى صورة مباشرة الاتصال بالمحكوم عليهم والخبرة بالتطور الذى قد يطرأ على شخصية كل منهم لتعديل معاملته وفقاً لذلك (٢) . والأصل أن تكون قرارات القاضى نهائية ، ولكن يحسن أن يسمح بالطعن فى القرارات الهامة كتملك التى تتعلق بالإفراج الشرطى أمام محكمة مشكلة من عدد من القضاة . أما تحديد الاختصاص الإقليمى للقاضى . فنرى أن يعهد الى كل قاض بالإشراف على مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات ويندب لذلك بقرار من الجمعية العامة للمحكمة التى تقع المؤسسة فى نطاق اختصاصها ، ويحسن أن يكون ذلك لمدة طويلة نسبياً ، ويكون المرجع فى جميع مسائل التنفيذ إلى هذا القاضى دون القاضى الذى أصدر الحكم بالإدانة .

ولم يقر الشارع المصرى نظام قضاء التنفيذ عدا ما يتعلق بتنفيذ العقوبات والتدابير المحكوم بها على الأحداث (المواد ٣٥٩ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية) . ونلاحظ أن ما أقره فى المادتين ٨٥ ، ٨٦ من قانون تنظيم السجون للنائب العام ووكلائه ورؤساء ووكلاء الاستئناف والمحاكم الابتدائية وقضاة التحقيق ورئيس محكمة النقض ووكيلها من حق فى الدخول

فى السجون والتحقق من سير التنفيذ العقابى فيها وفقاً للقانون لا يعتبر إقراراً
لنظام قضاء التنفيذ ، إذ لهذا القضاء اختصاص لا يقتصر على التفتيش ، وإنما
يمتد إلى المشاركة فى التنفيذ ، ومباشرة الأعمال ذات الطبيعة القضائية على
الوجه الذى تقدم بيانه . وهذا النص فى النظام العقابى المصرى يتعين إكماله ،
إذ بغير ذلك لا يتصور أن يحقق تنفيذ العقوبات والتدابير الاحترازية الأغراض
المستهدفة به ، ولا تكفل للحقوق والحريات ضمانات الحماية القضائية
الجديرة بها .

الباب الخامس

الفحوى الفنى للتنفيذ العقابى

٢٧٩ - تمهيد :

يفترض التنفيذ العقابى مجموعة من أساليب المعاملة تستهدف توجيهه إلى الأغراض المبتغاة به ، ومن ثم كانت هذه الأساليب بمثابة وسائله إلى تحقيق أغراضه ، وساغ لنا أن نقول إنها تستهدف بدورها تحقيق هذه الأغراض فى بعض جوانبها (١) . وإذا كان الغرض الأساسى للتنفيذ العقابى هو تأهيل المحكوم عليه عن طريق تهذيبه أو علاجه فإن أساليب المعاملة العقابية هى فى ذاتها وسائل تهذيب أو علاج تستهدف التأهيل . وقد حرصت على تقرير ذلك القاعدة ٦٥ من مجموعة قواعد الحد الأدنى (٢) ، والمادة ٧٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسى (٣) .

٢٨٠ - التهذيب والعلاج :

يراد بالتهذيب إزالة القيم الاجتماعية الفاسدة التى لا تتبأى بالقانون وإحلال أخرى محلها تحرص عليه . ويقتضى ذلك أن تخلق لدى المحكوم عليه إرادة المشاركة فى الحياة الاجتماعية على الوجه الذى تحدده القيم والنظم التى تحكمها ،

Germain , p. 79.

(١)

(٢) نصت القاعدة ٦٥ من مجموعة قواعد الحد الأدنى على أنه « يجب أن يكون الغرض الذى تهدف إليه معاملة الأشخاص المحكوم عليهم بعقوبة أو تدبير سالب للحرية - فى الحدود الذى تسمح بها مدته - هو أن تخلق لديهم الإرادة والامكانيات التى تتيح لهم عقب الإفراج سلوك حياة يحترمونها فيها القانون ويشبعونها فيها احتياجاتهم ؛ ويتعين أن يكون من شأن هذه المعاملة تشجيعهم على احترام أنفسهم وتنمية الشعور بالمسئولية لديهم » .

(٣) نصت الفقرة الثانية من المادة ٧٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسى على أنه « يجب أن يهدف النظام المقرر فى السجون إلى اصلاح المحكوم عليهم والتمهيد لتأهيلهم اجتماعيا » .

أي إرادة احترام القانون والخضوع طوعية لأحكامه . ويعنى ذلك أن أغراض التهذيب لا تقتصر على تقويم السلوك الخارجى للمحكوم عليه ، وإنما تمتد إلى نفسيته لتخاق لديه هذه الإرادة (١) .

ويقتضى التهذيب إمداد المحكوم عاينه بالوسائل التى تتيح له سلوك السبيل المطابق للقانون ، وفى مقدمتها أهمية وسائل الحصول على مورد رزق شريف ، ويقتضى كذلك إزالة العقبات التى تعترض سلوكه هذا السبيل أو حصوله على مورد الرزق ، وأهم هذه العقبات المرض - سواء كان بدنياً أو عقلياً أو نفسياً - إذ المرض يقلل من الإمكانيات التى لا بد منها لسلوك السبيل القويم أو يصيب بالإنحراف أهلية تقدير نصيب السلوك من المطابقة للقيم الاجتماعية . وعلى هذا النحو تتضح أهمية العلاج ، فهو إحدى وسائل التهذيب ، بل إنه فى بعض الحالات يكون صورة قائمة بذاتها للتهذيب ، ويتضح ذلك بالنسبة لمن يرجع إجرامهم إلى عارض مرضى ، فيكون فى علاجهم ما يكفل زوال سبب الإجرام لديهم . وقد تطورت أساليب المعاملة العقابية تطوراً من شأنه أن اتسع نطاق الجانب العلاجى فيها ، إذ أن تقدم البحوث الطبية والنفسية أثبت أن بعض حالات انحراف السلوك الاجتماعى راجعة إلى علل بدنية أو عقلية أو عصبية أو نفسية ، فيكون فى علاجها ما يكفل بذاته التهذيب (٢) .

٢٨١ - مبادئ أساسية فى المعاملة العقابية :

أهم ما تتصف به المعاملة العقابية الحديثة تجردها تماماً من طابع العقوبة وقصد الإيلاء ، فهى أساليب تهذيب وتأهيل فحسب ، فقد استقر فى علم العقاب أن إيلاء العقوبة السالبة للحرية ينبغى أن يقتصر على مجرد سلب الحرية ، أما فحوى النظام الذى تتضمنه فهو التهذيب والتأهيل لا العقاب الإضافى (٣) .

Mittermaier, § 12, S. 82.

Germain, p. 80.

Mittermaier, § 12, S. 85 ; Delogu, Leçons de science et de législation pénitentiaires, p. 94.

ندكتور توفيق محمد الشاوى ، المؤسسات المفتوحة ، مجموعة أعمال حلقة دراسات الشرق الأوسط لمكافحة الجريمة ومعاملة المسجونين ، سنة ١٩٥٣ ، ص ١١٨ ؛ وانظر ص ١٠٢ من هذا المؤلف .

وتتسم المعاملة العقابية الحديثة بطابع علمي ففي فهمي ثمرة تطبيق القواعد العلمية والأصول الفنية التي كشفت البحوث عن جدواها في التأهيل . ونتيجة لهذا الطابع ، فإنه لا يجوز أن يغلب على معاملة بعض المحكوم عليهم طابع اليأس منهم ، إذ تكفل القواعد والأصول السابقة تأهيل الغالبية من المجرمين ، وإن استعصى بعضهم عليها فيجب النظر إلى هذا الوضع على أنه مؤقت ، وأن في تطور هذه القواعد والأصول ما يجعل تأهيل هذا البعض متاحاً . وينبغي أن يسود المعاملة العقابية مبدأ المساواة بين المحكوم عليهم الذين تماثل أو تشابه ظروفهم الإجرامية والعقابية : ويعنى ذلك أنه لا محل لفرقة في المعاملة تعتمد على اعتبارات غير عقابية كالمركز الاجتماعي أو المهنة . . . ، ويعد ذلك تطبيقاً لمبدأ المساواة بين المواطنين أمام القانون والسلطات العامة (١) . وينبغي أن توجه عناية خاصة إلى العلاقة بين مستوى الحياة في المؤسسة العقابية ومستواها في خارجها : فإذا كان من المسلم به ألا يكون الأول أفضل من الثاني كي لا تكون الإقامة فيها لإغراء بالإجرام ، فإنه لا يجوز المبالغة في الاختلاف بينهما حتى لا يكون انخفاض مستوى الحياة في المؤسسات العقابية عقوبة إضافية ، ومن ناحية ثانية فإن من المرغوب فيه أن يتشابه أسلوب الحياة في المؤسسات العقابية وأسلوبها في خارجها كي تبتعد هذه المؤسسات عن الطابع المصطنع ولا يعتاد المحكوم عليه على طراز من الحياة يباعد بينه وبين ظروف الحياة في المجتمع فيعجز — أو يصعب عليه — الاندماج فيه بعد الإفراج عنه . ويقضى ذلك ألا يحدد له برنامج المعاملة كل تفاصيل حياته ، وإنما ينبغي أن يترك له بعض الحرية في التصرف كي يدرب بذلك على استعمال حريته ، فلا يسيئ ذلك عندما يفرج عنه ؛ ولا يجوز أن تكون المبالغة في الخشية من الحرب حائلة دون ترك هذا القدر من الحرية ، فقد أثبتت التجربة أن هذه المبالغة غير ذات محل ، ومن ثم فإن إجراءات التحفظ والحراسة والتأديب ينبغي أن تتسم بالاعتدال ، ولا تغفل عن الاعتراف للمحكوم عليه بكرامته كإنسان ومواطن : ويؤدي ذلك إلى الاعتراف للمحكوم عليه بحياة خاصة إلى جانب حياته العقابية المحددة وفقاً لبرنامج المعاملة ، وموطن الحياة الخاصة

Mittermaier, § 12, S. 83.

(١)

هو وقت الفراغ والقدر من الاتصال بالعالم الخارجى المسموح به ، وينبغى أن يعترف له بحرية فى تنظيم هذه الحياة ونحوها بعض الثقة فى ذلك ، ويتصل بذلك تحديد العلاقة بين المحكوم عليه والعاملين فى المؤسسة العقابية ثم بين المحكوم عليهم بعضهم البعض : هذه العلاقة ينبغى أن تستغل من أجل التهذيب ، فكل عامل ينبغى أن يكون قدوة فى سلوكه ، وينبغى بعد ذلك أن يكون مرشداً للمحكوم عليهم إلى القويم من الأفكار والسلوك^(١) ، أما العلاقة فيما بين المحكوم عليهم فينبغى أن تنظم بحيث يشجع التأثير الصالح لبعضهم على البعض ويستبعد التأثير السيئ ، وإذا كان من المسلم به أنه لا يجوز اعتبار المحكوم عليه « إنساناً من الدرجة الثانية » ، فإنه لا يجوز أن يصل ذلك إلى حد المساواة بينه وبين غير المجرمين : فباعتباره محكوماً عليه بالعقاب وملزماً بالخضوع لبرنامج المعاملة العقابية ، فإن أسلوب حياته فى المؤسسة العقابية لا بد أن يختلف فى نواح عديدة عن حياة شخص يعيش خارج المؤسسات العقابية^(٢) ، وفى هذا الاختلاف تتضح الخطوط الأساسية للمعاملة العقابية .

٢٨٢ - أنواع أساليب المعاملة العقابية :

أساليب المعاملة العقابية نوعان^(٣) : أساليب تتجه مباشرة إلى تهذيب المحكوم عليهم أو علاجهم ، وأساليب تقتصر على تهيئة الوسط الملائم لتطبيق الأولى . ونطلق على النوع الأول تعبير « الأساليب الأصلية للمعاملة العقابية » ، ونطلق على النوع الثانى تعبير « الأساليب التكميلية للمعاملة العقابية » ، ونخصص لكل نوع فصلاً على حدة .

(١) انظر رقم ٢٦١ ص ٢٧٦ من هذا المؤلف .

(٢)

Mittermaier, § 12, S. 85.

(٣) بينت الفقرة الأولى من القاعدة ٦٦ من مجموعة قواعد الحد الأدنى أنواع هذه الأساليب فنصت على أنه من أجل تحقيق غرض المعاملة العقابية « ينبغى الالتجاء إلى الرعاية الدينية فى البلاد التى يسمح نظامها بذلك وإلى التعليم وإلى التوجيه والتدريب المهنيين وإلى أساليب المساعدة الاجتماعية ذات الطابع الفردى ، وإلى الإرشادات الخاصة بالعمل والتربية البدنية والتهذيب الاخلاقى ؛ كل ذلك وفقاً للاحتياجات الخاصة بكل محكوم عليه . ويتمين أن يؤخذ فى الاعتبار الماضى الاجتماعى والجنائى للمحكوم عليه وامكانياته البدنية والعقلية وميوله الشخصية ومدة عقوبته واحتمالات تأهيله » .

الفصل الأول

الأساليب الأصلية للمعاملة العقابية

٢٨٣ - تقسيم :

هذه الأساليب متنوعة بتنوع سبل التهذيب والعلاج التي يمكن التدرع بها لمواجهة جوانب الانحراف في الشخصية الإجرامية . والبيان التفصيلي لهذه الأساليب يرتكز بالقواعد العلمية والأصول الفنية التي تحكمها ، ولكن من السائغ في علم العقاب تأصيلها بردها إلى الأقسام التالية : العمل والتعليم والتهذيب في معناه الضيق والرعاية الصحية ، ونخصص للدراسة كل قسم مبحثاً على حدة .

المبحث الأول

العمل

٢٨٤ - التطور التاريخي للعمل :

العمل العقابي كنظام يلتزم فيه المحكوم عليهم بعقوبة سالبة للحرية بأداء الأعمال التي تعينها الدولة وفقاً للشروط التي تضعها دون توقف على قبول منهم أو اعتراف لهم بالحق في مناقشة هذه الشروط هو نظام قديم ، ولكنه تطور تطوراً عميقاً : ففي بداية نشأته كان حقاً خالصاً للدولة لا يقابله التزام تحمله ، ومن ناحية ثانية كانت له خصائص العقوبة^(١) . فاعتباره حقاً للدولة أتاح لها ذلك أن تفرضه حينما نشاء وأن تدع المحكوم عليهم في حالة بطالة حينما تقدر أنه لامصلحة لها في عملهم . وبالإضافة إلى ذلك كانت الدولة تنظم ظروف العمل على نحو تلتزم فيه بأقل إنفاق وتحصل به على أكبر إيراد : ونتيجة لذلك لم تكن تحرص على كفالة الظروف الصحية لمباشريه ولم تعترف للمحكوم عليهم بحقوق تقابل التزاماتهم . وكانت للعمل

صفة العقوبة ، فكان يستهدف به الإيلام ؛ أى كان وسيلة للزيادة من إيلام سلب الحرية ، ومن ثم ساغ وصفه بأنه كان فى هذه النظم عقوبة إضافية^(١) ، وقد ممكن ذلك من استعماله كوسيلة لتنويع العقوبات السالبة للحرية والتميز فيها بينها من حيث ما تنطوى عليه من إيلام ، ويفسر ذلك نشوء عقوبة الأشغال الشاقة التى تميزت أساساً عن غيرها من العقوبات السالبة للحرية بمشقة العمل الذى انطوت على الإلزام به^(٢) . وقد تطور العمل فى النظم العقابية الحديثة : فإذا كان لم يتجرد من صفة الالتزام بالنسبة للمحكوم عليهم فقد اكتسب طابع الحق المقرر لهم ، واستتبع ذلك أن أصبحت الدولة تحمل التزامات قبلهم : فهى تلتزم بتمكينهم من العمل ، وليس لها أن تتركهم فى حالة بطالة ، وهى تلتزم بتهيئة ظروف ملائمة له ، بل وتلتزم بإعطائهم مقابلًا نظير عملهم ؛ وبالإضافة إلى ذلك فقد تجرد العمل من طابع العقوبة الإضافية ، وأصبح مجرد وسيلة تهذيب وتأهيل ، وقد استتبع ذلك أن لم يعد الإيلام عنصراً فيه ، ولم يعد له شأن بتحديد نوع العقوبة السالبة للحرية .

وتفصيل المراحل التى اجتازتها الأفكار العقابية فى شأن العمل أن كانت النظرة إليه كما قدمنا أنه عقوبة إضافية ؛ فتقبلت الأذهان إلزام المحكوم عليهم بالأعمال الشاقة ، بل وغير المنتجة ، مما أدى إلى اتسام حياتهم بطابع اليأس والمذلة^(٣) . ثم تغيرت النظرة إليه فى بداية عصر الإصلاح العقابى عندما أنشئت السجون الحديثة فى إنجلترا وهولنده فاعتبر الغرض الأساسى من العقوبة السالبة للحرية التى كانت وسيلة لمحاربة التشرد بغرس عادات العمل لدى المحكوم عليهم ؛ وقد تراجعت هذه النظرة فى الولايات المتحدة الأمريكية حينما دأعت فى نهاية القرن الثامن عشر تعاليم الكويكر الذين نادوا بترك

(١) Zlataric, p. 130 ; R.-C. Béraud : Etudes sur le travail pénitentiaire, Rapport publié par la Direction de l'Administration Pénitentiaire Française, p. 3.

(٢) Jean Pinatel : Traité élémentaire de science pénitentiaire et de défense sociale, p. 275 ; Germain, p. 90.

(٣) Méthodes modernes, p. 125.

المحكوم عليهم دون عمل في زناناتهم كى يتاح لهم التأمل والعبادة (١) . ولكن هذه الأفكار ثبت فسادها ؛ ثم كان أن أبرزت الظروف الاقتصادية أهمية المحكوم عليهم كقوة عاملة في وقت ازداد فيه الطلب على الأيدي العاملة ، فاتجهت الدولة إلى استغلالهم سواء مباشرة أو بتأجيرهم إلى مقاول . وقد ترتب على الاهتمام بالجانب الاقتصادي للعمل العقابي إرهاب المحكوم عليهم والرضن بالإنفاق عليهم والتضحية بمقتضيات تهذيبهم وتأهيلهم (٢) . وقد تغير اتجاه الأفكار بعد ذلك إلى اعتبار العمل العقابي نظاماً تهذيبياً وتأهيلياً بما يتضمنه ذلك من إنزال دوره الاقتصادي إلى المحل الثاني من الاهتمام والقول بأنه إذا خسرت الدولة مادياً من عمل المحكوم عليهم فإن هذا الخسران يعوضه الكسب الاجتماعي الذي تجنيه بتأهيل المحكوم عليهم عن طريق العمل (٣) .

٢٨٥ - مشروعية الإلزام بالعمل :

لم يثر شك حول حق الدولة في إلزام المحكوم عليه بالعمل : ذلك أنه إذا كان لها أن تصدر حرية كسبيل إلى مكافحة الإجرام ، فإن لها تبعاً لذلك أن تصدر نشاطه ، إذ هو أحد عناصر الحرية فتلزمه بالعمل على الوجه الذي تراها ملائماً (٤) . ولكن هذا التبرير الذي ساد في ظل النظم العقابية التقليدية غدت قيمته الوقت الحاضر محل شك : ذلك أنه يقود إلى إسباغ صفة العنوبة على العمل وتكييفه بأنه التزام فحسب . والحقيقة أن التحديد الصحيح لأساس مشروعية إلزام المحكوم عليهم بالعمل مستمد من أغراضه ، فهي أغراض مشروعة في ذاتها باعتبارها - في مجملها - تهذيباً وتأهيلاً ، ويعني ذلك أن شرعية الإلزام بالعمل مستمدة من شرعية الأغراض التي يستهدفها .

Mittermaier, § 13, S. 87.

(١)

Méthodes modernes, p. 125.

(٢)

(٣) وإبرازاً لهذا الغرض نصت الفقرة الثانية من القاعدة ٧٢ من مجموعة قواعد الحد الأدنى على أنه « لا يجوز إخضاع مصلحة المحكوم عليهم وتدريبهم المهني للرغبة في تحقيق ربح عن طريق العمل العقابي » .

Paul Cuche : Traité de science et de législation pénitentiaires, (٤)

1905, no. 121, p. 368.

٢٨٦ - تقديم :

تقتضى دراسة العمل العقابي تحديد أغراضه ثم استظهار تكييفه وخصائصه وشروطه ، وتقتضى بعد ذلك بيان أساليب تنظيمه ثم دراسة مشكلة منح المحكوم عليهم مقابلا نظير عملهم ، ويتعين فى النهاية البحث فى المنافسة بين العمل العقابى والعمل الحر .

المطلب الأول

أغراض العمل

٢٨٧ - تهديد :

قدمنا أن أغراض العمل كانت موضع تطور ملموس انتهى إلى ترجيح الجانب التهديبى والتأهيلي من هذه الأغراض ، ولكن ذلك لا يحول دون الاعتراف لبعض أغراضه بنصيب من الأهمية ، بل إن رفض اعتبار الإيلام من أغراضه يقتضى بعض الإيضاح .

٢٨٨ - استبعاد الإيلام من بين أغراض العمل :

استقر فى علم العقاب الرأى القائل باستبعاد الإيلام من بين أغراض العمل ، وإنكار أن يكون له دور فى تحديد مقدار إيلام العقوبة أو فى التمييز بين الأنواع المختلفة من العقوبات السالبة للحرية . والحجة فى هذا الرأى تطبيق المبدأ الذى يرى اقتصار إيلام العقوبة على مجرد سلب الحرية ، ويستخلص من ذلك أن المحكوم عليه لا يجوز أن يناله إيذاء يزيد على ما يحدده القانون أو تفرضه طبيعة الأشياء فى صورة سلب الحرية (١) . ويضيف هذا الرأى إلى ذلك أنه إذا نظم العمل تنظيما سليما تراعى فيه كفالة الحقوق الأساسية للمحكوم عليه ، فإن وضع المحكوم - عليه من حيث العمل - لن يكون بذلك مختلفا عن وضع العامل الحر الذى لا يثور بالنسبة له اعتبار عمله إيلاما . ويؤيد هذا الرأى أن المحكوم عليهم لا يشعرون بأن العمل إيلام ينزل بهم ، بل على العكس من ذلك يرون فيه وسيلة لدفع الملل ، ويتضح ذلك بصفة خاصة

إذا طبق النظام الانفرادى ، بل إنه فى مثل هذا النظام يعتبر الحرمان من العمل جزاء تأديبياً ، إذ يزيد من الملل فيزيد بذلك من الإيلام^(١). ويدعم هذا الرأى أنه لو اعتبر الإيلام من أغراض العمل لاقتضى ذلك جعله مرهقاً شاقاً وتضخيم الفروق بينه وبين العمل الحر مما يعد رجوعاً إلى النظم العقابية البائدة . وتطبيقاً لهذا الرأى يسود فى الوقت الحاضر القول بأن المحكوم عليه لا يكلف بأن يعمل أكثر مما يعمل أى مواطن عادى أو فى ظروف أسوأ من الظروف التى يعمل فيها^(٢) .

وقد حرص مؤتمر لاهاي وجنيف على تقرير هذه الحقيقة ، فنصت توصياتهما على عدم جواز اعتبار العمل تكمله للعقوبة أو عقوبة إضافية^(٣) ، وإنما هو وسيلة معاملة فحسب ، وأكدت ذلك مجموعة قواعد الحد الأدنى (القاعدة ١٧١/١) ، ووصفت المادة ٣١ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسى العمل بأنه عنصر من عناصر العقوبة ، فنفت عنه بذلك أن ينطوى على إيلام ذاتى يضاف إلى إيلام العقوبة .

ولكن لا يجوز الظن بأن استبعاد الإيلام من بين أغراض العقوبة قد غدا حقيقة لا محل للشك فيها ، فإزال للأفكار القديمة تأثيرها على الرأى العام الذى يعتبر المحكوم عليهم جديرين بكل صنوف الإيلام ، ومن بينها إيلام العمل^(٤) . بل إن لهذه الأفكار صداها فى التشريعات التى تقرر تعدد العقوبات السالبة للحرية وتعتبر العمل أحد ضوابط هذا التعدد ، وبصفة خاصة فى التشريعات التى لا تزال تعترف بعقوبة الأشغال الشاقة . ولهذا

Mittermaier, § 13, S. 88.

(١)

Work for Prisoners, Report of the Advisory Council on the Employment of Prisoners, Home Office and Scottish Home Department, London, 1964, no. 21, p. 7.

(٢)

(٣) نصت على ذلك التوصية الاولى من توصيات مؤتمر لاهاي والتوصية الاولى من

توصيات مؤتمر جنيف .

Gillin, p. 413 ; Harry Elmer Barnes and Negley K. Teeters, (٤)

New Horizons in Criminology, p. 718.

الأفكار صداها كذلك في التشريعات التي تقرر فروقاً أساسية بين ظروف العمل العقابي والعمل الحر .

٢٨٩ - الغرض الاقتصادي للعمل :

العمل العقابي يغلب بطبيعته لإيراداً يتمثل في ثمن بيع منتجاته ، وقد اتجهت الأفكار في بعض الأوقات إلى إعطاء هذا الغرض أهمية كبيرة ، فقيل بنظرية «الاعتماد الذاتي Self Supporting» للمؤسسة العقابية في معنى أنه يجب أن تغطي إيراداتها نفقاتها فلا تضطر الدولة إلى إنفاق شيء عليها من حصيلة الضرائب^(١) ، بل إن البعض قد بالغ في ذلك فقال بوجود أن يحقق العمل ربحاً يتمثل في زيادة ثمن بيع المنتجات على النفقات^(٢) . وقد اجتهد المنادون بهذه الأفكار في البحث عن سند منطقي لها ، فقالوا بأنه لا يجوز أن يحمل دافعو الضرائب نفقات السجون ، إذ سبب الاضطرار إلى هذا الإنفاق هو خطأ نزلها بإجرامهم ، فهم أجدر بتحملة ، وتأتي العدالة أن يحمل برىء وزر خطيئ. أما القول بوجود أن تحقق السجون أرباحاً فقد بعث عليه أفكار اقتصادية تذهب إلى استغلال الدولة جميع موارد القوى والثروة في المجتمع ، ومن بينها المحكوم عليهم باعتبارهم قوة عاملة .

ولكن هذه الأفكار تراجعت في الوقت الحاضر^(٣) ، فالقول بالاعتماد الذاتي للمؤسسة العقابية أو وجود تحقيقها ربحاً يؤدي إلى أن ينزل الاهتمام بتهديب المحكوم عليهم وتأهيلهم إلى المرتبة الثانية من الاهتمام فتتحرف المؤسسة عن الغرض الذي أنشئت من أجله لتحقيق غرض ثانوي نصيبه من الأهمية محدود ، ويتضح ذلك بصفة خاصة حين تتعارض مقتضيات التهذيب والتأهيل مع الاعتبارات الاقتصادية فتؤدي هذه الأفكار إلى ترجيح الثانية ، وعلى سبيل المثال فإن هذه الآراء تقود إلى إغفال أهمية التدريب المهني والاتجاه

(١) الدكتور حسن علام ، العمل في السجون ، (١٩٦٠) رقم ٢٥٤ ص ٢٣٠ .

(٢) Frank T. Flynn : Employment and Labour, in Contemporary

Correction, edited by Paul W. Tappan, 1951, p. 243.

Flynn, p. 238.

(٣)

إلى تقسيم العمل وتخصص السجن في إنتاج نوع أو أنواع محدودة من السلع . وكل ذلك لا يتفق مع السياسة العقابية السليمة . بل إن المبالغة في الاهتمام بالجانب الاقتصادي للعمل قد حمل بعض الدول على الالتجاء إلى نظام المقابلة في تنظيمه فعهدت إلى مقاول باستغلال جهد المحكوم عليهم نظير مبلغ يقدمه لها ، وهذا النظام معيب على ما نفصله فيما بعد . وبالإضافة إلى ذلك فإنه من الطبيعي أن تحمل الدولة أعباء مالية في إدارة المؤسسات العقابية ، فهي مرافق عامة تؤدي للمجتمع خدمة عامة بمكافحة الإجرام فيكون حكمها حكم سائر المرافق العامة التي تلتزم الدولة بالإنفاق عليها . ولا يجوز أن يكون السعي إلى الربح غرضاً في ذاته تسعى إليه الدولة ؛ خاصة إذا كان في هذا السعي تفويت لمصاحبة اجتماعية جديرة بالاعتبار . وليس لدافعي الضرائب الشكوى من إنفاقهم على السجن : فإذا كان المحرم مسئولاً بخطئه عن إجرامه ، فلا يجوز أن يغيب عن البال أن المجتمع - وهو مجموع دافعي الضرائب - مسئول كذلك عن إجرام بعض أفرادها بالنظر إلى أن الظروف الاجتماعية دورها الغالب في الدفع إلى الإجرام ، ولا يجوز أن يغرب عن الذهن كذلك أن دافعي الضرائب يستفيدون مباشرة من الخدمة العامة التي تؤديها المؤسسات العقابية ، إذ بتأهيل المحكوم عليهم يتقون شر عودتهم إلى الإجرام ، فيكون من العدالة أن يحملوا عبئهم في نفقاتها . ونلاحظ أن دافعي الضرائب لا يحملون كل هذه النفقات ، فغلة عمل المحكوم عليهم تغطي جانباً منها ، ومن ثم يقتصر عبء دافعي الضرائب على شطر يقابل استفادتهم منها . وفي النهاية ، فإنه لا يجوز الظن بأن العمل العقابي - وإن حسن تنظيمه - يمكن أن يحقق للدولة ربحاً جديراً بالاعتبار ، فثمة أسباب تؤدي إلى ضالة غلته : فكثير من المحكوم عليهم لا يعملون لمرضهم أو قصور نظام السجن عن توفير العمل لهم ، وأغلب من يعملون تنقصهم المهارة والحماس للعمل ، ومنهم فريق يختصص لخدمة السجن ، ثم إن العمل العقابي مفتقر إلى الآلات والأساليب الحديثة التي تؤدي إلى وفرة انتاجه^(١) ؛ وفي بعض التشريعات تفرض القيود على تسويق منتجات

السجون حماية للصناعة الحرة فتتضاءل تبعاً لذلك غلة العمل العقابى (١) .

وقد أصبح إنزال الغرض الاقتصادى للعمل العقابى إلى المرتبة الثانية الرأى الراجح فى علم العقاب ، فقد قرر مؤتمر جنيف أنه « لا يجوز إخضاع مصلحة المحكوم عليهم وتكوينهم المهنى للرغبة فى تحقيق الربح عن طريق العمل العقابى » (التوصية الثانية) ، وقد أكدت ذلك مجموعة قواعد الحد الأدنى (القاعدة ١/٧٢) .

٢٩٠ — حفظ النظام :

للعمل العقابى أهمية كبيرة فى حفظ النظام داخل المؤسسة العقابية ، ذلك أنه إذا شغل يوم المحكوم عليه بالعمل سهل قياده وتوافر لديه الاستعداد للتعاون مع القائمين على إدارة المؤسسة (٢) : فن ناحية لوحظ أن المحكوم عليه العاطل ينصرف تفكيره إلى مظالم وهمية يعتقد أنه ضحيتها فتتمتلىء نفسه بالحقد على نظام المؤسسة ثم إن لديه باعثاً يحمله على استغلال طاقاته المعطاة ، وهو إذ لا يجد عملاً مفيداً يستغلها فيه يتجه الى استغلالها فى الإخلال بالنظام ، أما المحكوم عليه العامل فتفكيره ينصرف إلى المسائل المتعلقة بالعمل ثم إن طاقاته مستغلة فى العمل ، وبالإضافة إلى ذلك فإن العمل يجلب الرضاء إلى النفس فيجعل المحكوم عليه ميالاً إلى التعاون . وقد أثبتت التجربة — بما لا يدع مجالاً للشك — هذا الدور للعمل : فحينما عطل العمل العقابى فى السجون الأمريكية استجابة لمطالب رجال الصناعة الحرة الذين ادعوا منافسة منتجات السجون لهم بما يضر بصناعاتهم كانت عاقبة ذلك حدوث حالات إخلال عديدة بالنظام ، حتى لقد قيل بحق « إن البطالة هى مقدمة التمرد » (٣) .

ولهذا الغرض أهميته : إذ سيادة النظام فى المؤسسة شرط لنجاح كل مجهود يبذل من أجل التهذيب والتأهيل ، ثم إن الاعتياد عليه تمرين على الخضوع له

(١) وبصفة خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، انظر : Gillin, p. 417.

(٢) Cuhe, no. 121, p. 369 ; Delogu, p. 101

(٣) Germain, p. 92.

في المجتمع ؛ وتبدو أهمية هذا الغرض كبيرة لدى القائمين على إدارة المؤسسة ؛ إذا لا يستطيعون أداء عملهم إلا في ظل نظام مستتب بها . وتبلغ هذه الأهمية الحد الذي يجعل بعضهم يعتبرونه غاية في ذاتها (١) . ولكن لا تجوز المبالغة في ذلك : فإذا اعتبر حفظ النظام غرضاً كافياً بذاته للعمل لاستتبع ذلك شغل وقت المحكوم عليهم بأي عمل كان ، وفي أي صورة نظم بها ، إذ في مجرد شغل الوقت بالعمل ما يصرف عن الإخلال بالنظام ، ويناقض ذلك الآراء المستقرة في علم العقاب التي تذهب إلى وجوب توافر شروط معينة في العمل وتنظيمه حتى يحقق جميع أغراضه (٢) .

٢٩١ = التهذيب :

يتضح دور العمل في التهذيب بصفة خاصة بالنسبة للمحكوم عليهم الذين يرجع لإجرامهم إلى البطالة والكسل ، فباعتيادهم على العمل يستأصل سبب إجرامهم (٣) . ولكن للعمل دوره التهذيبي بالنسبة لجميع المحكوم عليهم : فإذا يقدر المحكوم عليه إنتاج عمله ، فهو يقدر بذلك ما يمكن أن يثمره العمل في حياته ؛ والعمل كذلك يوقظ المواهب وينمي الإمكانيات (٤) ، ومن شأن ذلك كله أن يكسبه اعتداداً بنفسه فيرسخ لديه إيمان بأن الإجراء سلوك غير لائق به ؛ ثم إن العمل المنظم يولد عنده حبه واعتياداته وفتماً قواعد معينة ، ومن شأن ذلك أن يغرس لديه اعتياد الحياة المنظمة (٥) ، وفي النهاية فإنه إذا أعطى المحكوم عليه مقابلاً لعمله أبرز له ذلك دوره في إشباع حاجاته ، فيكون ذلك درساً يكشف له عن قيمته (٦) فيلجأ إليه بعد الإفراج التماساً للرزق ، ويكون في ذلك ما يصرفه عن إشباع حاجاته عن طريق الإجرام ، فهو في عبارة أخرى « تدريب على العيش الشريف » (٧) .

Gillin, p. 414.

(١)

Work for prisoners, no. 22, p. 7.

(٢)

Cuche, no. 121, p. 370.

(٣)

Delogu, p. 102.

(٤)

Mittermaier, § 13, S. 88.

(٥)

Cuche, no. 121, p. 370.

(٦)

(٧) وقد وصف العمل بأنه « العامل التهذيبي في أبرز صورته » .

L'élément moralisateur par excellence.

Méthodes modernes, p. 126.

انظر :

وقد عبرت المجموعة الأوروبية للأمم المتحدة سنة ١٩٥٤ عن الدور التهديبي للعمل في قولها « إذا نظم العمل العقابي وفقاً للأفكار الحديثة فإنه يبرز للمحكوم عليهم القيمة الحقيقية للعمل ، وبتلقينهم نهجاً معيناً في الإنتاج يخفق لديهم الإمكانات المهنية أو يحافظ عليها أو ينميها ويعودهم بذلك على جو العمل الحر ، وهم بذلك يعدون لأداء الواجبات التي تنتظرهم عند الإفراج . ويقود العمل العناصر الأخرى للمعاملة : ذلك أنه إذا كان المحكوم عليه يمضي أغلب نهاره في أداء العمل المكلف به ؛ فمن العسير أن تتصور بعد ذلك ألا يدرك القيمة الحقيقية للعمل ، بل إنه حتماً يتجاوب مع أساليب المعاملة التي توجه إليه في غير ساعات العمل » وقد أضافت المجموعة إلى ذلك أن « المحكوم عليه لا يسترد مكانه في المجتمع باعتباره عاملاً فحسب ؛ ومن أجل ذلك تعين أن تتجه المعاملة العقابية إلى تغيير أفكار المحكوم عليه وقيمه ؛ ولإدراك ذلك يتعين أن تحدد في صورة ملائمة مبادئ تنظيم العمل العقابي . فإذا نظر إلى العمل من هذه الزاوية جاوزت أهميته مجرد أن يكون أسلوب تدريب مهني ليصير عاملاً حاسماً في التكوين الأخلاقي . وبناء على ذلك فإن المضار الناشئة عن سوء اختيار العمل أو فساد تنظيمه لا يمكن أن تعوضها العناية بالعناصر الأخرى للمعاملة العقابية » . وقد استخلصت المجموعة من ذلك أنه « إذا أريد تنفيذ سليم للعقوبة السالبة للحرية تعين إعطاء كل محكوم عليه - دون استثناء - عملاً كافياً وملائماً وحسن التنظيم » (١) .

وأهمية هذا الدور للعمل مستمدة من كون التهذيب يقود إلى التأهيل ، وهو الغرض الأساسي للعقوبة السالبة للحرية ، ولكن دور العمل في التأهيل يتطلب مزيداً من الإيضاح .

٢٩٢ - التأهيل :

بالإضافة إلى تحقيق العمل للتأهيل عن طريق التهذيب فهو يتجه إلى تحقيقه من نواحٍ أخرى : فمن طريق العمل يدرب المحكوم عليه على إتقان حرفة

فيستطيع بمباشرتها بعد الإفراج تجنب الانحراف إلى الإجرام^(١) ؛ وعن طريق المقابل الذي يحصل عليه لقاء عمله يدخر له رصيد يمكنه من مواجهة مطالب حياته حتى ينتظم له مورد رزق ؛ وفي النهاية فإن دور العمل في صيانة الصحة البدنية والنفسية للمحكوم عليه يتيح له أن يواجه الحياة بعد الإفراج وهو محتفظ بكل إمكانياته^(٢) .

المطلب الثاني

تكييف العمل وشروطه

٢٩٣ - تقسيم :

إذا كانت أغراض العمل هي علة اعتراف النظم العقابية به ، فمن البديهي أن هذه الأغراض لا تتحقق إلا إذا توافرت في العمل شروط معينة ؛ وعلى هذا النحو كان استقراء شروط العمل معتمداً على تحديد أغراضه ؛ ولكن جانباً من هذه الشروط يعتمد على بيان التكييف الصحيح له .

§ ١ - تكييف العمل

٢٩٤ - تهييد :

يثور التساؤل عند تكييف العمل حول تحديد ما إذا كان يعتبر التزاماً فحسب يحمله المحكوم عليه أم أنه بالإضافة إلى ذلك حق له قبل الدولة . ابتداءً العمل العقابي باعتبار التزاماً يضاف إلى العقوبة ثم تطور ليصير التزاماً مندمجاً . العقوبة ، أي مجرد عنصر في النظام الذي تفترضه ، ولم تكن الدولة - وفق هذا التكييف - تحمل التزامات في شأن العمل ، ولكن استظهار

(١) Cuhe, no. 121, p. 370 ; Delogu, p. 101 ; Stefani, Levasseur et Jambu-Merlin, no. 407, p. 369.

(٢) Gillin, p. 416 ; Work for prisoners, no. 26, p. 7.

بينت المذكرة الإيضاحية لقانون تنظيم السجون أهمية العمل في قولها « به يتم التحكم في توجيه نشاطه (أي نشاط السجون) وتصعيد رغباته المكبوتة وتمويده على التآلف الاجتماعي . بل إن حرمان السجون من العمل يريد في شقائه وينخر في كيانه ويباعد بينه وبين المجتمع » .

أغراض اجتماعية للعقوبة تلزم الدولة بتحقيقها قد أنشأ على عاتقها التزامات تقابلها بطبيعة الحال حقوق للمحكوم عليه . وقد ترتب على ذلك أن تغير تكيف العمل فصار التزاماً وحقاً للمحكوم عليه .

٢٩٥ - التزام المحكوم عليه بالعمل :

مصادر هذا الالتزام اعتبار العمل أسلوب تهذيب وتأهيل ، أى عنصراً في المعاملة العقابية^(١) ، والمحكوم عليه يخضع - وفقاً للقانون وبناء على الحكم القضائي - لكل ما تفرضه المعاملة من أساليب ، وبالإضافة إلى ذلك فهو ملزم قبل المجتمع بتهذيب نفسه وتأهيلها دفعاً لخطورته الإجرامية .

وقد اعترف مؤتمر جنيف بهذا التكيف للعمل ، فقرر « إن جميع المحكوم عليهم يلتزمون بالعمل في حدود إمكانياتهم البدنية والعقلية كما توضح بالفحص الطبي » (التوصية الأولى) ، وقد سبقه مؤتمر لاهاى إلى تقرير هذا التكيف (التوصية الأولى) ، وأقرته مجموعة قواعد الحد الأدنى (القاعدة ٢/٧١) ، وقانون الإجراءات الجنائية الفرنسية (المادة ٩٨ م) ، وقواعد السجون الانجليزية (القاعدة ١/٢٨) ؛ وقد قررت نصوص قانون العقوبات المصرى الإلزام بالعمل في جميع العقوبات السالبة للحرية فيما عدا الحبس البسيط (المواد ١٤ وما بعدها) ؛ ويستخلص بمفهوم المخالفة من المادة ٢٤ من قانون تنظيم السجون التى لم تجز تشغيل المحبوسين احتياطياً والمحكوم عليهم بالحبس البسيط إلا إذا رغبوا فى ذلك أن العمل التزام عام بالنسبة لسائر المحكوم عليهم .

والالتزام بالعمل ذو نطاق عام يمتد إلى جميع المحكوم عليهم ، ذلك أن لأغراضه محلها بالنسبة لكل طوائفهم : ويتضح بذلك أنه - فيما عدا حالات عدم القدرة على العمل - ليس من الملائم أن تعفى منه طائفة من المحكوم عليهم ؛ وكل ما يترتب من اختلاف بين طوائف المحكوم عليهم هو جواز التنوع فى الأعمال بحيث تلائم مقتضيات تأهيل كل طائفة ؛ وتطبيقاً لذلك يتعين إقرار

الالتزام بالعمل بالنسبة للمحكوم عليهم بمدد قصيرة^(١) أو لجرائم سياسية^(٢) والأحداث والنساء^(٣) والشواذ .

٢٩٦ - النتائج التى تنترتب على تكبيف العهل بأنه التزام :

أهم هذه النتائج هو ما تعلق بتكبيف العلاقة بين المحكوم عليه والدولة : هذه العلاقة ليست تعاقدية ؛ وإنما ينشؤها القانون مباشرة ؛ ودور الحكم القضائى مقتصر على تقرير وجود المحكوم عليه فى مركز قانونى يخضع فيه لما يترره القانون من أحكام فى شأنه . ويترتب على ذلك أن المحكوم عليه لا يقدم عمله نظير أجر ؛ ولا أهمية لقبوله ؛ وليس له أن يناقش شروطه ؛ ومن ثم فمن الجائز إرغامه على الخضوع له ؛ ويعتبر امتناعه عنه أو مخالفته للتواعد الموضوعية لتنظيمه جريمة تأديبية^(٤) ؛ وتطبيقاً لذلك نصت المادة ١٣٩١ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسى على أن « مخالفة المحكوم عليهم الملتزمين قانوناً بالعمل للأوامر أو التعليمات الصادرة فى شأن تنفيذ مهمة كلفوا بها قد تستوجب توقيع الجزاءات التأديبية » . ونتيجة لذلك لم يكن للمحكوم عليهم الإضراب عن العمل ، ولو كان حتماً مقررراً للعامل الأحرار وفقاً للتشريع الحاضرين له .

٢٩٧ - حالات الاعفاء من الالتزام بالعمل :

إذا كان الأصل فى نطاق هذا الالتزام هو العموم ، فإنه من المنطقى أن يعفى من الخضوع له من يتبين أنه لا محل لأن تتحقق بالنسبة له الأغراض المبتغاة بالعمل ، وهذه الحالات ترد إلى عدم المقدرة على أدائه ، بل قد يكون فى الإلزام بالعمل فى هذه الحالات إرهاب يصيب بالضرر الصحة البدنية أو

(١) الدكتور حسن علام ، رقم ١٤٦ ص ١٣٥ .

(٢) الدكتور حسن علام ، رقم ١٤٧ ص ١٣٦ .

(٣)

Gillin, p. 426.

وغنى عن البيان أنه يتعين مراعاة طبيعة المرأة فى تحديد الاعمال التى توجه إليها ، وقد نصت المادة الرابعة من اللائحة الداخلية للسجون على أنه « لا يشتغل المحكوم عليهم إلا داخل السجن فى الأشغال التى تتفق وطبيعة المرأة » .

(٤) الدكتور حسن علام ، رقم ١٤٣ ص ١٣٣ .

العقلية للمحكوم عليه فيعرقل تحقيق أغراض العقوبة . من أجل ذلك قيدت قرارات مؤتمر جنيف الالتزام بالعمل بمراعاة الإمكانيات البدنية والعقلية كما يحددها الطبيب (١) ، ونصت المادة ٩٨ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي على أنه لا يعفى محكوم عليه من العمل إلا « بسبب سنه أو وعاهته أو حالته الصحية بناء على تقرير طبي » ، ونصت القاعدة ٢/٢٨ من قواعد السجون الانجليزية على أنه « يجوز للطبيب إعفاء مسجون من العمل استناداً إلى أسباب طبية ، ولا يجوز أن يشتغل مسجون في عمل من درجة تختلف عما حدده الطبيب » ، وقيدت المادة الأولى من اللائحة الداخلية للسجون المصرية التزام المحكوم عليه بالعمل بالألا يكون الطبيب قد أمر بغير ذلك ، وقررت المادة الخامسة من هذه اللائحة « عدم جواز تشميل المسجونين المرضى أو المصابين بأمراض معدية » .

وغنى عن البيان أنه إذا عمل المحكوم عليه المعفى أصلاً من الالتزام بالعمل كانت له جميع الحقوق والمزايا المقررة للمحكوم عليه الملزم بالعمل حين يعمل (٢) .

٢٩٨ - حق المحكوم عليه في العمل :

يستند اعتبار العمل حقاً للمحكوم عليه إلى حجتين : الأولى ، أن صفة المحكوم عليه كإنسان تجعل له قبل المجتمع الحق في توفير العمل له (٣) ؛ والثانية ، أن وصف العمل بأنه أسلوب تهذيب وتأهيل ينبئ عليه اعتباره حقاً للمحكوم عليه ، إذ التأهيل - وفقاً للآراء الحديثة - حق لمن انحرف سلوكه (٤) . وغنى عن البيان أن تكييف العمل بأنه حق للمحكوم عليه ينبئ عليه وصفه بأنه التزام تحمله الدولة قبله . ويبرر التزام الدولة بتوفير العمل للمحكوم عليهم أنهم قوة عاملة كبيرة ، وأن من واجبات الدولة أن تشرف

(١) انظر كذلك القاعدة ٢/٧١ من مجموعة قواعد الحد الأدنى .

(٢) وقد نصت توصيات مؤتمر جنيف على أنه « يجب التصريح بالعمل للمحكوم عليهم الذين لا يمكن إلزامهم قانوناً به إذا رغبوا في أدائه ويتعين تشجيعهم عليه » .

(٣) الدكتور حسن علام ، رقم ١٥١ ص ١٣٩ .

(٤) انظر رقم ٨٤ ص ٨٨ من هذا المؤلف .

على استغلال الإمكانيات والقوى الاجتماعية في سبيل خير المجتمع : وقد
أحرّف مؤتمر لاهاى بحق المحكوم عليه في العمل (التوصية الأولى) (١) .

٢٩٩ - النتائج التى تترتب على تكييف العمل بأنه حق :

أهم هذه النتائج أنه لا يجوز إبقاء المحكوم عليه في حالة بطالة ، وأنه
لا يجوز للدولة أن تستعمل الإلزام بالعمل أو الحرمان منه كعقوبة تأديبية ،
إذ الحق فيه يستند إلى صفة الإنسان ثم إلى وظيفة العمل التأهيلية ، وهما
لا يفتضان بالسلوك المستوجب لجزاء تأديبي (٢) .

والتزام الدولة بتوفير العمل للمحكوم عليهم لا يقتصر على إمدادهم بعمل
أيّاً كان ، وإنما يتعين أن تتوافر فيه شروط تتفق مع الأسس التى يعتمد عليها
هذا الحق : فيتعين أن يكون عملاً كافياً يشغل يوم عمل كامل (٣) ، إذ
الاقتصار على توفير عمل أقل من ذلك يعنى الحرمان من بعض الحق . ويتعين
أن يكون عملاً مناسباً يتفق مع قدرات المحكوم عليه ومن شأنه تهذيبه وتأهيله ،
ويقتضى ذلك أن يؤدى في ظروف شبيهة - قدر الإمكان - بالظروف التى
يؤدى فيها العمل الحر . وقد أشارت توصيات مؤتمر لاهاى إلى أنه يجب على
الدولة أن تضمن للمحكوم عليهم عملاً كافياً ومناسباً (التوصية الأولى) ،
وأشارت توصيات مؤتمر جنيف إلى أن « على الدولة واجب توفير عمل
كاف ومناسب للمحكوم عليهم » (التوصية الثانية) ، وأقرت ذلك أيضاً
المادة ١٠٠ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسى (٤) .

وينبئ على اعتبار العمل حقاً للمحكوم عليه الاعتراف له بكل مزايا
العمل كالحصول على مقابل له والانتفاع بالضمانات الاجتماعية المقررة
للعاملين (٥) .

(١) نصت هذه التوصية على أن « لجميع المحكوم عليهم الحق في العمل وعليهم الالتزام

بمبدأ » .

(٢) الدكتور حسن علام ، رقم ٢٤٠ ص ٢١٨ .

(٣) نصت الفقرة الثالثة من القاعدة ٧١ من مجموعة قواعد الحد الأدنى على أنه « يتعين
إمداد المحكوم عليهم بعمل منتج وكاف لشغل كل منهم خلال الوقت المعتاد ليوم عمل كامل » .

(٤) يشير هذا النص إلى أنه « ينبغى أن تتخذ الإجراءات الضرورية لإمداد المحكوم
عليهم - الذين يخضعون للالتزام بالعمل أو يطالبونه - بعمل منتج وكاف لشغل يوم عمل
كامل » .

(٥) انظر ما يى : رقم ٣٠٨ ص ٣٢٧ من هذا المؤلف .

٣٠٠ - حق المحكوم عليه في اختيار العمل :

إذا كان من الشروط التي يتعين توافرها في العمل أن يكون متنفذاً مع قدرات المحكوم عليه وميوله ، فإن ذلك يقتضى الاعتراف بحقه في اختيار العمل الملائم له ، ولكن هذا الحق مقيد من نواح متعددة : فهو مقيد بإمكانيات المؤسسة وأنواع الأعمال المتوافرة فيها ، وهو مقيد بعد ذلك باعتبارات صلاحية نوع العمل لتهديب المحكوم عليه وتأهيله واتساقه ومقتضيات النظام التأديبي ، وهو مالا يحسن المحكوم عليه دائماً تقديره . وقد أشارت توصيات مؤتمر لاهاي إلى أنه « يتعين أن يكون للمحكوم عليهم مكنة اختيار العمل الذي يرغبون في أدائه ، وذلك في الحدود التي تتفق مع اعتبارات التوجيه المهني ومقتضيات الإدارة العقابية والنظام التأديبي العقابي » (التوصية الأولى) وأشارت إلى هذا الحق كذلك توصيات مؤتمر جنيف (التوصية الخامسة) ومجموعة قواعد الحد الأدنى (القاعدة ٦/٧)^(١) ، ويعترف به النظام العقابي المصري^(٢) .

§ ٢ - شروط العمل

٣٠١ - تهذيب :

تستخلص شروط العمل من تكييفه وأغراضه ؛ فيتمين أن تحدد شروطه بما يتفق مع تكييفه بأنه التزام وحق ، ويتفق كذلك مع نقي صفة العقوبة عنه واعتباره مجرد أسلوب تهذيب وتأهيل ، ويتمين أن تحدد هذه الشروط كذلك بما يكون من شأنه توجيه العمل إلى تحقيق الأغراض المستهدفة به . وينبغي بصفة عامة أن يوضع في الاعتبار عند تحديد شروط العمل أنه ليس عقوبة : ومن ثم ينبغي ألا يكون شاقاً أو مفسداً ، ولا يجوز أن يؤدي في

(١) يقرر هذا النص أنه « يجب أن يكون للمحكوم عليهم اختيار نوع العمل الذي يرغبون في مباشرته ، وذلك في الحدود المتفقة مع الأصول السليمة لتوجيه كل محكوم عليه إلى مهنة معينة ومتفقة مع مقتضيات الإدارة والنظام العقابي » .

(٢) نصت المادة ٥٨١ من دليل إجراءات العمل في السجون على أنه « يجوز تدريب المسجون على الصناعة التي يرغب في تعلمها للتميش منها بعد الإفراج عنه إذا ثبتت صلاحيته لها وسمحت حالة السجن بذلك » .

ظروف تشعر المحكوم عليه أن يسدد ديناً قبل المجتمع ، وإنما ينبغي أن يؤدي في أماكن وظروف تنشئ عنده حبه للعمل وتخلق لديه الاعتقاد عليه وإدراك قيمته في الحياة الشريفة (١) ، ويقتضي ذلك أموراً ثلاثة : أن تكون أماكن العمل جيدة جذابة مجهزة بالآلات الحديثة ، وأن تكون ظروفه بحيث يدرك المحكوم عليه أن الغرض من إلزامه بالعمل هو مساعدته على أن يختط لنفسه بعد الإفراج حياة شريفة ، وأن توفر له كرامته كإنسان عامل (٢) . وتأكيداً لهذا المعنى نصت توصيات مؤتمر لاهاي على أن « العمل العقابي كالعمل الحر ينبغي أن يكون له غرض محدود وتنظيم فعال ، ويتعين أن يؤدي في ظروف ووسط من شأنه تنمية ذوق العمل والاهتمام به » (التوصية الثانية) ، وقد حدثت حدوثها في ذلك توصيات مؤتمر جنيف (التوصية الثالثة) (٣) .

وترد شروط العمل تفصيلاً إلى وجوب كونه منتجاً ومنظماً على نسق العمل الحر ، وينبغي أن تنتوع الأعمال في المؤسسة العقابية : وأن يتقاضى المحكوم عليه مقابلاً عن عمله .

٣٠٢ - كون العمل منتجاً :

لا يحقق العمل غرضه في تهذيب المحكوم عليهم وتأهيلهم إلا إذا كان منتجاً productif (٤) أي ذا غرض إنتاجي يستهدفه purposeful (٥) : ذلك أن العمل المنتج هو الذي يكشف للمحكوم عليه عن جدوى مجهوده فيدفعه ذلك إلى التعلق به وتقدير قيمته مما يؤدي إلى إقباله عليه أثناء تنفيذ العقوبة

Méthodes modernes, p. 130.

(١)

Marcel Gilquin, Comment faut-il organiser le travail pén-

(٢)

nitentiaire pour en obtenir à la fois un bénéfice moralisateur et un rendement économique et social utile ? Rapport présenté au Congrès de La Haye, p. 11.

(٣) بينت الفقرة الثانية من المادة ١٠١ م من قانون الاجراءات الجنائية الفرنسي

الاعتبارات التي ينبغي مراعاتها في اختيار العمل فأشارت الى انه « يتعين عند اختيار عمل كل محكوم عليه أن يوضع في الاعتبار الأثر الذي يمكن أن يكون له على تهذيبه واحتمالات تأهيله ، ولا يجوز أن يقتصر الأمر على مراعاة امكانياته البدنية أو العقلية أو استعداداته المهنى » .

Cuche, no. 122, p. 370 ; Delogu, p. 102.

(٤)

Work for prisoners, no. 34, p. 10.

(٥)

وإلى حرصه عليه بعد الإفراج عنه، والعمل المنتج هو الذى يرفع الروح المعنوية للمحكوم عليه ويخلق لديه الأمل فى استرداد مكانته الاجتماعية . أما العمل العقيم ففسد ، إذ يشعر المحكوم عليه بضالة ثمرات عمله ، ويتأصل لديه الشعور بأنه جهد لا يقابله جزاء ، فتكون النتيجة الحتمية لذلك هى نفوره منه ، فلا يستفيد منه التهذيب المطلوب ، ثم لا يحرص عليه بعد الإفراج ، فلا ينتج ثمرته فى التأهيل .

٣.٣ - تنظيم العمل العقابى على نسق العمل الحر :

من القواعد الأساسية فى تنظيم العمل العقابى وجوب كونه منظماً على نسق العمل الحر ، وهذا الشرط ينطوى فى الحقيقة على أمرين : الأول ، أن يكون لنوع العمل العقابى مقابل فى الصناعة الحرة ، فلا يجوز توجيه المحكوم عليهم إلى نوع من العمل لم يعد يزاوئ فى الصناعة الحرة لأنه لم يعد للاستهلاك حاجة إليه : والثانى ، أنه ينبغى أن تكون وسيلة أدائه هى بعينها وسيلة أداء العمل الحر ، وتطبيقاً لذلك فإنه لا يجوز أن يعمل المحكوم عليهم بالأسلوب اليدوى فى صناعة أصبحت تدار خارج السجن عن طريق الآلات (١) .

وتعميل هذا الشرط أن من أهم أغراض العمل تأهيل المحكوم عليه للعمل فى الصناعة الحرة بعد الإفراج ، ويقتضى نجاحه فى هذا العمل أن يكون معاداً له معتاداً على أساليبه الفنية والتنظيمية . ومن ناحية ثانية فالمحكوم عليهم جزء من القوة العاملة فى المجتمع ، ويقتضى ذلك أن يخضع تنظيمهم لعين القواعد التى يخضع لها تنظيم هذه القوة فى مجموعها . وقد نصت توصيات مؤتمر لاهاى على أن « إدارة العمل العقابى وتنظيمه ينبغى أن يكونا — فى حدود الاستطاعة — على نسق إدارة العمل الحر وتنظيمه اللذين تحكمها فى الوقت الحاضر مبادئ احترام الكرامة الإنسانية . وبهذا الشرط يمكن أن يكون للعمل فى السجن عائد اقتصادى ومنفعة اجتماعية ، ثم إن ذلك يرتفع بالدور التهديبى للعمل » (التوصية الثالثة) ، ونصت على هذا الشرط توصيات مؤتمر جنيف

كذلك مبينة علته بأنها « جعل المحكوم عليهم قادرين على الالتئام مع ظروف الحياة الاقتصادية العامة » ، وأشارت إلى أن هذا الشرط يطبق على الأعمال الصناعية كما يطبق على الأعمال الزراعية (التوصية الثالثة) ، وقد رددت نفس العبارات مجموعة قواعد الحد الأدنى (القاعدة رقم ١/٧٢) .

ويقود هذا الشرط إلى تطلب أن يودى العمل العقابى جمعاً (١) ، إذ هو يؤدى كذلك فى الصناعة الحرة ، ويعنى ذلك استبعاد العمل الفردى الذى يؤديه المحكوم عليه فى زنزانة مغلقة (٢) .

٣٠٤ - تنوع الأعمال فى المؤسسة العقابية :

يتعين أن تضم المؤسسة العقابية أعمالاً متنوعة ؛ بل إنه لا يجوز أن تقتصر على أعمال صناعية متنوعة ، بل ينبغى أن تفسح مجالاً للأعمال الزراعية كذلك . وتعلل هذا الشرط اعتبارات متعددة : فإد به من ناحية أن تتاح الفرصة لكى يعين للمحكوم عليه العمل الذى يتفق مع إمكانياته وميوله ويرجح أن يكون مقبلاً عليه منتجاً فيه (٣) ، ويرتبط بذلك جواز تغييره إذا ثبت عدم ملاعته له (٤) . ويشير هذا الاعتبار كذلك إلى وجوب كون العمل الذى يعين للمحكوم عليه من النوع الذى يغلب أن يباشره عندما يفرج عنه كى يحقق ذلك غرضه فى التأهيل ، ويقتضى ذلك وجوب دراسة الحرف المنتشرة فى بيئة المحكوم عليه ، والاجتهاد فى كون العمل الذى يوجه إليه متصلاً باحدى هذه الحرف . والنتيجة الحتمية لذلك أنه إذا كان المحكوم عليه ينتمى إلى بيئة زراعية سوف يعود إلى الاندماج فيها بعد الإفراج عنه ، فإنه يتعين أن يوجه فى المؤسسة العقابية إلى العمل الزراعى .

Méthodes modernes, p. 127.

Gliquin, p. 3.

(١)

(٢)

(٣) وقد أقر النظام العقابى المصرى ذلك : فاللادة التاسعة من اللائحة الداخلية للسجون - معدلة بقرار وزير الداخلية رقم ١٣١٨ لسنة ١٩٧٠ - تنص على أن تشكل فى كل سجن بقرار من مدير مصلحة السجون لجنة برئاسة مدير أو مأمور السجن وعضوية الطبيب وواحد أو أكثر من المهندسين أو المشرفين الفنيين والاختصاصى الاجتماعى تختص « بتحديد العمل الذى يناسب كل مسجون مع مراعاة خبرته واستعداده وميوله وقدرته وحالته الصحية والاجتماعية ونوع الجريمة التى عوقب من أجلها ومدة العقوبة المحكوم بها » .

Cuche, no. 124, p. 371 ; Delogu, p. 102.

(٤)

ويقتضى الحرص على تحقيق غرض العمل في التأهيل وجوب أن يدرب المحكوم عليه على حرفة كاملة كي يستطيع الاستقلال بمباشرتها إذا لم يجد عملاً في مصنع كبير يطبق فيه أسلوب تقسيم العمل . ولكن ذلك يبدو مناقضاً لاشتراط تنظيم العمل العقابي على نسق العمل الحر الذي أصبح في الوقت الحاضر خاضعاً للتقسيم ، ولذلك كان التوفيق بين الاعتبارين مطلباً الرجوع إلى بيئة المحكوم عليه : فإن كانت بيئة صناعية متقدمة طبق أسلوب التقسيم ، وفي غير هذه الحالة فإن من المصلحة — قدر الإمكان — أن يلتمس المحكوم عليه حرفة كاملة (١) .

٣٠٥ - تقاضى المحكوم عليه مقابلاً :

أثبتت التجربة أن تقاضى المحكوم عليه مقابلاً نظير عمله من شأنه أن يدنو بالعمل العقابي إلى تحقيق أغراضه ، ولكن دراسة هذا الدور للمقابل يشهد بمشاكل عديدة تقتضى أن تخصص له دراسة على حدة .

المطلب الثالث

مقابل العمل

٣٠٦ - تمهيد :

يكاد ينعدم الاجماع في علم العقاب والتشريعات الحديثة على أن العمل العقابي ينبغي أن يكون نظير مقابل ، ويستند هذا الاجماع إلى أهمية المقابل في توجيه العمل إلى تحقيق الأغراض المنوطة به ، ولكن يشور بعد ذلك الخلاف حول تحديد التكليف القانوني لهذا المقابل ، وما إذا كان أجراً أو مجرد منحة ؛ ويشور بعد ذلك خلاف — عند من يقررون له صفة الأجر — حول مقداره ، وما إذا كان يعادل أجر المثل ، أى أجر عامل حر يؤدي عملاً مماثلاً أم أنه ينبغي أن يكون أقل من ذلك . وتتصل بدراسة الأجر بيان مدى حق المحكوم عليه في التعويض عن إصابات العمل والاستفادة من التأمينات الاجتماعية .

٣٠٧ - دور المقابل في توجيه العمل الى تحقيق أغراضه :

أهمية المقابل أنه وسيلة لسيادة النظام بين المحكوم عليهم أثناء العمل ، إذ أن الحرص على تلتقى المقابل كاملاً يحمل على المواظبة على العمل والتزام القواعد التي تنظمه والارتفاع بالإنتاج كمّاً وكيفاً ، وفي سيادة النظام أثناء فترة العمل - وهي تمتد شطراً كبيراً من النهار - ما يغرس في نفوس المحكوم عليهم الحرص على النظام بصفة عامة . والمقابل يلتقن المحكوم عليه درساً يكشف له عن قيمة الحياة العاملة النشيطة فيبصر بذلك المزايا التي سوف ينالها إذا احتل العمل في حياته المنزلة الأولى ، وللمقابل أهميته في تأهيل المحكوم عليه ، إذ يدخر له جزء منه يسلم له يوم الإفراج عنه فيكون وسيلة يعتمد عليها وهو يشق طريقه الجليلد في المجتمع (١).

ولا محل للظن بأن منح المحكوم عليهم مقابلاً لعملهم يرهق الميزانية العامة ، ذلك أنه يؤدي إلى وفرة الإنتاج وجودته ، فتزداد بذلك حصيلة العمل بما يعوض ما يعطى من مقابل ؛ بل إنه إذا ثبت أن في منح المقابل إرهاقاً للميزانية العامة ، فمن المتعين مع ذلك قبول هذا الإرهاق - في حدود - حرصاً على المزايا النهديبية والتأهيلية المرتبطة بالعمل .

٣٠٨ - التكيف القانوني للمقابل :

يذهب الرأي التقليدي إلى نفى صفة الأجر عن المقابل ، ويرتبط بذلك نفى أن يكون للمحكوم عليه حق في الحصول عليه ، والقول تبعاً لذلك بأنه مجرد تبرع من الدولة تدفع إليه اعتبارات من المصلحة العامة تتمثل في المزايا المرتبطة به . وأهم ما يحتاج به هذا الرأي أنه لا وجود لعقد يربط بين المحكوم عليه والإدارة العقابية يمكن أن ينشأ عنه حق للمحكوم عليه الأجر والتزام الإدارة بأدائه له ، بل إن طبيعة العلاقة بينهما تباعد تماماً بينهما وبين التكيف التعاقدى (٢) : فالعمل يفرض على المحكوم عليه

Cuche, no. 125, p. 377.

(١)

(٢) صرحت المادة ١٠٣ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي بنفى وجود عقد يربط بين المحكوم عليه والإدارة العقابية .

الذى يلتزم بشروطه دون أن يكون له حق في الاعتراض عليها أو مناقشة شئ منها . ويضيفون إلى ذلك أن العمل العقابي عنصر من عناصر المعاملة العقابية ، فليس له كيان مستقل عنها ، فإذا التزم به المحكوم عليه فبسبب التزامه ليس الأجر الذى يمنح له ، وإنما الحكم القضائى الصادر بالعقوبة ، ويعنى ذلك أن خضوع المحكوم عليه للالتزام بالعمل لا ينشئ له حقاً في أجر ، وإنما عمله هو مجرد وفاء بالتزامه الخضوع لتنفيذ العقوبة (١) . وفى النهاية فإن الاعتراف للمقابل بصفة الأجر يؤدى إلى نتائج غير سائغة : فهو يقتضى جواز التجاؤ المحكوم عليه إلى القضاء للمطالبة به ، وهو ما يضعف من سلطة الإدارة العقابية عليه (٢) ، ويؤدى إلى المساواة بينه وبين أجر العامل الحر فى مثل هذا العمل ، وهذه المساواة غير مقبولة ، إذ لا يجوز إقرار المساواة بين مجرم ومواطن شريف ، ثم إنه لا يجوز أن يغيب عن البال أن المحكوم عليه يتمتع بمزايا لا يتمتع بمثلها العامل الحر : فهو يحصل على مأوى ومأكل وملبس ، وهو فى مأمن من البطالة ؛ والاعتراف للمقابل بصفة الأجر يحول بين الإدارة العقابية والتصرف فيه على النحو الذى تقتضيه الاعتبارات العقابية ، فهو يحول بينها وبين الحرمان منه على سبيل الجزاء التأديبى ، ويحول بينها وبين احتسابه وفق المواظبة على العمل لاوفرة الإنتاج ، ولا يتسق مع منح العائدين مقابلاً أقل وإن كان إنتاجهم وفعاليتهم عليهم وتشجيعاً للمبتدئين ؛ وقد أقر هذا رأى مؤتمر باريس سنة ١٨٩٥ . ولندن سنة ١٩٢٥ (٣) .

(١) Cuche, no. 125, p. 376 et suiv.

(٢) Mittermaier, § 13, S. 94.

(٣) جاء قرار مؤتمر باريس مقرراً أنه « ليس للمسجون حق في أجر ، وإنما للدولة مصلحة في إعطائه منحة » ، وجاء في قرار مؤتمر لندن أنه « على الرغم من أنه ليس للمسجون حق في أجر عن عمله فللدولة مصلحة في إعطائه منحة على سبيل التشجيع » . انظر : Revue pénitentiaire, 1925, p. 181.

وانظر في بيان الأسباب التى تبرر إعطاء المسجونين مقابلاً نظير عملهم : Gillin, p. 425 ; Cuche no. 125, p. 377.

ولكن الرأى الحديث يذهب إلى الاعتراف للمقابل بصفة الأجر (١) .
وحجة هذا الرأى مستمدة من التكييف الحديث للعمل بأنه حق للمحكوم عليه لا مجرد التزام فحسب ، ووصف العمل بأنه حق للمحكوم عليه ينبئ عليه الاعتراف له بالمزايا المتفرعة عنه ، وفي مقدمتها أجر هذا العمل ، وتكييف العمل بأنه التزام تحمله الدولة قبل المحكوم يفرض عليها أن تفي نحوه بكل ما يرتبط بهذا الالتزام الرئيسى من التزامات إفرعية متولدة عنه .
وبالإضافة إلى ذلك فإن العلاقة بين المحكوم عليه والإدارة العقابية تتميز - وفق الآراء الحديثة - بطابع قانونى تتولد عنه حقوق والتزامات متبادلة ، فإذا ثبت أن أداء أمر معين له قيمة فى توجيه التنفيذ العقابى إلى أغراضه التأهيلية - وهو ما تحقق بالنسبة للمقابل - فلا يجوز أن يكون أدائه خاضعا لمحض تحكم بالإدارة العقابية ، وإنما يتعين أن يفرض عليها بحكم القانون ، إذ هى ملتزمة بتوجيه التنفيذ العقابى إلى أغراضه وليس ذلك مجرد رخصة لها . وليست الحجج التى يعتمد عليها الرأى التقليدى حاسمة : فلا وجه للربط بين الحق فى الأجر والطبيعة التعاقدية للعلاقة بين المحكوم عليه والإدارة العقابية : فالحق فى الأجر قد لا يتولد عن عقد ، وإنما عن نص القانون أو اللائحة مباشرة ، وهو فى حالة المحكوم عليه مرتبط بمركز قانونى معين يوضع فيه تطبيقاً للحكم الصادر بالعقاب . وليس فى اعتبار العمل عنصراً فى المعاملة العقابية ما ينفى الحق فى الأجر : فالمعاملة العقابية تنطوى بذاتها على مجموعة من الحقوق والتزامات . ولا عبرة بالقول بأن الاعتراف للمقابل بصفة الأجر يؤدى إلى جواز المطالبة به قضاءً ، إذ أن اختصاص قضاء التنفيذ ينبغى أن يكون شاملاً لجميع المنازعات التى تنور فى شأن التنفيذ العقابى . وليس الاعتراف للمقابل بصفة الأجر مقتضياً

(١) انظر فى تأييد هذا الرأى : الدكتور حسن علام ، رقم ١٧٧ ص ١٦٤ ؛ الدكتور يسر انور على والدكتورة آمال عبد الرحيم عثمان ، رقم ٢٨١ ص ٤٧٥ ؛ الدكتور فوزية عبدالستار على ، رقم ٤٦٠ ص ٣٥٠ . وحق المحكوم عليه فى الأجر مستمد من صفة كائن للاحق فى العمل ، ويستفيد بهذه الصفة مما تقرره المادة ٢٣ من الاعلان العالمى لحقوق الانسان من أن « لكل فرد الحق فى العمل وفى الاختيار الحر للوظيفة ، وفى شروط عادلة ومناسبة للعمل وفى الحماية ضد البطالة ، ولكل فرد ، بدون أى تمييز ، الحق فى أجر المثل عن العمل الذى يؤديه » واستبعاد التمييز من حيث الأجر يتضمن بالضرورة استبعاد التمييز بين المحكوم عليهم واحرار العمال من هذه الوجبة .

حتمًا أن يكون مماثلاً للأجر الذى يمنح للعامل الحر ، وليس فيه ما يحول بين الإدارة العقابية والتصرف فيه تحقيقاً لاعتبارات عقابية : فثمة انفصال بين الاعتراف بمبدأ استحقاق الأجر وتحديد مقدار هذا الأجر وكيفية التصرف فيه ، وتقتصر المناقشة فى هذا الموضوع على مبدأ استحقاق الأجر فحسب .

وقد غدا الاعتراف للمقابل بصفة الأجر هو الرأى الراجح فى علم العقاب الحديث : فقد سلم بذلك مؤتمر لاهاى (التوصية السادسة) وجنيف (التوصية السابعة) ومجموعة قواعد الحد الأدنى (القاعدة ١/٧٦) وقانون الإجراءات الجنائية الفرنسى (المواد ١١١ م وما بعدها) وقانون تنظيم السجون المصرى : فالمادة ٢٥ منه تنص على أن « تبين اللائحة الداخلية الشروط اللازمة لاستحقاق المحكوم عليهم أجوراً مقابل أعمالهم فى السجن وأوجه صرف هذه الأجور » ، وكانت المادة الثامنة من اللائحة الداخلية — قبل تعديلها بقرار وزير الداخلية رقم ١٣١٨ لسنة ١٩٧٠ — تنص على أن « يستحق المسجون أجراً عن الأعمال الفنية والإنتاجية التى يقوم بها ، ويصدر بتحديداتها قرار من مدير عام السجون » (١) : (٢) .

٣٠٩ - مقدار الأجر :

لا شك فى أنه إذا انتفت عن مقابل العمل العقابى صفة الأجر ، فوئدى ذلك إطلاق يد الإدارة فى تحديد مقداره ، وهى تحدده فى الغالب بحيث يكون أقل بكثير من أجر « المثل » ، أى أجر عامل حر يؤدى مثل العمل . ولكن إذا وصف هذا المقابل بأنه أجر فقد تغير الوضع ، وأصبح جديراً بأن

(١) عدلت هذه المادة بقرار وزير الداخلية رقم ١٣١٨ لسنة ١٩٧٠ الذى حدد الأعمال التى يستحق المسجون عنها أجراً ، وهى التالية : الأعمال الصناعية والإنتاجية ؛ الزراعة واستصلاح الاراضى ؛ أعمال الخدمات ، وهى : غسيل وكى الملابس — غلايات البخار — المبخرة — الحلاقة — صناعة الخبز — المطبخ — بياض النحاس — البناء — البياض — النقش — عمل الجير — الكهرباء — السباكة — صيانة المجارى — التعليم (المعاونة فى التدريس) — الأشغال الخارجية لحساب المصالح والهيئات .

(٢) ولكن المادة العاشرة من هذه اللائحة نصت على أن « يجب أن يشتغل المسجون فى العمل الذى يلحق به دون أجر ربع المدة المحكوم بها عليه بشرط ألا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاثة سنوات بصرف النثر عن المدة التى يكون قضاها فى الحبس الاحتياطى » .

تثور في شأنه المناقشات : ففريق ذهب إلى أنه يجب أن يكون أقل من أجر المثل محتجاً لذلك بعدم جواز المساواة بين عامل مجرم وعامل شريف ، ومشيراً بعد ذلك إلى المزايا التي لا يتمتع بمثلها العامل الحر كإيوائه وإطعامه وكسائه على نفقة الدولة وتمتعه بضمان ضد البطالة (١) . ولكن الرأي الحديث يذهب إلى وجوب تحديد هذا الأجر بحيث يعادل أجر المثل : والحجة الأساسية التي يعتمد عليها أن الأجر لا يؤدي وظيفة التهذيبية المطلوبة إلا إذا جدد كذلك ، فإذا كان الغرض منه أن يشعر المحكوم عليه بقيمة العمل الاقتصادية والاجتماعية فيقبل عليه ويتعلق به ، فإن هذا الشعور لا يمكن أن يرسخ لديه إلا إذا كان مقابله عادلاً محدداً وفق الأسس التي يحدد بها في سوق العمل الحر ؛ أما إذا كان ضئيلاً فإن المحكوم عليه يشعر حينذاك بضالة عمله فينفر منه ويستمر لديه هذا النفور بعد الإفراج (٢) . ولا يعتمد هذا الرأي على الاعتبار العملي السابق فجسب ؛ بل إن له أساساً واضحاً من المنطق القانوني : فإذا كان سند حق المحكوم عليه في العمل صفة كإنسان له قبل للدولة الحق في أن يوفر له العمل ، فإن ذلك يقتضى الاعتراف له بنصيب عادل في حصيلة عمله ؛ وإذا كان المحكوم عليهم جزءاً من القوة العاملة في المجتمع التي تلتزم الدولة بتوجيه استغلالها على الوجه المتفق مع مصلحته ، فإن مؤدى ذلك أن تنظم هذا الاستغلال في نفس الصورة التي تنظم بها استغلال القوة العاملة الحرة ، أي أن تعترف لها بذات الحقوق وتحملها نفس الالتزامات . ويشير هذا الرأي في النهاية إلى أن أجر المحكوم عليه يخصص لأغراض متنوعة : فثمة جزء يعطى له لتمكينه من شراء ما يلزمه من مقصف السجن ، وثمة جزء يخصص لإعالة أسرته ، وثمة جزء يقطع نظير إعالته ، وثمة جزء يخصص للوفاء بالمصاريف القضائية والغرامات والتعويضات ، ويقتضى ذلك أن يكون الأجر على شيء من الأهمية بحيث يمكن أن يفي بكل هذه الأوجه من الإنفاق (٣) .

(١) Pierre Bouzat et Jean Pinatel, Traité de droit pénal et de criminologie, I (1963) no. 483, p. 406 ; Mittermaier, § 13, S. 94.

Gilquin, p. 6.

Work for prisoners, no. 86, p. 23.

(٢)

(٣)

وقد اتجه مؤتمر لاهاي إلى تأييد هذا الرأي ، فقرر أنه على « الرغم من الصعوبات المرتبطة بالنظام الذى يقرر حساب أجر المحكوم عليه وفق التواعد الخاصة بالعمل الحر ، فإن المؤتمر يوصى بتطبيق هذا النظام فى أوسع نطاق ممكن » (التوصية السادسة) . أما مؤتمر جنيف فقد اكتفى بالقول بأن المحكوم عليهم يجب أن يتلقوا مكافأة عادلة equitable لعلمهم ، ولكنه أشار إلى وجوب أن تكون هذه المكافأة غير ضئيلة . فقرر أنه يتعين أن تكون بحيث تذكى الحماس للعمل وتثير الاهتمام به ، وأشار بعد ذلك إلى أنه من المرغوب فيه أن تكون كافية ليكون فى وسع المحكوم عليه مساعدة عائلته وتعويض الحنن عليه والسهر على مصالحته الخاصة فى النطاق الذى يكون مخصصاً له به وتكوين رصيد يسلم له عند الإفراج (التوصية السابعة) . وقد اقتبست هذه العبارات مجموعة قواعد الحد الأدنى (القاعدة ٧٦) .

وقد نصت المادة ١١ من اللائحة الداخلية للسجون على أن « يحدد أجر المسجون عن عمله اليومي بخمسين مايلاً ويجوز لمدير مصلحة السجون أن يمنح المسجون مقابل قيامه بأعمال فنية ممتازة أجراً أعلى بناء على طلب مدير أو مأمور السجن وبتوصية من اللجنة المشار إليها فى المادة التاسعة » (١) . وأضافت الى ذلك المادة ١٢ أنه « لا يجوز أن يجمع المسجون بين هذا الأجر وأى أجر أو مكافأة أخرى عن أعمال يؤديها داخل السجن أو عن طريقه . ولا يصرف للمسجون أجر عن الأيام التى لا يؤدي فيها عملاً ولا عن الأيام التى يقبل فيها انتاجه عن القدر المناسب » .

٣١٠ - أوجه اتفاق اجر المحكوم عليه :

لا يعنى تحديد أجر المحكوم عليه بحيث يعادل أجر المثل أن يسلم له على الفور مبلغ الأجر كله ، إذ يعترض تقرير هذه القاعدة أن المحكوم عليه فى غير حاجة إلى مبلغ كبير أثناء تنفيذ العقاب ، فهو لا يستطيع إنفاقه لأن ما يسمعه

(١) استثناء من ذلك يمنح نزلاء معسكر العمل فى مديرية التحرير اجرا يوميا مقداره

مائة مليم ، انظر تقرير مصلحة السجون عن عام ١٩٦٥ ص ٥٦ .

شراؤه من مقصف السجن محدود ، ثم إنه لا يجوز أن يكون وضعه أفضل من وضع العامل الحر بالنظر إلى أن الأخير ينفق جانباً كبيراً من أجره في إعالة نفسه . حين أن الدولة تتحمل نفقات إعالة المحكوم عليه ، وفي النهاية فإن ثمة أوجهاً للإنفاق ينبغي - تطبيقاً لاعتبارات عقابية - أن يقتطع من الأجر ما يكفي لمواجهةها ، رضى بذلك المحكوم عليه أو أبى .

ومن المسلم به أن للدولة أن تقتطع من الأجر المقرر للمحكوم عليه مبلغاً يعادل نفقات إعالته ، ومبلغاً تستوفي منه المصاريف القضائية والغرامة والتعويض المستحق عليه ، ويحتجز بعد ذلك مبلغ يرسل إلى عائلته ، ثم يدخر مبلغ لتكوين رصيد يسلم له يوم الإفراج ، وما تبقى يمنح له كى يتصرف فيه أثناء التنفيذ العتائى (١) . وينبغي الحرص على أن يكون توزيع الأجر على هذه الأوجه من الإنفاق عادلاً ، فلا يطغى وجه منها على سائرهما ، ويتعين الاهتمام - بصنفة خاصة - بأن يتبقى في يد المحكوم عليه أثناء التنفيذ العقابي مبلغ كاف لتحقيق الأغراض التهذيبية للعمل التي يتطلب تحقيقها منح أجر المثل (٢) . ولا يجوز الظن بأن استقطاع هذا المبلغ من الأجر يقلل من شعور المحكوم عليه بالقيمة التهذيبية للعمل ، إذ هو يدرك أوجه الإنفاق التي تخصص لها هذه المبالغ المقتطعة ، وهي أوجه تعنيه ، وكان يوجه إليها بعض أجره تلقائياً لو كان متمتعاً بحريته (٣) .

وقد أشارت الفاعدة ٧٦ من مجموعة قواعد الحد الأدنى إلى أنه يجب السماح للمحكوم عليه باستعمال جزء من الأجر لشراء الأشياء المرخص بها التي تخصص للاستعمال الشخصي ، وإرسال جزء آخر إلى عائلته ، وأشارت إلى أنه يجب النص على أن جزءاً من الأجر تحتجزه الإدارة ليكون رصيداً يسلم له لحظة الإفراج . ونصت المادة ١٤ من اللائحة الداخلية للسجون المصرية على أنه « يجوز للمسجون أن يتصرف في نصف الأجر المستحق له

(١) الدكتور حسن علام ، رقم ١٩٢ ص ١٧٩ .

Gilquin, p. 8.

(٢)

Gilquin, p. 7.

(٣)

في الأغراض الآتية : (أ) للحصول على ما يحتاجه من الأصناف المسموح ببيعها في السجن . (ب) مساعدة أسرته . أما باقي ما يستحقه من أجر فيصرف له عند الإفراج عنه . وإذا رغب المسجون في تجاوز النسبة المسموح له بالتصرف فيها يعرض الأمر على مدير أو مأمور السجن ليأمر بما يراه وفقاً لظروف كل حالة » . ويؤخذ القصور على التحديد الذي أخذت به مجموعة قواعد الأدنى واللائحة الداخلية للمسجون^(١) ، إذ لم يشر إلى بعض أوجه الإنفاق الأساسية ، ويفضله التحديد الذي جاء به مؤتمر جنيف ، والتحديد الذي قال به مؤتمر لاهاي حين نص على أنه « يجوز أن يقتطع من المكافأة مبلغ معقول نظير إعالة المحكوم عليه ونفقة عائلته وتعويض الجني عليهم في جريمته إن كان ممكناً » .

٣١١ - أسس تحديد الأجر :

يقود الرأي القائل باعطاء المحكوم عليه أجر مثل عمله إلى تطبيق الأسس التي يؤخذ بها في تحديد أجور العمال الأحرار . ولكن ثار التساؤل مع ذلك عما إذا كان يراعى في تحديده مقدار الجهود الذي يبذل أم مقدار الإنتاج الذي يغل . يبدو أن الاعتبار العقابية تقتضي أن يؤخذ في الاعتبار الأول مقدار الجهود . ولكن ذلك يؤدي إلى منح غير المديرين أجوراً تزيد على ما يمنح للمديرين باعتبارهم يبذلون مجهوداً أكبر وإن كان إنتاجهم يظل مع ذلك قليلاً ، وبالإضافة إلى ذلك فإن الأخذ بهذا الأساس غير مفهوم لدى الرأي العام للمحكوم عليهم فيخشى أن يؤدي ذلك إلى التسلل وإفساد الأغراض التهديبية للعمل^(٢) . وعلى هذا النحو كان من الأفضل الاعتماد بمقدار الإنتاج كأساس لتحديد الأجر ، ويؤيد هذا الاتجاه أنه عين الأساس الذي تحدّد وفقاً له الأجور في سوق العمل الحر ، وهو ما ينبغي أن يألفه المحكوم عليه ويقنع به .

(١) وقد ينسر هذا القصور في اللائحة إن مقدار الأجر ضئيل في ذاته بحيث لا يكفي لتغير المصارف التي نعتت عليها ، ولكن ذلك لا ينفي أن هذا الوضع محل للنقد : فالأجر ينبغي أن يرتفع بحيث يفي بالمصارف الطبيعية التي يتعين أن يوجه إليها .

Work for prisoners, no. 105, p. 26.

والراجح في علم العقاب الحديث عدم جواز الالتجاء إلى الحرمان من الأجر أو إنعاصه كجزاء تأديبي عن سلوك للمحكوم عليه غير متصل بالعمل ، ولكن يجوز الالتجاء إلى ذلك جزاء لسلوك متصل بالعمل . وعلة هذه التفرقة أن اعتبار الأجر حقاً متفرعاً عن الحق في العمل يؤدي إلى إقرار ارتباطه به ، بالإضافة إلى أن هذه التفرقة مقررة بالنسبة للعمل الحر .

وينبغي أن يتضمن النظام العقابي قواعد تقرر زيادة الأجر إذا ازداد إنتاج المحكوم عليه عن الحد المعتاد كي يكون في ذلك الحث على المزيد من التعلق بالعمل والاستفادة من قيمته التهديبية (١) .

وتسبغ انتشريات عادة حماية للحق في الأجر ، وهذه الحماية يعالها أن جزءاً من الأجر يخصص لأوجه من الإنفاق تتمتع وفق التشريع العادي بالحماية كالجزء المخصص للإعالة أو النفقة ، وتطبيقاً لذلك نصت المادة ٢٦ من قانون تنظيم السجون على أنه « لا يجوز الحجز على أجور المسجونين ، وذلك دون إخلال بحق إدارة السجن في خصم مقابل الخسائر التي يتسبب فيها المسجون » ، ونصت المادة ٢٧ منه على أنه « إذا توفي المسجون يصرف أجره إلى ورثته الشرعيين » .

٢١٢ - حق المحكوم عليه في التعويض عن إصابات العمل والأمراض المهنية والاستفادة من التأمينات الاجتماعية :

إذا سلمنا بأن للمحكوم عليه حقاً في العمل وأن له تبعاً لذلك حقاً في المزايا وأساليب الحماية المرتبطة به تقابل الالتزامات المفروضة عليه ، وسلمنا كذلك بأنه جزء من التمتع العامة في المجتمع مما ينبغي عليه خضوعه لما تخضع له من قواعد ، وإذا أخذنا كذلك الاعتبار أن كفالة أساليب الحماية السابقة ضرورة لسير العمل العقابي على وجه سليم تتحقق به أغراضه ، فإنه لا يبقى مجال لشك في وجوب تمتع المحكوم عليه بجميع المزايا السابقة (٢) .

Work for prisoners, no. 86, p. 23.

(١)

Bouzat et Pinatel, I. no. 488, p. 403 ; Cermain, p. 101 ;

(٢)

Jambu-Merlin, Criminologie et science pénitentiaire (1965),

p. 194 ; Pinatel, p. 300, Stefani, Levasseur et Jambu-Merlin,

no. 417, p. 379 ; Schmelcket Picca, no. 350, p. 293.

و غنى عن البيان أنه يتعين أن يتمتع بها وفقاً لذات القواعد التي تطبق بالنسبة للعمال الأحرار .

وقد غدا هذا الرأى سائداً في علم العقاب الحديث : فتوصيات مؤتمر لاهاى تنص على أنه « ينبغي أن يحصل المسجونون على تعويضات عن إصابات العمل والأمراض المهنية وفقاً لقوانين بلادهم . وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار اشتراكهم — في أوسع نطاق ممكن — في جميع نظم التأمينات الاجتماعية المطبقة في بلادهم » (التوصية الخامسة) . وتقرر توصيات مؤتمر جنيف « وجوب اتخاذ تدابير لتعويض المحكوم عليهم عن إصابات العمل والأمراض المهنية وفقاً لشروط ليست أقل ملاءمة مما يقرره القانون للعمال الأحرار . وبالإضافة إلى ذلك فإنه يتعين أن يستفيد المحكوم عليهم في أوسع نطاق ممكن من نظام التأمين الاجتماعي المطبق في بلادهم » (التوصية السادسة) . وقد قررت هذه الحقوق والمزايا مجموعة قواعد الحد الأدنى (القاعدة ٧٤/٢) . ولم يعترف النظام العثماني المصري بهذه الحقوق للمحكوم عليه ، وكل ما يقرره في هذا الشأن ما تنص عليه المادة ١٣ (الفقرة الثالثة) من اللائحة الداخلية من أنه « يصرف للمسجونين أجر بما لا يتجاوز خمسة أيام في الشهر الواحد أثناء علاجه من إصابة أو مرض بسبب العمل الذي يؤديه » (١) ، ويعني ذلك أنه لا يعترف للمحكوم عليه بالحق في التعويض ، وإنما يقتصر على الاعتراف له بحقه في تقاضي أجره على الرغم من أنه لا يؤدي عملاً ، ثم يذهب بعد ذلك إلى تقييد هذا الحق فيقرر أن الحد الأقصى لما يستحقه هو أجر خمسة أيام في الشهر الواحد . وواضح ابتعاد هذه القاعدة عن الرأى السائد في علم العقاب الحديث .

(١) كانت المادة ١٢ من اللائحة الداخلية — قبل تعديلها بقرار وزير الداخلية رقم ١٣١٨٠ لسنة ١٩٧٠ — تنص على أنه « لا يصرف للمسجون أجر عن الأيام التي لا يؤدي فيها عملاً إلا إذا كان تحت العلاج من إصابة أو مرض بسبب العمل الذي يؤديه في السجن بحيث لا يتجاوز مجموع ما يصرف له في هذه الحالة أجر ثلاثة أيام في الشهر الواحد » .

المطلب الرابع

أساليب تنظيم العمل

٣١٤ - تمهيد :

تتنوع أساليب تنظيم العمل العثماني وتلدق المفاضلة بينها ، ولكن من المتعين صرح ذلك لتحديد أكثر هذه الأساليب ملائمة لتحقيق الأغراض المنوطة بالعمل . وبعض هذه الأساليب يتعلق بكيفية تنظيم الإنتاج ، والبعض الآخر يتعلق بكيفية تسويق المنتجات ، ونقتصر في هذا الموضع على دراسة النوع الأول من الأساليب مرجئين البحث في النوع الثاني إلى الموضع المخصص لدراسة العلاقة بين العمل العثماني والعمل الحر باعتباره المحل الطبيعي لدراستها .

ويتصل بالبحث في أساليب تنظيم الإنتاج في المؤسسات العقابية دراسة لتدريب المهني ، والبحث في ملائمة أعمال عقابية معينة ، وهي على وجه التحديد : أعمال الخدمة في المؤسسة العقابية والأعمال الخارجية والأعمال الفنية والعملية .

٣١٥ - تقسيم أساليب تنظيم الإنتاج :

تقسم هذه الأساليب — تبعاً لمدى تدخل الدولة في الإشراف عليها — إلى قسمين : قسم يتضاءل فيه لإشراف الدولة ، فتعهد إلى رجل أعمال بإدارة الإنتاج ، ويطلق على هذا النظام تعبير المقاوله *Entreprise* ؛ وقسم تتولى فيها الدولة إدارة الإنتاج مباشرة ويطلق على هذا النظام تعبير « الإدارة المباشرة » أو الريجي *Régie* ؛ وبين القسمين يتوسط ثالث تتقاسم فيه الدولة ورجل أعمال تهتق معه تنظيم الإنتاج ، ويطلق على هذا النظام تعبير التوريذ *Concession* .

٣١٥ - نظام المقاوله :

يعني هذا النظام أن تتفق الدولة مع رجل أعمال على أن يتولى الإدارة الكاملة للإنتاج : فيأتي بالآلات والمواد الأولية ويعين من لدنه الفنيين الذين يشرفون على العمل ويتحمل أجور المسجونين ثم يتولى تسويق المنتجات

لحسابه ، ويفترض هنا النظام أن يحصل ويحصل الأرباح جميع المخاطر الاقتصادية للإنتاج ، ونظام ذلك كله الإشراف الإداري والفني عليه (١) .

٢١٦ - نظام القوة المباشرة :

يفترض هنا النظام أن تتولى الدولة مباشرة إدارة الإنتاج وتعمل على تطويره الاقتصادية ، فهي تملك بالآلات والمعدات الأولية ومواد الإنتاج المشكوك عليهم ثم تسرق المنتجات لحسابها ، وهذا النظام يعني استغلال الدولة بالإدارة الفنية للإنتاج ، فهي التي تعين المرفق النخب عليه .

وتستخرج من هذا النظام نظام تفصيلية ، تعمل أساساً بتسويق المنتجات : فنية نظام الاستهلاك العام State-Use System حيث تسلك المرافق العامة هذه المنتجات ، وثمة نظام الحساب العام Public Account System حيث تصرف الدولة منتجاتها الممنون لحسابها في السوق الحرة ، وثمة نظام الأشغال العامة Public Works System . حيث تدخل الدولة المشكوك عليهم في الأعمال ذات المنفعة العامة كتنظيف الطرق أو شق الطرق (٢) .

٢١٧ - نظام الترخيص :

يفترض في هذا النظام أن يكون للدولة حق ربح الأعمال التي تعتبر مهمة على تلبية المراء الأولية وأحياناً الآلات ثم يتسلم المنتجات لبيعها لحسابه في حين تحتفظ الدولة بالإشراف الفني والإداري على الإنتاج ، ويضع المورد مبالغاً من المال للدولة نظير استغلاله عمل المشكوك عليهم (٣) .

ويستخرج من هذا النظام نظام الإنتاج بالتكلفة Piece-Price System ،

(١) Guilla, no. 127, p. 339 ; Bouzat et Pinatel, I, no. 478.

(٢) 494 ; Cornu, n. 99 ; Jambou-Morlin, p. 182.

(٣) Prison Labour, United Nations Publications, 1953, n. 11.

Bouzat et Pinatel, I, no. 478, p. 405 ; Cornu, p. 99.

ويتميز بأن المورد لا يدفع للدولة مبلغاً محدداً جزافاً أو مراعاةً فيه أنه أجر للعمل ، ولكنه يحدد باعتباره ثمناً لكل قطعة تسلم إليه (١) .

٢١٨ - أضافته بين أساليب تنظيم الإنتاج :

تعتمد هذه المناقشة على ملاحظة أن أغراض العمل المقابل تنقسم بصورة أساسية إلى قسمين : أغراض اقتصادية تتمثل فيما يفعله من ربح وأغراض عقابية تتمثل فيما ينتجه من تهذيب وتأهيل . ونلاحظ بعد ذلك أن كل أساليب للإنتاج من شأنه أن يرجع أحد تسمى أغراض العمل ، ومن ثم كانت الوسيلة العامة الصحيحة للمفاضلة بين أساليب تنظيم الإنتاج هي تحديد أيها يحقق الأغراض التي يرى أنها الأجدد بالاعتبار .

فالليرة الأساسية لنظام المزاولة أنه يختلف عن الدولة أحياناً المالية ، فهو لا يلتزم بشروط ريف وأعمال ، ثم هي لا تحصل مخاطر إذا باء الإنتاج بمزاولة ، ومن ثم كان هذا النظام ملائماً للدولة التي لا تريد أن تفتق على السجون كثيراً . وقد تدعى بعض الظروف إلى تجميع هذا النظام ، ونعني بذلك ما إذا كانت الأولى تامة الحرية ، فخلت الصناعة في حاجة إلى الاستعانة بحكومة المحكوم عليهم . ولكن هذا النظام حيواً أساسية تتمثل في تجميع القاول مصلحته الخاصة في سبيل ربح على المصلحة العامة في تهذيب المحكوم عليهم وتأهيلهم ، وإن تناقضت المصلحتان فهو سبيل يرجع الأولى ، وكثيراً ما يقرم هذا التعارض (٢) : فالقاول لا يتم بالتدريب المهني ، إذ الوقت الذي ينفق فيه ضائع بالنسبة للإنتاج ، وهو لا يتم بتلطين المحكوم عليهم حرفاً كاملة ، إذ تقسيم العمل أدعى إلى وفرة الإنتاج ، ثم هو يجلب المحكوم عليهم الأوفر إنتاجاً وإن ساء سلوكهم ، وهو أنيل إلى عرقلة الإفراج الشرطي عن المحكوم عليه الأجرد إنتاجاً . ولهذا النظام عيب ، فإن يشتمل في تدخل القاول لورجالة في إدارة المؤسسة راكساً نفوذاً على المحكوم عليهم مما يشارك مع النظام العام الذي ينبغي أن تتميز به ، وهو طابع ينبع عن اعتبار التهذيب المقابل إحدى المسؤوليات الأساسية للدولة .

Prison Labour, p. 11.

(١)

Stefani, Levasseur et Jambu-Merlin, no. 410, p. 372.

(٢)

في الأغراض الآتية : (أ) للحصول على ما يحتاجه من الأصناف المسموح ببيعها في السجن . (ب) مساعدة أسرته . أما باقي ما يستحقه من أجر فيصرف له عند الإفراج عنه . وإذا رغب المسجون في تجاوز النسبة المسموح له بالتصرف فيها يعرض الأمر على مدير أو مأمور السجن ليأمر بما يراه وفقاً لظروف كل حالة » . ويؤخذ التصور على التحديد الذي أخذت به مجموعة قواعد الأدنى واللائحة الداخلية للمسجون^(١) ، إذ لم يشر إلى بعض أوجه الإنفاق الأساسية ، ويفضله التحديد الذي جاء به مؤتمر جنيف ، والتحديد الذي قال به مؤتمر لاهاي حين نص على أنه « يجوز أن يقتطع من المكافأة مبلغ معقول نظير إعالة المحكوم عليه ونفقة عائلته وتعويض الجني عليهم في جرمته إن كان ممكناً » .

٣١١ - أسس تحديد الأجر :

يقود الرأي القائل بإعطاء المحكوم عليه أجر مثل عملة إلى تطبيق الأسس التي يؤخذ بها في تحديد أجور العمال الأحرار . ولكن ثار التساؤل مع ذلك عما إذا كان يراعى في تحديده مقدار الجهود الذي يبذل أم مقدار الإنتاج الذي يغل . يبدو أن الاعتبار العقابية تقتضي أن يؤخذ في الاعتبار الأول مقدار الجهود . ولكن ذلك يؤدي إلى منح غير المدربين أجوراً تزيد على ما يمنح للمدربين باعتبارهم يبذلون مجهوداً أكبر وإن كان إنتاجهم يظل مع ذلك قليلاً ، وبالإضافة إلى ذلك فإن الأخذ بهذا الأساس غير مفهوم لدى الرأي العام للمحكوم عليهم فيخشى أن يؤدي ذلك إلى التناذر وإفساد الأغراض التهديبية للعمل^(٢) . وعلى هذا النحو كان من الأفضل الاعتماد بمقدار الإنتاج كأساس لتحديد الأجر ، ويؤيد هذا الاتجاه أنه عين الأساس الذي تحدّد وفقاً له الأجور في سوق العمل الحر ، وهو ما ينبغي أن يألفه المحكوم عليه ويقتنع به .

(١) وقد ينسر هذا التصور في اللائحة أن مقدار الأجر نسبي في ذاته بحيث لا يكفي لغير المصارف التي نعت عليها ، ولكن ذلك لا ينفي أن هذا الوضع محل للنقد : فالأجر ينبغي أن يرتفع بحيث يفي بالمصارف الطبيعية التي يتعين أن يوجه إليها .

Work for prisoners, no. 105, p. 26.

(٢)

والراجع في علم العقاب الحديث عدم جواز الالتجاء إلى الحرمان من الأجر أو إنقاصه كجزاء تأديبي عن سلوك للمحكوم عليه غير متصل بالعمل ، ولكن يجوز الالتجاء إلى ذلك جزاء لسلوك متصل بالعمل . وعلة هذه التفرقة أن اعتبار الأجر حقاً متفرعاً عن الحق في العمل يؤدي إلى إقرار ارتباطه به ، بالإضافة إلى أن هذه التفرقة مقررة بالنسبة للعمل الحر .

وينبغي أن يتضمن النظام العقابي قواعد تقرر زيادة الأجر إذا ازداد إنتاج المحكوم عليه عن الحد المعتاد كي يكون في ذلك الحث على المزيد من التعلق بالعمل والاستفادة من قيمته التهديبية^(١) .

وتسبغ التشريعات عادة حماية للحق في الأجر ، وهذه الحماية يعلمها أن جزءاً من الأجر يخصص لأوجه من الإنفاق تتمتع وفق التشريع العادي بالحماية كالجزء المخصص للأعالة أو النفقة ، وتطبيقاً لذلك نصت المادة ٢٦ من قانون تنظيم السجون على أنه « لا يجوز الحجز على أجور المسجونين ، وذلك دون إخلال بحق إدارة السجن في خصم مقابل الخسائر التي يتسبب فيها المسجون » ، ونصت المادة ٢٧ منه على أنه « إذا توفي المسجون يصرف أجره إلى ورثته الشرعيين » .

٣١٢ - حق المحكوم عليه في التعويض عن اصابات العمل والأمراض المهنية والاستفادة من التأمينات الاجتماعية :

إذا سلمنا بأن للمحكوم عليه حقاً في العمل وأن له تبعاً لذلك حقاً في المزايا وأساليب الحماية المرتبطة به تقابل الالتزامات المفروضة عليه ، وسلمنا كذلك بأنه جزء من التمتع العامة في المجتمع مما ينبغي عليه خضوعه لما تخضع له من قواعد ، وإذا أخذنا كذلك الاعتبار أن كفالة أساليب الحماية السابقة ضرورة لسير العمل العثماني على وجه سليم تتحتق به أغراضه ، فإنه لا يبتى مجال لشك في وجوب تمتع المحكوم عليه بجميع المزايا السابقة^(٢) .

Work for prisoners, no. 86, p. 23.

(١)

Bouzat et Pinatel, I. no. 488, p. 408 ; Germain, p. 101 ;

Jambu-Merlin, Criminologie et science pénitentiaire (1965),

p. 194 ; Pinatel, p. 300, Stefani, Levasseur et Jambu-Merlin,

no. 417, p. 379 ; Schmelcket Picca, no. 350, p. 293.

ووغنى عن البيان أنه يتعين أن يتمتع بها وفقاً لذات القواعد التى تطبق بالنسبة
للعامل الأحرار .

وقد غدا هذا رأى سائداً فى علم العقاب الحديث : فتوصيات مؤتمر
لاهاي تنص على أنه « ينبغى أن يحصل المسجونون على تعويضات عن
إصابات العمل والأمراض المهنية وفقاً لقوانين بلادهم . وينبغى أن يؤخذ فى
الاعتبار اشتراكهم - فى أوسع نطاق ممكن - فى جميع نظم التأمينات
الاجتماعية المطبقة فى بلادهم » (التوصية الخامسة) . وتقرر توصيات مؤتمر
جنيف « وجوب اتخاذ تدابير لتعويض المحكوم عليهم عن إصابات العمل
والأمراض المهنية وفقاً لشروط ليست أقل ملائمة مما يقرره القانون للعامل
الأحرار . وبالإضافة إلى ذلك فإنه يتعين أن يستفيد المحكوم عليهم فى أوسع
نطاق ممكن من نظام التأمين الاجتماعى المطبق فى بلادهم » (التوصية السادسة) .
وقد قررت هذه الحقوق والمزايا مجموعة قواعد الحد الأدنى (القاعدة ٧٤/٢) .
ولم يعترف النظام العثمانى المصرى بهذه الحقوق للمحكوم عليه ، وكل ما يقرره
فى هذا الشأن ما تنص عليه المادة ١٣ (الفقرة الثالثة) من اللائحة الداخلية من
أنه « يصرف للمسجونين أجر بما لا يتجاوز خمسة أيام فى الشهر الواحد أثناء
علاجه من إصابة أو مرض بسبب العمل الذى يؤديه » (١) ، ويعنى ذلك أنه
لا يعترف للمحكوم عليه بالحق فى التعويض ، وإنما يقتصر على الاعتراف
له بحقه فى تقاضى أجره على الرغم من أنه لا يؤدى عملاً ، ثم يذهب بعد
ذلك إلى تقييد هذا الحق فيقرر أن الحد الأقصى لما يستحقه هو أجر خمسة
أيام فى الشهر الواحد . وواضح ابتعاد هذه القاعدة عن الرأى السائد فى علم
العقاب الحديث .

(١) كانت المادة ١٣ من اللائحة الداخلية - قبل تعديلها بقرار وزير الداخلية رقم
١٣١٨٠ لسنة ١٩٧٠ - تنص على أنه « لا يصرف للمسجون أجر عن الأيام التى لا يؤدى فيها
عمل إلا اذا كان تحت العلاج من إصابة أو مرض بسبب العمل الذى يؤديه فى السجن
بحيث لا يتجاوز مجموع ما يصرف له فى هذه الحالة أجر ثلاثة أيام فى الشهر الواحد » .

المطلب الرابع

أساليب تنظيم العمل

٣١٣ - تمهيد :

تتنوع أساليب تنظيم العمل العثماني وتندق المفاضلة بينها ، ولكن من المتعين مع ذلك تحديد أكثر هذه الأساليب ملائمة لتحقيق الأغراض المنوطة بالعمل . وبعض هذه الأساليب يتعلق بكيفية تنظيم الإنتاج ، والبعض الآخر يتعلق بكيفية تسويق المنتجات ، ونقتصر في هذا الموضع على دراسة النوع الأول من الأساليب مرجئين البحث في النوع الثاني إلى الموضع المخصص لدراسة العلاقة بين العمل العثماني والعمل الحر باعتباره الحل الطبيعي لدراستها .

يرتبط بالبحث في أساليب تنظيم الإنتاج في المؤسسات العقابية دراسة لتدريب المهني ، والبحث في ملائمة أعمال عقابية معينة ، وهي على وجه التحديد : أعمال الخدمة في المؤسسة العقابية والأعمال الخارجية والأعمال الفنية والعقلية .

٣١٤ - تقسيم أساليب تنظيم الإنتاج :

تقسم هذه الأساليب - تبعاً لمدى تدخل الدولة في الإشراف عليها - إلى قسمين : قسم يتضاءل فيه إشراف الدولة ، فتعهد إلى رجل أعمال بإدارة الإنتاج ، ويطلق على هذا النظام تعبير المقولة *Entreprise* ؛ وقسم تقوى فيها الدولة إدارة الإنتاج مباشرة ويطلق على هذا النظام تعبير « الإدارة المباشرة » أو الريجي *Régie* ؛ وبين القسمين يتوسط ثالث تتقاسم فيه الدولة ورجل أعمال تتفق معه تنظيم الإنتاج ، ويطلق على هذا النظام تعبير « التوريذ *Concession* » .

٣١٥ - نظام المقولة :

يعنى هذا النظام أن تتفق الدولة مع رجل أعمال على أن يتولى الإدارة الكاملة للإنتاج : فيأتى بالآلات والمواد الأولية ويعين من لدنه الفنيين الذين يشرفون على العمل ويتحمل أجور المسجونين ثم يتولى تسويق المنتجات

لحسابه . ويتفرض من هذا النظام أن يحصل رجل الأعمال جميع المخاطر الاقتصادية للإنتاج ، ونظام ذلك كله الإشراف الإداري والرقى عليه (١) .

٢١٦ - نظام الإدارة للباشرة :

يفترض هذا النظام أن تتولى الدولة وحدها إدارة الإنتاج وتشغيل مخطوطه الاقتصادية ، فهي تبنى بالآلات والمراة الأولية وموادها وأجهزتها حكوم عليهم ثم تسرق المنتجات لحسابها ، وهذا النظام يعنى احتفاظ الدولة بالإدارة الفنية للإنتاج ، فهي التي تعين المرشحين للتعيين عليه .

وتتفرع من هذا النظام ثلاث تفصيلية ، تفصل أساساً بتسويق المنتجات :
فئة نظام الاستهلاك العام State-Use System حيث تستهلك المرافق العامة هذه المنتجات ، وبثمة نظام الحساب العام Public Account System - حيث تصرف الدولة منتجات التسجين لحسابها في السوق الحرة ، وبثمة نظام التشغيل العامة Public Works System - حيث تستغل الدولة الممتلكات حكوم عليهم في الأعمال ذات المنفعة العامة كعميد الدارق أو شق الطرق (٢) .

٢١٧ - نظام التزويك :

ويتفرض من هذا النظام أن تصدره الدولة أن تصدرت الأسرة مع رجل أعمال تقتصر مهمته على تزويد المراه الأولية وأحياناً الآلات ثم يتسلم المنتجات ليبيعها لحسابه في - حين تحتفظ الدولة بالإشراف التقني والإداري على الإنتاج ، ويدفع المورد مبالغاً من المال للدولة نظير استعماله عمل الحكوم عليهم (٣) .

ويتفرع من هذا النظام نظام الإنتاج بالقطعة Piece-Price System ،

(١) Coche, no. 107, p. 360 ; Bouzat et Pintel, I, no. 478. (١)

p. 404 ; Glomelin, p. 99 ; Jambu-Merlin, p. 192.

Prison Labour, United Nations Publications, 1956, n. 14.

Bouzat et Pintel, I, no. 478, p. 405 ; Glomelin, p. 99. (٢)

ويتميز بأن المورد لا يدفع للدولة مبلغاً محدداً جزافاً أو مراعاةً فيه أنه أجر للعمل ، ولكنه يحدد باعتباره ثمناً لكل قطعة تسلم إليه (١).

٢١٨ = تفضلة بين أساليب تنظيم الإنتاج :

تعتمد هذه المناقشة على ملاحظة أن أغراض العمل المتباين تنقسم بصفة أساسية إلى قسمين : أغراض اقتصادية تشمل فيما يفهمه من ربح وأغراض حقابية تشمل فيما ينتجه من تهذيب وتأهيل . وفلاحظ بعد ذلك أن كل أسلوب للإنتاج من شأنه أن يرجع أحد تسمى أغراض العمل ، ومن ثم كانت الوسيلة العلمية الصحيحة للمفاضلة بين أساليب تنظيم الإنتاج هي تهذيب أيها يحقق الأغراض التي يرى أنها الأكثر بالأحبار .

فالنقطة الأساسية لنظام المازلة أنه يخلص عن الدولة أعباءها المالية ، فهو لا يلتزم بتوفير رءوس ، ثم هي لا تتحمل مخاطر إذا باء الإنتاج بخسارة ، ومن ثم كان هذا النظام ملائماً للدولة التي لا تريد أن تنفق على السجناء كثيراً . وقد تدور بعض الظروف إلى تمهيد هذا النظام ، ونحو ذلك ما إذا شهدت الأيدي العاملة الحرة ، فنلت الصناعة في حاجة إلى الاستعانة بجهود المحكوم عليهم . ولكن هذا النظام عيوباً أساسية تشمل في ترجيح القول بمصلحته الخاصة في سجنى ربح على المصلحة العامة في تهذيب المحكوم عليهم وتأهيلهم ، وإن تناقضت المصلحتان فهو حتماً يرجع الأولى ، وكثيراً ما يشتم هذا التعارض (٢) : نلتاولد لا يتم بالتدريب المهني ، إذ الوقت الذي ينشئ فيه ضائع بالنسبة للإنتاج ، وهو لا يتم بتلقين المحكوم عليهم حرفاً كاملة ، إذ تقسيم العمل أدهى إلى وفرة الإنتاج ، ثم هو يناهز المحكوم عليهم الأوفر إنتاجاً وإن ساء سلوكهم ، وهو أبيل إلى عرقلة الإفراج الشرطي عن المحكوم عليه الأحمق إنتاجاً . ولهذا النظام عيب ، ثان يشمل في تدخل المازلور رجاله في إدارة المؤسسة واكتفاءه قسراً على المحكوم عليهم مما يتعارض مع الطابع العام الذي ينبغي أن تتميز به ، وهو طابع ينبع عن اعتبار التنفيذ المتباين لأحدى المسؤوليات الأساسية للدولة .

Prison Labour, p. 11.

Stein, Levasseur et Jambu-Merlin, no. 410, p. 372.

(١)

(٢)

والميزة الهامة لنظام الإدارة المباشرة أنه يكفل للعمل العقابي — في جميع جوانبه ، سواء في ذلك الجوانب الإدارية والجوانب الفنية — خضوعاً مباشراً لإشراف الدولة ، وهي بتمثيلها المصلحة العامة ينتظر منها أن ترجح الأغراض العقابية للعمل على أغراضه الاقتصادية ، فإدراكها أن تأهيل المحكوم عليهم واجب أساسي تحمله يجعلها تهتم به ولو كان ثمن ذلك أن تتعرض لخسارة ، وتبعاً لذلك فهي لا تغفل عن التدريب المهني وتلقين المحكوم عليه معرفة كاملة حين يتبين أن تأهيله يقتضي ذلك ، وهي تجعل أسلوب معاملة كل محكوم عليه مستمداً من ممتنضيات تأهيله . ولكن يعاب على هذا النظام أنه أحياناً يثقل عبء الميزانية العامة ، وأن موظفي الدولة قد تنقصهم الخبرات الفنية المطلوبة لنجاح مشروع اقتصادي .

أما نظام التوريد فميزته أنه يجتهد في التوفيق بين النظامين السابقين ، فيخفف عن الدولة بعض أعبائها دون أن يحرمها من الإشراف على العمل في جوانبه المختلفة . ولكن هذه الميزة مصدر عيوبه : فهذا التوفيق يعني إغفال بعض الاعتبارات العقابية في العمل من أجل تحقيق أغراض اقتصادية ؛ وبالإضافة إلى ذلك فهذا النظام لا يقبل رجال الصناعة عليه ، إذ يفترض توظيفهم أموالهم ثم حرمانهم من الإشراف على كيفية استغلالها .

وهذه المقارنة تكشف عن وجوب تفضيل نظام « الإدارة المباشرة » : ذلك أن الأغراض العقابية للعمل أرجح دون شك على أغراضه الاقتصادية ، وهذا النظام هو الذي يكفل تحقيقها على وجه سليم . ولا عبرة بالقول بأنه يرهق ميزانية الدولة ، إذ يجب النظر إلى مرفق تنفيذ العقوبات على أنه مرفق خدمات عامة لا مرفق إنتاج ، وذلك باعتبار أن وظيفته هي تحقيق مصالحة لفريق من المواطنين بتأهيلهم وللمجموع المواطنين بوقايتهم خطورة الإجماع ، ومن ثم يكون طبيعياً ألا تتضمن الدولة بالمال عليه وأن تتقبل في سبيله بعض التضحيات المالية . ولا عبرة كذلك بالقول بافتقار المؤسسات العقابية إلى الخبراء ، إذ في الاستطاعة توفيرهم ؛ ثم إن هذا القول لا محل له في دولة تتأخذ بالنظام الاشتراكي والتوجيه الاقتصادي ، إذ هي تدبر أغلب المشروعات

الاقتصادية ، وتتوافر لديها خبرات فنية تستطيع دون شك الاستعانة ببعضها في تحقيق تنظيم سليم للإنتاج في المؤسسات العقابية^(١) .

وقد رجحت مجموعة قواعد الحد الأدنى نظام الإدارة المباشرة فنصت القاعدة ١/٧٣ على أن « الصناعات والمزارع العقابية ينبغي أن تتولى الإدارة توجيه سير العمل فيها ، ولا يجوز أن يعهد بذلك إلى مقاولين^(٢) » . ونظام الإدارة المباشرة هو المطبق في جمهورية مصر العربية ، ويتسق هذا النظام مع النظام الاشتراكي المطبق في هذه الدولة والتي تسيطر فيه السلطات العامة على أغلب وسائل الإنتاج وتتولى مباشرة إدارتها^(٣) .

٣١٩ - صعوبات تفرض تنظيم العمل :

يعترض تنظيم العمل صعوبات تتميز في الغالب بطابع مادي ، ومن ثم يكون عرضها والبحث عن حل سليم لها ممهداً إلى تنظيم ملائم للعمل . تتحقق فيه أغراضة : فأغاث أبنية السجون قديمة تفقر إلى أماكن تتسع لآلات الصناعة الحديثة وتتهياً فيها الظروف لأداء العمل وفق الأساليب الفنية المطبقة في الصناعة خارج السجن . والتغلب على هذه الصعوبة يقتضى التوسع في إنشاء أبنية حديثة للسجون تتضمن الأماكن الملائمة للعمل^(٤) . وثمة صعوبة

(١) Cucho, no. 127, p. 380 ; Delogu, p. 104 ; Pinatel, p. 283 ;
Béraud, p. 7.

الدكتورة فوزية عبد الستار على ، رقم ٤٦٤ ص ٣٥٢ .

(٢) تبنى مؤتمر جنيف ذات الوجهة من النظر ، وإن كان ذلك على نحو أكثر تحفظاً ، فأشار إلى أنه « يجوز اللجوء إلى المشروعات الخاصة إذا اقتضت ذلك أسباب قوية ، ويتعين في هذه الحالة اتخاذ الاحتياطات الضرورية كي لا يؤدي ذلك إلى استغلال العمل العقابي ، ويتعين كذلك اتخاذ الاحتياطات التي تكفل حماية مصالح الصناعة الحرة والعمال الأحرار » (التوصية الثانية) . ويتضح من هذه التوصية أن المؤتمر يرى الأصل هو الاعتماد على نظام الإدارة المباشرة بحيث لا يلجأ إلى النظم الأخرى إلا استثناءً .

(٣) يطبق في السجون الفرنسية نظاما الإدارة المباشرة والتوريد (المادة ١٠٣ م من قانون الإجراءات الفرنسية) ، وقد اختفى نظام المقولة تماماً يوم أول أبريل سنة ١٩٢٧ تاريخ انقضاء آخر عقد مقولة .

(٤) Béraud, p. 9 ; Work for prisoners, no. 38, p. 11 ; Gilquin, (٤)

تتصل باختيار الفنين الذين يشرفون على أداء العمل ، وترجع هذه الصعوبة إلى قلة المرتبات التي تبرعها الإدارة المالية عليهم ، فهي مرتبات لا تكفي لاجتذاب العناصر الممتازة للعمل في السجون . وغنى عن البيان أن التئيب على هذه الصعوبة يقتضى أن يرتفع مستوى هذه المرتبات (١) . ويضاف العمل بصعوبات - من يكون الحبس انفرادياً ، إذ يصعب مباشرة عمل وفق الأساليب الفنية الحديثة في داخل الزنزانة ، رخص هذه الصعوبة يسكون بالحد قدر الإمكان من تطبيق النظام الانفرادى (٢) . وثمة صعوبات محلها أن يطبق النظام التدرجى فيقسم المحكوم عليهم إلى مجموعات متجانسة : فقد لا يكون أفراد المجموعة الواحدة صالحين لمباشرة نوع واحد من العمل ، ولذلك تكون مراجعة الصعوبة متعبة أن يقتصر نطاق هذا التقسيم على غير أوقات العمل ، أما أثناء العمل فيجب أن يوضع تقسيم جديد على أساس من صلاحية فئة من المحكوم عليهم لمباشرة نوع من العمل على نحو تتعلق فيه بالنسبة لهم أغراضه (٣) . وغنى عن البيان أن تنظيم العمل عسير بالنسبة للمحبوسين احتياطياً ، إذ كثيراً ما يخرجون حين يستدعون للتدقيق أو للحاكم ثم إنهم يستقبلون محاسنهم في السجن ، ولذلك فإن أغلب النظم تنظر إلى عمل المحبوسين احتياطياً نظرة ثانوية فتعفيهم منه إلا إذا طلبوا (٤) .

٢٢٠ - حماية المحكوم عليهم من مخاطر العمل :

يقتضى الحرص على تأهيل المحكوم عليهم — بما يتطلبه ذلك من صيانة إمكانياتهم — أن تكفل لهم حماية كاملة إزاء مخاطر العمل ، ومن ناحية ثانية فإنه يترتب على النظرة إلى المحكوم عليه كإنسان ومواطن واعتباره جزءاً من القوة العاملة في المجتمع التي ينبغي الحرص عليها أن تنظم الحماية على نحو ما هي محددة بالنسبة للعامل الأحرار (٥) ، وقد نصت توصيات مؤتمر جنيف على أن

Etudes sur le travail pénitentiaire, p. 10.

Gilquin, p. 3.

Gilquin, p. 4.

Béraud, p. 5.

(٥) الدكتور حسن علام ، رقم ٢٠٩ ص ١٨١ .

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

« الاحتياطات المتخذة لحماية أمن وصحة الهياكل الأساسية ينبغي أن تتخذ كذلك في المؤسسات العقابية » (الترشيح السادسة) ، وقد تمت هذه المراجعة مجموعة قواعد الحلة الأولى (القاعدة ١/٧٤) ، وأخذت بالاعتبار إجراءات الجنائية الفرنسية بهذا الأصل ، نصت المادة ١٠٩ م على أن « النصوص القانونية واللائحة الخاصة بصحة وأمن السائمين في المؤسسات السجنية يجب أن تتأق في المؤسسات العقابية » (١) .

ويتصل بهذه الحماية وجوبية تحديد « ساعات العمل على نحو رشاد » لإرهاق الضارب بإمكانات المحكوم عليه ويكون من شأنه توافر ذلك كانت تطبيق برامج التأهيل والتعليم ، ويرتبط بسلامة وجوب الاحتجاز له حتى في يوم عطلة أسبوعية . وقد تمت القاعدة ٧٥ من مجموعة قواعد الحلة الأولى على أنه يجب أن يضمن « تأدية أو لائحة الحلة الأولى » لاحتياجات عمل المحكوم عليهم يومياً وأسبوعياً في خبره الفرائح والممارسات السارية بالقدرة الخاصة الكارر ، ويجب أن يترك هذا الذين يوزن راحة أسبوعية ووقتاً كافياً للتعليم وأوجه النشاط الأخرى ، التي تتضمنها سلطة المحكوم عليهم وأهلهم » . راجع المادة ٨٨ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي على أنه « بالإضافة إلى الاعتراض بالنسبة الأسبوعية ونسطة في أيام الأعياد ، يتعين أن يتضمن تحديد « ساعات العمل » إفساح الوقت الكافي للراحة وتناول الطعام والنزعة والتعليم ومعرفة صور النشاط المقررة لسلطة المحكوم عليهم » . وقد تضمن قانون تنظيم السجون المصري اعترافاً بهذه الحماية ، فنصت المادة ٢٢ منه على أنه « لا يجوز أن تنقص مدة تشغيل المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو بالسجن أو بالحبس مع الشغل عن ست ساعات ولا أن تزيد على ثمان . ولا يجوز تشغيل المسجونين في أيام الجمع والأعياد الرسمية ولا غير المسلمين في أعيادهم الدينية . وذلك كله في غير حالات الضرورة » .

(١) وقد أضافت إلى ذلك المادة ٢٥٦ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي أنه

يتعين أن تتخذ في المؤسسات العقابية التدابير التي من شأنها حماية أمن وصحة العمال الأحرار .

٣٢١ - التدريب المهني :

للتدريب المهني أهمية كبيرة في تنظيم العمل العقابي : ذلك أن من أهميات الإجراء الافتقار إلى القدرة على مباشرة عمل في صورة تدرج زرق كاف وتبعث إلى نفس العامل الاعتداد بعمله ، ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى التجهيز للتدريب المهني^(١) . ولذلك يكون الاهتمام به مكافحة لعامل إجرائي ومجهوياً منتجاً في تأهيل المحكوم عليه^(٢) . ويقتضى ذلك أن يسبق توجيه المحكوم عليه إلى العمل تدريباً مهنيّاً كافياً يكفل له أن يباشره وفق الأساليب الفنية الحديثة . ويتطلب الاهتمام بهذا التدريب أن يخصص له مكان في السجن وأن يعهد إلى الإخصائي بالإشراف عليه^(٣) . وغنى عن البيان أن أهمية هذا التدريب تزداد بالنسبة للمحكوم عليهم من الشبان . وينبغي أن تقترب مناهج التدريب المهني مما هو مقرر في المعاهد الفنية ، وإذا أتيح للمحكوم عليه عقب انتهاء فترة التدريب اجتياز امتحان والحصول على شهادة مثبتة لذلك ، ساهم ذلك على نحو فعال في تأهيله^(٤) . وقد أشار مؤتمر جنيف إلى أنه « في تحديد برنامج العمل العقابي فإن عناية كبيرة ينبغي أن توجه إلى التكوين المهني ، وبصفة خاصة بالنسبة للمحكوم عليهم الشبان . ويجب أن تكون أساليب وقواعد هذا التكوين مطابقة لما هو مقرر بصفة عامة في الدولة بحيث يحصل المحكوم عليهم على إعداد معادل للأشخاص الذين تلقوا التدريب خارج المؤسسة »

(١) Germain, p. 87 ; 'Work for prisoners, no. 64, p. 1.

(٢) Marcel Gilquin, Le rôle de la formation professionnelle dans la rééducation des délinquants, Revue pénitentiaire, 1956, p. 976 ; Stefani, Levasseur et Jambu-Merlin, no. 423, p. 383.

ودور التدريب المهني واضح من حيث اتاحته للمحكوم عليه بعد الافراج أن يستمر حرفة وفق أصول فنية سليمة فيكون أدنى إلى التوفيق فيها . أما أثره في التهذيب فهو - وفق رأى جليكان - أنه يخلق لدى المحكوم عليه اعتداداً بنفسه ويدعم ثقته في امكانياته ويورثه الرغبة في أن يعيد صياغة حياته من جديد ، ثم هو يحقق طموحاً لدى الشبان خاصة في أن يخلقوا بأيديهم أشياء جديدة ، وفي النهاية يفرس في نفوس المحكوم عليه اعتياد « نظام العمل discipline du travail » بما يتضمنه من احترام أصوله الفنية . وما يؤدي إليه من شحذ الانتباه وابقاظ المكات وتنمية الاحساس بالوقائع والحقائق .

'Work for prisoners, no. 69, 70, pp. 19-20.

Germain, p. 89.

(٤)

ويحصلون تبعاً لذلك على شهادة أو دبلوم وفقاً للتواعد المعتادة؛ وقد أشارت مجموعة قواعد الحد الأدنى بدورها إلى الأهمية التي ينبغي الاعتراف بها للتدريب المهني (القاعدة ٥/٧١) (١) .

٣٢٢ - أنواع خاصة من العمل العقابي :

إلى جانب الأعمال العقابية العامة التي يلتزم بها المحكوم عليهم ، فإن ثمة أنواعاً من العمل ذات طابع خاص ينبغي النظر في مدى ملائمة إقرارها في المؤسسات العقابية .

وفي مقدمة هذه الأنواع الأعمال التي تؤدي خارج المؤسسة العقابية (Travail à l'aperto) ، وهي تضم صوراً متنوعة : فثمة الاشتغال بالأعمال الزراعية أو أعمال المنفعة العامة كحش الترع أو الاشتغال في مصنع خارج السجن كأى عامل حر ثم العودة في نهاية يوم العمل إلى المؤسسة . ولا شك في أن ثمة اعتبارات تحبذ هذا النوع من العمل : فإذا كان المحكوم عليه ينتمى إلى بيئة زراعية سوف يعود إلى الاندماج فيها بعد الإفراج عنه فإن من المصلحة دون شك أن يوجه إلى عمل زراعى كى يكون من شأن هذا العمل المساهمة في تأهيله . وإذا كانت الدولة تفتقر إلى الأيدي العاملة الحرة للقيام بالأعمال ذات المنفعة العامة فمن حقها الاستعانة بالمحكوم عليهم كجزء من القوة العاملة في المجتمع . ومن المصلحة أن يسمح للمحكوم عليه الذى اقتررب أجل عقوبته من الانقضاء وتميز بحسن سلوكه أن يعمل خارج المؤسسة كما لو كان عاملاً حراً ، إذ من شأن ذلك أن يعده لطراز الحياة الذى ينتظره عند الإفراج . وقد ثبت أن للعمل في الخارج مزاياه بالنسبة للحالة الصحية والنفسية للمحكوم عليهم ، إذ يعملون في صورة قريبة من عمل الأحرار (٢) ، وقد حيزه مؤتمر بروكسل سنة ١٩٢٦ (٣) ، واعترفت به مجموعة قواعد الحد الأدنى

(١) أشار هذا النص الى أنه يتعين امداد المحكوم عليهم بتدريب مهني مجد على نحو يستفيدون منه ، ويتعين أن توجه في هذا الشأن عناية خاصة الى الشبان من المحكوم عليهم .
(٢) Méthodes modernes, p. 130 ; Gillin, p. 423.

(٣) انظر في توصيات المؤتمر :

القاعدة ١٧/١) وإذا استقر طرقت خضوع المحكوم عليهم أثناء هذا النوع من العمل لرقابة ورجال الإدارة العقابية (١) - وقد أشار مؤلفه بنحو مبسطة مختصرة إلى اشتغال المحكوم عليه في ضمن نظامين على مثال ذلك الأجرار ، فتمت تسمية الإدارة على أنه « يمكن لأحد نظامي إختار بقطعة من بعض المحكوم عليهم - وضمن نظام من تكون هذه حقوقهم طويلاً - فيسرع لهم في خلاف الشدور الأخيرة التي تسبب الإقتران - مثابة المؤسسة العقابية يومياً لتعمل لتدبر على مصلحة أو أن مشروع عام ، ويحسن أن يعمل في ذات الحرة التي كانت راسخاً قبل الإلقاء أو كانت أثناء تنفيذ مثابه » .

وأما في « كتاب » فإن نظام السجون المصري ، ينص في المادة ١٠ منه على أنه : « إذا تشفى الأمر تشغيل المسجونين في أعمال تدفع بالمناج العامة وفي جهات بعيدة عن السجن فإن الأمر لا يمكن أن يسكنوا في سجونهم » .

وذلك الأمر يصدر من مدير عام السجون بعد موافقة وزير الداخلية والداخلية في هذه الحالة أنواعاً الأمانة داخل السجن من حيث التملك والمصلحة والنظام والتأديب ويختار المدير العام ما يريد من الأنشطة التي لا تضر منسوب المسجونين » . وقد اقتصر هذا النص على الإشارة إلى الأعمال المتعلقة بالمصلحة العامة ، وإن كان لم يرفض اشتغال المحكوم عليهم بالأعمال الزراعية (٢) ، وهو ما يتنبه النظام العقابي السابق (٣) ، ولكنه لم ينص على اشتغال المحكوم عليهم في مصنع خارج المؤسسة ، ويبدو أن هذه الضرورة من العمل الخارجي لا توجد سداً منصوص التشريع العقابي المصري .

(١) انظر في نظام العمل الخارجى وفقاً للنظام العقابي الفرنسي : Pinatel, p. 309 ; Bouzat et Pinatel, I, no. 480, p. 406.

(٢) وقد حددت المادة ٤٨٤ من دليل إجراءات العمل في السجون الأشخاص الذين يجوز لهم الاشتغال في الأعمال الزراعية ، فتمت على أن « يمكن في الاشتغال الخارجية كالمزارع والحدائق وما شاكلها المسجونون المحكوم عليهم بحد قصير أو الباقي من أحكامهم مدة لا تتجاوز ستة شهور حراسة المدة اللازم من العزاس والمجندين حسب تقدير كل جهة » .

(٣) حظرت المادة ٤٨٤ من دليل إجراءات العمل في السجون أن يشتغل بعض المحكوم عليهم في خارج السجن فتمت على أنه « لا يجوز تشغيل المحكوم عليهم المتولين في قضايا أخرى لا يعمل فيها أو الداعين أو السابق لهم الهرب أو من يخشى هربهم في أعمال خارج السجن أنما يشتغلون داخل السجن في الأعمال التي تتفق وقدراتهم » .

ومن الصور الخاصة من العمل العقابي اشتراك بعض المحكوم عليهم في أعمال الخدمة بالمؤسسة كالنظافة وإعداد الطعام وتكملة ، بل والمساعدة . إقامة الأبنية اللازمة المؤدية وإعداد تجهيزاتها الفنية . وتجرى النظم العقابية كافة على توحيد بعض المحكوم عليهم إلى هذه الأعمال ، إذ لا غير التصور عامة يجب الاستعانة بها في توفير متطلبات الحياة العقابية . انقضاء جانب من نفقاته . وتضع النظم العقابية قواعد الكفالة التي يرى صلاحها في الإقلال بأغراض العمل في التلميع والتشغيل أو الإضرار بالنظام الإداري للمؤسسة أو المساس بالأحتياجات الفنية التي لا يجوز الإضرار بالمحكوم عليهم الذين لا بد من إبقاء هذه الأعمال : فتكون إما مراعات الجوانب المرفهية في حال الحرب اعتبارهم من يكونون محكوم عليهم بهذه الخدمة ، ويستبعد البعض من أعمال المصارف والمؤسسات الفنية والأجتماعية في المؤسسة . (الملاحظة ١٠) . وتشرط اللائحة الداخلية للمسجون المصروف القسطنطيني للمحكوم عليهم الذين يساهمون في تجهيز المواد الغذائية وتجهيزها لتزويد السجناء من خارج من الأغراض ويحظر تشغيل المسجونين المدينين لأعمال النظافة في أي عمل يتصل بتلوث المسجونين أو مياه الشرب أو الأغوات الخاصة بذلك (المادتان الخامسة والسادسة من اللائحة) .

ومن الصور الخاصة للعمل العقابي السماح للمحكوم عليهم بأعمال المزايا الفنية أو الإمكانات الفنية بإنتاج أعمال لحسابهم (١) ، ويقضى ذلك بطبيعة الحال إغناءهم من الأعمال المعتادة المروجة على سائر المحكوم عليهم . تتميز مبادئ علم العقاب وأغلب النظم العقابية ذلك ، ولكن يشترط ألا تتولى الإدارة العقابية مباشرة الأعمال اللازمة لاستغلال الإنتاج الفني أو العلمي كي لا تكون للمحكوم عليه صلات بالدالم الخارجي على نحو لا يميزه قواعده النظام العقابي ،

ويتعين أن يخضع من حصيلة الاستغلال ما يقابل نفقات إيواء المحكوم عليه .
ومن الجائز أن تطبق عليها جميع القواعد التي تحدد مصارف الأجر .

المطلب الخامس

المنافسة بين العمل العقابي والعمل الحر

٣٢٣ - عناصر مشكلة المنافسة :

أثار العمل العقابي احتجاج رجال الصناعة والعمال بدعوى أن منافسة منتجات السجون تلحق بهم ضرراً بليغاً ، فهذه المنتجات تزيد من العرض فتبسط الأسعار بما يستتبعه ذلك من تضائل الأرباح وانخفاض الأجور ، بل إن المنافسة قد تكون شديدة بحيث تؤدي إلى انهيار بعض المشروعات وتعرض العاملين فيها للبطالة .

وقد اتخذت هذه الدعوى صورة ملحة في البلاد الرأسمالية حيث يخضع تحديد الأسعار وظروف العمل لقانون العرض والطلب وينحصر تدخل الدولة في أضيق نطاق وتميزت بجدّة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وكانت أساساً لتشريعات عديدة تفرض القيود على منتجات السجون (١) ، أما في الدول الاشتراكية فينبغي أن تخف حدتها ، بل إنه ينبغي ألا يكون لها محل على الإطلاق .

وقد استندت هذه الدعوى إلى القول بأن الإدارة العقابية تملك في هذه المنافسة أسلحة لا تحوز الصناعة الحرة مثيلاً لها : فهي تعطي المحكوم عليهم أجوراً قليلة ، وفي وقت من الأوقات كان يعترف لها بالحق في الامتناع عن إعطائهم أجوراً ، وبالإضافة إلى ذلك فالمحكوم عليهم يخضعون للنظام خضوعاً دقيقاً لا يقارن بدرجّة خضوع العمال الأحرار له ، وفي ذلك ما يؤدي إلى وفرة إنتاجهم على نحو يهدد الصناعة الحرة بعرض وفير يضرها .

٣٢٤ - التمييز بين المنافسة غير المشروعة والمنافسة المشروعة :
 ميز بعض الباحثين بين منافسة غير مشروعة ، وهى المنافسة من حيث الثمن ،
 وتفترض أن تعرض الإدارة العقابية منتجات السجن بأقل من سعر السوق ،
 ومنافسة مشروعة ، وهى المنافسة من حيث الكمية ، وتفترض عرض هذه المنتجات
 بسعر السوق ، ورأوا أنه لا يجوز الالتجاء إلى النوع الأول من المنافسة ،
 إذ تفترض العدالة ومصلحة المجتمع وواجب الدولة فى حماية الصناعة الحرة
 أن تكون المنافسة على أساس من التعادل فى الأسلحة . ويعنى ذلك أنه لا يجوز
 للإدارة العقابية أن تعرض منتجات العمل العقابى بسعر يقل عن سعر السوق .
 ولكن هذا القول يثير التردد حين تكون هذه المنتجات قليلة الجودة ، وهو
 فرض غير نادر بالنظر إلى رداءة الأيدي العاملة فى السجون : لأمفر من أن
 تباع المنتجات فى هذه الحالة بأقل من سعر السوق ، ويجدر من ذلك الابتعاد -
 قدر الإمكان - عن الإنتاج الرديء ، ولا شك فى أن تنظيم العمل العقابى على
 وجه سليم من شأنه أن يرفع من مستوى وجودة الإنتاج ويجعل الفرض
 السابق غير ذى محل (١) .

ويخلص هذا رأى إلى مشروعية المنافسة من حيث الكمية ، ولإثبات
 صحة هذه الخلاصة أوردوا الحجج التى من شأنها ذلك .

٣٢٥ - شرعية المنافسة من حيث الكمية :

ليس للصناعة الحرة أن تشكو من منافسة إنتاج المحكوم عليهم : ذلك
 أن أغلب المحكوم عليهم كانوا يعملون قبل دخولهم فى المؤسسة العقابية
 تنفيذاً لحكم الإدانة ، ويعنى ذلك أن إنتاج كل محكوم عليه فى داخل
 المؤسسة يقابل إنتاجه قبل دخوله فيها ، فليس ثمة زيادة فى القوى العاملة
 أو الإنتاج ، إذ أن منافسة شخص لزملائه كعامل حر تنتهى لتحل محلها
 منافسته لهم كعامل محكوم عليه (٢) . وإذا كان بعض المحكوم عليهم لا يعملون
 قبل إدانتهم ، فذلك وضع غير عادى لا يجوز الاحتجاج به ، إذ الأصل
 فى كل إنسان أن يعمل ، ومن ثم لا يكون محل لشكوى إذا كان من شأن

التي هي المتأني أن يعود بشخص إلى الوضع المأه المأني مع المصلحة العامة والشكرى من نشاط الإدارة السطية حين تحول حاداً إلى عامل شبيه بالشكرى من نشاط الطبيب أو رجل الأخلاق حين يحل مريضاً عاجزاً عن العمل أو كسولاً غير راغب فيه إلى شخص صحيح البدن نشيط متبل على العمل ، وبذلك أن الشكرى في جميع الحالات السابقة غير ذات محل (١) . وبالإضافة إلى ذلك فإن إدارة المؤسسات السطية تستفيد نشاط حديد من الأشخاص كالأفراد في غير هذا الوضع فيعمدون إلى العمل في الصناعة ، وبذلك أن العمل الناقص يحصل أشد من أشد من منافسة الصناعة الحرة ، وفي ذلك ما يضمن من دعوى المنافسة (٢) .

ولا يجوز أن يذهب عن البال أن عمل المحكوم عليهم مفيد للمجتمع ، إذ هو السبيل إلى تأهيلهم ، وهو بذلك السبيل إلى وقاية المجتمع من خطورة عودتهم إلى الإجرام ، وإن كانت ثمة أضرار تصيب الصناعة الحرة من جراء عملهم ، فلا ضرر من قبلنا ابتداءً تحقق هذه الفائدة للمجتمع . ومن ناحية ثانية ، فإن المحكوم عليهم جزء من القوة العاملة في المجتمع ، فلا يجوز إغفال ما يمكن أن يساهموا به في ازدهاره ، ولذا ، قيل بحق « إن عمل المحكوم عليهم لا يقل الأهمية الاجتماعية عن عمل الأحرار » (٣) .

وبالإضافة إلى ذلك ، أن أهداف دعوى المنافسة قد بانفرا في تصدير المأكلة . فعدد المحكوم عليهم الذين يعملون قليل إذا ما قيس بعدد العاملين في المجتمع . والإحصائيات في جميع البلاد تثبت ذلك : ففي فرنسا نسبة المحكوم عليهم الذين يتوزعون بأعمال منتجة إلى مجموع العاملين هي كذبة في إلى (٤) ، وفي البلجيك ، بلغ عدد المحكوم عليهم باع أعمالهم الحرة في كل مشاة على حدة

(١) Henri Prudhomme, cité par Germain, p. 93.

(٢) Juchet, no. 128, p. 397 ; Delogr, p. 105.

(٣) Work for prisoners, no. 40, p. 11.

(٤) Germain 95.

ويذكر بجمال أنه ١٧٧٨ أن عدد المحكوم عليهم اللذين يوزعون في فرنسا في كل مشاة يبلغ ١٠٠٠٠ ، في حين أن عدد العاملين في كل مشاة يبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ ، وبذلك أن نسبة المحكوم عليهم إلى العاملين في كل مشاة على حدة هي ١ : ١٠٠٠٠ .

شخص كانت نسبتهم إلى مجموع السالمين لا تتجاوز (١/٢) (١) ، وفي مصر بلغ عدد المستعبرين من المحكوم عليهم - في نهاية سنة ١٩٧٥ - ١٤٠٥٠ (٢) شخصاً (٣) ، وهو عدد ضئيل بالنسبة إلى مجموع السالمين ، والإضافة إلى ذلك فليس كل المحكوم عليهم يعملون ، فليسهم مرضى وشيوخ ومسنون وغير مدرين ومناقصون لجوانبات تأهيلية (٤) وعلى مدار السال قد بلغ عدد المودعين في سجون الولايات المتحدة الأمريكية - بسبب إحصاء سنة ١٩٧٦ - ١١١/٧٦ شخصاً لم يكن يعمل منهم في أعمال منتجة غير أن ١٠٠/٨٢ أي أن ٨٢٪ شخصاً لا يعملون على الإطلاق أو يعملون في أعمال غير منتجة كالخدمة الداخلية (٥) ، ولا يشوز أن يرب من ذلك زيادة اعتبارات تهبط الإنتاج المحكوم عليهم - فكيف يمكن أن يمارسوا العمل من رغبة ، ومن ثم يقتصرهم بالنسبة ، ثم إنهم كأي سائرين في سجونهم ويفرج عن " بعض ، ومن شأن ذلك أن يبدل التكاليف لنظام السجون ، بالإضافة إلى ما سبقت الإشارة إليه من ضعف آليات العمل في المؤسسات القضائية عن أن تسمح لتتابع حديثاً له وتختلف بعض الآليات القديمة التي تنص في كفاءة أغلب المشرفين عليه ، وفي الآية فإن من شأن اعتبارات الضغط والحراسة ، وما تقتضيه من فرض التزامات على المحكوم عليهم لإنجاز عمل هروبهم وتأكيدهم لعضوهم اللطيف للنظام ، ومن شأن اعتبارات التهذيب والتأهيل وما تفرضه من تفصيلات كانت كاف لتلك أن يجهل على نحو ما نرى من إنتاج المحكوم عليهم (٦) .

ويلاحظ أنه إذا اعترف للأغراض التفاضلية والتأهيلية لنظام السجون على أغراضه الاقتصادية ، فإن الطبيعة الحسية للإنسان لا تسمح بالإنتاج : ذلك أن غاية كبيرة يلزم أن توجه إلى التغيير الذي - ثم إن الخوف يهيئ أن تقترح مما يؤدي إلى أن يقل الإنتاج في كل ما على حدة ، وفي نهاية إن

(١) *Prisoners in the U.S.*, no. 42, p. 11.

(٢)

(٣) *المرجع نفسه* ، العدد ٤٢ ، الصفحة ١١ ، وفي سنة ١٩٧٤ : ١٤٠٥٠.

(٤)

(٥) *Prisoners in the U.S.*, no. 42, p. 11.

(٦)

(٧) *Prisoners in the U.S.*, no. 42, p. 11.

(٨)

(٩) *Prisoners in the U.S.*, no. 42, p. 11.

ذلك يقتضى الإنقاص من ساعات العمل كى يتسع الوقت لهم - لذيب والتأهيل (١) .

٣٢٦ - تدابير اقترحت لمواجهة الادعاء بالمنافسة :

على الرغم من الحجج التى سبقت لإثبات شرعية المنافسة وضماً لخطرها ، فإن القائلين بها - وخاصة نقابات العمال - أصروا على إدعاء إضرارها بهم ووجوب القضاء عليها أو الحد منها حماية لمصالحهم المشروعة . وقد حملت هذه الإدعاءات دولا عديدة على اتخاذ التدابير الملائمة لذلك . ومن أهمها أن تتخير الإدارة العقابية لتشغيل المحكوم عليهم الصناعات ذات النطاق الواسع ، أى التى يعمل فيها عدد كبير من الأشخاص وتوظف فيها رؤوس أموال ضخمة ، فيكون ثقل منافسة العمل العقابي موزعاً فى هذا النطاق الكبير فيتضاءل الضرر الذى يصيب كل ذى مصلحة على حدة (٢) . ومن هذه التدابير كذلك أن توسع الإدارة من نطاق السوق الذى توزع فيه منتجاتها ويقتضى ذلك أن تسوقها فى جميع أرجاء الإقليم ، بل وأن تصدر جزءاً منها إلى الخارج . ويحسن أن يقتصر العمل العقابي على إنتاج سلع غير صالحة للاستهلاك المباشر ، وإنما هى فى حاجة إلى تدخل الصناعة الحرة لذلك ، ويعمل هذا التدبير بالرغبة فى أن يظل لهذه الصناعة فى كل الأحوال مجال تعمل فيه (٣) . ويحسن كذلك أن توجه فئة من المحكوم عليهم إلى الأعمال التى لا يقبل العمال الأحرار عليها فى العادة كالأعمال الخطرة ولا يتأذون تبعاً لذلك من اشتغال المحكوم عليهم بها (٤) .

وأهم التدابير التى اقترحت لمواجهة الإدعاء بالمنافسة هى تفادى اجتماع منتجات العمل العقابي والعمل الحر فى سوق واحدة ، ويقتضى ذلك أن تمتنع الإدارة العقابية عن طرح المنتجات العقابية فى السوق الحرة ، والسبيل إلى

Cuche, no. 128, p. 391.

(١)

Gilquin : Comment faut-il organiser le travail pénitentiaire? (٢)

p. 3.

Cuche, no. 128, p. 393.

(٣) (٤)

ذلك هو أن تستهلكها مباشرة أو تبيعها إلى المرافق العامة الأخرى . وقد تحمس أصحاب دعوى المنافسة لهذا التدبير ، واضطرت دول عديدة تحت إلحاحهم إلى إقراره فنشأ بذلك نظام يعرف « بنظام استهلاك الدولة State-Use System » ومقتضاه تقتصر المؤسسات العقابية على إنتاج سلع تحتاج إليها المرافق العامة وتستهلكها مباشرة فلا تطرح في السوق (١) . وأهمية هذا النظام أنه يكفل تفادى زيادة العرض وما يعقبها من هبوط الأسعار ، وأنه مجرد شكوى أصحاب الأعمال من السند ، إذ ليس لأحدهم أن يدعى محتاجاً في أن يكون مورداً للدولة ، إذ لا وجود لعقد يمكن أن يستمد منه هذا الحق (٢) . ولكن هذا النظام يقترح حللاً ظاهرياً للمشكلة ، بل إنه لا يخلو من المضار : فإذا كان استهلاك الدولة منتجات العمل العقابي يعنى تنادى الزيادة في العرض فإنه يؤدي كذلك إلى الإقلال من الطلب ، وهو يقود إلى نفس النتيجة ، وهى هبوط الأسعار ؛ بل إن هذا النظام قد يؤدي إلى تقيض ما هو مرجو منه ، فنتيجته في الغالب إقرار حيازة العمل العقابي بإنشاء احتكار له حين تقتصر الدولة على منتجات السجن لحصولها على احتياجاتها ، مما يعنى إغلاق جانب من السوق دون منتجات الصناعة الحرة (٣) ؛ ولهذا النظام — من الوجهة العقابية — ضرره ، إذ يؤدي إلى انحصار العمل العقابي في صناعات محدودة في مجال احتياجات المرافق العامة ، وهو تقيض ما تقتضيه الأغراض التأهيلية للعمل من تنوع الحرف في المؤسسة العقابية .

٣٢٧ — ادماج العمل العقابي في الاقتصاد القومي :

إن الحل السليم لمشكلة منافسة العمل العقابي للعمل الحر هي اعتبارهما عنصراً متسماً في الاقتصاد القومي ، ويعنى ذلك أن ينظم العمل العقابي بحيث يكمل العمل الحر ويتجهان معاً إلى خدمة الاقتصاد القومي ، فينتفى التناقض بينهما ويتحقق التنسيق الذي تقتضيه وحدة الغاية والاندراج في نظام واحد . ويبرر هذا الاندراج وجوب اعتبار المحكوم عليهم قوة عاملة ومنتجة تكمل

Prison Labour, no. 47, p. 12.

(١)

Guche, no. 128, p. 394.

(٢)

(٣) الدكتور حسين علام ، رقم ٢٨٤ ص ٢٥٩ ، رقم ٢٩٠ ص ٢٦٤ .

القوة العاملة المنتجة العامة في المجتمع ، وما يقتضيه ذلك من اعتبار إنتاجهم جزءاً من الدخل القومي^(١) . والسبيل إلى تحقيق هذا الإدماج هو التخطيط الاقتصادي الذي يفترض أن يحدد للعمل والإنتاج العقابيين قطاعات أو أجزاء منها لا يتحقق في داخلها تنافس بينهما وبين عناصر الاقتصاد القومي الأخرى . أو يتحقق تنافس تحكمه قواعد معينة^(٢) . وغنى عن البيان أن تحقيق هذا الإدماج ميسور في الدول الاشتراكية التي يقوم نظامها الاقتصادي على أساس من التوجيه والتخطيط ، ومن ثم ينبغي ألا تثور على أى وجه - في مصر - مشكلة المنافسة بين العمل العقابي والعمل الحر ، وهي لم تثر فيما مضى على نحو ما ثارت به في بلاد أجنبية بالنظر إلى قلة إنتاج السجون بالإضافة إلى أن نقابات العمال لم تكن ذات قوة ملموسة .

ويعتضى تحقيق هذا الإدماج اقناع العمال ورجال الصناعة الحرة بأنه لا محل لخشية منافسة العمل العقابي ، ويعتضى كذلك إشراك ممثلي في تحديد كيفية تنظيمه وتسويق منتجاته . وقد أشارت توصيات مؤتمر لاهاي إلى أنه يجب اقناع منظمات العمال وأصحاب الأعمال بأنه لا محل لخشية منافسة العمل العقابي (التوصية الرابعة) ، وأشار مؤتمر جنيف إلى أنه من المرغوب فيه عند إدماج العمل العقابي في الاقتصاد القومي الاستئناس بمساهمة أشخاص غير متممين للإدارة العقابية ، وبصفة خاصة رجال الاقتصاد وممثلي منظمات العمال وأصحاب الأعمال .

المبحث الثاني

التعليم

٣٢٨ - تمهيد :

يحتل التعليم دوراً أساسياً في النظام العقابي الحديث ، وهو دور لا تقل أهميته عن دوره العام في المجتمع ، بل يرجح عليه من بعض الوجهات .

(١) Work for prisoners, no. 40, p. 11 ; Béraud, p. 21.

(١)

(٢) الدكتور حسن غلام ، رقم ٢٩٦ ص ٢٦٩ .

وتقتضى دراسة التعاليم كأسلوب للمعاملة العقابية استظهار أهمية دوره وتحديد فحواه وبرنامجه وأسلوب تنظيمه والتساؤل عما لإعداد مكتبة المؤسسة العقابية على نحو سليم من دور في توجيه التعليم إلى أغراضه ، ويتصل بذلك البحث في دور الصحف في البرنامج التعليمي ، وتختتم الدراسة بعرض لأهمية التعليم في النظام العقابي المصري .

٣٢٩ - دور التعليم في النظام العقابي :

يستمد دور التعليم في النظام العقابي أهميته من كونه يستأصل أحد العوامل الإجرامية فيزيل بذلك سبباً للعود إلى الإجرام ، ويعتبر من هذه الناحية نظاماً تهذيبياً : فالأمية والجهل عاملان إجراميان دون شك ، ومن شأن التعاليم استئصالهما (١) . والتعليم بعد ذلك يتجه إلى تأهيل المحكوم عليه ؛ ويتضح ذلك من وجهين : فالمرجع عنه المتعلم يجد من فرص كسب العيش الشريف ما لا يحظى الجاهل بمثله (٢) . ولتوضيح ذلك نلاحظ أن شخصاً ملماً بالقراءة والكتابة أو أتاحت له دراسة مبادئ لغة أجنبية أو التدريب على الآلة الكاتبة أو الاختزال يجد من سبل العمل ما كان يغاق دونه إذا لم يكن ملماً بهذه المعلومات . أما الوجهة الثانية فيبيناها يقتضى ملاحظة أن وظيفة التعليم لا تقف عند مجرد التزويد بالمعلومات ، ولكنها تتجاوز ذلك إلى إنضاج الإمكانيات الذهنية بما يستتبعه من تغيير في أسلوب التفكير وكيفية الحكم على الأشياء ومنهج التصرف في الحياة ، ويعنى ذلك أنه إذا حسن تنظيم التعليم فأنتج ثمرته ، فإن المحكوم عليه ينتقل من فئة يفتقر أفرادها إلى التفكير السليم مما يجعلهم يسيئون الحكم والتصرف فيقدمون على الجريمة إلى فئة أفرادها ذوو تفكير وتصرف أدنى إلى السلامة فيستذكرون الإجرام ويزرونه سلوكاً غير لائق بهم (٣) ؛ والتعليم بذلك يكفل النأى بالمرجع عنه عن طريق الإجرام فيعتبر أسلوب تأهيل فعال .

Delogu, p. 112.

Price Chenault : Education, in Contemporary Correction, (٢) edited by Tappan, p. 226 ; Delogu, p. 112.

Chenault, p. 225.

(٣) الأستاذ محمد عبد الله محمد ص ٩٠ .

وإذا كان للتعليم هذا الدور في النظام العقابي ، فلا محل للوقوف عند اعتراض من أنكروا جدواه ، فقالوا باقتصار أثره على تغيير نوع الإجرام محتجين لذلك بأن للمتعلمين مجال إجرام مختلف عن مجال إجرام الجهال ، فإذا تعلم المخرم ظل على ميله الإجرامي وإن تغير نوع جرائمه (١) : ذلك أن الفرض في التعليم أنه يرتقى بمستوى التفكير ، فيباعد بذلك بين من يستفيد منه وبين الإجرام بصفة عامة ، ولكن هذا الاعتراض يلفت الانتباه إلى وجوب أن ينظم التعليم بحيث لا يقتصر على مجرد تزويد بالمعلومات ، وإنما يمتد تأثيره إلى معالم الشخصية وأساليب التفكير ومنهج التصرف على الوجه الذي سلف بيانه .

وتسلم النظم العقابية الحديثة بأهمية التعليم : فمجموعة قواعد الحد الأدنى تنص على « وجوب اتخاذ التدابير التي من شأنها نشر التعليم بين المحكوم عليهم القادرين على الاستفادة منه » (القاعدة ١/٧٧) ، وينص قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي على أنه « يجب أن يحصل المحكوم عليهم أو يستزيدوا من المعلومات الضرورية لتأهيل اجتماعي سليم عقب الإفراج عنهم » (المادة ١٥٠/١) (٢) .

٣٢٠ - مستوى التعليم :

هل يتقيد التعليم في المؤسسات العقابية بمستوى معين ، فلا يجوز أن يرتفع عنه ، وإن توافر لدى المحكوم عليه الاستعداد لذلك ؟ ذهبت بعض الآراء إلى القول بأن تعليم المحكوم عليه لا يجوز أن يرتفع عن المستوى العام السائد في بيئته ، إذ يجعل ذلك اندماجه فيها - عقب الإفراج - عسيراً ، باعتباره يشعر أنه قد صار أعلى من أبنائها مستوى ، ومن شأن ذلك عرقلة تأهيله ، ويحتجون من ناحية أخرى بأن حصول المحكوم عليه على مستوى تعليمي مرتفع يعنى أن سبيل الإجرام غداً طريقاً منطوياً على مزايا ، ويناقض

(١) انظر في الإشارة الى هذا الاعتراض ورفضه : Germain, p. 80.

(٢) وقد اعترف النظام العقابي المعاصر بدور التعليم وأهميته ، انظر رقم ٣٢٥ من ٢٦٧ من هذا المؤلف .

ذلك العدالة وحسن السياسة . وهذه الآراء غير صحيحة : فإذا ارتفع مستوى تعليم المحكوم عليه فوق المستوى السائد في بيئته ، فمن شأن ذلك أن يعزز مكانته في هذه البيئة ويمنحه احتراماً لم يكن يحظى به من قبل ؛ ويساعده ذلك على استرداد مكانته السابقة ، بل واكتساب وضع أفضل ؛ وإذا سلمنا بأن اندماجه في بيئته قد غدا صعباً ، فمعنى ذلك أنه قد صار في وسعه أن يندمج في بيئة أرفع — من الوجهة الثقافية — مستوى ، وفي ذلك ما يدعم احتمال تأهيله باعتبار أن هذه البيئة أقل تأثيراً بالعوامل الإجرامية . أما القول بأن ارتفاع مستوى التعليم يعني أن سبيل الإجمام قد صار مصدر مزايا فلا عبرة به ؛ فوضع المحكوم عليه من هذه الوجهة شبيه بوضعه حينما يستفيد من المعاملة العقابية تدريباً مهنيّاً أو تهاديياً دينياً أو أخلاقياً لم يتيح لأقرانه في بيئته ؛ فهى جميعاً ثمرات لجهود في التثديب والتأهيل تتضمنها ضرورات مكافحة الإجمام . مواجهة شخص ثبتت خطورته على المجتمع ، وهى ثمرات مرغوب فيها حتى تتحقق مكافحة الإجمام في أوسع مجال متاح (١) .

ونحن نخلص بذلك إلى أنه لا محل للوقوف بمستوى التعليم عند حد معين ، بل يتعين أن يرتفع في كل النطاق الذى تسمح به إمكانيات الإدارة العقابية والاستعداد الذهني للمحكوم عليه ، إذ كلما ارتفع مستوى التعليم قوى الاحتمال في تحقيقه أغراضه .

٣٢١ - فحوى التعليم :

' التعليم في أبسط صوره هو التعليم الأولى الذى يتجه إلى محو الأمية وتلقين المبادئ الأولى في القراءة وبعض المعلومات الأساسية ، وهذه الصورة أهمية كبيرة بالنظر إلى تفشى الأمية بين المحكوم عليهم رالحاجة إلى محوها كى يتاح لهم طريق التأهيل ، وهذه الأهمية تخصصها النظم العقابية بأحكام أظهرها الاعتراف لها بطابع إلزامى (٢) وجواز أن يقطع لها بعض وقت العمل . وقد نصت المادة ٧٧ من مجموعة قواعد الحد الأدنى على أن « تعليم الأميين

وشبان المحكوم عليهم ينبغي أن يكون إجبارياً ، وعلى الإدارة العقابية أن تبذل جهدها لتحقيق ذلك » . وجعلت المادة ٤٥٢ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي هذا التعليم إجبارياً بالنسبة للمحكوم عليهم الذين تقل أعمارهم عن الخامسة والعشرين ، ثم أجازت لمن تريد أعمارهم على ذلك أن الانجليزية على وجوب توجيه عناية خاصة إلى تعليم المحكوم عليهم الأميين ، وأجازت — إذا اقتضت الضرورة ذلك — أن يقتطع لتعليمهم بعض الوقت المخصص للعمل .

ولا يقتصر التعليم بطبيعة الحال على هذه المرحلة إذ لا محل لها بالنسبة للمحكوم عليهم الذين جاوزوها ويرغبون مع ذلك في الارتفاع بمستواهم التعليمي (١) ، وينبغي أن تنظم الإدارة العقابية — في حدود إمكانياتها — دراسات ينظم فيها هؤلاء المحكوم عليهم . وأساس إلزام الإدارة بذلك أن كل تعليم يقدم إلى المحكوم عليه هو خطوة في الابتعاد به عن طريق الإجرام ، ثم أن العقوبة لا تنطوي على الحرمان من التعليم ، ومن ثم يكون في وفاء الإدارة العقابية بهذا الالتزام ما يكفل أن تظل العقوبة محصورة في مجالها القانوني . وقد نصت الفقرة الثانية من القاعده ٢٩ من مجموعة قواعد السجون الانجليزية على أنه « ينبغي أن تنظم في كل سجن برامج للدراسات المسائية » (٢) .

ولكن أهم فحوى للتعليم هو ما يتعلق بجانب العام الذي يفترض تثقيف المحكوم عليه بحيث تتغير معالم شخصيته ، وخاصة أسلوب تفكيره ومنهج حكمه على الأمور وكيفية تصرفه في المواقف المختلفة ، وينتمل بهذا التغيير

Mittermaier, § 14, S. 96.

(١) نصت المادة ٤٥٢ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي على جواز متابعة المحكوم عليه دراسات أعلى بشرط الحصول على إذن مدير المؤسسة الذي يمتنع عليه الرجوع إلى وزير العدل إذا واجهت إعطاء هذا الإذن صعوبات ، وأضافت إلى ذلك أنه لا يجوز للمحكوم عليه متابعة الدراسة إلا في الساعات التي لا يخضع فيها للالتزام بالعمل ؛ ونصت على التصريح له بحيازة الأدوات والمواد والكتب اللازمة للدراسة .

على فئة المثقفين الذين يدركون أصول الحياة في المجتمع ويعتقدون القيم الاجتماعية السوية ويؤثرون الطرق المشروعة ويستذكرون الإجراء تبعاً لذلك (١) . وبذلك أن هذا الفحوى للتعليم هو أهم فحوى له من الوجهة العقابية ، إذ هو الذي يباعد بين المحكوم عليه وبين الإجراء ويساهم على نحو فعال في تأهيله ، ولا يكفي لتحقيقه مجرد إعطاء دروس في فروع معينة من العلم ، وإنما يقتضى مجهوداً لإعادة تشكيل العقابية ويتطلب انتهاز الأساليب التي من شأنها أن تؤدي إلى ذلك . وقد أصبح هذا الفحوى للتعليم محل اعتراف المصادر في بروسياسنة ١٩٢٣ تنص على أن غرض التعليم في السجون هو « الارتقاء بالمسجونين أخلاقياً وشحذ إمكانياتهم الذهنية وملء الثغرات في تعليمهم » (٢) وبينت المادة ١٠٢ من قانون التنفيذ العقابي البفاري غرض التعليم بأنه « تدعيم الإمكانيات الذهنية والتوسع في نطاق المعلومات العامة والذهنية وإيقاظ إرادة السلوك في الحياة على الوجه المطابق للقانون وتدعيم هذه الإرادة » (٣) . ونص قانون التنفيذ العقابي لولاية نيويورك — بعد تعديله سنة ١٩٣٩ — على أن « غرض البرنامج التعليمي هو تمكين المحكوم عليهم من العودة إلى المجتمع ولديهم فكرة صالحة عن كيفية السلوك في الحياة ، وعندهم كذلك الرغبة في أن يتصرفوا كمواطنين صالحين ، ولديهم المهارة والمعلومات التي تتيح لهم فرص إعالة أنفسهم وذويهم عن طريق العمل الشريف » (٤) .

٣٢٣ - تنظيم التعليم :

يشير تنظيم التعليم مشاً كل متعددة تتطلب مواجهتها جهوداً متنوعة وتنسيقاً صليماً بينها ، ولعل أبسط ما يثيره تنظيم التعليم هو تشجيع الجهود التي يبذلها المحكوم

Mittermaier, § 14, S. 95 ; Chenault, p. 225.

Grünhut, p. 232.

Mittermaier, § 14, S. 95.

١- استاذ محمد عبد الله محمد ، ص ٩٠ .

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

عليه لتثقيف نفسه ، ويقتضى ذلك عدم وضع عراقيل في طريقه ، بل يفترض أن تقدم إليه التسهيلات التي لا تتعارض مع سيادة النظام في المؤسسة ، ويدخل في ذلك إمداده بالكتب وأدوات الدراسة والسماح بإضاعة الرزانة الوقت المطلوب للدراسة ، بل لأنه من السائع إدخال بعض التعديل على مواعيد عمله بما ييسر له الدراسة . ويتصل بهذا السماح التشجيع للمحكوم عليه بالدراسة عن طريق المراسلة ، سواء تولت الإدارة العقابية تنظيمها أو نظمتها الوزارة المختصة بالتعليم أو هيئة خاصة (١) . وقد نصت التشريعات العقابية الحديثة على هذا الالتزام بالتشجيع والمساعدة : فالمادة ٢/٤٥٠ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي تنص على أن « جميع التسهيلات التي يقتضيها التعليم ولا تتعارض مع مقتضيات النظام والأمن في المؤسسة ينبغي أن تقدم إلى المحكوم عليهم الذين في وسعهم الاستفادة من التعليم المدرسي والمهني » (٢) . ونصت القاعدة ١/٢٨ من قانون السجون الإنجليزية على أن « كل مسجون أهل للاستفادة من التسهيلات الخاصة بالتعليم ينبغي أن يشجع على ذلك » . واعترفت له كذلك بحق متابعة الدراسة بالمراسلة : فالمادة ٤٥٤ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي تقرر صراحة ، وتنص الفقرة الثانية من القاعدة ٢٩ من مجموعة قواعد السجون الإنجليزية : « عبارة عامة على أن جميع التسهيلات المعقولة ينبغي أن تقدم إلى المحكوم عليهم الذين يرغبون في تحسين تعليمهم عن طريق المراسلة أو الدراسة الخاصة » .

ويشير تنظيم التعليم لتحديد الكيفية التي يقدم بها إلى المحكوم عليهم : لاشك أن كيفيته الأساسية هي الدروس أو المحاضرات ، وهذه الكيفية هي المتصورة بالنسبة للتعليم الأولي ، ولكن لا يجوز أن يقتصر التعليم عليها ، إذ لا تجدى فيما يتعلق بالجانب العام للتعليم الذي يتصل بتقويم شخصية المحكوم عليه وأسلوب تفكيره بالإضافة إلى أنها قد تكون بغضه إلى فريق من

Gründhut, p. 237 ; Chenault, p. 234.

(١)

(٢) انظر في تفصيل ذلك .

Schmelek et Picca, no. 356, p. 298.

المحكوم عليهم تذكرهم بمعهد الدراسة الفاشل وفريق آخر يرونها مهينة لأنهم يعاملون عن طريقها معاملة الصغار ، ولذلك ينبغي أن تحتل طريقة « المناقشات الجماعية » مكاناً أساسياً في تنظيم التعليم : فيجتمع المعلم بفريق من المحكوم عليهم فيناقش معهم موضوعاً ويستمع إلى آرائهم ويصلح من عيوبها ويرسم لهم الطريق الذي يقودهم إلى اكتشاف الآراء الصائبة ، وميزة هذه الطريقة أنها تشعر المحكوم عليهم بكيانهم واحترام شخصياتهم ، وتشعرهم كذلك أن الآراء التي تخلص إليها المناقشة هي نتاج مساهمتهم الفكرية فتكون بذلك أدنى إلى عقولهم (١) .

ويتصل بتنظيم التعليم تحديد الوقت الذي يخصص له : غني عن البيان أن هذا الوقت ينبغي أن يكون بعد ساعات العمل ، وقد نصت على ذلك صراحة المادتان ٤٥٣ ، ٤٥٤ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي ويقتضى ذلك أن تحدد ساعات العمل بحيث تترك وقتاً كافياً للتعليم يرجح أن يكون المحكوم عليه متمتعاً خلاله بالنشاط الذهني الذي يتيح له الاستفادة منه .

ولكن أهم ما يثيره تنظيم التعليم هو إعداد وسائله ، أي إعداد متطلبات نجاحه . ومن هذه الوسائل الأماكن التي تخصص له ، فمن المتعين أن يتضمن بناء المؤسسة العقابية هذه الأماكن وأن يراعى في إعدادها توافر الشروط التي تجعلها صالحة لتحقيق هذا الغرض (٢) . ويتصل بذلك أن يوجد نظام للتصنيف يسمح بالتمييز بين المحكوم عليهم تبعاً لاختلافهم في المستوى التعليمي كي يتجه كل محكوم عليه إلى التعليم المناسب له . ولكن أعقد مشاكل تنظيم التعليم هي إعداد « هيئة التدريس » التي تقوم عليه ، ومرجع الصعوبة هو الحاجة إلى عدد كبير منهم معدين إعداداً خاصاً يتيح لهم القيام بهذا العمل . لا شك في أن من واجب الإدارة العقابية أن تعين عدداً منهم ، ولكن يغلب ألا يتيح لها إمكانياتها تعيين العدد الكافي ، ولذلك ينبغي البحث عن وسيلة سد هذا

المنقص : هذه الوسيلة هي الاستعانة بمتطوعين ، ويغلب أن يكونوا من المدرسين المهتمين بتعليم المحكوم عليهم ، وقد أجدت هذه الوسيلة في بعض البلاد ، وبصفة خاصة في إنجلترا^(١) ، وغنى عن البيان أنه لا بد من توجيه عناية خاصة إلى اختيار هؤلاء المتطوعين ورقابتهم كي يؤدوا عملهم على الوجه المطلوب ولا ينحرف بعضهم فيتحول إلى عناصر اضطراب في المؤسسة^(٢) . ويجوز الاستعانة ببعض المحكوم عليهم إذا كانوا مثقفين لتعليم زملائهم الذين تنقصهم الثقافة^(٣) ، ويلاحظ أن إعداد « مدرس السجن » أمر لا يخلو من الصعوبة . فلا يجوز الظن بأن كل شخص يصلح للعمل في التعليم العام هو صالح لهذا العمل كذلك في السجن ، ذلك أن « مدرس السجن » يعمل مع أشخاص فشلوا في التعليم العام ، وهم في الغالب من كبار السن ، ومنهم ضعاف أو منحرفون من حيث الإمكانيات الذهنية ، ولذلك تعين أن يكون مدرسو السجن أكفاء لذلك ، وأن يتلقوا إعداداً خاصاً ؛ وتبين لهم الفروق الأساسية بين مجتمع السجن وتلاميذ المدارس وتوضح لهم أساليب التعليم الملائمة في السجن ؛ ويلقنون كذلك واجبه الخاص كتهنئين للمحكوم عليهم بالإضافة إلى عملهم الأصلي في التعليم^(٤) . وقد أشارت المادة ٥٦ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي إلى أن مهمة التعليم في السجن يجب أن يقوم بها « أشخاص أكفاء » لذلك .

ويتصل بتنظيم التعليم تحديد الهيئة التي تشرف على إدارته : غنى عن البيان أن التعليم في المؤسسات العقابية هو من اختصاص الإدارة العقابية المركزية ؛

(١) The Treatment of Offenders in Britain, p. 17 ; Pinatel, p. 251 ; Grünhut, p. 232.

وقد بلغ عدد الأشخاص الذين تطوعوا للتدريس في السجنون الانجليزية قبيل الحرب العالمية الثانية أربعمائة شخص ، بين رجال ونساء .

(٢) نصت المادة ٤٥٦ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي على أنه إذا خلت المؤسسة من موظف مختص بالإشراف على التعليم عهد بأعماله إلى شخص يندب لذلك بقرار وزاري من المدرسين القائمين بالتعليم العام ، وأضافت إلى ذلك أنه يجوز للمدير الاقليمي تقبل خدمات أشخاص متطوعين من زوار السجنون وأعضاء لجان الاختبار القضائي ولجان المساعدة اللازمة حتى التنفيذ العقابي .

Jambu-Merlin, p. 198.

(٣)

Chenault, p. 236.

(٤)

وليس من اختصاص الوزارة المشرفة على التعليم؛ ومن ثم تعين أن تتضمن الإدارة العقابية قسماً مخصصاً بتلإشراف على التعليم؛ وأن تضم كل مؤسسة موظفاً مختصاً بإدارة التعليم فيها. ولكن ينبغي أن تقوم صلة وثيقة بين القسم المختص بالتعليم في الإدارة العقابية المركزية والوزارة المشرفة على التعليم العام، وأن تقوم كذلك هذه الصلة بين المشرف على التعليم في كل مؤسسة عقابية وسلطات التعليم في المنطقة التي توجد فيها هذه المؤسسة، وهذه الصلات قائمة في صورة منتجة في إنجلترا بصفة خاصة (١)، وهي مصدر لمزايا كثيرة أبرزها تنظيم استعانة المؤسسات العقابية بمدرسين يندبون أو يتطوعون لذلك واستفادة التعليم العقابي من خبرات التعليم العام، ولكن أهم هذه المزايا هي أن ينظم التعليم العقابي في شطر منه على نسق التعليم العام فتدرس مناهجه ويعد المحكوم عليه بذلك للحصول على شهادة عامة تتيح له مجالات من العمل كانت بدونها تغلق أمامه، بل إنه ينبغي أن يمكنه التعليم العقابي من اجتياز الامتحانات العامة والحصول على الشهادات التي تؤهل لها، وذلك أثناء مدة العقوبة. وقد أبرزت مجموعة قواعد الحد الأدنى الصلة السابقة، فنصت القاعدة ٧٧ / ٢ على أنه «ينبغي في حدود الإمكان أن يتسق نظام تعليم المحكوم عليهم ونظام التعليم العام بحيث يستطيعون دون صعوبة متابعة تكوينهم التعليمي بعد الإفراج عنهم». ونصت المادة ٤٥٤ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي على حق المحكوم عليهم في التقدم للامتحانات، فأشارت إلى أن يصرح للمحكوم عليهم الذين يتلقون تعليمًا ابتدائياً بالتقدم للامتحانات الخاصة به إذا قدر المدرس كفائتهم لذلك، وقررت بعد ذلك جواز تقدم المحكوم عليه لأي امتحان آخر بشرط تصريح السلطات المختصة في وزارة التعليم الوطني ومدير المؤسسة العقابية، ونصت كذلك على أنه إذا لم يكن ممكناً إجراء بعض الامتحانات في المؤسسة العقابية يصرح للمحكوم عليهم بالخروج لأدائها وقررت في النهاية أنه إذا اجتاز المحكوم عليه الامتحان بنجاح منح الشهادة أو الدبلوم الذي يؤهله له نجاحه، على ألا يشار فيه إلى وضعه كمسجون.

٣٣٣ - المكتبة :

تعتبر مكتبة المؤسسة العقابية من أهم وسائل التعليم فيها ، إذ تقدم المادة العلمية التي يمكن أن يستعين بها المدرس في عمله ، ويمكن أن يلتمس فيها المحكوم عليهم سبل استكمال ثقافتهم^(١) . ويفسر أهمية المكتبة ما ثبت بالتجربة من إقبال المحكوم عليه على القراءة دفعاً للملل ؛ فهو يقرأ أثناء إقامته في المؤسسة أكثر مما كان يقرأ قبل دخوله فيها^(٢) ، وإذا كان للكتب تأثير لا جدال فيه على تفكير القارئ ونظراته إلى الأمور ، فمن المتعين أن تبذل عناية خاصة في إعداد المكتبة وانتقاء كتبها حتى يكون التأثير في الاتجاه الذي تقتضيه اعتبارات التأهيل . ويتطلب ذلك أن يكون للتسم المختص بالتعليم في الإدارة العقابية وللمشرف على التعليم في كل مؤسسة الرأي في تحديد الكتب والدوريات التي تضمها المكتبة ، ويتطلب ذلك أيضاً أن تكون القراءة موجهة ، فيكون للمشرف على التعليم إرشاد كل محكوم عليه إلى ما يمكن أن يكون مفيداً له في القراءة ، والإجابة عن استفساراته في شأن ما يقرؤه . ومن المستحسن أن تخصص للمحكوم عليهم أوقات للقراءة يجلسون فيها تحت رقابة المشرف على التعليم ، وذلك بالإضافة إلى السماح لهم باستعارة الكتب لقراءتها في أوقات فراغهم^(٣) . وللازادة أهمية خاصة إذا طبق النظام الانفرادي ، إذ هي وسيلة ثمينة لدفع السأم^(٤) . وقد اعترفت النظم العقابية الحديثة بأهمية المكتبة : فالقاعدة ٤٠ من مجموعة قواعد الحد الأدنى تنص على أن « كل مؤسسة ينبغي أن تتضمن مكتبة مجهزة لاستعمال جميع طوائف المحكوم عليهم ، ومزودة بعدد كاف من الكتب ذات القيمة التعليمية والترويحية . ويتعين أن يشجع المحكوم عليهم على الاستفادة من المكتبة » .

Mittermaier, § 14, S. 97 ; Chenault, p. 235.

(١)

(٢) وتقرر الإحصائيات الأمريكية أن السجناء المتعلم يقرأ خمسة أضعاف ما يقرؤه المواطن العادي ، وأن متوسط ما يقرؤه السجناء في السنة هو سبعون كتاباً ، انظر : Grünhut, p. 243.

(٣) نصت المادة ٤٤٥ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي على أن الحرمان من القراءة يوقع باعتباره جزاء تأديبياً ضد من ثبت أنه يبدد أو اتلف أو استعمل على وجه غير مشروع كتاباً غير له .

Cuche, no. 116, p. 350.

(٤)

ونصت المادة ٤٤٣ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي على أنه ينبغي أن تزود كل مؤسسة بمكتبة معدة على وجه ملائم وتوضع كتبها تحت تصرف المحكوم عليهم كي تعار لهم دورياً خلال الوقت الكافي . ويجب أن يراعى في هذه المكتب أن يكون من شأنها تمكين المحكوم عليهم من الإرتقاء بمعلوماتهم وتهذيب حاسة الحكم على الأشياء لديهم ، ويقتضى ذلك أن تكون المكتب عابدة ومتنوعة بحيث تكفل للمحكوم عليهم حرية اختيار بينها » ، وأشارت القاعدة ٣٠ من مجموعة قواعد السجون الإنجليزية إلى وجوب أن يتضمن كل سجن مكتبة وأن يكون من حق كل مسجون الاستفادة منها .

٣٣٤ - الصحف :

تعتبر الصحف من وسائل التعليم غير المباشرة ، ولها أهميتها الملموسة في تحقيق أغراضه ، وهي تثير مشكلتين : الأولى هي تحديد ما إذا كان يسمح بدخول الصحف العامة في المؤسسة العقابية ؛ والثانية هي إصدار صحيفة خاصة بالمؤسسات العقابية .

أما المشكلة الأولى فيتجه الرأى في شأنها إلى إجازة دخول الصحف العامة المؤسسات العقابية ، والحجة في ذلك وجوب إبقاء المحكوم عليهم على صلة مستمرة بالمجتمع الذى يراد له أن يندمج فيه بعد الإفراج ، إذ لو رآه غريباً عليه لصعب اندماجه فيه ، والصحف وسيلة لإبقاء هذه الصلة ؛ وبالإضافة إلى ذلك فالحق في العلم بالأخبار هو حق يتمتع به كل شخص باعتباره إنساناً ، ومن ثم ينبغي أن يظل للمحكوم عليه ، إذ لم تجرده العقوبة من هذه الصفة (١) .

وقد اعترض على هذا الرأى بأن كثيراً من الصحف سيء التحرير ، وخاصة تلك التى تفيض بأخبار الجرائم أو تنشر القصص والصور غير المتسقة مع المبادئ الأخلاقية السوية ، والحقيقة أن هذا الاعتراض لا محل للوقوف عنده ، فهذه الجرائد صورة للمجتمع ، وليس مطلوباً تعريف المحكوم عليه بمجتمع أفضل من المجتمع الذى يؤهل للاندماج فيه (٢) . وقيمة هذا

لاعتراض هي فرض قيود على دخول الصحف بحيث يستبعد منها ما يخشى تأثيره السيئ على المحكوم عليهم .

أما المشكلة الثانية فالرأى فيها هو تمييز إصدار صحيفة خاصة بالمؤسسات العقابية ، بل إنه إذا سمحت إمكانيات إحدى المؤسسات بإصدار صحيفة خاصة بها - ولو اتخذت صورة نشرة صغيرة - فلذلك مزايا جديرة بالاعتبار : فمثل هذه الصحيفة تسمح بنشر أخبار تغنى المحكوم عليهم دون سواهم كصدور تعليمات معينة (١) ، ومن ثم لا تجد لها محلاً في الصحف العامة أو تتيح معالجة مشاكل خاصة بهم كمشاكل التأهيل ، وهي كذلك ليس لها موضع في الصحف العامة ، وبالإضافة إلى ذلك فهذه الصحف يتعين أن يشترك المحكوم عليهم في تحريرها (٢) ، وقد يكون من بينهم من له ماض أو مواهب صحفية ، وغنى عن البيان أن مساهمة بعض المحكوم عليهم في تحرير هذه الجريدة هو نشاط ثقافي يستفيدون منه ، ثم إن من يقرعون منهم هذه الجريدة يشعرون بأنها قريبة إليهم باعتبارها تعالج مشاكلهم (٣) . ولكن إصدار هذه الصحيفة يتطلب عناية خاصة في تحريرها ورقابة فعالة على ما يدونه فيها المحكوم عليهم ، وينبغي أن يشارك في تحريرها بعض العاملين في الإدارة أو المؤسسة العقابية وبعض الكتاب المهتمين بالتنفيذ العقابي كي يرتفع بذلك مستواها . ومن الجائز أن تمول الجريدة بأموال تخصصها لذلك الإدارة العقابية أو المؤسسة ، ولهذا الإنفاق ما يبرره باعتباره أن هذه الصحيفة تمثل جهوداً تهذيبية وتأهيلية ، وقد يساهم في تمويلها بعض الجمعيات أو الأشخاص المهتمين بالشئون العقابية ، ويتيح هذا التمويل توزيع الصحيفة على المحكوم عليهم بالحبس ، أما إذا لم يتيسر تمويلها على

«Grünhut, p. 244.

(١)

Delogu, p. 113.

(٢)

(٣) أقدم صحيفة أصدرها سجن هي صحيفة أطلق عليها اسم The Summary

أصدرتها مؤسسة Elmira الأمريكية سنة ١٨٨٣ ؛ ومن الصحف المشهورة صحيفة صدرت أثناء الحرب العالمية الأولى من أحد السجون البلجيكية أطلق عليها اسم :

«L'effort vers le bien».

هذا النحو ، مولت عن طريق اشتراكات المحكوم عليهم التي تقتطع من أجور عملهم^(١) .

وقد اعترفت مجموعة قواعد الحد الأدنى بأهمية الصحف في المؤسسات العقابية ، فنصت على أنه « يجب أن يبقى المحكوم عليهم على دراية بالأحداث الهامة عن طريق قراءة الجرائد اليومية والدوريات والمنشورات العقابية الخاصة » ، وأشارت المادة ٤٤٤ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي إلى جواز تلقي المحكوم عليهم أو شرائهم مطبوعات دورية وفقاً لتعليمات معينة وتحت رقابة مدير المؤسسة العقابية .

٣٣٥ - التعليم في النظام العقابي المصري :

يعترف النظام العقابي المصري بأهمية التعليم ، فقد نصت المادة ٢٨ من قانون تنظيم السجون على أن « تقوم إدارة السجن بتعليم المسجونين مسع مراعاة السن ومدى الاستعداد ومدة العقوبة » ، وأبرزت المذكرة الإيضاحية دور التعليم في النظام العقابي في قولها « لوحظ أن المسجون لو ترك وشأنه داخل السجن دون إشراف أو توجيه على مناحى تفكيره لأتجه بـكليته إلى التفكير الجرمية وتقليد غيره من المجرمين . ومنعاً لذلك روى أن تقوم إدارة السجن بتعليم المسجونين وتهيئة سبل الثقافة لهم حتى يشغلوا وقت فراغهم بما يعود عليهم بالفائدة الذهنية ويباعد بينهم وبين استيعاب عوامل الإجرام » .

ويقرر الشارع التزام الإدارة العقابية بتمكين المحكوم عليه الذي يرغب في تنقيف نفسه من بذل الجهود في هذا السبيل وتشجيعه عليها : فالمادة ٣١ من قانون تنظيم السجون تقرر أن « على إدارة السجن أن تشجع المسجونين على الاطلاع والتعلم وأن تيسر الاستذكار للمسجونين الذين على درجة من الثقافة ولديهم الرغبة في مواصلة الدراسة وتسمح لهم بتأدية الامتحانات الخاصة بها داخل السجن » ولكن هذا النص يعقب ذلك بحظر « خروج

المسجونين من السجن لتأدية الامتحانات » ومن العسير تبرير هذا الخطر : فإذا كانت علته خشية فرار المحكوم عليه ، ففي استطاعة الإدارة العقابية تنظيم أساليب حراسته كى لا يكون لهذه الخشية محل ، وإذا كانت علته الحرص على مبدأ استمرار التنفيذ العقابى ، فإن مجرد خروج المحكوم عليه لأداء امتحان لا ينطوى على خرق خطير لهذا المبدأ ، بالإضافة إلى أنه لم يعد فى النظم العقابية الحديثة مبدأً مطلقاً ، إذ تتقبل استثناءات عليه يقتضيها الحرص على استبقاء علاقة المحكوم عليه بالعالم الخارجى ، وفى النهاية فإن هذا الخطر يعرقل تأهيل المحكوم عليه حين يتبين أن اجتيازه امتحاناً وحصوله على الشهادة التى يؤهله لها يتيح له فرصاً للعمل والاندماج فى المجتمع لم تكن تتاح له بدونها وهذا الخطر غير متفق مع ما تقره التشريعات العقابية الحديثة. ولكن مصلحة السجون قد بذلت جهوداً لعلاج عيب هذا النص ، وأفضت هذه الجهود إلى عقد الامتحانات العامة وامتحانات النقل فى السجون وتقديم لها عدد من المحكوم عليهم واجتازها بعضهم بنجاح ؛ ولكن هذا النص يقف عقبة دون تقدم المحكوم عليهم للامتحانات الجامعية (٩) .

وتنظم الإدارة العقابية دروساً لتعليم المحكوم عليهم ، وقد صدر قرار وزير الداخلية رقم ١٧ لسنة ١٩٥٨ بتحديد منهج لتعليم وتثقيف المسجونين يتضمن المواد التالية : التربية الدينية والخاتمية والتربية القومية والصحية والقراءة والكتابة والحساب (١٠) . وهذا المنهج جدير بالتأييد ، وخاصة من حيث تضمنه برنامج التربية بأنواعها المختلفة ، إذ من شأن هذا البرنامج الارتقاء بأساليب تفكير المحكوم عليه بحيث يتحول إلى تفكير يستنكر الجريمة . ويتعين أن

(١) تقدم فى العام الدراسى ١٩٦٩ - ١٩٧٠ ثمانية وثمانون مسجوناً للثانوية العامة وسبعة وثمانون للاعدادية واثنان للثانوية الازهرية وواحد وثلاثون للاعدادية الازهرية ، وكان مجموع المتقدمين لامتحانات النقل والامتحانات العامة ٢١١ مسجوناً وقد انتسب مسجون إلى كلية الآداب بجامعة القاهرة وآخر إلى كلية التجارة بجامعة الاسكندرية ، انظر تقرير مصلحة السجون لعام ١٩٧٠ ص ١٢٢ .

(٢) انظر تفصيل البرنامج وارشادات خاصة بكيفية التدريس فى منحقى القرار الوزارى - سالف الذكر ، وبالإضافة إلى ذلك فان مصلحة السجون تبذل جهوداً كبيرة لحو الامية بين المحكوم عليهم ، انظر تقريرها عن عام ١٩٦٣ ص ٣٦ .

يُفسح برنامج التعليم مكاناً ملحوظاً للمناقشات الجماعية باعتبارها أسلوب تعليم له مزايا بالنسبة للمحكوم عليهم .

وقد اعترف النظام العقابي بأهمية مكتبة السجن ، فنصت المادة ٣٠ من «قانون تنظيم السجون على أن « تنشأ في كل سجن مكتبة للمسجونين تحوى كتباً دينية وعلمية وأخلاقية يشجع المسجونون على الإلتفاع بها في أوقات فراغهم » . وأجاز للمحكوم عليهم « أن يستحضروا على نفقتهم الكتب والصحف من جرائد ومجلات » (المادة ٣٩/٢ من قانون تنظيم السجون) ، ولكنه أضحى ذلك لإشراف إدارة السجن ، فتمرت المادة ١٥/٢ من اللائحة الداخلية أن « على إدارة السجن أن تطالع على ما يستحضره المسجونون من كتب وصحف ومجلات ولا تسلمها لهم إلا بعد التأكد من خلوها مما يخالف النظام أو يثير الشعور أو الخواص أو يخل بالأمن والعميدة والتوقيع عليها بما يفيد ذلك وختمها بخاتم الليان أو السجن » ، وحرم منه المحكوم عليهم تطبيقاً للمواد ٩٨ (١) ، ٩٨ (ب) ، ٩٨ (ج) مكرراً ، ٩٨ (ج) ، ٩٨ (د) ، ٩٨ (هـ) ، ١٧٤ من قانون العقوبات (المادة ٣٠/٣ من قانون تنظيم السجون) وبالإضافة إلى ذلك ، فإن مصلحة السجون تصدر « مجلة السجون » التي يشترك في تحريرها العاملون في الإدارة والمؤسسات العقابية وبعض المحكوم عليهم وتتناول موضوعات عامة وأخرى ذات صلة بالتنفيذ العقابي وما يثيره من مشاكل (١) .

البحث الثالث

التهذيب

٣٣٣٦ : تفهيم :

التهذيب في النظم العقابية نوعان : تهذيب ديني وتهذيب أخلاقي ، وبالنظر إلى خضوع كل منهما لأحكام خاصة نرى الفصل بينهما في الدراسة .

(١) وبالإضافة إلى ذلك تصدر في بعض السجون مجلات حائط يحرمها بعض المسجونين أنفسهم تحت إشراف الإخصائي الاجتماعي ، انظر تقرير مصلحة السجون عن عام ١٩٦٢ ص ٤٧ : وتصدر في بعض السجون صحف محلية ، وقد بلغ عدد هذه الصحف خلال عام ١٩٧٠ أربعة وأحدى وخمسين صحيفة ، انظر تقرير مصلحة السجون عن عام ١٩٧٠ ص ١١٦ .

المطلب الأول

التهذيب الديني

٣٣٧ - الأصول التاريخية للتهذيب الديني :

للهذيب الديني تاريخ قديم في المؤسسات العقابية ، بل إليه يرجع الفضل في نشوء النظام العقابي الحديث : ففكرة التوبة الدينية هي نواة فكرة التأهيل الحديثة ، وقد اعتبر التهذيب الديني الوسيلة لتحقيق التوبة^(١) . وقد بدأت جميع الجهود التهيدية في المؤسسات العقابية الحديثة مصطبغة بالطابع الديني ، واعتبر التهذيب الأخلاقي جزءاً من التهذيب الديني^(٢) . وقد اتجه التهذيب الديني في بداية تطبيقه إلى بث التقوى في نفوس المحكوم عليهم وتحويلهم إلى أشخاص حريصين على تعاليم الدين ، وتقبل في سبيل ذلك الإكراه على أداء الشعائر الدينية^(٣) . ولكنه تطور ، فانفصل التهذيب الأخلاقي عنه وصارت له ذاتيته ، ولم يعد اتجاهه التحويل إلى التقوى وإنما صار خلق القيم الدينية المتصلة بالأسلاف الاجتماعية ، واستبعد الإكراه من بين أساليبه^(٤) وسلم بحرية العقيدة وحرية مباشرة الشعائر ، وتركزت أساليبه في الإقناع وتقديم المساعدات ومحاولة خلق الشعور الديني والحوافز الدينية الذاتية .

٣٣٨ - أهمية التهذيب الديني في النظام العقابي :

تتضح هذه الأهمية حين نلاحظ أن كثيراً من المحكوم عليهم يرجع لجرائمهم إلى نقص في الوازع الديني وضعف في سيطرة القيم الدينية عليهم .

(١) انظر رقم ١٥ ص ١٥ من هذا المؤلف .

(٢) Grünhut, p. 253 ; Gillin, p. 449.

(٣)

كثير من رجال الدين بدلوا جهوداً صادقة مخلصة فصاروا من رواد المعاملة العقابية ، ومنهم على سبيل المثال John Clay في إنجلترا ، Karl Krohne في ألمانيا ، Louis Dwight في الولايات المتحدة الأمريكية انظر Grünhut, p. 254 .

Gillin, p. 449.

(٤)

دلت التجربة على أن استعمال الإكراه في التهذيب الديني قد ولد النفاق والنظام بالتقوى وذلك ابتغاء الحصول على مزايا أو إفراج سريع ، دون أن يقترب ذلك بتأسيس القيم الدينية على الوجه الذي يفترضه التهذيب الديني .

(٤) كان استبعاد الإكراه على أداء الشعائر الدينية بموافقة رجال الدين أنفسهم الذين سلموا بعدم جدواه . انظر . Grünhut, p. 258 .

ومن ثم يكون من شأن التهذيب الدينى استئصال عامل إجرامى (١) .
ويلاحظ أن تأثيره فعال : فالدين ذو سيطرة على النفوس ، ويستند إلى
تقاليد عريقة ، وهو مصدر لقيم وأفكار عديدة تسود فى المجتمع ، وتعاليمه
واضحة ، وفكرة الجزاء فيه بارزة ، وبالإضافة إلى ذلك فأغلب المحكوم
عليهم ينتمون إلى بيئات يحتل الدين فيها مكاناً مرموقاً ، ومنهم من تلقى
تهذيباً دينياً فى صغره ولكن غلبت عليه بعد ذلك عوامل الفساد ، ويعنى
ذلك أن التهذيب الدينى يصادف بالنسبة لهم استعداداً وظروفاً مواتية تعزز
الأثر فى أن ينتج تأثيره المطلوب (٢) . والتهذيب الدينى هو السبيل إلى التهذيب
الأخلاقى ، فالأخلاق الدينية والأخلاق الاجتماعية متساندتان ، بل لقد أثبتت
التجربة أن تأثير التهذيب الدينى أبقى فى النفوس (٣) ، ويقول كرون Krohne «
إنه بغير تهذيب دينى لا يكون سبيل إلى إدراك أغراض العقوبة فى الإصلاح
والتأهيل» (٤) . ويعزز تأثير التهذيب الدينى أن سلطان الدين فى المؤسسات
العقابية قوى بصفة خاصة (٥) ، ويفسر ذلك بأن الإنسان يزداد تقرباً إلى
الله فى ساعات الضيق ، وهذه الساعات كثيرة فى حياة كل محكوم عليه ،
وخاصة حين يتملكه الندم على ما صدر منه والأسف لما صار فيه ، ومن
ناحية ثانية فالمحكوم عليه يجد فى أداء الشعائر والاستماع إلى المواعظ راحة
نفسية تجعله حريصاً عليه (٦) .

وللتهذيب الدينى سنده ، وهذا السند مصدر لالتزام الدولة بتدعيمه :
فلكل شخص حرية الاعتقاد وحق فى أداء شعائر دينه والاطلاع على ما يؤمنه

(١) الأستاذ محمود إبراهيم اسماعيل : التثقيف الدينى والتهذيب الخلقى كوسيلة
لكافة الاجرام ، مجموعة أعمال حلقة دراسات الشرق الاوسط لمكافحة الجريمة ومعاملة
المسجونين (١٩٥٣) ص ٢٦٩ ؛ الأستاذ يس الرفاعى ، معاملة المسجونين من الناحية
التطبيقية فى السجون ص ٦٠ .

(٢) الأستاذ يس الرفاعى ، الإصلاح المعاصر وسجن القاهرة العمومى ، ص ٥٦٣ .

(٣) Grünhut, p. 253 ; Delogu, p. 110 ; Pinatel, p. 252.

(٤) Karl Krohne, cité par Cuche, p. 347, note (1).

(٥) Prison Commissioners Report, 1938, p. 31.

(٦) Cuche, no. 116, p. 348.

فيه ، وليس من شأن العقوبة مصادرة ذلك (١) ، فإذا كان تنفيذها يعوق استعماله : فواجب الدولة أن تتيح للمحكوم عليه بديلاً عن الطريق الذي أغلق دونه ، فتتيح له أداء الشعائر والاستماع إلى الوعظ الديني .

٣٣٩ - الاعتراض على التهذيب الديني :

اعترض البعض على اعتبار التهذيب أحد عناصر المعاملة العقابية بأن تدخل الدولة في المجال الديني هو خروج على وظيفتها التي تفرض عليها الحياد بين الأديان وهو مساس بحرية الاعتقاد التي تلزمها بترك الناس وشأنهم فيما يتعلق بعقيدتهم وأدائهم شعائرها ، بل إن هذا التدخل ينطوي على تجاوز للحدود اختصاصها الذي يقف دون المجال الديني . وهذا الاعتراض غير مقنع : فإذا ثبت أن الحال في القيم الدينية عامل إجرامي فإن حرص الدولة على التهذيب الديني هو مكافحة لذلك العامل ومكافحة للجرام تبعاً لذلك ، وهو ما يدخل في صميم اختصاصها . ولا محل للاحتجاج بحرية الاعتقاد إذا تمثلت في صورة انحراف اجتماعي (٢) . ولا ينطوي اهتمام الدولة بالتهذيب الديني على مساس بحرية الاعتقاد ، فهي لا تحمل محكوماً عليه على تغيير دينه ، وإنما تهذيبه وفقاً لدينه ، ومن ثم يكون مجهودها في الحتمية تدعياً للعقيدة الدينية ، ومحاولة للعودة بالمحكوم عليه إلى الوضع العادي حيث تحتل القيم الدينية مكانها الصحيح في النفس .

٣٤٠ - الخطة التشريعية في شأن التهذيب الديني :

أغلب الدول تعترف للتهذيب الديني بدوره في النظام العقابي ، وإن كانت تجرده من الإكراه لعدم جدواه في ميدان يقوم أساساً على الاقتناع والإيمان . وقد اعترفت مجموعة قواعد الحد الأدنى للتهذيب الديني بهذا الدور (القاعدتان ٤١ ، ٤٢) ، وقانون السجون الإنجليزية (المادتان ٩ ، ١٠) ، وقانون الإجراءات الجنائية الفرنسي (المواد ٤٣٢ م وما بعدها) ،

(١) الاستاذ يس الرفاعي ، معاملة المسجونين ص ٦٠ ، والإصلاح المعاصر ص ٥٦٤ .
(٢) Cuche, no. 116, p. 347.

وقانون تنظيم السجون المصري ، إذ نصت المادة ٣٢ منه على أن « يكون لكل ليمان أو سجن عمومي واعظ أو أكثر لترغيب المسجونين في الفضيلة وحسنهم على الفرائض الدينية » ، وأفسح القرار الوزاري رقم ١٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن منهج تعليم وتنقيف المسجونين مجالا ملحوظا للتعليم الديني ، وعنى ببيان أغراضه (١) ، وتبدى مصلحة السجون اهتماما كبيرا بالتهذيب الديني (٢) .

وعلى الرغم من الوحدة في الخطة التشريعية السابقة ، فثمة فروق بين الدول يفسرها اختلاف منزلة الدين في نظامها الإجتماعي : فبعض البلاد ذات الدين الرسمي كإيطاليا تجعل التهذيب الديني إلزاميا ، وبعض البلاد التي أفرطت في إبعاد الدولة عن المجال الديني كفرنسا تقرر للمحكوم عليه حرية مطلقة في الاستفادة من التهذيب الديني أو الإنصراف عنه (٣) ، ولكن أغلب البلاد تتخذ موقفا وسطا فتعين في المؤسسة العقابية العدد الكافي من رجال الدين وتتيح لهم كل التسهيلات الممكنة كي يتصلوا بالمحكوم عليهم ، سواء عن طريق المحاضرات أو الكتابة في صحيفة السجن أو تنظيم زيارتهم لهم وتقديمهم النصائح إليهم ، وتجهد بهذه الطرق في إقناعهم بالقيم الدينية ، وأهم أمثلة لهذه البلاد الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا (٤) .

(١) حدد هذا القرار هدف تعليم المحكوم عليهم الدين بأنه « رفع روحهم المعنوية ومساعدتهم على استعادة ثقتهم بأنفسهم والنظر إلى أخطائهم على أنها أخطاء يقع فيها البشر ولكن يمكنهم أن يغلبوا عليها وأن يقلعوا عنها إذا وثقوا بأنفسهم وعملوا عملا صالحا » ومن الأغراض التي يستهدفها تعليم الدين أيضا مساعدة هؤلاء النزلاء على تقبل حكم المجتمع عليهم والنظر إلى ذلك الحكم نظرة موضوعية لا تشوبها العداوة والكراهية والرغبة في الانتقام .

(٢) انظر على سبيل المثال تقرير المصلحة عن عامي ١٩٦٣ من ٦٨ ، ١٩٦٤ ، ص ٢٦ .

(٣) Jambu-Merlin, p. 199 ; Stefani, Levasseur et Jambu-Merlin, (٤) no. 430, p. 390.

وهذا الوضع محل نقد الباحثين الفرنسيين أنفسهم الذين يصفونه بأنه حرمان « من وسيلة فعالة للتدريس بالمستوى الأخلاقي »

«un puissant moyen d'amélioration morale

Méthodes modernes, p. 134

Méthodes modernes, p. 135.

(٥)

٣٤١ - تنظيم التهذيب الدينى :

المبدأ الأساسى الذى يسود التهذيب الدينى هو الاعتراف بذاتيته : فعلى الرغم من أنه يساند التهذيب الأخلاقى ويتخذ مكانه إلى جانب العناصر الأخرى فى المعاملة العقابية ، فإن له استقلاله عنها (١) ، فينبغى أن يعين له الأشخاص الأكفاء الذين يتفرغون له ويحدد له الوقت الذى يخصص له .

ويقضى تنظيم التهذيب الدينى البحث فى الموضوعات التالية . اختيار رجل الدين وإعداده ، وتحديد واجباته ، وبيان القواعد الخاصة بإقامة الشعائر وإلقاء المواعظ ، والشروط التى ينبغى توافرها لاستطاعة رجل الدين أداء واجباته .

٣٤٢ - اختيار رجل الدين وإعداده :

يتعين بذل عناية كبيرة فى اختيار رجل الدين كى يكون أهلاً للقيام بوظيفته التهديبية ، وبدئى أن أول ما يتعين توافره فيه من شروط هو أن يكون على علم كاف بقواعد دينه ، ويقضى ذلك حصوله على مؤهل دراسى ثبت ذلك ، وتجربى مصلحة السجون المصرية على اختيار وعاظ السجون من حملة الشهادات العالية بالأزهر (٢) . ولكن هذا الشرط وحده غير كاف ، بل يتعين أن يعد بصفة خاصة لعمله فى السجن ، ويقضى ذلك أن يكون على دراية بطروف المحكوم عليهم ملماً بنفسياتهم ، متقناً فن مخاطبة عقولهم والتأثير على مشاعرهم ؛ وغنى عن البيان أن ذلك يتطلب دراسة لمجتمع السجن وإلماماً بأسباب الإجرام ثم توجيه عمله فى ضوء هذه الدراسة . وتأكيداً لهذا المعنى فقد نصت المادة ٢١ من اللائحة الداخلية للسجون على أنه « يجب أن يكون الواعظ ملماً بالنظم القائمة فى السجون بما يمكنه من أداء رسالته على الوجه الأكمل والمشاركة الروحية والفكرية مع إدارة السجن فى معالجة نفوس النزلاء » . وتذهب الآراء الحديثة إلى أنه ينبغى أن يلم رجل الدين

Grünhut, p. 253.

(١)

(٢) انظر تقريرى المصلحة عن عامى ١٩٦٣ ص ٣٢ ، ١٩٦٥ ص ٦٨ .

بِالْأَصُولِ الْأُولَى فِي عِلْمِ النَّفْسِ وَطَبِّ الْأَمْرَاضِ الْعَقْلِيَّةِ ، وَأَنْ يَحْرَصَ عَلَى تَقِيَامِ تَعَاوُنٍ وَثِيقٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفَنِيِّينَ فِي الْمَوْسُئَةِ الْعُقَابِيَّةِ (١) وَيُنْسِقَ جُهُودَهُ مَعَ جُهُودِهِمْ كَمَا تَسِيرُ جَمِيعاً فِي سَبِيلِ تَحْقِيقِ الْأَغْرَاضِ الَّتِي تَسْتَهْدِفُهَا الْعُقُوبَةُ النَّسَالِيَّةُ لِلْحَرِيَّةِ (٢).

وَيَنْبَغِي أَنْ تَتَوَافَرَ فِي رَجُلِ الدِّينِ شُرُوطٌ تَتَعَلَّقُ بِشَخْصِيَّتِهِ : فَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ سَالُوكَهُ قُدُوةً صَالِحَةً وَأَنْ تَتَوَافَرَ لَدَيْهِ نَزْعَةُ الْإِهْتِمَامِ بِمَشَاكِلِ الْآخَرِينَ وَأَنْ يَكُونَ وَاثِقاً مِنْ نَفْسِهِ وَأَنْ يَكُونَ مِمَّنْ يَحْسِنُونَ الْاسْتِمَاعَ حَتَّى يَشْجَعَ الْمُحْكُومَ عَلَيْهِ الَّذِي يَطْلُبُ مَسَاعِدَتَهُ عَلَى الْإِفْضَاءِ إِلَيْهِ بِمَشَاكِلِهِ فَيُسَاعِدُهُ عَلَى حَلِّهَا (٣).

٣٦٣ - وَاجِبَاتُ رَجُلِ الدِّينِ :

أَهَمُّ وَاجِبَاتِ رَجُلِ الدِّينِ هِيَ إِدَارَةُ الشَّعَائِرِ الدِّينِيَّةِ وَإِلْقَاءُ مُحَاضَرَاتِ التَّوْعِظِ . وَلَكِنْ وَاجِبَاتُهُ لَا تَقِفُ عِنْدَ ذَلِكَ : فَعَلَيْهِ أَنْ يَنْظُمَ مَنَاقِشَاتِ جَمَاعِيَّةً وَيَتِمِّحَ لِلْمُحْكُومِ عَلَيْهِمْ عَرْضَ اسْتِفْسَارَاتِهِمْ عَلَيْهِ وَإِبْدَاءَ - كَمَا الدِّينُ فِيهَا : وَعَلَيْهِ كَذَلِكَ أَنْ يَجْتَمِعَ بِالْمُحْكُومِ عَلَيْهِ الَّذِي يَطْلُبُ ذَلِكَ أَوْ يَقْدَرُ رَجُلُ الدِّينِ أَنْ يَحْتَاجَ إِلَى هَذَا الْجَمَاعِ (٤) . وَتَنْصُ قَوَاعِدُ السَّجُونِ الْإِنْجِلِيزِيَّةِ عَلَى تَلْزَامِ رَجُلِ الدِّينِ بِالْإِجْتِمَاعِ بِكُلِّ مُحْكُومٍ عَلَيْهِ يَصِلُ حَدِيثاً إِلَى الْمَوْسُئَةِ الْعُقَابِيَّةِ وَبِكُلِّ مُحْكُومٍ عَلَيْهِ قَبِيلِ الْإِفْرَاجِ عَنْهُ ، وَتَلْزِمُهُ كَذَلِكَ بِأَنْ يَزُورَ بِرُؤُوسِ كُلِّ مُحْكُومٍ عَلَيْهِ مَرِيضٍ أَوْ مَوْقِعٍ عَلَيْهِ الْحَبْسِ الْإِنْفِرَادِي كَعُقُوبَةٍ قَائِدِيَّةٍ (الْقَاعِدَةُ الْخَادِيَّةُ عَشْرَةٌ) (٥) وَتَلْزِمُ الْمَادَّةُ ٢٢ مِنَ اللَّائِحَةِ الدَّاخِلِيَّةِ السَّجُونِ الْمَصْرِيَّةِ الْوَاعِظَ بِأَنْ « يَزُورَ كُلَّ مُسْجُونٍ يَغْلِبُ عَلَيْهِ الشَّدُوذُ

(١) انظر موسوعة مؤتمر رجال الدين العاملين في السجون الذي عقد في روما في أكتوبر سنة ١٩٠٤ : Méthodes modernes, p. 136, note (3).

(٢) تشترط السجون الأمريكية فيمن يعملون فيها من رجال الدين أن يتلقوا دراسة روحانية في الخدمة الاجتماعية .

Grünhut, p. 256.

Frederick C. Kuether : Religion and the Champlain. in

Contemporary Correction, edited by Paul W. Tappan, p. 253.

The Treatment of Offenders, p. 18.

وعلم الاستقامة باذلا جهده في إصلاحه » . وفي بعض النظم يكلف رجلان الدين بإعداد تقارير عن المحكوم عليهم ، وهذه التقارير أهميتها في تقدير شخصية المحكوم عليه وتحديد مقتضيات تأهيلها^(١) ، وقد يكلف بالمساهمة في التدريس ، وقد يعهد إليه بتنظيم المكتبة^(٢) ، ولذا التكليف ما يبرره باعتبار أن المكتبة ينبغي أن تتضمن كتباً دينية يستعان بها في التهذيب الديني^(٣) .

٣٤٤ - الشروط التي ينبغي توافرها لاستطاعة رجل الدين أداء واجباته :

أول هذه الشروط أن يعين في كل مؤسسة عقابية العدد الكافي من رجال الدين بحيث يتهيأ لكل منهم أن يعنى بعدد محدود من المحكوم عليهم فينتج كلا منهم العناية التي تقتضيها حالته ، ويتفرع عن هذا الشرط وجوب أن تخصص لكل مؤسسة رجل دين على الأقل يتفرغ لها ، وقد حظر قانون السجون الإنجليزي أن يعين رجل دين واحد لسجنين معاً ما لم تكن المسافة الناصلة بينهما معقولة وكانا لا يتسعان معاً لأكثر من مائة سجين (المادة ١٩٠) . وينبغي أن تتضمن المؤسسة المكان الملائم لإقامة الشعائر الدينية ويجهز بكل ما تقتضيه صلاحيته لإقامة هذه الشعائر فيه . وينبغي أن يسمح لكل محكوم عليه بحيازة الكتب والأدوات التي يتطلبها قيامه بشعائر دينه (القاعدة ٤٢) من مجموعة قواعد الحد الأدنى والمادة ٤٣٩ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي والقاعدة ١٦ من مجموعة قواعد السجون الإنجليزية) ، ومن الجائز أن يعهد رجل الدين مكتبة تضم هذه الكتب . ويتعين الاعتراف لكل محكوم عليه بالحق في أداء شعائر دينه في الأوقات وعلى النحو المحدد لذلك ديانة ، ولا

Keuther, p. 258.

(١)

Grünhut, p. 255.

(٢)

(٣) جاء في تقارير السجون الأمريكية عن عام ١٩٢٩ أن أربعة وأربعين سجناً تجمع من واجبات رجل الدين استقبال كل محكوم عليه يصل إلى السجن حديثاً ، واثنين وعشرين سجناً يكلف رجل الدين فيها بالإشراف على المكتبة وتسعة سجون يعمل فيها بالتدريس ، وخمسة سجون يعين فيها عضواً في لجنة التصنيف ، انظر . Gillin, p. 449 .

ويختص رجل الدين بأن يقدم بصفة عامة إلى المحكوم عليه كل صور المساعدة الدينية التي قد يكون في حاجة إليها ، انظر المادة ٤٣٤ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي . أسس حرصت على أن تشير إلى أن مهمة رجل الدين في السجن هي مهمة روحية أخلاقية خاصة .

يجوز أن توضع في سبيله عقبة ما (القاعدة ٤٢ من مجموعة قواعد الحنفية الأدنى والمادة ٤٣٢ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي) . ويتعين أن تحدد أوقات معلومة للمواعظ وبيعاً لها المكان الملائم ، ويتصل بتنظيمها وجوب أن يقسم المحكوم عليهم إلى جماعات محدودة العدد وتخصر كل جماعة على حدة المواعظ في صورة دورية ، وقد نصت المادة ٢٣ من اللائحة الداخلية للسجون على أن « يقسم المسجونون في دروس الوعظ إلى مجموعات بحيث تستمع كل مجموعة إلى الواعظ مرة على الأقل في الأسبوع » . ويتعين أن تنظم في صورة واضحة الصلة بين المحكوم عليهم وزجال الدين ، وينبغي أن يكون جوهر هذه الصلة حرية الاتصال المباشر ، ويقضى ذلك أن يعترف للمحكوم عليه بالحق في مقابلة رجل الدين إذا طلب ذلك ، وله أن يطلب أن تكون المقابلة على انفراد ، وعندئذ لا يجوز أن يحضرها أحد من العاملين في المؤسسة ، ولا يجوز الحرمان من هذا الحق على سبيل الجزاء التأديبي ، ويقضى ذلك أيضاً أن يعترف لرجل الدين بالحق في زيارة أى محكوم عليه (القاعدة ٤١/٣ من مجموعة قواعد الحنفية الأدنى والمادة ٤٣٧ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي والقاعدة الثانية عشرة من قواعد السجون الإنجليزية) (١) ، وتتطلب هذه الصلة كذلك الاعتراف للمحكوم عليه بالحق في الكتابة إلى رجل الدين وإحاطة رسائله إليه بالسرية وتقرير عدم جواز الحرمان من هذا الحق على سبيل الجزاء التأديبي (المادة ٤٣٨ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي) .

ويقضى نجاح رجل الدين في عمله أن يعترف له بوضعه الحقيقي في المؤسسة العقابية ، فهو ليس دخيلاً أو زائراً ، وإنما هو عامل أصيل فيها ، بل هو رئيس الإدارة الدينية فيها ، ومن ثم ينبغي أن يكون مستواه في درجة رؤساء الإدارات في المؤسسة ، وينبغي أن تخصص له غرفة أو أكثر في المؤسسة يقابل فيها المحكوم عليهم على نحو تتوافر فيه السرية ، واختصاصه الديني يشمل

(١) واحتراما لحرية الاعتقاد فقد حرصت النصوص السابقة على تقرير عدم جواز زيارة

رجل الدين محكوما عليه ضد إرادته .

كذلك العاملين في المؤسسة العقابية، ومن ثم يجب أن يعترفوا له بمقامه الديني ،
ويحسن أن يشاركوا المحكوم عليهم في أداء الشعائر الدينية كي يكونوا قدوة
لهم في ذلك (١) ، (٢) .

وتثير هذه الشروط صعوبات بالنسبة للمحكوم عليهم الذين يتبعون
ديانات قليلة الانتشار ، إذ قد لا يوجد رجل الدين المختص ، بالإضافة إلى
أن إعداد مكان إقامة شعائر هذه الديانة قد يتطلب تكاليف كثيرة ثم لا يستفيد
منه غير عدد قليل من المحكوم عليهم . ولكن هذه الصعوبات لا تعفى الدولة
من أن تعمل - في حدود إمكانياتها - على توفير التهذيب الديني لجميع
المحكوم عليهم باعتبار أن ذلك متفرع عن واجبها في مكافحة الإجرام بالأساليب
الملائمة لذلك (٣) . وقد تضمن قانون السجون الانجليزي نصوصاً تقرر وجوب
أن يعين في كل سجن يضم عدداً كافياً من المحكوم عليهم الذين لا يتبعون
الكنيسة الإنجليزية رجل الدين الذي يختص بديانتهم ، وفي غير هذه الحالة
يجوز أن يرخص لرجل الدين الذي يمثل ديانة معينة بزيارة كل محكوم عليه
يتبع هذه الديانة (المادة ١٠/١ ، ٢ : ٣) .

المطلب الثاني

التهذيب الأخلاقي

٢٤٥ - مدلول التهذيب الأخلاقي وتطوره :

يعني التهذيب الأخلاقي إبراز القيم الأخلاقية للمحكوم عليه وإقناعه بها
وتدريبه على أن يستمد منها معايير السلوك في المجتمع ثم يلتزم بها . ويعتمد
التهذيب الأخلاقي على قواعد علم الأخلاق ، ولكنه يفترض تبسيطاً لها وإسباغ
طابع تطبيقي عليها بحيث تتضح لمدارك المحكوم عليهم ويتأصل لديهم ضمير

١ - الأستاذ يس الرفاعي : الإصلاح المعاصر ص ٥٦٦ .

٢ - انظر مقترحات لتمكين رجل الدين من أداء عمله في المؤسسة العقابية على وجه
سليم : Gillin, p. 450.

٣ - الأستاذ يس الرفاعي ص ٥٦٤ .

الحرص عليها^(١) . والتهذيب فى النظام العقابى ذو مدلول متسع ، فالمعاملة العقابية فى جوهرها تهذيب يستهدف التأهيل ، ولكن يراد به فى هذا الموضع مدلولاً ضيقاً يقتصر على جهود التربية الأخلاقية فى المعنى السابق^(٢) .

وللتهذيب الأخلاقى أهميته بالنسبة للمحكوم عليهم الذين لا يحتل الدين فى نفوسهم مكانه الطبيعى ، إذ يخاطبهم بمنطق أدنى إلى عقولهم ، و لكن للتهذيب الأخلاقى أهميته كذلك بالنسبة لمن يسيطر الوازع الدينى عليهم ، إذ يسير مع التهذيب الدينى جنباً إلى جنب فيدعم كل منهما تأثير الآخر .

وقد تطور التهذيب الأخلاقى : ففما مضى قيل — بتأثير نظريات التوبة الدينية — بأنه يكفى لتحقيق التهذيب أن يترك المحكوم عليه فى عزلة كى يتأمل ويندم فيرجع بذلك إلى الصواب ، ولكن تبين أن هذا التنظيم السلبى غير كاف : فقايل من المحكوم عليهم لديه القدرة على فحص ضمائرهم ومحاسبة أنفسهم أخلاقياً وتقدير نصيب سلوكهم الماضى من الاتفاق مع الأخلاق واستخلاص القيم التى تحدد ضوابط السلوك فى المستقبل ، ويعنى ذلك أن أغلبهم يحابون أنفسهم ، وبذلك لا يكون لتركهم فى عزلة من جدوى ، بل قد يدعم لديهم التردد الأخلاقى والاجتماعى فيعرقل تهذيبهم . وقد كشفت هذه الملاحظة عن أنه لا سبيل إلى التهذيب الأخلاقى بغير مساعدة تقدم إلى المحكوم عليه وتنظم وفقاً لأساليب فنية^(٣) .

٣٤٦ - الاعتراض على التهذيب الأخلاقى :

هل يسوغ القول بتعارض التهذيب الأخلاقى مع الحرية الفردية ؟ يستند

(١) نصت الفقرة الأولى من المادة ٤٤٠ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسى على أن تهذيب المحكوم عليهم يستهدف خلق أو تدعيم الإرادة والإمكانات التى تتيح لهم بعد الإفراج حياة يحترمونها فيها القانون ويحصلون بأسلوب شريف على ما يشعرون به حاجاتهم .
(٢) اعترفت الفقرة الثانية من المادة ٤٤٠ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسى بهذه الحقيقة فقررت أنه إذا كان جميع العاملين فى المؤسسة العقابية يساهمون فى الجهود التهذيبية فإن المهدين يلتزمون بصفة خاصة بالقيام بها .

القائلون بذلك إلى ما يفترضه هذا التهذيب من توجيه للمحكوم عليه في تكوين قيه وتوجيه عواطفه مما يعنى أنه لم يترك حر التقدير والتصرف في أخص شئونه . ولكن هذا الاعتراض غير ممتنع : فالتهذيب يعنى إعادة تكوين شخصية المحكوم عليه ليسلك في المجتمع على الوجه المطابق للقانون ، ويعنى ذلك أنه إعداد للحرية ، ومن ثم يكون من غير الجائز القول بتعارضه معها (١) . وبالإضافة إلى ذلك فالمحكوم عليه يحمل قبل المجتمع التزاما بالتهذيب ، ذلك أن إجرامه كشف عن نقص فيه ، وهذا النقص يهدد المجتمع بالخطر ، وقد تعين التهذيب سبيلا إلى دفع هذا الخطر . ونلاحظ في النهاية أن فكرة الحرية هي أساس التهذيب الأخلاقي ، إذ هو في جوهره تربية للإرادة وتحريرها من الأنانية والبواعث الدنيئة ، ويعنى ذلك أن غايته تدعيم حرية الإرادة وتأكيد استقلال الشخصية ، فلا يمكن أن يوصف بالتعارض مع الحرية .

٣٤٧ - نطاق التهذيب الأخلاقي :

لا يقتصر اتجاه التهذيب الأخلاقي على السلوك الخارجى للمحمل على مطابقة للقيم الاجتماعية ، وإنما ينبغى أن يتجه إلى أعماق النفس كي تكون هذه المطابقة صادرة عن اقتناع وتبن نفسى لهذه القيم ، ويعنى ذلك أن موضوع التهذيب الأخلاقي هو الانضاج النفسى في إطار القانون . ولا يتجه التهذيب إلى انجبال الذهنى - وفي ذلك يتضح الفرق بينه وبين التعليم - وإنما يتجه إلى الضمير والحياة العاطفية لكي يجعل جذور النظام القانونى راسخة فيها (٢) . وعلى الرغم من أن هدف التهذيب الأخلاقي في النظام العقابى هو إرساء القيم الأخلاقية الاجتماعية ، باعتبار أن التأهيل يتحقق في صورة كاملة بإدراك المحكوم عليه واجباته قبل المجتمع ، فإنه يعين أن يمتد نطاق التهذيب الأخلاقي إلى تلاميذه واجباته نحو نفسه كذلك (٣) ، بالنظر إلى الارتباط الوثيق بين القواعد الأخلاقية على اختلاف مجالاتها .

Peters, § 3, S. 104.

(١)

Peters, § 4, S. 110.

(٢)

Germain, p. 82.

(٣)

٣٤٨ - أسلوب التهذيب الأخلاقي :

هدف التهذيب الأخلاقي هو إرساء القيم الأخلاقية ، وبصفة خاصة القيم ذات الطابع الاجتماعي القانوني ، ويقضى تحقيق هذا الغرض الاعتراف بوجود سلطة عليا وواجبات قبل الغير . ويقوم التهذيب الأخلاقي على تقصي الأسباب التي حالت دون وجود هذه القيم والتدريج بالأساليب التي من شأنها معالجة هذه الأسباب . وأهم أسباب تخلف القيم الأخلاقية لدى المحكوم عليه هي (١) : أن البيئة الفاسدة قد تجعل بعض هذه القيم مجهولة لديه ؛ وأنه قد لا تتوافر لديه الإمكانيات التي تتيح له تبني هذه القيم ، وذلك بالنظر إلى نقص عقله أو خلال في العواطف الطبيعية ؛ وقد نكون البيئة صالحة والإمكانيات متوافرة ، ولكن تخبو القيم مؤقتاً لظروف واقعية ذات طابع خاص كالوضع بالنسبة لشخص يحترم الملكية عادة ولكنه لا يتردد في اختلاس الأشياء ذات القيمة الضئيلة ، أو تخبو لسيطرة رغبات أو انفعالات قوية لا يستطيع مقاومتها على النحو المعتاد كالوضع بالنسبة للمدمن على المخدرات الذي لا يتردد في سرقة النقود لشراؤها أو بالنسبة لمن يسهل وقوعه فريسة لانفعال الغضب فيرتكب تحت تأثيره أفعال العنف .

فإذا ألم المهذب بأسباب تخلف القيم الأخلاقية تكشف له طريق التهذيب ، وهو مزدوج : إما إزالة سبب التخلف ، وإما تحقيق تعادل معه بخلق عوامل أخلاقية تواجهه (٢) .

٣٤٩ - أعداد المهذب :

اختيار الشخص الذي يعهد إليه بتهذيب المحكوم عليهم أمر دقيق ، وفي بعض النظم يعهد به إلى رجل الدين أو إلى المدرس أو إلى متطوعين يتمون إلى جمعيات رعاية المسجونين ، ولكن ينبغي على أي الأحوال أن يبقى للتهذيب الأخلاقي استقلاله بالنسبة للتهذيب الديني والتعليم كي يحقق هدفه الخاص

به كأسلوب للمعاملة قائم بذاته ، وإذا عهد به إلى متطوعين فينبغي بذل عناية كبيرة في اختيارهم والرقابة عليهم كي لا يتحولوا إلى عناصر لإفساد (١) ، ولا جدال في أن خير النظم ما عهد بالتهذيب إلى متخصص فيه يتفرغ له ، وأهم ما يشترط فيه أن يكون على دراية كافية بعلمى الأخلاق والنفس إلى جانب إلمام بأصول القانون يتيح له العلم بالقيم القانونية التى ينبغى إرساؤها على أسس أخلاقية وإيداعها في ضمير المحكوم عليه . ويشترط فيه أن يكون على دراية بخصائص مجتمع السجن ، وأن يكون ذا قوة إقناعية ، وأن يكون قادراً على كسب ثقة المحكوم عليهم ، ويتعين في النهاية أن يكون سلوكه قدوة حسنة لهم .

٣٥٠ - خطوات عمل المهذب :

حددت المادة ٢١٣ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسى وظيفة المهذب في عبارة عامة بقولها «يكلف المهذبون بملاحظة وإعادة تهذيب المحكوم عليهم بغية تحقيق تأهيلهم الاجتماعى» . وتفصيل عمل المهذب يقتضى الإشارة إلى أنه يفترض خطوات ثلاث رئيسية : فيتعين أولاً أن يبدأ عمله بدراسة شخصية المحكوم عليه لتحديد نوع القيم المتخلفة لديه وأسباب تخلفها والأسلوب الذى يتصوره لعلاج ذلك ، وتختتم هذه المرحلة برسم برنامج تهذيبى للمحكوم عليه (٢) . ويعقب مرحلة الدراسة أن يحاول التغلب على عناد المحكوم عليه ومقاومته للجهود التهذيبية : فقد ثبت أن أغلب المحكوم عليهم يعتقدون أن عقابهم ينطوى على ظلم لهم ، فيعتبرون أنفسهم ضحية البيئة السيئة والمجتمع الفاسد أو ضحية تحامل السلطات العامة ضدهم (٣) ، وبالإضافة إلى ذلك فالمحكوم عليه يدخل السجن عادة ونفسيته محطمة ، فيشعر أنه أصبح يتيمى إلى جماعة تافهة وأن حياته كرجل شريف قد انتهت ، ومن ثم يرى المستقبل أمامه مظلماً ، ويقوده ذلك إلى التمرد أو إلى الانغلاق على نفسه (٤) ، وغنى عن البيان أن سيادة هذه

Cuche, no. 116, p. 349 ; Delogu, p. 111.

(١)

Germain, p. 82.

(٢) (٣)

Peters, § 5, S. 124.

(٤)

الروح تجعل مجهودات التهذيب غير ذات فائدة . ومن ثم كان من واجب المهذب أن يحورها فيوضح للمحكوم عليه حقيقة وضعه ويفسر له الأسباب التي قادت به إلى السجن ويثبت له اتفاقها مع التنظيم الاجتماعي ويغرس لديه الأمل في المستقبل . وثالثة خطوات عمل المهذب هي أن يكسب ثقة المحكوم عليه واحترامه ثم يلتمسه في صبر وهدوء واجباته قبل نفسه وعائلته والمجتمع وينمي لديه إرادة مقاومة النوازع الإجرامية ويخلق لديه التوازن والاستقرار اللذين يباعدان بينه وبين سبيل الإجرام (١) .

٣٥١ - برنامج عمل المهذب :

يثور التساؤل عن الكيفية التي يؤدي بها المهذب عمله والصورة التي تتخذها علاقته بالمحكوم عليهم . يبدو للوهلة الأولى أن عمله يتخذ شكل محاضرات ودروس ، ولكن هذا الأسلوب قليل الجدوى ، إذ تغني عنه محاضرات الوعظ الديني ، وليس من الملائم أن تجيء المحاضرة الأخلاقية تكراراً في صورة أخرى للموعظة الدينية (٢) . لذلك ينبغي أن يكون الاعتماد على المحاضرات الجماعية ثانوياً ، ويتخذ الاتصال الشخصي بين المهذب والمحكوم عليه المكان الأول ، فيجتمع به ويعرف منه تاريخ حياته ويستمع إلى مشاكله وآرائه فيها ويناقشه مناقشة هادئة يستهدف بها أن يبرز له مواضع الخطأ في بعض آرائه ويوضح له أسلوب تكشف الخطأ والنحو الذي يتعين التفكير والتصرف وفقاً له (٣) . وبالإضافة إلى ذلك يتعين تنظيم مناقشات جماعية حول موضوعات ذات فحوى أخلاقي ، ومن الجائز أن تدور هذه المناقشات بين جماعة من المحكوم عليهم والمهذب أو فيما بين المحكوم عليهم أنفسهم تحت رقابة المهذب (٤) .

Germain, p. 82.

(١)

Delogu, p. 112 ; Stefani, Levasseur et Jambu-Merlin, (٢) ، (٣) no. 427, p. 386.

(٤) أجمعت المادة ٤٤١ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي الإشارة إلى هذه الوسائل ، فنصت على أنه « بالإضافة إلى الاتصالات والحاديات الفردية ، فإنه يتعين تنظيم محاضرات ومحادثات ومناقشات يشرف عليها المهذب ، ويستهدف ذلك إبراز متطلبات الأخلاق الفردية والاجتماعية للمحكوم عليهم وجعلهم يشعرون بمسئولياتهم » .

ويتعين أن يتبع المذهب في عمله بعض قواعد يقتضيها حسن أدائه له ، بل تفترضها في بعض الأحيان طبيعة الوظيفة التهديبية : فيتعين أن يعترف بالاختلاف بين المحكوم عليهم في شخصياتهم ووسائل تهذيب كل منهم فيجعل بذلك « التفريد » من أسس عمله ؛ ويتعين أن يحترم شخصية المحكوم عليه فيقر له بإمكانياته ومواهبه ويتمجه إلى تهذيبها ثم تنميتها ؛ وينبغي أن يكون التهذيب واقعياً ، فلا يغفل عن المضاعف والعقبات التي تعترضه ، ولا يقلل من شأن العوامل التي تقف دون التأهيل ؛ ويتعين في النهاية أن يقوم على أساس من الشرف والإخلاص ، فلا يطالب المذهب المحكوم عليه بما لا يكون مقتنعاً به ومستعداً لأن يلزم نفسه به ، ويعني ذلك عدم جواز المبالغة فيما يلقيه له من قيم ، إذ تضمني هذه المبالغة على التهذيب طابعاً غير عملي ، ثم هي تبحث اليأس في نفس المحكوم عليه من أن يصل إلى المستوى الأخلاقي المطلوب منه (١) .

البحث الرابع

الرعاية الصحية

٣٥٢ - دور الرعاية الصحية في التنفيذ العقابي :

يتضح دور الرعاية الصحية في التنفيذ العتامي من وجهين : فهي تساهم في التهذيب ، إذ أن التزام المحكوم عليه القواعد الصحية بما تفترضه من عادات قديمة في مظاهر الحياة المختلفة يغرس لديه الاعتماد على النظام ويدعم اعتداده بنفسه مما يجعله ينظر إلى الإجراء على أنه سلوك غير لائق به (٢) . ومن ناحية ثانية فإن الرعاية الصحية تساهم في التأهيل على نحو فعال ، إذ هي توفر علاجاً لما يعانيه المحكوم عليه من علل بدنية أو عقلية أو نفسية فتزيل بذلك عقبات كانت تعترض طريق كسبه عيشه وقيامه بسائر الواجبات التي تفترضها حياة الخضوع للقانون والقيم الاجتماعية ، ويعني ذلك أن الرعاية

(١) Peters, § 5, S. 135.

(٢) Mittermaier, § 17, S. 113 ; Delogu, p. 115.

الاستناد إلى الرقاع في الإصلاح المعاصر وسجن القاهرة العمومي ، ص ٥٨٤ .

الصحية تدغم إمكانيات التأهيل^(١) . بل إن الرعاية الصحية - في صورة العلاج البدني - تساهم في التأهيل لما ثبت من أن سلامة البدن شرط للتفكير والتصرف والتصرف إزاء المشكلات على الوجه المتفق مع مقتضيات الحياة في المجتمع^(٢) . وبالإضافة إلى ذلك فإن الرعاية الصحية تواجه جانباً من الآثار الضارة التي تقترن بسلب الحرية ، ومواجهة هذه الآثار - على ما تقدم - عنصر في برنامج التأهيل .

والرعاية الصحية في المؤسسات العقابية دورها في المحافظة على الصحة العامة في المجتمع : فقد ثبت أن إهمال هذه الرعاية يفضي إلى تفشي الأمراض المعدية في السجن . وهي سرعان ما تنتقل إلى خارجه بطرق متنوعة ، منها على سبيل المثال : فضلات السجن التي تلقى خارجه والعاملون فيه الذين يمضون وقت فراغهم خارج جدرانهم والمرج عنهم الذين يغادرونه فيتحذون مكانهم في المجتمع ، ومن ثم تكون للرعاية الصحية في المؤسسات العقابية أهميتها المباشرة بالنسبة للمجتمع كله^(٣) .

٣٥٥ - سند التزام الإدارة العقابية بتوفير الرعاية الصحية :

سند الأساسي لهذا الالتزام هو عدم جواز الزيادة من مقدار الإيلاء الذي تنطوي عليه العقوبة كما حدده نص القانون وحكم الإدانة : ذلك أنه إذا عطلت الإدارة العقابية هذه العناية فإن المحكوم عليه - يتحمل بالإضافة إلى سلب الحرية - آلام المرض ، وهي آلام بدنية ؛ بل إن هذا الوضع يعني في الحقيقة أن تتحول العقوبة - في شطر منها على الأقل - من عقوبة سالبة للحرية إلى عقوبة بدنية ، وهو ما يعتبر خرقاً للقانون وإهداراً لحقوق المحكوم عليه^(٤) . وبالإضافة إلى ذلك فالحق في العلاج هو حق أساسي لكل إنسان ،

Justin K. Fuller, Medical Services, in: Contemporary Correction, edited by Tappan, p. 172 ; Germain, p. 84.

Fuller, p. 173.

Fulier, p. 189.

Delogu, p. 115.

ومن ثم ينبغي توفيره للمحكوم عليه باعتباره إنساناً ؛ وإذا كانت الدولة قد سابت حرّيته فحرّمته من التردد على الطبيب وتدبير وسائل العلاج لنفسه ، فإن واجبها يملئ عليها أن تقدم له البديل عما حرّمته منه ، فتوفّر له في المؤسسات العقابية العلاج والرعاية الصحية (١) .

٣٥٤ - تقسيم :

تقتضى دراسة الرعاية الصحية في المؤسسات العقابية البحث في موضوعات ثلاثة : الاحتياطات الصحية في هذه المؤسسات ، والعلاج الطبي الذي ينبغي تقديمه للمحكوم عليهم ، ودور الرعاية في تأهيل المحكوم عليهم .

المطلب الأول

الاحتياطات الصحية

٣٥٥ - أهمية الاحتياطات الصحية والمبدأ المقرر في شأنها :

أهمية هذه الاحتياطات هي المحافظة على المستوى الصحي في المؤسسة . وتوقى إصابة محكوم عليه بمرض وتفادى انتشار الأمراض المعدية ، ثم هي تساند العلاج الطبي باعتبار أن نجاحه يقتضى ظروفًا صحية يطبق فيها ، وهي في النهاية تكفل أن تنفذ العقوبة في ظروف إنسانية تتضاعل فيها من الناحية الصحية المخاطر (٢) . والمبدأ المقرر في شأن هذه الاحتياطات هو وجوب اتخاذ تدابير مماثلة لما تتخذها الدولة في المجتمع ، وليس ذلك تكليفاً كبيراً للدولة بالنظر إلى أن إغفال بعض هذه الاحتياطات خطير في نتائجه . إذ أن ازدحام السجن بنزلائه يجعل من السهل انتشار الأمراض المعدية في نطاق واسع . وقد قررت هذا المبدأ المادة ٣٤٩ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي ، فنصت على أن « سلب الحرية ينبغي أن ينفذ في ظروف

Mittermaier, § 17, S. 111.

(١)

Mittermaier, § 17, S. 11.

(٢)

مرضية من حيث الصبغة والنظافة ، سواء فيما يتعلق بتصميم وصيانة المباني والنشاط الاقتصادي وتنظيم العمل وتطبيق القواعد الخاصة بالنظافة الشخصية ومباشرة التمرينات الرياضية .

ويشير البحث في هذه الاحتمالات دراسة أنواع متعددة منها : فئمة احتياطات صحية تتعلق بإمكانة تنفيذ العقوبات وثمة احتياطات تتعلق بملابس المحكوم عليهم أو نظافة أبدانهم ، وثمة احتياطات ينبغي أن تتخذ في العمل العقابي والغذاء ؛ ويكمل هذه الاحتمالات تنظيم نوع من الرياضة البدنية للمحكوم عليهم .

٣٥٦ - أماكن تنفيذ العقوبة :

ثمة شرط عام ينبغي مراعاته في الأماكن ، هو تجنب ازدحامها ، إذ الازدحام مؤد إلى سهولة انتشار الأمراض وصعوبة المحافظة على النظافة . وهذه الأماكن نوعان : أماكن مخصصة للنوم وأخرى تخصص لاجتماع المحكوم عليهم . سواء أثناء العمل أو التهذيب أو التعليم : فالأولى يتعين استيفائها الشروط الصحية سواء فيما يتعلق بالتهوية والإضاءة وأن تكون ذات مساحة معقولة بالنسبة لعدد من تأويهم من المحكوم عليهم (القاعدة العاشرة من مجموعة قواعد الحد الأدنى والمادة ٣٥٠ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي) (١) ، أما الأماكن غير المخصصة للنوم فيتمتعين أن تكون ذات منافذ كبيرة المساحة بحيث يستطيع المحكوم عليهم أن يعملوا ويقروا في الضوء الطبيعي وبحيث تسمح بدخول كمية كافية من الهواء النقي ، ويتعين بالإضافة إلى ذلك أن تكون الأضواء الصناعية المجهزة بها على نحو يستطيع به المحكوم عليهم العمل والقراءة دون إضرار بقوة إبصارهم (القاعدة

(١) نصت القاعدة العاشرة من مجموعة قواعد الحد الأدنى على أن « أماكن السجن ، وخاصة تلك التي تعد لايواء المحكوم عليهم ليلا يتعين أن تتوافر فيها الاشتراطات الصحية ، وبصفة خاصة من حيث كمية الهواء والمساحة الدنيا والإضاءة والتدفئة والتهوية ، وتراعى الظروف المناخية في تحديد هذه الاشتراطات » . وقد رددت المادة ٣٥٠ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي هذه الأحكام .

الحادية عشرة من مجموعة قواعد الحد الأدنى والمادة ١/٣٥١ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي (١) . وينبغي أن تجهز هذه الأماكن جميعاً بالأدوات الصحية التي تتيح للمحكوم عليهم قضاء حاجاتهم الطبيعية على نحو يتسم بالنظافة ويتسق مع الكرامة البشرية ، ويتعين أن تكون موزعة في أرجاء المؤسسة وأن يكون عددها متناسباً مع عدد نزلاء المؤسسة (القاعدة الثانية عشرة من مجموعة قواعد الحد الأدنى والمادة ٢/٣٥١ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي) (٢) .

وتقتضى القواعد الصحية أن يخصص لكل محكوم عليه سرير مجهز بالأغطية اللازمة لذلك ، وينبغي تغيير هذه الأغطية على نحو دورى بحيث تبقى دائماً في حالة من النظافة ، ويلتزم كل محكوم عليه بصحاح البدن بالمحافظة على نظافة وترتيب فراشة (القاعدة ١٨ من مجموعة قواعد الحد الأدنى والمادتان ٣٥٢ م ، ٢٥٦ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي والقاعدة ٢٤ من قواعد السجون الإنجليزية) (٣) .

ويتعين أن تظل جميع الأماكن السابقة في حالة تامة من حيث النظافة والصيانة (القاعدة ١٤ من مجموعة قواعد الحد الأدنى والمادة ٢/٣٥٢ م من قانون الإجراءات الجنائية) . ويتولى القيام بأعمال النظافة المحكوم عليهم

(١) وقد نصت المادة ١٤٨ من دليل إجراءات العمل في السجون المصرية على وجوب تهوية غرف السجن يومياً وتعريض الفراش للشمس والهواء ، ونصت المادة ١٤٩ على وجوب غسل أرضية الغرف والطراقات يومياً ، ونصت المادة ١٥٠ على رش الاسقف بجميع أنحاء السجن من الداخل بانجر مرتين في السنة ، ونصت المادة ١٥٢ على وجوب غسل دورات المياه بالماء والصابون يومياً .

(٢) نصت القاعدة الثانية عشرة من مجموعة قواعد الحد الأدنى على أن « المعدات الصحية يجب أن تسمح لكل محكوم عليه بقضاء حاجاته الطبيعية في اللحظة التي يريد فيها ذلك وعلى نحو نظيف . ولأنق » ، ورددت نفس العبارات المادة ٢/٣٥١ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي ، وإن اضافت اليه وجوب أن يكون عددها متناسباً مع عدد المحكوم عليهم الذين يأويهم السجن . ونصت المادة ١٥٣ من دليل إجراءات العمل في السجون المصرية على أن تزود الغرف الخالية من المبال أو المراحيض بالعدد الكافي من الجرادل المعدة لقضاء الحاجة وتنظف هذه الجرادل بفصلها يومياً بمقدار كاف من الماء والجير الحي .

٣١- تجهز انفترة الثانية من القاعدة ٢٥ من قواعد السجون الانجليزية اعفاء المحكوم عليه من الالتزام بتنظيف حجراته نظير مبلغ يحدده وزير الداخلية .

المخصصين لذلك تحت إشراف فعال ورقابة حازمة يباشرها العاملون في المؤسسة .

٣٥٧ - ملابس المحكوم عليهم :

تجرى النظم العقابية على إلزام المحكوم عليهم بارتداء ملابس خاصة ، ويبرر هذا الإلزام أنه سبيل إلى إشاعة روح النظام بينهم ، ثم إنه عقبة في سبيل الحرب ، إذ يسهل التعرف على المسجون الهارب حينما يكون مرتدياً هذه الملابس^(١) . ولكن ينبغي أن تتوفر في هذه الملابس شروط : فيتعين أن تبعد في مادتها ومظهرها عن كل دلالة على التحقير ، بل ينبغي أن يكون من شأنها المساهمة في بعث اعتداد المحكوم عليه بكرامته ، ويتعين أن تكون ملائمة للظرف المناخية مما يقتضي اختلافها بتغير الفصول ، ويتعين أن تبقى في حالة نظافة دائمة مما ينبئ عليه وجوب تخييرها في مواعيد دورية (القاعدة ١٧ من مجموعة قواعد الحد الأدنى ، ٣٥٥ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي ، ٢/٢٠ من مجموعة قواعد السجون الإنجليزية) ، وقد أشارت المادة ١٢١ من دليل إجراءات العمل في السجون المصرية إلى وجوب ارتداء كل مسجون ملابس نظيفة عقب استحمامه . وغنى عن البيان أنه إذا كان المحكوم عليه يشتغل في عمل ذي مخاطر خاصة فإنه يتعين إمداده بملابس متفهمة مع هذه المخاطر ومقتضيات الوقاية أو الاقلال منها (القاعدة ٣/٢ من مجموعة قواعد السجون الإنجليزية)^(٢) .

٣٥٨ - نظافة البدن :

تقرر النظم العقابية قواعد خاصة بالمحافظة على نظافة البدن اتقاء لأهم أسباب الإصابة بالمرض : فتقرر وجوب استحمام المحكوم عليه فور دخوله .

(١) نصت على هذا الالتزام صراحة القاعدة ٤/٢٠ من قواعد السجون الإنجليزية . ونصت المادة ٢١ من دليل إجراءات العمل في السجون على « عدم السماح لاي مسجون بارتداء ملابس غير الملابس المصرح له بها قانونا » .

(٢) تنص المادة ١٢٢ من دليل إجراءات العمل في السجون على أن تخصص ملابس عمل لمسجونى فرق العمارة والنظافة ونقل المخلفات والفضلات واشغال المادن والسمكورية . ويستبدل بها ملابس أخرى عقب انتهاء العمل .

في المؤسسة العقابية ثم بعد ذلك على نحو دورى طيلة فترة خضوعه للتنفيذ العقابي ، ويتقضى ذلك أن تكون المؤسسة مجهزة بالمعدات اللازمة لذلك ، وأن يمد كل محكوم عليه بالأدوات الضرورية لتنظيف نفسه والظهور بالمظهر اللائق الذى يدعم اعتداده بنفسه ، وقد نصت مجموعة قواعد الحد الأدنى على أن « معدات الاستحمام ينبغي أن تكون كافية بحيث يسع كل محكوم عليه استعمالها ، بل ويلتزم بذلك ، ويتعين أن تجهز بحيث تكون درجة حرارة مياهها ملائمة للظروف المناخية ، ويتعين أن يتاح للمحكوم عليه استعمالها على نحو دورى عدد المرات الذى تقتضيه أصول الصحة العامة وفقاً للموقع الجغرافى والفصل بشرط ألا يقل ذلك عن مرة فى الأسبوع إذا كان المناخ معتدلاً » (القاعدة ١٣) . وأضافت إلى ذلك القاعدتان ١٥ ، ١٦ وجوب إمداد كل محكوم عليه بالماء والأدوات اللازمة للمحافظة على الصحة والنظافة وإتاحة الامكانيات التى تسمح له بالعناية بشعره ولحيته والحلاقة على نحو منتظم . وقد ردد قانون الاجراءات الجنائية الفرنسى هذه الأحكام ، وإن أضاف إليها بعض التفاصيل ، فنص على وجوب قص الشعر مرة كل شهر والحلاقة مرتين فى الأسبوع والاستحمام مرة كل أسبوع على الأقل (المواد ٣٥٧ - ٣٥٩ م) . وتبنت قواعد السجون الإنجليزية هذه الأحكام كذلك ، وإن جعلت الحلاقة يومية (القاعدة ٢٦) . ونصت المادة ٤٥ من اللائحة الداخلية للسجون المصرية على أنه « يجب قص شعر المسجون واستحمامه بالماء الساخن والصابون عند إيداعه السجن وخلال مدة إيداعه فيه ما لم يقرر طبيباً أو إدارياً غير ذلك » ، وقد جعلت المادة ١١٧ من دليل إجراءات العمل الاستحمام مرتين فى الأسبوع صيفاً ومرة واحدة شتاء ، وقررت المادة ١١٨ منه استعمال المياه الساخنة فى الفترة ما بين ١٥ أكتوبر ، ١٥ إبريل من كل عام ، وتضمنت المادة ١١٩ منه الأحكام الخاصة بتقليم الأظافر وإزالة الشعر .

٣٥٩ - الاحتياطات الصحية إزاء الأمراض المعدية :

إن هذه الاحتياطات أهمية خاصة بالنظر إلى سهولة انتشار الأمراض المعدية تضيق مساحة المؤسسات نسبياً وازدحامها غالباً وكثرة مناسبات الاتصال بين

المحكوم عليهم (١) ، ولا انتشار مرض معد في المؤسسة خطورته بالنظر لاحتمال انتقاله إلى خارجها (٢) . وقد أشارت المادة ٣٧٠ من قانون الاجراءات الجنائية الفرنسي في عبارة عامة إلى وجوب اتخاذ جميع التدابير الضرورية للوقاية من الأمراض المعدية ومكافحتها ، ونصت المادة ٤٦ من اللائحة الداخلية للسجون على وجوب وضع كل مسجون يفد إلى السجن « تحت الاختبار لنصحي مدة عشرة أيام لا يختلط خلالها بالمسجونين الآخرين ولا يؤدي عملاً ولا يزار » ، ويهدف هذا النص إلى وضع المحكوم عليه في حالة حجر صحي توقيفاً لانتقال مرض معد يكون مصاباً به إلى سائر المسجونين (٣) ؛ ويتعين إخضاع المحكوم عليه قبل الإفراج عنه لاختبار طبي دقيق درعاً لاحتمال انتقال مرض معد من السجن إلى خارجها (٤) .

٣٦ - الغذاء في المؤسسات العقابية :

تلاهتمام بغذاء المحكوم عليهم ما يبرره : فصيانة إمكانياتهم ضماناً لتأهيلهم من أجل إيمادهم بغذاء ذي قيمة صحية كاملة (٥) ، ثم إن اتباع نظام معين في كيفية تقديمه وتناوله من شأنه غرس عادات حسنة بما يعتبر نوعاً من التهذيب ،

Mittermaier, § 17 S. 111.

Fuller, p. 189.

(١) « وجبت المادة ٤٧ من اللائحة الداخلية للسجون على مدير السجن أو مأموره إخطار الإدارة الطبية بمصلحة السجن ومفتش صحة الجهة عند إصابة مسجون بمرض معد أو لاستيقاظه في ذلك ؛ ونصت المادة ٤٨ منها على وجوب تطهير الغرف التي حصلت فيها الإصابة بمرض معد ووضع المسجونين الموجودين والمخالطين والواردين من جهة موبوءة تحت الحجر الصحي المدة المقررة لذلك طبياً ؛ ونصت المادة ٤٩ منها على عزل المسجونين المصابين بأمراض معدية عن باقي المسجونين ووضع علامات مميزة على جميع الأواني والفروشات المخصصة لهم . وقد بينت المادة ١٢٨ وما بعدها من دليل اجراءات العمل في السجن كيفية التطهير واجراءات العزل والحجر الصحي تفصيلاً .

Mittermaier, § 17 S. 112.

(٢) نصت المادة ٣٨ من اللائحة الداخلية للسجون على أنه « يجب على الطبيب الكشف على المسجون قبل الإفراج عنه وعليه أن يأمر بإرساله إلى إحدى المستشفيات الخارجية إذا رأى أنه في حاجة إلى علاج بالمستشفى ما لم يتسلمه أحد من ذويه أو أصدفائه . فإذا اشتد الطبيب في إصابة المفرج عنه بمرض وبائي أو معدى وجب عليه إرساله إلى أقرب مستشفى معد لذلك » .

Delogu, p. 117.

وفي النهاية فإن الاهتمام به يرضى المحكوم عليهم ويساهم في سيادة النظام في المؤسسة في حين أن إغفال العناية به مدعاة لتذمرهم ، وقد يؤذى بهم إلى التردد^(١) . وتقتضى هذه الأهمية أن تراعى فيه شروط^(٢) : فيتعين أن تكون له قيمة صحية كافية لصيانة قوى المحكوم عليه وتنميتها ويتعين أن يكون جيد الصنف حسن الإعداد والتقديم (القاعدة ٢٠ من مجموعة قواعد الحد الأدنى والمادة ٣٥٤ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي) ، وتصنف إلى ذلك قواعد السجون الإنجليزية وجوب أن يكون الطعام كافياً عن حيث الكمية ومتنوعاً من حيث الأصناف (القاعدة ٢١/٤)^(٣) . وينبغي تعديل نوع الطعام وكميته بالنسبة للمحكوم عليهم الذين يشتغلون في أعمال تتطلب مجهودات شاقة^(٤) والمحكوم عليهم المرضى^(٥) ، ويتعين أن يخضع لرقابة الطبيب ضمناً لاستيفائه الشروط الصحية المطلوبة فيه^(٦) ، ولا يجوز اللجوء إلى الإقراض من كميته أو درجة جودته كجزاء تأديبي ، إذ يفوت ذلك غرض التثنية العقابي في التأهيل ، ويجوز أن يتناوله المحكوم عليهم جميعاً وأن يشرعوا بأدابه تهديباً لهم^(٧) . وغنى عن البيان أنه يتعين تمكين المحكوم عليه من الحصول على احتياجاته الطبيعية من الماء الصالح للشرب^(٨) .

(١) الاستاذ يمس الرفاعي ، ص ٥٩٤ .

(٢) نصت المادة ٢/٢١ من قواعد السجون الانجليزية على أنه لا يجوز السماح لمحكوم عليه بأن يتناول طعاماً غير ما هو محدد وفقاً لنظام السجن ، وتقرر النظم العقابية كافة هذه القاعدة وإن لم تصرح بها .

The Treatment of Offenders, p. 19.

(٣)

Mittermaier, § 17, S. 113.

(٤)

(٥) نصت المادة ٣٦٩ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي على أنه يقرر للمحكوم عليهم المرضي النظام الغذائي الذي تقتضيه حالته ؛ وبينت المادة ٤٣٦ من دليل الإجراءات العمل في السجون المقررات الغذائية للمرضى والعوامل والمرضعات ، وهي مختلفة عن مقررات الإصحاء .

(٦) أوجبت القاعدة ٥/٢١ من قواعد السجون الانجليزية على الطبيب أن يقتض على

الطعام قبل طبخه وبعد ذلك ، ويبلغ المدير عن أي نقص أو فساد يكتشفه .

The Treatment of Offenders, p. 19.

(٧)

(٨) وقد نصت على ذلك القاعدتان ٢/٢٠ من مجموعة قواعد الحد الأدنى ، ٦/٢١ من

مجموعة قواعد السجون الانجليزية .

٣٦١ - الاحتياطات الصحية بالنسبة للعمل العقابي :

يتعين توجيه عناية خاصة إلى هذا النوع من الاحتياطات الصحية لما تؤدي إليه مباشرة العمل في ظروف سيئة من إضرار جسم بالصحة ، بالإضافة إلى ما تنطوي عليه من عرقلة لأغراض العمل (١) . وفي مقدمة هذه الاحتياطات إعداد أماكن صالحة من الوجهة الصحية للعمل ، خاصة من حيث التهوية والإضاءة ، وتجهيزها بوسائل الأمن وبصيانة الصحة التي جرى العرف الصناعي على الاستعانة بها في صناعة حرة من نفس النوع (٢) . ومن الواجب أن تزداد هذه الاحتياطات إذا كان العمل بطبيعته خطراً أو ضاراً بالصحة . ومن أهم هذه الاحتياطات أن يكون للطبيب رأي في مدى صلاحية كل محكوم عليه لنوع معين من العمل وأن يكون له تقرير نقله إلى عمل آخر أكثر اتفاقاً مع ظروفه الصحية ، وتطبيقاً لهذه الفكرة فقد خولت المادة ٣٤ من قانون تنظيم السجون المصرية للطبيب النظر في نقل المحكوم عليه بالأشغال الشاقة إلى سجن عمومي إذا تبين له أنه عاجز عن العمل في اللبان ، « وينفذ قرار النقل بعد اعتماده من مدير عام السجون وموافقة النائب العام » : وتقرر المادة ٣١ اللائحة الداخلية للسجون أنه إذا تبين للطبيب أن هناك ضرراً على صحة المسجون « من جراء نوع العمل ذاته وجب عليه أن يبلغ مدير السجن أو مأموره كتابة بما يشير به من وسائل لدفع هذا الضرر وعلى المدير أو المأمور تنفيذ ما يشير به الطبيب » .

٣٦٢ - التمرينات البدنية :

ينبغي الاعتراف للمحكوم عليهم بحق في نزهة يومية في مكان بالمؤسسة مفتوح للهواء الطلق ، ولهذه النزهة أهميتها في صيانة الصحة بتقريب المحكومين

Delogu, p. 116 ; Pinatel, p. 326.

(١)

(٢) وقد نصت المادة ٢٥٣ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي على أنه يجب أن

تتخذ في المؤسسات العقابية جميع التدابير التي من شأنها حماية أمن وصحة العاملين
الاحرار .

عليه من الظروف الطبيعية للحياة ، وتتضح هذه الأهمية بصفة خاصة إذا كان المحكوم عليه يعمل عادة في مكان مغلق . ويتصل بذلك تنظيم تدريبات للرياضة البدنية ، والأهمية الصحية لهذه التدريبات في غنى عن البيان^(١) . وبقية تنظم ذلك أن تتضمن المؤسسة الأماكن الصالحة للنزهة والتدريبات وأن يعين مدرب لتوجيه المحكوم عليهم أثناء مباشرتها والإشراف عليهم ، وينبغي أن يكون للطبيب إشراف عليها فيقرر منع الضعاف والمرضى من مباشرة التدريبات التي لا تتفق مع حالتهم الصحية ؛ ويتعين أن يحدد لها وقت معلوم أثناء النهار ، وتجرى النظم العقابية على تحديد هذا الوقت بحيث يعقب انتهاء العمل ، ويمتد في العادة خلال ساعة كاملة ، وإن جاز إنقاصه إلى نصف ساعة على سبيل الجزاء التأديبي . وتشر التدريبات البدنية مسألة ما إذا كانت تتخذ طابع الإلزام أم تعتبر اختيارية للمحكوم عليهم :

تجرى النظم العقابية عادة على جعلها إجبارية بالنسبة للمحكوم عليهم الشبان واختيارية بالنسبة لمن عداهم . ولم يعد في الوقت الحاضر محل لخطر التحدث فيما بين المحكوم عليهم أثناء فترة النزهة ؛ ذلك أن ما تتضمنه النظم العقابية الحديثة من أساليب تهذيب وتأهيل يكفل تفادي الآثار السيئة للحديث^(٢) . وقد نصت القاعدة ٢١ من مجموعة قواعد الحد الأدنى على المبادئ السابقة ، وقررت الطابع الإلزامي للتدريبات البدنية بالنسبة للمحكوم عليهم الشبان ومن تسمح لهم أعمارهم وظروفهم البدنية بمباشرتها ؛ ونصت عليها كذلك المواد ٣٦٠ - ٣٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي : فجعلت مدة النزهة ساعة ثم أُنقصتها إلى نصف ساعة بالنسبة لمن يخضعون للحبس الانفرادي ، ونصت على خضوع مباشرة التدريبات الرياضية لرقابة طبيب المؤسسة الذي يتعين أن يكون على اتصال في هذا الشأن بالإدارات المختصة في وزارة التعليم ، وجعلتها إجبارية بالنسبة لمن تقل أعمارهم عن الثلاثين ، وأجازت لمدير المؤسسة أن يقرر حرمان بعض المحكوم عليهم من مباشرتها كإجراء يعقبتضيه الأمن والنظام

Mittermaier, § 17 S. 114., Schmelck et Picca, no. 361, p. 301. (١)

Mittermaier, § 17 S. 114. (٢)

في المؤسسة ، ونصت عليها كذلك القاعدة ٢٧ من مجموعة قواعد السجون الإنجليزية^(١) .

المطلب الثاني

العلاج الطبي

٣٦٣ - حق المحكوم عليه في العلاج الطبي :

تجمع النظام العقابية الحديثة على الاعتراف للمحكوم عليه بالحق في العلاج إذا أصابه مرض أثناء خضوعه لتنفيذ العقوبة ، بل إن هذا الحق يمتد إلى العلاج من الأمراض التي كان مصاباً بها قبل دخوله في المؤسسة العقابية . ولهذا الحق سنده من مقتضيات المحافظة على المستوى الصحى في المؤسسة ، وله كذلك سنده من اعتبارات التهذيب والتأهيل على الوجه الذى سبق بيانه . والاعتراف بهذا الحق حديث : فتحق نهاية القرن الثامن عشر كانت العناية الصحية بالمحكوم عليه تقف عند مجرد المحافظة على حياته تمكيناً من تنفيذ العقوبة فيه ، وكان المزيد من هذه العناية يعتبر - وفق الآراء السائدة في ذلك الوقت - تدليلاً للمحكوم عليه من شأنه الإفساد من نظام العقوبة ، وكانت نتيجة ذلك هبوط المستوى الصحى في المؤسسات العقابية إلى حد أن «التيفس» وصف في الولايات المتحدة الأمريكية بأن «وباء السجون» لأنها كانت مصدر انتشاره في المناطق المحورة لها^(٢) . وقد تطور الوضع في الوقت الحاضر ، فترتب على رجحان الأغراض التهذيبية والتأهيلية والإقرار للمحكوم عليه بصفته كإنسان ومواطن أن اعترف له بحق في العلاج يقف على قدم المساواة مع حق أى مواطن عادى في العلاج .

٣٦٤ - مجانية العلاج الطبي :

يتمتع المحكوم عليه بعلاج مجانى ، ويستند مبدأ المجانية إلى اعتبار توفيره

(١) وتلقى الرياضة اهتماماً في السجون المصرية ، انظر ص ٥٥ من التقرير عن سجون الجمهورية لعام ١٩٦٣ ، ص ١٩ من تقرير عام ١٩٦٤ ، ص ٧١ من تقرير عام ١٩٦٥ ؛ انظر كذلك ص ١٤٢ من تقرير عام ١٩٦٩ ، ص ١١٦ من تقرير عام ١٩٧٠ .

Fuller, p. 174.

(٢)

واجباً تحمله الدولة بوصفه أسلوباً تهديبياً وتأهلياً ثم إلى الوضع الاقتصادي الخاص للمحكوم عليه باعتبار أن يده في الغالب مغولة عن إدارة ماله مما جعل الدولة ملتزمة بإعالاته بصفة عامة ، والعلاج بداهة من عناصر الإعالة . وقد نصت على هذا المبدأ المادة ٣٨٠ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي (١) . ولكن هذا المبدأ لا يمتد إلى ضروب العلاج غير ذات الصفة العاجلة أو غير ذات القيمة في تأهيل المحكوم عليه ، فيتعين أن يتحمل نفقاتها ، وهذه تختلف النظم العقابية في تحديدها ، وقد اعتبرت المادة ٣٩١ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي من هذا القبيل الإمداد بأسنان صناعية أو نظارات طبية .

٣٦٥ - الإلزام بالعلاج الطبي :

إذا رفض المحكوم عليه علاجاً هو في حاجة إليه ، فهل يجوز إرغامه عليه ؟ من المسلم به أنه لا يجوز إرغام شخص حر على العلاج ، إذ يحول دون ذلك حقه في حصانة جسمه ، ولكن الوضع مختلف بالنسبة للمحكوم عليه إذا تعين العلاج وسيلة للتأهيل ، إذ يكون عنصراً في برنامج المعاملة العقابية فيتعين أن يفرض عليه ؛ ولكن ينبغي الحرص على ألا يكون أسلوب فرضه مهذراً كرامته الآدمية . وقد نصت على الطابع الإلزامي للعلاج الطبي المادة ١٧٨ من قانون التنفيذ العقابي البفاري (٢) . ويتصل بذلك لإضراب المحكوم عليه عن الطعام وما يثيره من شرعية إطعامه جبراً - أو إمداده بالعناصر الغذائية بأسلوب غير مباشر كالخمن . إنقاذاً لحياته ، وقد أجازت ذلك المادة ٣٩٠ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي ؛ وإن شرطته بأمر الطبيب وإشرافه ، وقيدته بكون الجوع مهذباً بالموت .

٣٦٦ - مستوى العلاج الطبي :

يسود في النظم العقابية الحديثة القول بأن المحكوم عليه يتمتع بحق

(١) نصت المادة ٣٨٠ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي على أن « المحكوم عليه المريض ينتفعون مجاناً من العلاج الذين هم في حاجة إليه ، وتقدم اليهم كذلك مجاناً الادوية والمنتجات الدوائية والعلاجية التي يصرح باستعمالها في المستشفيات العامة » .

Mittermaier, § 17 S. 116.

(٢)

العلاج معادل — من حيث المستوى — لما يتمتع به أى مواطن عادى ، وتستند هذه المساواة إلى اتحاد صفة الإنسان بين المحكوم عليه وغيره ، وهى سند الحق فى العلاج الطبى مما يقتضى أن يكون لهذا الحق فى الحالتين ذات النطاق ، بالإضافة إلى أن العلاج لا ينتج الغرض منه إلا إذا كان فى المستوى المعتاد له . ويقتضى ذلك أن تتوافر فى طبيب المؤسسة العقابية ذات الشروط المتطلبية فى الطبيب الذى يعمل فى خارج المؤسسة وأن يجهز بجميع الأدوات والمواد الضرورية لمباشرة عمله على الوجه الذى تحدده أصول العلم والخبرة فى المجال الطبى . ووفقاً للشريعة العامة الأنجلوسكسونية « Lommun Law » يرتكب طبيب السجين جريمة « إساءة مباشرة المهنة malpractice » إذا قصر فى العناية التى يقدمها للمحكوم عليه عما جرى به العرف الطبى العام^(١) .

٣٦٧ - تنظيم العلاج الطبى :

يقتضى تنظيم العلاج الطبى إنشاء إدارة طبية للمؤسسات العقابية يتبعها عدد كاف من الأطباء موزعين على المؤسسات المختلفة ، ويتعين أن تحدد واجباتهم فى صورة واضحة ، ويقتضى التنظيم السليم للعلاج الطبى إنشاء مستشفى خاص بالمحكوم عليهم ، ويقتضى كذلك ألا يقتصر نطاق العلاج على الأمراض البدنية فحسب ، بل أن يمتد كذلك إلى الأمراض العقلية والعلل النفسية ويوفر عناية للمدمنين على الخمور والخدرات والمحكوم عليهم الحوامل .

٣٦٨ - الإدارة الطبية :

يتعين أن تضم الإدارة العقابية المركزية قسماً طبياً يتمتع باستقلال فنى عن سائر أقسام الإدارة وتقوم بينه وبين الوزارة المختصة بالصحة العامة علاقة وثيقة تتخذ صورتها فى تعاون فنى بينهما^(٢) ، ولا يجوز أن تضن هذه الوزارة على الإدارة الطبية بمعونتها بالنظر إلى العلاقة بين المستوى الصحى فى المؤسسات العقابية والمستوى الصحى العام فى المجتمع . ويرأس هذه الإدارة طبيب عام

Fuller, p. 174.

(١)

(٢) نصت على ذلك القاعدة ١/٢٢ من مجموعة قواعد الحد الأدنى ، وهو ما يحرص عليه

النظام العقابى الانجليزى ، انظر فى ذلك : The Treatment of Offenders, p. 21.

على قدر ملموس من الخبرة الطبية الإدارية ويجمع إلى ذلك دراية بأصول معاملة المحكوم عليهم وخبرة عامة بطب الأمراض العقلية والنفسية^(١)، ويتعين أن يسانده ماض من العمل في المؤسسات العقابية ، وينبغي أن يعاونه في عمله مجموعة من الأطباء يراعى في اختيارهم أن يكونوا من ذوى التخصصات المختلفة ؛ بل إن هذه الإدارة ينبغي أن تضم أقساماً فرعية متخصصة من الوجهة الطبية ويوضع على رأس كل منها أحد هؤلاء الأطباء^(٢) . وتختص الإدارة الطبية بالإشراف على عمل أطباء المؤسسات العقابية والتنسيق فيما بينهم .

ويتعين إمداد كل مؤسسة عقابية بطبيب أو أكثر حسب تعداد نزلائها ، وعند بعض الباحثين يتعين أن يكون لكل الأقسام محكوم عليه طبيب على الأقل^(٣) ، وقد نصت على ذلك أغلب التمرات العقابية الحديثة : فالقاعدة ١/٢٢ من مجموعة قواعد الحد الأدنى تقرر أن « كل مؤسسة عقابية يتعين إمدادها بخدمات طبيب كفء على الأقل ، وينبغي أن تكون لديه معلومات في طب الأمراض العقلية » ونصت على ذلك أيضاً المادة ٣٦٤ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي والمادة ٧ من قانون السجون الإنجليزي ؛ ونصت المادة ٣٣ من قانون تنظيم السجون المصري على أن « يكون في كل ليمان أو سجن غير مركزي طبيب أو أكثر أحدهم مقيم تناط به الأعمال الصحية وفقاً لما تحدده اللائحة الداخلية . ويكون للسجن المركزي طبيب فإذا لم يعين له طبيب كلف أحد الأطباء الحكوميين أداء الأعمال المنوطة بطبيب السجن^(٤) » .

(١) نصت المادة ٢٧٢ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي على أن يلحق بالإدارة العقابية المركزية طبيب يختص بالتفتيش على النواحي الطبية والتمرينية في المؤسسات العقابية ، وحددت اختصاصه بأنه التحقق فيما من حسن سير المرافق الصحية في السجون واتباع القواعد الصحية فيها ، ونصت على حق أطباء المؤسسات العقابية في الاتصال المباشر به في جميع المسائل التي يلتزم في شأنها الطبيب بالمحافظة على سر المهنة .

(٢) نصت القاعدة ١/٢٢ من مجموعة قواعد الحد الأدنى على وجوب أن تتضمن الإدارة العقابية المركزية تسماً مختصاً بالطب العقلي يختص بفحص وعلاج حالات الشذوذ العقلي . Mittermaier, § 17 S. 112.

(٣)

(٤) وقد احتاطت المادة ٢٥ من اللائحة الداخلية لاحتمال تغيب طبيب السجن ، فنصت على وجوب أن « يخطر مدير السجن أو مأموره مصلحة السجون لاتخاذ اللازم نحو ندم أحد أطباء وزارة الصحة للقيام بالأعمال بدله ويجوز له استدعاء طبيب وزارة الصحة مباشرة في الأحوال المستعجلة على أن يبلغ ذلك إلى مصلحة السجون » .

ويتعين أن يكون إلى جانب الطبيب عدد كاف من المساعدين ، وبصفة خاصة الصيدلى (١) وعمال التحاليل والمرضون (٢) .

٣٦٩ - واجبات الطبيب :

واجب الطبيب المتبادر إلى الأذهان نحو علاج المحكوم عليهم المرضى ، ولكن نطاق مهمته أوسع من ذلك بكثير : فهى بصفة عامة الإشراف على إدارة المؤسسة من الوجهة الصحية ، فهو فى عبارة أخرى « المدير الصحى » للمؤسسة (٣) ، وهذه المهمة متسعة النطاق : فهى تشمل رقابة المستوى الصحى والإشراف على جميع الاحتياطات الصحية التى سلفت الإشارة إليها (٤) ، وقد نصت على ذلك المادة ٢٤ من اللائحة الداخلية للسجون فى قولها « طبيب السجن مسئول عن الإجراءات الصحية التى تكفل سلامة صحة المسجونين وعلى الأنخص وقايتهم من الأمراض الوبائية ومراقبة صلاحية الأغذية والملابس والمفروشات المخصصة للمسجونين وكفائتها وملاحظة نظافة الورش وعنابر النوم وجميع أمكنة السجن » (٥) .

(١) بينت المواد من ٤٠ الى ٤٤ من اللائحة الداخلية فى تفصيل اختصاصات صيدلى

السجن .

(٢) غنى عن البيان أن طبيب السجن ومساعديه - شأنهم شأن سائر الفنيين العاملين فى المؤسسات العقابية - يجب ان يتلقوا اعدادا خاصا يبصرهم بالجوانب العقابية فى عملهم ويرسم لهم دورهم من المساعدة فى المعاملة العقابية .

(٣) The Treatment of Offenders, p. 21 ; Mittermaier, § 17, (٣)
S. 112, Schmelck et Picca, no. 310, p. 275.

(٤) وقد نصت القاعدة ١/٢٦ من مجموعة قواعد الحد الأدنى على ان الطبيب مكلف برقابة الصحة البدنية والعقلية للمحكوم عليهم .

(٥) وقد أردفت ذلك المادة ٢٦ بالقول « يجب على طبيب السجن ان يتفقدده مرة على الأقل يوميا ولا يكلف بالحضور الى السجن فى ايام العطلات الرسمية الا فى الحالات الطارئة المستعجلة » .

وقد نصت القاعدة ١/١٧ من قواعد السجون الانجليزية على أن « طبيب السجن يلتزم برعاية الصحة العقلية والبدنية لنزلائه » . ونصت المادة ٣٧٤ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسى على أن « الطبيب يلتزم بالتحقق من اتباع قواعد الصحة الجماعية والفردية ، ولتحقيق ذلك يتعين عليه زيارة جميع مرافق المؤسسة العقابية فى فترات متتالية . قدر ما تسمح به الظروف ، وعلى الأقل مرة كل ثلاثة شهور . وعليه ابلاغ أوجه النقص أو القصور التى قد يتكشفاها ووسائل علاجها التى قد يقترحها الى مدير المؤسسة الذى يخطر بباله المدير الاقليمى » .

وتتمتع مهمة الطبيب إلى الإشراف على التنفيذ العقابي في ناحيته الطبية ؛
وتتخوله النظم العقابية في هذا الشأن سلطات واسعة : فله أن يشير بتعديل
أسلوب التنفيذ إذا تبين له أن استمراره على وجه معين يهدد صحة المحكوم
عليه أو يقف عقبة دون تحقيق الأغراض الطبية المتصلة بتأهيله ؛ ويدخل
في هذا النطاق أن يشير بعدم جواز تنفيذ عقوبة تأديبية معينة^(١) أو أن يشير
بتعديل أسلوب العمل أو الغذاء ، ويتعين على مدير المؤسسة أن يعبر رأى
الطبيب اهتماماً باعتباره المختص الفني بهذه الأمور ، فإن اختلفا في الرأى
فواجبه أن يطرح الخلاف على الإدارة العقابية المركزية لتفصل فيه^(٢) .
وقد نصت القاعدة ٢٥/٢ من مجموعة قواعد الحد الأدنى على أنه « يجب
على الطبيب تقديم تقرير إلى مدير المؤسسة إذ قدر أن الصحة البدنية أو العقابية
للمحكوم عليه قد أضررت أو من المحتمل أن تضار نتيجة لامتداد سلب
الحرية أو لتطبيق كيفية معينة له » ، ورددت هذه الأحكام المادة ٣١ من
اللائحة الداخلية للسجون^(٣) . ويختص الطبيب بفحص المحكوم عليه إذا أريد
نقله من مؤسسة إلى أخرى^(٤) .

(١) وتبيننا لذلك فقد نصت المادة ٢٢ من اللائحة الداخلية للسجون على أنه « يجب
على الطبيب أن يكشف على كل مسجون قبل تنفيذ عقوبة الجلد ليتحقق من أن حالته
الصحية تتحمل هذه العقوبة ؛ وعليه أن يحضر تنفيذها وله أن يوقف استمرار التنفيذ إذا
تبين له خطورته ، وعليه أن يراعى أن آلة الجلد وطريقة الجلد قانونيتان » .

(٢) وقد صرحت بذلك القاعدتان ٢٦/٢ من مجموعة قواعد الحد الأدنى ، ١٨/١
من مجموعة قواعد السجون الانجليزية ، ونصت المادة ٢٣ من اللائحة الداخلية
للسجون الحرة على أنه « يجب على مدير السجن أو مأموره تنفيذ ما يشير به
طبيب السجن فيما يختص بتعديل معاملة أو غذاء مسجون وفق ما تستدعيه حالته الصحية .
وإذا لم ير مدير السجن أو مأموره الموافقة على التوصيات التي يشير بها الطبيب يخطر
مصلحة السجون بذلك في الحال ، ويرسل لها صورة من هذه التوصيات وملاحظاته عليها » .

(٣) وتنص المادة ٣١ من اللائحة الداخلية على أنه « إذا تبين للطبيب أن هناك ضرراً
على صحة أي مسجون من جراء المدة التي يقضيها في الحبس الانفرادي أو في العمل أو من
جاء نوع العمل ذاته ، يجب عليه أن يبلغ مدير السجن أو مأموره كتابة بما يشير به من
وسائل لدرء هذا الضرر وعلى المدير أو المأمور تنفيذ ما يشير به الطبيب » .

(٤) نصت المادة ٢٦ من اللائحة الداخلية على وجوب أن يكشف الطبيب على كل مسجون
قبل نقله من سجن إلى آخر ويتحقق من خلوه من مرض يحول دون نقله أو يعرض حالته
للخطر . وعليه الإشارة بوسيلة النقل المناسبة .

حيث يفرض واجب الطبيب في العلاج أن يفحص كل محكوم عليه مريض
وأن يشير بأسلوب العلاج الملائم لحالته . ولكن التزامه بالفحص يمتد إلى
تأبعت من ذلك ؛ فعليه أن يفحص كل محكوم عليه يفد حديثاً إلى المؤسسة
للتحقق من خلوه من الأمراض المعدية وتحديد الأسس الطبية للمعاملة
الوقائية التي يتعين أن يخضع لها ، وعليه أن يفحص المحكوم عليهم جميعاً
على نحو دوري للتحقق من سلامتهم صحياً والملاءمة الصحية لأساليب التنفيذ
العقابي التي تطبق عليهم . وقد نصت القاعدة ٢٤ من مجموعة قواعد الخد
الأندي على أنه « يجب على الطبيب فحص كل محكوم عليه بمجرد دخوله
إلى المؤسسة ، وبعد ذلك على نحو دوري كلما اقتضت ذلك الضرورة ؛
وبصفة خاصة ضرورة الكشف عن الوجود المحتمل لمرض بدني أو عقلي ؛
وعليه اتخاذ الأساليب الضرورية لمواجهة المرض ، والعمل على عزل المصابين
بأمراض معدية . ويجب عليه كشف العلال البدنية والعقلية التي قد تنف عتبة
في طريق التأهيل ، وعليه تحديد كفاءة المحكوم عليه البدنية للعمل ؛ وأشارت
بعد ذلك القاعدة ١٥/١ من هذه المجموعة إلى التزام الطبيب بالإشراف
على الصحة البدنية والعقلية للمحكوم عليه ، وقررت واجبه أن « يفحص
يوميّاً جميع المحكوم عليهم المرضى ، وكل محكوم عليه يشكو أنه مريض
وكل من تلفت حالته الصحية انتباهه بصفة خاصة » . وقد بينت المادة ٣٥/٥ م
من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي طوائف المحكوم عليهم الذين يلزم
التطبيب بفحصهم ، وحرصت القاعدة ١٧/٢ من قواعد السجون الإنجليزية
على النص على أنه إذا طلب محكوم عليه رؤية الطبيب تعين إبلاغ هذا الطلب
إلى الطبيب على الفور ، ونصت المادة ٢٧ من اللائحة الداخلية للسجون
للمصرية على أنه « يجب على الطبيب أن يكشف على كل مسجون فور إيداعه
للمسجن . على ألا يتأخر ذلك عن صباح اليوم التالي وأن يثبت حالته الصحية
والعمل الذي يستطيع القيام به ؛ كما يجب عليه عيادة المسجونين المرضى
يوميّاً وعيادة كل مسجون يشكو المرض ؛ ويأمر بنقل المريض إلى مستشفى
المسجن ، كما يجب عليه أن يرور كل مسجون محبوس حبساً انفرادياً يوميّاً
وأن يعود كل مسجون من غير هؤلاء مرة في الأسبوع على الأقل ليتف

(م ٢٦ - علم العقاب)

على حالته من حيث الصحة والنظافة » : وأضافت إلى ذلك المادة ٣٥ من اللائحة وجوب أن « يحضر الطبيب تقريراً طبياً عن إصابة أى مسجون سواء عرض عليه المسجون عن طريق إدارة السجن أو شاهد الإصابة بنفسه العيادة أو أثناء مروره على المسجونين » .

ويلتزم الطبيب بالحرص على تحقيق التنسيق في العمل بينه وبين مديري المؤسسة العقابية وسائر القائمين على إداراتها ، وجوهر هذا التنسيق خضوع الطبيب للمدير من الناحية الإدارية ، إذ هو يتخذ مكانه إلى جانب العاملين في المؤسسة على تحقيق أغراض التنفيذ العقابي ثم استقلاله عنه من الوجهة الفنية ، فيتبع فيها الإدارة الطبية المركزية (١) . وتأكيداً لهذه التبعية الإدارية ينص قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي على التزام الطبيب بتقديم تقرير سنوي إلى مدير المؤسسة عن الحالة الصحية للمحكوم عليهم المادة ٣٧٩ م .

٣٧٠ - أنواع العلاج الطبي :

يتعين أن يوفر للمحكوم عليهم علاج طبي بأنواعه المختلفة ، ذلك أن الجوانب العلاجية متكاملة ، وهي جميعاً ذات أهمية في تحقيق أغراض العناية الصحية . ولكن بعض أنواع العلاج ذات أهمية اقتضت حرص النصوص العقابية على الإشارة خاصة : ومن ذلك توفير علاج الأسنان ، فقد نصت الفاعدة ٣/٢٢ من مجموعة قواعد الحد الأدنى على أنه « يجب أن يمكن كل محكوم عليه من الانتفاع بعناية طبيب أسنان مختص » ، وأشاورت إلى ذلك المادة ٣٩٢ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي ، وبعض أنواع العلاج ذات أهمية خاصة تقتضي إبرازها في الدراسة ، ونعني بذلك علاج الأمراض العقلية والعلل النفسية (٢) .

Mittermaier, § 17 S. 112 ; Fuller, p. 172.

(١)

(٢) حرص قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي على الإشارة الى أنواع أخرى من العلاجات

هى علاج الامراض التناسلية (المادة ٣٢٩ م) وعلاج السل (المادة ٣٩٤ م) .

٣٧١ - علاج الأمراض العقلية :

لهذا النوع من العلاج أهميته : فالمرض العقلي عقبة في طريق تطبيق أساليب التنفيذ العقابي ثم هو عقبة في طريق التأهيل ؛ وبالإضافة إلى ذلك فإن ظروف تنفيذ العقوبة قد تخلق المرض عند من لديهم حساسية الإصابة به^(١) ، وإذا ما تحققت الإصابة بالمرض فإن من المتعين أن يدخل تعديل عميق على أسلوب التنفيذ بحيث يتفق مع مقتضيات العلاج من هذا المرض . وتعرف الآراء الحديثة بدور طبيب الأمراض العقلية في التنفيذ العقابي ، وهو دور لا يقتصر على مجرد العلاج ، بل يمتد إلى المشاركة في توجيه ذلك التنفيذ إلى أغراضه وبذل المجهود لتحقيق تناوب المحكوم عليه مع أساليب التنفيذ العقابي ، وقد حدا ذلك بالبعض إلى اعتباره « مربياً طبياً » *pédagogue médical* . وأهم واجبات الطبيب العقلي هي : معاونة المحكوم عليه على مواجهة صدمة سلب الحرية في بداية مدة العقوبة ؛ وتعهد أثناء تنفيذ العقوبة لخلق روح المسالمة وإرادة التأهيل لديه ؛ ومعاونته على مكافحة حالات اليأس التي قد تنتابه خلال التنفيذ العقابي حين تطول مدته ، ومساعدته على مواجهة القلق الذي يغلب أن يصيبه عندما يقترب موعد الإفراج عنه^(٢) . وقد اقتضت أهمية دوره أن اتجهت الآراء الحديثة إلى تهيئ إمداد كل مؤسسة بطبيب عقلي ، فإن لم يتيسر ذلك تعين تنظيم زيارته للمؤسسة على نحو دوري^(٣) ، ويجب في جميع الأحوال إعداد مراكز علاج للأمراض العقلية تلحق بالمؤسسات الهامة وينقل إليها المحكوم عليهم الذين يكونون في حاجة إلى هذا النوع من العلاج^(٤) .

وقد يباغ تأثير المرض العقلي على التنفيذ درجة يقتضي فيها نقل المحكوم عليه إلى مستشفى مخصص للأمراض العقلية لتطبيق أساليب علاجية خالصة عليه ؛

(١) Mittermaier, § 17, S. 114 ; Pinatel, p. 344.

(٢) Germain, p. 85.

(٣) وقد نصت على ذلك المادة ٣٩٥ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي .

(٤) وقد نصت على ذلك المادتان ٣٩٧ ، ٣٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي .

وقد انشئ في إنجلترا سنة ١٩٦٢ سجن حديث سمته ٣٥٠ شخصاً ليُنزل فيه المسجونون الذين يحتاجون إلى علاج عقلي ، وبالإضافة إلى ذلك توجد ثلاث وحدات علاجية لمرضى العقول ملحقه بسجون رئيسية ، انظر :

The Treatment of Offenders, pp. 14, 22.

ولا يجوز اعتبار النقل إلى هذا المستشفى إبقاءً لتنفيذ العقوبة ، وإنما هو مجرد تعديل لأسلوب التنفيذ بما يتفق مع حالة المرض العقلي : إذ العلاج في هذه الظروف هو مساعدة في توجيه التنفيذ العقابي إلى أغراضه ، والأهمية الثانوية لهذا التكليف هي وجوب احتساب فترة العلاج من مدة العقوبة ، أو بعبارة أدق اعتبار التنفيذ العقابي ممتداً خلال فترة العلاج ، وقد نصت المادة ٣٥ من قانون تنظيم السجون المصري على أن « كل مسجون محكوم عليه نهائياً يتبين لطبيب السجن أنه مصاب بخلل في قواه العقلية يعرض أمره على مدير القسم الطبي للسجون لتحصنه فإذا رأى إرساله إلى مستشفى الأمراض العقلية لتثبيت من حالته نفذ ذلك فوراً ، فإذا اتضح أنه مختل اعتل ظل بالمستشفى ويبلغ النائب العام ليصدر أمراً بإيداعه فيها حتى يبرأ ، وعند شفاء المسجون تبلغ إدارة المستشفى النائب العام بذلك فيأمر بإعادته إلى السجن وتسنزل « من مدة عقوبته المدة التي قضاها في المستشفى » .

٢٧٢ - علاج العلل النفسية :

يمثل علاج العلل النفسية أهمية ملموسة في النظام العقابي ، ويرجع ذلك إلى أن سلب الحرية يولد بعض هذه العلل فيكون متعيناً العمل على علاجها حداً للآثار الضارة لسلب الحرية وإبقاء على إمكانيات المحكوم عليه ضمناً لتأهيله (١) . وتذهب الآراء الحديثة إلى وجوب إمداد كل مؤسسة عقابية بإخصائي نفسي وإنشاء قسم للعلاج النفسي يلحق بالإدارة الطبية المركزية والاهتمام بعلاج كل حالة اعتلال نفسي تظهر بين المحكوم عليهم (٢) . وغنى عن البيان أن مهمة الاخصائي النفسي لا تقف عند مجرّد العلاج ، بل تمتد إلى

Mittermaier, § 17 S. 113.

(١)

(٢) يضم النظام العقابي الانجليزي إدارة نفسية يوزع التابعون لها على المؤسسات العقابية المختلفة ، ويختصون بمساعدة المديرين والأطباء في التصنيف ويقدمون نساخهم حول أسلوب المعاملة اللاتم لكل محكوم عليه ، انظر :

The Treatment of Offenders, p. 22.

ويعترف النظام العقابي المصري بدور الاخصائي النفسي ، وقد بينت اختصاصه المادة ١٠ من اللائحة الداخلية .

المساهمة في توجيه التنفيذ العقابي إلى أغراضه بتقديم المشورة إلى مدير المؤسسة في المسائل ذات الصلة بالحالة النفسية للمحكوم عليهم ، وبصفة خاصة تصنيفهم .

ويتصل بهذا النوع من العلاج تطبيق الأساليب الطبية والنفسية على المدمنين على الخمر والمخدرات من المحكوم عليهم ، إذ في تخلصهم من الإدمان استئصال لعامل إجرامي ثم إنه مساهمة فعالة في التأهيل ؛ وتفسح النظم الحديثة المجال للمؤسسات أو عيادات مخصصة ببعض المؤسسات الكبيرة تخصص لعلاج الإدمان (١) .

٢٧٣ - مستشفى السجون :

قد يكون مرض بعض المحكوم عليهم من الخطورة بحيث يقتضي علاجاً في مكان مجهز خصيصاً لذلك ، بل إنه قد يقتضي إجراء جراحة . وقد أثبتت التجربة أنه ليس من المصلحة نقل المحكوم عليهم المرضى إلى المستشفيات العامة ، إذ يتيح ذلك المجال لمحاولات الهرب بالنظر إلى أنه لا تتوافر في المستشفى العام أساليب التحفظ الكافية (٢) ، ولا يتاح فرض هذه الأساليب على الوجه الملائم بغير مساس بسير العمل وانتظامه في المستشفى ؛ وبالإضافة إلى ذلك فإنه ليس من الملائم النأي بالمحكوم عليهم المرضى عن حياة السجون ، إذ يبعد ذلك بينهم وبين التدر من التهذيب الذي قد يكون متاحاً على الرغم من المرض . والحل السليم لهذه المشاكل هو إنشاء مستشفيات تلحق بالمؤسسات العقابية الكبيرة وتجهز على الوجه الذي يكفل لها أداء وظيفتها في صورة مرضية .

ويقتضي نجاح مستشفى السجن توافر شروط ثلاثة : أن يعد له مكان ملائم

(١) وقد نصت المادة ٢٩٦ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي على جواز إخصاء المحكوم عليهم قبل الإفراج عنهم لبرنامج علاجي ضد الإدمان وأن اشتراط ذلك رسامهم كتابة . وقد أنشئت في ثلاث مؤسسات عقابية في لندن عيادات لعلاج الإدمان . ويعرف النظام العقابي المتبع مصحات لعلاج الإدمان ، انظر التقرير عن سجون الجمهورية نفسها . ١٩٦٠ : ص ٢٩ .

Pinatel, p. 336 ; Delogu, p. 118.

تتوافر فيه الإمكانيات المادية المطلوبة ؛ وأن يمد بأشخاص أكفاء للعمل فيه ؛ وأن توضع قواعد تكفل حسن سير العمل فيه (١) . ويتطلب الشرط الأول إعداد مبنى يخصص له ويجهز بجميع الآلات والأدوات والمواد التي تقتضيها مباشرة الأعمال الطبية والجراحية وفقاً لأحدث قواعد العلم والخبرة في هذين المجالين ، وقد نصت على ذلك القاعدة ٢/٢٢ من مجموعة قواعد الحد الأدنى . ويحسن أن يتضمن المستشفى قسمين : أحدهما خارجي والثاني داخلي ؛ ويتعين أن تنظم حراستهما وفقاً لأشد أساليب التحفظ بالنظر لاحتمال أن يتردد عليهما أو ينزل فيهما أخطر المحكوم عليهم (٢) . وينبغي أن يتضمن القسم الداخلي غرضاً مستقلة وعنابر صغيرة كى يتهيأ السبيل لتحقيق التصنيف بين المقيمين فيه (٣) . ويتقضى الشرط الثاني اختيار أشخاص تلقوا إعداداً مهنيّاً كافياً لمباشرة العمل الطبي والجراحي ؛ وقد يكون تحقيق هذا الشرط عسيراً في بعض الظروف بالنظر إلى أنه لا يقبل على هذا العمل كثير من الأطباء لقلة الأجور التي تمنحها السجون بالإضافة إلى ابتعادها عن المدينة ، وفي العادة لا يقبل عليه إلا من يرجون الحصول على تمرين (٤) ؛ ولكن ينبغي أن تبذل المحاولات للتغلب على هذه الصعوبة عن طريق الأجور المجزية وتسهيلات السكنى في جوار المؤسسة والانتقال إليها . ومن السائع أن يقوم بعض المحكوم عليهم بأعمال التمرين . أما الشرط الثالث فيتطلب وضع قواعد تنظم القبول في المستشفى بحيث لا يقبل فيها إلا من يكون في حاجة حقيقية إليها ، وتحدد أساليب التحفظ بحيث لا يكون مجال لمحاولات الهرب أو الإخلال بالنظام ، وتضع هذه القواعد كذلك معالم النظام العقابي الذي يلائم نزلاء المستشفى ، وتحدد في التزامات العاملين فيه بحيث تكفل أداء واجبهم على وجه سليم .

Fuller, p. 175.

(١)

Fuller, p. 175.

(٢)

(٣) يذهب الباحثون في الولايات المتحدة الأمريكية الى وجوب ان يراعى في المستشفى من حيث الاتساع ان يكون متناسبا مع عدد نزلاء المؤسسة العقابية المحققة بها ، ويرون ان يعد القسم الخارجى بحيث يسعه ان يستقبل عددا يتراوح بين ١٠ ٪ ٢٠ من النزلاء ان يعد القسم الخارجى بحيث يسعه ان يستقبل عددا يتراوح بين ١٠ ٪ ٢٠ من النزلاء ٧ ٪ من النزلاء ، انظر : Fuller, pp. 175, 176.

Fuller, p. 176.

(٤)

وتصادف السجون المصرية هذه الصعوبات ، انظر التقرير عن السجون لعام ١٩٥٩ ص ٦٠.

حيث لا حظ أن وجود مستشفى خاص بالسجون لا ينبغي أن تقوم في ظروف خاصة الحاجة إلى نقل بعض المحكوم عليهم إلى مستشفى عام ، وهو وضع ذلك أن تكون خطورة الحالة المرضية تقتضية علاجاً خاصاً أو إشراف اختصاصي لا يتيسر توفيرهما في مستشفى السجن وإمكاناته في الغالب محدودة بالنسبة للمستشفيات العامة ، وخاصة الجامعية منها ، وقد بينت المادة ٣٧ من اللائحة الداخلية للسجون إجراءات النقل إلى المستشفى العام (١) .

وإذا لم يتضمن السجن مستشفى فمن المتعين أن يضم عيادة تجهز بالأدوية والمواد اللازمة لتوفير علاج طبي سليم ، وينبغي أن تجهز كذلك بعدد محدود من الأسرة تخصص لمن تستدعي حالتهم ذلك ويتصل بذلك وجوب إعداد بعض زمرات السجن لإيواء المحكوم عليهم المرضى الذين تقتضي حالتهم عناية خاصة (٢) .

٣٧٤ - الرعاية الصحية للمحكوم عليهم الحوامل :

تشير المحكوم عليها الحامل مشكلة توفير الرعاية الصحية التي تقتضيها حالتها وتخفيف عبء النظام العقابي عنها كي لا يجاوز إيلاؤه - بالنظر إلى حملها - القدر الذي ينبغي أن ينحصر فيه ؛ وتشير بعد ذلك مشكلة توفير

(١) يقرر هذا النص انه « إذا لم تتوافر اسباب علاج مسجون بمستشفى السجن ، وادعى الطبيب السجن ضرورة علاج المسجون بمستشفى خارجي وجب قبل نقل المسجون عرض الامر على الطبيب الشرعي الفحص الموضوع بالاتحاد مع طبيب السجن ، ورفع النتيجة الى الادارة الطبية بمصلحة السجن لتقرير ما تراه . أما في الحالات الطارئة او المستعجلة فلطبيب السجن ان يتخذ ما يراه ضروريا للمحافظة على صحة المسجون مع موافاة المصلحة بتقرير طبي عاجل منه ومن الطبيب الشرعي بما اتخذ من اجراءات . واذا رأى الطبيب ان حالة المريضة تستوجب اخذ رأى طبيب اختصاصي وجب عليه استئذان مصلحة السجن في ذلك ، ويؤخذ الاذن تليفونيا في الحالات المستعجلة ، ولطبيب السجن ان يامر بقبول الادوية التي تورد للمسجون من الخارج اذا رأى ضرورة صحية لذلك » .

(٢) قد يكون مرض المحكوم عليه من الخطورة بحيث يبرر الافراج عنه مؤقتا « افراجا صحيا » ، وقد حددت احكام هذا الافراج المادة ٣٦ من قانون تنظيم السجن ، وقد تقتضى هذه الخطورة ابلاغ ذوى قرابته لزيارته قبل وفاته ، وقد بينت الاحكام الخاصة بذلك المادة ٣٧ من قانون تنظيم السجن ، وفصلت هذه الاحكام المادة ١٨٧ من دليل اجراءات العمل في السجن .

الظروف الإنسانية لعملية الولادة كي تدفع عنها وعن وليدها المخاطر التي تهدد الحياة أو الصحة ، وفي النهاية فإنه يتعين تنظيم رعاية خاصة للأطفال على نحو لا تنصرف فيه إليهم الآثار الضارة للعقوبة المحكوم بها على أمهاتهم . ويستند التزام الدولة بتوفير هذه الرعاية في جوانبها المختلفة إلى واجبها العام في المحافظة على المستوى الصحي للمحكوم عليهم . ثم إلى مبدأ « شخصية العقوبة » الذي يأتي أن يضار الأطفال بعقوبة تنفذ في أمهاتهم . ويتضمن هذه الرعاية أن يضم مستشفى السجن أو عيادته أسباب الرعاية بأخصائى وأن يهيا فيه المكان الملائم للولادة أو يرخص للحامل بالانتقال إلى مستشفى عام لتلد فيه ، وينبغي أن يتضمن التشريع العقابي قواعد تسمح للولادة بالاحتفاظ بابنها في السجن حين بلوغه سنًا معينة ، وفي هذه الحالة يتعين أن يضم السجن دار حضانة للعناية بأطفال المحكوم عليهم في هذه السن . وينبغي في جميع الأحوال تجنب أن تشير شهادة ميلاد الطفل إلى أن ولادته كانت في سجن . وقد أجملت هذه الأحكام القواعد ٢٣ من مجموعة قواعد الحد الأدنى ، فنصت على وجوب أن تتضمن مؤسسات النساء التجهيزات الخاصة المطلوبة للعناية بالحوامل ، وأشارت إلى وجوب العمل قدر الإمكان على أن تكون الولادة في مستشفى عام ، ونصت على أنه إذا ولد الطفل في السجن فلا يجوز أن تشير شهادة ميلاده إلى ذلك . وقررت بعد ذلك أنه إذا سمح للأمهات المحكوم عليهن بالاحتفاظ بأطفالهن الرضع تعين تنظيم دار حضانة يقوم على إدارتها أشخاص أكفاء . ويودع فيها الأطفال خلال الوقت الذي لا يسمح فيه النظام العقابي للأمهات بإمداد أطفالهن بالرعاية الواجبة . وقد تضمن التشريع الفرنسي قواعد تحد من تفاصيل هذه الرعاية ، وأهم ما قرره وجوب تطبيق نظام عقابي خاص ملائم على الحوامل والأمهات المسموح لهن بالاحتفاظ بأطفالهن ، ووجوب نقل الحامل عند اقتراب أجل الوضع إلى مستشفى عام أو دار ولادة مأمية يقرر الطبيب إمكان الولادة في السجن ، وينص بعد ذلك على إعادة الأم وطرفها إلى السجن عندما تسمح حالتهما بذلك ، ويقرر احتفاظ الأم بطفلها حين ياه غه من العمر ثمانية عشر شهراً ، وينص على أن شهادة ميلاد الطفل

المولود في السجن لا يجوز أن تتضمن غير بيان ورقم المبنى واسم الشارع الذي ولد فيه دون ذكر لصفة المكان كسجن المواد ٣٩٩-٤٠١ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسية). وتتضمن السجون الإنجليزية أماكن مجهزة بوسائل العناية بالحوامل قبل الولادة وأثناءها وبعدها، ويسمح للحوامل بالخروج مؤقتاً من السجن للولادة في مستشفى عام، وفي الغالب يستعملن هذه الرخصة^(١).

المطلب الثالث

توجيه الرعاية الصحية إلى التأهيل

٣٧٥ - العلاقة بين الرعاية الصحية والتأهيل :

تقوم هذه العلاقة على أساس ما أثبتته العلم من الصلة بين المرض والإجرام. وأبسط مظاهر هذه الصلة ما لوحظ من أن اعلال الصحة البدنية يصطحب به في الغالب اختلال التفكير وإساءة التصرف تبعاً لذلك مما قد يقود إلى سلوك طريق مخالف للتمانون^(٢) ولكن أهم مظاهر هذه الصلة أن أغلب المعتادين

^(١) The Treatment of Offenders, p. 22.

(١)

وقد نصت المادة ١٩ من قانون تنظيم السجون على أن « تعامل المسجونة الحامل ابتداء من الشهر السادس للحمل معاملة طبية خاصة من حيث الغذاء والنوم والتشغيل حتى تضع حملها وتمضي اربعون يوماً على الوضع . ويجب أن يبذل للأُم وطفلها العناية الصحية اللازمة مع الغذاء والملبس المناسب والراحة ، ولا يجوز حرمان المسجونة الحامل أو الام من الغذاء المقرر لها لاي سبب » ؛ وأضافت الى ذلك المادة ٢٠ أن « يبقى مسجين المسجونة طفلها حتى يبلغ من العمر سنتين فان لم ترغب في بقاءه معها أو بلغ هذه السن سلم لأبيه أو لمن تختاره من الاقارب فان لم يكن للطفل أب أو اقارب يكفلونه وجب على مدير السجن أو مأموره اخطار المحافظ أو المدير لتسليمه للعناية به خارج السجن في احد الملاجئ واطار الام المسجونة بمكانه وتيسير رؤيتها له في أوقات دورية على الوجه الذي تبينه اللائحة الداخلية » . وقد نصت المادة ٨٠ من اللائحة الداخلية على انه « اذا كان للمسجونة طفل مودع احد الملاجئ وجب تيسير رؤيتها اياد باحضارده الى السجن مرتين في الشهر على الاكثر متى طلبت المسجونة ذلك ولم يكن هناك مانع صحي ، وتم الزيارة في غير المكان الممد للزيارة العادية بحضور احدى موظفات السجن ولمدة لا تتجاوز نصف ساعة ، ولا تمنع هذه الزيارة لاي سبب يتعلق بسلوك الام داخل السجن . ولا تحول الزيارات المذكورة دون الزيارات المستحقة بمقتضى هذه اللائحة . ومتى جاوز الابن الثانية عشرة سنة تتم الزيارة في المكان المخصص للزيارة العادية وفي مواعيدها » .

Fuller, p. 173.

(٢)

على الإجراء مصابون باعتلال في الصحة العقلية أو النفسية ، وهؤلاء تحول
علمهم بينهم وبين التحكم الطبيعي في الإرادة فيصرون على طريق الإجرام على
الرغم من نزول إيلام العقاب بهم^(١) . وواضح دور العناية الطبية في التأهيل
من الوجهين السابقين : فشقاء المجرم من علته يستأصل العامل الإجرامي الذي
يبدفعه إلى الجريمة ويخلق الأمل في تأهيله . وللعناية الطبية دورها بالنسبة لفريق
ثالث من المجرمين ، هم « المجرمون الجنسيون délinquants sexuels » الذين
يدفعهم العجز عن التحكم في شهواتهم أو انحراف القوة الجنسية لديهم إلى
ارتكاب الجرائم ، وبعضها قد يكون خطيراً ؛ ولا تقف هذه الجرائم عند
الإعتداء على العرض أو الحياء العام ، بل منها ما يصل إلى جرائم أشد خطورة
كالقتل إذا تعين وسيلة للإشباع الجنسي أو ارتبط به في صورة ما كالوضع
بالنسبة للمصابين بالسادية ، وليس بشرط أن تتخذ هذه الجرائم صورة الإشباع
المباشر للرغبة الجنسية أو التعبير عنها ، بل منها ما قد يبدو في ظاهره غير ذي
صلة بالشهوة ، ولكنه عند التحليل يتضح صلوره عن عامل جنسي كسرقه
ملابس داخلية مستعملة أو ارتكاب العنف استعذاباً لإيلام الغير أو الاستفزاز
توقعاً لرد فعل عنيف استعذاباً لمعاذاة الألم . ويثور بالنسبة لهؤلاء المجرمين
الساوئل عما يمكن أن يكون للطب من دور في علاجهم تمهيداً لتأهيلهم عن
طريق إضعاف أو استئصال قواهم الجنسية أو ردها عن انحرافها .

وينور في تحديد العلاقة بين الرعاية الصحية والتأهيل دراسة دورها . رسم
برنامج عام لمكافحة الإجرام عن طريق التأثير على العوامل الإجرامية ذات
الطابع المرضى^(٢) .

٢٧٦ - الوسائل الطبية في التأهيل :

لاشير البحث في هذه الوسائل صعوبة إذا اتجه العلاج إلى مرض بدني ،

(١) Jean Pinatel : Les délinquants anormaux, Ouvrage Collectif, publié en 1959, p. 46 ; Fuller, p. 180.

(٢) T.C.N. Gibbens : Les problèmes posés par le traitement psychiatrique des délinquants, Revue de Science crim., 1958, p. 575 et suiv.

يُؤدّ تطبيق الأساليب الطبية المقررة وفقاً للأصول العلمية والفنية، وتدخل الجراحة عداد هذه الأساليب ، بل إن هذا البحث لا يثير صعوبة حين يتجه العلاج إلى علة عقلية أو عصبية أو نفسية عن طريق الأساليب التقليدية أو عن طريق أساليب مستحدثة ولكنها استقرت من الوجهة العلمية وتحتق أنها غير ذات أضرار دائمة - ولو كانت محتملة - على الحالة الصحية . ولكن الصعوبة تنور حين يراد تطبيق أساليب ثبتت جدواها في علاج علل تعد بغير شك عوامل إجرامية ، ولكن لم يتيقن العلم بعد من أنها غير ذات أضرار دائمة ، أو على الأقل يتقوم الشك حول مدى ما في الأخذ بها من مساس بالحصانة البدنية أو انتهاك تكرامة الآدمية ؛ وأهم هذه الوسائل هي « الصدمات الكهربائية Electrochoc-thérapie intensive » وأنواع من العمليات الجراحية يطلق عليها اصطلاحاً تعبير « الجراحة النفسية Psychochirurgie » ، « والتعقيم Stérilisation » ، « واستئصال الأعضاء التناسلية Castration » : فالصدمات الكهربائية تؤثر على الذاكرة فتؤدي إلى فقدانها جزئياً وتحيط بالغموض الصور الذهنية المتمسكة بالماضي ، ويجمل تأثيرها النفسي في انتزاع جزء من الشخصية وإعدامه ، فيجد من توجه إليه أن ثمة فترة من تاريخ حياته قد غدت مجهولة تماماً فهو لا يدرك شيئاً عنها ولا يتأثر بما يكون منتمياً إليها^(١) . وهذا الأسلوب في مكافحة الإجرام فعال ، إذا يقود إلى أن تستبعد من التأثير على تفكير المحكوم عليه عوامل إجرامية مرتبطة بناحية أو فترة معينة في حياته . ولكن أحد الباحثين في هذا الميدان أثبت احتمال أن يترتب عليها إعدام الشخصية كلها وعلى وجه أبدي وفقد الذاكرة تماماً^(٢) ، وغنى عن البيان أنه إذا حدثت هذه الآثار فهي تخلق عقبات تعترض التأهيل وتحيل المحكوم عليه إلى شخص محروم من الإمكانيات الذهنية والنفسية التي تتيح له سلوك السبيل المطابق للقانون ؛ لذلك نرى أنه لا محل للجوء إليها لمظنة عرقاها للتأهيل .

Germain, p. 85.

(١)

H. Baruk : Les problèmes des fondements de la criminologie, Revue trimestrielle des études internationales de psycho-sociologie criminelle, no. 2, octobre-décembre 1956. (٢)

أما الجراحة النفسية فتقوم باستئصال بعض خلايا المخ الى ثبت أنها مركز اختزان الذكريات ، فتؤدي إلى محو تأثير بعض العوامل الإجرامية . ويؤكد بعض الأطباء ما يمكن أن يكون لهذه الجراحة من دور في مكافحة الإجرام ، بل وانتزاع النوايا الإجرامية ذاتها (١) ؛ ولكن بعضهم يشير إلى الأضرار التي قد تترتب عليها ، وبصفة خاصة احتمال أن تؤدي إلى الإصابة بالصرع أو على الأقل إدخال اضطراب شديد على عناصر الشخصية يغلب أن يصيبه بتمدد النضيم وإطلاق تأثير العوامل الشريرة ؛ وغنى عن البيان أن هذا التأثير يدعم سلطان العوامل الإجرامية ويتف كذا عتبة في طريق التأهيل (٢) .

أما التعقيم واستئصال الأعضاء التناسلية فتأثيره واضح حين يكون الإجرام راجعاً إلى إفراط في نشاط التمول الجنسية أو انحرافها . ولذلك أقرت الاستعانة بهما في التأهيل تشريعات بعض الولايات المتحدة الأمريكية والدانمرك (٣) . ولكننا نرى عدم جواز الانتماء إليهما لما يتصفان به من طابع غير إنساني وما ينطويان عليه من إهدار للكرامة البشرية يخرج بهما عن نطاق سلطة اجتماع على أفرادهم وإن أجزموا ، وذلك بالإضافة إلى ما لهما من آثار دائمة وما يخشى أن يكون لهما من تأثير سيء على الحالة الصحية العامة ، وما يتسمان به .

(١) يذكر الدكتور Etienne De Greeff انه أجرى عملية جراحية ناجحة لشاب أصرم بقتاة ولكنها رفضت الزواج منه فسيطرت عليه فكرة قتلها على نحو لم يستطع فيه مغالبتها ، وقد تضمنت العملية استئصال بعض خلايا الجزء الامامي من المخ وترتب عليها تحرر الشاب نهائيا من هذه الفكرة ، بل وتخلصه من حب الفتاة .

(٢) H. Baruk, précédemment cité.

وهو كذلك رأى الدكتور فوليان (Vullien) مدير المعهد الطبي التربوي في أرمينتير (Armentières) بفرنسا ؛ أشار اليه جيرمان ص ٨٦ .

(٣) Hermann Mannheim : Criminal Justice and Social Reconstruction, London, 1946, p. 19 ; Georg K. Stürup : Les délinquants sexuels et leur traitement au Danemark et dans les autres pays scandinaves, Revue Internationale de Politique Criminelle, 1953, p. 1 ; Karl M. Bowmann : Etude sur la législation en matière sexuelle et sur le traitement des délinquants sexuels aux Etats-Unis d'Amérique, même Revue 1953, p. 20.

من طابع اليأس من صلاح بعض المحكوم عليهم ، وهو يأس يناقض أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المعاملة العقابية الحديثة (١) .

٣٧٧ - دور الطب في رسم برنامج لمكافحة الإجرام :

على أساس من التسليم بالصلة بين المرض والإجرام ، وفي صلة لا يتمصر مجالها على الحالات التي يدفع فيها المرض إلى جريمة ارتكبت فعلاً . بل يمتد إلى الحالات التي نخشى أن يدفع المرض فيها إلى جريمة مستقبلية فيكرن المرض عنصراً في الخطورة الإجرامية ، فإنه ينبغي أن يكون للطب دوره في رسم برنامج لمكافحة الإجرام . وقد ترتب على هذه الأهمية نشوء فرع حديث من الطب يطلق عليه تعبير « الطب الجنائي أو انطب العقلي الجنائي » *Penal Psychiatry* وتدور أبحاثه حول دراسة الأسباب المرضية العقلية والنفسية المنفضية إلى انحراف السلوك الاجتماعي وتحديد وسائل علاجها (٢) ، وهذا الفرع من الطب يعتمد أساساً على معلومات مستمدة من طب الأمراض العقلية تضاف إليها دراسات نفسية واجتماعية . وللطبيب العقلي دوره في المؤسسة العقابية ، إذ لمشورته أهميتها في تحديد برنامج معاملة المحكوم عليه ، ولكن له كذلك دوره في رسم البرنامج العام للوقاية الاجتماعية من الإجرام (٣) ، وغنى عن البيان أن تحديد تفاصيل هذا البرنامج في نوعيه برتهن بتطبيق التوازن العلمي والفني ، والأصل هو جواز تطبيق أى أسلوب تحققت جدواه علمياً . ولكن يشترط ألا ينطوى على إهدار للحريات العامة أو إهتان للكرامة الإنسانية وألا يكون سنده اليأس من صلاح بعض المواطنين .

Germain, p. 87.

Fuller, p. 179.

وقد وصف هذا الطبيب بأنه « اخصائى فى الشذوذ النفسى لاضطرابات السلوك :
"A specialist in the abnormal psychology of conduct disorder." »

٣١ انظر فى تفصيلات هذا البرنامج :

Fuller, p. 190.

الفصل العشاق

الأساليب التكميلية للمعاملة العقابية

٣٧٨ - تقسيم :

تتجه الأساليب التكميلية للمعاملة العقابية إلى تهينة الظروف الملائمة لكي تطبق الأساليب الأصلية في صورة مجدية تكفل لها تحقيق أغراضها . وهى تتجه كذلك إلى مواجهة الآثار السيئة لسلب الحرية حداً منها وإزالة لما قد تضعه من عقبات في طريق التأهيل . وهذه الأساليب ثلاثة : كيفية تحديد الصلة بين المحكوم عليه والمجتمع ، وتوفير رعاية اجتماعية ، له ووضع نظام لتأديبه ومكافأته . ويتمين قبل دراسة هذه الأساليب التعرض بالتفصيل للآثار السيئة لسلب الحرية ، وهى في مجموعها ذات طابع نفسى ، وإلى هذه الآثار يتجه تأثير الأساليب التكميلية .

المبحث الأول

الآثار النفسية لسلب الحرية

٣٧٩ - تمهيد :

أهمية دراسة هذه الآثار هى الحرص على استواء الصحة النفسية للمحكوم عليهم تمكيناً لهم من شق طريقهم الجديد في المجتمع بعد الإفراج ، وية تضى ذلك التعرف على هذه الآثار لتجرى وسائل علاجها^(١) . وهذه الآثار متنوعة ، فبعضها ينال الحالة النفسية مباشرة ، وبعضها يؤثر على الصحة البدنية ثم يمتد تأثيره إلى نفسية المحكوم عليه . وهذه الآثار نسبية : فيختلف تأثيرها باختلاف ما إذا كان سلب الحرية قد اتخذ صورة الحبس الاحتياطي أم صورة عقوبة محددة المدة أم صورة تدبير غير محددة المدة ؛ وتختلف

هذه الآثار كذلك باختلاف نوع المؤسسة التي تسلب فيها الحرية وعلى سيادة النظام فيها والغرض الذي يستهدف بسلب الحرية والروح التي يؤدي بها العاملون مهمتهم ونوع العلاقة القائمة بينهم وبين المحكوم عليهم ؛ وتختلف هذه الآثار في النهاية تبعاً لحالة المحكوم عليه الصحية والعقلية ومستوى تعليمه ومقدار تأصل العقيدة الدينية . نفسه واتجاه تفكيره إزاء القانون والمجتمع والسلطة العامة (١) .

وهذه الآثار في مجموعها سيئة ، ويفسر ذلك أن سلب الحرية بغض إلى الشخص العادي ، إذ يفرض عليه أسلوباً للحياة غير طبيعي ويعطل مصالحه ويحول بينه وبين أشخاص اعتاد العيش معهم ، وتنبعث عن هذا البغض مجموعة من المشاعر والانفعالات ذات تأثير سيئ على الحالة النفسية . ولا يرحب بسلب الحرية غير أحد شخصين ، كل منهما غير عادي : مصاب بعقدة الذنب يجد في إبلام العقوبة إرضاء لنفسه ، وشخص ضاق بالمخاطر التي تواجهها الحياة والالتزامات التي تفرضها عليه فيلتمس في سلب الحرية حماية من الخطر وفراراً من الأعباء (٢) .

ويتعلق جانب من هذه الآثار بالحرمان الجنسي الذي يرتبط ارتباطاً لا رماً بسلب الحرية (٣) ، وهذه الآثار ذات طابع خاص . ومن ثم كانت مقتضية دراسة على حدة .

٢٨٠ - الآثار النفسية للحبس الاحتياطي :

يرتبط على القبض والحبس الاحتياطي أن يتلقى المتهم صدمة نفسية ترجع إلى مفاجأته بهذه الإجراءات ، إذ الجرم العادي يدبر مشروعه الإجرامي متوقفاً أن يستطيع إخفاء آثار جريمته والفرار من السلطات

Mittermaier, § 22, S. 136.

(١)

Fuller : Medical Services, in Tappan's Contemporary Correction, p. 188.

(٢)

Grünhut, p. 172.

(٣)

العامّة (١) . ويتلقى المتهم هذه الصدمة ولو كان مذنباً حقيقة أو كان قد اعتاد سلب الحرية . وينتاب المتهم شعور بالعجز والضعف يفسره أن السلطات العامّة استطاعت التغلب على محاولته التخلص من قبضتها (٢) . وسيطر عليه إحساس قوى بالقلق ناتج عن جهله المصير الذى ينتظره . ويترتب على تعرضه للاستجواب والاتهام أن يعتاد اتخاذ المواقف الدفاعية : فهو يسئ الظن بما يواجهه به ويحاول مناقشته وإثبات جوانب الخطأ فيه . ويتركز تفكيره فى المحاكمة ، ويحدد آراءه فى ضوء ما يتوقع أن يدور فى هذه المحاكمة أو تنتهى إليه .

٣٨١ - الآثار النفسية للادانة وسلب الحرية بناء عليها :

أول ما يترتب من آثار للادانة هو شعور المحكوم عليه باستقرار نسبي نتيجة لتحديد مصيره ، وبذلك تنتهى حالة القلق التى كانت تسيطر عليه أثناء فترة الحبس الاحتياطى (٣) . وهذا الشعور بالاستقرار ينسجح الحال لشعور المحكوم عليه بأنه على أبواب مرحلة حياة جديدة تختلف عن حياته السابقة ، فتبرز أمامه الفروق بين الحياة فى السجن والحياة فى خارجها ، بل ويبالغ فى تصور هذه الفروق وتحديد صيادها فى حياته ؛ ويبرز أمامه بصفة خاصة أنه لم يعد سيد حياته يرسم برنامجها كما يروق له ، وإنما كل شئ مرسوم له ومحدد فى صورة لا تجوز له مناقشتها (٤) . ويعقب هذه المرحلة شعور غامر باليأس من استطاعته ائتلاف الحياة الجديدة والتزام قواعدها ، خاصة وهو يقدر الوقت الطويل الذى سوف تمتد خلاله هذه الحياة بنظامها غير الطبيعى . ولكنه يقاوم هذا اليأس ، ويغالب نفسه لتقبل الحياة الجديدة ، ويرد إلى تفكيره أنه كان محتملاً أن يكون مصيره أسوأ وضعاً ، ويقوده هذا التفكير إلى وجوب الرضاء بما انتهى إليه أمره . وإذا ينجح المحكوم عليه فى دخول

Mittermaier, § 22, S. 136 ; Grünhut, p. 167. (١)

Mittermaier, § 22, S. 136 ; Grünhut, p. 168. (٢)

Grünhut, p. 168. (٣)

Grünhut, p. 168. (٤)

جعله المرحلة ، يتولد لديه شعور بالاستقرار النفسي ، وهو دائماً استقرار نفسي ، ويستمر لديه إلى ما قبل الإفراج ، فيعاوده قلق مما ينتظره بعد إطلاق سراحه .

وأهم ما تتميز به نفسية المحكوم عليه حينما يتوافر لها هذا الاستقرار النفسي هو نمو روح النقد لديه ، فهو يعيب على العاملين في المؤسسة العقابية -وعلى زملائه فيها أغلب تصرفاتهم . وتعليل ذلك أنه يمكن فيما وراء شعوره بالحساس بالذنب نتيجة لإدانته ، فيتجه تفكيره إلى إثبات أن الناس جميعاً مخطئون ، ومن ثم فهم ليسوا خيراً منه . ويؤدي ذلك إلى نشوء الشعور بالاضطهاد لديه ، فعليه تصرفات العاملين في المؤسسة العقابية يتخذ صورة اتهامه فيهم بأنهم يظلمونه ، ويحمله هذا الشعور على تقديم الشكاوى من مظالم وهمية ، وحين ترفض فلا يضايقه ذلك ، وإنما يرضيه لأنه يشبع شعوه بالاضطهاد ويؤكد (١) .

وتتميز نفسية المسجون بغلبة أحلام اليقظة عليه ، فترد إلى ذهنه الصورة التي ترضيه ويمعن التفكير فيها حتى يعيش فيها أغلب وقته (٢) . ويفسر ذلك بأن حياته الحاضرة لا ترضيه ، وهو من ناحية أخرى لا يستطيع أن يدخل عليها أي تعديل يقربها من الصورة التي ترضيه ، فيلتمس الخرج النفسي في التخيل الذي يذهب به في الغالب إلى مدى بعيد . وينصرف تفكير المسجون غالباً إلى المستقبل في رسم له الصورة التي يتمناها ، وهو لا يفكر في الماضي إلا قليلاً ، إذ لا يزال مترسباً لديه الشعور القديم بأن حياته الماضية قد انتقضت ، بالإضافة إلى أن ذكرياتها مرتبطة بجريمته ، ومن ثم فهي ذكريات غير مرغوب فيها . ولا يكاد المحكوم عليه يفكر في الحاضر ، إذ هو مجموعة من الأحداث البغيضة التي يربط الثرار منها ، ومن ثم كانت حياته في السجن غير مضبوطة بمقاييس Timeless (٣) ولا يتصور المحكوم عليه أن ثمة تغيرات قد

Fuller, p. 188.

Grünhut, p. 169.

Grünhut, p. 170.

(١)

(٢)

(٣)

طرات في العالم الخارجي منذ أن أبعد عنه ، فهو يتصوره دائماً على النحو الذي تركه عليه ، ومن ثم كان من مشاكل الإفراج التي تواجهه أنه يلمس الختصاص صورة غير التي تركه عليها ، وهذه الصورة الحالية ليست مألوفة له .

وتمتاز آراء المحكوم عليه وردود الفعل لديه بالتطرف ، ومن ثم ينتقصها الاتزان والاعتدال ، بل تنقصها في الغالب الصلاحية للتطبيق . ويفسر ذلك بأن تفكير المحكوم عليه خلو من تصور الأعباء ، بل إن حياته خلو منها باعتبار أن الدولة تحملها عنه ، ومن ثم لا ترتسم في ذهنه صورة صحيحة للحياة بجوانبها المختلفة ، ويساهم في إفساد آرائه سيطرة أحلام اليقظة عليه ثم ما قدمناه من غموض الصور الذهنية المنتمية إلى الماضي ، بل وانطوائها في الغالب (١) .

وهذه الآثار تترتب على سلب الحرية بناء على الإدانة ، وهي تترتب عليه حين ينفذ وفقاً للنظام الجمعي ، أما إذا نفذ طبقاً للنظام الانفرادي فإن هذه الآثار تكون أشد عمقاً وأوسع نطاقاً . ونلاحظ أن من أهم ما يحدد نفسية الخاضعين للنظام الجمعي أن قيادة الرأي العام فيهم تكون لأكثرهم كلاماً ، وهم في الغالب أردأهم نوعاً وأشدهم خطورة . ويعني ذلك أن مستوى المحكوم عليهم جملة يتجه إلى الإقتراب من أردأ المستويات بينهم (٢) .

٣٨٢ - الآثار النفسية لسلب الحرية في ظل النظام الانفرادي :

يرجع عمق هذه الآثار واتساع نطاقها إلى كون النظام الانفرادي يفترض وضع المحكوم عليه في ظروف غير طبيعية تباعد بينه وبين مألوف ما اعتاده الإنسان . وبما أن ما تطول فترة سلب الحرية وفقاً لهذا النظام تزداد هذه الآثار خطورة .

وأهم ما تتميز به حياة المحكوم عليه أنه لا يتلقى تأثيراً صادراً عن العالم

Butler, p. 188 ; Grünhut, p. 169.

(١)

Afitermaier, § 22, S. 138.

(٢)

الخارجى لأنه لا يتصل بأحد ، فهو يعيش فى عالم خاص به ، ومن ثم فإن تفكيره ينحصر فى نفسه ، وينقصه نقد الناس وإحساسه بأن ثمة من يراقبه ويحكم على تصرفاته . والنتيجة الحتمية لذلك أن يصبح انطوائياً ، فيكره الحياة فى المجتمع وينفر من الاتصال بالناس ، ويعنى ذلك أن تقل صلاحيته للحياة فى المجتمع وتتضاءل قدرته على التفاهم والاقناع والاستجابة والمشاركة الفكرية والوجدانية . ويرتبط بذلك أن تضعف على نحو ملحوظ إرادته ، إذ هو لا يكابد إغراء يحمله على استعمالها . وتحمله العزلة على التفكير كثيراً فى جريمته ، ويتسم هذا التفكير بتسامح مع نفسه ، فهو يلتمس تساوياً الأعداء ويختلق له المبررات ، ويميل إلى نقد القضاء ، وخاصة من حيث تقديره للعقوبة (١) .

وتشحن العزلة المقدرية على التخيل ، ويفسر ذلك بالحاجة إلى أن يعطى حياته عن طريق الخيال ما عجز الواقع عن إمدادها به ، ويتود نمو هذه المقدرية إلى تفتق ملكة الشعر عند من تكون لديه . وتتميز العزلة عادة بنمو الاتجاهات الدينية ، وقد يلاحظ ذلك عند من لم يكن الشعور الدينى متغلغلاً فى نفوسهم من قبل ، ويفسر ذلك بأن الإمعان فى التأمل والتفكير يقود إلى التساؤل عن علة الكون وغاية الحياة مما يؤدى إلى الإيمان بالعقيدة الدينية إجابة على هذا التساؤل .

وتشتد لدى المحكوم عليه الرغبة فى الإنصال بزملائه ، وقد يحاول ذلك بطرق مختلفة كالطرق على جدران الزنزانة انتظاراً لإجابة يتلقاها ، ويشتد لديه الحنين إلى الحرية ، وقد يحاول فى سبيل ذلك الهرب ، ومن أجل ذلك كانت قسوة العزلة حاملة على محاولة الخروج على النظام الموضوع لها (٢) .

٣٨٣ - وسائل الحد من أضرار الآثار النفسية لسلب الحرية :

غنى عن البيان أن هذه الآثار تنطوى على عرقلة لجهود التأهيل ، وقد تتخذ بعض الحالات خطورة خاصة فتفضى إلى اضطراب عصبي

Mittermaier, § 22, S. 137.

Mittermaier, § 22, S. 137.

(١)

(٢)

أو نفسى يتخذ فى الغالب صورة « انفصام الشخصية » أو « جنون العقائد الوهمية » (١) . ولا شك أن البحث عن وسائل الحد من هذه الأضرار يقتضى تحرى أسبابها . والسبب الأول دون شك هو اصطدام سلب الحرية ذاته بطبيعة البشر مما يفضى إلى آثار نفسية هى غير ما ينبغى أن يتميز به الشخص العادى . ولكن يزيد من وطأة هذه الآثار الطريقة التى ينفذ بها سلب الحرية ، وبصفة خاصة فإن المبالغة فى فرض القيود التى ينطوى عليها سلب الحرية والإفراط فى إضفاء الطابع المصطنع على الحياة فى المؤسسات العقابية يقودان إلى إعطاء هذه الآثار خطورة واضحة . ويمكن القول بأن من أهم مظاهر المبالغة والإفراط السابقين هو الملل الذى تنسم به الحياة فى السجن وجريانها على وتيرة واحدة سنوات طوال ثم رسم البرنامج اليومى للمحكوم عليه على نحو تفصيلى لا يترك له مجالاً لاستعمال حريته أو التعبير عن إرادته ، وفى النهاية فإن اعتماد بعض العاملين فى السجن على الإرهاب يجعل المحكوم عليه يعتقد أن الباعث الوحيد الذى يمكن أن يدفعه إلى السلوك السليم هو خشية العقاب (٢) .

ونسبيل إلى الحد من هذه الأضرار يكون بالتقريب قدر الإمكان بين ظروف الحياة فى المؤسسة العقابية وظروف الحياة فى خارجها (٣) ، ورد العقوبة إلى عنصرين فحسب : سلب الحرية مجرداً ومجموعة من نظم التأهيل تطبق وفق أسلوب علمى إنسانى . والوسيلة إلى التقريب بين أسلوب الحياة فى المؤسسة وأسلوبها فى خارجها هو تطبيق الأساليب التكميلية للمعاملة العقابية تطبيقاً هادفاً إلى التأهيل على نحو ما تحدده الأصول العلمية الحديثة .

٢٨٤ - الحرمان الجنسى فى المؤسسات العقابية :

يرتبط بسلب الحرية إبعاد المحكوم عليه — رجلاً كان أو امرأة —

Fuller, p. 189.

Gillin, p. 471.

Mittermaier, § 22, S. 139.

(١)

(٢)

(٣)

عن زوجه مما يعنى حرمانه من الحياة الجنسية الطبيعية^(١) . وإذا أكد البعض أنه ليس لهذا الحرمان تأثير ضار على الصحة البدنية فإن له دون شك تأثيراً ضاراً على الصحة النفسية يتضح من وجهين : فمن ناحية يولد لدى المحكوم عليه شعوراً بأنه لا يحيا في ظروف عادية ولا يحظى بما يحظى به سائر الناس واستقر في عرفهم أنه الوضع الطبيعي ، وهذا الشعور هو في حقيقة شعور بالغبن يغرس روح اليأس^(٢) ؛ ومن ناحية ثانية فإن هذا الحرمان يقود إلى صور عديدة من الانحراف الجنسي تتاح في المؤسسة العقابية ، وهذه الصور من الشذوذ لها تأثيرها الخطير على الصحة النفسية الذى يمتد كذلك إلى الصحة البدنية والأخلاق الاجتماعية ويعرقل تبعاً لذلك التأهيل . ويزيد من أهمية مشكلة الحرمان الجنسي أن أغلب المحكوم عليهم هم في متوسط من العمر وفي حالة صحية تتيح لهم مباشرة الصلات الجنسية الطبيعية على نحو دورى منتظم ، وهم في الغالب قد اعتادوا على ذلك قبل دخولهم في المؤسسة^(٣) ، ومنهم فريق ممن عاشوا حياة فاسدة فاعتادوا على مباشرة الصلات الجنسية بإفراط فيكون الحرمان المطلق شديد الوطأة عليهم^(٤) ، بل لقد أثبتت البحوث النفسية أن من لم يسبق له منهم مباشرتها يشعر في السجن بالحاجة الشديدة إليها ، إذ أن طراز الحياة فيه يلهب الخيال الذى ينصب أغلب ما ينصب على الجنس ، بالإضافة إلى ما يعانيه من نقص عاطفى ثم ما يصل إلى سماعه من أحاديث تدور حولها بل ما قد يلحظه من علاقات الانحراف الجنسي بين زملائه^(٥) . وتوضح عناصر المشكلة بملاحظة أن المحروم جنسياً يسلك في الغالب أحد سبل ثلاثة : الصبر على هذا الحرمان ، وهو ما تلتزمه قلة ضئيلة من المحكوم عليهم ، والإشباع الجنسي الداق ، هو ما يتهجه فريق منهم ، والشذوذ الجنسي ،

Grünhut, p. 172.

(١)

Mittermaier, § 22, S. 139.

(٢)

Mittermaier, § 17, S. 115.

(٣)

Gillin, p. 469.

(٤)

Mittermaier, § 17, S. 115.

(٥)

وهو ما ينزلق إليه غالبية المحكوم عليهم^(١) . وإذا كان الإشباع الجنسي الذاتي محدود الخطورة ، بالإضافة إلى أنه لاحيلة في منعه على نحو مباشر ، فإن الشذوذ الجنسي شديد الخطر ، ولا تقتصر خطورته على ممارسته في ذاته وما يرتبط به من مضار ، بل إن الوجه الأساسي لخطورته أن من ألفه يلتبس فيه الإشباع الجنسي الكامل في نظره ، فلا يجد في الصلات الجنسية الطبيعية ما يشبعه فينصرف عنها^(٢)، ويعنى ذلك أن تنحل عائلته ، وخطورة ذلك بالنسبة للمحكوم عليه أن انحلال العائلة عقبة في طريق التأهيل ، بالإضافة إلى أن الإصرار على الشذوذ الجنسي بعد الإفراج يتيح السبيل إلى ارتكاب بعض الجرائم ثم إنه مصدر لانحلال أخلاقي ينعكس على كثير من التصرفات فيحول دون التزام مسلك يطابق القانون .

ويتضح بذلك أن مواجهة المشكلة الجنسية في المؤسسات العقابية تعنى المقام الأول محاولة القضاء على الشذوذ الجنسي ؛ وهى تقتضى بعد ذلك التساؤل عما إذا كانت ثمة وسيلة لهيئة إشباع جنسى طبيعى محكوم عليهم لا يتعارض مع النظام العقابى .

أما القضاء على الشذوذ الجنسي فيشير أمرين : عزل المحكوم عليهم الخطرين جنسياً عن سائر المحكوم عليهم ، واتخاذ إجراءات تحفظ وتهذيب تهدف إلى تفادى الانحراف لدى غير الخطرين ؛ فالأمر الأول يقتضى أن يوضع في الاعتبار ما أثبتته الأبحاث الطبية من أن الشواذ جنسياً نوعان : شواذ بالطبيعة (innate or congenital homosexuals) وشواذ بالمصادفة (accidental homosexuals) : فالفريق الأول أفراد مصابون بميل طبيعى إلى العلاقات الجنسية الشاذة ، وهم يتجهون إليها ولو كانت حياتهم في مجتمع تسوده القيم الأخلاقية وكانت العلاقات الجنسية الطبيعية متاحة لهم ، وليس عن شأن الزجر أن يصرفهم عنها ، ويفسر هذا الانحراف بخلل أصاب بعض أجهزة الجسم ، ومن ثم كانوا في حاجة إلى أساليب علاجية ؛ ويستبدل

Fuller, p. 186.

Fuller, p. 186.

(١)

(٢)

عليهم بعلامات بدنية معينة هي موضع الفروق الأساسية بين جسم الذكر وجسم الأنثى ، ومحل هذه العلامات من الجسم هي استدارة الوسط والتدين والقيم ، فالشواذ من الرجال شوهدت لديهم في هذه المواضع علامات يتميز بها جسم الأنثى عادة ، والشاذات من النساء شوهدت لديهن علامات يتميز بها جسم الذكر عادة (١) ، بل إن التحليل الكيميائي لبعض إفرازات الجسم يرجح وجود فروق من هذه الوجهة بين الشواذ من أبناء أحد الجنسين وسائر أفراد هذا الجنس (٢) . ويمثل الشواذ من هذا الصنف خطورة خاصة على سائر المحكوم عليهم ، إذ هم عناصر فساد جنسي بينهم ، ومن ثم كان لابد من إيداعهم في مؤسسة عقابية خاصة بهم ، والاجتهاد في تطبيق أساليب العلاج عليهم ، وبصفة خاصة من الوجهتين العقلية والنفسية ، ولا تزال هذه الأساليب في مراحلها الأولى ، وهي محل اهتمام كبير في بعض البلاد ، وبصفة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية (٣) : وهذا الاهتمام تبرره خطورة هؤلاء الشواذ على المجتمع ، إذ أن هذا الشذوذ يدفع إلى عديد من الجرائم بصور متنوعة من الفساد الأخلاقي .

أما الشواذ بالمصادفة فهم أشخاص عاديون من حيث الميل الجنسي الطبيعي ولكنهم انحرفوا بتأثير عوامل عارضة ، أهمها الحرمان من الإشباع الجنسي الطبيعي وعدم استطاعة الصبر عليه ثم توافر سبيل الإشباع المنحرف . ولا شك في أن الوسيلة الحاسمة لعلاج هؤلاء الشواذ هي إتاحة الإشباع الجنسي الطبيعي لهم ، ولكن استطاعة ذلك في المؤسسات العقابية محل نظر على ما سنبين فيما بعد ؛ ومن ثم تعين البحث عن أساليب تحفظ وتهذيب تكفل الحد من أضرار هذا الانحراف : تجمل هذه الأساليب في عدم السماح بميت اثنين من المحكوم عليهم في زناينة واحدة ، ومن الأفضل أن تكون المتاعدة هي ميت كل محكوم عليه في زناينة على حدة ، ويتعين الاهتمام بآثار بدنية استنفاد القدر من الطاقة البدنية تخفيفاً من ثقلها على القوة الجنسية

Fuller, p. 186.

Fuller, p. 187.

Fuller, p. 187.

(١)

(٢)

(٣)

وتشجيعاً على النوم بمجرد الإيواء إلى الفراش (١) ، وينبغي كذلك مباشرة رقابة حازمة على المحكوم عليهم لاكتشاف حالات الانحراف ومواجهتهم بما يكفل تفادى تكرارها ، ومن السائغ الالتجاء إلى العقاقير المهدئة حداً من انطلاق الرغبة الجنسية (٢) ، ولكن أهم الأساليب التي ينبغي التلويح بها هي أساليب التهييب التي توجه إلى التماسي بالغريزة الجنسية والالتجاء إلى إنفاق الطاقة المنبعثة عنها في أوجه مشروعة من النشاط ، وللدين والأخلاق دون شك دورهما في هذا التماسي (٣) .

فإذا واجهنا بعد ذلك مشكلة توفير الإشباع الجنسي الطبيعي للمحكوم عليهم ، لاحظنا أن الوسيلة الوحيدة المتصورة لذلك هي إتاحة التقاء المحكوم عليه بزوجه ، ولا يجوز التفكير في إتاحة التقائه بشخص آخر ، إذ أن القيم الأخلاقية التي ينبغي أن تسود التنفيذ العقابي تأتي ذلك (٤) . ونحن نبحث في ملائمة التقاء المحكوم عليه بزوجه نجد الخلاف واضحاً بين علماء العقاب : ففريق يرفض ذلك محتجاً بالأقسوة في فرض الحرمان الجنسي ، لأن من طبيعة الشخص العادي أنه يستطيع السيطرة على شهواته (٥) ، وينبغي أن يدرب المحكوم عليه على ذلك كي يسلك في المجتمع سلوكاً لا تغلب فيه شهوته على إرادته ثم يحتجون بأن الحرمان الجنسي نتيجة لازمة لسلب الحرية (٦) وبأن اختلاء المحكوم عليه بزوجه وقتاً طويلاً مؤد إلى الإخلال بالنظام العقابي . ولكن فريقاً آخر يرى أن السماح للمحكوم عليه بذلك يؤدي إلى المحافظة على إمكانياته وتفادى انحرافه فيدعم ذلك الأمل في تأهيله ثم إنهم

(١) Mittermaier, § 17, S. 116 ; Fuller, p. 187.

(١)

(٢) قد يكون في تشجيع المحكوم عليهم المسلمين على الصوم ما يساعد على كبح سيطرة الرغبة الجنسية . وقد أثبتت التجربة جدوى ذلك ، وفيه يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج » ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء » .

Mittermaier, § 17, S. 116 ; Grünhut, p. 172.

(٣)

Méthodes modernes, p. 142, note (2).

(٤)

Clerc, cité par Méthodes modernes, p. 142, note (1).

(٥)

Grünhut, p. 172.

(٦)

يحفظ الرابطة الزوجية ويقيمها من الانهيار ، إذ ينصرف غالباً زوج المحكوم عليه عن طلب الانفصال ، وفي صيانة العائلة على هذا النحو ما يدعم احتمالات التأهيل^(١) : ونعتقد أنه من الملائم التوسط بين الرأيين ، فيقتصر جواز الاختلاء بالزوج على المحكوم عليهم الذين أمضوا أغلب مدة العقوبة. وكان سلوكهم خلالها حسناً وينبغي أن يكون ذلك في أوقات متباعدة ، أما وسيلة تحقيقه فلها صورتان^(٢) : أن تعد في المؤسسة العقابية أماكن ملائمة لذلك ، أو أن يسمح لهؤلاء المحكوم عليهم بمغادرة المؤسسة لوقت قصير (يوم واحد أو بعض ساعات) لزيارة أهلهم^(٣) ، وغنى عن البيان أن هذه الصورة تفترض أن المحكوم عليه موضع ثقة كبيرة في عودته إلى المؤسسة العقابية بعد انقضاء الفترة التي رخص له خلالها بمغادرة المؤسسة. ويكفل هذا الرأي حصر هذه الميزة في عدد محدود من المحكوم عليهم بحيث لا تخل بالنظام العقابي ، ولكن يعيبه أنه لا يأتي بحل للمشكلة بالنسبة لسائر المحكوم عليهم ، وهذا العيب يتعين — في تقديرنا — تعبه تجنباً لإدخال الخلل على النظام العقابي .

المبحث الثاني

الصلة بين المحكوم عليه والمجتمع

٢٨٥ — أهمية تدعيم الصلة بين المحكوم عليه والمجتمع :

نظورت الآراء في شأن هذه الصلة : فقديماً ساد القول باستبعادها على نحو يعزل به المحكوم عليه تماماً عن العالم الخارجي ، ويتفق هذا القول مع :

(١) Levène, cité par Méthodes modernes, p. 142.

(٢) وقد اقترت ذلك النظم العقابية في الأرجنتين والبرازيل والاتحاد السوفيتي ؛ انظر : Méthodes modernes, p. 141.

(٣) يحقق هذه الصورة نظام « تصريحات الخروج » Permissions de sortir . وقد أدخل هذا النظام في فرنسا لأول مرة منشور دوري أصدره وزير العدل والداخلية في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤٩ ؛ انظر : Jean Pinatel : Chronique pénitentiaire, Revue de Science crim., 1950, p. 65. وقد أقره بعد ذلك قانون الإجراءات الجنائية (المواد ١٤٢ م — ١٤٧ م) .

التحديد القديم لوظيفة السجن بأنها إبعاد المحكوم عليه عن المجتمع دفعاً لخطره عنه^(١) . ولكن الآراء الحديثة تذهب على النقيض من ذلك إلى وجوب الإبقاء على هذه الصلة وتدعيمها ، بل إنها تذهب إلى وجوب خلق هذه الصلة إن لم تكن قائمة من قبل . وسند هذه الآراء في ذلك أن اعتبار التأهيل غرض المعاملة العقابية يعنى أنها تهدف إلى إعداد المحكوم عليه للعودة إلى المجتمع واسترداد مكانه فيه ، ويقتضى ذلك المحافظة على صلاته به ، إذ هي وسيلة الأولى إلى تلك العودة وسند في استرداده مكانته^(٢) . وبالإضافة إلى ذلك فإن تدعيم الصلة بين المحكوم عليه والمجتمع وسيلة للاقلال من وطأة الآثار النفسية السيئة لسلب الحرية والمحافظة بذلك على الإمكانيات البدنية والنفسية للمحكوم عليه على نحو يمهّد لتأهيله^(٣) . وفي النهاية فإن المحافظة على صلة المحكوم عليه بعائلته وإصلاحها إن كان قد طرأ عليها ما أوهن منها ، هو وسيلة إلى استقامة حالته النفسية أثناء التنفيذ العقابي مما يعتبر شرطاً جوهرياً لاستجابته إلى جهود التهذيب والتأهيل التي تبذل في المؤسسة العقابية^(٤) ، بالإضافة إلى أن انتماءه إلى أسرة يشعره بمسئوليّاته نحوها ، وهو كذلك شرط لحرصه على سلوك مطابق للامان عتب الإفراج .

٣٨٦ - تكييف الصلة بين المحكوم عليه والمجتمع :

ترتب على الدور الذي تؤديه هذه الصلة في توجيه المعاملة العقابية إلى تأهيل المحكوم عليه أن لم يعد سائغاً وصفها بأنها تقوم على اعتبارات من الشفقة والإنسانية فحسب ، بل إنه لا يسوغ تسكينها بأنها مجرد حقوق أو مزايا شخصية مخولة للمحكوم عليه يكون متروكاً لحض تقديره استعمالها أو الإنصراف عنها ؛ فالتكييف الصحيح لها أنها « أسلوب معاملة »^(٥) .

Mittermaier, § 16, S. 109.

(١)

Méthodes modernes, p. 136.

(٢)

Germain, p. 83.

(٣)

Mittermaier, § 16, S. 109.

(٤)

Handbook on inmate's relationship with persons from outside the adult correctional institution, edited by the Committee on Classification and Case Work of the American Prison Association, p. 27.

(٥)

بنى لأنها توصف بأنها « من أكثر أساليب المعاملة فاعلية un moyen de traitement des plus efficaces »^(١) .

والنتيجة التي تترتب على هذا التكييف هي وجوب التوسع في جوانب هذه الصلة سعياً إلى إنتاج آثارها التأهيلية في أوسع نطاق ، وقد اقتضى ذلك استبعاد القيود التقليدية التي أحيطت بها في النظم العقابية القديمة . ويترتب على هذا التكييف كذلك وجوب « توجيه » هذه الصلة ، فلا تترك لمحض تقدير المحكوم عليه ، وإنما تقوم وفق قواعد هادفة يختص بالإشراف على تطبيقها أشخاص يدركون قيمتها في المعاملة العقابية وكيفية توجيهها إلى أغراضها^(٢) .

٣٨٧ - مظاهر الصلة بين المحكوم عليه والمجتمع :

فإنه الصلة مظاهر تقليدية تتمثل في السماح للمحكوم عليه بتبادل الرسائل مع أشخاص من الخارج واستقبال زيارات ، وغنى عن البيان أن النظم العقابية الحديثة قد استبقت هذه المظاهر ثم وسعت من نطاقها ، ولكنها أضافت إليها صوراً جديدة أهمها السماح للمحكوم عليه بالخروج مؤقتاً من المؤسسة العقابية . ونتيجة مظاهر هذه الصلة في المقام الأول إلى المحافظة على علاقة المحكوم عليه بعائلته ، ولكنها تتجه كذلك إلى المحافظة على علاقته

Méthodes modernes, p. 136.

(١) :

(٢) : يترتب على تكييف هذه الصلة بأنها « أسلوب معاملة » عدم جواز الحرمان منها على سبيل الجزاء التأديبي ، إذ من الأصول المقررة عدم جواز أن يتخذ الجزاء التأديبي صورة الحرمان من وسيلة تأهيل ، إذ ينحرف بذلك عن غرضه ، فهو بدوره أسلوب معاملة فلا يجوز أن يكون من شأنه هدم أسلوب آخر ، انظر في ذلك : (Pierre Cannat : Informations pénitentiaires. Revue de Science Crim., 1948, p. 864).

ولكن أغلب النظم العقابية لا تزال تذهب إلى هذا الحرمان على سبيل التأديب : فالقمة الخامسة من القاعدة ٣٤ من مجموعة قواعد السجون الانجليزية تجيز لمدير السجن ارجاء الزيارة لحين انقضاء مدة الحبس الانفرادي ، والمادة ٦٠٨ من دليل اجراءات العدل في السجون المصرية تنص على أن « الاجزاء الادارى الموقع على المسجون يؤخر موعد استحقاقه للزيارة وكذا موعد استحقاقه لكتابة خطاب مدة يومين مقابل كل يوم انفراد ومدة ثلاثة أيام مقابل كل جلدة بحيث لا تزيد مدة التأخير عن ثلاثين يوماً » . وتفسر هذه الاحكام بالتكليف القديم لصلة المحكوم عليه بالمجتمع بأنها مجرد شفقة فحسب .

بأشخاص يرجح أن يكون لهم دور في تأهيله ، بل إنها تجتهد في خلق صلات بينه وبين أشخاص لم تكن له بهم علاقة من قبل إذا غلب على الظن أنهم قد يعاونونه على استرداد مكانته في المجتمع بعد الإفراج (١) ؛ وغنى عن البيان أن هذه الصلة - في جميع مظاهرها - يجب أن تخضع لإشراف السلطة القائمة على تنفيذ العقاب : فهما ذهبت الآراء الحديثة إلى التخفيف من قيودها ، فإنه لا يجوز إطلاقها ، إذ أن المحكوم عليه لا يحسن توجيهها ، ومن المحتمل أن يتجه بها إلى الاتصال بمن يؤثرون عليه تأثيراً سيئاً .

٣٨٨ - المحافظة على الصلة بين المحكوم عليه وأسرته :

المحافظة على هذه الصلة مجال خصيب لجهود المساعدة الاجتماعية في المؤسسة العقابية على النحو الذى نوضحه فيما بعد (٢) ، (٣) ، ولكن هذه المحافظة هي بين علل تدعيم صلة المحكوم عليه بالمجتمع : فالرسائل والزيارات يتبادلها المحكوم عليه أساساً مع أفراد أسرته . ويقضى الإبقاء على هذه الصلة جعل أسرته على دراية دائمة بأحواله وتمكينه من العلم بالأحداث العائلية الهامة التى قد تعرض لأفراد أسرته ، ذلك أن هذه الصلة المعنوية تساهم في تدعيم الروابط العائلية على النحو الذى يوجهها إلى دورها في التأهيل . وقد نصت القاعدة ٤٤ من مجموعة قواعد الحد الأدنى على أنه « إذا توفى [المحكوم عليه أو أصيب بمرض أو حادث خطير أو نقل إلى مؤسسة مخصصة لمرضى العقول وجب على مدير المؤسسة العقابية إخطار زوجه بذلك على

(١) وتطبيقاً لهذه الفكرة فقد نصت الفقرة الثانية من القاعدة ٣١ من مجموعة قواعد السجون الانجليزية على أنه « يتعين تشجيع ومساعدة المسجون على إنشاء وتدعيم علاقات بأشخاص وهيئات خارج السجن إذا كان من شأن هذه العلاقات - في رأى مدير السجن - حماية مصالح أسرة المحكوم عليه وتدعيم مصلحته في التأهيل الاجتماعى » .

(٢) Stéfani, Levasseur et Jambu-Merlin, no. 402, p. 362.

(٣) واخذاً بهذه الفكرة فقد نصت القاعدة ٧٩ من مجموعة قواعد الحد الأدنى على أنه « يتعين اعطاء عناية كبيرة للمحافظة على صلة المحكوم عليه بعائلته وتحسينها إذا ثبت أن ذلك مرغوب فيه من أجل مصلحة الطرفين على السواء » ، ونصت كذلك الفقرة الأولى من القاعدة ٣١ من مجموعة قواعد السجون الانجليزية على أنه « ينبغي توجيه عناية خاصة الى المحافظة على الصلات بين المحكوم عليه وأسرته طالما كان ذلك مرغوباً فيه من أجل مصلحتيهما » .

«نقور» فإن لم يكن متزوجاً تعين إخطار أقرب ذويه إليه وكل شخص آخر يطلب المحكوم عليه إبلاغه بذلك» ؛ وتضيف إلى ذلك هذه القاعدة وجوب أن نخطر المحكوم عليه فوراً بوفاة أحد ذويه الأقربين أو مرضه مرضاً خطيراً ؛ وتقرر في النهاية حق كل محكوم عليه في إخطار أسرته على النقور باعتقاله أو نقله من مؤسسة إلى أخرى . وقد رددت هذه الأحكام المادة ٤٢٧ م من قانون الاجراءات الجنائية الفرنسي وأضافت إلى ذلك وجوب أن يطلب من المحكوم عليه بمجرد اعتقاله أن يحدد الشخص أو الأشخاص الذين يتعين إخطارهم بما قد يعرض له . ونصت المادة ٣٧ من قانون تنظيم السجون المصري على وجوب إخطار أهل المسجون — عن طريق جهة الإدارة التي يقيمون في دائرتها — إذا أصيب بمرض خطير أو توفي ؛ ونصت المادة ٦٣ من اللائحة الداخلية على أن « للمدير السجن أو مأموره إبلاغ المسجون في أي وقت بأي أمر ذي أهمية يتعلق به » (١) .

وتدعيما للصلة بين المحكوم عليه وعائلته نص قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي على حق كل محكوم عليه في الاحتفاظ بخاتم الزواج وصور أفراد أسرته (المادة ٤٢٠ م) ، وجواز إرساله إعانات مالية إلى أفراد أسرته وتلقيه منهم إعانات وذلك بشروط معينة (المادتان ٤٢١ ، ٤٢٢ م) ، ويشير هذا القانون بعد ذلك إلى أنه على الرغم من حظر تلقي المحكوم عليه طروداً فإنه يجوز التصريح له بتلقي طرود عائلية بشرط أن تقتصر محتوياتها على الأغذية والكتب الدراسية والدينية (المادة ٤٢٣ م) .

٣٨٩ - المراسلات :

تتفق النظم العقابية في الاعتراف للمحكوم عليه بالحق في التراسل ، وهي بعد ذلك تحيط هذا الحق بقيود وتخضعه لرقابة ، ولكنها تختلف فيما بينها من حيث نوع القيود وهدف الرقابة وما لها : فالنظم التقليدية أخضعته لقيود مجردة فقصرت على تبادل عدد معين من الخطابات أو حصرت نطاقه في الخطابات

(١) وقد أضاف هذا النص إلى ذلك أن لمدير السجن أو مأموره « ان يسمح للمسجون بإرسال برقية على نفقته اذا رأى ضرورة لذلك بعد اطلاعه على أصل البرقية واعتماد إرسالها » .

المبادلة مع أفراد الأسرة والمدافع ، وتكشف هذه الخطة عن الاعتراف لهذا الحق بطابع استثنائي وإنسانه إلى اعتبارات الإنسانية فحسب ، وتنتجى الآراء الحديثة فى علم العقاب منحنى آخر ، فتذهب إلى أن الأصل هو جواز تبادل المراسلات دون قيد من حيث العدد أو الأشخاص ، وترى أن غنى خضوعها للرقابة ما يكفل تفادى أن تكون لها آثار سيئة ، بل ما يكفل توجيهها على نحو يجعل منها أسلوب معاملته (١) . وإذا كان الأصل وفقاً لهذه الآراء هو جواز تبادل المحكوم عليه الرسائل مع أى شخص ، فإنه يجوز — عن طريق الرقابة — حظر الرسائل مع أشخاص يغلب على الظن خطورتهم عليه ، كمن تشور حولهم شبهات أن يكونوا شركاء له فى جريمته .

وخضوع المراسلات للرقابة وضع طبيعى فى جميع النظم العقابية ، وهى تمثل وجهين من الأهمية : فهى وسيلة لمنع خطر يهدد التنفيذ العقابى ، إذ قد يتضمن الخطاب مشروع هرب أو تهريب أو معلومات غير صحيحة عن النظام المطبق فى المؤسسة العقابية ؛ وهى بعد ذلك مصدر معلومات تنفيذ التأهيل ، إذ قد تكشف عن مشا كل يعانى منها المحكوم عليه ، فيكون فى علم القائمين على تطبيق المعاملة العقابية بها ما يتيح لهم مواجهة هذه المشاكل والعمل على حلها فى صورة تعين على التأهيل (٢) . وقد تطورت الرقابة تبعاً لتطور النظرة إلى الحق فى الرسائل ذاته : فكان المهدف منها فى البداية حماية النظام العقابى من أن يهدده من خارج المؤسسة خطر ، ثم اتجهت إلى أن تجعل من تحقيق مصالحة المحكوم عليه بالتعرف على مشاكله وحلها هدفاً ثانياً . وتباشر الرقابة على الرسائل الصادرة من المحكوم عليه كما تباشر على الرسائل الواردة إليه ، وإذا لم تر سلطة الرقابة الموافقة على رسالة صادرة منه ردتها إليه ليحرر بدلاً منها مع توضيح أوجه الاعتراض له كي يتفادها ، وإذا لم تر الموافقة على رسالة واردة إليه احتجزتها ، وإذا كان الاعتراض عليها جزئياً فلها أن تسلمه الجزء الذى لم يرد عليه اعتراض دون الجزء الآخر . وقد نص قانون الإجراءات الجنائية الفرنسى على حق كل محكوم عليه

Méthodes modernes, p. 138.

(١)

Mittermaier, § 16, S. 110.

(٢)

فى الكتابة إلى زوجه وأقاربه الأقربين ووصيه وكل شخص يحمل تصريحاً دائماً بزيارته ، ثم أُرْدِف ذلك بأن قرر المدير المؤسسة سلطة التصريح بتبادل الرسائل على نحو منتظم بينه وبين أى شخص آخر ، ونص على وجوب تدوين هذه الرسائل بوضوح ، وحظر أن تتضمن علامات اصطلاحية ، وقرر أن تقتصر على الموضوعات العائلية أو الشخصية فحظر بذلك أن تتناول مسائل سياسية أو تتضمن ادعاء أو تهديداً أو اتهاماً أو تنطوى على ما يناقض الأخلاق أو الآداب ؛ وأحال إلى اللوائح الداخلية للمؤسسات العقابية كى تحدد عدد الخطابات التى يجوز للمحكوم عليهم تلقيها أو إرسالها والوقت الذى يصرح لهم فيه بتدوين هذه الخطابات ، وإن أعطى المدير المؤسسة سلطة التصريح بـ رسائل إضافية كمكافأة على سلوك حسن أو استجابة لظروف خاصة ؛ ونص على خضوع الرسائل للرقابة وحجز ما يتبين عدم اتساقه مع القواعد التى تنظم التراسل (المواد ١٤م - ١٩م) .

ويصرح النظام العقابى الإنجليزى لكل محكوم عليه أن يرسل خطاباً ويتلقى آخر مرة كل أسبوع ، ويجيز للمدير التصريح بخطاب إضافى إذا تبين له أن مصلحة المحكوم عليه أو مصلحة عائلته تقتضى ذلك ، ويقرر جواز أن يستبدل بالزيارة المستحقة إرسال خطاب وتلقى آخر (القاعدة ٣٤ من مجموعة قواعد السجون الإنجليزية) . واعترفت المادة ٣٨ من قانون تنظيم السجون المصرى لكل محكوم عليه بالحق فى التراسل . وقد فصلت اللائحة الداخلية القواعد التى تنظم استعمال هذا الحق ؛ فقررت للمحكوم عليه بالحبس البسيط حق التراسل فى أى وقت (المادة ٦٠) ، وقررت لسائر المحكوم عليهم حق إرسال خطابين كل شهر وتلقى ما يرد لهم من مراسلات « (١) » (المادة ٦٤) ،

(١) نصت المادة ٦٢ من اللائحة الداخلية على أن الخطابات التى يحرقها المسجون لاهله أو أصدقائه بطلب نقود لشراء ملابس داخلية أو ما شابه ذلك لا تؤثر فى مواعيد المراسلة العادية المستحقة له ؛ ونصت المادة ٦٦ على أن المسجون عند نقله الى سجن بى يند آخر الحق فى التراسل ولو لم يحل ميعاد المراسلة العادية المستحقة له ، ولا يحسب هذه المراسلة من المراسلات المقررة له ؛ وقررت المادة ٦٧ أن تصرف إدارة السجن للمسجون الورق والأدوات اللازمة لكتابة خطاباتهم .

تؤيدت إجراءات الرقابة عليها فخولت مدير السجن أو مأموره الاطلاع على كل ورقة ترد إلى المسجون أو يرغب في إرسالها (المادة ٦١) (١) .

٣٩٠ - الزيارات :

تجرى النظم العقابية على إقرار حق المحكوم عليه في تلقى زيارات ، وإن أحاطته بقيود وأخضعته لرقابة تفادياً من أن ينحرف إلى وسيلة تهديد للنظم العقابي أو أن يكون من شأنه عرقلة تأهيل المحكوم عليه . وتتفق النظم العقابية في السماح لأفراد أسرة المحكوم عليه بزيارته ، ولكنها بعد ذلك تخول إدارة المؤسسة العقابية السماح لأشخاص آخرين بالزيارة إذا قدرت أن من شأن ذلك تدعيم تأهيله . وتخضع الزيارة لرقابة تتمثل في حضور أحد العاملين في المؤسسة العقابية بحيث يستطيع أن يلاحظ ما يدور فيها ، ويمنع ما قد تنطوي عليها من مخالفة للقواعد الموضوعية لتنظيمها ، ويخول تبعاً لذلك سلطة إنفاذها إذا قرر أن استمرارها يتضمن مخاطر تهدد النظام العقابي . وإحكام هذه الرقابة تقرر النظم العقابية الفصل بين المحكوم عليهم وزائريهم ، ولكن كيفية تحقيق هذا الفصل قد تطورت : ففي النظم العقابية القديمة كان الحرص شديداً على إحكام هذا الفصل ، إذ كان كل من الفريقين يعزل عن الآخر بفواصل من الأسياخ أو الأسلاك الحديدية بحيث تقتصر الزيارة على تبادل سماع الأصوات ، وتتميز تبعاً لذلك بنحو من التوتر وسوء الظن ، ولكن الفصل يتجه الآن إلى أن يتخذ صورة غير مهذرة إكرامة المحكوم عليه وغير مفرطة في إساءة الظن به وبزائريه ، بل إنه يتجه إلى السماح لهم بقدر من حرية الحديث وإسباغ طابع اجتماعي على الزيارة بحيث تتحقق الأغراض المبتغاة من اتصال المحكوم عليه بالعالم الخارجي . وتختلف صورة الفصل باختلاف نوع المؤسسة العقابية (٢) : ففي المؤسسات المغلقة تخصص قاعة للزيارة تمتد فيها مائدة مستطيلة يقوم في منتصفها حاجز ويجلس المحكوم

(١) فصلت المواد ٦٠٥ - ٦٠٧ من دليل إجراءات العمل في السجن إجراءات الرقابة على المراسلات الصادرة عن المحكوم عليه والواردة إليه .

(٢)

عليهم في أحد جانبيها ويجلس زوارهم في الجانب الآخر ؛ وفي المؤسسات المفتوحة تخصص للزيارة غرفة ذات مقاعد متناثرة فيها ويجلس المحكوم عليهم إلى زوارهم جلسة شبه عائلية يسترجعون بها جلساتهم قبل إبداءهم في المؤسسة العقابية .

وقد نظم قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي الزيارات ، فأقر لكل محكوم عليه الحق في استقبال زوجه وأقاربه الأقربين ووصيه ، وأجاز للسلطات المختصة أن تصرح له - بناء على أسباب تقبلها - بأن يستقبل أشخاصاً آخرين ؛ وقرر وجوب أن يحضر الزيارة أحد الحراس على وجه يستطيع معه سماع الحديث الذي يدور فيها ، واعترف له بسلطة إنهاء الزيارة ومنع تسليم نقود أو خطابات في أثناءها (المواد ٢٤٠٣ - ٤٤١٢ م) .

واعترف النظام العقابي الإنجليزي لكل محكوم عليه تقل سنه عن إحدى وعشرين سنة بالحق في أن يتلقى زيارة مرة كل أربعة أسابيع ، فإن زادت سنه على ذلك كان من حتمه تلقي زيارة مرة كل ثمانية أسابيع ، وأقر لمدير السجن بسلطة السماح للمحكوم عليه بزيارة إضافية إذا دعت إلى ذلك اعتبارات تتصل بمصلحته أو مصلحة عائلته (القاعدة ٣٤ من مجموعة قواعد السجون الانجليزية) . ويعترف النظام العقابي المصري للمحكوم عليه بالحق في زيارة ذويه له (المادة ٣٨ من قانون تنظيم السجون) ، ويحدد مواعيد الزيارة بأنها مرة واحدة شهرياً للمحكوم عليهم بالأشغال الشاقة المنفذ عليهم بالليانات ، ومرة كل ثلاثة أسابيع للمحكوم عليهم بالأشغال الشاقة المنفذ عليهم بالليانات ، ومرة بالأشغال الشاقة المنقولين من الليانات للسجون العمومية (المادة ٦٤ من اللائحة الداخلية) ، ومرة كل أسبوع للمحكوم عليهم بالحبس البسيط (المادة ٦٥ من اللائحة الداخلية) . ولكنه يجوز للنائب العام أو المحامي العام أو مدير عام السجون أو من ينييه الإذن لذوي المسجون بزيارته في غير مواعيد الزيارة العادية إذا دعت إلى ذلك ضرورة (١) (المادة ٤٠ من قانون تنظيم السجون) . وتخضع الزيارة لإجراءات :

(١) يطلق على هذه الزيارة تعبير الزيارة الخاصة ، وهي تخضع لأحكام متباعدة عن الأحكام التي تخضع لها الزيارة العادية ، فمن ذلك جواز أن تزيد مدتها على الزيارة العادية بحيث لا تتجاوز نصف ساعة ، وجواز أن يطيل مدير السجن أو مأموره مدتها إذا دعت إلى ذلك ضرورة (المادة ٧١ من اللائحة الداخلية) . والقاعدة أن الزيارة الخاصة لا تؤثر في ميعاد الزيارة العادية المستحقة للمسجون (المادة ٧٧ من اللائحة الداخلية) .

فلا يصرح بالزيارة إلا بعد أن يبين الزائر اسمه وعلاقته بالمسجون وموافقته على الزيارة ، وتم الزيارة في مكان يخصص لذلك من السجن بحضور أحد العاملين فيه (١) ، ومدتها ربع ساعة (٢) (المواد ٦٨ ، ٧٠ ، ٧١) (٣) ، وإذا لم تسمح الحالة الصحية لمسجون مريض مودع في مستشفى السجن بالانتقال إلى المحل المخصص للزيارة تمت الزيارة في المستشفى بحضور رئيس المرضين وبعد اتخاذ الإجراءات الصحية قبل الزائرين (المادة ٧٦ من اللائحة الداخلية) (٤) .

٣٩١ - أوجه أخرى للصلة بين المحكوم عليه والمجتمع :

تتجه النظم العقابية الحديثة إلى التوسع في مظاهر الصلة بين المحكوم عليه والمجتمع بحيث لا ينحصر نطاقها في الرسائل والزيارات فحسب ، ويبحث على هذا التوسع التكيف الحديث لهذه الصلة بأنها أسلوب معاملة ، ويقود هذا التكيف في الوقت ذاته إلى وجوب توجيهها على النحو الذي يكون من شأنه استئناساً في تحقيق تأهيل المحكوم عليه واستبعاد أن يكون لها تأثير سيئ عليه . وتشترع المظاهر الحديثة لهذه الصلة ، ومن أهمها تنظيم مباريات رياضية بين فرق من المحكوم عليهم وفرق من الخارج ؛ وإقامة حفلات تمثيل أو موسيقى في المؤسسة العقابية يتولى المحكوم عليهم إدارتها ويدعى إليها أشخاص من خارج المؤسسة ؛ وإشراك المحكوم عليهم في أعمال الإنتاج العامة التي تواجه كوارث عامة كفيضانات أو زلازل ؛ والدماج لهم بالخضوع لتعجارب عامة خطيرة ، وقد

(١) إذا كانت الزيارة خاصة فهي تتم في حجرة مكتب أحد ضباط السجن بمشورده أو من يتولى هذه المهمة (المادة ٧٠) من اللائحة الداخلية .

(٢) تمت اللائحة الداخلية لسنة ١٩٧٠ التي يجوز أن يجرى الزيارة العادية خلالها . فتمت على أن تتم من الساعة الثامنة صباحاً إلى الساعة الثانية عشرة ظهراً في جميع أيام الأسبوع عدا يوم الجمعة . وبالنسبة للمسجونين الذين يعانون بالليل ومزمنة طرفة تكون زيارتهم أيام الجمعة فقط . ولا يسمح بالزيارة العادية في العطلات الرسمية عدا أول وثاني أيام عيد الفطر والأشهر الثلاثة من اللائحة الداخلية .

(٣) تصرح اللائحة الداخلية للمحكوم عليهم المودعين في سجن واحد بأن يزور بعضهم الزائرين في السجون المقررة للزيارة (المادة ٧٤) .

(٤) ولا يجوز التزوير الزائر أشياء بظهور دخولها في السجن فإن المادة (٤١) من قانون تنظيم السجون - معدل بالقانون رقم ١٩٧٢ - تنص على ضبط السجن « حتى تفتش أي شخص يشتبه في جوارحه أشياء متعلقة داخل السجن لسوء كان من المسجونين أو العاملين بالسجون أو غيرهم » .

لوحظ أن من شأن هذه الصورة من الصلة أن تدعم نوازع الخير لدى المحكوم عليه وتغرس في نفسه الشعور بالتضامن الاجتماعي وتنمي لديه الأخلاق الاجتماعية ، وكل هذه العوامل من شأنها أن تعزز الأمل في تأهيله^(١) . ولكن أهم أسباب الاتصال بين المحكوم عليه والمجتمع هو السماح له بالخروج مؤقتاً من المؤسسة العقابية .

٣٩٢ - تصريحات الخروج المؤقت من المؤسسة العقابية :

تعتبر هذه التصريحات خرقاً لأحد المبادئ التي قام عليها النظام العقابي التقليدي ، وهو مبدأ « استمرار التنفيذ العقابي » الذي يقتضي ألا يعترض مدة تنفيذ العقوبة انقطاع أو إيقاف ، فإذا أودع المحكوم عليه في المؤسسة العقابية تعين أن يبقى فيها حتى تنتضي كل مدة عقوبته ، وسند هذا المبدأ هو الرغبة في عزل المحكوم عليه عن المجتمع والحرص على النأي بالعقوبة عما يمكن أن يضعف من قوتها الرادعة . وقد قام نظام تصريحات الخروج المؤقت من المؤسسة في بدايته على أساس من اعتبارات الإنسانية البحتة ، إذا قد تعرض لعائلة المحكوم عليه من الكوارث ما يقتضي أن يوجد إلى جانبها ولو لبضع ساعات — حتى يشبع شعوراً طبيعياً لديه أو لدى أحد أقاربه ، وأهم أمثلة ذلك أن يصيب الممرض المهدد للحياة قريباً له أو أن يموت هذا القريب فتقتضي الإنسانية السماح له بالانتقال إلى قريبه المهدد بالموت لوداعه أو الاشتراك في جنازته ومراسم دفنه إذا مات ، وقد أشار إلى هذه الاعتبارات القرار الذي أصدره في فرنسا وزير العدل والداخلية في ١٨ سبتمبر سنة ١٩١٩ — وهو القرار الذي أدخل هذا النظام في فرنسا للمرة الأولى — في قوله « إن ثمة ظروفاً يدعو فيها اهتمام طبيعى المشاعر الإنسانية تقتضي بالترخيص للمحكوم عليه بالانتقال إلى ذويه والمكوث لديهم بضع ساعات أو يومين أو ثلاثة »^(٢) . ولكن تبين بعد ذلك أن لهذا النظام — حين يحسن توجيهه — دوراً ملموساً يمكن

Méthodes modernes, p. 137.

(١)

(٢) انظر في هذا القرار :

Pinatel : Chronique pénitentiaire, Revue de Science crim., 1950, p. 65 et suiv.

أن يسهم به في التأهيل : فهذه التصريحات تدعم صلات المحكوم عليه بالمجتمع فتجعله يطالع على أحواله من وقت لآخر فيأثفه فلا يكون غريباً عليه حينما يعود إليه بعد الإفراج ؛ ثم إنها وسيلة إلى اطمئنانه على عائلته مما يبعث إلى نفسه الهدوء ويدعم الأمل في استجابته لجهود التأهيل ؛ وهى بعد ذلك تتيح له أن يعد لنفسه مكاناً في المجتمع بأن يتصل برب عمل بقبله لديه أو يتعرف على من سيعهد إليهم بتولى رعايته ؛ وهى كذلك وسيلة تمكنه من الحصول على إشباع جنسى طبيعى ؛ وهى في النهاية وسيلة لاختبار استفادته من جهود التهذيب عن طريق التعرف على مدى وفائه بكلمته في أن يعود إلى المؤسسة بعد انقضاء أجل التصريح وتقديره تبعاً لذلك لمسئوليائه ومقاومته أسباب الإغراء التي قد يتعرض لها (١) .

وقد أقر هذا النظام مؤتمر الدفاع الاجتماعى الدولى الذى عقد في سان ريمو في نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، إذ أوصى بمنح هذه التصريحات للمحكوم عليهم « بشرط ألا تتضمن تهديداً للمجتمع بالخطر وأن يكون من شأنها تأهيل المحكوم عليه » (٢) (التوصية السادسة عشرة) . واعترف بهذه التصريحات النظام العقابى الفرنسى كذلك : فالمادة ٧٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية تقرره في مبدئه وتعرفه بأنه « السماح للمحكوم عليه بالتغيب عن المؤسسة خلال فترة من الوقت محددة تخضع من مدة العقوبة المحكوم بها » ، وقد ميز القانون بين نوعين من التصريحات : تصريحات لأسباب عائلية محلها أن يكون المحكوم عليه راغباً في الزواج أو أن يمرض أحد أقاربه مرضاً خطيراً أو يموت (المادتان ٤٢٤ ، ٤٢٥ م) ، وتصريحات لأسباب غير عائلية محلها رغبته في أن يتصل برب عمل أو أن يتقدم لامتحان أو لفحص طبي ، ويصرح بالإضافة إلى ذلك للمحكوم عليهم الذين يخضعون لنظام شبه الحرية بالخروج في أيام الآحاد والأعياد (المادة ١٤٤ م) ؛ والأصل في مدة التصريح أن تكون لبضع ساعات بحيث ينتضى حتماً في نهاية النهار الذى أعطى فيه (المادة ١٤٥ م)

Méthodes modernes, p. 140.

(١)

(٢) اقرأ نص التوصية في :

Revue de Science Crim., 1947, p. 574.

ولكن يجوز أن تمتد إلى ثلاثة أيام إذا كان التصريح لأسباب عائلية (المادة ٤٢٥ م) ويعترف النظام العقابي الانجائيزى بهذه التصريحات كذلك . فلمدير السجن تقرير الإفراج المؤقت كى يزور المحكوم عليه قريباً على وشك الموت أو يشيع جنازته أو ليساهم فى نهاية الأسبوع فى عمل خيرية تنظمه جمعية خيرية أو ليهيئ لنفسه أسباب استقراره عقب الإفراج (١) . ولم يعترف النظام العقابي المصرى بهذه التصريحات : وذلك فيما عدا ما تقرره المادة ٨٥ من اللائحة الداخلية من ترخيص للمحكوم عليه فترة الانتقال بأجازة لا تتجاوز ثمانية وأربعين ساعة خلاف مواعيد المسافة إذا دعت إلى ذلك ضرورة قصوى أو ظروف قهرية طارئة : وهذا النطاق الضيق الاستثنائى لا يسمح بالقول بأن الشارع المصرى قد أقر هذا النظام فى النطاق الذى ترسمه له المبادئ الحديثة فى المعاملة العقابية .

المبحث الثالث

الرعاية الاجتماعية للمحكوم عليهم

٣٩٣ - أهمية الرعاية الاجتماعية فى المؤسسات العقابية :

لهذه الرعاية أهمية مزدوجة : فالمحكوم عليه يعانى عادة من مشا كل متنوعة ، بعضها عائلى كخلاف بينه وبين أفراد من أسرته ، وبعضها اقتصادى كالحفاظة على ذمته المالية ؛ ولابد من مواجهة هذه المشاكل وحسمها حتى يتوفر له الهدوء النفسى الذى يتيح له الاستجابة بجهود التهذيب والتأهيل ، وتتمجه الرعاية الاجتماعية إلى مساعدة المحكوم عليه فى ذلك ، وتعتبر هذه الرعاية بذلك تمهيداً للتأهيل وتدعياً للجهود التى تبذل من أجله (٢) . وبالإضافة إلى ذلك فإن الرعاية الاجتماعية أثناء التنفيذ العقابى هى تمهيد للرعاية التى تعقب الإفراج ، ذلك أنه لا يمكن إرجاء الرعاية إلى حين

The Treatment of Offenders, p. 19.

(١)

Grünhut, p. 249 ; Mittermaier, § 23, S. 144.

(٢)

الإفراج . إذ تكون عند ذاك متأخرة فلا يتاح لها لإنتاج ثمرتها^(١) ؛ وقد أشارت إلى ذلك القاعدة ٨٠ من مجموعة قواعد الحد الأدنى في قولها « يتعين أن يوضع مستقبل المحكوم عليه عقب الإفراج في الاعتبار منذ بداية التنفيذ العقابي » ، وأكدتها القاعدة ٣٢ من مجموعة قواعد السجون الإنجليزية فنصت على أنه « يتعين الاهتمام منذ بداية التنفيذ العقابي بمستقبل المحكوم عليه والاهتمام كذلك بالمساعدة التي سوف تقدم إليه لحظة الإفراج وعقب ذلك » ، وبتهمين أن تشار في هذا الشأن الهيئات التي سيعهد إليها بالرعاية اللاحقة ، .

وقد حملت هذه الأهمية للنظم العقابية الحديثة على الاعتراف بدور الإخصائي الاجتماعي في التنفيذ العقابي ، فأُنشئت في فرنسا بالمشور الصادر في ٢٩ يونيه سنة ١٩٤٠ إدارة للخدمة الاجتماعية العقابية^(٢) ، وقد حددت المادة ٤٦٠ م من قانون الإجراءات الفرنسي الجنسية اختصاصها فقالت « تقوم على الخدمة الاجتماعية للمحكوم عليهم إدارة متخصصة وظيفتها المساهمة في الارتفاع بهم معنوياً بالتمهيد لتأهيلهم والعمل على تسهيله^(٣) » . ويعترف النظام العقابي المصري بدور الإخصائي الاجتماعي : فقد قررت المادة ٣٢ من قانون تنظيم السجون أن يعين في كل سجن أو سجن عمومي « إخصائي أو أكثر في العلوم الاجتماعية والنفسية »^(٤) ؛

Pinatel : Traité élémentaire de science pénitentiaire, p. 347 :

Grünhut, p. 248.

Pinatel, p. 348.

١. انظر في هذا المنشور :

(٣١) يشرف النظام العقابي الانجليزي بأهمية كبيرة لدور الإخصائي الاجتماعي ، وتشرف على تهيئته هيئات الرعاية اللاحقة ، وبصفة خاصة الجمعيتان التاليتان : The Central After-Care Association ; The National Association of Discharged Prisoners.

وقد عين حتى نهاية سنة ١٩٦٣ : ٨٢ إخصائياً اجتماعياً في ٤٨ سجنًا ، انظر : The Treatment of Offenders, p. 18.

(٤) نصت المادة ١٦ من اللائحة الداخلية على أن يخصص لكل مسجون سجل يتضمن بعضاً شاملاً عن حالته من النواحي الاجتماعية والنفسية وما يطرأ عليها من تحسن أو التكاثر ؛ ونصت المادة ١٧ على أن يتولى رئاسة الخدمة الاجتماعية بالسجن أقدم الإخصائيين الاجتماعيين به . ويكون مسؤولاً عن تنسيق العمل الاجتماعي والإشراف عليه ؛ ونصت المادة ١٨ بأن يقسم العمل بين الإخصائيين الاجتماعيين في السجن على النحو الآتي : (١) إخصائي اجتماعي أو أكثر لبحث الحالات . (ب) إخصائي اجتماعي للعمل مع الجماعات . (ج) إخصائي اجتماعي للرعاية الخارجية عن طريق الاتصال بالهيئات والؤسسات المختلفة ؛ وقررت المادة ١٩ أن يقسم المسجونون على الإخصائيين الاجتماعيين المكلفين ببحث الحالات بحيث يختص كل منهم بمجموعة .

وتتضمن مصاحبة السجناء قسمها للخدمة الاجتماعية (١) .

٣٩٤ — ماهية الرعاية الاجتماعية :

الرعاية الاجتماعية « أو الخدمة الاجتماعية » فن يقوم على أصول محددة ، ويقتضى إماماً بالنظم الاجتماعية المتنوعة وأساليب تطبيقها على النحو الذى يتاح به إنقاذ أو معاونة الأشخاص الذى يعانون من ظروف اجتماعية غير ملائمة ، ونستطيع إجمال وظيفة الإخصائى الاجتماعى بأنها الأخذ بيد الأفراد الذين يجتازون أزمة أو يقعون تحت ضغط الحاجة وتوجيههم إلى أن يكتشفوا فى أنفسهم وفى مجتمعهم الوسائل التى يستطيعون عن طريقها التخلص من الأزمة أو الاحتياج واسترداد الوضع العادى فى المجتمع ؛ ومن ثم كان وسيطاً بين هؤلاء الأفراد وبين السلطات العامة المنوطة بتطبيق التشريعات والنظم الاجتماعية المتجهة إلى معونتهم ، وكان كذلك الخبير الفنى المختص بتحديد أساليب الانتفاع بما تقرره هذه التشريعات والنظم من مزايا فى مواجهة المشاكل الاجتماعية (٢) ؛ وأساس عمل الإخصائى الاجتماعى هو أن ينظر إلى الأشخاص الذين يتقدم إليهم معونته على أنهم أفراد فى مجتمع ، فهو يتجه بنشاطه إلى تمكينهم من الاندماج فيه والانتفاع بما يقرره لهم من وسائل مساعدة وخدمة (٣) ؛ وعلى هذا النحو كانت الرعاية الاجتماعية فى حقيقتها « مساعدة شخص على مواجهة مشاكله بنفسه والوصول إلى حل حاسم لها A help to self-help » (٤).

(١) يتبع هذا القسم « إدارة الإصلاح » التى يشرف عليها وكيل المصلحة لشئون الإصلاح والتكوين . ويختص هذا القسم برسم السياسة العامة لتوفير الخدمات الاجتماعية للسجونيين ، ووضع التعليمات والتنظيمات التى تكفل تحقيق هذه السياسة ؛ ويختص كذلك بتنظيم شئون الرعاية الاجتماعية للمفرج عنهم ، وذلك بالاشتراك مع مراقبات الشئون الاجتماعية وغيرها من الهيئات والمؤسسات التى تباشر هذا الوجه من النشاط .

(٢) Michel Riquet : Genèse et définition du service social, cité par Germain, p. 83.

(٣) Marie-Paul Villate : Le rôle de l'assistance sociale spécialisée en pratique psychiatrique, Revue pratique de psychologie de la vie sociale et d'hygiène mentale, 1958, supplément au no. 3, p. 45.

Grünhut, p. 246.

ويكشف هذا التحديد لماهية الخدمة الاجتماعية بوجه عام عن دورها^(١) المؤسسات العقابية بصفة خاصة : غنى عن البيان أن المحكوم عليه يعاني أثناء سلب الحرية من مشاكل عديدة ، بعضها خافته خارج المؤسسة العقابية وبعضها يعاني منه داخل جدرانها . فأهم صور النوع الأول ما قد ينشأ بينه وبين أفراد أسرته من خلافات أو ما يقتضيه وضعهم من رعاية كتعايم أطفاله أو توفير علاج لزوجته أو ابنه ، ومن صورته كذلك المحافظة على ذمته المالية^(٢) ؛ أما المشاكل التي يعاني منها في داخل المؤسسة فمشتوؤها الحالة النفسية التي تبتط بسبب الحرية ، وبصفة خاصة شعوره بشذوذ نظام الحياة في المؤسسة وتلفه على الإفراج ثم اعتداده أنه ضحية المجتمع وموضع عدائه واضطهاد السلطات العامة ، وشعوره بأن إدارة المؤسسة تقسو عليه وتحمل له العدا^(٣) . ومهمة الأخصائي الاجتماعي هي مساعدة المحكوم عليه على مواجهة هذه المشا كل بشقيها : فن ناحية عليه أن يتصل بأسرته والحيثات الاجتماعية التي تختص بمعونتها ويتحقق بصفة عامة من أن مصالح المحكوم عليه تلقي الرعاية وإبلاغه بذلك كي يطمئن نفساً فيتاح له أن يستفيد من جهود التهذيب والتأهيل التي تبذل في المؤسسة العقابية ؛ ومن ناحية ثانية يتعين عليه أن يقنع المحكوم عليه بحقيقة وضعه في المؤسسة ويزيل سوء ظنه بإدارتها ويبين له أن الجهود التي تبذل في داخل المؤسسة هي من أجل مصلحته وأن عليه أن يتجاوب مع النظام المفروض فيها حتى يمكن أن يستفيد مما يتيحه له من أساليب تهذيب وتأهيل وأن يستغل الفائدة التي يحصل عليها بذلك كي يبدأ بعد الإفراج حياة شريفة . ويعنى ذلك أن مهمة الأخصائي الاجتماعي تتركز في أمرين : تحقيق

Mittermaier, § 23, S. 145 ; Grünhut, p. 249.

(١)

(٢) عبر التقرير عن السجون لعام ١٩٦٥ (ص ٥٩) عن العلاقة بين المحكوم عليه والأخصائي الاجتماعي في قوله « وأخيراً يقف (أى المحكوم عليه) أمام من يجد عنده الراحة النفسية يسأله عن حاله .. ظروفه .. أسرته .. ويترك له حرية التعبير وحرية التنفيس عما يجيش في نفسه من خوابار ذكريات .. ذلك هو الأخصائي الاجتماعي الذي يأخذ على عاتقه مهمة التخفيف من آلامه وبحث مشاكله وإيجاد حل لكل مشكلة صغيرة كانت أم كبيرة ، سبيلة أم مستعصية » . وقد بلغ عدد البحوث الاجتماعية التي أجراها الأخصائيون الاجتماعيون في السجون على المحكوم عليهم خلال سنة ١٩٦٥ : ٩١٤٦ بحثاً وانفق على مساعدة أسر المحكوم عليهم خلال هذه الفترة ٢٧٦٢٧ جنيهًا .

التألف بين المحكوم عليه والنظام السائد في المؤسسة العقابية ولتأدية سبيل استفادته منه في أوسع نطاق ممكن ، ثم إقامة الأسس التي يمكن أن يعتمد عليها المحكوم عليه في شق طريق حياته بعد الإفراج (١) . ويجب على الأخصائي الاجتماعي أن يضع في اعتباره أن جهوده تمهيد للرعاية اللاحقة على الإفراج ، ومن ثم كان متعيناً عليه أن يرسى بجهوده أسس عمل الهيئات والأفراد الذين يتولون الرعاية اللاحقة وأن يحرص على أن يسرد الاستمرار والاتساق عمله وعملهم .

٣٩٥ - تطور الخدمة الاجتماعية في المؤسسات العقابية :

إن اعتبار الخدمة الاجتماعية أحد عناصر النظام العقابي مرتبط برجحان دور التأهيل بين أغراض التنفيذ العقابي ، ويعني ذلك أنه لم يكن ثمة اهتمام بها حين كانت أغراض العقوبة مقتصرة على إبعاد المحكوم عليه عن المجتمع وإخضاعه لأساليب تستهدف إيلاجه فحسب . ولكن من السائع القول بأن نواة الخدمة الاجتماعية قد تكونت في ذلك الوقت : فقد وجهت قسوة أساليب التنفيذ العقابي وسوء حال المحكوم عليهم أشخاصاً من المهتمين بالمشاكل الاجتماعية إلى تقديم المساعدات إليهم تخفيفاً عنهم وإلى رعاية المفرج عنهم حماية لهم من العودة إلى طريق الإجرام (٢) . وعلى هذا النحو فقد اتخذت الخدمة الاجتماعية في بدايتها صورة الجهود الخاصة ، وكانت موضع سوء ظن الدولة ، إذ خشيت أن يكون من شأن المساعدات التي تقدم إلى المحكوم عليهم تجريد النظام العقابي من الإيلاء الذي ينبغي أن يظل محتفظاً به ، وخشيت كذلك أن يؤدي دخول المهتمين بالخدمة الاجتماعية في المؤسسات العقابية إلى إفساد نظامها وإضعاف سلطة مديريها بالنظر إلى عدم خضوع هؤلاء الأشخاص له . وقد ترتب على تحول أغراض التنفيذ العقابي إلى التأهيل

(١) Kenneth L.M. Pray : Social Work in the Prison Program, in Contemporary Correction, edited by Tappan, p. 206.

(٢) انظر بياناً بأهم جمعيات رعاية المحكوم عليهم والمفرج عنهم في الدول الأوروبية المعلقة والولايات المتحدة الأمريكية :

Grünhut, p. 246 ; Mittermaier, § 23, S. 143.

أن أخذت تبرز تدريجياً أهمية الخدمة الاجتماعية باعتبارها أسلوباً فنياً يتيح للمحكوم عليه الاستفادة من جهود التأهيل في أوسع نطاق ممكن ، فسمحت الدواة لزوار السجون المتطوعين بتقديم مساعداتهم وإبداء مقترحاتهم في أساليب المعاملة العقابية . وقد نضج بعد ذلك فن الخدمة الاجتماعية وتخصص فيه خبراء فنيين بذلك أنه من غير السائغ الاعتماد على جهود الزوار المتطوعين وأنه يجب أن يعين في المؤسسة العقابية إخصائون يتفرغون لهذا العمل . ولكن حينما عين الإخصائيون الاجتماعيون الأوائل في المؤسسات العقابية بدت في وضوح صعوبة التعاون بينهم وبين إدارة المؤسسة : فمن ناحية خشي القائمون على إدارتها عدم انساق الخدمة الاجتماعية مع النظام العقابي ، ومن ناحية ثانية بدا الإخصائيين الاجتماعيين أن مجتمع السجن لا يوفر لهم الظروف الملائمة لعملهم ، إذ من أصوله أن يلرب عن يستفيد منه على استعمال حريته واستغلال الفرص المتاحة له لحل مشاكله بنفسه ، وهو مالا يتوفر في المؤسسة العقابية التي تفترض نظاماً يرم على الإكراه ويرسم لتلائمها برنامج حياتهم في صورة دقيقة^(١) . ولكن تطور النظام العقابي هياً السبيل لقيام هذا التعاون ، فاحتلت الخدمة الاجتماعية مكانها بين عناصره ، وبالإضافة إلى ذلك فإن أصول فن الخدمة الاجتماعية قد تطورت بنورها ، فلم تعد تفترض تمتع من يستفيد منها بحرية كاملة ، وإنما تقبلت الحقيقة الاجتماعية التي تفترض وجود قيود على حرية كل شخص مصلدها النظم الاجتماعية التي يخضع لها ، وتقبلت بذلك أن يكون هدفها الحقيقي هو تدريب كل شخص على فهم القيود التي ترد على حريته ثم التجاوب معها في سلوكه^(٢) ، وعلى هذا النحو فقد اتسع مجال الخدمة الاجتماعية لميادين كانت مغلفة دونه فيما مضى ، وهي الميادين التي تفرض فيها القيود ويصيق إلى حد كبير نطاق الحرية المحولة للأفراد ، وفي مقدمتها أهمية ميدان التنفيذ العقابي .

وعلى الرغم من أن الخدمة الاجتماعية تعتمد في المؤسسات العقابية أساساً على إخصائيين يتفرغون لها ، فإن النظم العقابية لم تعدل عن الاستعانة بزوار

Pray, p. 204.

(١)

Pray, p. 205.

(٢)

السجون المطروحين : فبالإضافة إلى أنهم يكملون النقص في الإحصائيتين
المحترفين ، فهم أدنى إلى كسب ثقة المحكوم عليهم باعتبارهم غير عاملين في
المؤسسة العقابية ، وهم بهذه الصفة أكثر استقلالا حين يبدون الرأي في النظام
المطبق فيها (١) .

وثمة مجال متسع النطاق تتضح فيه أهمية جهود الخدمة الاجتماعية ، ويتمثل
في مساعدة المحكوم عليهم على تنظيم أوقات فراغهم واستغلالها على نحو يدعم
جهود التهذيب والتأهيل .

٣٩٦ - أهمية أوقات الفراغ في المؤسسة العقابية :

اكتسب تنظيم أوقات الفراغ في النظم العقابية الحديثة أهمية ارتفعت به
إلى حد وصفه بأنه « أساليب معاملة » ، ذلك أنه حقيقة يتجه إلى
استئصال عامل إجرائي : فكثير من المحكوم عليهم يرجع إجرامهم إلى أنهم
لم يحسنوا استغلال وقت فراغهم ، فانصرفوا إلى استعمال إمكانياتهم المعطلة
خلاله في ارتكاب الجرائم ، فإذا دربوا على حسن استغلال الفراغ فهم
يتفادون بذلك الانسياق لعوامل إجرامية (٢) . وبالإضافة إلى ذلك فإن بعض
صور الاستغلال المنظم للفراغ هي في حقيقتها أساليب تهذيب وتأهيل :
فالمحادثات الجماعية التي تدور بين المحكوم عليهم تحت إشراف المهذب أو
المعلم هي أساليب تهذيب وتعليم ، بل قد تكون نوعاً من العلاج النفسي
الجماعي Psychotheurapie de Groupe لعل نفسية عامة ترتبط بسلب
الحرية ، ثم إن السماح بالاستماع إلى الإذاعة أو مشاهدة الأفلام السينمائية
الجيدة أو المشاركة في المباريات الرياضية أو حفلات التمثيل أو الموسيقى هو
استغلال لأساليب تتيح ثقافة أو تنمية للمدارك أو صقل للمواهب أو تنبيه
للاحساس المرهف والشعور الرقيق ، ومن شأن ذلك أن يساهم في التهذيب
والتأهيل على نحو فعال . وقد اعترفت مجموعة قواعد الحد الأدنى بأهمية

Grünhut, p. 251.

(١)

Germain, p. 82 ; Mittermaier, § 14, S. 99.

(٢)

الاستغلال الجيد لوقت الفراغ ، فنصت القاعدة ٧٨ على أنه « ينبغي أن تنظم في جميع المؤسسات أوجه من النشاط الترويحي والثقافي حفاظاً على الصحة البدنية والعقلية للمحكوم عليهم » . وأقر قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي هذه الأهمية فنصت المادة ٤٢٢ م على أنه « ينبغي أن تتخذ التدابير الممكنة المحكوم عليهم من مباشرة أوجه من النشاط الترويحي والثقافي أثناء أوقات فراغهم على نحو يكون من شأنه إبقاؤهم في ظروف ذهنية ومعنوية مرضية وتنمية إمكانياتهم في الوقت ذاته » ، وأشارت بعد ذلك إلى أهم هذه الأوجه من النشاط ؛ ويفسح النظام العقابي المصري المجال للنشاط الترويحي في السجون (١) . وللاخصائي الاجتماعي دور أساسي في توجيه المحكوم عليهم إلى حسن استغلال أوقات فراغهم ، ويبرر هذا الدور وجوب اعتبار استغلال الفراغ « أسلوب معاملته » مما يقتضى خضوعه لتوجيه في على نحو يمكن معه الحصول على المزايا التأهيلية المتبتغة به .

المبحث الرابع

نظام التأديب والمكافآت

٣٩٧ - تهديد :

يستعمل التأديب والمكافأة أهميتهما من وجوب سيادة النظام في المؤسسات العقابية والحاجة إلى صيانته وتدعيمه بالأساليب التي من شأنها ذلك ؛ وأهمية النظام في مجتمع السجن تماثل أهميته في سائر المجتمعات الإنسانية ، بل إن أهميته تزداد في ذلك المجتمع بالنظر إلى أن غالبية أفراده خطرون و لديهم ميل إلى التمرد على قواعد السلوك المقررة ؛ وبالإضافة إلى ذلك فإن الحياة في المؤسسة العقابية ذات طابع مصطنع تتميز بقيود كثيرة ، وبعض هذه القيود يحارب رغبات طبيعية لدى البشر كالرغبة في استرداد الحرية أو

(١) انظر تقرير مصلحة السجون عن سنوات ١٩٦٣ ص ٥١ ، ١٩٦٤ ص ١٧ ، ١٩٦٥

ص ٧٩ ، وانظر كذلك ص ١٤٢ من تقرير سنة ١٩٦٩ ، ص ١١٦ من تقرير سنة ١٩٧٠ .

الانصاف بذوى القربى ، ويمتضى لذلك التذرع بنظام حازم تدعمه جزاءات فعالة (١) .

وإذا كانت الوسيلة الأصلية لتدعيم النظام فى المؤسسة العقابية هى الجزاءات التأديبية فإن ثمة وسيلة ثانية أثبتت التجربة فاعليتها هى المكافآت التى تمنح لمن حسن سلوكهم (٢) ، ذلك أنها تشجيع على التمسك بالسلوك الحسن وتوجيه لسيئى السلوك إلى تحسينه . وتعتمد الجزاءات التأديبية والمكافآت على شعورين إنسانيين هما : الخوف والأمل (٣) ، فالجزاءات تستغل الخوف من الإيلاام وفقد المزايا وانخفاض مستوى الحياة والمكافآت تستغل الطموح والأمل فى الحصول على المزايا والتطلع إلى مستوى أفضل للحياة .

٣٩٨ - التعريف بالنظام فى المؤسسات العقابية :

لتعبر « النظام » فى المؤسسات العقابية مدلولان : مدلول متسع ومدلول ضيق . فالمدلول الأول يشمل القواعد التى تحدد السلوك المتفق مع أغراض العقوبة ، وهذه القواعد تلصق لكل جوانب حياة المحكوم عليه وتجتهد فى توجيهها على

Delogu, p. 95.

(١)

ذهب بعض الآراء الى تشبيه النظام الذى يتعين فرضه فى المؤسسة العقابية بالنظام العسكرى ؛ وانهى من هذا التشبيه هو وصف النظام العقابى بالصرامة والحزم اللذين يتصف بهما النظام العسكرى . ولكن المقارنة غير دقيقة : فرجال الجيش يمثلون المجتمع بمختلف فئاته ولديهم - بحكم اعدادهم المبنى - ميل للخضوع للنظام ، أما نزلاء المؤسسات العقابية فهم منحرفون اجتماعيا ولديهم - بالنظر الى غلبة تأثير العوامل الاجرامية عليهم - ميل الى الخروج على النظام . وغاية النظام فى الحالىن مختلفة : فهى النظام العسكرى اقامة وحدة بين رجال الجيش ياتر أفرادها بأمر واحد بحيث يستطيعون تنفيذ الاوامر الصادرة اليهم على الوجه المطلوب تماما ؛ أما هدف النظام العقابى فهو المساهمة فى التهذيب عن طريق التدريب على نماذج السلوك المطابق لما ينتظر من المحكوم عليه بعد الافراج وامداد النظم التهذيبية والتأهيلية المختلفة بالجزاءات التى تضمن الخضوع لها والاستفادة منها . ويرتبط بذلك العمل على فرض الهدوء والسكينة فى المؤسسة العقابية توفيراً للظروف المواتية لتطبيق النظم السابقة .

Cuche, no. 117, p. 352.

(٢)

Delogu, p. 96.

(٣)

نحو تقوده به إلى التأهيل ؛ وتفرض هذه القواعد إطاعة الأوامر والمواظبة على العمل والاستماع إلى المواعظ والدروس ، وهدفها حمل المحكوم عليه على الاستفادة في أوسع نطاق من النظم التأهيلية والتأهيلية المفروضة في المؤسسة العقابية ، ومن ثم كانت مبتغية تدريب المحكوم عليه على أنماط من السلوك تتفق مع ما ينتظر منه عقب الإفراج ، والنظام في هذا المدلول الواسع يشتمل النظام العقابي بأكمله ويكاد يتسع لجميع أساليب المعاملة العقابية. أما « النظام » في مدلوله الضيق فيقتصر على القواعد التي تمول دون الهرب وتفرض المدوء والسكينة على الذبح الذي يفتح بطل جهود التهذيب والتأهيل وسير العمل في المؤسسة العقابية وفق ما تحدده القوانين واللوائح ، وللنظام في هذا المدلول أهمية ملموسة ، إذ يجد التنفيذ العقابي باطواره ويضع الشروط التي لاغنى عنها لاستطاعة قيام الإداريين والتمهين بواجباتهم ؛ ومن ثم كان الحرص عليه كبيراً ، وكانت الجزاءات المقررة للخروج عليه بحسبة غالباً (١). والصلة بين المدلولين واضحة : فالمدلول الضيق جزء من المدلول الواسع ، فالإزام المدوء يمثل القسم الأدنى من السلوك المطلوب للاستفادة من النظم التأهيلية في المؤسسة ، والاعتقاد عليه دون تكلف والنظرة إلى قواعد السلوك على أنها واجبة الاحترام باعتبارها صادرة عن سلطة مختصة بوضعها هو الشرط لتحقيق تأهيل فعلي عقب الإفراج.

٢٩٩. - الصلة بين الحراسة والنظام :

تعتبر الحراسة إجراءً ضرورياً لكمال سيادة النظام في أقصى حدوده الخارجية . ومن ثم كانت محاولة الهرب خرقاً للنظام وجديرة تبعاً لذلك بجزء تأديبي ، بل إنها تعدل أخطر صور الجريمة التأديبية (٢). ويحدد أسلوب

(١) Grünhut, p. 263 ; Charles Mc Kendrick : Custody and Discipline, in Contemporary Correction, edited by Paul Tappan, p. 167.

(٢) داني الرغوس من الإجماع على اعتبار الهرب أو الشروع فيه جريمة تأديبية جسيمة ، فقام اختلاف الآراء حول ملازمة اعتباره جريمة جنائية ؛ فذهب فوريباخ مثلاً إلى أنه لا يمكن اعتباره جريمة جنائية (pönlischen Rechts, 1840 S. 197) وميتر ماير (§ 413 S. 120) إلى عدم جواز

اعتباره كذلك مثلاً لم يصطحب بالهتف ، ويطلق أن جريمة الهرب من المؤسسة ليست جريمة جنائية بل إن استمرارها في الجريمة ، وأنه ليس من اللازم أن يحارب الشارح الجنائي الرغبات الطبيعية بل إن استمراره يبدى شكاً في جواز القول بأن الهرب مصطحب بجريمة الجنائية باعتبار أن النتائج التي يوصل

تنظيم الحراسة نوع النظام السائد في المؤسسة ، فإذا ازدادت الحراسة إحكاماً ، ازداد النظام تبعاً لذلك صرامة (١) . ولكن تتميز الحراسة عن النظام بأنها تعتمد على مجموعة من تدابير التحفظ أكثر من اعتمادها على الجزاءات والمكافآت (٢) ؛ وتتميز الحراسة في معاملها بأنها لا تعتمد على متطلبات مجتمع السجن فحسب ، بل تضع في اعتبارها مطالب المجتمع الكبير في توفير حماية له إزاء محكوم عليهم خطرين يجعل الفشل مصير محاولات هروبهم ، ومن ثم كانت العناصر التي يتركز عليها تنظيمها متنوعة (٣) .

٤٠٠ — الاعتبارات التي تثار في تصنيف معالم النظام :

يثور في تحديد معالم النظام في المؤسسات العقابية اعتباران يبدوان متعارضين : الاعتبار الأول ، يقتضي إلزام المحكوم عليهم بإطاعة الأوامر التي تصدر إليهم دون مناقشة والانصياع لجميع متطلبات النظام العقابي ، وهذا الاعتبار على شدة في المعاملة والمعالجة في الجزاءات التي توقع على المخالف ، والاعتبار الثاني يتطلب مراعاة كرامة المحكوم عليهم تدعيها لأحوال تأهيلهم

== الحصول على الحرية المفقودة . وقد تأثرت بهذه الآراء التشريعات التي لا تعاقب على الهروب (١) إذا كان مضمونها بالعنف ؛ فالتشريع الفرنسي لا يعاقب على الهروب إلا إذا كان متعمداً بكسر أو عتف ، ولكنه يستثنى المحكوم عليهم المؤقتين في مؤسسة ملاحية ومن يؤمنون صالح السجن أو يتخفون من نظام شبه الحرية أو تصرع بالخروج فيعاقبون أياً كانت وسيلة هربهم (المادة ٢٤٥ من قانون العقوبات ، معادلة بالقانون الصادر في ١٤ سنة ١٩٤٩ والأمران الصادران في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٩ و ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٨) . أما التشريع المصري فيعاقب على الهروب أياً كانت وسيلةه ، فإذا اصطاد بالقرعة أو بجريمة أخرى فسادت العقوبات (المادة ١٣٨ من قانون العقوبات) .

(١) نريد بذلك الإشارة إلى التفرقة بين المؤسسات المفتوحة وشبه المفتوحة والمغلقة ، وهي مفتوحة بصفة عامة درجة الحراسة ويرتبط بها تدرج في مقدار الثقة التي تمنح للسزلاء هذه المؤسسات وتفاوت في مقدار الجزم الذي يؤمنون به والصرامة التي تتميز بها معاملتهم ، على ما ذكره الأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم عبد السلام في كتابه " النظام العقابي " ص ١٠٠ .

(٢) ومعنى ذلك أن الفهم الأساسي في الحراسة هو « تدابير التحفظ » التي تضع في اعتبارها أساساً خطراً مستقبلياً تتجسد في توافده ، وتختلف تدابير التحفظ بهذه النسبوية على اختلاف الأنظمة التي تتبع في اعتبارها أساساً ماضياً فتقرر من أجله المقابل الذي يتلقاه من قبلها .

وإفساح مجال يستعملون فيه إراداتهم ويدربون على التصرف في المجتمع (١) .
والتوفيق بين الاعتبارين يقتضى أن تتخلى الإجراءات التأديبية عن المبالغة
في الشدة وأن تحاط بضمانات كافية وأن تفسح النظم العقابية مجالاً للمكافآت
دون أن يعنى ذلك بطبيعة الحال إغفال القدر من الحزم الذى يقتضيه تنفيذ
عقابي سليم (٢) . وقد حرصت على هذا التوفيق القاعدة ٢٧ من مجموعة
قواعد الحد الأدنى ، فنصت على أنه : « ينبغى إقرار النظام بحزم دون فرض
قيود تزيد على القدر الضرورى المتطلب للمحافظة على الأمن واستقامة
حياة جماعية منظمة » ، وقد رددت ذات المعنى المادة ٢٤٢م من قانون
لإجراءات الجنائية الفرنسى .

٤٠٩ - الضابط في تحديد الجريمة التأديبية :

صياغة هذا الضابط عسيرة : ذلك أن فكرة الجريمة التأديبية ، أى الفعل
المخالف للنظام المفروض فى المؤسسة العقابية هى فكرة متسمة بطبيعتها ،
ومع ذلك فإن الحرص على تقرير ضمانات للمحكوم عليهم يتطلب رسم
حدود واضحة لها : تتسع الجريمة التأديبية لكل سلوك غير متفق مع عناصر
النظام العقابي على تنوعها ، وهى بذلك تشمل أفعالا تختلف فى جسامتها
اختلافاً كبيراً ، فيتسع نطاقها لأفعال يسيرة كالإكلام الممنوع أو إهمال
النظافة أو تهريب خطابات ويتسع لأفعال جسيمة كمحاولة الهرب أو الاعتداء
على محكوم عليه آخر أو أحد العاملين فى المؤسسة ، وتضم بطبيعة الحال
أفعالا تتوسط بين هذين الطرفين .

Jambu-Merlin, p. 191.

(١)

(٢) وبعد تطور نظام الجزاءات التأديبية كاشفاً عن مدى دور كل اعتبار من هذين
الاعتبارين فى تحديد معالم هذا النظام ، واتجاه هذا التطور هو تغليب الاعتبار الثانى ،
والدليل على ذلك أن الجزاءات تميل الى التخفف من شدتها الاولى ، فقد استبعدت
إجراءات قاسية كانت سائدة فى النظم العقابية القديمة واقتبست من النظام الجنائى العام
ضمانات كثيرة أصبحت تحيط بتوقيع الجزاءات ؛ وبالإضافة الى ذلك فقد أصبح لتدابير
التحفظ والمكافآت دور هام فى النظام العقابي ، وهذا الدور انما يكون على حساب الجزاءات
التأديبية .

وقد أثبت هذا الاتساع التساؤل عما إذا كان من الملائم ترك تحديداتها لتقدير مدير المؤسسة العقابية أم أنه يتعين تولى القانون أو اللائحة تحديد الأفعال التي تقوم بها ، ويفترض هذا التساؤل المفاضلة بين نظامين : نظام « التحكم الإداري » ونظام « الشرعية » . جنحت الآراء التقليدية إلى تأييد نظام « التحكم » محتجة لذلك بأن الاتساع الكبير في نطاق الجريمة التأديبية واختلاف مقتضيات النظام باختلاف أنواع المؤسسات العقابية وطوائف المحكوم عليهم يجعلان محاولات حصر نطاقها في أفعال محدودة ومحاولات غير مجدية ، ويشيرون في النهاية إلى أن الطابع العام للقانون التأديبي في مجالاته المختلفة هو الاعتراف بسلطة تقديرية واسعة لمن يعهد إليهم بتطبيقه . وغنى عن البيان أن هذا النظام يفترض مديرين يتمتعون بحسن التقدير ويتوافر لديهم ضمير الحرص على الحقوق ، وهو ما يصعب القول بتحقيقه دائماً . وقد أخذت بهذا الاتجاه بعض السجون الأمريكية حيث يلحق كل محكوم عليه أنه محظور عليهم أمران : الهرب والتهريب ، No escape ، No contraband ، وفيما وراء ذلك فإن عليه أن يسلك سلوك رجل معقول to act like a reasonable man (١) . وغنى عن البيان أن تحديد ضوابط هذا السلوك متروك لإدارة المؤسسة (٢) . وهذا الاتجاه هو ما يأخذ به النظام العقابي المصري ، إذ خلت نصوص قانون تنظيم السجون ولائحته الداخلية من حصر للجرائم / التأديبية (٣) .

أما مبدأ « الشرعية » فيحجج صاره بالحرص على حماية المحكوم عليهم

Grünhut, p. 267.

(١)

(٢) وفي بعض السجون الأمريكية تحدد اللائحة أنواع السلوك المصح بها ، وأنواع السلوك التي يتعين انتهاجها للحصول على المزايا ، أما السلوك المحظور فيترك تحديده لتقدير المحكوم عليه وإدارة المؤسسة .

(٣) وقد قررت في هذا الشأن المذكرة الإيضاحية للقانون انه قد « سار على نهج المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٩ بلائحة السجون في عدم حصر الجرائم التأديبية التي تستدعي المؤاخذة واكتفى بالنص على الجزاءات التي يجسوز توقيعها على المسجونين والسلطات المختصة بتوقيعها والاجراءات التي تتبع في هذا الشأن .

آخر أو أحد العاملين في المؤسسة العقابية أو سرقة شيء لها أو إتلافه عمداً ، فإذا اجتمع للفعل على هذا النحو وصفها الجريمة التأديبية والجريمة الجنائية فإن التساؤل يثور لتحديد ما إذا كان سائغاً الاكتفاء بالجزاء التأديبي والاستغناء به عن المحاكمة الجنائية؟ غنى عن البيان أن المنطق القانوني يقود إلى النفي : فالقاعدة المستقرة هي استقلال الوصفين وعدم جواز الاستغناء بأحدهما عن الآخر ، وثمة اعتبار عملي يرجح هذا الرأي كذلك ، هو أن تولى القضاء الجنائي — دون سلطات المؤسسة العقابية — توقيع العقاب من أجل الأفعال الخطيرة يصون العلاقة بين المحكوم عليه وهذه السلطات (١) ، وفي النهاية نلاحظ أن الجزاءات التأديبية — وإن بلغت أقصى الجساسة كالجلد أو الحبس الانفرادي — لا تقابل خطورة بعض الأفعال التي يقرر لها القانون عقوبات جسيمة كالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة ، ومن ثم لا يجوز أن تغني عنها ، وقد استقر في الأذهان أن المحاكمة الجنائية أخطر في إجراءاتها ونتائجها من المحاكمة التأديبية ، ومن ثم يكون في إخطار المحكوم عليهم بأنهم معرضون للمحاكمة الجنائية إذا ارتكبوا أفعال خطيرة ما يصرفهم عنها ويدعم حرصهم على النظام (٢) . ولكن هذا الرأي يشير صعوبات عملية : فهو يعرقل التنفيذ إذا كان يتعين على إدارة المؤسسة أن تبلغ سلطات الإجراءات الجنائية عن كل جريمة ترتكب فيها وإن كانت يسيرة فيرتب على ذلك أن تتخذ من الإجراءات ما يخل بالسير العادي للتنفيذ العتامي ، وبالإضافة إلى ذلك فإن الجزاءات التأديبية الجسيمة كالجلد والحبس الانفرادي يمكن الاستغناء بها عن العقوبة إذا كانت الجريمة من حيث الجسامة لا تقتضي إلا لاً يزيد على ما تنطوي عليه هذه الجزاءات . وقد يكون من الملائم النوسط بين الرأيين : فالجرائم اليسيرة يكتفى في شأنها بالجزاء التأديبي ، أما الجرائم الجسيمة فيتعين — بالإضافة إلى الجزاء التأديبي — إزال العقوبات بمرتبتها ، ولهذا الرأي سند المنطقي فإذا كانت

Grünhut, p. 265.

Mc Kendrick, p. 168.

(١)

(٢)

الجريمة يسيرة فن السائق — بالنظر إلى انعزال المحكوم عليه عن المجتمع — القول بأن الاعتداء الغالب الذى ترتب عليها قد نال النظام الإدارى للمؤسسة وأن ما أصاب النظام الاجتماعى من عدوان يمكن إنزاله إلى المرتبة الثانية من حيث الأهمية . وغنى عن البيان أن هذا رأى يصادف صعوبة فى تفرقة بين الجرائم اليسيرة والجرائم الجسيمة ، ولكن حسم هذه الصعوبة — على نحو متفق مع المنطق القانونى — متاح عن طريق الاستعانة بالسلطة التقديرية للنيابة العامة . فيكون لها عن طريق هذه السلطة أن تقدر ملائمة الاكتفاء بالجزاء التأديبى وحفظ الدعوى الجنائية تبعاً لذلك أو ترى وجوب اتخاذ الإجراءات الجنائية كذلك .

وقد تبى الشارع المصرى هذا الرأى : فالمادة ٧٨ من قانون تنظيم السجون تلزم مدير السجن أو مأموره بإبلاغ النيابة العامة عن كل جنائية تقع من المسجونين أو عليهم وتلزمه كذلك بإبلاغها عن الجنح التى تقع منهم أو عليهم إذ كانت خطيرة أو كانت ظروف المتهم من شأنها أن تجعل الجزاء التأديبى غير كاف . ووفقاً لهذا النص فإن معيار التمييز بين الجرائم الجسيمة والجرائم اليسيرة قانونى فى أساسه : فالجنائيات جميعاً جرائم جسيمة لا يكتفى فيها الجزاء التأديبى ، أما الجنح فيجتمع فى شأنها مدير السجن أو مأموره بسلطة تقديرية لتحديد جسامتها وملاءمة الاكتفاء بالجزاء التأديبى من أجلها . وغنى عن البيان أن للنيابة العامة ومدير عام السجون رقابة استعمال هذه السلطة .

٤٠٣ — أخطار المحكوم عليهم بقواعد السلوك المفروضة فى المؤسسة العقابية :

تحرص النظم العقابية الحديثة على تعريف المحكوم عليهم بواجباتهم وحقوقهم وإبراز أهم قواعد السلوك المفروضة عليهم ، ولهذا الاتجاه أهمية فى دفع المحكوم عليهم إلى الحرص على النظام ، إذ بمقدار ما تكون معالم السلوك واضحة بقدر ما يزداد الحرص على اتباعها ، وله دوره كذلك فى توفير الضمانات للمحكوم عليهم بعدم توقيع جزاء ما لم يكن ثمة علم سابق

باستحقاق السلوك له ، وفي النهاية فإن مخاطبة المحكوم عليهم على هذا النحو هي تدريب لهم على الملازمة بين سلوكهم والقواعد التي تحكمه بما يعتبر في ذاته تمهيداً للحياة في المجتمع على وجه مطابق للقانون . وقد أقرت هذا الاتجاه مجموعة قواعد الحد الأدنى فنصت القاعدة ٣٥ منها على أنه يتعين أن يتسلم كل محكوم عليه بمجرد دخوله في المؤسسة العقابية تعليمات مكتوبة تحدد النظام الذي تخضع له طائفة المحكوم عليهم التي ينتمى إليها وتبين قواعد النظام التأديبي في المؤسسة وتحدد الوسائل المرخص بها للحصول على معلومات وتقديم شكاوى وترسم له بصفة عامة كل ما هو ضروري للاحاطة بشئونه والتزاماته وائتلافه نظام الحياة في المؤسسة ؛ ويضيف هذا النص إلى ذلك أنه إذا كان المحكوم عليه أمياً فإن هذه المعلومات يجب أن تقدم إليه شفويّاً . وسارت في ذات الاتجاه القاعدة السابعة من مجموعة قواعد السجن الإيجازية ؛ فنصت على وجوب إمداد كل محكوم عليه في زمراته ببيانات مكتوبة تتضمن من قواعد السجن وغيرها ما يكون ضرورياً لمعرفة حقوقه وواجباته ؛ وتجعل من واجبات مدير السجن أو نائبه التحقق من أن المحكوم عليه قد قرأ هذه البيانات — أو شرحت له إن كان لا يستطيع القراءة أو يضادف صعوبة في الفهم — بمجرد دخوله في المؤسسة أو في خلال فترة من الوقت لا يتجاوز أربعة وعشرين ساعة (١) .

٤٠٤ — الجزء التأديبي :

يتدخل الجزء التأديبي بصورة إيجابيّة يؤل بالمحكوم عليه وبضائف إلى إبلاام العقوبة ويجعل لمن نزل به وضعا دون وضع سائر المحكوم عليهم ، ويمكن في

(١) نصت المادة ٣٦ من مجموعة قواعد الحد الأدنى اعتبارا لمحكوم عليه بأنه حق في تقديم الشكاوى والطعنات إلى مدير المؤسسة أو مديره وإلى الموظف المختص بالتفتيش عليه وإلى الادارة العقابية المركزية وإلى السلطة القضائية ؛ وتضيف إلى ذلك أن من حق كل محكوم عليه الاستعانة بالموظف المختص بالتفتيش دون حضور مدير المؤسسة أو أحد العاملين بها . وتضيف كذلك على أن يحكماء يجب أن تتضمن دون تأخير ولكه بتبين الخطورة في الوقت المناسب مسؤولية هذا الشخص . وقد نصت القاعدة الخامسة من مجموعة قواعد الادارة الإيجازية على حق المحكوم عليه في مقابلة مدير السجن أو مديره أو نائبه أو أحد الموظفين المختصين أو إحدى الإدارات أو أن يحضر له الشخص المختص بمسألة السجن .

التأديبية ، وسنلدها فى هذه المبادئ هو الحرص على إقرار الوضع الحقيقى للجزاء التأديبى باعتبارها أسلوب معاملة يتخذ بهذا الوصف مكانه إلى جانب سائر عناصر النظام العقابى ، والاجتهاد تبعاً لذلك فى توجيهه إلى التأهيل وتجريده من أية خصيصة قد تعرقل هذا الاتجاه :

يتعين أن تخضع الجزاءات التأديبية لمبدأ « الشرعية » ، ويعنى ذلك وجوب أن يحدد القانون قائمة الجزاءات التأديبية التى يجوز إنزالها بالمحكوم عليه الذى ارتكب جريمة تأديبية ، ويعنى ذلك أن يمتنع على سلطة التأديب أن تقضى بجزاء لم يرد فى هذه القائمة . ويعمل ذلك بالحرص على وقاية المحكوم عليه شر توقيع جزاءات مفرطة فى التمسرة أو مفرطة أغراض التنفيذ العقابى بالنسبة له . ولا يصادف تطبيق مبدأ « الشرعية » على الجزاءات التأديبية الصعوبات التى صادفها تطبيقه على الجرائم التأديبية ، ولذلك كان محل إجماع . وقد أشارت القاعدة ٢٦ من مجموعة قواعد الحد الأدنى إلى أنه من بين الموضوعات التى ينبغى أن يحددها القانون أو اللائحة « نوع ومدة الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها » ، وانتهجت ذات النهج التشريعات العقابية الحديثة (المادة ٢٥٠م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسى والقاعدة ٥٠ وما بعدها من قواعد السجون الانجليزية والمادة ٤٣ من قانون تنظيم السجون المصرى) (١) .

(١) حدد هذا النص الجزاءات التأديبية على الوجه التالى : (١) الانذار ، (٢) الحرمان من كل أو بعض الامتيازات المقررة لدرجة المسجون أو فئته لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً ، (٣) تأخير نقل المسجون إلى درجة أعلى من درجته فى السجن لمدة لا تزيد على ستة أشهر إن كان محكوماً عليه بالحبس أو بالسجن ولدة لا تزيد على سنة إن كان محكوماً عليه بالاشغال الشاقة ، (٤) تنزيل المسجون إلى درجة أقل من درجته فى السجن لمدة لا تزيد على ستة أشهر إن كان محكوماً عليه بالحبس أو بالسجن ولدة لا تزيد على سنة إن كان محكوماً عليه بالاشغال الشاقة ، (٥) الحبس الانفرادى لمدة لا تزيد على ستة أشهر ، (٦) وضع المحكوم عليه بفرقة التأديب المخصوصة التى تعينها اللائحة الداخلية لمدة لا تزيد على ستة أشهر ، (٧) جلد المسجون بما لا يزيد على ٣٦ جلدة ، فإذا كان عمر المسجون أقل من سبع عشرة سنة استبدل بالجلد الغرب بعضاً رفيعة بما لا يجاوز عشر عصي .

ويتعين الحرص على توفير الضمانات الأساسية للمحكوم عليه المرتبطة بصفته كإنسان ومواطن ، وأهم موضع لهذه الضمانات هو الإجراءات التي يتعين إتباعها لتوقيع الجزاء ، وبعض هذه الضمانات له أهمية ترقى به إلى حد اعتباره مبدأً أساسياً : فينبغي لإقرار المساواة بين المحكوم عليهم الذين ينتمون إلى « مجموعة عقابية واحدة » ، فلا محل لفرقة تستند إلى اعتبارات غير متصلة بمقتضيات المعاملة العقابية كالعقيدة السياسية أو المركز الاجتماعي... وقد حرصت على إقرار ذلك المادة ٢٤١ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي . ولا يجوز تخويل محكوم عليه سلطة تأديبية على زملائه في المؤسسة ، وقد عنيت بتقرير ذلك القاعدة ٢٨ من مجموعة قواعد الحد الأدنى ، ويعمل هذا الحظر بأن المحكوم عليه لا يحسن - بالنظر إلى وضعه - استعمال سلطة التأديب على الوجه المهادف المطلوب ، بالإضافة إلى ما يحتمل أن يؤدي إليه ذلك من إفساد العلاقة فيما بين المحكوم عليهم^(١) . ولا يجوز أن يوقع على محكوم عليه جزاء مرتين أو أكثر من أجل جريمة تأديبية واحدة ، إذ يناقض ذلك أدنى مبادئ العدالة ، وقد حرصت على تقرير ذلك القاعدة ٣٠/١ من مجموعة قواعد الحد الأدنى .

ويتعين أن تتوافر في الجزاء التأديبي شروط تكفل اتساقه مع أغراض النظام العقابي وتدفع احتمال تعارضه مع بعض هذه الأغراض : فيتعين ألا يكون من شأنه الإنقاص على وجه دائم - أي لا يقبل إصلاحاً - من إمكانيات المحكوم عليه ، إذ يكون بذلك معرقلاً لتأهيله . وعلى هذا النحو يتعين استبعاد الجزاءات التي يحتمل أن تورث أمراضاً بدنية أو عقلية أو عللاً نفسية كالحرمان من مواد غذائية رئيسية أو الحبس في زنزانة مظلمة أو سيئة التهوية . ويتعين ألا يكون من شأن الجزاء إهدار كرامة المحكوم عليه وإفقاده اعتماده بنفسه ، ويشير هذا الشرط البحث في ملائمة الجزاءات البدنية . إذ هي - في رأي البعض - غير متوافر فيها هذا الشرط ، وسنعرض فيما بعد للبحث في ذلك . ولا يجوز أن يتخذ

(١) وقد نصت على هذا الحكم المادة ٢٤٤ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي .

الجزء التأديبي صورة الحرمان من نظام علاجي أو تهندي ، إذ الفرض أنه يساهم في تحقيق الغرض التأهيلي الذي تهدف إليه النظم العلاجية والتهدئية ، فلا يتصور أن يكون من شأنه عرقلة تطبيقها . ويتعين إحاطة توقيع الجزء التأديبي بالرعاية الطبية كى يتاح عن طريقها توفى الآثار السيئة التى لا تتفق وغرض العقوبة السالبة للحرية ، وتطبيقاً لهذه الفكرة فإن توقيع الجزاءات الشديدة كالجلد ينبغى أن يكون مسبوقاً بفحص طبي يثبت به احتمال المحكوم عليه للجزاء ، ويجب أن يراقب الطبيب تنفيذه ويكون له إيقافه إذا غلب احتمال إفضائه إلى ضرر صحى جسيم^(١) .

ولا يجوز أن يكون من شأن إنزال جزاء تأديبي إرجاء يوم الإفراج وإطالة مدة العقوبة بذلك ، وتعليل هذا المبدأ أن الجزاء التأديبي لا يعدو غير أن يكون إجراء من إجراءات التنفيذ العقابى ، فينبغى أن ينحصر فى نطاقه ، فإذا انتضى التنفيذ فلا يجوز أن يكون للجزاء محل ؛ وبالإضافة إلى ذلك فمن غير السائغ أن يكون للقرار الإدارى الصادر بالجزاء التأديبي ساطة تعديل الحكم القضائى الذى حدد للعقوبة مدة معينة . وقد حرصت المادة ٤٧ من قانون تنظيم السجون على إقرار هذا المبدأ فنصت على إنه « لا يحول توقيع أية عقوبة تأديبية صدر الأمر بها بالتطبيق لأحكام هذا القانون دون إخلاء سبيل المسجون فى الميعاد المقرر بمقتضى الحكم الصادر عليه قضائياً » . وهذا المبدأ تقرره النظم العقابية الحديثة كافة ، وإن شذ بعضهما عليه : فقانون التنفيذ

(١) وقد حرصت التشريعات العقابية الحديثة على وضع تنظيم تفصيلى للرعاية الطبية التى يتعين أن يقترن بها توقيع الجزاء التأديبي : فالقاعدة ٣٢ من مجموعة قواعد الحد الأدنى نصت على أنه لا يجوز توقيع عقوبات الحبس الانفرادى وانقاص الغذاء ما لم يفحص الطبيب المحكوم عليه ويثبت كتابة قدرته على احتمالها ، وقررت بعد ذلك امتداد هذا الحكم الى جميع الجزاءات التى يخشى أن يكون من شأنها المساس بالصحة البدنية أو العقلية للمحكوم عليه ، وأنصفت الى ذلك أن الطبيب يلتزم بأن يزور يومياً المحكوم عليهم الذين تنفذ فيهم الجزاءات التأديبية السابقة ، وله أن يقترح انتهاء تنفيذها أو تعديله بناء على أسباب تتصل بالصحة البدنية أو العقلية للمحكوم عليه .

وانظر كذلك القاعدتين ٥٣ ، ٥٤ من مجموعة قواعد السجون الانجليزية ، والمادة ٣٢ من اللائحة الداخلية للسجون المصرية .

العقابي السويدي الصادر في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ يجيز - في المادة ٧٦ منه - إطالة مدة العقوبة لأغراض تأديبية بما لا يجاوز أربعة عشر يوماً .

٤٠٦ - اجراءات توقيع الجزاء التأديبي :

يعتمد تحديد إجراءات توقيع الجزاء التأديبي على مبدأين : الاعتراف لإدارة المؤسسة العقابية بدور أساسي في هذه الإجراءات يتفق مع مسئوليتها في إعمال النظام العقابي في المؤسسة ؛ وإقرار ضمانات كافية للمحكوم عليه تقيه العسف الإداري وتدرأ عن الجزاء احتمال انحرافه إلى مالا يتفق مع أغراض النظام العقابي (١) :

فيتعين أن يحدد القانون أو اللائحة المعالم الأساسية لهذه الإجراءات ، وبصفة خاصة السلطة التي تختص بتوقيع الجزاءات ، وقد نصت على ذلك القاعدة ٢٩ من مجموعة قواعد الحد الأدنى ، ويعني ذلك خضوع الإجراءات في جزائها الأساسية لمبدأ « الشرعية » . والأصل أن يختص مدير المؤسسة العقابية بالنطق بالجزاء ، ولكن اختصاصه غير مطلق : فهو مقيد حين يلزمه القانون بأخذ رأي أحد معاونيه قبل النطق بالقرار ، وعلى سبيل المثال فإن المادة ٢٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي تلزمه بأخذ رأي مساعده (أي مساعد المدير) ورئيس الحراس . وهذا الاختصاص مقيد من ناحية أخرى حين ينص القانون على عدم اختصاصه بتوقيع الجزاءات الجسيمة التي يقدر أنها تتطلب عدالة صدور القرار بها من سلطة أوسع أفقاً وأبعد عن التحيز ، وقد حصر قانون تنظيم السجون المصري اختصاص مدير السجن أو مأموره في توقيع جزاءات أربعة (٢) ، وجعل الاختصاص لمدير عام السجون

Jambu-Merlin, p. 191.

(١)

(٢) هذه الجزاءات هي : (١) الإنذار ، (٢) الحرمان من بعض الامتيازات المقررة لفئة المسجون ، (٣) تأخير نقل المسجون الى درجة أعلى لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ان كان محكوما عليه بالإشغال الشاقة أو لمدة لا تزيد على شهر ان كان محكوما عليه بالسجن أو بالحبس مع النفل ، (٤) الحبس الانفرادي لمدة لا تزيد على أسبوع .

في توقيع سائر الجزاءات (المادة ٤٤) (١)، (٢) . ويحصر النظام العقابي الإنجليزي اختصاص مدير السجن في توقيع بعض الجزاءات ، ويجعل هيئة أو لجنة الزوار (Board or Committee of Visitors) الاختصاص بتوقيع جزاءات أشد ويحول لوزير الداخلية التصدي للجريمة التأديبية وتكليف أحد معاونيه بالتحقيق فيها والنطق بأحد الجزاءات التي تدخل في اختصاص هيئة الزوار ، ويضيف إلى ذلك أن هذه الهيئة وحدها هي التي تختص بتوقيع الجزاء البدني (المواعيد ٥٠ — ٥١ من مجموعة قواعد السجون الإنجليزية) . وتنص المادة ٢٤٩م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي على أن الإنزال إلى مرتبة أدنى من مراتب النظام التدريجي أو سحب مزية حولها قاضي تطبيق العقوبات جزاءان لا يجوز أن ينطق بهما غير هذا القاضي .

ويتعين أن يسود هذه الإجراءات مبدأ « الفصل بين السلطات » ، فلا يجوز أن يجمع شخص بين سلطات الضبط والتحقيق والمحاكمة والتنفيذ . إذ أن ذلك يقود إلى استبداد خطير بالمحكوم عليهم ، وتطبيقاً لهذا المبدأ فإنه يتعين أن تقتصر مهمة من يضبط محكوماً عليه يأتي سلوكاً مخالفاتاً للقانون دلى إعداد تقرير بذلك يرفعه إلى سلطات التحقيق والمحاكمة المختصة . وتقتضي العدالة أن تتجزأ إجراءات توقيع الجزاء التأديبي إلى مراحل ، ويكون لكل مرحلة السلطة المختصة بها ، ويتعين على أي الأحرار أن يكون ثمة انفصال بين سلطة التحقيق وسلطة المحاكمة ضماناً لحيدة الأخيرة .

ويتعين أن تتجه الإجراءات إلى كفالة سبيل الدفاع للمحكوم عليه المتهم بجريمة تأديبية ، ويعتبر الحرص على الدفاع ضماناً لتكشاف الحقيقة وشرطاً

(١) ويشترط القانون لتوقيع مدير عام السجون هذه الجزاءات ان يكون ذلك بناء على طلب مدير السجن . أو مأموره . وبطل هذا الشرط بأن مدير عام السجون لا يستطيع — لبعده عن السجن — أن يعلم بالواقعة المستوجبة للجزاء ، وهذا الشرط — في تقديرنا — جوهري ، ومن ثم يبطل قرار توقيع الجزاء اذا لم يكن مستنداً الى طلب .

(٢) وتقتيد السلطة المختصة بتوقيع الجزاء التأديبي حينما ينص القانون على استبعاد جزاء معين قبل بعض المحكوم عليهم ، وعلى سبيل المثال فان قانون تنظيم السجون لا يجيز توقيع الجلد أو النقل إلى فرقة التأديب المخصوصة أو النقل إلى الليمان على النساء .

ليصادف الجزاء حين يوقع سنداً من الواقع والتانون . وقد حرصت مجموعة قواعد الحد الأدنى على كفالة الدفاع ، فنصت على أنه « لا يجوز توقيع جزاء تأديبي إلا بعد إخطار المحكوم عليه بالجريمة المسندة إليه وإتاحة الفرصة له كي يقدم دفاعه » ، وأضافت إلى ذلك أنه « يتعين السماح للمحكوم عليه بأن يقدم دفاعه عن طريق مدافع كلما كان ذلك ضرورياً وممكناً » (التاعدة ٣٠) (١) ، وحرص على ذلك أيضاً قانون تنظيم السجون المصري في نصه على أن توقيع العقوبات التأديبية يكون « بعد إعلان المسجون بالفعل المنسوب إليه وسماع أقواله وتحقيق دفاعه » (المادة ٤٤) (٢) .

ويتعين أن تدون الإجراءات في جميع مراحلها . وعلة ذلك حمل السلطة التي تتولاها على الدقة والتأنى ، وإتاحة الفرصة لإعادة النظر في الجزاء التأديبي من جانب السلطة التي أصدرته أو سلطة أعلى منها — سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طعن المحكوم عليه — إن كان التانون يجيز ذلك (٣) . وقد نصت المادة ٥٥ من قانون تنظيم السجون على أن « تقيد بسجل خاص بجميع العقوبات التي توقع على المسجونين » ، ويستجيب هذا النص للمبدأ السابق على نحو جزئي ، إذ يقتصر على تطلب تدوين الجزاء في حين أن هذا المبدأ يتطلب تدوين جميع الإجراءات التي استند إليها .

ويشير تنظيم إجراءات توقيع الجزاء التأديبي لتحديد ما إذا كان يسمح للمحكوم عليه بالطعن في الجزاء الذي وقع عليه أم يحظر عليه ذلك : غنى عن البيان أن القرار بتوقيع الجزاء قد يشوبه عيب ، بل قد يتضح بعد صدوره أن الوقائع التي استند إليها غير صحيحة أو على الأقل لا تفسر في

(١) نصت المادة ٢٤٩ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي (الفقرة الرابعة) على أنه يتعين في جميع الأحوال إخطار المحكوم عليه بالجريمة المسندة إليه وإتاحة السبيل له كي يبدى دفاعه .

(٢) اشترط القانون ذات الاجراء اذا كان القرار بالجزاء صادرا من مدير عام السجون ، فنص على أن توقيمه يكون « بعد تحرير محضر يتضمن أقوال المسجون وتحقيق دفاعه وشهادة الشهود » (المادة ٤٤ ، الفقرة الأخيرة) .

الصورة التي فسرتها بها السلطة التي قضت بالجزاء ، وفي هذه الحالات . تتطلب العدالة إتاحة السبيل لإصلاح عيب القرار عن طريق الطعن فيه^(١) ، ولكن يعترض هذا الاعتبار أن المماح للمحكوم عليه بذلك الطعن من شأنه إضعاف السلطة التأديبية في المؤسسة العقابية . وقد ترددت التشريعات بين هذين الاعتبارين ، فجنح التشريع المصري إلى ترجيح الاعتبار الثاني : فالمادة ٤٤ من قانون تنظيم السجون تنص على أن « يكون قرار مدير السجن أو مأموره بتوقيع العقوبة نهائياً »^(٢) . والتوفيق بين الاعتبارين جائز ، وذلك عن طريق قصر الطعن على حالات محدودة وحصره في مواعيد قصيرة^(٣) . ونلاحظ أنه إذا أنكر القانون على المحكوم عايم الطعن ، فإن في وسعه أن يتجه بالشكوى إلى الهيئات الإدارية ذات الرئاسة على مصدر القرار بالجزاء التأديبي ، وهذا الحق في الشكوى تحرص النظم العقابية عامة على كفالته ، وقد تحقق الشكوى ذات الغرض الذي كان من شأن الطعن تحقيقه^(٤) .

٤٠٧ - إيقاف تنفيذ الجزاء وإلغائه عنه :

أدخل قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي نظام إيقاف تنفيذ الجزاء التأديبي ، فنصت المادة ٢٥١ م منه على أن للسلطة المختصة بالنطق بالجزاء التأديبي إيقاف التنفيذ بالنسبة لكل الجزاء أو بعضه ، وأضافت إلى ذلك جواز تقرير الإيقاف أثناء التنفيذ ، وأثر الإيقاف يوجب في أنه إذا انقضت مدته — وهي لا تتجاوز في أية حال ستة أشهر — دون أن يقضى بجزاء آخر اعتبر الجزاء الأول كأن لم يكن ، وفي غير هذه الحالة ينفذ الجزاء ان معاً^(٥) . وتحول القاعدة ٥٦ .

Mittermaier, § 18, S. 117.

(١)

(٢) المادة ١٨٤ من قانون تنظيم السجون بتوقيع جرائع تأديبية .

(٣) ويعنى ذلك أن الوسيلة إلى هذا التوفيق هي وضع تنظيم محكم للحق في الطعن .

(٤) انظر في الحق في الشكوى ، هامش رقم (١) ص ٤٥٤ من هذا المؤلف .

(٥) وقد نص على إيقاف التنفيذ كذلك قانون التنفيذ العقابي لولاية هيسن (Hessen)

الإلمانية (المادة ١٥٤) ، انظر في ذلك : Mittermaier, § 18, S. 117.

من مجموعة قواعد السجون الإنجليزية وزير الداخلية والهيئة التي قضت ابتداء بالجزاء التأديبي سلطة الإعفاء منه كله أو جزءاً منه أو إبداله بآخر أخف منه . ولا نزاع في جدوى تطبيق هذه النظم على الجزاءات التأديبية ، إذ تحقق ذات الأغراض التي تحقّقها بالنسبة للعقوبات العادية ، وهي بوجه عام سبيل إلى التفريد وإصلاح الأخطاء التي قد تشوب الجزاء التأديبي .

٤٠٨ - الجزاءات التأديبية البدنية :

يثير الجزاء البدني في المؤسسات العقابية خلافاً في الرأي : فهو يستند إلى تقاليد قديمة ، فقد استعمل في صور مختلفة في النظم العقابية القديمة وكان له دوره في حفظ النظام فيها ، ويذهب بعض الباحثين في الوقت الحاضر إلى أن للتهديد بالجزاء البدني تأثيره على المحكوم عليهم بما يحلّهم على التزام الساروك المتفق مع النظام العقابي (١) . ولكن أغلب علماء العقاب المعاصرين يعارضونه محتجين بغلبة مضاره على نفعه : فهو يحطم كرامة المحكوم عليه حين يتعرض للشد أو الضرب أمام زملائه بما يفقده اعتداده بنفسه ويحول دون أن ينمو لديه الشعور بأن الإجرام سلوك غير لائق به ، وهو بالإضافة إلى ذلك يصبغ بالقسوة أخلاق العاملين في المؤسسات العقابية وأخلاق المحكوم عليهم ويحول دون نشوء شعور مرهف يستنكر الإجرام ، وفي النهاية فإن الجزاءات البدنية تخاق جواً من الكراهية في العلاقة بين المحكوم عليهم والقائمين على إدارة المؤسسة وتجعل التعاون بين الفريقين عسيراً مما يهدد بالإفساد جهود التهذيب والتأهيل (٢) ، (٣) .

(١) جاء في المذكرة الإيضاحية لقانون تنظيم السجون تعليلاً للابقاء على عقوبة الجلد أنها ضرورية « لحفظ النظام في السجن » وقد احتفظت بعض التشريعات الحديثة بهذه العقوبة لمواجهة حوادث التمرد أو التحريض على قيامه والاعتداء الشديد على موظفي السجن كما هو الحال في إنجلترا وكندا ، ومن رأى بعض دعاة الإصلاح في السجون أن عقوبة الجلد إذا حسن استعمالها خير من بعض الجزاءات التي لا تقل عنها قسوة كمقوبة الحبس الانفرادي لمدة طويلة وعقوبة الوضع في قاعات التأديب المطبقتين في فرنسا ، والواقع أن عقوبة الجلد في السجون تحقق بعض أغراض العقوبة وهو الزجر والردع على أن يكون تطبيق استعمالها في انسب الحدود وبقصد حفظ النظام في السجن وهيئة القائمين عليه .

(٢)

(٣) قال أوبرماير « أنه لا يتصور إصلاح شخص بمجرد ضربه ، إذ الضرب يقتصر

التأهيل عن طريق تدعيم اعتداد المحكوم عليه بنفسه وتنمية عقيدته بأن الإجراء سلوك غير لائق به ومساعدته على أن ينظر إلى نفسه نظرتة إلى أى مواطن يحظى باحترام المجتمع الذى يعترف له بكل كرامته ، ولا شك فى أن الجزاءات البدنية بما تنطوى عليه من مهانة لمن تنزل به وما تفرضه من أنه لا يستجيب للاقتناع وسائر الأساليب التى يستجيب لها البالغون عادة تحطم اعتداد المحكوم عليه بنفسه وتقف بذلك عقبة فى طريق تأهيله ؛ وبالإضافة إلى ذلك فإن إباحة الجزاءات البدنية فى المؤسسات العقابية تؤدى إلى اتسام التنفيذ العقابى بطابع القسوة والإرهاب وتغرى بعض العاملين فيها على الالتجاء إليها فى نطاق واسع ، ويناقض ذلك الطابع الحديث الذى ينبغى أن تتسم به ، وهو طابع علمى فى . ونرى أن للجزاءات الأخرى من قوة الردع ما يكفى لمواجهة الجرائم التأديبية على تفاوتها فى جسامتها ، ومن هذه الجزاءات ما هو شديد فى ذاته كالحبس الانفرادى أو الحرمان من بعض أصناف الطعام ؛ وإذا جاوزت الجريمة فى جسامتها القدر الذى يكفى فى مواجهته الجزاء التأديبى فإن استطاعة توقيع عقوبة جنائية من أجلها تحقق إزاعها الردع على النحو المطلوب ، وبالإضافة إلى ذلك فإن المؤسسات العقابية لا تعتمد على الجزاءات التأديبية وحدها فى إقرار النظام بها ، بل إنها تستعين كذلك بوسيلتين أخريين لها دور أساسى فى ذلك : هما تدابير التحفظ والمكافآت .

٤٠٩ - تدابير التحفظ :

لهذه التدابير أهميتها فى كل مؤسسة عقابية لوجود أشخاص ميالين إلى التمرد لا يتقبلون فى سهولة الخضوع للنظام ، ومن ثم تتعين أن تتخذ إزاءهم تدابير خاصة تكفل عدم عودتهم إلى الإخلال به ؛ وتتضمن الحياة فى المؤسسة العقابية العوامل التى تنمى التمرد عند من لديهم الاستعداد له ، ذلك أنهم يضمجون بالقيود المفروضة عليهم ويرسخ لديهم شعور بالاضطهاد^(١) . والأصل أن اتخاذ هذه التدابير يفترض ارتكاب جريمة تأديبية ويستهدف

توتى الإقدام على أخرى لاحقة عليها ، ولكن بالنظر إلى عدم تحديد فكرة الجريمة التأديبية وتتمتع إدارة المؤسسة العقابية بسلطة تقديرية متسعة في استظهار معالمها ونطاقاتها فإنه من السائع اتخاذ « تدابير التحفظ » إذا تحققت أسباب تحمل على الاعتقاد باحتمال الإخلال بالنظام ولو لم تقم بهذه الأسباب جريمة تأديبية ، وعلى هذا النحو فإن فكرة « تدبير التحفظ » تستمد معالمها من نظامي « التدابير الاحترافية » و « التدابير المانعة » معاً . وأهم أمثلة لسلوك الذى تتجه تدابير التحفظ إلى مكافئته هي محاولات الحرب والانتحار وإتلاف مبانى السجن أو أدواته . وتتخذ هذه التدابير إحدى صورتين : سحب أشياء خطيرة كالأداة سرير قد يصنع منها حبل للهرب أو الانتحار (١) ، وفرض قيود ذات طابع شخصى كحبس المحكوم عليه انفرادياً كى لا يضر بغيره أو حبسه فى غرفة ذات جدار من المطاط كى لا يضر بنفسه ، ويجوز فى الحالات الخطيرة تقييده بالحبال أو تسكيبه بالسلاسل الحديدية أو ألباسه قميص الأكتاف (٢) . ولما كانت هذه التدابير تحرم المحكوم عليه من بعض حقوقه وتكاد لا تختلف فى آثارها عن الجزاءات التأديبية ، فإنه يتعين أن يكون الاختصاص بتوقيعها للشخص أو الهيئة التى تختص بإنزال الجزاءات التأديبية وتحصر فى ذلك على توفير ذات الضمانات للمحكوم عليه ، وإن كانت طبيعة الأشياء تقضى بأن تتمتع فى شأنها بسلطة تأديبية واسعة (٣) . وقد تقتضى

(١) قد تتجه هذه التدابير الى غير المحكوم عليهم — كالزوار أو العاملين فى المؤسسة العقابية — لمنعهم من ادخال أشياء خطيرة على استتباب النظام فى المؤسسة ، وفى هذا الاتجاه نصت المادة ٤١ من قانون تنظيم السجون — معدلة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٢ من ان « لضباط السجن حق تفتيش أى شخص يشتبه فى حيازته أشياء ممنوعة داخل السجن سواء كان من المسجونين أو العاملين بالسجن أو غيرهم » .

Grünhut, p. 273.

(٢)

(٣) من التفسير فى العمل التفرقة بين الجزاء التأديبى وتدبير التحفظ ، وبصفة خاصة فإن المحكوم عليه لا يشعر بفارق ملموس بينهما ، وعلى سبيل المثال فإنه سواء عنده أن يكون وضعه فى الحبس الانفرادى على سبيل الجزاء أو التحفظ . ولكن التفرقة بينهما واضحة من الناحية النظرية : فالجزاء حساب عن جريمة ارتكبت فعلاً ، ومن ثم كان اتجاهه =

أساليب التحفظ خطر بعض أنواع من السلوك على غير المحكوم عليهم للحياة
بينهم وبين إفساد النظام في المؤسسة العقابية ، وقد يبلغ السلوك المخطور من
الخطورة القدر الذى يقتضى تدعيم حظره بالجزاء الجنائى (١) .

== الى الثانى : أما تدبير التحفظ فهو اتفاق تجريبية محتملة ، ومن ثم كان اتجاهه الى
الاستقبال . وهذه التفرقة تؤدى الى استبعاد بعض الإجراءات التاسية من نطاق الإجراءات
التي يتعين أن تخضع السلطة التأديبية عند الحدود التي تفرضها اعتبارات التأهيل ، ولكن
هذه الإجراءات يمكن عند الضرورة قبولها كتدابير تحفظ إذا ثبت أنه لا يمكن المحافظة على
النظام في المؤسسة العقابية بدونها ، وإجازة هذه التسلية إنما يكون عن سبيل الاستثناء
الذى يؤسس على الضرورة فحسب . وقد أوضحت المادة ٢٢ من مجموعة قواعد العهد
الذى هذه التفرقة فتمت على أن أدوات الإكراه كاليدى والسلاسل ونحوها لا
لا يجوز الاتجاء اليها كجزاء ولا يجوز كذلك استعمال السلاسل كوسائل إكراه . أما
وسائل الإكراه الأخرى فيجوز الاتجاء اليها في الحالات الآتية : (أ) على سبيل الاحتياط
إذا لم يرد لئلا نقل المحكوم عليه من مكان إلى آخر بشرط أن ترفع بمجرد حصوله
عليه تمام السلطة القضائية أو الإدارية . (ب) بناء على أسباب طبية وبشرط التوسعية
الطبية . (ج) استنادا الى أمر مدير المؤسسة حين يثبت قصور الوسائل عن السيطرة
على المخدر عليه . وذلك للحيولة بينه وبين إيذاء نفسه أو غيره أو أحداث أضرار مادية
وسين على المدير في هذه الحالة استشارة الطبيب على الفور وإبلاغ السلطة القضائية
بذلك .

ويضع التشريع المصرى تنظيما لهذه التدابير ويتقبل على سبيل التحفظ تدابير لم
يقتصر على سبيل الجزاء . فالمادة ٨٧ من تنظيم قانون السجون تجوز للمأمين في السجون
استعمال الأسلحة النارية ضد المحكوم عليهم في حالتين : عند مجرى أو مقاومة مسخرة
مضبوطة بأمر من القوة ، ومنع الفرار . والمادة ٨٧، تجهز لمدير السجن أو مأموره كمين
السجون بصور اليدى إذا وقع منه هياج أو منة شديد بسبب أن يربح الأمر على الدور
الى مدير السجون ولا يجوز التكبيل اثنين وسبعين ساعة . والمادة ٩٠ تجهز لمدير السجن
أو مأموره تكمين المسجون بعديده الأرجل إذا حاول الهرب أو خيف هربه وكان لهذا الخوف
سبب مقبول . على أن يرفع ذلك على الفور الى مدير عام السجون .

وفي ضوء هذه الفكرة فقد نصت المادة ٩٢ من قانون تنظيم السجون على أن يعاقب
بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على ألف قرش أو بأحدى هاتين
العقوبتين : (أ) كل شخص أدخل أو حاول أن يدخل في السجن أو في أحد مسجونين
مسجونين بنية حادثة تمت نيلته من الأتشاء على خلاف القوانين و السوائح المنظمة للسجون
كل شخص أدخل في السجن أو العسكري أو أخرج منه رسائل على خلاف النظام المقر
في سجون بالقوانين أو السوائح . (ب) كل شخص أعطى شوقا مشغولا مسجون محكوم عليه
أو مجبور احتياطيا أثناء نفيه من جهة إلى أخرى . وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد
على ستة أشهر أو غرامة لا تزيد على ألفي قرش أو إحدى هاتين العقوبتين إذا وقعت أجرة من
خدمت في السجن أو من أحد الكافين حراسة المسجونين .

على إدارة المؤسسة العقابية لتصور مكافآت لم ترد فيه يرجح أن تكون أجدي بالنسبة لحكوم عليه معين^(١) .

وتتخذ المكافآت صوراً متعددة : فتمد تتخذ صورة السماح بمزيد من المراسلات أو الزيارات أو إطالة مدة النزهة اليومية أو التخفيف من عبء العمل ، وقد تكون المكافأة ممنوعة بحجة كوضع علامة على الملابس دالة على الامتياز أو التكيف بمهام تفترض الثمة فيمن يتولاها ؛ بل إن الإفراج الشرطي^(٢) والانتقال من مرحلة إلى أخرى في النظام التدريجي تشملهما فكرة المكافأة باعتبارهما تخفيفاً من قيود أو تحويلاً لمزايا نظير سارك حسن . ويلاحظ أن المكافأة - وإن كانت مادية - لا تكلف الدولة كثيراً ، إذ تتخذ صورة منح ضئيلة ؛ ولكنها على الرغم من ضآلتها ذات قيمة نفسية كبيرة بالنظر إلى قسوة الحياة في المؤسسة العقابية واتسامها بالسأم الناتج عن سيرها على وتيرة واحدة ، الأمر الذي يجعل للمزية الضئيلة تأثيراً نفسياً ملموساً . وللمكافآت دورها التهنيني بالنسبة للمحكوم عليهم جميعاً ، بمن ذلك أشدهم خطراً ، بل قد يكون المحكوم عليهم الخطرون أكثر استجابة للدور التهنيني للمكافآت ؛ إذ هم أكثرهم ذكاء وخبرة فيدركون أنه لا مفر لهم من الخضوع للنظام العقابي والاجتهاد في الحصول على أكبر قدر من مزاياه والتخفف من أكبر قدر من قيوده^(٣) .

== يجوز منحها للمحكوم عليهم ، فأشارت الى ما يلي : (١) التصريح بمزيد من المراسلات والزيارات وتلقى الاعانات العائلية ، (٢) اعطاء مواد غذائية اضافية والسماح بشراء كمية اضافية من التبغ ، (٣) التصريح باستقبال زيارات في غرفة عادية حيث لا فواصل بين المحكوم عليه وزائريه ، (٤) التصريح بالاشتراك في النشاط الترويحي بالمؤسسة ، (٥) التصريح بشراء كتب بشرط خضوعها لرقابة ادارة المؤسسة قبل تسليمها والسماح باستعمال أدوات خاصة كساعة اليد أو قلم الحبر ، (٦) السماح للمحكوم عليه الذي ينزل بمفرده في زنزانه بأن ينظمها ويعددها على النحو الذي يروق له شخصياً ؛ (٧) السماح للمحكوم عليه بأن يشتمل لحسابه الخاص .

Delogu, p. 100.

(١)

(٢) وقد ذكرت القاعدة الخامسة من قواعد السجون الانجليزية « الاعفاء من جزء من العقوبة Remission of Sentence » باعتباره صورة للمكافأة .

Gillin, p. 434.

(٣)

وعلى الرغم من وجوب الاعتراف لإدارة المؤسسة العقابية بسلطة تقديرية واسمعة منح المكافآت ، فإنه لا يجوز أن تكون هذه السلطة مطلقة ، وإنما يتعين أن تحاط بقيود تكفل عدم إساءة استعمالها ، وهذه القيود في الغالب إجرائية تستهدف أن يخضع منحها لرقابة هيئة محل الثقة . وقد نص التشريع الفرنسي على أن يكون منح المكافآت وفقاً لذات الإجراءات التي توقع بها الجزاءات التأديبية (المادة ٣، ٢م من قانون الإجراءات الجنائية) (١) .

وإذا كانت نصوص التشريع المصري قد جاءت خلواً من الإشارة إلى نظام المكافآت ، فإنه لا يسوغ القول بجهل الشارع المصري له : فهو يعرف صورا أساسية من المكافأة كالإفراج الشرطي والعفو الجزئي والنقل من درجة إلى أخرى ؛ ومن السائع أن تستخلص من هذه الصور إرادة الشارع الاعتراف بنظام المكافآت في جملة . وغنى عن البيان أن سند الاعتراف للإدارة العقابية عن منح الصور الأخرى من المكافآت هو السلطة التديرية التي يفترضها النظام العتامي للنائمين على إدارة المؤسسات العقابية ، وهي سلطة لا غنى عن الاعتراف بها كي يتاح حفظ النظام من ناحية وتطبيق البرامج التأديبية والتأهيلية من ناحية ثانية ، ولهذا السلطة سندها بالنسبة لمدير عام السجون في المادة ٧٣ من قانون تنظيم السجون ، وبالنسبة لمدير السجن أو مأموره في المادة ٧٤ من هذا القانون ، وحدود هذه السلطة مستمدة من المبادئ العامة في استعمال السلطة التديرية (٢)

(١) بل ان هذا النص يقرر ان الاقتراح بمنح مكافأة هامة أو ذات طابع استثنائي يوجه الى قاضى تطبيق العقوبات أو الى وزير العدل عن طريق هذا القاضى . وقد حدد الشارع المصرى اجراءات معينة لصور المكافآت التى نص عليها كالإفراج الشرطى أو النقل من درجة إدارية الى أخرى .

(٢) وعلى الرغم من خضوع هذه السلطة للقواعد العامة التى يحددها القانون الإدارى ، فإن هذه القواعد تكتسب تحديدا خاصا فى تطبيقها على المعاملة العقابية ، وهذا التحديد مستمد من غرض هذه المعاملة وهو التأهيل ووجوب اتجاه جميع الأعمال القانونية والمادية التى تستعمل بها هذه السلطة الى هذا الغرض ، مما يبنى عليه اعتبارها مشوبة بعيب الانحراف فى استعمال السلطة اذا اتجهت الى غرض سواه .

والحظر المفروض على الإدارة العقابية من عدم جواز تعديل المركز القانوني للمحكوم عليه كما حدده الحكم القضائي .

وتكشف هذه الدراسة عن الاتصال الوثيق بين المـكافآت والجزاءات التأديبية : فهما وسيطان يستهدفان غاية واحدة هي إقرار النظام في المؤسسة العقابية ، ومن ثم تعين على إدارة المؤسسة الاجتهاد في التنسيق بينهما ، والجمع بينهما باعتبارهما عنصرين في نظام واحد .

الباب السادس

مدد التدابير السالبة للحرية

٤١١ - أهمية المدة في التدابير السالبة للحرية :

المدة عنصر في كل تدبير سالب للحرية ، إذ لا يتصور بغبر مدة تمتد خلالها وتطبق في أثناءها نظم المعاملة العقابية التي يفترضها . وبالإضافة إلى الارتباط بين المدة وجوهر فكرة سلب الحرية ، فإن للمدة دورين هامين : دوراً قائم نياً مبناه أن المدة تحدد جسامته التدبير ، إذ بقدر ما تطول مدته تزداد جسامته ، ويتصل هذا الدور باعتبارات العدالة والردع العام التي تقتضي أن تحدد مدة التدبير بحيث تناسب مع جسامته الجزية ومسئولية مرتكبها ويكون من شأنها مباشرة التأثير النفسى الجماعى الذى يتحقق به الردع العام . أما الدور الثانى للمدة فهو دور عقابى يثير فى الأذهان وظيفته التدبير السالب للحرية فى التأهيل ، ويقتضى أن تكون مدته كافية لأدائه هذه الوظيفة وألا تطول إلى ما يجاوز المدى المتطلب لتحقيقها^(١) . ويعنى هذا الدور أن جدوى النظم العقابية فى مجموعها مرتين بتحديد مدة التدبير تحديداً سليماً مرتكناً إلى أسس علمية وفنية صائبة . وتدعو هذه الاعتبارات إلى التساؤل عن مدى ملائمة التدابير ذات المدة القصيرة باعتبارها لا تكون فى الغالب كافية لإنتاج النظم العقابية آثارها التأهيلية ، وتثير كذلك التساؤل عن مدى ملائمة التدابير المؤبدة باعتبارها قد تمتد إلى ما يجاوز المدى المتطلب للتأهيل .

٤١٢ - السلطة التى تحدد مدد التدابير السالبة للحرية :

لا يثور شك فى أن تحديد مدة العقوبة جزء فى العمل القضائى ، والأصل

فى التحديد القضائى أن يكون نهائياً ، وأن يعتبر إدخال التعديل عليه اعتداء على القوة التنفيذية للحكيم . أما تحديد مدة التدبير الاحترازى السالب للحرية فلا يجوز أن يقوم به قضاء النطق بالتدبير ، إذ ضابط انقضائه هو زوال الخطورة الإجرامية (١) ، وهو مالا يتيسر التنبؤ به لحظة النطق بالتدبير ؛ ويقتضى ذلك ترك القول بانقضائه لسلطة التنفيذ العتائى .

ولكن هذه القواعد البسيطة قد دخل عليها التعديل بتأثير الأفسكار العقابية الحديثة : فالتحديد القضائى لمدة العقوبة قد يختصر عن طريق الإفراج غير النهائى ؛ بل إن هذا الاختصار قد يتخذ ذريعة لإطالة مدة المعاملة العقابية بإطالة الفترة المطلوبة لتحويل الإفراج غير النهائى إلى إفراج نهائى إذا ما تبين أن اعتبارات التأهيل تقتضى ذلك . ومن ناحية ثانية ، فإن القول بانقضاء التدبير الاحترازى لم يعد متروكاً لسلطة التنفيذ ، بل لقد عهد به إلى قضاء التنفيذ . وفى النهاية فإن نظرية « التدبير الخاطئ » قد أفسحت المجال لتحديد قضائى مرن لمدة التدبير يفصله تحديد إدارى لاحق يقيم بما وضعه العمل التفضائى من حدود .

٤١٣ - الاعتبارات التى تحكم تحديد مدد التدابير السالبة للحرية :

عن البيان أن تحديد مدة العقوبة ينبغى أن تراعى فيه أغراض العقوبة جميعاً ، فيحدد القاضى المدة على نحو يكون من شأنه تحقيق العدالة والردع العام والردع الخاص معاً ، ومن واجب القاضى أن يضع الخطورة الإجرامية كذلك فى اعتباره ، فهى دون شك أحد عناصر الردع الخاص ، فيجهد فى أن يحدد مدة تفسح المجال للنشاط المستهدف استئصال هذه الخطورة ؛ ولكن لا يجوز أن تكون الخطورة هى الاعتبار الوحيد فى تحديد هذه المدة ، ومن ثم لم يكن الاعتداد بها حائلاً دون التحديد القضائى للمدة .

أما مدة التدبير الاحترازى فتحكمها نظرية الخطورة الإجرامية وحدها ،

وذلك هو التفسير لعدم تحديدها . فإن كان التدبير مختلطاً ، فإن اجتماع أغراض العقوبة والتدبير الإحترازي فيه على نحو تتعادل به أهميتها قد أفضى إلى فكرة « عدم التحديد النسبي » . ويتضح بذلك فساد الاعتقاد بوجود « عقوبات غير محددة المدة » لحظة النطق بها : فبالإضافة إلى أن التحديد القضائي لمده العقوبة حين النطق بها عنصر في فكرتها يفسره أن هذا التحديد يعتمد على اعتبارات تنتمى إلى الماض فيسحق القاضى ضبطها ، فإنه لا حاجة للسياسة الجنائية بهذه العقوبات ، إذ تؤدي التدابير الإحترازية والمختلطة الوظيفة المتمثلة لها .

٤١٤ - تأثير الأفكار العقابية الحديثة على مدد التدابير السالبة للحرية :

تعتمد هذه الأفكار على ترجيح واضح لاعتبارات الردع الخاص ، وقد أفضت هذه الأفكار إلى تقبل نظم « الإفراج غير النهائي » ، ولكنها بالإضافة إلى ذلك قد أثارت الشك حول ملائمة التدابير ذات المدة القصيرة ، بل والتدابير ذات المدة الطويلة والمؤبدة .

أما التدابير ذات المدة القصيرة ففصلت عيوبها^(١) وقيل باستبعادها عن طريق وضع حد أدنى لا يجوز أن تنزل مدة تدبير دونه ، فإن كان لامفر من الحكم بتدبير قصير المدة استجابة لاعتبارات العدالة والردع العام فمن الأجدر أن تحل محله بدائل لا تشوبها عيوب التدابير قصيرة المدة ، بل قد تكون أجدى في التأهيل منها ، أو أن يخضع تنفيذه لقواعد خاصة ، ومن أهم هذه البدائل ونظم التنفيذ الخاصة « الاختبار Probation وإيقاف التنفيذ Sursis » .

وقد أثارت هذه الأفكار الشك حول ملائمة العقوبات ذات المدة الطويلة :

(١) J.A. Roux : Les courtes peines de prison, leurs remèdes techniques et la mise à l'épreuve surveillée, Revue internationale de droit pénal, 1948, pp. 269 et suiv. ; P. van Drooghanbroeck : Les courtes peines de prison, Rev. de droit pénal et de criminologie, 1951, pp. 427 et suiv. ; Germain, p. 138.

فتتبل بإفراطها في القسوة لفرضها نظام حياة غير طبعى خلال وقت طويل مما يخشى معه أن تكون لها آثار مدمرة على إمكانيات المحكوم عليه فتعرقل تبعاً لذلك تأهيله ، وقيل كذلك بأن من لم يتحقق تأهيله في خلال مدة معقولة ان يكون بعد ذلك أمل في تأهيله ، ومن ثم ان يكون للمدة الزائدة على ذلك سند . وقد حدد البعض هذه المدة بعشر سنوات ، ورتبوا على ذلك أنه لا محل لأن تجاوزها مدة أى تدبير (١) . وهذه الآراء غير مقبولة ، إذ تقوم على حصر لأغراض العقوبة في الردع الخاص في حين أنها تهدف كذلك إلى تحقيق العدالة والردع العام ، وقد يكون من شأن هذين الاعتبارين أن تطول مدة العقوبة كى تناسب جسامته الجريمة وجسامته المسؤولية عنها .

وقيل على أساس من هذه الأفكار بوجوب استبعاد العقوبات المؤبدة ، واحتجوا لذلك بأنها تدعو إلى اليأس : فإذا لا يجد المحكوم عليه أملاً في العودة إلى المجتمع ، فهو يفقد « إرادة التأهيل » ؛ لأنه لا يتوقع فائدة من جهوده لإصلاح نفسه ، وبفقد إرادة التأهيل تستحيل كل النظام العقابية التى تطبق على المحكوم عليه إلى مجهود ضائع (٢) . وقيل بأن هذه العقوبات تستحث المحكوم عليه على السلوك السيئ في المؤسسة العقابية ؛ إذ لا يخشى عقوبة تالية باعتبار أن عقوبته المؤبدة تجب كل عقوبته أخرى . وهذه الانتقادات تحمل طابع المبالغة : فالعقوبات المؤبدة تستهدف استئصال المحكوم عليه استجابة لاعتبارات العدالة والردع العام التى تدعو إلى ذلك حين تكون الجريمة شديدة الجسامه ، ومن العسير في الوقت الحاضر على الأقل تجريد النظام الجنائى من عقوبات الاستئصال بالنظر إلى أن الأصول العامة تكاد تستبعد الأمل في تأهيل بعض طوائف من المحكوم عليهم . وبالإضافة إلى ذلك فإن تأييد العقوبة هو قول نظرى بحت ، إذ أن نظام الإفراج الشرطى يحيل العقوبات المؤبدة إلى عقوبات مؤقتة في واقع الأمر ، فيبقى بذلك على الأمل

MünchKrimR., § 20, S. 122.

(١)

(٢) الدكتور السعيد مصطفى السعيد ، شرح الاحكام العامة في قانون العقوبات .

فى العودة إلى المجتمع ويحفظ تبعاً لذلك إرادة التأهيل . وفى النهاية فإن المحكوم عليه بعمقوبة مؤبدة لا يفقد الحوافز التى تصرفه عن السلوك السيئ : فالجزاءات التأديبية والأمل فى الحصول على المكافآت والإفراج الشرطى اعتبارات تنفر من السلوك غير القويم . وخلاصة ذلك وجوب إبقاء السياسة العقابية المعاصرة على العقوبات المؤبدة كوسيلة لمكافحة صور معينة من الإجرام الخطير .

٤١٥ - القواعد التشريعية فى مدد التدابير السالبة للحرية :

تحديد مدد هذه التدابير مجال متسع لتدخل الشارع . ولا يقتصر هذا التدخل على وضع الحدود الدنيا والمقصوى لهذه التدابير ، بل يجاوز ذلك إلى بيان القواعد التى تستعمل وفقاً لها السلطة التقديرية فى داخل هذه الحدود والقواعد التى تبين حالات التعديل من هذه الحدود . ويتسم التنظيم التشريعى فى هذا المجال بطابع تفصيلى . ويرجع اهتمام الشارع إلى تنوع المشاكل التى يثيرها تحديد مدد التدابير العقابية وانسجام الحلول المتفرحة لها بالطابع الخلافى مما يتهين معه الترجيح بينها ؛ بالإضافة إلى اتصالها الوثيق بالحرريات الفردية مما يقتضى إحكام قواعدها كى لا يكون ثمة مجال لاستبداد قضائى أو إدارى .

وفى مقدمة المشاكل التى يحرص الشارع على حلها تحديد التقويم الواجب الاتباع فى حساب مدد سلب الحرية إذا تعددت التقويمات المعروفة فى الدولة ، وقد نص الشارع المصرى على اتباع التقويم الميلادى فى هذا الصدد (المادة ٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية) (١) . ويحرص الشارع على وضع قواعد تحدد كيفية حساب هذه المدد حسماً للمشاكل الحسابية التى تتور فى هذا الشأن ، وقد وضع التشريع المصرى بعض هذه القواعد : فنص على أنه إذا كانت مدة عقوبة الحبس المحكوم بها على المتهم أربعاً وعشرين ساعة

(١) انظر فى تحديد معنى كلمة « شهر » اذا وردت فى الحكم الناطق بالعقوبة السالبة للحرية المادة ١/٢٤ من قانون السجون الانجليزى .

فإن تنفيذها ينتهى فى اليوم التالى للقبض على المحكوم عليه فى الوقت المحدد للإفراج عن المسجونين (المادة ٤٨١ من قانون الإجراءات الجنائية) . ويحسب اليوم الذى يبدأ فيه التنفيذ من مدة العقوبة ويفرج عن المحكوم عليه فى اليوم التالى ليوم انتهاء العقوبة (المادة ٤٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية) . ويحدد القانون الوقت الذى يفرج فيه عن المحكوم عليه بظهر اليوم المحدد للإفراج (المادة ٤٩ من قانون تنظيم السجون) . ويجرى العمل على أنه إذا قدرت العقوبة بالسنوات احتسبت مدتها من تاريخ حبس المحكوم عليه للتاريخ المقابل له من السنة الأخيرة مدة العقوبة ، وإذا قدرت بالشهور احتسبت مدتها من تاريخ حبس المحكوم عليه للتاريخ المقابل له من الشهر الأخير بغير اعتبار لعدد أيام كل شهر ، وإذا قدرت بالأيام احتسبت مدتها بعدد هذه الأيام بغض النظر عن عدد أيام الشهر^(١) .

ويحرص الشارع على تحديد لحظة ابتداء مدة سلب الحرية ، وتمثل التواعد التشريعية فى هذا المجال ضماناً جوهرياً للحريات الفردية ، إذ تحظر على السلطات العامة سلب الحرية قبل هذه اللحظة . وتتطلب التشريعات عادة صدور حكم قضائى ناطق بالتدبير السالب للحرية إعمالاً للمبدأ المقرر « عدم جواز توقيع عقوبة أو تدبير إلا استناداً إلى حكم قضائى » باعتبار أن التدخل القضائى — بما يفترض فيه من حيادية واستقلال — هو ضمان أساسى لحماية الحريات الفردية^(٢) ؛ بل إن الشارع لا يكتفى بحكم قضائى أيا كان مقدراً أن بعض الأحكام يشترط بالنسبة لها احتمال قوى بالتعديل أو الإلغاء ، وهو احتمال إن تحقق مجرد سلب الحرية من السند القانونى ويحيله إلى محض استبداد^(٣) . والأصل أن يشترط

(١) الدكتور السعيد مصطفى السعيد ص ٦٤٢ .

(٢) وقد تبنى الشارع المصرى هذا المبدأ فى قوله : « لا يجوز توقيع العقوبات المقررة بالقانون لاية جريمة الا بمقتضى حكم صادر من محكمة مختصة بذلك » (المادة ٤٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية) .

(٣) نصت المادة ٧٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية انفرادى على أن « يكون تنفيذ الحكم الجنائى بناء على طلب النيابة العامة اذا صار نهائياً » ، ونصت المادة ٨١٥ من هذا القانون (فى قسمه الخامس) على أن « التنفيذ غير جائز ما لم تنقضى المواعيد المحددة للنظر بالمعارضة أو الاستئناف أو النقض » . ونصت المادة ٤٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية المصرى على أنه « لا تنفذ الاحكام الصادرة من المحاكم الجنائية الا متى سارت نهائية ، ما لم يكن فى القانون نص على خلاف ذلك » .

الشارع في الحكم أن يكون غير قابل للطعن بالطرق العادية ، ويعنى ذلك أن قابليته للطعن بالطرق غير العادية لا تحول دون صلاحيته سنداً تنفيذياً لسلب الحرية ، وعلة هذه التفرقة هي تفاوت ملحوظ في احتمال التعديل أو الإلغاء بين الطائفتين . وقد تبني الشارع المصري هذا الأصل : فلا يجوز سلب الحرية بناء على حكم يقبل الطعن بالمعارضة أو الاستئناف ، ولكن قابليته للطعن بالنقض أو إعادة النظر أو الضمن فيه فعلاً بأحد هذين الطريقتين لا تحولان دون سلب الحرية تنفيذاً له (١) . وهذا الأصل غير مطلق : فقد أجاز الشارع في حالتين محددين تنفيذ أحكام قابلة للطعن بالمعارضة (المادة ٦٨) من قانون الإجراءات الجنائية (٢) ، وأجاز في حالات ثلاث تنفيذ أحكام قابلة للطعن بالاستئناف (المادة ٦٣) من قانون الإجراءات الجنائية (٣) . وقيد الشارع من هذا الأصل على نحو آخر ، فأشار إلى حالات يربح فيها تنفيذ أحكام نهائية ، وعلة الإرجاء أن تنفيذ العقوبة في بعض الظروف لا ينتج أغراضه أو يبلغ من المشقة حداً يجاوز القدر الذي يرى الشارع أن ينحصر فيه إيلام العقوبة السالبة للحرية ، وقد جعل الشارع الإرجاء نوعين : وجوبى يضم حالة من يعصاب بجنون لاحق على صيرورة الحكم نهائياً (٤) (المادة ٨٧) من قانون الإجراءات الجنائية) ؛

(١) وقد نصت المادة ٤٦٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه « لا يترتب على الطعن بطريق النقض إيقاف التنفيذ إلا إذا كان الحكم صادر بالاعدام ... » ؛ ونصت المادة ٤٦٨ من هذا القانون على أنه « لا يترتب على طلب إعادة النظر إيقاف تنفيذ الحكم إلا إذا كان صادراً بالاعدام » .

(٢) تفترض إحدى حالتين الحاليتين صدور الحكم الغيابي بالحبس مدة شهر فأكثر ضد متهم ليس له محل إقامة معين في مصر ، وتفترض ثانيتهما صدور الحكم الغيابي بهذه العقوبة ضد متهم كان قد صدر ضده أمر بالحبس الاحتياطي ولم ينفذ بسبب هربه .

(٣) تفترض الحالة الأولى صدور الحكم بالحبس في سرقة أو على متهم عائد أو متهم ليس له محل إقامة ثابت في مصر ؛ وتفترض الحالة الثانية صدور هذا الحكم مع تقدير كفالة مالية يقدمها المتهم ويتميد بضمانتها بأنه إذا لم يستأنف الحكم لا يفر من تنفيذه عند انقضاء مواعيد الاستئناف وأنه إذا استأنفه يحضر في الجلسة ولا يفر من تنفيذ الحكم اللتى صدر ؛ وتفترض الحالة الثالثة صدور هذا الحكم ضد متهم محبوس احتياطياً . وبالإضافة إلى هذه الحالات الثلاث يعرف القانون حالات أخرى متفرقة ذات نطاق أقل أهمية يجوز فيها تنفيذ الحكم على الرغم من قابليته للطعن بالاستئناف .

(٤) ويجوز للمنيابة العامة أن تأمر بوضع المحكوم عليه في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية ، وفي هذه الحالة تستنزل المدة التي يقضيها في هذا المحل من مدة العقوبة المحكوم بها .

وجوازي يضم حالات ثلاث : حالة المرأة الحامل في الشهر السادس من حملها (١) (المادة ٨٥) من قانون الإجراءات الجنائية) ، وحالة المصاب بمرض يهدد بذاته أو بسبب التنفيذ حياته بالخطر (المادة ٨٦) من قانون الإجراءات الجنائية) وحالة الزوجين المحكوم عليهما معاً إذا كانا يكفلان صغيراً لم يجاوز خمس عشرة سنة من عمره فيجوز تأجيل التنفيذ على أحدهما حتى يفرج عن الآخر (٢) (المادة ٨٨) من قانون الإجراءات الجنائية) .

وتتفق التشريعات الحديثة في نهجها على خصم مدة الحبس الاحتياطي من مدة العقوبة المحكوم بها ، ويعمل هذه التاعدة الحرص على حماية الحريات الفردية بكفالة ألا تطول مدة سلب الحرية الفعلية على القدر الذي حدده الحكم : وهو ما يتحقق إذا تحمل المحكوم عليه سلب الحرية خلال المدة المحكوم بها عليه بالإضافة إلى مدة الحبس الاحتياطي (٣) . ولا تطبق قواعد الخصم على التدابير الاحترازية أو المختلطة ، إذ الفرض أنه ليست لها مدة محددة يخصم منها الحبس الاحتياطي (٤) .

٤١٦ م تفسير :

تثير دراسة مدة التدابير السالبة للحرية من الوجهة العقابية موضوعين : الأول هو كيفية انتضاءها ؛ أما الثاني فيضم المشاكل التي يثيرها قصر هذه المدد . وتخصص للدراسة كل موضوع فصلاً على حدة .

-
- (١) يكون التأجيل حتى تضع المحكوم عليها حملها وبمضي شهران على الوضع .
(٢) يشترط القانون لجواز التأجيل أن يكون الحكم بالحبس لمدة لا تزيد على سنة وأو عن جرائم مختلفة ، والا يكون الزوجان مسجونين من قبل ، وأن يكون لهما محل إقامة معروف في مصر .
(٣) انظر في تفصيل الموضوع : الدكتور حسن صادق الرمناوى ، الحبس الاحتياطي .
وضمان حرية الفرد في التشريع المصرى ، ١٩٥٤ ص ٢٧٩ وما بعدها .
(٤) وبالإضافة الى ذلك فإن هذه التدابير لا يقصد بها الإيلاء حتى يقال بالتعادل بين هذا الإيلاء والحبس الاحتياطي ، انظر رقم ١٢٥ ص ١٤١ من هذا المؤلف .

الفصل الأول

انقضاء مدد التدابير السالبة للحرية

٤١٧ - تمهيد :

الأصل في العقوبة أن تنتضي إذا انتهى الأجل المحدد لها في الحكم ، ويعنى هذا الانقضاء الإفراج النهائي عن المحكوم عليه ؛ أما التدابير الاحترازية والمختلطة فالفرض أنه ليست لها مدد محددة تنتضي ببلوغها ، وإنما انقضاؤها رهن بزوال الخطورة الإجرامية الذي يتعين أن يخضع التحقق منه لإشراف قضاء التنفيذ .

٤١٨ - الإفراج النهائي والإفراج غير النهائي :

الأصل في الإفراج أن يكون نهائياً ، وهو يكون كذلك في الحالتين التسابقتين ، وأخص ما يميز الإفراج النهائي هو عدم جواز الرجوع فيه ثم انقضاء الصلة بين المخرج عنه والسلطات العامة عدا القدر الذي تفرضه اعتبارات الرعاية اللاحقة على التنفيذ العقابي .

وقد ذهبت الآراء التقليدية إلى اعتبار الإفراج النهائي ممثلاً للوضع العادي في الإفراج ، ولكن الآراء العقابية الحديثة تذهب إلى اعتبار الأصل في الإفراج أن يكون غير نهائي وتستخلص من ذلك أن وظيفة الإفراج غير النهائي هي التمهيد للإفراج النهائي ، وتقرر تبعاً لذلك أن كل إفراج نهائي لا يسبقه إفراج غير نهائي يمهّد له يغلب ألا يكون من شأنه تأهيل المخرج عنه للحياة في المجتمع . وقد ترتب على ذلك أن تنوعت صور الإفراج غير النهائي ونشأت بها نظم عقابية عديدة تحل مكاناً ملموساً في السياسة العقابية الحديثة .

٤١٩ - علة الإفراج غير النهائي :

إن أول اعتبار وجه الأذهان إلى جواز الإفراج عن المحكوم عليه قبل (م ٣١ - العقاب)

انقضاء كل مدة عقوبته هو التخفيف من ازدحام السجون ، وقد كانت لهذا الاعتبار أهمية في وقت كانت فيه السجون قليلة وسعتها محدودة وغير نكن الدولة على استعداد لإنشاء المزيد منها ، فقليل بالإفراج عن بعض نزلاتها ممن ثبت زوال خطرهم - إذ لم يعد لبقائهم فيها مبرر - كي يحل محلهم من لا يزال خطرهم على المجتمع قائماً . وقد برزت بعد ذلك فكرة ثانية لتبرير هذا الإفراج ، هي مكافأة المحكوم عليه على مسلك حسن (١) : فمن أمضى شطراً كبيراً من مدة عقوبته ملتزماً بالسلوك الحسن هو جدير بمكافأة تتميز بها على ذوى السلوك السيئ ، وخير صورة لهذه المكافأة هي رد حريته إليه قبل أن تنتضي كل مدة عقوبته . ولهذا الإفراج ما يبرره من أغراض التنفيذ العقابي : فالمحكوم عليه الذي يلتزم السلوك الحسن قد استفاد على الوجه الذي تقتضيه مصلحة المجتمع من نظم المعاملة العقابية ، ويعني ذلك أن أغراض التنفيذ العقابي قد استنفدت بالنسبة له ، فليس ثمة ما يقتضي بعد ذلك الاستمرار فيه . وقد أضاف النظام التدريجي حجة أخرى لتبرير الإفراج غير النهائي : فهذا النظام يقوم على تقسيم مدة العقوبة إلى مراحل تتميز كل منها بنظام ، وتتدرج هذه الأنظمة نحو التخفيف من شدة المعاملة وقد قال أنصار هذا النظام باعتبار الإفراج غير النهائي إحدى هذه المراحل ، وهو على وجه التحديد المرحلة الأخيرة التي تسبق الإفراج النهائي (٢) . ولكن أقوى الحجج التي تساند في الوقت الحاضر نظم الإفراج غير النهائي هي أن كل محكوم عليه في حاجة إلى فترة انتقال تتوسط بين سلب الحرية والتمتع بها ، وهذه الفترة تتميز بنظام للمعاملة لا يفترض سلب الحرية ولكنه يفترض تقييدها ، ويستهدف هذا النظام تكملة المعاملة العقابية التي خضع لها المحكوم عليه أثناء سلب الحرية ، ويستهدف كذلك التمهيد لحياة الحرية الكاملة التي يتمتع فيها المحكوم عليه باستقلال عن السلطات العامة وترضع فيه الثقة بأنه يستطيع - بغير رقابة أو عون - أن يسلك في المجتمع السلوك

(١) Les aspects de l'action pénitentiaire, p. 73.

(٢)

(٣) انظر رقم ١٤٩ من ١٧٢ من هذا المؤلف .

المطابق للقانون . ووفقاً لهذه الفكرة يكون الإفراج غير النهائي مفترضاً تطبيق صورة خاصة من المعاملة العقابية ، هى على وجه التحديد المعاملة التى يحتاج إليها المحكوم عليه بعد أن ثبتت استفادته من المعاملة التى تطبق فى داخل المؤسسة العقابية ولم يعد فى حاجة إليها ، وإنما أصبح فى حاجة إلى معاملة من نوع آخر مكتملة لها^(١) .

٤٢٠ - أنظمة الإفراج غير النهائي :

أهم هذه الأنظمة اثنان : الإفراج الشرطى والبارول . وعلى الرغم من التشابه بينهما إلى الحد الذى يجوز معه وصف البارول بأنه الصورة الحديثة للإفراج الشرطى فإنهما ينفصلان من حيث الأسس النظرية وأسلوب التطبيق . وإلى جانب هذين النظامين ثمة نظام ثالث يعبر عنه بالاختصار التلقائى لمدة العقوبة . وإذا كان الإفراج الشرطى والبارول يتطلبان دراسة تفصيلية فإن نظام الاختصار التلقائى تكفيه الإشارة العاجلة التى تمهد لدراسة النظامين الرئيسيين السابقين .

٤٢١ - الاختصار التلقائى :

قوام هذا النظام ملاحظة أن للإفراج الشرطى والبارول شروطهما وإجراءاتهما التى تؤدى حتماً إلى استبعاد بعض المحكوم عليهم من الاستفادة منهما ، ويعنى هذا الاستبعاد أن يبقى بعض المحكوم عليهم فى المؤسسة العقابية طيلة مدة العقوبة ، حتى إذا ما انقضت انتقلوا فجأة من سلب الحرية إلى الحرية الكاملة . وقد لاحظ القائلون بهذا النظام أن هذا الانتقال المفجئ ليس من المصلحة ، فقد يتعرض المحكوم عليه من جرأته لصدمة ، وهو فى الغالب غير معد للحياة فى استئلال بعد أن ألف خلال وقت طويل سلب الحرية واعتاد الخضوع لنظم مفروضة ، ومن شأن ذلك أن يؤدى به إلى تنكب الطريق

(١) Bouzat et Pinatel, I, no. 858, p. 660 ; Trois aspects, p. 73 ;

Germain, p. 106 ; Stefani et Levasscur, I, no. 562, p. 413.

والعودة إلى الجريمة . ومن ثم كان قوام نظام الاختصار التلقائي اعتبار الإفراج غير النهائي مرحلة حتمية في كل تنفيذ عقابي والقول بأن كل محكوم عليه ينبغي أن يستفيد منه حتى يتحقق تأهيله^(١) ، وعلى هذا النحو لم تكن علة هذا النظام هي التيسير على فريق من أسوأ عناصر المحكوم عليهم ، وإنما علة هي كفالة توجيه التنفيذ العقابي وتنظيمه على نحو يتحقق معه تأهيل هذا الفريق^(٢).

ويقوم نظام الاختصار التلقائي على قاعدة أن كل محكوم عليه لم يثبت سوء سلوكه يخصم له عن كل مدة يمضيها في المؤسسة العقابية جزء من مدة العقوبة ، وقد يطبق هذا النظام في صورة أن يفرج عن كل محكوم عليه أمضى نسبة معينة من مدة عقوبته — وهي نسبة تزيد على ما يتطلب للإفراج الشرطي — دون أن يثبت خلالها سوء سلوكه . ويتميز هذا النظام بطابع آلي : فالأصل أن يستفيد منه كل محكوم عليه ما لم يثبت عدم جدارته به ، ومن ثم لم يكن مفترضاً إجراءات أو سلطة تقديرية^(٣) . ولهذا النظام طابع إجباري ، فيطبق على المحكوم عليه الجدير به دون تطالب رضائه ، ولو كان الرضاء متطلباً بالنسبة للإفراج الشرطي . ويفترض هذا النظام أن يبقى المفرج عنه خاضعاً لإشراف السلطات العامة مستفيداً من مساعداتها المدة المتبقية من عقوبته^(٤) ، ويعتبر هذا العنصر أهم مقومات النظام ، إذ هو الذي يتيح المجال لتطبيق نوع من المعاملة العقابية يكمل المعاملة التي طبقت في المؤسسة العقابية ويمهد للحرية الكاملة ويساهم في التأهيل . ويتفرع عن الطابع غير النهائي لهذا الإفراج جواز الرجوع فيه إذا أخل المفرج عنه بنظم المعاملة المقررة له .

وهذا النظام مطبق في الولايات المتحدة الأمريكية ، ويطلق عليه تعبير Good-conduct-time Deductions : ومقتضاه يخصم للمحكوم عليه الذي لم

Stefani et Levasseur, I, no. 562, p. 418 ; Gemrain, p. 109. (١)

Trois aspects, p. 76 ; Mittermaier, § 20, S. 125. (٢)

George G. Killinger : Parole and other Release Procedures (٣)

in Contemporary Correction, edited by Paul W. Tappan, p. 364.

Mittermaier, § 20, S. 125 ; Trois aspects, p. 77. (٤)

يثبت سوء سلوكه جزء من مدة عقوبته يختلف تبعاً لاختلاف مدة العقوبة، ويتراوح بين خمسة أيام عن كل شهر إذا كانت مدة العقوبة لا تقل عن ستة شهور وعشرة أيام عن كل شهر إذا كانت مدة العقوبة عشر سنوات أو أكثر من ذلك، ولا يطبق هذا النظام إذا كانت مدة العقوبة تقل عن ستة شهور^(١). ويطبق هذا النظام كذلك في استراليا ونيوزلندا حيث يطلق عليه تعبير Self-shortening Sentences^(٢). ويطبق في السويد وفنلندا حيث يتعين الإفراج عن كل محكوم عليه بعقوبة تزيد مدتها على ستة شهور إذا أمضى في المؤسسة العقابية خمسة أسداس مدة عقوبته دون أن يثبت خلالها سوء سلوكه^(٣).

وقد انتقد هذا النظام بدعوى أنه يتعارض مع مقتضيات تفريد المعاملة العقابية التي تفترض انتقاء المحكوم عليهم الجديرين بالإفراج وتطبيق تمكين السلطات العامة من الإفراج عن كل محكوم عليه في اللحظة الملائمة لذلك تماماً من الوجهتين الاجتماعية والنفسية^(٤)؛ وغنى عن البيان أن هذه المقتضيات تتعارض مع الطابع الآلي لهذا النظام الذي يفترض تطبيقاً عاماً على جميع المحكوم عليهم دون نظر إلى مدى جدارتهم به. وهذا النقد محل نظر: فسنجد هذا النظام مبدأ عام ذو صيغة مطلقة بالنسبة لجميع المحكوم عليهم، هي حاجتهم جميعاً إلى فترة انتقال يطبق فيها نظام خاص للمعاملة العقابية يعقب نظام المعاملة الذي طبق أثناء سبب الحرية ويكمّله^(٥). وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا النظام لا يستبعد نظم الإفراج القائمة على الانتقاء والتفريد كالإفراج الشرطي والبارول، بل ينبغي أن يطبق إلى جانبها، وإن كان ذلك يشير مشاكل التنسيق بينها ورسم مجال كل منها.

٤٢٢ - التنسيق بين الاختصار التلقائي والإفراج الشرطي :

غنى عن البيان أنه إذا اعترف الشارع بهذين النظامين فإن الفكرة الأساسية

Killinger, p. 364.

Mittermaier, § 20, S. 126.

Trois aspects, p. 76.

Gernain, p. 109.

Stefani et Levasseur, § I, no. 562, p. 418.

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

في تحديد مجال كل منهما يمكن تفصيلها على الوجه التالي : يكفى لمنح الإفراج الشرطي تمضية جزء من مدة العقوبة أقل مما يتطلب للاستفادة من الاختصار التلقائي ، فالمحكوم عليه الذي استفاد من المعاملة العقابية في المؤسسة على نحو ملحوظ يمنح الإفراج الشرطي ، أما من لا ترشحه درجة تحسن سلوكه للاستفادة من هذا الإفراج فيجوز أن يستفيد بعد فترة أطول من الاختصار التلقائي الذي يستهدف تمكينه من اجتياز فترة انتقال بين سلب الحرية والحرية الكاملة . وعلى أساس من هذا الضابط فتمد قيل بتقسيم مدة العقوبة — من حيث نظم الإفراج غير النهائي — إلى مراحل ثلاثة : حد أدنى يجب تمضيته على أى الأحوال في المؤسسة العقابية ، والمرحلة الثانية يجوز خلالها منح الإفراج الشرطي إذا توافرت شروطه ، أما المرحلة الثالثة فيتمتع عند بدايتها منح الإفراج وفقاً لنظام الاختصار التلقائي ما لم تحل دون ملاءمة الإفراج اعتبارات مستمدة من خطورة المحكوم عليه ووجوب بقاءه في المؤسسة العقابية كل مدة عقوبته . ويشير هذا التحفظ مشكلة أن بعض المحكوم عليهم قد لا ينتفعون من إفراج غير نهائي ، فلا يتاح لهم اجتياز المرحلة الانتهازية المطلوبة ، وهم مع ذلك خطرون يحتاجون إلى هذه المرحلة أكثر من سواهم ؛ ومن الجائز حسم هذه المشكلة عن طريق تنظيم الرعاية اللاحقة على الإفراج النهائي بالنسبة لهم عن طريق التشدد في تدابير الرقابة والاهتمام بتدابير المساعدة على نحو يجعل من فترة الرعاية اللاحقة مرحلتين ، فتعتبر أولاهما مرحلة الانتقال المطلوبة وتتضمن الثانية أسباب الرعاية التي توفر عادة لكل مفرج عنه نهائياً (١) .

٤٢٣ — تقسيم :

يضم هذا الفصل مبحثين يخصان أولهما للإفراج الشرطي وثانيهما للبارول .

المبحث الأول

الإفراج الشرطى

٤٢٤٥ - تعريف :

الإفراج الشرطى هو إطلاق سراح المحكوم عليه قبل انقضاء كل مدة مستقبته إطلاقاً مقيداً بشروط تتمثل فى التزامات تفرض عليه وتقيّد حريته وتتضمن كذلك فى تعليق الحرية على الوفاء بهذه الالتزامات (١) .

وبخلاص من هذا التعريف أن الإفراج الشرطى يعنى استبدال تقييد الحرية بسلبها . ويتميز بأنه إفراج غير نهائى بمعنى أنه يجوز الرجوع فيه ، ومن ثم قبل إنه معلق على شرط فاسخ هو الإخلال بالالتزامات المفروضة ، ويعنى هذا الرجوع غالباً العودة بالمحكوم عليه إلى سلب الحرية (٢) . والإفراج الشرطى بطبيعته انتمائى يفترض توافر شروط معينة لجواز منحه ، ويفترض أن تنظم إجراءات معينة للتحقق من توافر هذه الشروط ، وتشرف على هذه الإجراءات سلطات تخول مجالاً تقديرياً للقول بالجدارة بالإفراج . وينبى ألا تنقضاء والتقدير على وزن الاعتبارات العقابية وبحث فيما إذا كانت أغراض تنفيذ العقابي تتحقق على نحو أفضل لإنهاء سلب الحرية وإخضاع المحكوم عليه المعاملة تقتصر على مجرد تقييد الحرية ، وعلى هذا النحو كان مبنى الإفراج الشرطى هو اعتبارات المصلحة العامة المتصلة بتطور المعاملة العقابية تبعاً لتطور الخطورة الإجرامية ، ولم يكن مبناه الشفقة بالمحكوم عليه . والإفراج الشرطى تبعاً لذلك نظام عتائى تقرر له سلطة يخولها القانون ذلك وليس حقاً للمحكوم عليه (٣) ، ومن ثم لم يكن منحه متوقفاً على طلبه ، ولم يكن فى

(١) انظر فى تعريف الإفراج الشرطى :

Vidal et Magnol, I, no. 525, p. 723.

Germain, p. 105 ; Stefani, Levasseur et Jambu-Merlin, no. 474, (٢)

p. 423.

(٣) لا يعنى انكار أن يكون الإفراج الشرطى حقاً للمحكوم عليه أنه بالضرورة منحة له : فالمشكك فى العقابى الصحيح له أنه تعديل فى أسلوب المعاملة العقابية تقتضيه اعتبارات التنشيط ، وهى اعتبارات تتصل بالمصلحة العامة ومصلحة الحكوم عليه المرتبطة بها وتختص

طلبه إلزام للسلطات العامة ، والأصل أنه ليس للرضاء — في ذاته — اعتبار قانوني .
منح الإفراج الشرطي أو تطبيقه .

ويرجع الإفراج الشرطي في أصوله التاريخية إلى التقدير الذي تقدم به ميرابو إلى الجمعية الوطنية الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر واعتبر فيه هذا الإفراج أحد سبل إصلاح نظام السجون^(١) ، وقد تناوله بعد ذلك بالدراسة مارساني Bonneville de Marsangy سنة ١٨٤٧ ، وأقر في فرنسا للمرة الأولى القانون الصادر في ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٥^(٢) . والإفراج الشرطي هو الأصل الذي اشتق منه نظام البارول ، وقد امتاز الأخير عليه بإعارته اهتماماً كبيراً لإخضاع المفرج عنه لرقابة فعالة وإمساكه بأضياف المساعدة والرعاية التي تقتضيها حالته ، ولكن التطور الحديث للإفراج الشرطي يتجه إلى محو هذا الفارق ، إذ تحرص النظم العقابية الحديثة التي تقره على تضمينه الرقابة والمساعدة . وقد تضمنت المادة ٨٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي (في قسمه الخامس الذي يضم التعليمات اللازمة لتطبيقه) تعريف الإفراج الشرطي بأنه نظام « يسمح لبعض المحكوم عليهم الذين ينفذون حكماً نهائياً بالإدانة بأن يحصلوا على حريتهم قبل انقضاء العقوبة السالبة للحرية المحكوم عليهم بها ، ولكن يعاد سلب حريتهم إذا لم يشعروا جدارتهم بهذا النظام الذي يقوم على تقرير مزايا وافترض الثقة » .

==

بتقديرها السلطات التي يخولها القانون ذلك ، ومن ثم كان بعيداً عن اعتبارات الشفقة أكثر . كان يستند إليها لو اعتبر منحة . ويختلف الإفراج الشرطي من هذه الوجهة عن العفو وهو بعد ذلك يختلف عنه من وجهين آخرين : فالعفو من اختصاص رئيس الدولة في حين تختص بالإفراج الشرطي سلطات أخرى تختلف باختلاف التشريعات ؛ وبالإضافة إلى ذلك فالعفو يمتد نطاقه إلى جميع العقوبات في حين يقتصر نطاق الإفراج الشرطي على العقوبات السالبة للحرية .

(١) انظر ص ٢١ من هذا المؤلف .

(٢) نصت المادة الأولى من هذا القانون على وجوب أن يقرر في كل سجن نظام عقابي يقوم على الدراسة اليومية لسلوك المحكوم عليهم ومدى مواظبتهم على العمل ، وبمستهدف تهيئتهم واعدادهم للإفراج الشرطي . ويكشف هذا النص عن منزلة الإفراج الشرطي في النظم العقابية وكون الاعتراف به مقتضياً تعديلاً شاملاً لهذا النظام بحيث يتجه إلى الإعداد للإفراج .

أدخل الإفراج الشرطى فى النظام العقابى المصرى الأمر العالى الصادر فى ٢٣ ديسمبى سنة ١٨٩٧ (١) .

٤٢٥ - علة الافراج الشرطى :

يبدو تبرير الإفراج الشرطى عسيراً فى ظل الأفكار العقابية التقليدية ، إذ يفترض مساساً بالقوة التنفيذية للحكم ويقر خروج السلطة التى يلزمها القانون بتنفيذ الحكم على ما قرره هذا الحكم فى تحديده مدة معينة للعقوبة السالبة لحرية التى نطق بها . ولكن هذا النظام تبرره الحجج التى تساند نظم الإفراج غير النهائى وتفسح لها مكاناً ملموساً فى السياسة العقابية الحديثة : فالإفراج الشرطى وسيلة للتخفيف من ازدحام السجون بإخراج من ثبت استفادتهم من نظم المعاملة العقابية المطبقة فيها وعدم احتياجهم إليها ؛ وهو وسيلة لحث المحكوم عليهم على التزام سلوك حسن أثناء التنفيذ العقابى كى يتاح لهم الاستفادة من هذا الإفراج ، وبذلك يساعد على استتباب النظام فى المؤسسات العقابية ويمهى الظروف المواتية لتطبيق نظم المعاملة العقابية المتنوعة ؛ وهو وسيلة لحث المفرج عنه على التزام سلوك حسن أثناء الفترة المتبقية من عقوبته ، إذ أن سوء السلوك يعرضه لإلغاء الإفراج (٢) ؛ وهو سبيل إلى تفريد المعاملة العقابية بتمييز المحكوم عليهم الجديرين بمعاملة متميزة ، ويتيح للسلطة المختصة الإفراج عن المحكوم عليه فى اللحظة الملائمة لذلك نفسياً واجتماعياً . ويساهم فى إمداد النظام التدريجى بعناصره ، إذ يعتبر إحدى مراحلها ؛ ولكن أهم ما يبرر الإفراج الشرطى - بعد تطوره الحديث

(١) يتضمن النصوص الخاصة بالافراج الشرطى فى الوقت الحاضر الفصل الحادى عشر من قانون تنظيم السجون (المواد ٥٢ - ٦٤) ، وتكملها المادتان ٨٦ ، ٨٧ من اللائحة الداخلية للسجون وقرار وزير العدل الصادر فى ١١ يناير سنة ١٩٥٨ .

(٢) Garraud, II, no. 521, p. 190 ; Vidal et Magnol, I, no. 525, p. 723 ; Stefani, Levasseur et Jambu-Merlin, no. 474, p. 423.

الدكتور السعيد مصطفى السعيد ، ص ٦٤٩ ؛ الدكتور محمود محمود مصطفى ، القسم

العام رقم ١٠ ، ص ٥٣٧ .

وتد أشار مؤتمر لاهى الدولى الجنائى والعقابى الذى عقد سنة ١٩٥٠ الى أن حماية

المجتمع ضد العود تقتضى تمهيد نظم تنفيذ العقوبات للإفراج الشرطى .

واتساعه لأساليب الرقابة والمساعدة — أنه يعتبر صورة للمعاملة العقابية التي تفترض تقييد الحرية دون سلبها ويستهدف على هذا النحو إمداد المحكوم عليه بالمعاملة الملائمة له التي تكمل المعاملة التي طبقت في المؤسسة العقابية وتهدف للإفراج النهائي^(١) (٢). وقد أبرزت المادة ٢/٨٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي (في قسمه الخامس) مزايا الإفراج الشرطي حين يعتبر إحدى مراحل النظام التدريجي في قولها « إن الحرية المشروطة التي تتخذ مكانها في ختام نظام عقابي تدريجي يقوم على ملاحظة التحسن الطارئ على سلوك المحكوم عليه ويستهدف التمهيد للتأهيل الاجتماعي يمثل المكافأة الأساسية التي يمكن منحها للمحكوم عليهم الجديرين بذلك : ويعتبر — بالنظر إلى الشروط المطلوبة لمنحه وبثائه — وسيلة ثمينة لحفظ النظام وضماناً أساسياً للمجتمع إزاء العود ».

ويستند الإفراج الشرطي إلى اعتبارات الردع الخاص فحسب. إذ يمتدحه إلى ضمان تأهيل المحكوم عليه بكفالة معاملة عقابية ملائمة له في المرحلة التالية على استنفاد المعاملة في دخل المؤسسة العقابية أغراضها بالنسبة له ، ويعني ذلك أنه لا صلة بين هذا النظام واعتبارات العدالة والردع العام ؛ إذ الفرض أنها أَرْضِيَتْ على نحو كافٍ بالنطق بالعقوبة وتنفيذ الجزء الغالب منها ؛ ولا مجال من ناحية أخرى لاقول بأن هذا النظام يناقض الاعتبارات السابقة ، ذلك أنه لا وجه لمنحه إلا إذا ثبت أن الشطر الذي نفذ من العقوبة قد حقق إرضاءً كافياً للعدالة والردع العام^(٣) . ولا وجه للظن بأن الإفراج الشرطي ينطوي على نسبة الخطأ إلى الحكم أو الطعن في تحديده لمدة العقوبة ، بل على العكس من ذلك فإن الإفراج الشرطي يفترض التسليم بصواب ماقرره

Trois aspects, p. 73.

(١)

(٢) للإفراج الشرطي أهمية خاصة بالنسبة للعقوبات المؤبدة ، إذ يحلها في الحقيقة

إلى عقوبات مؤقتة ويدرك عنها بذلك انتقادات جوهرية وجهت إليها .

(٣) Schönke-Schröder, Strafgesetzbuch Kommentar (1965) § 26,

S. 153.

الحكم ، ولكنه يقوم على فكرة تعديل المعاملة العقابية مما يتفق مع التطور الذى طرأ على شخصية المحكوم عليه .

٤٢٦ - تكييف الإفراج الشرطى :

يثور فى تكييف الإفراج الشرطى أمران : الأول : هو تحديد تكييفه القانونى ، والفصل فيما إذا كان عملاً إدارياً أو عملاً قضائياً ؛ والثانى ، هو تحديد تكييفه العقابى . والفصل فيما إذا كان إنهاء للعقوبة أم مجرد تعديل لأسلوب تنفيذها .

أما الأمر الأول فقد اختلفت فيه الآراء : فذهب رأى إلى اعتبار الإفراج الشرطى عملاً إدارياً محتجاً فى ذلك بأنه حقيقة تعديل للمعاملة العقابية كى تلائم التطور الذى طرأ على شخصية المحكوم عليه ، وهو من هذه الوجهة أشبه بأوجه النشاط الإدارى التى تمارسها الإدارة العقابية تنفيذاً للعقوبة . وذهب رأى ثان إلى اعتباره عملاً قضائياً لأنه ينطوى على مساس بالقوة التنفيذية للحكم ويدخل تعديلاً عليه من حيث تحديد مهلة معينة للعقوبة^(١) . وأهمية هذا الخلاف تتضح من حيث تحديد السلطة المختصة بمنح الإفراج الشرطى : فالرأى الأول يقود إلى تحويله لسلطة إدارية ، وقد أقر هذه النتيجة التشريع الفرنسى الذى جعله من اختصاص وزير العدل (المادة ٧٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية) والتشريع المصرى الذى جعله من اختصاص مدير عام السجون (المادة ٥٣ من قانون تنظيم السجون) . أما الرأى الثانى فيقود إلى تحويله للقضاء ، وقد أقر هذه النتيجة التشريع الألمانى (المادة ٢٦ من قانون العقوبات)^(٢) . والرأى الثانى أرجح فى تقديرنا : فالإفراج الشرطى ينطوى على تعديل لاشك فيه للحكم ، وهو تبعاً لذلك يتضمن مساساً بقوته ، ولا يغير من هذه الحقيقة القول بأنه لا ينطوى على نسبة الخطأ إليه : فهو إن كان يسلم بصوابه لحظة صدوره ،

Grünhut, p. 315 ; Mittermaier, § 20, S. 125.

(١)

(٢) وفقاً للقانون الألمانى تختص بالإفراج الشرطى محكمة الدرجة الاولى التى أصدرت الحكم بالعقاب ، وإذا تعددت العقوبات والحاكم التى قضت بكل منها فالاختصاص للمحكمة التى أصدرت الحكم الأخير .

فهو يفترض أنه لم يعد متسقاً مع التطور الذى طرأ على شخصية المحكوم عليه ، ولا يجوز أن يصدر مساس بحكم قضائى عن غير القضاء احتراماً لمبدأ الفصل بين السلطات وإقراراً لقيمة العمل القضائى . وبالإضافة إلى ذلك فإن الإفراج الشرطى ينطوى على تعديل أساسى من المركز القانونى للمحكوم عليه ، ومثل هذا التعديل لا يجوز أن يصدر عن غير القضاء كى تكفل لحقوق المحكوم عليه الضمانات الكافية ؛ وعندنا أن الإفراج الشرطى ينبغى أن يكون من أهم الاختصاصات التى تخول لقاضى تنفيذ العقوبات .

أما التكييف العقابى للإفراج الشرطى فإن الإجماع يكاد ينعقد فى شأنه على أنه لا يعتبر إنهاء للعقوبة^(١) ، والدليل على ذلك أن المحكوم عليه لا يسترد به حريته كاملة ولا تنقطع عن طريقته صلمته بساطات تنفيذ العقوبات ، فى حين أنه لو كان إنهاء للعقوبة لما كان محل لفرض قيود على حرية المفرج عنه . وقد استخلصت بعض التشريعات من ذلك نتائج قانونية على جانب ملموس من الأهمية : فحالات الحرمان من بعض الحقوق والمزايا التى يقررها القانون أثناء تنفيذ العقوبة كالحرمان من أداء الشهادة أمام المحاكم إلا على سبيل الاستدلال التى تنص عليها الفقرة ثالثاً من المادة ٢٥ من قانون العقوبات المصرى تلحق المفرج عنه شرطياً فلا تنقضى إلا إذا انتهت المدة المتبقية من العقوبة ؛ والمدد التى يحدد القانون مبدأ سريانها بإنهاء العقوبة كالمدة المطلوبة لرد الاعتبار (المادة ٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية المصرى) والمدة التى يجوز اعتبار المتهم خلالها عائداً إذا ارتكب جريمة تالية (المادة ٩٤ / ٢ من قانون العقوبات المصرى) ؛ هذه المدد لا يبدأ سريانها من تاريخ الإفراج الشرطى ، ولكنه يبدأ حينما تنقضى المدة المتبقية من العقوبة ويتحول الإفراج الشرطى إلى إفراج نهائى^(٢) . فإذا كان الإفراج الشرطى لا يعتبر على هذا النحو إنهاء للعقوبة فإن التكييف الصحيح له أنه تعديل لأسلوب تنفيذها^(٣) .

(١) Garraud, II, no. 526, p. 202 ; Vidal et Magnol, I, no. 525-2,

p. 727 ; Mittermaier, § 21, S. 132.

(٢) Vidal et Magnol, I, p. 727, note (1).

(٣) Mittermaier, § 21, S. 132.

«الفرض كما قدمنا أن المحكوم عليه قد طبقت عليه أساليب المعاملة العقابية المقررة في داخل المؤسسة العقابية حتى ثبت أنه استفاد منها ولم يعد في حاجة إلى مزيد منها ، وثبت من ناحية ثانية أنه قد أصبح في حاجة إلى معاملة عقابية من نوع مختلف لا تتطلب سلب الحرية ولكن تكفي بتقييدها ، وهذه المعاملة العقابية تكمل ما سبق تطبيقه في المؤسسة وتمهد للحرية الكاملة وتعتبر على هذا النحو مرحلة انتقال بينهما . وقد أقرت هذا التكيف حلقة الدراسات العقابية التي عقدت في ستراسبورج سنة ١٩٥١ ؛ فوصفت الإفراج الشرطي بأنه « جزء من الجهود التأهيلية *Partie intégrante du travail de réadaptation* » ، وقررت أن وظيفته هي « التمهيد للتأهيل بتطبيق نظام انتقالي يتوسط بين الحبس والحرية ، ويسمح بأن يعقب سلب الحرية نظام متكامل قوامه أساليب من المساعدة والمراقبة » .

٤٢٧ - نطاق الإفراج الشرطي :

الأصل أن يمتد نطاق الإفراج الشرطي إلى المحكوم عليهم كافة : فهو نظام تأهيلي يستهدف تكملة أساليب المعاملة التي طبقت في المؤسسة العقابية بغية التمهيد للتأهيل النهائي ، والفرض أن جميع المحكوم عليهم في حاجة إلى الاستفادة من تطبيق هذا النظام التأهيلي . ويتفرع عن هذا الأصل العام أنه لا محل لتطبيق الإفراج الشرطي على كل شخص لا يتصف وضعه القانوني بأنه «محكوم عليه» ، إذ لم تثبت بعد حاجته إلى نظم التأهيل ؛ وتفرعاً على ذلك فلا يطبق هذا النظام على المحبوسين احتياطياً أو المنفذ عليهم بالإكراه البدني أو من سلبت حريتهم بناء على حكم غير نهائي . ويشير تطبيق هذا النظام تساؤلاً عن وضع « المجرم بالمصادفة » ، إذ خطورته قليلة ، وتكفي في تأهيله معاملة عقابية تستمر وقتاً قصيراً ، ويعني ذلك أنه في غير حاجة إلى نظام تأهيلي تكميلي . وتجيب التشريعات على هذا التساؤل بتطلبها حداً أدنى من مدة يعضيها المحكوم عليه في المؤسسة العقابية قبل أن يتاح له الحصول على الإفراج الشرطي ، وفي الغالب تكون المدة التي يحكم بها على المجرم بالمصادفة دون هذا الحد مما يجعل المشكلة في الواقع غير قائمة .

ويبرر امتداد نطاق الإفراج الشرطى إلى جميع المحكوم عليهم أنه يستند إلى اعتبارات الردع الخاص فحسب ، وهى اعتبارات لها محلها إزاء كل محكوم عليه . ويعنى ذلك أنه لا وجه للتذرع باعتبارات الردع العام أو العدالة لحظر الإفراج الشرطى عن بعض المحكوم عليهم ، فالفرض أن هذه الاعتبارات قد روعيت على نحو كاف بالحكم بالإدانة وبالمدة التى أمضاها المحكوم عليه فى المؤسسة العقابية (١) . ولكن لا يجوز إطلاق هذه القاعدة : فقد تعرض اعتبارات من جسامته الجرمية أو خطورة المحكوم عليه تجعل الإفراج الشرطى مهدراً للشعور بالعدالة أو مفسداً للردع العام . وعندئذ يكون من المصلحة حظر الإفراج الشرطى . وقد مكن الشارع السلطات المنوطة بتطبيق نظام الإفراج الشرطى الوسيلة إلى تجنب هذا الإفراج عن طريق تخويلها مجالا تقديرياً فتستطيع رفض الإفراج الشرطى على الرغم من توافر جميع شروطه . وقد شرط النظام المصرى تطبيق الإفراج الشرطى على طوائف من الجرائم بأخذ رأى جهات الأمن المختصة ، ويستند هذا الحكم إلى اعتبارات الردع العام ، وهذه الطوائف من الجرائم هى — وفقاً للمادة ٢٠ من اللائحة الداخلية للسجون (٢) — الجرائم المضرة بأمن الحكومة من الداخل والخارج أيما كانت العقوبة المحكوم بها وجرائم القتل العمدى المنصوص عليها فى المادة ٢/٢٣٥ من قانون العقوبات وجرائم التزيف والقبض على الناس بغير حق والسرقه وتهريب النقد وجرائم المخدرات عدا جرائم التعاطى والإحراز بغير قصد الاتجار إذا حكم من أحملها بالأشغال الشاقة أو السجن (٣) .

وغنى عن البيان أن نطاق الإفراج الشرطى لا يمتد إلى التدابير الاحترازية والمختلطة ، إذ ليست لها مدة محددة ؛ وهى قابلة بطبيعتها للانتهاء إذا زالت الخطورة الإجرامية دون حاجة إلى نظام الإفراج الشرطى (٤) .

(١) Schönke-Schröder, § 26, S. 158.

(١)

(٢) معلقة بقرار وزير الداخلية رقم ٨١٥ لسنة ١٩٦٨ .

(٣) وقد نصت المادة ٨٧ من اللائحة الداخلية على عدم سريان أحكام الإفراج الشرطى على العساكر والخبراء والسجنائين وغيرهم من العسكريين المحكوم عليهم من المجالس العسكرية إلا إذا كانوا مفعولين من الخدمة ومعانين معاملة المسجونين العاديين .

Stefani, Levasseur et Jambu-Merlin, no. 476, p. 424.

(٤)

٤٢٨ - تقسيم :

تقتضى دراسة الافراج الشرطى البحث فى موضوعين : **أولهما** هو الشروط المتطلبة لمنحه ؛ **وثانيهما** هو الوضع العقابى للمفرج عنه شرطياً . ونخصص للدراسة كل موضوع مطلباً على حدة .

المطلب الأول

شروط الافراج الشرطى

٤٢٩ - الضابط فى تحديد شروط الافراج الشرطى :

إن اعتبار الافراج الشرطى نظاماً تأهلياً يستند إلى اعتبارات الردع الخاص ويفترض تكملة معاملة عقابية سابقة عليه استنفدت أغراضها والتجهيد للتأهيل الكامل ؛ هذا التكييف يحدد فى وضوح شروط الافراج الشرطى . هذه الشروط ترد إلى ثبوت أن المحكوم عليه قد استفاد من المعاملة العقابية المطبقة فى داخل المؤسسة فتحسن سلوكه على نحو لم يعد معه من إطلاق سراحه خطراً على المجتمع ؛ ويعنى ذلك فى الوقت ذاته أنه قد أصبح صالحاً لتطبيق المعاملة التى يفترضها نظام الافراج الشرطى وأصبح الأمل غالباً فى أن يستفيد من هذه المعاملة تأهيلاً للحياة الاجتماعية . وقد أفصحنا عن هذه الفكرة المادة ٢٣ من مشروع قانون التنفيذ العقابى الذى أعد فى ألمانيا سنة ١٩٢٧ فى قولها : « يجوز منح الافراج الشرطى إذا كانت شخصية المحكوم عليه وسلوكه أثناء تنفيذ العقوبة يدعمان الأمل فى أن يخطط لنفسه فى المستقبل حياة مطابقة لقانون (١) . وعبرت عنها كذلك المادة ٧٢ من قانون الاجراءات الجنائية الفرنسى فشرطت الافراج بكون المحكوم عليه « قد أثبت على نحو كاف حسن سلوكه وقدم ضماناً جدياً يدعم الأمل فى تأهيله الاجتماعى » (٢) . وجعلت المادة

(١) وقد تبنت هذه الصياغة المادة ٢٦ من قانون العقوبات الالمانى .

(٢) وقد فصلت المادة ٨٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية الفرنسى (القسم الخاص) شروط الافراج الشرطى فنصت على أنه « لى يشور البحث فى منح الافراج الشرطى فان شروطاً كثيرة يتعين البحث فى توافرها ، وبعض هذه الشروط يتعلق بالمركز الجنائى للمحكوم

لهذا الضابط ، بل أنه يتصل بمنطقه : فالفحص وما يفترضه من ظروف تطور ملموس على الشخصية الإجرامية يقتضيان بالضرورة وقتاً ، وكل ما يعنيه هذا الشرط أنه بدلاً من ترك تقدير هذا الوقت للسلطة المنوطة بمتتبع الإفراج الشرطى يتدخل الشارع لوضع القاعدة العامة فى تقديره .

ويحدد الشارع المدة الدنيا على أساس نسبة معينة من مدة العقوبة المحكوم بها : فالقانون المصرى يحددها بثلاثة أرباع المدة المحكوم بها (المادة ٥٢ من قانون تنظيم السجون) والقانون الألمانى يحددها بنثلئى المدة المحكوم بها (المادة ٢٦ من قانون العقوبات) والقانون الفرنسى يحددها بنصف المدة المحكوم بها ثم يرفعها إلى الثلثين بالنسبة للعائدين (المادة ٧٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية) ، والقانون الإنجليزى يحددها بنثلثى المدة المحكوم بها (المادة ٦ من مجموعة قواعد السجون الإنجليزية) .

ويحرص الشارع على وضع حد أدنى لهذه المدة الدنيا ضماناً لتلاهيها مدة البقاء فى المؤسسة العقابية دون قدر لا يكون معه محل لتحقيق العدالة أو التمتع العام أو احتمال لفحص تجريبي جدى . ويؤدى هذا الحد الأدنى إلى امتناع الإفراج الشرطى فى العقوبات القصيرة المدة . وقد جعل القانون المصرى الحد الأدنى تسعة شهور (المادة ٥٢/١ من قانون تنظيم السجون) ، ويجعله القانون الألمانى ثلاثة شهور (المادة ٢٦ من قانون العقوبات) ، أما القانون الفرنسى فيجعله ثلاثة شهور ثم يضاعفه إلى ستة شهور إذا كان المحكوم عليه عائداً (المادة ٧٢٩/٢ من قانون الإجراءات الجنائية) .

ويشير تحديد المدة الدنيا صعوبات إذا كانت العقوبة مؤبدة ، إذ لا يتصور هذا التحديد على أساس نسبة معينة من مدة العقوبة ، ذلك أنه ليس للعقوبة المؤبدة مدة محددة باعتبارها تستغرق الحياة ؛ ولذلك لا يكون من سبيل غير أن يحدد الشارع جزافاً المدة الدنيا واضعاً فى اعتباره أن تمثل ذات النسبة من الفترة التى ينتظر أن تمتد خلالها حياة شخص فى متوسط من العمر . وقد حدد الشارع المصرى هذه المدة بعشرين سنة (المادة ٥٣/٢ من قانون تنظيم السجون) ، وحددها الشارع الفرنسى بخمسة عشرة سنة (المادة ٣/٧٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية) .

وقد تشور في تحديد المدة الدنيا بعض المشاكل القانونية ، وأهم مواطن لهذه المشاكل أن يكون قد سبق الحكم بالإدانة حبس احتياطي يتعين خصم مدته من مدة العقوبة المحكوم بها (١) ، وأن ترتكب جريمة تالية أثناء تنفيذ العقوبة (٢) ، وأن يستقط عن المحكوم عليه الالتزام بتنفيذ جزء من مدة العقوبة المحكوم بها (٣) . وتتنوع الخطط التشريعية في مواجهة هذه المشاكل ، وإن اتفقت في حرصها على أن يبقى المحكوم عليه في المؤسسة العقابية المدة اللازمة لتحقيق العدالة والردع العام بما يتفق مع جسامته وجرمته ومسؤوليته عنها ، وهي

(١) تثير هذه المشكلة البحث فيما اذا كان الجزء من العقوبة المطلوب تضييته في المؤسسة العقابية ينسب الى مدة العقوبة كلها أم ينسب الى ما يتبقى من هذه المدة بعد خصم الحبس الاحتياطي : لا يتضمن قانون العقوبات الألماني نصا يحسم هذه المشكلة ، ولكن يسيل المنهج والتضاء الى ترجيح الرأي القائل بالاعتداد بالمدة التي يتعين تضييتها في المؤسسة العقابية ، أي أن مدة الحبس الاحتياطي تخصم من مدة العقوبة أولا ثم يستفزع من المتبقى الجزء الذي يتعين تنفيذه قبل جواز منح الافراج الشرطي ، وحجة هذا الرأي أن الافراج الشرطي يعتمد على اعتبارات الردع الخاص ، وهي اعتبارات تنسب الى العقوبة فحسب ولا شأن للحبس الاحتياطي بها . ولكن الشارع المصري بنى الرأي الآخر ، فنصت المادة ١/٥٥ من قانون تنظيم السجون على أنه « اذا كان المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية قد قضى في الحبس الاحتياطي مدة واجبا خصمها من مدة العقوبة فيكون الافراج عنه تحت شرط على أساس كل المدة المحكوم بها » .

(٢) نصت المادة ٢/٥٤ من قانون تنظيم السجون على أنه « اذا ارتكب المحكوم عليه أثناء وجوده في السجن جريمة فيكون الافراج على أساس المدة الباقية عليه وقت ارتكاب هذه الجريمة مضافا اليها مدة العقوبة المحكوم بها عليه من أجل ارتكابها » . ويعنى ذلك أن المدة المحصورة بين ايداع المحكوم عليه السجن وارتكابه الجريمة الثانية لا تدخل في حساب المدة التي يجب أن يمضيها في السجن قبل أن يفرج عنه ؛ وعلى هذا النحو فإنه لا يجوز الافراج الا اذا أمضى في السجن ثلاثة أرباع المدة المتبقية من عقوبته الاولى وقت ارتكابه جرمته الثانية مضافا اليها ثلاثة أرباع مدة العقوبة المحكوم بها من أجل هذه الجريمة الأخيرة . وعلة هذا الحكم أن المحكوم عليه قد أثبت بارتكابه الجريمة الثانية سوء سلوكه فيتمتع أن يمضي المدة المحصورة بين ايداعه السجن وارتكابه الجريمة الثانية بأكملها . أي لا يخصم له منها شيء باسم الافراج الشرطي .

(٣) القاعدة ان العبرة في تحديد المدة الدنيا المطلوبة للافراج الشرطي هي بالمدة التي تنفذ فعلا ، ويعنى ذلك وجوب صرف النظر عن كل مدة قضى بها ولكن سقط عن المحكوم عليه الالتزام بتنفيذها ، وقد نصت المادة ٢/٥٥ من قانون تنظيم السجون على أنه « اذا صدر العفو بتخفيف مدة العقوبة فلا يدخل في حساب المدة الواجب قضاؤها في السجن للافراج المدة التي لا يصح بمقتضى العفو التنفيذ بها » . وعلة هذه القاعدة ان المدة التي لا يلتزم المحكوم عليه بتنفيذها لا تنتج على شخصيته تأثيرا يصلح للقول بجدارته بالافراج الشرطي .

من ناحية أخرى تجتهد في ألا يجوز بقاءه هذه المدة إذا توافرت له شروط الإفراج الشرطى الأخرى .

٤٣٣ - الوفاء بالالتزامات المالية :

تشترط التشريعات عادة أن يكون المحكوم عليه قد أوفى بجميع الالتزامات المالية المحكوم بها من المحكمة الجنائية في الجريمة (المادة ٥٦ من قانون تنظيم السجون المصرى والمادة ٨٤٨ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسى فى قسمه الخامس) . وتشمل هذه الالتزامات الغرامة والمصاريف القضائية والتعويض ، ويعنى ذلك أنه سواء أن تكون هذه الالتزامات مستحقة للدولة أو الأفراد المضطربين من الجريمة . وليس هذا الشرط مطلوباً لذاته ، وإنما هو مطلوب باعتبار أن الوفاء بهذه الالتزامات قريبه على الندم على الجريمة وتوافر «إرادة التأهيل» لدى المحكوم عليه ، ثم هو شرط لكى يتقبله المجتمع - وفيه الحق عليه وأهلوه - وينسحبوا له مكاناً فى نطاقه فيدعم ذلك الأمل فى تأهيله . ولا يحل الشارع من عسر المحكوم عليه وعجزه تبعاً لذلك عن الوفاء بهذه الالتزامات عائتاً دون الحصول على الإفراج الشرطى طالما أن هذا العجز لا يعنى عدم الندم على الجريمة ولا ينفى بالضرورة «إرادة التأهيل» بما لا يحول دون توافر علة الشرط على الرغم من انتقائه ؛ ويؤكد ذلك أن هذا الشرط غير مطلوب لذاته .

٤٣٤ - ألا يكون فى الإفراج خطر يهدد الأمن العام :

اشترط الشارع المصرى هذا الشرط (المادة ٢/١ من قانون تنظيم السجون) ويبدو أنه غير منفصل عن الضابط العام فى شروط الإفراج الشرطى : فالمحكوم عليه الذى ثبتت استغادته من المعاملة العقابية فى المؤسسة وغلب على الظن أحوال تأهيله لن يكون من الإفراج عنه خطر يهدد الأمن العام ، وعلى هذا النحو فإن الشرط السابق مجرد تفصيل للضابط العام . وقد اختط الشارع الفرنسى خطة أخرى فى تفصيل هذا الضابط ، فاشترط ثبوت حوزة المحكوم عليه بمجرد الإفراج عنه «وسائل منتظمة للعيش des moyens réguliers de pourvoir à son existence » وتطلب إقامة الدليل على ذلك عن طريق شهادات تثبت أن له محل إقامة يأويه وأن له عملاً أو أن شخصاً مقرباً يتعهد

بالإنفاق عليه (المادتان ٥٢٦ م ، ٨٤٩ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية في قسمه الخامس) .

٤٣٥ - الرضاء :

تثور في دراسة الافراج الشرطى مشكلة قانونية وعقابية هامة تدور حول البحث فيما إذا كان يتطلب رضاء المحكوم عليه لمنحه الافراج الشرطى بحيث يكون له إذا شاء رفضه وتفضيل البقاء في المؤسسة العقابية حتى تنقضى مدة عقوبته . من الوجهة القانونية لا يثور شك في أنه لا محل لتطلب الرضاء ، والحجة في ذلك أن الافراج الشرطى نظام عقابى تطبقه السلطة التى يخولها القانون ذلك وفق ما يقرره لها من سلطة تقديرية ، ويعنى ذلك أنه مظهر لاستعمال الدولة سلطة مخولة لها إزاء المحكوم عليه ، ويتقضى ذلك القول بأنه لا يجوز أن يكون له شأن في تطبيق هذا النظام (١) . وبالإضافة إلى ذلك فالمحكوم عليه قد يجهل الطريق الصحيح إلى تأهيله ، وخاصة وأن التأهيل قد غدا في الوقت الحاضر عملاً فنياً لا يجوز أن يترك تطبيقه لتقدير من لا يدرك أصوله ؛ وقد تبين الشارع المصرى هذا المذهب . ولكن هذه الوجهة من النظر تقابلها اعتبارات عقابية ترجح عليها : فالافراج الشرطى كنظام تأهيل يعتمد على إرادة المحكوم عليه الاستفادة من المعاملة العقابية التى ينطوى عليها ويفترض توافر إرادة التأهيل لديه ؛ ومن ثم لا يجوز صرف النظر عن إرادته ، بل إن ذلك يقتضى وضعها في المقام الأول بين شروط الافراج ، وغنى عن البيان أن المحكوم عليه الذى يرفض الافراج الشرطى هو شخص لا ينتظر أن يكون هذا الافراج مجدياً بالنسبة له ولا يمكن توقع أن يستفيد من نظام المعاملة الذى ينطوى عليه . وقد تطور الافراج الشرطى في السياسة العقابية الحديثة وأصبح يفترض مجموعة من تدابير الرقابة والمساعدة التى ينبغى أن يتقبلها المفرج عنه ويتعاون مع السلطات المنوط بها تطبيقها ، وهو ما لا يتصور إذا كان رافضاً الافراج منذ البداية . وفي النهاية فإن الافراج الشرطى يقوم على مبدأ الانتقاء ، ويفترض أن السلطة المنوطة بمنحه تتخير من بين المحكوم عليهم

من يكونون جديرين به، ولا جدال في أن رأى المحكوم عليه ينبغي أن يكون له وزنه في استعمال السلطة التقديرية وتحديد مدى جدارته بالاخراج ومقدار ما ينتظر أن يكون له من جدوى بالنسبة له (١). وقد تبنت هذه الوجهة من النظر التشريعات الحديثة : فالمادة ٥٣١م من قانون الاجراءات الجنائية الفرنسي تنص على أن « لكل محكوم عليه أن يرفض الافراج الشرطى مما يقتضى عدم جواز تطبيق التدابير والشروط الخاصة التى يتضمنها بدون رضائه » وتجعل المادة ٢٦ من قانون العقوبات الألمانى سلطة المحكمة فى منح الافراج الشرطى مقيدة « بموافقة المحكوم عليه » (٢).

٤٣٦ - المطالب الاساسية لاجراءات منح الافراج الشرطى :

تختلف هذه المعالم باختلاف ما إذا اعتبر الإفراج الشرطى عملاً قضائياً أو عملاً إدارياً : فإن كان عملاً قضائياً أخضع للإجراءات القضائية التى تتسم بالتحديد والحرص على توفير الضمانات ، وإن اعتبر عملاً إدارياً اكتفى الشارع ببيان السلطة المختصة به وترك لتقديرها تحديد الإجراءات التى تراها ملائمة لاستعمال السلطة التقديرية المخولة لها ؛ وتوضح من هذه الوجهة ميزة اعتبار الإفراج الشرطى عملاً قضائياً ، إذ يكون ذلك أدعى إلى توفير الضمانات وتنظيم الإجراءات على نحو من الوضوح والتحديد يتيح الفحص الدقيق لما يعرض من حالات . وأهم ما ينبغى الاهتمام بتوفيره فى إجراءات الإفراج الشرطى هو أن يكون من شأنها إتاحة فحص ظروف كل حالة على نحو فى بحيث يمكن تقدير مدى جدارتها بالإفراج ، وينبغى أن تفسح هذه الإجراءات مجالاً للمراجعة ما يتخذ من قرارات وإصلاح ما قد يشوبها من أخطاء ، ولا يجوز أن يكون رفض الإفراج حائلاً دون العودة إلى فحص ذات الحالة إن توافرت شروط لم تكن فيما مضى متوافرة . وينبغى أن تنظم الإجراءات بحيث يسهل

(١) وهذا رأى هو ما انتهت اليه حلقة الدراسات العقابية التى عقدت فى ستراسبورج سنة ١٩٦١ ، وقد أشار مؤتمر لاهى الى أن مساهمة المحكوم عليه فى من عوامل نجاح الافراج الشرطى .

Schönke-Schröder, § 26, S. 159.

الإفراج على النحو الذى يدعم الأمل فى جدواه ، ويقتضى ذلك إعداد نظام عقابى خاص يخضع له المرشحون للإفراج ويدربون فيه على استعمال الحرية التى سوف تمنح لهم ويرسم لكل منهم خلال فترة الخضوع لهذا النظام برنامج المساعدة والمراقبة الملائم له الذى ينتظر أن يكون السبيل إلى تأهيله عن طريق الإفراج الشرطى ؛ وينبغى أن يسمح لهم بقدر من الاتصال بالاجتماع للتعرف على ظروفه والاستعداد للعودة إليه واختطاط طريق مطابق للقانون ؛ وقد يكون أنسب الأنظمة العقابية هو نظام شبه الحرية الذى يكمل بتصرّيات خروج كلما دعت إليها مقتضيات التأهيل^(١) . ولا يجوز أن يوضع تنظيم إجراءات الإفراج على أساس أن اتخاذها مرتين بطلب المحكوم عليه ، فالإفراج الشرطى نظام عقابى يمنح وفق قواعد فنية فينبغى أن يكون من الجائز منحه كلما ثبتت ملاءمته ولو لم يكن ثمة طلب ، وغنى عن البيان أنه لا تناقض بين منح الإفراج دون طلب ومكنة المحكوم عليه فى رفضه .

وتختص بمنح الإفراج الشرطى وفقاً للتشريع الألمانى محكمة الدرجة الأولى التى قضت بالعقوبة ، ولها أن تنطق به دون طلب ، ولو أنها فى العمل تقضى بقاء على طلب ، ولكل من يخوله القانون الطعن فى الحكم صفة التقدم بالطلب ؛ والمحكمة سلطة تقديرية تستعملها وفق ما تستخلصه من فحص شخصية المحكوم عليه من حيث مدى احتمال اختطاطه بعد الإفراج حياة مطابقة للقانون . ويجعل التشريع الفرنسى الاختصاص بمنح الإفراج الشرطى لوزير العدل المادة ٧٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية) . ويجب أن يتضمن ملف الإفراج الخاص بكل محكوم عليه رأى مدير المؤسسة العقابية المودع فيها وقاضى تطبيق الاقتوبات والنيابة العامة لدى القضاء الذى نطق بالإدانة والمحافظ الذى يقع فى دائرة اختصاصه المكان الذى يعزم المفرج عنه الإقامة فيه بعد الإفراج أو المحافظ الذى تقع فى دائرة اختصاصه المؤسسة العقابية واللجنة الاستشارية للإفراج

(١) أوصت حانقة ستراسبورج للدراسات العقابية بمنح المحكوم عليه المرشح للإفراج تصريح إجازة مدتها يوم أو أكثر للبحث عن عمل أو للتقدم الى رب عمل يكون قد أبدى استعداداً لقبوله لديه .

الشرطى . ويصدر اقتراح منح الإفراج الشرطى من مدير المؤسسة العقابية الذى يتعين عليه طلب رأى الأشخاص والأجهزة التى يتطلب القانون رأيها ، ويجوز أن يصدر الاقتراح عن قاضى تطبيق العقوبات كذلك ، ويتعين إعطائهم المحكوم عليه بأنه محل لهذا الاقتراح ، وعليه أن يبدى رأيه فيما إذا كان موافقاً عليه أم رافضاً له ، ويتعين عليه فى حالة الموافقة تقديم المستندات المثبتة أنه سوف يكون له مأوى ومورد رزق بعد الإفراج ، ويلزم القانون إدارة الخدمة الاجتماعية بالمؤسسة بمساعدته فى ذلك . ويحدد القانون إجراءات تحقيق الطلب وتجميع المعلومات التى تتيح العلم بشخصية المحكوم عليه وتقدير مدى جدارته بالإفراج والبت فى الاقتراح بمنحه على أسس سليمة . وقد سعى التشريع الفرنسى على إرساء المبادئ التى تحكم تنظيم إجراءات منح الإفراج الشرطى ، فنص على جواز منحه دون طالب وعبر عن ذلك فى قوله : « إن الإفراج الشرطى هو النتيجة الطبيعية لتحسن السلوك مضافاً إلى إمكانية التأهيل الاجتماعى ، ومن ثم يتعين ألا يحرم منه المحكوم عليهم الجلبيرون به بمجرد أنهم لم يطالبوا به . وتختص الإدارة العقابية بأن تقترح من تلقاء نفسها منح الإفراج الشرطى لجميع المحكوم عليهم الذين تتوافر لهم شروطه » (المادة ٨٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية فى قسمه الخامس) . وينص كذلك على أن اقتراح منح الإفراج لا يخول المحكوم عليه حقاً فى الحصول عليه ، إذ لا يهدف منه مجرد الكشف عن مدى ملائمته كى يتاح لوزير العدل إصدار قراره وهو على بينة من الأمر ، ويضيف إلى ذلك أن إجراءات تحقيق طلب الإفراج ذات طابع إدارى لا قضائى (المادتان ٨٦٧ ، ٨٦٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، القسم الخامس) . ويجيز القانون أن يسبق الإفراج الشرطى إخضاع المحكوم عليه لفترة تجربة يخضع فيها لنظام شبه الحرية بعد خلاله للإفراج ويعلق منحه الإفراج على اجتيازه هذه الفترة بنجاح (المادة ٨٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية) . ويختص بالإفراج الشرطى وفقاً للتشريع المصرى مدير عام السجون (المادة ٥٣ من قانون تنظيم السجون) ، ويخول القانون النائب العام سلطة « النظر فى الشكاوى التى تقدم بشأن الإفراج تحت شرط وفحصها واتخاذ ما يراه كفيلاً برفع أسبابها » (المادة ٦٣ من قانون

تنظيم السجون) . ويؤكّد هذان النصان الطابع الإدارى للإفراج الشرطى ، ويحول أولهما مدير عام السجون سلطة تقديرية فى شأنه عليه أن يستعملها وفق الاعتبار العقابية التى تحدّد جدارة المحكوم عليه بالإفراج ، ولضمان ذلك ينبغى أن يسبق قراره فحص لكل حالة وتجميع للمعلومات التى يمكن فى ضوءها إصدار القرار ، وتضم « إدارة الإصلاح » فى مصلحة السجون وحدة الإفراج الشرطى التى تختص بمراجعة طلبات الإفراج تحت شرط وإبداء الرأى فيها واتخاذ إجراءات اعتمادها أو إلغائها . وليس من شأن الاختصاص المحول للنائب العام إسباغ طابع قضائى على الإفراج الشرطى ، إذ يقتصر اختصاصه على النظر فى الشكاوى التى تقدم فى شأنه : فليس له الحلول محل مدير عام السجون فى إصدار قرار الإفراج ، وليس لما يراه فى شأن الشكاوى التى تقدم إليه قوة إلزامية بالنسبة لمدير عام السجون ، وإنما قيمته أدبية فحسب .

المطلب الثانى

الوضع العقابى للمفرج عنه

٤٣٧ - المركز القانونى للمفرج عنه :

قدمنا أن الإفراج الشرطى ليس إنهاء للعقوبة ، وإنما هو مجرد تعديل للمعاملة العقابية بما يتفق مع التطور الطارئ على شخصية المحكوم عليه ، وهو تطور يعنى أن المعاملة فى داخل المؤسسة العقابية قد استنفدت أغراضها بالنسبة له وأنه قد أصبح فى حاجة إلى معاملة من نوع مختلف تكمل الأولى وتمهد للاحرية الكاملة . ووفقاً لذلك التكييف فإن المفرج عنه يعتبر - خلال فترة الإفراج الشرطى - خاضعاً لإجراءات تنفيذ العقوبة وإن كان قد دخل بهذا الإفراج مرحلة جديدة متميزة تماماً عن المرحلة السابقة عليها . ولا تنقضى العقوبة إلا إذا تحول الإفراج الشرطى إلى إفراج نهائى ، ولهذا التحول سبيلان : انقضاء فترة الإفراج الشرطى دون إلغاء ، وإلغاء الإفراج ثم انقضاء المدة التى يتعين التنفيذ بها .

وتترتب على هذا التكييف نتيجتان : جواز تقييد حرية المفرج عنه أثناء فترة الافراج ، وجواز إلغاء الافراج . وغنى عن البيان أن هاتين النتيجتين تستقران إلى السند القانوني لو كان الافراج الشرطي منها للعقوبة .

٤٣٨ - المبدأ العام في تحديد الوضع العقابي للمفرج عنه :

المبدأ العام في تحديد هذا الوضع العقابي هو اعتبار المفرج عنه خاضعاً للمعاملة العقابية تمنع بتقييد الحرية ولا تقتضى سلبها . وهذه المعاملة تقوم على عنصرين : الرقابة والمساعدة ؛ وهذه المعاملة مؤقتة بطبيعتها ، فلها مدة تمتد على سلوكها ؛ وهذه المعاملة غير نهائية ، فهي قابلة للتعديل - بل والإلغاء - خلال الفترة التي تمتد خلالها . وتقتضى دراسة الوضع العقابي للمفرج عنه البحث في هذه الموضوعات جميعاً .

٤٣٩ - عنصرا المعاملة العقابية للمفرج عنه :

عنصران هذه المعاملة هما الرقابة والمساعدة ؛ ولكن من هذين العنصرين ما يبررهما من الوظيفة العقابية لنظام الافراج الشرطي : فالرقابة تستهدف إشراف السلطات العامة على سائر المفرج عنه على نحو يتاح به العلم بهذا السلوك والتمسك مما قد ينطوي عليه من إخلال بالالتزامات المفروضة ثم تعديل المعاملة تبعاً لذلك تعديلاً قد يصل إلى حد إلغائها إذا ثبت أنه لم يعد جديراً بالافراج . أما المساعدة فتستهدف إمداد المحكوم عليه بالامكانيات المادية والمعنوية التي تعينه على انتهاز الطريق المطابق للقانون وتنأى به عن الظروف التي قد تنحرف به إلى الاجرام^(١) .

ولذلك المعاملة العقابية أهميتها الجوهرية في نجاح نظام الافراج الشرطي : فاعتبار دوره العقابي التمهيد للتأهيل ، وهو اعتبار يقوم على افتراض عجز المحكوم عليه عن انتهاز طريقة في المجتمع دون عون من السلطات العامة ؛

(١) وقد أشارت إلى ذلك المادة ١/٧٣١ من قانون الاجراءات الجنائية الفرنسي فنصت على أنه « يجوز ان تقتزن الاستفادة من الافراج الشرطي بالتزامات خاصة كتدابير مساعدة ومراقبة تتجه إلى تسهيل تأهيل المفرج عنه والتحقق من ذلك » .

واعتبار موضع الأفراج الشرطى أنه مرحلة انتقال بين سلب الحرية والحرية الكاملة ، وهو اعتبار يقوم على ثبوت عدم ملائمة الانتقال العجائى من سلب الحرية إلى الحرية الكاملة ، كل ذلك يقتضى إخضاع المفرج عنه لهذه المعاملة العقابية بعنصرها .

والسبيل إلى إخضاع المفرج عنه لهذه المعاملة العقابية هو فرض التزامات هادفة عليه وإسناد الإشراف على سلوكه إلى شخص محل للثقة : قد يكون موظفاً عاماً وقد يكون متطوعاً قدرت السلطات العامة كفاءته للقيام بهذه المهمة ، ويقابل هذه الالتزامات بعض الحقوق التى يتعين الاعتراف بها للمفرج عنه إزاء السلطات العامة ، وهى حقوق تقتضيها استفادته من المساعدات التى تقدمها له الدولة ويفترضها وضعه العقبى ذاته . ونلاحظ أن هذا الوضع العقبى لا يختلف كثيراً عن وضع من يخضعون للبارول والاختبار^(١) ، ومرد هذا التشابه إلى أن هذه الأنظمة جميعاً تفترض معاملة عقابية خارج أسوار المؤسسة العقابية لا تتطلب سلب الحرية ولكن تمنع بتميزها .

٤٤٠ - الالتزامات التى تفرض على المفرج عنه :

غنى البيان أن التشريعات تختلف فيما بينها فى تحديد هذه الالتزامات ، ولكن هذا الاختلاف ينبغى أن يقتصر على تفاصيلها ، فثمة أساس مشترك تقوم عليه وثمة اتجاه عام ينبغى أن يسودها فى السياسة العقابية الحديثة . فالأساس المشترك أنه ينبغى أن تحدد بحيث يكون من شأنها « الإعداد لتأهيل اجتماعى سريع وطبيعى »^(٢) ، أما الاتجاه العام فيها فيقتضى أن تحدد بحيث يكون الوفاء بها ممكناً دون مشقة بالغة ، ولا يكون ثمة تعارض بينها وبين الحقوق الأساسية للإنسان والمواطن ، ولا يكون من شأنها عرقلة الجهود المشروعة التى يبذلها المحكوم عليه لبناء مركزه فى المجتمع . وغنى عن البيان أن تحديد هذه الالتزامات وفق الاتجاهات السابقة مهمة تشريعية عسيرة ، ويجب أن يستتر فى تقدير الشارع أن التزامات بالغة الكثرة أو محقرة أو مغرقة فى

Germain, p. 115.

(١)

(٢) هذا هو ما انتهى إليه رأى خبراء المجموعة الأوروبية لمكافحة الجريمة ومعاملة

المجرمين التى عقدت فى جنيف سنة ١٩٥٦ .

التفصيل أو غير ذات فائدة حقيقية مفهومة للمفرج عنه والرأى العام لا يمكن أن ينتظر منها المساهمة فى نجاح المعاملة العقابية التى يفترضها الإفراج الشرطى (١) .

٤٤١ - تفصيل الالتزامات التى تفرض على المفرج عنه :

تتفرع هذه الالتزامات عن أصل عام هو الالتزام بحسن السلوك وتجنب مخالفة القانون ، وتمثل الالتزامات الأخرى محاولة رسم معالم الطريق الذى يتعين على المفرج عنه سلوكه كى يتاح له الوفاء بهذا الالتزام العام (٢) . وقد نصت المادة ٥٧ من قانون تنظيم السجون على أن « يصدر بالشروط التى يرى إلزام المفرج عنهم تحت شرط بمراعاتها قرار من وزير العدل ، وتبين بالأمر الصادر بالإفراج تحت شرط الواجبات التى تفرض على المفرج عنهم من حيث محل إقامة وطريقة تعيشه وضمان حسن سيره » . وقد صدر قرار وزير العدل ببيان هذه الشروط فى ١١ يناير سنة ١٩٥٦ فنص على أنه « يجب على المفرج عنه تحت شرط مراعاة الشروط الآتية : (أولاً) أن يكون حسن السير والسلوك وألا يتصل بذوى السير السيئة . (ثانياً) أن يسعى بصفة جدية للتعميش من عمل مشروع . (ثالثاً) أن يقيم فى الجهة التى يختارها مالم تعترض جهة الإدارة على تلك الجهة وفى هذه الحالة يجب على المفرج عنه تحت شرط أن يقيم فى الجهة التى تحددها جهة الإدارة لإقامته . (رابعاً) ألا يغير محل إقامته بغير إخطار جهة الإدارة مقدماً وعليه أيضاً أن يقدم نفسه إلى جهة الإدارة فى البلد الذى ينتقل إليه فور وصوله . (خامساً) أن يقدم نفسه إلى جهة الإدارة

(١) نصت الى ذلك المجموعة الأوروبية لمكافحة الجريمة ومعاملة المجرمين التى عقدت فى جنيف سنة ١٩٥٦ .

(٢) وقد نصت المادة ٩٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسى (فى قسمه الخامس) على أن « المحكوم عليه الذى حصل على الإفراج الشرطى يلتزم أولاً بالسلوك الحسن ، ولهذا الالتزام جزاؤه المتمثل فى إلغاء الإفراج . وعليه بالإضافة الى ذلك أن يفى بالالتزامات الخاصة التى قد يفرضها عليه قرار الإفراج ، وهى التزامات مفترض رضاؤه بها ويتم إعطاؤه صورة منها . ويلتزم فى النهاية بالخضوع لتدابير المساعدة والرقابة التى تهدف الى تسهيل تأهيله والتحقق منه » .

التابع لها محل إقامة مرة واحدة كل شهر في يوم يحدد لذلك يتفق وطبيعة عمله» (١) .

وقد اجتهدت هذه الشروط في أن تكفل خضوع المفرج عنه لرقابة السلطات العامة والتزامه سلوكا يبعد بينه وبين الانحراف إلى الاجرام ؛ ولكن يؤخذ عليها أنها لم تقرر ذلك بتنظيم تدابير مساعدة تضمن للمحكوم عايه إمكانيات الاستقرار في مركز اجتماعي مطابق للقانون ؛ و يؤخذ عليها كذلك أنها وضعت في صورة مجردة بحيث تفرض ذات الالتزامات على كل مفرج عنه في حين كانت الأصول العقابية مقتضية تحديدها على نحو يتيح تفريدها بحيث تفرض على كل مفرج عنه الالتزامات التي تتمق وشخصيته ويكون من شأنها التهيد لتأهيله ؛ ويؤخذ عليها أنها صيغت على نحو افترض معه أن تظل مطبقة دون تعديل طيلة فترة الافراج الشرطي في حين تقضى مبادئ المعاملة العقابية الحديثة أن يرد عليها من التعديلات ما يجعلها ملتزمة مع التطور الذي يطرأ على شخصية المحكوم عليه متفقة مع مقتضيات تأهيله ، وهى بطبيعتها متطورة ؛ ويعاب عليها في النهاية أنها أغفلت النص على خضوع المفرج عنه لاشراف هيئة أو شخص يعينه على شق طريقه الجديد في المجتمع ويتقدم إليه الارشاد ويكون الوساطة بينه وبين السلطة المختصة بإلغاء الافراج ، وقد غدا هذا الاشراف عنصراً جوهرياً في تطبيق نظام الافراج الشرطي الحديث (٢) .

(١) كانت المادة ٤٩٨ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على خضوع المفرج عنه شرطياً لراقبة البوليس مدة تساوى المدة المتبقية من عقوبته على ألا تزيد على خمس سنين ، وتجب في الوقت نفسه تخفيض هذه المدة أو الاعفاء منها ، وقد ألقى هذا النص بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٤ ، اذ تبين ان الالتزامات الثقيلة الوطأة التي تفرضها مراقبة البوليس ، وبصفة خاصة الالتزام بعدم ممارسة المسكن في الفترة ما بين غروب الشمس وشروقها تقف عقبة خطيرة في طريق تأهيله . وقد أقر قانون تنظيم السجون هذا الاتجاه فلم يثر تفكير في العودة بالمفرج عنه إلى الخضوع لراقبة البوليس .

Mittermaier, § 21, S. 132.

(٢)

وقد أشار مؤتمراً لاهى الى أن من عوامل نجاح الافراج الشرطي أن توجد مساهمة فعالة وبقيلة تباشرها هيئة لاشراف حسنة التدريب والاعداد وأن يقدم جمهور الناس عونهم

وقد اجتهدت التشريعات الحديثة في تدارك المآخذ السابقة التي شابته الإفراج الشرطى في صورته التقليدية: فالتشريع الفرنسى يضع على ذات المستوى من الأهمية تدابير المساعدة وإجراءات الرقابة ثم يوحد بينها في الهدف: فالمادة ٧٣١ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على «جواز أن ترتهن الاستفادة من الإفراج الشرطى بشروط خاصة وتدابير مساعدة ورقابة تستهدف تسهيل تأهيل المفرج عنه والتحقق من ذلك». ويقرر جواز تعديل هذه الشروط والتدابير أثناء فترة الإفراج الشرطى: فالمادة ٣٣٢/١ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على جواز تعديل نصوص قرار الإفراج الشرطى بناء على اقتراح قاضى تطبيق العقوبات وبعد أخذ رأى اللجنة الاستشارية للإفراج الشرطى. ويقرر خضوع المفرج عنه للإشراف الذى يقتضيه تطبيق الإفراج الشرطى: فالمادة ٧٣١/٢ من هذا القانون تنص على أن تطبق تدابير المساعدة والمراقبة يخضع لإشراف لجان يرأسها قاضى تطبيق العقوبات وتعاونته في ذلك جمعيات الرعاية المعترف بها قانوناً. وقد فصل التشريع الفرنسى بعد ذلك هذه التدابير وحدد أغراضها المباشرة وأساليب تطبيقها^(٢): فبين أن تدابير المساعدة تستهدف مساندة الجهود التى يبذلها المحكوم عليه في سبيل تأهيله الاجتماعى، وبصفة خاصة من الوجهتين العائلية والمهنية، وأشار إلى أنها تتخذ صورة معنوية أو مادية، وتقوم عليها اللجان المختصة بمساعدة المفرج عنهم أو شخص يعهد إليه بذلك بصفة خاصة أو جمعيات الرعاية المعترف بها؛ وبين بعد ذلك أن تدابير الرقابة تتضمن الالتزام بالاقامة في المكان الذى يحدده قرار الإفراج الشرطى والاستجابة لكل استدعاء يصدر عن قاضى تطبيق العقوبات أو الشخص الذى

=

للمفرج عنه كى تتاح له فرصة بناء حياته من جديد؛ وأشارت كذلك حلقة ستراسبورج للدراسات العقابية الى أهمية الاشراف في تطبيق نظام الإفراج الشرطى، وقررت أن واجبات الشرف لا تقف عند استقبال المفرج عنه وتلقى تقاريره عن سلوكه واجابته اى ما يطلبه من نصيح أو يعن له من استفسارات، بل ان عليه أن يزوره في بيئته ويكون على دراية بحياته الخاصة والعائلية ويقدم اليه كل المساعدات المعنوية والمادية التى يقتضيها تأهيله.

(١) انظر في تفصيل هذه التدابير:

يعهد إليه بالاشراف على سلوكه واستقبال زيارات هذا الشخص وتقديم المعلومات والمستندات التي تتيح له رقابة موارد رزقه . وبالإضافة إلى ذلك يجيز التشريع الفرنسي فرض التزامات خاصة على المفرج عنه تتفق مع ظروفه ومتعضيات تأهيله ، وفي هذه الحالة يناط بقاء الافراج بالوفاء بهذه الالتزامات ، وأهمها الإقامة في مركز إيواء أو استقبال يعهد للمفرج عنهم ، والخضوع لعلاج طبي وإن اقتضى ذلك النزول في مستشفى ، والامتناع عن قيادة وسائل النقل الآلية والامتناع عن غشيان الحانات وبعض أماكن اللهو ، وعدم الاتصال بالمساهمين معه في جريمته ، والامتناع عن استقبال أو إيواء المجني عليه إذا كانت الجريمة اعتداء على العرض (المواد ٥٣٢م - ٥٣٧م من قانون الاجراءات الجنائية) . ويجيز القانون الألماني للمحكمة التي تأمر بالافراج الشرطي أن تفرض على المفرج عنه ذات الالتزامات التي يجوز فرضها على من يحكم عليه بالعقوبة مع إيقاف التنفيذ والوضع تحت الاختبار (المادة ٣٩/٣ من قانون العقوبات) ، وهي التزامات تنبج في مجموعها إلى كفالة سبل التأهيل (١) .

٤٤٢ - المشرف على سلوك المفرج عنه :

تنبج النظم العقابية الحديثة إلى أن يعهد إلى شخص ذى كفاءة ومحل ثقة في أن يشرف على سلوك المفرج عنه ؛ ويفسر أهمية المهمة التي يعهد بها إلى هذا الشخص أمران : أولها أن المفرج عنه عاجز عن أن يسلك في المجتمع - بعد فترة من الابتعاد عنه قد تكون طويلة - السلوك المطابق للقانون ؛ فهو في حاجة إلى النصح والارشاد والمعونة في مواجهة المشاكل الكثيرة التي تعترض طريقه ؛ وعلى سبيل المثال فهو يحتاج إلى شخص يقدمه إلى رب عمل ويصلح ما بينه وبين زوجته أو أهل جبرته ويحميه من عداء بعض رجال الشرطة أو من أصحابهم ضرر جريمته ؛ والوظيفة الأساسية للمشرف هي أن يقدم إليه المعونة من هذه

(١) هذه الالتزامات هي تعويض الضرر الذي ترتب على الفعل وانباع تعليمات معينة متعلقة بمحل الإقامة أو التعليم أو العمل أو استقلال وقت الفراغ والخضوع لعلاج طبي والوفاء بالتزامات النفقة وأداء مبالغ من النقود مؤسدة ذات نفع عام والخضوع لرقابة وتوجيه مشرف يعهد إليه بذلك .

الوجهات جميعا . أما الأمر **الثانى** الذى يفسر أهمية عمل المشرف فهو أن السلطات العامة المنوط بها إلغاء الافراج أو التعديل من شروطه لا تستطيع العلم مباشرة بما يقتضى هذا الإلغاء أو التعديل ، ومن ثم كان دور المشرف أن يمدّها بهذه المعلومات ويتيح لها بذلك أن تباشر اختصاصها على الوجه الذى يحده القانون .

ويعتبر حسن اختيار المشرف وكفالة أدائه مهمته على وجهها الصحيح عنصراً هاماً فى نجاح نظام الافراج الشرطى ؛ ويلاحظ التقارب بين مهمته ومهمة ضابط الاختبار ، فهى فى الحالين توجيه لأسلوب الحياة إلى ما يكفل التأهيل الاجتماعى ، ولذلك يعهد أحياناً إلى ذات الأشخاص بالقيام بالعملين أو على الأقل يختارون ... عند تخصيص كل مجموعة فى أحد العاملين — وفق ذات الأسس^(١) . وتذهب الآراء الحديثة إلى عدم ملائمة قيام رجال الشرطة بهذا الإشراف لغلبة احتمال سوء ظن المخرج عنهم بهم مما يهبط بالقيمة التأهيلية لجهودهم^(٢) . ويجعل التشريع الفرنسى هذا الإشراف من شأن لجان مساعدة المخرج عنهم التى يرأسها قضاء تطبق العقوبات ، وهذه اللجان تكلف أحد أعضائها أو شخصاً تراه محلاً لثقتها فى أن يقوم بالإشراف على مجموعة من المخرج عنهم (المادة ٥٢٨ م من قانون الإجراءات الجنائية) .

٤٤٣ — مدة الافراج الشرطى :

الأصل فى هذه المدة أن تكون الفترة المتبقية من العقوبة ، فإذا انقضت هذه الفترة لم يعد من الجائز إلغاء الافراج ولم يعد ثمة سند لالتزامات تفرض على المخرج عنه ، وقد صرحت بذلك المادة ٦١ من قانون تنظيم السجون فنصت على أنه « إذا لم يبلغ الافراج تحت شرط حتى التاريخ الذى كان مقرراً لانتهاؤ مدة العقوبة المحكوم بها أصبح الافراج نهائياً » . ويصادف تطبيق هذا الأصل صعوبة إذا كانت العقوبة مؤبدة ، إذ ليست لها مدة محددة حتى يمكن حساب

Killinger, p. 371 ; Grünhut, p. 327.

(١)

(٢) أكدت ذلك حلقة ستراسبورج للدراسات العقابية .

المتبقى منها بعد الإفراج ، ولذلك لا يكون مفر من أن يحدد الشارع هذا المتبقى جزئياً ، وقد حدده الشارع المصرى بخمس سنوات حين تكون العقوبة هى الأشغال الشاقة المؤبدة (المادة ٦١ من قانون تنظيم السجون)^(١) . ويتسق هذا الأصل مع الأفكار التقليدية فى تكييف الإفراج الشرطى : فهو مكافأة على سلوك حسن ، والهدف من الحرية المشروطة هو تمكينه من أسلوب حياة أقل مشقة ، ويتعين اختبار مدى جدارته بهذه الحياة ، والفترة التى يتصور أن تكون للسلطات العامة فيها سبيل على المفرج عنه هى الفترة المتبقية من العقوبة ، فإذا ما انقضت هذه الفترة لم يعد ثمة ما يربط هذه السلطات به .

ولم يعد هذا الأصل العام متفقاً مع التحديد الصحيح لوظيفة الإفراج الشرطى وطبيعة العمل الذى يتعين القيام به خلال الفترة السابقة على تحوله إلى إفراج نهائى . فإذا كانت وظيفة الإفراج الشرطى هى التمهيد للتأهيل المفرج عنه ، وكان قوام العمل الذى ينطوى عليه هو مجموعة من تدابير الرقابة والمساعدة التى تستهدف التأهيل ، فإن المتطوق يحتم القول بأنه لا يجوز أن يحدد على نحو جامد الزمن الذى يستمر هذا العمل خلاله ، إذ لا يمكن أن يحدد مقدماً الوقت المطلوب للتأهيل الكامل للمفرج عنه ، فذلك يتوقف على مدى استفادته من التدابير التى ينطوى عليها الإفراج الشرطى ومقدار التطور الذى طرأ بتأثيرها على شخصيته ، ويقضى ذلك عدم تحديد مدة الإفراج الشرطى^(٢) : فينبغى أن تطول الوقت المطلوب للتأهيل ، ولا وجه لأن تمتد إلى ما يجاوز هذا الوقت ، ويعنى ذلك جواز أن تمتد إلى ما بعد انقضاء الفترة المتبقية من العقوبة إذا كان التأهيل لم يتحقق بعد وإمكان أن تنقضى قبل استكمال هذه الفترة إذا تحقق التأهيل فلم يعد المحكوم عليه فى حاجة إلى رقابة أو مساعدة ، وغنى عن البيان أن فى رقابة قضاء التنفيذ على هذه المدة وحقه فى أن يقرر انقضاءها بين حدين يضعهما القانون ما يكفل تحقيق الاعتبارات العقابية التى اقتضت تقرير هذه

(١) أقر الشارع المصرى استثناء على هذا الأصل فأجاز إلغاء الإفراج الشرطى فى خلال خمس سنوات من تاريخ الحكم على المفرج عنه من أجل جنابة أو جنحة مماثلة لجريمتيه الأولى إذا كان قد ارتكبها فى خلال مدة الإفراج (المادة ٢/٦١ من قانون تنظيم السجون) .
Mittermaier, § 21, S. 134 ; Germain, p. 113.

(٢)

المدة . وقد تبنت التشريعات الحديثة هذه النظرة : فالقانون الفرنسى ينص على أن قرار الإفراج يحدد هذه المدة بحيث لا تقل عن الفترة المتبقية من العقوبة ويسوغ أن تجاوزها بما لا يزيد على سنة ، ولقضى تطبيق العقوبات تعديلها بين هذين الطرفين (المادة ٧٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية) (١) . ووفقاً للقانون الألمانى تحدد المحكمة هذه المدة بحيث لا تجاوز الفترة المتبقية من العقوبة . (المادة ٢٦ من قانون العقوبات) .

٤٤٤ - جزاء الاختلال بالالتزامات :

الجزاء التقليدى لإخلال المخرج عنه بالالتزامات المفروضة عليه هو إلغاء الإفراج بما يعنيه ذلك من عودته إلى سلب الحرية ، وقد صرحت بذلك المادة ٥٩ من قانون تنظيم السجون فى قولها « إذا خالف المخرج عنه الشروط التى وضعت للإفراج ولم يقيم بالواجبات المفروضة عليه ألغى الإفراج وأعيد إلى السجن ليستوفى المدة الباقية من العقوبة المحكوم بها عليه » . ويتفق التحديد الجرد للجزاء على هذا النحو مع التكييف الشرطى للإفراج : فهو إفراج معلق على شرط فاسخ هو الإخلال بالالتزامات المفروضة ، فإذا تحقق الشرط انفسخ الإفراج ، ولم يعد له تبعاً لذلك وجود ، ويعد إلغاؤه تبعاً لذلك مجرد إقرار لهذا الوضع (٢) .

ولكن هذا التحديد الجرد للجزاء يصطدم مع اعتبارات تفريد المعاملة العقابية : فليس كل إخلال مبرراً لإلغاء الإفراج ، فبعض حالات الإخلال قد تكون قليلة الخطر بما يجعل الإلغاء غير متناسب معها ، وهى مع ذلك من الأهمية بحيث لا يجوز أن تترك بغير جزاء . وبالإضافة إلى ذلك فإنه لا يجوز النظر إلى الإخلال من زاوية اقتضائه جزاء فحسب ، بل ينبغى أن ينظر إليه كذلك باعتباره كاشفاً عن مقدار الخطورة الاجرامية ، ومقتضياً

(١) فإذا كانت العقوبة مؤبدة فإن مدة الإفراج - وفقاً للتشريع الفرنسى - لا يجوز أن تقل عن خمس سنوات ولا أن تزيد على أربع سنوات .

(٢) وهذه هى وجهة النظر التقليدية فى الإفراج الشرطى :

Garraud, II, no. 526, p. 204 ; Germain, p. 105.

تبعاً لذلك تعديلاً في المعاملة ، ويقضى ذلك أن يتخذ جزاء الاخلال بالالتزامات صورة تعديل المعاملة العقابية بما يتفق مع دلالة هذا الاخلال ، ويجوز أن يتخذ الجزاء صورة إلغاء الافراج حين يكشف عن حاجة المحكوم عليه إلى معاملة لا تتوافر إلا في داخل المؤسسة العقابية ، فإن لم يكشف عن ذلك تعين أن يتخذ الجزاء صورة مختلفة (٢) . ومن الجزاءات التي يجوز أن يتخذها : الانذار والتوبيخ وإضافة التزامات جديدة وإطالة المدة المطلوبة لتحويل الافراج الشرطي إلى إفراج نهائي (٣) . وقد أشار القانون الفرنسي إلى قابلية قرار الافراج للتعديل المستمر خلال المدة المحددة له ، وقد أراد بذلك أن يكون التعديل صورة للجزاء متناسبة مع درجة الاخلال ، أما إلغاء الافراج فيقصره على الاخلال الخطير ، وبصفة خاصة حالتي صدور حكم إدانة تال وسوء السلوك البين (المادتان ٧٣٢ ، ٧٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية) .

ويترتب على إلغاء الافراج سلب حرية المفرج عنه ، ولا يعنى ذلك حتماً خضوعه لذات المعاملة العقابية التي كان يخضع لها قبل الافراج ، فقد يتبين أن تأثير الفترة التي أمضاها خارج المؤسسة العقابية قد جعله في حاجة إلى معاملة من نوع مختلف (٤) . والأصل أن يترتب على إلغاء الافراج أن يمضى المحكوم عليه

Perdriau, Trois aspects, p. 78.

(١)

(٢) أشارت إلى هذه الجزاءات حلقة ستراسبورج للدراسات العقابية .

(٣) يصدر قرار إلغاء الافراج من ذات السلطة التي أناط بها القانون منح الافراج ،

ويعمل ذلك بأن الفرض في هذه السلطة أنها تحوز - مباشرة أو عن طريق من يعملون باسمها - المعلومات التي تتيح لها تقدير سلوك المفرج عنه ومدى جدارته بإلغاء الافراج عنه ، وسند هذا الافتراض أنها قد منحت الافراج على أساس من هذه المعلومات التي تجعلها على دراية سابقة بشخصية المحكوم عليه وما يعرض لها من تطور يقتضى تعديل المعاملة العقابية . ووفقاً للتشريع المصري يختص بإلغاء الافراج مدير عام السجون بناء على طلب رئيس النيابة في الجهة التي بها المفرج عنه ، ويجب أن يبين في الطلب الأسباب البررة له (المادة ٥٩ من قانون تنظيم السجون) . ويختاط الشارع عادة لإخالة ما إذا أصبح المفرج عنه خطراً على المجتمع فيجوز سلب حريته مؤقتاً حتى يفصل في مدى جدارته بالافراج الشرطي ، ووفقاً للتشريع المصري يجوز لرئيس النيابة العامة إذا رأى إلغاء الافراج أن يأمر بالقبض على المفرج عنه وحبسه إلى أن يصدر مدير عام السجون قراراً بشأنه ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس على خمسة عشر يوماً إلا بأذن من النائب العام ، وتخصم مدة الحبس من المدة الواجب التنفيذ بها بعد إلغاء الافراج (المادة ٦٠ من قانون تنظيم السجون) .

في المؤسسة العقابية كل الفترة المتبقية من العقوبة ، وهذا الحكم مستمد من اعتبار الافراج منفسخاً مما يعنى افتراض عدم حصوله ، وقد صرح بذلك الشارع المصرى (المادة ٥٩ من قانون تنظيم السجون) . ولكن من السائق - في الفكر العثماني الحديث - أن يقتصر تأثير إلغاء الافراج على إلزام المفرج عنه بأن يرضى في المؤسسة العقابية جزءاً من المدة المتبقية فحسب ، ومحل ذلك أن تكون درجة الاخلال غير بالغة من الجسامة القدر الذى يعترض الإلزام بتمضية كل المدة المتبقية أو أن يثبت أن السالك الذى استوجب إلغاء الافراج قد كشف عن حاجة المفرج عنه إلى معاملة عقابية داخل المؤسسة تستمر جزءاً من المدة المتبقية من العقوبة ، وقد صرح التشريع الفرنسى بجواز أن يقتصر قرار إلغاء الافراج على إلزام المحكوم عليه بتمضية شطر فحسب من المدة المتبقية من العقوبة (المادة ٧٣٣ / ١ من قانون الاجراءات الجنائية) .

ولا يستبعد إلغاء الافراج الشرطى جواز الافراج مرة ثانية : فقد يتبين من فحص لاحق على الالغاء أن المحكوم عليه قد تحسن سلوكه إلى حد لم يعد معه محتاجاً إلى المعاملة العنابية التى تطبق في داخل المؤسسة ، وغنى عن البيان أن هذا الافراج الثانى يقتضى توافر الشروط العامة للافراج الشرطى ، ويعنى ذلك افتراض أن المدة التى يتعين على المفرج عنه تمضيها في المؤسسة هي عقوبة قائمة بذاتها تطبق عليها شروط الافراج ؛ وقد صرحت بذلك المادة ٦٢ من قانون تنظيم السجون فقررت أنه « يجوز بعد إلغاء الافراج أن يفرج عن المسجون مرة أخرى إذا توافرت شروط الافراج السابق الاشارة إليها ، وفي هذه الحالة تعتبر المدة المتبقية من العقوبة كأنها مدة عقوبة محكوم بها »^(١) وغنى عن البيان أن هذا الافراج الشرطى الثانى يعنى في النهاية أن المفرج عنه لا يمتضى بعد إلغاء الافراج غير جزء من المدة المتبقية من عقوبته .

٤٤٥ - تحول الافراج الشرطى الى افراج نهائى :

يتحول الافراج الشرطى إلى إفراج نهائى إذا انقضت مدته دون إلغاء . ولكن يثور في هذا الوضع التساؤل عما إذا كانت العقوبة تعتبر منقضية من

(١) يضيف هذا النص الى ذلك انه اذا كانت العقوبة المحكوم بها هي الاشغال الشاقة المؤبدة فلا يجوز الافراج قبل مضي خمس سنوات .

تاريخ الافراج الشرطى أم من تاريخ تحوله إلى إفراج نهائى ؟ يقضى المنطق باقتران إنقضاء العقوبة بالافراج النهائى دون الشرطى ، والحجة فى ذلك مستمدة من التكييف القانونى للافراج الشرطى : فهو ليس إنهاء للعقوبة ، ولكنه مجرد تعديل لأسلوب تنفيذها اقتضاه تطور شخصية المحكوم عليه ، ويعنى ذلك أن العقوبة تستمر أثناء الافراج الشرطى (١) . ولكن الشارع الفرنسى ذهب إلى اعتبار العقوبة منقضية من تاريخ الافراج الشرطى (المادة ٧٣٣/٤ من قانون الاجراءات الجنائية) . وهذا الحكم يستند إلى الرغبة فى تدعيم تأهيل المفرج عنه بالتقريب ما بين وضعه أثناء مدة الافراج الشرطى ووضع المفرج عنه نهائياً (٢) ، ومنحه مكافأة على وفائه بالتزاماته بالرجوع بتاريخ الافراج النهائى الى يوم الافراج الشرطى ، ولكن هذا الحكم لا يتسق مع تكييف الافراج الشرطى ويناقض وظيفته العقابية التى تفترض تضمنه معاملة عقابية واعتباره احدى مراحل التنفيذ العقابى .

المبحث الثانى

البارول

٤٤٦ - تعريف :

البارول هو إطلاق سراح المحكوم عليه نهائياً بعد تمضيته جزءاً من مدة عقوبته فى المؤسسة العقابية استناداً إلى تعهده بالخضوع خلال فترة معينة لإشراف اجتماعى والتزامه فى سلوكه قيوداً تستهدف إحكام هذا الإشراف وضمان تحقيقه أغراضه العقابية (٣) .

وعلى الرغم من أن البارول نظام أنجلوسكسونى النشأة والموطن ، فإن اسمه مشتق من اللفظ الفرنسى Parole الذى يعنى إيجازاً « كلمة الشرف d'honneur » (٤) ، ويشير إلى ما يفترضه تطبيق هذا النظام من تعهد المفرج

Vidal et Magnol, I, no. 525-2, p. 727.

(١)

Germain, p. 115.

(٢)

Gillin, p. 564 ; Killinger, p. 363.

(٣)

(٤) أول من استعمل هذا اللفظ فى المعنى السابق هو Dr. S.G. Howe من بوسطن

فى خطاب له الى جمعية السجون فى نيويورك سنة ١٨٤٦ شرح فيه الزايات العقابية لهذا النظام .

عنه بالخضوع للإشراف الاجتماعي والتزام القيود المفروضة عليه وربطه هذا التعهد بشرفه . وهذا التعبير منتقد ، إذ يشير إلى عنصر غير جوهري في هذا النظام : فالتعهد مجرد شرط ثانوي لتطبيقه ، وهو بذلك لا ينطوي على تحديد لمقومات هذا النظام ، وقد رأى بعض الباحثين أن تعبير الإفراج الشرطي Conditional Release or Liberation أدق دلالة^(١) ، ويشير هذا الرأي التساؤل عن ذاتية نظام البارول وما إذا كان حقيقة نظاماً متميزاً عن الإفراج الشرطي أم هو صورة منه ؟ وينبغي قبل الإجابة على هذا التساؤل تحديد عناصر البارول تبين الصلة بينها وبين عناصر الإفراج الشرطي .

٤٤٧ - عناصر البارول :

يقوم البارول على عنصرين : إبتسار مدة العقوبة ، أى التنفيذ الجزئى لها ، والإشراف الاجتماعي^(٢) . فالحكوم عليه ينفذ شرطاً من مدة العقوبة ، ويوقف تنفيذ شرط منها استناداً إلى تعهده بالخضوع لما يفرض عليه من التزامات ، وإذا أطلق سراحه فهو لا يتمتع بحرية كاماة ولا تنقطع صلته بالسلطات العامة ، وإنما يخضع لإشراف مندوب عنها يمارس عليه سلطة يحدد القانون سندها ونطاقها . ويتضح بذلك أن البارول نظام لا يقوم بمفرده ، بل يفترض سلباً سابقاً للحرية^(٣) ، ويتعين أن يمهّد هذا السلب لتطبيق البارول ، أى أن ينفذ على نحو يكون به المحكوم عليه معداً للاستفادة من البارول والحصول عن طريقه على تأهيل كامل^(٤) وبالإضافة إلى ذلك يفترض البارول قيوداً تفرض على الحرية وتنضمن توجيهها لها^(٥) ، مما يعنى فى النهاية تضمينه معاملة عقابية من نوع خاص تتميز أساساً بأنها تنفذ خارج أسوار المؤسسة العقابية Extramural treatment^(٦) .

Killinger, p. 361.

(١)

وانظر فى نشأة هذا النظام وتطوره فى إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية :

Gillin, p. 564.

Grünhut, p. 323.

(٢)

Grünhut, p. 312.

(٣)

Gillin, p. 564 ; Killinger, p. 367.

(٤)

Killinger, p. 375.

(٥)

Grünhut, p. 328.

(٦)

٤٨ ٤- الصلة بين البارول والافراج الشرطى :

يتضح من استعراض عناصر البارول أنه يقوم على ذات العناصر التى يقوم عليها الإفراج الشرطى فى صورته الحديثة : فقد قدمنا أن الإفراج الشرطى بدوره يفترض إطلاق سراح المحكوم عليه قبل الأجل المحدد لانقضاء عقوبته وخضوعه خلال فترة لاحقة لتدابير رقابة ومساعدة تقوم بها معاملة عقابية مكاملة للمعاملة التى سلف تطبيقها فى المؤسسة ، ويسمح لنا ذلك بالقول بأن البارول هو الإفراج الشرطى فى صورته الحديثة ، وأن هذا اللفظ هو التعبير الأنجلوسكسونى عن الإفراج الشرطى الحديث .

ومع ذلك يبدو فى اتجاه بعض الباحثين حرصا على الاقرار البارول بذاتية إزاء الافراج الشرطى ومحاولة استظهار عناصر تميز بينهما ، ووصف دور الافراج الشرطى بالسلبية ودور البارول بالاجابية وتكييف الأول بأنه نظام ملحق بالعقوبات السالبة للحرية يحدد القواعد الخاصة بمدة تكييفها وتكييف الثانى بأنه نظام ذو استقلال ينطوى على معاملة عقابية قائمة بذاتها ، وهم يستخلصون من هذه المقارنة أن البارول نظام أكثر تطوراً وأدنى إلى الطابع العلمى من الافراج الشرطى (١) . وقد تكون هذه المقارنة صحيحة إذا فهم الافراج فى صورته التقليدية باعتباره مجرد ابتسار لمدة العقوبة لا يعقبه سوى إشراف محدود النطاق غير مرسوم وفقاً لخطة عقابية هادفة ؛ إذ بين عندئذ الفرق الواضح بين النظامين . ولا نزاع فى أن الافراج الشرطى ظل عهداً طويلاً متمسكاً بهذا الطابع السلبى ؛ بل ما زال له هذا الطابع فى تشريعات تقليدية معاصرة ، ووفق هذا الطابع لا يكون مفر من الاعتراف بالفرق الأساسى بين البارول والافراج الشرطى وتفضيل أولهما - من حيث القيمة العقابية - على ثانيهما . ولكن الافراج الشرطى قد تطور وأصبحت تدابير المراقبة والمساعدة عنصره الجوهرى واستقر فى الأذهان أنه صورة خاصة من المعاملة العقابية التى تكتفى بتمديد الحرية ولا تتطلب سلبها . ولا جدال فى أنه وفق

(١) الأستاذ محمود أحمد خليل ، بحث فى البارول والافراج الشرطى ، بحث مقدم الى

مؤتمر خبراء الشؤون الاجتماعية العرب ، الدورة الثامنة (١٩٦٤) ص ٢١ .

هذا الفهم الحديث لنظام الافراج الشرطى لا يكون ثمة قارق جوهرى بينه وبين البارول ، وإن ظلت بينهما فوارق فمرجعها إلى اختلاف فى جزئيات التطبيق يدعمه ارتباط البارول بالنظم القانونية الأنجلوسكسونية فى حين يرتبط الافراج الشرطى بالنظم القارية .

٤٤٩ - الصلة بين البارول والاختبار :

يشير البحث فى هذه الصلة غلبة أن يتولى الاشراف على تطبيق النظامين ذات الأشخاص : فمن يتولون الاشراف على سلوك الموضوعين تحت الاختبار هم أنفسهم الذين يتولون الاشراف على سلوك الخاضعين للبارول ، بل إن ذات الشخص قد يشرف على سلوك متهم قضى بوضعه تحت الاختبار ثم يتولى بعد ذلك الاشراف على سلوكه باعتباره خاضعا للبارول ؛ ومحل تصور ذلك أن يفشل الاختبار فتسلب حرية من كان خاضعا له ثم يفرج عنه بعد مدة وفقا للبارول ويعهد برعايته إلى من كان يشرف عليه حين كان تحت الاختبار^(١) . وهذه الملاحظة تكشف عن حقيقة أعمق : هى الاتحاد فى طبيعة عمل المشرفين فى النظامين ، فهو فى الحالتين رعاية اجتماعية وتدريب على نهج فى الحياة يرجح أن يكون من شأنه تحقيق التأهيل^(٢) . ويقود ذلك فى النهاية إلى تقرير حقيقة هامة : هى التقارب الملموس بين وضع من يخضع للاختبار ومن يخضع للبارول ، وهذا التقارب يعنى اتحاد النظامين فى جوهرهما العقابى ، فالخاضع لأى من النظامين تقيد حريته ويخضع لأشراف شخص ويتعرض للجزاء إذا أخل بقواعد السلوك المفروضة عليه . وخلاصة المقارنة بين النظامين هى القول باتحادهما من حيث أنهما صورتان للمعاملة العقابية التى تطبق خارج أسوار المؤسسات العقابية حيث لا يكون ثمة مقتضى لسلب الحرية بل على العكس من ذلك يكون التأهيل أدنى احتمالا بترك المحكوم عليه يتمتع بحريته مع تقيدها وتوجيه استعماله لها .

Grünhut, p. 327 ; Killinger, p. 371.

(١)

Grünhut, p. 328.

(٢)

ولكن لا يجوز أن ينفي هذا التقارب بينهما اختلافاً يتعلق أساساً بمجال تطبيق كل منهما: فالبارول يفترض سلباً سابقاً للحرية ، ومن ثم كان — كما قدمنا — غير مستقل بذاته ، أما الاختبار فلا يفترض هذا السلب السابق للحرية ، بل إن من أهدافه تجنب إتهام مفسد سلب الحرية (١) ، ويعنى ذلك أن طوائف الأشخاص الذين يطبق عليهم كل من النظامين مختلفة : فالبارول يطبق على أشخاص جديرين بسلب الحرية ولكنهم أثبتوا استفادتهم من المعاملة التي ينطوى عليها إلى حد لم يعد معه محل للاستمرار فيه ، أما الاختبار فيطبق على أشخاص غير جديرين أصلاً بالتعرض لسلب الحرية . ويعنى ذلك أن البارول هو تعليق للاستمرار في تنفيذ العقوبة ، أما الاختبار فهو تعليق لمبدأ تنفيذ العقوبة في ذاته . ويرتبط بهذين الفارقين فارق ثالث يتعلق بأسلوب تطبيق النظامين : ذلك أن البارول قد اعتبر — في تطبيقه الأنجلوسكسوني — نظاماً إدارياً في حين وصف الاختبار بأنه نظام قضائي ، وهذا الفارق يشير إلى السلطة المختصة بمنح كل منهما ، فالبارول تختص بمنحه السلطة القائمة على تنفيذ العقاب ، والعلة في ذلك اعتباره مجرد تعديل لأسلوب تنفيذ العقوبة أما الاختبار فيختص بالقضاء بالنطق به ، إذ هو تدبير جنائي قائم بذاته يحدد ابتداء نوع المعاملة الجنائية التي يستحقها المتهم ويفترض فحصاً لعناصر المسؤولية الجنائية .

٥٠ - التكيف العقابي للبارول وعلته :

يعتبر البارول المرحلة الأخيرة في تنفيذ العقوبة التي تكمل المراحل السابقة عليها وتمهد للتأهيل الاجتماعي (٢) ، ويعنى ذلك أنه يفترض معاملة عقابية لها عناصرها الذاتية المستمدة من ظروف الشخصية الإجرامية التي تطورت بتأثير المعاملة التي خضعت لها في داخل المؤسسة العقابية ، وهذه المعاملة تستمد عناصرها كذلك من اتجاهها إلى التأهيل ثم كونها تطبق خارج أسوار المؤسسة العقابية.

Killinger, p. 363.

(١)

Gillin, p. 564 ; Richard A. Chappell : Probation, Case work,

(٢)

Contemporary Correction, edited by Tappan, p. 392.

حيث لا يفرض على المحكوم عليه برنامج يومي لحياته ولا يساندها نظام تأديبي واضح المعالم . والبارول بذلك ليس مجرد مكافأة على سلوك حسن أو تخفيف لصرامة الحياة في المؤسسة العقابية ، أى أنه لا يستند إلى الاعتبارات العاطفية ، وإنما يقوم على اعتبارات عقابية فنية تملئ تطور أساليب معاملة المحكوم عليه تبعاً لما قد ورد على شخصيته من تطور نتيجة لتطبيق أساليب المعاملة السابقة .

والعلة الحقيقية لنظام البارول أن المعاملة العقابية متطورة بطبيعتها : فإذا أجدت مرحلة منها فحققت أغراضها فإن المحكوم عليه لن يكون في حاجة إلى المزيد منها ، وإنما يصبح في حاجة إلى مرحلة جديدة تكمل السابقة عليها وتمهد لمرحلة تالية ، ويقترض البارول أن أساليب المعاملة العقابية في داخل المؤسسة قد استنفدت أغراضها وحققت التهذيب المستهدف بها فلم يعد المحكوم عليه في حاجة إلى مزيد منها ، وإنما هو في حاجة إلى معاملة من نوع جديد تتلاءم مع شخصيته في صورتها الجديدة . ويعمل البارول كذلك بملاءمة أن يمر كل محكوم عليه بفترة انتقال تفصل ما بين سلب الحرية والحرية الكاملة^(١) ؛ ويعمل كذلك بأن ما ينطوى عليه من إفراج معجل يحفز المحكوم عليه على بذل الجهد للاستفادة من أساليب التأهيل المطبقة في المؤسسة العقابية كي يصبح جديراً بهذا الإفراج ، ثم إن تهديده بإلغاء البارول إن خالف شروطه حافز قوى على أن يلتزم بعد حصوله عليه سلوكاً حسناً^(٢) ؛ ويستند البارول في النهاية إلى ملاحظة أن القاضى حين ينطق بالعقوبة فهو لا يستطيع أن يحدد على نحو دقيق المدة اللازمة فعلاً لإصلاح المحكوم عليه وزوال خطورته على المجتمع ، إذ يرتسم ذلك بملاحظة سلوكه في السجن والتحقيق من استفادته من البرنامج التأهيلي المطبق فيه ، ويعنى ذلك أنه تأق بالنسبة لكل محكوم عليه لحظة معينة ، هي أنسب اللحظات للإفراج عنه من الوجهتين النفسية والاجتماعية ، وليس في وسع القاضى تحديدها عندما ينطق بالعقاب ؛ ومن ثم كان السبيل إلى ترقبها واستغلالها هو تطبيق نظام البارول^(٣) .

Killinger, p. 365.

Grünhut, p. 313.

Killinger, p. 366.

(١)

(٢)

(٣)

ويتضح من هذا البيان لتكييف البارول وعلته التقارب الملموس بينه وبين الافراج الشرطى فى صورته الحديثة .

٤٥١ - شروط منح البارول :

يتطلب تطبيق البارول أن يمضى المحكوم عليه جزءاً معيناً من مدة عقوبته فى المؤسسة العقابية ، ويعتبر هذا الجزء بمثابة حد أدنى لا يجوز أن يمنح البارول قبل استيفائه ، وتمضية هذا الجزء ضرورة لتطبيق البرامج التأهيلية [التى يفترض البارول إنتاجها أغراضها وانقضاء حاجة المحكوم عليه إليها ، وهو كذلك ضرورة لامكان ملاحظة سلوك المحكوم عليه والتحقق من جدارته بهذا النظام .

وتختلف التشريعات فى تحديد نسبة هذا الجزء إلى مدة العقوبة ، فهو على سبيل المثال ثلث المدة وفقاً لقانون البارول الاتحادى فى الولايات المتحدة الأمريكية ، فإن كانت العقوبة مؤبدة فالمدة الدنيا هى خمس عشرة سنة (١) . ويلاحظ أن هذا الجزء أقل مما يتطلبه تطبيق الإفراج الشرطى ، وهو على أى الأحوال لا يمثل الجزء الغالب من مدة العقوبة ، ويكشف ذلك أمرين : أن البارول يفترض سلطة تقديرية واسعة تحول للقائمين على تطبيقه ، وهؤلاء يواجهون الجانب الأكبر من عنايتهم لفحص شخصية المحكوم عليه والتحقق من جدارته بهذا النظام ، وينافض ذلك فرض القيود الجامدة على سلطتهم فى صورة حد أدنى مرتفع (٢) . ومن ناحية ثانية ، فالبارول نظام يعتمد أساساً على اعتبارات الردع الخاص ويتجه وجهة تأهيلية فحسب ، وهو - وفق الفهم الذى استقر له - بعيد عن اعتبارات المكافأة أو الرحمة ، فلا محل إذن لأن توضع له القيود التى تحصر نطاقه ، وإنما هو يقوم على فكرة تعديل أسلوب المعاملة بما يتفق مع التطور الطارئ على الشخصية الإجرامية ، وهو من هذه الناحية أشبه بالتعديلات التى تدخل على أساليب

Killinger, p. 362.

(١)

Killinger, p. 372.

(٢)

هذه المعاملة في داخل المؤسسة ، وهذا الفهم يقتضى التوسع في نطاقه كى يمكن منحه في كل حالة تقتضى ذلك ، وفي حسن استعمال القائمين على تطبيقه السلطة التقديرية الخولة لهم ما يكفل تجنب منحه حيث لا تقتضيه المصلحة . ويلاحظ مع ذلك أن اعتبارات العدالة والردع العام لا تستبعد تماماً في تطبيق هذا النظام ، فالسلطة التقديرية الخولة للقائمين على تطبيقه تنبج لهم مراعاة هذه الاعتبارات دون أن يرتفعوا بها مع ذلك إلى منزلة الردع الخاص ، والدليل على ذلك ما استقر عليه العمل من عدم جواز منح البارول حيث يكون الافراج ماساً بالشعور بالعدالة في البيئة التي ارتكبت فيها الجريمة أو التي سوف يرتد إليها المفرج عنه (١) .

ولكن أهم شروط تطبيق البارول هو التحقق من أن المحكوم عليه جدير به ، وهذا الشرط يضم في الواقع عديداً من الشروط ، وهو بالاضافة إلى ذلك يأبى التحديد الجامد ويفترض سلطة تقديرية واسعة . ويعنى هذا الشرط أن المحكوم عليه قد أصبح معداً للحياة في المجتمع ، ويفترض ذلك أمرين : أنه قد صالح سلوكه إلى حد لم يعد معه في حاجة إلى النظم التأهيلية المطبقة في المؤسسة ؛ وأن هناك من الأسباب ما يجعل الاحتمال غالباً في أن يسلك في المجتمع مسلكاً مطابقاً للقانون : ويعتمد الأمر الأول على الملاحظة الفنية لسلوك المحكوم عليه وفحصه وفق الأساليب العلمية والفنية لتقدير التطور الطارئ على شخصيته . ويعنى ذلك أن التطبيق السليم لنظام البارول يفترض أن يكون العاملون في المؤسسة العقابية على مستوى رفيع من الخبرة بحيث يتاح لهم تقدير سليم لسلوك المحكوم عليهم ، وهو يفترض كذلك استعمال أساليب الفحص العلمى والفنى في أوسع نطاق (٢) . ويتعين على الساطات المنوطة بمنح البارول بذل كل جهد للاحاطة بعناصر شخصية المحكوم عليه ومدى ما طرأ عليها من تحسن واحتمالات التأهيل المتاحة له ، ومن المصادر التي تعتمد عليها تقدير شخصيته الطالب الذى يتقدم به للحصول على البارول والتقارير

Gillin, p. 576.

(١)

Gillin, p. 575.

(٢)

الذى يرفقه به متضمناً بياناً بأرائه واتجاهاته المستقبلية وبرنامجه حياته بعد الافراج، ومن المتعين مناقشته في ذلك والاجتهاد في استظهار معالم شخصيته من هذه المناقشة^(١). أما الأمر الثانى ، وهو توافر احتمالات التأهيل فيقتضى دراسة للبيئة التى سوف يسعى المحكوم عليه إلى الاندماج فيها بعد الافراج ، وتغليب الظن بأنها سوف تتقبله وتتيح له استرداد مكانه فيها كواطن شريف . ويقتضى بالاضافة إلى ذلك بذل جهود إيجابية لخلق أو تدعيم أسباب التأهيل التى قد تتاح له . وهذه الجهود متنوعة ويتوقف على فاعليتها نجاح البارول كنظام تأهيلي . وأهم الجهود إمداده بإشراف اجتماعى وتكاملته بفرض قيود على سلوكه تتيح السبيل إلى انتاج الاشراف الاجتماعى أهدافه^(٢) . ولا يجوز الظن بأن هذه الجهود تبذل فحسب في مرحلة تقدير الصلاحية للبارول أو في مرحلة الإعداد له ، بل ان جانباً هاماً منها ينبغى أن يبذل خلال مدة سلب الحرية كلها ، فمذ اللحظة الأولى لدخول المحكوم عليه في المؤسسة العقابية يتعين أن يعد للحصول على البارول حينما تتوافر له شروط استحقاقه ، ومن ثم ينبغى أن يكون الغرض المباشر الذى تنجبه إليه الأساليب المطبقة في المؤسسة هو الاعداد للبارول^(٣) ، ويعنى ذلك أن نجاح البارول مرتين بقيام نظام سليم داخل المؤسسة يكون من شأنه التمهيد له .

٤٥٢ - الاشراف الاجتماعى :

يعتبر الإشراف الاجتماعى العنصر الجوهرى للبارول ، فهو غير متصور بدونونه حتى لقد قيل بحق « إن الاشراف الاجتماعى هو البارول »^(٤) ، وقد اتخذ هذا العنصر معياراً للتمييز بين البارول والافراج الشرطى في صورته التقليدية ، وأساساً للقول بسمو الأول على الثانى من حيث القيمة العقابية . ويعلل أهمية هذا الاشراف أن جوهر البارول أنه « معاملة عقابية » تفترض تقييد الحرية وتهدف التأهيل ، وهذه الحرية الموجهة تتطلب دون شك

Killinger, p. 372.

(١)

Gillin, p. 577.

(٢)

Killinger, p. 376 ; Chappell, p. 392.

(٣)

Killinger, p. 374.

(٤)

إشرافاً يضمن التزام القيود ويكفل الاتجاه في مناحى السلوك المختلفة إلى التأهيل . ويتوقف إنتاج البارول أهدافه على الكيفية التي يباشر بها الاشراف الاجتماعي .

وللاشراف الاجتماعي وظيفتان : سلبية ، هي المنع من السلوك السيئ ، وإيجابية ، هي التوجيه إلى التأهيل (١) .

٤٥٣ - السلطة التي يعهد اليها بالاشراف الاجتماعي :

تتجه التشريعات عادة إلى أن تعهد بهذا الاشراف إلى ذات الأشخاص الذين يعهد إليهم بالاشراف على من يوضعون تحت الاختبار . وبرر هذا الاتجاه أن البارول والاختبار يفترضان - كما قدمنا - معاملة عقابية من ذات النوع يميزها أساساً أنها تجري خارج أسوار المؤسسات العقابية وأنها تضم مجموعة متجانسة من أساليب المراقبة والمساعدة . وبرره كذلك أن الجمع بين نوعي الاشراف في يد سلطة واحدة أدنى إلى تبادل الخبرات والمعونة ، خاصة وأنهما قد يتكاملان بالنسبة لذات الشخص : فقد يحدث أن يوضع شخص تحت الاختبار ثم يفشل فيه فيودع في السجن ثم يفرج عنه وفقاً للبارول ، فيكون من المصلحة أن يتولى الاشراف على سلوكه في مرحلة البارول من كان يشرف عليه حين كان موضوعاً تحت الاختبار ، إذ هو أعلم بظروفه والوجه الصحيح لمعاملته ، وهذا الجمع في النهاية أدعى إلى الاقتصاد في التكاليف ، وهو يتيح السبيل إلى تقسيم إقاييم الدولة أو المقاطعة إلى مناطق يختص بكل منها شخص أو أكثر يشرفون على حالات الاختبار والبارول معاً (٢) . ولكن هذا الجمع قد انتقد : فقيل بأن الأشخاص الذين يطبق عليهم أحد النظامين يختلفون عن من يطبق عليهم النظام الآخر مما ينبغي عليه وجوب الاختلاف فيما بينهم من حيث نوع المعاملة العقابية والاشراف الذي تفترضه ، وبالإضافة إلى ذلك فهو يفقد الاختبار استقلاله ويظهره كنظام ملحق بالبارول عل الرغم من أنه يفوقه أهمية ويفترض استبعاداً أصلياً لسلب الحرية واستبعاداً للبارول تبعاً لذلك (٣) . وهذا

Grünhut, p. 313.

(١)

Killinger, p. 368 ; Grünhut, p. 327.

(٢) ، (٣)

النقد مبالغ فيه : فالمعاملة العقابية التي يفترضها كل من النظامين تخضع لذات القواعد ، ولها عين الفحوى الفنى ، وما بينهما من اختلاف هو تفصيلي فحسب ، وهو يرجع إلى التفاوت من حيث الحالات الفردية ، وهو تفاوت يدخل في نطاق مبدأ « التفريد » ، ولا يحول دون تلمس أوجه الاشتراك الأساسية الغالبة بينهما .

وتعهد السلطة المختصة بتطبيق البارول إلى شخص تختاره بالإشراف على المفرج عنه بحيث يعهد إلى كل مشرف بعدد ممن أفرج عنهم وفقاً للبارول . وقد يكون المشرف موظفاً عاماً وقد يكون متطوعاً ثبتت كفاءته لهذا العمل وجدارته بالثقة فاخترته الدولة ليعاون المشرفين المعينين . والأفضل في المشرف أن يكون موظفاً عاماً حتى يتفرغ لهذا العمل ويتاح تطلب مؤهلات خاصه فيه (١) ، واقتراض الثقة في أن ينفذ - عن وعى بواجبه الوظيفي - التعليمات والتوجيهات التي تصدر إليه . وينبغي أن يكون المشرف مأجوراً على عمله حتى ينتظر منه الإخلاص فيه والاهتمام باجاده ، ويقتضى ذلك أن يعرض عما يتكبد من نفقات في سبيله ، إذ أن طبيعة عمله في التوجيه والمساعدة قد تحمله نفقات متنوعة ، أخصها نفقات الانتقال إلى مقر المفرج عنه والاقامة فيه الوقت اللازم للإشراف والتوجيه . وينبغي أن يكون عدد الحالات التي يعهد إليه بالإشراف عليها محدوداً حتى يتيسر له إعطاء كل منها النصيب الذي تستحقه من العناية .

٥٤ - فحوى الإشراف الاجتماعي :

الإشراف الاجتماعي الذي يفترضه البارول هو في ذاته نوع من الخدمة الاجتماعية ، ولكنه يتميز عن سائر صورها بتطبيقه في داخل إطار عقابي وانطوائه على عنصر من السلطة يمارسها المشرف على المفرج عنه ؛ وهذه السلطة يدعمها الجزاء ويقف خلفها نفوذ السلطات العامة ، ولكن هذه المميزات جميعاً لا تخرج به عن طبيعته كخدمة اجتماعية .

(١) أهم ما يشترط فيه من مؤهلات أن يكون على دراية بفنون الخدمة الاجتماعية وأن يكون لديه الملم بقدر أدنى من المعلومات القانونية .

إن جوهر واجبات المشرف هو أن يكتسب ثقة المفرج عنه وأن يشعره بأنه صديق له ينبغي خبره المتمثل في تأهيله وتمكينه من الحصول على مكانه في المجتمع كمواطن شريف ، وهذا الواجب سوف ينقضى في اليوم الذي يتحقق فيه التأهيل الفعلي فيصبح المحكوم عليه قادراً على مواجهة الحياة وحده دون حاجة إلى مراقبة أو مساعدة^(١) . ولكن على المشرف أن يشعر المفرج عنه أنه صديق من نوع خاص ؛ إذ هو - في الوقت نفسه - ممثل للسلطات العامة لإزاءه ، وهو بهذه الصفة لن يتردد في الاستعانة بها لحمله على السلوك المطلوب : فواجبه أن يساعده ويحميه ، فعليه أن يبحث له عن عمل ويناقش لمصلحته شروطه ، ويصلح بينه وبين زوجته ويساعده في العثور على مسكن ويزكيه لدى جماعة أو هيئة إذا كانت له مصلحة في الانضمام إليها ويساعده في الحصول على معونة مالية من السلطات أو الهيئات التي تمنح مثل هذه المعونات ويمكن له من التقدم إلى طبيب أو مستشفى للحصول على علاج بدني أو عقلي أو نفسي تقتضيه حالته ، ولكن عليه من ناحية أخرى أن يقدم تقارير عن سلوكه إلى السلطات المختصة ، وإذا ساء سلوكه على نحو يستوجب به جزاء أو يستحق بناء عليه إلغاء البارول والعودة إلى المؤسسة العقابية ، فإن صلة « الخدمة الاجتماعية » التي تربطه به لا يجوز أن تحول دون أن يتقدم طالبا توقيع الجزاء أو إلغاء البارول^(٢) .

ويقتضى نجاح الإشراف الاجتماعي تطبيق مبدأين : التفريد والتخطيط . ويعني المبدأ الأول وجوب النظر إلى حالة كل مفرج عنه على أنها حالة فردية لها ظروفها الخاصة مما يقتضى أن تحدد لها المعاملة المتفقة مع هذه الظروف ، وغنى عن البيان أن المبدأ هو بعينه الذي يحكم المعاملة في داخل المؤسسة العقابية فيكون امتداده إلى المعاملة خارجها مؤكداً طابعها العتامي^(٣) . أما المبدأ الثاني

(١) قال ويكرشام Wickersham أن وظيفة المشرف في نظام البارول هي « عمل مستمر من المساعدة والإرشاد والمعونة التسمية بالصدقة » .

A continuous process of helpfulness guidance, and friendly assistance.

Killinger, p. 371.

(٢)

Killinger, p. 374.

(٣)

غاية نضى أن يرسم المشرف برنامجاً تفصيلياً يستغرق الفترة التي ينتظر أن يتمد البارول خلالها ويستهدف تحقيق التأهيل الكامل ، ويعنى ذلك أن عمل المشرف يتعين أن تتسم مراحله وأجزاؤه بالاتساق ويعتمد على خطة ذات طابع علمى فى .

٤٥٥ - القيود التى تفرض على سلوك الخاضع للبارول :

هذه القيود متنوعة ، وهى تختلف من حالة لأخرى باختلاف مقتضيات علاجها ، وهى غير مقصودة لذاتها ولكنها مقصودة فى حدود كونها ضرورة التطبيق برنامج الاشراف الاجتماعى وتحقيقه أغراضه ، ومن ثم لم تكن مستهدفة على الاطلاق إيلاما وإن تضمنته أحيانا بحكم الضرورة . وأهم هذه القيود أن يتخذ لنفسه سلوكا ينأى به عن مخالفة القانون وأن يتقدم إلى المشرف بتقارير دورية عن سلوكه وأن يحجب دعوته ويستقبله فى مسكنه كلما قدر ملائمة ذلك وأن يحصر إقامته وانتقاله فى حدود المنطقة التى تعين له وأن ينأى بنفسه عن الاتصال بأصحاب السمعة السيئة وأن يؤدى عمله بإخلاص وأن ينفق على من يلتزم باعالتهم ، وقد يضاف إلى ذلك - إذا اقتضت طبيعة الحالة - التزام بالتردد على طبيب أو مستشفى للعلاج والزام بالامتناع عن الإفراط فى تناول المسكرات أو التردد على الحانات وبعض دور اللهو^(١).

وغنى عن البيان أن إلزام الخاضع للبارول بهذه القيود هو من أهم واجبات المشرف عليه ، فإن خرج عليها استتبع ذلك توقيع الجزاء عليه ، ويصل الجزاء فى حالات الإخلال الخطير إلى إلغاء البارول وإعادةه إلى المؤسسة العقابية ، وقد يضاف إلى ذلك تقرير حرمانه من المزايا التى كان يحصل عليها قبل منحه البارول أو تقرير عدم جواز منحه البارول ثانية إلا بعد مدة معينة يمضيها فى المؤسسة العقابية^(٢) .

Killingner, p. 375.

(١)

(٢) الأستاذ محمود احمد خليل ص ١٨ .

ومن المتصور إعادة الفرج عنه الى المؤسسة العقابية دون أن يكون قد صدر عنه إخلال بالالتزامات المفروضة عليه اذا تبين استثناء أن كفالة تأهيل سليم له يقتضى ذلك كما لو كان لم يوثق الى العثور على عمل أو ثبت انه لا يزال فى حاجة الى مزيد من التدريب المهنى أو التهذيب الاخلاقى لا يتوافران الا فى المؤسسة .

الفصل الثانى

المشاكل العقابية التى تثيرها العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة

٤٥٦ - تمهيد :

تجمل هذه المشاكل فى أن المدة القصيرة لا تكفى غالباً لتنفيذ برنامج تهنيدى أو علاجى يتحقق به تأهيل المحكوم عليه فىكون معنى ذلك ألا تدرك العقوبة السالبة للحرية غرضها وأن استحصال الجهود التى تبدل فى تنفيذها إلى عبث لا جدوى للمجتمع منه ، بل إن الاصرار على تنفيذ عقوبة لا جدوى منها على هذا النحو قد يأتى بأضرار ، هى الأضرار التى ترتبط عادة بسلب الحرية ، ويزيد منها أنه لا يقابلها تطبيق عادى للنظم العقابية التأهيلية . وتجمل سبل مواجهة هذه المشاكل فى محاولة إخضاع تنفيذ هذه العقوبات لقواعد من شأنها الحد من هذه الأضرار ، فإن كانت هذه القواعد غير مجدية فلامناص من البحث عن صور من المعاملة العقابية لا تفتقر سلب الحرية لتحل محل هذه العقوبات فيتيح ذلك تجنب ضررها أو تحقيق نفع يرتبط بهذه الصور خاصة .

وهذه المشاكل تثيرها العقوبات فحسب ، أما التدابير الاحترازية والمختلطة فهى غير محددة المدة مما يتيح أن تكون المدة التى يستغرقها فعلاً تنفيذها على قدر من شأنه تحقيق أغراض هذه التدابير (١) .

ويتعين قبل البحث فى هذه المشاكل وأسلوب مواجهتها تحديد ماهية العقوبات السالبة للحرية ذات المدة القصيرة .

(١) يكفل خضوع تنفيذ التدابير الاحترازية والمختلطة لإشراف القضاء الذى تعاونه فى ذلك أجهزة الفحص الفنى المختصة ألا ينقض هذا التنفيذ ما لم تنقضى الخطورة التى استوجبت الحكم بالتدبير ، وإذا زالت الخطورة سريعاً فانقضى التدبير بعد وقت قصير فلا مشكلة فى ذلك ، إذ الفرض أنه لم ينقض إلا بعد أن زال المبرر للاستمرار فى تنفيذه .

٤٥٧ - ماهية العقوبات السالبة للحرية ذات المدة القصيرة :

لا يجدى الرجوع إلى الشارع في تحديد المقصود بالعقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة^(١) : وإذا قرر الشارع تنفيذ هذه العقوبات في مؤسسات خاصة فهو لا يريد بذلك إخضاع تنفيذها لقواعد خاصة ، أو مواجهة المشاكل العقابية التي سلفت الإشارة إليها ، وإنما يريد أن يخصص لتنفيذها مؤسسات صغيرة لا يخصصها بعناية ملحوظة ولا يوفر فيها النظم العقابية الحديثة^(٢) . وبعد ذلك تعبيراً تشريعياً عن ضالة أهمية هذه العقوبات^(٣) . وغنى عن البيان أن هذه الخطة التشريعية لا يجوز أن تكون محلاً لتأييد علمي ، فهذه العقوبات تثير مشاكل خطيرة يتعين مواجهتها بالحلول الحاسمة .

ولا يسوغ - في المجال العلمي - أن تعرف العقوبات قصيرة المدة بحد زمني معين بحيث تنحصر فيما دونه ، إذ لا يخلو بيان هذا الحد من تحكم ، ولذلك يكون السبيل إلى تحديد هذه العقوبات هو تبين الفكرة التي اقتضت إثارتها بوضع خاص وجعلها مثاراً لمشاكل عقابية لا محل لها في العقوبات ذات المدة المتوسطة أو الطويلة : هذه الفكرة هي أن العقوبات قصيرة المدة لا تفسح المجال - من الوجهة الزمنية - لتطبيق برامج التهذيب والتأهيل التي يقتضيها تحقيق أغراض العقوبات السالبة للحرية ، فغنى عن البيان أن تأهيل المحكوم عليه - بما يفترضه من استئصال لقيم فاسدة وإرساء لأخرى صالحة محلها وما يقتضيه أحياناً من علاج لعلل متنوعة - يتطلب زمناً يغلب أن يكون طويلاً ؛ فإذا كانت مدة العقوبة من القصر بحيث لا توفر هذا الزمن فلا يحتمل عن طريقها تحقيق تأهيل فعلي للمحكوم عليه فهي عقوبة قصيرة المدة تنور فيها المشاكل العقابية التي يتعين البحث عن حل لها ، أما إذا طال مدتها إلى ما يجاوز ذلك فبات التأهيل عن طريقها محتملاً ولم يعد

Cuche, no. 56, p. 173.

(١)

(٢) انظر رقم ١٥٩ ص ١٨٤ من هذا المؤلف .

(٣) وتعتبر السجون المركزية مثلاً لهذه المؤسسات في النظام العقابي المصري .

للمشاكل السابقة محل فلا تعتبر العقوبة مرة المدة (١). ولا شك في أن هذا الضابط نسبي : فالمدة التي تكفى لتأهيل شخص قد لا تكفى لتأهيل آخر ، ومن ثم يبدو من غير الممكن أن يوضع حد زمني جامد يميز بين العقوبات قصيرة المدة وغيرها . ولكن هذا القول يعترضه من الوجهة العلمية أننا في حاجة إلى هذا الحد حتى يمكن - في صورة عامة مجردة - تحديد المشاكل التي تشهدها هذه العقوبات والبحث في النظم العقابية التي تواجهها . وعلى هذا قاعدة للبحث العلمي والتنظيم التشريعي ، وطبيعي أن تختلف الآراء في هذا التحديد باختلاف وجهات النظر في تحديد الوقت المطلوب عادة لإصلاح شخص خضع لتأثير عوامل إجرامية : حدد البعض العقوبات القصيرة المدة بأنها ما كانت أقل من ثلاثة شهور (٢) ، وحددها آخرون بأنها ما كانت أقل من ستة شهور (٣) ، ورأى فريق ثالث أنها التي تقل عن سنة (٤) ، والرأى الثاني هو الذي يتجه إلى ترجيحه أغلب الباحثين في علم العقاب . وإذا اتجهنا كذلك إلى ترجيحه ، فأنما يكون ذلك بتحفظ سنده ما قدمناه من نسبة التمييز بين العقوبات قصيرة المدة وغيرها مما يقتضى الاعتراف للقاضي - على الرغم من استرشاده بالحد السابق - بسلطة أن يقرر ما إذا كانت مدة معينة تعتبر قصيرة أو طويلة إزاء محكوم عليه معين . وفي عبارة أوضح ، فإنه إذا قلنا ابتداءً أن العقوبة التي تقل مدتها عن ستة أشهر تعتبر قصيرة المدة مما ينبغي عليه افتراض انثارها المشاكل العقابية الخاصة بهذا النوع من العقوبات والاجتهاد في البحث عن حلول لها ، فإنه يجوز للقاضي أن يقرر - في ضوء فحصه لشخصية متهم معين - أن هذه العقوبة تجدى في تأهيله ويمكن أن توقع عليه وفقاً للتواعد العامة في التنفيذ العقابي ؛ وفي مقابل ذلك يتصور أن يقرر

(١)

Cuche, no. 56, p. 174.

(٢) ذهب إلى هذا الرأى كيش (ص ١٧٤) وميتر ماير (ص ١٦٢) واللجنة الدولية الجنائية والعقابية .

(٣) ذهب إلى تأييد هذا الرأى :

Hermann Mannheim, Group problems in Crime and punishment, 1955, p. 242.

وقد أخذ الدكتور أحمد الألفى ، الحبس قصير المدة ، المجلة الجنائية القومية ١٩٦٦ ص ٧٠ والدكتور سمير محمد الجنزورى ، الغرامة الجنائية ١٩٦٧ ص ٥١٣ .

(٤) أخذ بهذا الرأى :

Pierre Cannat, Revue pénitentiaire, 1951, p. 612.

القاضي أن العقوبة التي تزيد مدتها على ستة أشهر تعتبر — خلافا للأصل — قصيرة المدة بالنسبة لمتهم معين وأنه ينبغي الاتجاه إلى البحث عن بدائل لها .

٤٥٨ — القيمة العقابية للعقوبات ذات المدة القصيرة :

نسبت إلى هذه العقوبات عيوب كثيرة ففيلة بغلبة ضررها على نفعها :
ففى المقام الأول أثر الشك حول جدواها ، ذلك أن تنفيذ البرنامج التأهيلي — وهو بطبيعته عمل فنى بطيء المدى تصادفه فى الغالب عقبات — يقتضى وقتاً ، ولا توفر العقوبات القصيرة المدة هذا الوقت ، ويعنى ذلك أنها لا تحقق الغرض المنوط فى السياسة العقابية الحديثة بالعقوبة السالبة للحرية (١) . بل إن التأثير المؤلم لهذه العقوبة محل للشك : ففصر مدتها يجعلها محل استهانة الرأى العام ، ويندر أن تؤثر على غير المجرم المبتدىء ، ويعنى ذلك أنها أشبه بالبراءة فى نظر مجرم خطير اعتاد على سلب الحرية لمدد طويلة (٢) . وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه العقوبات ذات ضرر أكيد ، إذ تعرض المحكوم عليه بها — وهو فى العادة ذو خطورة إجرامية قليلة (٣) — إلى مساوئ الاختلاط بمجرمين أكثر منه خطورة ، فتكون النتيجة الحتمية لذلك أن يغادر المؤسسة العقابية عند انقضاء عقوبته وهو أكثر خطورة من يوم أن دخل فيها ؛ ويزيد من مساوئ الاختلاط أنه لا يقابلها برنامج تأهيلي مطبق فى خلال زمن معقول بحيث يمكن أن يجد منها ، ويعنى ذلك أن هذه المساوئ أشد فى العقوبات ذات المدة القصيرة منها فى العقوبات ذات المدة الطويلة (٤) . ويعيب هذه العقوبات كذلك أنها تفقد المحكوم عليه تدريجياً رهبة سلب الحرية ، فهو إذ يعتاد على سلب الحرية عن طريق الحكم عليه بعقوبات متتالية قصيرة المدة ، تغدو استجابته قليلة لعقوبة طويلة المدة يحكم عليه بها فيما بعد . وهذه العقوبات خطيرة الأثر على حياة المحكوم عليه .

(١) Germain, p. 138 ; Henriette Poupet : La probation des délinquants adultes en France, 1956, p. 16.

(٢) وهذا التضاؤل فى الخطورة مستنتج من كون القاضي قد حدد لسلب الحرية مدة قصيرة .

(٣) أشار إلى هذا العيب بصفة خاصة مؤتمر لندن لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين .

(٤) انظر : ١٩٦٠ . Revue de Science Crim., 1961, p. 728.

ويخشى أن يؤدي تأثيرها إلى انحرافه نهائياً عن الطريق المطابق للامكان ، فهي تقدمه مورد رزقه : وقد تدخل الاضطراب على علاقاته العائلية ، وهي تصممه في بيئة بالاجرام وتستبعده من الوجهه الاجتماعية من عداد مجتمع الشرفاء في هذه البيئة ، وهذه الآثار الخطيرة ليس من اليسير إصلاحها بعد الافراج (١) .

وقد غلبت العيوب السابقة في تقدير بعض الباحثين فنادوا باستبعاد هذه العقوبات تماماً عن طريق وضع الشارع حداً أدنى مرتفعاً لسلب الحرية (كسنة أشهر مثلاً) (٢) ، فإن قدر القاضى أن هذه المدة تزيد على ما يستحقه المتهم لم يكن له أن يقضى بسلب حريته ، وإنما يتجه إلى البحث عن بدائل لها .

٤٥٩ - موضع العقوبات ذات المدة القصيرة في السياسة العقابية الحديثة :

على الرغم من وضوح العيوب السابقة والحاح الثائنين بها في استبعاد هذه العقوبات فإن أغلب التشريعات الحديثة لا تزال تعترف بها (٣) . ويضاف إلى ذلك أن القضاء يفرض في النطق بها حتى لقد كشفت الاحصائيات عن أنها قد غدت تمثل النسبة الغالبة من العقوبات المحكوم بها (٤) . وتصرف القضاء في هذا الصدد مفهوم : فحيث يجيز له الشارع أن يهبط بسلب الحرية إلى حد منخفض ويصرح له بتطبيق الظروف المخففة في نطاق متسع نجد لديه ميلا طبيعياً ترسمه اعتبارات العدالة - وهي الحكم المسيطر على ضمير القاضى - في أن يحقق تناسباً بين مدة سلب الحرية التي يحددها وظروف الجريمة ومتركبها على تنوع هذا الظروف : فإن كانت هذه الظروف حاملة على تماس التخفيف فلا مفر من الهبوط بمدة سلب الحرية إلى الحد المتفق مع تأثير هذه الظروف

Poupet, p. 16.

(١)

(٢) انظر في هذه الآراء : الدكتور أحمد الالفي ص ١٢ .

(٣) وقد أشار مؤتمر مكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين الذي عقد في لندن سنة ١٩٦٠ الى أن « الالفاء الكامل لمقوبة الحبس ذي المدة القصيرة غير ممكن التحقيق عملاً ، ولا سبيل الى حل المشكلة على نحو واقعي الا بالاقبال من حالات تطبيق هذه المقوبة حيث لا يكون ثمة مقتضى لها » .

(٤) انظر في هذه الاحصائيات : الدكتور أحمد الالفي ، ص ١٧ ؛ والدكتور سمير الجنزوري ، ص ٥٥٥ .

ودلائها ، ولا محل للوم بوجه في ذلك إلى القاضى ، فهو يؤدى عمله في استعمال
السلطة التتديرية المخولة له وفق مبادئ المنطق التمانونى .

ولكننا نعتقد بالإضافة إلى ذلك أنه من العسير أن ننكر على الشارع استعماله
بهذه العقوبات : ففى بعض الحالات لا يكون مناص من توقيعها ، فالجرمون
بالمصادفة الذين تكشف جرائمهم عن خفة أو طيش أو استهتار بحقوق الغير هم
فى حاجة إلى صدمة سلب الحرية كى يفيقوا من حالة الاستهتار وينبهوا إلى
طابع الجدية الذى ينبغى الاعتراف به للحياة فى المجتمع (١) . وفى بعض الأحيان
تتطلب اعتبارات الردع العام توقيع عقوبة سالبة للحرية ذات مدة قصيرة ،
وأهم موضع لذلك أن تحدث الجريمة أضراراً كبيرة دون أن تكشف فى الوقت
ذاته عن شخصية إجرامية خطيرة كقتل أو إصابة عن غير عمد تعددت ضحاياه
أو نصب استولى به مرتكبه على مبلغ كبير من المال ، ففى هذه الجرائم يكون
الاكتفاء بالغرامة أو تلمس بديل عن سلب الحرية منهراً للعدالة والردع العام
ومشجعاً على اقتضاء أثر الجاني ، ولا يمكن مطالبة القاضى بأن يطيل تحكما مدة
سلب الحرية ، إذ يكون القدر الزائد على ما يستحقه المتهم عدالة عقوبة
مفتقرة إلى السند التمانونى (٢) ، ولذلك تبدو العقوبة السالبة للحرية ذات
المدة القصيرة الجزاء الذى لا مفر من توقيعه . ولا محل للمبالغة فى عيوب هذه
العقوبات : فإذا كانت لا تفسح المجال الزمنى لتطبيق برنامج تهذيبى تأهيلي ،
وكان ذلك عيباً لاشك فيه بالنسبة لأغلب المحكوم عليهم ، فإن الأمر على غير
ذلك إزاء فريق منهم لم تسيطر عليهم عوامل إجرامية تجعلهم فى حاجة إلى
التهذيب الممهّد للتأهيل ، ويتضح ذلك بصفة خاصة بالنسبة للمجرمين بالمصادفة
ومن كانوا ضحية تأثير وقتى لعوامل عارضة ، فإذا وقعت العقوبات القصيرة
المدة على هذا الفريق من المجرمين فلن يكون محل للقول بضيايع منفعة كانت
متوقعة . ولا يجوز أن يغرب عن البال أن هذه العقوبات ليست بطبيعتها عقوبات
تهذيب ، وإنما هى عقوبات إنذار فحسب ، من ثم كان متعيناً تحديد دورها
فى السياسة العقابية على أساس من هذه الوظيفة .

(١) الدكتور أحمد الانفى ص ٤٢ .

ويخلص من ذلك أنه من التطرف في الرأي القول باستبعاد هذه العقوبات ،
فما زال لها دورها الذي تتضح أهميته بصفة خاصة إزاء طوائف محددة من المجرمين ،
وقد أوضح هـ هذه الحقيقة مؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة
ومعاملة المجرمين الذي عقد في لندن في أغسطس سنة ١٩٦٠ ، إذ أشار إلى أنه
« في بعض الحالات يكون توقيع عقوبة الحبس قصير المدة مطاوباً من أجل
المصلحة العليا للعدالة ، ومن ثم فإن الإلغاء الكلي لهذه العقوبة غير قابل
للتحقيق في العمل » (١) .

ونحن بذلك نعتقد أن مواجهة مشكلة العقوبات السالبة الحرية قصيرة
المدة لا يكون بإلغائها ، فذلك حل سطحي متجرد من الطابع العلمي ، وإنما
يكون السبيل إلى ذلك بحصر نطاقها في المجال الذي ينتظر فيه أن تحقق وظيفتها
في الانذار ولا يكون محل لتطلب التهذيب باعتبار أن المحكوم عليه في غير
حاجة إليه ، ويعنى ذلك أنه في غير هذا المجال يتعين البحث في استبعادها .
فإذا لم يكن مفر من توقيع عقوبة سالبة للحرية قصيرة المدة فإن تنفيذها يتعين
أن يخضع لتواعد تكفل حصر ضررها والاجتهاد في استغلال النفع منها .
ويعتضى ذلك أن تخصص لها مؤسسات على حدة بحيث يتحقق بذلك الفصل
بين المحكوم عليهم بها والمجرمين الخطرين الذين اقتضت ظروفهم الحكم عليهم
بعقوبات طويلة المدة (٢) . ويتعين انتقاء أساليب تنفيذ من شأنها إنتاج الصدمة
المحققة للانذار والتنبية المطاوبين في هذه العقوبات . وقد يكون من الملائم
إيداع بمض المحكوم عليهم بهذه العقوبات في مؤسسات مفتوحة (٣) .

٤٦٠ - بدائل العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة :

يثور التفكير في هذه البدائل حينما يثبت حاجة مرتكب الجريمة إلى التهذيب .

(١) انظر في ذلك : Revue de Science Crim., 1960, p. 728 .

(٢) أوصى بذلك مؤتمر لندن ؛ وتعتبر مؤسسة مالين Malines المخصصة في
بلجيكا للمحكوم عليهم من أجل جرائم غير عمدية تطبيقاً لهذه الفكرة باعتبار أن سلب الحرية
الذي يقضى به عليهم يكون في الغالب قصير المدة .

(٣) أوصى بذلك مؤتمر لندن .

الممهّد للتأهيل ، أى يتبين أن مجرد الإنذار غير كاف لتأهيله ، ويتضح مع ذلك أنه لا سبيل من المنطق القانونى والعدالة لإطالة مدة سلب الحرية على نحو يتيح تطبيق البرنامج التأهيلي .

ونحن بذلك نعتقد أنه لا أهمية للبحث فى هذه البدائل حين تقف حاجة المتهم عند الإنذار ، إذ العقوبات ذات المدة القصيرة هى الوسيلة الطبيعية لتحقيق هذا الإنذار ، فلا محل للعدول عنها إلى وسائل أخرى . وعلى هذا النحو ، فإن محاولة اعتبار الغرامة بديلاً عاماً عن سلب الحرية ذى المدة القصيرة هى محاولة تفتقر إلى السند العلمى ، فكل منهما عقوبة إنذار ، وليس من شأن الغرامة تحقيق تهذيب تقصر عنه العقوبات السالبة للحرية ذات المدة القصيرة ، بل إن تأثير سلب الحرية فى الإنذار أكثر فاعلية ، وبالإضافة إلى ذلك فإن الغرامة قد تقصر عن الإنذار حيث يكون المحكوم عليه ثرياً فلا يحس بوقوعها أو معدماً فلا يكون سبيل إلى توقيعها عليه ؛ وفى النهاية فإن أسلوب تنفيذ الغرامة قد يرد إلى سلب الحرية فى صورة الاكراه البدنى ، وهو حتماً سلب للحرية قصير المدة ، فيكون مؤدى ذلك محاولة تجنب سلب الحرية عن طريق أسلوب ينطوى على احتمال كبير لهذا السلب بكل ما فيه من عيوب . ولا يجوز أن يغيب عن البال أن التفضيل المجرّد للغرامة على سلب الحرية ذى القصيرة بحجة انطواء الأخير دون الأولى على مفاسد الاختلاط بتضاءل حججته بمقدار ما يخصص لهذه العقوبات من مؤسسات على حدة ويخضع التنفيذ فيها لقواعد خاصة . ونحن إذ ننكر التفضيل المجرّد للغرامة على العقوبات السالبة للحرية ذات المدة القصيرة ، نسلم بإمكان التفضيل الواقعى فى ضوء ظروف الشخصية الاجرامية للمتهم . وعندنا أن ضابط التفضيل هو مدى حاجته إلى الإنذار : فإن كان فى حاجة إلى إنذار قوى تعين الحكم بالعقوبة السالبة للحرية ، أما إذا كان يكفى فى شأنه إنذار معتدل فمن السائغ الاكتفاء بتوقيع الغرامة عليه ، وغنى عن البيان أن القاضى يتكشف نوع الإنذار الذى يحتاج إليه المتهم فى ضوء الفحص السابق على الحكم ، والوسيلة الفنية إلى تمكين القاضى من هذه المفاضلة (التى هى فى تقديرنا صورة من التفريد القضائى) هى أن يقرر نص القانون الغرامة كعقوبة تخيرية إلى جانب كل عقوبة سالبة للحرية

قصيرة المدة ثم يضع الشارع نصاً عاماً يجوز تحول مثل هذه العقوبة إلى غرامة ، وموضع تطبيق هذا النص أن يتبين القاضى أن المتهم بجرمة يقرر لها القانون أصلاً عقوبة سالبة للحرية طويلة المدة يكفى فى شأنه إنذار فيهبط بها فى حدود سلطته التقديرية إلى قدر تصبح به قصيرة المدة ، وتبين له بالاضافة إلى ذلك أنه يكفيه إنذار معتدل ، فيتوفر بذلك الضابط فى تفضيل الغرامة على سلب الحرية . وقد تضمن قانون العقوبات الألمانى مثل هذا النص : فالمادة ١٧ ب تقرر أنه إذا لم يكن جائزاً فى جنحة أو مخالفة الحكم بالغرامة وحدها (١) وكانت مدة العتوبة السالبة للحرية التى يتقدر القاضى الحكم بها تقبل عن ثلاثة شهور ، جاز الحكم بالغرامة إذا كان من شأنها تحقيق غرض العقاب . ويعنى هذا النص أنه إذا تبين للقاضى بالنظر إلى ظروف المتهم أن الغرامة تحقق أغراض العقوبة فى مجموعها على نحو أفضل مما تحقته العقوبة السالبة للحرية ذات المدة القصيرة كان له أن يقتصر على الحكم بالغرامة (٢) .

وإذا كنا لا نؤيد وضع قاعدة عامة تقرر تحول كل حبس قصير المدة إلى غرامة ، فنحن لا نؤيد فكرة « التنفيذ المالى » للعقوبة السالبة للحرية بأن يحدد القاضى مبلغاً من المال يجوز للمتهم دفعه فيتفادى سلب الحرية على نحو ما تفعل المادة ٨٠ من قانون العقوبات اليونانى ٣' أو فكرة « الإفراج المالى » الى ترى وضع نص عام فى القانون يجوز بمقتضاه الكفل محكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية ذات مدة قصيرة التححرر من سلب الحرية عن

(١) ويعنى ذلك أن مجال تطبيق هذا النص يضم حالتين : حالة يقرر فيها القانون عقوبة سالبة للحرية فحسب وحالة يقرر فيها سلب الحرية والغرامة معاً ، ويهدف النص الى تمكين القاضى من الحكم فى الحالتين بالغرامة وحدها .

(٢) ويفهم من ذلك أن القاضى يضع فى اعتباره أغراض العقوبة جميعاً — وان كان ذلك لا يمنع من اعطاء أحدها أهمية أكثر من سواه — ويتساءل عما إذا كان من شأن توقيع الغرامة تحقيق هذه الأغراض على نحو أفضل مما يتحقق عن طريق العقوبة السالبة للحرية . انظر : Schönke-Schröder, § 27, S. 165.

(٣) تنص المادة ٨٢ من قانون العقوبات اليونانى على أنه « يتعين على المحكمة اذا نطقت بعقوبة سالبة للحرية تقبل مدتها عن ستة شهور أن تقرر امكان تحول هذه العقوبة الى غرامة أو عقوبة مالية أخرى اذا قدرت بعد فحص لشخصية المحكوم عليه وظروفه ان هذه العقوبة تكفى لانصرافه عن ارتكاب جرائم تالية . ويتعين أن يكون هذا القرار مسبباً » .

طريق دفع مبلغ من المال^(١) ؛ وسندنا في ذلك أنه إذا كان القاضى قد قدر حاجة المتهم - بناء على فحص له - إلى إنذار قوى فى صورة سلب الحرية فإنه من التناقض بعد ذلك الاكتفاء بإنذار أقل قوة فى صورة الغرامة ، إذ الفرض أنه لن يكون كافياً .

وبذلك يكون المجال الحقيقى للبحث عن بدائل العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة هو حيث يثبت أن المتهم فى حاجة إلى تهذيب أو علاج ليس من شأن هذه العقوبات لإفساح المجال له . وغنى عن البيان أن هذه البدائل لا يجوز أن تتخذ صورة الغرامة ، إذ ليس من شأنها إفساح هذا المجال .

٤٦١ - تأصيل بدائل العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة :

الفكرة الأساسية التى تعتمد عليها هذه البدائل هى توفير معاملة عقابية تنطوى على التهذيب أو العلاج وتقوم بذلك إلى التأهيل دون أن تنطوى على سلب الحرية : فالمحكوم عليه فى حاجة إلى هذه المعاملة العقابية وما تنطوى عليه من تهذيب أو علاج ، ومن المصلحة استبعاد سلب حريته . إذ هو - لقصره - عديم الجدوى ، ثم انه لا سند لاطالته .

وقد كان أول ما اتجه اليه التفكير من بدائل هو « إيقاف التنفيذ » ، ومن السائع أن يشور التساؤل حول ما إذا كان إيقاف التنفيذ بديلاً عن سلب الحرية قائماً بذاته أم هو مجرد تعديل لأسلوب التنفيذ اقتضته ظروف الشخصية الاجرامية ، ونحن نميل إلى وصفه بالاستقلال باعتباره أن ما ينطوى عليه من تهديد بتنفيذ العقوبة ينتج تأثيراً صالحاً على الارادة من شأنه أن يقود إلى التأهيل . وقد اتجه التفكير بعد ذلك إلى نظم العمل فى الخارج أو العمل الجبرى الذى تطور ليتخذ صورته الحديثة باسم نظام « شبه الحرية » ، ولعل أحدث البدائل وأوضحها من حيث الانطواء على معاملة عقابية ذات استقلال هو نظام « الاختبار Probation » ، وهو من أجل ذلك موضع تمييز قوى من علماء العقاب .

(١) اقترح هذا النظام الاستاذ ليفاسير ، أنظر :

٤٦٢ - تقسيم :

يضم هذا الفصل مباحث ثلاثة : يخصص أولها لنظام شبه الحرية وثانيها لايقاف التنفيذ وثالثها للاختبار .

المبحث الأول

نظام شبه الحرية

٤٦٣ - تعريف :

عرفت المادة ٧٢٣ / ٢ من قانون الاجراءات الجنائية الفرنسي نظام شبه الحرية *Semie liberté* بأنه « الحاق المحكوم عليه بعمل في خارج المؤسسة العقابية وفقاً لذات الأوضاع التي يعمل فيها العمال الأحرار ودون خضوع لرقابة مستمرة من جانب العاملين في المؤسسة مع الزامه بالعودة إليها كل مساء وتمضية أيام العطلة فيها » . ويتضح بذلك أن هذا النظام يفترض تقسيم حياة المحكوم عليه الى شطرين : شطر يمضيه خارج المؤسسة ويحيا خلاله حياة مواطن شريف لم يحكم عليه بعقوبة ، وشرط يمضيه داخل المؤسسة ويخضع خلاله لكل ما يلتزم به سائر نزلاء المؤسسة من التزامات مرتبطة بوضعهم العقابي ؛ ويمتد الشطر الأول خلال الوقت اللازم للعمل ، أما الشطر الثاني فيمتد فيما عدا ذلك من وقت (١) .

٤٦٤ - الوضع العقابي لمن يخضعون لنظام شبه الحرية :

لا يثير تحديد هذا الوضع صعوبة بالنسبة للفترة التي يمضيها المحكوم عليهم في المؤسسة العقابية ، إذ هو وضع سائر المحكوم عليهم ، وإن كان يتعين تمييزهم بمكان على حدة في المؤسسة منفصل عن سائر أجزائها ومستقل بجميع مرافقه ، وذلك كي يعزلوا عن سائر المحكوم عليهم ، إذ هم أكثر

(١) انظر في دراسة هذا النظام :

André Perdriau : L'exécution des courtes peines d'emprisonnement sous le régime de la semi-liberté, 1962.

منهم خطيرة ، ومن ثم كان اختلاطهم بهم غير مرغوب فيه^(١) . أما تحديد وضعهم خلال الفترة التي يمضونها في خارج المؤسسة العقابية فيتطلب التفصيل ، وتمثل خصائص هذا الوضع في مجموعة من المزايا يرتفعون بها فوق مستوى المحكوم عليهم الآخرين ، وترتبط بهذه المزايا التزامات تستهدف ضمان ألا يساء استغلالها .

ووفقاً للتشريع الفرنسي يرخّص لمن يخضع لنظام شبه الحرية في ارتداء الملابس العادية كى لا يتعرف عليه الناس حينما يغادر المؤسسة ، ويرخص له بحيازة النقود اللازمة لإنفاقه على نفسه وهو في خارج المؤسسة ، وله الحق في أن يحصل على سبعة أعشار الأجر المستحق له^(٢) ، ويستفيد من نظم الضمان الاجتماعى المقررة للعمال الأحرار ؛ ويجوز بالإضافة إلى ذلك التصريح له - إذا كان جديراً بقدر كبير من الثقة - بالخروج من المؤسسة في يوم العطلة الأسبوعى كى يزور ذويه أو يشهد الشعائر الدينية في محل عبادة عام^(٣) .

وثمة التزامات عامة تفرض على كل مستفيد من نظام شبه الحرية : فعليه أن يواظب على عمله ويحسن أدائه ويظل في المحل الذى يباشره فيه خلال كل الوقت الذى يبقى فيه خارج المؤسسة ، ويلتزم بأن يعود مباشرة إلى المؤسسة فور انتهائه من العمل ، وبالإضافة إلى هذه الالتزامات العامة ، فإنه يجوز لقاضى تطبيق العقوبات أن يفرض عليه التزامات خاصة مستمدة من ظروف شخصيته ومقتضيات المعاملة الملائمة له ، وله أن يتخير هذه الالتزامات من بين ما يجيز القانون فرضه على المفرج عنهم شرطياً أو الخاضعين للاختبار ، ويحدد القاضى كيفية مراقبة سلوكه ووفائه بالتزاماته ، ويراعى في هذه المراقبة أن تكون ذات طابع سرى بحيث لا تلفت أنظار جمهور الناس الى حالته^(٤) .

(١) وتحصر المؤسسات العقابية الفرنسية على تحقيق هذا الفصل ، انظر :

Perdriau, p. 13.

(٢) والاجر الذى يحصل عليه هو الاجر المقرر للعامل الحر ، وحصول المؤسسة على ثلاثة اعشار هذا الاجر لا ينطوى على معنى العقاب ، وانما تحصل عليه نظير اعماله .

Perdriau, p. 13.

(٣)

Perdriau, p. 11.

(٤)

٤٦٥ - طوائف المحكوم عليهم الذين يطبق عليهم نظام شبه الحرية :

أهم هذه الطوائف تضم من يحكم عليهم بعقوبة الحبس قصيرة المدة ، وقد حددتهم القانون بمن حكم عليهم بعقوبة حبس وكان الجزء المتبقى منها لا يزيد على سنة (١) ؛ ويضيف القانون الى ذلك اعتبار شبه الحرية إحدى مراحل تطبيق النظام التدريجي واعتباره كذلك تمهيدا لمنح الإفراج الشرطي (المادة ١٣٧ م من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي) : ويجوز القانون في النهاية أن يمنح هذا النظام من أجل تمكين المحكوم عليه من متابعة دراسة أو تدريب مهني أو علاج طبي وبصفة خاصة العلاج من التسمم الكحولي ، ويقتصر الوقت المرخص له بمغادرة المؤسسة خلاله على القدر اللازم لتحقيق أحد الأغراض السابقة (٢) (المادة ١٣٦ م من قانون الإجراءات الجنائية) .

٤٦٦ - القيمة العقابية لنظام شبه الحرية :

لهذا النظام مزايا لا شك فيها بالنسبة للعتوبات السالبة للحرية قصيرة المدة : فترخيصه للمحكوم عليه بمغادرة المؤسسة العقابية أغلب النهار يقيه جانبا كبيرا من احتمال اختلاطه بأشخاص أكثر منه خطورة ويبتنى صلته بالمجتمع وأفراد أسرته قائمة ويكفل احتفاظه بعمل يستمر في مباشرته بعد انقضاء عقوبته ، ويدعم ذلك ما استمر عليه العمل في البلاد التي تطبق هذا النظام من تخصيص مكان في المؤسسة العقابية للمحكوم عليهم الذين يستفيدون منه وما يدرأ مساوئ الاختلاط بينهم في مجموعهم وبين سائر نزلاء المؤسسة الذين يفوقونهم خطورة (٣) . ولكن أهم عناصر هذا النظام التي تبرز قيمته العتابية هي ما ينطوي عليه من تخويل لقاضي التنفيذ من سلطة فرض التزامات على المحكوم عليه تستهدف الرقابة على سلوكه وتوجيهه في جوانب حياته على

(١) Stefani, Levasseur et Jambu-Merlin, no. 442, p. 399 ;

Schmelck et Picca, no. 372, p. 307.

تدخل في نطاق هذا التعبير طوائف ثلاث من حكم عليهم ابتداء بعقوبة لا تزيد على سنة ؛ ومن حكم عليهم بعقوبة لم يعد المتبقى منها بعد خصم الحبس الاحتياطي يزيد على سنة ؛ ومن حكم عليهم بعقوبة مضي جزء منها ولم يعد المتبقى منها يزيد على سنة .

Perdriau, p. 10.

(٢)

Perdriau, p. 17 ; Stefani, Levasseur et Jambu-Merlin, no. 446,

p. 403.

(٣)

النحو الذى يتيح له سلوك سبيل التأهيل ، وهذه الالتزامات كما قدمنا هى من قبيل ما يجوز فرضه فى حالتى الافراج الشرطى والاختبار ؛ وهذا العنصر تقوم به معاملة عقابية قائمة بذاتها تفترض فى شطر منها سلب الحرية ، وتقع فى شطر آخر بمجرد تقييدها . وهذه المعاملة التى حددت معاملها فى ضوء المشاكل التى تثيرها العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة تعزز على نحو ملموس احتمال نجاح الجهود التى تبذل لتأهيل المحكوم عليه .

وهذا النظام يفضل من غير شك أساليب تشغيل المحكوم عليهم فى أعمال خارج المؤسسة العقابية على نحو ما قرره المادة ٢٣ من قانون تنظيم السجون المصرى ، إذ لا يدرأ هذا الأسلوب الاختلاط بين المحكوم عليهم بعقوبات قصيرة المدة وسائر المحكوم عليهم ، بالإضافة الى أنه لم يراع فى تحديد قواعده أن يكون صالحا بصفة خاصة للمحكوم عليهم بعقوبات ذات مدة قصيرة ، بل إن الاعتبارات التى حملت على إقراره هى الحاجة الى تشغيل المحكوم عليهم فى أعمال تغنى الدولة وقد لا تجد فيها كفايتها من العمال الأحرار ، وهذه الاعتبارات لاصلة بينها وبين المشاكل التى تثيرها العقوبات السالبة للحرية ذات المدة القصيرة .

ويفضل نظام شبه الحرية كذلك نظام الإلزام بالعمل الذى أقرته المادة ٩٢ من مشروع قانون العقوبات فى قولها « الإلزام بالعمل هو تكليف المحكوم عليه أداء العمل المناسب لحساب الدولة فى إحدى المؤسسات أو المنشآت التى تعينها الحكومة على أن يمنح ربح الأجر المقرر . ويجوز الإلزام بالعمل بدلا من عقوبة الحبس أو الغرامة على ألا تقل مدة الإلزام عن عشرة أيام ولا تزيد على ستة » : فهذا التدبير بتركه المحكوم عليه ينصرف بعد انقضاء ساعات عمله إلى مسكنه ويغشى أماكن لهُ ويحاط قرناء السوء لا يكفل إبعاده عن تأثير العوامل الإجرامية المفسدة ، وهذا الإبعاد هو الحد الأدنى فى كل معاملة عقابية . ولا يحرص هذا التدبير على تحديد مجموعة من الالتزامات تفرض على المحكوم عليه ويمكن عن طريقها توجيه حياته على النحو الذى ينتظر معه تأهيله ، وغنى عن البيان أن مجرد الإلزام بالعمل لا تقوم به معاملة عقابية فى المدلول الفنى ، خاصة وقد خلا المشروع من بيان للقواعد التى تتيح مراقبة فعالة لمواظبة المحكوم عليه على عمله واهتمامه

به على النحو الذى يفترضه تأهيله . وبالإضافة إلى ذلك فإن تحديد مكافأة المحكوم عليه بربع الأجر المقرر يخالف الاتجاهات العقابية الحديثة التى تذهب إلى إعطاء المحكوم عليهم بعقوبة سالبة للحرية أجر المثل ، وقد كان اتباع ما تقضى به هذه الاتجاهات أجدر فى تطبيق هذا التدبير باعتبار أن المحكوم عليه يعول نفسه ، ثم إن الفرض فيه أنه أفضل وضعاً ممن سلبت حرية فكأن ينبغى أن يكون أجره أكبر ، وفى النهاية فإن إلزامه بالعمل نظير أجر زهيد يغرس فى نفسه كراهيته له ويضع عقبة فى طريق تأهيله (١) .

المبحث الثانى

إيقاف التنفيذ

٤٦٧ - تعريف :

إيقاف التنفيذ هو تعليق تنفيذ عقوبة على شرط موقف خلال فترة يحددها القانون .

ويتضح من هذا التعريف أن إيقاف التنفيذ يفترض إدانة المتهم والحكم عليه بعقوبة ، ومن ثم لم يكن له محل إذا ثبت عدم جدارته بالعقوبة لأى سبب من الأسباب ، ويعنى ذلك أن هذا النظام تنصرف آثاره المباشرة إلى إجراءات تنفيذ العقوبة ، وتؤدى هذه الآثار إلى عدم اتخاذ هذه الإجراءات : فإن كان الحكم بعقوبة سالبة للحرية يترك المحكوم عليه حراً أو يفرج عنه إن كان محبوساً احتياطياً ، مما يعنى تشابه وضعه المادى ووضع من لم يحكم عليه بعقوبة . ولكن هذه الآثار لا تنشئ وضعاً مستقراً ، إذ يحدد القانون وقائع يقوم بها الشرط الذى يعلق على تحققه انقضاء هذا الوضع : فإن تحقق الشرط خلال المدة التى يحددها القانون نفذت العقوبة ، أما إذا لم يتحقق خلال هذه المدة فليس لتنفيذ العقوبة محل (٢) .

(١) انظر فى الإشارة الى الصعوبات التى قد تصادف تطبيق هذا النظام : الدكتور سمير الجنزورى ، ص ٥٢٩ .

(٢) انظر فى بيان الفكرة الاساسية التى يقوم عليها نظام ايقاف التنفيذ :
Donnedieu de Vabres, no. 915, p. 519 ; Bouzat et Pinatel, I, no. 812, p. 632 ; Stefani et Levasseur, Droit pénal général et procédure pénale I (1966) I, no. 536, p. 400.

٤٦٨ - تقسيم :

تتطلب دراسة إيقاف التنفيذ البحث قيمته العقابية وشروطه والأحكام التي تحدد الوضع القانوني لمن يستفيد منه . ونرى أن نخصص لكل موضوع من هذه الموضوعات مطلباً على حدة .

المطلب الأول

القيمة العقابية لنظام إيقاف التنفيذ

٤٦٩ - تمهيد :

يبدو إيقاف التنفيذ نظاماً غريباً على المبادئ التقليدية ، إذ يفترض عدم تنفيذ عقوبة وقعت طبقاً للقانون على الرغم من أن العقوبة لا تدرك أغراضها إلا بتنفيذها مما يعني في ضوء هذه المبادئ نزولاً عن تحقيق أغراض العقوبة ، ويتضح ذلك بصفة خاصة حين نلاحظ أن إيقاف التنفيذ يقبى المحكوم عليه إيلاماً يستحقه طبقاً للقانون . ويعتد هذا النظام مظهراً لتأثير الأفكار الوضعية التي تتجه إلى إقرار معاملة خاصة للمجرم بالمصادفة ثقة بأن هذه المعاملة أجدى في تأهيله من إنزال الإيلام به ، وتستند القاعدة الأساسية في هذا النظام التي تقرر العدول عن تنفيذ العقوبة إذا انتقضت فترة التجربة دون أن يتحقق الشرط إلى الفكرة الوضعية التي تذهب إلى أنه « لا محل للإنزال تدبير إذا انتقضت الخطورة الاجرامية » (١) .

ويقتضى تحديد القيمة العقابية لهذا النظام البحث في علته وما يتفرع عنها من بيان لتكوينه ونطاقه ثم التساؤل عن الانتقادات التي وجهت إليه وملاءمة الإبقاء عليه في السياسة العقابية الحديثة .

٤٧٠ - علة نظام إيقاف التنفيذ :

العلة الأولى لإيقاف التنفيذ هي تجنب تنفيذ العقوبات السالبة للحرية ذات

Stefani et Levasseur, I, no. 536, p. 401.

(١)

المدة القصيرة : فحيث تقتضى اعتبارات العدالة والردع العام الحكم بمثل هذه العقوبات يسوغ الاعتماد على مجرد النطق بها لتحقيق هذه الاعتبارات ، والعدول عن تنفيذها تجنباً لأضرارها ، والاجتهاد فى تحقيق الردع الخاص عن طريق أسلوب لا يقتضى التنفيذ حتماً^(١) . وهذا الأسلوب ينطوى على معاملة عقابية حقيقية وإن كان لا يفترض سلب الحرية : فتهديد المحكوم عليه - فى خلال المدة التى يحددها القانون - بتنفيذ العقوبة فيه إذا صدر عنه ما يجعله غير جدير بإبقائها يعد فى ذاته نظاماً عقابياً^(٢) ، إذ ينشئ مجموعة من البواعث التى تحدد للمحكوم عليه الطريق الذى يجدر به سلوكه ، وهذه البواعث تنفره من السلوك السيئ تجنباً لجزاء خطير يتعرض له هو تنفيذ العقوبة فيه وتجنباً له السلوك القويم أملاً فى مكافأة هى أن يصير فى حصانة تامة من احتمال التنفيذ ؛ ويتضح بذلك أن إيقاف التنفيذ نظام إيجابى يستعين بفكرتى الجزاء التأديبى والمكافأة لخلق « إرادة التأهيل » ، ويمكن فى ظله توقع أنه إذا خلقت هذه الإرادة تحقق التأهيل الفعلى ، أى تحقق الردع الخاص عن طريق أسلوب لا يفترض تنفيذ العقوبة . وقد قيل فى التعبير عن هذه الفكرة بأن إيقاف التنفيذ أساليب كفاح ضد العود إلى الجريمة ، وتفسير ذلك أن إبعاد المجرم بالمصادفة عن وسط السجون المفسد هو وقاية له من تأثير عوامل قد تقوده إلى جريمة تالية^(٣) ؛ ثم إن خلق إرادة التأهيل لديه توجيه له فى المستقبل إلى سلوك طريق مطابق للقانون . ويبدو بذلك أن إيقاف التنفيذ هو صورة « للتفريد العقابى » : فالمجرم يعامل المعاملة الملائمة لظروفه ومقتضيات تأهيله ر لو كان من شأن هذه الملاءمة العدول عن تنفيذ العقوبة أصلاً .

٤٧١ - تكييف إيقاف التنفيذ :

إيقاف التنفيذ نظام عقابى يتصل بـ كيفية تنظيم أسلوب المعاملة العقابية .

(١) Donnedieu de Vabres, no. 918, p. 520 ; Bouzat et Pinatel, I, no. 814, p. 633 ; Schönke-Schröder, § 23, S. 134.

(٢) Stefani et Levasseur, I, no. 535, p. 400.

(٣) وهذه هى الفكرة الاساسية التى استند إليها بيرنجر Béranger الذى اقترح أول قانون أقره فى فرنسا سنة ١٨٩١ ، إذ ارتأى ان الكفاح ضد العود يتحقق بطريقتين : التخليط على العائدين وإيقاف التنفيذ على المبتدئين .

وتحقيق الملاءمة بينه وبين مقنضيات التأهيل ، ويعنى ذلك أنه لا يمس أركان الجريمة ولا يمكن وصفه بأنه مانع عتاب ولا يطعن فى الجدارة بالإدانة ، بل إنه يفترضها . ولكن هل يترتب على وصفه بأنه نظام عقابى أن يخول منحه لسلطة التنفيذ العقابى باعتباره أشبه بسائر صور التعديل فى المعاملة العقابية ؟ لا يجوز إقرار هذه النتيجة : إذ قد استقرت التشريعات والآراء الفقهية على إلحاقه باستعمال القضاء سلطته التقديرية فى تحديد العقوبة^(١) ، ذلك أن وطأة العقوبة على المتهم لاترتب فحسب بنوعها أو مدتها ، بل ترتبط كذلك بما إذا كانت تنفذ فيه أم يوقف تنفيذها ، وقد يكون هذا الاعتبار الأخير أهم عند المتهم من نوع العقوبة أو مدتها ، وإذا كانت الوظيفة الأساسية للقضاء هى أن يحقق تناسبا بين « مقدار شعور المتهم بالإلام العقوبة » من ناحية وجسامة الجريمة ودرجة المسؤولية عنها من ناحية أخرى ، فإن ذلك يقتضى تحويل القضاء سلطة تقدير جميع العناصر التى تحدد « مدى الشعور بالإلام » ، ومن بينها تنفيذ العقوبة أو إيقافها . وهذه الوجهة من النظر يؤيدها أن تحديد ما إذا كانت العقوبة تنفذ أم لا تنفذ أمر يتصل بمركز المتهم من الوجهتين القانونية والواقعية ويمس تبعاً لذلك الحريات الفردية ، فينبغى أن يكون الفصل فيه من شأن القضاء باعتباره وحده موضع الثقة فى حماية هذه الحريات . وبالإضافة إلى ذلك فإن القول بما إذا كانت العقوبة تنفذ أم لا تنفذ يصدر حين النطق بها ، أى فى وقت سابق على بدء سلطة تنفيذ العقاب فى عملها ، ومن ثم لا يتصور أن يعهد به إليها .

٤٧٢ - صور إيقاف التنفيذ :

لهذا النظام صورته اللاتينية التى أخذ بها الشارع المصرى وتذهب إلى « اعتبار حكم الإدانة كأن لم يكن » إذا انقضت فترة التجربة دون أن يطرأ

(١) Stefani et Levasseur, I, no. 535, p. 400 ; Schönke-Schröder,

§ 23, S. 135.

وانظر نقض ٥ فبراير سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٤٩٠ ص ٦٣٠؛

٢٠ فبراير سنة ١٩٦١ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٠٢ رقم ٤٦ ص ٢٦٠ .

حلالها ما يقتضى إلغاء الإيقاف ، وبذلك يعتبر وضعه وضع من حصل على رد اعتباره فيرتفع الحكم من صحيفة سوابقه بما يترتب على ذلك من عدم اعتباره عائد إذا ارتكب جريمة تالية . أما الصورة الجرمانية لهذا النظام فتحصر آثار مضى فترة التجربة دون إلغاء الإيقاف في « اعتبار العقوبة كأنها قد نفذت » ، فيعفى المحكوم عليه من الالتزام بتنفيذها ، ولكن يظل حكم الادانة قائماً بكل ما يترتب على ذلك من آثار ، ويتعين على المحكوم عليه كى يتخلص منه أن يتخذ الاجراءات المطلوبة للحصول على رد اعتباره (١) . وعندنا أن الصورة الجرمانية أدنى إلى منطق هذا النظام ووظيفته العقابية . فهو من حيث تكييفه نظام عقابي يفترض أن أغراض العقوبة تتحقق — بالنظر إلى ظروف المتهم — بعدم تنفيذها ، ومن ثم كان من حيث آثاره الصق بالتنفيذ العقابي ، وهو على هذا النحو لا يمس الجدارة بالادانة ، ويقتضى ذلك عدم جواز أن تعدى إليها آثاره ، وبالإضافة إلى ذلك فإن أغراض هذا النظام تتحقق في صورة كاملة بتعليق تنفيذ العقوبة ثم الاعفاء منه ، إذ يكفل ذلك إنقاذه من وسط السجون المفسد وحثه على السلوك القويم تجنباً لاحتمال التنفيذ ؛ وما زاد على هذا القدر هو تسامح لا تبرره أغراض هذا النظام (٢) . ولا تجوز المبالغة في الفروق بين من حكم عليه مع النفاذ ومن حكم عليه مع إيقاف التنفيذ ، فحسب الأخير أنه لن يتحمل إيلام العقوبة .

٤٧٣ - الاعتبارات التي تراعى في منح إيقاف التنفيذ :

إذا كان إيقاف التنفيذ يدخل في نطاق السلطة التقديرية المخولة للقاضي ، فإن ذلك لا يعنى أن منحه يصدر عن تحكم أو عاطفة ، وإنما يصدر وفق ضوابط مستمدة من الوظيفة العقابية لهذا النظام . وتجمل هذه الضوابط

(١) ومن أجل ذلك جاء نص المادة ١/٢٥ من قانون العقوبات الألماني الذي حدد أثر مضي فترة التجربة دون أن يلغى الإيقاف بقوله ان العقوبة تعتبر بعد انتهاء فترة التجربة منقضية ، انظر في شرح هذا النص : Schönke-Schröder, § 25, S. 151.

(٢) وبصفة خاصة ، فنحن لا نرى مبرراً لاعتبار المحكوم عليه غير عائد اذا ارتكب جريمة تالية بعد انقضاء فترة الاختبار ، اذ يعودته الى الجريمة قد دل على انه غير جدير بمزيد من التسامح ، بل ان ذلك يكشف عن انه لم يكن محللاً للثقة التي وضعت فيه عندما منح إيقاف التنفيذ .

فى تقدير « ما إذا كان ثمة احتمال قوى فى أن يتحقق تأهيل المحكوم عليه دون حاجة إلى تنفيذ العقوبة فيه » (١) . ويستنبط القاضى هذا الاحتمال من فحصه لشخصية المتهم ودراسته لظروفه المختلفة ، ومن ثم كان من عوامل نجاح هذا النظام أن يسانده « فحص سابق على الحكم » ، وعلى القاضى فى ضوء نتائج هذا الفحص أن يبحث فيما إذا كان تأهيل المتهم يتطلب تطبيق أساليب المعاملة العقابية عليه أم أن هذا التأهيل يمكن أن يتحقق على نحو أفضل دون تطبيق لهذه الأساليب ؟ وفى ضوء إجابته على هذا التساؤل يقدر ملائمة التنفيذ أو إيقافه .

ولكن لايجوز الظن بأن ايقاف التنفيذ يستهدف التأهيل فحسب؛ فالاجتمع تعنيه جميع أغراض العقوبة ، ومن واجب القاضى أن يحرص على تحقيقها جميعاً ، ويفسر ذلك السلطة التقديرية المتسعة الخولة للقضاء التى تتيح له رفض الايقاف على الرغم من توافر جميع الشروط التى يحددها القانون: فقد يتبين — على الرغم من احتمال التأهيل دون حاجة إلى التنفيذ — أن الايقاف يصطدم بالعدالة أو الردع العام لجسامة الجريمة أو جسامة الخطأ أو حاجة مشروعة للمجنى عليه فى إرضاء شعوره ، وفى هذه الحالات يتعين رفض الايقاف ، اذ لايجوز باسم الردع الخاص إهدار مصالح جوهرية للمجتمع .

٤٧٤ - الانتقادات التى وجهت الى نظام ايقاف التنفيذ :

انتقد هذا النظام بأنه يعنى عدم المساواة بين مرتكبى الجريمة الواحدة أو جرائم متعادلة أو متقاربة فى الجسامة : فبعضهم يحكم عليهم بالعقوبة مع النفاذ وبعضهم يحكم عليهم بها مع إيقاف التنفيذ (٢) . وهذا النقد فى غير محله : فنظام إيقاف التنفيذ تطبيق لمبدأ تفريد العقاب ، وهو مبدأ يرفض المساواة المجردة ويحل محلها معاملة تتفق مع ظروف كل متهم ومقتضيات

Schönke-Schröder, § 23, S. 139.

(١)

Bouzat et Pinatel, I, no. 814, p. 633.

(٢)

تأهيله . وانتقد كذلك بأنه يعصف باعتبارات العدالة والردع العام : فلا شك في أن ترك شخص ارتكب جريمة وثبتت مسؤوليته عنها دون أن ينزل به إيلام العقوبة يهدر الشعور بالعدالة ، وقد ينطوى على إضعاف القوة الرادعة للتهديد بالعقاب ، وقد لوحظ أنه في بعض البلاد التي غلب فيها لدى القضاء منح الإيقاف للمجرمين المبتدئين أنه قد توند لدى الرأي العام اعتقاد بأن الجريمة الأولى لا عقاب عليها ، فسيكون ذلك حافزاً على الإقدام عليها أملاً بالوقوف عندها ، وهو ما يغلب ألا يتحقق (١) . وهذا النقد محل نظر بدوره : فإيقاف التنفيذ لا يمنع إلا عند التيقن من أنه لا ينطوى على إهدار للعدالة أو الردع العام ، ويتعين أن تستعمل السلطة التقديرية المخولة للمتضاء لرفضه حيث يثور احتمال إهداره لهما ؛ وبالإضافة إلى ذلك فإنه لا يجوز الظن بأن اعتبارات العدالة والردع العام تهدر تماماً عند إيقاف التنفيذ : فلا شك في أن تسجيل الإدانة بالحكم القضائي والتهديد المستمر بتنفيذها خلال الفترة التي يحدها القانون يرضيان العدالة والردع العام على الرغم من عدم تنفيذ العقوبة . وقد يجدى في الإضعاف من قيمة هذا النقد حصر آثار إيقاف التنفيذ في « عدم تنفيذ العقوبة » على نحو ما تتمثل الصورة الجزمانية لهذا النظام ، إذ تنال المحكوم عليه آثار تساهم في إرضاء العدالة وتحقيق الردع العام ولو لم تنفذ العقوبة .

ولكن النقد الجدى الذى وجه إلى نظام إيقاف التنفيذ يصيب الطابع السابى للمعاملة العقابية التى يفترضها ، فهى معاملة تخلو من تدابير للرقابة أو المساعدة ، أى تتجرد من الفحوى التهذيبى أو التأهيلي (٢) . فالمحكوم عليه مع إيقاف التنفيذ يترك وشأنه دون أى إشراف على سلوكه أو مساعدة له على مغالبة تأثير العوامل الاجرامية التى تتهدده على الرغم من أنه قد ثبت احتياجه الى ذلك لأنه قد ارتكب الجريمة فعلاً . فإذا كان لم يستطع فى الماضى التغلب على هذه العوامل ،

Donnedieu de Vabres, no. 919, p. 520.

(١)

Germain, p. 139 ; Poupet, p. 19 ; Marc Ancel, La probation en France, in Le problème de l'état dangereux, 1953, p. 428.

(٢)

فكيف يرجى منه فى ذات الظروف أن يتغلب عليها . لقد قيل فى الرد على هذا النقد بأن إيقاف التنفيذ ينطوى على معاملة عقابية إيجابية قوامها التهديد بالتنفيذ الذى يرجى منه أن يخلق « إرادة التأهيل » (١) . ولكن هذا القول نظرى : فالتهديد مجرداً لا يزيد عن أن يكون إنذاراً ، وهو غير كاف لتحقيق التهذيب المفضى الى التأهيل .

وقد كان هذا النقد أساساً لتفضيل نظام « الاختبار » على نظام إيقاف التنفيذ ، ذلك أن الاختبار ينطوى على التزامات تفرض على من يخضع له ورقابة يباشرها عليه شخص يناط به ذلك . وعلى هذا النحو كان الاختبار متضمناً تدابير رقابة ومساعدة وتوجيها لسلوك الخاضع له على وجه يتيح قيادته فى طريق التأهيل (٢) . وقد قيل تبعاً لذلك باستبدال الاختبار بالإيقاف باعتباره يتضمنه ويزيد عليه . ولكن هذين النظامين غير مختلفين على النحو الذى يستبعد به إمكان الجمع بينهما فى نظام واحد : فهما يستهدفان غاية عقابية واحدة ، هى تجنب بعض المجرمين مفاسد سلب الحرية قصير المدة ومحاولة التأثير عليهم نفسياً لخلق إرادة التأهيل لديهم ، وما ينطوى عليه الاختبار من تدابير وإشراف لاتأبأ طبيعة إيقاف التنفيذ ، ولذلك كان من السائغ أن يتطور إيقاف التنفيذ بحيث تضاف إليه تدابير الرقابة والمساعدة دون أن يعنى ذلك تشويه طبيعته . وعلى هذا النحو فإن النقد الذى وجه إلى إيقاف التنفيذ لا يقتضى التخلي عنه ؛ وإنما يقتضى تطوره لإكمال نقص فيه . ويجب أن يلاحظ أنه إذا أضفنا إلى إيقاف التنفيذ تدابير الرقابة والمساعدة فإن ذلك لا يعنى تخلى السياسة الجنائية الحديثة عن إيقاف التنفيذ فى صورته التقليدية التى لا تتضمن هذه التدابير : ذلك أن فريقة من المجرمين يكفى — لخلق إرادة التأهيل لديهم — مجرد الإنذار المتمثل فى الحكم بالعقوبة وشمولها بإيقاف التنفيذ ، وهم بعد ذلك فى غير حاجة إلى تدابير رقابة أو مساعدة ، فلا يكون محل لفرضها عليهم .

(١) انظر ما تقدم رقم ٤٧٠ ص ٥٤٦ من هذا المؤلف .

Poupet, p. 19.

(٢)

وفي ضوء هذا النقد نستطيع تحديد موضع إيقاف التنفيذ في السياسة العقابية الحديثة : يتعين العمل على تطويره بتضمينه التدابير التي يكون من شأنها تأهيل من يخضع له ، ويتعين الإبقاء عليه في صورته التقليدية ليطبق على من لا يكونون في حاجة إلى هذه التدابير (١) .

المطلب الثاني

شروط إيقاف التنفيذ

٤٧٥ - تمهيد :

على الرغم من تنوع شروط إيقاف التنفيذ فإنها ترتد إلى فكرة أساسية : هي الاحتمال القوي في تأهيل المحكوم عليه على الرغم من عدم تنفيذ العقوبة فيه ، وقد كانت هذه الفكرة حرة بأن تقتصر البحث في شروط إيقاف التنفيذ على شخصية المتهم للتعرف على احتمالات التأهيل لديه والسبيل إلى تحقيقها ، ولكن الشارع لا يتبع عادة هذه الخطة ، وإنما يتطلب كذلك شروطاً في العقوبة المحكوم بها ، وأحياناً قد يتطلب شروطاً في الجريمة التي ارتكبها ، وتعلل هذه الشروط بالرغبة في حصر إيقاف التنفيذ في النطاق الذي تقتضيه وظيفته العقابية واستبعاده حيث تتطلب اعتبارات العدالة والردع العام ذلك .

٤٧٦ - الشروط المنطلبة في المتهم :

تجمل هذه الشروط كما قدمنا في غلبة احتمال التأهيل دون حاجة إلى تنفيذ العقوبة ، ويستنبط القاضى هذا الاحتمال ويتبين مقداره بدراسة ظروف المتهم والتعرف على معالم شخصيته ، والسبيل الفنى إلى ذلك هو « الفحص السابق على الحكم » . ويتعين أن يمتد بحث القاضى إلى جميع ظروف المتهم سواء في ذلك ما يتعلق منها بحياته قبل الجريمة أو بسلوكه بعدها ، بل إن هذا البحث ينبغي أن يمتد إلى الظروف التي يتوقع أن يعيش فيها بعد إيقاف

تنفيذ العقوبة فيه^(١) . وغنى عن البيان أن تقدير هذه الشروط لا يتطلب يقينا بالتأهيل عن طريق إيقاف التنفيذ ، وإنما يكفي لذلك الظن الغالب ، ومن ثم كان متعيناً أن يقصر الشك في التأهيل لمصلحة المتهم .

ويقتضى هذا التحديد للشروط المطلوبة في المتهم الاعتراف للقضاء بساطة تقديرية واسعة والعدول عن طلب شروط مجردة في المتهم ، وهذه هي خطة الشارع المصرى الذى اكتفى بأن ترى المحكمة « من أخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنه أو الظروف التى ارتكب الجريمة فيها ما يحمل على الاعتقاد بأنه لن يعود الى مخالفة القانون » (المادة ٥٥ من قانون العقوبات) ، وقد بنى المشروع هذه الخطة فى الصياغة مع تعديل طفيف فى بعض الألفاظ (المادة ١٣٤)^(٢) .

وقد يتجه الشارع الى طلب شروط مجردة يقصر بها إيقاف التنفيذ على طوائف من المتهمين : فالشارع الفرنسى يجعل إيقاف التنفيذ مقتصرأ على « من لم سبق الحكم عليهم بالحبس من أجل جنائية أو جنحة » (المادة ٧٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية) ، وقد كان الشارع المصرى يتبع هذه الخطة فيقصر إيقاف التنفيذ على من « لم يثبت سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بالحبس أكثر من أسبوع » (المادة ٥٢ من قانون سنة ١٩٠٤)^(٣) . وقد وضع الشارع الألمانى

Schönke-Schröder, § 23, S. 137.

(١)

(٢) ذكر هذا النص أن للقاضى إيقاف التنفيذ « اذا تبين له من أخلاق المحكوم عليه وماضيه وظروف جريمته وسنه ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود الى ارتكاب جريمة جديدة » .

(٣) وقد جاء فى المدركة الايضاحية للقانون تعليلاً للخطة التشريعية الحالية وتفضيلاً لها على خطة القانون القديم « وقد ترك الامر لفطنة القاضى وحسن تقديره فلم يشترط ما اشترط فى قانون سنة ١٩٠٤ من عدم سبق الحكم على الجانى بعقوبة على درجة من الجسامة بل جعل للقاضى الحق فى إيقاف التنفيذ حتى مع وجود سوابق للمتهم ما دام يرى من الظروف المتقدم ذكرها ما يبعث على الاعتقاد بأنه سوف يقلع عن ارتكاب الجرائم كما له أن لا يوقف التنفيذ حتى مع خلو صحيفة المتهم من السوابق اذا رأى من تلك الظروف أن لا أمل فى صلاح حاله . على أن صحيفة السوابق هى من أهم العناصر التى يتمكن بها القاضى من معرفة اخلاق المحكوم عليه وماضيه ويستعين بها على تكوين رأيه فى الإيقاف » .

ضابطاً عاماً فيجعل إيقاف التنفيذ مرتبطاً بكون شخصية المحكوم عليه أو حياته السابقة على الجريمة أو سلوكه بعد ارتكابها أو تغيراً متظراً في ظروف حياته يجعل من المتوقع أنه - تحت تأثير إيقاف التنفيذ - يخطط لنفسه أسلوب حياة مطابق للقانون » ، ولكنه أضاف ذلك بأن حظر الإيقاف إذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه في خلال الخمس سنوات السابقة على ارتكاب الجريمة بعقوبة مشمولة بإيقاف التنفيذ أو بعقوبة سالبة للحرية تزيد مدتها على ستة أشهر (المادة ٢٣ من قانون العقوبات) .

والهدف من هذه الضوابط التشريعية معاونة القاضي في استعمال سلطاته التقديرية والاحتياط لكي لا يسيء استعمالها فيمنح الإيقاف لمن لا يكون جديراً به ، وتقوم هذه الضوابط على افتراض أنه لا يستحق الإيقاف غير المجرمين المبتدئين ؛ وعلى الرغم من صحة هذا الافتراض في الغالب من الأحوال ، فإن صحته ليست مطلقة ، فغير مستبعد أن تعرض حالات بعض المعاندين الذين يتبين غلبة احتمال تأهيلهم دون حاجة إلى تنفيذ العقوبة فيهم . ونعتقد أن تغاضي إساءة استعمال القاضي سلطاته يتحقق بإلزامه بفحص شخصية المتهم مضافاً إلى إلزامه بأن يسبب حكمه ويستمد جانباً من أسباب الإيقاف من نتائج الفحص (١) .

(١) يتمتع القاضي بسلطة تقديرية لا تقتصر على تحديد ما إذا كان يمنح الإيقاف أم يرفضه ، بل تمتد إلى تحديد أي العقوبات يوقف تنفيذها إذا تعددت (نقض ١٩ أبريل سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ١٦٦ ص ٢٣٤ ؛ ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢ رقم ١٣ ص ٢٢) وتحديد ما إذا كان الإيقاف يقتصر على العقوبة الأصلية أم يمتد إلى العقوبات التبعية والتكميلية والآثار الجنائية للحكم بالادانة ؛ ولكن هذه السلطة لا تسمح له بإيقاف تنفيذ جزء من عقوبة دون جزء آخر منها . ويلتزم القاضي بتسبيب الأمر بإيقاف التنفيذ (المادة ٥٥ من قانون العقوبات) ولكنه لا يلتزم بتسبيب رفض الإيقاف ، وعلّة هذه التفرقة أن الأصل في العقوبة أن تنفذ فلا يحتاج ذلك إلى التعليل ، أما الإيقاف فهو وضع خلاف ذلك الأصل فيتمتع تبريره (انظر عاب سبيل المثال نقض ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٦ رقم ٤١٧ ص ١٤١٠) .

ويؤزم القانون الفرنسي القاضي بأن يبين للمحكوم عليه الآثار التي سوف تترتب على

٤٧٧ - الشروط المطلوبة في العقوبة :

يقتضى الوظيفة العقابية لإيقاف التنفيذ بأن يحصر نطاقه في العقوبات السالبة للحرية ذات المدة القصيرة ، إذ أن علته الأساسية هي تجنب المساوئ المرتبطة بتنفيذ هذه العقوبات ، ويعنى ذلك أنه لا محل له بالنسبة لغيرها من العقوبات . ويضع الشارع حداً أقصى للعقوبات التي يجوز إيقاف تنفيذها ، وهذا الحد هو سنة وفقاً للقانون المصرى وتسعة أشهر وفقاً للقانون الألمانى وثلاث سنوات وفقاً للقانون البلجيكي الصادر في ٢٩ يونية سنة ١٩٦٤^(١) ؛ ويجوز وفقاً للقانون الفرنسى إيقاف تنفيذ عقوبة الحبس بالغلة ما بلغ مقدارها ، وقد تصل مدتها الى خمس سنين^(٢) (المادة ٧٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية)^(٣) ، (٤) .

وينبنى على حصر نطاق إيقاف التنفيذ في العقوبات السالبة للحرية ذات المدة القصيرة وجوب استبعاده بالنسبة للغرامة ، ويذهب الشارع الألمانى إلى

الفاء الأيقاف ، وبصفة خاصة أن العقوبة التي كان تنفيذها موقوفاً ستنفذ ، وأن العقوبة الجديدة ستنفذ كذلك دون أن يكون ثمة محل لأن تجب احدهما الأخرى وأن التشديد المترتب على العود قد يطبق (المادة ٧٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية) . وقد كانت المادة ٥٤ من قانون العقوبات المصرى القديم تلزم القاضى بهذا البيان ، ولكن القانون الحالى لم يعد يتطلبه . ونعتقد أن لهذا البيان ما يبرره وأن القاعد لم يكن فى محله ، ذلك أن المحكوم عليه لا يدرك دائماً دلالة إيقاف التنفيذ ، وقد يخلط بينه وبين البراءة ، فيكون فى بيانه له ما يدعم نأثيره فى خالق إرادة التأهيل .

Paul Cornil : Sursis et Probation, Revue de Science criminelle, 1965, p. 55. (١)

(٣) لا شك فى أن الشارع الفرنسى قد ذهب بعيداً فى إجازته إيقاف تنفيذ عقوبة الحبس التى قد تصل مدتها الى خمس سنوات : فمجال الأيقاف هو العقوبات السالبة للحرية ذات المدة القصيرة ؛ وغنى عن البيان أنه اذا طالت مدة الحبس على النحو السابق فهو لم يعد قصير المدة ولم يعد لإيقاف التنفيذ محل بالنسبة له .

(٧) اذا تعددت العقوبات السالبة للحرية المحكوم بها على المتهم فليست العبرة بمجموع مددها ، وإنما تؤخذ كل عقوبة على حدة ويقدر بالنسبة لها ما اذا كان الأيقاف جائزاً أم غير جائز .

(٤) اذا تعين خصم الحبس الاحتياطى من مدة العقوبة المحكوم بها فليست العبرة منذ تحديد جواز الأيقاف بالتبقى بعد الخصم ، وإنما ينبغى أن توضع فى الاعتبار المدة كما حددها الحكم ، اذا ان الخصم لا ينفى عن القدر المخصوم أنه جزء من مدة العقوبة .

ذلك^(١) . أما القانونان الفرنسى والمصرى فيجيزانه فيها : ويبدو تطبيق نظام إيقاف التنفيذ على الغرامة غريباً ، اذ لا يحقق فى هذا المجال علمته ، وهى تفادى أضرار سلب الحرية ذى المدة القصيرة ، واذا قدر القاضى -ملاءمة الحكم على المتهم بالغرامة فهو يقدر بذلك حاجته إلى إنذار عن طريق إلزامه بأداء مبلغ بالغرامة ، ويناقض هذا القصد إيقاف تنفيذها بعد الحكم بها . وقد يبرر البعض هذه الخطة بأن الغرامة قد تنفذ عن طريق سلب الحرية ، فيكون إيقاف تنفيذها تفادياً لهذا السلب للحرية ، وهو دائماً قصير المدة^(٢) ؛ ولكن هذه الحجة غير مقنعة : فليس الأصل فى الغرامة أن تنفذ عن طريق سلب الحرية ، فهذا الأسلوب فى التنفيذ استثنائى ، وفى الوسع تفادى سلب الحرية حيث يكون ضاراً بتحويل القضاء وحده سلطة الأمر بتنفيذ الغرامة عن طريق سلب الحرية ، والقرض أنه لن يأمر بذلك إلا إذا تبين أنه لا ضرر منه . وقد حاولت المذكرة الإيضاحية للقانون المصرى تبرير هذه الخطة فقالت بأنه « ليس من الإنصاف إذا حكم فى قضية واحدة على أحد المتهمين بالغرامة وعلى الآخر بالحبس أن يستفيد المحكوم عليه بالحبس من إيقاف التنفيذ دون المحكوم عليه بالغرامة » ؛ ولكن هذا التبرير غير مقنع بدوره ، فليس مبنى إيقاف التنفيذ الشفقة بالمتهم ، بل هو أسلوب للمعاملة العقابية لا يردى دورة إلا إذا حكم بعقوبة سالبة للحرية ذات مدة قصيرة .

ولا مجال لإيقاف التنفيذ إذا قضى بتدبير احترازى أو مختلط : إذ يواجه التدبير خطورة إجرامية حقيقية لا تستأصل إلا بالتنفيذ الفعلى للتدبير^(٣) ، أما إذا حكم به ثم أوقف تنفيذه فليس لذلك تأثير على هذه الخطورة^(٤) .

(١) وقد كان ذلك هو الوضع المقرر فى القانون المصرى الصادر سنة ١٩٠٤ (المادة ٥٢) .

(٢) الدكتور السعيد مصطفى السعيد ، ص ٧٧١ .

(٣) Schönke-Schröder, § 23, S. 136 ; Stefani et Levasseur, I, no. 538, p. 403.

(٤) إذا حكم على المتهم بعقوبة يجوز إيقاف تنفيذها بالإضافة الى تدبير احترازى أو مختلط فانه يجوز للقاضى إيقاف تنفيذ الاولى دون الثانى .

وقد اختلفت الخطط التشريعية في جواز إيقاف تنفيذ العقوبات التبعية والتكميلية : أجاز الشارع المصرى ذلك^(١) ، بل إنه يجيز أن يشمل جميع الآثار الجنائية للحكم كاعتباره سابقة في العود (المادة ٥٥ من قانون العقوبات) ، ولكن الشارع الفرنسى يحظر ذلك (المادة ٢/٧٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية) ، ويبدو أن هذه هى خطة الشارع الألمانى كذلك^(٢). وعندنا أن الخطوة الثانية أفضل : فوظيفة إيقاف التنفيذ في تجنب المحكوم عليه مساوئ سلب الحرية ذى المدة القصيرة لا محل لها بالنسبة للعقوبات التبعية والتكميلية وبالإضافة إلى ذلك فإن المحكوم عليه لم تثبت جدارته خلال فترة التجربة في أن يكون له في المجتمع مركز شخص لم يجرم ، وبصفة خاصة فإنه لا يستحق أن يعامل معاملة المجرم المبتدئ حين يرتكب جريمة تالية خلال هذه الفترة ؛ بل إن هذه المبالغة في التسامح تفضى الى إضعاف الردع العام ، وقد يكون من شأنها إهدار العدالة كذلك .

٤٧٨ - الشروط المطلوبة في الجريمة :

لا يقتضى منطق نظام إيقاف التنفيذ حصر نطاقه في طوائف محددة من الجرائم : فاشتراط جدارة المحكوم عليه به عن طريق فحص شخصيته والإمام بظروفه يكفل ألا يمنح لغير مستحقه ، وتطلب أن يكون الحكم

(١) استتنت محكمة النقض المصادرة من تطبيق أحكام إيقاف التنفيذ ، ولا يرجع ذلك الى الرغبة في حصر نطاق الإيقاف ، اذ يناقض هذا الاتجاه قصد الشارع ، وانما يرجع الى تقدير المحكمة أن للمصادرة - كعقوبة تكميلية - طبيعة خاصة تجعل تطبيق نظام إيقاف التنفيذ غير ملتئم مع هذه الطبيعة . وقد أفصحت عن هذه الفكرة فقالت : « المصادرة بحكم طبيعتها وبحسب الشروط الموضوعة لها لا يجوز أن يتناولها وقف التنفيذ ، اذ هى عقوبة لا يقضى بها - بحسب القاعدة العامة الواردة بالمادة ٣٠ من قانون العقوبات - الا اذا كان الشيء قد سبق ضبطه . والقول بإيقاف تنفيذ المصادرة يقتضى حتما القول برد الشيء المضبوط بناء على الامر بوقف التنفيذ ثم طلبه واعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ في المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه ، وهذا مالا يمكن التسليم به ويجب تنزيه الشارع عنه » . نقض ١٦ مارس سنة ١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٨٤١ ص ٨٠٣ ؛ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٧ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٨ رقم ٢٥٠ ص ٩١٧ ؛ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ س ١٣ رقم ٢١٣ ص ٨٨٠ .

بعقوبة سالبة للحرية قصيرة المدة يضمن حصر نطاقه في المجال الذى يتيح له أداء وظيفته العقابية ، ولا محل بعد ذلك لتطلب شروط معينة في الجريمة . وقد تبنت هذه الخطوة التشريعات الحديثة ، ولكن القانون المصرى قد استبعد فيما مضى الجنايات والمخالفات وجنح التزوير واستعمال المحررات المزورة وامتلك العرض وافساد الأخلاق ، ثم عدل من خطته فقصص الحظر على المخالفات وبعض الجنح والجنايات التى يحددها على سبيل الحصر (١) . وقد علل الشارع استبعاد المخالفات بأن ، تذكر السوابق لا تحتوى على ذكر الأحكام الصادرة في مواد المخالفات فليست ثمة طريقة لمعرفة ما إذا كانت المخالفة المرتكبة هى أول جريمة أم لا وفضلا عن هذا فإن الحكم بغرامة وتحصيلها في حالة مخالفة يكون أولى من الحكم بالحبس وتعاقب تنفيذه على شرط الا اذا كان فيها ظروف توجب التشديد » . وهذا التعديل غير ممتع : فعلم اشتمال صحيفة السوابق على الأحكام الصادرة في مخالفات لا يؤثر على تطبيق نظام ايقاف التنفيذ ، اذ لم يعد من شروطه كون المجرم مبتدئا ، أما القول بأن الحكم بالغرامة وتحصيلها أولى من الحكم بالحبس وايقاف تنفيذه فغير مفهوم باعتبار أن الشارع قد أجاز ايقاف تنفيذ الغرامة (٢) . ولا شك في أن علة ايقاف التنفيذ تتوافر في المخالفات ، اذ يتعرض المتهم بها للحكم عليه بعقوبة سالبة للحرية هى بطبيعتها قصيرة المدة ، فيتوافر بذلك المجال الذى يتاح فيه لهذا النظام أداء وظيفته العقابية ، وعلى الرغم من أن أحكام الإدانة الصادرة من أجل مخالفات لا تسجل في صحائف الحالة الجنائية فإن للمحكوم عليهم بها مصلحة في جواز شمول العقوبات المحكوم بها بإيقاف التنفيذ ، اذ يتفادون تنفيذها خلال فترة التجربة . أما استبعاد بعض الجنايات والجنح من نطاق ايقاف التنفيذ فتحلله — في تقدير الشارع — اعتبارات الردع العام ، اذ هى جرائم خطيرة فلا يستحق مرتكبوها تسامحا ؛ ولكن

(١) منها على سبيل المثال الحكم الصادر بعقوبة الجنحة في الجرائم التى يعاقب عليها قانون مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والحكم الصادر بحبس أو غرامة في جرائم التموين .

(٢) الدكتور السعيد مصطفى السعيد ، ص ٧٦٩ .

هذه العلة محل نظر : فتجديد نوع المعاملة التي يستحقها المتهم لا تتوقف على الجسامة المجردة للجريمة ، وإنما تتوقف كذلك على ظروفها الواقعية ، ولذلك يكون في السلطة التقديرية المخولة للقضاء ما يكفل اتساق الحالات التي يمنح فيها الايقاف مع اعتبارات الردع العام .

المطلب الثالث

آثار إيقاف التنفيذ

٤٧٩ - تمهيد :

يفترض إيقاف التنفيذ مرحلتين : مرحلة قلقة تمتد خلال فترة التجربة ، ولا يحظى خلالها وضع المحكوم عليه باستقرار ؛ ومرحلة تالية يستقر فيها وضعه على أحد وجهين : إلغاء الايقاف أو مضي فترة التجربة دون أن يتحقق سبب لإلغاء الايقاف .

٤٨٠ - مدة فترة التجربة :

يذهب الشارع إحدى خطتين في تحديد مدة هذه الفترة : فقد يحددها على نحو جامد يلتزم به القاضى فلا يملك تعديلا من مدتها أو تغييراً من لحظة ابتدائها^(١) ، وقد تبني هذه الخطة الشارعان الفرنسى والمصرى : فأولها حددها بخمس سنوات (المادة ٧٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية) وثانيها حددها بثلاث سنوات (المادة ٥٦ من قانون العقوبات)^(٢) ، وتبدأ في التشريعين من

(١) فلا يجوز للمحكمة ان تقرر أن مدة الايقاف تبدأ من تاريخ صدور الحكم غير النهائي أو أن يقرر انها تبدأ من تاريخ قيام المحكوم عليه بعمل معين كأدائه تعويضا مثلا أو رده الطفل الذى خطفه : انظر نقض ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ٢٩٥ ص ٣٧٦ .

(٢) كان الشارع المصرى يحدد هذه المدة بخمس سنوات ، ولكنه أنقصها الى ثلاث بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٣ . ويمثل هذا التعديل بالرغبة في ألا يكون وضع المحكوم عليه مع ايقاف التنفيذ أسوأ - من حيث تطبيق أحكام رد الاعتبار - من المحكوم عليه دون ايقاف : ذلك أن الاول لم يكن جائزا له التخلص من الحكم الا اذا مضت فترة الخمس سنوات ، أما الثانى فله أن يطلب رد اعتباره بعد مضي ثلاث سنوات فقط من تاريخ تنفيذ

يوم صيرورة الحكم نهائياً . أما الخطة التشريعية الثانية فتحدد هذه الفترة على نحو مرن فتضعها بين حدين وتترك للقاضي تقديرها بينهما ، بل تمنحه سلطة تعديلها بعد صدور الحكم وقبل انقضائها ، ويجوز أن يكون هذا التعديل بالزيادة أو الانقاص ، وقد فضل الشارع الألماني هذه الخطة فجعل الحد الأدنى لهذه الفترة سنتين وحدها الأقصى خمس سنين (المادة ٢٤ من قانون العقوبات) . وعندنا أن الخطة الثانية أفضل : فالمتصود من فترة التجربة اختبا، مدى صلاحية المحكوم عليه للتأهيل دون تنفيذ العقوبة فيه ، ويختلف المتهمون فيما بينهم - تبعاً لظروفهم - من حيث المدة الملائمة لتقدير هذه الصلاحية ، ومن ثم لا يمكن القول بأن جميع المتهمين تكفى في شأنهم ذات المدة ، وبذلك يكون من الأصوب ترك تقديرها للقاضي ؛ وقد يتبين بعد تقدير القاضي للمدة - وقبل انقضائها واكتساب وضع المتهم صفة الاستقرار - أنها أقصر أو أطول مما ينبغي ، فعندئذ يكون له تعديلها كى تكون بالقدر الذى يكفى لتكشف صلاحية المتهم لهذا النظام .

٤٨١ - وضع المحكوم عليه أثناء فترة التجربة :

يتحدد وضع المحكوم عليه أثناء هذه الفترة وفقاً لقاعدتين : الأولى ، أنه فى حصانة من تنفيذ العقوبة التى أوقف تنفيذها (١) ، والثانية ، أنه مهدد بتنفيذ هذه العقوبة فيه إذا ألغى الإيقاف .

العقوبة أو صدور عفو عنها إذا كانت عقوبة جنحة (المادة ٥٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية) فأريد بالتعديل تقرير المساواة بين الوضعين . وهذا التعليل غير مقنع : فمدة الثلاث سنوات المطلوبة لرد الاعتبار لا تبدأ من تاريخ الحكم النهائى كما هو الحال فى إيقاف التنفيذ ، وإنما تبدأ من تاريخ انقضاء تنفيذ العقوبة الذى قسب يتراخى عن الوقت الاول طويلاً ؛ وبالإضافة الى ذلك فانه من الطبيعى تطلب مدة أطول فى حالة إيقاف التنفيذ باعتبار أن المحكوم عليه لم تطبق عليه أساليب المعاملة العقابية فلم يتح له الاستفادة منها ، ومن ثم تكون فى حاجة الى مدة طويلة نسبياً للتحقق من جدارته باسترداد مكانه فى المجتمع ؛ وفى النهاية فان مدة الثلاث سنوات - خلافاً لما قرره المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٥٣ - قد تكون فى حالات كثيرة أقل مما ينبغى للتحقق من جدارة المحكوم عليه بالتخلص من حكم الادانة .

(١) فنى عن البيان ان وضع المحكوم عليه من هذه الناحية يختلف باختلاف نطاق إيقاف التنفيذ : فمن المعروف أنه اذا تمددت العقوبات المحكوم بها جاز - حسب تقدير القاضي - امتداد الإيقاف إليها جميعها أو اقتصراره على بعضها ، ومن الجائز أن يقتصر - وفقاً للقانون المصرى - على العقوبة الأصلية أو أن يمتد كذلك الى العقوبات انتبعية والتكميلية والأتار الجنائية الأخرى للحكم .

والاصل أن يتحدد وضع المحكوم عليه على هذا الوجه السلبى ، فلا تفرض عليه التزامات ولا يخضع لإشراف أو توجيه (١) ، وقد كان ذلك مدعاة لتوجيه النقد إلى نظام إيقاف التنفيذ والقول بتفضيل نظام الاختبار عليه (٢) . ولذلك اتجهت التشريعات الحديثة إلى تضمين إيقاف التنفيذ هذه الالتزامات وما يتفرع عنها من إخضاع المحكوم عليه لمشراف يتولى توجيه سلوكه ومساعدته على اجتياز طريق التأهيل (٣) ، وبهذا التطور يقترب إيقاف التنفيذ من الاختبار فلا يكون بينهما من فروق سوى تفصيلات غير جوهرية . وقد دخل هذا التطور على قانون العقوبات الألماني : فالمادة ٢٤ منه تنص على مجموعة من الالتزامات يجوز للقاضى فرضها كلها أو بعضها ، ومن بين هذه الالتزامات « الخضوع لإشراف وتوجيه مساعد (Bewährungshelfer) » (رقم ٦ من الفقرة الأولى) ، وبالنظر إلى أن القاضى يتمتع بسلطة تقديرية فإن له أن يقرر الإيقاف بسيطاً وله أن يقرنه ببعض هذه الالتزامات أو كلها ، وهو يستعمل هذه السلطة فى ضوء وزنه لشخصية المتهم وتحديد المتطلبات تأهيله ؛ وقد أغنى ذلك الشارع الألماني عن تقرير ازدواج بين إيقاف التنفيذ والاختبار على نحو ما فعل الشارع الفرنسى .

٤٨٢ - إلغاء إيقاف التنفيذ :

الفكرة الأساسية فى تحديد أسباب إلغاء إيقاف التنفيذ أنه قد صدر عن المحكوم عليه ما أثبت أنه غير صالح للتأهيل إلا عن طريق تنفيذ العقوبة فيه وما يفترضه ذلك من تطبيق أساليب المعاملة العقابية عليه . ومحرص الشارع على أن تكون هذه الأسباب واضحة الدلالة على ذلك وأن تكون ثابتة على

(١) بل ان محكمة النقض قد ذهبت الى عدم جواز ذلك ، فقررت أن « الحكم الذى يعلق وقف تنفيذ العقوبة على شرط ان يعيد المتهم الطفل المخطوف الى والدته الحاضنة له يكون قد خالف القانون من ناحية تجاوزه سلطته بخلقه من عنده شرطاً لوقف التنفيذ لم ينص عليه القانون ولا يمت بصله ما الى الفرض الذى قصد الشارع تحقيقه من وقف التنفيذ » . نقض ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ٢٩٥ ص ٣٩٦ .
(٢) أجاز المشروع « للقاضى عند الامر بوقف التنفيذ أن يلزم المحكوم عليه بتقديم التعويض المحكوم به كله أو بعضه لمن أصابه ضرر من الجريمة وذلك فى خلال أجل يحدده الحكم » (المادة ١٣٥) .

نحو لا يكون معه محل لاحتفال أن يظهر فيما بعد أنها غير صحيحة أو غير
يقينية الدلالة على أن طريق التنفيذ هو الذى يتوقع معه التأهيل . وقد
بالغ الشارع المصرى فى ذلك : فلم يكتف بارتكاب المحكوم عليه جريمة
فى خلال فترة التجربة ، بل تطلب أن يصدر ضده فى خلال هذه الفترة
« حكم بالحبس أكثر من شهر عن فعل ارتكبه قبل الأمر بالإيقاف
أو بعده » (١) ، ويعنى ذلك أن ارتكاب جريمة خلال هذه الفترة ثم
صدور الحكم بالإدانة من أجلها بعد انقضاءها لا يبرئ من الإيقاف ،
وتفسير هذه الحطة تقدير الشارع أن مجرد ارتكاب الجريمة ليس قرينة
قاطعة على سوء السلوك ، فقد يقضى بالبراءة منها ، ولذلك تطلب صدور
حكم بالإدانة واشترط بالإضافة إلى ذلك أن يقضى بعقوبة سالبة للحرية لمدة
تزيد على شهر . ولكن الشارع قد أساء بذلك تطبيق فكرته : فسوء السلوك
مرتبط بارتكاب الجريمة ، ولذلك كان من المنطقي الاعتداد بوقت ارتكابها ،
على أن يشترط بعد ذلك لجواز إلغاء الإيقاف أن يصدر حكم بالإدانة دون
تحديد لتاريخه ، أى أن يعتد به ولو صدر بعد انقضاء فترة التجربة . وقد
اكتفى الشارع الفرنسى باتخاذ الاجراءات الجنائية من أجل الجريمة التالية
خلال فترة التجربة ولو تراخى صدور الحكم إلى ما بعد انقضائها (٢) (المادة
٢/٧٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية) ، بل إن القضاء أجاز الإلغاء إذا
ارتكبت الجريمة فى خلال هذه الفترة ولو تراخى ابتداء الاجراءات إلى ما بعد
انقضائها (٣) . وذهب الشارع الألماني بعيداً فى تحديد أسباب الإلغاء : فلم
يقف عند حد الاكتفاء بارتكاب « جناية أو جنحة عمدية » فى خلال فترة
التجربة بشرط أن تتبع بحكم بعقوبة سالبة للحرية دون اعتداد بتاريخه .

(١) ينص القانون على سبب آخر لإلغاء الإيقاف ، هو أن يظهر فى خلال فترة التجربة
أن المحكوم عليه قد صدر ضده قبل الإيقاف حكم بالحبس أكثر من شهر ولم تكن المحكمة
قد علمت به (المادة ٥٦ من قانون العقوبات) . ولهذا السبب نظيره فى القانون الألماني وإن
اعطاه نطاقاً أدق ، إذ عبر عنه بقوله « إذا علمت المحكمة بوقائع كان من شأنها أن تحملها
على رفض الإيقاف » (المادة ٢٥ من قانون العقوبات ، الفقرة الثانية رقم ١) .

Bouzat et Pinatel, I, no. 823, p. 639.

(٢)

Cass. Crim. 14 déc. 1901, D.P. 1904, 1, 593, note Le Poitte- (٣)
vin et S. 1904.1.249, note Roux.

بل أجاز الالغاء في حالتين آخرين : اخلال المحكوم عليه على نحو فاحش بالالتزامات المفروضة عليه ، و اظهاره - بأية طريقة - أنه ليس محلاً للثقة التي وضعت فيه (١) (والمادة ٢٥ من قانون العقوبات) . ويسمح هذا التحديد المرن بتقدير شخصية المحكوم عليه وتبين مدى صلاحيته لنظام ايقاف التنفيذ .

ويحرص الشارع على احاطة الغاء الايقاف بضمانات تكفل عدم المساس بالمركز القانوني للمحكوم عليه إلا عن طريق سلطة محل ثقة في المحافظة على الحريات الفردية ؛ ومن ناحية ثانية فإن الغاء الايقاف لا يترتب بمجرد تحقق أحد أسبابه ، وإنما يتعين تقدير دلالة هذا السبب على حاجة المحكوم عليه الى تطبيق فعلي لأساليب المعاملة العقابية . وقد اقتضت هذه الاعتبارات تحويل سلطة الالغاء للقضاء وحده ، والاعتراف له بسلطة تقديرية في النطق بالالغاء استناداً إلى توافر أحد أسبابه ، ويعنى ذلك جواز رفض الالغاء على الرغم من تحقق سببه (٢) ، ويفعل القضاء ذلك حين يتبين له أن هذا السبب لا يكشف عن الحاجة إلى تغيير في المعاملة العنائية ، وغنى عن البيان أن من واجب القاضى الاستعانة بالفحص الفنى ودراسة ظروف المحكوم عليه للوصول إلى تقدير سليم للملاءمة الغاء الايقاف .

والأثر الحتمى لالغاء الايقاف هو تنفيذ العقوبة التي كانت مشمولة به ، ويعنى ذلك من الوجهة العقابية أن يكون للمحكوم عليه ذات المركز الذى كان يوضع فيه لو حكم عليه ابتداء بالعقوبة مع النفاذ (٣) . وغنى عن البيان أن تنفيذ هذه العقوبة لا يمس الالتزام بتنفيذ العقوبة التي قضى بها من أجل

(١) يدخل في نطاق هذه العبارة حالة ارتكاب جريمة يعاقب عليها بالفرامة فحسب . إذا قدر القاضى أنها تكشف عن سلوك يجعل المحكوم عليه غير جدير بالايقاف .
(٢) ومع ذلك فإن القاضى لا يلتزم ببيان سبب الالفاء باعتبار أن الاصل في العقوبات . هو التنفيذ : نقض ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ٥٦٤ ص ٥٩٢ .

(٣) عبرت عن ذلك المادة ٥٨ من قانون العقوبات في قولها « يترتب على الالفاء تنفيذ العقوبة المحكوم بها وجميع العقوبات التبعية والآثار الجنائية التي تكون قد أوقفت » .

الجرية التالية التي ألغى الإيقاف بناء عليها^(١). ويتسق هذا التحديد المجرد لأثر إلغاء الإيقاف مع تكييف إيقاف التنفيذ بأن تعليق شرطي، لتنفيذ العقوبة، ولكن من السانغ عند تكييف الإلغاء بأنه تعديل للمعاملة للعقابية استند إلى ثبوت عدم صلاحية هذه المعاملة في صورة التهديد بالعقوبة — وما قد يضاف إليه من التزامات — الاعتراف للقضاء بسلطة تقرير تنفيذ جزء من العقوبة فحسب أو إدخال تعديل عليها ولو كان من شأنه تشديدها طالما أن مقتضيات التأهيل — كما ثبتت بالفحص — قد غدت تقتضيه .

٤٨٣ - وضع المحكوم عليه اذا انقضت فترة التجربة دون الفاء الإيقاف :

قدمنا أن وضع المحكوم عليه حين تنتهى فترة التجربة دون إلغاء الإيقاف يتحدد وفق إحدى خطتين تشريعتين : خطة ترى أن يعتبر حكم الادانة كأن لم يكن ، وخطة تعتبر العقوبة كأنها قد نفذت وتقرر بقاء حكم الادانة بآثاره الأخرى ، وقد ذهبنا فيما تقدم إلى تفضيل الخطة الثانية^(٢) . ووفقاً للخطة الأولى يكون للمحكوم عليه — بدءاً من تاريخ انقضاء فترة التجربة — وضع من حصل على رد اعتباره ، أما وفقاً للخطة الثانية فهو يعفى فحسب — وعلى وجه بات لا سبيل الى المساس به — من الالتزام بتنفيذ العقوبة . أما سائر آثار الحكم — ومنها قوته كإقامة العود — فتبقى له ، ولا يتخلص منها الا اذا حصل على رد اعتباره طبقاً للقواعد المعتادة .

ويش تحديد وضع المحكوم عليه على النحو السابق تساؤلاً عما اذا كانت الآثار السابقة تتحقق آلياً بمجرد انقضاء فترة التجربة دون أن يطرأ خلالها سبب لالغاء إيقاف أم أنه يتعين أن يتدخل القضاء لكي يقوم المحكوم عليه إيجابياً ويبتدر جدارته بالتخلص نهائياً من العقوبة أو حكم الادانة . أخذ القانونان الفرنسى والمصرى بالخطة الأولى : فالحكم يعتبر كأن لم يكن بمجرد انقضاء

(١) صرحت بذلك المادة ٢/٧٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية الفرنسى ، وهذا الحكم مفهوماً بداهة دون حاجة الى نص يقره .

(٢) انظر رقم ٤٧٢ ص ٤٧٧ من هذا المؤلف .

فترة التجربة، أما القانون الألماني فيتطلب تدخل القضاء لتقدير انقضاء العقوبة (المادة ٢٥ / ١ من قانون العقوبات) وتعلل خطته بالحاجة الى التحقق من استفادة المحكوم عليه تأهيلا عن طريق ايقاف التنفيذ وجدارته تبعا لذلك باسترداده مكانه في المجتمع دون حاجة الى تنفيذ العقوبة فيه ، وهذا التحقق يتطلب بحثا إيجابيا ولايستخلص من مجرد مضي مدة معينة دون أن يطرأ خلالها سبب معين^(١) . ونعتقد أنه أدنى الى المنطق أن تتحقق هذه الآثار تلقائياً : فعدم طرؤ سبب لالغاء الايقاف دليل على أنه لم يطرأ ما يثبت عدم الجدارة بالايقاف ، ويعنى ذلك الجدارة به وبما يرتبه القانون على النجاح في اجتياز فترة التجربة ، وبالإضافة الى ذلك فإن مضي فترة التجربة دون الغاء الايقاف يكسب المحكوم عليه حقاً في التخلص من العقوبة أو حكم الادانة . وهو حق لايجوز المساس به ، وانه مما يناقض تحديد الشارع أسبابا معينة لالغاء الايقاف أن يكون للقضاء - حين يرفض الاعتراف لمتهم بهذا الحق - أن يقرر الغاء الايقاف على الرغم من عدم تحقق أحد أسبابه خلال فترة التجربة .

المبحث الثالث

الاختبار

٤٨٤ - تعريف :

الاختبار (٤) نظام عقابي قوامه معاملة تستهدف التأهيل أساسا وتفترض تقييم

Schönke-Schröder, § 25, S. 151.

(١)

(٢) جرى الباحثون في اللغة العربية على استعمال تعبير « الاختبار القضائي » للدلالة على هذا النظام ، بل ان الحلقة الثانية لمكافحة الجريمة للجمهورية العربية المتحدة التي عقدت سنة ١٩٦٢ ومشروع قانون العقوبات (المواد ٧٩ ، ٨٩ ، ٩٠) قد استعملت هذا التعبير . وقد رأينا الاكتفاء بلفظ « الاختبار » معتبرين وصفه بأنه « قضائي » أمراً مفهوماً بداهة مما يجعل الإصرار على اضافته محض تزيد : فباعتباره تدبيراً جنائياً يفترض ارتكاب جريمة ويفترض تبعا لذلك اجراءات جنائية وينطوي على مساس بالحرية لا بد أن يصدر عن القضاء وبالإضافة الى ذلك فان التعبيرات الأوروبية الدالة على هذا النظام ، وهي Probation أو mise à l'épreuve قد اكتفت بالإشارة الى معنى الاختبار ولم تر ضرورة لوصفه بأنه قضائي .

الحرية عن طريق فرض التزامات والخضوع لإشراف شخص، فإن ثبت فشلها استبدل بها سلب الحرية .

ويتضح من هذا التعريف أن جوهر الاختبار أنه معاملة عقابية تجرى خارج أسوار المؤسسات العقابية ، ومن ثم فهي لا تفترض سلب الحرية ولكن تمنع بتقييدها^(٢) ، وباعتباره معاملة عقابية فهو يتميز بعناصره الذاتية التي تتمثل في غلبة التأهيل على أغراضه وانطوائه على مجموعة من الالتزامات تستهدف إحكام الرقابة على سلوك الخاضع للاختبار توجيهها لأسلوب حياته في الطريق الذي يكفل تأهيله ، وتكمل هذه الالتزامات تدابير مساعدة تستهدف معاوضته على اجتياز هذا الطريق ، ويتميز الاختبار بعد ذلك بإشراف مباشره شخص يعهد اليه بذلك ورقابة قضائية. والمعاملة العقابية التي يفترضها الاختبار غير مستقرة ، فهي تنطوي على عنصر « اختبار » مدى الصلاحية لها ، فإن ثبت جدواها فتمتدح التأهيل عن طريقها اكتفى بها ، أما اذا ثبت فشلها فمعنى ذلك أن الخاضع لها يحتاج الى الأساليب التي تطبق في المؤسسات العقابية ، فلا يكون مفر من أن تسلب حريته ليتحقق عن هذا الطريق تأهيله .

ويعنى ذلك أن الاختبار يقوم على عنصرين : تقييد الحرية بما ينطوي عليه من إشراف ورقابة، ومعنى التجربة بما يرتبط به من احتمال سلب الحرية عند فشلها^(٢) .

٤٨٥ - نشأة الاختبار :

ان لفظ الاختبار (Probation) مشتق اللفظ اللاتيني Probo أى « انى أثبت أو أقبح الدليل » ، وذلك اشارة إلى الفكرة التي بدت أول الأمر أساسية في هذا النظام ، وهي محاولة الخاضع لة أن يثبت جدارته بتفادى سلب الحرية

Germain, p. 135.

(١)

Grünhut, p. 297.

(٢)

الاستاذ يس ا لرفاعى ، نظام الاختبار القضائى ، دراسة مقارنة ، تقرير مقدم الى مؤتمر خبراء الشؤون الاجتماعية العربية ، الدورة الثامنة سنة ١٩٦٤ ص ١٨ .

وتوقف مصيره الأخير على نتيجة محاولته (١) . وقد فضل الشارع الفرنسي استعمال تعبير آخر للدلالة على هذا النظام ، وهو تعبير « mise à l'épreuve » الذى يعنى « الوضع رهن التجربة » ويرادف اللفظ السابق فى مدلوله .

وقد نشأ الاختبار فى البلاد الأنجلوسكسونية : وهو فى الولايات المتحدة الأمريكية وليد التجربة ، ففى مدينة بوسطن تقدم إسكانى يدعى أغسطس John Augustus فى سنة ١٨٤٨ طالباً من محكمتها إيقاف النطق بالعقوبة على بعض المتهمين الشبان بناء على ضمانه حسن سلوكهم وتعهد بالاشراف عليهم ، وقد نجح فى عمله على نحو جذب الأنظار إلى ما يمكن أن يكون لهذا الأسلوب معاملة المتهمين من جدوى ، وقد تابع جهوده فى ذات المدينة كوك Cook ثم صدر قانون وضع أسس هذا النظام فى سنة ١٨٧٨ وعين وفقاً له سافادج Edward H. Savage ضابط اختبار فى بوسطن فكان لجهوده فضل كبير فى إظهار مزاياه ، وقد انتشر بعد ذلك فى الولايات المختلفة وأقره القانون الاتحادى (٢) .

وهذا النظام فى إنجلترا وليد العرف القضائى : فالدعوى الجنائية الانجليزية تنقسم إلى قسمين : قسم للبحث فى مبدأ الادانة ، وينتهى بقرار يطلق عليه تعبير Conviction ؛ وقسم لتحديد العقوبة الملائمة وينتهى بقرار يطلق عليه تعبير Sentence ؛ ولكل من القسمين استقلاله ، ومن ثم كان فى استطاعة القاضى الذى تجمعت لديه عناصر الادانة أن يصدر قراراً ثم يرجىء النطق بالعقوبة . ويقر النظام القضائى الانجليزى فكرة « العقد القضائى Recognizance » ، وهو عقد بين القاضى وأحد الأفراد بمقتضاه يتعهد هذا الفرد للقاضى بالقيام بعمل أو الامتناع عنه . وقد ساهم العقد القضائى فى تكوين نظام الاختبار : فالقاضى يرجىء النطق بالعقوبة نظير تعهد المتهم بالقيام بأعمال

(١) Gillin, p. 313 ; Marc Ancel : La probation en France, in Le Problème de l'état dangereux, Deuxième Cours International de Criminologie, 1954, p. 425.

(٢) Gillin, p. 313 ; Grünhut, p. 299.

معينة أو الامتناع عنها خلال مدة معينة ، فإن نفذ تعهده صرف النظر نهائياً عن النطق بالعقوبة ، أما إذا أنحل به استأنفت الدعوى سيرها في مرحلتها الثانية لكي تنقضى بحكم ناطق بالعقوبة^(١) .

وقد تقبلت تشريعات قارية نظام الاختبار ، وإن كانت قد أدمجته في نظام إيقاف التنفيذ ، وفي مقدمة هذه التشريعات القانون الألماني والقانون الفرنسي^(٢) والقانون الهولندي^(٣) والقانون البولندي^(٤) ، وقد دفعها الى ذلك أنها تاحست عيوب إيقاف التنفيذ في صورته التقليدية المتمثلة في تجرده من أساليب الرقابة والمساعدة على الرغم من ثبوت حاجة المتهم إليها بارتكابه الجريمة ، فسعت الى تكملته باستعارة العنصر الجوهرى للاختبار — وهو الالتزامات والاشراف — الذى تقوم به المعاملة العقابية التى يفترضها^(٥) .

٤٨٦ — المقارنة بين الاختبار وإيقاف التنفيذ :

بين النظامين أوجه شبه عديدة من حيث العلة العقابية ومركز المتهم : فكل منهما يمثل أسلوب كفاح ضد مساوئ العقوبات السالبة للحرية ويجتهد فى تجنب المحكوم عليه هذه المساوئ والعمل على إحلال معاملة عقابية من نوع آخر تكون أكثر ملاءمة^(٦) . ويتميز مركز المتهم فى كل منها بعدم

(١) Henriette Poupet : La Probation des délinquants adultes en France, 1956, p. 35 et suiv. ; Ancel, p. 426 ; Grünhut, p. 297 ; Gillin, p. 314.

وقد تطورت فكرة الاختبار أخيراً فى إنجلترا ، فاستبعد العقد أو التعهد من عناصره وان استبقى اشتراط رضاء المتهم وحرص الشارع على تجنب اعتبار الوضع فى الاختبار بمثابة براءة فتنص على اعتبار المتهم عانداً اذا ارتكب جريمة تالية ، وحرص على ابراز ذاتية الاختبار فجعل للقاضى الخبرة بينه وبين العقوبة (انظر قانون القضاء الجنائى الصادر سنة ١٩٤٨ ، وبصفة خاصة المادتين ١/٣ ، ١/١٢) .

(٢) ستأتى الإشارة الى نصوص القانونين الالمانى والفرنسى فيما يلى .

(٣) M. Ch. de Jong : La probation aux Pays-Bas, Revue de Science Crim., 1955, p. 623 et suiv.

Stanislaw Walczak : Le sursis à l'exécution de la peine avec surveillance dans le droit et dans la pratique judiciaire polonais, (٤) Revue de Science Crim., 1963, p. 535 et suiv.

(٥) Germain, p. 138 ; Schönke-Schröder, § 24, S. 144.

(٦) Marc Ancel, p. 428.

الاستقرار ، فهو يعنى من تنفيذ العقوبة السالبة للحرية — سواء أوقف النطق بها أو أوقف النطق بتنفيذها — ولكنه معرض لأن تنفذ فيه اذا ثبت — وفقاً لمعايير يحددها الشارع — أنه غير جدير بهذه المعاملة .

وتنضج الصلة بين النظامين في تقاربهما من حيث المنشأ واتجاه التطور : فإيقاف التنفيذ قد اقتبسته التشريعات القارية في نهاية القرن التاسع عشر من الاختبار بعد أن أفرغته من الالتزامات التي روى في هذا الوقت عدم ملائمتها خشية أن تكون سبيلاً الى استبداد السلطات العامة بالحریات الفردية (١) . ويتطور إيقاف التنفيذ في الوقت الحاضر ليقترّب من الاختبار عن طريق استعارته منه الالتزامات والاشراف ، بل انهما ليندجان في بعض التشريعات مما يسمح بالقول بأن إيقاف التنفيذ بعد تطوره يعتبر صورة من الاختبار .

ولكن هذه الأوجه من الشبه لا تنفى الفروق الأساسية بين النظامين : فإيقاف التنفيذ في أصل فكرته ذو طابع سلبي يفترض ترك المحكوم عليه وشأنه لكي يعمل بمفرده على الاستجابة لعوامل التأهيل ، أما الاختبار فله طابع إيجابي ، إذ ينطوى على معاملة عقابية قوامها الرقابة والإشراف والمساعدة (٢) وبالإضافة إلى ذلك فذاتية إيقاف التنفيذ محل للشك ، وهو في رأى أغلب الباحثين « كيفية معينة للتنفيذ العقابي السالب للحرية » ، أما الاختبار فيعتبر معاملة عقابية مستقلة عن العقوبات السالبة للحرية تتوافرها جميع العناصر المطلوبة لقيام المعاملة العقابية (٣) وفي النهاية فإن إيقاف التنفيذ يفترض النطق بالعقوبة ثم تعليق تنفيذها ، أما الاختبار فلا يفترض ذلك حتماً ، بل في صورتها الأنجلو سكسونية الغالبة يفترض تعليق النطق بالعقوبة ذاته ، وإن لم يكن ذلك عنصراً أساسياً فيه (٤) .

Germain, p. 136.

Marc Ancel, p. 428 ; Poupet, p. 19 ; Stefani, Levasseur et (١)

Jambu-Merlin : Criminologie et Science pénitentiaire, no. 458, p. 413. (٢)

الدكتور أحمد فتحى سرور ، الاختبار القضائى ، ص ٨٤ .

(٣) انظر رقم ٤٩٠ ص ٥٧١ من هذا المؤلف .

Bouzat et Pinatel, I, no. 831, p. 645.

(٤)

٤٨٧ - المفاضلة بين الاختبار وإيقاف التنفيذ :

رفضت التشريعات القارية في نهاية القرن التاسع عشر تقبل الاختبار وفضلت عليه إيقاف التنفيذ . وقد كانت علة هذا التفضيل الظن بأن العنصر الجوهرى فى النظامين هو التهديد بالعقوبة ، فقبل بأن هذا التهديد يتوافر فى إيقاف التنفيذ على نحو أوضح باعتباره يمتد فى النطق بالعقوبة . وقد ثارت عقبات أخرى حالت دون الأخذ بالاختبار : فقد خشى أن تكون الالتزامات التى ينطوى عليها منفذاً الى الاعتداء على الحريات الفردية^(١) ؛ ثم انه ارتبط فى الأذهان ببعض المبادئ الأنجلوسكسونية التى روى أنها غير مقبولة فى ظل النظم القانونية القارية : فلا تعرف هذه النظم تقسيم الدعوى الجنائية إلى مرحلتين البحث فى الادانة ثم تحديد العقوبة ، بل إن القاضى يلتزم فيها بالنطق بالعقوبة بمجرد تقريره للادانة ؛ وبالإضافة إلى ذلك ففكرة « العقد القضائى » غريبة على هذه النظم^(٢) ، وفى النهاية فإن نظرية « المعاملة العقابية خارج الأسوار Extramural Treatment » لم تكن مقبولة فى الأفكار العقابية السائدة فى ذلك الوقت ، إذ كانت الصورة العادية للعقوبة تفترض سلب الحرية .

ولكن حين نبحث فى المفاضلة بين النظامين فى ضوء النظريات العقابية الحديثة نجد الاختبار أرجح جانباً ، وعلة هذا الرجحان هى انطوائه على تدابير الرقابة والمساعدة وتضمنه إشرافاً ، ولذا التدابير دور أساسى فى تأهيل المحكوم عليه ، إذ توجهه وتقدم إليه العون الذى هو فى حاجة إليه . تتخطى العقبات التى تعترض طريق تأهيله ، ولا شك فى أن المحكوم عليه فى حاجة إلى ذلك ، إذ قد كشف بارتكابه جريمته عن هذه الحاجة ، أما تركه وشأنه كما يذهب الى ذلك نظام إيقاف التنفيذ فيغلب ألا تكون له جدوى فى التأهيل^(٣) .

Germain, p. 137.

(١)

Marc Ancel, p. 426.

(٢)

Poupet, p. 19 ; Schönke-Schröder, § 42, S. 144.

(٣)

ولا يعنى هذا التفضيل بُد نظام إيقاف التنفيذ في صورته التقليدية ، فهو من غير شك يصلح لفئة من المحكوم عليهم ، هم أولئك الذين لم تسيطر عليهم العوامل الاجرامية الا في أدنى مقدار ، فيكفى لتوجيههم الى طريق التأهيل مجرد انذار يتمثل في العقوبة الموقوفة تنفيذها . وهم حسب ظروفهم في غير حاجة الى تدابير رقابة ومساعدة ؛ وبذلك يقوم نظام الاختبار لكي يطبق على فريق آخر يحتاجون الى الانذار والتدابير السابقة معاً ؛ وغنى عن البيان أنه الى جانب هذين الفريقين يوجد الفريق الثالث الذى لا يجدى بالنسبة له غير سلب الحرية والأساليب التى لا يتاح تطبيقها في غير المؤسسات العقابية .

٤٨٨ - تقسيم :

تتطلب دراسة الاختبار البحث في دوره العتائى ثم دراسة صورته وتفصيل شروطه وتختتم بالبحث في المعاملة العقابية التى ينطوى عليها ؛ ونخصص لدراسة كل موضوع منها مطلباً على حدة .

المطلب الأول

الدور العتائى للاختبار

٤٨٩ - تمهيد :

ان تحديد الدور الذى ينبغى الاعتراف به - فى السياسة العقابية الحديثة - للاختبار يقتضى استظهار تكييفه العتائى والقانونى وتبين مزاياه وعيوبه ومدى ماله من ذتية .

٤٩٠ - التكييف العتائى للاختبار :

لا يجوز الظن بأن الاختبار نظام يستهدف تخليص شخص من عقوبة سالبة للحرية ثبتت جدارته بها ، إذ يكون من هذه الوجهة مخالفاً للقانون باعتبار أنه ليس لسلطة فى الدولة أن تعفى شخصاً من الخضوع للقانون . ولا يجوز الظن كذلك بأنه يصدر عن شفقة ببعض المجرمين ، فليس مبناه

كنظام عقابي اعتبارات عاطفية على الإطلاق ، بالإضافة إلى ما هو مسلم به من أن منح الاختبار لشخص غير جدير به ضار بالمجتمع أبلغ الضرر . ولا محل لتكليف الاختبار بأنه « حطة بوليسية » ووصف المشرف على الخاضع له بأنه « شرطى نفسى » وظيفته أن يبلغ القضاء عن حالات الإخلال بالالتزامات المفروضة ويطلب بتوقيع الجزاءات المقررة لها : ذلك أن الوظيفة الاجتماعية للاختبار ليست توقي جرائم مستقبلة ، وإنما هو تدبير يعقب جريمة ارتكبت ، وهو أثر لارتكابها ، ويمثل رد الفعل الاجتماعى إزاءها ، وبالإضافة إلى ذلك فلم يست وظيفة المشرف هى الرقابة والإبلاغ فحسب ، وإنما الجانب الأهم من وظيفته هو التوجيه الاجتماعى وتقديم المعونة المطلوبة لاجتياز طريق التأهيل (١) .

والتكليف العقابى الصحيح للاختبار أنه « معاملة عقابية » تفترض تقييد الحرية دون سلبها وتتضمن أساليب عقابية تتفق مع طبيعتها (٢) ، وتستهدف التأهيل أساساً ، وقد تستهدف إلى جانبه أغراضاً أخرى ، وهى لا تصلح إلا لفئة من المحكوم عليهم ينبغى تحرى الدقة فى انتقاء أفرادها وفقاً لأصول فنية ، وهذه المعاملة لا تتجرد تماماً من عنصر القسر ، إذ الإخلال بما تفرضه من التزامات يستتبع توقيع الجزاء الذى قد يصل إلى سلب الحرية . وقد عبر عن هذه الحقيقة كورنيل (Paul Cornil) فى قوله « إن الاختبار هو إصلاحية بغير جدران » (٣) .

٤٩١ - التكليف القانونى للاختبار :

ذهب بعض الباحثين إلى أن الاختبار « تدبير اجتماعى » يتجرد من الطابع الجنائى (٤) ، وقد احتجوا لذلك بأن التشريعات الأنجلوسكسونية تشترط

(١) Richard A. Chappel, Probation, Case work and current status, I Case work, in Contemporary Correction, edited by Paul W. Tappan, p. 384.

(٢) Chappel, p. 385 ; Marc Ancel, p. 427 ; Germain, p. 135.

(٣) Paul Cornil, Sursis et probation, Revue de Science Crim., 1965, p. 61.

Thorsten Sellin, Trends in Penal Treatment, Recueil de documents en matière pénale et pénitentiaire, Bulletin de la Commission Internationale Pénale et Pénitentiaire, 1948, p. 287.

لوضع المتهم تحت الاختبار رضاه به ، وهو ما يتنافى مع أولى خصائص التدابير الجنائية التي تفرض على من يحكم عليه بها وتستند في توقيعهما إلى الجبر والإكراه اللذين تباشرهما الدولة على مرتكبي الجرائم . ويحتجون في تأييد رأيهم كذلك بغلبة طابع المساعدة الاجتماعية على وظيفة المشرف مما يباعد بينه وبين الطابع الذي يسيطر على وظيفة العاملين في المؤسسات العقابية . وهذا الرأي يقترب من مذهب التائلين بالدفاع الاجتماعي في صورته المتطرفة الذين يرون أن محل العقوبات تدابير مساعدة اجتماعية^(١) . وهو رأي غير مقبول . فلم تكن العلة في اشتراط الرضاء أن الاختبار متجرد من الطابع الجنائي ، وإنما تفسره نشأته الأولى في إنجلترا باعتباره كان « عقداً قضائياً » يفترض رضاه طرفيه ، وإذا كان الشارع الأنجلوسكسوني قد استبقاه فتعليل ذلك أنه رآه شرطاً لتعاون المحكوم عليه مع المشرف على سلوكه وتجاوبه مع الجهود التي تبذل لتأهيله^(٢) ، وليس الرضاء من عناصر الاختبار ، فقد أغفلته تشريعات عديدة أقرت الاختبار^(٣) . ونحن لا نستطيع أن ننكر أن مرتكب الجريمة الذي أخضع للاختبار يستحق جزاء أو تكشف شخصيته عن خطورة إجرامية يتعين أن تواجهه بالأسلوب الملائم لذلك ، ويتعين أن يكون من شأن التدبير الذي يتخذ إزاءه تحقيق أحد هذين المعنيين أو كلاهما ، فإذا سلمنا بذلك اقتضى الأمر إسباغ الطابع الجنائي عليه ، أما الإصرار على تجريد الاختبار من هذا الطابع فؤد إلى تفويت مصالح جوهرية للمجتمع ، ولا حجية في نظرنا لآراء المتطرفين من أنصار الدفاع الاجتماعي في تأييد هذا الرأي ، إذ يصطدم هذا المذهب — على قدمنا — بالمبادئ الأساسية في السياسة الجنائية السليمة .

وقد ذهب بعض الباحثين إلى إنكار أن يكون الاختبار عقوبة ثم خلصوا

(١) انظر رقم ٨١ ص ٨٤ من هذا المؤلف .

(٢) Germain, p. 147 ; Ahmed F. Sorour, Fondement et caractère juridique de la probation, Revue de Science Crim., 1966, p. 27.

الدكتور أحمد فتحي سرور رقم ٦٠ ص ١١٠ .

(٣) ومن أمثلتها القانون الهولندي والقانون الألماني والقانون الفرنسي .

إلى أن التكييف الصحيح له أنه في جميع الأحوال « تدبير احترازي ». وقد استندوا في إنكار صفة العقوبة عليه إلى أن الرأي العام لا يراه كذلك ، ثم إنه لا ينطوي على إيلاام مقصود ولا يستهدف تحقيق الردع العام ، وهو في النهاية قد نشأ لتجنب توقيع العقوبة . ويستندون في تكييفه بأنه تدبير احترازي إلى توافر جميع عناصر التدبير الاحترازي له : فهو مقرر بناء على قانون ولا يتخذ إلا بعد ارتكاب جريمة وينطوي على تقييد للحرية ويضع الناضي في اعتباره عند النطق به الخطورة الإجرامية التي تنطوي عليها شخصية المتهم^(١) .

ونعتقد أن هذا التكييف لا يستند إلى الفروق الدقيقة التي تفصل بين العقوبة والتدبير الاحترازي وتستخلص منها مقومات كل منهما . فأهم ما يميز العقوبة أنها جزاء عن سلوك مضى ، ولذلك كانت متضمنة دعائى اللوم والحساب عن هذا السلوك ؛ أما التدبير الاحترازي فهو وقاية إزاء جريمة مستقبلية ؛ ونتيجة لذلك كانت العقوبة مفرضة خطيئة وكانت أغراضها متنوعة ، أما التدبير الاحترازي فيقتض خطورة إجرامية وتنحصر أغراضه في الردع الخاص ؛ وأهم ما يميز العقوبة من حيث أحكامها أنها محددة المدة في حين كان التدبير الاحترازي غير محددما . وحينما نطبق هذه الضوابط على الاختبار نجد أنه من المستحيل في المنطق وصفه بأنه تدبير احترازي دائماً ؛ ففى بعض الأحيان تكون له طبيعة وخصائص العقوبات ، وفي أحيان أخرى يكون في الوسع إدراجه في عداد التدابير الاحترازية ، ويتوقف التمييز بين الحالين على تحديد الموضع الذى يطبق فيه والأحكام التي يرى الشارع إخضاعه لها . فحين يكون مرتكب الجريمة كامل الأهلية متوافراً لديه الركن المعنوى المطلوب فيها ويرى القاضى أنه — بالنظر إلى ظروفه — تجدى في

(١) من هذا الرأي :

Marc Ancel, L'institution de la mise à l'épreuve, extrait de la Revue Internationale de droit comparé, 1950, p. 10 ; Poupet, p. 96 ; Edmond-Noël Martine, La mise à l'épreuve des délinquants et les principes traditionnels du droit pénal, Revue de Science Crim., 1961, p. 244 ; Sorour, p. 33.

تأهيله المعاملة التي ينطوى عليها الاختبار فيقرر إخضاعه له خلال مدة يحددها بين حدين وضعهما القانون ؛ في هذه الحالة لا يثور شك في وصف الاختبار بأنه عقوبة ، إذ له جميع خصائصها وأحكامها ؛ ولكن إذا افترضنا في مثال ثان أن مرتكب الجريمة مريض عقلا أو نفسا مرضا أفقده أهليته وقدر القاضي أن علاجه لا يقتضى إيداعه في مستشفى وخضوعه في حياته لقيود والالتزامات تقيمه العوامل التي تعرقل شفاؤه فمضى بوضعه في الاختبار المدة اللازمة لشفاؤه (أى مدة غير محددة) وفرض عليه الالتزامات التي يقتضيها علاجه ؛ في هذه الحالة لا نتردد في الاعتراف للاختبار بطبيعته كتدبير احترازي . وعلى هذا النحو يتبين أن تحديد الطبيعة القانونية للاختبار لا يجوز أن يكون ثمرة تعميم غير ذى سند ، وإنما ينبغى أن يقوم على أساس من تطبيق القواعد المقررة في التمييز بين الأنظمة الجنائية المختلفة . ولا يجوز أن يغرب عن البال أن الاختبار في حقيقته مجرد أسلوب للمعاملة العقابية ، وسند فكرته تعديل هذه المعاملة بما يلائم مقتضيات تأهيل المحكوم عليه ، وعلى هذا النحو فهو يتخذ مكانه بين الأنظمة العقابية لا الأنظمة القانونية (١) .

ولا يتفق تكييف الاختبار بأنه — في جميع الأحوال — تدبير احترازي مع الخطوة التشريعية التي تدمجه في إيقاف التنفيذ ، إذ يقتضى ذلك أن يكون تكييفه مرتبطا بتكييف إيقاف التنفيذ ومتفرعا عنه ، وإذا كان من غير السائغ وصف الإيقاف بأنه في ذاته تدبير احترازي ، فإن هذا الوصف يكون تبعا لذلك غير مقبول بالنسبة للاختبار .

وليست الحجج التي يعتمد عليها القائلون بالتكييف السابق حاسمة في تدعيم وجهة نظرهم : فالقول بأن الرأي العام لا يراه عقوبة قول غير ذى قيمة ، إذ أن تكييف النظم القانونية والعقابية لا يعتمد على الأفكار السائدة لدى عامة الناس ، وإنما يبني على أساس من الضوابط العلمية الدقيقة . وليس مقنعا بعد ذلك القول بأنه لا ينطوى على إيلاء مقصود ولا يستهدف تحقيق الردع

(١) وشأنه في ذلك شأن الافراج الشرطي والبارول وإيقاف التنفيذ التي يصعب وصفها بأنها في ذاتها عقوبات أو تدابير احترازية .

الاجتماعية « تغلب على عمل المشرف (١) . ومن الوجهة العامة فإن الاهتمام بالاختبار قد وجه العناية إلى « المعاملة العقابية خارج المؤسسات Extramural Treatment » واتجهت الأفكار إلى ملائمة أن يكون لها مجالها إلى جانب المعاملة العقابية في داخل المؤسسة فتطبق حيث يثبت أنها أجدى في تأهيل المحكوم عليه . وقد اتضح أن الاختبار — على الرغم مما يقتضيه من أجهزة فنية — أقل نفقات من تنفيذ العقوبات السالبة للحرية (٢) . وقد كان من شأن هذه المزايا العقابية أن اتخذ الاختبار نطاقاً متسعاً ، وبصفة خاصة في البلاد الأنجلوسكسونية (٣) ، وتقبلته تشريعات قارية عديدة ، وغدا أحد المعالم الأساسية للنظام العقابي الحديث (٤) .

وقد وجهت إلى الاختبار بعض الانتقادات : فتقبل بأنه منفذ إلى المساس بالحرية العامة عن طريق الالتزامات التي تفرض على من يخضع له ، وقد لا يخلو بعضها من تعسف . وهذا النقد غير مقنع فإذا كان الاختبار قد نشأ ليكون بديلاً عن سلب كامل للحرية ، فإنه لا يجوز أن توصف قيود الحرية التي ينطوى عليها بأنها أشد مساساً بالحرية من السلب الكامل لها (٥) ، وبالإضافة إلى ذلك فإن سلطة القاضى في فرض هذه الالتزامات ليست مطلقة ، بل هي تحدد وفق بيان أو ضوابط تشريعية تكفل ابتعادها عن التعسف . وقيل كذلك بأن الاختبار لا يعطى اهتماماً لارضاء شعور المحبى عليه أو تحقيق الردع العام (٦) ، وهذا النقد غير صحيح : فما ينطوى عليه الاختبار من التزامات — وبصفة خاصة الالتزامات التي تستهدف فرض الرقابة — تحيط حرية المحكوم عليه بالقيود وتنزل به إيلاماً يثبت على نحو كاف فساد هذا النقد .

Gillin, p. 321.

(١)

Gillin, p. 324.

(٢)

Grünhut, p. 297.

(٣)

(٤) وبالإضافة إلى ذلك يتفادى الاختبار إبعاد المحكوم عليه عن أهله ويتجنب وضعه في بيئة صناعية وبقية شر الصدمة التي يصطحب بها سلب الحرية ثم الإفراج ، انظر :

P. Cornil, Revue de Science Crim., 1965, p. 61.

Germain, p. 137.

(٥)

Gillin, p. 325.

(٦)

٤٩٣ - ذاتية الاختبار :

على الرغم من أن الهدف الأساسي للاختبار هو تفادي العقوبات السالبة للحرية ذات المدة القصيرة فقد توافرت له ذاتية ترقى به إلى مرتبة كونه نظاماً عقابياً مستقلاً (١). والدليل على ذلك أنه ينطوي على معاملة عقابية لها قواعدها وأصولها الفنية وأجهزتها المتخصصة ، وكل ذلك لا يسمح بالخلط بينه وبين سائر الأنظمة العقابية . والذاتية التي يتميز بها الاختبار هي ذاتية من الوجهة العقابية ، وهي لا تفترض حما الذاتية القانونية ، ولا ينقضها القول بأنه قد يكون أحياناً عتوبة وفي أحيان أخرى قد يكون مجرد تدبير احترازي .

والذاتية التي يتميز بها الاختبار تظل له ولو ربط الشارع ما بينه وبين إيقاف التنفيذ ، فاشتراط للوضع في الاختبار أن يحكم بالعتوبة ثم يوقف تنفيذها ويفرض الإشراف والالتزامات التي ينطوي الاختبار عليها : ذلك أنه وفق هذه الخطة ينشأ - إلى جانب إيقاف التنفيذ التقليدي - نوع مستحدث من الإيقاف تتوافر له جميع عناصر الاختبار مما يسمح القول بأن هذا الإيقاف هو الاختبار بعينه ، وأن له على هذا النحو ذاتية العقابية ويتميز تماماً - من حيث الدور العقابي - عن الإيقاف التقليدي .

والنتيجة الأساسية التي تترتب على الاعتراف للاختبار بذاتيته هي جدارته بتنظيم تشريعي تفصيلي ، ومن ثم لا يكون محل لتصور الأخذ به اجتهاداً عن طريق الاحتيال على نظام قانوني قائم ومحاولة الوصول عن طريقه إلى مزايا الاختبار ، إذ يصادف مثل هذا الطريق عقبات قانونية وتثور فيه مشاكل يصعب حسمها دون عون تشريعي ، وقد أثبت هذه الحقيقة فشل التجريبتين البلجيكية والفرنسية لمحاولة تبني الاختبار دون عون من الشارع .

٤٩٤ - التجربة البلجيكية :

استندت هذه التجربة إلى السلطة التقديرية للنياحة العامة في حفظ الدعوى

الجنائية إذا قدرت ملائمة ذلك من حيث المصلحة العامة ؛ وعلى أساس من هذه السلطة كان النيابة العامة — حين تقدر جدارة المتهم بالاختبار — أن تقرر حفظ الدعوى الجنائية نظير قبول المتهم الخضوع لالتزامات تفرضها عليه ، وقد يكون من بينها الخضوع لاشراف اجتماعي ؛ فإذا نفذ المتهم هذه الالتزامات ظلت الدعوى محفوظة حتى تنتضي بالتقادم ، أما إذا أخل بها حركت النيابة الدعوى كي يحكم على المتهم بالعقوبة التي يستحقها^(١) . ولكل هذه التجربة واجبتها عقبة أودت بها : ذلك أن فرض التزامات على من لا يكون مشروعاً قبل أن تثبت إدانته ، ثم إن هذه الالتزامات تمثل قيوداً خطيرة على الحريات العامة ، فلا يجوز أن تفرضها سلطة غير القضاء^(٢) .

٤٩٥ - التجربة الفرنسية :

استندت هذه التجربة إلى السلطة المخولة للنيابة العامة في تنفيذ الأحكام الجنائية وما يرتبط بها من حق في تحديد اللحظة الملائمة لهذا التنفيذ . فإذا قدرت النيابة العامة أن محكوماً عليه بعقوبة سالبة للحرية جدير بمزايا الاختبار كان لها أن تقرر تأجيل تنفيذ الحكم عليه نظير قبوله الخضوع لبعض الالتزامات والإشراف الاجتماعي : فإذا نفذ هذه الالتزامات على وجه مرض — خلال مدة معينة — سعت النيابة العامة إلى أن تستصدر لمصلحته عفواً عن عقوبته ، أما إذا أخل بها أمرت بتنفيذ العقوبة فيه^(٣) . وقد اعترض على هذه التجربة بأنها تفترض إخلال النيابة بواجبها في تنفيذ الأحكام الجنائية ، فوظيفتها تفرض عليها أن تبادر إلى تنفيذ هذه الأحكام لا أن ترجىء ذلك ثم تتلمس الأسباب للنكول عنه ، وعلى هذا النحو فقد وصفت التجربة بأنها مخالفة للقانون . وبالإضافة إلى ذلك فإن تقدير الجدارة بالخضوع للاختبار ينبغي أن يكون

H. Bekaert, Une expérience de probation, Revue de droit Pénal et de Criminologie, 1949, p. 421 et suiv. (١)

Germain, p. 140. (٢)

Pierre Cannat, Les expériences tentées en matière d'exécution des courtes peines d'emprisonnement, Revue de Science Crim., 1954, p. 146 ; Marcel Caleb, L'expérience lilloise de la peine différée, même Revue 1956, p. 453. (٣)

من اختصاص القضاء كى يبت فيه وفق الأصول المستمدة من خبرة العمل القضائى ، ومن ثم يكون فى تخويله للنيابة العامة تكليفاً لها بما لا تختص به (١) .

وقد أعقب فشل التجربتين تدخل الشارع فى الدولتين لتبنى الاختبار ووضع تنظيم تشريعى تفصيلى له .

المطلب الثانى

صور الاختبار

٤٩٦ - تمهيد :

تتنوع صور الاختبار تنوعاً يرجع إلى تحديد الوقت الملائم لفرضه ، أى تحديد مرحلة الإجراءات الجنائية الملائمة لتقريره : أياكون قبل الإحالة إلى القضاء ، أم يكون بعد الإحالة وقبل تقرير الادانة والنطق بالعقوبة ، أم يكون بعد تقرير الادانة وقبل النطق بالعقوبة ، أم يكون بعد النطق بالعقوبة مصحوباً بإيقاف تنفيذها ، أم يكون بعد النطق بالعقوبة غير مصطحبة بإيقاف التنفيذ .

وبعض هذه الصور يتعين استبعادها لوقوف عقبات قانونية إزاءها مما يستتبع حصر الصور الى مجرى المفاضلة بينها : فالصورة التى تفترض تقرير الاختبار قبل إحالة الدعوى إلى القضاء مرفوضة ، إذ قد أخذت بها التجربة البلجيكية التى سلفت الإشارة إلى عيوبها ، والصورة التى تفترض تقرير الاختبار بعد تقرير الإدانة وقبل النطق بالعقوبة لا تلتئم إلا مع التقسيم الأنجلو سكسونى للدعوى الجنائية إلى المرحلتين اللتين سبقت الإشارة إليهما (١) ، وهى من ثم لا تنسق مع وحدة هذه الدعوى فى النظم القارية ، وهى لذلك

Poupet, p. 119.

(١)

(٢) انظر رقم ٤٨٥ ص ٥٦٧ من هذا المؤلف .

مستبعدة ، وفى النهاية فإن الصورة التى تفترض تقرير الاختبار بعد النطق بالعمقوبة دون أن تصطحب بإيتراف التنفيذ مرفوضة كذلك ، إذ تتمثل فيها التجربة الفرنسية التى سلفت، الاشارة إلى عيوبها . وعلى هذا النحو تنحصر المغاضلة بين صورتى الحكم بالاختبار قبل الادانة والنطق بالعمقوبة والحكم به مضافا إلى العمقوبة الموقوف تنفيذها .

٤٩٧ - الاختبار قبل الادانة :

تفترض هذه الصورة أن يوقف القاضى السير فى إجراءات الدعوى الجنائية بعد تجمع عناصر الإدانة لديه فيرجىء بذلك النطق بالحكم المقرر للإدانة والمحدد العمقوبة ، ويطول الإرجاء الوقت الذى يحدده القاضى طبقا للظان ، وخلال هذا الوقت يخضع المتهم للمعاملة التى ينطوى عليها الاختبار فتفترض عليه الالتزامات ويخضع للإشراف ، ويتوقف مصيره على سلوكه خلال هذه الفترة : فإن اجتاز الاختبار بنجاح فلا محل للاستمرار فى الدعوى وصدر الحكم ضده ، ويعنى ذلك الاكتفاء بالمعاملة العقابية التى ينطوى عليها الاختبار ، أما إذا أخل بالالتزامات المفروضة عليه فإن الدعوى تستأنف سيرها لكى يصدر ضده حكم يقرر إخضاعه لمعاملة عقابية من نوع مختلف .

وأهم مزايا هذه الصورة أنها تصون اعتبار المتهم إذا نجح فى الاختبار فيصرف النظر عن الاستمرار فى الدعوى دون أن يكون قد سبق صدور حكم بالإدانة ضده يتف عتبة فى طريق اسرداده مكانه فى المجتمع . وقيل فى بيان مزاياها إنها تدعم - فى صورة أفضل - « إرادة التأهيل » لدى المتهم ، إذ هو خلال فترة الاختبار فى موقف شك ، لا يدري ما يصيبه إذا فشل فيه ، فلا يعرف نوع أو مقدار العمقوبة التى يحكم عليه بها حينذاك ، ومن شأن هذا الجهل بالمصير حفزه على التزام السلوك التويم ولهذا الصورة مزية أن القاضى لا ينطق بالعمقوبة إلا بعد مضى فترة الاختبار التى يتاح له خلالها العلم الدقيق بشخصية المتهم مما يمكنه من النطق بالعمقوبة الملائمة له . وتنسق هذه الصورة مع الأهمية التى ينبغى الاعتراف بها للاختبار : فهى

تقره على نحو أصلي وتنفادي إلحاقه بأى نظام آخر وتصور الاكتفاء به فى معاملة المتهم^(١) .

وتبنى هذه الصورة بعض التشريعات الأنجلوسكسونية ، وقد أخذ بها القانون البلجيكي الصادر فى ١٩ يونيه سنة ١٩٦٤ والقانون السويدى^(٢) وتبناها مشروع قانون العقوبات فى مصر (المواد ٨٩ - ٩١) .

٤٩٨ - الاختبار المضاف الى إيقاف التنفيذ :

تفترض هذه الصورة أن ينطق القاضى بحكم الادانة والعقوبة ثم يقرر لإيقاف تنفيذ العقوبة وإخضاع المتهم خلال فترة إيقاف التنفيذ للالتزامات والاشراف للذين يقوم عليهما الاختبار ، فإذا اجتاز الاختبار بنجاح اعتبر حكم الادانة كأن لم يكن أو افترض تنفيذ العقوبة ، أما إذا فشل فيه نفذت العقوبة المحكوم بها .

وأهم مزايا هذه الصورة أنها تكفل حسم الدعوى فى الوقت الطبيعى الملائم لذلك : فبمجرد أن تتجمع عناصر الادانة ينطق القاضى بحكم يقررها ويستخلص من ذلك النتيجة المنطقية ، وهى تحديد عقوبة وإن أوقف تنفيذها ، ولهذا الأسلوب فى سير الاجراءات مزاياه . فهو يتفادى انفصالا غير طبعى بين اجتماع عناصر الادانة والنطق بها واستخلاص نتائجها ، فلا شك أن الصورة الأخرى يعيبها النسب عن المنطق حين تتجمع لدى القاضى عناصر الادانة ثم لا يقررها ، وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه الخطة تكفل إرضاء العدالة والردع العام للذين يضيرهما دون شك إحجام القاضى عن تقرير إدانة مرتكب الجريمة . وفى النهاية فإن ذلك يكفل صدور الحكم فى

(١) Germain, Le sursis et la probation, Revue de Science Crim., 1954, p. 641 ; Poupet, p. 135 ; Martine, p. 248.

الدكتور فتحى سرور ، ص ٥٦ وما بعدها .
(٢) Ivar Strahl, Les grandes lignes du nouveau Code pénal suédois, Revue de Science Crim., 1964, p. 536.

وقت لاتزال فيه الأدلة واضحة^(١) . وهذه الصورة مزيته في تدعيم « إرادة التأهيل » : فالمحكوم عليه تمثل أمامه عقوبة محددة مهدد بتنفيذها إذا ساء سلوكه، ومن شأن بروز هذا المصير المحدد أمامه أن يقدر في صورة واضحة خطورته فيحمله ذلك على التزام السلوك القويم . وقد أضاف الفقهاء الفرنسيون مزية لهذه الصورة تتمثل في كونها تصب الاختبار في قالب من أحد الأنظمة القانونية المستقرة—وهو نظام إيقاف التنفيذ—فيضمن له ذلك قبولاً في الفقه^(٢) ويجعل من اليسر استقراره في إطار النظام القانوني وصياغة أحكامه على نحو واضح^(٣) .

وهذه الصورة هي الراجحة في التشريعات القارية ، فقد تبناها القانون الفرنسي والقانون الألماني والقانون الهولندي^(٤) والقانون البولندي^(٥) والقانون السويسري (المادة ٢/٤١) .

٤٩٩ - المفاضلة بين الصورتين :

يذكر للصورة الأولى عادة أنها تعترف للاختبار باستقلاله ، ويعاب على الصورة الثانية أنها تأتي عليه هذا الاستقلال وتلحقه بنظام آخر مختلف عنه وأدنى منه درجة . وهذا التقابل في رأينا غير صحيح . فإذا اشترطت الصورة الثانية لتطبيق نظام الاختبار أن يحكم بالعقوبة ويوقف تنفيذها فليس معنى ذلك اعتبار الاختبار جزئية في تطبيق نظام إيقاف التنفيذ ، ولكن ذلك

Poupet, p. 136.

(١)

Germain, *Éléments de Science Pénitentiaire*, p. 143.

(٢)

(٣) وقد حرصت حلقة الدراسات الخاصة بالاختبار التي عقدت في لندن في المدة من ٢٠ الى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٢ على تأكيد هذا المعنى فقالت : « ان إيقاف التنفيذ هو الوسيلة التي تمتد عن طريقها جذور الاختبار في إطار النظام القانوني القائم ، وحين ينجح في ذلك فإنه يكون في استطاعته أن يكتسب مزيداً من القوة ويرتفع الى مرتبة التدبير الجنائي المستقل . ويجب ملاحظة أن هذه الصورة الجديدة من إيقاف التنفيذ يتعين أن تبقى الى جانب إيقاف التنفيذ البسيط الذي يعتبر في حالات معينة من الاجرام بالمصادفة التدبير الملائم » .

Revue de Science Crim., 1963, p. 157 et suiv.

(٤) انظر هامش (٣) ص ٥٦٨ من هذا المؤلف .

(٥) انظر هامش (٤) ص ٥٦٨ من هذا المؤلف .

يعنى نشوء نظام جديد متميز عن إيقاف التنفيذ في صورته التقليدية ، هو نظام الاختبار الذى توضع لتطبيقه شروط من بينها الحكم بالعقوبة وإيقاف تنفيذها ، والدليل على ذلك أن التشريعات التى أقرت الاختبار فى هذه الصورة قد فصلت ما بينه وبين إيقاف التنفيذ التقليدى وأخضعت كلا منهما لتنظيم متميز ، ويعنى ذلك أن الاختبار غير ملحق بإيقاف التنفيذ ، ولكن إيقاف التنفيذ هو أحد شرط الاختبار ، وخلاصة ذلك أن هذه الصورة لا تنكر على الاختبار استقلاله ولا تحول دون أن يتسع نطاقه ويتخذ مكانه الطبيعى فى النظام العقابى .

ونعتقد أن هذه الصورة أفضل فى السياسة التشريعية : فهى تتفق مع التطور الطبيعى للأنظمة العقابية : فساوىء العقوبات السالبة للحرية ذات المدة القصيرة هى التى وجهت الأذهان إلى نظام إيقاف التنفيذ ؛ وعيوب هذا النظام التى تمثلت فى خلوه من تدابير الرقابة والمساعدة والإشراف الاجتماعى هى التى نهت الأفكار إلى وجوب إصلاحها بسد هذا النقص فنشأ الاختبار فى هذه الصورة . ويعنى ذلك أن هذه الصورة تكفل علاجاً كافياً للعيوب التى تكشف فى النظام العثماني وتضمن توجيهه - على نحو سليم - إلى أغراضه الاجتماعية . ومن ناحية ثانية فإن هذه الصورة تحرص على إرضاء اعتبارات العدالة والردع العام على وجه يفضل ما يمكن أن يتحقق عن طريق الصورة الأخرى حيث يقوم الاحتمال قويا فى أن يخالط الرأى العام بين الاختبار والبراءة مما يهدد هذه الاعتبارات بالاهدار على نحو خطير ، ولا شك فى أن الحرص على الاعتبارات السابقة ينبغى أن يكون بارزاً فى كل نظام عثماني ، إذ أن اقتصار الاهتمام على التأهيل يضيع على المجتمع مصالح جوهرية . ونحن نرى بعد ذلك أن لهذه الصورة مزيها الإجرائية الواضحة ، فالوقت الذى يكفل حسماً للدعوى على أسس سليمة هو الذى تتكون فيه عقيدة القاضى من حيث البراءة أو الإدانة ، إذ هو الوقت الذى تكون الأدلة فيه واضحة ويكون إلمام القاضى بظروف الدعوى أكمل ما يكون ، أما التراخى إلى ما بعد هذا الوقت زمناً قد يطول فههدد هذه

الأداة بالضعف وذاكرة القاضى بالنسيان فيخشى أن تحسم الدعوى - حين يفشل الاختبار - على غير الوجه الصحيح .

ولا يجوز أن يغرب عن البال فى النهاية أن الاختبار يتطلب أجهزة ونفقات وخبرة ، ولذلك يتعين - البلاد التى لم تجربها بعد - أن تتقبله فى حذرها وتمنحه فى البداية نطاقا محدودا - وهو ما يكفله ربطه بإيقاف التنفيذ - ثم تتوسع فيه بقدر ما تكشف التجربة عن جدواه (١) .

المطلب الثالث

شروط الاختبار

٥٠٠ - نطاق الاختبار :

تحدد شروط الاختبار نطاقه بتحديد طوائف الأشخاص الذين يطبق عليهم ، وهذا التحديد لابد منه ، إذ لا يعقل أن يطبق الاختبار على جميع المجرمين ، فلم يتصور أحد أن يكون الاختبار نظاما عاما للمعاملة العقابية ، فما زال الأصل فيها أن تكون داخل المؤسسات العقابية ومفترضة سلبا للحرية ، ومن ثم فإن الاختبار لا يتجرد فى الوقت الحاضر من الطابع الاستثنائى .

٥٠١ - الضابط فى تحديد شروط الاختبار :

إذا كانت النظرة إلى الاختبار أنه أسلوب معاملة عقابية يستهدف تأهيل فريق من المجرمين ثبت أن هذا الأسلوب هو وحده المجدى بالنسبة لهم ، فإن المنطق يفرض جواز منحه لأفراد هذا الفريق كافة ، ويعنى ذلك أنه لا محل لاستبعاد بعضهم بناء على قواعد عامة مجردة (٢) . وهذه النتيجة يتقبلها

(١) وهذا الاعتبار هو ما حرصت على التنبيه إليه حلقة دراسات لندن (انظر هامش رقم (٣) ص ٥٨٤ من هذا المؤلف) ، وهو الذى حمل واضعى قانون الاجراءات الجنائية الفرنسى على اقرار هذه الصورة . ونحن لذلك لا نؤيد مشروع قانون العقوبات حين نص على الاختبار كنظام مستقل ؛ ولا نقر توصيات الحلقة الثانية لمكافحة الجريمة فى جمهورية مصر العربية التى ذهبت الى ذلك .

أنصار التوسع في نطاق الاختبار ، فيرون أنه لاوجه لتصره على مرتكبي جرائم معينة أو حرمان العائدين منه أو اشتراط عدم تجاوز سن معينة للاستفادة منه^(١) ، وإنما ينبغي أن تطلق السلطة التقديرية لكي يخضع للاختبار كل منهم تثبت جدارته به .

والوسيلة الفنية إلى تطبيق هذا الضابط هي « الفحص السابق على الحكم » ، وقد كان منطق الرأى السابق يقود إلى الاكتفاء به ، ولكن التشريعات لا تتبع هذا المنطق ، وإنما تحرص على تطلب شروط مجردة ، وتعال هذه الشروط بأمرين : إرضاء اعتبارات العدالة والردع العام باستبعاد مرتكبي الجرائم الخطيرة الذين تأبى هذه الاعتبارات التسامح في شأنهم^(٢) ، ويرتبط بذلك أن نجاح الاختبار يتطلب موافقة الرأى العام وتقبله المحكوم عليه في صفوفه ومدعونه إليه كى يتحقق تأهيله ؛ أما الأمر الثانى فستمد من نشأة الاختبار وكون وظيفته الحلول محل العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة مما يقتضى قصر نطاقه على المجال الذى كانت توقع فيه هذه العقوبات .

٥٠٢ - الفحص السابق على الحكم :

لايثور شك في أن نجاح الاختبار يفترض شخصية إجرامية ذات خصائص تجعل المعاملة العقابية داخل المؤسسة غير ملائمة لها وتجعل المعاملة في خارجها

(١) وهذا ما يأخذ به القانون الانجليزى ، فللقضاء أن يخضع للاختبار مرتكب أية

جريمة ما لم يكن معاقبا عليها بالاعدام أو الحبس المؤبد ، وهى جرائم الخيانة والقتل
H. Klare, La probation en Grande-Bretagne, in Le problème de l'état dangereux, p. 417.

(٢) وقد اعترفت بذلك حلقة دراسات لندن ، فذكرت أنه « ليس من المرغوب فيه أن توضع على نطاق الاختبار حدود ذات طابع نظرى الزامى ، ذلك أن الاختبار أسلوب معاملة اجتماعية ، فمن المؤسف ألا يحتاج للسلطات القضائية استعماله في كل حالة تثبت فيها ملائمته واتساقه مع مصلحة المتزم . ومع ذلك فإنه يخشى أن تثور في البلاد التى لم تعرف الاختبار بعد ردود فعل غير مناسبة من جانب الرأى العام اذا طبق هذا النظام فوراً في صورة عامة . من أجل ذلك فإنه اذا كان الوضع السليم أن يخول القضاء أوسع امكانيات التفريد ، فإنه يبدو من الملائم تبني هذا النظام بحذر وتحديد نطاق تطبيقه في البداية عن طريق نصوص تشريعية » .

على النحو الذى يفترض الاختبار هى الأسلوب المتعين للتأهيل (١) . والسبيل إلى استقراء هذه الخصائص وتبين مدى ملائمة الاختبار لها هو الفحص الفنى السابق على الحكم .

والأصل فى هذا الفحص أن يكون اجتماعيا يستهدف أمرين : الأول هو التعرف على العوامل التى قادت المتهم إلى الإجرام وما يمكن أن تجديه المعاملة العقابية التى ينطوى عليها الاختبار فى علاجها ؛ الثانى هو دراسة البيئة التى سوف يطبق فيها الاختبار ومدى ما يمكن أن تتيحه من ظروف اجتماعية ملائمة لنجاحه (٢) . ولكن هذا الفحص يتعين أن يكمل بفحوص طبية أو نفسية إذا رجع لدى القاضى أن عوامل من هذا النوع هى التى قادت إلى الإجرام وأن الاختبار ينبغى أن يتضمن التزاماً بالخضوع لعلاج يتجه إلى استئصال هذه العوامل . وتكل البلاد الأنجلوسكسونية التى رسخ فيها هذا النظام إلى ضابط الاختبار إجراء الفحص الاجتماعى وتقديم نتائجه إلى القاضى وتخوله الاستعانة بالهيئات الفنية العامة لتكملة هذا الفحص فى المواضع التى يقدر فيها ملائمة ذلك، ولهذا الحطة مزيته فى تمكين ضابط الاختبار من العلم بظروف المحكوم عليه على نحو يتيح له فيما بعد أن يباشر وظيفته فى الإشراف الاجتماعى عليه فى الصورة المخدية (٣) . وقد أجملت حلقة الدراسات المنعقدة فى لندن هذه الحقائق فى قولها : « يتعين أن توضع تحت تصرف السلطات التى يخولها القانون تقرير الوضع فى الاختبار نتائج فحص اجتماعى بحريه أشخاص مدربون على هذا العمل ومعترف لهم بالاستقلال عن سلطات الشرطة التى يدخل فى اختصاصها جمع أدلة الإدانة . ويتعين أن يوجه هؤلاء

Germain, p. 144.

(١)

وقد أقرت ذلك حلقة مكافحة الجريمة الثانية التى عقدت فى القاهرة سنة ١٩٦٣ فنصت توصيتها الثالثة على أنه « بالنسبة الى المجرمين الجديدين بالوضع تحت الاختبار القضائى فان تحديدهم منوط بنتيجة البحث السابق على الحكم » .

وأشارت كذلك التوصية الخامسة الى أنه « يتوقف نجاح هذا النظام على اجراء بحث سابق على الحكم يهدف الى انتقاء الجانحين الذين يخضعون له . ولا يأمر القاضى بالوضع تحت الاختبار القضائى الا بعد الاطلاع على هذا البحث » .

Chappel, p. 389.

(١)

Grünhut, p. 304.

(٢)

الأشخاص عملهم على نحو يتحرون به البحث في مدى ملائمة قرار محتمل بالوضع في الاختبار . وينبغي أن يكون في وسعهم - عند الحاجة - الاستعانة في عملهم بخبراء متخصصين ، مما يعني وجوب أن يكمل الفحص الاجتماعي في بعض الحالات بنتائج فحوص طبية نفسية » .

٥٠٣ - الشروط المجردة للاختبار :

تجرى تشريعات عديدة على تطلب هذه الشروط استجابة للاعتبارات التي سلفت الإشارة إليها ، وتهدف هذه الشروط بصفة عامة إلى حصر نطاق الاختبار فيمن يرجح جدواه في معاملتهم وتقبل الرأي العام إزاءهم ، ويعني ذلك استبعاد طوائف من المحكوم عليهم يرجح الشارع عدم جدارتهم به . وقد حصر الشارع الفرنسي نطاق الاختبار في الحالات التي يحكم فيها بعقوبة الحبس من أجل جريمة عادية ، فاستبعد بذلك الحالات التي يحكم فيها بعقوبة أشد أو تكون الجريمة سياسية ، وحصره بعد ذلك فيمن لم يسبق الحكم عليهم بعقوبة الحبس الذي تزيد مدته على ستة شهور^(١) ، واستبعد من يكون قد سبق وضعهم في الاختبار ثم فشلوا فيه ، أما إذا كان قد سبق الحكم على المتهم بعقوبة مصحوبة بإيقاف التنفيذ البسيط فيجوز مع ذلك أن يوضع في الاختبار (المادة ٧٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية)^(٢) . وقد استبعد مشروع قانون العقوبات من نطاق الاختبار الجنايات الماسة بأمن الدولة وجنايات القتل العمد والحريق العمد والمخدرات ، وحصره بعد ذلك في الجرائم التي يجوز فيها الحكم بالحبس ، واشترط ألا يكون قد سبق الحكم على المتهم بعقوبة سالبة للحرية (المادة ٩٠) . ويجعل الشارع الألماني

(١) أشارت حلقة دراسات لندن إلى أنه ليس من اللائق أن يستبعد العائدون بصفة مطلقة من نطاق الاختبار ، ذلك أن الشخصية الإنسانية متطورة ، وقد يبدو ملائماً في وقت ما أن يوضع عائد في الاختبار .

(٢) يقرر الشارع الفرنسي أنه إذا حكم على شخص بالعقوبة مع إيقاف التنفيذ البسيط ثم حكم عليه بالعقوبة مع إيقاف التنفيذ المصحوب بالوضع في الاختبار فإن العقوبة الأولى لا يجوز تنفيذها إلا إذا أصبح تنفيذ العقوبة الثانية واجباً لفشل الاختبار ، ويقرر كذلك أن العقوبة الأولى تعتبر كأن لم تكن إذا اعتبرت الثانية كذلك ، ويعني ذلك أنه يربط بين العقوبتين جاعلاً الرجحان للعقوبة المصحوبة بالوضع في الاختبار .

شروط الاختبار هي ذات شروط إيقاف التنفيذ البسيط (١) . ولكن الشروط العامة تحتل مكاناً أقل أهمية في التشريعات الأنجلوسكسونية حيث تعطى الأهمية الراجحة للفحص الذى يلحق الإدانة ويسبق النطق بالاختبار ، ويسود القول برجحان القرائن الطبية النفسية على القرائن القانونية (٢) : فالقانون الإنجليزى مثلاً لا يستبعد غير مرتكبى الجرائم المعاقب عليها بالإعدام أو الحبس المؤبد ، وهى بصفة أساسية جرائم القتل والخيانة مما يعنى اتساع نطاق الاختبار للعائدين ومرتكبى أغلب الجرائم (المادة ١/٣ من قانون القضاء الجنائى الصادر سنة ١٩٤٨) .

٥٠٤ - رضاء المحكوم عليه بالاختبار :

يثور الجدل حول ملائمة اعتبار رضاء المحكوم عليه شرطاً لوضعه فى الاختبار . وقد رجح فى التشريعات الأنجلوسكسونية تطابق هذا الرضاء : فالمادة ٥/٣ من قانون القضاء الجنائى الصادر فى إنجلترا سنة ١٩٤٨ تشترط رضاء المتهم بالاختبار وما ينطوى عليه من التزامات إذا كانت سنه لا تقل عن أربعة عشر عاماً . وللرضاء أصوله الراسخة فى النظام القانونى الإنجليزى فهو أثر لنشأة الاختبار كعقد قضائى ، ولكن نسبت إليه مزايا عابئة بررت الاحتفاظ به على الرغم من زوال فكرة العقد القضائى : فهو ضمان لتعاون المحكوم عليه مع المشرف على سلوكه ووفائه فى إخلاص بالالتزامات المفروضة عليه ، خاصة وأن طبيعة الاختبار تأبى الإكراه وتفترض الاستجابة التلقائية لما ينطوى عليه من معاملة (٣) .

وهذه الوجهة من النظر تقابلها أخرى تذهب إلى استبعاد الرضاء من بين

(١) يفسر ذلك أن خطة الشارع الالمانى هى اعتبار الاختبار حالة من حالات إيقاف التنفيذ تتميز بالتزامات ترى المحكمة ملائمة فرضها على الموضوع فى الاختبار ، ومن بين هذه الالتزامات الخضوع لأشراف شخص يعهد إليه بذلك (انظر المادة ٢٤ من قانون العقوبات) .

Klare, p. 421.

(٢)

Poupet, p. 150 ; Martine, p. 249.

(٣)

الاستاذ يس الرفاعى ، الاختبار القضائى ، تقرير مقدم الى الحلقة الثانية لكافة الجريمة التى عقدت فى القاهرة سنة ١٩٦٣ ص ٩٩ .

شروط الاختبار ، وهى تحتج لذلك بأن الاختبار صورة من المعاملة العقابية التى تفرض على المحكوم عليه حينما يتبين - وفقا لقواعد فنية - ملاءمتها له ، ومن ثم لا يجوز أن يكون لإرادته وزنها فى تطبيق هذه المعاملة عليه لأنه لا يعلم بهذه القواعد ، بل إنه قد يجهل معنى الاختبار ذاته (١) . أما التعاون المطلوب من المتهم لنجاح الاختبار فيتحقق غالبا حينما يطبق عليه وتتضح له مزاياه ، ويدعم احتمالات هذا التعاون أن يبين القاضى للمتهم دلالة الاختبار وآثاره . وقد تبنى الشارع الفرنسى هذه الوجهة الثانية من النظر ، فلم يتطلب الرضاء ولكنه أئزم القضاء بأن يخطر المحكوم عليه « بالجزاء الذى قد يتعرض له إذا أخل بالتدابير المقررة واحتمال أن تعتبر إدانته كأن لم تكن إذا التزم سلوكا قويا » (المادة ٧٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية) (٢) . وعندنا أن هذه الوجهة من النظر هى الأصوب ؛ فتطبيق الاختبار صورة من استعمال القضاء السلطة التقديرية المخولة له ، وهى لا ترتهن برأى المتهم ، وبالإضافة إلى ذلك فالاختبار - كنظام عقابى متطور - تحكمه قواعد فنية تحدد دلائمه وأسلوب تطبيقه ، وهذه القواعد لا يدركها المتهم فى الغالب ؛ أما الحصول على تعاونه فمتاح إذا حسن تنظيم الإشراف الاجتماعى فتجأت له مزاياه ، وأخصها تخلصه من سلب الحرية واستهدافه تأهيله (٣) .

Germain, p. 146.

(١)

(٢) يتطلب القانون الانجليزى - بالإضافة الى الرضاء - أن يشرح القاضى للمتهم فى لغة عادية أثار الامر بالوضع فى الاختبار والالتزامات المفروضة عليه وما يترتب على فشله فيه (المادة ٥/٣ من قانون القضاء الجنائى الصادر سنة ١٩٤٨) .

(٣) أوضحت حلقة دراسات لندن وجهتى النظر فذكرت أن « الرأى السائد يذهب الى أن الرضاء بالخضوع للاختبار هو دون شك أحد عناصر نجاحه ، إذ أنه يطلق الجو الملائم لتطبيقه ، وهو جو من التعاون المبني على الثقة فى ذلك العمل الذى يقوم به الخاضع للاختبار بمعونة الضابط الذى يشرف عليه . ولكن البعض يرى أنه من المبالغة أن يرتهن الوضع فى الاختبار دائما برضاء المتهم ، فغالبا ما يفهم فحواه ، وحينما يطمئن الى طبيعته وروحه فهو يساهم بنشاط فى الجهود الذى يبذل لتأهيله » .

المطلب الرابع

المعاملة العقابية التي ينطوى عليها الاختبار

٥٥٥ - تقسيم :

قوام المعاملة العقابية التي ينطوى عليها الاختبار مجموعة من الالتزامات تفرض على من يوضع فيه ، ويتعين بعد ذلك تدعيم هذه الالتزامات بأشراف اجتماعي وضبطها عن طريق رقابة قضائية .

§ ١ - الالتزامات التي ينطوى عليها الاختبار

٥٥٦ - علة انطواء الاختبار على الالتزامات :

هذه الالتزامات هي جوهر المعاملة العقابية في الاختبار : فعن طريقها تقيد الحرية فيتحقق بذلك المعنى العقابي للاختبار ، ثم إن هذه الالتزامات هي التي توجه الحرية على النحو الذي يكفل سير المحكوم عليه في طريق التأهيل ، وهي التي تضعه في ظروف تتيح له الاستفادة من تدابير المساعدة التي تهيوها له السلطات العامة ، وإذا نظرنا إلى الاختبار على أنه مزية عقابية فإن المحكوم عليه يجب أن تثبت جدارته به ، ولا يكفي لذلك مجرد عدم ارتكابه جريمة تالية ، بل يجب أن يتم إثباته بطابع إيجابي يتمثل في وفائه بما يفرض عليه من التزامات (١) .

وهذه الالتزامات متنوعة بتنوع الأغراض العقابية التي تهدف إلى تحقيقها، وتقدم التشريعات أمثلة عديدة لها (٢) .

٥٥٧ - معيار تحديد هذه الالتزامات :

تحدد الالتزامات التي ينطوى عليها الاختبار في ضوء من التعرف على العوامل التي قادت المحكوم عليه إلى الاجرام وتستهدف رسم أسلوب حياة

له يتحرر فيه من تأثير هذه العوامل وتتوافر له فيه الامكانيات التى تتيح له مقاومة تأثيرها إن تعرض له فى المستقبل، وفى عبارة أكثر إيجازاً تهدف هذه الالتزامات إلى تخطيط الحياة على نحو يتوافر فيه العلاج من العوامل التى قادت إلى الجريمة (١). والوسيلة القنية إلى تحديد هذه الالتزامات هى الفحص السابق على الحكم الذى يتيح للقاضى العلم بأسباب الجريمة وتصور أسلوب الحياة الذى يكفل التخلص منها أو علاجها (٢).

ويفترض تحديد هذه الالتزامات تخويل القاضى سلطة تقديرية واسعة لكى يحدد لكل منهم الالتزامات التى تلائم حالته وتوفر له - فى ضوء ظروف هذه الحالة - إمكانيات التأهيل، ومن ثم كان من أصول تحديدها تطبيق مبدأ « التفريد » فى أوسع نطاق له .

٥٠٨ - الخطة التشريعية فى تحديد هذه الالتزامات :

تقوم هذه الخطة على الاعتراف للقضاء بسلطة تقديرية واسعة لتطبيق مبدأ التفريد فى تحديد الالتزامات ، ولكن الشارع لا يستطيع أن يطاق هذه السلطة خشية أن ينحرف القضاء إلى فرض التزامات تنطوى على إهدار لحقوق أساسية أو تفسح المجال لاستبداد قضائى أو إدارى غير مقبول ، والتوفيق بين الاعتبارين ليس سهلاً ، وقد يعيل الشارع إلى أحدهما ، وليس أسلوب التوفيق واحداً : فمن المتصور أن يحدد الشارع الالتزامات التى يجوز فرضها على سبيل الحصر فلا يسمح للقاضى بالإضافة إليها وإن سمح له أن يحذف بعضها إن قدر أن المتهم فى غير حاجة إليه ، وقد يحدد الشارع الالتزامات الأساسية التى يلتزم القاضى بفرضها فى كل حالة اختبار ثم يسمح له أن يضيف إليها التزامات ذات أهمية ثانوية إن قدر حاجة المتهم إليها ، وقد يخول القاضى أوسع السلطات فيسمح له بأن يفرض الالتزامات التى يقدر

Germain, p. 149.

(١)

(٢) بينت المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسى (فى قسمه الصادر بلوائح) غرض هذه الالتزامات بأنه « ضمان الرقابة على سلوك الخاضع للاختبار وضمان تأهيله الاجتماعى » .

ملاءمتها ولكن يحظر عليه فرض التزامات معينة سواء حددت تفصيلا أو وفق قواعد عامة (١) .

وقد ميز الشارع الفرنسي بين التزامات عامة تفرض على كل من يوضع في الاختبار والتزامات خاصة يحددها الحكم بالنظر إل ظروف كل حالة . وتنقسم الالتزامات العامة بدورها إلى تدابير رقابة وتدابير مساعدة ، وتضم تدابير الرقابة الالتزامات التالية : تلبية المحكوم عليه طلب قضى تطبيق العقوبات أو ضابط الاختبار المختص ، واستقباله ضابط الاختبار وتقديمه له المعلومات والمستندات التي تتيح له رقابة مصادر رزقه ، وتقديم مبررات تغيير نوع العمل أو محل الإقامة ، وإخطار ضابط الاختبار بكل انتقال أو تغيب تزيد مدته على ثمانية أيام وإخطاره بعد ذلك بعودته ، والحصول مقدما على إذن قاضى تطبيق العقوبات عند السفر إلى الخارج . أما تدابير المساعدة فلها صورتان : معنوية ومادية يقدمها ضابط الاختبار أو لجنته أو - بناء على طلبهما - جهاز مختص بتقديم المعونة الاجتماعية . وتنقسم الالتزامات الخاصة إلى نوعين كذلك : إيجابية تفرض تكلينا بعمل وسلبية تقوم بنهى عنه ، فالالتزامات الإيجابية هى : مباشرة نشاط مهنى أو متابعة تعليم أو تدريب مهنى ، والإقامة فى مكان معين ؛ والخضوع لتدابير رقابة أو علاج قد تتخذ صورة الإقامة فى مستشفى وبصفة خاصة للعلاج من تسميم كحولى ، والمساهمة فى النفقات العائلية وأداء التزامات النفقة على نحو منتظم ، وتعويض الأضرار التي ترتبت على ارتكاب الجريمة . وتضم الالتزامات الخاصة السلبية : الامتناع عن قيادة بعض وسائل النقل ، والامتناع عن ارتياد بعض الأماكن كالحانات وحلبات السباق ودور القمار والمراقص . والامتناع عن الاشتراك فى مراهقات ، والكف عن الإفراط فى الخمر ، والامتناع عن الاتصال ببعض المجرمين وبصفة خاصة المساهمين معه فى جريمته والامتناع عن استقبال أو إيواء بعض الأشخاص فى مسكنه وبصفة خاصة

المخفي عليه في جريمته إذا كانت إعتداء على العرض (المواد ٥٦ - ٥٩ من قانون الاجراءات الجنائية في قسمه الثاني الصادر بلوائح) .

وقد نص الشارع الألماني على مجموعة من الالتزامات يجوز للمحكمة أن تفرضها على المحكوم عليه كلها أو بعضها ، هذه الالتزامات هي : تعويض أضرار الجريمة ، واتباع تعليمات خاصة متعلقة بمحل الإقامة والتعليم والعمل واستغلال وقت الفراغ ، والخضوع لعلاج طبي ، والوفاء بالتزامات النفقة ، وأداء مبلغ نقدي لمؤسسة ذات نفع عام (المادة ١/٢٤ من قانون العقوبات) . ولم ترد هذه الالتزامات على سبيل الحصر : فيجوز للمحكمة أن تضيف إليها التزامات أخرى بشرط أن تاترم الحدود التي يضعها القانون على ساطتها^(١) والتي تعني حظر فرض أنواع معينة من الالتزامات .

و يقرر التشريع الإنجليزي ساطة المحكمة في تحديد محل إقامة الخاضع للاختبار ، وبصفة خاصة إلزامه بالإقامة في مأوى أو مؤسسة مخصصة للخاضعين للاختبار مدة تحددها بحيث لا تتجاوز سنة وإلزامه بالخضوع لعلاج طبي عقلي ، ولكنه يضيف بعد ذلك أن لها الحق في فرض أى التزام تبدو ضرورته - بالنظر إلى ظروف الحالة - لضمان سلوكه القويم وبصفة خاصة لمنعه من ارتكاب ذات الجريمة أو أية جريمة أخرى (المادة ٣ من قانون القضاء الجنائي الصادر سنة ١٩٤٨)^(٢) .

٥٠٩ - القيود التي ترد على سلطة القضاء التقديرية في تحديد الالتزامات :

على الرغم من اتساع السلطة التقديرية التي تخول للقضاء حين يحدد الالتزامات التي تفرض على من يوضع في الاختبار ، فإن قيوداً ترد عليها لتدراً احتمال أن تنحرف فتكون هذه الالتزامات أداة استبداد أو عدوان على الحريات الفردية : وتتفادى من ناحية أخرى أن يكون من بينها التزامات لا تلتئم مع

Schönke-Schröder, § 24, S. 144.

(١)

Klare, p. 417.

(٢)

للوظيفية العقابية للاختبار أو لا تساهم على نحو ما في خدمة أغراضه فلا تكون غير قيود على الحرية لا تبررها علة اجتماعية^(١). وقد ينص الشارع على هذه القيود صراحة ، فإن لم ينص عليها تعين استخلاصها في ضوء الاعتبارين اللذين سلفتا الإشارة إليهما . وقد نصت المادة ٥١ من قانون الاجراءات الجنائية الفرنسي (في قسمه الثاني الصادر بلوائح) على أنه « لا يجوز أن تنطوى التدابير والالتزامات على اعتداء على حرية الرأى أو أن تمس المعتقدات الدينية أو السياسية لمن تفرص عليهم » ؛ وأشارت الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من قانون العقوبات الألماني إلى أنه « لا يجوز أن تفرض التزامات يكون من شأنها عرقلة الاستفادة من فرص أفضل للتدريب والعمل » ؛ وحرص التشريع الإنجليزي على تقرير عدم جواز أن تتضمن هذه الالتزامات إلزاما بتعويض الضرر الذى ترتب على الجريمة خشية أن تتحول من معاملة عقابية إلى وسيلة لارضاء الجنى عليه ، وهو اعتبار ينبغى أن يظل غريبا على أغراض الاختبار^(٢) .

ونستطيع تأصيل القيود على النحو التالى : ينبغى حظر الالتزامات التى تنطوى على حرمان كلى أو جزئى من حق مرتبط بصفة الانسان والمواطن ، وهى صفة لا يحرم منها شخص بوضعه فى الاختبار لأن ارتكاب الجريمة لا يعتبر بصفة عامة سببا للحرمان منها . وأهم الحقوق المرتبطة بهذه الصفة هى التى يقررها الدستور — سواء فى نصوصه المكتوبة أو مبادئه العامة وروحه — وتمثل فيها الحريات العامة التى يحرص التنظيم الديمقراطى للدولة الحديثة على كفالتها للمواطنين جميعا^(٣) . وتطبيقا لذلك فإنه لا يجوز فرض التزام ينطوى على حرمان من حرية الرأى كحظر إلقاء خطب أو محاضرات عامة أو مساس بحرية الاعتقاد كحظر التردد على أماكن العبادة العامة أو مكان عبادة معين أو اعتداء على حرية الانضمام إلى الجمعيات والنقابات إذا كان الدستور قد كفله للمواطنين جميعا .

Cornil, p. 65.

(١)

(٢) ولكن المادة ٢/١١ تجيز للمحكمة أن تلزم الموضوع فى الاختبار بأداء التعويض إذا قدرت أن من شأن ذلك المساهمة فى تأهيله .

Schönke-Schröder, § 24, S. 146.

(٣)

ولا يجوز أن تفرض التزامات في مجال تفصح خطة الشارع عن أنه قصد النأي به عن أن يكون موضوعاً لتنظيم تشريعي أو محلاً لسلطة الدولة وأراد تركه ليكون موضعاً لتقدير ذى الشأن ليتصرف فيه وفق مصلحته أو رغباته الخاصة ، ويعتبر إنشاء علاقات الزوجية وانحلالها أهم مثالين لهذا المجال ، فلا يجوز أن يكون من بين الالتزامات التى ينطوى عليها الاختبار إلزام الموضوع فيه بالزواج من فتاة معينة^(١) أو إعادة زوجته التى طلقها إلى عصمته ، ولا يجوز كذلك أن يكون من بينها إلزامه بتطليق زوجته .

ولا يجوز أن تفرض التزامات تتعارض مع علة الاختبار ، وهى كفالة معاملة تأهيلية للموضوع فيه تتفق وظروف شخصيته الاجرامية ، وبصفة خاصة فإنه لا يجوز فرض التزامات تعوق حصوله على تعليم أو تدريب مهني أو استقراره في عمل ملائم له ، وتطبيقاً لذلك فإنه لا يجوز إلزامه بتغيير نوع دراسته أو تدريبه أو عمله دون أن يكون المبرر الوحيد أو الأساس لذلك أن اعتبارات التأهيل تفرضه .

ولا يجوز أن تفرض التزامات يشق تنفيذها ، إذ تنطوى بذلك على نواقح الاختلال بها وفشل المعاملة العقابية التى ينطوى الاختبار عليها . وتطبيقاً لذلك ، فإنه لا يجوز أن يلزم زوجان أو أب وابن ساهما في ارتكاب جريمة ووضعاً معاً في الاختبار ألا يتبادلاً حديثاً خلال مدة محددة^(٢) .

ولا يجوز أن يفرض التزام يعد في ذاته عقوبة أو تدبيراً احترازياً ، ذلك أن للاختبار استقلاله وفحواه الذى يحقق له اكتفاء بذاته ، وبالإضافة إلى ذلك فإن خطة الشارع تفصح عن وجوب توافر شروط خاصة لتوقيع كل عقوبة أو تدبير على حدة ، وقد لا تكون هذه الشروط متوافرة بالنسبة لمن يقضى بوضعه في الاختبار^(٣) ؛ وعلى هذا النحو فإنه لا يجوز أن يكون من بين هذه

(١) كالإلزام بالزواج من الفتاة التى اعتدى عليها في جريمة ضد العرض .

(٢) وقد قضى بذلك قاض انجليزى ، وقراره محل لنقد اجماعى .
Schönke-Schröder, § 24, S. 147.

(٣)

الالتزامات لالزام بدفع مبلغ من النقود على سبيل الغرامة أو تسليم شيء أو إعدامه بما يجعله في حكم المصادر (١) .

وفي نطاق هذه التقيود يجوز أن تفرض جميع الالتزامات التي يقدر القضاء - وفقاً لنتائج فحص شخصية المتهم - ملاءمتها لتكون عناصر معاملة عقابية تأهيلية . ونعتقد أنه يجوز أن يكون من بين هذه الالتزامات تعويض الضرر الذي ترتب على الجريمة إذا ثبت أن من شأن ذلك المساهمة في تأهيله كما لو قام الدليل على أنه يخلق لديه شعور الأسف على جريمته والندم عليها بما يعتبر - في ضوء ظروفه - شرطاً للشروع بإعادة التأهيل لديه أو قام الدليل على أن أداء هذا التعويض يرضى الرأى العام في بيئته فيجعلها تفسح له مجالاً في نطاقها وتقبل تأهيله . ويجوز أن تفرض التزامات يكون من شأنها المساس بحرية عامة إذا كان هذا المساس أثراً تبعياً لازماً لتدبير تأهيلي ، فلم يكن مقصوداً لذاته حتى يقال بعدم جواز (٢) ، وعلى هذا النحو فإن الالتزام بالاقامة في مكان معين أو تجنب التردد على أمكنة معينة أو الخضوع لعلاج طبي أو متابعة دراسة أو تدريب هي أمثلة لالتزامات يجوز أن ينطوى عليها الاختبار (٣) .

٥١٠ - التعديل من الالتزامات :

تعتبر الالتزامات عناصر معاملة عقابية تستهدف تأهيل الموضوع في الاختبار ، والمعاملة في هذه المعاملة أنها متطورة وفقاً لما يرد على الشخصية من تطور وما توحى به ردود الفعل لديه ولدى البيئة التي يسعى إلى الاندماج فيها ، ويتخذ هذا التطور صورة التعديل من الالتزامات التي فرضها الحكم بالوضع في الاختبار .

(١) يقرر مانهايم أنه لا يجوز أن تفرض الالتزامات التي ينطوى عليها الاختبار قيوداً على الحرية تجاوز ما كان يتحملة المتهم لو قضى عليه بعقوبة سالبة للحرية ، انظر :

Hermann Mannheim, The dilemma of penal reform, 1939, p. 138.

Schönke-Schröder, § 24, S. 146.

(٢)

(٣) وقد أجاز القانون الإنجليزي أن يتضمن الأمر بالاختبار لزام المتهم بالاقامة في محل

معين (المادة ٣/٣ من قانون القضاء الجنائي الصادر سنة ١٩٤٨) أو الخضوع لعلاج طبي (المادة ١/٤ من القانون السابق) .

وقد يثور التساؤل حول مدى ما ينطوى عليه هذا التعديل من مساس بقوة الحكم الذى قضى بالوضع فى الاختبار وحدد عناصره ، وهى قوة لا يجوز المساس بها بعد استنفاد طرق الطعن فيه . ولكن يلاحظ أن هذا الحكم قد انطوى على شقين : شق قرر الوضع فى الاختبار ، وهذا الشق لن يرد به مساس ، أما الشق الثانى فهو الذى حدد عناصر المعاملة العقابية ، وفيه ينحصر التعديل ، وفى اعتقادنا أن عدم المساس بالشق الأول يكفل لقوة الحكم الاحترام الكافى ، وهذا القدر من الاحترام هو ما تقرره المبادئ التقليدية التى لم تضع فى اعتبارها غير أحكام تصدر بتحديد نوع العقوبة ومدتها ولا تتطرق إلى بيان عناصر المعاملة العقابية معتبرة ذلك من اختصاص الادارة العقابية التى لم يثر شك فى أن لها التعديل منها إذا اقتضى ذلك التطور الطارئ على شخصية المحكوم عليه^(١) . أما شق الحكم الخاص بتحديد الالتزامات التى ينطوى عليها الاختبار فهو شق يتولى فيه قضاء الحكم مهمة قضاء التنفيذ ، والتاعدة المقررة أن عمل هذا القضاء الأخير قابل بطبيعته للمراجعة المستمرة حتى يتحقق على الدوام التلاؤم بين الشخصية الإجرامية والمعاملة العقابية التى تطبق عليها . ويعنى ذلك أن التعديل من الالتزامات التى ينطوى عليها الاختبار لا يتضمن مساسا بقوة الحكم الذى قرره إذا حددت هذه القوة فى مدلولها الدقيق .

وقد اعترف التشريع الفرنسى بقابلية الالتزامات للتعديل : فالمادة ٧٤١ من قانون الاجراءات الجنائية خولت قاضى تنفيذ العقوبات الذى يتبعه محل إقامة الموضوع فى الاختبار سلطة تعديلها سواء بالإضافة أو الحذف أو التغيير ، وله ذلك من تلقاء نفسه أو بناء على طلب النيابة العامة أو الموضوع فى الاختبار . واعترف التشريع الألمانى بدوره بذلك وإن كان قد خول الاختصاص به للمحكمة التى قضت بالاختبار (المادة ٢٤ من قانون العقوبات ، الفقرة الثالثة)^(٢) . ونعتقد أن خطة الشارع الفرنسى فى تحويله الاختصاص لقاض

التنفيذ أصوب ، إذ أن تكييف هذا التعديل بأنه ملائمة بين الشخصية الإجرامية والمعاملة العقابية ياحتمه حتماً بالاختصاصات المخولة لهذا القاضى ، وبالإضافة إلى ذلك فإن تخويله له أدنى إلى البساطة والاقتصاد فى الإجراءات ويقضى المنطق بالاعتراف للمتضاء بسلاطة واسعة فى التعديل تصل إلى حد إضافة التزامات جديدة قد تزيد فى الأهمية على ما كان مقرراً أصلاً ، ويجوز أن تصل كذلك إلى إلغاء الالتزامات جميعاً ، ويبرر هذا الاتساع أنه قد يدعو إليه الحرص على تحقيق ملائمة كاملة بين هذه الالتزامات والتطور الطارئ على الشخصية ، وقد حرص التشريعان الفرنسى والألمانى على تقرير هذا الاتساع (١) .

٥١١ - المدة التى تمتد خلالها هذه الالتزامات :

هذه الالتزامات بطبيعتها مؤقتة ، إذ هى عناصر معاملة عقابية تنقضى بإدراكها أغراضها ، وقد تنهى كذلك إذا فشلت وثبتت ملائمة أن تستبدل بها معاملة عقابية من نوع آخر .

ويشير البحث فى هذه المدة التساؤل عما إذا كان من الملائم تحديدها فى القانون ثم عن طريق القضاء أم أنه من الأفضل تركها دون تحديد بحيث لاتنقضى إلا إذا ثبت أنها قد أدركت أغراضها ، وبديهي أن يكون القول بذلك من اختصاص قضاء تنفيذ العقوبات : وقد تمنح بعض الآراء إلى تأييد هذه الوجهة الثانية من النظر محتجة بأن المنطق يقضى بقياس هذه الملاءمة بقدر الحاجة إليها ، ويتفق ذلك مع تكييف الاختبار بأنه فى جميع الأحوال تدبير احترازى ، وهو تكييف سبق أن رأينا أن إطلاقه محل نظر (٢) . وتذهب التشريعات غالباً إلى تحديد هذه المدة ، ولكنها تجعل هذا

(١) حرصت الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من قانون العقوبات الألمانى على بيان أن هذه الالتزامات يجوز أن تقررها المحكمة فى وقت لاحق على صدور حكمها ويجوز لها أن تعدلها أو تلغىها .

(٢) Bouzat et Pinatel, I, no. 842, p. 650 ; E.H. Sutherland,

Principles of Criminologie, p. 389.

التحديد مرناً ، فتضعها بين حد أدنى وحد أقصى وتحول القاضى تحديدها بينهما ثم تسمح له بالتعديل فيها سواء بالإنقاص أو الزيادة إذا تبين أن التطور الذى طرأ على شخصية الموضوع فى الاختبار قد أصبح يقتضى ذلك . وقد جعل التشريع الفرنسى هذه المدة متراوحة بين ثلاث سنوات وخمس (المادة ٧٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية) ، أما التشريع الألمانى فيحصرها بين سنتين وخمس (المادة ٢٤/٤ من قانون العقوبات)^(١) ، وثمة اعتبارات عقابية هامة قد بررت وضع الحد الأدنى : ذلك أن مضمي مدة معينة ضرورة منطقية لتصور أن تنتج المعاملة العقابية التى ينطوى عليها الاختبار تأثيرها على الشخصية الإجرامية بما يمكن معه القول بأنها قد حققت أغراضها ، بل إن المدة الدنيا ضرورة لفحص آثار المعاملة والحكم عليها وتقدير مدى جدواها ، وفى النهاية فإن هذه المدة مطلوبة ليكون للاختبار - كنظام عقابي - دوره فى تحقيق العدالة والردع العام ، وهو دور لا يجوز الإقلال من شأنه^(٢) . أما الحد الأقصى فمبرره اعتبارات لا تقل أهمية : فهو ضرورة لحماية الحريات العامة بضمان ألا يظل شخص خاضعا لقيود تكبل حريته خلال وقت غير محدود ، ثم إن طبيعة الاختبار تفرضه ، فالأصل فيه أن يحقق الغرض منه خلال فترة قصيرة من الزمن ، أما إذا بات مرجحا ألا يحقق ذلك الغرض إلا بعد وقت طويل ، فإن من الأوفق عندئذ أن تحل محله معاملة عقابية سالبة للحرية لها من الفاعلية ما يتيح لها إنتاج أغراضها فى خلال زمن محدود^(٣) وبالإضافة إلى ذلك فإن انحصار الاختبار - كما قدمنا - فى المجال الذى كانت تطبق فيه العقوبات السالبة للحرية ذات المدة القصيرة يقتضى أن تتميز مدته بالاعتدال كى لا يكون وضع الخاضع له أسوأ ممن حكم عليه بعقوبة سالبة للحرية ، وفى النهاية فإن الاعتبارات العملية تقتضى حصر كل حالة اختبار فى

(١) نصت التوصية السابعة من توصيات حلقة مكافحة الجريمة على أن « تكون مدة الاختبار القضائى محصورة بين حد أدنى لا يقل عن ستة أشهر وحد أقصى لا يزيد على ثلاث سنوات ، وللقاضى سلطة تقديرية فى تحديد المدة المناسبة بما يتلاءم مع حالة الشخص الذى يتقرر وضعه تحت الاختبار » .

Germain, p. 153 ; Bouzat et Pinatel, I, no. 842, p. 650. (٢)

Germain, p. 153 ; Bouzat et Pinatel, I, no. 842, p. 650.

زمن محدد كي يخف عبء الاشراف والرقابة عن السلطات المنوط بها تطبيقه
فبتاح لها أداء مهامها على الوجه السليم .
وبالإضافة إلى تميز وضع الخاضع للاختبار خلال المدة السابقة بالالتزامات
المفروضة عليه ، فإن وضعه يتميز من ناحية ثانية بعدم الاستقرار : فهو
عرضة للتعديل من هذه الالتزامات ، وقد يكون التعديل في غير مصلحته ،
بل إنه عرضة لإعلان فشل الاختبار على نحو تستبدل به معاملة عتامية
أشد وطأة (١) ؛ ومن الجائز في خطة بعض التشريعات أن تختصر المدة إذا
ثبت أن المعاملة العتامية التي ينطوي عليها الاختبار قد أدركت أغراضها فلم
يعد لاستمرارها مبرر (٢) . أما إذا انقضت هذه المدة دون إعلان فشل
الاختبار - سواء لبأوغها أجلها المحدد أصلا أو لاختصارها بقرار لاحق - كان
ذلك قرينة قانونية على أن المحكوم عليه لم يعد في حاجة إلى معاملة عقابية تالية .
وقد يعنى ذلك عدم جواز اتخاذ الاجراءات التي تؤدي إلى تطبيق هذه المعاملة (٣)
أو اعتبار الموضوع في الاختبار في مركز من أدين مع إيقاف التنفيذ ثم انقضت
مدة الإيقاف دون إلغائه (٤) .

§ ٢ - الاشراف الاجتماعي في الاختبار

٥١٢ - أهمية الاشراف الاجتماعي في الاختبار :

للاشراف الاجتماعي في الاختبار ذات أهميته في البارول ، وهي أهمية
يفسرهما عمز الموضوع في الاختبار عن أن يسلك بمفرده الطريق الذي يتجنب

(١) وفقا للتشريع الفرنسي يلغى الاختبار بقوة القانون اذا اتخذت ضد الموضوع فيه
اجراءات خلال الفترة المحددة له انتهت بالحكم عليه بالحبس أو بعقوبة أشد (المادة ٧٤٠
من قانون الاجراءات الجنائية) ويجوز لحكمة الدرجة الاولى التي يقيم في دائرة اختصاصها
الموضوع في الاختبار أن تقرر الفاء للاخلال بالالتزامات التي ينطوي عليها ، وذلك بناء على
طلب قاضي تطبيق العقوبات أو النيابة العامة (المادة ٧٤٣ من قانون الاجراءات الجنائية) .
(٢) خول التشريع الفرنسي سلطة اختصار المدة لحكمة الدرجة الاولى التي يقيم في دائرة
اختصاصها الموضوع في الاختبار وذلك بناء على طلب قاضي تطبيق العقوبات (المادة ٧٤٣
من قانون الاجراءات الجنائية) ، ولكنه لا يسمح على الإطلاق باستداد هذه المدة .
(٣) نريد بذلك الإشارة الى التشريعات التي تقرر الاختبار تدبيرا مستقلا من شأنه
تعزيز النطق بالحكم .

(٤) انظر في بيان هذا الوضع رقم ٤٨٢ ص ٥٦٤ من هذا المؤلف .

فيه تأثير العوامل الاجرامية التي قادته إلى الجريمة فيما مضى ويوفر لنفسه فيه عناصر التأهيل ، فقد أثبتت جرمته أنه في حاجة إلى عون على ذلك ؛ ويفسر هذه الأهمية بعد ذلك الحاجة إلى التحقق من خضوعه للالتزامات المفروضة عليه بما يضع على حريته القيود التي يتحقق بها المدلول العقابي للاختبار ؛ ويفسرهما في النهاية حاجة القاضي إلى من يساعده في إحكام الرقابة على الخاضع للاختبار ويمده بالعناصر الواقعية التي تتيح له مباشرة اختصاصاته على الوجه الذي يحدده القانون .

وهذه الأهمية تملئ تحرى الدقة في اختيار القائم بهذا الإشراف وتطلب شروط خاصة فيه وضمان خضوعه في أدائه وظيفته لرقابة فعالة .

٥١٣ - الشروط الواجب توافرها في المشرف الاجتماعي :

لا يصلح كل شخص للقيام بالإشراف الاجتماعي في الاختبار ، إذ لهذا العمل طابعه الفني الذي يقتضى إعداداً خاصاً وتدريباً لاحقاً يدعمه (١) . وقد ترتب على هذا الطابع أن لم يعد سائغاً الاعتماد على متطوعين أو هواة للقيام بهذا العمل ، بل إن « ضابط الاختبار » ينبغي أن يكون موظفاً عاماً (٢) متفرغاً لعمله مأجوراً عليه وملتزماً بالتعليمات التي تصدر إليه وخاضعاً لسلطة تأديبية (٣) ، (٤) وإن كان ذلك لا يحول دون الاستعانة على نحو ثانوى

(١) ذكرت حلقة دراسات لندن « انه مما لاشك فيه ان نجاح نظام الاختبار يتوقف أساساً على الصفات الشخصية لضباطه » إذ عليهم تطبيق الأساليب العلمية الحديثة في المعاملة الاجتماعية والفردية ، وقد مضى العصر الذي كان عملهم فيه يعتمد على الشفقة أو سلامة النية أو مجرد الحس .

(٢) ذهبت التوصية التاسعة من توصيات حلقة مكافحة الجريمة الى أن « يكون ضباط الاختبار القضائي من موظفي طول الوقت التابعين لوزارة العدل الحاصلين على مؤهل عال وبعد قضاء لفترة تدريب مناسبة ويكون على رأس جهاز الاختبار القضائي مجلس تحدد اختصاصاته وفقاً للقانون » .

(٣) ذكرت حلقة دراسات لندن أن من الضروري خضوع ضباط الاختبار لرقابة السلطات العامة مباشرة أو في صورة غير مباشرة ، ويتعين كفالة وضع مالي ملائم ومستقر يتيح لهم الاستقلال والكرامة المتطلبين لحسن أدائهم عملهم .

(٤) أشارت حلقة دراسات لندن الى الشروط التي يتعين توافرها في ضابط الاختبار فردتها الى درجة كافية من الذكاء ونضوج عاطفي وصحة جيدة وثقافة عامة ومهنية مرضية، وهي قريبة من الشروط المطلوبة في الولايات المتحدة الأمريكية ، وان أضيف إليها وجوب تراوح السنين بين الرابعة والعشرين والخامسة والاربعين وحيازة خبرة سنتين على الأقل في عمل متصل بالخدمة الاجتماعية أو تدريب في معهد مختص بذلك ، انظر Chappel, p. 388.

بمتطوعين^(١) إذا ثبت أن لديهم من الخبرة والتحمس لهذا العمل ما يجعل لمعوتهم أهميتها .

وينبغي أن يتضمن التشريع قواعد عامة في اختيار ضباط الاختبار ، وأبسط هذه القواعد أن يكون الاختيار بناء على امتحان يرخص بالتقدم إليه للوائحين على مؤهلات عليا في الخدمة الاجتماعية أو علمي النفس و الاجتماع أو القانون مضافا إلى ذلك شروط تتعلق بالتمزاهة والسن والحالة الصحية والخبرة السابقة ، وقد يتطلب الشارع اختيارهم من بين من شغلوا وظائف معينة ، وقد فعل الشارع الفرنسي ذلك فطلب أن يختاروا من بين المهذبين في المؤسسات العقابية الذين أمضوا في الخدمة خمس سنين على الأقل منها سنتان في التهذيب (المادة ٥٤٨ م من قانون الاجراءات الجنائية) .

وينبغي أن تنظم دراسات تدريبية لضباط الاختبار قبل ابتدائهم في عملهم وأثناءه^(٢) ، وليتمنوا — بالإضافة إلى العلوم والفنون المتصلة بعملهم — الروح التي يجب عليهم أدائها ، وأهم عناصرها الايمان بصلاحية كل موضوع في الاختبار للتأهيل وحسن الظن بطبيعة البشر وتجنب التعصب ضد أبناء جنس أو دين أو مرتكبي نوع معين من الجرائم .

٥١٤ — السلطة المنوط بها اختيار ضابط الاختبار ورقابة عمله :

تختص بتعيين ضابط الاختبار في منصبه السلطة المنوط بها الاشراف على مرفق القضاء باعتبار أن التكييف الصحيح لعمله أنه « مساعدة القضاء » ، وقد عهد القانون الفرنسي بذلك إلى وزير العدل (المادة ٤٤٨ م من قانون الاجراءات الجنائية) ، وعهد اليه كذلك بالموافقة على الاستعانة بالمتطوعين .

(١) ذكرت حلقة دراسات لندن أهمية الاستعانة بمتطوعين مشيرة الى ما يتميزون به عادة من حماس للعمل وتحرر من الروتين الذي يعيب عمل المرافق الادارية ، وقد أجاز الشارع الفرنسي الاستعانة بمتطوعين (المادة ٥٥ م من قانون الاجراءات الجنائية) وحدد تفصيلا الشروط التي يجب توافرها فيهم (المادة ٥٥ م من قانون الاجراءات الجنائية) في قسمه الرابع الصادر بقرارات .

الذين يرشحهم لهذا العمل قاضى تطبيق العقوبات (المادة ٥٥١ م من قانون الاجراءات الجنائية) .

ويأتى بعد تعيين ضابط الاختبار فى منصبه موضوع العهد إليه بالإشراف على حالة معينة ، وغنى عن البيان أن اختياره لذلك ينبغى أن يكون من شأن القضاء الذى يقرر الوضع فى الاختبار ، وعلمته أن يراعى فى ذلك صلاحيته - من حيث صفاته ومؤهلاته - للإشراف على هذه الحالة بظروفها الخاصة . وقد تراعى فى اختياره صلة سائلة له بالمتهم ككونه رب عمل أو معلم سابق له (١) . وقد خول الشارع الفرنسى هذا الاختصاص لقاضى تطبيق العقوبات (المادة ٥٥٧ م من قانون الإجراءات الجنائية) . ولكن التشريعات التى تجعل من اختصاصات هذا الضابط إعداد الفحص الذى تتبين به درجة صلاحية المتهم للاختبار تخول تعيينه لقضاء الحكم ، بل إنها قد تخوله لسلطة الاتهام باعتبار أنه يباشر عمله قبل أن يكون لوظيفة قاضى التنفيذ محل .

ويرتبط بسلطة القضاء فى تعيين ضابط الاختبار أن يكون له إصدار تعليمات إليه تتعلق بكيفية أدائه عمله ، وياتزم قانوناً باتباعها ، وله كذلك عزله إن ثبت أنه لا يؤدى عمله على الوجه المطلوب (٢) .

٥١٥ - الجوانب المختلفة لوظيفة ضابط الاختبار :

إن وظيفته أشبه بوظيفة الوصى (٣) : فهو يرمى مصالح المجتمع عن طريق رعايته مصلحة شخص فى تحقيق تأهيله خاضعاً فى كل جوانب مهمته لتوجيه القضاء . وجوهر وظيفته أنها « مساعدة » : فهو مساعد للقاضى برقابته سلوك الموضوع فى الاختبار وتحقيقه من مدى وفائه بالتزاماته وتمكينه القاضى بذلك من تكوين رأى حول مدى استحقاق المحكوم عليه للاختبار بشروطه التى وضع فيها حتى يقرر بناء على ذلك ما إذا كان ثمة محل للإلغاء الاختبار أو التعديل من الالتزامات التى انطوى عليها . ووظيفته من ناحية ثانية

Pons, p. 17.

(١)

Schönke-Schröder, § 24, S. 151.

(٢)

Germain, p. 156.

(٣)

هى « مساعدة » للموضوع فى الاختبار على تجنب تأثير العوامل الإجرامية وتوجيه حياته على النحو الذى يتحقق به تأهيله .

وتقرر النظم الإنجلوسكسونية اتساع نطاق وظيفة ضابط الاختبار بحيث تشمل جوانب ثلاثة : الفحص Investigation وتدريب التقارير Report والمعاملة Treatment (١) . والجانب الآخر دون شك أهمها ، بل إنه ليستوعبها ، ذلك أن الفحص وظيفة عارضة ويمكن أن تقوم بها أجهزة سواه ، أما تقديم التقارير إلى القضاء عن سلوك الموضوع فى الاختبار فهو شق غير منفصل عن المعاملة ، بل يتمثل فيه تسجيل نتائجها .

وظيفة ضابط الاختبار فى المعاملة على جانب كبير من الدقة والطابع الفنى ، وهى تضم شعباً ثلاثاً أساسية : إقناع الموضوع فى الاختبار بأهمية الالتزامات التى فرضت عليه ، ويتضمن ذلك شرحها له وبيان السبل التى تتيح لها تنفيذاً كاملاً وإقناعه بأنها فرضت عليه ابتغاء مصلحته فى أن يتمكن عند اجتيازه الاختبار بنجاح من استرداد مكانه فى المجتمع ، وإذا تضمنت قيوداً على حريته فهى كذلك لمصلحته . أما الشعبة الثانية من وظيفته فهى مراقبة وفائه بهذه الالتزامات واستخلاص دلالة سلوكه إزاءها على مدى جدوى المعاملة العقابية التى ينطوى عليها الاختبار بالنسبة له ، ويتصرف ضابط الاختبار فى نطاق هذه الشعبة باعتباره ممثلاً للسلطة العامة ، ومن ثم كان عليه أن يضمن نتائج مهمته التقارير التى يتقدم بها إلى القضاء . وتتضمن الشعبة الثالثة توجيه حياة الموضوع فى الاختبار على النحو الذى يحقق تهذيبه وتأهيله (٢) . ولا جدال فى أن الشعبة الأخيرة أهمها ، وهى تفرض عليه أن يعاونه فى مواجهة المواقف المختلفة التى قد تعرض له ويعاونه على التصرف السليم إزاءها ، وعليه أن يدربه على أن يكون تصرفه هو تصرف المواطن الشريف الذى يتقبل فى إخلاص الخضوع للقيم الاجتماعية . ويتضمن ذلك أن يوجهه إلى التفكير فى أسلوب حياته السابق الذى قاده إلى الجريمة وإدراك ما ينطوى عليه من عوامل إجرامية مفسدة ثم يخلق لديه تدريجياً « إرادة »

Grünhut, p. 305.

Germain, p. 156.

(١)

(٢)

تغيير هذا الأسلوب واتباع أسلوب آخر يتفق مع القيم الاجتماعية ، وهذه الإرادة هي « إرادة التأهيل » ، وعليه بعد ذلك أن يدرجه على سلوك هذا الطريق الجديد . وقد أوضح الشارع الإنجليزي تفاصيل هذه الشعبة من مهمته في قوله إن على الضابط واجب « إسداء النصيحة للموضوع في الاختبار وتقديم المساعدة إليه والارتباط معه بصفة من الصداقة To advise, to assist and to be friend^(١) (المادة الرابعة من قانون الاختبار الصادر سنة ١٩٠٧) .

وفد فصل الشارع الفرنسي مهمة ضابط الاختبار فقال إن عليه أن يحتفظ بصفة دائمة بالمحكوم عليه ، ومن أجل ذلك يلتزم بأن يدعوه إلى مقر لجنة الاختبار وأن يزوره في محل إقامته ومقر عمله . ويتعين عليه أن يتقدم كل ثلاثة أشهر بتقرير إلى قاضي تطبيق العقوبات عن سلوك المحكوم عليه . وعليه أن يتحقق من أنه يخضع لتدابير الرقابة والملاحظة ويفي بالالتزامات التي فرضت عليه ، فإذا أخل المحكوم عليه بها كان على ضابط الاختبار إبلاغ ذلك فوراً إلى قاضي تطبيق العقوبات . ولضابط الاختبار أن يقترح على هذا القاضي التعديلات التي يرى ملاءمة إدخالها على هذه التدابير والالتزامات ، وله أن يقترح كذلك المساعدة التي يرى ملاءمة تقديمها إليه . وله أن يقوم في نطاق لجنة الاختبار بكل الأعمال والمساعدات اللازمة لأدائه وظيفته . وعلى قاضي تطبيق العقوبات أن يخوله جميع السلطات الضرورية لأداء مهمته^(٢) (المادة ٥٢٨ من قانون الاجراءات الجنائية) .

٥١٦ - أسلوب أداء ضابط الاختبار وظيفته :

جوهر وظيفة ضابط الاختبار أنها صورة من الخدمة الاجتماعية وإن تميزت عن سائر صورها بانطوائها على عنصر من السلطة وافتراسها

Grünhut, p. 308.

(١)

(٢) أجملت حلقة مكافحة الجريمة اختصاصات ضابط الاختبار فيما يلي : ١ - القيام ببحث سابق على الحكم يساعد المحكمة في تحديد أفضل سياسة لمعاملة الجانح البالغ أو الحدث . ٢ - القيام بالإشراف والتوجيه لمن يوضعون تحت نظام الاختبار القضائي . ٣ - إعداد التقارير الدورية الخاصة بحالة الجانح في خلال مدة الاختبار القضائي وعند انتهاء هذه المدة . ٤ - اقتراح إنهاء الاختبار القضائي قبل انتهاء المدة التي جاءت في الحكم .

توقيع الجزاء عند الإخلال بما تفترضه من قواعد السلوك^(١) . وقد أثار البعض الشكوك حول جواز تكيف عمل الضابط بأنه « خدمة اجتماعية » باعتبار أن هذا التكيف يفترض حرية المنتفع من الخدمة في الاستفادة منها وحقه في أن يستغنى عنها دون أن يخشى جزاء ، ويعنى ذلك أن فكرة السلطة غريبة على هذا التكيف . ولكن هذه الشكوك ليست في محلها : ذلك أن السلطة والجزاء لهما دور احتياطي ، فلا يبرزان إلا عند الضرورة وقد لا يبرزان على الإطلاق ، وإذا انطوى الاختبار على سلطة فهي ليست مفروضة على الخاضع له فحسب ، بل هي مفروضة على الضابط كذلك ، إذ هو محمل بالتزامات ومهدد بالجزاء عند تهوئه في تنفيذها ، ومن ثم ساغ القول بوجود « علاقة خدمة اجتماعية » بينهما ذات طبيعة خاصة مستمدة من المجال الذي تطبق فيه وهو مجال اقتضى أن يضع القانون تنظيما تفصيليا لها^(٢) .

ويفرض « طابع الخدمة الاجتماعية » لوظيفة ضابط الاختبار أن يتعد عمله عن « الإكراه » وأن يجعل « الإقناع والمساعدة » جوهره^(٣) . ولكن لا يجوز له من الناحية الأخرى أن يطبع عمله بطابع « الإشفاق » بالموضوع في الاختبار ، إذ يخشى أن يهدد ذلك ثقته بنفسه ويغرس لديه الاعتماد الدائم على غيره بما يعرقل نمو الشعور بالاستقلال الذي يعتبر أحد عناصر التأهيل . ويرتبط بذلك عدم جواز أن ينظم ضابط الاختبار كل شيء ، بل عليه توجيه الخاضع للاختبار إلى صياغة حياته الجديدة بنفسه وفق ما يضعه له من قواعد كلية وإرشادات عامة .

ويقوم أسلوب عمل ضابط الاختبار على عنصرين هما الدراسة والعلاج : فينبغي أن يكون عمله دراسة مستمرة لسلوك الموضوع في الاختبار وردود الفعل المختلفة لديه ، وعليه بعد ذلك أن يتجه إلى تقويم كل بادرة غير اجتماعية فيه^(٤) . ويمتزج هذان العنصران ، ومن العسير تحديد أين ينتهي

Grünhut, p. 305.

Chappel, p. 386.

Poupet, p. 81.

Chappel, p. 388.

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

تؤخرهما متى يبدأ ثانيهما ، بل الحقيقة أن العلاج يبدأ منذ لحظة اللقاء الأول
كما أن الدراسة تستمر طيلة مراحل العلاج .

١١ - حدود وظيفة ضابط الاختبار :

تستند وظيفة ضابط الاختبار حدودها من تميزها الواضح عن وظيفة
القضاء : فليس له أن يباشر عملاً يدخل في نطاق سلطة القضاء ، سواء في
ذلك قضاء الحكم أو قضاء التنفيذ : وتطبيقاً لذلك لم يكن له أن يفرض على
الحاضرين للاختبار التزامات غير ما قرره الحكم بالوضع في الاختبار ، وليس
له أن يدخل تعديلاً عليها ، بل إنه لا يجوز للقضاء أن يفوضه بعض اختصاصه
فيجعل له أن يعدل — ولو مؤقتاً — من هذه الالتزامات أو يخوله سلطة السماح
للحاضرين للاختبار بالتدخل من بعض المحظورات المفروضة عليه (١) . ويبرز
الفصل بين وظيفتي ضابط الاختبار والقاضي وجوب أن يظل في اختصاص
القضاء كل ما يعتبر تقريراً — في صورة كلية أو جزئية — لتدبير جنائي
يحمي المبادئ الأساسية المقررة في القانون التي تستند إلى الحرص على حماية
الحريات العامة .

§ ٣ - الرقابة القضائية في الاختبار

١٢ - أهمية الرقابة القضائية في الاختبار :

يفترض الاختبار معاملة عقابية تستمر زمناً تفرض في خلاله القيود على
حرية الحاضرين له ويلتزم بالخضوع لإشراف ضابط الاختبار ، ومن المتعين
أن يراقب القضاء هذين العنصرين كي لا يتحول إلى استبداد خطير بالحريات
العامة . ومن ناحية ثانية فإن الاختبار لا ينشئ وضعاً عقابياً مستقراً : فهو على
الدوام معرض للتعديل والإلغاء ، وينبغي أن يكون تقرير ذلك من اختصاص
القضاء حماية للحقوق الأساسية للموضوع في الاختبار (٢) ، (٣) .

Schönke-Schröder, § 24, S. 149.

Martine, p. 263 ; Poupet, p. 84.

(١) أشارت حلقة دراسات لندن إلى أنه من المرغوب فيه أن يتدخل القضاء في رقابة
الاختبار ، وينبغي تبعاً لذلك استبعاد الرأي القائل بوضع تنظيم إداري بحت له .

والرقابة القضائية في الاختبار هي جانب أساسي في اختصاص القضاء التنفيذي ، ولذلك لا يجادل ضرورتها غير من ينكرون نظام قضاء التنفيذ من أساسه ، وهم لا يمثلون الرأي الراجح في علم العتاب الحديث .

٥٩١ - مظاهر الرقابة القضائية في الاختبار :

يبدأ دور القضاء في الرقابة عقب صدور القرار أو الحكم بالوضع في الاختبار وتحديد الالتزامات التي ينطوي عليها . وهذه الحقيقة ترجع رئيس القائلين بأن يعهد بهذه الرقابة إلى قضاء التنفيذ دون قضاء الحكم باعتبارها لا تبدأ إلا عندما ينتهي الأخير من عمله بخروج الدعوى من حوزته . وبالإضافة إلى ذلك فإن قضاء التنفيذ أدنى إلى الموضوع في الاختبار وأدنى إلى ضابط الاختبار كذلك ، وهو تبعاً لذلك أقلر على أداء عمله (١) .

وللرقابة القضائية في الاختبار جانبان أساسيان : الأول هو إجازة الاختبار ، ويدخل في ذلك تعيين ضابط الاختبار وإصدار التعليمات إليه وعزله إن لم يعد حائزاً للثقة ، ويتصل بذلك أيضاً تلقي تقارير ضابط الاختبار والعلم عن طريقها بسلوك الموضوع في الاختبار والعمل على تحقيق الملاءمة بين هذا السلوك والمعاملة التي يخضع لها (٢) . أما الجانب الثاني من هذه الرقابة فهو تقرير الجزاء في حالة الإخلال بالالتزامات التي ينطوي عليها الاختبار ، ولا ينحصر الجزاء في إعلان فشل الاختبار واستبدال معاملة عقابية من نوع آخر - يغلب أن تكون سالبة للحرية - بالمعاملة التي كانت الاختبار يتضمنها ، وإنما يدخل في ذلك التعديل من الالتزامات المقررة أو مجرد توجيه إنذار أو توقيع غرامة (٣) .

(١) وهذا ما ذهب اليه الشارح الفرنسي ، انظر في ذلك :

Pons, p. 2 ; Stefani, Levasseur et Jambu-Merlin, no. 470, p. 419.

Poupet, p. 84. (٢)

Poupet, p. 87. (٣)

٥٢٠ - الروح التى ينبغى أن تباشر بها الرقابة القضائية :

ينبغى أن تتجه الرقابة القضائية إلى تحقيق الملاءمة بين شخصية الموضوع فى الاختبار والماملة العقابية التى يخضع لها ، ويعتبر ذلك مجرد أعمال لمبدأ التفريد التنفيذى الذى يسود النظم العقابية الحديثة كافة . ويفسر هذا المبدأ الاتساع والمرونة اللذين تتميز بهما هذه الرقابة : فالجزء لا يقتصر توقيعه على حالة ارتكاب جريمة تالفة ، وإنما يوقع عند أى إخلال بالالتزامات التى ينطوى الاختبار عليها ، ولا يتخذ الجزء صورة إلغاء الاختبار فحسب ، وإنما يجوز أن يتخذ صورة التعديل من شروطه ، بما فى ذلك ابتسار مدته . وبالإضافة إلى ذلك فإن سلطة القضاء على ضابط الاختبار لا تقتصر على عزله ، وإنما تتخذ كذلك صورة إصدار التعليمات إليه فى كل مجال يراه القاضى محلاً للتوجيه . وينبغى أن يسود عمل القاضى حرص واضح على حماية الحريات العامة وضمان حقوق الموضوع فى الاختبار ورقابته أى استبعاد قد يصدر عن ضابط الاختبار .

الباب السابع

الرعاية اللاحقة

٥٢١ - الدور العقابي للرعاية اللاحقة :

تستمد الرعاية اللاحقة أهميتها العقابية من كونها التمتعة الطبيعية للجهود التهذيب والتأهيل التي بذلت أثناء التنفيذ العقابي السالب للحرية ، فالفرض أن هذه الجهود قد أنتجت آثارها بالقدر الذي أتاحه الوقت الذي بذلت خلاله والوسائل التي استعين بها ، ويغلب أن تكون هذه الآثار في حاجة إلى ما يكملها حتى تبلغ النطاق الذي يقتضيه التأهيل الاجتماعي الكامل ؛ وهذا الإكمال هو الدور الأول الذي يناط بالرعاية اللاحقة (١) . ومن ناحية ثانية ، فإن آثار هذه الجهود في حاجة إلى صيانة كي لا تفسدها العوامل الاجتماعية التي يغلب أن يتعرض لها المفرج عنه عقب الإفراج مباشرة ؛ وهذه الصيانة هي الدور الثاني الذي تؤديه الرعاية اللاحقة (٢) .

ويبرر أهمية هذا الدور العقابي أن المفرج عنه يتعرض عقب الإفراج لظروف سيئة اصطلاح على التعبير عنها « بأزمة الإفراج » ، وتفرض ظروف هذه الأزمة على السلطات العامة أن تخف إلى معونته ، لأنها إن لم تفعل عرضت المجتمع لخطر عودته إلى الجريمة تحت وطأة هذه الظروف القاسية وهددت تبعاً

M. Prunet, Organisation et action des comités post-pénaux, (١)
Revue pénitentiaire, 1955, p. 392 ; Stefani, Levasseur et Jambu-Merlin,
no. 491, p. 433.

Schmeick et Picca, no. 380, p. 313.

(٢)

لذلك بالإفساد الجهود التي سلف بذلها (١) . وهذه الأزمة — في شقها الأساسي — نفسية : فالمفرج عنه يواجه بالاختلاف الكبير بين ظروف الحياة التي اعتاد عليها — خلال وقت قد يكون طويلاً — في المؤسسة العقابية وظروف الحياة في المجتمع (٢) ، فالحياة في المؤسسة قد تميزت بالقيود الثقيلة المفروضة على الحرية والتنظيم التفصيلي الدقيق للبرنامج اليومي وحصول المحكوم عليه على مطالب عيشه في صورة منتظمة لا يحمل فيها مسئولية ، ولكن الحياة في المجتمع تتصف بتقيض ذلك تماماً : فالمفرج عنه حرية قد يسعى استعمالها ، وهو يلحس حيرة في اختطاط طريقه في المجتمع ، وله مطالب عيشه المتنوعة التي قد يفشل في تدبيرها . وغنى عن البيان أنه غالباً ما يعجز عن تقديمه إلى عيشه عن أنصاف في الظروف السابقة وفق النهج الذي تملبه اعتبارات التأهيل . وبالإضافة إلى ذلك ، فالمفرج عنه يزرع تحت عبء من الشعور بالتخلف إزاء مواطنيه : فتمهنة تغيرات في المجتمع لم يعلم بها ، وقد لا يفهمها أو لا يستسيغها ، وهذا الشعور يضعف من ثقته في نفسه ويفرس لديه الاعتقاد بصعوبة اندماجه في المجتمع وبأنه قد كتب عليه أن يحيا على هامشه (٣) ، والعيش على هامش المجتمع يعني أحد أمرين ، كلاهما — من حيث اعتبارات التأهيل — سيء : إما أن يرتكز إلى حظيرة المجرمين ، فهم الذين يفهمونه ويمنحونه ما يصبو إليه من تقدير ، وإما أن يحيا في صورة سلبية لا يتناسب المجتمع أو جه نشاطه ولا يؤدي فيه الدور الذي يفترضه تأهيله . وفي النهاية ، فإن المفرج عنه يواجه بنفور أو عدم اكتراث من جانب المجتمع : فأفرادهم ينظرون إليه على أنه « مجرم سابق » فيجتنبوه ، فهم يرفضون قبوله في عمل أو عضوية نقابة أو جماعة ويبعد عنه أصدقائه القدامى ، وقد يجد صلاته العائلية وقد أصابها الانحلال (٤) ، وهذا !

Delogu, p. 151.

(١)

وقد عبر البعض عن ذلك بالقول : « ان الايلام الحقيقي للمحكوم عليه يبدأ لحظة الافراج عنه » انظر في ذلك :

The Prisons and Borstals, Statement of policy and practice in the administration of prisons and borstals institutions in England and Wales, 1960, p. 74.

Germain, p. 123.

(٢)

Grünbut, p. 321.

(٣)

Delogu, p. 151.

(٤)

العداء الاجتماعى ثقيل الوطأة على النفس ويعتبر أهم عناصر « أزمة الإفراج ». ولهذه الأزمة شقها المادى كذلك : فالمفرج عنه لا يجد مأوى ولا يحوز القدر الأدنى من النقود الذى تقتضيه متطلبات العيش الأولى^(١) ، وقد لا يحوز ملابس لائقة ، ثم هو متعطّل ، وحين يبحث عن عمل فإن صفتة كمجرم سابق تغلق أمامه سبله ؛ وغنى عن البيان أنه إذا لم يجد العون المادى الذى يتيح له تخطى هذه الأزمة فإن تأهيله يغدو مطلباً بعيد المنال^(٢) .

ويمكن أن توجز أهداف الرعاية اللاحقة بأنهم عاون على تخطى « أزمة الإفراج » ، ومن ثم كانت وقاية للمفرج عنه من سوء الظن وفقدان الثقة والعوز المادى وما يتفرع عن ذلك من إغراء شديد بالعودة إلى الجريمة^(٣) .

٥٢٢ - تطور الرعاية اللاحقة :

ابتدأت الرعايا اللاحقة فى صورة مساعدات بعثت عليها التعاليم الدينية أو مجرد اعتبارات الشفقة ، ولم تكن للرعاية عندئذ صفة عقابية ، إذ اعتبر المفرج عنهم صنف من بؤساء الناس يقدم إليهم العون كما يقدم إلى سائر البؤساء^(٤) . ويعنى ذلك أنه كان لهذه الرعاية طابع خاص فتولتها جمعيات الخير ولم تحصل الدولة فى شأنها مسئولية قط^(٥) . وقد أكدت النظريات الجنائية التى سادت فى بداية القرن التاسع عشر هذا الطابع . فقد وصفت العقوبة بأنها محض إيلام يستهدف الردع العام أو العدالة ، ووفق هذا التكييف ينحصر واجب الدولة فى مجرد إنزال الإيلام بتنفيذ العقوبة ، فإذا انقضى التنفيذ انقضى كذلك واجب الدولة ولم تعد ملتزمة بشيء قبل المفرج عنه^(٦) . بل إن تدخل الدولة عقب

Grünhut, p. 321.

(١)

A. Rosier, Reclassement des personnes ayant subi une peine privative de liberté, Rev. de Science Crim., 1957, p. 813.

(٢)

Vidal et Magnol, I, no. 526, p. 729.

(٣)

Delogu, p. 151.

(٤)

(٥) بل أن بعض الفقهاء التقليديين لا يزالون يصرون على أن الرعاية اللاحقة بتعين أن تصدر عن النشاط الخاص :

Vidal et Magnol, I, no. 526, p. 729.

(٦) Alfred Légal, Rapport introductif aux journées du patronage organisées à Paris en 1955, Revue pénitentiaire, 1955, p. 365 ; Germain, p. 117 ; Mittermaier, § 23, S. 139.

التقصاء التنفيذي وصف بأنه مجاوز لسلطاتها بما يخشى معه أن يكون افتئاتاً على حقوق المفرج عنه : ذلك أنه — بتحميله إيلام العقوبة — قد أدى دينه قبل التجميع وبات من حقه أن يتمتع بما يحظى به سائر المواطنين وأن يكون له ذات وضعهم القانوني ، وينافض ذلك أن تتدخل الدولة لإزائه فتفرض عليه التزامات أو وصاية ، إذ تهبط بوضعه دون سند من عقوبة قضى بها عليه . وبالإضافة إلى ذلك فإن معنى الإنذار الجماعي الذي يقتضيه الردع العام وينبغي أن تحققه العقوبة يهدره أو يضعف منه أن تتدخل الدولة بروح من الإشفاق أو الاحسان قبل المحكوم عليه ، إذ يعتبر ذلك نكولاً منها عن سابق خطيتها وإزاده . و النهاية فما وجه الحاجة إلى هذه الرعاية ؟ لقد سادت في ذلك الوقت نظريات تعترف للناس جميعاً — ومن بينهم المفرج عنه — بأنصبة متساوية من حرية الاختيار ، فإذا كان المفرج عنه يتمتع بقدر كاف من حرية الاختيار ، تشفى ذلك أن في استطاعته — شأن سائر الناس — سلوك الطريق المطابق للقانون جون عون من الدولة (١) .

ونمكن إلزام الدولة بهذا الموقف السلبى لا يعنى حظر النشاط الخاص الذى يستهدف تقديم هذه الرعاية ، إذ له على أى الأحوال منفعة الاجتماعية ، وهذا النشاط يدخل فى نطاق الأخلاق الاجتماعية لا القانون . وبطبيعة الحال ليس للدولة أن تناصب هذا النشاط عداء ، وإنما لها أن تنظمه وتراقبه كى لا ينحرف ، وعليها أن تمده بالعون كى يحقق وظيفته الاجتماعية (٢) .

وهذه النظرة السلبية إلى وظيفة الدولة بدت غير مقبولة بالنسبة لفئة من المخبرين الخطرين يرجح — أويكاد يكون من المؤكد — عودتهم إلى الاجرام إذا ما تركوا دون رقابة حازمة تباشرها الدولة عليهم . وقد كانت الوسيلة إلى سد الثغرة فى هذه النظرة هى إخضاعهم لتدابير تستهدف مجرد المراقبة كمراقبة

Légal, p. 366.

Pierre Cannat, Rôle de l'administration centrale dans le patronage post-pénal, Revue pénitentiaire, 1955, p. 377.

البوليس في بعض التشريعات أو حظر الإقامة Interdiction de séjour في
تشريعات أخرى . ولم يكن لهذه التدابير صفة الرعاية ، وإنما كانت عقوبات
ثأوية ، ولذلك تجردت من فحوى المساعدة أو التوجيه .

والاستثناء الحقيقي الذي أدخل على هذه النظرة كان في مجال الإفراج
الشرطي ، إذ اقترنت فكرته بإخضاع حرية المخرج عنه لقيود تستهدف أساساً
التحقق من جدارته بالحرية التي أعطيت له قبل انقضاء أجل عقوبته وبمعرفة
ما إذا كان ثمة مقتضى للرجوع فيها (١) ؛ ولكن هذه القيود انطوت بالضرورة
على بعض التوجيه والمساعدة إعانة له على السلوك القويم مما أديكن معه القبول بآنيته
كانت نواة نظام الرعاية اللاحقة في مجموعته . وقد حرص أنصار النظرية
التعليمية على إثبات أنه لم يدخل عليها بهذه التدابير استثناء : ذلك أن المخرج عند
شرطياً لا يزال مجتازاً إحدى مراحل التنفيذ العتاني مما يجعل للتدابير التي انخرجن
عليه سندها ، أما المخرج عنه نهائياً فقد انقضت علاقته بالدولة فلا سند له
لتدبير يفرض عليه (٢) . ولكن هذه التدابير كشفت عن ضعف النظرية السليبية
إلى وظيفة الدولة إزاء المخرج عنهم : فإذا قضت الضرورة بإخضاع المخرج
عنهم شرطياً - والفرض أنهم خيار المحكوم عليهم - للتدابير السابقة ، أغلبيكون
من التناقض إغفال هذه التدابير إزاء المجرمين الخطرين الذين لم تسمح خطورتهم
باستفادتهم من الإفراج الشرطي (٣) .

وقد تحقق التطور في نظم الرعاية اللاحقة حينما تغيرت النظرة إلى أغراض
العقوبة فغلب التأهيل عليها (٤) ؛ فإذا كانت العقوبة لا تدرك غرضها الحقيقي
إلا بتأهيل المحكوم عليه فإنه لا وجود لتلازم حتمي بين تحقق تأهيله وانقضاء
الأجل المحدد قضاء لعقوبته ، فإذا انقضى هذا الأجل قبل تحقق التأهيل ففهم
المنطقي استمرار العمل على تحقيقه بعد بلوغ العقوبة أجلها في صورة الرعاية
اللاحقة . وإذا تحقق التأهيل عند بلوغ ذلك الأجل فن المتعين المحافظة عليه حسب

Germoin, p. 118 ; Légal, p. 367.

(١)

Légal, p. 367.

(٢)

Légal, p. 373.

(٣)

Légal, p. 369.

(٤)

العوامل الاجتماعية المفسدة عن طريق الرعاية اللاحقة كذلك . وتعنى هذه النظرة الجديدة أن النشاط المتخذ صورة الرعاية اللاحقة من طبيعة النشاط الذى بذل أثناء التنفيذ العقابى (١) ، فإهما ذات الأغراض ، ومن ثم ينبغى أن تتولاه الدولة ، ولا يتوقف اتخاذه على قبول المفرج عنه (٢) ، وإذا كانت بينهما فروق فرجعها إلى ضيق نطاق الاختصاص الذى تخوله الرعاية اللاحقة للدولة إذا ما قورن بالاختصاص المخول لها فى التنفيذ العقابى ، وهذه الفوارق ترجع إلى ما تفتقر فيه الرعاية اللاحقة من انقضاء العقوبة ووجوب كفالة وضع للمفرج عنه يماثل أو يتقارب مع الوضع المقرر لسائر الناس .

ونلاحظ بذلك أن الرعاية اللاحقة تصدر عن فكرة أساسية فى علم العقاب الحديث . هى وجوب العمل على تعاصر تاريخى بين زوال الخطورة وانقضاء اختصاص الدولة إزاء مرتكب الجريمة . وقد أجازت المبادئ القانونية العمل على تحقيق هذا التعاصر فى صورة مباشرة بالنسبة للتدابير الاحترازية ، أما بالنسبة للعقوبات فقد حالت دون ذلك المبادئ القانونية التى تقيس نوع العقوبة ومدتها بجسامة الجريمة ودرجة مسئولية مرتكبها ، فكانت الرعاية اللاحقة وسيلة إلى التقريب بين التاريخين السابقين بما يوفق بين المبادئ القانونية ومصالح المجتمع .

٥٢٣ - استقرار الرعاية اللاحقة فى النظم العقابية الحديثة :

لم يعد فى الوقت الحاضر محل لشك فى القيمة العقابية للرعاية اللاحقة . وقد أقرت هذه القيمة النظم العقابية المعاصرة : فالقاعدة ٨٠ من مجموعة قواعد الحد الأدنى تنص على أنه يجب « أن يوضع فى الاعتبار منذ بداية التنفيذ العائى مستقبل المحكوم عليه بعد الإفراج عنه » ؛ والمبدأ الثانى عشر من مبادئ الإصلاح العقابى فى فرنسا يقرر أنه « ينبغى تقديم المساعدة إلى المحكوم عليه لتسهيل تأهيله أثناء التنفيذ عليه بعقوبته وبعد ذلك » ؛ ونص الشارع الفرنسى على تشكيل لجان مساعدة المفرج عنهم التى تقدم رعايتها إلى المفرج عنهم

شرطياً ونهائياً (المواد ٥٣٨ م إلى ٥٤٤ م من قانون الاجراءات الجنائية) ؛
وأشار الشارع السويسرى إلى الرعاية اللاحقة مبيناً أهدافها (المادة ٤٧ من
قانون العقوبات) (١) ؛ ونص الشارع الايطالى على تشكيل مجالس للرعاية
(المادة ١٤٩ من قانون) يحصل على الموارد المالية اللازمة له من صندوق
الغرامات ، ونصت القاعدة ٣٢ من مجموعة قواعد السجون الانجليزية على أنه
« ينبغي أن تعطى العناية — منذ بداية التنفيذ العقابى ؛ وبعد التشاور مع جهاز
الرعاية اللاحقة الملائم — لمستقبل المسجون والمساعدات التى تمنح له عند الافراج
عنه وبعد ذلك » ، وقد أقر الشارع المصرى مبدأ الرعاية اللاحقة (المادة ٦٣
من قانون تنظيم السجون) وأشار فى المادة ٨٨ من اللائحة الداخلية إلى إحدى
صور المساعدة التى تقدم إلى المخرج عنهم .

وقد أجمعت المؤتمرات الدولية على الاعتراف بالدور العقابى للرعاية
اللاحقة : فمؤتمر الأمم المتحدة الأول لمكافحة الجريمة ومعاملة المجرمين الذى
عقد فى جنيف سنة ١٩٥٥ قرر أن « واجب المجتمع لا ينتضى بالإفراج عن
المحكوم عليه ، ومن ثم ينبغي أن توجد أجهزة حكومية وخاصة قادرة على
أن تقدم إلى المحكوم عليه معونه فعالة لاحقة على التنفيذ العقابى متجهة إلى
الإقلال من سوء الظن به وإتاحة سبيل اندماجه فى المجتمع » : ونصت
قرارات مؤتمر الأمم المتحدة الثانى لمكافحة الجريمة ومعاملة المجرمين الذى
عقد فى لندن سنة ١٩٦٠ على أن « المساعدة اللاحقة على التنفيذ العقابى تعتبر
جزءاً من جهود التأهيل ، ويجب على هذا النحو أن تتمجه إلى كل شخص
يفادر السجن ، وتلتزم الدولة — فى إطار هذه الجهود — بضمان تنظيم الأجهزة
التي تكلف بتقديمها » (٢). وأشارت توصيات مؤتمر خبراء الشؤون الاجتماعية
العرب الذى عقد فى القاهرة سنة ١٩٦٤ إلى وجوب « توجيه العناية منذ
بدء تنفيذ العقوبة إلى مستقبل المسجون بعد الإفراج عنه وكفالة أسباب
العيش الشريف له إذ أن واجب المجتمع لا ينتهى بالإفراج عنه ولذلك ينبغي
قيام هيئات حكومية وأهلية قادرة على مد المخرج عنه برعاية لاحقة فعالة » .

(١) انظر فى هذا النص رقم ٥٢٦ من ٦٢٣ من هذا المؤلف .

(٢) انظر فى توصيات هذا المؤتمر : Rev. de Science Crim., 1960, p. 731.

٥٢٤ - التكيف العقابي للرعاية اللاحقة :

لأن وصف الرعاية اللاحقة بأنها إحسان، وإنما هي التزام تحمله الدولة وتفرضه عليها وظيفتها في مكافحة العود إلى الجريمة ، وهي لا تشته به بالمساعدات التي تقدمها الدولة إلى المعوزين من أبناء المجتمع وتستند إلى مبادئ النضام الاجتماعي فحسب ، وإنما هي جزء من السياسة العقابية ، والتكيف الصحيح لها أنها « معاملة عقابية » من نوع خاص^(١) تكمل المعاملة التي سلف تطبيقها أثناء المراحل المتعاقبة من التنفيذ العقابي ، وهي على هذا النحو الجزء الأخير من المعاملة العقابية في مدلولها الواسع ، وهدفها العقابي المباشر هو تكملة الأجزاء السابقة من هذه المعاملة بتدعيم آثارها وصيانتها. والنتائج التي تترتب على هذا التكيف تجمل في وجوب إدماج الرعاية اللاحقة في السياسة العقابية والتنسيق بينها وبين سائر أجزائها وخضوعها جميعاً لمبادئ عامة مشتركة^(٢) وتحقيق التعاون بين القائمين عليها والمشرفين على التنفيذ العقابي في مجموعه ووجوب أن يعهد بها إلى إخصائيين يؤدون عملهم وفقاً لأصول فنية مما يعني أنه لا يجوز أن يتولى القيام بها أى شخص أو تترك كيفية القيام بها لمحض الشعور الإنساني أو مجرد التعاطف الاجتماعي^(٣).

٥٢٥ - الهيئات التي تقوم على الرعاية اللاحقة :

كانت هذه الهيئات في بداية الأمر خاصة ، وقد اتخذت طابعاً دينياً ثم طابعاً مدنياً بعد ذلك ، ولكن الآراء تتجه في الوقت الحاضر إلى وجوب أن يعهد بالرعاية اللاحقة أساساً إلى السلطات العامة^(٤) . وتتسق هذه الآراء مع تكيف الرعاية واعتبارها جزءاً من السياسة العقابية والمرحلة الأخيرة

Grünhut, p. 316.

(١)

Grünhut, p. 322.

(٢)

(٣) أشار تقرير المجلس الاستشاري لمعاملة المجرمين في إنجلترا الذي أعد سنة ١٩٦٣

إلى وجوب أن يعهد بالرعاية اللاحقة إلى « إخصائيين اجتماعيين مهنيين Professional social workers » انظر :

Report on the work of the Prison Department in the year 1963, p. 22.

Mittermaier, § 23, S. 142 ; Grünhut, p. 318 ; Stefani, Levasseur (٤)

et Jambu-Merlin, no. 493, p. 434.

من المعاملة العقابية، إذ رسم هذه السياسة وتطبيق هذه المعاملة من اختصاص الدولة . وثمة اعتبارات أخرى تدعم هذا الاتجاه : فالرعاية اللاحقة تتطلب أموالاً كثيرة تعجز الموارد الفردية عن توفيرها ثم هي تفترض تخويل سلطات على المقترح عنه تستهدف الإشراف والتوجيه ، ومن العسير قبول تمتع هيئات خاصة بهذه السلطات (١) .

ولكن بولى الدولة الرعاية اللاحقة لا يعنى حظر النشاط الخاص في هذا المجال : فما يتصف به المتطوعون له من حماس ، وما قد يحرز به بعضهم من خبرة عنصران ثمينان لا يجوز إهمالهما (٢) . ويقتضى التكليف العقابي للرعاية اللاحقة خضوع النشاط الخاص لتوجيه الدولة وإمدادها له بالعون . ووفقاً للنظام العقابي الإنجازي تعطى الدولة كل جمعيه تسهم في جهود الرعاية اللاحقة إعانة تمثل نصف ما تنفقه على المقترح عنهم الذين تتولى رعايتهم ، ولكن يشترط لنقلها هذه الإعانة حصوها على شهادة من الدولة بصلاحياتها لهذا العمل وإدراجها في نظامها الأساسي القواعد التي تقررها السلطات العامة (٣) . ووفقاً للتشريع الفرنسي تتولى الإشراف على المقترح عنهم لجان تشكل كل منها برئاسة قاضي تطبق العقوبات وتضم أعضاء عاملين وأعضاء شرف وإخصائيين اجتماعيين يختارون من بين العاملين في

(١) أوضحت مذكرة وزير العدل الفرنسي الى رؤساء لجان الرعاية اللاحقة تقرير قيام الدولة بهذه الرعاية في قولها ان « تأهيل المسجون السابق للحياة الحرة هو التمسك بالالتزام لاساليب التهذيب التي طبقت خلال مدة العقوبة ، ثم ان قيام السلطات العامة بهذا العمل يبرره انه واحد من أهم السبل لمنع العود الى الجريمة » .

(٢) ذكر مؤتمر لندن بياناً لاهمية النشاط الخاص في هذا المجال : « ان المتطوع يقوم بدور أهميته محل الاعتراف كامل ؛ ويتعين امداد المنظمات الخاصة بجميع المعونات التي من شأنها تسهيل أدائها مهنتها ، وينبغي السماح بأن تكون - في الحدود المعقولة - على صلة بالمحكوم عليهم » ، وأوصى مؤتمر خبراء الشؤون الاجتماعية العرب في سنة ١٩٦٤ « بتشجيع قيام جمعيات رعاية المسجونين لمساعدة المخرج عنهم مادياً ومعنوياً وتوجيههم والإشراف عليهم » . واعترفت مذكرة وزير العدل الفرنسي التي سبقت الإشارة إليها بأنه « لا يجوز أن يكون محلاً لبحث انشاء هيئة رسمية لتحل حلاً كاملاً محل المنظمات الخاصة التي تعنى بمصير المخرج عنهم » .

المؤسسات العقابية (المواد ٥٣٩ م ، ٥٤٤ م وما بعدهما من قانون الإجراءات الجنائية) . ويكفل هذا التشكيل تضامن الجهود العامة والخاصة في توفير الرعاية للمفرج عنهم . وتساهم في رعاية المفرج عنهم في الولايات المتحدة الأمريكية الهيئات الخاصة والعامة التي تعنى بالمشاكل الاجتماعية في صورتها المتنوعة وتجعل من مهامها تقديم الخدمات لمن هم في حاجة إليها (١) ، ووفق هذه النظرة يعتبر المفرج عنهم فئة من أفراد المجتمع يحتاجون إلى نوع من الخدمة الاجتماعية يلائم ظروفهم ومقتضيات اندماجهم في المجتمع ، ويكفل تضامن الهيئات الخاصة والعامة على هذا النحو قيام النشاط الخاص بدوره الاجتماعي وخضوعه في الوقت نفسه لرقابة الهيئات العامة الذي تقوم بذات النوع من العمل واستفادته من توجيهها ومعاونتها .

وغنى عن البيان أنه إذا تعددت الهيئات الخاصة التي ترعى المفرج عنهم تعين التنسيق بين جهودها وضمان نوع من التعاون فيما بينها ، ويبرر ذلك وجوب أن يتسق نشاطها مع السياسة العقابية العامة في الدولة باعتبار أن الرعاية اللاحقة كما قدمنا جزء من هذه السياسة (٢) . وتنضم هيئات الرعاية اللاحقة في إنجلترا في جمعية عامة يطلق عليها تعبير « التجمع الوطني لجمعيات مساعدة المسجونين المفرج عنهم National Association of Discharged Prisoners' Aid Societies » وتختص أساساً بتنظيم وتنسيق جهود الرعاية اللاحقة في إنجلترا وويلز وتقوم بدور حلقة الاتصال بين الجمعيات الخاصة المعنية بها من ناحية وإدارة السجون من ناحية أخرى (٣) . وقد روعي تولى

Services to the discharged offender, by American Prison Association, in Tappan's Contemporary Correction, p. 380.

(٢) أشارت إلى أهمية التنسيق بين المنظمات التي تعنى بالرعاية اللاحقة القاعدة ٢/٨١ من مجموعة قواعد الحد الأدنى ، فنصت على أنه « من الرغوب فيه أن يركز نشاط هذه المنظمات قدر الامكان وينسق فيما بينه ، وذلك من أجل تحقيق افضل استخدام لجهودها » : وأشار مؤتمر خبراء الشؤون الاجتماعية العرب الى ضرورة الربط بين جمعيات رعاية المسجونين « بإنشاء اتحاد عام على مستوى الدولة يوحد سياساتها ويقوم بتمويلها ويشرف على شؤونها الى أن يقوم جهاز حكومي للرعاية اللاحقة » .

Prisons and Borstals, p. 76.

قاضى تطبيق العقوبات فى فرنسا رئاسة لجان الرعاية اللاحقة أنه خير من يستطيع — بالنظر إلى ما يتمتع به من احترام وما يحوزه من خبرة — التنسيق بين الجهود المتنوعة التى تبذل فى سبيل رعاية المفرج عنهم^(١) .

ويشير البحث فى الهيئات التى تقوم على الرعاية اللاحقة التساؤل عن العلاقة بينها وبين الهيئات والأشخاص الذين يشرفون على الموضوعين فى الاختبار والمفرج عنهم شرطياً ، بل إنه يشير التساؤل عن العلاقة بينها وبين العاملين فى المؤسسات العقابية ، وبصفة خاصة القائمين على الخدمة الاجتماعية فيها . لا شك فى أن الأعمال التى تقوم بها هذه الهيئات جميعاً هى من طبيعة واحدة ، فهى من حيث جوهرها « خدمة اجتماعية » ، وهى تقدم لفتيات مختلفات من الناس يجمع بينهم أنهم خضعوا لتأثير عوامل إجرامية ، ومن ثم كان هدفها المشترك العمل على تحريرهم من هذا التأثير على الوجه الذى يحقق تأهيلهم الاجتماعى ؛ ويتقضى ذلك أن تخضع فى هذه المجالات جميعاً لقواعد فنية واحدة أو على الأقل متقاربة ، ويتعين التنسيق بينها باعتبارها أجزاء من السياسة العقابية فى مدلولها الواسع وتحقيق التعاون بين مختلف الخبرات العاملة فى ميادينها المختلفة^(٢) . وقد حرصت التشريعات على تنظيم الصلة بينها وفق الأصول السابقة : فالتشريع الفرنسى يعهد بالرعاية اللاحقة إلى اللجان التى تشرف على المفرج عنهم شرطياً (المادة ٥٥٤ م من قانون الإجراءات الجنائية) وهى مشكلة على نسق اللجان المختصة بالإشراف على الموضوعين فى الاختبار (المادتان ٥٣٨ م ، ٥٤٦ م من قانون الإجراءات الجنائية) ، وبالإضافة إلى ذلك فإن الإخصائى الاجتماعى فى المؤسسة العقابية يحتل مكانة بين أعضاء هذه اللجان (المادة ٥٥٠ م من قانون الإجراءات الجنائية) ، ويتعين — وفق تعليمات وزير العدل — أن يدعى إلى اجتماعاتها مديرو المؤسسات العقابية الواقعة فى الإقليم الذى تباشر فيه هذه اللجان اختصاصاتها^(٣) . وقد أعد

(١) أشارت إلى ذلك مذكرة وزير العدل الفرنسى التى سلف ذكرها .

Grünhut, p. 316 ; Germain, p. 124.

(٢)

(٣) أشارت مذكرة وزير العدل الفرنسى إلى أهمية حضور هؤلاء الأشخاص فى اجتماعات اللجان بقولها : « ان فى وسع هؤلاء الرظفين تقديم عون ثمين بفضل خبرتهم ومعرفتهم التامة بالحكوم عليهم . وبالإضافة إلى ذلك نانه لا يجوز بقاؤهم غرباء على جهود الرعاية اللاحقة » .

المجلس الاستشارى لمعاملة المجرمين فى إنجلترا تقريراً نشره فى أكتوبر سنة ١٩٦٣ أوصى فيه بإدماج إدارتى الاختبار والرعاية اللاحقة فى مرفق واحد وتوثيق الصلة بين العاملين فى هذا المرفق والإحصائيين الاجتماعيين فى السجون ووجوب الاعتماد على إحصائيين فنيين فى هذه المجالات جميعاً^(١) : وقد وافق وزير الداخلية على هذه التوصيات وأنشئت فى أكتوبر سنة ١٩٦٤ إدارة موحدة للاختبار والرعاية اللاحقة أطلق عليها تعبير Probation and After-Care Department ، وقد كشفت الإحصائيات عن أن أغلب من يتولون الرعاية اللاحقة هم من ضباط الاختبار^(٢) .

٥٢٦ - صور الرعاية اللاحقة :

يرتبط تحديد هذه الصور باستظهار الأغراض العقابية الرعاية اللاحقة ، إذ من المنطقي أن تنظم على نحو يكون من شأنه تحقيق هذه الأغراض جميعاً وفق خطة محكمة من التنسيق بينها . وتجمل أغراض الرعاية اللاحقة فى توجيه المفرج عنه إلى متابعة السير فى الطريق الذى يكفل تأهيله وابتداء السير فيه منذ بداية التنفيذ العقابى ، ويعنى ذلك استكمال الجهود التأهيلية التى تقتضيها حالته إن لم يكن وقت العقوبة قد اتسع لها والحفاظة على ثمار الجهود الذى بذلت فعلاً أثناء التنفيذ العقابى ، ويفترض تحقيق هذه الأغراض كفالة قدر أدنى من أسباب العيش الشريف للمفرج عنه حماية له من الاتجاه إلى الجريمة التماساً لهذه الأسباب وتدعماً لاعتداده بنفسه^(٣) .

وقد حدد مؤتمر لندن أغراض الرعاية اللاحقة بأنها « إدماج المجرم فى نطاق الجماعة وامداده بالعون المادى والمعنوى » ، وحددها الشارع السويسرى بأنها « إمداد المستفيدين منها بالنصائح والتأييد ، وبصفة خاصة الحصول على

(١) من التوصيات التى تضمنها هذا التقرير توثيق الصلات بين العاملين فى هذه المجالات وسائر الإحصائيين الاجتماعيين ، ووجوب ادراك الدور الذى يستطيع سائر أفراد المجتمع كافة القيام به فى هذه الرعاية ، وتعيين إحصائيين اجتماعيين فى كل السجون .
(٢) فى خلال سنة ١٩٦٣ قام ضابط الاختبار فى إنجلترا ويلز بالإشراف على ٧٤ ٪ من الرجال المفرج عنهم ، ٦٠ ٪ من النساء المفرج عنهم ، ٩٧ ٪ من الشبان المفرج عنهم .
(٣) Delogu, p. 154.

تعمل لهم بحيث تتاح لهم ظروف حياة شريفة ومراقبتهم في صورة غير علمية على نحو لا يفسد عليهم مركزهم في المجتمع» (المادة ٤٧ من قانون العقوبات).

وتتخذ الرعاية اللاحقة صورتين أساسيتين : إمداد المفرج عنه بعناصر بناء مركزه الاجتماعي التي يعجز عن توفيرها بنفسه ، وإزالة العقبات التي تعترض جهوده في هذا السبيل .

وتتطلب الصورة الأولى إمداد المفرج عنه بمأوى مؤقت وملابس لائقة وأوراق إثبات شخصية ومبلغ من النقود يفي باحتياجاته العاجلة والحصول على عمل له ، وقد أشارت إلى عناصر هذه الصورة القاعدة ١/٨١ من مجموعة قواعد الحد الأدنى فنصت على أنه « يتعين على الإدارات والمنظمات التي تساعد المفرج عنهم على استعادة مكانهم في المجتمع — رسمية كانت أو خاصة — أن تحصل لكل منهم — في الحدود المستطاعة — على وثائق إثبات الشخصية وتكفل لهم مأوى وعمل وملابس ملائمة للمناخ ووسائل الوصول إلى المكان الذي يريد الاستقرار فيه وأسباب العيش خلال الفترة التي تعقب الإفراج مباشرة » ، وأشار مؤتمر لندن إلى هذه العناصر في قوله إنه « يتعين إمداد المفرج عنه باحتياجاته المادية سواء تعلقت بالملابس أو المأوى أو وسائل الانتقال أو العيش أو المستندات » (١) .

ويعتبر توفير المأوى المؤقت للمفرج عنه أهم عناصر الرعاية اللاحقة ، إذ في الغالب يترتب على سلب حريته — خلال وقت قد يكون طويلاً — فقدته مأواه السابق ، ويجنى عدم توفير المأوى له تشرده مما يؤدي به غالباً إلى طريق الإجرام . وقد اتجه التفكير إلى إنشاء مأوى جماعية في جوار المؤسسات العقابية الكبيرة لينزل فيها المفرج عنهم ريثما يتاح لهم الاستقرار في مركز اجتماعي شريف (٢) ، وتضم إنجلترا عدداً من هذه المأوى يطلق

(١) أشار مؤتمر خبراء الشؤون الاجتماعية العرب إلى بعض هذه العناصر فأوصى « بتزويد المسجون عند الإفراج عنه بالملابس المناسبة واحتياجاته العيشية وتيسير سبل انتقاله إلى محل إقامته » .

(٢) Grünhut, p. 319 ; Prunet, p. 397 ; Vidal et Magnol, I, no. 526, (٣) p. 730.

عليها تعبير "Halfway Houses" (١) ، . وقد انتقدت فكرة المأوى المؤقتة بدعوى أنها تتيح ظروفاً للاختلاط بين المفرج عنهم الذين يتفاوضون في خطورتهم مما يخشى معه أن تكون أماكن للافساد (٢) ، ولكن هذا النقد لم تعد له في الوقت الحاضر قيمة بعد أن تقدمت الأساليب الفنية للتأهيل وغدت العناية أثناء التنفيذ العقابي مركزة عليها مما يرجح معه أن تكون خطورة المفرج عنهم قليلة (٣) . ومن وسائل توفير المأوى المؤقت إنزال المفرج عنه لدى عائلة شريفة تقبل ذلك نظير تقديم الدولة لها مقابل ذلك ، ولهذا الوسيلة جدواها بالنسبة للمفرج عنهم من المجرمين الأحداث والشبان ، وإن توفرت لغيرهم فلا شك في تميزها على ما عداها من سبل توفير المأوى المؤقتة (٤) .

وبلى المأوى من حيث الأهمية إزاحة حصول المفرج عنه على عمل شريف ، وأهمية العمل أنه سبيل إلى شغل الوقت في نشاط ذي قيمة اجتماعية إيجابية ثم هو وسيلة إلى انتظام مورد للعيش ، ومن هاتين الوجهتين يكفل العمل ابتعاد المفرج عنه عن طريق الجريمة . وتصادف توفير العمل عقبات عديدة : فمن ناحية يندر أن يقبل رب عمل أن يشتغل لديه مفرج عنه بوصف بأنه « مجرم سابق » ويثور الشك في أن يكون قد انصرف عن الإجرام نهائياً ، وإذا قبل رب العمل ذلك ، فإن عماله يحتجون عليه ويضنون على المفرج عنه بزمالتهم وتعاونهم معه ، وتضرب الدولة لأرباب الأعمال المثل في ذلك ، إذ تضع قوانينها القيود - بل والحظر - على تعيين المفرج عنهم في الوظائف العامة . ومن ناحية ثانية ، فالمفرج عنهم أيدي عاملة رديئة : فالعمل في السجن لا يعلمهم على وجه مرض للعمل في خارجه ، ويظلون فترة عقب الإفراج غير متحمسين له (٥) . ولكن هذه العقبات لا يجوز أن تثني الجهود

Report on Prisons and Borstals in 1963, p. 23.

(١)

(٢) رفض مؤتمر روما العقابي سنة ١٨٨٥ فكرة المأوى الجماعية ، ولكن مؤتمر انفير

العقابي سنة ١٨٩٠ أقرها .

Légal, p. 370 ; Mittermaier, § 23, S. 147.

(٣)

Grünhut, p. 319.

(٤)

Grünhut, p. 320 ; Rosier, p. 813.

(٥)

عن توفير العمل للمفرج عنهم ، وتحمل الدولة واجباً أساسياً في هذا المجال يضم من بين أجزائه تخفيف القيود الموضوعة على تعيين المفرج عنهم في الوظائف العامة بحيث لا يكون محل لحظر إلا إذا رجع - على نحو واضح - احتمال إساءة استغلال الوظيفة^(١) ، ويغلب ألا يكون لهذا الاحتمال خطورة اجتماعية في الوظائف الدنيا التي لا تخول سلطات ولا ترتبط بها مسؤوليات على درجة من الأهمية ، وعلى الدولة تقديم المعونة إلى المؤسسات التي تقبل تعيين المفرج عنهم ، وعليها عند الضرورة إنشاء مؤسسات يعمل فيها أساساً المفرج عنهم^(٢) .

وتتضمن الرعاية اللاحقة إمداد المفرج عنه بالمعونة النقدية العاجلة التي قد يكون في حاجة إليها^(٣) ، ويغلب أن يكون في حاجة إلى هذه المعونة لينفق على رحلته إلى المكان الذي يريد الاستقرار فيه ويحصل على مطالب العيش الأولى ريثما ينتظم له مورد رزق شريف . وفي أغلب الأحيان يكون تدبير هذه المعونة ميسوراً باعتبار أن للمفرج عنه رصيماً من أجر عمله في المؤسسة العمالية منذ خروجه يوم الإفراج ، ولكن المشاكل لا تنتفي في هذا الوضع ، فليس من المرغوب فيه أن يسلم إليه كل رصيده ، إذ يخشى أن يبدده ، ولذلك كان من الأفضل أن يعطى له جزء منه يفي باحتياجاته العاجلة ،

(٢) أوصى مؤتمر لندن بمراجعة المبادئ التي تقضى بحظر بعض أوجه النشاط على المحكوم عليهم ، وأشار إلى أنه يتعين على الدولة أن تضرب في هذا الشأن المثل لرجال الأعمال ، وأنه لا يجوز لها أن تتردد في أن تعهد ببعض الأعمال إلى المفرج عنهم . وأوصى مؤتمر خبراء الشؤون الاجتماعية العرب « بإعادة النظر في : (أ) شروط الاستخدام التي تتطلبها بعض البلاد العربية بحيث يكون فيها نوع من المرونة وأن تكون الدولة قدوة طيبة في هذا الشأن للهيئات وأصحاب الأعمال . (ب) القوانين واللوائح الخاصة بالترخيص بممارسة بعض الحرف » .

(٢) تقوم وزارتا العمل في إنجلترا وفرنسا بدور « أساسي في البحث عن العمل للمفرج عنه : ففي إنجلترا يزور مندوبو هذه الوزارة السجون على نحو دورى ويتصلون بالمحكوم عليهم الذين دنا يوم الإفراج عنهم ويعرفون منهم المنطقة التي ينوون الاستقرار فيها ونوع العمل الذي يرغبون في مباشرته ويبلغون أسماءهم والبيانات المتعلقة بهم إلى مكتب العمل في هذه المنطقة لكي يمد لهم العمل الذي يستطيعون مباشرته فور الإفراج عنهم . وتضم وزارة العمل الفرنسية منذ سنة ١٩٤٧ إدارة مختصة بالبحث عن العمل لمن سلف الحكم عليهم بعقوبات سالبة للحرية يطلق عليها تعبير "Grünhut" "Service des Caractériels" .

ويعرف له - في صورة منتظمة - عن طريق الهيئة التي تتولى الإشراف عليه المبالغ التي قد يحتاج إليها فيما بعد . وليس نادراً أن يقصر الرصيد عن توفير الموارد المالية المأجلة للمفرج عنه بالنظر إلى ضآلته أو طول المدة التي يتعين عليه الانتظار خلالها قبل حصوله على عمل ، وعندئذ يتعين على الدولة توفير هذه المعونة له باعتباره متعطلاً يستحق الإعانة التي تمنح للعاطلين أو معوزاً يحق له الاستفادة من المعونات التي يقدمها المجتمع للمعوزين من أبنائه .

أما الصورة الثانية من الرعاية اللاحقة التي تفترض إزالة العقبات التي تعترض جهود المفرج عنه في بناء مركزه الاجتماعي فلدات جوانب متعددة :
فيتعين في المقام الأول توجيه عناية كبيرة إلى المفرج عنهم الذين يحتاجون إلى علاج طبي يكفل تخلصهم من عارض مرضي يقف عقبة بينهم وبين التأهيل الكامل^(١) ، وغنى عن البيان أنه إذا كان هذا العارض عقلياً أو نفسياً فإن اعتراضه سبيل التأهيل يكون أوضح ، ومن ثم تكون لعلاج أهمية أكبر ، وقد أشار مؤتمر لندن إلى أنه يتعين - عند تنظيم الرعاية اللاحقة - توجيه عناية خاصة إلى المفرج عنهم الشواذ والمدمنين على الخمر والمخدرات . ومن أبرز العقبات التي تواجه المفرج عنه عداء الرأي العام في المجتمع ، وهو عداء يتمثل في سوء الظن به والنفور منه ؛ وخطورة هذا العداء أنه يضع المفرج عنه في عزلة عن المجتمع فيعزل بذلك اندماجه فيه على النحو الذي يفترضه تأهيله ثم هو يضيق من فرص استفادته من النظم الاجتماعية . ووسيلة مواجهة هذه العقبة هي تنوير الرأي العام بإقناعه بأن تقديم الرعاية اللاحقة هو في المصلحة العامة للمجتمع لأنه يكافح أحد أسباب العود إلى الجريمة ، والإقلال من احتقار المجتمع للمجرمين ببيان أن جانباً أساسياً من أسباب الإجرام يرجع إلى تأثير عوامل اجتماعية يحمل المجتمع - بأفراده كافة - نصيبه من المسؤولية عنها ، وبالإضافة إلى ذلك فإن على الدولة أن تضرب المثل للأفراد في النأي بالمفرج عنهم عن عداء لا تبرره مصلحة اجتماعية .

وقد أشار مؤتمر لندن إلى أن « التأهيل لا يمكن تحقيقه دون عون من أفراد المجتمع ، ومن أجل ذلك يتعين العمل على إقناعهم - عن طريق جميع وسائل الإعلام - بمدى أهمية هذا التعاون ، والبحث عن السبل التي من شأنها إثارة اهتمام الجماعة بأسرها بهذه المشكلة ، وبصفة خاصة السلطات العامة والنقابات وأرباب الأعمال بهذه المشكلة ، ، وأشار المؤتمر كذلك إلى أنه « من المرغوب فيه أن تحجم الصحافة عن جذب انتباه الرأى العام إلى المجرمين السابقين » (١) .

ومن العتبات التي تعترض تأهيل المفرج عنه نظم مراقبة الشرطة ومنع الإقامة التي تفرض عليه باعتبارها عقوبات تبعية أو تكميلية أو تدابير احترازية وتتضمن من القيود على الحرية ما يضيق من مجال نشاطه ويغلق دونه ميادين كان يستطيع أن يبذل فيها جهود تأهيل مثمرة . وتقتضى مواجهة هذه العتبة مراجعة النظم السابقة بحيث تقتصر على حماية المجتمع برقابة نشاط من تخشى عليه خطورتهم مع الحرص في الوقت ذاته على تفادي أى قيد على النشاط المشروع الذي يبذله شخص في سبيل تأهيله (٢) . ويتصل بذلك وجوب أن تراجع قواعد رد الاعتبار بحيث تتيح السبيل لكل شخص تحقق تأهيله الكامل أن يسرد مكانه في المجتمع على نحو يتساوى فيه بسائر أفراد .

٥٢٧ - نطاق الرعاية اللاحقة :

الأصل في هذه الرعاية أن تكون عامة تمتد إلى جميع المفرج عنهم ، إذ من شأنها على أى الأحوال تدعيم جهود التأهيل التي سلف بذلها أثناء التنفيذ العقابي (٣) ، وقد حرص مؤتمر لندن على تقرير هذا الأصل فنصت

(١) أوصى مؤتمر خبراء الشؤون الاجتماعية العرب « بتوعية الرأى العام بشتى وسائل الاعلام بمشكلة السجون والمسجونين وأسرمهم ومدى وأثر وفائدة الرعاية مع نشر البحوث والاحصائيات التي تعزز هذه التوعية ، فان نجاح استعادة المفرج عنهم لاعتبارهم لا يتحقق الا بمعاونة الجمهور » .

(٢) وقد تحقق هذا الاصلاح في فرنسا بالقانون الصادر في ١٨ مارس سنة ١٩٥٥ بناء على مساعى اتحاد جمعيات الرعاية اللاحقة ، انظر

Georges Levasseur, Une mesure qui va prendre son vrai visage, l'inter-diction de séjour, Revue de Science Crim., 1956, p. 1 et suiv.

Mittermaier, § 23, S. 144.

توصياته على أن « الرعاية اللاحقة - باعتبارها جزءاً من جهود التأهيل - يتعين أن تتجه إلى كل شخص يغادر السجن » . ولكن هذا الأصل العام يحد منه اعتباران : الأول ، أن هذه الرعاية تتطلب من الجهد والمال ما يشق على المجتمع توفيره في صورة مجدية لكل مفرج عنه ؛ والثاني أن بعض المفرج عنهم قد لا يكونون في حاجة إليها كمن كانت عقوبته قصيرة المدة فلم يفقد مركزه الاجتماعي أو كان له من الأهل أو الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية المواتية ما يتيح له بناء مركزه الاجتماعي بجهوده الخاصة وحدها ، بل إن بعض المفرج عنهم قد يستئون استغلال المزايا التي تخولها هذه الرعاية لهم ، فيجدون في الاعتماد عليها ما يصرفهم عن بذل الجهود الجادة لاسترداد مكانهم في المجتمع (١) . ويفسر ذلك خطة التشريعات التي فرقت بين نوعين من الرعاية : إجبارية يلتزم بها المفرج عنه واختيارية تخول له رخصة الاستفادة منها .

فالتشريع الإنجليزي يقرر الرعاية الاجبارية Statutory or Compulsory After-Care لمن كانوا محكوماً عليهم بالحبس المؤبد ومن تقل أعمارهم عن الحادية والعشرين إذ زادت مدد عقوباتهم على ثلاثة شهور والمفرج عنهم الشبان ؛ ثم يقرر الرعاية الاختيارية Voluntary After-Care لسائر المفرج عنهم (٢) . ويجعل الشارع الفرنسي الرعاية إجبارية للمفرج عنهم شرطياً واختيارية للمفرج عنهم نهائياً (٥٤٤ م من قانون الإجراءات الجنائية) .

٥٢٨ - الاعداد للرعاية اللاحقة :

الرعاية اللاحقة امتداد لجهود التهذيب والتأهيل التي بذلت أثناء التنفيذ العقابي (٣) ، ومن ثم كانت غير ذات استقلال عنها ، ويقتضى تحقيق الصلة بينهما أن ترسى المعاملة العقابية في داخل المؤسسة أسس الرعاية اللاحقة التي ينبغي أن تتجه إلى استغلال هذه الأسس والاعتماد عليها في توفير هذه

Grünhut, p. 322 ; Légal, p. 371.

The treatment of offenders in Britain, p. 23.

Grünhut, p. 316.

(١)

(٢)

(٣)

الرعاية على نحوها الفنى الصحيح^(١) . وتطبيقاً لهذا المبدأ فقد صرحت القاعدة ٣٢ من مجموعة قواعد السجون الإنجليزية بأن الاهتمام بمستقبل المسجون والمساعدة التى تعطى له عند الإفراج عنه وعقب ذلك يجب أن يبدأ ببداية التنفيذ العقائى ذاته ، ويعنى ذلك أن الإعداد للرعاية اللاحقة محله كل الوقت الذى تستغرقه العقوبة السالبة للحرية^(٢) . ولكن الجانب الأكبر من هذا الإعداد محله الوقت السابق مباشرة على الإفراج ، فيتعين أن تتجه المعاملة خلاله إلى تبصرة المحكوم عليه بواجباته عقب الإفراج والسبل المتاحة له كى يستفيد من الرعاية اللاحقة فى الحدود التى تتيح له تأهيلاً كاملاً . وقد اقتضى الاهتمام بالاعداد للرعاية اللاحقة خلال هذا الوقت أن تميزت المعاملة العقابية فيه بخصائص جعلت لها صفة مرحلة خاصة من مراحل التنفيذ العقابى يطلق عليها تعبير « المعاملة السابقة على الإفراج Traitements de pré-libération »^(٣) . ويتسق تمييز هذه المرحلة مع طبيعة النظام التدريجى الذى يقوم على تطور المعاملة تبعاً لما يرد على شخصية المحكوم عليه من تطور . ويميز هذه المرحلة أمران : الأول ، هو التخفيف من وطأة سلب الحرية اقتراباً بظروف حياة المحكوم عليه فى المؤسسة من ظروف الحياة فى خارجها كى يكون تعرضه لأزمة الإفراج فى أضيق الحدود . وأفضل السبل لهذا التخفيف هو تطبيق نظام « شبه الحرية Semi-Liberté » مما يقتضيه من سماح له بالعمل فى خارج المؤسسة وتخصيص مكان فى داخلها أو خارجها لمبئته مع زملائه الذى ينتفعون من هذا النظام فى عزلة عن سائر المحكوم عليهم ، وإعطائه تصريحات خروج إذا دعت إلى ذلك أسباب تبررها ، والتوسع فى الزيارات العائلية المسموح له بها . وإذا لم يمكن تطبيق هذا النظام فليقتل

(١) بل أن بعض الباحثين يرون أن يبدأ الإعداد لرعاية منذ لحظة الحبس الاحتياطى ، انظر : Mittermaier, § 23, S. 144.

(٢) أشار مؤتمر لندن إلى أن المعاملة السابقة على الإفراج هى جزء مكون لبرنامج العام للتدريب والمعاملة المفروض على كل محكوم عليه أثناء مقامه فى المؤسسة العقابية .

(٣) أشار مؤتمر خبراء الشؤون الاجتماعية العرب إلى أنه « بالنسبة للمحكوم عليه بعقوبات طويلة المدة يراعى مرور المسجون بفترة انتقال قبل الإفراج عنه مع وضع البرامج المناسبة لإعداده لمواجهة الحياة الحرة ومع مراعاة الأحوال الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بكل دولة » .

المحكوم عليه إلى مؤسسة مفتوحة . أما الأمر الثاني الذى تتميز به هذه المرحلة فهو الاجتماع فى الكشف للمحكوم عليه عن طراز الحياة الذى ينتظره عقب الإفراج ، وإقامة الصلة الوثيقة بينه وبين من سيعهد إليهم رعايته . ويقتضى ذلك تنظيم محاضرات ومناقشات تعرض له فيها مشاكل هذه الحياة وأساليب حلها ، فيبين له كيف يبحث عن عمل ومأوى أو يحصل على معونة وتحدد له واجباته حين يتيح له المجتمع الحصول على ذلك^(١) . ويتطلب إقامة الصلة بينه وبين من سيعهد إليهم رعايته أن يسمح لأعضاء الهيئات المهمة بالرعاية اللاحقة بزيارة المؤسسات العقابية والاتصال بالمحكوم عليهم الذين اقرب أجل الإفراج عنهم والتعرف على ظروفهم وإعداد خطط الرعاية بأنفسهم معهم ، ويتيح ذلك أن تبدأ جهود الرعاية فور الإفراج على أساس من علم سابق بالظروف التى تبذل فيها وتقدير تقريبي لاحتمالات النجاح التى توحى بها .

٥٢ - الرعاية اللاحقة فى مصر :

اعترف الشارع المصرى بأهمية الرعاية اللاحقة فتمرت المادة ٦٤ من قانون تنظيم السجون أن « على إدارة السجن إخطار وزارة الشؤون الاجتماعية بأسماء المحكوم عليهم قبل الإفراج عنهم بـمدة كافية لاتقل عن شهرين لـكى يتسنى فى هذه المدة تأهيلهم اجتماعياً وإعدادهم للبيئة الخارجية مع بذل كل أسباب الرعاية والتوجيه اللازمة لهم » وحرص على أن يقدم للمفرج عنه لحظة الإفراج الملابس اللائمة للظهور بها فى المجتمع (المادة ٨٨ من اللائحة الداخلية)^(٢) واحتجز نصف الأجر المستحق له ليكون رصيداً بمنح له عند الإفراج (المادة ١٠ من اللائحة الداخلية) وجعل من بين الأشخاص الذين الاجتماعيين فى السجن من يخصص بالرعاية الخارجية « عن طريق الاتصال بالهيئات والمؤسسات المختلفة » (المادة ١٨ من اللائحة الداخلية) .

Prisons and Morstals, p. 77.

(١)

(٢) حدد هذا النص الملابس التى تصرف للمفرج منهم على النحو التالى : بالنسبة للرجال ملابس داخلية وخارجية وحذاء ، وبالنسبة للنساء ملابس داخلية وخارجية وغطاء رأس وحذاء .

واهتم الشارع بتقرير معاملة خاصة خلال الفترة السابقة مباشرة على الإفراج ، فنص على أنه « إذا زادت مدة بقاء المحكوم عليه في السجن على أربع سنين وجب قبل الإفراج عنه أن يمر بفترة انتقال » (المادة ١٨ من قانون تنظيم السجون) ، وتحدد هذه الفترة « بشهر واحد عن كل سنة كاملة من سنى الحكم بحيث لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن سنتين » (المادة ٨٤ من اللائحة الداخلية) ، ويحول خلالها مزايأ أهمها نقله إلى سجن متوسط الحراسة ومعاملته معاملة المحبوسين احتياطياً فيما يختص بالزيارة والمراسلة وجواز التصريح له بأجازة لا تتجاوز ثمانية وأربعين ساعة خلاف مواعيد المسافة (المادة ٨٥ من اللائحة الداخلية وقرار مدير عام مصلحة السجون رقم ٣ لسنة ١٩٦٢) .

وتبذل الدولة جهوداً لتوفير الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم ، ويتولى توجيه هذه الجهود والتنسيق بينها « قسم الرعاية اللاحقة » بمصلحة الأمن العام بوزارة الداخلية (١) الذى « يختص بالرعاية اللاحقة للمسجونين لمدة تزيد على ستة أشهر ومن فى حكمهم بتوفير فرص الكسب الشريف لهم بالتنسيق مع الأجهزة المعنية بالوزارة وخارجها حتى لا يعودوا إلى الانحراف وذلك ابتغاء أمن المجتمع والحد من تصاعد الجريمة » ويضم هذا القسم وحدتين هما وحدة متابعة الإعداد (٢) المهنى ووحدة رعاية المفرج عنهم وتختص الوحدة الثانية برعاية المسجونين والمعتقلين والمحبوسين احتياطياً المفرج عنهم ، وذلك

(١) أعيد تنظيم مصلحة الأمن العام بقرار وزير الداخلية رقم ١٢٧٢ لسنة ١٩٧٢ .

(٢) تختص هذه الوحدة بمتابعة أعمال اللجان المشكلة للتوجيه المهنى والرعاية الاجتماعية والصحية للمسجونين والمعتقلين والمحبوسين احتياطياً : ومتابعة مدى تقدمهم فى التدريب المهنى الذى وجبوا اليه والاسهام فى ازالة المعوقات : ومتابعة الجهود الموجهة الى رعاية أسرهم ، وذلك عن طريق : كفالة سرعة وصول معونة الضمان الاجتماعى اليهم وما قد يستحقونه من معونة اضافية من جمعيات رعاية المسجونين ، واتاحة الفرصة لانتظام ابنائهم بمدارسهم والعمل على استقرارهم الدراسى والنفسى وتوفير فرص العمل للتقادرين من ابناء أسرهم وانشاء مراكز التأهيل المهنى لهم ، والاسهام فى حل المشاكل التى قد تتعرض لها الاسرة ؛ وجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالسجناء او المعتقلين والمحبوسين احتياطياً قبل الافراج بثلاثة اشهر للتعرف على اخلاقهم واتجاهاتهم وقدراتهم والحرف التى دربوا على ممارستها وتخطيط البرنامج المناسب لاستقرارهم بعد الافراج . ويتضح بذلك انه يغلب على اختصاص هذه الوحدة رعاية المسجونين وأسره خلال التنفيذ العقابى؛ ولكنها تمهد للرعاية اللاحقة بدراستها لظروف وامكانيات المسجونين الذين اقترب أجل الافراج عنهم وتخطيطها أسس برنامج الرعاية اللاحقة .

من الأوجه التالية : معاونتهم في الحصول على عمل شريف ، تحرى المشاكل التى قد تعترضهم ومساعدتهم على حلها . ويتصل بذلك التدرج بالحزم لإزاءهم إذا صدر عنهم ما يوحى باحتمال الانحراف ، إعداد تقارير عن كل مفرج عنه فى فترات دورية لتحرى مدى إندماجه فى المجتمع . وتختص كذلك بمحاولة إقناع الرأى العام بالأهمية الاجتماعية لرعاية المفرج عنهم .

وللنشاط الخاص المدعم بعون الدولة وتوجيهها دوره فى توفير الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم : فقد أنشئت فى بعض المدن جمعيات لرعاية المسجونين وأسرهم (١) وتتلقى هذه الجمعيات إعانات من وزارة الشؤون الاجتماعية وتقبل تبرعات من المهتمين برعاية المسجونين وأسرهم ومن بينها تبرعات تقدمها إليها مصلحة السجون . ولا يقتصر نشاط هذه الجمعيات على تقديم الإعانات النقدية إلى المفرج عنهم ، بل تهتم كذلك بتدبير العمل لهم ورفع مستواهم المهنى وإزالة العقبات التى تعترض تأهيلهم وتقديم أوجه الرعاية المتنوعة إلى عائلاتهم . وعملا على التنسيق بين هذه الجمعيات وضماناً لمباشرة نشاطها على أسس فنية سليمة فقد أنشئ الاتحاد النوعى لجمعيات رعاية المسجونين بقوار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٩ (٢) .

(١) أسست جمعية رعاية المسجونين فى القاهرة فى ٢٩ مايو سنة ١٩٥٨ ، وغرضها هو رعاية السجون عند الافراج عنهم بتقديم خدمات لهم عن طريق : السعى لاعادتهم الى أعمالهم الأصلية أو حصولهم على أعمال أخرى ، وإقامة مشروعات اقتصادية يعملون فيها ، وإنشاء دار ضيافة لايواء المفرج عنهم فترة محددة ؛ وتأهيل المفرج عنهم ببذل الجهود فى سبيل اندماجهم فى المجتمع ، وإجراء الدراسات وتقديم المقترحات والتوصيات فى شأن معاملة المسجونين داخل المؤسسات العقابية من أجل اعدادهم للحياة الحرة وفى شأن أساليب الرعاية اللاحقة وما يعترض سبيل المفرج عنهم من مشكلات قد تدفعهم الى العودة للجريمة ، وتبادل هذه الدراسات مع الهيئات المعنية بمكافحة الجريمة ورعاية المسجونين والمفرج عنهم والأفادة من الخبرات والدراسات والمؤتمرات الدولية فى هذا الميدان ؛ والتعاون مع مصلحة السجون فى تنسيق البرامج والجهود التى تؤدى الى اعداد السجين ليكون مواطناً صالحاً ؛ وتقديم خدمات لأسر المسجونين أثناء فترة سجن عائلتهم ، وذلك عن طريق : منح مساعدات مالية ، وتقديم خدمات اجتماعية أو اية خدمات أخرى ، والاهتمام بحماية ورعاية أبناء المسجونين ، وتوعية الرأى العام بنشكنة المسجونين وأسرهم والمفرج عنهم .

وانظر الاستاذ محمود محمد صاحب ، الرعاية اللاحقة لمفرج عنهم ، بحث مقدم الى مؤتمر خبراء الشؤون الاجتماعية العرب (١٩٦٤) ص ٢٥ .

(٢) يتكون الاتحاد من الجمعيات والمؤسسات الخاصة المشتهرة والعامة فى ميدان

رعاية المسجونين ، واغراض الاتحاد هى : تخطيط برامج الرعاية والتنمية الاجتماعية والوقاية =

وتقوم خطة الشارع على اعتراف بالدور العقائى للرعاية اللاحقة : فقد أرسى الأسس التى يقوم عليها تنظيم سليم لها وأدرك كذلك أهمية النشاط الخاص فى هذا المجال وأمدّه بالعون ونسق بين صوره وجوانبه المختلفة . ولكن معالم هذه الخطة فى حاجة إلى التفصيل ومزيد من تبين الأصول العلمية التى تستند إليها الرعاية اللاحقة ، وبصفة خاصة فإنه يتعين أن تلزم بها فئات من المفرج عنهم تتضح ضرورتها لتأهيلهم ويعهد بها إلى اخصائيين وتواجه مشكلة توفير المأوى للمفرج عنهم وتقديم الدولة عوناً مباشراً لهم فى الحصول على العمل وتفسح لهم مجالا فى بعض الوظائف العامة التى لا يحتمل أن يسيثوا استغلالها إذا أتيح لهم شغلها وتراجع نظم « مراقبة الشرطة » بحيث تتجرد من طابع عرقلة جهود التأهيل المشروعة .

== من الجريمة ؛ واجراء البحوث والدراسات المتصلة باختصاصه ؛ وتحديد مستوى الخدمات التى تقدم الى المفرج عنهم وتكاليفها فى نطاق السياسة العامة للدولة ، ووضع برامج الاعداد الفنى لاعضاء الجمعيات المنضمة الى الاتحاد ؛ وتقويم جهود هذه الجمعيات ؛ والقيام بالتجارب عن طريق برامج خدمة نموذجية ومتابعتها بالدراسة وتعميم نتائجها على الجمعيات والمؤسسات الخاصة العاملة فى ميدان رعاية المفرج عنهم وتنسيق جهود هذه الهيئات وتعزيز وسائل التعاون وتبادل الخبرات فيما بينها .

فهرس

مقدمة

الصفحة

الفقرة

§ ١ - التعريف بعلم العقاب واستظهار خصائصه

١	- تعريف	١
٢	- تعبير علم العقاب ونصيبه من الدقة	٢
٣	- طابع علم العقاب	٣
٤	- الطابع القانوني لعلم العقاب	٤
٥	- الطابع العلمي لعلم العقاب	٥
٦	- موضع علم العقاب بين العلوم الجنائية	٦
٧	- الصلة بين علم العقاب والقانون الجنائي	٧
٨	- الصلة بين علم العقاب وعلم الإجرام	٨
٩	- موضوعات علم العقاب	٩
١٠	- أسلوب البحث في علم العقاب	١٠
١١	- فن العقاب	١١

§ ٢ - تطور علم العقاب

١٢	- تمهيد	١٢
١٣	- نشأة علم العقاب	١٣
١٤	- مراحل التطور الحديث لعلم العقاب	١٤
١٤	- العوامل التي ساهمت في التطور العام للأبحاث العقابية	١٤
١٦	- الباحثون الأوائل في علم العقاب	١٦

§ ٣ - التعريف بتشريع العقاب

٢٢	- تعريف	٢٢
٢٣	- تاريخ تشريع العقاب	٢٣
٢٤	- تقنين تشريع العقاب	٢٤

الصفحة	الفقرة
٢٦	٢٠ - تاريخ تقنين تشريع العقاب
٢٧	٢١ - فحوى تقنين تشريع العقاب
٢٨	٢٢ - تشريع العقاب في مصر
٢٨	٢٣ - خطة البحث

القسم الأول

نظم العقاب وأغراضه

٣١	٢٤ - تقسيم
----	------------

الباب الأول

العقوبة

٣٢	٢٥ - تمهيد
----	------------

الفصل الأول

ماهية العقوبة وتاريخها

٣٢	٢٦ - تقسيم
----	------------

المبحث الأول

ماهية العقوبة

٣٢	٢٧ - تعريف
٣٣	٢٨ - عناصر العقوبة
٣٣	٢٩ - الإيلاء
٣٤	٣٠ - كون الإيلاء مقصوداً
٣٥	٣١ - الصلة بين الإيلاء والجريمة

المبحث الثاني

تاريخ العقوبة

٣٧	٣٢ - تقسيم
----	------------

المطلب الأول

نشأة العقوبة وتطورها في عصورها المبكرة

٣٨	٣٣ - نشأة العقوبة
٣٨	٣٤ - التمييز بين صورتين لتطور العقوبة
٣٩	٣٥ - العقوبة في مجتمع العائلة
٣٩	٣٦ - العقوبة في مجتمع العشيرة

الصفحة	الفقرة
٤٠	٣٧ — العقوبة في مجتمع القبيلة
٤٢	٣٨ — دور المسيحية في تطور العقوبة

المطلب الثاني

اتجاه تطور العقوبة في العصور الحديثة وعوامله

٤٣	٣٩ — تمهيد
٤٤	٤٠ — معالم التطور
٤٥	٤١ — عوامل التطور
٤٥	٤٢ — نضوج القيم والعقائد الاجتماعية
٤٦	٤٣ — تطور المبادئ والنظم السياسية
٤٨	٤٤ — تغير الأوضاع الاقتصادية

المطلب الثالث

تاريخ المؤسسات العقابية

٤٩	٤٥ — تمهيد
٤٩	٤٦ — الوظيفة الأولى للسجون
٥٠	٤٧ — نظام السجون في عصورها الأولى
٥٢	٤٨ — جهود الكنيسة في إصلاح نظام السجون
٥٤	٤٩ — نشأة السجون الحديثة
٥٦	٥٠ — تطور السجون في القرن الثامن عشر
٥٦	٥١ — تطور السجون في القرن التاسع عشر
٥٧	٥٢ — تطور السجون في القرن العشرين
٥٨	٥٣ — تطور السجون في مصر

الفصل الثاني

أغراض العقوبة

٦٠	٥٤ — تمهيد
----	------------

المبحث الأول

المدرسة التقليدية الأولى

٦٢	٥٥ — نشأة المدرسة
٦٣	٥٦ — الأسس الفكرية للمدرسة
٦٣	٥٧ — الطابع العام للمدرسة

الصفحة	الفقرة
٥٨	أغراض العقوبة وفق آراء هذه المدرسة
٦٤	تأثير هذه المدرسة على التشريع الوضعي
٦٥	تقدير القيمة العلمية للمدرسة التقليدية الأولى

المبحث الثاني

المدرسة التقليدية الحديثة

٦١	تعليل نشأة هذه المدرسة
٦٢	الأسس الفكرية للمدرسة
٦٣	النتائج القانونية لمذهب هذه المدرسة
٦٤	أغراض العقوبة وفق آراء هذه المدرسة
٦٥	تقدير القيمة العلمية لهذه المدرسة
٦٦	المدرسة العقابية

المبحث الثالث

المدرسة الوضعية

٦٧	نشأة هذه المدرسة
٦٨	الأسس الفكرية للمدرسة
٦٩	أغراض التدابير الجنائية في هذه المدرسة
٧٠	تقدير القيمة العلمية للمدرسة الوضعية

المبحث الرابع

المدارس الوسطية

٧١	تقسيم
----	-------

المطلب الأول

المدرسة الثالثة

٧٢	نشأة المدرسة
٧٣	المبادئ التي قامت عليها المدرسة
٧٤	تقدير القيمة العلمية للمدرسة الثالثة

المطلب الثاني

الاتحاد الدولي لقانون العقوبات

٧٥	نشأة الاتحاد
٧٦	الأفكار الأساسية للاتحاد
٧٧	تقدير القيمة العلمية للاتحاد
٨٠	

المبحث الخامس

حركة الدفاع الاجتماعي الحديث

- ٧٨ — تمهيد ٨١
- ٧٩ — الاستعمالات السالفة لتعبير «الدفاع الاجتماعي» ٨٢
- ٨٠ — الدفاع الاجتماعي عند برنس ٨٣
- ٨١ — الدفاع الاجتماعي عند جراماتيكا ٨٤
- ٨٢ — الخصائص العامة لحركة الدفاع الاجتماعي الحديث ٨٥
- ٨٣ — ذاتية حركة الدفاع الاجتماعي الحديث ٨٦
- ٨٤ — المبادئ الأساسية التي تقوم عليها حركة الدفاع الاجتماعي الحديث ٨٧
- ٨٥ — أغراض تدابير الدفاع الاجتماعي ٨٩
- ٨٦ — ذبوع تعاليم حركة الدفاع الاجتماعي الحديث ٩٠
- ٨٧ — تقدير القيمة العلمية لحركة الدفاع الاجتماعي الحديث ٩٠

المبحث السادس

الأغراض الحقيقية للعقوبة

- ٨٨ — تمهيد ٩١
- ٨٩ — تحقيق العدالة ٩٢
- ٩٠ — نقد اعتبار العدالة غرضاً للعقوبة ٩٣
- ٩١ — أهمية اعتبار العدالة غرضاً للعقوبة ٩٣
- ٩٢ — الردع العام ٩٤
- ٩٣ — نقد اعتبار الردع العام غرضاً للعقوبة ٩٥
- ٩٤ — الردع الخاص ٩٦
- ٩٥ — التنسيق بين أغراض العقوبة ٩٨
- ٩٦ — نتائج التنسيق بين أغراض العقوبة ١٠١

الفصل الثالث

توحيد العقوبات السالبة للحرية

- ٩٧ — كيف تعرض مشكلة توحيد العقوبات السالبة للحرية؟ ١٠٣
- ٩٨ — تاريخ مشكلة توحيد العقوبات السالبة للحرية ١٠٤
- ٩٩ — الوضع المتفاوت لفكرة توحيد العقوبات السالبة للحرية ١٠٦
- ١٠٠ — حجج المعارضين لتوحيد العقوبات السالبة للحرية ١٠٩
- ١٠١ — مناقشة حجج المعارضين لتوحيد العقوبات السالبة للحرية ١١٠

الصفحة	الفقرة
١١٣	١٠٢ - حجج أنصار توحيد العقوبات السالبة للحرية
١١٦	١٠٣ - أهداف توحيد العقوبات السالبة للحرية

الباب الثاني

التدبير الاحترازي

١١٨	١٠٤ - تمهيد
-----	-------------

الفصل الأول

النظرية العامة للتدبير الاحترازي

١١٩	١٠٥ - تقسيم
-----	-------------

المبحث الأول

مبادئ النظرية العامة للتدبير الاحترازي

١١٩	١٠٦ - تعريف
١٢١	١٠٧ - تاريخ التدابير الاحترازية
١٢٤	١٠٨ - تمييز نظام التدابير الاحترازية
١٢٤	١٠٩ - أنواع التدابير الاحترازية

المبحث الثاني

شروط إنزال التدبير الاحترازي

١٢٥	١١٠ - تقسيم
-----	-------------

المطلب الأول

الجريمة السابقة

١٢٥	١١١ - تمهيد
١٢٦	١١٢ - الحجة في اشتراط ارتكاب جريمة سابقة
١٢٦	١١٣ - نقد اشتراط جريمة سابقة
١٢٧	١١٤ - خطة التشريعات الحديثة

المطلب الثاني

الخطورة الإجرامية

١٢٨	١١٥ - تعريف
١٢٨	١١٦ - مدلول الاحتمال
١٢٩	١١٧ - التفرقة بين الحتمية والاحتمال والإمكان
١٣٣	١١٨ - طبيعة الاحتمال

الصفحة	الفقرة
١٣٣	١١٩ - الجريمة التالية
١٣٥	١٢٠ - إثبات الخطورة الإجرامية

المبحث الثالث

أغراض التدبير الاحترازى والأحكام التى يخضع لها

١٣٦	١٢١ - تمهيد
١٣٧	١٢٢ - أغراض التدبير الاحترازى
١٣٩	١٢٣ - الأحكام القانونية التى يخضع لها التدبير الاحترازى
١٣٩	١٢٤ - الأحكام الموضوعية التى يخضع لها التدبير الاحترازى
١٤٠	١٢٥ - الأحكام الإجرائية التى يخضع لها التدبير الاحترازى

الفصل الثانى

العلاقة بين التدبير الاحترازى والعقوبة

١٤٢	١٢٦ - تقسيم
-----	-------------

المبحث الأول

العلاقة بين العقوبة والتدبير الاحترازى فى السياسة التشريعية العامة

١٤٢	١٢٧ - تمهيد
١٤٢	١٢٨ - ملائمة الجمع بين العقوبة والتدبير الاحترازى فى نظام واحد
١٤٤	١٢٩ - خطة التشريعات لإزاء النظامين

المبحث الثانى

العلاقة بين العقوبة والتدبير الاحترازى فى تطبيقهما على الحالات الواقعية

١٤٥	١٣٠ - تمهيد
١٤٦	١٣١ - رأى القائل بالجمع بين العقوبة والتدبير الاحترازى
١٤٧	١٣٢ - نقد رأى القائل بالجمع بين العقوبة والتدبير الاحترازى

المبحث الثالث

التدبير المختلط

١٥٠	١٣٣ - تمهيد
١٥٠	١٣٤ - مجال التدبير المختلط
١٥١	١٣٥ - الأحكام الخاصة بالتدبير المختلط

القسم الثانى

القواعد العامة فى تنفيذ التدابير العقابية السالبة للحرية

١٥٧	١٣٦ - خطة الدراسة
-----	-------------------

الباب الأول

الإطار المادى لتنفيذ التدابير العقابية السالبة للحرية

١٣٧ - تقسيم ١٥٨

الفصل الأول

نظم السجون

١٣٨ - تمهيد ١٥٨

المبحث الأول

النظام الجمعى

١٣٩ - ماهية النظام الجمعى ١٥٩

١٤٠ - تقدير قيمة هذا النظام ١٦٠

المبحث الثانى

النظام الإنفرادى

١٤١ - ماهية النظام الإنفرادى ١٦١

١٤٢ - تاريخ النظام الإنفرادى ١٦٢

١٤٣ - تقدير قيمة النظام الانفرادى ١٦٣

١٤٤ - مجال تطبيق النظام الإنفرادى فى الوقت الحاضر ١٦٥

المبحث الثالث

النظام المختلط

١٤٥ - ماهية النظام المختلط ١٦٨

١٤٦ - تاريخ النظام المختلط ١٦٨

١٤٧ - تقدير قيمة النظام المختلط ١٦٩

المبحث الرابع

النظام التدريجى

١٤٨ - ماهية النظام التدريجى ١٧١

١٤٩ - تاريخ النظام التدريجى ١٧٢

١٥٠ - تقدير قيمة النظام التدريجى ١٧٤

١٥١ - صور النظام التدريجى ١٧٥

١٥٢ - الترجيح بين صور النظام التدريجى ١٧٧

المبحث الخامس

نظام السجون في مصر

- ١٥٣ - تمهيد ١٧٨
- ١٥٤ - مظاهر إقرار الشارع للنظام التدريجي ١٧٨
- ١٥٥ - نقد خطة الشارع ١٨١

الفصل الثاني

أنواع السجون

- ١٥٦ - تمهيد ١٨٣
- ١٥٧ - تقسيم ١٨٣

المبحث الأول

تطور معيار تقسيم السجون

- ١٥٨ - تمهيد ١٨٤
- ١٥٩ - المعيار التقليدى لتقسيم السجون ١٨٤
- ١٦٠ - نقد المعيار التقليدى لتقسيم السجون ١٨٥
- ١٦١ - الاتجاهات الحديثة في تقسيم السجون ١٨٦
- ١٦٢ - المعيار الحديث لتقسيم السجون ١٨٧
- ١٦٣ - المعيار الحديث لتقسيم السجون في التشريع الوضعى ١٩٠

المبحث الثاني

المؤسسات المفتوحة

- ١٦٤ - تمهيد ١٩٢
- ١٦٥ - تعريف ١٩٢
- ١٦٦ - تقسيم السجون إلى مغلقة وشبه مفتوحة ومفتوحة ١٩٣
- ١٦٧ - نشأة المؤسسات المفتوحة ١٩٤
- ١٦٨ - مزايا المؤسسات المفتوحة ١٩٥
- ١٦٩ - نقد المؤسسات المفتوحة ١٩٦
- ١٧٠ - عوامل نجاح المؤسسات المفتوحة ١٩٧
- ١٧١ - ضوابط اختيار نزلاء المؤسسات المفتوحة ١٩٨
- ١٧٢ - العلاقة بين المؤسسات المفتوحة والسجون التقليدية ٢٠٠
- ١٧٣ - مقدار انتشار المؤسسات المفتوحة وشبه المفتوحة في القانون المقارن ٢٠١

المبحث الثالث

أنواع السجون في مصر

- ١٧٤ - تمهيد ٢٠٢
- ١٧٥ - أنواع السجون وفق خطة الشارع ٢٠٢
- ١٧٦ - نقد خطة الشارع ٢٠٥

الفصل الثالث

مباني السجون

- ١٧٧ - أهمية دراسة مباني السجون ٢٠٦
- ١٧٨ - تطور مباني السجون ٢٠٧
- ١٧٩ - الشروط التي ينبغي أن تراعى في مباني السجون الحديثة ٢٠٨
- ١٨٠ - موقع بناء السجن ٢٠٨
- ١٨١ - محتويات بناء السجن ٢٠٩
- ١٨٢ - أسلوب بناء السجن ٢٠٩
- ١٨٣ - أبنية السجون المصرية ٢١١

الباب الثاني

النظم التمهيدية لتطبيق أساليب المعاملة للعقابية

الفحص والتصنيف

- ١٨٤ - أهمية الفحص والتصنيف في النظام العقابي الحديث ٢١٢
- ١٨٥ - العلاقة بين الفحص والتصنيف ٢١٢
- ١٨٦ - تقسيم الدراسة ٢١٣

الفصل الأول

الفحص

- ١٨٧ - تعريف ٢١٣
- ١٨٨ - أنواع الفحص ٢١٤
- ١٨٩ - أغراض الفحص العقابي ٢١٦
- ١٩٠ - الاعتبارات التي توجه الفحص إلى الكشف عنها ٢١٧
- ١٩١ - فحوى الفحص ٢١٧
- ١٩٢ - الفحص البيولوجي ٢١٨
- ١٩٣ - الفحص العقلي ٢١٨

الصفحة	الفقرة
٢١٩	١٩٤ - الفحص النفسى
٢١٩	١٩٥ - الفحص الاجتماعى
٢٢٠	١٩٦ - الفحص التجريبى
٢٢٠	١٩٧ - مراحل الفحص
٢٢١	١٩٨ - قابلية نتائج الفحص للمراجعة
٢٢٢	١٩٩ - الجهاز الذى يعهد إليه بالفحص

الفصل الثانى

التصنيف

٢٢٢	٢٠٠ - تعريف
٢٢٤	٢٠١ - أنواع التصنيف
٢٢٥	٢٠٢ - أهمية التصنيف
٢٢٦	٢٠٣ - العزل والتصنيف
٢٢٧	٢٠٤ - العزل
٢٢٧	٢٠٥ - العزل على أساس الجنس
٢٢٧	٢٠٦ - العزل على أساس السن
٢٢٨	٢٠٧ - العزل على أساس مدة العقوبة
٢٢٨	٢٠٨ - العزل على أساس السوابق
٢٢٨	٢٠٩ - العزل على أساس حكم الإدانة
٢٢٩	٢١٠ - العزل على أسس طبية
٢٢٩	٢١١ - معايير التصنيف
٢٣٠	٢١٢ - جهاز التصنيف
٢٣١	٢١٣ - نظام جهاز التصنيف الوطنى
٢٣٣	٢١٤ - نظام جهاز التصنيف ذى الاختصاص الإقليمى المحدود
٢٣٤	٢١٥ - نظام جهاز التصنيف الملحق بالمؤسسة العقابية
٢٣٥	٢١٦ - المفاضلة بين الأنظمة المختلفة
٢٣٦	٢١٧ - مراحل التصنيف
٢٣٧	٢١٨ - دور القضاء فى التصنيف
٢٣٨	٢١٩ - المحكوم عليهم الذين يخضعون للتصنيف

الفصل الثالث

الفحص والتصنيف في النظام العقابي المصري

٢٢٠ — تمهيد	٢٣٩
٢٢١ — الفحص	٢٣٩
٢٢٢ — العزل	٢٤٠
٢٢٣ — التصنيف	٢٤٢
٢٢٤ — القيمة العلمية لخطّة النظام العقابي المصري	٢٤٣

الباب الثالث

دور النشاط الإداري في توجيه التنفيذ العقابي

٢٢٥ — أهمية النشاط الإداري في التنفيذ العقابي	٢٤٥
٢٢٦ — الدور الحديث للإدارة العقابية	٢٤٥
٢٢٧ — تقسيم	٢٤٦

الفصل الأول

تنظيم الإدارة العقابية

٢٢٨ — تمهيد	٢٤٦
-------------	-----

المبحث الأول

تشكيل الإدارة العقابية المركزية

٢٢٩ — أهمية الإدارة العقابية المركزية	٢٤٦
---------------------------------------	-----

المطلب الأول

٢٣٠ — الضابط في تحديد أجهزة الإدارة العقابية المركزية	٢٤٧
٢٣١ — أجهزة الإدارة العقابية المركزية في فرنسا	٢٤٨
٢٣٢ — أجهزة الإدارة العقابية المركزية في مصر	٢٤٩
٢٣٣ — المجلس الأعلى للإدارة العقابية	٢٥١
٢٣٤ — الإدارات العقابية الإقليمية	٢٥٤

المطلب الثاني

تبعية الإدارة العقابية المركزية

٢٣٥ — أهمية تحديد تبعية الإدارة العقابية المركزية	٢٥٥
٢٣٦ — الرأي التقليدي في تحديد تبعية الإدارة العقابية المركزية	٢٥٥
٢٣٧ — الرأي الحديث في تبعية الإدارة العقابية المركزية	٢٥٥

الصفحة	الفقرة
٢٣٨	— تبعية الإدارة العقابية في النظم المقارنة ٢٥٦
٢٣٩	— تبعية الإدارة العقابية المركزية في مصر ٢٥٧

المطلب الثالث

جهاز البحوث العقابية

٢٤٠	— أهمية البحوث العقابية ٢٥٨
٢٤١	— موضوع البحوث العقابية ٢٥٩
٢٤٢	— الشروط التي ينبغي توافرها في جهاز البحوث العقابية ٢٥٩
٢٤٣	— جهاز البحوث العقابية في مصر ٢٥٩

المبحث الثاني

التشكيل الإداري للمؤسسة العقابية

٢٤٤	— تمهيد ٢٦١
٢٤٥	— مدير المؤسسة العقابية ٢٦٢
٢٤٦	— مساعده المدير ٢٦٣
٢٤٧	— الفنيون ٢٦٤
٢٤٨	— الحراس ٢٦٦
٢٤٩	— قواعد خاصة بالمؤسسات الخصة للنساء ٢٦٧
٢٥٠	— التفيتش على المؤسسات العقابية ٢٦٧

الفصل الثاني

قواعد اختيار العاملين في الإدارة والمؤسسات العقابية

٢٥١	— تمهيد ٢٦٩
-----	--------------------

المبحث الأول

وضع العاملين في الإدارة والمؤسسات العقابية

٢٥٢	— العقلية التي ينبغي أن يؤدي بها العاملون في الإدارة والمؤسسات العقابية عملهم ٢٧٠
٢٥٣	— تقسيم ٢٧٠

المطلب الأول

القواعد العامة التي تحكم وضع العاملين في الإدارة والمؤسسات العقابية

٢٥٤	— تمهيد ٢٧١
٢٥٥	— التخصص ٢٧١
٢٥٦	— التفرغ ٢٧٢
٢٥٧	— الصفة المدنية ٢٧٢

الصفحة	الفقرة
٢٥٨	الوضع القانوني للعاملين في الإدارة والمؤسسات العقابية
٢٥٩	وضع العاملين في السجون المصرية

المطلب الثاني

الالتزامات المفروضة على العاملين في المؤسسات العقابية

٢٦٠	تمهيد
٢٦١	سلوك العامل في المؤسسة العقابية
٢٦٢	المحظورات المفروضة على العاملين في المؤسسة العقابية
٢٦٣	حالات استعمال القوة المادية إزاء المحكوم عليهم
٢٦٤	التنسيق بين العاملين في المؤسسة العقابية

المبحث الثاني

معاهد إعداد وتدريب العاملين في المؤسسات العقابية

٢٦٥	أهمية إعداد وتدريب العاملين في المؤسسة العقابية
٢٦٦	تنوع المشاكل التي يثيرها الإعداد والتدريب
٢٦٧	معاهد التأهيل والتدريب في النظم المقارنة
٢٦٨	مركز تدريب الضباط والموظفين في مصر

الباب الرابع

مساهمة القضاء في تنفيذ العقوبات والتدابير السالبة للحرية

٢٦٩	الدور التقليدي للقضاء في التنفيذ العقابي
٢٧٠	الحجة في هذا التحدي لدور القضاء في التنفيذ العقابي
٢٧١	عوامل تطور دور القضاء في التنفيذ العقابي
٢٧٢	الحلول التي اقترحت استجابة لهذا التطور
٢٧٣	الحجة في المساهمة القضائية في التنفيذ العقابي
٢٧٤	السند التماثلي لتدخل القضاء في تنفيذ العقوبات والتدابير السالبة للحرية
٢٧٥	قضاء التنفيذ في المؤتمرات الدولية واللجان العلمية ومشروعات القوانين
٢٧٦	قضاء التنفيذ في التماثون المقارن
٢٧٧	قضاء التنفيذ في التشريع الفرنسي
٢٧٨	تقدير نظام قضاء التنفيذ

الباب الخامس

الفحوى الفنى للتنفيذ العقابي

٢٧٩ - تمهيد	٣٠٣
٢٨٠ - التهذيب والعلاج	٣٠٣
٢٨١ - مبادئ أساسية فى المعاملة العقابية	٣٠٤
٢٨٢ - أنواع أساليب المعاملة العقابية	٣٠٦

الفصل الأول

الأساليب الأصلية للمعاملة العقابية

٢٨٣ - تقسيم	٣٠٧
-------------	-----

المبحث الأول

العمل

٢٨٤ - التطور التاريخى للعمل	٣٠٧
٢٨٥ - مشروعية الإلزام بالعمل	٣٠٩
٢٨١ - تقسيم	٣١٠

المطلب الأول

أغراض العمل

٢٨٧ - تمهيد	٣١٠
٢٨٨ - استبعاد الإيلام من بين أغراض العمل	٣١٠
٢٨٩ - الغرض الاقتصادى للعمل	٣١٢
٢٩٠ - حفظ النظام	٣١٤
٢٩١ - التهذيب	٣١٥
٢٩٢ - التأهيل	٣١٦

المطلب الثانى

تكييف العمل وشروطه

٢٩٣ - تقسيم	٣١٧
-------------	-----

§ ١ - تكييف العمل

٢٩٤ - تمهيد	٣١٧
٢٩٥ - التزام المحكوم عليه بالعمل	٣١٨
٢٩٦ - النتائج التى تترتب على تكييف العمل بأنه الترام	٣١٩

الصفحة	الفقرة
٣١٩	٢٩٧ - حالات الاعفاء من الالتزام بالعمل
٣٢٠	٢٩٨ - حق المحكوم عليه في العمل
٣٢١	٢٩٩ - النتائج التي تترتب على تكييف العمل بأنه حق
٣٢٢	٣٠٠ - حق المحكوم عليه في اختيار العمل

§ ٢ - شروط العمل

٣٢٢	٣٠١ - تمهيد
٣٢٣	٣٠٢ - كون العمل منتجاً
٣٢٤	٣٠٣ - تنظيم العمل العقابي على نسق العمل الحر
٣٢٥	٣٠٤ - تنوع الأعمال في المؤسسة العقابية
٣٢٦	٣٠٥ - تقاضى المحكوم عليه مقابلاً

المطلب الثالث

مقابل العمل

٣٢٦	٣٠٦ - تمهيد
٣٢٧	٣٠٧ - دور المقابل في توجيه العمل إلى تحقيق أغراضه
٣٢٧	٣٠٨ - التكييف القانوني للمقابل
٣٣٠	٣٠٩ - مقدار الأجر
٣٣٢	٣١٠ - أوجه إنفاق أجر المحكوم عليه
٣٣٤	٣١١ - أسس تحديد الأجر
	٣١٢ - حق المحكوم عليه في التعويض عن إصابات العمل والأمراض المهنية
٣٣٥	والاستفادة من التأمينات الاجتماعية

المطلب الرابع

أساليب تنظيم العمل

٣٣٧	٣١٣ - تمهيد
٣٣٧	٣١٤ - تقسيم أساليب تنظيم الإنتاج
٣٣٧	٣١٥ - نظام المقاوله
٣٣٨	٣١٦ - نظام الإدارة المباشرة
٣٣٨	٣١٧ - نظام التوريد
٣٣٩	٣١٨ - المفاضلة بين أساليب تنظيم الإنتاج
٣٤١	٣١٩ - صعوبات تعترض تنظيم العمل

الصفحة	الفقرة
٣٤٢	٣٢٠ - حماية المحكوم عليهم من مخاطر العمل
٣٤٤	٣٢١ - التدريب المهني
٣٤٥	٣٢٢ - أنواع خاصة من العمل العقابي

المطلب الخامس

المنافسة بين العمل العقابي والعمل الحر

٣٤٨	٣٢٣ - عناصر مشكلة المنافسة
٣٤٩	٣٢٤ - التمييز بين المنافسة غير المشروعة والمنافسة المشروعة
٣٤٩	٣٢٥ - شرعية المنافسة من حيث الكمية
٣٥٢	٣٢٦ - تدابير اقترحت لمواجهة الإغواء بالمنافسة
٣٥٣	٣٢٧ - إدماج العمل العقابي في الاقتصاد القومي

المبحث الثاني

التعليم

٣٥٤	٣٢٨ - تمهيد
٣٥٥	٣٢٩ - دور التعليم في النظام العقابي
٣٥٦	٣٣٠ - مستوى التعليم
٣٥٧	٣٣١ - فحوى التعليم
٣٥٩	٣٣٢ - تنظيم التعليم
٣٦٤	٣٣٣ - المكتبة
٣٦٥	٣٣٤ - الصحف
٣٦٧	٣٣٥ - التعليم في النظام العقابي المصري

المبحث الثالث

التأديب

٣٦٩	٣٣٦ - تقسيم
------------	-------------

المطلب الأول

التأديب الديني

٣٧٠	٣٣٧ - الأصول التاريخية للتأديب الديني
٣٧٠	٣٣٨ - أهمية التأديب الديني في النظام العقابي
٣٧٢	٣٣٩ - الاعتراض على التأديب الديني
٣٧٢	٣٤٠ - الخطة التشريعية في شأن التأديب الديني
٣٧٤	٣٤١ - تنظيم التأديب الديني

الصفحة	الفقرة
٣٧٤	٢٤٢ - اختيار رجل الدين وإعداده
٣٧٥	٣٤٣ - واجبات رجل الدين
٣٧٦	٣٤٤ - الشروط التي ينبغي توافرها لاستطاعة رجل الدين أداء واجباته

المطلب الثاني

التهديب الأخلاقي

٣٧٨	٣٤٥ - مدلول التهديب الأخلاقي وتطوره
٣٧٩	٣٤٦ - الاعتراض على التهديب الأخلاقي
٣٨٠	٣٤٧ - نطاق التهديب الأخلاقي
٣٨١	٣٤٨ - أسلوب التهديب الأخلاقي
٣٨١	٣٤٩ - إعداد المهذب
٣٨٢	٣٥٠ - خطوات عمل المهذب
٣٨٣	٣٥١ - برنامج عمل المهذب

المبحث الرابع

الرعاية الصحية

٣٨٤	٣٥٢ - دور الرعاية الصحية في التنفيذ العقابي
٣٨٥	٢٥٣ - سند التزام الإدارة العقابية بتوفير الرعاية الصحية
٣٨٦	٣٥٤ - تقسيم

المطلب الأول

الاحتياجات الصحية

٣٨٦	٣٥٥ - أهمية الاحتياجات الصحية والمبدأ المقرر في شأنها
٣٨٧	٣٥٦ - أماكن تنفيذ العقوبة
٣٨٩	٣٥٧ - ملابس المحكوم عليهم
٣٨٩	٣٥٨ - نظافة البدن
٣٩٠	٣٥٩ - الاحتياجات الصحية لإزاء الأمراض المعدية
٣٩١	٣٦٠ - الغذاء في المؤسسات العقابية
٣٩٣	٣٦١ - الاحتياجات الصحية بالنسبة للعمل العقابي
٣٩٣	٣٦٢ - التمرينات البدنية

المطلب الثاني

العلاج الطبي

٣٩٥	٣٦٣ - حق المحكوم عليه في العلاج الطبي
٣٩٥	٣٦٤ - مجانية العلاج الطبي
٣٩٦	٣٦٥ - الإلزام بالعلاج الطبي

الصفحة	الفقرة
٣٩٦	٣٦٦ - مستوى العلاج الطبي
٣٩٧	٣٦٧ - تنظيم العلاج الطبي
٣٩٧	٣٦٨ - الإدارة الطبية
٣٩٩	٣٦٩ - واجبات الطبيب
٤٠٢	٣٧٠ - أنواع العلاج الطبي
٤٠٣	٣٧١ - علاج الأمراض العقلية
٤٠٤	٣٧٢ - علاج العلل النفسية
٤٠٥	٣٧٣ - مستشفى السجون
٤٠٧	٣٧٤ - الرعاية الصحية للمحكوم عليهم. الحوامل

المطلب الثالث

توجيه الرعاية الصحية إلى التأهيل

٤٠٩	٣٧٥ - العلاقة بين الرعاية الصحية والتأهيل
٤١٠	٣٧٦ - الوسائل الطبية في التأهيل
٤١٣	٣٧٧ - دور الطب في رسم برنامج لمكافحة الإجرام

الفصل الثاني

الأساليب التكميلية للمعاملة العقابية

٤١٤	٣٧٨ - تقسيم
-----	-------------

المبحث الأول

الآثار النفسية لسلب الحرية

٤١٤	٣٧٩ - تمهيد
٤١٥	٣٨٠ - الآثار النفسية للحبس الاحتياطي
٤١٦	٣٨١ - الآثار النفسية لادانة وسلب الحرية بناء عليها
٤١٨	٣٨٢ - الآثار النفسية لسلب الحرية في ظل النظام الانفرادي
٤١٩	٣٨٣ - وسائل الحد من أضرار الآثار النفسية لسلب الحرية
٤٢٠	٣٨٤ - الحرمان الجنسي في المؤسسات العقابية

المبحث الثاني

الصلة بين المحكوم عليه والمجتمع

٤٢٥	٣٨٥ - أهمية تدعيم الصلة بين المحكوم عليه والمجتمع
٤٢٦	٣٨٦ - تكثيف الصلة بين المحكوم عليه والمجتمع
٤٢٧	٣٨٧ - مظاهر الصلة بين المحكوم عليه والمجتمع

الصفحة	الفقرة
٤٢٨	٣٨٨ - المحافظة على الصلة بين المحكوم عليه وأسرته
٤٢٩	٣٨٩ - المراسلات
٤٣٢	٣٩٠ - الزيارات
٤٣٤	٣٩١ - أوجه أخرى للصلة بين المحكوم عليه والمجتمع
٤٣٥	٣٩٢ - تصريحات الخروج المؤقت من المؤسسة العقابية

المبحث الثالث

الرعاية الاجتماعية للمحكوم عليهم

٤٣٧	٣٩٣ - أهمية الرعاية الاجتماعية في المؤسسات العقابية
٤٣٩	٤٩٤ - ماهية الرعاية الاجتماعية
٤٤١	٣٩٥ - تطور الخدمة الاجتماعية في المؤسسات العقابية
٤٤٣	٣٩٦ - أهمية تنظيم أوقات الفراغ في المؤسسة العقابية

المبحث الرابع

نظام التأديب والمكافآت

٤٤٤	٣٩٧ - تمهيد
٤٤٥	٣٩٨ - التعريف بالنظام في المؤسسات العقابية
٤٤٦	٣٩٩ - الصلة بين الحراسة والنظام
٤٤٧	٤٠٠ - الاعتبار التي تثور في تحديد معالم النظام
٤٤٨	٤٠١ - الضابط في تحديد الجريمة التأديبية
٤٥١	٤٠٢ - الصلة بين الجريمة التأديبية والجريمة الجنائية
٤٥٣	٤٠٣ - إختطار المحكوم عليهم بقواعد السلوك المفروضة في المؤسسة العقابية
٤٥٤	٤٠٤ -جزاء التأديبي
٤٥٥	٤٠٥ - المبادئ العامة في الجزاءات التأديبية
٤٥٩	٤٠٦ - إجراءات توقيع الجزاء التأديبي
٤٦٢	٤٠٧ - إيقاف تنفيذ الجزاء والعفو عنه
٤٦٣	٤٠٨ - الجزاءات التأديبية البدنية
٤٦٦	٤٠٩ - تدابير التحفظ
٤٦٩	٤١٠ - المكافآت

الباب السادس

مدد التدابير السالبة للحرية

- ٤١١ — أهمية المدة في التدابير السالبة للحرية ٤٧٣
- ٤١٢ — السلطة التي تحدد مدد التدابير السالبة للحرية ٤٧٣
- ٤١٣ — الاعتبارات التي تحكم تحديد مدد التدابير السالبة للحرية ٤٧٤
- ٤١٤ — تأثير الأفكار العقابية الحديثة على مدد التدابير السالبة للحرية ٤٧٥
- ٤١٥ — القواعد التشريعية في مدد التدابير السالبة للحرية ٤٧٧
- ٤١٦ — تقسيم ٤٨٠

الفصل الأول

انقضاء مدد التدابير السالبة للحرية

- ٤١٧ — تمهيد ٤٨١
- ٤١٨ — الإفراج النهائي والإفراج غير النهائي ٤٨١
- ٤١٩ — علة الإفراج غير النهائي ٤٨١
- ٤٢٠ — أنظمة الإفراج غير النهائي ٤٨٣
- ٤٢١ — الاختصار التلقائي ٤٨٣
- ٤٢٢ — التنسيق بين الاختصار التلقائي والإفراج الشرطي ٤٨٥
- ٤٢٣ — تقسيم ٤٨٦

المبحث الأول

الإفراج الشرطي

- ٤٢٤ — تعريف ٤٨٧
- ٤٢٥ — علة الإفراج الشرطي ٤٨٩
- ٤٢٦ — تكيف الإفراج الشرطي ٤٩١
- ٤٢٧ — نطاق الإفراج الشرطي ٤٩٣
- ٤٢٨ — تقسيم ٤٩٥

المطلب الأول

شروط الإفراج الشرطي

- ٤٢٩ — الضابط في تحديد شروط الإفراج الشرطي ٤٩٥
- ٤٣٠ — تطبيق الضابط السابق ٤٩٦
- ٤٣١ — تفصيل الضابط السابق ٤٩٧

الصفحة	الفقرة
٤٩٧	٤٣٢ — المدة الدنيا
٥٠٠	٤٣٣ — الوفاء بالا لزامات المالية
٥٠٠	٤٣٤ — ألا يكون في الإفراج خطر يهدد الأمن العام
٥٠١	٤٣٥ — الرضاء
٥٠٢	٤٣٦ — المعالم الأساسية لإجراءات منح الإفراج الشرطى

المطلب الثانى

الوضع العقابى للمفرج عنه

٥٠٥	٤٣٧ — المركز القانونى للمفرج عنه
٥٠٦	٤٣٨ — المبدأ العام فى تحديد الوضع العقابى للمفرج عنه
٥٠٦	٤٣٩ — عنصرا المعاملة العقابية للمفرج عنه
٥٠٧	٤٤٠ — الالتزامات التى تفرض على المفرج عنه
٥٠٨	٤٤١ — تفصيل الالتزامات التى تفرض على المفرج عنه
٥١١	٤٤٢ — المشرف على سلوك المفرج عنه
٥١٢	٤٤٣ — مدة الإفراج الشرطى
٥١٤	٤٤٤ — جزاء الإخلال بالا لزامات
٥١٦	٤٤٥ — تحول الإفراج الشرطى إلى إفراج نهائى

المبحث الثانى

البارول

٥١٧	٤٤٦ — تعريف
٥١٨	٤٤٧ — عناصر البارول
٥١٩	٤٤٨ — الصلة بين البارول والإفراج الشرطى
٥٢٠	٤٤٩ — الصلة بين البارول والاختبار
٥٢١	٤٥٠ — التكييف العقابى للبارول وعلمته
٥٢٣	٤٥١ — شروط منح البارول
٥٢٥	٤٥٢ — الإشراف الاجتماعى
٥٢٦	٤٥٣ — السلطة التى يعهد إليها بالإشراف الاجتماعى
٥٢٧	٤٥٤ — فحوى الإشراف الاجتماعى
٥٢٩	٤٥٥ — القيود التى تفرض على سلوك الخاضع للبارول

الفصل الثاني

المشاكل التي تثيرها العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة

٥٣٠	تمهيد	٤٥٦
٥٣١	ماهية العقوبات السالبة للحرية ذات المدة القصيرة	٤٥٧
٥٣٣	القيمة العقابية للعقوبات ذات المدة القصيرة	٤٥٨
٥٣٤	موضع العقوبات ذات المدة القصيرة في السياسة العقابية الحديثة	٤٥٩
٥٣٦	بدائل العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة	٤٦٠
٥٣٩	تأصيل بدائل العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة	٤٦١
٥٤٠	تقسيم	٤٦٢

المبحث الأول

نظام شبه الحرية

٥٤٠	تعريف	٤٦٣
٥٤٠	الوضع العقابي لمن يخضعون لنظام شبه الحرية	٤٦٤
٥٤٢	طوائف المحكوم عليهم الذين يطبق عليهم نظام شبه الحرية	٤٦٥
٤٥٢	القيمة العقابية لنظام شبه الحرية	٤٦٦

المبحث الثاني

إيقاف التنفيذ

٥٤٤	تعريف	٤٦٧
٥٤٥	تقسيم	٤٦٨

المطلب الأول

القيمة العقابية لنظام إيقاف التنفيذ

٥٤٥	تمهيد	٤٦٩
٥٤٥	علة نظام إيقاف التنفيذ	٤٧٠
٥٤٦	تكييف إيقاف التنفيذ	٤٧١
٥٤٧	صور إيقاف التنفيذ	٤٧٢
٥٤٨	الاعتبارات التي تراعى في منح إيقاف التنفيذ	٤٧٣
٥٤٩	الانتقادات التي وجهت إلى نظام إيقاف التنفيذ	٤٧٤

المطلب الثاني

شروط إيقاف التنفيذ

٥٥٢	تمهيد	٤٧٥
٥٥٢	الشروط المتطلبة في المتهم	٤٧٦

الصفحة	الفقرة
٥٥٥	٤٧٧ - الشروط المطلوبة في العقوبة
٥٥٧	٤٧٨ - الشروط المطلوبة في الجريمة

المطلب الثالث

آثار إيقاف التنفيذ

٥٥٩	٤٧٩ - تمهيد
٥٥٩	٤٨٠ - مدة فترة التجربة
٥٦٠	٤٨١ - وضع المحكوم عليه أثناء فترة التجربة
٥٦١	٤٨٢ - إلغاء إيقاف التنفيذ
٥٦٤	٤٨٣ - وضع المحكوم عليه إذا انقضت فترة التجربة دون إلغاء الإيقاف

المبحث الثالث

الاختبار

٥٦٥	٤٨٤ - الاختبار
٥٦٦	٤٨٥ - نشأة الاختبار
٥٦٨	٤٨٦ - المقارنة بين الاختبار وإيقاف التنفيذ
٥٧٠	٤٨٧ - المفاضلة بين الاختبار وإيقاف التنفيذ
٥٧١	٤٨٨ - تقسيم

المطلب الأول

الدور العقابي للاختبار

٥٧١	٤٨٩ - تمهيد
٥٧١	٤٩٠ - التكيف العقابي للاختبار
٥٧٢	٤٩١ - التكيف القانوني للاختبار
٥٧٧	٤٩٢ - علة الاختبار
٥٧٩	٤٩٣ - ذاتية الاختبار
٥٧٩	٤٩٤ - التجربة البليجكية
٥٨٠	٤٩٥ - التجربة الفرنسية

المطلب الثاني

صور الاختبار

٥٨١	٤٩٦ - تمهيد
٥٨٢	٤٩٧ - الاختبار قبل الإدانة
٥٨٣	٤٩٨ - الاختبار المضاف إلى إيقاف التنفيذ

الصفحة	الفقرة
٥٨٤	٤٩٩ - المفاضلة بين الصورتين

المطلب الثالث

شروط الاختبار

٥٨٦	٥٠٠ - نطاق الاختبار
٥٨٦	٥٠١ - الضابط في تحديد شروط الاختبار
٥٨٧	٥٠٢ - الفحص السابق على الحكم
٥٨٩	٥٠٣ - الشروط المجردة للاختبار
٥٩٠	٥٠٤ - رضا المحكوم عليه بالاختبار

المطلب الرابع

المعاملة العقابية التي ينطوى عليها الاختبار

٥٩٢	٥٠٥ - تقسيم
-----	-------------

§ ١ - الالتزامات التي ينطوى عليها الاختبار

٥٩٢	٥٠٦ - علة انطواء الاختبار على التزامات
٥٩٢	٥٠٧ - معيار تحديد هذه الالتزامات
٥٩٣	٥٠٨ - الخطة التشريعية في تحديد هذه الالتزامات
٥٩٥	٥٠٩ - القيود التي ترد على سلطة القضاء التقديرية في تحديد الالتزامات
٥٩٨	٥١٠ - التعديل من الالتزامات
٦٠٠	٥١١ - المدة التي تمتد خلالها هذه الالتزامات

§ ٢ - الإشراف الاجتماعي في الاختبار

٦٠٢	٥١٢ - أهمية الإشراف الاجتماعي في الاختبار
٦٠٣	٥١٣ - الشروط الواجب توافرها في المشرف الاجتماعي
٦٠٤	٥١٤ - السلطة المنوط بها اختيار ضابط الاختبار ورقابة عمله
٦٠٥	٥١٥ - الجوانب المختلفة لوظيفة ضابط الاختبار
٦٠٧	٥١٦ - أسلوب أداء ضابط الاختبار وظيفته
٦٠٩	٥١٧ - حدود وظيفة ضابط الاختبار

٣ - الرقابة القضائية في الاختبار

- ٥١٨ - أهمية الرقابة القضائية في الاختبار ٦٠٩
- ٥١٩ - مظاهر الرقابة القضائية في الاختبار ٦١٠
- ٥٢٠ - الروح التي ينبغي أن تباشرها الرقابة القضائية ٦١١

الباب السابع

الرعاية اللاحقة

- ٥٢١ - الدور العقابي للرعاية اللاحقة ٦١٢
- ٥٢٢ - تطور الرعاية اللاحقة ٦١٤
- ٥٢٣ - استقرار الرعاية اللاحقة في النظم العقابية الحديثة ٦١٧
- ٥٢٤ - التكيف العقابي للرعاية اللاحقة ٦١٩
- ٥٢٥ - الهيئات التي تقوم على الرعاية اللاحقة ٦١٩
- ٥٢٦ - صور الرعاية اللاحقة ٦٢٣
- ٥٢٧ - نطاق الرعاية اللاحقة ٦٢٨
- ٥٢٨ - الإعداد للرعاية اللاحقة ٦٢٩
- ٥٢٩ - الرعاية اللاحقة في مصر ٦٣١

للمؤلف

باللغة العربية :

- ١ - دروس في قانون العقوبات ، القسم الخاص .
الطبعة الأولى سنة ١٩٥٥ ، الطبعة الثانية سنة ١٩٥٩ ، الطبعة
الثالثة سنة ١٩٧٠ في ٧٤٩ صفحة .
- ٢ - دروس في قانون العقوبات : القسم العام .
الطبعة الأولى سنة ١٩٥٧ ، الطبعة الثانية سنة ١٩٥٩ في ٦٧٣ صفحة .
- ٣ - القصد الجنائي ، تحديد عناصره وبيان الأحكام التي تخضع لها .
الجزء الأول ، مجلة القانون والاقتصاد س ٢٨ (١٩٥٨)
ص ٨٦ - ص ٢٢٢ .
الجزء الثاني ، مجلة القانون والاقتصاد س ٢٩ (١٩٥٩)
ص ١٢٣ - ص ٢٥٤ .
(نال هذا المؤلف جائزة الدولة التشجيعية في القانون الجنائي
سنة ١٩٦٠) .
- ٤ - الحق في سلامة الجسم ، ومدى الحماية التي يكفلها له قانون العقوبات ،
مجلة القانون والاقتصاد س ٢٩ (١٩٥٦) ص ٥٢٩ - ص ٦٢٣ .
- ٥ - دروس في علم العقاب (١٩٥٩) في ١٥٧ صفحة .
- ٦ - دروس القانون الجنائي الدولي (١٩٦٠) في ١٠٥ صفحة .
- ٧ - المساهمة الجنائية في التشريعات العربية (١٩٦١) في ٤٦٤ صفحة .
- ٨ - توحيد العقوبات السالبة للحرية .
مجلة القانون والاقتصاد س ٣١ (١٩٦١) ص ٧٥ - ص ١٠٢ .
- ٩ - شرح قانون العقوبات ، القسم العام .
الطبعة الأولى سنة ١٩٦٢ ، الطبعة الثانية سنة ١٩٦٣ ، الطبعة
الثالثة سنة ١٩٧٣ في ١٠٣٦ صفحة .

- ١٠ — أسباب الإباحة في التشريعات العربية (١٩٦٢) في ١٧٦ صفحة .
- ١١ — علامة السببية في قانون العقوبات .
مجلة المحاماة س ٤٣ (١٩٦٢) ص ٩٢ - ص ١١٣ .
- ١٢ — دراسة تشريعية مقارنة في معاملة الأحداث المشردين .
تقرير قدم إلى الحلقة الثانية لمكافحة الجريمة ، القاهرة سنة ١٩٦٣ ،
مجموعة أعمال الحلقة ص ١٢٤ - ص ١٤٧ .
- ١٣ — قوة الحكم الجنائي في إنهاء الدعوى الجنائية .
مجلة القانون والاقتصاد س ٣٣ (١٩٦٣) ص ٤١٥ - ص ٥٤٥ ،
ص ٧٢٧ - ص ٨٩٢ .
- ١٤ — الخطأ غير العمدى في قانون العقوبات .
مجلة المحاماة س ٤٤ (١٩٦٤) ص ٥٠٣ - ص ٥٣٥
- ١٥ — دروس في البيئة الإجرامية (١٩٦٤) .
- ١٦ — المحرمون الشواذ (١٩٦٤) في ٢٠٥ صفحة .
- ١٧ — رسالة السجن ووظيفته، تقرير قدم إلى مؤتمر خبراء الشئون الاجتماعية
العرب ، القاهرة سنة ١٩٦٤ .
- ١٨ — حركة الدفاع الاجتماعى الحديث .
مجلة القانون والاقتصاد س ٣٥ (١٩٦٥) ص ٥٠٧ - ص ٥١٠
- ١٩ — اجزاء غير الجنائية للجرائم الاقتصادية .
تقرير قدم إلى الحلقة العربية الأولى للدفاع الاجتماعى ، القاهرة
سنة ١٩٦٦
- ٢٠ — المؤسسات العقابية المفتوحة .
الجلد الجنائية القومية ، المجلد التاسع (١٩٦٦) ص ٤٦٣ - ص ٤٧٦ .

- ٢١ - التهذيب في المؤسسات العقابية .
المجلة الجنائية القومية ، المجلد العاشر (١٩٦٧) ص ٣٨٧ - ص ٤٠٨ .
- ٢٢ - علم العقاب .
الطبعة الأولى سنة ١٩٦٧ ، الطبعة الثانية سنة ١٩٧٣ في ٦٦٤ صفحة .
(نال هذا المؤلف جائزة الدولة التشجيعية في القانون الجنائي
وعلم الإجرام سنة ١٩٦٧)
- ٢٣ - النظرية العامة للتدابير الاحترازية .
مجلة إدارة قضايا الحكومة س ١١ (١٩٦٧) ص ١ - ص ٤٢ .
- ٢٤ - الموجز في شرح قانون العقوبات ، القسم العام (١٩٦٧) في ٧٨٣ صفحة .
- ٢٥ - شرح قانون العقوبات اللبناني ، بيروت (١٩٦٨) في ٩٣٨ صفحة .
- ٢٦ - التدابير الاحترازية في مشروع قانون العقوبات .
المجلة الجنائية القومية (١٩٦٨) ص ٦٥ - ص ٨٨ .
- ٢٧ - النيابة العامة ودورها في الدعوى الجنائية .
مجلة إدارة قضايا الحكومة س ١٣ (١٩٦٩) ص ١ - ص ٤٤ .
- ٢٨ - جرائم الاعتداء على الأموال في قانون العقوبات اللبناني ، بيروت
سنة ١٩٦٩ في ٦٨٠ صفحة .
- ٢٩ - حالة الضرورة .
مجلة المحامي ، بيروت س ٣٣ (١٩٦٩) ص ١٧ - ص ١٣ .
- ٣٠ - الركن المعنوي في السرقة .
مجلة المحامي ، بيروت س ٣٣ (١٩٦٩) ص ٢٤ - ص ٣٤ .
- ٣١ - السجون اللبنانية ، بيروت سنة ١٩٧٠ في ١١٨ صفحة .
- ٣٢ - أبحاث في علم الإجرام (١٩٧٠) في ١٤٣ صفحة .
- ٣٣ - شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص .
الجرائم المضرة بالمصلحة العامة (١٩٧٢) في ٤٤٠ صفحة .

باللغة الفرنسية :

1. Le Lien de Causalité en Droit Pénal, Thèse pour le Doctorat, Dactylographiée à Paris en 1952 et imprimée au Caire en 1955.
2. Le Mouvement de Défense Sociale Nouvelle et la Législation de la République Arabe Unie, Revue de Science Criminelle, Paris, (1965) pp. 484-488.
3. Les Sanctions non criminelles en matière de Délits Economiques, Revue «Al Qanoun Wal Iqtisad», Le Caire (1966), pp. 121-131.
4. Les Circonstances Aggravantes, Revue «Al Qanoun Wal Iqtisad», Le Caire (1966), pp. 167-181.
5. La Législation Pénale dans le Monde Arabe, Revue de Science Criminelle, Paris (1967), pp. 793-814.
6. Le Concours d'Infractions en Droit Pénal Libanais, Proche Orient, Etudes Juridiques, Beyrouth (1970), pp. 21-41.
7. La Provocation en Droit Libanais et en Droit Français, Etude Comparée, Proche Orient, Etudes Juridiques, Beyrouth (1970), pp. 183-214.
8. Les Prisons Libanaises, Beyrouth (1970), en 46 pages.
9. L'Individualisation Pénitentiaire, Rapport présenté au Huitième Congrès International de Défense Sociale (1971), Actes du Congrès, Paris, pp. 290-297.

رقم الابداع بدار الكتب
١٩٧٢/٥١٠٢

المركز الإسلامي للدراسات
مسجلة بوزارة الثقافة
تحت رقم ١٩٧٢/٥١٠٢
تاريخ التسجيل ١٩٧٢/٥١٠٢

